



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية

السنة الأربعون

من يناير إلى ديسمبر ١٩٨٩

القاهرة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

إهداء ٢٠٠٨

المستشار/محمد فرج الذهبي
جمهورية مصر العربية



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعة الأحكام

الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية

ومن الدوائر الجنائية

السنة الأربعون

من يناير ١٩٨٩ إلى ديسمبر ١٩٨٩

القاهرة

١٤١٧ هـ - ١٤٩٦ م

الأحكام الصادرة

من الهيئة العامة للمواد الجنائية

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق اليستويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
وعمار إبراهيم .

(١)

الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٨ القضائية

(١) سب وقذف . قانون " تفسيره " . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " .

المرجع فى تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضى فى تحصيله
لفهم الواقع فى الدعوى . حد ذلك : أن لا يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة كما صار
إثباتها بالحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها .

(٢) سب وقذف . قانون " تفسيره " . محكمة النقض " سلطتها " . نقض " حالات الطعن .
الخطأ فى القانون " .

تحرى معنى اللفظ . تكييف قانونى . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

(٣) نقض " نظر الطعن والحكم فيه " " أثر الطعن " . سب وقذف .

كون العبارات التى سطرها الطاعن لا تقع تحت نص المادة ٣٠٢ عقوبات ولا تشكل أى
جريمة أخرى . وجوب نقض الحكم وبراءة الطاعن .

وحدة الواقعة واتصال وجه الطعن بمحكوم عليه لم يقرر بالطعن . يوجب إمتداد أثر نقض
الحكم إليه .

(٤) دعوى مدنية " نظرها والحكم فيها " . تعريض .

خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة
الإجراءات الجنائية مادام يوجد بها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها فى قانون
المرافعات . عدم وجود نص خاص فى قانون الإجراءات الجنائية . لا يحول دون إعمال
القواعد العامة فى قانون المرافعات . المادة ٢٦٦ إجراءات .

(٥) إجراءات "إجراءات المحاكمة" . حكم "إصداره" "الطعن فيه" "إلغاؤه" "تعديله" .
النطق بالحكم تخرج به الدعوى عن حوزة المحكمة . يمتنع معه عليها العدول عنه ولو كان
باطلاً أو مبنياً على إجراء باطل . علة ذلك ؟

(٦) حكم "تصحيحه" "الطعن في الحكم" . طعن .
الأصل أن إلغاء الحكم أو تعديله . بالطعن عليه بالطرق المقررة قانوناً .
سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ . مقصورة على الأخطاء المادية
البحثة ، كتابية أو حسابية . تجاوز هذا النطاق . جواز الطعن في قرار التصحيح بالطرق
المقررة للطعن . المادة ١٩١ مرافعات .
الأخطاء غير المادية . عدم جواز الرجوع في شأنها إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم .
أساس ذلك ؟

الحالات التي يجوز فيها للمحكمة العدول عن حكمها ؟ المواد ٢٤٢ إجراءات و ٨٦ و ٩٩
و ١٠٤ مرافعات و ٩ من قانون الإثبات .

(٧) دعوى مدنية "تركها" . محكمة مدنية . تعويض . نقض "حالات الطعن" "الخطأ"
في القانون "أثر الطعن" .

للمدعى بالحقوق المدنية إذا ترك دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية أن يرفعها أمام
المحاكم المدنية . ما لم يكن قد صرح بترك الحق . أساس ومؤدى ذلك ؟
ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية . يعد إسقاطاً
تتحقق آثاره بمجرد صدور الحكم به . عدم جواز عودته لتجديدها مرة أخرى أمام المحكمة
الجنائية . حقه اللجوء إلى المحكمة المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى .
علة ذلك ؟

(٨) دعوى مدنية . تعويض . محكمة مدنية "إختصاصها" . محكمة جنائية "إختصاصها" .
نقض "حالات الطعن" . الخطأ في القانون .

إختصاص المحاكم المدنية أصلاً بنظر دعوى التعويض الناشئة عن الجريمة . يجوز
للمضرور رفعها أمام المحاكم الجنائية . إستثناء .

سلوك المضرور الطريق الاستثنائي ثم عدوله عنه . أثره : عدم جواز العودة إليه مرة
أخرى . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .

١ - من المقرر أنه وإن كان المرجع في تعرف حقيقته الفاظ السب أو القذف ، هو بما يطمئن إليه قاضى الموضوع فى تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى ، إلا أن حد ذلك أن لا يخطئ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها .

٢ - أن تحرى الألفاظ للمعنى الذى إستخلصته المحكمة وتسميتها بإسمها المعين فى القانون - سبا أو قذفا - هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض بإعتبارها الجهة التى تهيم على الاستخلاص المنطقى الذى يتأدى إليه الحكم من مقدماته المسلمة .

٣ - لما كانت العبارات التى سطرها الطاعن والمحكوم عليه الآخر حسبما جاءت بمدونات الحكم لا تقع تحت نص المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات ولا تشكل أى جريمة أخرى معاقب عليها قانونا فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه - فيما قضى به فى الدعوى الجنائية - عملا بنص المادة ١/٢٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن الأول والمحكوم عليه الآخر..... الذى كان طرفا فى الخصومة الاستئنافية وذلك عملا بنص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، لا اتصال وجه الطعن به ووحدة الواقعة .

٤ - من المقرر وفقا للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى القانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادام يوجد فى مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية ، أما إذا لم يوجد نص خاص فى قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من إعمال القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات .

٥ - القواعد المقررة - طبقاً لأحكام قانون المرافعات - أنه يترتب على النطق بالحكم خروج الدعوى عن حوزة المحكمة إعتباراً بأن ولايتها القضائية على الدعوى تنتهى بصدر الحكم فيها ويمتنع عليها العدول عما قضت به ، ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لسائر الأحكام القطعية موضوعية كانت أم فرعية - كالحكم الصادر بإثبات ترك الخصومة - وسواء أنهت الخصومة أو لم تنتهها ، ويستوى أن يكون حكمها صحيحاً أم باطلاً أم مبنياً على إجراء باطل ، ذلك لأن القاضى نفسه لا يسلط على قضائه ولا يملك تعديله أو إلغائه .

٦ - لا سبيل إلى إلغاء أحكام القضاء أو تعديلها إلا بسلوك طرق الطعن المقررة فى القانون واستثناء من هذا الأصل إذا شاب الحكم خطأ مادى بحت فقد ارتأى المشرع الرجوع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم طبقاً لإجراءات خاصة نظمته المادة ١٩١ من قانون المرافعات التى نصت على أنه : « تتولى المحكمة تصحيح ما يقع فى حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة ، ويجوز الطعن فى القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه فى الفقرة السابقة بطرق الطعن الجائزة فى الحكم موضوع التصحيح ، أما القرار الذى يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على إستقلال » . ويتضح من المفهوم المخالف للنص القانونى سالف الإشارة أنه قاطع فى أن الأخطاء غير المادية لا يجوز الرجوع فى شأنها إلى ذات المحكمة التى أصدرت الحكم ، والقول بعكس ذلك فيه إبتداع لطريق من طرق الطعن لم يأذن به الشارع - كما أنه إستثناء من هذا الأصل المقرر أباح الشارع للمحكمة العدول عن حكمها فى أحوال معينة نص عليها على وجه الحصر - لحكمة ارتأها فى تلك الحالات - منها ما نصت عليه المادة ٢٤٢ من قانون

الإجراءات الجنائية من أنه : « إذا حضر الخصم قبل إنتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته ، وجب إعادة نظر الدعوى في حضوره » وما نصت عليه المادة ٨٦ من قانون المرافعات من أنه : « إذا حضر الخصم الغائب قبل إنتهاء الجلسة إعتبر كل حكم صدر عليه فيها كأن لم يكن » وما نصت عليه المادة ٩٩ منه من حق المحكمة بتوقيع غرامة على من يتخلف من العاملين بها أو من الخصوم عن تنفيذ قرارات المحكمة ثم أجاز المشرع للمحكمة إقالة المحكوم عليه من الغرامة كلها أو بعضها إذا أبدى عذرا مقبولا ، وما نصت عليه المادة ١٠٤ من ذات القانون على حق المحكمة في الحكم بعقوبات عينتها المادة على من يخل بنظام الجلسة وحققها إلى ما قبل إنتهاء الجلسة في الرجوع عن الحكم ، وما نصت عليه المادة التاسعة من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من حق المحكمة في العدول عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر .

٧ - لما كان نص المادة ٢٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى على أنه: «إذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية ، يجوز له أن يرفعها أمام المحاكم المدنية ، ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى » ، ومفاد ذلك بمفهوم المخالفة ، وأنه لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية - بعد أن حكم في دعواه المدنية من المحكمة - بالترك - ومادام حكم الترك قائما لم يبلغ ، على السياق المتقدم ، وهو الحال في الدعوى الماثلة - أن يعود فيجدد الدعوى تلك من جديد أمام المحكمة الجنائية لأن هذا الترك منه يعد إسقاطا تتحقق آثاره القانونية بمجرد صدور الحكم به ولا يملك المسقط العودة إلى ما أسقط حقه فيه بإعتبار أن طبيعة الإسقاط تتأبى على الرجوع فيما تناوله من إسقاط ، وكل ما له هو اللجوء إلى المحكمة المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى .

٨ - إن الأصل المقرر أن تختص المحاكم المدنية بنظر دعوى التعويض الناشئة عن الجريمة ، وأجاز المشرع للمضرور إستثناء من ذلك الأصل أن يرفعها أمام المحكمة الجنائية ومن ثم فإنه إذا ما سلك الطريق الإستثنائي ثم عدل عنه مسقطاً حقه فيه فلا يجوز له العودة إليه مرة أخرى ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عاد من بعد إلى العدول عن قضائه السابق بإثبات ترك المدعين بالحقوق المدنية لدعواهما المدنية ، وأجاز لهما تجديد دعواهما المدنية المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية مرة ثانية ، والقضاء من ثم بقبول الدعوى المدنية تبعاً للدعوى الجنائية المقامة ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه - فيما قضى به في الدعوى المدنية - وإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بجلسة ١٨/٣/١٩٨٥ وتأييد الحكم الابتدائي الصادر بجلسة ١٧/٥/١٩٨٢ القاضي بإثبات ترك المدعين بالحقوق المدنية لدعواهما المدنية ، وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك لا اتصال وجه الطعن به ووحدة الواقعة مع إلزام المطعون ضدتهما المصاريف المدنية .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلاً من : ١ - (الطاعن) ٢ بانهما : قذفا وسبا علنا المدعين بالحقوق المدنية كتابة بأن حررا تقريراً أسندا فيه إليهما أموراً لو صحت لأوجب إحتقارهما عند أهل وطنهما ، وطلبت عقابهما بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات وأدعى المجنى عليهما مدنياً قبل المتهمين بالتضامن مع بصفتهم المسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ (٥١ ج) على سبيل التعويض المؤقت ، كما إدعى المتهم الثاني مدنياً قبل المجنى عليهما بمبلغ (١٠١ ج) على

سبل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح روض الفرج قضت حضورياً إعتبارياً عملاً بمواد الاتهام (أولاً) برفض الدفع المبدى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بعد الميعاد وقبولها . (ثانياً) تغريم كل متهم مبلغ عشرين جنيهاً وإلزامهما بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية بصفته بدفع مبلغ (٥١ ج) للمدعيين بالحقوق المدنية على سبيل التعويض المؤقت . (ثالثاً) برفض الدعوى المدنية المقامة من المتهم الثانى ضد المدعيين بالحقوق المدنية ، إستأنف المحكوم عليهما والمسئول عن الحقوق المدنية ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ، وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

قطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه (الطاعن) فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

أولاً - عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الأول :

من حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القذف قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه إعتبر العبارات التى أوردها محضر التحريات المنسوب إليه تحريره - قذفاً فى حق المدعيين بالحقوق المدنية رغم أن دفاعه أمام درجتى التقاضى قام على أنه كان حسن النية ولم يقصد قذفاً ، إلا أن الحكم المطعون فيه إلتفت عن دفاعه ورد عليه بما لا يصلح رداً ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أنه نشأ نزاع بين المدعيين بالحقوق المدنية وجار لهما ، وتحرر عنه عديد من المحاضر ، وقد قام المتهمان بوصفهما من ضباط الشرطة بتحرير تقريرين

عن ذلك النزاع ، أوردا بهما أن الذى أثار حفيظة الجار هو تردد مساعد الشرطة - المدعى بالحقوق المدنية الأول - على الثانية بمسكنها دون أن يتأكد إقترانه بها أو وكالته عنها وإنتهيا إلى ضرورة توجيه النصح إلى المدعى بالحقوق المدنية الأول بالإبتعاد عن مواطن الشبهات وأن المدعين بالحقوق المدنية قدما أمام النيابة العامة وثيقة زواجهما فى ١٠/١١/١٩٧٧ ، ثم إنتهى الحكم المطعون فيه من ذلك إلى أن ما نسبته المتهمان إلى المدعين بالحقوق المدنية - على خلاف الحقيقة - هى واقعة صحيحة لو صحت لأوجبت إحتقارهما عند أهل وطنهما ، الأمر الذى يعد مكونا لجريمة القذف المنصوص عليها فى المادتين ١٧١ ، ٣٠٢ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١/٣٠٢ من قانون العقوبات التى دين المتهمان بمقتضاها قد نصت على أن : « يعد قذفا كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسند إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت إحتقاره عند أهل وطنه » . وكان من المقرر أنه وإن كان المرجع فى تعرف حقيقته الفاظ السب أو القذف ، هو بما يطمئن إليه قاضى الموضوع فى تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى ، إلا أن حد ذلك أن لا يخطئ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها ، كما أن تحرى الألفاظ للمعنى الذى إستخلصته المحكمة وتسميتها بإسمها المعين فى القانون - سبا أو قذفا - هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض بإعتبارها الجهة التى تهيمن على الاستخلاص المنطقى الذى يتأدى إليه الحكم من مقدماته المسلمة ، لما كان ذلك ، وكان ما سطره الطاعن والمحكوم عليه الآخر على السياق الذى أورده الحكم فيما تقدم - ليس من شأنه - إن صح - أن يحط من قدر المدعين بالحقوق المدنية أو يجعلهما محلا للإحتقار أو الإزدراء بين أهل وطنهما ، أو يستوجب عقابهما أو خدشا لشرفهما أو إعتبارهما ومن ثم فإن ما إسند إلى المتهمين لا جريمة فيه ، وليس مما يعاقب عليه القانون وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه قد أخطأ فى تأويل

القانون ، لما كان ما تقدم ، وكانت العبارات التي سطرها الطاعن والمحكوم عليه الآخر حسبما جاءت بمدونات الحكم لا تقع تحت نص المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات ولا تشكل أى جريمة أخرى معاقب عليها قانونا فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه - فيما قضى به فى الدعوى الجنائية - عملا بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن الأول والمحكوم عليه الآخر..... الذى كان طرفا فى الخصومة الاستئنافية وذلك عملا بنص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، لا اتصال وجه الطعن به ووحدة الواقعة .

ثانياً - عن الطعن المقدم من المسئول عن الحقوق المدنية :

من حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه المسئول عن الحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه إذ ألزمه بالتضامن مع المتهمين فيما قضى به من تعويض للمدعيين بالحقوق المدنية قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن محكمة أول درجة قضت بجلسة ١٩٨٢/٥/١٧ بإثبات ترك المدعيين بالحقوق المدنية لدعواهما المدنية ثم عادت - بعد أن إستنفذت ولايتها - إلى نظر الدعوى المدنية وألزمت المتهمين بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض المدنى المطلوب ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه قضاء أول درجة - فى هذا الصدد - فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المدعيين بالحقوق المدنية تخلفا عن الحضور بجلسة ١٩٨٢/٥/٢ فقررت المحكمة تأجيل الدعوى لجلسة ١٩٨٢/٥/١٧ وصرحت للمتهم الثانى بإعلان المدعيين بالحقوق المدنية بإعتبارهما تاركين لدعواهما المدنية ، وبجلسة ١٩٨٢/٥/١٧ قضت بإثبات ترك المدعيين بالحقوق المدنية لدعواهما وإلزامهما بمصروفات هذا الترك ، وتأجيل نظر الدعوى بالنسبة للشق الجنائى ، وبجلسة ١٩٨٢/٣/٢١ حضر محام عن المدعيين بالحقوق المدنية وقرر بأن

حكم إثبات الترك صدر بالمخالفة لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ لم يتم إعلانهما لشخصهما بإعتبارهما تاركين لدعواهما المدنية ثم قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى وصرحت للمدعين بالحقوق المدنية بإعلان المتهمين، وبجلسة ١٨/٣/١٩٨٥ قضت محكمة أول درجة بتفريم كل متهم مبلغ عشرين جنيها وإلزامهما بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية بصفته بدفع مبلغ (٥١ ج) للمدعين بالحقوق المدنية ، لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أن المسئول عن الحقوق المدنية قدم مذكرة بدفاعه أمام محكمتي أول درجة وثاني درجة ضمنهما عدم جواز تجديد الدعوى المدنية بعد صدور حكم فيها بإثبات تركها ، غير أن محكمة ثاني درجة قضت بجلسة ٥/٢/١٩٨٦ بتأييد الحكم المستأنف ، كما تبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أنه أ طرح ما أثاره المسئول عن الحقوق المدنية بصدده عدم جواز تجديد الدعوى المدنية بقوله : « إنه فيما يختص بالدعوى المدنية ومن أن المحكمة - بهيئة مغايرة - قد قضت بإثبات ترك المدعين بالحقوق المدنية لدعواهما المدنية فإن المقرر أنه إذا ثبت أن المدعى المدني أعلن للحضور للجلسة في محله المختار ولم يعلن لشخصه فإنه لا يعتبر تاركا لدعواه ، وحيث أنه ومتى كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المدعين بالحقوق المدنية لم يعلنه بالترك لشخصيهما فمن ثم لا يعتبر عدم حضورهما الجلسة التالية بمثابة ترك منهما لدعواهما المدنية وقد عدلت المحكمة - بهيئة مغايرة - عن هذا القضاء وصرحت للمدعين بالحضور وإعلان المتهمين ، ومن ثم يكون دفاع المتهمين تلتفت عنه المحكمة .» لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفقا للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في القانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادام يوجد في مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية ، أما إذا لم يوجد نص

خاص في قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من إعمال القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات ، وإذ كانت القواعد المقررة - طبقا لأحكام قانون المرافعات- أنه يترتب على النطق بالحكم خروج الدعوى عن حوزة المحكمة إعتبارا بأن ولايتها القضائية على الدعوى تنتهى بصدر الحكم فيها ويمتنع عليها العدول عما قضت به ، ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لسائر الأحكام القطعية موضوعية كانت أم فرعية - كالحكم الصادر بإثبات ترك الخصومة - وسواء أنهت الخصومة أو لم تنتها ، ويستوى أن يكون حكمها صحيحاً أم باطلاً أم مبنياً على إجراء باطل ، ذلك لأن القاضى نفسه لا يسلط على قضائه ولا يملك تعديله أو إلغائه ، إذ لا سبيل إلى إلغاء أحكام القضاء أو تعديلها إلا بسلوك طرق الطعن المقررة في القانون واستثناء من هذا الأصل إذا شاب الحكم خطأ مادي بحت فقد ارتأى المشرع الرجوع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم طبقا لإجراءات خاصة نظمته المادة ١٩١ من قانون المرافعات التى نصت على أنه : « تتولى المحكمة تصحيح ما يقع فى حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة ، ويجوز الطعن فى القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه فى الفقرة السابقة بطرق الطعن الجائزة فى الحكم موضوع التصحيح، أما القرار الذى يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على إستقلال». ويتضح من المفهوم المخالف للنص القانونى سالف الإشارة أنه قاطع فى أن الأخطاء غير المادية لا يجوز الرجوع فى شأنها إلى ذات المحكمة التى أصدرت الحكم ، والقول بعكس ذلك فيه إبتداع لطريق من طرق الطعن لم يأذن به الشارع - بما أنه إستثناء من هذا الأصل المقرر أباح الشارع للمحكمة العدول عن حكمها فى أحوال معينة نص عليها على وجه الحصر - لحكمه ارتأها فى تلك الحالات - منها ما نصت عليه المادة ٢٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه : « إذا حضر الخصم قبل إنتهاء

الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته ، وجب إعادة نظر الدعوى في حضوره» وما نصت عليه المادة ٨٦ من قانون المرافعات من أنه : «إذا حضر الخصم الغائب قبل إنتهاء الجلسة إعتبر كل حكم صدر عليه فيها كأن لم يكن » وما نصت عليه المادة ٩٩ منه من حق المحكمة بتوقيع غرامة على من يتخلف من العاملين بها أو من الخصوم عن تنفيذ قرارات المحكمة ثم أجاز المشرع للمحكمة إقالة المحكوم عليه من الغرامة كلها أو بعضها إذا أبدى عذرا مقبولا ، وما نصت عليه المادة ١٠٤ من ذات القانون على حق المحكمة في الحكم بعقوبات عينتها المادة على من يخل بنظام الجلسة وحقها إلى ما قبل إنتهاء الجلسة في الرجوع عن الحكم ، وما نصت عليه المادة التاسعة من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من حق المحكمة في العدول عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر ، متى كان ما تقدم ، وكانت محكمة أول درجة بعد إذ قضت بجلسة ١٧/٥/١٩٨٢ بإثبات ترك المدعين بالحقوق المدنية لدعواهما المدنية ، عادت في جلسة لاحقه وعدلت عن قضائها السابق ومضت في نظر الدعوى المدنية فإن حكمها يكون - في صدد هذه الدعوى معيباً بالخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه ما كان يجوز لها العدول عن ذلك القضاء بعد أن إستنفذت ولايتها في هذا الخصوص ، لما كان ذلك مركبا الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أشار في مدوناته إلى أن المحكمة عقب قضاها بإثبات الترك صرحت للمدعين بالحقوق المدنية بالحضور وإعلان المتهمين مما مفاده تجديد رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية بعد إذ سبق الحكم فيها - على السياق المتقدم - لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٢٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى على أنه : « إذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية ، يجوز له أن يرفعها أمام المحاكم المدنية ، ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى » ، ومفاد ذلك بمفهوم المخالفة ، أنه لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية - بعد أن حكم في دعواه المدنية من المحكمة - بالترك - وما دام حكم الترك قائما لم يلغ ، على

السياق المتقدم ، وهو الحال في الدعوى الماثلة - أن يعود فيجدد الدعوى تلك من جديد أمام المحكمة الجنائية لأن هذا الترك منه يعد إسقاطا تتحقق آثاره القانونية بمجرد صدور الحكم به ولا يملك المسقط العودة إلى ما أسقط حقه فيه بإعتبار أن طبيعة الإسقاط تنأى على الرجوع فيما تناوله من إسقاط ، وكل ما له هو اللجوء إلى المحكمة المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى ، يؤكد ذلك أن الأصل المقرر أن تختص المحاكم المدنية بنظر دعوى التعويض الناشئة عن الجريمة ، وأجاز المشرع للمضرور إستثناء من ذلك الأصل أن يرفعها أمام المحكمة الجنائية ومن ثم فإنه إذا ما سلك الطريق الإستثنائي ثم عدل عنه مسقطا حقه فيه فلا يجوز له العودة إليه مرة أخرى ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عاد من بعد إلى العدول عن قضائه السابق بإثبات ترك المدعين بالحقوق المدنية لدعواهما المدنية ، وأجاز لهما تجديد دعواهما المدنية المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية مرة ثانية ، والقضاء من ثم بقبول الدعوى المدنية تبعاً للدعوى الجنائية المقامة ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه - فيما قضى به في الدعوى المدنية - وإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بجلسة ١٨/٣/١٩٨٥ وتأييد الحكم الابتدائي الصادر بجلسة ١٧/٥/١٩٨٢ القاضي بإثبات ترك المدعين بالحقوق المدنية لدعواهما المدنية ، وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك لاتصال وجه الطعن به ووحدة الواقعة مع إلزام المطعون ضدهما (المدعين بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية .



جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ مصطفى طاهر وحسن عميره نائبى رئيس المحكمة وصلاح البرجى ورشدى حسين .

(٢)

الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٥٨ القضائية

(١) رابطة السببية . حكم "بياناته . بيانات التسبيب" "تسببيه . تسبب معيب" . جريمة
"أركانها" . قتل خطأ . أصابة خطأ . نقض "أسباب الطعن . ما يقبل منها" . إثبات "خبرة" .
إغفال حكم الإدانة بيان الأصابات التى حدثت بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت إلى وفاة
أحدهما . من واقع الدليل الفنى وكذا عدم إستظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر .
قصور .

(٢) نقض " أثر الطعن " . مسئولية مدنية . دعوى مدنية .

نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يوجب نقضه كذلك بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق
المدنية . أساس ذلك ؟

١ - لما كان البين من الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه
وإن دلت على وقوع الحادث نتيجة إصطدام المجنى عليهما بأحد أسلاك الكهرباء
المنوط بالطاعن بحكم عمله الأشراف عليها ، إلا أنه فيما إنتهى إليه من إدانته لم
يذكر شيئاً عن بيان الأصابات التى حدثت بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أنها
لحقت بهما من جراء التيار الكهربائى وأدت إلى وفاة أولهما وذلك من واقع الدليل
الفنى وهو "التقرير الطبى" مما يعيب الحكم بالقصور فى إستظهار رابطة

السبب بين الخطأ والضرر - الذى يتسع له وجه الطعن - ويتعين لذلك نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

٢ - لما كان نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التى دين الطاعن بها فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما معاً .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب خطأ فى موت وأصابة شقيقه وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم إحترازه وعدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح بأن أهمل فى عمله وترك سلك الكهرباء ملقى على الأرض مدة طويلة فصعق الأول أثناء مروره بالطريق وحدث الأصابات الموصوفة بالتقرير الطبى بالثانى وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ ، ١/٢٤٤ ، ٢ من قانون العقوبات ، وإدعى والد المجنى عليهما مدنياً قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح الباجور قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بتفريم المتهم مائة جنيه عما نسب إليه وفى الدعوى المدنية بالزامه والمسئول عن الحقوق المدنية بالتضامن فيما بينهما بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، إستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ، وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي القتل والأصابة الخطأ قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك أنه لم يورد في بيان كاف مؤدى الأدلة التي إستند إليها في قضائه بالإدانة ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه وإن دلل على وقوع الحادث نتيجة إصطدام المجنى عليهما بأحد أسلاك الكهرباء المنوط بالطاعن بحكم عمله الإشراف عليها ، إلا أنه فيما إنتهى إليه من إدانته لم يذكر شيئاً عن بيان الأصابات التي حدثت بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أنها لحقت بهما من جراء التيار الكهربائي وأدت إلى وفاة أولهما وذلك من واقع الدليل الفني وهو "التقرير الطبي" مما يعيب الحكم بالقصور في إستظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر - الذي يتسع له وجه الطعن - ويتعين لذلك نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، وكان نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التي دين الطاعن بها فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما معاً .



جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/نجاح نصار ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة وحامد عبد الله وفتحى الصباغ .

(٣)

الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إعدام . نيابة عامة . نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" "نظر الطعن والحكم فيه" .

إثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة فى قضايا الإعدام . غير لازم . علة ذلك ؟

إتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها .

(٢) نقض " التقرير بالطعن وإيداع الأسباب " .

عدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٣) مأمورو الضبط القضائي . إستدلالات . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

الحق المخول لمأمورى الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢٩ من قانون الإجراءات

الجنائية . نطاقه ؟

(٤) حكم "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إستجواب . مأمورو الضبط القضائي .

الإستجواب المحظور . ماهيته ؟

(٥) إثبات "إعتراف" . محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير الدليل" . نقض "أسباب

الطعن . ما لا يقبل منها" .

تقدير قيمة الإقرار واستقلاله عن الأجراء الباطل . موضوعى . عدم جواز المجادلة فيه

أمام محكمة النقض .

(٦) إثبات " بوجه عام " . إجراءات "إجراءات التحقيق" . نقض " أسباب الطعن . ما لا

يقبل منها" . نيابة عامة .

النعى على النيابة بأنها لم تواجه المتهم بالتهمة وعقوبتها . تعيب للإجراءات السابقة على

المحاكمة . لا يصح سببا للطعن .

(٧) محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . قتل عمد ، سبق إصرار .

سبق الإصرار تقدير توفره . موضوعي .

(٨) إعدام "الحكم بالإعدام" . إجراءات "إجراءات الحكم بالإعدام" . حكم "تسببيه" .

تسبب غير معيب " .

وجوب أخذ رأي المفتي قبل الحكم بالإعدام . المادة ٢٨١ إجراءات . لا يوجب على المحكمة أن يكون قد صدر بإجماع قضائتها . ولا أهمية لإثبات أن ميعاد العشرة أيام المقررة لإبداء رؤية قد روعي .

(٩) حكم "بطلان الحكم" "تسببيه" . تسبب غير معيب " . محكمة الموضوع "سلطانها

في تقدير الدليل" .

التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .

(١٠) دعوى مدنية . تعويض . حكم "تسببيه" . تسبب غير معيب " . مسئولية مدنية . ضرر

إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعن كفايته للإحاطة بأركان المسؤولية المدنية .

والقضاء بالتعويض . عدم بيان الحكم من بعد . الضرر بنوعيه . لا يعيبه .

عدم التزام المحكمة ببيان مدى الضرر الذي قدر التعويض على أساسه . علة ذلك ؟

(١١) حكم "تسببيه" . تسبب غير معيب " . عقوبة . إعدام . قتل عمد

الحكم الصادر بالإعدام . ما يلزم من تسبب لإقراره ؟

١ - من المقرر أن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن الأول دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعي فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون إلا أنه لما كان تجاوز - هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة

النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى التى تضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

٢ - لما كانت المحكوم عليها الثانية وإن قررت بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنها لم تودع أسبابا لطعنها مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنها شكلا عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٣ - من المقرر أن من الواجبات المفروضة قانونا على مأمورى الضبط القضائى فى دوائر إختصاصهم أن يقبلوا التبليغات التى ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسيتهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعلمون بها بأى كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفى الوقائع المبلغ بها إليهم أو التى يشاهدونها بأنفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول مأمورى الضبط القضائى أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعون أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك . ولما كان إستدعاء مأمور الضبط القضائى للطاعن وسؤاله عن الاتهام الذى حام حوله فى نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع الاستدلالات - التى كلفته النيابة العامة بها على ما يبين من المفردات - لا يعتبر بمجرد تعرضه ماديا فيه مساس بحريته الشخصية فإن ما يثيره الطاعن بصدد ذلك عن بطلان القبض يكون غير سديد .

٤ - من المقرر أن الإستجواب الذى حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها أن كان منكراً أو يعترف بها إن شاء الاعتراف .

٥ - من المقرر أن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر إجراء باطل وتحديد مدى صله هذا الاعتراف بهذا الإجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء جاز لها الأخذ بها . وإذا كانت المحكمة قد قدرت في حدود سلطتها التقديرية أن اعتراف المتهمين أمام النيابة كان دليلا مستقلا عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها وأطمأنت إلى صحته وسلامته فإنه لا يقبل من الطاعن مجادلته في ذلك ويضحي ما يثيره الطاعن بصدد بطلان الاعتراف على غير أساس .

٦ - من المقرر أن تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم فإن ما ينعاه من أن النيابة لم تواجه المتهم بالتهمة وعقوبتها يكون في غير محله هذا فضلا عما هو ثابت من المفردات من أن المحقق قد أحاط الطاعن بالتهمة المنسوبة إليه وبعقوبتها .

٧ - من المقرر أن البحث في توافر سبق الإصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج . .

٨ - من المقرر أنه وإن كانت المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت ألا يصدر الحكم بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضاء المحكمة وأن تأخذ رأى مفتى الجمهورية فلم تستوجب أن يكون أخذ رأى المفتى قد صدر بإجماع آراء قضاتها هذا إلى أن الحكم وقد أثبت أنه تم إستطلاع رأى المفتى قبل إصداره فلا أهمية لإثبات أن ميعاد العشرة أيام المقررة لبدء رأيه قد روعى ويضحي منعى الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

٩ - من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة.

١٠- من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله ولا يعيب الحكم عدم بيان الضرر بنوعيه المادى والأدبى ذلك بأن في إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفه بالتعويض وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها إرتكاب الطاعن للجريمة التى دانه بها وهى الفعل الضار الذى ألزمه بالتعويض على مقتضاه فلا تثريب على الحكم من بعد ان هو لم يبين مدى الضرر الذى قدر التعويض المحكوم به على أساسه إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديره بغير معقب ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد.

١١- لما كان البين إعمالا لنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دين المحكوم عليه بالإعدام بها وساق عليها أدلة مربوذة إلى أصلها فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، وقد صدر الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد إستطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقاً للمادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية - وجاء خلوا من حالة مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله ، وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما إنتهى إليه هذا الحكم ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما - أولاً : المتهمان (١) تدخلا فى اتفاق جنائى الغرض منه إرتكاب الجناية المبينة بالوصف بالبند (٢) بأن اتحدت إرادتهما على قتل..... عمدا مع سبق الإصرار واعد المتهم الأول سلاحا ناريا «مسدس» وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق (٢) قتلا عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتا النيه على قتله واعد المتهم الأول سلاحا ناريا «مسدس» وما أن ظفر به حتى أطلق عليه الأول عيارين ناريين قاصداً من ذلك قتله فحدثت به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته - ثانياً : المتهم الأول أيضا (أ) أحرز بغير ترخيص سلاحا نارياً مششخنا «مسدس» (ب) أحرز ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له بحيازتها أو إحرازها ، وأحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة وإدعى شقيق المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بالتضامن بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنايات شبين الكوم قررت إحالة أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لابتداء الرأى فيها بالنسبة للمتهم الأول ... وحددت جلسة ... للنطق بالحكم ، وبالجلسة المحددة قضت المحكمة المذكورة حضوريا بإجماع الآراء وعملا بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ / ٦ ، ٢/٢٦ ، ٥ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . أولاً : بمعاقبة ... بالإعدام شنقاً . ثانياً : بمعاقبة ... بالأشغال الشاقة المؤبدة وفى الدعوى المدنية بالزامهما بالتضامن بأن يؤديا إلى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت بإعتبار أن التهمتين المسندتين إلى المتهم الأول هى القتل العمد مع سبق الإصرار وإحراز سلاح نارى وذخائر وأن التهمة المسندة للمتهم الثانية هى الاشتراك مع المتهم فى إرتكاب جناية القتل العمد مع سبق الإصرار . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ، كما عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن الأول دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون إلا أنه لما كان تجاوز - هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون أن تقتيد بمبنى الرأي التى ضمنتها النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

ومن حيث إن المحكوم عليها الثانية وإن قررت بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنها لم تودع أسباباً لطعنها مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنها شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار وإحراز سلاح نارى وذخائر بغير ترخيص قد شابته البطالان والخطأ فى الاسناد ومخالفة الثابت بالأوراق وإنطوى على قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال وإخلال بحق الدفاع وخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المحكمة عولت على القبض الباطل الذى أجراه مأمور الضبط القضائى دون أن يكون مخولاً فى إجراءاته من النيابة العامة التى إتصلت بالدعوى فى ... وما ترتب على هذا القبض من إستجواب - للمتهمين قام به مأمور الضبط القضائى وكان من جرائه صدور الاعتراف فى محضر الشرطة وتحقيق النيابة بغير فاصل زمنى بينهما على خلاف ما أثبتته الحكم ، وعولت

المحكمة على اعتراف الطاعنة الثانية مع إنها أنكرت إرتكابها الجريمة وما جاء على لسانها كان وليد الفش من مأمور الضبط القضائي الذي أوهمها أن في اعترافها ما يدرأ عنها الاتهام ، وتساندت المحكمة إلى الاعتراف بتحقيقات النيابة رغم أنه جاء غير مسبوق بإحاطة المتهمين بأركان الجريمة وعقوبتها ولم يقم المحقق بإستجلاء كيفية الاعتراف الذي ورد بمحضر الضبط ، ولم تقطع المحكمة على سبيل اليقين بأن الاعتراف الذي تم لمأمور الضبط القضائي غير متصل بالاعتراف أمام المحقق ولم تدل سائفاً على توافر ظرف سبق الإصرار وأغفلت أثر ما تضمنته الأوراق من ابلاغ الطاعنة الثانية للطاعن الأول من أن زوجها قد علم بعلاقتها غير المشروعة وتحذيرها له من ذلك ، هذا إلى أن قرار إحالة الأوراق إلى المفتي لم يتضمن ما يفيد صدوره بإجماع الآراء ، ولم تبين المحكمة مواعيد عرض الدعوى عليه ، وقد تناقض الحكم عندما استبعد الاتفاق في مقام حديثه عن جريمة الاتفاق الجنائي بينما أثبت قيام هذا الاتفاق بصدد الاشتراك في جريمة القتل دون تنبيه ، كما وأن المحكمة قد أخطأت بمعاقبة الطاعن بمواد الاشتراك في الجريمة مع تحصيلها أنه الفاعل الأصلي وبقضائها بالتعويض لشقيق المجنى عليه دون بيان النصوص التي أعملتها وبغير تحديد لطبيعة هذا التعويض مادياً أو أدبياً مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حاصله أن علاقة أئمة قد نشأت بين المتهمين في غياب زوج المتهم الثانية الذي كان يعمل بالخارج وساعد على نشوء هذه العلاقة « أن المتهم المذكورة كانت تباشر الزراعة في الأرض المجاورة لحقل ومزرعة الدواجن الخاصين بالمتهم الأول ، وقد عكر صفو علاقتهما عوده الزوج منذ شهرين سابقين على إرتكاب الحادث فقررا التخلص منه ليصفوا لهما الجو ثانية خاصة وقد سرت الاشاعة في القرية بالعلاقة الأئمة بينهما ووصلت إلى علم الزوج الذي بدأ يسي معاملته زوجته المتهم الثانية ، وظلت فكرة القتل تراودهما حتى قررا تنفيذها يوم والتقيا صباحاً وإتفقا على أن يقوم المتهم الأول بقتل المجنى عليه

أثناء وجوده فى الحقل مساء ، وحضرت فى الموعد المتهمه الثانية لتشدد من أزر المتهم الأول أثناء ارتكاب الجريمة وأطلق المتهم الأول عيارين نارين على المجنى عليه من طبنجة أعدها لذلك قاصدا قتله فارداه قتيلا فى الحال وقام بوضع جثته فى جوال وذهب لاحضار من يدعى الذى يعمل طرفه باليومية للتعاون على حمل الجوال الذى به الجثة على دابة سارا بها حتى ألقاها المتهم الأول فى أحد المصارف ، فى الوقت الذى توجهت فيه المتهمه الثانية للإبلاغ عن غياب زوجها للتمويه ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة استقاهما من اعتراف المتهمين بالتحقيقات ومن أقوال الرائدتين و وتقرير الصفة التشريحية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ولا نعى عليها بمخالفة الحكم للثابت بالأوراق ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن من الواجبات المفروضة قانونا على مأمورى الضبط القضائى فى بوائر إختصاصهم أن يقبلوا التبليغات التى ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسيتهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعلمون بها بأى كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفى الوقائع المبلغ بها إليهم أو التى يشاهدونها بأنفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول مأمورى الضبط القضائى أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك . ولما كان إستدعاء مأمور الضبط القضائى للطاعن وسؤاله عن الإتهام الذى حام حوله فى نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع الاستدلالات - التى كلفته النيابة العامة بها على ما يبين من المفردات - لا يعتبر بمجرد تعرضه ماديا فيه مساس بحريته الشخصية فإن ما يثيره الطاعن بصدد ذلك عن بطلان القبض يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الإستجواب الذى حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كيما يفندها إن كان منكراً أو يعترف بها إن

شاء الاعتراف وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن الضابط بعد أن أجرى التحريات سأل المتهم عن التهمة دون أن يناقشة تفصيلا في الأدلة القائمة فعلا وإحالة بعد ذلك للنيابة العامة التي تتولى إستجوابه ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من أن مأمور الضبط القضائي قد إستجوبه يكون غير مقبول ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على إثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بهذا الإجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء جاز لها الأخذ بها . وإذا كانت المحكمة قد قدرت في حدود سلطتها التقديرية أن اعتراف المتهمين أمام النيابة كان دليلا مستقلا عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها وإطمأنت إلى صحته وسلامته فإنه لا يقبل من الطاعن مجادلتها في ذلك ويضحى ما يثيره الطاعن بصدد بطلان الاعتراف على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم فإن ما ينعاه من أن النيابة لم تواجه المتهم بالتهمة وعقوبتها يكون في غير محله هذا فضلا عما هو ثابت من المفردات من أن المحقق قد أحاط الطاعن بالتهمة المنسوبة إليه وبعقوبتها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن البحث في توافر سبق الإصرار من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لتوافر هذا الظرف وأثبت قيامه في حق الطاعن بقوله « وحيث أنه عن ظرف سبق الإصرار فإن إنعقاد عزم المتهم الأول وتصميمه على قتل المجنى عليه منذ أن عاد من الخارج ولده شهرين وثباته على هذه الفكرة بغير تحول عنها وبقاؤها حية في ذهنة طوال هذه المدة لدليل على توافر سبق الإصرار لديه فالمدة المشار إليها يتاح فيها عادة للروية أن تخاطب الشهوة ويصح

للعقل أن يرد جماح الغضب وقد تهيأ للمتهم الأول لا شك خلالها من الهدوء النفسى والصفاء الفكرى أتاحت له أن يتدبر عاقبة فعله بحيث يمكن القول أنه لم يرتكب جريمته إلا بعد ترو وتفكير ولا أدله على ذلك من قيامه مسبقا بأعداد السلاح المستخدم فى الحادث واستدراجه للمجنى عليه إلى مكان يعلم سلفا بتواجده فيه واتفاقه مع المتهم الثانية للحضور إلى مكان الحادث للمعاونة فى إخفاء الجثة والتخلص من معالم تلك الجريمة البشعة ، فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير أساس ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت ألا يصدر الحكم بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضاء المحكمة وأن تأخذ رأى مفتى الجمهورية فلم تستوجب أن يكون أخذ رأى المفتى قد صدر بإجماع آراء قضاتها هذا إلى أن الحكم وقد أثبت أنه تم إستطلاع رأى المفتى قبل اصداره فلا أهمية لإثبات أن ميعاد العشرة أيام المقررة لبدء رأيه قد روعى وتعين منعى الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة وكان ما أورده الحكم المطعون فيه عن ثبوت جريمة الاشتراك فى القتل فى حق الطاعنه الثانية دون توافر جريمة الاتفاق الجنائى لا يعد من قبيل التناقض فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون لا محل له ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أدان الطاعن بوصفه فاعلاً أصلياً فى الجريمة فإن ما يثيره بشأن معاقبته شريكا يكون غير صحيح. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ولا يعيب الحكم عدم بيان الضرر بنوعيه المادى والأدبى ذلك بأن فى إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الاحاطة بأركان المسئولية المدنية ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفة بالتعويض وكان الحكم قد أثبت بالأدلة

السائغة التي أوردها إرتكاب الطاعن للجريمة التي دانه بها وهي الفعل الضار الذي ألزمه بالتعويض على مقتضاه فلا تثريب على الحكم من بعد أن هو لم يبين مدى الضرر الذي قدر التعويض المحكوم به على أساسه إذ الأمر في ذلك متروك لتقديره بغير معقب ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد ، لما كان ما تقدم ، وكان يبين إعمالاً لنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين المحكوم عليه بالإعدام بها وساق عليها أدلة مربوطة إلى أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وقد صدر الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد إستطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقاً للمادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية - وجاء خلواً من حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما إنتهى إليه هذا الحكم ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .



جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ طلعت الاكيابى ومحمود إبراهيم عبد العال ومحمود عبد البارى وجابر عبد التواب .

(٤)

الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقض "التقرير بالطعن وإيداع الأسباب" تقديمها .

التقرير بالطعن وإيداع الأسباب يكونان معاً وحده إجرائية . لا يقوم فيها أحدهما مقام
الآخر ولا يغنى عنه .

عدم تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) إعدام . قتل عمد . نيابة عامة . محكمة النقض "سلطتها" . حكم "تسبيبه" . تسبيب

غير معيب .

إتصال محكمة النقض بالدعوى المقضى فيها حضورياً بالإعدام . متى عرضتها النيابة

العامة عليها ولو تجاوزت فى ذلك الميعاد المقرر بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٣) نيابة عامة . أمر بالأوجه . تحقيق . إثبات "بوجه عام" . دعوى جنائية "تحريكها" .

الأمر الصادر من النيابة بالأوجه لإقامة الدعوى بعد إجراءات تحقيق أو إنتداب أحد رجال

الضبط لذلك . لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة قبل إنتهاء مدة سقوط

الدعوى .

قوام الدليل الجديد . أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بالأوجه

لإقامتها .

مثال .

(٤) إختصاص . إرتباط . قتل عمد . إقتران . سرقة . إكراه . حكم "تسبيبه" . تسبيب

غير معيب .

الإختصاص المكانى للجرائم المرتبطة . المادة ٢١٤ إجراءات .

إرتكاب المحكوم عليه لعدة جرائم . قتل عمد مع سبق الإصرار المقترن بسرقة بإكراه .

إحالة إلى المحكمة المختصة مكاناً ببعض تلك الجرائم . لا يعيب الحكم الصادر فيها .

أساس ذلك ؟

(٥) إثبات . إقرار . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" .
حق محكمة الموضوع في الأخذ بإقرار المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه
بعد ذلك .

تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن إقراره كان نتيجة إكراه . موضوعي .

(٦) حكم " ما لا يعيبه في نطاق التدليل " .

خطأ الحكم في صحة تاريخ الجلسة التي اعترف فيها المتهم . خطأ مادي لا يعيبه .

(٧) قتل عمد . قصد جنائي . جريمة " إركانها " . حكم " تسببيه . تسبب غير معيب " .

قصد القتل أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى

والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره . إستخلاصه . موضوعي .

(٨) سبق إصرار . جريمة " إركانها " .

سبق الإصرار . ماهيته ؟

(٩) قتل عمد . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات "بوجه عام" .

بيان الحكم المطعون فيه ثبوت وقائع القتل العمد مع سبق الإصرار في حق المحكوم عليه

ثبوتاً كافياً وكذا الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي أستخلصت منها المحكمة الإدانة . عدم

العثور على بعض جثث المجنى عليهم . لا يقدح في تحقق الجريمة .

(١٠) إعدام . قتل عمد . حكم " تسببيه . تسبب غير معيب " .

الحكم الصادر بالإعدام . ما يلزم من تسبب لإقراره ؟

١ - لما كان الطاعنان وإن قررا بالطعن في الميعاد القانوني إلا أنهما لم يقدموا
أسباباً لطعنهما ، ومن ثم فإن الطعن المقدم من كل منهما يكون غير مقبول شكلاً
لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم
الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ،
وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها
أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

٢ - لما كانت النيابة العامة - عملاً بالمادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - عرضت القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها إنتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول ، وذلك دون بيان تاريخ تقديم هذه المذكرة ليستدل منه على أن العرض قد روعى فيه ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها غير مقيدة بالرأى الذى تبديه النيابة العامة فى مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة للقضية .

٣ - لما كانت المادة ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بالأوجه لإقامة الدعوى وفقاً للمادة ٢٠٩ - أى بعد التحقيق الذى تجريه بمعرفتها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على إنتداب منها - لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٩٧ ، وذلك قبل إنتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية ، وقوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بالأوجه لإقامتها ، ولما كان الثابت من الأوراق أنه لما ضبط المتهم الأول فى القضية رقم..... جنایات المطرية وأسفر تحقيقها عن اعترافه بإرتكاب الجنایات الأخرى المضمومة مما يعد أدلة جديدة فيها لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند إصدار أمرها بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل فى القضايا المضمومة ، فإن ذلك مما يجيز لها العودة إلى التحقيق فى تلك القضايا ويطلق حقها فى رفع الدعوى الجنائية على الجانى بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التى جرت أمامها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مادامت الدعوى الجنائية فى تلك القضايا لم تسقط بعد .

٤ - لما كانت المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نص فيها على أنه : «إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها» ، وكانت جنایات القتل العمد مع سبق الإصرار المقترنة بسرقة بإكراه التى إرتكبها المحكوم عليه الأول فى أماكن متعددة - وهى جرائم مرتبطة - قد أحييت بأمر إحالة واحد إلى محكمة جنایات القاهرة المختصة مكانا بنفس تلك الجرائم ، وطبقت فى شأنها المادة ٢٢ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون قد صدر من محكمة مختصة .

٥ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وأن لمحكمة الموضوع دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها ، وكان الحكم المطروح - على ما سلف بيانه - قد خلص فى منطق سائغ وتدلil مقبول إلى إطراح الدفع بىطلان اعتراف المحكوم عليه الأول لصدوره تحت تأثير الإكراه وأفصح عن اطمئنانه إلى صحة هذا الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع ، فإنه يكون قد برئ من أى شائبه فى هذا الخصوص .

٦ - من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم أنه أشار إلى اعتراف المحكوم عليه الأول بجلسة أمام محكمة جنایات القاهرة عند تجديد حبسه فى حين أن صحة تاريخ تلك الجلسه التى تضمنت اعترافه هو ، إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ ماديا بحثا فى كتابه الحكم لا يؤثر فى سلامته .

٧ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى ويتم

عما يضمنه في نفسه وأن إستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، فإن الحكم المطروح - على ما سلف بيانه - يكون قد أثبت بأسباب سائغة توافر نية القتل في حق المحكوم عليه الأول .

٨ - من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

٩ - لما كان الحكم قد دلل على توافر ظرف سبق الإصرار في حق المحكوم عليه الأول في قوله : « وحيث أنه عن ظرف سبق الإصرار فهو ثابت في حق المتهم الأول هو والمتهم الثانى بالنسبة ل..... من اعتراف المتهم الأول بجميع مراحل الاستدلالات وبتحقيقات النيابة ، ويجلسه تجديد الحبس من استيقافه للمجنى عليهم واصطحابهم إلى أماكن نائية وتكثيفهم من الخلف ثم وضع الرباط حول عنق الضحية المجنى عليها حتى الموت بعد أن يوهم الضحية بأنه من رجال الشرطة السريين ، وأنه سيحرر له محضرا بالشرطة لعدم حمله البطاقة الشخصية أو أداء الخدمة العسكرية أو التحرى ثم الهرب » فإن الحكم يكون قد دلل على توافر ظرف سبق الإصرار بما ينتجه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطروح قد بين ثبوت وقائع القتل العمد مع سبق الإصرار في حق المحكوم عليه الأول ثبوتا كافيا ، كما بين الظروف التى وقعت فيها والأدلة التى أستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المحكوم عليه الأول ، فإنه لا يعيبه - من بعد - عدم العثور على جثث المجنى عليهم ، لما هو مقرر من أنه لا يقدح في ثبوت جريمة القتل العمد عدم العثور على جثة المجنى عليه .

١٠ - لما كان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التى دان بها المحكوم عليه الأول وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مبررة إلى أصولها الثابتة في الأوراق من شأنها

أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وإستظهر الحكم نية القتل كما إستظهر ظرف سبق الإصرار على النحو المعروف به قانونا وتناول الدفع ببطلان الاعتراف ورفضه في منطق سائق ، وقد صدر الحكم بإعدام المحكوم عليه الأول بإجماع آراء أعضاء المحكمة بعد إستطلاع رأى مفتى الجمهورية ، وجاء خلوا من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، كما أنه صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما إنتهى إليه هذا الحكم ، ومن ثم فإنه يتعين إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بآثهما خلال الفترة من حتى المتهم الأول : - أولاً - قتل كل من (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت التية على قتلهم واستوقف كلا منهم وأوهمهم بأنه شرطى سرى وتظاهر باصطحابهم إلى أقسام ومراكز الشرطة لتحرير محاضر ضدهم ثم استخرجهم إلى مناطق زراعية نائية وقام بوثاق أيديهم من الخلف وإحاطه رقبة كلا منهم برباط (شال من القماش - كوفية) ثم جذبه بشدة إلى الخلف لخنقهم قاصدا من ذلك قتلهم فأحدث الأصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم وقد تقدمت هذه الجناية جنائيات أخرى هي أنه في الأزمنة والأمكنة سالفة الذكر سرق المبالغ والأشياء الأخرى المبينة بالتحقيقات وصفا وقيمة المملوكة للجنى عليهم بطريق الإكراه الواقع عليهم بأن أوثق أيديهم من الخلف فشل بذلك مقاومتهم وتمكن بهذه الوسيلة من الإكراه من ارتكاب جنائيات السرقة . ثانياً : تداخل في وظيفة من الوظائف العمومية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو بائن منها وأجرى عملاً من مقتضيات إحدى هذه الوظائف

بأن إدعى بأنه من رجال اشربة السريين بإدارة البحث الجنائي واستوقف المجنى عليهم سالفى الذكر طالبا منهم ابراز بطاقة تحقيق الشخصية الخاصة ، بكل منهم وقام بضبطهم وتظاهر بأصطحابهم إلى أقسام ومراكز الشرطة على النحو المبين بالتحقيقات ثالثا: المتهم الأول والثانى : قتلا عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتا النيه على قتله بأن استوقفه المتهم الأول وأوهمه بأنه شرطى سرى وتظاهر باصطحابه إلى قسم الشرطة لتحرير محضر ضده حيث التقى بالمتهم الثانى ثم استدرجاه إلى منطقة زراعية نائية وقاما بوثق يديه من الخلف ووضعاً رباطاً حول عنقه (قطعة من القماش) ثم جذبا طرفيه بشدة إلى الخلف لخنقة قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هى أنهما فى الزمان والمكان سالفى الذكر سرقا المبلغ النقدي المبين وصفا وقيمة بالتحقيقات المملوكة للمجنى عليه وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أوثقا يديه من الخلف فشلت بذلك مقاومته وتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من إرتكاب جناية السرقة . رابعاً : المتهم الثانى أيضا (١) علم بوقوع الجنايات سالفة الذكر والتي إرتكبها المتهم الأول وأعانه على الفرار من وجه القضاء بإيوائه فى مسكنه على النحو الثابت بالتحقيقات . (٢) أخفى المبالغ النقدية والأشياء المبينة وصفا وقيمة بالتحقيقات والمتحصلة من الجنايات سالفة الذكر . وأحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قررت بإجماع الآراء إرسال القضية إلى مفتى الجمهورية لأخذ رأيه بالنسبة للمتهم الأول وحددت للنطق بالحكم جلسة وبالجلسة المحددة قضت حضورياً وبإجماع الآراء عملاً بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ١/١٤٥ ، ٢ ، ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ١٣ ، ٣٢ من ذات القانون أولاً : بمعاقبة المتهم الأول بالإعدام شتقا . ثانياً : بمعاقبة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة عما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض وعرضت النيابة العامة القضية على محكمة النقض مشفوعه بمذكرة برأيها .

المحكمة

حيث إن الطاعنين وإن قررا بالطعن في الميعاد القانوني إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنهما ، ومن ثم فإن الطعن المقدم من كل منهما يكون غير مقبول شكلاً لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

وحيث إن النيابة العامة - عملاً بالمادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - عرضت القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها إنتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول ، وذلك دون بيان تاريخ تقديم هذه المذكرة ليستدل منه على أن العرض قد روعى فيه ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستتين - من تلقاء نفسها غير مقيدة بالرأي الذي تبديه النيابة العامة في مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة للقضية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى في قوله : « أن المتهم الأول من مواليد العقالين مركز ديروط محافظة أسيوط ، ويبلغ من الطول مائة وسبعين سنتيمتر ، قمحى اللون ، نوشارب كثيف وشعر أسود ، واعتاد ارتداء الملابس البلدية ، يلف حول رقبته شال من الصوف وعلى رأسه عمامة بيضاء ، ونقش على زراعة الأيمن وكتفه أسماء ورسومات مختلفة منها اسم المتهم الثانى الذى نقشه له لما زامله بسجن ، وقد نشأ المتهم الأول وسط أسرة معدمة مع أمه بعد وفاة أبيه ، وفي أوائل السبعينات أتهم في قضايا سرقة أدخل بسببها السجن ولما خرج منه ترك أسرته وتوجه إلى المتهم الثانى الذى أصبح صديق سوء له بعد تعرفه عليه بسجنون ثم

ادخل سجن فى قضية نصب وبعد أن خرج منه استضافه المتهم الثانى عند أخته لأمه ببلدتها ، وراقت له المذكورة فطلب من أخيها المتهم الثانى أن يطلقها من زوجها ليتزوجها هو . ولأنه غوى عاطل فقد تملكه الشيطان وزين له الجريمة طريقا سهلا للحصول على المال فاختار قتل الأبرياء السذج من الناس والاستيلاء على ما يعثر عليه معهم من نقود وأشياء ، لينفق على نفسه وعلى المتهم الثانى ، وكان يعطى الأخير ما يستولى عليه من المبنى عليهم من ساعات وملابس وغيرها ، واشترى لزوجته - أى لزوجة المتهم الثانى - قرط ذهبى ولأولادها ملابس جديدة وأنه قتل المبنى عليه أمام واستولى منه على مبلغ أعطاهما منه مبلغ لتعطيه لزوجها مقابل طلاقها ليتزوجها ، وتوجه معها بعد ذلك إلى والدها الذى إستدعى زوجها وأعطاه المبلغ المذكور ، إلا أن الزوج رفض أن يطلق زوجته وظل المتهم الأول على صلة بها ، وأن المتهم الأول عقد العزم وبيت النية وأصر على قتل المبنى عليهم ليستولى منهم على نقودهم وقد اتبع أسلوبا واحدا فى قتلهم جميعاً ، كان يقابل ضحيته مدعيا له أنه من رجال الشرطة السريين ويطلب الاطلاع على بطاقة تحقيق الشخصية فإن وجدها معه طلب الاطلاع على بطاقة أداء الخدمة العسكرية ، ثم يفتشه ليتبين ما معه من نقود فإن وجده معه منها شيئا أصر على القتل ويستدرج المبنى عليه بعيدا عن الأعين مقيدا أياء بملفحته أو فائلة المبنى عليه - فى إحدى المرات - ويوهمه أنه إنما فعل ذلك ليقدمه لضابطه ، ويصدق المبنى عليه الساذج هذا القول الكاذب من المتهم ويستسلم له مختارا حتى يجهز عليه خنقا ، وقد بلغ عدد ضحايا المتهم الأول والثانى خمسة عشر قتيلا ، اعترف المتهم الأول بقتل أربعة عشر رجلا بمفرده وباشتراك المتهم الثانى ... معه فى قتل المبنى عليه الخامس عشر عمدا مع سبق الإصرار ، وحصل المتهم الثانى على جلباية وحذائه ، وأن المتهم الثانى كان يعلم بجميع جرائم المتهم الأول من قتل وسرقة ، وقام بإخفاء الأشياء المتحصلة من تلك الجرائم وكان أحد ضحايا المتهم الأول قد تمكن من الإفلات منه وأبلغ رجال الشرطة بأوصافه ورسمه وشكله ، وإذا

أمسك رجال الشرطة بهذا الطرف من الخيط فقد أعدوا أكمته كثيرة بدوائر أقسام السلام والمطرية وشبرا الخيمة في محاولة منهم لضبط الجاني حتى تمكن أحد هذه الأكمته من ضبط المتهم الأول بنوع الاشتباه بوسط أرض زراعية واقتياده إلى قسم شرطة المطرية ثم إلى قسم شرطة عين شمس وهناك تقابل مع العقيد ثم هرع إليه اللواء وقرر لهما المتهم الأول أن ضميره قد إستيقظ وبدأ يخش الله ويخاف عذابه وراح يدلى باعترافاته لهما عن كافة الجرائم التي إرتكابها وأنه أصر على تلك الاعترافات وأكدها أمام النيابة العامة عندما تولت التحقيق ، واعترف من تلقاء نفسه بقتل أربعة أشخاص لم تعرف اسمائهم ولم يعثر على جثثهم ، وقامت النيابة بأجراء معاينة بارشاد المتهم وتصويره لكيفيه إرتكاب جرائمه سائلة الذكر في أماكنها ، واعترف المتهم الثانى بتحقيقات النيابة العامة بتواجده مع المتهم الأول على مسرح جريمة قتل المجنى عليه.... وبلغ مقدار ما استولى عليه المتهم الأول من المجنى عليهم بعد قتلهم حوالى واعترف المتهم الأول بتحقيقات النيابة العامة أنه خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٨٥ قتل ... عمدا مع سبق الإصرار بأن خنقه حتى لفظ أنفاسه وألقى بجثته فى الماء عند كوبرى الهاويس بدائرة مركز ديروط محافظة أسيوط ، وقيدت هذه الواقعة برقم لسنة ١٩٨٦ جنایات ديروط ، وبأنه قتل شخص مجهول بدائرة مركز القوصية محافظة أسيوط ، وبأنه تقابل مع المجنى عليه بمنطقة نائية وأوثق يديه من الخلف بحجة عرضه على ضابطه ثم غافله وخنقه بملفحته حتى لفظ أنفاسه وسرق مبلغ جنيه وأشياء أخرى وعثر على جثته موثوقه اليدين من الخلف وحرر عن الواقعة الجنایة رقم لسنة ١٩٨٧ المطرية وبأنه تقابل مع المجنى عليه ... بزيه العسكرى بمولد المطراوى وطلب منه تصريح خروجه من وحدته العسكرية ولما فتشه وعثر معه على مبلغ دولار اقتاده إلى منطقة زراعية ثم أوثق يديه من الخلف ولف حول عنقه قطعة من القماش وأطبق على عنقه حتى مات وسرق نقوده ، وحرر عن هذه الواقعة الجنایة رقم لسنة ١٩٨٧ المطرية ، واعترف المتهم الأول بأنه قتل

عمدا مع سبق الإصرار بذات الطريقة سألقة الذكر وسرق نقوده وساعته وقيدت هذه الواقعة برقم..... سنة ١٩٨٥ السلام ، وقد ضبطت ساعة المجنى عليه لدى المتهم الثانى وتعرف عليها شقيق المجنى عليه كما اعترف بأنه والمتهم الثانى قتلا بمنطقة البركة عمدا مع سبق الإصرار بأن لف رباط حول عنقه وأمسك ومعه المتهم الثانى بطرفى الرباط وجذباه حتى لفظ المجنى عليه أنفاسه وسرقا نقوده وجلبابه وحذائه واعترف المتهم الثانى بأنه كان يعلم كل ما كان يرتكبه المتهم الأول من جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقه ، وبأنه كان مع الأول بمنطقة البركة عند قتل المجنى عليه وشد معه الرباط على عنقه حتى لفظ أنفاسه وأخذ جلبابه وحذائه ، وقد ضبطت هذه الأشياء بمسكنه وتعرف عليها ابن المجنى عليه ، وقيدت هذه الواقعة برقم لسنة ١٩٨٥ جنايات السلام ، واعترف المتهم الأول بقتل بجوار سينما الزيتون عمدا مع سبق الإصرار وبذات الطريقة وسرق منه مبلغ جنيه ، ويقتل عمدا مع سبق الإصرار بذات الأسلوب وسرقه نقوده وحاجياته وحرر عن هذه الواقعة الجناية رقم..... لسنة ١٩٨٥ المطرية ، ويقتل عمدا مع سبق الإصرار بذات الأسلوب الاجرامى سالف الذكر وسرقه حافظة نقوده وبها جنيه ، ثم ضبط الحافظة مع المتهم الثانى وتعرفت عليها أرملة المجنى عليه ، ويقتل عمدا مع سبق الإصرار بذات الطريقة وسرقته نقوده وجلبابه الذى ضبط بمسكن المتهم الثانى وحرر عن هذه الواقعة الجناية رقم لسنة ١٩٨٦ السلام ، واعترف بقتل عمدا مع سبق الإصرار بذات الأسلوب المذكور وسرق منه مبلغ دولار ودفع جثته إلى مياه ترعة الاسماعيلية وقيدت هذه الواقعة برقم لسنة ١٩٨٥ جنايات شبرا الخيمة ، وبأنه قتل عمدا مع سبق الإصرار وسرق منه مبلغ جنيه وذلك على مشهد من التى أخذت منه مبلغ كى تعطيه لزوجها ليطلقها ويتزوجها هو ، وقد تعرف المتهم الأول على صورة المجنى عليه ، وكانت قد حررت المحضر رقم لسنة ١٩٨٥ إدارى عن غياب زوجها المجنى عليه الذى

سافر إلى مسطرد لشراء مازوت ولم يعد . كما اعترف المتهم الأول أيضا بقتل أربعة أشخاص عمدا مع سبق الإصرار ولم يستدل بالتحقيقات عن الكشف عن اسمائهم وتحديد شخصياتهم . واعترف أن أحد هؤلاء الأربعة من الفيوم وسرق منه مبلغ جنيه والآخر تقابل معه في قطار شبين القناطر وسرق منه مبلغ ... جنيه والثالث بدائرة مركز القوصية خلال شهر فبراير سنة ١٩٨٥ وسرق منه مبلغ جنيه والرابع بذات الدائرة وسرق منه عباءته التي ضبطت لدى ولم يعثر على جثث هؤلاء الأربعة ، وقد ثبت من تقارير الطب الشرعى الخاصة بالمجنى عليهم الذين عثر على جثثهم بأن كل منهم قتل بالطريقة التي اعترف بها المتهم الأول والمتهم الثانى بالنسبة للمجنى عليه وأن سبب وفاتهم اسفكسيا الخنق بالضغط على العنق ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذا النحو فى حق المتهمين أدلة مستمدة من اعتراف المتهم الأول تفصيلا بتحقيقات النيابة العامة ، وأقوال كل من اللواء ، واللواء ، والعميد ، والعقيد و و ، ومن تقارير الصفة التشريحية للجثث التي تم العثور عليها ، ومعاينة النيابة العامة بارشاد المتهم الأول وتصويره لكيفيه ارتكاب جرائمه من قتل وسرقه ، ومن ضبط بعض المسروقات بارشاد المتهم الأول بمسكن المتهم الثانى ولدى آخرين بارشاد زوجة المتهم الثانى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وقد حصل الحكم مؤداها تحصيلا وافيا له أصله الثابت فى الأوراق ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بالأوجه لإقامة الدعوى وفقا للمادة ٢٠٩ - أى بعد التحقيق الذى تجريه بمعرفتها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على إنتداب منها - لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ١٩٧ ، وذلك قبل إنتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية ، وقوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بالأوجه لإقامتها ، ولما كان الثابت من الأوراق أنه لما ضبط المتهم الأول فى القضية رقم جنابات المطرية

وأُسفر تحقيقها عن اعترافه بإرتكاب الجنايات الأخرى المضمومة مما يعد أدلة جديدة فيها لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند إصدار أمرها بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل في القضايا المضمومة ، فإن ذلك مما يجيز لها العودة إلى التحقيق في تلك القضايا ويطلق حقها في رفع الدعوى الجنائية على الجاني بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التي جرت أمامها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مادامت الدعوى الجنائية في تلك القضايا لم تسقط بعد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نص فيها على أنه : «إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها» ، وكانت جنایات القتل العمد مع سبق الإصرار المقتربة بسرقة بإكراه التي إرتكبها المحكوم عليه الأول في أماكن متعددة - وهي جرائم مرتبطة - قد أحييت بأمر إحالة واحد إلى محكمة جنایات القاهرة المختصة مكانا بنفس تلك الجرائم ، وطبقت في شأنها المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون قد صدر من محكمة مختصة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع من أن اعتراف المحكوم عليه الأول كان وليد إكراه وقع عليه ورد عليه في قوله : « أما ما ساقه المتهم ونادى به المدافع عنه من أن حصول اعترافاته المتصلة بتحقيقات النيابة العامة كان نتيجة الإكراه المادي والأدبي الذي وقع عليه من ضباط المباحث فهو قول مصدره محض وجدانه فضلا عن أن النيابة العامة قد ناظرت المتهم وشاهدت جسده ووصفت ما به من رسومات وكلمات مختلفة وأثبتت أنه ليس بجسده أية إصابات أو اعراض تفيد التحقيق ، كما أن المتهم الأول قد نفى أمام النيابة العامة في أكثر من موضع من التحقيق نفيا صريحا لا لبس فيه أو غموض أن ثمة إكراه مادي أو أدبي قد وقع عليه ، كما أنه قد اعترف بجلسة السبت أمام محكمة جنایات القاهرة عند تجديد حبسه بأنه قتل سبعة عشر من المجنى عليهم خنقا لأن هوايته القتل والسرقة ، هذا فضلا عن إرشاده النيابة العامة عند اجرائها

المعينة فى كل واقعة إرتكبها ، كما تعرف على شخصية أحد المجنى عليهم عندما عرضت عليه النيابة العامة صورته ، وقد جاءت هذه التفاصيل التى اعترف بها المتهم الأول مطابقة تمام التطابق مع التحقيق الذى أجرته النيابة العامة بشأن العثور على جثة المجنى عليه قبل اعترافه ، كما ثبت من اعترافه أنه خنق المجنى عليهم جميعا بطريقة واحدة بأن أوثق يديهم من الخلف وقام بخنق المجنى عليهم بوضع منديل أو ملفحه أو حبل من الليف حول الرقبة حتى يموت خنقا وهو أسلوب اجرامى واحد اعترف به تفصيلا وجاءت تقارير الصفة التشريحية التى أجريت للمجنى عليهم متفقة أيضا مع اعترافات المتهم الأول ، فضلا عن ذلك فقد شهد اللواء بالجلسة والتى تطمئن المحكمة إلى شهادته كل الاطمئنان ويرتاح وجدانها إليها بأنه إنتقل إلى المتهم فور ضبطه بتاريخ..... بقسم شرطة واعترف اعترافا شفويا بإرتكاب جرائم القتل وأنه كان هادئا ونفى حصول إكراه قد وقع عليه ، ومن ثم تلتفت المحكمة عن هذا الوجه من أوجه الدفاع الذى قصد به مجرد درء التهمة الثابتة فى حقه من أدلة الثبوت سالفة الذكر والأخذة بخناقه ، ولما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وأن لمحكمة الموضوع نون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها ، وكان الحكم المطروح - على ما سلف بيانه - قد خلص فى منطق سائغ وتدلil مقبول إلى إطراح الدفع ببطلان اعتراف المحكوم عليه الأول لصدوره تحت تأثير الإكراه وأفصح عن اطمئنانه إلى صحة هذا الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع ، فإنه يكون قد برئ من أى شائبه فى هذا الخصوص ، ولا ينال من سلامة الحكم أنه أشار إلى اعتراف المحكوم عليه الأول بجلسة أمام محكمة جنايات القاهرة عند تجديد حبسه فى حين أن صحة تاريخ تلك الجلسة التى تضمنت

اعترافه هو ، إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ ماديا بحتاً في كتابه الحكم لا يؤثر في سلامته . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لنية القتل ودل على توافرها في حق المحكوم عليه الأول في قوله : « أن المحكمة تستخلص قيام نية القتل لدى المتهم الأول وتوافرها في حقه من عناصر الدعوى بعد أن أحاطت بها عن بصر وبصيرة ، ذلك لأن الدليل يقوم في هذه الدعوى من اعتراف المتهم الأول المفصل في جميع مراحل الاستدلالات وتحقيقات النيابة العامة وبجلسة تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات ومن تكتيفه المجنى عليهم من الخلف وخنقهم بقطعة من القماش أيا كان نوعه أو حبل ليف رغبة في التخلص منهم ، ولأن الخنق بطبيعته قتل عمد ، الأمر الذي إن دل على شيء فإنما يدل على أن نية المتهم الأول قد إتجهت فعلا إلى قتل المجنى عليهم وإزهاق أرواحهم خنقا بأن وضع قطع من القماش على النحو الموضح باعترافاته وبالتحقيقات وتقارير الصفة التشريحية أيا كان نوع القماش كمنديل أو ملفحة أو حبل ليف أو فائلة ثم يضغط على رقبة المجنى عليهم فيؤدي ذلك إلى الوفاة ، وفعلا تم له ما هدف إليه » .

وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه وأن إستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، فإن الحكم المطروح - على ما سلف بيانه - يكون قد أثبت بأسباب سائغة توافر نية القتل في حق المحكوم عليه الأول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . وكان الحكم قد دلل على توافر ظرف سبق الإصرار في حق المحكوم عليه الأول في قوله : « وحيث أنه عن ظرف سبق الإصرار فهو ثابت في حق المتهم الأول هو والمتهم الثانى بالنسبة لـ..... من اعتراف المتهم الأول بجميع مراحل الاستدلالات وتحقيقات النيابة ، وبجلسة تجديد

الحبس من استيقافه للمجنى عليهم واصطحابهم إلى أماكن نائية وتكثيفهم من الخلف ثم وضع الرباط حول عنق الضحية المجنى عليها حتى الموت بعد أن يوهم الضحية بأنه من رجال الشرطة السريين ، وأنه سيحرر له محضرا بالشرطة لعدم حمله البطاقة الشخصية أو أداء الخدمة العسكرية أو التحرى ثم الهرب ، فإن الحكم يكون قد دلل على توافر ظرف سبق الإصرار بما ينتجه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطروح قد بين ثبوت وقائع القتل العمد مع سبق الإصرار في حق المحكوم عليه الأول ثبوتا كافيا ، كما بين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي أستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المحكوم عليه الأول ، فإنه لا يعيبه - من بعد - عدم العثور على جثث المجنى عليهم ، لما هو مقرر من أنه لا يقدح في ثبوت جريمة القتل العمد عدم العثور على جثة المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان بها المحكوم عليه الأول وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مبرودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وإستظهر الحكم نية القتل كما إستظهر ظرف سبق الإصرار على النحو المعرف به قانونا وتناول الدفع ببطلان الاعتراف ورفضه في منطق سائغ ، وقد صدر الحكم بإعدام المحكوم عليه الأول بإجماع آراء أعضاء المحكمة بعد إستطلاع رأى مفتى الجمهورية ، وجاء خلوا من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، كما أنه صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما إنتهى إليه هذا الحكم ، ومن ثم فإنه يتعين إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول .



جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ناجى أسحق وفتحى خليفه نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

(٥)

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) قتل عمد . قصد جنائى . محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير الدليل" . نقض "الطعن لثانى مرة" . محكمة النقض "نظر الطعن والفصل فيه" .

قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضمّره فى نفسه . إستخلاص توافره . موضوعى .

(٢) قتل عمد . سبق الإصرار . نقض "الطعن لثانى مرة" . محكمة النقض "نظر الطعن والفصل فيه" .

سبق الإصرار . ماهيته وشرط توافره فى حق الجانى ؟

مثال لقضاء محكمة النقض بالإدانة فى جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار .

١ - من المقرر أن نية القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضمّره فى نفسه ، وكان الثابت من الأدلة التى اطمأنت إليها هذه المحكمة أن خلافاً شجر بين المتهم والمجنى عليه فى شأن التزام الأول بنظام الحراسة فى موقع العمل وأن المجنى عليه قد شكّا للمسئولين من ذلك وحققت الشكوى مما أثار حفيظة المشكو فى حقه فأصر على التخلص من رئيسه فى العمل وإنتهز فرصة نومه بمفرده فى الكشك المخصص لمبئته فأقتحمه حاملاً بندقيته المعمره بالمقنوفات النارية وهى سلاح قاتل بطبيعته وأطلق عليه عدة أعيرة نارية أصابته

فى رأسه وصدره وبطنه وهى كلها أصابات قاتلة مما أودى بحياته ، فإن نية القتل تكون قد توافرت فى حق المتهم .

٢ - من المقرر أن ظرف سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى تستفاد من وقائع خارجية ، وكانت المحكمة قد إقتنعت بتوافر هذا الظرف فى حق المتهم بما أضمره من غل وضمينه بسبب الخلاف فى العمل بينه وبين المجنى عليه على النحو المفصل فيما سبق فصمم على التخلص منه والفتك به وظل يتربص استغراقه فى النوم فى المكان المخصص لذلك فى موقع العمل حتى قبيل فجر يوم الحادث واقتحم عليه مخدعه وأطلق عليه النار ، فإن ظرف سبق الإصرار - بما يعنيه من تدبر وروية وإعمال الفكر فى هدوء - يكون ثابتاً فى حق المتهم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحاً نارياً مششخناً «بندقية» وتوجه إليه فى المكان الذى ايقن وجوده فيه وأطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصداً من ذلك قتله ، فأحدث به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة ، ومحكمة جنايات قنا قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة والمصادرة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ، ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات قنا للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى . ومحكمة الأعادة - بهيئة أخرى - قضت حضورياً بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة والمصادرة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) . وبجلسة قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً ، وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع .

الحكمة

من حيث إن واقعات الدعوى تتحصل فى أنه فى يوم أبلغ مدير مخازن شبكات كهرباء مصر العليا الشرطة بقتل شيخ الخفراء بمكان عمله بمخازن الشبكة نتيجة إطلاق أعيرة نارية عليه ، وقد تبين من المعاينة أن المجرى عليه قتل داخل الكشك المعد لمبيت الخفراء وعثر بمكان الحادث على مقنوفات لأعيرة نارية إلى جوار السرير الذى كان المجرى عليه ينام فوقه ، وإتضح أن مرتكب الحادث هو المتهم الخفير لوجود خلافات سابقة بينه وبين شيخ الخفراء المجرى عليه بسبب العمل ، أجرى بشأنها تحقيق إدارى مما أثار حفيظة المتهم فبيت النيه وأصر على الانتقام من شيخ الخفراء وأعد بندقيته المرخصة وترقب المجرى عليه حتى نام فى الكشك المخصص له وفتح بابه وأطلق عليه الرصاص أثناء نومه فوق سريره قاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

ومن حيث إن الواقعة - على الصورة المبينة فيما سبق - قد تحقق وقوعها من أقوال كل من و و ومن تقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح ومن التحريات فقد شهد الخفير أنه تسلم نوبة الحراسة عصر يوم ومعه كل من الخفراء ، المتهم و و ووقعوا بالحضور أمام شيخ الخفراء المجرى عليه وقبيل فجر يوم صحا على صوت أعيرة نارية وأبصر المتهم خارجا من الكشك الذى كان المجرى عليه نائما بداخله - يحمل بندقيته وتوعده وزميله بالأيذاء أن باحا لاحد بأمره . وشهد الخفير أنه تسلم نوبة الحراسة فى الموقع مع زملائه وبعد إنتهاء نوبة حراسته نام وزميله فى مصلى مجاورة للكشك المخصص لمبيت شيخ الخفراء المجرى عليه وسمع صوت أعيرة نارية - قبيل الفجر - وأبصر المتهم داخل الكشك يشد أجزاء البندقية وأمره بالصمت ثم ولى هاربا وشهد أنه تسلم والمتهم نوبة الحراسة بعد منتصف ليلة الحادث من زميليه

الشاهدين السابقين ، وقبيل الفجر فوجئ بالمتهم يقتحم الكشك الذى ينام فيه شيخ الخفراء المجنى عليه وسمع أصوات أعيرة نارية خرج المتهم على أثرها من الكشك مهرولا وهدده وزملاءه بالايذاء إن فضحوا أمره . وشهد أنه أبلغ بالحادث وأضاف أن ثمة خلافا بين المتهم والمجنى عليه إذ حرر الثانى مذكرة للإدارة نسب فيها للأول الإهمال فى الحراسة . وشهد المحامى بهيئة كهرياء مصر بنجع حمادى أنه أحييت إليه مذكرة مقدمة بتاريخ من شيخ الخفراء المجنى عليه ضد المتهم وقد قرر المجنى عليه أنه لاحظ أنه قد دوت كلمة «غياب» قرين إسمه فى دفتر الحضور والانصراف وأنه تبين له أن الخفير المتهم هو الذى دونها وأنه كثير الشغب وقد ردد رئيس المخازن ما قرره شيخ الخفراء وطلب نقل المتهم إلى موقع آخر وقد إمتنع المتهم عن الادلاء بأقواله فى التحقيق الإدارى . وشهد أمين المخازن بإدارة شبكات الكهرباء بنجع حمادى أنه بعد أن علم بالحادث توجه إلى مكانه ووجد المجنى عليه مقتولا نتيجة إطلاق أعيرة نارية عليه وأن الخفير انبأه أن المتهم هو الذى قتل المجنى عليه وأضاف الشاهد أنه علم أن ثمة خلافا بينهما بسبب العمل وأن المجنى عليه قدم مذكرة ضد المتهم لإدارة الشئون القانونية وتم التحقيق فيها وقد تبين من تقرير الصفة التشريحية أن أصابات المجنى عليه بالوجه والصدر حدثت نتيجة أعيرة نارية أطلقت من سلاح نارى مششخن وأن الوفاة حدثت من صدمة عصبية شديدة نتيجة كسور بقاع الجمجمة والوجنتين والعمود الفقرى وفقرات العنق وتهتكات الرئتين والأوعية الدموية الكبرى للقلب وتهتكات الكبد والكلية اليمنى وكسور الضلوع وتبين من تقرير مصلحة الأدلة الجنائية أن المظروف الفارغ المضبوط بمكان الحادث عيار ٧٩٢م وهو نفس عيار بندقية المتهم المضبوطة كما تبين أن المقنوفات الثلاث الأخرى والمضبوطة داخل الكشك تستخدم فى الأسلحة النارية المششخنة عيار ٧٩٢م وقد دلت تحريات الشرطة على أن المتهم هو الذى قتل المجنى عليه بدافع الانتقام لأنه أبلغ

ضده أنه كان قد عبث فى مدونات دفتر الحضور والانصراف ولأنه قرر فى التحقيق الإدارى أن المتهم مشاغب وغير منتظم فى أداء عمله وأنه أبلغ ضده من بعد أن رفض إستلام نوبة خدمته مما أثار المتهم فبيت النيه على التخلص من غريمه بقتله .

ومن حيث إن المتهم أنكر ما نسب إليه ، وقد شرح المدافع عنه ظروف الدعوى وقال أن أقوال الشهود جاءت متأخرة وأنهم لم يشهدوا واقعة قتل المجنى عليه وأن أقوالهم قد تضاربت وأن سلاح المتهم المرخص لم يستخدم فى تاريخ معاصر لوقوع الحادث إذ الثابت من تقرير الأدلة الجنائية أن بداخل ماسورته طبقة من الصدا وأنه يتعذر تحديد وقت إطلاق النار منها .

ومن حيث إنه تحقيقا لدفاع المتهم فى شأن تحديد وقت إستعمال السلاح فقد قررت هذه المحكمة إستدعاء خبير فحص الأسلحة والطلقات بإدارة المعمل الجنائى وسؤاله عما تمسك به الدفاع فى شأن المدة اللازمة لتكون طبقة الصدا داخل ماسورة السلاح. وقد قرر الخبير المقدم أن المدة اللازمة لتراكم الصدا داخل ماسورة السلاح النارى تختلف باختلاف الظروف الجدية ودقة التحريز وإحكام غلق فوهه السلاح وأجزائه المتحركة وأن وضع الماء داخل الماسورة بقصد إخفاء معالم إطلاق النار من شأنه أن يعجل بتكون طبقة الصدا داخل الماسورة وإنتهى إلى أنه يتعذر - من الناحية الفنية - تحديد المدة اللازمة لتكون الصدا داخل ماسورة السلاح وأنه من الجائز أن تتكون طبقة الصدا داخل الماسورة خلال فترة شهرين من تاريخ إطلاقه .

ومن حيث إن المحكمة وبما لها من سلطة فى تقدير أدلة الدعوى تطمئن إلى أقوال الشهود ولا ترى فيما أثاره الدفاع فى شأن أقوالهم مما يتال منها أو يحمل المحكمة على عدم الأخذ بها ، كما تطمئن المحكمة إلى الدليل الفنى المستمد من تقرير مصلحة الأدلة الجنائية « إدارة المعمل الجنائى » الذى تم بتاريخ فى شأن فحص بندقية المتهم والذى أبان بأنها صالحة للاستعمال وأنه سبق إطلاق الظرف الفارغ وأنه من

عيار السلاح المضبوط ولا ترى المحكمة فيما ورد في التقرير ذاته أن هناك صدأ داخل ماسورة السلاح ولا ما أثاره الدفاع من أن ذلك يحول دون القول أن السلاح المضبوط هو الذى إستخدم فى إرتكاب الحادث ذلك بأن الثابت من أقوال خبير السلاح المقدم الذى تطمئن المحكمة إلى أقواله أن المدة اللازمة لتكون الصدأ تختلف باختلاف الظروف الجدية وطريقة التحريز ومدى إحكامه وأن صب الماء داخل الماسورة - لأخفاء معالم الجريمة - من شأنه أن يعجل بظهور طبقة الصدأ وأنه من الجائز تراكم الصدأ داخل ماسورة السلاح خلال شهرين - وهى المدة التى إنقضت بين وقوع الحادث وفحص السلاح المضبوط - وبالتالي فإن دفاع المتهم فى هذا الشأن لا يؤثر فى عقيدة المحكمة وإقتناعها أن السلاح المضبوط والخاص بالمتهم هو الذى إستخدم فى القتل ولا يشكك فى أقوال الشهود بعد أن اطمأنت المحكمة إليها وبالتالي فإن المحكمة تطرح دفاع المتهم جانباً .

ومن حيث إنه لما كان من المقرر أن نية القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضمره فى نفسه ، وكان الثابت من الأدلة التى اطمأنت إليها هذه المحكمة أن خلافاً شجر بين المتهم والمجنى عليه فى شأن التزام الأول بنظام الحراسة فى موقع العمل وأن المجنى عليه قد شكاً للمسنولين من ذلك وحققت الشكوى مما أثار حفيظه المشكو فى حقه فأصر على التخلص من رئيسه فى العمل وإنتهز فرصة نومه بمفرده فى الكشك المخصص لمبيته فأقتحمه حاملاً بندقيته المعمره بالمقنوفات النارية وهى سلاح قاتل بطبيعته وأطلق عليه عدة أعيرة نارية أصابته فى رأسه وصدره وبطنه وهى كلها أصابات قاتلة مما أودى بحياته ، فإن نية القتل تكون قد توافرت فى حق المتهم .

ومن حيث إنه لما كان من المقرر أن ظرف سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى تستفاد من وقائع خارجية ، وكانت المحكمة قد إقتنعت بتوافر هذا الظرف فى

حق المتهم بما أضره من غل وضغينه بسبب الخلاف فى العمل بينه وبين المجنى عليه على النحو المفصل فيما سبق فصمم على التخلص منه والفتك به وظل يترقب استغراقه فى النوم فى المكان المخصص لذلك فى موقع العمل حتى قبيل فجر يوم الحادث واقتحم عليه مخدعه وأطلق عليه النار ، فإن ظرف سبق الإصرار - بما يعنيه من تدبر وروية وإعمال الفكر فى هدوء - يكون ثابتاً فى حق المتهم .

ومن حيث إنه لكل ما تقدم فإنه يكون الثابت يقينا أن المتهم فى يوم بدائرة مركز نجع حمادى محافظة قنا : قتل عمدا مع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتله وصمم على ذلك وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا مششخنا - بندقية ميزر - وتوجه إليه فى المكان الذى أيقن بوجوده فيه بعد أن إستغرق فى النوم وأطلق عليه عدة أعيرة نارية فأحدث به الأصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته - ويتعين لذلك عقابة بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات - وترى المحكمة نظرا لظروف الدعوى وملابساتها أن تأخذه بقسط من الرأفة فى الحدود التى تجيزها المادة ١٧ من قانون العقوبات .

ومن حيث إن الثابت مما تقدم أن المتهم قد إستخدم السلاح المضبوط فى قتل المجنى عليه فإن المحكمة تقضى بمصادرته برغم أنه مرخص له بإستعماله وذلك عملا بنص المادة ١/٣٠ من قانون العقوبات .

ومن حيث إنه عن المصروفات الجنائية فترى المحكمة الزام المتهم بها عملا بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .



جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ناجي أسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وإبراهيم عبد المطلب ووفيق الدهشان.

(٦)

الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ القضائية

(١) مواد مخدرة . عقوبة "تطبيقها" . نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . حكم "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

عقوبة الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه . لا يجوز طبقاً للمادة ٣٦ من القانون المذكور عند إعمال المادة ١٧ عقوبات النزول بالعقوبة المقررة إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة .

(٢) مواد مخدرة . تفتيش "إذن التفتيش . إصداره" . إستدلالات . محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير جدية التحريات" .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأذن بالتفتيش . موضوعي .

(٣) نيابة عامة . تفتيش "أذن التفتيش . إصداره" . حكم "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . الإختصاص "الإختصاص المكانى" .

مثال لتسبیب سائق للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانياً .

(٤) دستور . قانون "تفسيره" . تفتيش "إذن التفتيش وتسببيه" . نيابة عامة . نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . حكم "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . مواد مخدرة .

عدم وجوب تسبیب أمر التفتيش الا حين ينصب على المسكن . أساس ذلك ؟

إقتصار أمر النيابة العامة بالتفتيش على شخص الطاعن ووسيلة الإنتقال . لا موجب لتسببيه .

إثاره الدفع ببطلان أذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم تسببيه لأول مرة أمام النقض . غير جائزة . علة ذلك ؟

(٥) مأمورو الضبط القضائي "إختصاصهم" . مواد مخدرة . حكم "تسببيه" . تسبیب غیر معيب" .

إختصاص ضباط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات . شموله كافة أنحاء الجمهورية .
أساس وأثر ذلك ؟

(٦) تفتيش " إذن التفتيش . إصداره " . نيابة عامة .

التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن به . فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه .
شرط صحته ؟

إطمئنان المحكمة إلى ما أسفرت عنه التحريات من أن الطاعن حصل على كميته من
المخدرات لنقلها لأعوانه من التجار . مفهومه : صدور الأمر بالتفتيش لضبط جريمة تحقق
وقوعها . لا جريمة مستقبلية أو محتملة .

(٧) إثبات " بوجه عام " . شهود . محكمة الموضوع "سلطتها فى إستخلاص الصورة
الصحيحة لواقعة الدعوى" . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
حق محكمة الموضوع فى إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . وأطراح ما
يخالفها .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد ؟

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . عدم جواز أثارته أمام محكمة النقض .

(٨) إجراءات "إجراءات التحقيق" . إثبات "معاينة" . نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .
تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصلح سبباً للنقض على الحكم .
مثال .

(٩) مواد مخدرة . قصد جنائى . حكم "تسبیب" . تسبیب غیر معيب" . نقض " أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها " . جريمة " أركانها " .

القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر ، قوامه . العلم بكنه المواد المخدرة . تحدث
الحكم عنه إستقلاً غير لازم . متى كان ما أورده كافياً فى الدلالة عليه .

(١٠) محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . مواد مخدرة . إثبات "خبرة" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " .

مجادلة المتهم بإحراز مخدر فيما اطمأنت إليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذي جرى تحليله . جدل في تقدير الدليل . أثارت أمام محكمة النقض غير مقبولة .

١ - لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن يعاقب بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه (أ) كل من حازا أو أحرز أو إشتري أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة وذلك في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون ، وكانت المادة ٣٦ من القانون - المار ذكره - قد نصت على أنه "استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة " ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة للجريمة التي دان الطاعن بها إلى الأشغال الشاقة المؤقتة ، يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويضحى النعى عليه في هذا الصدد غير سديد .

٢ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٣ - لما كان الحكم قد رد على الدفع بعدم إختصاص وكيل النيابة مكانيا بإصدار إذن التفتيش في قوله : "وحيث أنه عن الدفع ببطلان الاذن - لصدوره من غير مختص ، فإن الثابت من كتاب نيابة الزقازيق الكلية أن نيابة العاشر من رمضان قد انشئت بالقرار رقم ٩٨٥ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢ أى بعد صدور الاذن فى ١٩٨٧/٣/١٦ من السيد وكيل نيابة بلبيس المختص آنذاك بإصدارة " ، لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم - على النحو المشار بيانه - يكفى لاعتبار اذن التفتيش صحيحا صادرا ممن يملك إصداره ، ويكون الحكم سليما فيما إنتهى إليه من رفض الدفع ببطلانه .

٤ - لما كانت المادة ٤٤ من الدستور ، والمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا توجبان تسبيب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن ، والحال فى الدعوى الراهنة أن أمر النيابة العامة بالتفتيش انصب على شخص الطاعن ووسيلة الانتقال دون مسكنه فلا موجب لتسبيبه ، هذا فضلا عن أن البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن الدفع ببطلان اذن النيابة العامة لعدم تسبيبه ، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ، ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير مقبول .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره لمأمور ضبط غير مختص بتنفيذه ، وأطرحه استناد إلى أن إختصاص ضباط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات يشمل كافة أنحاء الجمهورية ، كان الثابت من الأوراق أن اذن النيابة بالضبط والتفتيش قد صدر للعقيد المفتش

بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، وكان نص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها قد جرى على أنه : « يكون لمديرى إدارتى مكافحة المخدرات فى كل من الاقليمين وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونسبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانئين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء (الاقليمين) » فإن ضابط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات يكون قد أجرى التفتيش فى حدود إختصاصه المكانى الذى ينبسط على كل اقليم الجمهورية ويكون رد الحكم على الدفع سديداً .

٦ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تاذن فى أجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين ، وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر تعرض التفتيش لحرية أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف إتصاله بتلك الجريمة ، وإذا كانت المحكمة - فى الدعوى الراهنة - قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التى أسفرت عن أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ، وقد حصل على كمية منها لنقلها لبعض اعوانه من التجار بمنطقة العاشر من رمضان ، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفى لاعتبار الاذن صحيحاً صادراً لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأثون بتفتيشه ، ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

٧ - لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

حسبما يؤدي إليه إقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة بدعوى إستحالة ضبطه في ظروف الزمان والمكان التي حصل فيها الضبط ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز أثارته أمام محكمة النقض .

٨- لما كان ما يثيره الطاعن في خصوص قعود النيابة العامة عن سؤال الضباط عن سبق معرفتهم للطاعن وعدم إجراء معاينة لمكان الضبط لإثبات إمكان حصول الضبط في الظروف التي تم فيها لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للنقض على الحكم .

٩ - لما كان القصد الجنائي في جريمة حيازة أو إحراز جوهر مخدر يتحقق بعلم الحائز أو المحرز بأن ما يحوزة أو يحزره هو من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحوزة مخدرا ، وإذا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدفع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته كافيا في الدلالة على حيازة الطاعن للجواهر المخدرة المضبوطة وعلى علمه بكنهها ، فإن ما ينعاه الأخير على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون غير سديد .

١٠- لما كان الحكم المطعون فيه قد أ طرح ما أثاره الطاعن من دفاع بشأن اختلاف وزن عينات المخدر المضبوط المرسل للتحليل عنه عند التحليل ، اطمئنانا من المحكمة إلى أن الإحراز التي إرسلت للتحليل وصار تحليلها هي التي تم ضبطها فإن جدل الطاعن والتشكيك في إنقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة المقدمة للنيابة والتي أجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما رصدته النيابة من أوزان لها عند التحريز مع ما ثبت في تقرير التحليل من أوزان ، إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة وفي عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها فيما هو من اطلاقاتها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : إحرز وحاز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (أفيون وحشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبندين ٩ ، ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ، وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض..... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة وإحراز جوهرين مخدرين بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه إذ عاقب الطاعن بعقوبة الأشغال الشاقة مدة سبع سنوات طبقاً للمادة ٣٤/أ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وأعمل في حق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، كان يجب عليه النزول بالعقوبة إلى عقوبة السجن ، وتمسك الطاعن بالدفع ببطلان أذن النيابة الصادر بالتفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية ، ولصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانياً بإصداره ، وبغير تسبب ، ولأمور ضبط غير مختص بتنفيذه ، ولصدوره عن جريمة مستقبلية ، ورد الحكم على هذه الدفع بما لا يصلح رداً ، وأغفل دفاع الطاعن بشأن تعيب إجراءات التحقيق ، لعود النيابة العامة عن سؤال الضباط في خصوص سبق معرفتهم للطاعن - مع ما له من أثر في بيان جدية التحريات - وإمكان التعرف عليه حال مروره بالسيارة في مكان الضبط ، وعدم إجراء معاينة لهذا المكان لبيان كيفية حصول الضبط في ظروف الزمان والمكان التي تم فيها ، بالرغم من التمسك بإستحالة حصوله في مثل هذه الظروف وفق ما جاء بتصوير الشهود ، ولم يدلل الحكم تدليلاً كافياً على توافر علم الطاعن بكنه المادة المضبوطة ، وأطرح دفاعه بشأن اختلاف وزن عينات المخدر عند التحليل عنها لدى التحريز بما لا يسوغه . كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشاهدين العقيد والمقدم وما جاء بتقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها . لما

كان ذلك ، وكان الحكم قد إنتهى إلى معاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة - مدة سبع سنوات - طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ أ ، ١/٤٢ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبندين ٩ ، ٥٧ من الجدول رقم ١ المرفق بالقانون الأول ، مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن : « يعاقب بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه (أ) كل من حازا أو أحرز أو إشتري أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة وذلك فى غير الأحوال المصرح بها فى هذا القانون » ، وكانت المادة ٣٦ من القانون - المار ذكره - قد نصت على أنه : « استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة » ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة للجريمة التى دان الطاعن بها إلى الأشغال الشاقة المؤقتة ، يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويضحي النعى عليه فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على الدفع بعدم إختصاص وكيل النيابة مكانيا بإصدار إذن التفتيش فى قوله : « وحيث أنه عن الدفع ببطلان الاذن - لصوره

من غير مختص ، فإن الثابت من كتاب نيابة الزقازيق الكلية أن نيابة العاشر من رمضان قد انشئت بالقرار رقم ٩٨٥ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢ أى بعد صدور الاذن فى ١٩٨٧/٣/١٦ من السيد وكيل نيابة بليبس المختص آنذاك بإصداره ، لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم - على النحو المار بيانه - يكفى لاعتبار اذن التفتيش صحيحا صادرا ممن يملك إصداره ، ويكون الحكم سليما فيما إنتهى إليه من رفض الدفع ببطلانه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٤ من الدستور ، والمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا توجبان تسبب أمر التفتيش ألا حين ينصب على المسكن ، والحال فى الدعوى الراهنة أن أمر النيابة العامة بالتفتيش انصب على شخص الطاعن ووسيلة الانتقال دون مسكنه فلا موجب لتسببه ، هذا فضلا عن أن البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن الدفع ببطلان اذن النيابة العامة لعدم تسببه ، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه من الدفوع القانونية التى تخطط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا تتحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ، ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره لمأمور ضبط غير مختص بتنفيذه ، وأطرحه استناداً إلى أن إختصاص ضباط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات يشمل كافة أنحاء الجمهورية ، كان الثابت من الأوراق أن اذن النيابة بالضبط والتفتيش قد صدر للعقيد المفتش بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، وكان نص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها قد جرى على أنه : « يكون لمديرى إدارتى مكافحة المخدرات فى كل من الاقليمين وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانئين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء (الاقليمين)» فإن ضابط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات يكون قد أجرى التفتيش فى حدود إختصاصه المكانى

الذى ينبسط على كل اقليم الجمهورى ويكون رد الحكم على الدفع سديداً . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تاذن فى أجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين ، وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر تعرض التفتيش لحريته أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف إتصاله بتلك الجريمة ، وإذ كانت المحكمة - فى الدعوى الراهنة - قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التى أسفرت عن أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ، وقد حصل على كمية منها لنقلها لبعض اعوانه من التجار بمنطقة العاشر من رمضان ، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفى لاعتبار الاذن صحيحاً صادراً لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأثون بتفتيشه ، ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤول إليه إقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها الثابت فى الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤيدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدى الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى صورة الواقعة بدعوى إستحالة ضبطه فى ظروف الزمان والمكان التى حصل فيها الضبط ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ،

وكان ما يثيره الطاعن فى خصوص قعود النيابة العامة عن سؤال الضباط عن سبق معرفتهم للطاعن وعدم إجراء معاينة لمكان الضبط لإثبات إمكان حصول الضبط فى الظروف التى تم فيها لا يعدو أن يكون تعييباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للنقض على الحكم . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى فى جريمة حيازة أو إحراز جواهر مخدرة يتحقق بعلم الحائز أو المحرز بأن ما يحوزة أو يحزره هو من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إذا كان ما أوردته فى حكمها كافياً فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحوزة مخدراً ، وإذا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدفع عنه لم يدفع بإنتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته كافياً فى الدلالة على حيازة الطاعن للجواهر المخدرة المضبوطة وعلى علمه بكنهها ، فإن ما ينعاه الأخير على الحكم من قصور فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أ طرح ما أثاره الطاعن من دفاع بشأن اختلاف وزن عينات المخدر المضبوط المرسل للتحليل عنه عند التحليل ، اطمئناناً من المحكمة إلى أن الإحراز الذى أرسلت للتحليل وصار تحليلها هى التى تم ضبطها فإن جدل الطاعن والتشكيك فى إنقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة المقدمة للنياحة والتى أجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما رصدته النيابة من أوزان لها عند التحريز مع ما ثبت فى تقرير التحليل من أوزان ، إن هو إلا جدل فى تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة وفى عملية التحليل التى اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها فى عقيدتها فيما هو بمن أطلاقاتها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .



جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
وعمار إبراهيم .

(٧)

الطعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٥٧ القضائية

قضاة "صلاحيتهم" . حكم "بطلانه" . نقض "أسباب الطعن" . ما يقبل منها " .
قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى . وجوب إمتناعه عن نظرها تلقائياً ، وإلا
كان حكمه باطلا . أساس وعلّة ذلك ؟
التحقيق فى مفهوم المادة ٢٤٧ إجراءات . معناه ؟
مباشرة القاضى عملا من أعمال التحقيق بوصفه وكيلًا للنياحة فى الدعوى . وجوب
إمتناعه عن نظرها والحكم فيها .

لما كانت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التى
يمتنع فيها على القاضى الحكم فى الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من
تعارض ، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال
التحقيق ، وهو نص مقتبس مما ورد فى المادة ٣١٣ من قانون المرافعات ، الملغى
الصادر به القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمطابقة لنص المادة ١٤٦ من قانون
المرافعات القائم - ومتعلق بالنظام العام فيتعين على القاضى فى تلك الأحوال أن
يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده ، وإلا

وقع قضاؤه باطلا بحكم القانون لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة ، مقرر للاطمئنان إلى توزيع العدالة بالفصل بين أعمال التحقيق والقضاء ، إذ أساس وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى يتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجرداً ، وكان معنى التحقيق فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ سالفه الذكر كسبب لامتناع القاضى عن الحكم ، هو ما يجريه القاضى فى نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية بصفته سلطة تحقيق . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن السيد عضو اليسار بالهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه قد باشر عملا من أعمال التحقيق الإبتدائى فى الدعوى بوصفه وكيلًا للنياية العامة وهى السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الإبتدائى ، وذلك قبل تعيينه قاضيا ، مما كان لزومه أن يمتنع عن نظر الدعوى تلك ، والحكم فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعين النقض والإعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما : هريا بضائع أجنبية (لب أسمر) وذلك بالمخالفة للقوانين على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١/١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل . ومحكمة جنح كوم أمبو قضت غيابياً عملا بمواد الاتهام بحبس كل منهما سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ وغرامة ألف جنيه والمصادرة وأداء ضعف الرسوم الجمركية . عارضا وأدعت مصلحة الجمارك قبل المتهمين بمبلغ ٢٩٣٧٦٦ جنيها على

سبيل التعويض وقضى فى معارضتهما بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه إلى حبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيها وتغريم كل منهما مائتى جنيه وتأييده فيما عدا ذلك . إستئنافا . ومحكمة أسوان الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المسأنف .

قطعن الأساتذة و و المحامين نيابة عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانهما بجريمة تهريب بضائع أجنبية بون سداد الرسوم الجمركية قد شابه البطلان ذلك أن أحد أعضاء الهيئة التى أصدرته قام بعمل من أعمال التحقيق فى الدعوى إبان عمله وكيلا للنائب العام ، بما يعيب الحكم بما يبطله ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التى يمتنع فيها على القاضى الحكم فى الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق ، وهو نص مقتبس مما ورد فى المادة ٣١٣ من قانون المرافعات ، الملغى الصادر به القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمطابقة لنص المادة ١٤٦ من قانون المرافعات القائم - ومتعلق بالنظام العام فيتعين على القاضى فى تلك الأحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده ، وإلا وقع قضاؤه باطلا بحكم القانون لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة ، مقرر للاطمئنان إلى توزيع العدالة بالفصل بين

أعمال التحقيق والقضاء ، إذ أساس وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى يتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجرداً ، وكان معنى التحقيق فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ سالفه الذكر كسبب لامتناع القاضى عن الحكم ، هو ما يجريه القاضى فى نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية بصفته سلطة تحقيق . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن السيد عضو اليسار بالهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه قد باشر عملاً من أعمال التحقيق الإبتدائى فى الدعوى بوصفه وكيلًا للنياحة العامة وهى السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الإبتدائى ، وذلك قبل تعيينه قاضياً ، مما كان لزومه أن يمتنع عن نظر الدعوى تلك ، والحكم فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعين النقض والإعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن . مع الزام المطعون ضده بصفته المصاريف المدنية .



جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
وأحمد جمال عبد اللطيف .

(٨)

الطعن رقم ٦٠٥٠ لسنة ٥٨ القضائية

(١) شيك بدون رصيد . قانون "تفسيره" . أسباب الإباحة وموانع العقاب "أسباب
الإباحة" .

حق الساحب المعارضة فى دفع قيمة الكمبيالة فى حالتى ضياعها أو تفليس حاملها . علة
ذلك ؟ المادة ١٤٨ من قانون التجارة .

(٢) شيك بدون رصيد . قانون "تفسيره" . أسباب الإباحة وموانع العقاب "أسباب
الإباحة" . تبديد . سرقة . نصب .

سرقة الورقة والحصول عليها بطريق التهديد . دخولها فى حكم ضياعها .
الحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بحالات الإباحة فى المعارضة فى
الوفاء بقيمته . أساس ذلك ؟

(٣) دفاع "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره . حكم "تسبيبه" . تسبب معيب" . نقض
حالات الطعن . الخطأ فى القانون" . شيك بدون رصيد .

الدفاع الجوهرى . على المحكمة أن تعرض له إستقلالا كشفا لدى صدقه أو ترد عليه بما
يدفعه . إمساكها عن ذلك . قصور .

مثال .

١ - إن نص المادة ١٤٨ من قانون التجارة قد جرى على أنه "لا تقبل المعارضة في دفع قيمة الكمبيالة إلا في حالتى ضياعها أو تفليس حاملها"، وكان المقرر طبقاً للنص القانونى سالف الذكر أن الشارع أباح للساحب أن يتخذ من جانبه إجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم من القضاء، لما قدره من أن حق الساحب في حالتى الضياع وإفلاس الحامل يعلو على حق المستفيد .

٢ - لما كان من المسلم به أنه يدخل في حكم الضياع السرقة البسيطة والسرقة بظروف والحصول على الورقة بالتهديد، كما إنه من المقرر أن القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف، فإنه يمكن الحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات من حيث إباحة حق المعارضة في الوفاء بقيمته، فهي بها أشبه على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال، وأن الورقة متحصلة من جريمة، ولا يغير من الأمر ما يمكن أن يترتب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الإخلال بما يجب أن يتوفر للشيك من ضمانات في التعامل، ذلك بأن الشارع رأى أن مصلحة الساحب في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون التجارة - التى هي الأصل - هي الأولى بالرعاية.

٣ - لما كن الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن سالف الإشارة، وكان الدفاع المسوق من الطاعن يعد - في خصوص الدعوى المطروحة - هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئولية الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن توقف الدعوى المائلة، حتى يفصل في جنحة التبديد المقامة من الطاعن على ما سلف إيراد - إن تبين لها، أن محلها ذات الشيك في الدعوى المعروضة، اعتباراً بأن الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في الدعوى الأخرى، ويتحقق به مسئولية الطاعن جنائياً أو تنتفى وذلك عملاً بنص المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية، وهو ما يتسع له وجه الطعن ويظهر المسطور في

مستنداته التي حوتها المفردات المضمومة التي أفصح في طعنه أنه تمسك بدلالاتها وفقا للاتهام المسند إليه في الدعوى الماثلة ، فإن تبين لها أن الحكم في الدعوى لا تتوقف نتيجته على الفصل في الدعوى الأخرى ، كان عليها أن تعرض لدفاعه ذاك استقلالا وأن تستظهره وتمحص عناصره كشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن ارتأت إطراحه ، أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوبا بمخالفة القانون وبالقصور في التسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح مركز تلا ضد الطاعن بوصف أنه اعطاه شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك . وطلب عقابة بالمادتين ٢٣٦ ، ٢٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابياً في ... عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . إستأنف . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضورياً اعتبارياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض . وقضى في معارضته الاستئنافية بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

قطعن الأستاذ / المحامي عن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم

عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد والزمه بالتعويض قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يعرض للدفاع الجوهري الذي أبداه في مذكرته المقدمة للمحكمة الاستئنافية والمؤيدة بالمستندات التي ضمنها أن حصول المدعى بالحقوق المدنية على الشيك كان نتيجة جريمة خيانة أمانه ألا أن الحكم أعرض كلية - عن هذا الدفاع ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من المقررات أن الطاعن قدم إلى محكمة ثاني درجة مذكرة بدفاعه ضمنها أن المستفيد كان بحوزته أربعة شيكات أصدرها الطاعن كل منها بمبلغ مائتى جنيه ثم اتاب المدعو باسترداد تلك الشيكات من المستفيد بعد أن سلمه قيمتها ، ولخلاف نشب بين الأخير والطاعن رفض رد الشيكات إليه وقام بمطالبته بقيمة شيكين بينما سلم الشيكين الآخرين إلى المدعى بالحقوق المدنية من بينها الشيك موضوع الدعوى الراهنة ، وكان ذلك بطريق التواطؤ ، وقدم تأييدا لدفاعه صورة رسمية من الشكوى رقم ٢٣٨٦ لسنة ١٩٨٤ إدارى تلا التي تضمنت سؤال أطراف النزاع وسؤال و حيث قررا بأنهما حضرا واقعة تكليف الطاعن لـ بإسترداد الشيكات الأربع من المستفيد بعد أن سلمه قيمتها ، كما تضمنت المقررات شهادة رسمية مورخة ١٩٨٥/٦/٢٦ من جدول الجنع بناية تلا فى الجنحة رقم ٢٩٧٥ لسنة ١٩٨٥ تبين منها أنها مقامة بطريق الإدعاء المباشر من الطاعن ضد المدعى بالحقوق المدنية فى الدعوى الراهنة والمستفيد و باتهامهم بإرتكاب واقعة خيانة أمانة لعدم رد الشيكات إلى الطاعن . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١٤٨ من قانون التجارة قد جرى على أنه "لا تقبل المعارضة فى قيمة الكمبيالة إلا فى حالتى ضياعها أو تفليس حاملها" ، وكان المقرر طبقا للنص القانونى سالف الذكر أن الشارع أباح للساحب أن يتخذ من جانبه إجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم من القضاء ، لما قدره من أن حق الساحب فى حالتى الضياع وإفلاس الحامل يعطو على

حق الاستفادة . لما كان ما تقدم ، وكان من المسلم به أنه يدخل فى حكم الضياع السرقة البسيطة والسرقة بظروف والحصول على الورقة بالتهديد ، كما أنه من المقرر أن القياس فى أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف ، فإنه يمكن الحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات من حيث إباحة حق المعارضة فى الوفاء بقيمته ، فهى بها أشبه على تقدير أنها جميعا من جرائم سلب المال ، وأن الورقة متحصلة من جريمة ، ولا يغير من الأمر ما يمكن أن يترتب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الإخلال بما يجب أن يتوافر للشيك من ضمانات فى التعامل ، ذلك بأن الشارع رأى أن مصلحة الساحب فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ من قانون التجارة - التى هى الأصل - هى الأولى بالرعاية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن سالف الإشارة ، وكان الدفاع المسوق من الطاعن يعد - فى خصوص الدعوى المطروحة - هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسئوليته الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن توقف الدعوى الماثلة ، حتى يفصل فى جنحة التبديد المقامة من الطاعن على ما سلف إirاده - إن تبين لها ، أن محلها ذات الشيك فى الدعوى المعروضة اعتبارا بأن الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى الدعوى الأخرى ، ويتحقق به مسئولية الطاعن جنائيا أو تنتفى وذلك عملا بنص المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهو ما يتسع له وجه الطعن ويظهر المسطور فى مستنداته التى حوتها المفردات المضمومة ، التى أفصح فى طعنه أنه تمسك بدلائلها وفقا للاتهام المسند إليه فى الدعوى الماثلة ، فإن تبين لها أن الحكم فى الدعوى لا يتوقف نتيجته على الفصل فى الدعوى الأخرى ، كان عليها أن تعرض لدفاعه ذاك استقلالا وأن تستظهره وتمحص عناصره كشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن ارتأت إطرأحه ، أما وقد امسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوبا بمخالفة القانون وبالقصور فى التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة فيما قضى به فى الدعويين الجنائية والمدنية . مع الزام المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية وذلك بون حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .



جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين/محمود البارودي نائب رئيس المحكمة وصلاح عطيه وحسن عشيح ورضوان عبد العليم.

(١)

الطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٥٨ القضائية

(١) أصابة خطأ ، خطأ ، حكم "بيانات حكم الادانة" "تسببيه. تسببيه معيب" ، نقض
أسباب الطعن . ما يقبل منها .

حكم الادانة . بياناته ؟

سلامة الحكم بالادانة فى الجرائم غير العمدية مشروط ببيان ركنى الخطأ ورابطة السببيه .
إكتفاء الحكم بالادانة بالإحالة إلى محضر الضبط دون إيراد مضمونه ولون بيان كيفية
وقوع الحادث وسلوك الطاعن وموقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث . قصور .

(٢) نقض " أثر الطعن " .

عدم إمتداد أثر الطعن بالنقض لمن لم يكن طرفا فى الخصومة الاستئنافية . علة ذلك ؟

١ - لما كان القانون قد أوجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان
الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها
والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة
حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والا كان قاصرا ،
وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية وأنه

يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على الجريمة التي دان الطاعن بها ، هذا فضلا عن أنه لم يبين كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة وكنه الخطأ الذي وقع منه ويورد الدليل على كل ذلك مربودا إلى أصل ثابت في الأوراق ، كما لم يبين موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية ، كما أغفل بيان اصابات المجنى عليه وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير فني باعتبار أن ذلك من الأمور الفنية البحتة ، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم .

٢ - لما كان وجه الطعن وإن اتصل بالمحكوم عليه الآخر في الدعوى إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليه أثره .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنه : إرتكب جريمة القتل الخطأ والأصابة والقيادة الخطره ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ، ومحكمة جنح البدرشين قضت غيابياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة مائة

جنيه لوقف التنفيذ . عارض ، وأثناء نظر المعارضة إدعى والد المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، وقضى فى المعارضة بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . استأنف ، محكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل .

فطعن الأستاذ / المحامى عن الأستاذ / نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن معنى الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمتى القتل والأصابة الخطأ قد شابه قصور فى البيان ، ذلك أنه لم يعن ببيان أركان هاتين الجريمتين ولم يستظهر عنصر الخطأ ويورد دليله عليه بالرغم مما تمسك به الطاعن فى دفاعه المثبت بمذكرته أمام المحكمة الاستئنافية من أن الخطأ يقع فى جانب المحكوم عليه الثانى ، كما أغفل الحكم الإشارة إلى التقرير الطبى ولم يورد مؤداه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله "وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً مما جاء بمحضر الضبط المرفق ومن عدم دفع المتهم للاتهام بدفاع مقبول يطمئن إليه وجدان المحكمة ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام وعملاً بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية" . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان

الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وإنه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على الجريمة التي دان الطاعن بها ، هذا فضلا عن إنه لم يبين كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة وكنه الخطأ الذي وقع منه ويورد الدليل على كل ذلك مربودا إلى أصل ثابت في الأوراق ، كما لم يبين موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية ، كما أغفل بيان إصابات المجنى عليه وكيف إنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير فني باعتبار أن ذلك من الأمور الفنية البحتة ، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه وإعادة ، لما كان ما تقدم ، وكان وجه الطعن وإن اتصل بالمحكوم عليه الآخر في الدعوى إلا إنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليه أثره .



جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عوض جانو نائب رئيس المحكمة وطلعت الاكيايى ومحمود عبد البارى وأمين عبد العليم.

(١٠)

الطعن رقم ٥٨٠٥ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إثبات "بوجه عام" "شهود" تلبس . محكمة الموضوع "سلطانها فى إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى" "سلطانها فى تقدير الدليل" .

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإطراح ما يخالفها من صور . مادام إستخلاصها سائغاً .

وزن أقوال الشاهد وتقدير ظروف الادلاء بها . موضوعى .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده : إطراح الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

تقدير توافر أو عدم توافر التلبس . موضوعى . مادام مبرراً .

(٢) إجراءات "إجراءات التحقيق" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب . "نقض أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

بقاء شخصيه المرشد غير معروفة وعدم إفصاح مأمور الضبط عنها . لا يعيب الإجراءات.

(٣) مواد مخدرة . عقوبة "الاعفاء منها" . أسباب الاباحة وموانع العقاب "موانع العقاب" .

تقصى أسباب اعفاء المتهم من العقاب طبقاً للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

غير لازم . إلا إذا دفع بذلك أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة ذلك أمام النقض .

(٤) محكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير الدليل" . دفاع "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا

يوفره" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" .

الدفع بارتكاب الجريمة بمعرفة آخر . موضوعى . استفاده الرد عليه من أدلة الثبوت التى

أوردها الحكم .

عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤبن فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد إنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة بقاله أن الضابط اختلق حالة التلبس لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

٢ - من المقرر أنه لا يعيب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي .

٣ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بتقصي أسباب اعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به أمامها ، فإذا هو لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بحقه في الاعفاء من العقوبة اعمالا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ولا أن ينعى على الحكم قعوده عن التحدث عنه ، كما هو الشأن في الدعوى المطروحة .

٤ - من المقرر أن النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بأن مرتكب الجريمة شخصا آخر مربود بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل

ردا طالما كان الرد عليها مستقادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما أستخلصه من وقوع الجريمة المسنده إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بآته - أولاً : - أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (أفيون) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا - ثانيًا : - توسط في بيع جوهر مخدر (أفيون) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقًا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا في ٦ يناير سنة ١٩٨٨ عملا بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٧/١ ، ٣٤/١ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند (أ) من الجدول الأول المعدل والملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادتين ٣٢/٢ ، ١٧ من قانون العقوبات والمادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه ثلاث آلاف جنيه ومصادرة المخدر والسيارة المضبوطتين .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة حيازة وتوسط في بيع جوهر مخدر (أفيون) قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم أطرح دفع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش لأن الواقعة لم تكن في حالة تلبس بما لا يسوغ رفضه ، كما التفت عن دفاعه القائم على بطلان إجراءات القبض والتفتيش تأسيساً على تجهيل

الضابط لإسم المرشد واختلاقه الواقعة فى تصوير لا يتفق مع حقيقة الواقع ، وأعرض عن دفاعه القائم على أحقيته فى الاعفاء من العقاب لكون المخدر يخص شخصا آخر تقاعس الضابط عن ضبطه ، ولم يعن بتمحيص دفاعه الوارد بالتحقيقات المؤسس على أن المخدر المضبوط لم يتم ضبطه بالسيارة المضبوطة وإنما ضبط داخل سيارة أخرى، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الضابط التقى بالطاعن ومرافقه بعد أن قدمه إليهما المرشد على أنه التاجر راغب الشراء ، وبعد أن طلب الضابط مشاهدة كمية الأفيون قام مرافق الطاعن بفتح حقيبة السيارة البيجو التى كانا يستقلانها ، وقام الطاعن بإخراج حقيبة من البلاستيك وفتحها فوجد الضابط أن ما بداخلها كيسا من الكرافت الأصفر بداخله كيس من البلاستيك الأبيض بداخله كمية من مخدر الأفيون عرفه من شكله ورائحته فقبض عليهما ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من أقوال الضابط وما ثبت من تقرير التحليل ، وهى أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . وقد عرض الحكم من بعد ذلك للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله "وحيث إنه بالنسبة للدفع المبدى من الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش فإن الثابت من أقوال الضابط المذكور فى التحقيقات والتى تطمئن إليها المحكمة أن المرشد السرى لم يبلغه باسمى المتهمين وإنما أبلغه بئوصافهما فقط ومن ثم فلم يكن فى وسعه أن يستصدر اذنا من النيابة العامة بضبطهما - وتفتيشهما وقد كانا مجهولى لى ولم يعرف اسميهما إلا بعد ضبطهما وبالتالي فلا تثريب عليه فيما أتخذ من إجراءات لضبطهما ، ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت أيضا من أقوال الضابط المشار إليه أن المتهمين عرضا عليه كمية الأفيون المضبوطة التى تعرف على كنها من شكلها ورائحتها الأمر الذى يجعل الجريمة

فى حالة تلبس ويحق معه الضابط - وهو من مأمورى الضبط القضائى أن يقبض على المتهم ويفتشه - ومن ثم يكون الدفع ببطان القبض والتفتيش فى غير محله ومن ثم تلتفت عنه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤيدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد إنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى صورة الواقعة بقاله أن الضابط اختلق حالة التلبس لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة . وكان مما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض والتفتيش كاف وسائغ فى الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعى ، لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائى ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب فى حكمها ما لم يدفع به أمامها ، فإذا هو لم يتمسك أمام محكمة

الموضوع بحقه في الاعفاء من العقوبة اعمالا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ولا أن ينعى على الحكم قعوده عن التحدث عنه ، كما هو الشأن في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بأن مرتكب الجريمة شخصا آخر مبرود بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستقادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، هذا إلى إنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما أستخلصه من وقوع الجريمة المسنده إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في صدد أن مرتكب الجريمة شخص آخر وأن المخدر ضبط بسيارة أخرى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ناجي اسحق وفتحى خليفه نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام على الصادق عثمان .

(١١)

الطعن رقم ٣٧٤٥ لسنة ٥٨ القضائية

قتل عمد . إقتران . إرتباط . نقض " الطعن لثانى مرة " . محكمة النقض " نظرها موضوع الدعوى " . سرقة . عقوبة " تطبيقها " .

عقوبة المادة ٢/٢٢٤ عقوبات . يكفى لتطبيقها ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنايتان قد إرتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيره من الزمن .

مثال لتسبب سائق لحكم بالادانة فى جريمة قتل مقترنة بجريمة سرقة . صابر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى .

لما كانت المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات بنصها فى الشق الاول من الفقرة الثانية منها على ظروف الاقتران فإنه يكفى لانطباقها ومن ثم تغليظ العقاب أن يثبت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن ، وإذ كان ذلك وكان الثابت من التحقيقات أن المتهمين ارتكبوا جريمة القتل العمد التى استقلت تماما عن جناية السرقة مع حمل السلاح ليلاً - التى ارتكبوها أيضاً - والتى تلتها ببرهة وجيزة فتحقق بذلك شرطا الاستقلال والمصاحبة الزمنية الأمر المنطبق على نص الفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات ، ذلك أن جناية السرقة قد وقعت فى إحدى الطرق العامة ليلاً بل وفى إحدى وسائل النقل البرية من المتهمين الثلاثة الذين كانوا يحملون أسلحة «مدى» .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلاً : ١- توفى إلى رحمه الله ٢ - (طاعن)
 ٣ - (طاعن) أولاً : المتهمون جميعاً قتلوا عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن طعنوه بمدية في أجزاء متفرقة من جسمه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد اقترنت بهذه الجناية جنائية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالفى الذكر سرقوا مبلغ النقود والأشياء الأخرى المبينة وصفاً بقيمة بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليه سالف الذكر فى إحدى وسائل النقل البرية حالة كونهم حاملين أسلحة بيضاء . ثانياً: المتهم الأول أيضاً : ١ - وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويراً فى محرر رسمى هو البطاقة الشخصية رقم ٢٠٥٤١ سجل مدنى شبرا بأن نزع صورة صاحب البطاقة ولصق صورته بدلا منها . ٢- عثر على البطاقة الشخصية سالفه الذكر والمملوكة ل..... واختلسها لنفسه بنيه تملكها أضراراً بالمجنى عليه ، وإحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ويتاريخ قررت محكمة جنايات القاهرة إحالة أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الديار المصرية لبدء رأيه فيها وحددت جلسة للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت المحكمة المذكورة حضورياً وبإجماع الآراء عملاً بالمواد ٤٣ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٣٤/١ - ٢ ، ٣١٥ ، ٣٢١ مكرراً من قانون العقوبات ، مع أعمال المادتين ٣٢/٢ ، ١٧ بالنسبة للمتهمين الثانى والثالث من القانون ذاته أولاً : بمعاقبة بالإعدام شنقاً عن التهمة الأولى المسندة إليه . ثانياً : بمعاقبة بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة عن التهمتين الثانية والثالثة المسندتين إليه . ثالثاً : بمعاقبة كل من و بالأشغال الشاقة المؤبدة عما اسند إليهما . فطعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض . كما عرضت النيابة العامة القضية على محكمة النقض لاقرار الحكم ، ويتاريخ قضت محكمة

النقض أولاً : بقبول الطعن شكلاً . ثانياً : قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم المطعون فيه ، وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهما الآخرين .

ومحكمة الإعادة قضت حضورياً بالنسبة للمتهمين الثانى والثالث عملاً بالمادتين ١/٢٣٤ - ٢ ، ٣١٥/أولا من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من القانون ذاته أولاً : بإنقضاء الدعوى العمومية قبل المتهم الأول لوفاته . ثانياً : بمعاقبة كل من و..... بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عما اسند إليهما .

فطعن المحكوم عليهما الثانى والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .
وبجلسة قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع .

المحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات وجلسات المحاكمة نتج عن حصول فى أن المتهمين الثلاثة الذى قضى بتاريخ بإنقضاء الدعوى الجنائية لوفاته . و..... و اتفقوا فيما بينهم على سرقة إحدى سيارات الأجرة وبيعها والحصول على ثمنها ، وفى حوالى السابعة من مساء يوم توجهوا جميعاً لتنفيذ لهذا الاتفاق إلى ناحية الاميرية وتصادف مرور المجنى عليه بسيارته الأجرة رقم القاهرة فاستوقفوه أمام كوبرى مسطرد واستقلوا السيارة حيث جلس المتهم الأول ... على المقعد الأمامى الأيمن بجواره وجلس المتهمان و على المقعد الخلفى بحيث كان الثانى خلف السائق المجنى عليه والثالث إلى جواره وطلبوا إليه أن يقوم بتوصيلهم إلى ناحية مساكن عين شمس

وعندئذ طلبوا إليه مغادرة السيارة وإذ رفض ذلك بادروه بالاعتداء عليه بطعنه بمطوى في مواضع متفرقة من جسده قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الأصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ثم القوا بجثته في الطريق العام بعد أن جربوه من النقود التي يحملها ومن ساعه يده وولاعته ثم سرقوا السيارة ولانوا بالفرار إلى ناحية سرياقوس حيث القوا بدواستها الملوثة بالدماء في رشاح وغادروا السيارة وقام المتهم ببيع الساعة لـ..... وأعطى الولاة لـ..... حيث تم ضبطهما .

وحيث إن الواقعة على الصورة المتقدمة قد ثبت وقوعها وتوافرت الأدلة على صحة اسنادها للمتهمين و من أقوال الرائد رئيس مباحث قسم السلام ومن اقرار المتهمين بمحضر جمع الاستدلالات واعتراف المتهم بالتحقيقات وجلستى المحاكمة ، وكذا من أقوال و ومما ثبت من تقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليه .

فقد شهد الرائد رئيس مباحث قسم السلام بالتحقيقات أنه أبلغ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٦ بوجود جثة لشخص مجهول بأرض الاباصيرى بدائرة قسم السلام وتبين أنها لـ..... سائق السيارة رقم أجرة القاهرة التى عثر عليها بناحية سرياقوس مركز الخانكة وبها آثار دماء وأسفرت التحريات عن أن المتهمين و هم الذين ارتكبوا حادث قتل المجنى عليه وسرقة سيارته ومتعلقاته فتم ضبطهم واعترفوا بارتكاب الحادث وارشد المتهم عن مكان الساعة والولاة المسروقين وتم ضبطهما لدى و وإذ تم عرضهما على أرملة المجنى عليه تعرفت عليها .

وأقر المتهم بمحضر جمع الاستدلالات بمساهمته مع المتهمين الآخرين فى سرقة متعلقات المجنى عليه وسيارته ، ويسؤاله فى تحقيقات النيابة اعترف بأنه اتفق

مع المتهمين و قبل الحادث بحوالى ثمانية أيام على سرقة سيارة أجرة تم بيعها للحصول على ثمنها وفى مساء يوم الحادث استقلوا السيارة الأجرة التى كان يقودها المجنى عليه وطلبوا إليه التوجه لناحية عين شمس وجلس هو إلى جوار السائق بينما جلس المتهمان الآخران فى المقعد الخلفى - وكان كلا منهما يحمل مطواه - وعند وصولهم لتلك الناحية طلب المتهم إلى السائق مغادرة السيارة وإذ رفض ذلك طوق عنقه بيده وأخرج المطواه وأنهال عليه طعنا بها كما حذا المتهم حنوه فأخرج مطواته هو الآخر وأخذ فى طعن المجنى عليه بها واستولوا على السيارة وساعة يد المجنى عليه وولاعته ثم القوا بجثته بالقرب من شريط السكك الحديدية وتم التخلص من فرش السيارة والدواصة الملوئين بالدماء وتسلم المسروقات لبيعها ، وبجلسة إعترف المتهم بطعنه المجنى عليه عدة طعنات بمطواه كان يحملها وبجلسة كرر اعترافه الذى أدلى به فى التحقيقات . وافر المتهمان و بمحضر جمع الاستدلالات باستقلالهما سيارة المجنى عليه مع المتهم وسرقة متعلقات المجنى عليه والسيارة بناء على اتفاق سابق بينهم ثم فرارهم بالسيارة بعد القاء جثة المجنى عليه منها . وقرر فى تحقيقات النيابة أن المتهم باعه الساعة المضبوطة بمبلغ خمسين جنيها - كما قرر أن الأخير اعطاه الولاة التى تبين أنها تخص المجنى عليه .

وثبت من تقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليه أن بها تسعة عشر جرحا طعنيا وقطعيا بالصدر والوجه والعنق والساعد الأيمن واليد اليسرى يحدث كل منها من الطعن والمصادمة بجسم أو أجسام صلبة حادة كسكين أو مطواه أو ما فى حكمها وتعزى الوفاة إلى الأصابات الطعنية النافذة بالصدر لما صاحبها من قطع بالرئة اليسرى ونزيف غزير بالصدر وكذلك للأصابات القطعية المتعددة لما صاحبها من نزيف خارجى جسيم .

وحيث إن المتهمين انكروا ما نسب إليهما وطلب المدافعان عنهما براءتهما تأسيسا على خلو الأوراق من دليل على الاتفاق الجنائي وعدم ثبوت التهمة في حقهما .

وحيث إن المحكمة تطمئن لاعتراف المتهم بالتحقيقات وجلسات المحاكمة وإلى اقرار المتهمين بمحضر جمع الاستدلالات وتستخلص منها أنهم اتفقوا ثلاثتهم قبل الحادث على سرقة سيارة أجرة لبيعها والحصول على ثمنها وأنهم تنفيذا لهذا الاتفاق توجهوا في يوم الحادث إلى ناحية الأميرية واستوقفوا المجنى عليه الذي كان مارا بسيارته الأجرة وطلبوا إليه التوجه لناحية عين شمس وعند وصولهم إليها بادروا المجنى عليه طعناً بالمدى التي كانوا يحملونها حتى ازهقوا روحه واستولوا على ساعته وولاعته ثم لانوا فرارا بالسيارة وتركوها في بلدة سرياقوس تمهيدا لبيعها ، وهو استخلاص يسانده ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليه من وجود عديد من الطعنات بأجزاء متفرقة منها بلغت تسعة عشر جرحا وكلها قطعية طعنيه تظاهر اعتراف المتهم من طعنه وكذا المتهمين الآخرين المجنى عليه بالمدى تستخلص منه المحكمة أن المتهمين الثلاثة ساهموا في الاعتداء على المجنى عليه وازهاق روحه كما ساهموا في سرقة سيارته ومنقولاته ، كما يساند هذا الاستخلاص ارشاد المتهم عن الساعة والولاعة المسروقين وأقوال من أن المتهم الأخير هو الذي باع الساعة وأقوال من أن المتهم ذاته هو الذي اعطاه الولاة .

وحيث إنه عن نية القتل فهي ثابتة في حق المتهمين من طعنهم المجنى عليه بالآلات قاتله «مدى» طعنات عديدة متتالية في أجزاء متفرقة من جسده بلغت تسع عشرة طعنه وتوجيهها إلى أماكن قاتله من جسده كصدره وعنقه حتى ازهقوا روحه خشية اقتضاج أمرهم بعد أن بادر بالصياح والاستغاثة كما أنهم طلبوا إليه متعلقاته وترك السيارة لهم الأمر الذي تبين منه المحكمة أن المتهمين كانوا يقصدون ازهاق روح المجنى عليه.

وحيث إن المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بنصها في الشق الأول من الفقرة الثانية منها على ظروف الاقتران فإنه يكفي لانطباقها ومن ثم تغليظ العقاب أن يثبت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، وإذ كان ذلك وكان الثابت من التحقيقات أن المتهمين ارتكبوا جريمة القتل العمد الى استقلت تماما عن جناية السرقة مع حمل السلاح ليلاً - التي ارتكبوها أيضاً - والتي تلتها ببرهة وجيزة فتحقق بذلك شرطا الاستقلال والمصاحبة الزمنية الأمر المنطبق على نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، ذلك أن جناية السرقة قد وقعت في إحدى الطرق العامة ليلاً بل وفي إحدى وسائل النقل البرية من المتهمين الثلاثة الذين كانوا يحملون أسلحة «مدى» .

وحيث إنه لما تقدم يكون قد وقر في يقين المحكمة أن المتهمين (١)
 (٢) في ليلة بدائرة قسم السلام - محافظة القاهرة قتلًا عمدا بأن أنها لا عليه طعنا بالمدى في أجزاء متفرقة من جسده قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي وأودت بحياته ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر سرقا منقولات المجنى عليه المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات في إحدى وسائل النقل البرية سيارة أجرة وفي طريق عام حالة كونهما يحملان أسلحة بيضاء «مدى» الأمر المعقاب عليه بنص المادتين ٢٣٤/١ ، ٢ و ٢١٥ من قانون العقوبات .

ومن حيث إن المحكمة ترى لظروف الدعوى وملابساتها معاملة المتهمين بالرافة في حدود ما تقضى به المادة ١٧ من قانون العقوبات .



جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ تاجي أسحق نائب رئيس المحكمة وفتحى خليفه وإبراهيم عبد المطلب ووفيق الدهشان.

(١٢)

الطعن رقم ٥٨٠٨ لسنة ٥٨ القضائية

محاماة ، دفاع "الاخلال بحق الدفاع" . ما يوافره ، حكم "تسبيبه ، تسبیب معيب" ،
نقض "أسباب الطعن ، ما يقبل منها" .

الاستعانة بمحام الزامية لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع
شكلي .

حضور محام منتدب مع المتهم واقتصاره على طلب البراءة وإحتياطيا استعمال الرأفة ، لا
يتحقق غرض الشارع من وجوب ابداء دفاع جدى . أساس ذلك ؟

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة ندبت محاميا
للدفاع عن الطاعن بعد أن قرر أنه لم يوكل محاميا وقد اعطت المحكمة للمحامى
المنتدب صورة من الجناية للاطلاع بيد أنه لم يتناول فى مرافعته وقائع الدعوى
وظروفها وملابستها وأوجه دفاع الطاعن بشأنها واقتصر على طلب البراءة
وإحتياطيا استعمال منتهى الرأفة ، لما كان ذلك ، وكان من القواعد الأساسية
التي أوجبها القانون أن تكون الاستعانة بالمحامى الزامية لكل متهم بجناية حتى
يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له
خطره ولا تؤتى ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد
إجراءاتها وليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه

وحرصا من الشارع على فاعلية هذا الضمان الجوهري فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية على كل محام - منتدبا كان أو موكلا من قبل متهم يحاكم فى جنائية - إذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم وذلك فضلا عن المحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال ، وكان ما أبداه المحامى المنتدب فى مرافعته - على السياق المتقدم - لا يحقق غرض الشارع الذى من أجله أوجب حضور محام مع كل متهم بجنائية ليقدم عنه دفاعا جديا ولا يقتصر على مجرد إبداء طلب لا يبين سنده فيه ، فإن حق الاستعانة بمدافع يكون فى هذه الحالة قد قصر دون بلوغ غايته وتعطلت حكمة تقريره ، ومن ثم تكون إجراءات المحاكمة قد وقعت باطلة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا -حشيش - فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه عشرة آلاف جنيه والمصادرة .
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة جوهـر مخدر بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه اخلال بحق

الدفاع ، ذلك بأن المحكمة انتدبت له محاميا - اقتصر في مرافعته على طلب البراءة أو استعمال الرأفة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة ندبت محاميا للدفاع عن الطاعن بعد أن قرر أنه لم يوكل محاميا وقد اعطت المحكمة للمحامى المنتدب صورة من الجناية للاطلاع بيد أنه لم يتناول في مرافعته وقائع الدعوى وظروفها وملابستها وأوجه دفاع الطاعن بشائنها واقتصر على طلب البراءة وإحتياطيا استعمال منتهى الرأفة ، لما كان ذلك ، وكان من القواعد الأساسية التى أوجبها القانون أن تكون الاستعانة بالمحامى الزامية لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ولا تؤتى ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد إجراءاتها وليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه وحرصا من الشارع على فاعلية هذا الضمان الجوهرى فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية على كل محام - منتدبا كان أو موكلا من قبل متهم يحاكم فى جناية - إذا هو لم يدفع عنه أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم وذلك فضلا عن المحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال ، وكان ما أبداه المحامى المنتدب فى مرافعته - على السياق المتقدم - لا يحقق غرض الشارع الذى من أجله أوجب حضور محام مع كل متهم بجناية ليقدم عنه دفاعا جديا ولا يقتصر على مجرد إبداء طلب لا يبين سنده فيه ، فإن حق الاستعانة بمدافع يكون فى هذه الحالة قد قصر دون بلوغ غايته وتعطلت حكمة تقريره ، ومن ثم تكون إجراءات المحاكمة قد وقعت باطلة . مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .



جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ناجى أسحق وفتحى خليفه نائبى رئيس المحكمة وإبراهيم عبد المطلب ووفيق الدهشان.

(١٢)

الطعن رقم ٦١٥١ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقد . قانون "تفسيره" . قصد جنائى . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب " . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " . جريمة "أركانها" . إدخال أو إخراج النقد المصرى . على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا . مؤثم . المادة ٩ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .

العقوبات المقررة لمخالفة أحكام القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ أو الشروع فيها ؟

(٢) نقد . قانون "تفسيره" "العلم بالقانون" . جريمة "أركانها" . قصد جنائى . دفع "الدفع بالاعتذار بالجهل بالقانون" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب " .

الجريمة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . عمدية . لم يستلزم القانون لها قصدا خاصا . مؤدى ذلك ؟

الجهل بالقانون أو الغلط فى فهم نصوصه . لا ينفى القصد الجنائى . أساس ذلك ؟

العلم بالقانون الجنائى والقوانين العقابية المكتملة له . مفترض فى حق الكافة .

الدفع بالجهل أو الغلط فيه لنفى القصد الجنائى . غير مقبول .

١- إن الفعل الذى قارفه الطاعن ، وهو إدخاله إلى البلاد أوراق نقد مصرى -

سبعة آلاف جنيه - على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا ، مؤثم بالمادة

التاسعة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ، التى

تنص على أنه "لا يجوز إدخال أو إخراج النقد المصرى إلا وفقا للشروط التى

يصدر بها قرار من الوزير المختص" وقد صدر قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون - المار ذكره- ونص في المادة ٤٣ منها على أنه "يجوز حمل أوراق نقد مصرى رفق القادمين إلى البلاد والمسافرين منها فى حدود عشرين جنيها مصريا لكل فرد" ونصت المادة ١٤ من القانون - المار ذكره - فى فقرتها الأولى على أن " كل من خالف أحكام هذا القانون أو شرع فى مخالفتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة وفى حالة العود تضاعف العقوبة ، وفى جميع الأحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها ، فإن لم تضبط حكم بغرامة إضافية تعادل قيمتها " .

٢ - لما كانت الجريمة المنصوص عليها فى المادة التاسعة - من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ - هى من الجرائم العمدية ، ولم يستلزم القانون لهذه الجريمة قصدا خاصا ، بل يكفى لقيامها توافر القصد الجنائى العام ، والذي يقتضى تعدد اقتراف الفعل المادى وتعتمد النتيجة المترتبة على هذا الفعل وكان ما أثبتته الحكم عن واقعة الدعوى كافيا فى الدلالة على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن فإن ما يثيره فى خصوص انتفاء هذا القصد لديه بدعوى الجهل بالواقعة - محل التجريم - والغلط فيها ، لما أحاط بها من ظروف تتمثل فى قيامه باستبدال النقد المصرى المضبوط - بالنقد السعودى- من إحدى المصارف بالملكة العربية السعودية لا يعدو أن يكون مجرد اعتقاد خاطئ بمشروعية الواقعة وعدم فهمه للقانون وهو فى حقيقته دفع بالاعتذار بالجهل بالقانون - وهو لا يقبل منه ، لما هو مقرر من أن الجهل بالقانون أو الغلط فى فهم نصوصه لا ينفى القصد الجنائى ،

باعتبار أن العلم بالقانون العقابي وفهمه على وجهه الصحيح أمر مفترض في الناس كافة وإن كان هذا الافتراض يخالف الواقع في كثير من الأحيان ، إلا أنه افتراض تمليه الدواعي العملية لحماية مصلحة المجموع ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن العلم بالقانون الجنائي - والقوانين العقابية المكمل له - مفترض في حق الكافة ، ومن ثم فلا يقبل الدفع بالجهل أو الغلط فيه كذريعة لنفي القصد الجنائي . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح ما دفع به الطاعن من انتفاء القصد الجنائي لديه لقيام حالة من الغلط في الواقعة والجهل بها ، واعتبره - في خصوصية واقعة الدعوى الراهنة والظروف التي أحاطت بوقوعها - مجرد دفع بالاعتذار بالجهل بالقانون ، فإنه يكون قد صادف التطبيق القانوني الصحيح ويضحى النعى عليه في هذا الصدد غير مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - أدخل إلى البلاد أوراق النقد المصري المبينة بالمحضر على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا ، وطلبت عقابه بالمادتين ٩ ، ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية للقانون ، ومحكمة جنح الجرائم المالية بالقاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه وأمرت برد المبالغ المضبوطة إليه على أن يكون ذلك حال خروجه بها إلى خارج البلاد . استأنفت النيابة العامة ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية "بهيئة إستئنافية" قضت حضوريا بإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ، وتغريم المتهم مائتي جنيه والمصادرة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إدخال أوراق نقد مصرى إلى البلاد على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وشابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على انتفاء القصد الجنائى لديه بالواقعة والغلط فيها ، تأسيسا على أنه قام باستبدال النقد المصرى المضبوط بالنقد السعودى - وهو مقابل أجره عن عمله بالملكة العربية السعودية- عن طريق أحد المصارف المعتمدة بها ، بوقدم الدليل على صحة هذا الدفاع، وكان من شأن هذا العمل المصرفى حمله على الاعتقاد بمشروعية الواقعة عند قدومه إلى البلاد ومعه النقد المضبوط ، إلا أن الحكم لم يعن ببحث وتمحيص دفاعه ، كما أن ما أورده الحكم - فى مقام استظهار القصد الجنائى ينبئ عن اختلاف فكرته بين أطراح الجهل بالواقعة والغلط فيها باعتباره من أسباب انتفاء القصد الجنائى ، وبين افتراض العلم بالقانون . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إدخال نقد مصرى إلى البلاد على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة مما أثبت بمحضر الضبط ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، وأطرح الحكم ما قام عليه حكم محكمة الدرجة الأولى - تبريراً لقضائه ببراءة الطاعن - من اقتناعه بفكرة الغلط فى الواقعة والجهل بها ، التى دفع الطاعن بها مسئوليته عن الجريمة المسندة إليه تأسيسا على أن هذه الجريمة يكفى لقيامها توافر القصد الجنائى العام ، الذى يقوم على عنصرين هما العلم والإرادة ، وأن عنصر العلم المتطلب لتوافر القصد الجنائى فى الجريمة التى دين بها الطاعن لا يسوغ الدفع بانتفائه على قيام فكرة الغلط فى الواقعة

والجهل بها ، لأن العلم بالقانون هو عنصر فى القصد الجنائى ، والعلم بقانون العقوبات - والقوانين العقابية المكمل له - مفترض ولا يعتد بالاعتذار بالجهل به . لما كان ذلك ، وكان الفعل الذى قارفه الطاعن ، وهو إدخاله إلى البلاد أوراق نقد مصرى - سبعة آلاف جنيه - على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا ، مؤثما بالمادة التاسعة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ، التى تنص على أنه "لا يجوز إدخال أو إخراج النقد المصرى إلا وفقا للشروط التى يصدر بها قرار من الوزير المختص" وقد صدر قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون - المار ذكره - ونص فى المادة ٤٣ منها على أنه "يجوز حمل أوراق نقد مصرى رفق القادمين إلى البلاد والمسافرين منها فى حدود عشرين جنيها مصريا لكل فرد " ونصت المادة ١٤ من القانون - المار ذكره - فى فقرتها الأولى على أن "كل من خالف أحكام هذا القانون أو شرع فى مخالفتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة وفى حالة العود تضاعف العقوبة ، وفى جميع الأحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها ، فإن لم تضبط حكم بغرامة إضافية تعادل قيمتها". لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المنصوص عليها فى المادة التاسعة - من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ على السياق المتقدم - هى من الجرائم العمدية ، ولم يستلزم القانون لهذه الجريمة قصدا خاصا ، بل يكفى لقيامها توافر القصد الجنائى العام ، والذى يقتضى تعدد اقتراف الفعل المادى وتعدد النتيجة المترتبة على هذا الفعل وكان ما أثبتته المحكمة عن واقعة الدعوى كافيا فى الدلالة على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن فإن ما يثيره فى خصوص انتفاء هذا القصد لديه بدعوى الجهل بالواقعة - محل التجريم - والغلط فيها ، لما إحاط بها من ظروف تتمثل فى قيامه باستبدال النقد

المصري المضبوط - بالنقد السعودي- من إحدى المصارف بالملكة العربية السعودية لا يعدو أن يكون مجرد اعتقاد خاطئ بمشروعية الواقعة وعدم فهمه للقانون وهو في حقيقته دفع بالاعتذار بالجهل بالقانون - وهو لا يقبل منه ، لما هو مقرر من أن الجهل بالقانون أو الغلط في فهم نصوصه لا ينفي القصد الجنائي ، باعتبار أن العلم بالقانون العقابي وفهمه على وجهه الصحيح أمر مفترض في الناس كافة وإن كان هذا الافتراض يخالف الواقع في كثير من الأحيان ، إلا أنه افتراض تمليه الدواعي العملية لحماية مصلحة المجموع ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن العلم بالقانون الجنائي- والقوانين العقابية المكمل له - مفترض في حق الكافة ، ومن ثم فلا يقبل الدفع بالجهل أو الغلط فيه كذريعة لنفي القصد الجنائي . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اترح ما دفع به الطاعن من إنتفاء القصد الجنائي لديه لقيام حالة من الغلط في الواقعة والجهل بها ، واعتبره - في خصوصية واقعة الدعوى الراهنة والظروف التي أحاطت بوقوعها - مجرد دفع بالاعتذار بالجهل بالقانون ، فإنه يكون قد صادف التطبيق القانوني الصحيح ووضحى النعى عليه في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً ، ومصادرة الكفالة .



جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
وأحمد جمال عبد اللطيف .

(١٤)

الطعن رقم ٦١٥٦ لسنة ٥٨ القضائية

(١) قانون "التفويض التشريعى" .لوائح .قرارات وزارية .دستور .نقد

حق السلطة التنفيذية . دستوريا . إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين . دون زيادة أو
تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . ليس معناه نزول السلطة التشريعية عن سلطتها
فى سن القوانين للسلطة التنفيذية .

اللائحة لا تضع قيودا على خلاف نص فى القانون .

(٢) قانون "التفويض التشريعى" .لوائح .قرارات وزارية . نقد

صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعى . رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين
نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه .

تغليب نص القانون عند التعارض بينه وبين نص وارد فى لائحته . واجب .

(٣) قانون "التفويض التشريعى" .لوائح .قرارات وزارية .دستور .نقد

تقييد اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . حق المسافر فى حمل النقد الأجنبى
السابق إثبات دخوله إلى البلاد بالمخالفة لنص القانون . أثره ؟

(٤) نقض "حالات الطعن . الخطأ فى القانون"

إدانة الطاعن بجريمة الشروع فى إخراج نقد أجنبى من البلاد رغم ما أورده الحكم من
إثبات الطاعن لهذا النقد بالاقترار الجمركى عند قدومه إلى مصر فى مرة سابقة . خطأ فى
القانون .

خطأ الحكم فى تطبيق القانون - حق محكمة النقض تصحيحه .

١ - لئن كان من المقرر أن من حق السلطة التنفيذية - طبقا للمبادئ الدستورية المتواضع عليها - أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل لها أو إعفاء من تنفيذها إلا أن هذا الحق لا يعنى نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها فى وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، ومن ثم فإن اللائحة التنفيذية لا يصح أن تضع قيودا على خلاف نص فى القانون .

٢ - يشترط لصدور القرار فى حدود التفويض التشريعى ألا يوجد إدى تضاد بين الحظر الوارد فى نص القانون وبين الشروط والأوضاع المحددة فى القرار ، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد فى القانون والآخر وارد فى لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره اسماً درجة وأصلاً للائحة .

٣ - لما كان النص فى البند (أ) من المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ سائلة الذكر ، على قصر حق المسافر فى حمل نقد أجنبى على ما يكون قد أثبت بإقراره الجمركى عند وصوله للبلاد فى المرة الأخيرة فحسب يتعارض مع ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى المشار إليها من القانون ذاته ، من حظر فرض أية قيود على إخراج النقد الأجنبى الثابت إدخاله للبلاد ، فإنه يتعين الاعتداد بما نص عليه القانون فى هذا الخصوص والالتفات عما فرضته اللائحة التنفيذية من قيود فى هذا الصدد ، ومن ثم يكون للمسافر إلى الخارج حق حمل أى نقد أجنبى أثبت بإقراره الجمركى عند دخوله إلى مصر ، أو إخراجه منها ، ويكون فعله فى هذه الحالة ، حملاً للنقد الأجنبى ، أو إخراجاً له بمنأى عن التجريم ، ويستوى فى ذلك أن يتم الخروج بالنقد الأجنبى فى السفرة التالية مباشرة للدخول به أو فى أى سفرة أخرى لاحقة .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه - على الرغم مما أثبتته في مدوناته من أن النقد الأجنبي المسند إلى الطاعن الشروع في إخراجه من البلاد ، مثبت بالإقرار الجمركي المحرر بمعرفة الطاعن عند قدومه إلى مصر في مرة سابقة قد خالف النظر المتقدم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فيه ، وكان ما اسند إلى الطاعن - على السايق المتقدم لا جريمة فيه ، فإنه يتعين عملا بنص المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بنقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة الطاعن ورد المبالغ المضبوطة إليه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع في إخراج النقد الأجنبي المبين بالمحضر من البلاد وعلى غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف المعتمدة ، وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبس بها . وطلبت عقابه بالمادتين ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات والمادتين ١ ، ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ والمادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية ، ومحكمة الجرائم المالية قضت حضوريا ببراءة المتهم مما نسب إليه وبرد المبالغ المضبوطة إلى من ضبطت معه . استأنفت النيابة العامة . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائتي جنيه والمصادرة .

قطعن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق

النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في تصدير نقد أجنبي إلى الخارج على خلاف الشروط المقررة قانونا ، قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه استند إلى ما نصت عليه اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ من صلاحية الاقرار الجمركي المثبت به إدخال نقد أجنبي إلى البلاد ، لتصدير هذا النقد عند السفر في المرة التالية فحسب للدخول به ، على الرغم من مخالفة هذا النص لما حظرت المادة الأولى من القانون المشار إليه من وضع قيود على إخراج النقد الأجنبي الثابت إدخاله للبلاد .

ومن حيث إن البين من الأوراق أن النيابة العامة أسندت إلى الطاعن أنه شرع في إخراج أوراق نقد أجنبي من البلاد بغير الشروط المقررة قانونا وطلبت معاقبته بالمادتين ٤٥ و ٤٧ من قانون العقوبات والمادتين ١ و ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي المعدل ولائحته التنفيذية ، ومحكمة أول درجة قضت ببراءة الطاعن ورد المبالغ المضبوطة إليه واستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، فقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم الطاعن مائتي جنيه والمصادرة والزمته المصاريف الجنائية . وقد أسس الحكم المطعون فيه قضاءه على قوله : « وكان الثابت من الأوراق أن المتهم سبق أن وصل إلى البلاد وحرر إقرارا جمركيا بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠ أثبت به ما بصحبته من نقد أجنبي وحال مغادرته للبلاد بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١ - تاريخ الضبط - تبين أن بصحبته نقدا أجنبيا وعندما استفسر منه عن مصدر هذا النقد أخرج لمحضر الضبط الاقرار الجمركي سالف الالمام - وعند مطالعة محضر المحضر لجواز سفر المتهم تبين أن له سفيرة أخرى للخارج بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢ ، ومن ثم فإن هذا الاقرار الجمركي يكون قد استنفذ الغرض منه وفقد قوته في إثبات مصدر النقد الأجنبي المضبوط مع المتهم ، ويكون الأخير قد خالف نص الفقرة (أ) من المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية والتي جاء

نصها واضحا في أن الاقرار الجمركي الذي يعتد به هو الاقرار الجمركي عند الوصول عن السفرية السابقة مباشرة». لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي قد نصت على أنه « ويحدد الوزير المختص شروط إخراج النقد الأجنبي صاحبة المغادرين مع مراعاة عدم وضع قيود على إخراج النقد الأجنبي الثابت إدخاله للبلاد » وكانت المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها قرار وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ تنص - بعد تعديلها بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٤ - تنص على أنه " يحق للمسافرين إلى الخارج حمل أوراق نقد أجنبي وأبوات دفع أخرى بالنقد الأجنبي وذلك وفقا للحدود التالية (أ) المبالغ المثبتة بالاقرار الجمركي عند الوصول عن السفرية السابقة مباشرة». لما كان ذلك ولئن كان من المقرر أن من حق السلطة التنفيذية - طبقا للمبادئ الدستورية المتواضع عليها - أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل لها أو إعفاء من تنفيذها إلا أن هذا الحق لا يعنى نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، ومن ثم فإن اللائحة التنفيذية لا يصح أن تضع قيودا على خلاف نص في القانون ، كما أنه يشترط لصدور القرار في حدود التفويض التشريعي ألا يوجد تضاد بين الحظر الوارد في نص القانون وبين الشروط والأوضاع المحددة في القرار ، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أسمى درجة وأصلا لللائحة. لما كان ذلك ، وكان النص في البند (أ) من المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ساقطة الذكر ، على قصر حق المسافر في حمل نقد أجنبي على ما يكون قد أثبت باقراره الجمركي عند وصوله للبلاد في المرة الأخيرة فحسب يتعارض مع ما نصت

عليه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى المشار إليها من القانون ذاته ، من حظر فرض أية قيود على إخراج النقد الأجنبي الثابت إدخاله للبلاد ، فإنه يتعين الاعتداد بما نص عليه القانون في هذا الخصوص والالتفات عما فرضته اللائحة التنفيذية من قيود في هذا الصدد ، ومن ثم يكون للمسافر إلى الخارج حق حمل أى نقد أجنبي أثبتته بإقراره الجمركي عند دخوله إلى مصر ، أو إخراجه منها ، ويكون فعله في هذه الحالة ، حملا للنقد الأجنبي ، أو إخراجا له بمنأى عن التجريم ، ويستوى في ذلك أن يتم الخروج بالنقد الأجنبي في السفرة التالية مباشرة للدخول به أو في أى سفرة أخرى لاحقة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - على الرغم مما أثبتته في مدوناته من أن النقد الأجنبي المسند إلى الطاعن الشروع في إخراجه من البلاد ، مثبت بالإقرار الجمركي المحرر بمعرفة الطاعن عند قدومه إلى مصر في مرة سابقة قد خالف النظر المتقدم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فيه ، وكان ما أسند إلى الطاعن - على السياق المتقدم لا جريمة فيه ، فإنه يتعين عملا بنص المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بنقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة الطاعن ورد المبالغ المضبوطة إليه .



جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/الصاوى يوسف وعادل عبد الحميد وحسين الشافعى وحسام عبد الرحيم .

(١٥)

الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٧ القضائية

معقوبة " المعقوبة غير المقيدة للحرية " . كفالة

إيداع الكفالة المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أو الحصول على
قرار من لجنة المساعدة القضائية بالاعفاء منها . شرط . لقبول طعن المحكوم عليه بمعقوبة غير
مقيدة للحرية .

من المقرر أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن
أمام محكمة النقض أوجب على المحكوم عليه بمعقوبة غير مقيدة للحرية لقبول
طعنه- إيداع الكفالة المبينة فى المادة ٣٦ منه ، ولما كان الطاعن وهو محكوم عليه
بمعقوبة الغرامة- لم يودع خزينة المحكمة التى أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة
فى القانون حتى تاريخ نظر الطعن بالجلسة ولم يحصل على قرار من لجنة
المساعدة القضائية باعفائه منها ، فإن طعنه يكون مفصحا عن عدم قبوله شكلا.

الوقائع

صدر الحكم المطعون فيه من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية - فى قضية الجنحة رقم الحقائق المقيدة برقم س جنوب القاهرة فى بقبول المعارضة الاستئنافية شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المعارض فيه .
فطعن الأستاذ نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أوجب على المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية لقبول طعنه - إيداع الكفالة المبينة فى المادة ٣٦ منه ، ولما كان الطاعن وهو محكوم عليه بعقوبة الغرامة - لم يودع خزينة المحكمة التى أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة فى القانون حتى تاريخ نظر الطعن بالجلسة ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها ، فإن طعنه يكون مفصحا عن عدم قبوله شكلاً .



جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/عوض جابر نائب رئيس المحكمة وطلعت الاكيايى ومحمود عبد البارى وجابر عبد التواب.

(١٦)

الطعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إثبات "معاينة"، إجراءات "إجراءات التحقيق"، بطلان .

إجراءات المعاينة فى غيبة المتهم لا بطلان . ما يملكه هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما شاب المعاينة التى تمت فى غيبته من نقص أو عيب .

(٢) إثبات "شهود"، إجراءات "إجراءات المحاكمة"، محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير الدليل"،

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده . اطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

متابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى . والرد على كل جزئية يثيرها . غير لازم .

(٣) إثبات "بوجه عام" "شهود"، محكمة الموضوع "سلطتها فى إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى"،

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة . موضوعى .

(٤) إثبات "بوجه عام" "أوراق رسمية"، حكم "تسبيبه"، تسبيب غير معيب"، نقض "أسباب الطعن"، ما لا يقبل منها " .

حق محكمة الموضوع فى الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية . مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة .

(٥) اثبات "شهود"، دفاع "الاخلال بحق الدفاع"، ما لا يوفره"، إجراءات "إجراءات المحاكمة"، حكم "تسبيبه"، تسبیب غیر معيب"، نقص "أسباب الطعن"، ما لا يقبل منها"، أطراح المحكمة الدفاع غير المنتج بعد وضوح الواقعة لديها، لا إخلال بحق الدفاع، اعراض المحكمة عن سماع شهود لم يطلبوا وفق المادة ٢١٤ مكرر ١ إجراءات لا تثريب عليها.

١ - من المقرر أن المعاينة التي تجريها النيابة العامة لمحل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم، إذ أن تلك المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة العامة أن تقوم به في غيبة المتهم إذ هي رأت لذلك موجبا وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في سائر الأدلة فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله.

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ومادامت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى أقوال شاهدي الاثبات فلا تثريب عليها إذا هي لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعن الموضوعي بشأن احتمال خلط الضابط بينه وبين أحد أخوته وما ثبت من المعاينة من إمكان رؤية الطاعن للطارق الباب دون فتحه إذ أن هذا الدفاع الموضوعي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في

الدليل المستمد من أقوال شاعدي الاثبات فإن هذا الشق من الطعن يكون غير سديد .

٣ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٤ - من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة في الدعوى وكان الحكم قد أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من مقارفة الطاعن للجريمة المسندة إليه مطرحا للأسباب السائفة التي أوردها تلك الورقة الرسمية التي قدمها الطاعن وأورد التشكيك بها في الأدلة المستمدة من أقوال الشهود التي عولت عليها المحكمة فإن ما يثيره الطاعن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة وفي استنباط المحكمة لمعتقداتها وهو ما لا يجوز اثارته لدى محكمة النقض .

٥ - لما كان القانون وإن أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أنه إذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عنه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب المتهم استدعاء محرر الشهادة المرضية واطرحه للأسباب السائفة التي أوردها فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة كما أن المدافع عن الطاعن لم يلتزم الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢١٤ مكرر لإعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إذا هي أعرضت عن طلب سماع الشاهد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار عقارا مخدرا (المنيامفيتامين) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وأحالة إلى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٧ ، ٣٤/أ ، ٤٢/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٩٣ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز عقار مخدر بقصد الاتجار وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شاب القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك بأنه عول فى قضائه على المعاينة التى أجرتها النيابة العامة رغم بطلانها لكونها أجريت فى غيبة الطاعن كما قام دفاعه على احتمال خلط الضابط بينه وبين أحد أخوته خاصة وأن الوقت كان ليلا وكان هو غير متواجد بالمسكن وأن باب المسكن به فتحة تمكن من معرفة شخصية الطارق دون فتح الباب خاصة وأن الثابت من المعاينة تعذر فرار الطاعن بيد أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع إيرادا له وردا عليه هذا إلى أن الطاعن تقدم بشهادة رسمية تفيد بملازمته للفراش بمستشفى حلوان إعتبارا من يوم تدليلا على عدم تواجده بالمنزل وقت الضبط وطلب استدعاء مدير تلك المستشفى لسؤاله واحضار سجل المرضى غير أن الحكم رد على هذا الدفاع بما لا يصلح ردا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حيث إن الحكم المطعون فيه استظهر واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المعاينة التي تجريها النيابة العامة لحل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم ، إذ أن تلك المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة العامة أن تقوم به في غيبة المتهم إذ هي رأت لذلك موجبا وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في سائر الأدلة فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ومادامت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى أقوال شاهدي الاثبات فلا تثريب عليها إذا هي لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعن الموضوعي بشأن احتمال خلط الضابط بينه وبين أحد أخوته وما ثبت من المعاينة من إمكان رؤية الطاعن للطارق للباب دون فتحه إذ أن هذا الدفاع الموضوعي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من أقوال شاهدي الاثبات فإن هذا الشق من الطعن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق

ولها أصلها في الأوراق وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابطين وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن في ذلك إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصابرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية فالمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة في الدعوى وكان الحكم قد أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من مقارفة الطاعن للجريمة المسندة إليه مطرحا للأسباب السائغة التي أوردها تلك الورقة الرسمية التي قدمها الطاعن وأورد التشكيك بها في الأدلة المستمدة من أقوال الشهود التي عولت عليها المحكمة فإن ما يثيره الطاعن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة وفي استنباط المحكمة لمعتقداتها وهو ما لا يجوز إثارتها لدى محكمة النقض ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القانون وإن أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أنه إذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عنه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب المتهم استدعاء محرر الشهادة المرضية واطرحه للأسباب السائغة التي أوردها فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة كما أن المدافع عن الطاعن لم يلتزم الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢١٤ مكرر ١ لإعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إذا هي أعرضت عن طلب سماع الشاهد . لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ ناجى اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ فتحى
خليفه نائب رئيس المحكمة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان وابراهيم عبد المطلب .

(١٧)

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) حكم "بيانات حكم الإدانة" "بيانات التسبيب" .

وجوب إشتغال حكم الإدانة على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا . المادة ٣١٠
إجراءات .

المراد بالتسبيب المعتبر ؟

افراغ الحكم فى عبارات عامة معماة أو وضعه فى صوره مجهلة . لا يتحقق به الغرض
الذى قصده الشارع من إيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها .
استحالة قراءة أسباب الحكم تجعله خاليا من الأسباب .

(٢) أحداث . اختصاص . محكمة الأحداث "إختصاصها" . نظام عام . حكم "تسبيبه" .
تسبيب معيب "

القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ ناسخ للأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة فى قانونى
الإجراءات والعقوبات فى صدد محاكمة الأحداث ومعاقتهم .

اختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة وقت
ارتكاب الجريمة . أساس ذلك ؟

قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية . من حيث أشخاص المتهمين . تعلقها بالنظام
العام .

دفع الحاضر مع المتهم بأنه حدث . جوهرى . عدم تعرض المحكمة لإيرادا وردا . قصور .

١ - لما كان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم بالإدانة على الأسباب التي بنى عليها ، وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب الذي يحفل به القانون هو تحرير الاسانيد والحجج التي انبنى عليها الحكم ، والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكي يحقق التسبيب الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به ، أما تحرير أسباب الحكم بخط غير مقروء ، أو افراغه في عبارات عامة معماة ، أو وضعه في صورة جملة مجهولة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسبيب الأحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، وكان الحكم قد خلا فعلا من أسبابه لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، فإن الحكم الابتدائي - المار ذكره - يكون مشويا بالبطلان الذي يستطيل إلى الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييده لأسبابه .

٢ - من المقرر أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الاحداث المعمول به اعتبارا من ١٦/٥/١٩٧٤ ، قد نسخ الأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة في قانونى الإجراءات الجنائية والعقوبات في صدد محاكمة الاحداث ومعاقتهم ، ومن بين ما أورده ما نص عليه في مادته الأولى من أن يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب

الجريمة " وفي المادة ٢٩ منه على أن " تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف" فقد دل بذلك على أن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها ، وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدفع - المار ذكره - رغم جوهريته وتعلقه بالنظام العام - إيرادا وردا - فإنه يكون معيبا أيضا بالقصور .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة ضد الطاعن بوصف أنه : بدد منقولات الزوجية المبينة وصفا بقيمة بالمحضر ، المملوكة لها والتي كانت قد سلمت إليه على سبيل عارية الاستعمال ، فاختلسها لنفسه بنية تملكها إضرارا بها . وطلبت عقابة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لايقاف التنفيذ ، والزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ، وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه .

فقطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة التبديد قد خالف القانون ، وشابه قصور فى التسبب ، ذلك بأنه لم يتسلم منقولات الزوجية بموجب عقد من عقود الأمانة الواردة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر ، وهو شرط لازم لتحقيق عنصر تسليم المال فى جريمة التبديد ، ودفع أمام محكمة الدرجة الثانية بأنه كان حدثا وقت وقوع الجريمة ، إلا أن المحكمة لم تعرض لهذا الدفع - إيرادا وردا - وقضت فى الدعوى بون إحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الحكم الابتدائى - المؤيد لأسباب بالحكم المطعون فيه - أنه حرر على بصمة خاتم مطعوسة ، ويستحيل قراءة أسبابه . لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم بالإدانة على الأسباب التى بنى عليها ، وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبب الذى يحفل به القانون هو تحرير الاسانيد والحجج التى انبنى عليها الحكم ، والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكى يحقق التسبب الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به ، أما تحرير أسباب الحكم بخط غير مقروء ، أو إفراغه فى عبارات عامة معماة ، أو وضعه فى صورة مجملة مجهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من ايجاب تسبب الأحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، وكان الحكم قد خلا فعلا من أسبابه لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل أسبابا وإلا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع حتما بطلان

الحكم ذاته لاستحالة اسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، فإن الحكم الابتدائي - المار ذكره - يكون مشويا بالبطلان الذي يستطيل إلى الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييده لأسبابه . هذا فضلا عن أن البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية أن المدافع عن الطاعن دفع بأنه حدث ، وقدم بطاقة تحقيق شخصية الطاعن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث المعمول به اعتبارا من ١٦/٥/١٩٧٤ ، قد نسخ الأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة في قانونى الإجراءات الجنائية والعقوبات في صدد محاكمة الأحداث ومعاقبتهم ، ومن بين ما أورده ما نص عليه في مادته الأولى من أن " يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة " . وفى المادة ٢٩ منه على أن " تختص محكمة الأحداث بون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف " فقد دل بذلك على أن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها بون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها ، وكانت قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدفع - المار ذكره - رغم جوهريته وتعلقه بالنظام العام - إيرادا وردا - فإنه يكون معيبا أيضا بالقصور . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، والزام المطعون ضدها - المدعية بالحقوق المدنية - المصاريف المدنية .



جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ ناجى اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ فتحى
خليفه نائب رئيس المحكمة وسرى صيام وعلى الصائق عثمان وابراهيم عبد المطلب .

(١٨)

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٥٨ القضائية

(١) اشتباه . تشدد . جريمة "أركانها" . اثبات "بوجه عام" . حكم "تسبيبه" . تسبب معيب .
الاشتباه فى حكم المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فى شأن المتشردين
والمشتبه فيهم . ماهيته ؟

الاشتهار والسوابق قسيما فى إبراز حالة الإشتباه .
السوابق تكشف عن الاتجاه الخطر ، ولا تنشئه .

جواز الاعتماد على الاتهامات المتكررة لاثبات حالة الاشتباه متى كانت قريبة البون نسبياً
وتكشف عن خطورة المتهم .

(٢) حكم "بيانات حكم الإدانة" "بياناته" "بيانات التسبب" .

اشتغال الحكم على الأسباب التى بنى عليها . واجب .
المراد بالتسبب المعتبر ؟

افراغ الحكم فى عبارات عامة معمة أو وضعه فى صورة مجملة لا يتحقق به الغرض
الذى قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام . لا يمكن محكمة النقض من أعمال
رقابتها .

١ - لما كانت المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فى
شأن المتشردين والمشتبه فيهم ، إذ عدت مشتبهاً فيه من حكم عليه أكثر من مرة
فى إحدى الجرائم الواردة بها ، ومنها جرائم الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة

ملحوظة : صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٩٢ فى القضية رقم
٢ لسنة ١٠ قضائية دستورية بعدم دستورية نص المادة (٥) من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
بشأن المتشردين والمشتبه فيهم ويسقط أحكام المواد المرتبطة بها وهى المواد ٦ ، ١٣ ، ١٥ منه .

أو تقديمها للغير، أو إذا اشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه إعتاد ارتكاب هذه الجرائم، فقد دلت بذلك على أن الاشتباه حالة تقوم في نفس خطرة قابلة للجرام، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس به من الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود، وإنما افترض الشارع بهذا الوصف كون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه، كما دلت على أن الاشتباه - والسوابق - قسيمان في إبراز هذه الحالة الواحدة متعادلان في إثبات وجودها، وأن السوابق لا تنشئ بذاتها الاتجاه الخطر الذي هو مبنى الاشتباه، وإنما تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوه بالاشتهار، ومن ثم جاز الاعتماد على الاتهامات المتكررة التي توجه إلى المتهم ولو لم تصدر بشأنها أحكام ضده - متى كانت قريبه البون نسبيا - وكانت من الجسامة أو الخطورة بما يكفي لاقتناع القاضي بأن صاحبها خطر يجب التحرز منه .

٢ - إن الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، أن يشتمل الحكم بالإدانة على الأسباب التي بنى عليها، وإلا كان باطلا، والمراد بالتسبيب الذي يحفل به القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التي انبنى عليها الحكم والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون، ولكي يحقق التسبيب الغرض منه، يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به، أما افراغ الحكم في عبارات عامة معمة أو وضعه في صورة مجملة مبهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسبيب الأحكام، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه اشتهر عنه لأسباب مقبولة الاعتقاد على ارتكاب جرائم الاتجار في المخدرات، وطلبت عقابة بالمواد ٥، ١/٦، ٧، ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠. ومحكمة

جنح الاشتباه بكفر الشيخ قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاثة أشهر .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة الاشتباه ، وقضى في استئنائه بتعديل الحكم المستأنف القاضي بوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر إلى الاكتفاء بوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاثة أشهر قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لها في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، التي تنص على أن يكون التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ، ولا تزيد على ثلاث سنوات . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بعد أن أورد بصدوره وصف النيابة العامة للتهمة ، بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله "وحيث إنه بمطالعة أوراق القضية ، تبين من تقرير البحث الجنائي أن المتهم ارتكب جريمة إحراز المخدرات وضبط له المحضر رقم ١٧٥٧ لسنة ١٩٦٨ بيل ، وأدين فيها ، كما ضبط له المحضر رقم ٢٢٤٤ لسنة ١٩٧٦ البرلس ، ٦٣٩١ لسنة ١٩٧٩ الحامول وقضى فيهما بالبراءة ، وحيث إنه تبين من مطالعة تقرير البحث الاجتماعي أنه مريض وغير خطر على الأمن ، وحيث إنه عن الجناية رقم ١٧٥٤ لسنة

١٩٦٨ بيلا التي دين فيها المتهم حتى تاريخ تحرير محضر الاشتباه المقدم للمحكمة لمحاكمته بتهمة اشتهاؤه في إحراز المخدر فإن المدة من عام ١٩٦٨ مدة كافية تدل على أن المتهم أفلع عن إحراز المخدرات وعاد للاستقامة في حياته ، وأما بالنسبة للجنايتين الأخريتين اللتين قضى ببراءته فيهما ، فإن المحكمة لا تعول عليهما ، خاصة وأن تقرير البحث الاجتماعي بحث حالة المتهم من واقع ظروف حياته ، يدل على عدول المتهم عن الطريق غير المستقيم وحسن نيته ، وحيث إن المحكمة ترى إزاء ذلك اعطاء المتهم فرصة ليصبح مواطنا صالحا ، ومعاملته بالرفقة ، حتى تستقيم أمور حياته ، ومن ثم تطبق عليه المادتين ٥ ، ٤/٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، مع استعمال الرأفة " . لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن المتشردين والمشتبه فيهم ، إذ عدت مشتبهيا فيه من حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم الواردة بها ، ومنها جرائم الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير ، أو إذا اشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه اعتاد ارتكاب هذه الجرائم ، فقد دلت بذلك على أن الاشتباه حالة تقوم في نفس خطرة قابلة للأجرام ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس به من الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود ، وإنما افترض الشارع بهذا الوصف كون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه ، كما دلت على أن الاشتهار - والسوابق - قسيما في إبراز هذه الحالة الواحدة متعادلان في اثبات وجودها ، وأن السوابق لا تنشئ بذاتها الاتجاه الخطر الذي هو مبني الاشتباه ، وإنما تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالاشتهار ، ومن ثم جاز الاعتماد على الاتهامات المتكررة التي توجه إلى المتهم ولو لم تصدر بشأنها أحكام ضده - متى كانت قريبه البون نسبيا - وكانت من الجسامة أو الخطورة بما يكفي لاقتناع القاضي بأن صاحبها خطر يجب التحرز منه وكان الشارع يوجب في المادة

٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن يشتمل الحكم بالإدانة على الأسباب التي بنى عليها ، وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب الذي يحفل به القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التي انبنى عليها الحكم والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكي يحقق التسبيب الغرض منه ، يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به ، أما افراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة جملة مبهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسبيب الأحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة المطعون ضده ، دون أن يفصح في مدونات عن الاتهام الذي اتخذ دليلا على ثبوت جريمة الاشتباه في حقه ، أو بحث وقائع ذلك الاتهام ليتبين مدى الجدية فيه وأثره في توافر حالة الاشتباه القائمة على الاشتهار ، إذ اكتفى في ذلك كله بعبارات عامة مجملة ومبهلة لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم في شأن الواقع المعروض الذي هو مدار الأحكام ، ولا يتحقق بها الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسبيبها من الوضوح والبيان ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور الذي له وجه الصدارة على وجوه ، الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما لا يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ، وأن تقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .



جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ ناجي اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/

فتحي خليفه نائب رئيس المحكمة وسرى صيام و ابراهيم عبد المطلب ووفيق الدهشان .

(١٩)

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٨ القضائية

اشتباه . عقوبة "تطبيقها" . نقض "حالات الطعن . الخطأ في القانون" . محكمة
النقض "سلطانها" .

التدابير التي يعاقب بها المشتبه فيه . وجوب ألا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن ثلاث
سنوات . أساس ذلك ؟

إنزال الحكم بالمطعون ضده عقوبة تقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا لجريمة الاشتباه .
خطأ في تطبيق القانون .

اقتصار العيب الذي شاب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون . أثره . وجوب تصحيح
الخطأ والحكم وفقا للقانون . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

عدم جواز أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده . أثر ذلك ؟
مثال .

١ - لما كانت المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل
بالقانونين رقمي ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٥ لسنة ١٩٨٣ - والذي أسند الاتهام
إلى المطعون ضده خلال العمل به - قد حددت التدابير التي يعاقب بها المشتبه
فيه ومنها التدبير الذي عدل عنه الحكم بالمطعون فيه والتدبير الذي قضى به
فلوجبت أن يكون هذا التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث
سنوات . وكان الحكم بالمطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لها

ملحوظة : صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٩٣ في القضية رقم
٣ لسنة ١٠ قضائية دستورية بعدم دستورية نص المادة (٥) من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
بشأن المتشردين والمشتبه فيهم ويسقط أحكام المواد المرتبطة بها وهي المواد ٦ ، ١٣ ، ١٥ منه .

قانوننا على النحو السالف بيانه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . إذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه . ولما كان المطعون ضده هو المستأنف وحده ، وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فإنه يتعين الا تزيد مدة التدبير المقضى به عن المدة التي قضت بها محكمة أول درجة مما لازمه القضاء بتصحيح الحكم المطعون فيه بجعل مدة وضع المطعون ضده تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه اشتهر لأسباب مقبولة الاعتقاد على ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس ، وطلبت عقابة بالمواد ٥ ، ١/٦ ، ٧ ، ٨ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جنح الاشتباه بكفر الشيخ قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بإيداع المتهم إحدى مؤسسات العمل التي تحدد بقرار من وزير الداخلية لمدة ستة أشهر . استأنف المحكوم عليه ، ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاثة أشهر .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

الحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة الاشتباه قد شابه خطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه نزل بعقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة عن الحد الأدنى المقرر قانون لها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده . فى عام ١٩٨٤ بتهمة أنه اشتهر عنه لأسباب مقبولة الاعتياد على ارتكاب جرائم التعدى على النفس فقضت محكمة أول درجة حضوريا بإيداعه إحدى مؤسسات العمل التى تحدد بقرار من وزير الداخلية لمدة ستة أشهر ، وإذ استأنف المطعون ضده قضت محكمة ثانى درجة بحكمها المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف بالاكتفاء بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاثة أشهر . لما كان ذلك ، وكانت المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانونين رقمى ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٥ لسنة ١٩٨٣ - والذي أسند الاتهام إلى المطعون ضده خلال العمل به - قد حددت التدابير التى يعاقب بها المشتبه فيه ومنها التدبير الذى عدل عنه الحكم المطعون فيه والتدبير الذى قضى به فأوجب أن يكون هذا التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات . وكان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لها قانونا على النحو السالف بيانه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . إذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقض فى الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه . ولما كان المطعون ضده هو المستأنف وحده ، وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فإنه يتعين إلا تزيد مدة التدبير المقضى به عن المدة التى قضت بها محكمة أول درجة مما لازمه القضاء بتصحيح الحكم المطعون فيه بجعل مدة وضع المطعون ضده تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر .



جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد الوهاب الخياط نائب رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم وأحمد
جمال عبد اللطيف .

(٢٠)

الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٥٨ القضائية

(١) تبديد . حجز . دفع . الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن . قانون "تفسيره" . حكم
"تسبيبه" . تسبيب معيب . "نقض" أسباب الطعن . ما يقبل منها .
اعتبار الحجز كأن لم يكن بنص القانون دون حاجة إلى صدور حكم به ، إذا لم يتم البيع
خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه دون وقف مبرر . المادة ٣٧٥ مرافعات .
وجوب تمسك المدين باعتبار الحجز كأن لم يكن . باعتباره جزاء مقرر لمصلحته ، والإسقاط
الحق فيه .
الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال ثلاثة أشهر . جوهرى . وجوب
تعرض المحكمة له . اغفال ذلك . قصور .
اثارة الدفاع أمام محكمة أول درجة ، يصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى . مطروحا
على محكمة ثانى درجة .

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع أمام
محكمة أول درجة بجلستى ٢٩ يناير ، ١٢ فبراير سنة ١٩٨٣ بسقوط الحجز
لمضى أكثر من ستة شهور على توقيعه دون تمام البيع . لما كان ذلك ، وكان نص
المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات المدنية قد جرى على أن الحجز يعتبر كأن لم يكن

إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم من المحكمة أو بمقتضى القانون . فقد دل على أنه إذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة دون وقف مبرر - يعتبر كأن لم يكن بنص القانون دون حاجة إلى صدور حكم به فيزول الحجز وتزول الآثار التي ترتبت على قيامه ، ولما كان هذا الجزاء مقرر لمصلحة المدين ، فإن عليه أن يتمسك به وإلا سقط حقه فيه كما يسقط هذا الحق بالتنازل عن الجزاء صراحة أو ضمنا ، وهو بهذه المثابة يفترق عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة الإجراءات المقررة له أو بيع المحجوزات التي لا مشاحة في أنها لا تمس الاحترام الواجب للحجز مادام لم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن على النحو المتقدم هاما وجوهريا إذ يترتب عليه - لو صح - أن تتدفع به مسئولية الطاعن عن الجريمة المسندة إليه ، بما كان يوجب على المحكمة أن تعرض له وتمحص عناصره بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه . وكان الحكم الابتدائي لم يعرض البتة لهذا الدفاع ، وكان الحكم الغيابي الاستئنافي والحكم المطعون فيه قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يتدارك أى منهما ما شابه من عيب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره فى التسبب منطقيا على الاخلال بحق الدفاع . ولا يغير من ذلك أن الطاعن قد اقتصر على إبداء ذلك الدفاع أمام محكمة أول درجة دون أن يعاود التمسك به عند نظر استئنافه ، ذلك بأن هذا الدفاع وقد اثير أمام محكمة أول درجة أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما ومطروحا على محكمة ثانية درجة عند نظرها استئناف الطاعن ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه وإعادة ذلك دون حاجة إلى النظر فى وجوه الطعن الأخرى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه يبدد المنقولات المبينة الوصف والقيمة بالأوراق المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الضرائب والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحفظها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه إضرار بالجهة الحاجزة ، وطلبت عقابة بالمادتين ٢٤١ ، ٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح طما قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاات لوقف التنفيذ . استأنف . ومحكمة سوهاج الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامي عن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبييد قد شابه القصور في التسبب ذلك أنه والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه اعرضاً عن الدفع المبدى منه أمام محكمة أول درجة بسقوط الحجز لعدم تمام البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع الحجز وذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بجلستي ٢٩ يناير ، ١٢ فبراير سنة ١٩٨٢ بسقوط الحجز لمضى أكثر من ستة شهور على توقيعها دون تمام البيع . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات المدنية قد جرى على أن الحجز يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعها إلا إذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم

من المحكمة أو بمقتضى القانون . فقد دل على أنه إذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة دون وقف مبرر - يعتبر كأن لم يكن بنص القانون دون حاجة إلى صدور حكم به فيزول الحجز وتزول الآثار التي ترتبت على قيامه ، ولما كان هذا الجزاء مقرر لمصلحة المدين ، فإن عليه أن يتمسك به وإلا سقط حقه فيه كما يسقط هذا الحق بالتنازل عن الجزاء صراحة أو ضمنا ، وهو بهذه المثابة يفترق عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة الإجراءات المقررة له أو بيع المحجوزات التي لا مشاحة في أنها لا تمس الاحترام الواجب للحجز مادام لم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن على النحو المتقدم هاما وجوهريا إذ يترتب عليه - لو صح - أن تندفع به مسئولية الطاعن عن الجريمة المسندة إليه ، بما كان يوجب على المحكمة أن تعرض له وتمحص عناصره بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه . وكان الحكم الابتدائي لم يعرض البتة لهذا الدفاع ، وكان الحكم الغيابي الاستثنائي والحكم المطعون فيه قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يتدارك أى منهما ما شابه من عيب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره في التسبب منطقيا على الإخلال بحق الدفاع . ولا يغير من ذلك أن الطاعن قد اقتصر على ابداء ذلك الدفاع أمام محكمة أول درجة دون أن يعاود التمسك به عند نظر استئنافه ، ذلك بأن هذا الدفاع وقد اثير أمام محكمة أول درجة أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما ومطروحا على محكمة ثانى درجة عند نظرها استئناف الطاعن ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه وإعادة ذلك دون حاجة إلى النظر في وجوه الطعن الأخرى .



جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد الوهاب الخياط نائب رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم
وأحمد جمال عبد اللطيف .

(٢١)

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٨ القضائية

دعوى جنائية "إنقضائها" .

وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن وإيداع الأسباب فى الميعاد . وجوب القضاء بانقضاء
الدعوى الجنائية . المادة ١٤ إجراءات .

لما كان يبين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بطريق النقض وإيداع أسبابه
فى الميعاد قد توفى الطاعن المحكوم عليه بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ -
كالثابت من الافادة المرفقة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات
الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم " فإنه يتعين الحكم
بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تقاضى المبالغ المبيته بالأوراق على سبيل
الخلو خارج نطاق عقد الايجار ، وطلبت عقابة بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم
٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ومحكمة أمن الدولة

الجزئية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والزامه برد ما تقاضاه ويتفرع منه ضعف ما قبض وكفالة خمسمائه جنيه لا يقف التنفيذ . استأنف ، ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ / المحامي عن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بطريق النقض وإيداع أسبابه في الميعاد قد توفي الطاعن المحكوم عليه بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ - كالثابت من الافادة المرفقة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم " فإنه يتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن .



جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين/عادل عبد الحميد وأحمد عبد الرحمن وحسين الشافعى وحسام عبد الرحيم .

(٢٢)

الطعن رقم ٣٤٥٨ لسنة ٥٧ القضائية

امتناع من تنفيذ حكم . قانون "تفسيره" . جريمة "أركانها" . موظفون عموميون . حكم

"تسببيه" . تسبیب معیب . "نقض" أسباب الطعن . ما يقبل منها "

إعلان الصورة التنفيذية للحكم المنفذ به إلى الموظف المختص المطلوب إليه تنفيذه . شرط

لانطباق المادة ١٢٣ عقوبات . علة ذلك ؟

الدفع بعدم إعلان السند التنفيذي . جوهرى . عدم مواجهته والرد عليه . قصور .

من المقرر أن إعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة

٢٨١ من قانون المرافعات إجراء لازم قبل الشروع فى التنفيذ وإلا كان باطلاً ذلك

أن الحكمة التى استهدفها المشرع من سبق إعلان السند التنفيذي إلى المدين

تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة سالفة البيان هى إعلانه بوجوده وخطاره بما هو

ملزم بأدائه على وجه اليقين وتخويله إمكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع

الشروط الشكلية والموضوعية ، لما كان ذلك ، وكانت هذه الحكمة مستهدفة فى

جميع الأحوال ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم

يواجه هذا الدفاع رغم جوهريته لتعلقه بتوافر أو انتفاء الركن المادى فى جريمة

الامتناع عن تنفيذ حكم المنصوص عليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات - ولم يرد عليه بما يفنده مكتفيا بقوله أن الطاعن قد أعلن بالسند التنفيذى فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور فى التسبيب مما يعيبه.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا امتنع عمدا عن تنفيذ حكم محكمة العمال الجزئية المبين بالأوراق وذلك بعد مضى ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر حال كون التنفيذ داخلا فى اختصاصه ، وطلبت عقابه بالمادة ١/١٢٣ ، ٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٣ سنة ١٩٥٧ ، ومحكمة جناح الازبكية قضت حضوريا إعتباريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وعزله من وظيفته. استأنف ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية -بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والايقاف الشامل .

قطعت الأستاذة نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض..... إلخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الامتناع عن تنفيذ حكم قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأنه دفع أمام درجتى التقاضى بعدم توافر أركان تلك الجريمة فى حقه لعدم إعلانه إعلانا قانونيا صحيحا بالسند التنفيذى إلا أن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع بما لا يسوغ اطراحه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة والمفردات التى أمرت

المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة مصرح له بتقديمها خلال فترة حيز الدعوى للحكم أمام محكمة أول درجة دفع فيها بعدم توافر أركان جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم في حق الطاعن استنادا إلى أنه لم يعلن بالسند التنفيذي لشخصه أو في موطنه الأصلي تطبيقا لنص المادة ٢٨١ من قانون المرافعات ، ثم عاد إلى التمسك بهذا الدفاع في المذكرة المقدمة منه إلى محكمة الدرجة الثانية ، ويبين من مطالعة مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه عرض لهذا الدفاع واطرحه مكثفيا بقوله أن الطاعن أعلن بالمطالبة في ١٩٧٠/٥/٢٥ قبل الشروع في التنفيذ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات إجراء لازم قبل الشروع في التنفيذ وإلا كان باطلا ذلك أن المحكمة التي استهدفها المشرع من سبق إعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقا للفقرة الأولى من المادة سألقة البيان هي إعلان^(١) بوجوده وخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين وتخويله إمكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية ، لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة مستهدفة في جميع الأحوال ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع رغم جوهريته لتعلقه بتوافر أو انتفاء الركن المادي في جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات - ولم يرد عليه بما يفنده بقوله أن الطاعن قد أعلن بالسند التنفيذي فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .



جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين/مقبل شاكر نائب رئيس المحكمة ومجدي الجندي وحامد عبد الله وجاد المتولي .

(٢٣)

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٥٨ القضائية

إصابة خطأ . عقوبة "تطبيقها" . نقض "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون"
"الحكم في الطعن"

العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص هي الحبس
وجوبا . المادة ٢/٢٤٤ عقوبات .

العقوبة المقررة لجريمة عدم التزام الجانب الأيمن من نهر الطريق هي الغرامة التي لا تقل
عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن خمسين جنيها . المادة ٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .
العقوبة المقررة لجريمة قيادة مركبة آلية بحالة ينجم عنها الخطر هي الغرامة التي لا تقل
عن خمسين قرشا ولا تزيد على مائة قرش . المادة ٧٧ من القانون سالف الذكر .

إعمال المادة ١/٣٢ عقوبات والقضاء بعقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث يقتضي الحكم
بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة إصابة أكثر من ثلاث أشخاص وهي الحبس وجوبا . قضاء
الحكم المطعون فيه بتفريم المتهم مائة جنيه . خطأ في القانون . يوجب نقض الحكم وتصحيحه
بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف .

لما كانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى التي دين بها المطعون ضده طبقا
للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات التي تحكم واقعة الدعوى هي

الحبس وجوبا بينما العقوبة المقررة للجريمة الثانية طبقا للمادة ٧٤ من القانون الرقيم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المرور المعدل بالقانون الرقيم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ هى الغرامة التى لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد عن خمسين جنيهاً . والعقوبة المقررة للجريمة الثالثة طبقا للمادة ٧٧ من القانون السالف الاشارة إليه هى الغرامة التى لا تقل عن خمسين قرشا ولا تزيد على مائة قرش ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد قضت بعقوبة واحدة عن هذه الجرائم التى رفعت بها الدعوى العمومية - إعمالا للمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات - أن تحكم بالعقوبة المقررة لأشدهم وهى الجريمة الأولى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتفريم المطعون ضده مائة جنيه فإنه يكون قد خالف صحيح القانون مما يتعين معه نقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه (١) تسبب خطأ فى إصابة كل من و..... و..... و..... و..... بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين بأن قاد مركبة آلية بحالة ينجم عنها الخطر وصدى التوبيس فى الاتجاه المقابل له وحدثت إصابة المجنى عليهم سائلة الذكر نتيجة لذلك (٢) لم يلتزم بالجانب الأيمن من نهر الطريق أثناء السير (٣) قاد مركبة آلية بحالة ينجم عنها الخطر ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ . ٣ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦٣ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة

١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ من اللائحة التنفيذية ، ومحكمة جنح ميت غمر قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها عن كل التهم . استئناف ، محكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، عارض وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتفريم المتهم مائة جنية .

فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرائم اصابة أكثر من ثلاثة أشخاص خطأ وعدم التزام الجانب الأيمن من نهر الطريق وقيادة مركبة بحالة ينجم عنها الخطر وقضى في معارضته الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف القاضي بحبسه ستة شهور مع الشغل إلى تفريمه مائة جنية عنهم قد خالف القانون ذلك بأن العقوبة المقررة للجريمة الأولى - باعتبارها أشد الجرائم - طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات هي الحبس وجوبا ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه وتصحيحه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي أنه انتهى إلى إدانة المطعون ضده بجرائم اصابة أكثر من ثلاثة أشخاص خطأ وعدم التزام الجانب الأيمن من نهر الطريق وقيادة مركبة آلية بحالة ينجم عنها الخطر وقضى بمعاقبته عنهم - نظرا للإرتباط بينهم بالحبس مع الشغل ستة شهور ، ويبين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ بأسباب الحكم

المستأنف وقضى فى المعارضة الاستئنافية للمطعون ضده بتعديل عقوبة الحبس والاكتفاء بتفريمة مائة جنيه . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى التى دين بها المطعون ضده طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات التى تحكم واقعة الدعوى هى الحبس وجوبا بينما العقوبة المقررة للجريمة الثانية طبقا للمادة ٧٤ من القانون الرقيم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المرور المعدل بالقانون الرقيم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ هى الغرامة التى لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن خمسين جنيها والعقوبة المقررة للجريمة الثالثة طبقا للمادة ٧٧ من القانون السالف الإشارة إليه هى الغرامة التى لا تقل عن خمسين قرشا ولا تزيد على مائة قرش ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد قضت بعقوبة واحدة عن هذه الجرائم التى رفعت بها الدعوى العمومية - إعمالا للمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات - أن تحكم بالعقوبة المقررة لأشدهم وهى الجريمة الأولى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتفريم المطعون ضده مائة جنيه فإنه يكون قد خالف صحيح القانون مما يتعين معه نقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف .



جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / عوض جانو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ طلعت
الاكيابي ومحمود إبراهيم عبد العال ومحمود عبد الباري وأمين عبد العال .

(٢٤)

الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقض " الصفة في الطعن " . أحداث

الطعن بالنقض . حق شخصي للمحكوم عليه . لوالدي الحدث أو وليه أو المسئول عنه أو
النائب عن أيهم مباشرته . المادة ٣٩ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

(٢) ضرب . حكم "بيانات حكم الإدانة" "تسببيه . تسببيه معيب" . نقض "أسباب
الطعن . ما يقبل منها "

وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها
والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة .

عدم إيراد الواقعة وأدلة الثبوت ومؤدى كل منها في بيان كاف . قصور .

١ - من المقرر أن الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه
أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا
الحق إلا بإذنه أو بإذن من أحد والديه أو من له الولاية عليه أو المسئول عنه متى
كان حدثا وذلك طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث
، لما كان ذلك ، وكان المقرر بالطعن هو والد المحكوم عليه الحدث ، فإن التقرير
بالطعن يكون قد صدر من ذي صفة .

٢ - القانون أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمداً الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى أعجزته عن اشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة الاحداث بالقاهرة قضت حوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة عشرين جنيها لاييقاف التنفيذ . استأنف ، محكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن والد المحكوم عليه بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن قرر بالطعن بالنقض فى الحكم الصادر ضد المحكوم عليه (الحدث) بوصفه والده وولى أمره . ولما كان الطعن بالنقض حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن يتوب عنه فى مباشرة هذا الحق إلا بإذنه أو بإذن من أحد والديه أو من له الولاية عليه أو المسئول عنه متى

كان حدثاً وذلك طبقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ، لما كان ذلك ، وكان المقرر بالطعن هو والد المحكوم عليه الحدث ، فإن التقرير بالطعن يكون قد صدر من ذى صفة ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانة بجريمة الضرب البسيط قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى وأدلتها بيانا كافياً مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى على قوله "وحيث إن الواقعة حسبما استظهرتها المحكمة من مطالعة الأوراق تخلص فيما قرره المجنى عليه من تعدى المتهم عليه بالضرب مما أدى إلى احداث إصابته المبينة بالأوراق على النحو الوارد بالمحضر" . ثم خلاص الحكم إلى إدانة الطاعن فى قوله "وحيث إن الواقعة على الصورة سالفة الذكر قد قام الدليل على صحتها وثبوتها فى حق المتهم من أقوال المجنى عليه والكشف الطبى الموقع عليه ونظرا لأن المتهم حدث فترى المحكمة معاقبته طبقا لمواد الاتهام وعملا بالمادة ٣٠٤/١٢ ج" . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً . وكان الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده لواقعة الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



جلسة ١ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجي اسحق وفتحى خليفه نائبى رئيس المحكمة و ابراهيم عبد المطلب ووفيق الدهشان.

(٢٥)

الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥٧ القضائية

معارضة "نظرها والحكم فيها" . إعلان . حكم "تسبيبه . تسبب معيب" . نقض
أسباب الطعن . ما يقبل منها "

إعلان المعارض بجلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه أو فى محل اقامته . إعلان
لجهة الإدارة لا يصح إبتناء الحكم فى المعارضة عليه .

إثبات المحضر عدم الاستدلال على الطاعن لا يكفى للاستيثاق من جدية ما سلكه من
إجراءات سابقة على الاعلان .

عدم إثبات ما توجبه المادة ١٩ إجراءات . أثره . بطلان الاعلان .
مثال .

من المقرر أن اعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون
لشخصه أو فى محل اقامته ، وكانت إجراءات الاعلان طبقا لنص المادة ٢٣٤ من
قانون الإجراءات الجنائية ، تتم بالطرق المقررة فى قانون المرافعات ، وكانت
المادتان ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجبان أن يتم تسليم
الأوراق المطلوب اعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه ، وإذا لم يجد المحضر
المطلوب اعلانه فى موطنه ، كان عليه تسليم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه

يعمل فى خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار ، وإذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا لما ذكر - أو امتنع من وجده منهم عن الاستلام وجب عليه تسليمها فى اليوم ذاته لجهة الإدارة التى يقع موطن المعلن إليه فى دائرتها ، ووجب عليه فى جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة لغير شخص المعلن إليه أن يوجه إليه فى موطنه الأصلى أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة ، كما يجب عليه أن يبين ذلك كله فى حينه فى أصل الاعلان وصورته . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته المحضر بورقة الاعلان من عدم الاستدلال على الطاعن ، لا يكفى للاستيثاق من جدية ما سلكه من إجراءات سابقة على الاعلان ، إذ لا يبين من ورقته أن المحضر لم يجد الطاعن مقيما بالموطن المذكور بها أو وجد مسكنه مغلقا أو لم يجد به من يصح تسليمها إليه أو امتناع من وجده منهم عن الاستلام ، فإن عدم إثبات ذلك يترتب عليه بطلان ورقة التكليف بالحضور طبقا لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - المار ذكره - ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى فى معارضة الطاعن برفضها ، استنادا إلى هذا الاعلان الباطل قد أخل بحق الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات المبينة بالمحضر والمحجوز عليها إدارياً لصالح الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه اضرازا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة جنح قضت غيابياً عملاً بمادتى الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاً لايقاف التنفيذ .

استأنف المحكوم عليه ، ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى في معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي برفضها ، قد شابه البطلان وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يعلن إعلاناً صحيحاً بالجلسة التي حددت لنظر معارضته وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، إذ أعلن بها لجهة الإدارة . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أن الطاعن لم يحضر جلسة التي حددت لنظر معارضته ، فقررت المحكمة بهذه الجلسة إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى لنظرها بجلسة ، وبالجلسة الأخيرة لم يحضر الطاعن ، فقررت المحكمة التأجيل لنظر المعارضة بجلسة لإعلان الطاعن ، وبها تخلف الطاعن عن الحضور ، فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه - لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة - أن الطاعن قد أعلن بالحضور لجلسة ، وأن المحضر اكتفى بإعلانه لجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه ، ولما كان من المقرر أن إعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، وكانت إجراءات الإعلان طبقاً

لنص المادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، تتم بالطرق المقررة فى قانون المرافعات، وكانت المادتان ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجبان أن يتم تسليم الأوراق المطلوب اعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه ، وإذا لم يجد المحضر المطلوب اعلانه فى موطنه ، كان عليه تسليم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل فى خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والاصهار ، وإذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا لما ذكر ، أو امتنع من وجده منهم عن الاستلام وجب عليه تسليمها فى اليوم ذاته لجهة الإدارة التى يقع موطن المعلن إليه فى دائرتها ، ووجب عليه فى جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة لغير شخص المعلن إليه أن يوجه إليه فى موطنه الأسمى أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة ، كما يجب عليه أن يبين ذلك كله فى حينه فى أصل الاعلان وصورته . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته المحضر بورقة الاعلان من عدم الاستدلال على الطاعن ، لا يكفى للاستيثاق من جدية ما سلكه من إجراءات سابقة على الاعلان ، إذ لا يبين من ورقته أن المحضر لم يجد الطاعن مقيما بالموطن المذكور بها أو وجد مسكنه مغلقة أو لم يجد به من يصح تسليمها إليه أو امتناع من وجده منهم عن الاستلام ، فإن عدم إثبات ذلك يترتب عليه بطلان ورقة التكليف بالحضور طبقا لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - المار ذكره - ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى فى معارضة الطاعن برفضها ، استنادا إلى هذا الاعلان الباطل قد أخل بحق الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .



جلسة ١ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجي اسحق وفتحى خليفه نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام ووفيق الدهشان.

(٢٦)

الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٥٨ القضائية

تزوير "أوراق رسمية"، إجراءات "إجراءات المحاكمة"، دفاع "الإخلال بحق الدفاع"،
ما يوفره"، نقض "أسباب الطعن"، ما يقبل منها"
اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة، غير كاف، وجوب عرضها باعتبارها من أدلة
الجريمة، على بساط البحث والمناقشة فى حضور الخصوم، علة ذلك؟

لما كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت فى مدوناته أن المحكمة اطلعت على
المحرر المزور إلا أنه لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أو الحكم أن ذلك الاطلاع
قد تم أثناء نظر الدعوى فى حضور الطاعن، لما كان ذلك، وكان لا يكفى اطلاع
المحكمة وحدها على الورقة المزورة بل يجب كإجراء من إجراءات المحاكمة فى
جرائم التزوير عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة
بالجلسة فى حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن إلى أن الورقة
موضوع الدعوى هى التى دارت مرافعته عليها، وهو ما فات المحكمة إجراؤه،
فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنه : ١ - وهو ليس من أرباب الوظائف
العمومية ارتكب تزويرا فى محرر رسمى هو كتاب منسوب صدره لرئاسه الجمهورية

مكتب السيد الرئيس للشئون الداخلية مؤرخ فى وكان ذلك بطريق الاصطناع بوضع إمضاء مزور بأن حرر بياناته على آلة كاتبة وذيله بتوقيع نسبه زوراً لدى مكتب رئيس الديوان الجمهورى على النحو المبين بالمحضر . ٢ - استعمل المحرر المزور سالف الذكر بأن أرسله فى مظروف بطريق البريد للسيد الأستاذ المستشار رئيس مكتب شئون أمن الدولة بالقاهرة مع علمه بتزويره على النحو المبين بالتحقيقات واحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، ومحكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤/٢٠٦ ، ٢٢١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ٣٢ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما اسند إليه .

فقطع المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى تزوير محرر رسمى واستعماله قد شابه بطلان فى الإجراءات ذلك بأن المحكمة لم تطلع على المحرر المقول بتزويره واستعماله فى حضور الطاعن مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وإن أثبت فى مدوناته أن المحكمة اطلعت على المحرر المزور إلا أنه لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أو الحكم أن ذلك الاطلاع قد تم أثناء نظر الدعوى فى حضور الطاعن . لما كان ذلك ، وكان لا يكفى اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة بل يجب كإجراء من إجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هى التى دارت مرافعته عليها ، وهو ما فات المحكمة إجراؤه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه .



جلسة ١ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ناجي اسحق وفتحى خليفه نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام ووفيق الدهشان.

(٢٧)

الطعن رقم ٦٠٠٦ لسنة ٥٨ القضائية

(١) حكم "بيانات الديباجة" محكمة أمن الدولة

إثبات الحكم صدره من محكمة الجنايات رغم صدره فى الواقع من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ . خطأ مادي لا يؤثر فى حقيقه الواقع .

(٢) نقض " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " . محكمة أمن الدولة .

الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة . عدم جواز الطعن فيها بأى وجه من الوجوه .
أساس ذلك ؟

(٣) قتل عمد . إعدام . نيابة عامة . طوارئ . نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام "

عدم جواز عرض النيابة العامة للحكم الصادر بالإعدام من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ . على محكمة النقض . أساس ذلك ؟

١ - لما كان يبين من الأوراق والمفردات المضمومة أن النيابة العامة احوالت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» لمحاكمة الطاعن عن جريمتى القتل العمد مع سبق الاصرار وإحراز سلاح نارى بغير ترخيص . وطلبت معاقبته طبقا لمواد الاتهام الواردة بأمر الاحالة وعملا بأحكام القرار بقانون رقم

١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ وأمره رقم (١) لسنة ١٩٨١ بأحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » وقد أثبت برول القاضى أن المحكمة التى نظرت الدعوى وأصدرت الحكم فيها هى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » ، كما يبين من أمر رئيس مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعيينات أعضاء محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » أن الهيئة التى فصلت فى الدعوى هى احدى هيئات هذه المحاكم ، ويبين من مديونات الحكم أن المحكمة التى أصدرته هى المحكمة التى احيلت إليها الدعوى ، لما كان ذلك ، فإن ما ورد بمحاضر الجلسات وبديباجة الحكم أنه صدر من محكمة الجنايات يكون مجرد خطأ مادى لا يؤثر فى حقيقة الواقع .

٢ - لما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه وأياً ما كان الرأى فى شأن اختصاص المحكمة التى أصدرته يكون غير جائز .

٣ - لما كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على هذه المحكمة - محكمة النقض - مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم استناداً إلى ما توجبه المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وكان مفاد ورود النص على هذا الالتزام فى القانون المذكور أن يكون الحكم صادراً من محكمة يجوز الطعن فى أحكامها أمام محكمة النقض ، حتى تتصل الأخيرة بالدعوى ويكون لها أن تفصل فيها ، فإن عرض النيابة العامة الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » والذى لا يجوز الطعن فيه بأى وجه من الوجوه يكن غير جائز .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً - قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا (طبنجه محليه) وما أن ظفر به حتى اطلق عليه فى مقتل عيارا ناريا قاصدا بذلك قتله ، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانياً - حاز واحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (طبنجه صناعية محلية) . ثالثاً - حاز واحرز ذخائر (طلقة) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له فى حيازته أو احرازه ، واحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وبتاريخ قررت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ القاهرة احالة أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لبدء الرأى فيها ، وحددت جلسة للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت المحكمة المذكورة حضوريا وباجماع الآراء عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ١٣ من قانون العقوبات ، والمواد ١ ، ٦ ، ٢٦/٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته والبند (أ) من القسم الأول من الجلول رقم ٣ الملحق بإعدام المتهم شنقا وبمصادرة السلاح المضبوط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية بمذكرة مشفوعة برأياها .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق والمفردات المضمومة أن النيابة العامة احالت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» لمحاكمة الطاعن عن جريمتى القتل العمد مع سبق الاصرار واحراز سلاح نارى بغير ترخيص . وطلبت معاقبته طبقا لمواد الاتهام الواردة بأمر الاحالة وعملا بأحكام القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة

الطوارئ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ وأمره رقم (١) لسنة ١٩٨١ بأحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » وقد أثبت برول القاضي أن المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم فيها هي محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » ، كما يبين من أمر رئيس مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعيينات أعضاء محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » أن الهيئة التي فصلت في الدعوى هي إحدى هيئات هذه المحاكم ، ويبين من مدونات الحكم أن المحكمة التي أصدرته هي المحكمة التي احيلت إليها الدعوى ، لما كان ذلك ، فإن ما ورد بمحاضر الجلسات وبديباجة الحكم أنه صدر من محكمة الجنايات يكون مجرد خطأ مادي لا يؤثر في حقيقة الواقع ، إذ كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه تقضى بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه وأيا ما كان الرأي في شأن اختصاص المحكمة التي أصدرته يكون غير جائز .

من حيث إنه لما كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على هذه المحكمة - محكمة النقض - مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم استنادا إلى ما توجبه المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وكان مفاد ورود النص على هذا الالتزام في القانون المذكور أن يكون الحكم صادراً من محكمة يجوز الطعن في أحكامها أمام محكمة النقض ، حتى تتصل الأخيرة بالدعوى ويكون لها أن تفصل فيها ، فإن عرض النيابة العامة الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » والذي لا يجوز الطعن فيه بأي وجه من الوجوه يكن غير جائز .



جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / محمد احمد حسن و عبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة ، وعبد اللطيف ابو

النيل واحمد جمال عبد اللطيف

(٢٨)

الطعن رقم ٣٣٤٦ لسنة ٥٧ القضائية

مستولية جنائية . قوة قاهرة . دفاع " الاخلال بحق الدفاع . مايوفره " . حكم " تسببيه .

تسبب معيب " . نقض " اسباب الطعن . ما يقبل منها " . شيك بدون رصيد .

- صدور أمر بوضع أرصدة المتهم تحت التحفظ . قوة قاهرة . ترتب انعدام مسئوليته عن

جريمة المادة ٢٣٧ عقوبات .

- تمسك الطاعن أن امتناع البنك عن الدفع مرجعه صدور قرار بالتحفظ على حساب

الشركة التى يمثلها . دفاع جوهرى . يعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .

لما كان البين من المفردات أن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه امام محكمة ثانى

درجة ضمنها أن امتناع البنك عن الدفع مرجعه صدور قرار من المدعى العام

الاشتراكى بالتحفظ على حساب الشركة التى يمثلها ، وكان البين من افادة

بنك..... أنها تضمنت أن الرصيد لم يكن يسمح بسداد قيمة أى من الشيكين

موضوع الاتهام حيث تم تحويل جميع الارصدة إلى البنك طبقا لطلب

مساعد المدعى العام الاشتراكى . لما كان ذلك ، وكان الامر بوضع ارصدة المتهم تحت التحفظ يوفر فى صحيح القانون قوة قاهرة يترتب على قيامها انعدام مسئولية المتهم الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى تقع خلال الفترة من تاريخ قرار التحفظ على أمواله حتى تاريخ الافراج عنها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اغفل دفاع الطاعن فى هذا الشأن على الرغم من أنه دفاع جوهري لتعلقه بمسئولية الطاعن الجنائية والدليل عليها ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تعرض له أو ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه ، أما وقد قعدت عن ذلك كلية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق اخلاله بحق الدفاع مشوبا بالقصور فى استظهار اركان الجريمة التى دان الطاعن بها - الامر الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

الوقائع

اقام دعواه بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جنح شرق الاسكندرية ضد الطاعن بوصف أنه اعطاه شيكا لايقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت كما اقام المدعى بالحقوق المدنية ذاته الدعوى رقم أمام المحكمة نفسها ضد الطاعن بذات الوصف . وطلب عقابه

بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه أن يدفع له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنية لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت بالنسبة لكل من الدعويين . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا في كل استئناف من الاستئنافين بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع بحبس المتهم سنة مع الشغل للارتباط في الدعويين وامرت بوقف التنفيذ مع اثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية في كل منهما .

فطعن الاستاذ ... المحامي عن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اصدار شيكين بدون رصيد قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاعه قام امام محكمة الموضوع على أن قوة القاهرة حالت دون صرف قيمة الشيكين موضوع الاتهام تتمثل في فرض الحراسة على اموال الشركة التي يمثلها والتحفظ عليها بمعرفة المدعى العام الاشتراكي إلا أن الحكم المطعون فيه

لم يعرض لهذا الدفاع رغم جوهريته . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من المفردات أن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه امام محكمة ثانى درجة ضمنها أن امتناع البنك عن الدفع مرجعه صدور قرار من المدعى العام الاشتراكى بالتحفظ على حساب الشركة التى يمثلها ، وكان البين من افادة بنك..... أنها تضمنت أن الرصيد لم يكن يسمح بسداد قيمة اى من الشيكين موضوع الاتهام حيث تم تحويل جميع الارصدة إلى البنك طبقا لطلب مساعد المدعى العام الاشتراكى . لما كان ذلك ، وكان الامر بوضع ارصدة المتهم تحت التحفظ يوفر فى صحيح القانون قوة قاهرة يترتب على قيامها انعدام مسئولية المتهم الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى تقع خلال الفترة من تاريخ قرار التحفظ على امواله حتى تاريخ الافراج عنها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اغفل دفاع الطاعن فى هذا الشأن على الرغم من أنه دفاع جوهري لتعلقه بمسئولية الطاعن الجنائية والدليل عليها ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تعرض له أو ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه ، اما وقد قعدت عن ذلك كلية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق اخلاله بحق الدفاع مشويا بالقصور فى استظهار اركان الجريمة التى دان الطاعن بها - الامر الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة . وذلك دون حاجة لبحث الوجه الاخر للطعن .



جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / مصطفى طاهر و حسن عميره ومحمد زايد وصلاح البرجى نواب رئيس المحكمة .

(٢٩)

الطعن رقم ٤٥٣٣ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إثبات "شهود" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" . محكمة الموضوع "سلطتها
فى تقدير الدليل" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .
وزن اقوال الشهود . موضوعى .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها
على عدم الأخذ بها .

(٢) قانون "سريانه" "الاعتذار بالجهل بالقانون" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" .
أحوال شخصية . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

الإعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات . شرط قبوله : اقامة
مدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحرياً كافياً وأن إعتقاده بمشروعية عمله كانت له
أسباب معقولة .

مثال لتسبيب سائغ على عدم تقديم الطاعنين دليل تحريهما وكذا ثبوت العلم فى حقهما .

(٣) حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" "ما لا يعيبه فى نطاق التدليل" .

انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة أو تزيده . لا يعيبه . ما دامت النتيجة التى
خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانونى السليم .

١ - إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون معقب ولها أن تأخذ من الأدلة ما تطمئن إليه وأن تطرح ماعداه دون الزام عليها ببيان علة ما ارتأته وفي اطمئنانها إلى أقوال الشهود ما يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون له محل .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى دفاع الطاعنين المؤسس على عدم علمهما بحكم الشرع في قيام التحريم في الجمع بين الاختين في فترة العدة للاخت المطلقة ورد عليه بما مفاده أن المأذون الشرعى أفهم الطاعن الأول بقيام المانع الشرعى الذى يحول بين زواجه بأخت زوجته الأولى المطلقة إلا بعد انقضاء عدة الاخير كما أن المتهمة الثانية تعلم ذلك لكونها شقيقة الزوجة المطلقة والتي ظلت تقيم معها بمنزل الزوجية حتى تاريخ الطلاق وهذا الذى خلص إليه الحكم سائغ ويوفر فى حقهما القصد الجنائى لديهما فى الجريمة التى دينا بها هذا فضلا عن أنه من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من احكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يياشر عملا مشروعا كانت له أسباب معقولة . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنين بحسن نيتهما فى اتمام زواجهما لجهلها بوجوب انقضاء عدة الزوجه الأولى من الطاعن الأول لا ينهض بمجرد سندنا للتمسك بالاعتذار بالجهل بحكم من احكام قانون الاحوال الشخصية ، الذى يحرم الجمع بين الاختين حتى انقضاء عدة الطلاق الرجعى من

الزوج شرعا ما دام لم يقدم الدليل القاطع على أنهما تحريا تحريا كافيا وأن اعتقادهما الذي اعتقدها بأنهما يباشران عملا مشروعاً كانت له أسباب معقولة - وهو ما لا يجادل الطاعنان في أنهما لم يقدم الدليل عليه إلى محكمة الموضوع بل ثبت للمحكمة قيام العلم في حقهما للأسباب المار ذكرها ، فإن النعى على الحكم في هذا المنحى يكون بعيدا عن الصواب .

٣ - من المقرر أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على تقارير قانونية خاطئة عندما افترض العلم بمبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها - بحكم الدستور - المصدر الرئيسى للتشريع ما دامت النتيجة التى خلص إليها الحكم صحيحة وتتفق والتطبيق القانونى السليم ، هذا إلى أن تزيد الحكم فيما استطرده إليه فى هذا الصدد سبق بعد استيفاء الدليل على علم الطاعنين بالمانع الشرعى من الزواج مما لا يعيب الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما اشتركا بطريق الاتفاق فيما بينهما وبطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو مأمون ناحيه مركز قطور فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو وثيقه زواجهما المبين بالتحقيقات وذلك بجعلهما واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن أقرا أمامه بخلوهم من الموانع الشرعية على خلاف الحقيقة حاله كون الأول قد طلق زوجته شقيقه المتهمه الثانية طلاقا رجعيا فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٨٥

ولم تنقض عدتها مع زوجها المتهم الأول فقام المأثون بضبط العقد بناء على هذا الاقرار المخالف فتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة واحالتهما إلى محكمة جنايات طنطا لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٣/٤٠ ، ٤١ ، ٣١٢ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي هو وثيقة زواجهما قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه عول على أقوال الشهود بون أن يفصح عن سبب اطمئنانه لها ، هذا إلى أن الطاعنين دفعا بجهلها بالقاعدة الشرعية وهي عدم جواز الجمع في عقد الزواج بين الاختين إذا كانت احدهما مازالت معتدة من طلاق غير أن الحكم اطرح هذا الدفاع برد قاصر وغير سائغ ولايتفق وصحيح القانون إذ افترض في حق الطاعنين العلم بقواعد الشريعة الاسلامية مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته بيانا للواقعة بما حصله أن الطاعن الأول اتفق مع الطاعنة الثانية على الزواج بها وهو متزوج بشقيقتها وتحقيقا لهذا الغرض توجه الأول إلى مأثون ناحيه مركز بتاريخ

١٩٨٥/٩/٥ لتطبيق زوجته وطلب إليه اثبات الطلاق في تاريخ سابق لرغبته في الزواج من شقيقتها فأقهمه المأثون أنه لايجوز له الجمع بين الاختين قبل انقضاء عدة مطلقة وقام بتحرير اشهار الطلاق في ذات التاريخ طلاقا رجعيًا ثم تقدم الطاعنان بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢٢ الى مأثون ناحيه وطلبا منه عقد قرانهما فحرر وثيقة الزواج بناء على ما قرراه أمامه من خلوهما من الموانع الشرعية وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه في حق الطاعنين أدله مستمدة من شهادة.... والدة الزوجه الأولى والطاعنة الثانية - وكل من مأثون ناحيه وما ثبت من وثيقة زواج الطاعنين واشهار طلاق الطاعن الأول لزوجته الأولى وهى أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون معقب ولها أن تأخذ من الأدلة ما تطمئن إليه وأن تطرح ماعداه دون الزام عليها ببيان علة ما ارتأته وفى اطمئنانها إلى أقوال الشهود مايفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض الى دفاع الطاعنين المؤسس على عدم علمهما بحكم الشرع فى قيام التحريم فى الجمع بين الاختين فى فترة العدة للاخت المطلقة ورد عليه بما مفاده أن المأثون الشرعى أفهم الطاعن الأول بقيام المانع الشرعى الذى يحول بين زواجه بأخت زوجته الأولى المطلقة إلا بعد انقضاء عدة الاخيرة كما أن المتهمة الثانية تعلم ذلك لكونها شقيقة الزوجة المطلقة والتى ظلت تقيم معها بمنزل الزوجية حتى

تاريخ الطلاق وهذا الذى خلص إليه الحكم سائغ ويوفر فى حقهما القصد الجنائى لديهما فى الجريمة التى دينا بها هذا فضلا عن أنه من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من احكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يياشر عملا مشروعاً كانت له أسباب معقولة . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنين بحسن نيتهما فى اتمام زواجهما لجهلهما بوجوب انقضاء عدة الزوجة الأولى من الطاعن الأول لاينهض بمجرد سندنا للتمسك بالاعتذار بالجهل بحكم من احكام قانون الاحوال الشخصية ، الذى يحرم الجمع بين الأختين حتى انقضاء عدة الطلاق الرجعى من الزوج شرعا ما دام لم يقدم الدليل القاطع على أنهما تحريا تحريا كافيا وأن اعتقادهما الذى اعتقدها بأنهما يياشران عملا مشروعاً كانت له أسباب معقولة - وهو ما لا يجادل الطاعنان فى أنهما لم يقدموا الدليل عليه إلى محكمة الموضوع بل ثبت للمحكمة قيام العلم فى حقهما للأسباب المار ذكرها ، فإن النعى على الحكم فى هذا المنحى يكون بعيدا عن الصواب .

ولا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون قد إنطوى على تقارير قانونية خاطئه عندما افترض العلم بمبادئ الشريعة الاسلامية باعتبارها - بحكم الدستور - المصدر الرئيسى للتشريع ما دامت النتيجة التى خلص إليها الحكم صحيحة وتتفق والتطبيق القانونى السليم ، هذا إلى أن تزيد الحكم فيما استطرد إليه فى هذا الصدد سيق بعد استيفاء الدليل على علم الطاعنين بالمانع الشرعى من الزواج مما لايعيب الحكم . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / مصطفى طاهر وحسن عميره وصلاح البرجى نواب رئيس المحكمة ومحمد حسام
الدين الفريانى .

(٣٠)

الطعن رقم ٥٧٤٥ لسنة ٥٧ القضائية

- (١) نقض " ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام " . دعوى مدنية .
الحكم الاستئنافى الغيابى الصادر بالبراءة . حق المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن فيه
بالنقض منذ صدوره . علة ذلك ؟
- (٢) حكم " بيانات التسبيب " " تسبيبه . تسبيب معيب " . اثبات " بوجه عام " . تهريب
جمركى .
وجوب اشتمال الحكم على الاسباب التى بنى عليها . ولو كان صادراً بالبراءة .
عدم ايراد الحكم مؤدى محضر الضبط وماهية البضائع المضبوطة ونوعها . قصور .
للقصور الصداره على وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
- (٣) دعوى مدنية . تهريب جمركى . حكم " تسبيبه . تسبيب معيب " . نقض " اسباب
الطعن . ما يقبل منها " .
تبرئه المتهم على أساس عدم وجود التهريب يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبه المطعون ضده إلا أنه وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي ضمنا برفض الدعوى المدنية لايعتبر أنه قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فإن طعن المدعى بالحقوق المدنية بالنقض من تاريخ صدوره جائز .

٢ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر في تبرير قضائه ببراءة المطعون ضده على قوله " وحيث انه بمطالبة محضر ضبط الواقعة وبمراجعة المضبوطات يبين للمحكمة انها بضائع متداولة في جميع الاسواق الامر الذي يشكك المحكمة في انها مستورده الامر الذي يتعين معه القضاء ببراءة المتهم من التهمة المسنده إليه " . لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم فيما سلف تبريرا لتشككه في أن البضائع المضبوطة هي بضائع أجنبيه لتداولها في الاسواق لايتضح منه وجه استدلاله اذ لم يورد مؤدى محضر الضبط ولم يبين بوضوح ماهية البضائع المضبوطة ونوعها مما لايتحقق به قصد الشارع من ايجاب تسبيب الاحكام الجنائية ولو كانت صادرة بالبراءة ولايمكن محكمة النقض من مراقبه صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون .

٣ - لما كان القضاء ببراءة المطعون ضده على اساس أن التهمة المسنده إليه غير ثابتة في حقه إنما ينطوى ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة في صدد هذه الدعوى وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع فعل التهريب من المطعون ضده إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بصفته يعمل بالتجارة حاز البضائع الأجنبية المبينة بالاوراق وذلك بقصد الاتجار دون أن تكون لديه المستندات الدالة على أنها خالصة الرسوم الجمركية وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢/١ ، ١٢٢ ، ١٢٦/١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ .

وادعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٩٨٠, ٩١٩ على سبيل التعويض . ومحكمة جنح قسم ثان الاسماعيلية قضت حضوريا اعتباريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم . استأنف وزير المالية بصفته ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

قطعت ادارة قضايا الحكومة نيابة عن وزير المالية (بصفته) فى هذا الحكم بطريق النقض الخ


الحكمة

١- حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر فى غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى ضمنا برفض الدعوى المدنية لاعتبر أنه قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فإن طعن المدعى بالحقوق المدنية بالنقض من تاريخ صدوره جائز .

وحيث إن مما ينعاه المدعى بالحقوق المدنية بصفته على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة حيازة بضائع أجنبية بقصد الاتجار دون أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها قد خالف القانون ذلك بأنه بنى قضاءه على أن البضائع المضبوطة متداولة فى الاسواق فى حين أن هذا الفعل مؤثم بالمادة ٢/١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ التى تفترض العلم بالتهريب لدى حائز البضائع الاجنبية بقصد الاتجار إذا لم يقدم المستندات الدالة على سداد الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر فى تبرير قضائه ببراءة المطعون ضده على قوله " وحيث انه بمطالعة محضر ضبط الواقعة وبمراجعة المضبوطات يبين للمحكمة انها بضائع متداولة فى جميع الاسواق الامر الذى يشكك المحكمة فى انها مستورده الامر الذى يتعين معه القضاء ببراءة المتهم من التهمة المسنده اليه " . لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم فيما سلف تبريرا لتشككه فى أن البضائع المضبوطة هى بضائع أجنبية لتداولها فى الاسواق لايتضح منه وجه استدلاله إذ لم يورد مؤدى محضر الضبط ولم يبين بوضوح ماهية البضائع المضبوطة ونوعها مما لايتحقق به قصد الشارع من ايجاب تسبيب الاحكام الجنائية ولو كانت صادرة بالبراءة ولايمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . ولما كان القضاء ببراءة المطعون ضده على اساس أن التهمة المسندة اليه غير ثابتة فى حقه إنما ينطوى ضمنا على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة فى صدد هذه

الدعوى وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع فعل التهريب من المطعون ضده إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم ، واذ كان الحكم المطعون فيه على ما تقدم البيان معيبا بما يبطله فإنه يتعين نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .



جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / محمد احمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف
ابو النيل وعمار ابراهيم .

(٣١)

الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٨ القضائية

- (١) نيابة عامة . نقض " المصلحة فى الطعن والصفة فيه " .
للىابة العامة الطعن فى الحكم ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه . اساس ذلك ؟
 - (٢) دعوى جنائية " انقضاءها بوفاة المتهم " . نقض " حالات الطعن . الخطأ فى القانون " .
انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم . المادة ١٤ إجراءات .
صدور حكم اعتبار الحكم الغيابى قائما بعد وفاة المتهم . خطأ فى القانون .
يوجب النقض والتصحيح والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية .
 - (٣) رشوة . غرامة . عقوبة " تطبيقها " . نقض " اسباب الطعن . ما يقبل منها " .
محكمة النقض " سلطتها " .
- عقوبة الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ عقوبات . لجريمة عرض الرشوة ليست من
الغرامات النسبية . وجوب الحكم بها على كل متهم دين بها . اغفال الحكم بها . خطأ فى
القانون . يوجب النقض والتصحيح .

(٤) قانون "تفسيره" .

التحرز في تفسير القوانين الجنائية والزام الدقة في تفسيرها . وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل . واجب .

صياغة النص في عبارات واضحة جلية . اعتبارها تعبيراً صادقاً عن ارادة الشارع . عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل . أو بدعوى الاستهداء بحكمة الشارع .

– الاستهداء بحكمة التشريع وبواعيه . لا تكون الا عند غموض النص .

– الاحكام تدور مع علتها لامع حكمتها .

– لا اجتهاد مع صراحة النص .

(٥) رشوة . قانون "تفسيره" .

– ايراد الشارع مصطلحا معينا في نص ما . وجوب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه .

(٦) رشوة . عقوبة "توقيعها" . مصادرة . قانون "تفسيره" .

جزاء المصادرة المنصوص عليها في المادة ١١٠ عقوبات . طبيعته . عقوبة .

وجوب توقيعها على من يثبت مقارفته الجريمة فاعلا كان أو شريكا .

وجوب تفسير نص المادة ١١٠ عقوبات على هدى نص المادة ٣٠ من ذات القانون .

(٧) حكم "بياناته" . رشوة . جريمة "اركانها" . قانون "تفسيره" .

صحة الحكم بالمصادرة طبقا للمادة ١١٠ عقوبات . رهينة يكون موضوعها شيئا دفعه من

تصدق عليه صفة الراشئ أو الوسيط في جريمة الرشوة .

(٨) رشوة . جريمة "اركانها" . قانون "تفسيره" .

جريمة الرشوة . عدم قيامها الا بانعقاد الاتفاق غير المشروع بين الراشئ والمرتشئ أو

الوسيط .

رشوة . جريمة "اركانها" . عقوبة "تطبيقها" . مصادرة . قانون "تفسيره" .

مجرد عرض الرشوة من جانب صاحب الحاجة أو وسيطه . عدم كفايته لوقوع الرشوة .
اعتباره جريمة خاصة لها ذاتيتها . لا يمتد اليها حكم المصادرة المقررة كعقوبة تكميلية الى
جريمة الرشوة . اساس ذلك ؟

١ - لما كانت النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم
عادل يختص بمركز قانونى خاص بحسباتها تمثل الصالح العام وتسعى الى
تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة ان تطعن فى
الاحكام وان لم تكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت
المصلحة هى للمحكوم عليه ، ومن ثم فإن مصلحتها فى الطعن المائل تكون
قائمة .

٢ - لما كان البين من الاوراق ان المحكوم عليه الاول قد توفى الى رحمه
الله بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٨٦ ، وذلك حسبما هو ثابت بشهادة قيد وفاته
المرفقة بالاوراق . لما كان ذلك وكانت المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية
تنص على انه " تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم " واذ كان الحكم
المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٨٧ - وهو تاريخ لاحق لوفاة
المحكوم عليه المذكور باعتبار الحكم الغيابى القاضى بادانته بتاريخ ١٠ فبراير
سنة ١٩٧٧ مازال قائما . فى حين انه كان يتعين القضاء بانقضاء الدعوى
الجنائية بالنسبة له بالوفاة ، فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب
نقضه وتصحيحه والقضاء بذلك .

٣ - لما كان النص فى المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات - التى دين المطعون ضده الثانى بها على انه : " من عرض رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالسجن وبغرامة لاتقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه اذا كان العرض حاصلا لموظف عام " مؤداه ان الغرامة المقررة هى الغرامة العادية اذ هى محددة بحددين يتعين التزامهما وليست محددة بنسبة الضرر المترتب على الجريمة أو الفائدة التى تحصل عليها الجانى أو كان يأمل الحصول عليها - فهى ليست من قبيل الغرامات النسبية ومن ثم تعين وفقا للمادة ٤٤ من قانون العقوبات ان يحكم بها على كل متهم دين عن هذه الجريمة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات رغم وجوب ذلك - بالاضافة الى العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها على المطعون ضده الثانى ، فإنه يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه بتفريم المطعون ضده المذكور خمسمائة جنيه بالاضافة الى العقوبة المقضى بها .

٤ - من المقرر انه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فانها يجب ان تعد تعبيرا صادقا عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل ايا كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحا جلى المعنى قاطعا فى الدلالة على المراد منه بدعوى الاستهداء بالحكمة التى املته لان البحث فى حكمه التشريعي وبواعيه انما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، اذ تدور الاحكام القانونية مع

علتها لا مع حكمتها ، وانه لا محل للاجتهاد ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .

٥ - الاصل فى قواعد التفسير ان الشارع اذا ما اورد مصطلحا معينا فى نص ما لمعنى معين وجب صرف هذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه .

٦ - ان نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات وان جرى على ان " يحكم فى جميع الاحوال بمصادرة ما يدفعه الراشى أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقا للمواد السابقة . وقد اضيفت هذه المادة الى قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ وما جاء فى مذكرتها الايضاحية تعليقا عليه ما نصه : " ونصت المادة ١١٠ من المشروع صراحة على مصادرة ما دفعه الراشى على سبيل الرشوة . وقد كانت المحاكم تطبق من قبل نص الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تجيز بصفة عامة الحكم بمصادرة الاشياء التى تحصلت من الجريمة " والبين من النص فى صريح لفظه وواضح دلالة ، ومن عبارة المذكرة الايضاحية ان جزاء المصادرة المنصوص عليه فيه عقوبة ، وهى بهذه المثابة لا توقع الا فى حق من يثبت عليه انه قارف الجريمة فاعلا كان أو شريكا ولا تتعدى الى غيره ممن لاشأن له بها ، وان الشارع افترض توقيع هذه العقوبة على سبيل الوجوب ، بعد ان كان الامر فيها موكولا الى ما هو مقرر فى الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات من جواز الحكم بها اعتبارا بأن الاشياء التى ضبطت على سبيل الرشوة قد تحصلت من الجريمة مع ملاحظة التحفظ الوارد فى ذات الفقرة من عدم المساس بحقوق الغير

حسن النية . وبذلك فإن حكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات يجب ان يفهم فى ضوء ما هو مقرر فى الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى توجب كأصل عام حماية حقوق الغير حسن النية .

٧ - لما كان نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات - آنف الذكر - يوجب لصحة الحكم بالمصادرة أن يكون موضوعها شيئاً دفعه من تصدق عليه صفة الراشى أو الوسيط فى جريمة الرشوة .

٨ - إن جريمة الرشوة لا تتم الا بانعقاد الاتفاق غير المشروع بين الراشى والمرتشى أو الوسيط بينهما فى ذلك .

٩ - ان مجرد عرض الرشوة من جانب صاحب الحاجة أو وسيطه لا يعد وحده كافيا لوقوع الرشوة كما هى معرفة به قانونا ولا يجعل من عرضها أو توسط فى عرضها راشيا أو وسيطا ، ولا يجعل من المعروض ما يصدق عليه وصف ما دفع على سبيل الرشوة ، وقد رأى المشرع تجريم السعى نحو ارشاد الموظف وافساد ذمته بعرض الرشوة عليه ، ولم تكن القواعد العامة بدون نص المادة ١٠٩ مكررا لتؤدى الى هذه النتيجة ، طالما ان الجريمة التى اراد الراشى الاشتراك فيها لم تقع قانونا كما وان المشروع غير متصور فى القانون وهو ما حدا بالشارع الى النص على إعتبار فعل عرض الرشوة الذى لم يلق القبول ، جريمة خاصة لها ذاتيتها المستقلة عن جريمة الرشوة ، وفى حين ان الشارع الفرنسى قد اعتبر جريمة الإرشاء كاملة بمجرد عرض الرشوة ولو لم تصادف قبولا من المرتشى فإن القانون المصرى قد عاقب على عرض الرشوة دون قبولا باعتبارها جريمة مستقلة

، وقد حاول مشروع قانون العقوبات الجديدة الاخذ بنظرية القانون الفرنسى ، فنص المشروع الاول (المشروع الموحد) على ان كل من عرض الرشوة على الموظف يعد راشيا ، دون ان يعلق هذا العرض على قبول المرتشى ، الا ان المشروع الاخير عاد فأخذ بوجهه نظر القانون الحالى - نص المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات - واشترط للعقاب على مجرد عرض الرشوة ان تصادف عدم قبول من الموظف العام . لما كان ما تقدم وكانت جريمة عرض الرشوة على الموظف العام المنصوص عليها فى المادة المشار اليها لاتعد جريمة رشوة كما عنها القانون فى تطبيق حكم المادة ١١٠ من ذات القانون وان لها ذاتيتها المستقلة وتغاير تلك الجريمة . فإنه يتعين الا يمتد اليها حكم المصادرة الوجوبية كعقوبة تكميلية مقررة لجريمة الرشوة . وكان لايصح فى القانون الاحتجاج بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات لان المصادرة فيها مقررة على سبيل الجواز وليس على سبيل الالزام . فلا على الحكم أن لم يقض بمصادرة ما عرض من نقود - واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر . فإنه يكون قد برئ من عيب مخالفة القانون ، ويضحى نعى النيابة العامة عليه فى هذا الخصوص . غير سديد مستوجب الرفض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما أولا : عرضا رشوة على موظف عمومى للاخلال بواجبات وظيفته بأن عرضا على بشركة طنطا للزيوت والصابون التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية مبالغ من النقود وقدم له الاول منها عشرة جنيهات على سبيل الرشوة مقابل التجاوز عن سرقتهما

كميات من الزيوت التى ينقلانها للشركة واثبات ورودها ببطاقات الوزن المنوط به تحريرها على خلاف الحقيقة ولكن الموظف العمومى لم يقبل الرشوة منهما .

ثانيا: اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع الموظف العمومى سالف الذكر حسن النيه فى ارتكاب تزوير بمحرر لاحدى شركات القطاع العام بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن اتفقا فيما بينهما على حملته على تغيير حقيقة كميات الزيوت التى ينقلانها للشركة سالف الذكر ببطاقات الوزن المنوط به تحريرها بقصد اخفاء سرقتها فامله الاول بيان الوزن بالبطاقة المبينة بالتحقيقات المؤرخة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٧٣ على خلاف الحقيقة تنفيذا لهذا الغرض فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ثالثا : سرقا كمية الزيت المبينة بالتحقيقات المملوكة لشركة طنطا للزيوت والصابون التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية حالة كونهما مكلفين بنقلها للمرفق العام المذكور وكان ذلك فى زمن الحرب . واحالتها الى محكمة امن الدولة العليا بطنطا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ ، ٤١ ، ١٠٤ ، ١/١٠٩ ، مكررا ، ٦/١١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ مكررا ، ٨/٣١٧ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات اولا : باعتبار الحكم الغيابى مازال قائما بالنسبة للمتهم الاول . ثانيا : بمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة عن جميع التهم المسندة اليه وامرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات .

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . ذلك انه قضى باعتبار الحكم الغيابى قائماً بالنسبة للمحكوم عليه الاول رغم الثابت بالاوراق انه توفى الى رحمه الله قبل صدوره ، وهو ما كان يستوجب القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية قبله كما ان الحكم المطعون فيه وان دان المطعون ضده الثانى عن الجرائم المسندة اليه بوصف الاتهام واعمل حكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وانزل عليه العقوبة المقررة لجريمة عرض الرشوة الا انه اغفل الحكم عليه بعقوبتى الغرامة والمصادرة كعقوبتين تكميلتين مقررتين لهذه الجريمة الامر الذى يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث انه لما كانت النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل يختص بمركز قانونى خاص بحسبانها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة ان تطعن فى الاحكام وان لم تكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ، ومن ثم فإن مصلحتها فى الطعن المائل تكون قائمة وإذ كان ذلك وكان هذا الطعن قد إستوفى باقى أوجه الشكل المقرره فى القانون فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث ان البين من الاوراق ان المحكوم عليه الاول قد توفى الى رحمه الله بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٨٦ ، وذلك حسبما هو ثابت بشهادة قيد وفاته

المرفقة بالاوراق . لما كان ذلك وكانت المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه " تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم " واذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٨٧ - وهو تاريخ لاحق لوفاة المحكوم عليه المذكور باعتبار الحكم الغيابي القاضي بادانته بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٧٧ مازال قائما . فى حين انه كان يتعين القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له بالوفاة ، فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بذلك .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان خلص الى ثبوت الاتهام بجرائم عرض الرشوة على موظف عام للاخلال بواجبات وظيفته ، والسرقه ، والاشتراك فى التزوير فى محرر لاحدى شركات القطاع العام . واعتبار هذه الجرائم مرتبطة ببعضها ارتباطا لايقبل التجزئه فى مشروع اجرامى واحد المنطبق عليه نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، افصح عن توقيع عقوبة الجريمة الاشد من هذه الجرائم وهى فى الدعوى الماثلة جريمة عرض الرشوة على موظف عام . لما كان ذلك وكان النص فى المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات - التى دين المطعون ضده الثانى بها على انه : " من عرض رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه اذا كان العرض حاصلًا لموظف عام " مؤداه ان الغرامة المقررة هى الغرامة العادية اذ هى محددة بحدين يتعين التزامهما وليست محددة بنسبة الضرر المترتب على الجريمة أو الفائدة التى تحصل عليها الجانى أو كان يأمل الحصول عليها - فهى ليست من

قبيل الغرامات النسبية ومن ثم تعين وفقا للمادة ٤٤ من قانون العقوبات ان يحكم بها على كل متهم دين عن هذه الجريمة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات رغم وجوب ذلك - بالاضافة الى العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها على المطعون ضده الثانى ، فإنه يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه بتغريم المطعون ضده المذكور خمسمائة جنيه بالاضافة الى العقوبة المقضى بها .

ومن حيث انه من المقرر انه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فانها يجب ان تعد تعبيرا صادقا عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل ايا كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحا جلى المعنى قاطعا فى الدلالة على المراد منه بدعوى الاستهداء بالحكمة التى املته لان البحث فى حكمه التشريع ودواعيه انما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، اذ تدور الاحكام القانونية مع علتها لا مع حكمتها ، وانه لا محل للاجتهاد ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه وكان الاصل فى قواعد التفسير ان الشارع اذا ما اورد مصطلحا معينا فى نص ما لمعنى معين وجب صرف هذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه . ومن حيث ان نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات وان جرى على ان " يحكم فى جميع الاحوال بمصادرة ما يدفعه الراشى أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقا للمواد السابقة . " وقد اضيفت هذه المادة الى قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ٦٩

لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ وما جاء في مذكرتها الايضاحية تعليقا عليه ما نصه : " ونصت المادة ١١٠ من المشروع صراحة على مصادرة ما دفعه الراشى على سبيل الرشوة . وقد كانت المحاكم تطبق من قبل نص الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تجيز بصفة عامة الحكم بمصادرة الاشياء التي تحصلت من الجريمة " والبين من النص في صريح لفظه وواضح دلالة ، ومن عبارة المذكرة الايضاحية ان جزاء المصادرة المنصوص عليه فيه عقوبة ، وهي بهذه المثابة لا توقع الا في حق من يثبت عليه انه قارف الجريمة فاعلا كان أو شريكا ولا تتعدى الى غيره ممن لاشأن له بها ، وان الشارع افترض توقيع هذه العقوبة على سبيل الوجوب ، بعد ان كان الامر فيها موكولا الى ما هو مقرر في الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات من جواز الحكم بها اعتبارا بأن الاشياء التي ضبطت على سبيل الرشوة قد تحصلت من الجريمة مع ملاحظة التحفظ الوارد في ذات الفقرة من عدم المساس بحقوق الغير حسن النية . لما كان ذلك وكان نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات - آنف الذكر - يجب ان يفهم في ضوء ما هو مقرر في الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي توجب كأصل عام حماية حقوق الغير حسن النية . ولما كان وكان نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات - آنف الذكر - يجب ان يفهم في ضوء ما هو مقرر في الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي توجب كأصل عام حماية حقوق الغير حسن النية ، ولما كان ذلك ، وكان نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات - آنف الذكر - يوجب لصحة الحكم بالمصادرة أن يكون

موضوعها شيئاً دفعه من تصدق عليه صفة الراشى أو الوسيط في جريمة الرشوة. وكانت جريمة الرشوة لا تتم الا بانعقاد الاتفاق غير المشروع بين الراشى والمرتشى أو الوسيط بينهما فى ذلك فإن مجرد عرض الرشوة من جانب صاحب الحاجة أو وسيطه لا يعد وحده كافياً لوقوع الرشوة كما هى معرفة به قانوناً ولا يجعل من عرضها أو توسط فى عرضها راشياً أو وسيطاً ، ولا يجعل من المعروض ما يصدق عليه وصف ما دفع على سبيل الرشوة ، وقد رأى المشرع تجريم السعى نحو ارشاد الموظف وفساد ذمته بعرض الرشوة عليه ، ولم تكن القواعد العامة بدون نص المادة ١٠٩ مكرراً لتؤدى الى هذه النتيجة ، طالما ان الجريمة التى اراد الراشى الاشتراك فيها لم تقع قانوناً كما وان المشروع فى الاشتراك غير متصور فى القانون وهو ما حدا بالشارع الى النص على إعتبار فعل عرض الرشوة الذى لم يلق القبول ، جريمة خاصة لها ذاتيتها المستقلة عن جريمة الرشوة ، وفى حين ان الشارع الفرنسى قد اعتبر جريمة الإرشاء كاملة بمجرد عرض الرشوة ولو لم تصادف قبولاً من المرتشى فإن القانون المصرى قد عاقب على عرض الرشوة بون قبولها باعتبارها جريمة مستقلة ، وقد حاول مشروع قانون العقوبات الجديد الاخذ بنظرية القانون الفرنسى فنص المشروع الاول (المشروع الموحد) على ان كل من عرض الرشوة على الموظف يعد راشياً ، بون ان يعلق هذا العرض على قبول المرتشى ، الا ان المشروع الاخير عاد فأخذ بوجهه نظر القانون الحالى - نص المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات - واشترط للعقاب على مجرد عرض الرشوة ان تصادف عدم قبول من الموظف

العام ولما كان ما تقدم وكانت جريمة عرض الرشوة على الموظف العام المنصوص عليها في المادة المشار اليها لاتعد جريمة رشوة كما عنها القانون في تطبيق حكم المادة ١١٠ من ذات القانون وان لها ذاتيتها المستقلة وتغاير تلك الجريمة . فإنه يتعين الا يمتد اليها حكم المصادرة الوجوبية كعقوبة تكميلية مقررة لجريمة الرشوة . وكان لا يصح في القانون الاحتجاج بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات لان المصادرة فيها مقررة على سبيل الجواز وليس على سبيل الالزام . فلا على الحكم أن لم يقض بمصادرة ما عرض من نقود - واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر . فإنه يكون قد برئ من عيب مخالفة القانون، ويضحى نعى النيابة العامة عليه في هذا الخصوص غير سديد مستوجب الرفض.



جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / مصطفى طاهر و حسن عميره و صلاح البرجى نواب رئيس المحكمة ومحمد حسام
الدين الغريايوى .

(٣٢)

الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ القضائية

(١) هتك عرض . جريمة " أركانها " . إثبات " بوجه عام " . حكم "تسبيبه . تسبيب غير
معيب" .

كشف الجانى جزءاً من جسم المجنى عليه مما يعد من العورات . كفايته لتوافر جريمة
هتك العرض ولو لم يقترب بفعل ماذى آخر من أفعال الفحش .

(٢) محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات "شهود" . دفاع " الاخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره " . حكم "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . نقض "أسباب الطعن . ما لا
يقبل منها" .

احالة الحكم فى بيان شهادة الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه
مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

(٣) إثبات "شهود" . محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الدليل" . حكم "تسبيبه .

تسبب غير معيب " . هتك عرض .

حق محكمة الموضوع في تحصيل أقوال الشاهد وتفهمها واستخلاص مراميها غير مقيدة بالأخذ بالأقوال الصريحة أو بمدلولها الظاهر . مادامت لا تحرف الشهادة عن موضعها .

(٤) جريمة " أركانها " . هتك عرض . إكراه . إثبات " بوجه عام " . محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الدليل " . نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

كفاية ارتكاب الفعل ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض .

مثال لتدليل سائق على حصول الإكراه في جريمة هتك عرض .

(٥) إثبات " بوجه عام " . حكم " ما لا يعيبه في نطاق التدليل " .

خطأ الحكم غير المؤثر في عقيدة المحكمة . لا يتوافر به وجه الخطأ في الاسناد .
مثال .

(٦) إثبات " شهود " " خبره " . حكم " تسببه . تسبب غير معيب " . نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

إثارة التناقض بين الدليلين القولي والفني لأول مرة أمام النقض . غير مقبول . أساس ذلك؟

(٧) إثبات " بوجه عام " " شهود " . حكم " تسببه . تسبب غير معيب " . محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الدليل " .

الأدلة في المواد الجنائية . متساندة . مفاد ذلك ؟

(٨) إجراءات " إجراءات المحاكمة " . حكم " تسببه . تسبب غير معيب " .

النعي على المحكمة التفاتها عن تحقيق إجراء لم يطلب منها . غير جائز .

- ١ - يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وخجبها عن الانظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش كاحداث احتكاك أو ايلاج .
- ٢ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهاده الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقه مع ما أستند إليه الحكم منها، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد .
- ٣ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهى فى ذلك غير مقيدة بالأ تأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر .
- ٤ - من المقرر أنه يكفي لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه ، فإن ما حصله الحكم من أقوال الشاهد المشار إليه نقلا عن ابنته المجنى عليها من أن الطاعن أطبق على فمها بيده توصلا إلى ارتكاب فعلته كاف وسائغ فى إثبات توافر ركن القوة فى هذه الجريمة ، ويكون منعى الطاعن على الحكم بهذا الشأن فى غير محله .
- ٥ - لما كان البين من نفس أسباب الطعن أن الخلاف فى تحديد وقت وقوع الحادث بين ما أورده الحكم على لسان والد المجنى عليها وما ذكره الأخير بمحضر الواقعة ينحصر فى فترة وجيزة تقل عن الساعة ، كما يتضح من مدونات الحكم أنه أ طرح أقوال شاهد النفى بأسباب سائغة لا شأن لها بتحديد والد المجنى عليها ساعة ارتكاب الحادث ، ومن ثم فإنه بفرض خطأ الحكم فى التحصيل فى هذا الشأن فهو لا ينال من سلامته إذ لم يكن له أثر فى عقيدة

المحكمة أو النتيجة التي انتهى إليها ، وبذلك فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا يكون لها من وجه .

٦ - لما كان الواضح من محضر جلسة التي دارت فيها المرافعة وأختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً عما أورده بوجه الطعن بشأن حالة التناقض بين الدليلين القولي والفني ، ومن ثم لا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك لأنه دفاع موضوعي .

٧ - لا يشترط أن تكون الأدلة التي يركن إليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية مستاندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحده مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٨ - لما كان ما يثيره الطاعن في شأن عدم ارفاق محضر المعاينة والذي لم يستند إليه الحكم في ثبوت الواقعة مردوداً بأنه كان في وسع محاميه وقد لاحظ هذا النقص أن يطلب إلى محكمة الموضوع ارفاق المحضر المشار إليه وتمكينه من الاطلاع عليه ، أما وهو لم يفعل فلا يقبل منه النعى على المحكمة التفاتها عن تحقيق إجراء كان عليه أو على المدافع عنه أن يعلن عن رغبته في تحقيقه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : هتك عرض والتي لم تبلغ من العمر ستة عشرة سنة كاملة بالقوة بأن استدرجها إلى حجرة نومه وخلع ملابسها وجثم عليها وكم فاحا وحك قضيبه في فرجها وذلك على النحو المبين بالتحقيقات واحالته إلى محكمة جنايات المنيا لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٦٨ ، ٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة هتك العرض بالقوة قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد وانطوى على بطلان في الإجراءات واخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه عول في الإدانة على أقوال المجنى عليها ووالدها ألا أنه لم يورد شهادة الأولى في بيانها إلى ما شهد به الثاني برغم تناقض شهادتيهما في كيفية حصول واقعة هتك العرض وملابساتها ، فضلا عن أن الحكم مسخ شهادة والد المجنى عليها مما أفسد استدلاله بها على توافر القوة في الجريمة فيما نقله عنه بالنسبة لوقت وقوع الحادث مما كان له أثره في اطراحه أقوال شاهد النفي ، كما لم يقطن الحكم للتناقض بين ما قرره المجنى عليها من أن الطاعن أولج فيها ايلاجاً جزئياً وبين التقرير الطبي الشرعى الذى أثبت عدم وجود أثر بها يدل على ايلاج ، وتساند إلى التحريات باعتبارها مؤيدة

لرواية المجنى عليها رغم خلوها مما يشير إلى حصول هتك العرض بالقوة ، هذا بالإضافة إلى أن محضر المعاينة التي أجرتها النيابة لم يرفق بملف الدعوى وإن قامت الشواهد على أن المحكمة اطلعت عليه في غيبة الدفاع ، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هتك العرض التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها ووالدها ومن تحريات الشرطة وما جاء بالتقرير الطبي الشرعى وهى أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال والد الطفلة المجنى عليها المنقولة عنها بما مؤداه أن الطاعن استدرجها إلى مسكنه بحجة الاستعانة بها في قضاء بعض شئونه وخلع عنها ملابسها حتى كشف عن عورتها بعد أن كم فاهها بيده واعتدى عليها احتكاكا من خارج قبلها ، وكان يكفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجانى على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الانظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش كاحداث احتكاك أو ايلاج ، وإن كان الطاعن لا يمارى في اتفاق أقوال المجنى عليها ووالدها على أن الطاعن خلع عنها ملابسها وكشف عن عورتها ، فإنه لا ضير على الحكم فى أن يحيل فى بيان أقوال الأولى إلى ما أورده من أقوال والدها مادامت أقوالهما قد اتفقت فى هذه الواقعة الجوهرية التى استند إليها الحكم منها ، وتكفى لتوافر جريمة هتك العرض - ولو اختلفا فيما عداها من أفعال الفحش التى وقعت على جسم المجنى عليها وما إذا كانت قد اقتصررت على الاحتكاك بقبلها من الخارج حسبما حصل الحكم أم استطالت إلى الايلاج الجزئي وهو ما يدعى

الطاعن أن المجنى عليها قالت به في التحقيقات أو في غير ذلك من التفاصيل الثانوية المتصلة بملايسات وقوع الجريمة ، ذلك بأنه من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادته الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهي في ذلك غير مقيدة بالأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر ، وكان البين مما أورده أسباب الطعن ذاتها من أقوال والد المجنى عليها أن الحكم في تحصيله لها لم يخرج بها عن مؤداها ، وكان من المقرر أنه يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه ، فإن ما حصله الحكم من أقوال الشاهد المشار إليه نقلا عن ابنته المجنى عليها من أن الطاعن أطبق على فمها بيده توصلا إلى ارتكاب فعلته كاف وسائغ في إثبات توافر ركن القوة في هذه الجريمة ، ويكون منعى الطاعن على الحكم بهذا الشأن في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان البين من نفس أسباب الطعن أن الخلاف في تحديد وقت وقوع الحادث بين ما أورده الحكم على لسان والد المجنى عليها وما ذكره الأخير بمحضر الواقعة ينحصر في فترة وجيزة تقل عن الساعة ، كما يتضح من مدونات الحكم أنه أ طرح أقوال شاهد النفى بأسباب سائغة لا شأن لها بتحديد والد المجنى عليها ساعة ارتكاب الحادث ، ومن ثم فإنه بفرض خطأ الحكم في التحصيل في هذا الشأن فهو لا ينال من سلامته إذ لم يكن له أثر في عقيدة المحكمة أو النتيجة التي انتهى إليها ، وبذلك فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا يكون لها من وجه .

لما كان ذلك ،

وكان الواضح من محضر جلسة التي دارت فيها المرافعة واختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً عما أورده بوجه الطعن بشأن حالة التناقض بين الدليلين القولي والفني ، ومن ثم لا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك لأنه دفاع موضوعي . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي يركن إليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية مستاندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعه تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحده مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه . فإن النعى على الحكم في خصوص استدلاله بتحريات الشرطة بقالة أنها غير واردة على عناصر الجريمة بأكملها يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن عدم إرفاق محضر المعاينة والذي لم يستند إليه الحكم في ثبوت الواقعة مربوداً بأنه كان في وسع محامية وقد لاحظ هذا النقص أن يطلب إلى محكمة الموضوع إرفاق المحضر المشار إليه وتمكينه من الاطلاع عليه ، أما وهو لم يفعل فلا يقبل منه النعى على المحكمة التفاتها عن تحقيق إجراء كان عليه أو على المدافع عنه أن يعلن عن رغبته في تحقيقه .



جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / احمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة و محمود ابراهيم عبد العال و محمود عبد البارى
وجابر عبد التواب .

(٢٢)

الطعن رقم ٣٧٧٨ لسنة ٥٧ القضائية

(١) محال عامة . تلبس . رجال السلطة العامة .

حق رجال السلطة العامة فى دخول المحال العامة . نطاقة : مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح
دون التعرض لحرية الاشخاص . أو استكشاف الاشياء غير الظاهرة . إلا فى التلبس .
اساس ذلك ؟

(٢) تفتيش " التفتيش بغير إذن " . مأمور الضبط القضائى . محكمة الموضوع "سلطانها

فى تقدير الدليل " . نقض " اسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

حق مأمورى الضبط القضائى فى القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على
اتهامه بجناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة اشهر وتفتيشه بغير إذن
من سلطة التحقيق وبغير حاجة أن تكون الجريمة متلبساً بها . المادتين ٢٤ ، ٤٦ اجراءات .
تقدير كفاية تلك الدلائل . موضوعى .

(٣) تفتيش . دفوع " الدفع ببيان التفتيش " . دفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما يفره " .

اخفاء اشياء مسروقه . جريمة " اركانها " . حكم " تسببيه . تسبب معيب " . نقض
" اسباب الطعن . ما يقبل منها " اثر الطعن " .

الدفع ببطلان التفتيش من أوجه الدفاع الجوهرية . يتعين الرد عليه . الحكم بالادانة
استناداً إلى الدليل المستمد من التفتيش دون الرد على الدفع ببطلانه . قصور
عدم ايراد الحكم التدلil الكافي على توافر ركن العلم في جريمة اخفاء اشياء مسروقه .
إدانة الطاعن عنها . قصور .

عدم امتداد اثر الطعن لغير الطاعن الذي لم يكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية ولم يكن
له حق الطعن .

١ - من المقرر أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال
العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو إجراء إداري أكدته
المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة بيد أنه مقيد
بالغرض سالف البيان ولايجاوزه إلى التعرض لحرية الاشخاص أو استكشاف
الأشياء المتعلقة غير الظاهرة مالم يدرك مأمور الضبط القضائي بحسه قبل
التعرض لها كنه ما فيها بما يجعل امر حيازتها أو احرازها جريمة تبيح التفتيش
فيكون في هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة
والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح

٢ - لما كان البين من عموم نص المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات
الجنائية أن الشارع قد خول مأموري الضبط القضائي القبض على المتهم

الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية أو جنحة معاقب عليها مدة تزيد على ثلاثة أشهر وأن تفتيشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجريمة متلبسا بها بالمعنى الذي تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته وكان تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها تكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

٣ - من المقرر أن الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها وإذا كان الحكم قد استند في إدانة الطاعن إلى الدليل المستمد من التفتيش دون أن يرد على مادفع به من بطلان فإنه يكون قاصرا هذا فضلا عن أن ما أوردته الحكم تدليلا على ركن العلم بأن الأشياء المضبوطة متحصلة من جريمة سرقة غير كاف مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإحالة دون حاجه إلى بحث باقى أوجه الطعن وذلك بالنسبة للطاعن وحده دون المحكوم عليه الآخر الذى لم يكن طرفا فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ولم يكن له أصلا حق الطعن فيه فلا يمتد اليه أثره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) (٢) (طاعن) المتهم الأول :-
سرق كمية قطع غيار الفسالات المبينة بالتحقيقات والمملوكة لشركه الدلتا الصناعية (ايدىال) المتهم الثانى :- أخفى الاشياء المسروقة المبينة بالاوراق مع

علمه أنها متحصلة من جريمة سرقة وطلبت عقابهما بالمادتين ٣١٨ ، ٤٤ مكررا/١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح كرموز قضت غيابيا للاول وحضوريا للثاني بحبس الاول سنتين مع الشغل والنفاذ وبحبس الثاني سنته أشهر مع الشغل وكفاله مائتى جنيه لوقف التنفيذ . استأنف المحكوم عليه الثاني ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة اخفاء اشياء مسروقة قد شابه القصور فى التسبب ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان الضبط والتفتيش لاجرائهما بغير إذن من النيابة العامة بيد أن الحكم لم يرد على هذا الدفع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

حيث إنه من المستقر عليه قضاء أن لرجال السلطة العامة فى دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو اجراء ادارى اكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة بيد أنه مقيد بالغرض سالف البيان ولايجاوزه إلى التعرض

لحرية الاشخاص أو استكشاف الأشياء المتعلقة غير الظاهرة مالم يدرك مأمور الضبط القضائي بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها بما يجعل امر حيازتها أو احرازها جريمة تتيح التفتيش فيكون في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح كما أنه من المستقر عليه أنه يؤخذ من عموم نص المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن الشارع قد خول مأموري الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه بجناية أو جنحة معاقب عليها مدة تزيد على ثلاثة أشهر وأن تفتيشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجريمة متلبسا بها بالمعنى الذي تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته وكان تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القضائي والتفتيش ومبلغ كفايتها تكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن التفتيش الحاصل من مأمور الضبط القضائي على الطاعن ومحلته تم بغير إذن من السلطة المختصة وفي غير حالات التلبس ودون أن تكون هناك ثمة دلائل كافية على اتهمه تسوغ لمأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش بغير إذن إذ أن مأمور الضبط القضائي توجه إلى محل المتهم لغرض محدد هو ضبط الأشياء محل الجريمة وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان القبض التفتيش لحصولهما بغير إذن من النيابة وكان من المقرر أن الدفع ببطلان

التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها وإذا كان الحكم قد استند في إدانة الطاعن إلى الدليل المستمد من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلان فإنه يكون قاصرا هذا فضلا عن أن ما أورده الحكم تدليلا على ركن العلم بأن الأشياء المضبوطة متحصلة من جريمة سرقة غير كاف مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن وذلك بالنسبة للطاعن وحده دون المحكوم عليه الآخر الذى لم يكن طرفا فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ولم يكن له أصلا حق الطعن فيه فلا يمتد إليه أثره .



جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / احمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة و محمود ابراهيم عبد العال و محمود عبد البارى
وأمين عبد العليم .

(٣٤)

الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٨ القضائية

ترويج عمله مقلدة . جريمة " اركانها " . قصد جنائى . حكم " تسببه تسبب معيب " .
نقض " اسباب الطعن . مايقبل منها " . نقد . تقليد .

القصد الجنائى فى جريمة حيازة وترويج عمله ورقية مقلده . ماهيته ؟
منازعه المتهم بجريمة حيازة وترويج عمله ورقية مقلده . فى توافر القصد الجنائى .
يوجب على المحكمة استظهار هذا القصد . مخالفة ذلك . قصور . يوجب نقض الحكم .

من المقرر أن القصد الجنائى فى الجريمة التى دين الطاعنان بها يقتضى علم
الجانى وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا يتوافر أركانها ، فإذا ما نازع المتهم فى
توافر هذا القصد ، كان لزاما على المحكمة استظهاره استظهارا كافيا ، لما كان
ذلك وكان الطاعنان قد انكرا علمهما بتقليد العملة المضبوطة وكان القدر الذى
أورده الحكم فيما سلف بيانه - فى سبيل التدليل على توافر القصد الجنائى لدى

الطاعنين ، لا يكفي لتوافره ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال متعين النقض والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بانهما (١) حازا بقصد الترويج عملة ورقية مقلدة على غرار الاوراق المالية الصحيحة المتداولة قانونا فى الخارج وهى ثلاث وثلاثون ورقة مالية من فئة المائة دولار أمريكى المضبوطة والمقلدة على النحو الوارد بتقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير (٢) روجا العملة الورقية المقلده المضبوطة والمبينة وصفا بالتهمة الاولى بأن تداولاها فيما بينهما وطرحاها فى التعامل مع علمهما بتقليدها وعلى النحو المبين بالتحقيقات . (٣) اشتركا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنايتى حيازة وترويج العملة الورقية المقلدة المضبوطة سالفة البيان واحالتهما إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحاله والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤٨ ، ٢ ، ١/٢٠٢ ، ٢٠٣ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ ، ١٧ من ذات القانون بمعاقبة كل من المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما أسند اليهما مع مصادرة الاوراق المالية المقلدة .

فطعن الاستاذ المحامى عن الاستاذ ... المحامى نيابة عن المحكوم عليهما

فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجرائم حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة مع علمهما بذلك والاتفاق الجنائي قد شابه قصور وفساد في الاستدلال على توافر القصد الجنائي لديهما مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بسط واقعة الدعوى عرض لدفاع الطاعنين القائم على انكار ما أسند اليهما وعدم علمهما بأن الأوراق المالية المضبوطة مقلدة ورد عليه في قوله " وحيث إنه لما كان ذلك وكانت المحكمة ترى أن انكار المتهمين هو من قبيل التخلص من المسؤولية وقد جاء مرسلا ليس في أوراق الدعوى ما يسانده هذا فضلا عن أنه لا يجدى نفعا ازاء ما أدلى به شهود الإثبات من أقوال بالتحقيقات على النحو سالف الذكر والتي تأخذ بها المحكمة دليلا مقنعا في ادائه المتهمين والتي تؤكد أن اللواتي المضبوطة كانت في حوزتهما وأنها كانا يعلمان بتقليدها وأنهما عثرا على عميل لهما هو المدعو الذي أخذا يترددان عليه في محله وتسليمه المبلغ المضبوط وقدره ثلاثة آلاف وثلاثمائة دولار لاستبدالها وذلك في ظرف أربعة أيام فقط وقد قام باستبدال الفى دولار منها بعملة مصرية ،، لما كان ذلك وكان القصد الجنائي في الجريمة التي دين الطاعنان بها يقتضى علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا بتوافر أركانها، فإذا ما نازع المتهم في توافر هذا القصد ، كان لزاما على المحكمة استظهاره استظهارا كافيا ، لما كان ذلك وكان الطاعنان قد انكرا علمهما بتقليد

العملة المضبوطة وكان القدر الذي أورده الحكم فيما سلف بيانه - في سبيل
التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعنين ، لا يكفي لتوافره ، لما كان ذلك
فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال متعين النقض والإحالة
بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .



جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / نجاح نصار و مقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة ، وجاد المتولى وفتحى الصباغ .

(٣٥)

الطعن رقم ٦٢٤٧ لسنة ٥٨ القضائية

دعوى مدنية . دعوى جنائية . تعويض . نقض " ما لا يجوز الطعن فيه من أحكام " .
على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات المطلوبه من المدعى
بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ اجراءات
للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع الى ذات المحكمة للفصل فيما أغفلته . المادة ١٩٣ مرافعات .
الطعن بالنقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع . مؤدى ذلك ؟

من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى
الجنائية ، فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى
التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك عملاً بصريح نص المادة
٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها فإنه - وعلى ما
جرى قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى

المحكمة نفسها التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملا بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية ، وهي قاعدة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه إنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية ، فضلا عن أن مدوناته لم تتحدث عنها ، مما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنظر اطلاقا في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها . وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فإن الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية بصفته يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية ، بما يتعين معه التقرير بعدم جواز الطعن ، لما كان ما تقدم ، وكان استئناف المدعى بالحقوق المدنية بصفته قاصرا على ما يتعلق بدعواه المدنية في الحكم الصادر بوقف الدعوى لمدة سنة والتي انتهت خلال نظر طعنيه بالاستئناف والنقض ، فهو وشأنه في متابعة إجراءاتها إذا شاء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه تهرب من اداء الضريبة على الاستهلاك على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٤ مكررا ، ١١ ، ١٣ ، ٥٤ مكررا ، ٥٦ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ والقرار الوزاري ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ . وادعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٧٢٩,٢٥٠ جنيها قيمة ضريبة الاستهلاك والتعويض وقيمة المضبوطات . ومحكمة جنح بندر دمنهور قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام

بوقف الدعوى لمدة سنة واحدة وعلى النيابة العامة تعجيلها فورا نقضاء هذا الأجل استأنف المدعى بالحقوق المدنية بصفته ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيايبا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم مما اسند اليه .

فطعننت هيئة قضايا الحكومة نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن بصفته ينعى على الحكم المطعون فيه البطلان ، ذلك بأنه أغفل الفصل فى الدعوى المدنية ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك عملا بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها فإنه - وعلى ما جرى قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملا بالمادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية ، وهى قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الاجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد

العامة الواردة بقانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية ، فضلا عن أن مدوناته لم تتحدث عنها ، مما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنظر اطلاقا في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها . وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فإن الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية بصفته يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية ، بما يتعين معه التقرير بعدم جواز الطعن ، لما كان ما تقدم ، وكان استئناف المدعى بالحقوق المدنية بصفته قاصرا على ما يتعلق بدعواه المدنية في الحكم الصادر بوقف الدعوى لمدة سنة والتي انتهت خلال نظر طعنيه بالاستئناف والنقض ، فهو شأنه في متابعة إجراءاتها اذا شاء .



جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / احمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عوض جابر نائب رئيس المحكمة وطلعت الاكياي و محمود عبد الباري وأمين عبد
العليم .

(٣٦)

الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٨٠ القضائية

(١) نيابة عامة . اجراءات " اجراءات التحقيق " . اختصاص .

اختصاص وكيل النيابة الكلية بجميع أعمال التحقيق في دائرة النيابة الكلية التابع لها .
اساس ذلك ؟

(٢) نيابة عامة . اختصاص " الاختصاص المكاني " . تفتيش " إذن التفتيش " . اصداره .

عدم إيجاب بيان الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش .

(٣) إثبات " بوجه عام " . تفتيش " إذن التفتيش " . اصداره " التفتيش بإذن " .

استدلالات . تحقيق . اجراءات " اجراءات التحقيق " . محكمة الموضوع " سلطاتها في تقدير
الدليل " .

تقدير جديده التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .

شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف عن عدم جديتها . لانه لايمس ذاتيتها .

(٤) مواد مفسده . دفع " الدفع ببطلان التفتيش " . تفتيش " إذن التفتيش " . نقض

" اسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

الخطأ في اسم المأثون بتفتيشه . لا يبطل التفتيش . مادام هو المقصود به .

(٥) دفع " الدفع ببطان القبض والتفتيش " . تفتيش " التفتيش بإذن " . بطلان . مأمور الضبط القضائي . نقض " اسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

حق مأمور الضبط القضائي في الاستعانة بالغير في إجراء القبض والتفتيش . شرط

ذلك ؟

(٦) تفتيش " إذن التفتيش . اصداره " .

شرط صحة الإذن بتفتيش شخص المتهم أو مسكنه ؟

(٧) مواد مخدرة . إجراءات " إجراءات التحريز " . نقض " اسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

إجراءات التحريز . عمل تنظيمي للمحافظة على الدليل . مخالفتها لا يرتب البطلان .

(٨) مواد مخدرة . محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الدليل " . دفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . نقض " اسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

مجادلة المتهم بإحراز مخدرات فيما اطعنت اليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذي جرى تحليله . جدل في تقدير الدليل . اثارته امام النقض . غير مقبول .

(٩) إجراءات " إجراءات المحاكمة " . حكم " تسبيبه . تسبيب غير معيب " . نقض " اسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم .

(١٠) إثبات " شهود " . محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم " تسبيبه .

تسبيب غير معيب " .

تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره . لا يعيب الحكم . مادامت المحكمة

قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائفا لاتناقض فيه .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لايجوز اثارته امام النقض .

(١١) اثبات " بوجه عام " " شهود " . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " .

دفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم " تسببيه . تسبب غير معيب " . نقض
" اسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

اخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها
على عدم الاخذ بها .

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد عليه . مادام الرد
مستقداً من القضاء بالإدانة .

١ - من المقرر أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة - حالياً
المحامى العام - مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة
المحكمة الكلية التى هم تابعون لها وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس
النيابة - حالياً المحامى العام - أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو
الذى استقر عليه العمل فى حكم المفروض .

٢ - من المقرر أنه ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى مقرنا
باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . وإذ كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه
يكفى فى الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن ولاعتبار الإذن صحيحاً صادراً
ممن يملك إصداره ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٣ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون خاصة وإن شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لايمس ذاتيتها .

٤ - من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به .

٥ - من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في إجراء الضبط والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ما دام يعمل تحت إشرافه .

٦ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في اجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرية أو حرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة .

٧ - من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على

الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً، بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل .

٨- لما كان جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين طرب الحشيش المضبوطة المثبتة بمحضر الشرطة عن تلك المقدمة للنيابة والتي أجرى عليها التحليل إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات وفي عملية التحليل التي اطمأنت اليهما محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في عقيدتها في ذلك وهو من اطلاقاتها .

٩ - لما كان ما ينعاه الطاعن من سؤال الشهود بالتحقيقات في غيبته لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة وهو ما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم .

١٠ - من المقرر أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً بما لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن من تناقض أقوال الشهود في شأن تحديد مكان الضبط لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للدلة القائمة في الدعوى مما لا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

١١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ، ومتى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة

لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك، ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم . وما دامت المحكمة - فى الدعوى الماثلة - قد اطمأنت فى حدود سلطتها التقديرية إلى أقوال شهود الإثبات فلا تثريب عليها إذا هى لم تعرض فى حكمها إلى دفاع الطاعن الموضوعى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الإتجار جوهرًا مخدرا حشيشًا فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالته إلى محكمة جنايات اسيوط لمعاقبة طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات بمعاقبه المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة الاف جنيه والمصادرة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر الحشيش بقصد الإتجار فى غير الاحوال المصرح بها قانونا قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك أن دفاع الطاعن تمسك ببطلان التفتيش لخلو إذن النيابة الصادر به من تحديد اختصاص وكيل النيابة مصدر الإذن مما يجعله غير مختص باصداره ولابتناء الإذن على تحريات غير جدية للخطأ فى اسم الطاعن وشمولها شخصا آخر لم يتم ضبطه رغم أن الإذن صادر به ايضا . كما أن من قام بتنفيذ الإذن بالضبط هو مأمور ضبط قضائى غير المأنون له ولم يثبت ندبه من المأنون له . هذا إلى أن اجراءات الضبط والتفتيش تمت عن جريمة مستقبلية وغير التى حددها الإذن ، ومع ذلك فقد رد الحكم عليها بما لايسوغ ولايصلح ردا وكذلك قام دفاع الطاعن على مخالفة اجراءات التحريز للقانون ، واختلاف عدد ووصف طرب الحشيش فى محضر الشرطة عما أرسل إلى النيابة ، وأن سماع الشهود قد تم فى غيبته ، وتناقض أقوالهم فى تحديد مكان الضبط ، هذا إلى عدم وجود محطة بهذا المكان ، وقول الطاعن أنه ضبط فى منزله ، وقد التفت الحكم عن هذا الدفاع بحجة أنه دفاع موضوعى بيد أنه كان يتعين عليه أن يواجهه بالرد عليه . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان التفتيش لعدم اختصاص وكيل النيابة مصدر الإذن ورد عليه " بأن الثابت من

الأوراق أن وكيل النيابة الآن هو وكيل نيابة اسقوط الكلية وهو مختص بالتحقيق في كافة الحوادث التي تقع في نطاق دائرة هذه النيابة وليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش وانتهى الحكم من ذلك الى رفضه " لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن وكيل النيابة الآن كان يعمل بنيابة اسقوط الكلية في الفترة من حتى وهذه الفترة يدخل فيها التاريخ الذى أصدر فيه الإذن بالتفتيش . وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة - حاليا المحامى العام - مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة - حاليا المحامى العام - أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذى استقر عليه العمل في حكم المفروض ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه هذا إلى أنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . وإذا كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفى في الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن ولاعتبار الإذن صحيحا صادرا ممن يملك إصداره ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات في قوله " وحيث إنه عن الدفع بانعدام محضر التحريات للخطأ في اسم المتهم إذ ذكر أن اسمه بينما صحة اسمه الشهير فمرئود بأن محضر التحريات أثبت اسم الشهرة للمتهم واسم والده وعمله ومحل

اقامته وبأنه يتجر في المواد المخدرة ويحوز كمية منها وهو المقصود بالتفتيش وهو ما يعد صحيحا وكافيا لاستصدار الإذن وبذلك يكون الدفع في غير محله " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون خاصة وأن شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لانه لايمس ذاتيتها . كما أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به . وإذا كانت المحكمة قد سوغت الإذن بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لاينازع الطاعن في أن لها أصل ثابت في الأوراق فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع الذي ابداه دفاع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش لأن من قام به غير المأثون له واطرحه في قوله " بأنه مربوط بأن القبض على المتهم كان تحت سمع وبصر المأثون له وهو ما تطمئن اليه المحكمة وأن القانون لا يشترط النذب في هذه الحالة لان ما يجريه الضابط يجريه باسم النيابة العامة الأمرة ومن ثم فإن ما وقع تم صحيحا لوقوعه في حدود الإذن ووفقا لصحيح القانون " لما كان ذلك وكان من المقرر أن لأمور الضبط القضائي أن يستعين في اجراء الضبط والتفتيش بمن

يرى مساعدته فيه ما دام يعمل تحت إشرافه - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - وإذا كان الحكم المطعون فيه انتهى سائفاً إلى رفض الدفع ببطان التفتيش لأن من قام به غير مأثون له فإن النعى عليه في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأئن في اجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرية أو حرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات بما مؤداه أن التحريات السرية التي قام بها قسم مكافحة المخدرات مع ضبط قسم ومركز.... دلت على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويحوز كمية منها بمسكنه ، وقد أذنت النيابة بناء على المحضر الذي تضمن هذه التحريات - بضبط وتفتيش الطاعن وتفتيش مسكنه ، وبناء على هذا الإذن تم ضبط الطاعن في كمين أعد له عند محطة السكة الحديد وكان يحمل لفافة تبين أن بداخلها إحدى عشر طرية من مخدر الحشيش . وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة إجراءات الضبط والتفتيش، وإلى أن الطاعن هو المقصود بالتحريات التي صدر الإذن بناء عليها . ورفضت دفاع الطاعن في هذا الشأن وقضت بأدانتته بحكمها المطعون فيه فإن ما يثيره من أن إجراءات الضبط والتفتيش تمت عن جريمة مستقبلية وغير التي حددها الإذن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إجراءات

التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً، بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل ، وإذ كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن المخدر المضبوط لم تمتد إليه يد العبث ، وكان جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين طرب الحشيش المضبوطة المثبتة بمحضر الشرطة عن تلك المقدمة للنيابة والتي أجرى عليها التحليل إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات وفي عملية التحليل التي اطمأنت اليهما محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في عقيدتها في ذلك وهو من اطلاقاتها ، ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن منعه على الحكم في هذا الشأن لما كان ذلك وكان ما ينهه الطاعن من سؤال الشهود بالتحقيقات في غيبته لا يعدو أن يكون تعييباً للأجراءات السابقة على المحاكمة وهو ما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال شهود الواقعة بما لاتناقض فيه ، وكان من المقرر أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن من تناقض أقوال الشهود في شأن تحديد مكان الضبط لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للدلالة القائمة في الدعوى مما لا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض. لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ، ومتى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع

لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك، ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم . وما دامت المحكمة - فى الدعوى الماثلة - قد اطمأنت فى حدود سلطتها التقديرية إلى أقوال شهود الإثبات فلا تثريب عليها إذا هى لم تعرض فى حكمها إلى دفاع الطاعن الموضوعى الذى ما قصد به سوى إثارة الشبهة فى الدليل المستمد من تلك الأقوال . ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا المقام يكون فى غير محله. لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ناجى اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة و ابراهيم عبد المطلب ووفيق
الدهشان .

(٣٧)

الطعن رقم ٣٦٧٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) تبديد . حجز . جريمة " اركانها " .

توقيع الحجز التحفظى يقتضى احترامه ولو كان مشوبا بالبطلان . ما لم يصدر حكم
ببطلانه .

(٢) تبديد . دفع " الدفع بعدم العلم بيوم البيع " .

الأخذ بالدفع بعدم العلم بيوم البيع . شرطه : أن تكون الأشياء المحجوز عليها موجودة ولم
تبدد .

(٣) مسئولية جنائية . تبديد .

السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد . لايعفى من المسئولية الجنائية .

١ - من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لأثاره ولو

كان مشوبا بالبطلان ، ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه .

٢ - من المقرر أنه ينبغى للأخذ بالدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الاشياء

المحجوز عليها موجودة ولم تبدد .

٣ - من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها - بفرض حصوله - لا يؤثر فى قيامها ولا يعفى من المسؤولية الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها بددت المنقولات الميينة الوصف والقيمة بالاوراق ، المملوكة لها والمحجوز عليها قضائيا والمسلمة اليها على سبيل الوديعة لحفظها وتقديمها يوم البيع ، فاختلستها لنفسها اضرارا بالدائن الحاجز وبنية تملكها . وطلبت عقابها بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح مركز بنى سويف قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهمه ثلاثة اشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيها لاييقاف التنفيذ . استأنفت المحكوم عليها ومحكمة بنى سويف الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. عارضت وقضى فى معارضتها بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه بحبس المتهمه اسبوعين مع الشغل .

فطعن الاستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق

النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة تبديد مجوزات قد شابه بطلان وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنها لم تتخلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا لعذر قهري هو مرضها مما حال بينها وبين ابداء دفاعها ، كما أن الحجز باطل لأنه وقع على محصول قطن وهو مالايجوز التعامل فيه إلا عن طريق التسويق التعاوني ، بالإضافة إلى أنها لم تعلم باليوم المحدد للبيع لعدم إخطارها به بعد تأجيله أكثر من مرة ، كما أنها قامت بسداد المبلغ المحجوز من أجله مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان جريمة التبديد التي دان الطاعة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة قد اعتذرت في أسباب طعنها بمرض زعمت أنه حال بينها وبين حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لأبداء دفاعها إلا أنها لم تقدم لهذه المحكمة -محكمة النقض- ما يؤيد زعمها فإن منعها في هذا الشأن يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ، ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه . فإن منعى الطاعة في هذا الخصوص يكون غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ينبغى للأخذ بالدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوز عليها موجودة ولم تبدد ، وإذ يبين من محضر جلسة ١٩٨٢/٦/١ أن الطاعة

سلمت بعدم وجود المحجوزات وبيانها لم تسلمها - للدائن لأنها عبارة عن زراعة قطن قامت بتوريدها حسب نظام التسويق ، فإن دفعها بعدم العلم بيوم البيع لا يكون له محل ولا تثريب على المحكمة إن أغفلته لظهور بطلانه ويكون منعها في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها - بفرض حصوله - لايؤثر في قيامها ولا يعفى من المسؤولية الجنائية ، فإنه لا محل لما تثيره الطاعنة في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا عدم قبوله .



جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ناجى اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة و ابراهيم عبد المطلب ووفيق
الدهشان .

(٣٨)

الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٨ القضائية

امن دولة . قانون " تفسيره " . معارضة . طوارئ . نقض " حالات الطعن . الخطأ فى
القانون " " أثر الطعن " .

جواز الطعن بالمعارضة فى الاحكام الصادرة حضوريا اعتباريا من محاكم أمن الدولة
المستأنفة . اساس ذلك ؟

الحكم بعدم جواز المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى . خطأ فى
القانون .

عدم امتداد أثر الطعن لمن لم يكن طرفا فى الخصومة الاستئنافية .

لما كانت النيابة العامة اقامت الدعوى ضد الطاعن واخرين بوصف انهم فى
يوم ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨١ تقاضوا من المستأجرة المبالغ المبيته بالاوراق
خارج نطاق عقد الايجار " خلو رجل " وتخلفوا بدون مقتضى عن تسليمها العين
المؤجرة ، فادانتهم محكمة امن الدولة الجزئية وقضت بالعقوبة واذ استأنفوا
قضت محكمة الجناح المستأنفة حضوريا اعتباريا للطاعن وآخر وحضوريا للثالث

بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا . فعارض الطاعن حيث قضت المحكمة بعدم جواز معارضته الاستئنافية تأسيسا على ان الاحكام الصادرة من محكمة الجنح المستأنفة في الطعون في احكام محكمة امن الدولة الجزئية لاتجوز فيها المعارضة عملا بنص المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم امن الدولة . لما كان ذلك وكان القانون - سالف الذكر - لم يلغ المعارضة كطريق من طرق الطعن في الاحكام الصادرة من محاكم جنح امن الدولة اذ لم ينص صراحة على عدم سريان احكام المواد ٢٤١ ، ٣٩٨ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية - التي تنظم ذلك الطريق من طرق الطعن على الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة الجزئية أو المستأنفة كما لم يشتمل على نص يتعارض مع تلك النصوص ، أو ينظم من جديد طرق الطعن في الاحكام تنظيميا كاملا بحيث يعتبر ناسخا لاحكام قانون الاجراءات الجنائية في هذا الخصوص، ولاينال من ذلك ما جرى عليه نص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - المار ذكره . على ان " وتكون احكام محاكم امن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها امام دائرة متخصصة بمحكمة الجنح المستأنفة ويجوز الطعن في الاحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض واعادة النظر ، ذلك ان الشارع لم يقصد من ايراد هذا النص اعادة تنظيم طرق الطعن وانما قصد الى التمييز بين محاكم امن الدولة الجزئية المنشأة وفقا للقانون المذكور والتي يجوز الطعن في احكامها بطرق الطعن المقررة في قانون الاجراءات الجنائية وبين محاكم امن الدولة الجزئية " طوارئ " المشكلة وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ التي لايجوز الطعن في أحكامها بأى طريق من طرق الطعن ولا تصير أحكامها نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية عملا بالمادة ١٢ من القانون ذاته ، فضلا عن تخصيص دائرة بمحكمة الجنح المستأنفة لنظر الطعون فى احكام محكمة امن الدولة الجزئية ضمانا لحسن سير العدالة وتوحيد المبادئ القانونية والقضائية بالنسبة للقضايا التي تختص بها وسرعة الفصل فيها ، وليس ادل على ذلك مما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن المشروع ذاته ، اذ جاء بالاولى مانصه "اما بالنسبة لاحكام محاكم امن الدولة الجزئية ، فهي خاضعة لاجراءات الطعن العادية المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية فيما عدا الطعن بالمعارضة اذ نص المشروع على عدم جواز الطعن فى الاحكام بالمعارضة ... " وجاء بالثانية ان اللجنة ادخلت بعض التعديلات على أحكام المشروع كما ورد من الحكومة واهم هذه التعديلات ما يلى : (اولا) (ثانيا) (ثالثا) (رابعا) اباحة الطعن بالمعارضة فى الاحكام التي تصدر من دائرة الجنح المستأنفة فى الطعون فى احكام محاكم أمن الدولة الجزئية وحذف النص على حظر هذا الطعن الوارد فى نهاية الفقرة الثالثة من المادة (٨) من المشروع " وقد اخذ الشارع بما انتهت اليه لجنة الشئون الدستورية والتشريعية وصدر القانون المذكور خاليا من النص على عدم جواز المعارضة ، مما مفاده اباحة الطعن بطريق المعارضة فى تلك الاحكام ما دام القانون لم ينص صراحة على عدم جوازها ، خاصة وقد جرى

نص المادة الخامسة من القانون ذاته على ان " فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تتبع الاجراءات والاحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية " لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنافى يكون قابلا للمعارضة إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه ، اذ قضى بعدم جواز معارضة الطاعن الاستثنافية استنادا الى نص المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - على السياق المتقدم - قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجبته عن نظر تلك المعارضة من حيث الشكل والموضوع فإنه يتعين نقضه وإعادة بالنسبة للطاعن دون المحكوم عليه إذ لم يكن طرفا فى المعارضة الاستثنافية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) طاعن (٢) (٣) اولا : وهم مؤجرون تقاضوا من المستأجرة المبالغ المبينة بالاوراق خارج نطاق عقد الايجار كخلو رجل . ثانيا : بصفتهم السابقة تخلفوا دون مقتض عن تسليم العين المؤجرة الى المستأجرة المجنى عليها . وطلبت عقابهم بالمواد ١ ، ٢٦/١ ، ٧٧ ، ٨٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل والمواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥/٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ومحكمة امن الدولة الجزئية بالاسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل منهم ثلاثة اشهر وبتغريمهم الفى جنيه مئلى المبلغ تودع صندوق تمويل الاسكان بالمحافظة

والزامهم برد مبلغ الف جنيه للمجنى عليها ويحبس كل منهم ثلاثة اشهر ويتفرغهم خمسمائة جنيه عن الثانية . استأنف المحكوم عليهم ومحكمة اسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بالنسبة للاول والثاني وحضوريا للثالث بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض المحكوم عليه الاول وقضى فى معارضته بعدم جواز المعارضة.

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه الاول فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم جواز معارضته الاستئنافيه قد اخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بان الحكم الاستئنافى المعارض فيه صدر حضوريا اعتباريا وهو ما تجوز فيه المعارضة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن النيابة العامة اقامت الدعوى ضد الطاعن واخرين بوصف انهم فى يوم ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨١ تقاضوا من المستأجرة المبالغ المبينة بالاوراق خارج نطاق عقد الايجار " خلو رجل " وتخلفا بدون مقتضى عن تسليمها العين المؤجر ، فادانتهم محكمة امن الدولة الجزئية بالاسكندرية وقضت عليهم

بالعقوبة وإذا استأنفوا قضت محكمة الجنح المستأنفة حضوريا اعتباريا للطاعن وآخر وحضوريا للثالث بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا . فعارض الطاعن حيث قضت المحكمة بعدم جواز معارضته الاستئنافيه تأسيسا على ان الاحكام الصادرة من محكمة الجنح المستأنفة فى الطعون فى احكام محكمة امن الدولة الجزئية لاتجوز فيها المعارضة عملا بنص المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم امن الدولة . لما كان ذلك وكان القانون - سالف الذكر - لم يبلغ المعارضة كطريق من طرق الطعن فى الاحكام الصادرة من محاكم جنح امن الدولة اذ لم ينص صراحة على عدم سريان احكام المواد ٢٤١ ، ٣٩٨ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية - التى تنظم ذلك الطريق من طرق الطعن على الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة الجزئية أو المستأنفة كما لم يشتمل على نص يتعارض مع ذلك النصوص ، أو ينظم من جديد طرق الطعن فى الاحكام تنظيميا كاملا بحيث يعتبر ناسخا لاحكام قانون الاجراءات الجنائية فى هذا الخصوص، ولاينال من ذلك ما جرى عليه نص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - المار ذكره . على ان " وتكون احكام محاكم امن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها امام دائرة متخصصة بمحكمة الجنح المستأنفه ويجوز الطعن فى الاحكام التى تصدرها هذه الدائرة بالنقض واعادة النظر ، ذلك ان الشارع لم يقصد من ايراد هذا النص اعادة تنظيم طرق الطعن وانما قصد الى التمييز بين محاكم امن الدولة الجزئية المنشأة وفقا للقانون المذكور والتى يجوز الطعن فى احكامها بطرق الطعن المقررة فى قانون الاجراءات

الجنائية وبين محاكم امن الدولة الجزئية " طوارئ " المشكلة وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ التي لايجوز الطعن في أحكامها بأى طريق من طرق الطعن ولا تصير أحكامها نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية عملا بالمادة ١٢ من القانون ذاته ، فضلا عن تخصيص دائرة بمحكمة الجنح المستأنفة لنظر الطعون فى احكام محكمة امن الدولة الجزئية ضمانا لحسن سير العدالة وتوحيد المبادئ القانونية والقضائية بالنسبة للقضايا التى تختص بها وسرعة الفصل فيها ، وليس ادل على ذلك مما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن المشروع ذاته ، اذ جاء بالاولى مانصه "اما بالنسبة لاحكام محاكم امن الدولة الجزئية ، فهى خاضعه لاجراءات الطعن العادية المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية فيما عدا الطعن بالمعارضة اذ نص المشروع على عدم جواز الطعن فى الاحكام بالمعارضة ... " وجاء بالثانية ان اللجنة ادخلت بعض التعديلات على أحكام المشروع كما ورد من الحكومة واهم هذه التعديلات ما يلى : (اولا) (ثانيا) (ثالثا) (رابعا) اباحة الطعن بالمعارضة فى الاحكام التى تصدر من دائرة الجنح المستأنفة فى الطعون فى احكام محاكم أمن الدولة الجزئية وحذف النص على حظر هذا الطعن الوارد فى نهاية الفقرة الثالثة من المادة (٨) من المشروع " وقد اخذ الشارع بما انتهت اليه لجنة الشئون الدستورية والتشريعية وصدر القانون المذكور خاليا من النص على عدم جواز المعارضة ، مما مفاده اباحة الطعن

بطريق المعارضة فى تلك الاحكام ما دام القانون لم ينص صراحة على عدم جوازها ، خاصة وقد جرى نص المادة الخامسة من القانون ذاته على ان " فيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون تتبع الاجراءات والاحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنافى يكون قابلا للمعارضة اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه ، اذ قضى بعدم جواز معارضة الطاعن الاستئنافية استنادا الى نص المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - على السياق المتقدم قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجبته عن نظر تلك المعارضة من حيث الشكل والموضوع فانه يتعين نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن دون المحكوم عليه اذ لم يكن طرفا فى المعارضة الاستئنافية ، ودون حاجة إلى بحث الوجه الاخر من الطعن .



جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ناجي اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة و سري صيام و على الصادق
عثمان.

(٣٩)

الطعن رقم ٦٨٢٥ لسنة ٥٨ القضائية

(١) اثبات " بوجه عام " . حكم " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . نقض " اسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " . إجراءات " إجراءات المحاكمة " .
العبرة فى الاثبات فى المواد الجنائية باقتناع قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة يرتاح
إليها .

تکامل عناصر الشهادة بحلف اليمين لاينفى عن الأقوال التى تدلى بغيره أنها شهادة .
(٢) اثبات " بوجه عام " . محكمة الموضوع " سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة
لواقعة الدعوى " .

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واطراح ما
يخالفها .

(٣) اثبات " شهود " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

حق محكمة الموضوع فى الاخذ بأقوال الشاهد . فى أى مرحلة من مراحل التحقيق
والمحاكمة . ولو تخالفت . ما دامت قد أسست الإدانة فى حكمها بما لاتناقض فيه .

(٤) محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . اثبات "بوجه عام" "قرائن" .

حق محكمة الموضوع في أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما يؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها .

(٥) اثبات "بوجه عام" . دفاع "الاخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره " . حكم "تسببيه" . تسبیب غیر معيب " .

عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها . كفاية استفادة الرد من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

(٦) اثبات "بوجه عام" . حكم "ما لا يعيبه في نطاق التدليل" .

البيان المعول عليه في الحكم . ماهيته ؟

تزيد الحكم بما لا يؤثر في منطقته أو نتيجته . لا يعيبه . أساس ذلك ؟

مثال .

(٧) نقض "أسباب الطعن" . تحديدها " . ما لا يقبل منها " . دفاع "الاخلال بحق الدفاع" .

ما لا يوفره " .

وجه الطعن وجوب أن يكون واضحاً محدداً .

١ - من المقرر أن العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي

واطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه ، وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي

دليل أو قرينة يرتاح اليها ما دام له مأخذه الصحيح من الأوراق ، كما أن

للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في محضر الشرطة متى استرسلت بثقتها إليها

وأنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانوناً إلا بحلف الشاهد اليمين إلا أن

ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير خلف أنها شهادة ومن حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها على أقوال هذا الشاهد إذ مرجع الامر كله إلى ما تطمئن إليه من عناصر الاستدلال ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه تعويله على أقوال المجنى عليها رغم أنها لم تحلف اليمين - بفرض صحته - لا يكون له محلا .

٢ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق .

٣ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي نطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، كما أن لها أن تأخذ بأقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة ولو تخالفت مادامت قد أسست الإدانة في حكمها بما لا تناقض فيه .

٤ - من المقرر أن للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا للنتيجة التي انتهت إليها وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما

تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٥ - من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم وفى عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحته اطمئنانا منها للأدلة التى عولت عليها فى الإدانة ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى صورة الواقعة حسبما استخلصها الحكم ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لايجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٦ - من المقرر أن البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى بون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع وأن تزيد الحكم فيما استطرده إليه لايغيبه طالما أنه غير مؤثر فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى إليها ، ومن ثم فإنه لايعيب الحكم المطعون فيه تزيده فيما استطرده إليه من أن الطاعن لم يرافق زوجته المجنى عليها إلى المستشفى ولم يحاول زيارتها لاحتساسه بالذنب ، ما دام الثابت من مطالعة الحكم أن ما تزيد إليه فى هذا الصدد كان بعد أن أورد صورة الواقعة كما ارتسمت فى وجدان المحكمة ودلل على ثبوتها فى حق الطاعن تدليلا سائغا ، ولم يكن لهذا التزيد من أثر فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى إليها ، ويكون النعى فى فى هذا الخصوص غير سديد .

٧ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا بأن قذفها بموقد كيروسين مشتعل فأحدث بها الاعراض الموصوفة بتقرير الطب الشرعى ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب افضى إلى موتها . واحالته إلى محكمة جنايات الزقازيق لمعالقته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى كل من ، والذى المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائه جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات . اولا : بمعاقبة المتهم بالحبس لمدة ثلاث سنوات . ثانيا : بالزامه بأن يؤدي الى المدعين بالحق المدنى مبلغ مائه جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

الحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه البطلان والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال، ذلك بأنه عول فى ادانته - من بين ما عول عليه - على أقوال المجنى عليها فى التحقيقات فى حين أنها لم تحلف اليمين القانونية قبل الادلاء بها ، كما أنها ترددت فى روايتها للواقعة فنسبتها بداية لامتداد نيران الموقد إليها اثناء الطهى ثم عادت ونسبتها لقذفه اياها بموقد الكيروسين المشتعل وهو ما كان من شأنه حدوث إصابات بها نتيجة الاصطدام وأن تكون حروقها فى رأسها والجزء

العلوى من جسمها فى حين أثبت التقرير الطبى الشرعى خلوها من الإصابات وأن حروقها بقدميها واسفل بطنها وبالايتين وعزا الحكم سرعة انتشار النيران وتمكنها من جسدها إلى انسكاب الكيروسين على ملابسها من الموقد برغم أن الاوراق خلت من مثل هذا القول ، وقد جاءت الصورة التى اعتنقها الحكم على النحو المتقدم منافية لماديات الدعوى وأقوال ، من عدم وجود الطاعن على مسرح الحادث ان كان فى حجرته ونزل منها اثر سماع استغاثة المجنى عليها ومما يظاهر هذا القول خلو الاوراق من دليل على أن باب حجرته كان موصدا وقت الحادث مما يتصور معه أن يسمع استغاثة المجنى عليها ، كما استدل الحكم على ثبوت التهمة فى حقه بعدم مرافقته لزوجته إلى المستشفى وعدم زيارته لها وهو ما لا يصلح ، كما التفت الحكم عن أوجه دفاعه التى ضمنها مذكرته التى قدمها قبل قفل باب المرافعة ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه. ومن حيث إنه من المقرر أن العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل أو قرينة يرتاح اليها ما دام له مأخذه الصحيح من الاوراق ، كما أن للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد فى محضر الشرطة متى استرسلت بثقتها إليها وأنه وإن كانت الشهادة لاتتكمال عناصرها قانونا إلا بحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينفى عن الأقوال التى يدلى بها الشاهد بغير خلف أنها شهادة ومن حق محكمة الموضوع أن تعتمد فى قضائها على أقوال هذا الشاهد إذ مرجع الامر كله إلى ما تطمئن إليه من عناصر الاستدلال ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه تعويله على أقوال المجنى عليها رغم أنها لم تحلف اليمين

- بفرض صحته - لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق ، كما أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى اخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، كما أن لها أن تأخذ بأقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة ولو تخالفت ما دامت قد أسست الإدانة في حكمها بما لا تناقض فيه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن تردد المجنى عليها في روايتها للواقعة ومواضع اصابتها ينحل إلى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى وهو ما لا يقبل اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا للنتيجة التي انتهت إليها وأنه لا يشترط في الدليل ان يكون صريحا دالا على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن انسكاب الكيروسين على ملابس المجنى عليها وجسدها نتيجة قذف الموقد هو الذي أدى إلى سرعة انتشار

النيران وتمكنها من جسدها يكون استنتاجا سائغا لا شائبة فيه ويكون نعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم وفى عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحته اطمئنانا منها للأدلة التى عولت عليها فى الإدانة ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى صورة الواقعة حسبما استخلصها الحكم ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لايجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى بون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع وأن تزيد الحكم فيما استطرد إليه لايحييه طالما أنه غير مؤثر فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى إليها ، ومن ثم فإنه لايعيب الحكم المطعون فيه تزيده فيما استطرد إليه من ان الطاعن لم يرافق زوجته المجنى عليها إلى المستشفى ولم يحاول زيارتها لاحساسه بالذنب ، ما دام الثابت من مطالعة الحكم أن ما تزيد إليه فى هذا الصدد كان بعد أن أورد صورة الواقعة كما ارتسمت فى وجدان المحكمة ودلل على ثبوتها فى حق الطاعن تدليلا سائغا ، ولم يكن لهذا التزيد من أثر فى منطقته او فى النتيجة التى انتهى إليها ، ويكون النعى فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يبين فى اسباب طعنه أوجه الدفاع التى يدعى أن الحكم المطعون فيه التفت عنها حتى يمكن مراقبة ما إذا كان هذا

الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الاصل ردا ، فإن نعيه في هذا الشأن يكون غير صحيح . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا ، مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .



جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ناجي اسحق وفتحى خليفة نائبي رئيس المحكمة و على الصادق عثمان و ابراهيم
عبد المطلب .

(٤٠)

الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ القضائية

(١) وصف التهمة . محكمة الموضوع "سلطتها في تعديل وصف التهمة" . دفاع
"الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . الاضرار العمدي بأموال الدولة . نقض " اثر الطعن " .
تغيير المحكمة التهمة المسندة للطاعنين من الاضرار العمدي بأموال الجهة التي يعملون بها
إلى التسبب بخطئهم في الحاق ضرر جسيم بأموالها . تعديل للتهمة نفسها يوجب لفت نظر
الدفاع إليه . مخالفة ذلك . اخلال بحق الدفاع . اساس ذلك ؟
اتصال الوجه الذي بنى عليه نقض الحكم بمحكوم عليهما آخرين لم يقررا بالطعن
بالنقض في الحكم . ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب امتداد اثر نقض الحكم
إليهما .

(٢) تسهيل استيلاء . اشتراك . حكم " ما يعيبه في نطاق التدليل " . نقض " اسباب
الطعن . ما يقبل منها "

اعتناق الحكم صورتين متعارضتين لواقعة الدعوى . تناقض يعيبه .
مثال .

(٣) عقوبة "تقديرها" .

وجوب أن يكون الحكم منبثاً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها لا يكمله أى بيان آخر خارج عنه .

(٤) استيلاء على مال عام . عقوبة "تطبيقها" عقوبة الرد " . دعوى جنائية " انقضاءها بالوفاء " . حكم "تسببيه" . تسبب معيب " .

انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاء قبل أو بعد إحالتها إلى المحكمة لا يحول دون القضاء بالرد فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٢ ، ١٣٣ / ١ ، ٢ ، ٤ ، ١١٣ / ١ ، ١١٤ ، ١١٥ عقوبات فى مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من أفاد فائدة جدية من الجريمة بقدر ما استفاد . أساس ذلك ؟

اغفال الحكم التدليل على استفادة كل وارث من الجريمة ومقدار الفائدة فى الأموال العامة التى نسب لمورثه الاستيلاء عليها . قصور .

(٥) نقض " حالات الطعن مخالفة القانون " .

صدارة القصور على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

١ - لما كانت الدعوى الجنائية اقيمت على الطاعنين بصفتهم موظفين عموميين (بالبنك الاهلى فرع) أضروا عمدا بأموال تلك الجهة التى يعملون بها ، وسهلوا لغيرهم الاستيلاء عليها ، وزوروا محرراتها واستعملوها وطلبت النيابة العامة معاقبتهم طبقا للمواد ١١٣ / ١ ، ٢ ، ١٦ مكررا / ١ ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ،

١١٩ ، ١١٩ مكررا هـ ، ٢١٤ من قانون العقوبات ،وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانة الطاعنين بوصف أنهم بصفتهم موظفين عموميين (مستخدمين بالبنك الاهلى وهو احدى الجهات المعتبرة اموالها اموالا عامة) تسببوا بخطئهم فى الحاق ضرر جسيم باموال الجهة التى يعملون بها وكان ذلك ناشئا عن اهمالهم فى اداء وظائفهم واخلالهم بواجباتها بأن لم يفتنوا إلى تجاوز الموظف "المتوفى " لاختصاصه فى العمل المسند إليه وإلى تداخله فى اختصاصات الآخرين من موظف البنك وظهوره بين اقرانه فى جنبات البنك بمظهر يفوق حجمه فى العمل مما مكنه أن يضيف لحسابه الشخصى ولحساب غيره دون حق اموال البنك التى تم الاستيلاء عليها ، الامر المنطبق على المادة ١١٦ مكررا/١ من قانون العقوبات وقد دانت المحكمة الطاعنين بهذا الوصف دون أن تلتفت نظر الدفاع إلى المرافعة على اساسه . لما كان ذلك ، وكان هذا التعديل ينطوى على نسبة الاهمال إلى الطاعنين وهو عنصر لم يرد فى امر الاحالة ويتميز عن ركن تعمد الاضرار الذى اقيمت على اساسه الدعوى الجنائية وكان هذا التغيير الذى اجرته المحكمة فى التهمة الخاصة به من تعمد الاضرار إلى الخطأ الذى ترتب عليه ضرر جسيم ليس مجرد تغيير فى وصف الافعال المسندة إلى الطاعنين فى امر الاحالة مما تملك المحكمة اجراؤه بغير تعديل فى التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها باسناد عنصر جديد لتهمة الاضرار العمدى لم يكن واردا فى امر الاحالة وهو عنصر اهمال الطاعنين فى الاشراف على اعمال رؤسيتهم مما أتاح له فرصة الاستيلاء لنفسه وتسهيل

الاستيلاء لغيره على اموال البنك في غفلة منهم الامر الذي كان يتعين معه على المحكمة لفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل ، وهي إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لهم ولكل من المحكوم عليهما و ولو لم يطعنا بالنقض في الحكم المطعون فيه لاتصال الوجه الذي بنى عليه النقض بهما ولوحد الواقعة وحسن سير العدالة .

٢ - لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه في مقام تحصيله لوقائع الدعوى وما قام به موظف البنك " المتوفى قوله " الامر الذي مكن هذا الاخير من الافتئات على اختصاصات موظف البنك والتدخل فيها قاصداً من ذلك استثمار الوضع لصالح نفسه ولصالح المتهمين السادس والسابع (التاسع في الترتيب) واجراء ما يعن له من عمليات اضافة وخضم مزورة وغير صحيحة اسفرت عن استيلائه من اموال البنك على مبالغ اضيفت بحسابه الشخصى دون وجه حق قدرها ٤٩٥٠٠٠ جنيها ومبالغ قدرها ١٩١,٢٤٧٣ جنيها حمل بها حسابات العملاء و و و وايضا المتهمين و في بعض من حساباتهما على نحو ما جاء بالتحقيقات وذلك دون علم من هؤلاء جميعا . " عاد في معرض ادانة الطاعنين وأورد قوله " وبعد تحديد مركز المتهمين الخمسة الاول على اساس الخطأ المسبب للضرر الجسيم على نحو ما سلف فإنهما يكونا قد اشتركا مع الموظف المتوفى بالاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة تسهيل الاستيلاء لكل منهما على اموال البنك الذي

كان يعمل به هذا الموظف كما اشتركا بهذين الطريقين في تزوير المستندات اللازمة لهذا التسهيل وفي جريمة الاضرار العمد باموال البنك " . لما كان ما تقدم، فإن اعتناق الحكم هاتين الصورتين المتعارضتين لنشاط الموظف المتوفى وعلم الطاعنين بهذا النشاط بالنسبة للخصم والاضافة والذي كان قوام عملية الاستيلاء على اموال البنك يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة الامر الذي يستحيل معه على محكمة النقض أن تتعرف على أى اساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ، فضلا عما تبين عنه من أن الواقعة لم تكن واضحة لديها بها بالقدر الذي يؤمن معه خطؤها في تقدير مسئولية الطاعنين ومن ثم يكون حكمها متخاذلا في أسبابه متناقضا في بيان الواقعة تناقضا يعيبه بما يستوجب نقضه .

٣ - من المقرر أنه يتعين أن يكون الحكم منبئا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان خارج عنه .

٤ - لما كانت المادة ٢٠٨ مكررا/د من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الاولى على ان " لا يحول انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة قبل أو بعد احالتها الى المحكمة دون قضائها بالرد في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١٣٣ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ من قانون العقوبات " كما نصت فقرتها الثانية على ان " وعلى المحكمة أن تأمر بالرد في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من افاد فائدة جدية من الجريمة ليكون الحكم

بالرد نافذا فى مال كل منهم بقدر ما استفاد " وكان الحكم المطعون فيه لم يدلل على استفادة كل وارث من الجريمة ولم يحدد مقدار الفائدة ، من الاموال العامة التى نسب لمورثه الاستيلاء عليها والتى يعتبر الزامهم بردها بمثابة عقوبة ، فإنه يكون قاصراً بما يوجب نقضه .

ه - القصور له الصدارة على وجوه الطعن الاخرى المتعلقة بالخطأ فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من المتهمون الاول الى الخامس اولا : بصفتهم موظفين عموميين الاول مدير البنك الاهلى فرع والثانى نائب مدير الفرع والثالث والرابع رئيسا حسابات الفرع والخامس مراقب خزينة الفرع " سهلوا للمتهمين من السادس حتى الثانى عشر الاستيلاء على مبلغ ٢٧٣١٠٤٤ جنيه (مليونان وسبعمائة وواحد وثلاثين الفا واربعة واربعين جنيها) والمملوكة للبنك الاهلى المصرى وذلك باضافته لحسابهم بالفرع من اموال البنك بدون وجه حق وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمتى التزوير والاستعمال القاليتين ارتباطا لايقبل التجزئه . ثانيا : بصفتهم سائلة الذكر ارتكبوا اثناء تأدية وظيفتهم تزويرا فى محررات البنك الاهلى احدى الشركات المساهمة المملوكة للدولة " هى حوافظ الخصم وخطابات الحركة الميينة بالتحقيقات بأن قاموا بالتوقيع عليها واعتماد ما تضمنته من بيانات تخالف الثابت بسجلات الفرع . ثالثا : استعملوا المحررات

المزورة سألقة الذكر بأن جعلوها سنداً من سندات البنك مع علمهم بتزويرها .

رابعاً : بصفتهم سالف الذكر اضرروا عمداً بأموال الجهة التي يعملون بها بأن قاموا باضافة المبالغ سألقة البيان الى حساب العملاء من أموال البنك بدون وجه حق . المتهمون من السادس الى الثامن عشر : اولاً : اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الاول للخامس فى تسهيل الاستيلاء على أموال البنك الاهلى والبالغ جملتها ٢٧٣١٠٤٤ جنيه مليونين وسبعمائه وواحد وثلاثين الفا واربعه واربعين جنيهاً بأن اتفقوا معهم على ذلك وساعدوهم بأن امدوهم ببيانات حساباتهم بالفرع فقاموا باضافة المبالغ لتلك الحسابات فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة على النحو الوارد بالتحقيقات . ثانياً : اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الاول للخامس فى ارتكاب جريمة التزوير فى محركات البنك الاهلى بان اتفقوا معهم على ذلك وساعدوهم بأن امدوهم ببيانات حساباتهم فأثبتوها بالمستندات المزورة فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ثالثاً : اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الاول للخامس فى الاضرار بأموال البنك الاهلى بان اتفقوا معهم على ذلك وساعدوهم بان قاموا بصرف المبالغ التى اضيفت لحساباتهم من أموال البنك بدون وجه حق . المتهم الثالث عشر : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم فى تسهيل الاستيلاء على أموال البنك الاهلى بأن اتفق معه على ذلك وساعده بأن امدته بالشيكات المسحوبة على حساب موكله بينك القاهرة فرع لاستخدامها فى اضافة المبالغ لحساب العملاء من أموال البنك بدون

وجه حق . واحالتهم الى محكمة امن الدولة العليا بالاسكندرية لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة - بعد ان عدلت وصف التهمة بالنسبة للمتهمين الاول والثاني والخامس الى اعتبارهم مرتكبين جريمة التسبب خطأ بالحاق ضرر جسيم باموال الجهة التى يعملون بها - قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/ ثانيا ، ثالثا ، ٤١/١ ، ١١٣/١ - ٢ ، ١١٦ مكررا/١ ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١١٩ ، ١١٩ مكررا /هـ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من القانون ذاته اولا : بمعاقبة كل من و و
..... و و بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتغريمه الف جنيه ، وامرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها لمدة ثلاث سنوات . ثانيا : بمعاقبة بالحبس لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ اربعين الف جنيهها مصريا ومبلغ ثلاثة وتسعين الف وثمانمائة وخمسة واربعين دولارا امريكيا والزمته مبلغ اربعين الف جنيهها مصريا عما هو منسوب اليه . ثالثا : بمعاقبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ ثمانمائة واثنين وعشرين الف وثمانية وتسعين دولارا امريكيا ، والزمته برد مبلغ مماثل عما هو منسوب اليه . رابعا : فى مواجهة ورثة المتوفى برد مبلغ اربعمائة وخمسة وتسعين الف جنيهها مصريا بالاضافة الى مبلغ مليونين وسبعمائيه وواحد وثلاثين الف واربعمائة واربعين جنيهها مصريا شاملا ما قضى برده قبل المتهمين السادس والتاسع بالتضامن فيما بينهم . خامسا : رفض الطلب المبدى من المحكوم عليهم برفع التحفظ على اموالهم . سادسا : ببراءة كل من و و و
..... و و

فطعن المحكوم عليهم الاول و الثانى و الخامس والاستاذ الدكتور
 المحامى نيابة عن المحكوم عليهما السادس والتاسع والدكتور نيابة عن
 ورثة والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

اولا عن الطعن المقدم من المحكوم عليهم و و
 من حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه اخل بحقوقهم فى
 الدفاع ، ذلك بان المحكمة دانتهم بجريمة التسبب خطأ فى الحاق ضرر جسيم
 باموال الجهة التى يعملون به بدلا من تهم الاضرار العمد باموال تلك الجهة
 وتسهيل الاستيلاء عليها وتزوير محركاتها واستعمال تلك المحركات - وهى التهم
 التى وجهتها اليهم النيابة العامة والتى جرت المرافعة على اساسها - دون ان تنبه
 المحكمة الدفاع الى هذا التعديل ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاوراق أن الدعوى الجنائية اقيمت على الطاعنين
 بصفتهم موظفين عموميين (بالبنك الاهلى فرع) أضروا عمدا باموال تلك
 الجهة التى يعملون بها ، وسهلوا لغيرهم الاستيلاء عليها ، وزوروا محركاتها
 واستعملوها وطلبت النيابة العامة معاقبتهم طبقا للمواد ١/١١٣ ، ٢ ، ١١٦
 مكررا ١/ ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١١٩ ، ١١٩ مكررا هـ ، ٢١٤ من قانون
 العقوبات ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى إدانة الطاعنين بوصف انهم

بصفتهم موظفين عموميين (مستخدمين بالبنك الاهلى وهو احدى الجهات
المعتبرة اموالها اموالا عامة) تسببوا بخطئهم فى الحاق ضرر جسيم باموال
الجهة التى يعملون بها وكان ذلك ناشئا عن اهمالهم فى اداء وظائفهم واخلالهم
بواجباتها بأن لم يفتنوا الى تجاوز الموظف " المتوفى " لاختصاصه فى
العمل المسند اليه والى تداخله فى اختصاصات الاخرين من موظف البنك وظهوره
بين اقرانه فى جنبات البنك بمظهر يفوق حجمه فى العمل مما مكنه ان يضيف
لحسابه الشخصى وحساب غيره دون حق اموال البنك التى تم الاستيلاء عليها ،
الامر المنطبق على المادة ١١٦ مكررا/١ من قانون العقوبات وقد دانت المحكمة
الطاعنين بهذا الوصف دون ان تلت نظر الدفاع الى المرافعة على أساسه . لما
كان ذلك ، وكان هذا التعديل ينطوى على نسبة الاهمال الى الطاعنين وهو عنصر
لم يرد فى امر الاحالة ويتميز عن ركن تعدد الاضرار الذى اقيمت على اساسه
الدعوى الجنائية وكان هذا التغيير الذى اجرتة المحكمة فى التهمة الخاصة به من
تعدد الاضرار الى الخطأ الذى ترتب عليه ضرر جسيم ليس مجرد تغيير فى
وصف الافعال المسندة الى الطاعنين فى امر الاحالة مما تملك المحكمة اجراؤه
بغير تعديل فى التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ،
وانما هو تعديل فى التهمة نفسها باسناد عنصر جديد لتهمة الاضرار العمدى لم
يكن واردا فى امر الاحالة وهو عنصر اهمال الطاعنين فى الاشراف على اعمال
مؤسسيهم مما أتاح له فرصة الاستيلاء لنفسه وتسهيل الاستيلاء لغيره على اموال
البنك فى غفلة منهم الامر الذى كان يتعين معه على المحكمة لفت نظر الدفاع الى

ذلك التعديل ، وهى إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشويا بالاخلاق بحق الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لهم ولكل من المحكوم عليهما و ولو لم يطعنا بالنقض فى الحكم المطعون فيه لاتصال الوجه الذى بنى عليه النقض بهما ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن منهم .

ثانيا : عن الطعن المقدم من و

من حيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف البنك الاهلى " المتوفى " فى جريمة تسهيل الاستيلاء على اموال البنك وتزوير محرراته قد شابه التناقض فى التسبيب ، ذلك بأنه بعد ان أورد فى موضع منه ما يفيد عدم علمهما بعمليات الخصم والاضافة التى تمت فى حسابهما واجراها دون علمهما موظف البنك المذكور والتى تمت بها جريمة التسهيل عاد فى موضوع آخر ودانها بتهمة الاشتراك والمساعدة معه فى تلك الجريمة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن مما أورده الحكم المطعون فيه فى مقام تحصيله لوقائع الدعوى وما قام به موظف البنك " المتوفى " قوله " الامر الذى مكن هذا الاخير من الافتئات على اختصاصات موظف البنك والتدخل فيها قاصدا من ذلك استثمار الوضع لصالح نفسه لصالح المتهمين السادس و (التاسع فى الترتيب) واجراء ما يعن له من عمليات اضافة وخصم مزورة وغير صحيحة

أسفرت عن استيلائه من أموال البنك على مبالغ اضيفت بحسابه الشخصى دون وجه حق قدرها ٤٩٥٠٠٠ جنيها ومبالغ قدرها ١٩١,٢٤٧٣ جنيها حمل بها حسابات العملاء و و و وايضا المتهمين و فى بعض من حساباتهما على نحو ما جاء بالتحقيقات وذلك دون علم من هؤلاء جميعا . " عاد فى معرض ادانة الطاعنين وأورد قوله " وبعد تحديد مركز المتهمين الخمسة الاول على اساس الخطأ المسبب للضرر الجسيم على نحو ما سلف فانهما يكونا قد اشتركا مع الموظف المتوفى بالاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جريمة تسهيل الاستيلاء لكل منهما على اموال البنك الذى كان يعمل به هذا الموظف كما اشتركا بهذين الطريقين فى تزوير المستندات اللازمة لهذا التسهيل وفى جريمة الاضرار العمد باموال البنك " . لما كان ما تقدم ، فإن اعتناق الحكم هاتين الصورتين المتعارضتين لنشاط الموظف وعلم الطاعنين بهذا النشاط بالنسبة للخصم والاضافة والذى كان قوام عملية الاستيلاء على اموال البنك يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة الامر الذى يستحيل معه على محكمة النقض أن تتعرف على أى اساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى ، فضلا عما تبين عنه من ان الواقعة لم تكن واضحة لديها بالقدر الذى يؤمن معه خطؤها فى تقدير مسئولية الطاعنين ومن ثم يكون حكمها متخاذلا فى أسبابه متناقضا فى بيان الواقعة متناقضا يعيبه بما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى الطعن المقدمة من الطاعنين .

ثالثا : عن الطعن المقدم من ورثة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالزام كل منهم بقدر ما استفاد من مورثه برد مبلغ ربعمائة وخمسة وتسعين ألف جنيه بالاضافة الى مبلغ مليونين وسبعمائة وواحد وثلاثين ألف واربعين جنيها مصريا شاملا ما قضى برده قبل المتهمين السادس والتاسع وبالتضامن فيما بينهم قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك أنه لم يقم الدليل على استفادة كل وارث من الجريمة ولم يحدد قدر استفادته قبل الحكم عليه بالرد مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان من المقرر أنه يتعين أن يكون الحكم منبئا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله فى ذلك أى بيان خارج عنه . وكانت المادة ٢٠٨ مكررا/د من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت فى فقرتها الاولى على أن "لايحول انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة قبل أو بعد احوالها الى المحكمة دون قضائها بالرد فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٢ ، ١٢٣ فقرة اولى وثانية ورابعة ، ١١٣ فقرة اولى ، ١١٤ ، ١١٥ من قانون العقوبات " كما نصت فقرتها الثانية على أن " وعلى المحكمة أن تأمر بالرد فى مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من افاد فائدة جدية من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذا فى مال كل منهم بقدر ما استفاد " وكان الحكم المطعون فيه لم يدل على استفادة كل وارث من الجريمة ولم يحدد مقدار الفائدة ، من الاموال العامة التى نسب لمورثه الاستيلاء عليها والتى يعتبر الزامهم بردها بمثابة عقوبة ، فإنه يكون قاصراً بما

يوجب نقضه والاعادة - دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن المقدمه منهم .

رابعا : عن الطعن المقدم من النيابة العامة :

من حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المحكوم عليهما و بالاشتراك بطريقي الاتفاق والمساعدة مع في جريمة تسهيل الاستيلاء على اموال عامة قد انطوى على مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ، ذلك بأنه لم يقض بتفريم الاول بما يساوى المبلغ الذى دانه بالاستيلاء عليه والزم الثانى برد مبلغ اقل مما شهد شهود الاثبات أنه استولى عليه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه فى مقام تدليله على ثبوت الجريمة ضد المحكوم عليهما و - على ما سلف ذكره - قد شابه القصور والتناقض فى التسبيب فى بيان الواقعة بالنسبة لهما - وكان هذا القصور له الصدارة على وجوه الطعن الاخرى المتعلقة بالخطأ فى القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ويعجز هذه المحكمة عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها فى شأن ما تثيره الطاعنة بهذا الوجه من طعنها لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للمطعون ضد هما و دون باقى المحكوم عليهم والمحكوم ببراعتهم لأن النيابة العامة الطاعنة لم تنع بشئ على الحكم فى هذا الشأن ويكون النقض والاعادة بالنسبة للمحكوم عليهم عدا و بناء على طعنهم هم لا طعن النيابة العامة وعلى التفصيل المبين فيما سبق .



جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد احمد حسن و عبد الوهاب الخياط نائبي رئيس المحكمة وعبد اللطيف ابو النيل
وعمار ابراهيم .

(٤١)

الطعن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) تهريب ضريبي . ضريبة استهلاك . تبغ . قانون "تفسيره" .

عدم الاقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها فى المواعيد المحددة . اعتباره فى حكم
التهرب من الضريبة . المادة ١١/٥٤ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .

التزام كل مشتر أو مستورد للدخان الخام بتقديم اقرار خلال شهر من سداد الضريبة
بكيفية التصرف فيه . المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .

(٢) تهريب ضريبي . ضريبة استهلاك . تبغ . جريمة "اركانها" .

مناط التائيم فى جريمة عدم تقديم اقرار بضريبة الاستهلاك وفق حكم المادة ١١/٥٤ من
القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ؟

خضوع الدخان الخام لضريبة الاستهلاك . رهن بثبوت تصنيعه .

(٣) حكم "بيانات حكم الادانة" "بيانات التسبيب" "تسبيبه" . تسبيب معيب . ضريبة

استهلاك . تبغ . نقض "اسباب الطعن . مايقبل منها" .

وجوب اشتمال الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا . المادة ٣١٠ إجراءات .

المراد بالتسبب المعتبر ؟

افراغ الحكم فى عبارات عامة معمة أو وضعه فى صورة مجملة لايحقق غرض الشارع من ايجاب تسبب الاحكام .

مثال لتسبب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة عدم تقديم اقرار بضريبة الاستهلاك المستحقة عن دخان مستورد .

(٤) نقض " اسباب الطعن . تصدرها " .

– القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

١ – ان الشارع نص فى الفقرة الحادية عشرة من المادة ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك على ان " يعتبر فى حكم التهرب من الضريبة ويعاقب عليها بذات العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٥٣ عدم الاقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها فى المواعيد المحددة " والزمّت المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون كل مشتراً ومستورداً للدخان الخام – وهى السلعة محل الاتهام فى الدعوى – سدد عنه ضريبة الاستهلاك بواقع ^{مليمج} ٤,٤٠٠ عن كل كيلو جرام ان يقدم للمصلحة خلال شهر من تاريخ سداد الضريبة اقراراً بكيفية التصرف فى كميات الدخان والمصلحة التأكد من صحة ما ورد باقراره، واورد فى الفقرة (هـ) من البند العاشر من الجدول المرفق بالقانون ان الضريبة المستحقة عن كل كيلو جرام من الدخان المصنع هى مبلغ ^{مليمج} ٨,١٦٤ تخصم منها مبلغ ^{مليمج} ٤,٤٠٠ الذى سبق سداده كضريبة جمركية عن الدخان الخام . .

٢ - إن مناط التأييم فى الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الحادية عشرة من المادة ٥٤ من القانون أنف الذكر هو ان تخضع السلعة لضريبة مستحقه لم يقربها الملتزم بها ولم يوردها فى المواعيد المحددة وكان شرط خضوع السلعة محل الاتهام فى الدعوى لضريبة الاستهلاك - الدخان الخام - على ما افصح عنه الجدول المرفق بالقانون - على السياق المتقدم - رهنا بثبوت تصنيعها ، اذ يستحق عليها عندئذ الفرق بين ما حصل من ضريبة على الدخان الخام بمعرفة الجمارك عند استيراده وما يجب اداؤه عليها بعد تصنيعه .

٣ - إذ كان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا والمراد فى التسبب الاعتبار ايراد الاسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هى له ، سواء من ناحية الواقع أو من حيث القانون ، ولكى يحقق الغرض منه يجب ان يكون فى بيان جلى مفصل ، بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما افراغ الحكم فى عبارات عامة معماة أو وضعه فى صورة مجملة تجعله لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من ايجاب تسبب الاحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . واذ كان الحكم المطعون فيه بعد ان احال فى بيان واقعة الدعوى الى مدونات الحكم المستأنف ، قد اقتصر فى التدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله " ... وكان الثابت من مطالعة مذكرة مصلحة الضرائب وتحقيقات النيابة وجود عجز فى كميات الدخان الخام ناشئ عن التصرف دون سداد فروق ضريبة الاستهلاك بما يقدر ^{مليماً} ٢٠٥٥,٥٢٠ بين ما استحق عليها ابتداء لمصلحة الجمارك عند دخولها البلاد

وبين المتصرف فيه وأنه في عدم توريد هذه الفروق بين الضريبة وتقديم الاقرار السلعي يجعله تهرب من الضرائب وأنه بهذا المقتضى تكون التهمة قد ثبتت وتوافرت في حق المتهم ذلك انه يعد ممن يستحق عنهم ضريبة وان هذه السلعة من بين السلع الخاضعة لضريبة الاستهلاك طبقا لنص المادتين ٢ ، ٣ من ذات القانون ومن اعترافه الثابت من مذكرة مصلحة الضرائب من انه قام بالتصرف فيها بالبيع ولم يقيد بها بدفاتره . كما لم يقدم الاقرار السلعي عنها وتوريد قيمة فروق الضرائب الى المصلحة فلا يقدح في ذلك عدم وجود آلات او ادوات مما تستخدم في التصنيع " . بون أن يستظهر أن كمية الدخان الخام قد قام الطاعن بتصنيعها بالفعل وهو مناط المسؤولية الجنائية في صورة الدعوى ، واتخذ من مجرد العجز في السلعة تلك دليلا على تحقق المسؤولية الجنائية ، فإنه يكون قد تعيب بالقصور في التسبب بما يبطله ويوجب نقضه .

٤ - إن القصور له الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه وهو ملتزم بالضريبة على الاستهلاك تخلف عن تقديم الاقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها في المواعيد المحددة على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥٣ ، ١/٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ والبند ١١/ هـ من الجول المرفق المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٢ من اللائحة التنفيذية ومحكمة جنح الازبكية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم عشرة جنيهات . استأنفت

النيابة العامة ووزير المالية بصفته ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا باجماع الآراء بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسمائة جنيه والزامه باداء مبلغ ^{مليمة} ٢٠٥٥,٥٢٠ نظير الضريبة المستحقة ومبلغ مساو كبديل مصادرة وبتعويض ^{مليمة} ٦١٦٦,٥٦٠ بما يعادل ثلاثة امثال هذه الضريبة .

فطعن كل من الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه وادارة قضايا الحكومة نيابة عن وزير المالية بصفته في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

اولا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه :

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التخلف عن تقديم الاقرار عن الضريبة على الاستهلاك وتوريدها في المواعيد المحددة قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه افترض أن العجز في كمية الدخان الذي اسفر عنه التفتيش تم التصرف فيه مصنعا وهو افتراض خاطئ خلت الاوراق من دليل على صحته ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الشارع إذ نص في الفقرة الحادية عشرة من المادة ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك على ان " يعتبر في حكم التهرب من الضريبة ويعاقب عليها بذات العقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٣ عدم الاقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها في المواعيد المحددة " والزمّت المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون كل مشتراً أو مستورد للدخان الخام

- وهي السلعة محل الاتهام في الدعوى - سدد عنه ضريبة الاستهلاك بواقع ^{مليمج} ٤,٤٠٠ عن كل كيلو جرام ان يقدم للمصلحة خلال شهر من تاريخ سداد الضريبة اقرارا بكيفية التصرف في كميات الدخان والمصلحة التأكد من صحة ما ورد باقراره، وأورد في الفقرة (هـ) من البند العاشر من الجدول المرفق بالقانون أن الضريبة المستحقة على كل كيلو جرام من الدخان المصنع هي مبلغ ^{مليمج} ٨,١٦٤ تخصم منها مبلغ ٤,٤٠٠ الذي سبق سداؤه كضريبة جمركية عن الدخان الخام . واذ كان ذلك ، وكان مناط التأثيم في الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الحادية عشرة من المادة ٥٤ من القانون أنف الذكر هو أن تخضع السلعة لضريبة مستحقة لم يقربها الملتزم بها ولم يوردها في المواعيد المحددة وكان شرط خضوع السلعة محل الاتهام في الدعوى لضريبة الاستهلاك - الدخان الخام - على ما افصح عنه الجدول المرفق بالقانون -على السياق المتقدم- رهنا بثبوت تصنيعها ، اذ يستحق عليها عندئذ الفرق بين ما حصل من ضريبة على الدخان الخام بمعرفة الجمارك عند استيراده وما يجب أدائه عليها بعد تصنيعه . واذ كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا والمراد في التسبيب المعتبر ايراد الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتج هي له ، سواء من ناحية الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلى مفصل ، بجيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما افراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة تجعله لا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من ايجاب تسبيب الاحكام ، ولا يمكن

محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم. واذ كان الحكم المطعون فيه بعد ان احال فى بيان واقعة الدعوى الى مدونات الحكم المستأنف ، قد اقتصر فى التدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله "... وكان الثابت من مطالعة مذكرة مصلحة الضرائب وتحقيقات النيابة وجود عجز فى كميات الدخان الخام ناشئ عن التصرف بون سداد فروق ضريبة الاستهلاك بما يقدر ٢٠٥٥, ٥٢٠ ^{مليج} بين ما استحق عليها ابتداء لمصلحة الجمارك عند دخولها البلاد وبين المتصرف فيه وانه فى عدم توريد هذه الفروق بين الضريبة وتقديم الاقرار السلعى يجعله تهرب من الضرائب وانه بهذا المقتضى تكون التهمة قد ثبتت وتوافرت فى حق المتهم ذلك انه يعد ممن يستحق عنهم ضريبة وان هذه السلعة من بين السلع الخاضعة لضريبة الاستهلاك طبقا لنص المادتين ٢ ، ٣ من ذات القانون ومن اعترافه الثابت من مذكرة مصلحة الضرائب من انه قام بالتصرف فيها بالبيع ولم يقيد بها بدفاتره. كما لم يقدم الاقرار السلعى عنها وتوريد قيمة فروق الضرائب الى المصلحة فلا يقدح فى ذلك عدم وجود آلات او ادوات مما تستخدم فى التصنيع ". بون ان يستظهر أن كمية الدخان الخام قد قام الطاعن بتصنيعها بالفعل وهو مناط المسؤولية الجنائية فى صورة الدعوى ، واتخذ من مجرد العجز فى السلعة تلك دليلا على تحقق المسؤولية الجنائية ، فانه يكون قد تعيب بالقصور فى التسبب بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

ثانيا : عن الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية بصفته :

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة التخلف عن تقديم اقرار الضريبة على الاستهلاك وتوريدها في الميعاد ، قد خالف القانون ذلك بأنه لم يحصل بما يعادل قيمتها كبديل لمصادرتها لعدم ضبطها ، بل حكم بما يساوى فرق ضريبة الاستهلاك ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه ثبت مما سلف - على السياق المتقدم - عند التصدى لطعن المحكوم عليه ، ان الحكم المطعون فيه قد تعيب بالقصور في التسبيب المبطل له ، وكان القصور ذاك له الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - فانه يتعين ايضا ولما تقدم نقض الحكم المطعون المطعون فيه .



جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / مقبل شاكر نائب رئيس المحكمة و مجدى الجندى و حامد عبد الله وفتحى الصباغ .

(٤٢)

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٥٨ القضائية

محكمة دستورية . شريعة اسلامية . قانون " تفسيره " " تطبيقه " .

القضاء بعدم دستورية نص جنائى . اثره ؟

اعتبار الاحكام الصادرة استناداً إلى ذلك النص . كأن لم تكن . اساس ذلك ؟

مثال

لما كانت المادة الخامسة مكررا من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ قد أوجبت على المطلق أن يعلن مطلقته بوقوع الطلاق الواقع فى غيبتها وباعلان على يد محضر لشخصها أو فى محل اقامتها وقضت على عقابه فى حالة المخالفة بالعقوبة الواردة بالمادة ٢٣ مكررا من ذات القانون سالف البيان - إلا أنه بعد صدور الحكم المطعون فيه - قضت المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق " دستورية " وبتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٨٥ بعدم دستوريه القرار بقانون ٤٤ سنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قانون الأحوال الشخصية وتم نشر الحكم بالجريدة الرسمية فى ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥ وأنه لما

كان ذلك وكانت المادة ٤٩ من القانون ٤٨ سنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا . قد نصت فى فقرتها الرابعة على أنه إذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن . وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا . بعدم دستورية القرار بقانون ٤٤ سنه ١٩٧٩ ومن بين احكامه النص الذى - عوقب الطاعن بمقتضاه - يعد غير دستورى ومن ثم فإنه بانكار القيمة القانونية لنص التجريم يتجرد من الوجود القانونى فلا يكون الفعل مؤثما جنائيا .

الوقائع

اقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن أمام محكمة جناح المعادى بوصف أنه قام بتطليقها فى غيبتها دون أن يعلنها بهذا الطلاق مع شخصها أو فى محل اقامتها . وطلبت عقابه بالمادتين ٥ مكررا ، ٢٣ مكررا من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ والزامه بأن يؤدى لها مبلغ ٥١ على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الإتهام بتغريم المتهم مائة جنيه وفى الدعوى المدنية بالزامه بأن يؤدى للمدعية بالحق المدنى مبلغ ٥١ على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ؛ فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إنه وإن كانت المادة الخامسة مكررا من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ قد أوجبت على المطلق أن يعلن مطلقاته بوقوع الطلاق الواقع فى غيبتها وبإعلان على يد محضر لشخصها أو فى محل إقامتها وقضت على عقابه فى حالة المخالفة بالعقوبة الواردة بالمادة ٢٣ مكررا من ذات القانون سالف البيان - إلا أنه بعد صدور الحكم المطعون فيه - قضت المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق " دستورية " وبتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٨٥ بعدم دستورية القرار بقانون ٤٤ سنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قانون الأحوال الشخصية وتم نشر الحكم بالجريدة الرسمية فى ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥ وأنه لما كان ذلك وكانت المادة ٤٩ من القانون ٤٨ سنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا . قد نصت فى فقرتها الرابعة على أنه إذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كائن لم تكن . وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا . بعدم دستورية القرار بقانون ٤٤ سنة ١٩٧٩ ومن بين أحكامه النص الذى - عوقب الطاعن بمقتضاه - يعد غير دستورى ومن ثم فإنه بإنكار القيمة القانونية لنص التجريم يتجرد من الوجود القانونى فلا يكون الفعل مؤثما جنائيا ومن ثم لا تكون له الصفة المشروعة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف وبإراءة الطاعن مما أسند إليه .



جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / نجاح نصار ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة ومجدي الجندي و حامد عبد الله .

(٤٣)

الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ القضائية

(١) اثبات " بوجه عام " . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " . حكم " تسببيه .
تسبيب غير معيب " .

تساند الادلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

(٢) إثبات " اعتراف " . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " . نقض " اسباب
الطعن . ما لا يقبل منها " .

حق محكمة الموضوع فى الاخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره .

تقدير المحكمة لأدلة الدعوى . لا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

(٣) محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " . دفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما
لا يوفره " . حكم " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

نفي التهمة . دفاع موضوعى . اثر ذلك ؟

(٤) محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " . دفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما

لا يوفره " . حكم " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه .

(٥) اجراءات " اجراءات المحاكمة " . دفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . طالما كان سائغا في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة .

(٦) رشوة . جريمة " أركانها " . موظفون عموميون . قانون " تفسيره " " تطبيقه " .

مخالفات واجبات الوظيفة في مفهوم المادة ١٠٤ عقوبات ؟

(٧) رشوة . جريمة " أركانها " . اختصاص . موظفون عموميون . حكم " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

دخول الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها في نطاق وظيفته مباشرة . غير لازم . كفاية أن يكون له بها إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة . وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس .

مثال .

(٨) إجراءات " اجراءات المحاكمة " . اثبات " بوجه عام " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

لا يعاب على المحكمة عدم اتخاذ اجراء لم يطلب منها .

(٩) رشوة . عقوبة " تطبيقها " . حكم " تسببيه . تسبيب غير معيب " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

شروط الاعتراف الذي يؤدي الى اعفاء الراشي أو الوسيط من عقوبة الرشوة : أن يكون صادقا يغطي جميع وقائع الرشوة وأن يكون لدى جهة الحكم . حصوله أمام جهة التحقيق

والعدول عنه أمام المحكمة . لا ينتج أثره . أساس ذلك ؟

(١٠) نقض " المصلحة في الطعن " . عقوبة " العقوبة المبرره " . ارتباط . رشوه . استيلاء .

نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

اعتبار الحكم جرائم اعطاء رشوه لموظفين عموميين والاشتراك في الاستيلاء على مال عام وعرض رشوه على موظف عام لم تقبل - جريمة واحدة . بالتطبيق للمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى التي لم يقبل نعيه بشأنها . انعدام مصلحته فيما يثيره بشأن الجريمتين الأخرتين .

١ - من المقرر أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسانده يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها مؤديه إلى ما قصده الحكم منها ومنتجه في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت اليه .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الاخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع . وكان الحكم المطعون فيه قد اقتنع بما شهد به شهود الإثبات وما تضمنه اعتراف الطاعن الثالث الذى اطمأن إليه في ثبوت الواقعة - بناء على استخلاص سائغ فإن ما يثيره الطاعنان الاول والثانى من تشكيك في صحة

اعتراف الطاعن الثالث وقصوره فى التدليل على مقارفتها لما ادينا به لايعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى حق محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابه محكمة النقض .

٣ - لما كان نعى الطاعنين الاول والثانى بالتفات المحكمة عما ساقاه من أوجه دفاع تشهد بعدم تداخلهما فى العمل الذى نسب اليهما الإخلال به لايعدو أن يكون دفاعا بنفى التهمة - هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

٤ - من المقرر أنه بحسب الحكم كيما يستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسنده إلى المتهمين ولا عليه أن يتعقبهما فى كل جزئيه من جزئيات دفاعهما لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها .

٥ - من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسميه ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت اليها المحكمة فإن النعى على الحكم بأنه لم يعرض لدفاع الطاعنين القائم على نفى التهمة وإلتفاته عما قدماه من مستندات رسميه تأييدا له يكون فى غير محله .

٦ - لما كان المشرع قد استهدف من النص فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدله بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على مخالفه واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوه مدولا أوسع من أعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل امانة الوظيفة ذاتها .

٧ - من المقرر أنه ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف اداؤها داخله في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها وأن يكون من عرض الرشوة قد اتجر معه على هذا الأساس . وكان الحكم قد استظهر أن لكل من الطاعنين الأول والثاني قدر من الإختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة فإن ما قارفاه يعد إخلالا بواجبات وظيفتهما في حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أعمل حكم القانون على وجهه الصحيح ويكون منعى الطاعنين عليه في هذا الخصوص لاسند له . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع الى المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من اعتراف الطاعن الثالث بشأن تسليم الشيك له صداه في التحقيقات فان الإدعاء بخطأ الحكم في الإسناد في هذا الصدد لا يكون له محل .

٨ - لما كان الثابت من مطالعه محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني لم يطلب إلى المحكمة - كما ذهب في طعنه - ضم شيك آخر أو مناقشة الموظفين المختصين باعتماد تسويه المبالغ المستحقة فليس له من بعد أن يعيب على المحكمة عدم اتخاذ اجراء لم يطلبه منها .

٩ - من المقرر أنه يشترط في الاعتراف الذي يؤدي إلى اعفاء الراشى أو الوسيط من العقوبة وفقا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات أن يكون صادقا كاملا يغطي جميع وقائع الرشوة التي ارتكبها الراشى أو الوسيط ، دون نقص أو تحريف ، وأن يكون حاصلا لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته . فإذا

حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة ، فلا يمكن أن ينتج الإعفاء أثره .

١٠ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن الثالث توافر جريمة اعطاء رشوه لموظفين عموميين - وهى الجريمة التى خلصت هذه المحكمة الى أن ما أثاره الطاعن من منعى على الحكم المطعون فيه بشأنها انما هو منعى غير مقبول وأوقع عليه عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات عن جميع الجرائم موضوع الإتهام التى دارت عليها المحاكمه ، وذلك بالتطبيق للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، وهى عقوبه مقرره لجريمه اعطاء الرشوة سالفه الذكر التى ثبتت فى حق الطاعن - وبإي الحكم من منعه فى خصوصها بما تنعدم معه مصلحته فيما ينعه على الحكم بالنسبة لجريمتى الاشتراك فى الاستيلاء على مال عام وعرض رشوه على موظف عام لم تقبل منه فإن ما يثيره فى هذا الخصوص يكون غير مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامه كلا من (١) (طاعن) (٢) (طاعن) (٣) (طاعن) (٤) (طاعن) (٥) (طاعن) بأنهم:- المتهمان الاول والثانى " أ - بصفتهم موظفين عموميين (الاول رئيس لجنة ضبط الامانات ب..... والثانى مدير ادارته بها سهلا للمتهم الثالث الاستيلاء على مبلغ لمصلحه الجمارك تحت يد البنك المركزى المصرى بغير وجه حق . ب - بصفتهم

سالفه الذكر : قبلا عطيه من المتهم الثالث للإخلال بواجبات وظيفتهما بأن تقاضيا منه مبلغ نظير تسليمهما له الشيك رقم دون وجه حق . المتهم الثالث :

أ - اعطى رشوه لموظفين عموميين للإخلال بواجبات وظيفتهما بأن سلم المتهمين الاول والثانى مبلغ نظير تسليمه الشيك رقم المبين بالاوراق دون وجه حق . ب - اشترك مع المتهمين الاول والثانى بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جنايه تسهيل الاستيلاء سالفه الذكر بأن اتفق معهما على ارتكابها وتسلم منهما الشيك رقم المبين بالاوراق لصرف قيمته والاستيلاء عليها فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . المتهمون الثلاثة الأول أ - اشتركوا مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى محررات رسميه هى استمارات ٥٠ ع ج وطلبات الصرف المبينه بالاوراق بأن اتفقوا معه على تزويرها وأمدوه بالبيانات اللازمة لذلك فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ب - استعملوا المحررات المزوره سالفه الذكر مع علمهم بتزويرها بأن قدموها لـ لاصدار الشيك رقم المبين بالاوراق على أساسها .

المتهم الرابع : ارتكب تزويرا فى محرر رسمى هو الشيك رقم سالف البيان والصادر من بوضع امضاء مزور عليه بأن وقع عليه بتوقيع نسبه زورا لـ الموظف المختص لصرف قيمته على النحو المبين بالاوراق .

المتهمان الثالث والخامس : - اشتركا مع المتهم الرابع بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جنايه التزوير موضوع الوصف السابق بأن اتفقا معه على انتحاله اسم المستفيد فى الشيك رقم والتوقيع عليه بهذه الصفة لدى الموظف

المختص وامداده بالبيانات اللازمة لذلك فتتم الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . المتهمون من الثالث حتى الخامس : أ - عرضوا رشوة على موظف عمومي للإخلال بواجبات وظيفته ولم تقبل منهم بأن قدموا لـ الموظف بـ مبلغ خمسين جنيها ليصرف لهم قيمة الشيك بغير حق ولم يقبل هذا العرض منهم . ب - استعملوا محررا مزورا هو الشيك رقم السالف الذكر مع علمهم بتزويره بأن قدموه إلى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام فقرر ذلك. ومحكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، مكررا ١/١٠٩ ، مكررا ١/١١٠ ، ١/١١١ ، ١/١١٣ - ٢ ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ١١٩ ، ١١٩ ، مكررا ١/١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبه كل من المتهمين الاول والثاني والثالث بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمهم ألفي جنيه ويعزل الأولين من وظيفتهما وذلك عما أسند إلى كل منهم . ثانيا : بمعاقبة كل من الرابع والخامس بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريمهما خمسمائة جنيه عما أسند اليها .

فطعن المحكوم عليهم الاول والثاني والثالث في هذا الحكم بطريق النقض قيد بجدول محكمة النقض برقم لسنة ٥٢ القضائية .

وهذه المحكمة قضت في بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والمحكوم عليهم الآخرين وإحالة القضية إلى

محكمة امن الدولة العليا بالاسكندرية لتتظر فيها من جديد دائرة اخرى ومحكمة الاعاده (مشكله من دائره اخرى) قضت حضوريا للمتهمين الاول والثاني والثالث وغيايبا للرابع والخامس عملا بالمواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ مكررا ١/١ ، ١٠٩ مكررا ١/١ ، ١١٠ ، ١/١١١ ، ١/١١٣ ، ٢-١/١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١١٩ ، ١١٩ مكررا ١/١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من نفس القانون . اولا : بمعاقبة كل من الاول والثاني والثالث بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمهم الفى جنيه وبعزل الأولين من وظيفتهما وذلك عما أسند إلى كل منهم . ثانيا : بمعاقبة كل من الرابع والخامس بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريمهما خمسمائه جنيه عما أسند إليهما .

فطعن المحكوم عليهم الاول والثاني والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض (للمره الثانيه) كما طعن الاستاذ المحامى نيابه عن المحكوم عليه الاول والاستاذ المحامى نيابه عن الثانى والاستاذ نيابه عن الثالث فى ذات التاريخ السابق الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعنين الأول والثاني ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجرائم تسهيل الاستيلاء على مال عام وقبول رشوه والإشتراك فى تزوير محررات رسميه واستعمالها قد شابه القصور والفساد فى الإستدلال والخطأ فى تطبيق القانون وفى الإسناد والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يشتمل على بيان الواقعة

بيانا كافيا تتحقق به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دانهما بها ولم يورد الادله التي عول عليها في ادانتهم مقتصرنا على الاستناد إلى اعتراف الطاعن الثالث الذي لا يكفي لادانتهم فضلا عن كذبه ومنافاته للمنطق اذ لا يتناسب المبلغ الذي قيل بتقاضى الطاعنين له لذلك الذي تم تسهيل الاستيلاء عليه فضلا عن ان الحكم تساند إلى هذا الاعتراف في القول باختصاصهما بالعمل وهو ما لم يتضمنه ذلك الاعتراف ، كما لم يعرض الحكم لأوجه الدفاع العديدة التي ساقها الدفاع عن الطاعنين وتقطع بعدم تداخلهما في اجراءات الصرف وان الطاعن الأول نقل إلى عمل خارج مصلحة قبل تسليم الشيك للطاعن الثالث وما ثبت من سرقة تسليم الشيكات بقلم الصرف ب أن الشيك سلم من شخص آخر غير الطاعن الثاني ، فضلا عما تمسكا به من عدم اختصاصهما بالعمل الذي أسند اليهما أنهما أخلا بواجباته فلم يشغل الحكم بهذا الدفاع ودانهما بجريمة تقاضى الرشوة دون أن يدلل على اختصاصهما بهذا العمل بما لا تتوافر معه اركان هذه الجريمة ويضيف الطاعن الثاني أن الحكم أسند إلى الطاعن الثالث خلاف للثابت في الاوراق - أنه تسلم الشيك منه ، كما لم تستجب المحكمة إلى طلب المدافع عنه مناقشه الموظفين المختصين باعتماد وتسويه المبلغ المستحق وضم شيك آخر . كما ينعى الطاعن الثالث على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم اعطاء رشوه وعرضها والإشتراك في ارتكاب تزوير في محررات رسميه واستعمالها قد شابه القصور والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه اطرح ما تمسك به من الإعفاء من عقوبه جريمه الرشوه برد غير سائغ ، كما تمسك

بانتفاء جريمة عرض الرشوة على موظف البنك موضوع التهمة الرابعة المسندة اليه إذ لا اختصاص لهذا الموظف بصرف الشيكات فلم يعرض الحكم لهذا الدفاع كما لم يعرض لما تمسك به الطاعن من اعفائه من العقاب عن جريمة الإشتراك والإستيلاء على المال العام لأنه لم يحرص عليها وقد ابلغ بها السلطات قبل الحكم النهائي في الدعوى وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدله مستمدة من أقوال شهود الإثبات واعتراف المتهمين الثالث (الطاعن الثالث) والرابع والخامس وهي أدله سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وقد أورد الحكم مؤداها على نحو واف ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان الأول والثاني على الحكم المطعون فيه بقاله القصور يكون في غير محله ولا سند له من الواقع . لما كان ذلك وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسانده يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤديه إلى ما قصده الحكم منها ومنتجه في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت اليه . وأن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الاخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع . وكان الحكم المطعون فيه قد اقتنع بما شهد به شهود الإثبات وما تضمنه اعتراف

الطاعن الثالث الذى اطمأن اليه فى ثبوت الواقعة - بناء على استخلاص سائغ فإن ما يثيره الطاعنان الاول والثانى من تشكيك فى صحة اعتراف الطاعن الثالث وقصوره فى التدليل على مقارفتها لما ادينا به لايعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى حق محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابه محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعه الحكم المطعون فيه أنه فى تحقيقه لإعتراف الطاعن الثانى لم يورد - خلافا لما ذهب اليه الطاعنان الاول والثانى - شيئا عن اختصاصهما بالعمل فإن ما يثيرانه من خطأ الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير اساس . لما كان ذلك وكان نعى الطاعنين الاول والثانى بالتفات المحكمة عما ساقاه من أوجه دفاع تشهد بعدم تداخلهما فى العمل الذى نسب اليهما الإخلال به لايعدو ان يكون دفاعا بنفى التهمة - هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، وبحسب الحكم كيما يستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسنده إلى المتهمين ولا عليه أن يتعقبهما فى كل جزئيه من جزئيات دفاعهما لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته اوراق رسميه ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت اليها المحكمة فإن النعى على الحكم بأنه لم يعرض لدفاع الطاعنين القائم على نفى التهمة وإلتفاته عما قدماه من مستندات رسميه تأييدا له يكون فى غير محله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين سالفى الذكر بعدم

اختصاصهما بالعمل الذى نسب اليهما تقاضى الرشوة للإخلال به ورد عليه فى قوله أن " الثابت أن المتهم الاول (الطاعن الاول) هو رئيس لجنة ضبط الامانات بمصلحه ومن اختصاص وظيفته حسب اعترافه بالتحقيقات اعتماد الاستثماره ٥٠ ع . ح التى يتم بموجبها الصرف فإن أخذه رشوة مقابل هذا العمل يشكل فى حقه جريمة الرشوة كذلك الامر بالنسبة للمتهم الثانى (الطاعن الثانى) فالثابت من أقواله وأقوال الشاهد الرابع أن المتهم الثانى من اختصاص وظيفته اعداد الاستثماره رقم ٥٠ ع.ح التى يتم بموجبها صرف قيمة الشيك رقم من ذلك يتبين أن لكل من المتهمين الاول والثانى اختصاص يتعلق بالعمل الذى تقاضيا عنه الاول مبلغ الثانى مبلغ من المتهم الثالث الذى اطمأنت المحكمة إلى أقواله وأنها تسلمت منه مبلغ الرشوة فى سبيل تسهيل الاستيلاء على قيمة الشيك سالف الذكر وقدره دون وجه حق ، لما كان ذلك وكان المشرع قد استهدف من النص فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدله بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على مخالفه واجبات الوظيفة كصوره من صور الرشوة مدلولا أوسع من أعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل امانه الوظيفة ذاتها . وليس من الضرورى فى جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التى يطلب من الموظف اداؤها داخله فى نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها وأن يكون من عرض الرشوة قد اتجر معه على هذا الاساس . وكان الحكم قد استظهر أن لكل من الطاعنين الأول والثانى قدر من الإختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض

المقصود من الرشوة فإن ما قارفاه يعد إخلالا بواجبات وظيفتهما في حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أعمل حكم القانون على وجهه الصحيح ويكون منعى الطاعنين عليه في هذا الخصوص لاسند له . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع الى المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من اعتراف الطاعن الثالث بشأن تسليم الشيك له صداه في التحقيقات فان الإدعاء بخطأ الحكم في الإسناد في هذا الصدد لا يكون له محل . ولما كان الثابت من مطالعته محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني لم يطلب إلى المحكمة - كما ذهب في طعنه - ضم شيك آخر أو مناقشه الموظفين المختصين باعتماد تسوية المبالغ المستحقة فليس له من بعد أن يعيب على المحكمة عدم اتخاذ اجراء لم يطلبه منها . لما كان ما تقدم فان طعن الطاعنين الاول والثاني يكون على غير اساس متعين الرفض موضوعا . ولما كان يشترط في الاعتراف الذي يؤدي إلى اعفاء الراشى أو الوسيط من العقوبة وفقا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات أن يكون صادقا كاملا يغطي جميع وقائع الرشوة التي ارتكبها الراشى أو الوسيط ، دون نقص أو تحريف ، وأن يكون حاصله لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته . فإذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة ، فلا يمكن أن ينتج الإعفاء أثره . وإذا كان الثابت من الحكم وبمحضر الجلسة أن الطاعن الثالث انكر التهمة أمام المحكمة ولم يعترف بها فإن الحكم لا يكون مخطئا إذا لم يعمل في حقه الإعفاء المنصوص عليه في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ويكون منعاه في هذا الخصوص

لا سند له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن الثالث توافر جريمة اعطاء رشوه لموظفين عموميين - وهي الجريمة التي خلصت هذه المحكمة الى أن ما أثاره الطاعن من منعى على الحكم المطعون فيه بشأنها إنما هو منعى غير مقبول وأوقع عليه عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات عن جميع الجرائم موضوع الإتهام التي دارت عليها المحاكمة ، وذلك بالتطبيق للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، وهي عقوبه مقرره لجريمة اعطاء الرشوة سالفه الذكر التي ثبتت في حق الطاعن - وبإرئ الحكم من منعه في خصوصها بما تنعدم معه مصلحته فيما ينعه على الحكم بالنسبة لجريمتي الاشتراك في الاستيلاء على مال عام وعرض رشوه على موظف عام لم تقبل منه فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون غير مقبول . ويكون الطعن برمته على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / نجاح نصار و مقبل شاكر نائبي رئيس المحكمة ومجدي الجندي و حامد عبد الله .

(٤٤)

الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٨ القضائية

- (١) محكمة الموضوع "سلطانها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .
اثبات " بوجه عام " .
استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة
امام المحكمة . موضوعي .
- (٢) اثبات " بوجه عام " . محكمة الموضوع " سلطانها في تقدير الدليل " . حكم " تسببيه .
تسبيب غير معيب " .
عدم تقيد المحكمة بالأدلة المباشرة بكون غيرها . حقها في استخلاص الحقائق القانونية
مما قدم إليها من أدلة ولو غير مباشرة . مادام ذلك متفقا مع العقل والمنطق .
- (٣) قتل عمد . قصد جنائي . اثبات " بوجه عام " . حكم " تسببيه . تسبيب غير معيب " .
قصد القتل . امر خفي . استظهاره . موضوعي .
- (٤) سبق اصرار . ظروف مشددة . محكمة الموضوع " سلطانها في تقدير الدليل " .
البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضي الموضوع . يستنتج من ظروف
الدعوى وعناصرها .

(٥) قتل عمد . اقتران . ظروف مشددة . عقوبة " العقوبة المبررة " . حكم " تسببيه .

تسبب غير معيب " . طعن " المصلحة في الطعن " . نقض " اسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

النعي بعدم توافر ظرفي الاقتران والارتباط . لاجلوى منه . مادامت العقوبة التي نص عليها الحكم تدخل في الحدود المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار محل الاتهام مجردة عن الظرفين المشار إليهما .

(٦) اجراءات " اجراءات المحاكمة " . دفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . نقض " اسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

حق المحكمة في الاعراض عن سماع ما يبيد المتهم اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان غلة اطمئنانها إلى اقواله .

٢ - من المقرر أنه لا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم أن ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه بل لها أن تركز في تكوين عقيدتها على الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها إلى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستقراء والاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

٣ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتينا الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لظرف سبق الإصرار وكشف عن توافره في حق الطاعن بأمور منها " اعداده للسلاح الأبيض المضبوط والتوجه به إلى المجنى عليها واستدراجها إلى مكان الحادث " وكان ما حصله الحكم له مأخذه من شهادة الضباط التي لانعى بصدها بمخالفة الثابت بالأوراق فإن ما استظهره الحكم للاستدلال على هذا الظرف من وقائع وأمارات كشف عنها هو مما يسوغ به هذا الاستخلاص ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

٥ - لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعن وهي الأشغال الشاقة المؤبدة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مع سبق الاصرار مجردة من ظرفي الاقتران والارتباط ، فإن الطاعن لا يكون له مصلحة فيما أثاره من تخلف هذين الظرفين .

٦ - من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية وعقد العزم على قتلها وأعد لذلك جسم صلب راض (صنجة ميزان) واستدرجها إلى مكان مسكون وما أن ظفر بها حتى عاجلها بالضرب بالأداة سالفة الذكر على رأسها قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين أخرتين هما أنه في ذات الزمان والمكان سالفى الذكر سرق الحلى الذهبية المبينة وصفا بقيمة بالاوراق المملوكة للمجنى عليها سالفة الذكر كما وضع عمداً النار في محل مسكون هو الوكالة الخاصه بالمدعو الامر المنطبق عليه المادتين ١/٢٥٢ ، ٣١٤ من قانون العقوبات كما ارتبطت هذه الجناية بجنحة هي أنه في

ذات الزمان والمكان سالفى الذكر أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض " خنجرا ذو حدين " . وأحالته إلى محكمة جنابات كفر الشيخ لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى ورثة المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ١/٢٢٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ١/٢٥ مكررا ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل أولا : بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة ومصادره السلاح المضبوط . ثانيا : ألزمت المتهم بأن يؤدي للمدعين بالحق المدنى مبلغ مائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بجناية الحريق العمد والمرتبب بجنحتى سرقة واحراز سلاح أبيض بغير ترخيص قد شابه قصور فى التسبب وخطأ فى الإسناد وانطوى على فساد فى الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ذلك أن الصورة التى خلص إليها الحكم غير معقولة لأن مكان الجريمة مغلق وفى حراسة دائمة فضلا عن أن الأوراق قد خلت من شاهد على رؤية الطاعن مع المجنى عليها يوم الحادث أو اصطحابه إياها إلى مكانه الذى خلا من آثار دماء للمجنى عليها كما خلت ملابس الطاعن منها ولم يشهد أحد بوجود أية مظاهر خارجية بالطاعن

تنبئ عن ارتكابه الحادث . ولم يعرض^٥ الحكم لما أثاره الطاعن من أن مرتكب الجريمة شخص آخر هو الذى أعطاه المضبوطات لإخفائها كما أن ما أورده فى الرد على الدفع بالاكراه وفى استظهار نية القتل وتوافر الظروف المشددة لجريمة القتل من سبق إصرار واقتران وارتباط لا يكفى لإثبات ذلك - وحصل الحكم بما لا سند له فى الأوراق وبما يناقض التقرير الفنى وجود علاقة عاطفية بين الطاعن والمجنى عليها رغم ما أثبتته التقرير من أنها بكر ، وحاجة الطاعن إلى المال باعتباره الباعث على الجريمة ، ولم يستجب إلى طلب الدفاع ضم إشارة الحادث التى تفيد أن مرتكب الجريمة شخص آخر ودعوة الطبيب الشرعى لمناقشته فيما جاء بتقريره من تناقض بصدد ما أورده عن مضى أقل من نصف يوم على الحادث عند التشريح وما انتهى إليه من أن الجثة كانت فى حالة تيبس رمى كامل وهو ما لا يتحقق قبل مضى اثنتى عشر ساعة على الوفاة ، كما لم تستجب المحكمة إلى طلب التحقق من كون المصوغات ذهبية من عدمه ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله " أنه صباح يوم الحادث تقابل المتهم مع المجنى عليها لوجود علاقة عاطفية سابقة بينهما أمام مزلقان السكك الحديدية بمدينة كفر الشيخ وطلب منها الحضور إلى محل ومخزن الفاكهة الخاص بـ وسبقها هو إليه حيث لحقت به على الفور فأدخلها المخزن حيث لا يوجد أحد به واضيق حالته المادية كان قد عقد العزم على قتلها وأعد لذلك سلاحا أبيض خنجر وذلك لسرقة المصوغات الذهبية التى معها

فعاجلها على الفور بالضرب بصنجة حديد على رأسها أفقدتها الوعي وقام بعد ذلك بطعننها بالخنجر قاصدا قتلها ثم قام بقطع معصم يدها اليمنى واصبغها واستولى على ما بها من مصوغات وأخذ قرطها وكيس نقودها ثم قام بإشعال النار فى ملابس المجنى عليها لإخفاء معالم الجريمة وشخصية المجنى عليها وأغلق المخزن عليها وشرع فى مغادرة المحل ففوجئ بالعامل يقابله على الباب الخارجى فأصطحبه إلى المقهى خشية افتضاح أمره ثم عاد الأخير إلى المحل حيث اكتشف الحادث وأبلغ صاحب المحل وتوجه المتهم إلى وكالة حيث أخفى المسروقات والخنجر بدورة المياه (داخل السيفون) ولما تم القبض عليه ارشد الشرطة إلى مكانها حيث تم العثور عليها وتعرفت اسرة المجنى عليها على تلك المسروقات وأورد الحكم على ثبوت الواقعة أدلة استمدتها من أقوال و والضبط و و و وما جاء بتقرير الصفة التشريحية وتقرير قسم الحريق ومن إرشاد الطاعن لمكان إخفاء المسروقات والسلاح المستعمل فى الحادث وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها نون أن تكون

ملزمة ببيان علة اطمئنانها إلى أقواله ، وأنه لا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم أن ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه بل لها أن تركز في تكوين عقيدتها على الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها إلى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستقراء والاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشهود واستخلصت منها ارتكاب الطاعن للواقعة وكان ما استخلصته في ذلك سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ولم يخطئ الحكم في تقديره فإن ما يثيره الطاعن من أن الحادث لم يقع بالصورة التي أخذت بها المحكمة وأنه ارتكب بواسطة شخص آخر يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان الحكم قد حصل إنكار الطاعن وأن صاحب الوكالة هو الذي أعطاه المسروقات وطلب منه إخفائها ثم عرض لما أثاره الدفاع عن إكراه الطاعن بمناسبة إرشاده عن المسروقات ورد عليه بقوله " كما أن ادعاء بأن المتهم كان في حاله إكراه شديد فواضح من الأوراق أنه لا يوجد ما يدعو إلى استعمال الإكراه مع المتهم أثناء الإجراءات حيث لم يعترف المتهم بارتكابه للحادث ومن ثم تلتفت المحكمة عما أثاره الدفاع على النحو سالف الذكر وتطمئن إلى أقوال المتهم

بخصوص ارشاده عن مكان المسروقات والسلاح المستعمل في الحادث وترى أن روايه ادعائه على صاحب الوكالة من الكيد بسبب طرده له من العمل وكان الحكم لم يعول على اعتراف الطاعن فإن ما رد به على الدفع بالاكراه - على السياق المتقدم - يكون كافيا ويضحى ما ينعاه الطاعن بخصوص ذلك على غير أساس .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في استعمال أداتين تؤديان إلى القتل (صنج حديد وخنجر) وفي ضرب المجنى عليها في مقتل أكثر من ضربه في رأسها بقصد ازهاق روحها ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتينا الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . فإن ما أورده الحكم يكون كافيا في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لظرف سبق الإصرار وكشف عن توافره في حق الطاعن بأمور منها " اعداده للسلاح الأبيض المضبوط والتوجه به إلى المجنى عليها واستدراجها إلى مكان الحادث " وكان ما حصله الحكم له مأخذه من شهادة الضباط التي لانعى بصدها بمخالفة الثابت بالأوراق فإن ما استظهره الحكم للاستدلال على هذا الظرف من وقائع وأمارات كشف عنها هو مما يسوغ به هذا الاستخلاص ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة الموقعة على الطاعن

وهى الأشغال الشاقة المؤبدة تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرفى الاقتران والارتباط ، فإن الطاعن لا يكون له مصلحة فيما أثاره من تخلف هذين الطرفين . لما كان ذلك وكان الطاعن لايمارى فى أن ما نقله الحكم من أقوال الضباط عن وجود العلاقة العاطفية بين المجنى عليها والطاعن وحاجة الأخير للمال له صداه فى الأوراق فإن ما ينعاه بقاله الخطأ فى الإسناد يكون على غير اساس . لما كان ذلك وكان محضر جلسة المحاكمة خلا من طلب الطاعن ضم إشارة الحادث فإن تعييبه الحكم بعدم ضمها يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة . وكان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب مناقشة الطبيب الشرعى وطلب فحص المصوغات بقوله " بالنسبة للأمر الأول أن الطلب غير منتج حيث أوضح الطبيب الشرعى فى تقرير الصفة التشريحية ظروف الحادث تفصيلا وانتقاله إلى التشريح وقت الحادث وأنه مضى على الوفاة لحين التشريح نصف يوم " وبالنسبة للأمر الثانى " لاجدوى منه هو الآخر بعد عرض المصوغات المضبوطة على أسرة المجنى عليها وتعرفهم عليها وأنها هى نفس مصوغات المجنى عليها التى كانت معها " . فإن المحكمة تكون قد ردت على الطلبين بما يسوغ رفضهما ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون لا محل له هذا فضلا على أنه بالنسبة للطلب الثانى فإنه والعقوبة مبررة

لجريمه القتل دون الجنحة المرتبطة فإنه لا يؤثر في سلامه الحكم - بفرض حصوله
- قصوره في التدليل على جنحة السرقة لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون
على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / احمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة و طلعت الاكيابى و جابر عبد التواب و أمين عبد
العليم .

(٤٥)

الطعن رقم ٣٥٠٨ لسنة ٥٧ القضائية

- (١) حكم " وضعه واصداره " " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .
عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم
مؤديا الى تفهم الواقعة باركانها وظروفها .
- (٢) اثبات " بوجه عام " . حكم " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . سب وقذف .
حق محكمة الموضوع فى استظهار وقائع القذف من عناصر الدعوى . تراقبه محكمة
النقض المادة ٢٠٩ عقوبات . تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه . الفصل فى ذلك .
موضوعى .

١ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان
الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده
الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة كافيا فى فهم الواقعة باركانها
وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى به
نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ولحكمة النقض أن تراقبها فيما ترتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، وإذ كان من المقرر أيضا أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية إليه ، فقد جرى قضاء النقض على أن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع .

الوقائع

اقام المدعيان بالحقوق المدنية دعواهما بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعنين امام محكمة جناح الوايلي بوصف أنهم ضمنوا صحيفة الدعوى رقم لسنة ١٩٨٣ محكمة شمال القاهرة الابتدائية عبارات السب والقذف ضدهما وطلبا عقابهم بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ من قانون العقوبات والزامهم متضامنين بأن يؤدوا لهما مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح الوايلي قضت حضوريا للمتهمين الاول والثاني والثالث وحضوريا اعتباريا للرابع والخامس عملا بمواد الاتهام بمعاقبة كل منهم بالحبس اسبوعين مع الشغل وكفاله عشرين جنيها لاييقاف التنفيذ والزامهم بأن يؤدوا للمدعين بالحق المدني

مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليهم هذا الحكم ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارضوا وقضى فى معارضتهم بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم كل منهم خمسين جنيها وتأيدته فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة كافيا فى فهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ولحكمة النقض أن تراقبها فيما

ترتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، وإذ كان من المقرر أيضا أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، وإن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية إليه ، فقد جرى قضاء النقض على أن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع متروك لحكمة الموضوع ، وكان ما ساقه الحكم في مدوناته من استخلاصه لوقائع القذف وتقديره لما ورد بصحيفة الدعوى المدنية من عبارات على أنها تعد قذفا وليست من مستلزمات الدفاع في تلك الدعوى ، سائفا وصحيحا ومتفقا مع صحيح القانون وكافيا بالتالي في استظهار عناصر جريمة القذف التي دان بها الطاعنون وأدلة ثبوتها في حقهم وهو ما ينفي عن الحكم حالة القصور في التسبيب ودعوى مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه. لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس مما يفصح عن عدم قبوله موضوعا .



جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / احمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وطلعت الاكيابى ومحمود ابراهيم عبد العال وجابر
عبد التواب .

(٤٦)

الطعن رقم ٣٧٣٧ لسنة ٧٥ القضائية

(١) نقض " التقرير بالطعن " " الصنفه فى الطعن " .

التقرير بالطعن . ورقة شكلية من اوراق الاجراءات . وجوب أن تحمل بذاتها مقوماتها
الاساسيه . عدم جواز تكملة اى بيان فيه بأى دليل آخر خارج عنه غير مستمد منه .
توقيع المقرر بالطعن بالنقض باعتباره وكيلا عن محكوم عليه وآخرين دون ذكر اسمائهم .
اثره : عدم قبول الطعن شكلا بالنسبه لهم .

(٢) حكم " وضعه واصداره " . ضرب " ضرب بسيط " . نقض " اسباب الطعن . ما لا
يقبل منها " .

عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية ان يكون مجموع ما أورده الحكم
مؤديا الى تفهم الواقعة باركانها وظروفها .

(٣) اجراءات " اجراءات المحاكمة " . استئناف " نطاقه " " نظره والحكم فيه " . محكمة
استئنافيه . نظام عام .

اتصال محكمة ثانى درجة بالدعوى . مقيد بالوقائع التى طرحت على محكمة اول درجة .

عدم جواز تصدى محكمة ثانى درجة لدعوى لم تفصل فيها محكمة اول درجة . اساس

ذلك ؟

١ - لما كان الاستاذ المحامي المقرر بالطعن أثبت بتقرير الطعن أنه يطعن فى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠ بصفته وكيلا عن المحكوم عليهم..... وآخرين بتوكيل رقم لسنة ١٩٨٤ توثيق دمياط وكان تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدر العمل الاجرائى عمن صدر منه على الوجه المعتبر قانونا فلا يجوز تكملة أى بيان بالتقرير بأى دليل خارج عنه غير مستمد منه وكان التقرير قد جاء غفلا من بيان اسماء المحكوم عليهم..... و و فهو والعدم سواء ويتعين عدم قبول الطعن المقدم من المذكورين شكلا .

٢ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه فى مدوناته كاف لتفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما تبينتها المحكمة وتتوافر به كافة الاركان القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليهما والتقرير الطبى فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون .

٣ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الجنحة رقم لسنة ١٩٨٣ التى ضمتها محكمة أول درجة لم تفصل فيها تلك المحكمة فقضى الحكم المطعون فيه باعادتها إلى محكمة أول درجة للفصل فيها وهو ما يتفق وصحيح القانون لأن الفصل فى تلك الدعوى من محكمة ثان درجة سوف يترتب عليه

حرمان الطاعنين من درجة من درجات التقاضى وهو ما يعد مخالفاً للاحكام المتعلقة بالنظام العام لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته ويكون منعى الطاعن غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم اولاً : - المتهمون الثلاثة الاول أحدثوا عمداً ب الإصابات الواردة بالتقرير الطبى والتى أعجزته عن أشغاله الشخصية مده لاتزيد على عشرين يوماً وكان ذلك باستخدام " أداة " . ثانياً : المتهمون الرابع والخامس والسادس أحدثوا عمداً ب الإصابات الواردة بالتقرير الطبى والتى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لاتزيد على عشرين يوماً وكان ذلك بأستخدام " أداة " وطلبت عقابهم بالمادة ١/٢٤٢ ، ٣ من قانون العقوبات وادعى المبنى عليهما مدنياً قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح دمياط قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بمعاقبة كل منهم بالحبس شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لوقف التنفيذ والزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليهم ومحكمة دمياط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس كل منهم اسبوعاً واحداً والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن الاستاذ المحامى المقرر بالطعن أثبت بتقرير الطعن أنه يطعن فى الحكم الصادر بتاريخ بصفته وكيلا عن المحكوم عليهم وآخرين بتوكيل رقم لسنة ١٩٨٤ توثيق دمياط وكان تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الاساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدر العمل الاجرائى عمن صدر منه على الوجه المعتبر قانونا فلا يجوز تكملة أى بيان بالتقرير بأى دليل خارج عنه غير مستمد منه وكان التقرير قد جاء غفلا من بيان اسماء المحكوم عليهم و و فهو والعدم سواء ويتعين عدم قبول الطعن المقدم من المذكورين شكلا .

وحيث إنه من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه فى مدوناته كاف لتفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما تبينتها المحكمة وتتوافر به كافة الاركان القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليهما والتقرير الطبى فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون إذ أن الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه أسبابا جديدة ويضحى منعى الطاعن غير سديد . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الجنبه رقم لسنة ١٩٨٣ التى ضمتها محكمة أول درجة لم تفصل فيها تلك المحكمة فقضى الحكم المطعون فيه باعادتها إلى

محكمة أول درجة للفصل فيها وهو ما يتفق وصحيح القانون لأن الفصل في تلك الدعوى من محكمة ثان درجة سوف يترتب عليه حرمان الطاعنين من درجة من درجات التقاضى وهو ما يعد مخالفاً للاحكام المتعلقة بالنظام العام لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته ويكون منعى الطاعن غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مما يفصح عن عدم قبوله موضوعاً .



جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / احمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وطلعت الاكيايى ومحمود ابراهيم عبد العال وجابر
عبد التواب .

(٤٧)

الطعن رقم ٦٨٠٣ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقض " المصلحة فى الطعن " . نيابة عامة .

للىابة العامة الطعن فى الحكم لمصلحة المحكوم عليه . ولو لم يكن لها كسلطة اتهام
مصلحة فى ذلك . اساس ذلك ؟

(٢) قانون " تفسيره " . محال صناعية . عقوبة " توقيعها " .

العقوبة المقرره لاقامة محل صناعى بدون ترخيص . هى الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه .
المادة ١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

قضاء الحكم المطعون فيه بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة شهر والغلق والإزالة .
خطأ فى القانون . تصححه محكمة النقض .

- ١ - من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمثابقتها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون فلها أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بإدانة المطعون ضده .
- ٢ - لما كانت المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن " كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه وتتعدد العقوبات بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد " وتنص المادة ١٨ من القانون ذاته بعد تعديلها بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه " مع عدم الإخلال بالمادة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل المدة التي يحددها في الحكم أو إغلاقه أو إزالته نهائيا ويجب الحكم بالإغلاق أو الإزالة في حالة مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ والمادتين ٣ ، ١١ " ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة شهر والغلق والإزالة على الرغم من أن العقوبة المقررة لتلك الجريمة هي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه والإزالة ، فإنه يكون قد خالف القانون . وإذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على هذه المخالفة فإنه يتعين إعمالا للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيح الحكم المطعون فيه وفقا للقانون - إلى تغريم المطعون ضده مائة جنيه والإزالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أقام محلا صناعيا بغير ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١٧ ، ٢/١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل ومحكمة جناح مركز المحلة قضت عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل والغلق والازالة والمصاريف . استأنف المحكوم عليه والنيابة العامة ومحكمة طنطا الابتدائية - مأمورية المحلة الكبرى بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إنه من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمثابقتها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون فلها أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بإدانة المطعون ضده وإذ كان ذلك ، وكان هذا الطعن قد استوفى باقى أوجه الشكل المقررة في القانون فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه دان المطعون ضده بجريمة اقامة محل صناعي - قمينة طوب دون ترخيص - قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة شهر والغلق والإزالة ، على الرغم من أن العقوبة المقررة لتلك الجريمة هي الغرامة التي لاتقل عن مائة جنيه والغلق والازالة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الاوراق أن النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية ضد المطعون ضده بوصف أنه اقام محلا صناعيا - قمينة طوب دون ترخيص ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بمعاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة شهر والغلق والازالة عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية المعدل فاستأنف المطعون ضده ومحكمة ثانی درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن " كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لاتقل عن مائة جنيه وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد " وتنص المادة ١٨ من القانون ذاته بعد تعديلها بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه " مع عدم الاخلال بالمادة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم باغلاق المحل المدة التي يحددها في الحكم أو اغلاقه أو ازالته نهائيا ويجب الحكم بالإغلاق أو الإزالة في حالة مخالفة احكام الفقرة الثالثة من المادة ١ والمادتين ٣ ، ١١ " ولما كان الحكم

المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة شهر والغلق والإزالة على الرغم من أن العقوبة المقررة لتلك الجريمة هي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه والإزالة ، فإنه يكون قد خالف القانون . وإذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على هذه المخالفة فإنه يتعين إعمالا للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيح الحكم المطعون فيه وفقا للقانون - إلى تغريم المطعون ضده مائة جنيه والإزالة .



جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ناجى أسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام وابراهيم عبد المطلب.

(٤٨)

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقض " المصلحة فى الطعن " " ما لايجوز الطعن فيه من الأحكام " .

حق الطعن بالنقض . مناطه . أن يكون الطاعن طرفا فى الحكم النهائى الصادر من آخر
درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به .

(٢) دعوى مدنية " تركها " .

للمدعى بالحقوق المدنية ترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى . المادة ٢٦٠ .
إجراءات .

خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة
الاجراءات الجنائية . ما دام يوجد بها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها فى قانون
المرافعات المدنية . إعمال هذا القانون الأخير إذا لم يوجد نص خاص فى قانون الاجراءات
الجنائية المادة ٢٦٦ إجراءات .

ترك الخصومة . اجراءاته ؟ المادة ١٤١ مرافعات .

١ - من المقرر أن مناط الحق في الطعن بالنقض هو أن يكون الطاعن طرفا في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به ، فإذا تخلف هذا الشرط - كما هو الحال في الدعوى بالنسبة للطاعن الاول اذ قضى الحكم باثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية قبله - وكانت الدعوى المدنية وحدها هي المطروحة على المحكمة - فان طعنه يكون غير جائز .

٢ - لما كانت المادة ٢٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص أن " للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى ويلزم بدفع المصاريف السابقة على ذلك " وكان من المقرر ووفقا للمادة ٢٦٦ من القانون ذاته أنه يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع امام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة في القانون المذكور فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الاجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية أما اذا لم يوجد نص خاص في قانون الاجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من اعمال نص قانون المرافعات ، واذا كانت المادة ١٤١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن يكون ترك الخصومة باعلان التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفويا في الجلسة واثباته في المحضر ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من نص يتعارض مع ذلك النص ، وكان المدعى بالحقوق المدنية قد ترك دعواه المدنية باقرار صريح موقع عليه منه - على السياق المتقدم - فانه يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه واثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية .

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جنح كوم حماده ضد الطاعن بوصف انهم امتنعوا عمدا عن تنفيذ قرار قاضى الحياة الصادر بتاريخ فى المحضر رقم ٢٤٢١ لسنة ١٩٨٢ ادارى كوم حماده رغم اخطار النيابة العامة لهم بتنفيذه ولو باستخدام القوة الجبرية . وطلب عقابهم بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات وبالزامهم بأن يدفعوا لهم مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . اولا : بعدم اختصاصها ولاثيا بنظر الدعوى الجنائية والمدنية قبل المدعى عليه الاول وببراءة المتهمين الثانى والثالث ورفض الدعوى المدنية . استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع وباجماع الآراء الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى المدنية وبإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية بالنسبة للمدعى عليه الاول - وبالزام المدعى عليهما الثانى والثالث بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهما الثانى والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعنت ادارة قضايا الحكومة نيابة عن الطاعنين .

المحكمة

من حيث إن المدعى بالحقوق المدنية اقام الدعوى بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن الاول والطاعنين الاخرين فقضت المحكمة الابتدائية بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى بالنسبة للأول وبإراءة الثاني والثالث ورفض الدعوى المدنية قبلهما ، فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية الحكم وقضت محكمة الدرجة الثانية بإلغاء الحكم المستأنف وإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه قبل الطاعن الاول والزام الطاعنين الثاني والثالث بالتعويض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مناط الحق في الطعن بالنقض هو أن يكون الطاعن طرفا في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به ، فإذا تخلف هذا الشرط - كما هو الحال في الدعوى بالنسبة للطاعن الاول اذ قضى الحكم بإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية قبله - وكانت الدعوى المدنية وحدها هي المطروحة على المحكمة - فإن طعنه يكون غير جائز .

ومن حيث إن طعن كل و استوفى الشكل المقرر في القانون.

ومن حيث أن الطاعنين قدما حافظة مستندات اشتملت من بين ما اشتملت

عليه - على اقرار مؤرخ في يفيد تنازل المطعون ضده المدعى بالحقوق

المدنية عن الحكم المطعون فيه وتنازله عن حقوقه المدنية المقضى له بها بالحكم

المذكور - وموقع عليه من المدعى بالحقوق المدنية بتوقيع مماثل لتوقيعه على

الصورة الكربونية لحضر التسليم والمقدم بذات الحافظة . لما كان ذلك ، وكانت

المادة ٢٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص أن " للمدعى بالحقوق المدنية أن

يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى ويلزم بدفع المصاريف السابقة على ذلك " وكان من المقرر ووفقا للمادة ٢٦٦ من القانون ذاته أنه يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع امام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة فى القانون المذكور فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها مادام يوجد فى مجموعة الاجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية أما اذا لم يوجد نص خاص فى قانون الاجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من اعمال نص قانون المرافعات ، واذ كانت المادة ١٤١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن يكون ترك الخصومة باعلان التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح فى مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بابدائه شفويا فى الجلسة واثباته فى المحضر ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من نص يتعارض مع ذلك النص ، وكان المدعى بالحقوق المدنية قد ترك دعواه المدنية باقرار صريح موقع عليه منه - على السياق المتقدم - فانه يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه واثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية .

////////////////////

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ناجي أسحق و فتحي خليفة نائبى رئيس المحكمة و سرى صيام و ابراهيم عبد المطلب.

(٤٩)

الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إجراءات "إجراءات المحاكمة"، حكم "وصف الحكم"، محكمة ثانى درجة
"الاجراءات امامها"، نقض "ما يجوز الطعن فيه من الأحكام".

وصف الحكم . العبرة فيه بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه .

وجوب حضور المتهم بنفسه بجنحة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور
صدور الحكم به . جواز إنابته وكيلا عنه فى الأحوال الأخرى . المادة ٢٢٧ إجراءات .

استئناف الطاعن وحده للحكم الابتدائى القاضى بمعاقبته بالغرامة وحضور وكيل عنه .
أثره : صدور الحكم حضوريا . جواز الطعن فيه بالنقض .

(٢) حكم "بيانات حكم الادانة" "تسبيبه . تسبيب معيب" . بلاغ كاذب . مسئولية مدنية.

بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .

ما يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب ؟

- اغفال حكم الادانة فى جريمة البلاغ الكاذب بيان واقعة الدعوى وعدم استظهاره أركان تلك الجريمة والتدليل على توفرها فى حق الطاعن والزامه بالتعويض المدنى المؤقت بون الاحاطة بأركان المسئولية المدنية . قصور .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه ، وإن وصف بأنه غيابى ، إلا أن العبرة فى ذلك هى بحقيقة الواقع ، لا بما تذكره المحكمة عنه ، وكانت المادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ توجب على المتهم بجنة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه ، فور صدور الحكم به ، الحضور بنفسه أمام المحكمة وأجازت فى الأحوال الأخرى أن ينيب وكيله عنه ، ولما كان الثابت من الحكم الابتدائى الذى استأنفه الطاعن وحده ، أنه قضى بتوقيع عقوبة الغرامة عليه ، فإنه يجوز له فى هذه الحالة إنابة محام فى الحضور عنه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه حضور محام كوكيل عن الطاعن وأبدى دفاعه فى الاتهام المسند إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فى حقيقته حكما حضوريا ، ويجوز من ثم الطعن فيه بالنقض عملا بالمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل

كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، وكان من المقرر قانونا أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب ، توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومنتويا السوء والاضرار بالمجنى عليه ، وأن يكون الأمر المبلغ به مما يستوجب عقوبة فاعله ، ولو لم تقم دعوى بما أخبر به ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة ، ولم يستظهر أركان جريمة البلاغ الكاذب - كما هي معرفة به في القانون - ولم يدلل على توافرها في حق الطاعن ، كما الزم الطاعن بالتعويض المدني المؤقت ، دون أن يحيط بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة السببية ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

الوقائع

أقام المدعون بالحقوق المدنية دعواهم بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جنح بندر كفر الشيخ ضد الطاعن بوصف أنه أبلغ قسم شرطة ضدهم كذبا مع سوء القصد بأنهم شرعوا في قتله بأن أطلقوا عليه أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه . وطلبوا عقابه بالمادة ٣٠٥ من

قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي لهم مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتفريم المتهم عشرين جنيها والزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه ، وإن وصف بأنه غيابي ، إلا أن العبرة في ذلك هي بحقيقة الواقع ، لا بما تذكره المحكمة عنه ، وكانت المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ توجب على المتهم بجنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه ، فور صدور الحكم به ، الحضور بنفسه أمام المحكمة وأجازت في الأحوال الأخرى أن ينيب وكيلًا عنه ، ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي استأنفه الطاعن وحده ، أنه قضى بتوقيع عقوبة الغرامة عليه ، فإنه يجوز له في هذه الحالة إنابة محام في الحضور عنه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه حضور محام كوكيل عن الطاعن وأبدى دفاعه في الاتهام المسند إليه ، فإن الحكم المطعون فيه

يكون فى حقيقته حكما حضوريا ، ويجوز من ثم الطعن فيه بالنقض عملا بالمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة البلاغ الكاذب ، وقضى بالزامه بالتعويض المدنى المؤقت ، قد شابه القصور فى التسبب ، ذلك بأنه خلا من بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة ، ولم يورد مضمون الأدلة التى استخلص منها ثبوتها فى حق الطاعن ، ودون أن يستظهر أركان المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة السببية ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله " من حيث إن التهمة المسندة الى المتهم ثابتة فى حقه مما ورد فى محضر الضبط من ارتكابه المخالفة بوصف النيابة وتنطبق عليها مواد الاتهام ، ومن ثم يتعين معاقبة المتهم بالعقوبة المقررة فيها عملا بنص المادة ٣٠٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ، والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من

مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، وكان من المقرر قانونا أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب ، توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومنتويا السوء والاضرار بالمجنى عليه ، وأن يكون الأمر المبلغ به مما يستوجب عقوبة فاعله ، ولو لم تقم دعوى بما أخبر به ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة ، ولم يستظهر أركان جريمة البلاغ الكاذب - كما هي معرفة به في القانون - ولم يدلل على توافرها في حق الطاعن ، كما ألزم الطاعن بالتعويض المدني المؤقت ، دون أن يحيط بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة السببية ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة ، مع إلزام المطعون ضدهم - المدعين بالحقوق المدنية - المصاريف المدنية .



جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ناجي أسحق ، فتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة و سرى صيام و ابراهيم عبد المطلب.

(٥٠)

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ القضائية

(١) دعوى مدنية " نظرهما والحكم فيها " . نقض " ما لايجوز الطعن فيه من الأحكام " .
اغفال المحكمة الجنائية الفصل فى الدعوى المدنية . يبقى اختصاصها قائماً بالفصل
فيها . عند الرجوع إليها . الطعن فى الحكم بالنقض فى خصوص ما لم تفصل فيه المحكمة .
غير جائز .

(٢) محاماة . دعوى جنائية " تحريكها " . بطلان .

عدم حصول المحامى على الإذن المنصوص عليه فى المادة ١٣٣ من القانون ٦١ لسنة
١٩٦٨ . مخالفة مهنية لاتجرد العمل الاجرائى من آثاره القانونية . أساس ذلك ؟

(٣) دعوى جنائية " سقوط الحق فى تحريكها " . سب وقذف . دفع " الدفع بعدم قبول
الدعوى الجنائية " . نقض " أسباب الطعن . ما لايقبل منها " .

بدء سريان الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢/٣ إجراءات من يوم علم المجنى عليه
بالجريمة ومرتكبها علما يقينيا لاظنيا ولاافتراضيا . المنازعة فى تاريخ العلم . جدل موضوعى
لايقبل أمام النقض .

(٤) سب وقذف . حكم "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الدليل" . نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

المادة ٣٠٩ عقوبات . تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه الفصل في موضوع الدعوى .

تقدير ما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع . موضوعي .

(٥) سب وقذف . جريمة "أركانها" . حكم "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

تقديم مذكرة تحوى عبارات تخدش الشرف والاعتبار في دعوى . يتحقق به ركن العلانية في جريمة السب . علة ذلك ؟

١ - لما كان الحكم الابتدائي المذكور قد عرض لدعوى الطاعن المدنية المرفوعة منه على المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) ورفضها في قوله : " ومتى كان ذلك فإن دعوى المتهم المدنية قبل المدعى بالحق المدني في الدعوى المطروحة والمؤسسة على تعمد الاساءة إليه بغير حق تكون على غير أساس من الواقع والقانون ومن ثم يتعين القضاء برفضها والزام رافعها المصروفات " ، فإن ما يدعيه الطاعن أن الحكم أغفل الإشارة إلى دعواه المدنية ولم يفصل فيها يكون غير صحيح ، هذا فضلا عن أنه على فرض صحة ما يدعيه الطاعن في هذا الشأن فإن الطريق السوية أمامه هي أن يرجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأن يطلب منها الفصل فيما أغفلته ، وما دام أنها لم تفصل في شق من

الدعوى فإن اختصاصها يكون مازال باقيا بالنسبة له ، ويكون الطعن فى الحكم بالنقض فى خصوص ما لم تفصل فيه المحكمة غير جائز .

٢ - من المقرر أن مخالفة حكم المادة ١٣٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والمطبقة على واقعة الدعوى - بفرض حصولها - لاتعدو أن تكون مخالفة مهنية لاتستتبع تجريد العمل الاجرائى من آثاره القانونية ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لمروا أكثر من ثلاثة أشهر على تاريخ علم المدعى بالحقوق المدنية بالجريمة وعول فى اطرحه على أن علم الأخير بجريمة السب قد تحقق بتقديم المذكرة التى تضمنت عباراته إلى المحكمة بجلسته ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٠ وأنه أودع صحيفة الإدعاء المباشر فى ٢١ من أبريل وأعلنت للطاعن فى ٥ من مايو من العام ذاته ، وكان من المقرر أن علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها الذى يبدأ منه سريان مدة الثلاثة أشهر التى نصت عليها المادة ٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية - والتى يترتب على مضيها عدم قبول الدعوى - يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا فلا يجرى الميعاد فى حق المجنى عليه إلا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني ، فإن سائر ما يثيره الطاعن فى شأن المنازعة فى تاريخ العلم ذاك ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير محكمة الموضوع لهذه الواقعة لا تلتزم بالرد عليه ولا يقبل أمام محكمة النقض .

٤ - من المقرر أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه ، وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه ، وأن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع ، وكان ما ساقه الحكم فى مقام استخلاصه أن العبارات الواردة بالذاكرة المشار إليها تعد سباً وليست من مستلزمات الدفاع فى الدعوى التى قدمت فيها سائفاً وصحيحاً ومتفقاً مع القانون فإن منازعته فى هذا الخصوص لا تكون مقبولة .

٥ - لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد استظهر ركن العلانية فى قوله " وحيث ان المتهم محام وقدم مذكرته التى تتضمن عبارات القذف والسب للمحكمة واستلم محامى المتهم صورتها واطلع عليها ومكتوبة على الآلة الكاتبة واطلع عليها كاتبها كما اطلع عليها كاتب الجلسة وأن المتهم وهو محام لا يجهل تداول المذكرة بين هؤلاء وقاموا بإذاعتها ووقعت الإذاعة بفعله فمن ثم يتعين عقابه بمادتي الاتهام سالفتي البيان " وكان العبارات الواردة بالمذكرة تلك التى وصفت المدعى بالحقوق المدنية بأنه " كذاب ومزور وجبان ورعديد وأشر " هى عبارات تنطوى على خدش للشرف والاعتبار وقد توافر ركن العلانية قانوناً بتقديم المذكرة للمحكمة وتداولها بين أيدي كاتبها والموظفين المختصين كنتيجة لايداعها ملف الدعوى ، فإن ما يدعيه الطاعن فى شأن عدم توافر ركن العلانية يكون على غير سند .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة الجيزة ضد الطاعن بوصف أنه ارتكب جريمة السب العلني على النحو المبين بعريضة الدعوى . وطلب عقابه بالمادتين ٢٠٦ ، ١٧١ من قانون العقوبات ، والزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . كما ادعى المتهم (الطاعن) مدنيا قبل المدعى بالحقوق المدنية بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وذلك عن الضرر الذي لحقه بسبب اساعته استعمال حقوق الادعاء المدني . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيها والزمته بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ورفض دعوى المتهم المدنية . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة الجيزة الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى ، والزمتم المطعون ضده مصاريف دعواه المدنية ودعوى المتهم الطاعن عليه . ومحكمة الاعادة قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

عارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذ المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السب العلنى ولم يفصل فى دعواه المدنية قد شابه قصور فى التسبيب واخلال بحق الدفاع وخطأ فى تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق ، ذلك بأنه خلا من بيان تاريخ الواقعة رغم أهميته فى تحديد الميعاد الذى حدده القانون لقبول الشكوى ، واغفل الإشارة الى دعوى الطاعن المدنية ولم يفصل فيها ، واطرح بأسباب غير سائغة دقوعه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية المرفوعتين ضده بطريق الادعاء المباشر لعدم استئذان نقابة المحامين الفرعية وبيطلان صحيفة الدعوى المباشرة أمام محكمة الجنح لتوقيعها من المطعون ضده الأستاذ بكلية الحقوق المقبول أمام محكمة النقض ، وبعدم قبول الدعوى الجنائية عن جريمة السب لرفعها بعد الميعاد المقرر قانونا ، وعول فى رفض الدفع الأخير على التاريخ الذى ادعى المطعون ضده بعلمه بجريمة السب فيه رغم تناقضه مع الثابت بأوراق الدعوى وعدم تأييده بدليل ، والتفت عن تحقيق دفاع الطاعن الجوهري القائم على متازعته فى ذلك

التاريخ ، وعن دفاعه أنه لم يتم بتحرير أو توقيع المذكرة التي تضمنت العبارات المعتبرة سباً وإنما عهد بها إلى محام ، وأن العبارات المشار إليها مما يستلزمه الدفاع ولا يتوافر بكتابتها في مذكرة دفاعه ركن العلانية . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه بين تاريخ واقعة السب العلني التي دان الطاعن بها ، وذلك في قوله أن المدعى بالحقوق المدنية تسلم مذكرة محررة بمعرفة المتهم (الطاعن) في القضيتين رقمي جنح قسم الجيزة وذلك بجلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٠ وهي المذكرة المتضمنة للعبارات التي اعتبرها سباً في حقه ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور في بيان تاريخ الواقعة في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المذكور قد عرض لدعوى الطاعن المدنية المرفوعة منه على المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) ورفضها في قوله : " ومتى كان ذلك فإن دعوى المتهم المدنية قبل المدعى بالحق المدني في الدعوى المطروحة والمؤسسة على تعدد الاساءة إليه بغير حق تكون على غير أساس من الواقع والقانون ومن ثم يتعين القضاء برفضها والزام رافعها المصروفات " ، فإن ما يدعيه الطاعن أن الحكم أغفل الإشارة إلى دعواه المدنية ولم يفصل فيها يكون غير صحيح ، هذا فضلاً عن أنه على فرض صحة ما يدعيه الطاعن في هذا الشأن فإن الطريق السوية أمامه هي أن يرجع إلى ذات المحكمة التي نظرت

الدعوى وأن يطلب منها الفصل فيما أغفلته ، وما دام أنها لم تفصل فى شق من الدعوى فإن اختصاصها يكون مازال باقيا بالنسبة له ، ويكون الطعن فى الحكم بالنقض فى خصوص ما لم تفصل فيه المحكمة غير جائز ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لعدم حصول المدعى بالحقوق المدنية على إذن من النقابة لتحريكهما واطرحه ، وكان من المقرر أن مخالفة حكم المادة ١٣٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والمطبقة على واقعة الدعوى - بفرض حصولها - لاتعدو أن تكون مخالفة مهنية لاتستتبع تجريد العمل الاجرائى من آثاره القانونية ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح دفع الطاعن ببطلان صحيفة الادعاء المباشر لتوقيعها من محام يمتنع عليه مباشرة حقوق المحامين أمام غير محكمة النقض المقيد أمامها وذلك فى قوله " وحيث إنه عن الدفع ببطلان صحيفة الادعاء المباشر طبقا لنص المادة ٥٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لكون المدعى المدنى أستاذا بكلية الحقوق ومقيداً أمام محكمة النقض فهو فاقد لحقوق المحامين أمام المحكمة الأدنى والمبدى من الدفاع فإن المادة ٥٣ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ لم ترتب البطلان على مخالفتها ومن ثم كان الدفع فى غير محله خليقا بالرفض " وكما ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - يتفق وصحيح القانون ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض

لدفع الطاعن بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لمرور أكثر من ثلاثة أشهر على تاريخ علم المدعى بالحقوق المدنية بالجريمة وعول في اطرحه على أن علم الأخير بجريمة السب قد تحقق بتقديم المذكرة التي تضمنت عباراته إلى المحكمة بجلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٠ وأنه أودع صحيفة الادعاء المباشر في ٢١ من أبريل وأعلنت للطاعن في ٥ من مايو من العام ذاته ، وكان من المقرر أن علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها الذي يبدأ منه سريان مدة الثلاثة أشهر التي نصت عليها المادة ٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية - والتي يترتب على مضيها عدم قبول الدعوى - يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا فلا يجرى الميعاد في حق المجنى عليه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني ، فإن سائر ما يثيره الطاعن في شأن المنازعة في تاريخ العلم ذاك ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير محكمة الموضوع لهذه الواقعة لا تلتزم بالرد عليه ولا يقبل أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة ان المذكرة التي تضمنت وقائع السب المقدمة في جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٠ صادرة عن الطاعن وموقعة بتوقيع منسوب إليه ، فإن ما يدعيه من أنه عهد بهذه المذكرة إلى محام غيره يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية إليه ، وأن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة

الموضوع ، وكان ما ساقه الحكم فى مقام استخلاصه أن العبارات الواردة بالذاكرة المشار إليها تعد سببا وليست من مستلزمات الدفاع فى الدعوى التى قدمت فيها سائغا وصحيحا ومتفقا مع القانون فإن منازعته فى هذا الخصوص لا تكون مقبولة . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد استظهر ركن العلانية فى قوله " وحيث إن المتهم محام وقدم مذكرته التى تتضمن عبارات القذف والسب للمحكمة واستلم محامى المتهم صورتها واطلع عليها ومكتوبة على الآلة الكاتبة واطلع عليها كاتبها كما اطلع عليها كاتب الجلسة وأن المتهم وهو محام لا يجهل تداول المذكرة بين هؤلاء وقاموا بإذاعتها ووقعت الإذاعة بفعله فمن ثم يتعين عقابه بمادتي الاتهام سالفتي البيان ". وكان العبارات الواردة بالذاكرة تلك والتى وصفت المدعى بالحقوق المدنية بأنه " كذاب ومزور وجبان ورعديد وأشر " هى عبارات تنطوى على خدش للشرف والاعتبار وقد توافر ركن العلانية قانونا بتقديم المذكرة للمحكمة وتداولها بين أيدي كاتبها والموظفين المختصين كنتيجة لايداعها ملف الدعوى ، فإن ما يدعيه الطاعن فى شأن عدم توافر ركن العلانية يكون على غير سند . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله ومصادرة الكفالة مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .



جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجي أسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام وإبراهيم عبد المطلب .

(٥١)

الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٨ القضائية

دعوى مدنية ، دفع "الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية" . دفاع "الاخلال بحق الدفاع . ما
يوفره" . حكم "تسبيبه . تسبيب معيب" . نقض "أثر الطعن"
الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . جوهرى . وجوب تعرض المحكمة له . اعراضها عنه .
قصور .

نقض الحكم فى خصوص الدعوى المدنية . يقتضى نقضه فى شقه الجنائى . علة ذلك ؟

حيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية فى ٩ من أبريل سنة
١٩٨٥ أن محامى الطاعنين دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لوجود صلح فى
الأوراق يثبت التنازل عن هذه الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع
بعدم قبول الدعوى المدنية هو من الدفع الجوهري التى يجب على محكمة
الموضوع أن تعرض له وتقسطه حقه إيرادا له وردا عليه مادام الدفاع قد تمسك
به ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع ولم يقل كلمته فيه رغم إثارته
أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن ،
متعينا نقضه والاعادة فيما قضى به فى الدعوى المدنية ، ومتى تقرر ذلك فإن
حسن سير العدالة يقتضى نقضه أيضا فيما قضى به فى شقه الجنائى حتى
تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى برمتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : ضربوا وأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما. وطلبت عقابهم بالمادة ١/٢٤٢ ، ٣ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح قسم سوهاج قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لكل لايقاف التنفيذ والزامهم بأن يؤثروا للمدعى بالحقوق المدنية واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليهم ، ومحكمة سوهاج الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس كل من المتهمين أسبوعا مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ /..... المحامي نيابة عن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة الضرب والزمهم التعويض قد خالف القانون ، ذلك بأنه قضى بالتعويض على الرغم من تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه المدنية بدلالة محضر الصلح المقدم في الأوراق . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن محامي الطاعنين دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لوجود صلح في الأوراق يثبت التنازل عن هذه الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية

هو من الدفع الجوهري التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وتقسطه حقه إيراداً له ورداً عليه مادام الدفاع قد تمسك به ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع ولم يقل كلمته فيه رغم إثارتها أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن ، متعيناً نقضه وإعادة فيما قضى به في الدعوى المدنية ، ومتى تقرر ذلك فإن حسن سير العدالة يقتضي نقضه أيضاً فيما قضى به في شقه الجنائي حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى برمتها ، مع إلزام المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية ، وذلك دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .



جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين/ ناجي أسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام ووفيق الدهشان .

(٥٢)

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٨ القضائية

حكم " بيانات الإدانة " " تسببيه . تسبیب معيب " . غش " غش أغذية "

بيانات حكم الإدانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .

لا يكفى لإدانة الطاعن فى جريمة عرض أغذية مغشوشة للبيع أن يثبت أن الغذاء عرض

فى محله . وجوب ثبوت ارتكابه فعل الغش أو أن يكون قد عرض الغذاء مع علمه بغشه وفساده .

اغفال حكم الإدانة فى جريمة عرض أغذية مغشوشة للبيع صلة الطاعن بالعينة التى أخذت

وما أتاه من أفعال يعدها القانون عرضا لبيع غذاء مغشوش . وعدم توضحه ما نقله عن تقرير

التحليل من عدم مطابقة العينة . قصور .

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل

حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة

والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى

يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة

التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وإلا كان قاصرا ، وكان

الحكم المطعون فيه لم يبين صلة الطاعن بالعينة التى أخذت وما أتاه من

أفعال مما يعده القانون عرضاً لبيع غذاء مغشوش ، وكان لا يكفى لإدانة الطاعن أن يثبت أن الغذاء عرض فى محله بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون قد عرض الغذاء مع علمه بغشه وفساده ، كما لم يوضح الحكم وجه ما نقله عن تقرير التحليل من عدم مطابقة العينة حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به ، فإنه يكون معيباً بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان مغشوشاً (جينة بيضاء) مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٦ ، ٣ ، ١٥ ، ٢٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، ومحكمة جناح الشراعية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لاييقاف التنفيذ والنشر والمصادرة . عارض المحكوم عليه ، وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عرض أغذية مغشوشة قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى وأدلة ثبوتها فى حق الطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أورد وصف التهمة المسندة إلى الطاعن ومواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ثم إستطرد من ذلك إلى قوله " ورد بمحضر ضبط الواقعة أخذ عينة وإرسالها إلى معامل التحليل ووردت النتيجة غير مطابقة على النحو الوارد بنتيجة التحليل بتقرير المعامل ... وحيث إن المتهم لم يحضر ولم يدفع التهمة بأى دفاع وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر ضبط الواقعة ، ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمواد القيد عملا بنص المادة ٣٠٤/٢ ج. " لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وإلا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين صلة الطاعن بالعينة التي أخذت وما أتاه من أفعال مما يعده القانون عرضا لبيع غذاء مغشوش ، وكان لا يكفى لإدانة الطاعن أن يثبت أن الغذاء عرض فى محله بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون قد عرض الغذاء مع علمه بغشه وفساده ، كما لم يوضح الحكم وجه ما نقله عن تقرير التحليل من عدم مطابقة العينة حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به ، فإنه يكون معيبا بالقصور متعينا نقضه والاعادة بون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .



جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد الوهاب الخياط نائب رئيس المحكمة و عبد اللطيف أبو النيل و عمار ابراهيم
وأحمد جمال عبد اللطيف .

(٥٣)

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) طوارئ . أوامر عسكرية . قانون " الغاءه " . تموين .

صدر قرار بانتهاء حالة الطوارئ في ١٥ مايو ١٩٨٠ . مؤداه : الغاء الأمر العسكري رقم
٥ لسنة ١٩٧٣ الصادر استنادا إلى قيام تلك الحالة .

(٢) أوامر عسكرية . قانون " تفسيره " " الغاءه " " القانون الأصلح " . تموين .

خروج الواقعة المسندة للطاعن من دائرة التجريم بالغاء الأمر العسكري رقم ٥ لسنة
١٩٧٣ يتحقق به معنى القانون الأصلح . أثر ذلك ؟

تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي بإدانة الطاعن بعد انحسار التائيم عن الواقعة .
خطأ في القانون .

تطبيق القانون العقابي بأثر رجعي . غير جائز . أساس ذلك ؟ المادة ٦٦ من الدستور .

(٣) نقض " حالات الطعن . الخطأ في القانون " " نظر الطعن والحكم فيه " . محكمة
النقض " سلطتها " .

إقتصار العيب الذي شاب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون . يوجب على محكمة
النقض تصحيح الخطأ و الحكم بمقتضى القانون .

١ - لما كان أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ الصادر بتاريخ ٨ من ابريل سنة ١٩٧٣ استنادا إلى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بإعلان حالة الطوارئ، قد نص في المادة الأولى على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز ثلاثين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من اشترى لغير استعماله الشخصي ولاعادة البيع مواد التموين عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها " . ونص في المادة العاشرة منه على أن " تعتبر موادا تموينية جميع المواد الغذائية والأقمشة وغيرها مما يجرى توزيعه طبقا لنظام البطاقات أو المحدد سعرها والمحددة نسبة الربح فيها أو التي يخضع تداولها أو توزيعها على المستهلكين لنظام تحدده وزارة التموين والتجارة الداخلية " . وكان قد صدر في ١٤ من مايو سنة ١٩٨٠ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بانتهاء حالة الطوارئ اعتبارا من ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠، فإن مؤدى ذلك الغاء الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ الذي كان قد صدر استنادا إلى قيام حالة الطوارئ وذلك اعتبارا من تاريخ انائها في ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠.

٢ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تنص على أنه " إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع نون غيره " . وكان في خروج الواقعة المسندة إلى الطاعن من دائرة

التجريم بالغاء الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ ما يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن فقد كان على الحكم المطعون فيه إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات أن يقضى ببراءة الطاعن ، أما وقد أيد الحكم الابتدائى القاضى بإدانته ، فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . ولايغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣ مكررا (ب) المضافة الى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل بموجب القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الذى نشر فى الجريدة الرسمية وعمل به اعتبارا من أول يونيه سنة ١٩٨٠ - من تأثيم شراء المواد التموينية الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية والاستهلاكية وفروعها لغير الاستعمال الشخصى ويقصد اعادة بيعها ، ذلك بأنه من ناحية لم يرد بهذه المادة ولابسائر نصوص القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ المار ذكره أى نص على اعتبار السلع محددة السعر فى حكم المواد التموينية على غرار ما كانت تقضى به المادة العاشرة من الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ قبل الغائه ، ومن ناحية أخرى فإنه لوصح أن السلع محل الاتهام مما يدخل فى معنى المواد التموينية المشار إليها فى المادة ٣ مكررا (ب) سالفة الذكر ، فإنها قد كانت بمنأى عن التأثيم منذ الغاء الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ اعتبارا من ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ فى الاول من يونيه سنة ١٩٨٠ وهو ما يوجب أيضا إعمال الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات فى حق الطاعن ، والقول بغير ذلك مؤداه تطبيق أحكام

القانون بأثر رجعى وهو ما لايجوز عملا بما تنص عليه المادة ٦٦ من الدستور من أنه لاعقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون وأن القوانين الجنائية لاتسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولاينسحب أثرها إلى الأفعال التى لم تكن مؤثمة قبل هذا التاريخ .

٣ - لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تحكم محكمة النقض فى الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون نون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو فى الاجراءات أثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بالغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اشترى لغير استعماله الشخصى ويقصد اعادة البيع السلعة المبينة بالمحضر والتي توزع عن طريق القطاع العام والمؤسسات العامة وترويجها على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمادتين

١ ، ١٠ من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة أمن الدولة الجزئية بجرجا قضت حضوريا بتفريم المتهم مائة جنية والمصادرة . استأنف المحكوم عليه ، ومحكمة سوهاج الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم لسنة القضائية) وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة سوهاج الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة مشكلة من قضاة آخرين ، ومحكمة الاعادة (بهيئة استئنافية أخرى) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة شراء سلع محددة السعر لغير الاستعمال الشخصي لاعادة بيعها ، قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم في الدعوى نهائيا قرار رئيس الجمهورية بانتهاء حالة الطوارئ اعتبارا من ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠

وقد ترتب عليه الغاء الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ الذى دين الطاعن بمقتضاه ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف أنه فى ٢٤ من ابريل سنة ١٩٨٠ اشترى سلعا محددة السعر مما يوزع عن طريق القطاع العام لغير استعماله الشخصى لاعادة بيعها ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٠،١ من الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ . لما كان ذلك ، وكان أمر نائب الحاكم العسكرى العام رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ الصادر بتاريخ ٨ من ابريل سنة ١٩٧٣ استنادا إلى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بإعلان حالة الطوارئ ، قد نص فى المادة الأولى على أن " يعاقب بالحبس مدة لاتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لاتجاوز ثلاثين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من اشترى لغير استعماله الشخصى ولاعادة البيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها " . ونص فى المادة العاشرة منه على أن " تعتبر موادا تموينية جميع المواد الغذائية والاقمشة وغيرها مما يجرى توزيعه طبقا لنظام البطاقات أو المحدد سعرها والمحددة نسبة الربح فيها أو التى يخضع تداولها أو توزيعها على المستهلكين لنظام تحدده وزارة التموين والتجارة الداخلية " وكان قد صدر فى ١٤ من مايو سنة ١٩٨٠ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بانهاء حالة الطوارئ اعتبارا من ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠ ، فان

مؤدى ذلك الغاء الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ الذى كان قد صدر استنادا إلى قيام حالة الطوارئ وذلك اعتبارا من تاريخ انهاءها فى ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠، وإذا كانت الواقعة التى دين بها الطاعن غير معاقب عليها بموجب أى تشريع آخر ، فإنها تضحى بمنأى عن التائيم اعتبارا من ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠ . لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تنص على أنه " إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره " . وكان فى خروج الواقعة المسندة إلى الطاعن من دائرة التجريم بالغاء الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ ما يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن فقد كان على الحكم المطعون فيه إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات أن يقضى ببراءة الطاعن ، أما وقد أيد الحكم الابتدائى القاضى بإدانتته ، فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . ولايغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣ مكررا (ب) المضافة إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين بموجب القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الذى نشر فى الجريدة الرسمية وعمل به اعتبارا من أول يونيه سنة ١٩٨٠ - من تائيم شراء المواد التموينية الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية والاستهلاكية وفروعها لغير الاستعمال الشخصى ويقصد إعادة بيعها ، ذلك بأنه من ناحية لم يرد بهذه المادة ولا بسائر نصوص القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ المار ذكره أى نص على اعتبار السلع محددة السعر فى

حكم المواد التموينية على غرار ما كانت تقضى به المادة العاشرة من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ قبل الغائه ، ومن ناحية أخرى فإنه لوصح أن السلع محل الاتهام مما يدخل فى معنى المواد التموينية المشار إليها فى المادة ٣ مكررا (ب) سالفه الذكر ، فإنها قد كانت بمنأى عن التائيم منذ الغاء الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ اعتبارا من ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ فى الأول من يونيه سنة ١٩٨٠ وهو ما يوجب أيضا إعمال الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات فى حق الطاعن ، والقول بغير ذلك مؤداه تطبيق أحكام القانون بأثر رجعى وهو ما لايجوز عملا بما تنص عليه المادة ٦٦ من الدستور من أنه لاعقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون وأن القوانين الجنائية لاتسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولاينسحب أثرها إلى الأفعال التى لم تكن مؤثمة قبل هذا التاريخ . لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تحكم محكمة النقض فى الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو فى الإجراءات أثر فى

الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بالغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن من التهمة المستندة إليه .



جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / مقل شاكرو نائب رئيس المحكمة وحامد عبد الله وجاد المتولى وفتحى الصباغ.

(٥٤)

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ القضائية

(١) استئناف . حكم " تسببيه . تسبيب غير معيب " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

احالة الحكم الاستئنافى إلى أسباب الحكم المستأنف . كفايته تسببيا لقضائه .

(٢) ضرب " ضرب بسيط " . جريمة " أركانها " . قصد جنائى . حكم " تسببيه . تسبيب غير معيب " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

القصد الجنائى العام فى جريمة إحداث جرح عمدا . توافره ؟

التحدث عن هذا القصد . غير لازم . متى كان مستفادا مما أورده الحكم من وقائع .

(٣) ضرب " ضرب بسيط " . اثبات " شهود " . حكم " تسببيه . تسبيب غير معيب " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

جريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ عقوبات . توافرها ؟

الحكم بالإدانة بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات . بيان موضع الإصابات بالمجنى عليه

وعلاقتها بفعل الضرب . غير لازم لصحته .

(٤) دفاع "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . دفع "الدفع بتلفيق التهمة" . نقض
"أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا ما دام الرد مستقادا ضمننا من
القضاء بالادانة.

١ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف
للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في
حكمها ، بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها
وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

٢ - من المقرر أن جريمة احداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي
العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل
يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ولا تلتزم المحكمة في هذه
الجريمة بأن تتحدث استقلالا عن القصد الجنائي بل يكفي أن يكون هذا القصد
مستقادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة الدعوى.

٣ - من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب البسيط التي تقع تحت نص
المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو
عجز بل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء أترك أثرا أم لم يترك،

وعلى ذلك فانه لايلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين الحكم موقع الاصابات التى أنزلها المتهم بالمجنى عليه ولا علاقتها بفعل الضرب .

٤ - من المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام أو كيديته من الدفوع الموضوعية التى لاتستوجب فى الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمدا ب..... الاصابات المبينة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة مركز ديرمواس قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشر جنيهات لاييقاف التنفيذ والزامه بأن يؤدى للمدعية بالحق المدنى مبلغ جنيهين على سبيل التعويض النهائى . استأنف . ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد بجدول محكمة النقض برقم لسنة القضائية . وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بتنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية إلى

محكمة المنيا الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة
الاعادة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة .

فطعن المحكوم عليه " للمرة الثانية " في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب
البسيط قد انطوى على بطلان فى الاجراءات وشابه القصور فى التسبيب
والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن كاتب الجلسة مثل فى درجتى المحاكمة . وأن
الحكم الاستئنافى لم يبين واقعة الدعوى وأركانها مكتفيا بالاحالة إلى الحكم
الابتدائى . كما لم يستظهر الحكم القصد الجنائى ورابطة السببية بين فعل
الطاعن وإصابة المجنى عليها . فضلا عن أن محكمتى الموضوع أغفلت دفاع
الطاعن بتلفيق الاتهام له . وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان القانون لم يحظر حضور كاتب الجلسة فى درجتى المحاكمة
التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستئنافيا كما هو الحال بالنسبة للقاضى ، فإن
منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن
المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها

فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها ، بل يكفى أن تحيل عليها ، إذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ، وكان الحكم الابتدائى قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأقام فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه عليها ، وكانت جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائى العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجانى الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ولا يلتزم المحكمة فى هذه الجريمة بأن تتحدث استقلالا عن القصد الجنائى بل يكفى أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق فى واقعة الدعوى المطروحة - وكان من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب البسيط التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء أترك أثرا أم لم يترك ، وعلى ذلك فإنه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين الحكم موقع الاصابات التى أنزلها المتهم بالمجنى عليه ولا علاقتها بفعل الضرب ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن اعتدائه على المجنى عليها ، وأخذ به المادة سالفة الذكر ، فإن ذلك حسبه ، ويكون الحكم برا من قالة القصور فى شأن كل ما تقدم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع المبدئى من الطاعن بتلفيق الاتهام له ورد عليه بما مجمله أن دليلا لم

يقم بالأوراق على المجنى عليها تلاقت وأخوها المقيد حريته قانونا واتفاقهما على تليفق الاتهام للطاعن ، وهو رد سائق ، فضلا عن أن الدفع بتليفق الاتهام أو كيديته من الدفع الموضوعية التي لاتستوجب فى الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها ، فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون لها محل . ولما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .



جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ مصطفى طاهر وحسن عميره وصالح البرجى نواب رئيس المحكمة ومحمد حسام
الدين الغريانى .

(٥٥)

الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقض "أسباب الطعن . عدم تقديمها " .

التقرير بالطعن بالنقض فى الميعاد دون تقديم أسبابه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) محكمة الموضوع "سلطانها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى" . إثبات

"بوجه عام " . حكم "تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واطراح ما يخالفها .

(٣) إثبات "شهود" . حكم "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده اطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم

الأخذ بها .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أمام محكمة

النقض .

(٤) قتل عمد . شروع . مسئولية جنائية . موانع العقاب "الغيبوبة الناشئة عن تناول عقاقير

مخدرة" . محكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير توافر عناصر الجريمة" "سلطانها فى تقدير الدليل" .

حكم "تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

شروط الغيبوبة المانعة من المسؤولية ؟

تقدير موانع المسؤولية الناشئة عن فقدان الشعور . موضوعى .

(٥) قتل عمد . شروع . قصد جنائي . جريمة "أركانها" . حكم "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات "بوجه عام" . نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

نية القتل . أمر داخلي متعلق بالإرادة . تقدير توافرها من عدمه . موضوعي .

(٦) سبق الاصرار . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . ظروف مشددة .

البحث في توافر سبق الاصرار . موضوعي .

مثال لاستدلال سائق على توافر سبق الاصرار .

(٧) دفاع "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي .

(٨) إثبات "بوجه عام" . قتل عمد . سبق اصرار . مسئولية جنائية . نقض "أسباب الطعن . ما

لا يقبل منها" .

توافر ظرف سبق الاصرار . يرتب تضامنا بين المتهمين في المسئولية الجنائية .

(٩) عقوبة "تطبيقها" . ظروف مخففة . نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

عدم التزام المحكمة ببيان مبررات الرأفة عند إعمالها المادة ١٧ عقوبات .

١ - إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الحكم في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٣ - إن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال

الشاهد فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان الحكم قد كشف عن إطمئنانه إلى أقوال المجنى عليه واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التي شهد بها ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة حول تصوير المحكمة للواقعة أو في تصديقها لأقوال المجنى عليه أو محاولة تجريحها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض.

٤ - الأصل أن الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عواقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها بحيث تفقده الشعور والإختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل ، وكان تقدير حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة فيما يتعلق بفقدان الشعور أو التمتع به ، والفصل في امتناع مسؤوليته تأسيسا على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمرا يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون معقب عليه .

٥ - من المقرر أن تعدد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقديره أو عدم توافره إلى سلطه قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع ، وكان ما أورده الحكم تدليلا على قيام نية القتل لدى الطاعن وزميله من الظروف والملابسات التي أوضحها هو تدليل سائغ وكفى لإثبات توافر هذه النية ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن ذلك كله لا يكون له محل .

٦ - إن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وغناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا تتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر أن الضغينة التي دلت على قيامها تدليلا سائغا ولدت في نفس الطاعن وزميله مما

دفعهما إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير فإن استخلاصه لظرف سبق
الاصرار يكون سليماً وصحيحاً في القانون .

٧ - إن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي
كل جزئية يثيرها .

٨ - لما كان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن
والمتهم الآخر مما يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية
فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة الشروع في القتل التي وقعت تنفيذاً
لقصدهما المشترك الذي بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص
المادة ٢٩ من قانون العقوبات ، ومن ثم يضحى النعى على الحكم في هذا الصدد
غير سديد .

٩ - لما كانت المحكمة غير ملزمة ببيان مبررات الرأفة عند إعمالها المادة ١٧
من قانون العقوبات وكان ما ينعاه الطاعن بشأن دلالة هذا التصرف - على نحو
ما أشار إليه بأسباب الطعن لا سند له بالأوراق ، فإن ما يثيره من ذلك لا يكون
له وجه ولا يعتد به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهمهما شرعاً في قتل عمداً مع سبق الاصرار
بأن صمما على قتله وعقدا العزم على ذلك فاستدرجاه لمكان غير مطروق واستل كل
منهما سلاحاً أبيض "مطواة قرن غزال" وطعناه عدة طعنات قاصدين من ذلك قتله
فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل
لارادتهما فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج ، وأحالتهم إلى محكمة جنايات
السويس لمحاكمتهم طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة

قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبتهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات .
فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن فى الحكم فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا .
وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .
وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الشروع فى القتل العمد مع سبق الاصرار قد شابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، ذلك أنه عول فى قضائه على أقوال كاذبة للمجنى عليه الذى أرجع الحادث إلى رغبة الطاعن والمحكوم عليه الآخر فى الأخذ بالتأثر لمقتل صديق لهما مع أن الواقعة لا تعدو فى حقيقتها أن تكون مشاجرة نشبت بين ثلاثتهم تحت تأثير الخمر ، وقد اطرح الحكم بما لا يسوغ دفاع الطاعن بأنه كان فى حالة سكر وقت الحادث مما لازمه إنتفاء نية القتل لديه وذهب - على خلاف القانون - إلى توافرها ، كما استخلص توافر ظرف سبق الاصرار من أمور لا تنتج بغير أن يعرض لدفاع الطاعن فى هذا الشأن وما كان يجوز فى صحيح القانون وقد انتفى هذا الظرف عن الواقعة مساعلة الطاعن إلا عن الأفعال التى أتاها هذا إلى أن المحكمة أعملت المادة ١٧ من قانون العقوبات دون إيضاح مبررات الرأفة مما يوحى بعدم اطمئنانها إلى قضائها بالإدانة ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما يجمل فى أن الطاعن والمحكوم عليه الآخر انتويا الانتقام من المجنى عليه لاعتقادهما بأنه قتل صديقا لهما

فعقدا العزم على قتله وأعد كل منهما لهذا الغرض مطواة "قرن غزال" وما أن أفلحا في استدراجه ليلة الحادث إلى أحد الأماكن النائية بدعوى احتساء الخمر حتى أخذوا في الاعتداء عليه بسلاحيهما قاصدين ازهاق روحه فأحدثا به جرحا نافذا في تجويف الصدر والبطن ولم يكفيا عن الاعتداء عليه إلا ظنا منهما أنه لقي حتفه فتركاه ملقى على الأرض وحاولا الهرب بالسيارة الأجرة التي كانت أقلت ثلاثتهم إلى مكان الحادث إلا أن سائقها تمكن من ابلاغ الشرطة وتم نقل المجرى عليه إلى المستشفى واسعافه بالعلاج ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجرى عليه وسائق السيارة ومن إقرار المحكوم عليه الآخر والتقرير الطبي . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان الحكم قد كشف عن اطمئنانه إلى أقوال المجرى عليه واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التي شهد بها ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة حول تصوير المحكمة للواقعة أو في تصديقها لأقوال المجرى عليه أو محاولة تجريحها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لنفاع الطاعن والمتهم الآخر بأنهما كانا في حالة سكر تنفقى به مسئوليتهم عن الحادث وفقا لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات واطرحه تأسيساً على أنه لم يثبت للمحكمة أنهما تناولا مواد مسكرة في تاريخ الحادث وأنه على فرض صحة ذلك فإن القدر الذي تناولا منها لم يعدم

لديهما الإدراك والشعور استنادا إلى ما تبين من طريقة تنفيذهما الجريمة بالإضافة إلى مسلك المتهم الآخر - الذى قبض عليه وحده أثر الحادث - فى التحقيق الذى تم واجاباته به التى تتم عن تمتعه بالوعى والإدراك ، ثم عرض الحكم إلى نية القتل واستدل على توافرها بحق الطاعن وزميله بما أورده من أنهما انتويا الاجهاز على حياة المجنى عليه انتقاما لمقتل صديق لهما اتهماه بقتله وقد استدرجاه لهذا الغرض لمكان ناء بعد أن كانا قد أعد سلاحين حادين وما أن ظفرا به حتى أخذوا فى طعنه بهما فى مقاتل من جسمه فاحداثا به جرحا نافذا إلى تجويف الصدر والبطن وواصلوا اعتداءهما عليه عندما اراد الفرار إلى أن سقط مغشيا عليه واعتقدا أنه فارق الحياة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد محص دفاع الطاعن والمتهم الآخر فى خصوص امتناع مسئوليتهم تأسيساً على وجودهما فى حالة سكر وقت الحادث ، وانتهى للأسباب السائغة التى أوردها إلى أنهما كانا أهلا لتحمل المسئولية الجنائية لتوافر الإدراك والاختيار لديهما وقت مقارفة الفعل الذى ثبت فى حقهما ، وكان الأصل أن الغيبوبة المانعة من المسئولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هى التى تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجانى قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها بحيث تفقده الشعور والاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل ، وكان تقدير حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة فيما يتعلق بفقدان الشعور أو التمتع به ، والفصل فى امتناع مسئوليته تأسيساً على وجوده فى حالة سكر وقت الحادث أمرا يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضى الموضوع دون معقب عليه ، وإذ كان من المقرر أن تعمد القتل أمر داخلى متعلق بالإرادة يرجع تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطه قاضى الموضوع وحرية فى تقدير الوقائع ، وكان ما أورده الحكم تدليلا على قيام نية القتل لدى الطاعن وزميله من الظروف والملابسات التى أوضحها هو تدليل سائغ وكفى لإثبات توافر هذه النية ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن ذلك كله لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتجه من ظروف

الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا تتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر أن الضغينة التي دال على قيامها تدليلا سائغا ولدت في نفس الطاعن وزميله مما دفعهما إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير ودوية وتدبير فإن استخلاصه لظرف سبق الاصرار يكون سليما وصحيحاً في القانون ، ولا محل لما ينعاه الطاعن من أن الحكم لم يعرض لدفاعه بكذب أقوال المجنى عليه في هذا الشأن إذ المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي وفي كل جزئية يثيرها ومادام الحكم قد اطمأن لهذه الأقوال فإن ذلك يدل على اطراحه جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمله على عدم الاخذ بها ، ولما كان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن والمتهم الآخر مما يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة الشروع في القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك الذي بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، ومن ثم يضحى النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة ببيان مبررات الرأفة عند إعمالها المادة ١٧ من قانون العقوبات وكان ما ينعاه الطاعن بشأن دلالة هذا التصرف - على نحو ما أشار إليه بأسباب الطعن لا سند له بالأوراق ، فإن ما يثيره من ذلك لا يكون له وجه ولا يعتد به ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .



جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ طلعت الاكيابى ومحمود إبراهيم عبد العال ومحمود عبد البارى وأمين عبد العليم .

(٥٦)

الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ القضائية

(١) سرقة . إكراه . فاعل أصلى . حكم " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

الإكراه فى معنى المادة ٣١٤ عقوبات . يصح أن يكون بالوسائل المادية التى تقع على الجسم مباشرة . كما يصح أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح .
يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين فى جريمة السرقة بالإكراه . أن يرتكب كل منهم فعل الاختلاس أو الإكراه .

(٢) فاعل أصلى . سرقة . إكراه . سلاح . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

إثبات الحكم فى حق الطاعن مساهمته بنصيب فى الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها حمله مدية وتواجهه مع آخر على مسرحها . كفايته لاعتبارهما فاعلين أصليين .

(٣) إثبات "شهود" . حكم " تسببيه . تسبیب غير معيب " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

صحة الأخذ بأقوال المجنى عليه ولو تأخر فى الإبلاغ أو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة .
مادامت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادته .

(٤) دفع " الدفع بكيدية الاتهام " . دفاع " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . نقض

" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

الدفع بكيدية الاتهام . موضوعى . لا يستوجب رداً صريحاً . مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

(٥) إكراه . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

تقدير توافر الإكراه من عدمه . حق لمحكمة الموضوع . المجادلة فى ذلك أمام النقض . غير جائز .

(٦) إثبات "بوجه عام" . محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الدليل" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " .

محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه الموضوعي والرد عليها استقلالا . قضاؤها بالإدانة . مفاده . اطراحها له .

(٧) عقوبة "تطبيقها" "العقوبة المبررة" . ظروف مخففة . نقض "المصلحة في الطعن" .

العبرة في إعمال المادة ١٧ عقوبات . بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانوني .

إدانة المتهم بجريمة سرقة بإكراه ومعاقبته بالعقوبة المقررة لجنحة السرقة بعد إعمال نص المادة ١٧ عقوبات ، انتفاء مصلحته في المجادلة في توافر ركن الإكراه .

١ - من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين في جناية السرقة بإكراه أن يقع من كل منهم فعل الإكراه وفعل الاختلاس - بل يكفي لعددهم كذلك أن يرتكب كل منهم أى الفعلين متى كان ذلك فى سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا . وكان من المقرر أن تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن يكون بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أن يكون بالتهديد بإستعمال السلاح .

٢ - لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن كان على مسرح الجريمة حاملا مطواة وهدد المجنى عليه بها بقصد سرقة فشل بذلك مقاومته حتى تمت السرقة ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن هذا الذى أثبته الحكم له أصله الثابت فى الأوراق ، فإن ذلك يكفي لاعتباره فاعلا أصليا فى جريمة السرقة بإكراه ، ويضحي نعيه على الحكم بالخطأ فى الاسناد غير سديد .

٣ - لما كان تأخر المجنى عليه فى الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله - ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة - مادامت قد أفصحت

عن اطمئنانها إلى شهادته ، ذلك أن تقدير قوة الدلائل من سلطة محكمة الموضوع، وكل جدل يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٤ - من المقرر أن الدفع بكيدية الاتهام من الدفوع التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٥ - لما كان ما يثيره الطاعن من أن إكراها لم يقع على المجنى عليه إنما هو جدل موضوعي في أدلة الدعوى وفي صورة الواقعة التي اعتنتها الحكم مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٦ - من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ في قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها ما يفيد ضمنا أنها اطرحتها ولم تعول عليها .

٧ - من المقرر أنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من أن الواقعة تعد جنحة سرقة طالما أن العقوبة المقررة لها عليه وهي الحبس لمدة سنتين مع الشغل تدخل في حدود العقوبة المقررة لجنحة السرقة ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملت الطاعن بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ذلك بأنها إنما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني ، ولو أنها قد رأت أن الواقعة - في الظروف التي وقعت فيها - تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفتها به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق وآخر "حدث" النقود والأشياء المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات المملوكة لـ..... بطريق الإكراه الواقع عليه بأن هده بمطواة وتمكن بتلك الوسيلة من الإكراه من شل مقاومته وإتمام السرقة ، وأحالته إلى محكمة جنايات طنطا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين .
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانة بجريمة السرقة بالإكراه قد شابه الخطأ فى الاسناد ، والقصور فى التسبيب ، ذلك أنه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن هدد المجنى عليه بالمطواة وقام بتفتيشه والإستيلاء منه على جنيه ونظارة شمسية ، فى حين أن المتهم الآخر الحدث هو الذى ضربه بيده على وجهه وقام بتفتيشه واستولى على المسروقات ، وأن دور الطاعن اقتصر على تواجده مع هذا الحدث حاملا مطواة . هذا فضلا عن أن دفاع الطاعن قام على تأخر المجنى عليه فى الإبلاغ وأن الاتهام كيدى ، وأنه لم يقع إكراه على المجنى عليه ، بيد أن الحكم التفت عن هذا الدفاع ولم يرد عليه ، كما أن الواقعة لا تعدو وأن تكون جنحة سرقة لانتفاء ركن الإكراه فيها ، ولو فطنت المحكمة إلى ذلك ، واستعملت الرأفة مع الطاعن لنزلت بالعقوبة إلى أدنى مما نزلت إليه ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أنه أثناء سير المجنى عليه فى الطريق قابله الطاعن وآخر حدث ، وهدده الطاعن بمطواة كانت معه وطلب منه

السير معه حتى وصلا إلى أحد الأزقة ، وهدده بالمطواة بقصد سرقة فشله بذلك مقاومة وقام بتفتيشه والاستيلاء على مبلغ جنيه ونظارة شمسية ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وما جاء بتحريات الشرطة وهي أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين في جناية السرقة بإكراه أن يقع من كل منهم فعل الإكراه وفعل الاختلاس - بل يكفي لعدم ذلك أن يرتكب كل منهم أي الفعلين متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا . وكان من المقرر أن تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن يكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح . وإذا ما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن كان على مسرح الجريمة حاملا مطواة وهدد المجنى عليه بها بقصد سرقة فشله بذلك مقاومة حتى تمت السرقة ، وكان الطاعن لا ينازع في أن هذا الذي أثبته الحكم له أصله الثابت في الأوراق ، فإن ذلك يكفي لاعتباره فاعلا أصليا في جريمة السرقة بإكراه ، ويضحي نعيه على الحكم بالخطأ في الاسناد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان تأخر المجنى عليه في الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله - ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة - مادامت قد أفصحت عن اطمئنناؤها إلى شهادته ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع ، وكل جدل يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقة بالموضوع لا بالقانون . ولا على الحكم إذ التفت عن الرد عليه ، ويكون النعي عليه في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الدفع بكيدية الاتهام من الدفوع التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن إكراها لم يقع على

المجنى عليه إنما هو جدل موضوعى فى أدلة الدعوى وفى صورة الواقعة التى اعتتقها الحكم مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . هذا إلى أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ فى قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوربتها ما يفيد ضمنا أنها اطرحتها ولم تعمل عليها ، فضلا عن ذلك فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من أن الواقعة تعد جنحة سرقة طالما أن العقوبة المقررة لجنحة السرقة ، ولا يغير من ذلك كون مع الشغل تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجنحة السرقة ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملت الطاعن بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ذلك بأنها إنما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانونى ، ولو أنها قد رأت أن الواقعة - فى الظروف التى وقعت فيها - تقتضى النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفتها به . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً



جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ناجي اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وعلى الصادق عثمان ووفيق الدهشان .

(٥٧)

الطعن رقم ٣٩٢٣ لسنة ٥٧ القضائية

نقض " ما لا يجوز الطعن فيه من أحكام " " الحكم فى الطعن " . عمل .

ثبوت أن الحكم المطعون فيه صدر فى مخالفة أثره : عدم جواز الطعن فيه بالنقض . ولو كانت

الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة . أساس ذلك ؟

مثال فى مخالفة عمالية .

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجناحون المخالفات الا ما كان منها مرتبطا بها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنين بوصف أنهما بتاريخ ١٥ من يوليو سنة ١٩٨٢ : ١ - عينا عاملا دون حصوله على شهادة قيد من مكتب العمل . ٢ - لم يخطرا عن الوظائف الشاغرة لديهما . ٣ - لم يحررا عقد عمل للعاملين لديهما . ٤ - لم يعلقا لائحة النظام الأساسى ونسخة من لائحة الجزاءات . ٥ - لم ينشئا ملفا لكل عامل . ٦ - لم يعلقا لائحة تشغيل الأحداث . ٧ - لم يقدموا ما يفيد براءة ذمتهم من أجر العامل ، وكلها من المخالفات طبقا للقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ وقد صدر الحكم بادانتهم عنها جميعا على هذا الأساس

عدا التهمتين الخامسة والسابعة التي قضى ببراءتهما بالنسبة لهما ، فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير جائز . لما كان ما تقدم فإنه يتعين التقرير بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفالة عملاً بنص المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولا يغير من هذا النظر أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة لمرور أكثر من سنة على التقرير بالطعن وتقديم أسبابه حتى تاريخ الجلسة المحددة لنظره ، إذ أن عدم جواز الطعن يحول دون بحث ذلك لما هو مقرر من أن مجال بحث انقضاء الدعوى الجنائية لا يتأتى إلا بعد أن يتصل الطعن بمحكمة النقض إتصالاً صحيحاً بما يتيح لها أن تتصدى لبحثه وإبداء حكمها فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما ١ - عينا العامل دون الحصول على شهادة قيد من مكتب العمل . ٢ - لم يخطرا عن الوظائف الشاغرة لديهما . ٣ - لم يحجرا عقد عمل للعاملين . ٤ - لم يعلقا لائحة النظام الأساسي ونسخة من لائحة الجزاءات . ٥ - لم ينشئا ملف عمل لكل عامل . ٦ - لم يعلقا لائحة تشغيل الأحداث . ٧ - لم يقدموا ما يفيد براءة ذمة صاحب العمل من أجر العامل وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل ، ومحكمة جنح طلخا قضت حضوريا عملاً بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين عشرة جنيهاً عن كل من الأولى والسادسة وخمس جنيهاً عن كل من الثانية والثالثة والخامسة والسابعة وتتعدد بعدد العمال وعددهم عشرين عاملاً بالنسبة للتهم الأولى والثالثة والخامسة والسابعة ، استأنف المحكوم عليهما ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين بالنسبة للهمتين الخامسة والسابعة ، وتأييده فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنين بوصف أنهما بتاريخ ١٥ من يوليو سنة ١٩٨٢ : ١ - عينا عاملاً دون حصوله على شهادة قيد من مكتب العمل . ٢ - لم يخطرا عن الوظائف الشاغرة لديهما . ٣ - لم يحررا عقد عمل للعاملين لديهما . ٤ - لم يعلقا لائحة النظام الأساسي ونسخة من لائحة الجزاءات . ٥ - لم ينشئا ملفاً لكل عامل . ٦ - لم يعلقا لائحة تشغيل الأحداث . ٧ - لم يقدموا ما يفيد براءة ذمتهم من أجر العامل ، وكلها من المخالفات طبقاً للقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ وقد صدر الحكم بإدانتهم عنها جميعاً على هذا الأساس عدا التهمتين الخامسة والسابعة التي قضى ببراءتهما بالنسبة لهما ، فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير جائز . لما كان ما تقدم فإنه يتعين التقرير بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفالة عملاً بنص المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولا يغير من هذا النظر أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة لمرور أكثر من سنة على التقرير بالطعن وتقديم أسبابه حتى تاريخ الجلسة المحددة لنظره ، إذ أن عدم جواز الطعن يحول دون بحث ذلك لما هو مقرر من أن مجال بحث انقضاء الدعوى الجنائية لا يتأتى إلا بعد أن يتصل الطعن بمحكمة النقض اتصالاً صحيحاً بما يتيح لها أن تتصدى لبحثه وإبداء حكمها فيه .



جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ناجى اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وعلى الصادق عثمان ووفيق الدهشان .

(٥٨)

الطعن رقم ٨٢٣٤ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إثبات "بوجه عام" . محكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير الدليل" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" . تزوير .

الأصل فى المحاكمات الجنائية اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه .

حق القاضى فى تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها ما لم يقيد القانون بدليل معين . جرائم التزوير لم يجعل القانون لإثباتها طريقاً خاصاً .

مؤدى تساند الأدلة فى المواد الجنائية ؟

(٢) اشتراك . جريمة "أركانها" . تزوير "أوراق رسمية" . محكمة الموضوع "سلطانها فى

تقدير الدليل" . إثبات "بوجه عام" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

الاشتراك فى التزوير تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . كفاية إعتقاد

المحكمة توافره من ظروف الدعوى وملابساتها لأسباب سائغة .

مثال .

(٣) حكم "ما لا يعيبه فى نطاق التدايل" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

خطأ الحكم فى بيان تاريخ الواقعة . لا يعيبه . طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على

الواقعة ومادام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .

(٤) حكم "ما لا يعيبه فى نطاق التدايل" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

خطأ الحكم فيما لا أثر له فى عقيدته . لا يعيبه .

١ - من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، وكان القانون الجنائى لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، ويكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٢ - لما كان الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فإنه يكفى أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتى الاشتراك فى تزوير محرر رسمى هو بدل نموذج ٥١ مرور واستعماله اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة - لا ينازع الطاعن فى أن لها أصلها فى الأوراق - من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، وهى شهادة كل من و وما ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، ثم عرض لدفاع الطاعن فى هذا الشأن ورد عليه فى قوله " أن المحكمة لا تعول على انكار المتهم ... وتلتفت عما تذرعه به من دفاع ذلك أن مناط مسئولية الشريك فى جريمة تزوير الورقة الرسمية توافر علمه بتغيير الحقيقة فى المحرر مع انتوائه استعماله فى الغرض الذى من أجله غير الحقيقة فيه ، ولما كان الثابت بالأوراق أن المتهم الأول قام بتدوين بيانات المحرر المزور المضبوط ووقع عليه باسم المتهم الثانية وعهد إلى مجهول بتقليد خط وتوقيع الشاهد الثانى لاعفاء المتهم الثانية من تقديم المستندات اللازمة ثم

قدم هذا المحرر للموظفين المختصين بإدارة مرور الاسكندرية رغم علمه بتزويره مما يدل على اشتراكه فى تزوير المحرر المضبوط " فإنه يكون قد دلى بأسباب سائغة على ما استنتجه من اشتراك الطاعن بطريقى الاتفاق والمساعدة مع فاعل أصلى مجهول فى جريمة تزوير محرر رسمى وقيامه باستعماله ، واطرح دفاع الطاعن فى هذا الشأن بما يسوغ اطراحه ، ويتمخض ما يثيره الطاعن من مجادلة فى هذا الصدد جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٣ - من المقرر أن خطأ الحكم فى تاريخ الواقعة لا يؤثر فى سلامته مادام أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون فيها ، ومادام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .

٤ - من المقرر أن مخالفة الثابت فى الأوراق التى تعيب الحكم هى التى تقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها ، وكان ما يثيره الطاعن من أن الحكم أخطأ فيما أورده من أنه اشترك فى تزوير نموذج خاص برخصة قيادة رغم أن الواقعة بشأن رخصة تسيير سيارة ، لا يعدو أن يكون - بفرض وقوعه - خطأ مادياً لا أثر له فى منطق الحكم واستدلالة على ارتكاب الطاعن جريمة الاشتراك فى تزوير محرر رسمى واستعماله اللتين دانه بهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو بديل "نموذج ٥١" مرور باسم المتهم الثانية بأن اتفقا معه على ذلك وساعدها بأن أمدت الثانية المتهم الأول بالبيانات الخاصة بها فدونها الأخير بالمحرر سالف الذكر ثم عهد به لذلك المجهول فدون عليه عبارة "بالإدارة وتعتمد البيانات" ومهرها بتوقيع نسبة زوراً لمدير إدارة مرور

الاسكندرية فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . المتهم الأول أيضا استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه لموظفين بإدارة مرور الاسكندرية للاعتداد بما ورد به واحالتهما إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للأول وغيابيا للثانية عملا بالمواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ٢/٣٢ ، ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة كل منهما بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وذلك عما أسند إليهما .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وخالف الثابت في الأوراق ، ذلك بأن المحكمة عولت في إدانته على جملة فروض تفتقر إلى الدلائل القوية وقد خلت الأوراق من أى دليل على اشتراكه في تزوير المحرر أو استعماله سيما بعد أن اتضح من التقرير الطبى الشرعى أن التوقيع المنسوب لمدير المرور لم يحرر بخط الطاعن وأن ما حرر بخطه هو صلب المحرر وهو لا يشكل جريمة ، كما أن الحكم لم يبين تحديدا تاريخ الواقعة واكتفى بقوله أنها وقعت في تاريخ سابق على ١٩٨٥/١٢/٣ هذا فضلا عن أنه أورد أن الطاعن وأخرى اشتركا مع مجهول في تزوير نموذج خاص برخصة قيادة رغم أن الواقعة خاصة برخصة تسيير سيارة ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة

يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، وكان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، ويكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وكان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا بون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فإنه يكفي أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتي الاشتراك في تزوير محرر رسمى هو بدل نموذج ٥١ مرور واستعماله اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة - لا ينازع الطاعن فى أن لها أصلها فى الأوراق- من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، وهى شهادة كل من و وما ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، ثم عرض لدفاع الطاعن فى هذا الشأن ورد عليه فى قوله " أن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم ... وتلفت عما تذرعه به من دفاع ذلك أن مناط مسئولية الشريك فى جريمة تزوير الورقة الرسمية توافر علمه بتغيير الحقيقة فى المحرر مع انتوائه استعماله فى الغرض الذى من أجله غير الحقيقة فيه ، ولما كان الثابت بالأوراق أن المتهم الأول قام بتدوين بيانات المحرر المزور المضبوط ووقع عليه باسم المتهم الثانية وعهد إلى مجهول بتقليد خط وتوقيع الشاهد الثانى لاعفاء المتهم الثانية من تقديم المستندات اللازمة ثم قدم هذا المحرر للموظفين المختصين بإدارة مرور الاسكندرية رغم علمه بتزويره مما يدل على اشتراكه فى تزوير المحرر المضبوط فإنه يكون قد دلل بأسباب سائغة على ما استنتجه من اشتراك الطاعن بطريقى الاتفاق

والمساعدة مع فاعل أصلى مجهول فى جريمة تزوير محرر رسمى وقيامه باستعماله ،
واطرح دفاع الطاعن فى هذا الشأن بما يسوغ اطراحه ، ويتمخض ما يثيره الطاعن
من مجادلة فى هذا الصدد جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة مما لا يجوز الخوض فيه
أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن خطأ الحكم فى تاريخ الواقعة
لا يؤثر فى سلامته مادام أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون فيها ، ومادام الطاعن
لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا
الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مخالفة الثابت فى
الأوراق التى تعيب الحكم هى التى تقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت
إليها ، وكان ما يثيره الطاعن من أن الحكم أخطأ فيما أورده من أنه اشترك فى تزوير
نموذج خاص برخصة قيادة رغم أن الواقعة بشأن رخصة تسيير سيارة ، لا يعدو أن
يكون - بفرض وقوعه - خطأ ماديا لا أثر له فى منطق الحكم واستدلالة على ارتكاب
الطاعن جريمة الاشتراك فى تزوير محرر رسمى واستعماله اللتين دانه بهما ، فإن
منعاه فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على
غير أساس واجب الرفض موضوعاً .



جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجي اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وعلى الصادق عثمان
وابراهيم عبد المطلب

(٥٩)

الطعن رقم ٨٤١٨ لسنة ٥٨ القضائية

(١) دعوى جنائية "انقضائها" . دفع "الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها" .

حظر محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين . أساس ذلك ؟

(٢) دفع "الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها" . حكم "تسبيبه . تسبيب معيب" .

نقض "أسباب الطعن . ما يقبل منها" .

القول بوحدة الجريمة أو تعددها . تكييف قانونى يخضع لرقابة محكمة النقض .

مثال لتسبيب معيب فى الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

١- لما كانت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه {تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو الادانة . وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون . ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين .

٢- لما كان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت فى رفض الدفع المثار من المحكوم عليها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بقولها باختلاف كل واقعة عن الأخرى دون بيان لوقائع الجثة رقم لسنة ١٩٨٤ السيدة زينب التى أمرت بضمها ولا أساس المغايرة بينها وبين الجثة موضوع

الطعن الحالى ، فإن الحكم يكون مشوباً بقصور فى بيان العناصر الكافية والمؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه بما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون ابتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والارتباط الأمر الذى يعيب الحكم ويوجب نقضه والإعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها تعمدت الحاق الضرر بمصادر المياه مما أدى إلى تعطيلها على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابها بالمواد ١ ، ٥ ، ٦ ، ١٠ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار وزير الاسكان . ومحكمة جناح السيدة زينب قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمواد الاتهام برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وبنظرها وبتفريم المتهمية ثلاثين جنيتها . استأنفت المحكوم عليها ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ، وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

قطعت المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

من حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة تعمد الحاق الضرر بمصادر المياه قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبيب ، ذلك بأنه رفض دفعها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الجنحة رقم ... لسنة ١٩٨٤ السيدة زينب رغم وحدة الواقعة فى كلتا الدعويين ، وجاء رده قاصراً إذ لم يبين موضوع تلك الجنحة وصلتها بالواقعة الماثلة ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه رد على ما دفعت

به الطاعنة بقوله : « وحيث إنه عن الدفع المبدى من محامى المتهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم لسنة ١٩٨٤ جنح السيدة زينب تبين للمحكمة من ضم الدعوى المذكورة أنها محررة عن واقعة مختلفة عام ١٩٨٤ ومن ثم يكون الدفع على غير سند من القانون ويتعين رفضه » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "تتقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه بصدر حكم نهائى فيها بالبراءة أو الادانة . وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون" . ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين . ومن ثم كان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت فى رفض الدفع المثار من المحكوم عليها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بقولها باختلاف كل واقعة عن الأخرى دون بيان لوقائع الجثة رقم لسنة ١٩٨٤ السيدة زينب التى أمرت بضمها ولا أساس للمغايرة بينها وبين الجثة موضوع الطعن الحالى، فإن الحكم يكون مشوباً بقصور فى بيان العناصر الكافية والمؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه بما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون ابتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والارتباط الأمر الذى يعيب الحكم ويوجب نقضه وإعادة ، دون حاجة لبحث الوجه الآخر للطعن .



جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/مصطفى طاهر وحسن عميره وصلاح البرجى نواب رئيس المحكمة وزكريا الشريف .

(٦٠)

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٨ القضائية

بناء على أرض زراعية "قمنية طوب" . جريمة " أركانها" . عقوبة " تطبيقها " . حكم " تسببه .
تسبب معيب " . مسئولية جنائية . دفاع " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .
مناط التأييم فى جريمة اقامة قمنية طوب أن تكون على أرض زراعية . المادة ١٥٣ من القانون
١١٦ لسنة ١٩٨٣ انحسار هذا الوصف عنها . لا تأييم . أساس ذلك ؟
دفاع الطاعن بأن الأرض المقام عليها القمنية ليست زراعية وتقديمه مستندات تأييدا لدفاعه .
جوهرى يوجب على المحكمة أن تعرض له . الالتفات عنه . قصور .

لما كان البين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه النعى أن
الطاعن أثار دفاعا مؤداه انتفاء الجريمة المسندة إليه لأن الأرض التى أقيمت
عليها قمنية الطوب ليست أرضا زراعية بل هى أرض بناء وكان مقاما عليها من
قبل مسكنا له ودل على ذلك بصورة طبق الأصل من قرار صادر من الوحدة
المحلية لمدينة سرس الليان فى بإزالة منزله إلى سطح الأرض فى أسبوع .
لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض
أحكام قانون الزراعة . تنص على أن يحظر اقامة ... وقمائن طوب فى الأرض
الزراعية ، كما نصت المادة ١٥٧ من ذات القانون على أن يعاقب على مخالفة

المادة ١٥٣ ... بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه مع الحكم بإزالة القمينة على نفقة المخالف. وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ... وكان مؤدى النصين المتقدمين فى صريح الفاظهما أن مناط المسؤولية الجنائية فى اقامة قمينة طوب أن تكون الأرض المقامة عليها من الأراضى الزراعية ، فإن انحسر عنها هذا الوصف كان الفعل غير مؤثم . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن على ما سبق بيانه - يعد فى خصوص هذه الدعوى هاما وجوهريا - لما يترتب على ثبوت صحته من انحسار التأييم عن فعلته ، فإنه كان يتعين على المحكمة وقد ابدى أمامها هذا الدفاع والمستندات السالف بيانها - أن تعرض له على استقلال وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه ، أما وهى لم تفعل ، فقد أضحى حكمها مشوبا بالقصور فى التسبيب متعيينا نقضه والإعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام قمينة طوب على أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالمادتين ١٠٧ مكررا أ ، ١٠٧ مكررا ب من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . ومحكمة جنح سرس الليان قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ وتغريمه عشرة آلاف جنيه عما أسند إليه والإزالة على نفقته . استأنف . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إيقاف عقوبة الحبس المقضى بها .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اقامة قمينة طوب على أرض زراعية قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه أغفل دفاعه القائم على أن الأرض المقامة القمينة عليها - ليست أرضا زراعية رغم تقديمه الدليل الذى يظهر هذا الدفاع ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه النعى أن الطاعن أثار دفاعا مؤداه انتفاء الجريمة المسندة إليه لأن الأرض التى أقيمت عليها قمينه الطوب ليست أرضا زراعية بل هى أرض بناء وكان مقاما عليها من قبل مسكنا له ودلل على ذلك بصورة طبق الأصل من قرار صادر من الوحدة المحلية لمدينة سرس الليان فى بإزالة منزله إلى سطح الأرض فى أسبوع . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة . تنص على أن يحظر اقامة ... وقمائن طوب فى الأرض الزراعية ، كما نصت المادة ١٥٧ من ذات القانون على أن يعاقب على مخالفة المادة ١٥٣ ... بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه مع الحكم بإزالة القمينة على نفقة المخالف. وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ... وكان مؤدى النصين المتقدمين فى صريح الفاظهما أن مناط المسؤولية الجنائية فى اقامة قمينة طوب أن تكون الأرض المقامة عليها من الأراضى الزراعية ، فإن انحسر عنها هذا الوصف كان الفعل غير مؤثم . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن على ما سبق بيانه - يعد فى خصوص هذه الدعوى هاما وجوهريا - لما يترتب على ثبوت صحته من انحسار التأييم عن فعلته ، فإنه كان يتعين على المحكمة وقد أبدى أمامها هذا الدفاع والمستندات السالف بيانها - أن تعرض له على استقلال وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه ، أما وهى لم تفعل ، فقد أضحي حكمها مشوبا بالقصور فى التسبب متعينا نقضه وإعادة نون حاجة إلى بحث وجهى الطعن الآخرين .



جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ مصطفى طاهر وحسن عميره وصلاح البرجى نواب رئيس المحكمة وزكريا الشريف .

(٦١)

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقض " الصفة فى الطعن " . محاماه . وكالة .

عدم تقديم المحامى التوكيل الذى يخوله الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه . أثره : عدم قبول
الطعن شكلاً . أساس ذلك ؟

(٢) استئناف " التقرير به . ميعاده " . نقض " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها " .

قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد . فصل فى شكل
الاستئناف بعدم القبول .

الطعن فى حكم محكمة أول درجة أمام النقض . غير جائز .

(٣) جريمة " أركانها " . حيازة . قصد جنائى . حكم " تسببيه . تسبب معيب " . دخول عقار
بقصد منع حيازته .

وجوب أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة . المادة ٣٦٩
عقوبات . القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .

(٤) نقض " أثر الطعن " . محكمة النقض " سلطتها " .

نقض الحكم بالنسبة لمن لم يطعن فيه من الخصوم . مشروط باستئناف الحكم الابتدائى واتصال
المحكمة الاستئنافية بموضوع الدعوى . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات
وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

قبول الاستئناف شكلاً . شرط للإتصال بموضوعه .

١ - لما كان الاستاذ المحامي قد قرر بالطعن بمثابته نائباً عن المحكوم عليه الرابع بيد أن التوكيل الذى قرر بالطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر ، ولما كان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره أن ينوب عنه فى مباشرته إلا إذا كان موكله منه توكيلاً يخوله ذلك الحق ، فإن هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبوله شكلاً.

٢ - لما كانت أوجه النعى التى يثيرها الطاعنان خاصة بالموضوع ، وكان الحكم الاستثنائى - فيما يتصل بهما - لم يفصل إلا فى شكل الاستئناف بعدم قبوله - وقضاؤه فى ذلك سليم فإن هذه الأوجه لا تكون موجهة إلا إلى حكم أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، ومن ثم فإن طعنهما يكون على غير أساس متعين الرفض .

٣ - من المقرر أنه يجب فى جريمة التعرض فى الحياة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحياة وأن القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .

٤ - لما كان العيب الذى شاب الحكم يتصل بالمحكوم عليهم الآخرين إلا أنه لا محل لإعمال حكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض مادام أن استئنافهم كان بعد الميعاد القانونى وقضت المحكمة بعدم قبوله شكلاً . ذلك أن المحكمة الاستئنافية لا تتصل بموضوع الدعوى إلا إذا كان الاستئناف مقبولا شكلاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم دخلوا عقار مملوكا وذلك بقصد منع حيازته له بالقوة على النحو الوارد بالأوراق . وطلبت عقابهم بالمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قويسنا قضت حضوريا اعتباريا للأول وحضورياً للباقيين عملاً بمادة الاتهام بحبس كل منهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ ، وفى الدعوى المدنية بالزامهم متضامنين بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليهم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا أولاً- بقبول الاستئناف شكلاً ، وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول . ثانياً - بعدم قبول الاستئناف شكلاً بالنسبة لباقي المتهمين .

فطعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

من حيث إن الأستاذ المحامى قد قرر بالطعن بمثابته نائباً عن المحكوم عليه الرابع بيد أن التوكيل الذى قرر بالطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر ، ولما كان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره أن ينوب عنه فى مباشرته إلا إذا كان موكلاً منه توكيلاً يخوله ذلك الحق ، فإن هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبوله شكلاً .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، إذ قام دفاع الطاعنين على أن الأرض المتنازع عليها لم تخرج من حيازتهم لصورية محضر تسليمها إلى المطعون ضده المدعى بالحق المدني - بيد أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى المؤيد بالمستندات ودانهم بالجريمة المتقدمة رغم عدم توافر أركانها ، كما رفضت المحكمة في درجتى التقاضى الاستجابة إلى طلب المدافع عنهم سماع شهود الحادث مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حيث إنه بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث فقد قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول استئنافهما شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، ولما كانت أوجه النعى التى يثيرها هذان الطاعنان خاصة بالموضوع ، وكان الحكم الاستئنافى - فيما يتصل بهما - لم يفصل إلا فى شكل الاستئناف بعدم قبوله - وقضاؤه فى ذلك سليم فإن هذه الأوجه لا تكون موجهة إلا إلى حكم أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، ومن ثم فإن طعنهما يكون على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إنه بالنسبة إلى الطاعن الأول ، فإن البين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه عول فى إدانته بجريمة دخول عقار فى حيازة الغير - المطعون ضده - بقصد منع حيازته بالقوة والزمه بالتعويض على سند من أنه وباقى المتهمين قاموا بوضع يدهم على الأطيان الزراعية موضوع النزاع بعد أن تم تسليمها إلى المطعون ضده بموجب محضر تسليم رسمى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب فى جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة وأن القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء ، وكان الحكم لم يبين ما وقع

من الطاعن من أفعال عند دخول أرض النزاع مما يعدها القانون استعمالاً للقوة أو تتم بذاتها على أنه قصد استعمالها حين ذلك الدخول ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن - بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . وجدير بالذكر أنه وإن كان العيب الذى شاب الحكم يتصل بالمحكوم عليهم الآخرين إلا أنه لا محل لأعمال حكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض مادام أن استئنافهم كان بعد الميعاد القانونى وقضت المحكمة بعدم قبوله شكلاً . ذلك أن المحكمة الاستئنافية لا تتصل بموضوع الدعوى إلا إذا كان الاستئناف مقبولا شكلاً .



جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبي رئيس المحكمة وعمار ابراهيم وأحمد
جمال عبد اللطيف .

(٦٢)

الطعن رقم ٨٤٢١ لسنة ٥٨ القضائية

عقوبة "العقوبة التكميلية" "وقف تنفيذها" .وقف تنفيذ .نقض "حالات الطعن .الخطأ فى
القانون" .تعويض .
ايقاف التنفيذ فى الجنايات والجنح قصره على العقوبات الجنائية البحتة دون الجزاءات الأخرى .
ولو تضمنت معنى العقوبة .
الحكم بوقف تنفيذ ضريبة الاستهلاك والتعويض وبدل المصادرة المقضى بها . خطأ فى القانون .
يوجب التصحيح . متى كان الحكم قد انتهى الى صحة اسناد التهمة وبين واقعتها بما تتوافر به
عناصرها . أساس ذلك ؟ .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات
حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم فى جناية أو جنحة بالحبس
أو الغرامة إنما عنت العقوبة الجنائية بالمعنى الحقيقى دون الجزاءات الأخرى التى
لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة ، وكان الإلزام بدفع
ضريبة الاستهلاك والتعويض وبدل المصادرة المحكوم بها فى التهمة المسندة الى
المطعون ضده لا تعتبر عقوبات بالمعنى المتقدم اذ المقصود منها هو التعويض وإن

بدا أنها تتضمن معنى العقوبة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذها دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يعيبه ويوجب تصحيح هذا الخطأ الذى تردى فيه والذى لا يخضع لاي تقدير موضوعى ، وكان الحكم قد انتهى الى صحة اسناد الجريمة المنسوبة الى المطعون ضده وبين واقعيتها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لها فإنه يتعين وفقا للمادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيح الحكم بمقتضى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه تهرب من أداء الضريبة العامة على الاستهلاك على النحو المبين تفصيلا بالاوراق وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٤ مكررا ، ١٠ ، ٥٣ ، ٥٤ مكررا ، ٥٦ ، ٦٣ ، ٦٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . وادعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٢٧٣٤٠٠ ^{مليم جنيه} . ومحكمة جنح قسم الرمل قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسمائة جنيه وبالزامه بأن يؤدي للخزانة العامة مبلغ ^{مليم جنيه} ١٦٢٣٩٠ كضريبة استهلاك ومثلها كتعويض ومبلغ ١٦٢٣٦٠٠ بدل مصادرة . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات .

فطعننت ادارة قضايا الحكومة نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن المقدم من وزير المالية بصفته مدعيا بالحقوق المدنية أن

الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بجريمة عدم أداء الضريبة العامة على الاستهلاك والزمه بالتعويض أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بإيقاف التنفيذ بالنسبة لجميع المبالغ المقض بها مع أنه لا يصح إلا بالنسبة للغرامة - إذ هي عقوبة جنائية بالمعنى الحقيقي - أما ماعداها فهي جزاءات وإن كان فيها معنى العقوبة إلا أنها ليست عقوبات بحتة ومن ثم لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فيها . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جنائية أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عنت العقوبة الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة ، وكان الإلزام بدفع ضريبة الاستهلاك والتعويض وبدل المصادرة المحكوم بها في التهمة المسندة إلى المطعون ضده لا تعتبر عقوبات بالمعنى المتقدم إذ المقصود منها هو التعويض وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذها دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضى بها يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يعيبه ويوجب تصحيح هذا الخطأ الذي تردى فيه والذي لا يخضع لأي تقدير موضوعي ، وكان الحكم قد انتهى إلى صحة اسناد الجريمة المنسوبة إلى المطعون ضده وبين واقعها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لها فإنه يتعين وفقا للمادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيح الحكم بمقتضى القانون مع إلزام المطعون ضده بالمصاريف المدنية .



جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعمار ابراهيم و محمد حسين .

(٦٣)

الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) دعوى مدنية " نظرها والحكم فيها " . تعويض . نقض " مايجوز وما لايجوز الطعن فيه من
الاحكام " .

انفتاح الطعن بطريق النقض . مناطه . صدور حكم منه للخصومة فى موضوع الدعوى .
إغفال الفصل فى الدعوى المدنية المقامة من المدعى بالحقوق المدنية . سبيل السير فيها . إعادة
طرح الأمر على محكمة الموضوع . المادة ١٩٣ مرافعات . مؤدى ذلك ؟ .

(٢) تبديد . جريمة " أركانها " . قانون " تفسيره . خيانة أمانة .

قيام الاختلاس المعد تبديدا معاقبا عليه . رهن بانتقال حيازة الشئ الى المختلس وأن تصبح يده
يد أمانة وأن يختلس ما أؤتمن عليه .

(٣) تبديد . خيانة أمانة . جريمة " أركانها " . قصد جنائى . قانون " تفسيره " . حكم " تسببيه .
تسبيب معيب " .

مايتطلبه تحقق القصد الجنائى فى جريمة خيانة الامانة ؟

العبرة فى ثبوت قيام عقد من عقود الائتمان . بحقيقة الواقع .

خلو الحكم من بيان ركن التسليم والقصد الجنائى . قصور .

١ - من المقرر أن الطعن بطريق النقض لاينفتح إلا بعد أن يكون قد صدر فى
موضوع الدعوى حكم منه للخصومة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتضمن قضاء
فى الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن بالتبعية للدعوى الجنائية وكانت محكمة
أول درجة قد قضت فى هذا الشق بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية ، وكانت
المحكمة الاستئنافية لم تضمن قضاها فصلا فيه ، وكان القضاء ذاك قد أغفل
الفصل فى ذلك الشق وسبيل السير فيه يكون باعادة طرح الامر على محكمة

الموضوع فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الواجبة الاعمال في هذا الخصوص لعدم وجود نص في قانون الاجراءات يعرض لهذه الحالة ، ولأن ما جاء بالنص يقرر قاعدة عامة لاقتبأى على التطبيق في المواد الجنائية .

٢ - من المقرر أن الاختلاس لايمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه إلا إذا كانت حيازة الشئ قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد امانة ثم يخون هذه الامانة باختلاس الشئ الذى أؤتمن عليه .

٣ - إن القصد الجنائى فى جريمة خيانة الامانة لايتحقق بمجرد تصرف المتهم فى الشئ المسلم إليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب ذلك ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه. وإن العبرة فى ثبوت قيام عقد من عقود الائتمان هى بحقيقة الواقع . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد استدل على توافر أركان الجريمة فى حق الطاعن بما أثبتته من تسلمه المنقولات الخاصة بالمجنى عليها بموجب عقد من عقود الائتمان وأن عدم ردها إليها عند مطالبتها بها يعد اختلاسا وقد خلت مدوناته من بيان الاساس الذى استمد منه واقعة تسلمه لهذه المنقولات استلاما فعليا ، وإذ كانت المجنى عليها - المدعية بالحقوق المدنية شهدت أمام محكمة أول درجة بغير ذلك . كما شهد الشاهدان الموقعان على قائمة الاعيان بأنهما لم يشهدا واقعة تسلم الطاعن للاعيان الثابتة بالقائمة . لما كان ذلك فإن الحكم فيما تقدم يكون قد خلا من بيان ركن التسليم ولم يستظهر القصد الجنائى وهو عماد جريمة خيانة الامانة ، ومن ثم فإنه يكون قد تعيب بالقصور فى التسبيب بما يبطله .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح قسم الجيزة ضد الطاعن بوصف أنه بدد المنقولات المبينة الوصف والقيمة بقائمة منقولات الزوجية المملوكة لها والمسلمة إليه على سبيل عارية الاستعمال وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات مع الزامه بأن يدفع لها بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل

التعويض المؤقت . كما أ قام الطاعن دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة ذاتها ضد المدعية بالحقوق المدنية بوصف أنها ارتكبت جريمة التزوير والنصب بأن اقرت فى وثيقة الزواج - على غير الحقيقة - بأنها بكر ولم يسبق لها الزواج . كما قامت بتحرير قائمة منقولات زوجية لوجود لها بمبلغ خمسة آلاف جنيه وإيهامه باحضار تلك المنقولات لتأثيث منزل الزوجية وطلب عقابها بالمادتين ٢١٥ ، ١/٣٣٦ من قانون العقوبات وأن تؤدى له مبلغ ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قسم الجيزة قضت حضوريا أولا : فى الجنحة رقم لسنة ٨٥ قسم الجيزة بحبس المتهم فيها سنة مع الشغل والنفاذ والزامه بأن يؤدى للمدعية بالحقوق المدنية بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ثانيا : فى الجنحة رقم لسنة ١٩٨٦ ببراءة المتهم فيها من تهمة النصب وعدم قبول الدعوى المدنية والجنائية عن تهمة التزوير وعدم قبول الدعوى المدنية المقامة من المتهم فيها . استأنف المحكوم عليه الحكيم الصادرين فى الجنحتين سالفتي الذكر ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم شهرا مع الشغل والتأيد فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بشقيه بطريق النقض الخ .

المحكمة

أولا : عن الطعن فى الحكم فى الشق الخاص بالجنحة رقم لسنة ٨٦ قسم الجيزة :

من حيث إنه من المقرر أن الطعن بطريق النقض لا يفتح إلا بعد أن يكون قد صدر فى موضوع الدعوى حكم منه للخصومة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتضمن قضاء فى الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن بالتبعية للدعوى الجنائية وكانت محكمة أول درجة قد قضت فى هذا الشق بعدم قبول الدعوى المدنية والجنائية ، وكانت المحكمة الاستئنافية لم تضمن قضاءها فصلا فيه ، وكان القضاء ذاك قد أغفل الفصل فى ذلك الشق وسبيل السير فيه يكون باعادة طرح الامر على محكمة الموضوع فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز عملا بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية

الواجبة الاعمال فى هذا الخصوص لعدم وجود نص فى قانون الاجراءات يعرض لهذه الحالة ، ولان ماجاء بالنص يقرر قاعدة عامة لاتتأبى على التطبيق فى المواد الجنائية .
ثانيا : عن الطعن فى الحكم فى الشق الخاص بالجنحة رقم لسنة ٨٥ الجيزة لسنة ٨٦ مستأنف الجيزة .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبيد والزمه بالتعويض قد شابه القصور فى التسبب ذلك أنه لم يستظهر ركن التسليم وأعرض عما قررت المجنى عليها - المدعية بالحقوق المدنية - والشاهدان الموقعان على قائمة المنقولات من أن - الطاعن - لم يتسلم تلك المنقولات وذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن الاختلاس لايمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه إلا إذا كانت حيازة الشئ قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد امانة ثم يخون هذه الامانة باختلاس الشئ الذى أؤتمن عليه . وكان القصد الجنائى فى جريمة خيانة الامانة لايتحقق بمجرد تصرف المتهم فى الشئ المسلم إليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب ذلك ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه. وإن العبرة فى ثبوت قيام عقد من عقود الائتمان هى بحقيقة الواقع . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد استدل على توافر أركان الجريمة فى حق الطاعن بما أثبتته من تسلمه المنقولات الخاصة بالمجنى عليها بموجب عقد من عقود الائتمان وأن عدم ردها إليها عند مطالبتها بها يعد اختلاسا وقد خلت مدوناته من بيان الاساس الذى استمد منه واقعة تسلمه لهذه المنقولات استلاما فعليا ، وإذ كانت المجنى عليها - المدعية بالحقوق المدنية شهدت أمام محكمة أول درجة بغير ذلك . كما شهد الشاهدان الموقعان على قائمة الاعيان بأنهما لم يشهدا واقعة تسلم الطاعن للاعيان الثابتة بالقائمة . لما كان ذلك فإن الحكم فيما تقدم يكون قد خلا من بيان ركن التسليم ولم يستظهر القصد الجنائى وهو عماد جريمة خيانة الامانة ، ومن ثم فإنه يكون قد تعيب بالقصور فى التسبب بما يبطله ويوجب نقضه مع الزام المطعون ضدها المدعية بالحقوق المدنية بالمصروفات المدنية عن هذا الشق من الدعوى .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجى اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وعلى الصادق عثمان و ابراهيم عبد المطلب .

(٦٤)

الطعن رقم ٢٩٩٨ لسنة ٥٧ القضائية

(١) خلورجل . إيجار أماكن . قانون " تفسيره " " تطبيقه " .

اقتضاء المؤجر أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة عن الأجرة
القانونية . مؤتم . عدم سر يان التائم على الأماكن المؤجرة مفروشة أو بطريق الجدك . أساس ذلك ؟ .

(٢) خلورجل . إيجار أماكن . دفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " حكم " تسببيه .

تسبيب معيب " .

دفاع الطاعنة أن العلاقة الايجارية بينها وبين المجنى عليه هي إيجار بالجدك . جوهرى . اغفال

الحكم المطعون فيه ايراده . وتمحيصه . قصور .

١ - لما كان البين من استقراء نصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والاعمال

التشريعية التى اقترنت بإصدارها أن الشارع إنما يؤتم اقتضاء المؤجر أية مبالغ

اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة عن الاجرة الواجبة

قانونا ، وذلك بهدف الحيلولة دون استغلال حاجة المستأجر الملحة الى شغل

المكان المؤجر ، نتيجة تفاقم أزمة الاسكان . وقد افرد الشارع الفصل الثانى من

الباب الأول من القانون سالف الذكر - بعد أن خصص الفصل الأول للاحكام

العامه - لاحكام تقدير وتحديد الاجرة ، فأرسى القواعد الاجرائية والموضوعية

لتحديد اجرة الاماكن فى المواد من العاشرة الى الثالثة والعشرين فالزم من

يرغب فى اقامة مبنى أن يرفق بطلب الترخيص له بالبناء المقدم إلى الجهة

الادارية المختصة بشئون التنظيم بيانا بقيمة الارض والمباني ومواصفات البناء لتقدير أجرة المبنى وتوزيعها على وحداته، ونص في المادة الحادية عشرة على أن يتضمن قرار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالموافقة على اقامة البناء تقدير الاجرة الاجمالية للمبنى وفقا لاحكام الواردة في هذا الباب وتوزعها على وحدات المبنى كما نص في المادة التالية - المادة الثانية عشرة - على أن تتولى تحديد أجرة الاماكن الخاضعة لاحكام هذا القانون وتوزعها على وحداته لجان يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص ثم بينت في عجزها كيفية تشكيلها كما نص في المادة الثالثة عشرة على الزام مالك البناء باخطار تلك اللجان من تاريخ نفاذ أول عقد ايجار أية وحدة من وحدات المبنى أو تاريخ شغلها لأول مرة ... كما أجازت للمستأجر أن يخطر اللجنة بشغله المكان المؤجر ثم بينت المادة الرابعة عشرة كيفية تقدير أجرة المبنى فجعلته صافى عائد استثمار العقار بواقع ٧٪ من قيمة الارض والمباني ومقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الاصلاحات والصيانة والادارة بواقع ٣٪ من قيمة المباني ، وقد خصص الفصل الثالث من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه بالتزامات المؤجر والمستأجر فالزم المؤجر في المادة الرابعة والعشرين عند تأجير المبنى أو وحدة منه - بأن يثبت في عقد الايجار تاريخ ورقم وجهة إصدار ترخيص البناء ومقدار الاجرة الاجمالية المقدرة للمبنى والوحدة المؤجرة وفقا للمادة الحادية عشرة من القانون، وهو التزام لايتصور أن يقوم إلا في حق المؤجر للوحدة خالية ، ثم حظر عليه في المادة السادسة والعشرين اقتضاء أى مبلغ اضافى بالذات أو بالواسطة زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها في العقد. وقضى في المادة السابعة والسبعين على عقاب من يخالف احكام تلك المادة ثم اختتم ذلك الباب بالفصل الرابع في خصوص ايجار الاماكن المفروشة . لما كان ذلك ، وكان مفاد جميع ماتقدم أن الاماكن المؤجرة مفروشة أو بطريق الجدك لا تسرى عليها أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المتعلقة بتحديد الاجرة ، فإن اقتضاء مؤجرها مبالغ خارج نطاق العقد يكون أمراً مباحاً لعقاب عليه .

٢ - لما كان دفاع الطاعنة قد جرى على أن عقد الايجار المبرم بينها وبين المجنى عليه عقد ايجار لمحل تجارى بالجدك مما لا يخضع لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، وكان الحكم المطعون فيه قد قعد عن ايراد هذا الدفاع والتصدى له وتمحيصه وابداء رأيه فى شأنه رغم جوهريته إذ من شأنه لو صح أن يؤثر فى مسئولية الطاعنة ويغير وجه الرأى الذى انتهت اليه المحكمة . فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها بصفتها مؤجرة تقاضت المبالغ المبينة بالمحضر من المستأجر خارج نطاق عقد الايجار وطلبت عقابها بالمادتين ١/٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . ومحكمة أمن الدولة الجزئية قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهمه ثلاثة أشهر مع الشغل والايقاف وتغريمها ستمائة جنيه وبالزامها بأن ترد للمجنى عليه مبلغ ثلاثمائة جنيه . استأنفت المحكوم عليها ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامى عن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار قد شابه قصور فى التسبيب وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه التفت عن دفاعها أن العلاقة الايجارية بينها وبين المجنى عليه علاقة ايجار بالجدك يشمل المحل المؤجر بكافة محتوياته لاستخدامه محل براويز وذلك وفقاً للثابت بعقد الايجار مما يخرج عن نطاق تطبيق احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه دان الطاعنة بجريمة تقاضى خلو رجل وفقا لاحكام المادتين ٢٦ و ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧. لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أن دفاع الطاعنة المكتوب أمام كل من درجتى التقاضى جرى على أنها ليست مالكة للمحل موضوع عقد الايجار الصادر منها للمجنى عليه بل مستأجره له وقامت بتأجير له بالجدك أى بكل محتوياته ومشتملاته كمحل للبراويز وأنه بالتالى لا يخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن وقدمت المستندات التى تظاهر دفاعها لما كان ذلك وكان البين من استقراء نصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والاعمال التشريعية التى اقترنت بإصدارها أن الشارع إنما يؤثم اقتضاء المؤجر أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة عن الاجرة الواجبة قانونا ، وذلك بهدف الحيلولة دون استغلال حاجة المستأجر الملحة الى شغل المكان المؤجر ، نتيجة تقاوم أزمة الاسكان . وقد افرد الشارع الفصل الثانى من الباب الأول من القانون سالف الذكر - بعد أن خصص الفصل الأول للاحكام العامة - لاحكام تقدير وتحديد الاجرة ، فأرسى القواعد الاجرائية والموضوعية لتحديد اجرة الاماكن فى المواد من العاشرة الى الثالثة والعشرين فالزم من يرغب فى اقامة مبنى أن يرفق بطلب الترخيص له بالبناء المقدم إلى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بيانا بقيمة الارض والمباني ومواصفات البناء لتقدير اجرة المبنى وتوزيعها على وحداته، ونص فى المادة الحادية عشر على أن يتضمن قرار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالموافقة على اقامة البناء تقدير الاجرة الاجمالية للمبنى وفقا لاحكام الواردة فى هذا الباب وتوزعها على وحدات المبنى كما نص فى المادة التالية - المادة الثانية عشر - على أن تتولى تحديد اجرة الاماكن الخاضعة لاحكام هذا القانون وتوزعها على وحداته لجان يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص ثم بينت فى عجزها كيفية تشكيلها كما نص فى المادة الثالثة عشرة على الزام مالك البناء باخطار تلك اللجان من تاريخ نفاذ أول عقد ايجار اية وحدة من وحدات المبنى أو تاريخ شغلها لأول مرة ... كما أجازت للمستأجر أن يخطر اللجنة بشغله المكان المؤجر ثم بينت المادة الرابعة

عشرة كيفية تقدير أجرة المبنى فجعلته صافى عائد استثمار العقار بواقع ٧٪ من قيمة الأرض والمباني ومقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الاصلاحات والصيانة والادارة بواقع ٣٪ من قيمة المباني ، وقد خصص الفصل الثالث من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه بالتزامات المؤجر والمستأجر فالزم المؤجر في المادة الرابعة والعشرين عند تأجير المبنى أو وحدة منه - بأن يثبت في عقد الايجار تاريخ ورقم وجهة إصدار ترخيص البناء ومقدار الاجرة الاجمالية المقدرة للمبنى والوحدة المؤجرة وفقا للمادة الحادية عشرة من القانون، وهو التزام لايتصور أن يقوم إلا في حق المؤجر للوحدة خاليه ، ثم حظر عليه في المادة السادسة والعشرين اقتضاء أى مبلغ اضافى بالذات أو بالواسطة زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها في العقد. وقضى في المادة السابعة والسبعين على عقاب من يخالف احكام تلك المادة ثم اختتم ذلك الباب بالفصل الرابع في خصوص ايجار الاماكن المفروشة . لما كان ذلك ، وكان مفاد جميع ماتقدم أن الاماكن المؤجرة مفروشة أو بطريق الجدك لا تسرى عليها أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المتعلقة بتحديد الاجرة ، فإن اقتضاء مؤجرها مبالغ خارج نطاق العقد يكون أمراً مباحاً لاعتقاب عليه ، وإذا كان دفاع الطاعنة قد جرى على أن عقد الايجار المبرم بينها وبين المجنى عليه عقد ايجار لمحل تجارى بالجدك مما لا يخضع لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وكان الحكم المطعون فيه قد قعد عن ايراد هذا الدفاع والتصدى له وتمحيصه وابداء رأيه في شأنه رغم جوهريته إذ من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئولية الطاعنة ويغير وجه الرأى الذى انتهت اليه المحكمة . فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب الذى يوجب نقضه والاعادة .

////////////////////

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ناجي اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

(٦٥)

الطعن رقم ٣٠١٦ لسنة ٥٧ القضائية

(١) حكم "تسبيبه . تسبیب غیر معيب" . دفاع "الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" . دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة .

دفاع الطاعن بأن مساحة الأرض المقول بحيازة المدعى بالحقوق المدنية لها تقل عن مساحة الأرض محل النزاع . موضوعى . عدم التزام المحكمة بالرد عليه . اكتفاء بأدلة الثبوت التى عولت عليها فى الادانة .

(٢) دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . إجراءات "إجراءات المحاكمة" . استئناف نظره والفصل فيه " . نقض " مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام " .

نظر المحكمة الدعوى الجنائية فى جرائم انتهاك ملك الغير . وجوب أن تفصل فى النزاع . بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم ، وبعد سماع أقوال نوى الشأن . بتأييد قرار قاضى الحيازة أو بالفائه دون مساس بأصل الحق .

اغفال المحكمة الفصل فى طلب الفاء قرار قاضى الحيازة . للطاعن الرجوع إلى المحكمة نفسها للفصل فيما اغفلته . أساس ذلك ؟ . المادة ١٩٣ مرافعات .

عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم فى هذا الشأن .

١ - لما كان دفاع الطاعن أن مساحة الأرض المقول بحيازة المدعى بالحقوق المدنية لها تقل عن مساحة الأرض محل النزاع التى صدر بشأنها قرار قاضى الحيازة إنما هو دفاع موضوعى لا يلتزم المحكمة بالرد عليه اكتفاء بأدلة الثبوت التى عولت عليها فى قضائها بالإدانة، لأن فى التفاتها عنه ما يفيد أنها اطرحته، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد من دعوى القصور فى التسبیب يكون غير سديد .

٢ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ توجب على المحكمة - عند نظر الدعوى الجنائية فى جرائم انتهاك حرمة ملك الغير - أن تفصل فى النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوى الشأن بتأيد القرار الصادر من قاضى الحيازة أو بإلغائه دون مساس بأصل الحق ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة فى درجتى التقاضى أن الطاعن طلب إلغاء قرار قاضى الحيازة ، وكان الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه كلاهما قد اغفلا الفصل فى هذا الطلب ، فإنه يكون للطاعن أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية للفصل فيما اغفلته عملا بحكم المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الواجب إعماله أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتباره من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات ، ويكون النعى على الحكم فيما لم يفصل فيه فى هذا الصدد غير جائز.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه دخل عقارا فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة. وطلبت عقابه عملا بالمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . كما ادعى المتهم قبل المدعى بالحقوق المدنية مدنيا بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح قليوب قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيها لايقاف التنفيذ والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ورفض الدعوى المدنية المقامة من المتهم . استأنف المحكوم عليه ومحكمة بنها الابتدائية (مأمورية قليوب) - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجر يمة دخول عقار فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة قد شا به البطلان والقصور فى التسبيب ، ذلك بأنه صدر رغم خلو الأوراق من تقرير التخليص، والتفت عن دفاعه الجوهرى أن مساحة الأرض المقول بحيازة المدعى بالحقوق المدنية لها تقل عن مساحة الأرض محل النزاع التى صدر بشأنها قرار قاضى الحيازة ، كما اغفلت المحكمة فى درجتى التقاضى الفصل فى طلب الغاء القرار المذكور . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من المفردات المضمومة وجود تقرير بالتخليص من وضع أحد أعضاء المحكمة الاستئنافية، فإن ادعاء الطاعن عدم وجود هذا التقرير يكون غير صحيح ويكون منعه فى هذا الشأن غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن أن مساحة الأرض المقول بحيازة المدعى بالحقوق المدنية لها تقل عن مساحة الأرض محل النزاع التى صدر بشأنها قرار قاضى الحيازة إنما هو دفاع موضوعى لا تلتزم المحكمة بالرد عليه اكتفاء بأدلة الثبوت التى عولت عليها فى قضائها بالإدانة ، لأن فى التفاتها عنه ما يفيد أنها اطرحته ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد من دعوى القصور فى التسبيب يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ توجب على المحكمة - عند نظر الدعوى الجنائية فى جرائم انتهاك حرمة ملك الغير - أن تفصل فى النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال نوى الشأن بتأيد القرار الصادر من قاضى الحيازة أو بالغائه دون مساس بأصل الحق ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة فى درجتى التقاضى أن الطاعن طلب الغاء قرار قاضى الحيازة ، وكان الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه كلاهما قد اغفلا الفصل فى هذا الطلب ، فإنه يكون للطاعن أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية للفصل فيما اغفلته عملا بحكم المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الواجب إعماله أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتباره من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات ، ويكون النعى على الحكم فيما لم يفصل فيه فى هذا الصدد غير جائز . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله والزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجي اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

(٦٦)

الطعن رقم ٥٦٤٨ لسنة ٥٧ القضائية

دعوى جنائية " انقضاؤها بمضى المدة " . تقادم . دفع " الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى
المدة " . دعوى مدنية " انقضاؤها بمضى المدة " . استئناف " نظره والحكم فيه " . نقض " حالات
الطعن . الخطأ فى القانون " .

انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنع بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة .

الاجراءات القاطعة للتقادم ؟ .

مضى مايزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الحكم الابتدائى إلى يوم التقرير بالطعن فيه
بالاستئناف . دون اتخاذ إجراء قاطع للتقادم . يوجب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك ؟ .
قضاء الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن . رغم انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . خطأ فى
القانون . يوجب نقضه والحكم بانقضائها بمضى المدة .
الدعوى المدنية التابعة . عدم انقضاؤها إلا بمضى المدة المقررة لها فى القانون المدنى .

لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ و ١٧ منه بانقضاء
الدعوى الجنائية فى مواد الجنع بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة
وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو
بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطرها بوجه رسمى

وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات - التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء، وكان قد مضى - في صورة الدعوى - مايزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الحكم الابتدائي الى يوم التقرير بالطعن فيه بالاستئناف دون اتخاذ إجراء من قبيل مذكر، وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هو مما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم تشهد بصحته ، وهو الحال في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن رغم انقضاء الدعوى الجنائية يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه فيما قضى به في الدعوى الجنائية والحكم بانقضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على الدعوى المدنية المرفوعة معها فهي لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح المنزلة ضد الطاعن بوصف أنه ابلغ كذبا مع سوء القصد بأن افتعل بنفسه إصابات وتوجه الى مفتش الصحة للحصول على تقرير طبي فرفض الاستجابة له وطلب عقابه المادتين ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيها وبالزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة البلاغ الكاذب والزامه بالتعويض قد خالف القانون ، ذلك بأنه لم يعمل من تلقاء نفسه أثر

انقضاء الدعوى الجنائية بمضى أكثر من ثلاث سنوات منذ صدور الحكم الابتدائي بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ حتى تقرير الطاعن بالاستئناف في ٨ مارس سنة ١٩٨٤ . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاوراق والمفردات المضمومة ان الطاعن ، وهو محكوم عليه في جنحة ، قرر بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٨٤ باستئناف الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة بجلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ بإدانته والزامه بالتعويض أى بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات دون أن يتخذ أى إجراء قاطع للتقادم من تاريخ صدور الحكم الابتدائي الى حين التقرير باستئنافه . لما كان ذلك، وكان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ و ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء، وكان قد مضى- فى صورة الدعوى - مايزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الحكم الابتدائي الى يوم التقرير بالطعن فيه بالاستئناف دون اتخاذ إجراء من قبيل ماذكر، وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هو مما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم تشهد بصحته ، وهو الحال فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن رغم انقضاء الدعوى الجنائية يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه فيما قضى به فى الدعوى الجنائية والحكم بانقضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على الدعوى المدنية المرفوعة معها فهى لا تنقض إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى . لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن وإن شمل قضاء الحكم فى الدعوى المدنية إلا أن الطاعن لم ينع على الحكم شيئاً بصدها ، ومن ثم يتعين رفض الطعن فى هذا الخصوص .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطوريسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أ حمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
ومحمد حسين مصطفى .

(٦٧)

الطعن رقم ٣٩٨٣ لسنة ٥٧ القضائية

- (١) إجراءات " إجراءات المحاكمة " إعلان . وكالة . بطلان . نظام عام .
عدم تعلق أوجه البطلان الخاصة بالتكليف بالحضور بالنظام العام .
حضور المتهم بنفسه أو بوكيل عنه بالجلسة ، أثره : ليس له التمسك ببطلان أوراق التكليف
بالحضور ، أساس ذلك ؟ .
- (٢) دعوى مدنية ، دعوى جنائية ، مسئولية جنائية ، ضرب ، نقض " أسباب الطعن ، ما لا يقبل
منها " .
تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن شكواه فى جريمة ضرب بسيط . لا أثر له على الدعوى الجنائية
ولا المسئولية الجنائية عن تلك الجريمة .
- (٣) دفاع " الاخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره " ، نقض " أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها " .
سكوت الطاعن أو المدافع عنه . لا يصح أن يبنى عليه طعن . متى كانت المحكمة لم تمنعه من
مباشرة حقه فى الدفاع .
- (٤) إجراءات " إجراءات التحقيق " إجراءات المحاكمة " ، نقض " أسباب الطعن ، ما لا يقبل
منها " .
تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم . علة ذلك ؟ .

١ - من المقرر أن أوجه البطلان المتعلقة بالتكليف بالحضور ليست من النظام العام، فإذا حضر المتهم الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه ، فليس له أن يتمسك بهذا البطلان، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه، قد عرض لدفاع الطاعن في هذا المنحى ورفضه لحضور محام عنه صحح اسمه، فليس يعيبه من بعد أن لم يبين السند القانوني في رفضه، مادام أن لذلك سند من نص المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - لما كان تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن شكواه في جريمة الضرب المرفوعة بها الدعوى الجنائية عليه - على ماسلف بيانه - ليس من شأنه أن يؤثر في الدعوى الجنائية ولا في المسؤولية الجنائية نفس الجريمة تلك، فإن النعى على الحكم عدم قضائه بالبراءة لهذا التنازل، يكون على غير سند من القانون .

٣ - أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبني عليه طعن ، مادامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع . فإن ماثيره من أن المحكمة لم تنبهه برفضها لدفعه الشكلى حتى يبدى دفوعه الموضوعية يكون غير سديد .

٤ - لما كان ما أثاره الطاعن بشأن احالة القضية إلى المحكمة قبل أن يمثل أمام النيابة لبدء دفاعه نتيجة لغلط في شخصه ترتب عليه عدم إعلانه بمكان وزمان وموضوع التحقيق يعد تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمدا الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوما وكان ذلك باستخدام أداة "عصا" . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢/١-٣ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه

مد نيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح شبرا
قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة
جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل
التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة
استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم
المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل واثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية
لدعواه المدنية .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه عرض لدفع الطاعن بعدم قبول الدعوى استنادا إلى
أنها وجهت لشخص آخر ورد عليه فى قوله " ولما كان المتهم قد أعلن وحضر بالجلسة
الأولى المحددة لنظر الدعوى بمحام عنه . ومن ثم فإن علمه يكون قد اتصل بالدعوى
مما تقضى معه المحكمة برفض الدفع المبدى من المتهم " . لما كان ذلك ، وكان البين من
الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت من النيابة العامة قبل الطاعن بوصف أنه أحدث
عمدا بالمجنى عليه إصابات تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوما ، وكان ذلك بأداة
وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢/٣،١ من قانون العقوبات ، وكانت الواقعة على هذا النحو من
جرائم الجناح التى ترفع بطريق التكليف بالحضور عملا بالمادة ٢٢٢ من قانون
الإجراءات الجنائية ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة
حضور محام وكيل عن الطاعن طلب تصحيح اسمه المرفوع به الدعوى من إلى
..... وطلب أجلا للاطلاع والاستعداد ، فاجابته المحكمة إلى ذلك ، وكان من المقرر أن
أوجه البطلان المتعلقة بالتكليف بالحضور ليست من النظام العام ، فإذا حضر المتهم
الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه ، فليس له أن يتمسك بهذا البطلان ، وكان الحكم الابتدائى

المؤيد لأسبابه، قد عرض لدفاع الطاعن في هذا المنحى ورفضه لحضور محام عنه صحح اسمه، فليس يعيبه من بعد أن لم يبين السند القانوني في رفضه، مادام أن لذلك سند من نص المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن معنى الطاعن في هذا يكون على غير أساس، لما كان ذلك، وكان تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن شكواه في جريمة الضرب المرفوعة بها الدعوى الجنائية عليه - على ماسلف بيانه - ليس من شأنه أن يؤثر في الدعوى الجنائية لا في المسئولية الجنائية نفس الجريمة تلك، فإن النعى على الحكم عدم قضائه بالبراءة لهذا التنازل، يكون على غير سند من القانون .

لما كان ذلك، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت محاميه من الاستطراد في دفاعه فلا محل للنعى عليها إن أمسك عن ذلك لما هو مقرر من أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن مادامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع .

فإن ما يثيره من أن المحكمة لم تنبهه برفضها لدفعه الشكلى حتى يبدى دفوعه الموضوعية يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان ما أثاره الطاعن بشأن احالة القضية إلى المحكمة قبل أن يمثل أمام النيابة لبدء دفاعه نتيجة لغلط في شخصه ترتب عليه عدم إعلانه بمكان وزمان وموضوع التحقيق يعد تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة، هذا فضلا عن أن الثابت بالأوراق أن الغلط لم يكن في شخص المتهم بل في اسمه وهو ماعمد المدافع عنه إلى تصحيحه بأولى جلسات المحاكمة، لما كان ماتقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين التقرير بعدم قبوله .



جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أ حمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
وعمار إبراهيم .

(٦٨)

الطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) اثبات "شهود" . محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقدير الدليل" .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة شاهد ؟ .

(٢) اثبات "شهود" . محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقدير الدليل" . نقض "أسباب الطعن .

مالا يقبل منها" .

حق المحكمة فى الأخذ براوية ينقلها شخص عن آخر . متى رأت أن هذه الأقوال قد صدرت منه

حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى .

الجدل الموضوعى . غير جائز أمام النقض .

(٣) أسباب الإباحة وموانع العقاب "الجنون والعاهة العقلية" . مسئولية جنائية . قانون "تفسيره" .

الحالات النفسية . ليست أصلا من موانع المسئولية والعقاب .

المرض العقلى الذى تتعدم به المسئولية قانوننا وفقا للمادة ٦٢ عقوبات . هو الذى يعدم الشعور

والإدراك .

(٤) أسباب الإباحة وموانع العقاب "الجنون والعاهة العقلية" . اثبات "بوجه عام" . محكمة

الموضوع . "سلطتها فى تقدير الدليل" . نقض "أسباب الطعن . مالاً يقبل منها" .

تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعى .

(٥) دفاع "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة .

(٦) دفاع "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

نفى التهمة . دفاع موضوعى . لا يستأهل ردا .

الدفاع الموضوعى . غير جائز أمام النقض .

١ - إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وأن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٢ - من المقرر أنه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ براوية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت عنه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى صحة ما أدلى به الطاعن للشهود وهم والديه وشقيقته وزوجه من أنه قتل المجنى عليهما، وعول على مانقلوه عنه فى هذا الشأن، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٣ - من المقرر أن الحالات النفسية ليست فى الأصل من موانع المسؤولية والعقاب كالجنون والعاهة فى العقل، اللذين يجعلان الجانى فاقد الشعور والاختيار فى عمله وقت ارتكاب الجريمة، وفقا لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة فى العقل وتتعدم به المسؤولية الجنائية قانونا، هو ذلك المرض الذى

من شأنه أن يعدم الشعور أو الإدراك ، أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره أو إدراكه ، فلا تعد سببا لإنعدام المسؤولية .

٤ - إن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها .

٥ - من المقرر أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم. وأن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة بالرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .

٦ - لما كان الدفع بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مربودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن بمقولة عدم تخلف آثار دماء من فصيلة المجنى عليها بأداة العدوان المضبوطة وبملايس الطاعن التي كان يرتديها وقت الحادث وقصر الفترة الزمنية التي ارتكب فيها الحادث وعدم مقارفته له، يتمخض دفاعا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في تقديرها أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها ، وهو ما تستقل به ولا معقب عليها فيه أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : قتل عمدا بأن انهال عليها ضربا بجسم صلب راض "شومة" قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي أودت بحياتها. ثانيا : قتل عمدا بأن انهال عليها ضربا بجسم صلب راض "شومة" فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي أودت بحياتها. وأحالتها إلى محكمة جنايات طنطا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٤/١-٢ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم

بالاشغال الشاقة المؤبدة عما أسند إليه باعتبار أن جناية القتل الثانية قد أقرنت بالأولى .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد المقترنه بجناية قتل قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه عول فى قضائه على شهادات سماعية غير قاطعة فى الدلالة على ارتكابه الجريمة ، واطرح دفاع الطاعن القائم على معاناته من مرض نفسى استنادا لما أورده التقرير الطبى عن مسئوليته عن الأفعال المنسوبة إليه ، وتمسك بعدم إمكان حدوث إصابات المجنى عليهما من مثل الآداة المضبوطة بعد يومين من الحادث خالية من آثار دماء من فصيلة المجنى عليهما والتي خلت منها ملابسه أيضا ، وعدم كفاية الفترة الزمنية المقول بها من جانب الشهود لارتكاب الحادث فى مكان وقوعه والعودة إلى منزله ، هذا إلى أن الطاعن قد اعتصم بالانكار وصمم على عدم ارتكابه للحادث، وقد التفت الحكم عن هذه الأوجه للدفاع ولم يتناولها بالرد، وذلك كله يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد المقترن بجناية قتل التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤيدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وأن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان من المقرر أنه ليس

فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ براوية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت عنه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى صحة ما أدلى به الطاعن للشهود وهم والديه وشقيقته وزوجة من أنه قتل المجنى عليهما، وعول على مانقلوه عنه هذا الشأن، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعنى أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحالات النفسية ليست فى الأصل من موانع المسؤولية والعقاب كالجنون والعاهة فى العقل، اللذين يجعلان الجانى فاقد الشعور والاختيار فى عمله وقت ارتكاب الجريمة، وفقا لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة فى العقل وتنعدم به المسؤولية الجنائية قانونا، هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور أو الإدراك ، أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره أو إدراكه ، فلا تعد سببا لإنعدام المسؤولية ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى استنادا إلى تقرير رئيس قسم الأمراض العصبية والنفسية بكلية الطب بجامعة طنطا الذى انتدابه المحكمة، وتقرير وكالة دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية، اللذين خلاصا إلى مسؤولية الطاعن عما أسند إليه، انتهى إلى رفض دفاع الطاعن فى هذا المنحى وعده مسئولا عما أسند إليه ، فإن النعى على الحكم فى هذا يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم. وأن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة بالرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم وكان الدفع بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مربودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن بمقولة عدم تخلف آثار دماء من فصيلة المجنى عليها بأداة العدوان

المضبوطة وبملابس الطاعن التي كان يرتديها وقت الحادث وقصر الفترة الزمنية التي ارتكب فيها الحادث وعدم مقارفته له، يتمخض دفاعا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في تقديرها أدلة الدعوى واستتباط معتقدها منها ، وهو ما تستقل به ولا معقب عليها فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

=====

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين/ محمد أ حمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل

وعمار ابراهيم .

(٦٩)

الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ القضائية

(١) اثبات "شهود" . حكم "مالايحييه فى نطاق التدليل" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

لمحكمة الجنايات أن تورد أقوال الشهود كما تضمنتها قائمة أدلة الإثبات . متى كانت تصلح بذاتها سندا للإدانة .

(٢) قتل عمد . جريمة "أركانها" . قصد جنائى . محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير الدليل" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

قصد القتل أمر خفى . ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التى تنم عنه . استخلاص توافره . موضوعى .

مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر نية القتل .

(٣) جريمة "أركانها" . رابطة السببية . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب . قتل عمد .

مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر علاقة السببية بين إصابات المجنى عليها والوفاة .

(٤) اثبات "بوجه عام" .

لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة . أو بما قرره المبلغ بمحضر الشرطة . العبرة بما اطمأنت إليه المحكمة من التحقيقات .

(٥) قتل عمد . جريمة "أركانها" . قصد جنائى .

اعتبار نشؤ نية القتل لدى الجانى إثر مشادة وقتية . جائز .

(٦) قتل عمد . جريمة " أركانها " . باعث .

ال باعث ليس ركنا فى الجريمة .

(٧) اثبات " شهود " . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " . نقض " أسباب الطعن .

ما لا يقبل منها " .

حق المحكمة فى الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر . متى رأت أن هذه الأقوال قد صدرت عنه

حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى .

(٨) دعوى مدنية . مسئولية مدنية . ضرر . بطلان " حكم " تسببيه . تسبيب غير معيب " . نقض

" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

عدم التزام المحكمة ببيان عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض .

١ - من المقرر أنه لا يوجد فى القانون ما يمنع محكمة الجنايات أن تورد فى

حكمها أقوال شهود الاثبات كما تضمنتها قائمة أدلة الاثبات المقدمة من النيابة

العامة ، مادامت تصلح فى ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة - وهو الحال فى

الدعوى المطروحة - فإن النعى على حكمها فى هذا الصدد - بفرض صحته -

يكون على غير سند .

٢ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك

بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم

عما يضمّره فى نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع فى

حدود سلطته التقديرية وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بقوله " إن

المحكمة تستخلص نية القتل مما هو ثابت فى الأوراق من لجؤ المتهم إلى

استعمال سكين من شأنه إحداث القتل وتسديده إلى مقتل ومن تعدد الطعنات فى

رقبة المجنى عليها وصدرها وملاحقتها بعد خروجها إلى ردهة المنزل ومعاودة

طعنها حتى أيقن أنه أزهرق روحها كل هذا مما يكشف عن قيام هذه النية بنفس

الجانى ويؤكد أنها أيضا ما صرح به بعد بلوغه غايته أنه قتل المجنى عليها ثم طعن

نفسه بعد ذلك " وكان ما أورده الحكم تدليلا على ثبوت نية القتل فى حق الطاعن

على السياق المتقدم - سائغا وكافيا لحمل قضائه ، فإن ماينعاه الطاعن على الحكم يكون على غير أساس .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها وأورد مؤدى أقوال شهود الاثبات نقل عن تقرير الصفة التشريحية " أن الاصابات الموصوفة بجثة المجنى عليها إصابات طعنبة قطعية حيوية حديثة حدثت من إصابة بنصل آلة حادة وهي جائزة الحدث من مثل السكين التي ضبطت بمكان الحادث وأن السحجات الموصوفة بجثة المجنى عليها احتكاكية حيوية حدثت من مرور جسم مدبب على سطح الجلد " واستظهر قيام علاقة سببية بين إصابات القتيلة إلى أورد تفصيلها من تقرير الصفة التشريحية وبين وفاتها ، أورد من واقع ذلك التقرير قوله " أن وفاة المجنى عليها المذكورة حدثت من إصابات الطعنبة لما أحدثته من قطع بالرئة اليسرى والأوردة الدموية بالعنق وما نتج عن ذلك من نزيف وصدمة " فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور في بيان علاقة السببية بين الاعتداء والوفاة .

٤ - لأعبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره المبلغ بمحضر الشرطة مغايرا لما استند إليه الحكم وإنما العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات .

٥ - من المقرر أنه لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجانى إثر مشادة وقتية .

٦ - إن الباعث على الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها .

٧ - لما كان القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى - فإن ما يثيره الطاعن في هذا يضحى ولا محل له .

٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها ، وكان هذا البيان

يتضمن فى ذاته الاحاطة بأركان المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على الطاعن بالتعويض فإنه لا تثير على المحكمة إذ هى لم تبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بغير معقب ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سد يد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل زوجته عمدا مع سبق الاصرار بأن بيت النية على قتلها وأعد لهذا الغرض آلة حادة (سكين) وما أن ظفر بها حتى انهال عليها طعنا بالسكين فى عنقها وصدرها قاصدا من ذلك إزهاق روحها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . واحالته إلى محكمة جنايات طنطا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعت (والدة المجنى عليها) مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٢٤/١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامه بأن يؤدى للمدعية بالحقوق المدنية بمبلغ ٢٥٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت بعد أن عدلت وصف التهمة باستبعاد ظرف سبق الاصرار .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال وذلك بأنه لم يبين مضمون الأدلة التى استند إليها فى قضائه إذ سردها كما هى واردة بقائمة أدلة الاثبات المقدمة من النيابة العامة، ولم يدلل على توافر نية القتل ، وعول فى الإدانة على تقرير الصفة

التشريحية دون أن يورد مضمونه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ودون أن يستظهر رابطة السببية بين موت المجنى عليها ووقائع الاعتداء المسندة إلى الطاعن . هذا إلى أن الطاعن أثار بجلسة المحاكمة دفاعا مؤداه أن الواقعة لاتعدو أن تكون ضريبا أفضى إلى موت لانتفاء نية القتل، بدلالة ما جاء ببلاغ الحادث ، وما قررته والددة المجنى عليها بمحضر الضبط وما ذكره ضابط الواقعة من أنها مشاجرة بين الطاعن وزوجته استل على أثرها سكيناً طعن بها ، كما وأن أيا من شهود الاثبات لم يشاهد الواقعة ، إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع إيرادا وردا رغم جوهريته ، وأخيرا فإن الحكم لم يبين أركان المسؤولية المدنية عند قضائه في الدعوى المدنية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير الصفة التشريحية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات أن تورد في حكمها أقوال شهود الاثبات كما تضمنتها قائمة أدلة الاثبات المقدمة من النيابة العامة ، مادامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة - وهو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعى على حكمها في هذا الصدد - بفرض صحته - يكون على غير سند ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بقوله " إن المحكمة تستخلص نية القتل مما هو ثابت في الأوراق من لجؤ المتهم إلى استعمال سكين من شأنه إحداث القتل وتسديده إلى مقتل ومن تعدد الطعنات في رقبة المجنى عليها وصدرها وملاحقتها بعد خروجها إلى ردهة المنزل ومعاودة طعنها حتى أيقن أنه أزهاق روحها كل هذا مما يكشف عن قيام هذه النية بنفس الجاني ويؤكد لها أيضا ما صرح به بعد بلوغه غايته أنه قد قتل المجنى عليها ثم طعن نفسه بعد ذلك "

وكان ما أورده الحكم تدليلاً على ثبوت نية القتل في حق الطاعن على السياق المتقدم - سائفاً وكافياً لحمل قضائه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم يكون على غير أساس ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها وأورد مؤدى أقوال شهود الإثبات نقل عن تقرير الصفة التشريحية " أن الإصابات الموصوفة بجثة المجنى عليها إصابات طعنية قطعية حيوية حديثة حدثت من إصابة بنصل آلة حادة وهي جائزة الحوث من مثل السكين التي ضبطت بمكان الحادث وأن السحجات الموصوفة بجثة المجنى عليها احتكاكية حيوية حدثت من مرور جسم مدبب على سطح الجلد " واستظهر قيام علاقة سببية بين إصابات القتيلة الى أورد تفصيلها من تقرير الصفة التشريحية وبين وفاتها ، أورد من واقع ذلك التقرير قوله " أن وفاة المجنى عليها المذكورة حدثت من إصابات الطعن لما أحدثته من قطع بالرئة اليسرى والأوردة الدموية بالعنق وما نتج عن ذلك من نزيف وصدمة فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور بيان علاقة السببية بين الاعتداء والوفاة ، هذا إلى أنه لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره المبلغ بمحضر الشرطة مغايراً لما استند إليه الحكم وإنما العبرة بما اطمأنت إليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات ، فضلاً عن أنه من المقرر - كذلك - أنه لا مانع قانوناً من اعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجانى إثر مشادة وقتية كما أن الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص ، يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى - فإن ما يثيره الطاعن في هذا يضحى ولا محل له . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها ، وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على الطاعن بالتعويض فإنه لا تريب على المحكمة إذ هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك

متروك لتقديرها بغير معقب ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير
سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه
موضوعا مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .



جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
وعمار ابراهيم .

(٧٠)

الطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ القضائية

(١) اثبات "شهود" . محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير الدليل" . حكم "مالايحييه فى نطاق
التدليل" . نقض "أسباب الطعن" . مالايقبل منها " .
حق المحكمة التعويل على أقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل الدعوى . ولو خالفت أقواله
أمامها .

(٢) دفاع "الاخلال بحق الدفاع" . مالايوفره " . نقض "أسباب الطعن" . مالايقبل منها " .

نعى الطاعن على المحكمة مصادرة حقه فى دفاع لم يطلبه منها . غير جائز .

(٣) استئناف "نظره والحكم فيه" . عقوبة "تطبيقها" "تشديدها" .

استئناف المتهم بون النيابة . أثره : عدم جواز تغليظ العقوبة المقضى بها عليه . المادة ٤١٧

إجراءات .

(٤) استئناف "نظره والحكم فيه" . عقوبة "تطبيقها" "تشديدها" . نقض "حالات الطعن" .

مخالفة القانون " .

العبرة فى تشديد العقوبة هى بدرجة العقوبة فى ترتيب العقوبات .

قضاء محكمة أول درجة بالحبس والغرامة . أثره : ألا يجوز لمحكمة الاستئناف زيادة مقدار

الغرامة وإن أنقصت مدة الحبس . علة ذلك ؟ .

(٥) نقض "الحكم فى الطعن" "حالات الطعن" . الخطأ فى القانون " .

اقتصار العيب الذى شاب الحكم على الخطأ فى تطبيق القانون . حق محكمة النقض تصحيح

الخطأ . المادة ٢٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت أقواله أمامها ، فإنه لا يعيب الحكم تعويله على ما أثبتته محرر المحضر بمحضره واطراحه أقواله بجلسة المحاكمة لعدم الاطمئنان إليها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٢ - لما كان البين من محضر جلسة فى المحاكمة الأولى أمام محكمة ثانى درجة أن المحكمة رفضت توجيه سؤال المدافع عن الطاعن إلى محرر المحضر بشأن من قام بتجريف الأرض محل الاتهام . إلا أنه لم يثر فى دفاعه لدى محكمة الاحالة شيئا يتصل بهذا الأمر، ومن ثم فإنه لا يجوز له أن ينعى على المحكمة الأخيرة مصادرة حقه فى دفاع لم يطلبه منها ويكون ما يثيره فى هذا الصدد غير مقبول .

٣ - إن نص الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى بأنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعد له لمصلحة رافع الاستئناف .

٤ - لئن كانت العبرة فى تشديد العقوبة أو تخفيفها هى بدرجة العقوبة فى ترتيب العقوبات إلا أنه إذا كانت محكمة أول درجة قد قضت على الطاعن بنوعين من العقوبة - الحبس والغرامة - فليس للمحكمة الاستئنافية إن هى أنقصت مدة الحبس وشملته بالايقاف أن تزيد مقدار الغرامة التى حكم بها مع الحبس ابتدائيا وإلا تكون قد أضرت الطاعن باستئنافه من هذه الناحية، وليس لها ذلك مادام أنه المستأنف وحده ، إذ هى مع ابقائها على نوعى العقوبة من حبس وغرامة قد زادت فى الأخيرة مع ابقائها على الأولى وإن أنقصت من مدتها وشملتها بالايقاف ، فهى لم تحقق للطاعن ما ابتغاه باستئنافه من براءة أو تخفيف للعقاب طالما أنها أنزلت به كلا النوعين من العقوبة. وإذا كان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تعديل للحكم المستأنف قد أبقى على عقوبة الحبس

وأن أنقص مدتها وزاد له عقوبة الغرامة المقررة بها مع الحبس ابتدائيا عليه ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

هـ - لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة - كما صار اثباتها بالحكم - فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه وهو حائز للأرض الزراعية المبينة بالمحضر قام بتجريفها ونقل الأتربة منها بغير ترخيص من وزارة الزراعة . وطلبت عقابه بالمادتين ٧١ مكررا ، ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمي ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . ومحكمة أمن الدولة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتين الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لاييقاف التنفيذ وغرامة مائتي جنيه . استأنف ومحاكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم ... لسنة ٥٤ قضائية) وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة قنا الابتدائية لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين . ومحكمة الاعادة - بهيئة استئنافية أخرى - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل

وتغريمه عشرة آلاف جنيه وإيقاف عقوبة الحبس فقط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص قد شابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى الاسناد وانطوى على الاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بإدانته على الرغم من أن محرر المحضر شهد أمام محكمة ثانى درجة بأنه لم يشاهد تجريفا بالأرض محل الاتهام ، وعول الحكم فى إدانته - ضمن ماعول - على تقرير الخبير الذى خلص إلى أن الطاعن هو الذى قام بتجريف الأرض رغم أنه لم يبحث ذلك الأمر ، كما أن المحكمة صادرت حق الطاعن فى الدفاع إذ رفضت توجيه سؤال المدافع عنه لمحرر المحضر عن قام بتجريف الأرض ، كما شدد عقوبة الغرامة المقضى بها عليه ابتدائيا رغم عدم استئناف النيابة العامة للحكم الابتدائى ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت أقواله أمامها ، فإنه لا يعيب الحكم تعويله على ما أثبتته محرر المحضر بمحضره واطراحه أقواله بجلسة المحاكمة لعدم الاطمئنان إليها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على تقرير خبير الدعوى المرفق بالمفردات أنه بعد أن عاين الأرض محل الاتهام وسأل بعض الشهود والطاعن خلص إلى أن الطاعن قام بتجريف الأطيان وإزالة الطبقة

السطحية منها بعمق ٣٠ سم، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ فى الاسناد فى هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة فى المحاكمة الأولى أمام محكمة ثانى درجة أن المحكمة رفضت توجيه سؤال المدافع عن الطاعن إلى محرر المحضر بشأن من قام بتجريف الأرض محل الاتهام . إلا أنه لم يثر فى دفاعه لدى محكمة الاحالة شيئاً يتصل بهذا الأمر، ومن ثم فإنه لايجوز له أن ينعى على المحكمة الأخيرة مصادرة حقه فى دفاع لم يطلبه منها ويكون ما يثيره فى هذا الصدد غير مقبول . أما ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون . إذ أضره باستئنافه فشدد له عقوبة الغرامة المقضى بها ابتدائياً عليه، فإنه لما كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة قضت حضورياً بحبس الطاعن سنة مع الشغل وتغريمه مائتى جنيه ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقضى برفض استئنافه موضوعاً ، فطعن على هذا الحكم بطريق النقض - ومحكمة النقض قضت بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، ومحكمة الإعادة أصدرت حكمها المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف بحبس الطاعن ستة أشهر مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه مع وقف عقوبة الحبس . لما كان ذلك ، وكان نص الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى بآنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعد له لمصلحة رافع الاستئناف ، وكان الطاعن هو المستأنف وحده - دون النيابة العامة - فلايصح فى القانون أن يغلظ العقاب عليه ، إذ لايجوز أن يضار باستئنافه ولئن كانت العبرة فى تشديد العقوبة أو تخفيفها هى بدرجة العقوبة فى ترتيب العقوبات إلا أنه إذا كانت محكمة أول درجة قد قضت على الطاعن بنوعين من العقوبة - الحبس والغرامة - فليس للمحكمة الاستئنافية إن هى أنقصت مدة الحبس وشملته بالايقاف أن تزيد مقدار الغرامة التى حكم بها مع الحبس ابتدائياً وإلا تكون قد أضرت الطاعن باستئنافه من هذه الناحية، وليس لها ذلك مادام أنه المستأنف وحده ، إذ هى مع إبقائها على نوعى العقوبة من حبس وغرامة قد زادت

فى الأخيرة مع إبقائها على الأولى وإن أنقصت من مدتها وشملت بالايقاف ، فهى لم تحقق للطاعن ما ابتغاه باستئنافه من براءة أو تخفيف للعقاب طالما أنها أنزلت به كلا النوعين من العقوبة. وإذا كان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تعديل للحكم المستأنف قد أبقى على عقوبة الحبس وإن أنقص مدتها وزاد له عقوبة الغرامة المقضى بها مع الحبس ابتدائيا عليه ، فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة – كما صار اثباتها بالحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تحكم محكمة النقض فى الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع مادام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى ، ومن ثم فإنه يتعين أن تصحح هذه المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بجعل عقوبة الغرامة المقضى بها مائتى جنيه ورفض الطعن فيما عدا ذلك .



جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجى أسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام وابراهيم عبد المطلب .

(٧١)

الطعن رقم ٣٨٧٣ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقض " ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " . مخالفة . مرور .

حق الطعن بالنقض . قصره على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجناح نون
المخالفات إلا ما كان مرتبطا بها . أساس ذلك ؟

الطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه فى خصوص ما قضى به عن مخالفة قيادة سيارة بحالة
ينجم عنها الخطر . غير جائز . متى لم تتوافر وحده الغرض بينها وبين الجريمة الأخرى التى دين بها
الطاعن أو لم ترتبط بها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(٢) نيابة عامة . نقض . " المصلحة فى الطعن " .

حق النيابة العامة فى الطعن فى الحكم ولو كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه . أساس ذلك ؟

(٣) استئناف " نظره والحكم فيه " . دعوى جنائية . نيابة عامة . نقض . " حالات الطعن . الخطأ

فى القانون " نظر الطعن والحكم فيه " .

عدم جواز نظر الاستئناف المرفوع من النيابة . متى كان الحكم المستأنف قابلا للمعارضة فيه من
المتهم . علة ذلك ؟

تصدى المحكمة الاستئنافية للفصل فى الاستئناف المقام من النيابة قبل إعلان الحكم الغيابى
المستأنف للمتهم . خطأ فى القانون يوجب النقض والتصحيح بإيقاف نظر الاستئناف حتى يفصل فى
معارضة المحكوم عليه . أو ينقضى ميعادها .

١ - لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات إلا ما كان مرتبطا بها ، وكانت جريمة قيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر مخالفة لأن العقوبة التي قررها لها الشارع هي الغرامة التي لا تزيد على مائة قرش عملا بالمادة ٧٧ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولا تتوافر وحدة الغرض بينها وبين جريمة عدم حمل اللوحات المعدنية المنصرفة للسيارة ، وهي أيضا ليست مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون صادرا بالنسبة لتهمة قيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر في مخالفة غير جائز الطعن فيه .

٢ - من المقرر أن النيابة العامة وهي تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية هي خصم يختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، وكانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبني الأحكام على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان ، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة .

٣ - لما كان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية لا يجوز لها أن تنتظر الاستئناف المرفوع من النيابة العامة مادام الحكم المستأنف مازال قابلا للمعارضة فيه من المتهم ، لأن سلطة المحكمة تكون معلقة على مصير المعارضة أو على انقضاء ميعادها ، كما أن استئناف النيابة العامة يكون معلقا كذلك على تأييد ذلك الحكم أو الغائه أو تعديله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات

المضمومة أن المتهم لم يعلن بعد بالحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد نظرت الاستئناف المقام من النيابة العامة وقضت في موضوعه ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإيقاف النظر في الاستئناف المقام من النيابة العامة حتى يفصل في معارضة المطعون ضده في الحكم الابتدائي الغيابي أو ينقضى ميعادها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : ١ - لم يحمل اللوحات المعدنية المنصرفة للسيارة . ٢ - قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بمواد القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، ومحكمة جناح مركز دمياط قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهاً عن التهمة الأولى ومائة قرش عن التهمة الثانية . استأنفت النيابة العامة ، ومحكمة دمياط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الأولى وتأنيده فيما عدا ذلك .

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه (١) لم يحمل اللوحات المعدنية المنصرفة لسيارته . (٢) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام

.....
 النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجناح دون المخالفات إلا ما كان مرتبطا بها ، وكانت جريمة قيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . مخالفة لأن العقوبة التي قررها لها الشارع هي الغرامة التي لا تزيد على مائة قرش عملا بالمادة ٧٧ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولا تتوافر وحدة الغرض بينها وبين جريمة عدم حمل اللوحات المعدنية المنصرفة للسيارة ، وهي أيضا ليست مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون صادرا بالنسبة لتهمة قيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر في مخالفة غير جائز الطعن فيها .

ومن حيث إن النيابة العامة وهي تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية هي خصم يختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، وكانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان ، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة .

ومن حيث إن الطعن بالنسبة لتهمة عدم حمل اللوحات المعدنية قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى في موضوع الاستئناف المقام منها عن الحكم الابتدائي القاضي بإدانة المطعون ضده بجريمة عدم حمل اللوحات المعدنية المنصرفة لسيارته قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة الاستئنافية نظرت الدعوى وفصلت في موضوع الاستئناف المقام من النيابة العامة في حين أن الحكم الغيابي الابتدائي لم يعلن إلى المتهم بعد . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن المحكمة الاستئنافية لا يجوز لها أن تنتظر الاستئناف المرفوع من النيابة العامة مادام الحكم المستأنف مازال قابلا للمعارضة فيه من المتهم ، لأن سلطة المحكمة تكون معلقة على مصير المعارضة أو على انقضاء ميعادها ، كما أن استئناف النيابة العامة يكون معلقا كذلك على تأييد ذلك الحكم أو الغائه أو تعديله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن المتهم لم يعلن بعد بالحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد نظرت الاستئناف المقام من النيابة العامة وقضت في موضوعه ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإيقاف النظر في الاستئناف المقام من النيابة العامة حتى يفصل في معارضة المطعون ضده في الحكم الابتدائي الغيابي أو ينقض ميعادها دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجى أسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

(٧٢)

الطعن رقم ٤٧٠٦ لسنة ٥٧ القضائية

(١) محكمة النقض "سلطتها فى الرجوع عن أحكامها"، نقض "سقوط الطعن"، سقوط الطعن .
جواز رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن . متى ثبت سقوط التزام الطاعن بالتقدم
للتنفيذ قبل إصدار حكمها .

(٢) معارضة "نظرها والحكم فيها"، إجراءات "إجراءات المحاكمة"، إثبات "بوجه عام"،
دفاع "الاخلال بحق الدفاع"، ما يوفره"، حكم "تسببيه"، تسبب معيب"، شهادة مرضية .
القضاء فى المعارضة . صحته ومن بسماع دفاع المعارض . إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بغير
عذر .

الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .
اغفال المحكمة التعرض للشهادة الطبية التى تشير إلى المرض الذى تعلل به الطاعن كعذر مانع
من الحضور والتعاطا عن التأجيل المبني على هذا العذر . قصور .

١ - لما كان قد سبق لهذه المحكمة ، منعقدة فى غرفة مشورة ، أن قررت
بجلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٨ بسقوط الطعن والزام الطاعن المصاريف
المدنية ، وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ
العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه إلى يوم الجلسة التى حددت لنظر طعنه ،
غير أنه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد استشكل فى تنفيذ تلك العقوبة وقضى فى
اشكاله بجلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ بوقف التنفيذ مؤقتا حتى يفصل فى

الطعن بالنقض، فسقط عنه منذ هذا التاريخ ، وقبل صدور القرار بسقوط الطعن، الالتزام بالتقدم للتنفيذ . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الرجوع في ذلك القرار .

٢ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، فإنه يتعين على المحكمة إذا ما قدمت إليها أن تبدي رأيها فيها بقبولها أو بعدم الاعتداد بها وأن تبني ما تنتهي إليه في هذا الشأن على أسباب سائفة تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض في حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التي تشير إلى المرض الذي تعلل به الطاعن كعذر مانع له من الحضور للجلسة ، والتفتت عن طلب التأجيل المبني على هذا العذر ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح العطارين ضد الطاعن بوصف أنه : أعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٢٣٦ ، ٢٣٧ من قانون العقوبات ، والزامه بأن يدفع مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت

حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لاييقاف التنفيذ ، والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

عارض ، قضى فى معارضته بقبولها شكلا ، فى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

وهذه المحكمة منعقدة فى هيئة غرفة مشورة قررت بجلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٨ بسقوط الطعن ، والزم الطاعن المصاريف المدنية .

وبتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ تقدم الأستاذ المحامى بطلب للرجوع فى هذا استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه أوقف تنفيذه قبل نظر الطعن لحين الفصل فيه بالنقض وحدد لنظره جلسة اليوم .

المحكمة

من حيث إن سبق لهذه المحكمة ، منعقدة فى غرفة مشورة ، أن قررت بجلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٨ بسقوط الطعن والزام الطاعن المصاريف المدنية ، وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه إلى يوم الجلسة التى حددت لنظر طعنه ، غير أنه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد استشكل فى تنفيذ تلك العقوبة وقضى فى اشكاله بجلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

بوقف التنفيذ مؤقتا حتى يفصل فى الطعن بالنقض ، فسقط عنه منذ هذا التاريخ ، وقبل صدور القرار بسقوط الطعن ، الالتزام بالتقدم للتنفيذ . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الرجوع فى ذلك القرار .

ومن حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى فى معارضته الاستئنافية بتأييد الحكم المعارض فيه الصادر بإدانتة قد شابته قصور فى التسبيب واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يتخلف عن حضور الجلسة التى صدر بها الحكم المطعون فيه إلا لسبب قهرى هو مرضه الذى قدم وكيله دليله وطلب التأجيل لحضوره ، غير أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ولم تحقق عذره أو تتناوله بالرد . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أن الطاعن تغيب عنها واعتذر الحاضر عنه بمرضه ، وبجلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٥ طلب التأجيل لحضوره إلا أن المحكمة أصدرت حكما المطعون فيه بهذه الجلسة قاضيا فى موضوع معارضته برفضها وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق والمفردات المضمومة أنه وإن كان محضر الجلسة المذكورة قد خلا من إثبات تقديم الشهادة الطبية التى أورد الطاعن فى أسباب طعنه أن محاميه قدمها للمحكمة ودل بها على عذره إلا أن ملف الدعوى قد احتوى على حافظة قدمت للمحكمة بهذه الجلسة تضمنت شهادة طبية تفيد مرض الطاعن وحاجته للراحة التامة مدة شهر اعتبارا من ٢٢ يناير سنة ١٩٨٥ . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بإدانتة باعتبارها كأن لم يكن أو برفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه

بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، فإنه يتعين على المحكمة إذا ما قدمت إليها أن تبدي رأيها فيها بقبولها أو بعدم الاعتداد بها وأن تبني ما تنتهي إليه في هذا الشأن على أسباب سائغة تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض في حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التي تشير إلى المرض الذي تعلل به الطاعن كعذر مانع له من الحضور للجلسة ، والتفتت عن طلب التأجيل المبني على هذا العذر ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع متعينا نقضه والاعادة مع الزام المطعون ضده "المدعى بالحقوق المدنية" المصاريف المدنية .

////////////////////////////////////

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ناجي أسحق وفتحي خليفة نائبى رئيس المحكمة/ ابراهيم عبد المطلب وأحمد عبد الباري.

(٧٣)

الطعن رقم ٨٤٥٩ لسنة ٥٨ القضائية

حكم "بيانات التسبب" "تسببيه" "تسبب معيب" . دعوى مدنية "نظرها والحكم فيها" .
وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا . المادة ٣١٠ إجراءات .
المراد بالتسبب المعبر ؟

إفراغ الحكم فى عبارات عامة معماة أو وضعه فى صورة مجملة . لا يحقق غرض الشارع من
إيجاب التسبب .

خلو الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية من بيان ما إذا كانت الرسوم المسددة خاصة بالسلعة
المضبوطة وأن السداد يشمل كافة الرسوم المقدرة على تلك السلعة ودليل السداد . قصور .

لما كان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن
يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها ، وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبب
الذى يحفل به القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التى أنبنى عليها الحكم
والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكى يحقق التسبب الغرض
منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما
قضى به ، أما إفراغ الحكم فى عبارات عامة معماة أو وضعه فى صورة مجملة
فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إيجاب تسبب الأحكام ، ولا يمكن
محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى

الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في تبرير قضائه برفض الدعوى المدنية على مجرد القول بأن المدافع عن المطعون ضدهم قرر بسدادهم الرسوم ، وهى عبارة عامة مجملة لا يستطاع معها الوقوف على مبررات ما قضى به الحكم فى خصوص الدعوى المدنية ، إذ خلت مدوناته من بيان ما إذا كانت الرسوم المسددة خاصة بالسلعة المضبوطة - فى الدعوى الراهنة- وأن السداد يشمل كافة الرسوم المقدرة على تلك السلعة بواسطة الجهة الإدارية المختصة ، ودليل السداد الصادر من تلك الجهة ، فإن الحكم يكون قاصرا بما يوجب نقضه والاعادة فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : المتهمان الأول والثانى : عرضا للبيع مواد كحولية غير مسدد عنها ضريبة الاستهلاك . المتهم الثالث : باع مواد كحولية غير مسدد عنها ضريبة الاستهلاك . المتهم الرابع : أنتج مواد كحولية لم يسدد عنها ضريبة الاستهلاك . وطلبت عقابهم بالمواد ٢ ، ٤ ، ١٣ ، ١٩ ، ٢٧ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨١ المعدل بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك ، وادعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ثلاثمائة وسبعة وستين جنيها وستمائه وإثنين وثلاثين مليما . ومحكمة جنح قسم أول أسيوط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل متهم خمسمائة جنيه مع المصادرة وبإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى بصفته مبلغ ثلثمائة سبعة وستين جنيها وستمائه اثنين وثلاثين مليما على سبيل التعويض . استأنف المحكوم عليهم ، ومحكمة أسيوط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع برفضه

وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات بالنسبة لعقوبة
الغرامة ورفض الدعوى المدنية

قطعت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن السيد وزير المالية بصفتها في هذا الحكم
بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إنه مما ينعاه الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية بصفتها - على الحكم
المطعون فيه أنه إذ قضى في استئناف المطعون ضدهم برفض الدعوى المدنية ، قد
شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يورد من الأسباب ما يسوغ به رفضه للدعوى
المدنية ، واكتفى في ذلك بإثبات أن الحاضر عن المطعون ضدهم قرر بسدادهم للرسوم ،
وهي عبارة قاصرة ، لا تكفي لحمل قضاء الحكم في هذا الخصوص . مما يعيبه
ويوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الحكم المطعون فيه ، أنه بعد أن قضى بتأييد الحكم
الابتدائي لأسبابه ، فيما قضى به الحكم الأخير في الدعوى الجنائية ، أمر بوقف تنفيذ
العقوبة المقررة بها على المطعون ضدهم ، ثم قضى في الدعوى المدنية برفضها ،
واستند في ذلك إلى ما قرره المدافع عن المطعون ضدهم من سدادهم للرسوم . لما كان
ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن يشتمل
الحكم على الأسباب التي بنى عليها ، وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب الذي يحفل به
القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التي أنبنى عليها الحكم والمنتجة هي له سواء من
حيث الواقع أو القانون ، ولكي يحقق التسبيب الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي
مفصل بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم في عبارات

عامة معمة أو وضعه فى صورة مجلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من ايجاب تسبب الأحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى تبرير قضائه برفض الدعوى المدنية على مجرد القول بأن المدافع عن المطعون ضدهم قرر بسدادهم الرسوم ، وهى عبارة عامة مجلة لا يستطيع معها الوقوف على مبررات ما قضى به الحكم فى خصوص الدعوى المدنية ، إذ خلت مدوناته من بيان ما إذا كانت الرسوم المسددة خاصة بالسلعة المضبوطة - فى الدعوى الراهنة- وأن السداد يشمل كافة الرسوم المقدرة على تلك السلعة بواسطة الجهة الإدارية المختصة ، ودليل السداد الصادر من تلك الجهة ، فإن الحكم يكون قاصرا بما يوجب نقضه والاعادة فيما قضى به فى الدعوى المدنية بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ، مع الزام المطعون ضدهم المصاريف المدنية .



جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ أحمد أبوزيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ مصطفى طاهر وحسن عميرة وصالح البرجى نواب رئيس المحكمة ومحمد حسام
الدين الغريانى .

(٧٤)

الطعن رقم ٤٥٣٧ لسنة ٥٧ القضائية

مواد مخدرة . حكم "إيداعه" . شهادة سلبية . نقض "ميعاد الطعن" . امتداده .
الشهادة المعتبرة فى خصوص إيداع أسباب الحكم . هى ما يصدر من قلم الكتاب ذاته من بيان
بحصول إيداع الأسباب فى تاريخ معين بعد توقيعه من المختص .
امتداد ميعاد الطعن بالنقض على موجب حكم المادة ٢٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مناطه :
تقديم تلك الشهادة - التأشير على هامش الحكم بما يفيد وروده فى تاريخ معين . عدم كفايته .
عدم قيام عذر يبرر تجاوز النيابة العامة الميعاد المقرر فى المادة ٢٤ المشار إليها . أثره . عدم
قبول الطعن شكلا .

لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٤ من يونيه سنة ١٩٨٤ فقررت
النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٨٧ وقدمت
أسباب طعنها فى ذات التاريخ متجاوزة بذلك - فى الطعن وتقديم الأسباب -
الميعاد الذى حددته المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما أوردته النيابة
الطاعنة فى مذكرة الأسباب من أن الحكم لم يودع إلا فى ١١ من مايو سنة
١٩٨٧ ، بدلالة التأشيرة المدونة على هامش الحكم . مما ينشأ عنه امتداد الأجل
الذى حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسباب عملا بالفقرة الثانية من المادة

٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ، مردودا بأن المعول عليه في خصوص إيداع الأسباب قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيان بحصول إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد توقيعه من المختص ، وأنه لا وجه لطلب النيابة الطاعنة امتداد الميعاد ما لم تقدم شهادة على السلب أى دالة على عدم إيداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما كما تقضى بذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر ، ولما كانت النيابة العامة لم تقدم تلك الشهادة ولا يصح أن يقوم مقامها تلك التأشيرة الخالية من التوقيع على هامش الحكم ونصها أنه "ورد الحكم في ١١/٥/١٩٨٧" ولم يثبت أن قام بالنيابة الطاعنة عذر يبرر تجاوزها الميعاد المقرر بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، فإن طعنها يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه حاز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالته إلى محكمة جنايات طنطا لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما إسند إليه ومصادرة المخدر المضبوط .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٨٤ فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٨٧ وقدمت أسباب طعنها في ذات التاريخ متجاوزة بذلك - في الطعن وتقديم الأسباب - الميعاد

الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما أوردته النيابة الطاعنة فى مذكرة الأسباب من أن الحكم لم يودع إلا فى ١١ من مايو سنة ١٩٨٧ ، بدلالة التأشيرة المدونة على هامش الحكم ، مما ينشأ عنه امتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسباب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ، مبروداً بأن المعول عليه فى خصوص إيداع الأسباب قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيان بحصول إيداع الأسباب فى تاريخ معين بعد توقيعه من المختص ، وأنه لا وجه لطلب النيابة الطاعنة إمتداد الميعاد ما لم تقدم شهادة على السلب أى دالة على عدم إيداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً كما تقضى بذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر ، ولما كانت النيابة العامة لم تقدم تلك الشهادة ولا يصح أن يقوم مقامها تلك التأشيرة الخالية من التوقيع على هامش الحكم ونصها أنه " ورد الحكم فى ١١/٥/١٩٨٧ " ولم يثبت أن قام بالنيابة الطاعنة عذر يبرر تجاوزها الميعاد المقرر بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، فإن طعنها يكون غير مقبول شكلاً .



جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ مصطفى طاهر وحسن عميرة ومحمد زايد وصلاح البرجى نواب رئيس المحكمة .

(٧٥)

الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ القضائية

- (١) نقض " أسباب الطعن . عدم تقديمها " .
التقرير بالطعن بالنقض فى الميعاد دون تقديم أسبابه . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .
- (٢) محكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير الدليل" . اثبات " بوجه عام " . اكراه . أسباب الإباحة
وموانع العقاب " موانع العقاب " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم " تسببيه .
تسبيب غير معيب " .
تقدير مدى اكراه المتهم أو إختياره فى مقارفة الجريمة . موضوعى .
الجدل الموضوعى . اثارته أمام محكمة النقض . غير جائزة .
- (٣) محكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير الدليل" . اثبات " اعتراف " .
عدم التزام محكمة الموضوع فى الأخذ باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره . لها أن تجزئه وأن
تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها .
خطأ الحكم فى تسمية هذه الأقوال اعترافا . لا يعيبه . مادام لم يرتب عليها وحدها الأثر
القانونى للاعتراف .
- (٤) محكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير الدليل" . اثبات " اعتراف " . استدلال . حكم
" تسببيه . تسبيب غير معيب " .
تقدير صحة الاعتراف وقيمتة فى الإثبات . موضوعى .
- (٥) إجراءات " إجراءات التحقيق " . مأمور الضبط القضائى . اكراه . اثبات " اعتراف " .
محكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير الدليل" .
حضور ضابط الشرطة التحقيق . لا يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة ذاته لا يعد اكراها مادام
لم يستغل بلائى ماذى كان أو معنى . مجرد الخشية منه لا تعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف .

(٦) إجراءات "إجراءات التحقيق" . نيابة عامة . بطلان . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .
نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

إيجاب المادة ١٢٣ إجراءات على المحقق أن يتثبت من شخصية المتهم وأن يحيطه علما بالتهمة المنسوبة إليه . عدم إيجابها إفصاح المحقق عن شخصيته .

١ - أن الطاعنين الأول والرابع وإن قررا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أن أيا منهما لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .
٢ - لما كان تقدير ما إذا كان المتهم مكرها أم مختارا فيما أقدم عليه من مقارفته للجرم المسند إليه أمرا موكولا إلى قاضي الموضوع يستخلصه من عناصر الدعوى في حدود سلطته التقديرية بلا معقب عليه مادام استخلاصه سائغا لا شطط فيه ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن الثاني في هذا الشأن واطرحه تأسيسا على أنه ليس إلا قولا مرسلا غير مؤيد بدليل وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ويكفي للرد على هذا الدفاع ، فإن ما يثيره الطاعن السالف في هذا الصدد لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٣ - من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تجزئه وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها ، ومن ثم فلا ضير على المحكمة متى كانت لم تعتد بدفاعه المشار إليه . إن هي أضفت على هذه الأقوال وصف الاعتراف لما استظهرته من دلالتها على إقراره بالمساهمة في الجريمة المسندة إليه ، كما أنه لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية هذه الأقوال اعترافا طالما أنها تضمنت من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ومادامت المحكمة لم ترتب عليها وحدها الأثر القانوني للاعتراف .

٤ - الاعتراف فى المواد الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ، فلها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد إنتزع منه بطريق الاكراه .

٥ - لما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن اعتراف الطاعن الثالث فى التحقيقات سليم مما يشوبه ، فأنها تكون قد مارست السلطة المخولة لها بغير معقب عليها ، ولو صح ما يثيره هذا الطاعن من أن استجوابه قد تم فى حضره أحد الضباط لأن مجرد حضوره والخشية منه لا يعد قرين الاكراه المبطل لاعتراف الطاعن لا معنى ولا حكما مادام لا يدعى أن سلطان الضابط امتد إليه بالأذى ماديا كان أو معنويا .

٦ - لما كان الشارع بما نص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية إنما أوجب على المحقق أن يتثبت من شخصية المتهم عند حضوره لأول مرة فى التحقيق ، ولم يلزم المحقق بأن يثبت هو شخصيته للمتهم أو يرتب البطلان على أغفاله ذلك طالما أن الذى أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو ما لا يمارى فيه الطاعن ، وبالتالي فإن النعى على الحكم فى هذا الوجه لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهم سرقوا المبلغ النقدى والأوراق والطوابع والتمغات والأختام المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات المملوكة لهيئة بريد الاسكندرية (مكتب الحضرة ثان) وكان ذلك ليلا حالة كون المتهمين الأول والثانى حاملين أسلحة بيضاء (مدى). المتهمان الأول والثانى أيضا : - حاز الأول وأحرز الثانى بغير ترخيص أسلحة بيضاء (مطواة بسوسته ومطواة قرن غزال) واحالتهم إلى محكمة جنايات

الاسكندرية لمحاكمتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣١٦ ، ١/٤٤ مكررا من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا ، ١/٣٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والفقرة العاشرة من الجدول رقم ١ الملحق مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما هو منسوب إلى كل منهم وبمصادرة المطواتين المضبوطتين .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الأول والرابع وإن قررا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أن أيا منهما لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .
وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الثاني والثالث قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من هذين الطاعنين هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانهما وآخرين بجريمة السرقة ليلا مع حمل سلاح قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد ، إذ قام دفاع الطاعن الثاني على أنه قبل مكرها توصيل باقي الجناة بالسيارة الأجرة قيادته إلى مكان الحادث إزاء تهديدهم له بكون أن يسهم معهم في ارتكاب الجريمة إلا أن الحكم اطرح هذا الدفاع برد قاصر غير سائغ ، وعول في قضائه على أقواله في التحقيقات بوصفها اعترافا على الرغم من ابدائه الدفاع المشار إليه بجلسة المحاكمة . كما التفت الحكم عن دفاع الطاعن الثالث ببطلان الاعتراف المعزو إليه لإجراء التحقيق معه في حضور أحد الضباط ولان وكيل النيابة المحقق لم يثبت له شخصيته ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة مستمدة من اعترافهما وباقي المحكوم عليهم في التحقيقات ومما جاء بأقوال الضابطين شاهدي الاثبات اللذين توليا إجراءات القبض والتفتيش التي أسفرت عن ضبط المسروقات في حوزتهم . لما كان ذلك ، وكان تقدير ما إذا كان المتهم مكرها أم مختارا فيما أقدم عليه من مقارفته للجرم المسند إليه أمرا موكولا إلى قاضي الموضوع يستخلصه من عناصر الدعوى في حدود سلطته التقديرية بلا معقب عليه مادام استخلاصه سائغا لا شطط فيه ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن الثاني في هذا الشأن وأطرحه تأسيسا على أنه ليس إلا قولا مرسلا غير مؤيد بدليل وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ويكفي للرد على هذا الدفاع ، فإن ما يثيره الطاعن السالف في هذا الصدد لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، ويفرض أن هذا الطاعن يقصد مما جاء في أسباب طعنه أن أقواله في التحقيقات قد اقترنت بذلك الدفاع مما كان لا يجوز معه وصفها بأنها اعتراف ، فإن ما يثيره في هذا الشأن مردود بما هو مقرر من أن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تجزئه وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها ، ومن ثم فلا ضير على المحكمة متى كانت لم تعتد بدفاعه المشار إليه . إن هي أضفت على هذه الأقوال وصف الاعتراف لما استظهرته من دلالتها على إقراره بالمساهمة في الجريمة المسنده إليه ، كما أنه لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية هذه الأقوال اعترافا طالما أنها تضمنت من الدلائل ما يعزز أدله الدعوى الأخرى ومادامت المحكمة لم ترتب عليها وحدها الأثر القانوني للاعتراف . لما كان ذلك ، وكان الاعتراف في المواد الجنائية من العناصر التي تملك محكمة

الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ، فلها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه . وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن اعتراف الطاعن الثالث فى التحقيقات سليم مما يشوبه ، فأنها تكون قد مارست السلطة المخولة لها بغير معقب عليها ، ولو صح ما يثيره هذا الطاعن من أن استجوابه قد تم فى حضره أحد الضباط لان مجرد حضوره والخشية منه لا يعد قرين الاكراه المبطل لاعتراف الطاعن لا معنى ولا حكما مادام لا يدعى أن سلطات الضابط امتد إليه بالأذى ماديا كان أو معنويا . ولما كان الشارع بما نص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية إنما أوجب على المحقق أن يتثبت من شخصية المتهم عند حضوره لأول مرة فى التحقيق ، ولم يلزم المحقق بأن يثبت هو شخصيته للمتهم أو يرتب البطلان على أغفاله ذلك طالما أن الذى أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو ما لا يمارى فيه الطاعن ، وبالتالي فإن النعى على الحكم فى هذا الوجه لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / احمد أبوزيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

مصطفى طاهر وحسن عميره ومحمد زايد نواب رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى

(٧٦)

الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) سرقة « بالإكراه » . قصد جنائى . اثبات « بوجه عام » . نقض

« المصلحة فى الطعن » .

عدم جدوى إثارة الطاعن إنتفاء نية السرقة بالنسبة للسيارة متى ثبت

ارتكابه وآخرين جناية سرقة النقود المؤثمة بالمادة ٣١٥ عقوبات .

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببيه » .

تسبيب غير معيب . اثبات « بوجه عام » .

النعى بأن الواقعة لا تعدو جنحة استيلاء بغير حق وبدون نية التملك على

سيارة وليست جناية سرقة . منازعة فى الصورة التى اعتنقتها المحكمة

للواقعة وجدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص صورة

الواقعة .

(٣) سرقة . فاعل أصلى . مسئولية جنائية . حكم « تسببيه » . تسبیب

غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

اثبات الحكم مساهمة الطاعن في جريمة السرقة التي قارفها ودبر أمرها

مع باقى المتهمين . كفايته لمساطته كفاعل أصلى .

(٤) اثبات «بوجه عام» «شهود» . حكم «تسببيه» . تسبیب غیر معيب» .

حق محكمة الموضوع في تكوين اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه .

مادام له مأخذه من الأوراق .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده ؟

تناقض أقوال الشهود في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟

(٥) اثبات «بوجه عام» . دفع «الدفع بتعذر الرؤية» «الدفع بتلفيق

التهمة » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

الدفع بتعذر الرؤية أو بتلفيق التهمة . موضوعى . لا يستوجب رداً صريحاً .

(٦) سرقة . ظروف مشددة .

الليل كظرف مشدد في السرقة . يقصد به الفترة بين غروب الشمس وشرورها .

(٧) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . اثبات « أوراق

رسمية » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها »

خضوع أدلة الدعوى لتقدير القاضى فى جميع الأحوال . ولو كانت أوراقاً رسمية . مادام الدليل غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد ساق فى مدوناته بياناً لواقعة الدعوى ما مؤداه أنه أثناء قيادة المجنى عليه لسيارته الاجرة فى الطريق العام استوقفه الطاعنان وآخرون سبق الحكم عليهم وطلبوا منه توصيلهم لجهة ... فاستجاب لهم واثناء سيره فوجىء بأحدهم يضع سكيناً على رقبتة وشهر الآخرون مدى فى وجهه وهددوه باستعمالها واستولوا منه تحت هذا التهديد . على مبلغ سبعين جنيهاً ثم انزلوه من السيارة وفروا بها هاربين ومن ثم فلا يجدى الطاعن الأول ما يثيره بشأن عدم توافر نية السرقة بالنسبة للسيارة الاجرة وأن هذه الواقعة مجرد جنحة ما دام قد ثبت فى حقه وباقى الجناة مقارفتهم جناية سرقة نقود المجنى عليه المنصوص عليها فى المادة ٣١٥ من قانون العقوبات والتى تكفى لحمل العقوبة المحكوم بها عليه

٢ - من المقرر أن النعى بأن الواقعة مجرد جنحة استيلاء بغير حق وبدون نية التملك على سيارة وإيست جناية سرقة لا يعدو أن يكون منازعة فى الصورة التى اعتنقتها المحكمة للواقعة وجدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت فى وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب .

٣ - من المقرر أنه يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن الأول أنه قد ساهم في جريمة السرقة التي قارفها ودبر أمرها مع المتهمين الآخرين بأن رافقهم في السيارة الاجرة وشاركهم في ارتكابها استنادا إلى الادلة السائغة التي أوردها والتي لا ينزع هذا الطاعن في صحة اسناد الحكم بشأنها وهو ما يكفي لاعتباره فاعلا أصليا في الجريمة ، ومن ثم يكون منعى الطاعن الاول على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذة الصحيح من الأوراق ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادته ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولها أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها ، وكان تناقض رواية الشاهد في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من اقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه

٥ - الدفع بتعذر الرؤية أو بتلفيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا

تستوجب رداً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها .

٦ - من المقرر أن الليل كظرف مشدد في السرقة يقصد به الفترة من غروب الشمس وشروقها وعلى ذلك فإن الجزء الأول حتى منتصف الليل يدخل في تاريخ النهار السابق عليه والجزء الأخير منه يتبع اليوم التالي له .

٧ - لما كان الحكم قد عرض للشهادة المقدمة من الطاعن الثاني والتي تفيد أنه كان في خدمة وقت الحادث والتفت عنها لعدم اطمئنانه إليها وكان من المقرر أن أدلة الدعوى تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ولو كانت أوراقاً رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقى الأدلة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال المجنى عليه من أن الطاعنين من بين الجناة مرتكبى الحادث واطرحت الشهادة التي قدمها الطاعن الثاني لعدم الاطمئنان إليها ، فإن ما يثيره في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما سرقا وآخرين سبق الحكم عليهم - السيارة رقم أجرة الاسكندرية المملوكة ل..... ومبلغ النقود المبين القدر بالتحقيقات المملوك ل.... وذلك في طريق عام وبالتهديد باستعمال السلاح بأن

استقلوا السيارة التي كان يقودها المجنى عليه الثاني وأشهروا في وجهه مدى فأوقعوا الرعب في نفسه وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإستيلاء على السيارة ومبلغ النقود سالف الذكر . وأحالتهم إلى محكمة جنايات الإسكندرية لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣١٥/١-٣ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين وآخرين بجريمة السرقة ليلا في طريق عام وبطريق التهديد باستعمال السلاح قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الواقعة لا تعدو أن تكون جنحة استيلاء بغير حق وبدون نية التملك على سيارة المعاقب عليها بالمادة ٣٢٣ مكرراً «أولاً» من قانون العقوبات لعدم توافر نية السرقة بدلالة ما قرره المجنى عليه من أن أحد المتهمين طلب منه الذهاب لأخذ سيارته وقد عثر عليها بعد ذلك سليمة ، هذا إلى أن الحكم دان الطاعن الأول على الرغم من أنه لم يضبط اثناء ارتكاب الجريمة ولم ينسب إليه أى من المتهمين الآخرين قيامه بأى دور فيها ، كما عول على اقوال المجنى عليه رغم تضاربه في تحديد مقدار المبلغ المسروق ، هذا فضلا عن أن التهمة

ملفقة له من ضابط المباحث الذي تعمد اقحام اسمه فى تحقيقاته ، ومن ناحية أخرى فان الحكم أخذ بما جاء بوصف النيابة العامة للتهمة من تاريخ للواقعة يخالف ما قرره المجنى عليه والضابط كما استند الحكم فى ادانة الطاعن الثانى إلى أقوال المجنى عليه بجلسة المحاكمة من إنه كان من بين الجناة مع تراخى أقواله إلى ما بعد الحادث بمدة طويلة وتعذر الرؤية لوقوع الحادث ليلا ، كما أن الحكم قد التفت عن الشهادة الرسمية المقدمة منه والتي تفيد أنه كان بالخدمة وقت الحادث ولم يبين علة ذلك . مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وأقوال ضابط المباحث وتحقيقاته واعتراف اثنين من المتهمين الآخرين السابق الحكم عليهم وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى اليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ساق فى مدوناته بيانا لواقعة الدعوى مؤداه أنه أثناء قيادة المجنى عليه لسيارته الاجرة فى الطريق العام استوقفه الطاعنان وآخرون سبق الحكم عليهم وطلبوا منه توصيلهم لجهة ... فاستجاب لهم واثناء سيره فوجىء بأحدهم يضع سكيناً على رقبته وشهر الآخرون مدى فى وجهه وهددوه باستعمالها واستولوا منه تحت هذا التهديد . على مبلغ سبعين جنيها ثم انزلوه من السيارة وفروا بها هاربين ومن ثم فلا يجدى الطاعن الأول ما يثيره بشأن عدم توافر نية السرقة بالنسبة

للسيارة الاجرة وأن هذه الواقعة مجرد جنحة ما دام قد ثبت في حقه وباقي الجناة مقارفتهم جناية سرقة نقود المجنى عليه المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات والتي تكفي لحمل العقوبة المحكوم بها عليه هذا فضلا عن أن النعى بأن الواقعة مجرد جنحة استيلاء بغير حق وبدون نية التملك على سيارة وليست جناية سرقة لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنقتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفضل فيه بغير معقب. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن الأول أنه قد ساهم في جريمة السرقة التي قارفها ودبر أمرها مع المتهمين الآخرين بأن رافقهم في السيارة الاجرة وشاركهم في ارتكابها استنادا إلى الأدلة السانغة التي أوردها والتي لا ينازع هذا الطاعن في صحة اسناد الحكم بشأنها وهو ما يكفي لاعتباره فاعلا أصليا في الجريمة ، ومن ثم يكون منعى الطاعن الأول على الحكم في هذا الشأن غير سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة

التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادته ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولها أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها ، وكان تناقض رواية الشاهد في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى المطروحة وكان الدفع بتعذر الرؤية أو بتلفيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها فإن كل ما يثيره الطاعنان عن شهادة المجنى عليه سواء ما تعلق منها بتناقضه في شأن تحديد المبلغ أو أن شهادته بالجلسة جاءت بعد الحادث بفترة طويلة أو تعذر الرؤية لضعف الإضاءة أو تلفيق الاتهام ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الليل كظرف مشدد في السرقة يقصد به الفترة من غروب الشمس وشروقها وعلى ذلك فإن الجزء الأول حتى منتصف الليل يدخل في تاريخ النهار السابق عليه والجزء الأخير منه يتبع اليوم التالي له . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الحادث وقع في ليلة ... وليس يوم كما يدعى الطاعن الأول في طعنه ومن ثم فإنه على فرض صحة ما يقرره هذا الطاعن من أن المجنى عليه والضابط قررا أن الحادث وقع يوم فإنه لا تعارض بين التاريخين إذ الاستفادة

من أقوال المجنى عليه بجلسة المحاكمة أن الحادث وقع فى حوالى الساعة الثانية عشرة ليلا ومن ثم فإن منعاها فى هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان الحكم قد عرض للشهادة المقدمة من الطاعن الثانى والتي تفيد أنه كان فى خدمة وقت الحادث والتقت عنها لعدم اطمئنانه اليها وكان من المقرر أن أدلة الدعوى تخضع فى كل الأحوال لتقدير القاضى ولو كانت أوراقا رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الادلة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال المجنى عليه من أن الطاعنين من بين الجناة مرتكبى الحادث وأطرحت الشهادة التى قدمها الطاعن الثانى لعدم الإطمئنان إليها ، فإن ما يثيره فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين/ نجاح نصار ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة وحامد عبد الله وفتحى الصباغ .

(٧٧)

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٥٨ القضائية

أحداث . استئناف «ما لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف» نقض «ما لا يجوز الطعن فيه» عقوبة «تطبيقها» .

- عدم جواز إستئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث بالتوبيخ وبتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه . المادة ٤٠ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ . أثره: عدم جواز الطعن عليها بطريق النقض .

لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نص فى المادة ٤٠ منه على أنه « يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث عدا الأحكام التى تصدر بالتوبيخ وبتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه » . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بالتوبيخ وهو ما لا يجوز استئنافه أصلا . ومن ثم لا يجوز الطعن عليه بطريق النقض من باب أولى مما يكون معه الطعن مفصحا عن عدم قبوله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا بآله حاده ومطواه قصافه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت معاقبته بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات والمادتين ١ و ٧ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ومحكمة أحداث قسم شبين الكوم قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بإيداع المتهم الحدث بمؤسسة الرعاية الاجتماعية المختصة لمدة سنة أستاذ ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتوبيخ المتهم .

فطعن الاستاذ/.... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...الخ

المحكمة

ومن حيث إن المادة ٤٠ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه «يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث عدا الأحكام التي تصدر بالتوبيخ وبتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه» . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بالتوبيخ وهو ما لا يجوز استئنافه أصلا . ومن ثم لا يجوز الطعن عليه بطريق النقض من باب أولى مما يكون معه الطعن مفصحا عن عدم قبوله .



جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / ناجى اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان

(٧٨)

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥٨ القضائية

غش . قصد جنائى . جريمة «أركانها» . حكم «تسبيبه» . تسبيب معيب «
دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما يوفره» . نقض «اسباب الطعن» . ما
يقبل منها» .

ثبوت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به . شرط لادانته بالجريمة

المؤتمة بالقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦

إدانة الطاعن بجريمة الغش . دون تحقيق دفاعه بانتفاء مسئوليته وبيان
اختصاصه ومدى اشرافه على الانتاج أو علمه بالغش . قصور .

لما كان يبين من محضر جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٨٥ أمام محكمة أول درجة

أن الطاعن دفع التهمة بأنه يشغل وظيفة مهندس ثالث إنتاج وقدم حافظة

مستندات . لما كان ذلك وكان يتعين لإدانة المتهم بجريمة الغش المؤتمة بالقانون رقم

١٠ لسنة ١٩٦٦ أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى وقع ، وكان الحكم الابتدائى الذى اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى وأدلة ثبوتها فى حق الطاعن على قوله : « وحيث أن التهمة تتحصل حسبما جاء بمحضر الضبط متضمنا أقواله وما جاء بوصف النيابة العامة سالف الذكر ويسؤال المتهم انكر ما نسب اليه .. وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا تطمئن اليه المحكمة مما جاء بمحضر الضبط وعلى نحو ما تقدم بيانه وعن عدم حضوره لدفع التهمة بدفاع مقبول مما يتعين معه معاقبته بمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٣٠٤ ج « وذلك دون أن يعرض لدفاع الطاعن تحقيقا له اوردا عليه ، وبغير أن يبين اختصاصه ومدى اشرافه على انتاج المسلى المغشوش أو علمه بالغش ، فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه انتج شيئا من أغذية الانسان (مسلى) مغشوشا لكونه غير مطابق للمواصفات المقررة على النحو المبين بتقرير المعامل وطلبت عقابه بالمواد ١/٦،٢،١ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل والمادة ٢ من القرار ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة جناح كرموز قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة اشهر مع الشغل وتغريمه مائتى جنيه وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ والنشر والمصادرة . عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم مائتى

جنيه والمصادرة والنشر. استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقضالخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة إنتاج مسلى مغشوش شابه قصور فى التسببب واخلاق بحق الدفاع ، ذلك بأنه اغفل ايرادا وردا دفاعه الجوهرى انه ليس المدير المسئول بالشركة المنتجة بل يشغل وظيفة متكررة فى قسم الانتاج بها . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٨٥ أمام محكمة أول درجة أن الطاعن دفع التهمة بأنه يشغل وظيفة مهندس ثالث إنتاج وقدم حافظة مستندات لما كان ذلك ، وكان يتعين لإدانة المتهم بجريمة الغش المؤثمة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو إنه يعلم بالغش الذى وقع ، وكان الحكم الابتدائى الذى إعتق أسبابه الحكم المطعون فيه قد إقتصر فى بيان واقعة الدعوى وأدلة ثبوتها فى حق الطاعن على قوله : وحيث ... أن التهمة تتحصل حسبما جاء بمحضر الضبط متضمنا أقواله وما جاء بوصف النيابة العامة سالف الذكر ويسؤال المتهم انكر ما نسب اليه .. وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا تطمئن اليه المحكمة مما جاء بمحضر الضبط وعلى

نحو ما تقدم بيانه وعن عدم حضوره لدفع التهمة بدفاع مقبول مما يتعين معه معاقبته بمواد الإتهام وعملا بنص المادة ٣٠٤ أج « وذلك دون أن يعرض لدفاع الطاعن تحقيقا له أو ردا عليه ، وبغير أن يبين اختصاصه ومدى إشرافه على انتاج المسلى المغشوش أو علمه بالغش ، فإنه معيبا بالقصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع متعينا نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .



جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين/ نجاح نصار و مقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة و جاد المتولى ومصطفى كامل

(٧٩)

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما

لايقبل منها»

الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم . ماهيته ؟

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم «تسبيبه» .

تسبيب غير معيب» . اثبات « شهود »

لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة

أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه

إقتناعها ما دام استخلاصها سائغا متفقا مع العقل والمنطق .

(٣) اثبات « شهود » . حكم «مالا يعيبه في نطاق التدليل»-نقض
 «أسباب الطعن ما لا يقبل منها » . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير التدليل »
 لمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية

مثال

الجدل في تقدير الدليل وفي وزن عناصر الدعوى لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(٤) عقوبة . رد . اختلاس أموال أميرية .

الرد بجميع صورته ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ما كانت
 عليه قبل الجريمة .

(٥) عقوبة « الإملاء منها »

لا إعفاء من العقوبة بغير نص .

(٦) حكم « حجته » . قوة الشيء المحكوم فيه

حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطق الحكم ولا يمتد أثرها
 إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملاً للمنطق .

(٧) ارتباط. عقوبة «عقوبة الجرائم المرتبطة » ،عقوبة « تطبيقها » ،

عقوبة الجريمة الأشد ، جريمة « أركانها » . اختلاس أموال أميرية .
 تهريب جمركي .

مناط تطبيق كلا من فقرتي المادة ٣٢ عقوبات وأثر التفرقة بينهما في تحديد

العقوبة ؟

جريمتي اختلاس أموال أميرية وتهريب جمركي ارتباطهما في حكم الفقرة

الأولى من المادة ٣٢ عقوبات. وجوب توقيع العقوبة المقررة لأشدهما دون العقوبة المقررة لما عداهما.

إرتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيان هما اختلاس أموال أميرية والتهرب الجمركى . وجوب تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات باعتبار الجريمة الأشد وهى الجريمة الأولى وتوقيع عقوبتها

مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ فى تطبيق القانون يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية عن الجريمة الثانية . علة ذلك ؟

(٨) مأمورو الضبط القضائى . إجراءات « إجراءات التحقيق » . استجواب . إثبات « بوجه عام » « إقرار »

حق مأمور الضبط فى سؤال المتهم دون إستجوابه . المادة ٢٩ إجراءات حق المحكمة . فى التعويل على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات من إقرار . حد ذلك ؟

(٩) إثبات « إقرار » . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل » حق محكمة الموضوع فى الأخذ بإقرار المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين فى أى دور من أدوار التحقيق . متى إطمأنت إليه .

(١٠) دفع « الصفة في الدفع » « المصلحة في الدفع » . نقض »

أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

لا صفة لغير من وقع في حقه إجراء ما أن يدفع ببطلانه - ولو كان يستفيد منه . علة ذلك ؟

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز أثارته أمام محكمة النقض .

(١١) إشتراك « طرقه » . إثبات « بوجه عام » . إتفاق .

الإشتراك بالإتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق

عليه - النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأي

دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج . أو من فعل لا حق للجريمة .

(١٢) إشتراك . إتفاق . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل »

الاتفاق لا يقتضى أكثر من تقابل إرادة كلا من المشتركين فيه - لا يشترط

مضى وقت معين - فيجوز وقوع الجريمة بعد الإتفاق عليها مباشرة

(١٣) عقوبة « تقديرها » « العزل » . محكمة الموضوع « سلطتها في

تقدير الدليل » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

شروط توقيت مدة عقوبة العزل ؟

١ - من المقرر أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو

مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها

٢ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود

وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصولها في الأوراق ٣ - من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية فلمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي ثبتت لديها من باقى الادلة القائمة فى الدعوى ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بأن الحاوية سلمت لأمين المخزن وقفلها وأختامها سليمة وأنه لا يتصور تمكن الجناه من فتحها ثم اعادتها إلى الحالة التي كانت عليها من قبل وأن الثابت من محضرى الجرد وفحص الأختام سلامة قفل وأختام الحاوية كل ذلك ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستتباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٤ - من المقرر أن جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء المال فى ذمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه ، وان الرد فى جميع صورته لم يشرع للعقاب أو الزجر إنما قصد به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة .

٥ - من المقرر أنه لا اعفاء من العقوبة بغير نص .

٦ - من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها اليه لأسبابه إلا ما كان منها مكملا للمنطوق .

٧ - لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت فى فقرتها الأولى على أنه

« اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » فقد دلت بصريح عبارتها على إنه فى الحالة التى يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف أو التكيف القانونى الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التى قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتى لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعتبر الجانى كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التى اختصت بها الفقرة التالية من المادة ٣٢ سالفة الذكر ، إذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف فى وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية انما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . لما كان ذلك ، وكان الفعل الذى قارفه الطاعن وباقى المحكوم عليهم بتداوله وصفان قانونيان ، اختلاس بضائع مملوكة لإحدى وحدات القطاع العام ، وتهريب هذه البضائع بإدخالها إلى البلاد وتعمد إخفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها ، إذ أن فعل إختلاس المتهمين لهذه البضائع يتحقق به الركن المادى لكل من جريمتى الإختلاس المؤثمة بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات وتهريبها المؤثمة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك ، وهو ما يقتضى إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من قانون العقوبات والاعتداد فحسب بالجريمة ذات العقوبة الأشد - وهى جريمة الاختلاس والحكم بالعقوبة

المقررة لها بموجب المادتين ١١٢، ١١٨ من قانون العقوبات ، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركى بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المار ذكره - أصلية كانت أم تكميلية ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهم بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمتى الاختلاس والاشتراك فيه ، العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التى تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذ تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله .

٨ - من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن للمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلاً وأن يثبت فى محضره ما يجيب به المتهم بما فى ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى للمحكمة أن تستند إلى ما ورد به ما دام قد عرض مع باقى أوراق الدعوى ، على بساط البحث فى الجلسة ولها أن تعول على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعتراف ما دامت قد اطمأنت اليه .

٩ - من المقرر أن الإقرار فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات بغير

معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائفة ولها سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين فى أى دور من أدوار التحقيق بما فى ذلك محضر الضبط متى اطمأنت إلى صدقة ومطابقته للحقيقة والواقع .

١٠ - من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع فى حقه إجراء ما فى أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من تناقض فى شأن بطلان محضر جمع الاستدلالات وما تضمنه من اعترافات ، وأخذ الحكم بأقوال المتهمين الثانى والرابع فى حقه رغم اطراحه أقواله وأقوال الطاعن الأول بهذا المحضر يكون غير سديد وتنحل المجادلة فى هذا الشأن إلى جدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

١١ - من المقرر أن الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من إتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، وإذا كان القاضى الجنائى حرا فى أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له - إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائفا وله من ظروف الدعوى ما يبرره كما له أن يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

١٢ - إن الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل

ارادة كل من المشتركين فيه ، ولا يشترط لتوافره مضى وقت معين فمن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .

١٣ - لما كانت المادة ١١٨ من قانون العقوبات قد نصت على إنه « فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة فى المواد ١١٢ إلى ١١٦ يحكم على الجانى بالعزل » وكان الطاعن قد دين بالاشتراك فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات دون أن تعامله بالرافة وتقضى عليه بعقوبة الحبس ومن ثم فقد تخلف شرط تطبيق المادة ٢٧ من قانون العقوبات لتوقيت مدة العزل ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة العزل - دون توقيت مدته - قد طبق القانون تطبيقا سليما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كل من (طاعن) (٢) (٣) (طاعن) (٤) ... بأنهم المتهمان الأول والثانى : بصفتهم موظفين عموميين (الأول سائق والثانى تبايع بشركة إحدى وحدات القطاع العام) اختلسا البضائع المبينة بالأوراق والملوكة ل..... والموضوعة تحت يد الشركة سالفة الذكر والبالغ قيمتها اربعة الاف جنيه والمسلمة اليهما بسبب وظيفتهما . المتهمان الثالث والرابع : بصفتهم موظفين عموميين الأول سائق والثانى تبايع بشركة ... إحدى وحدات القطاع العام اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثانى على ارتكاب جريمة الاختلاس سالفة الذكر بأن اتفقا معهما على ذلك وساعدهما بأن قاما بنقل البضائع

موضوع التهمة الأولى بسيارة الشركة إلى حيث قام المتهم الثالث ببيعها إلى ...
فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة .

المتهمون جميعا : هربوا البضائع سالفة الذكر بأن أخفوها عن رجال الجمارك
وأخرجوها من الدائرة الجمركية بدون الرسوم المستحقة عليها . واحالتهم إلى
محكمة أمن الدولة العليا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

ومحكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية قضت عملا بالمواد
٤٠/١١٢، ١١٨، ١١٩/ب، ١١٩ مكررا / من قانون العقوبات والمواد
١/٥-٣، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤ مكرر من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل
بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل
من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمهما متضامنين والآخرين بمبلغ اربعة
الاف جنيه والزامهما متضامنين والآخرين سالفى الذكر برد مبلغ مساو للغرامة
المحكوم بها وعزلهما من وظيفتهما والزامهما متضامنين بأن يدفعوا لمصلحة
الجمارك على سبيل التعويض مبلغا وقدره ستة آلاف وتسعمائة وسبعة وأربعين
جنيها ومائتين وخمسة عشرة مليما .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

أولا : الطعن المقدم من الطاعن الأول :

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجنايه الاختلاس قد انطوى على الخطأ فى الاسناد والفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون والتناقض والقصور فى التسييب والبطلان ذلك أنه عول فى ادانته على أقوال العقيد بعد إذ أسند إليه قولاً بأن الجناة تعاملوا القفل بطريقة فنية وهو ما لم يشهد به ، وقولاً آخر بأن أمين المخزن تشكك فى سلامة الأختام حال أن هذا الأخير قرر بأن الشك لم يثر لديه بالنسبة لتلك الأختام ، هذا إلى أن الحاوية التى كانت البضاعة المختلسة بداخلها سلمت إلى أمين المخزن وقفلها وأختامها سليمة ولا يتصور عبثاً بها ، كما أن محضرى الجرد وفق الأختام لم يرد بأيهما أية اشارة إلى كسر القفل أو نزع الأختام أو التعامل معها بطريقة فنية أو غير فنية ، كما أن الحكم المطعون فيه ألزمه وباقى المحكوم عليهم رد قيمة البضائع المختلسة رغم ضبط جزء كبير منها وردها وأن ما جرى به منطوقه يخالف ما جاء بأسبابه خاصاً بما انتهى فى قضائه إلى رده ، هذا فضلاً عن إنه لم يبين أركان جريمة التهريب الجمركى والأدلة على ثبوتها فى حق الطاعن وصفه من طلب تحريك الدعوى الجنائية ، كما أن إجراءات الضبط والاستدلال والتحقيق اتخذت قبل صدور هذا الطلب من مصلحة الجمارك ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من

شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها استمدها من أقوال شهود الإثبات والمحكوم عليهما الثاني والرابع بمحضر الضبط والطاعن الثاني بالتحقيقات وكتاب المستودعات وصور الحركة اليومية للنقل بالملاحق الخارجية وأوراق الإفراج الجمركي وتعرف المستورد على المضبوطات - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، وكان ما يثيره الطاعن من خطأ في الاسناد فيما قرر الضابط ... بشأن طريقة فتح قفل الحاوية ، فإنه بفرض وقوع الحكم في هذا الخطأ فإنه ورد بشأن أقوال لم تكن قوام جوهر الواقعة التي اعتنقها ولا أثر له في منطق الحكم واستدلالة على أن المتهمين كسروا قفل الحاوية الجارى نقلها للنوبارية والخاتم الجمركي الرصاص لتلك الحاوية واختلسوا جزءا من مضمونها وباشروا نقله إلى سيارة الطاعن الثاني ثم قام الطاعن والمحكوم عليه الثاني بتسليم الحاوية إلى الموظف المختص بحالة ظاهرية سليمة دون أن يفتن لما أصاب قفلها وخاتمها الرصاص من عبث ، ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الخطأ في الاسناد . وإذا كان الحكم يسند إلى الضابط المذكور قولاً بأن أمين المخزن تشكك في سلامة الاختتام فإن ما يثيره الطاعن بأسباب طعنه من نعي بهذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما

يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصولها في الأوراق كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكان من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية فلمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي ثبتت لديها من باقى الادلة القائمة فى الدعوى ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بأن الحاوية سلمت لأمين المخزن وقفلها وأختامها سليمة وأنه لا يتصور تمكن الجناة من فتحها ثم اعادتها إلى الحالة التي كانت عليها من قبل وأن الثابت من محضرى الجرد وفحص الأختام سلامة قفل وأختام الحاوية كل ذلك ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

ولا تشريب على المحكمة إذ هى لم تأبه لقالة الطاعن فى هذا الصدد ، بعد اطمئنانها لأدلة الثبوت فى الدعوى وهى غير ملزمة - من - بعد - بالرد صراحة على دفاع المتهم الموضوعى ما دام الرد عليه مستفادا ضمنا من قضائها بادانته استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردتها فى حكمها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء المال فى ذمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه ، وأن الرد فى جميع صورته لم يشرع للعقاب أو الزجر إنما قصد به اعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة . فإنه ولما كان الثابت من مدونات الحكم ، فيما لا يمارى الطاعن فى صحته وأن له أصله فى الأوراق ، أن الطاعنين والمحكوم عليهما

الآخرين باعوا البضاعة المختلصة واقتسموا ثمنها فيما بينهم وقد تم ضبط جزء من هذه البضاعة لدى المشتريين ، وكان البين أنه لم يسند إلى هؤلاء المشتريين ثمة اتهام ولم يقدموا للمحاكمة الجنائية فى هذا الخصوص - وهو ما قد يثير تطبيق المادتين ٩٧٦ ، ٩٧٧ من القانون المدنى فى شأن حماية حقوق الغير حسن النية وما قد يترتب على ذلك من استردادهم تلك البضاعة المضبوطة بما يؤدى إلى افلات الجناه من انزال عقوبة الرد عليهم واعفائهم منها على خلاف المقرر من أنه لا إعفاء من العقوبة بغير نص ، وإذ كان الطاعن وباقى المحكوم عليهم لم يدع أحدهم أنه سدد قيمة البضاعة المختلصة أو تلك التى تم ضبطها من ماله أورد ما اقتضاه ثمنها لبيعها ، فقد ظلت قيمة البضاعة المختلصة جميعها - بما فيها قيمة ما تم ضبطه منها - فى ذمة المتهمين حتى تاريخ الحكم عليهم ، وهو لا يعيد الحالة إلى ما كانت عليه الجريمة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ ألزمهم فى منطوقه برد مبلغ مساو للغرامة المحكوم بها مساوية لقيمة ما اختلسوه عملاً بالمادة ١١٨ من قانون العقوبات ، وفى القول بغير ذلك ما يجعل عقوبة الرد قد وقعت ونفذت ضد آخرين غير المتهمين لم يسند اليهم ثمة اتهام فى الدعوى ولم يقدموا للمحاكمة الجنائية فيها وهى نتيجة يأبأها العقل والمنطق والقانون لما هو مقرر من إنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، ويضحى ما يثيره الطاعن بشأن رد جزء كبير من البضاعة المختلصة على غير سند ولا يغير من ذلك أن ما جرى به منطوق الحكم يفاير ما جاء بالأسباب بشأن الرد لما هو مقرر فى

القانون من أن حجية الشيء فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها اليه لأسبابه إلا ما كان منها مكملا للمنطوق ، فإن ما تحدث به الحكم عن استتعال قيمة الفوائس المضبوطة من مبلغ الأربعة آلاف جنيه التي ألزمت المتهمين بردها فى منطوق الحكم لا يكون له من أثر لمخالفته للمنطوق الذى إلتزم صحيح القانون فى هذه المسألة مع ما سلف البيان فى هذا الصدد غير مقبول لما كان ذلك ، كانت المادة ٢٢ من قانون العقوبات إذ نصت فى فقرتها الأولى على أنه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها . » فقد دلت بصريح عبارتها على إنه فى الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف أو التكييف القانونى الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعتبر الجانى كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التي اختصت بها الفقرة التالية من المادة ٢٢ سالف الذكر ، إذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف فى وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية انما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . لما كان ذلك ، وكان الفعل الذى قارفه الطاعن وياقى المحكوم عليهم بتداوله وصفان قانونيان ، اختلاس بضائع مملوكة لإحدى وحدات القطاع العام ،

وتهريب هذه البضائع بإدخالها إلى البلاد وتعمد اخفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها ، إذ أن فعل اختلاس المتهمين لهذه البضائع يتحقق به الركن المادى لكل من جريمتى الاختلاس المؤثمة بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات وتهريبها المؤثمة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك ، وهو ما يقتضى اعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من قانون العقوبات والاعتداد فحسب بالجريمة ذات العقوبة الأشد - وهى جريمة الاختلاس والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادتين ١١٢، ١١٨ من قانون العقوبات ، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركى بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المار ذكره - أصلية كانت أم تكميلية ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهم بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمتى الاختلاس والاشتراك فيه ، العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية وذلك عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التى تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذ تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله - كما فى الدعوى الراهنة - ومن ثم تنتفى الحاجة من بعد إلى أوجه الطعن المتصلة بجريمة التهريب الجمركى لانتفاء الجدوى منه بعد استبعاد عقوبتها .

ثانيا : الطعن المقدم من الطاعن الثانى :

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثانى هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجناية الإشتراك فى اختلاس أموال مملوكة لأحدى وحدات القطاع العام قد شابه البطلان والفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن إجراءات الاستدلالات والتحقيق تمت قبل صدور الطلب الكتابى من مصلحة الجمارك ، وأن الحكم عول فى ادانة الطاعن على محضر ضبط الواقعة رغم بطلان القبض والتفتيش والاستجواب لأن الجريمة لم تكن متلبسا بها ولم يستصدر مأمور الضبط القضائى اذنا بذلك من النيابة العامة بالضبط ، لما استندت المحكمة فى الادانة إلى ما أقرب به المتهمان الثانى والرابع بمحضر الضبط فى الوقت الذى أثبت فيه بطلان إجراءات الاستدلالات واستبعادها اقرار الطاعن والمتهم الأول من أدلة الإدانة وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعن فى هذا الصدد بما لا يسوغ إذ أن مصلحته قائمة فى الدفع ببطلان اقرارات المتهمين الآخرين بمحضر الضبط ، هذا إلى أن الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد التقاء الطاعن بالمتهم الأول مصادفة فينتفى عنه قصد الإشتراك ، كما اخطأ الحكم إذ قضى بعزله عزلا غير محدد المدة فى مقام كان يقتضى توقيت العزل عملا بالمادة ٢٦ من قانون العقوبات كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها ومؤداها عرض لما دفع به الطاعن من بطلان محضر ضبط الواقعة وما تضمنه من

اعترافات منسوبة إليه ولم عداه من المتهمين بقوله « ان الدفع ببطلان الإجراء ليس إلا دفعا نسبيا يقتصر على الإجراء الذى جاء معييا بمخالفة القانون وبوشرفى حق من يتمسك ببطلانه دون من عداه ، وإذ صح وأن قبض عليه بغير إذن من سلطة التحقيق المختصة وفى غير حالة من حالات التلبس بما يبطل ما وقع عليه من قبض أجراه مأمور الضبط القضائي والذي لا يملكه قانونا فإن هذا القبض وحده يقع باطلا قانونا ويبطل معه كل دليل من هذا القبض الباطل أو ترتب عليه مباشرة ولا يشرع له النعى على قبض وقع على غيره أو دليل استمد من إجراء وقع على غيره أو ترتب عليه مباشرة بالبطلان على نحو ما ذهب إليه الدفاع ، وإذ كانت المحكمة قد أقرت الدفاع فى بطلان ما وقع على المتهمين من قبض واستبعدت بالتالى ما نسب لأى منهما من اعترافات بمحاضر الاستدلال فانها تقضى برفض الدفع ببطلان ما عداها من اعترافات صدرت من متهمين آخرين ساهموا فى ارتكاب الجريمة المعناه أو ما عداها ، وغنى عن الذكر أنها بحكم كونها اعترافات متهمين على آخرين فمن الجائز الأخذ بها والتعويل عليها فى تكوين المحكمة لعقيدها » لما كان ذلك ، وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغا وكافيا لاطراحه ذلك بآئه من المقرر طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلا وأن يثبت فى محضره ما يجيب به المتهم بما فى ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى

للمحكمة أن تستند إلى ما ورد به ما دام قد عرض مع باقى أوراق الدعوى ، على بساط البحث فى الجلسة ولها أن تعول على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعتراف ما دامت قد اطمأنت اليه . لما هو مقرر من أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ولها سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين فى أى دور من أنوار التحقيق بما فى ذلك محضر الضبط متى اطمأنت إلى صدقة ومطابقته للحقيقة والواقع . هذا فضلا عما هو مقرر من أنه لا صفة لغير من وقع فى حقه إجراء ما فى أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من تناقض فى شأن بطلان محضر جمع الاستدلالات وما تضمنه من اعترافات ، وأخذ الحكم بأقوال المتهمين الثانى والرابع فى حقه رغم اطراحه أقواله وأقوال الطاعن الأول بهذا المحضر يكون غير سديد وتنحل المجادلة فى هذا الشأن إلى جدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مجمله أنه قد انعقدت كلمة المتهمين الأربعة - الطاعنان وهما سائقا بشركة وتباعا سيارتيهما المحكوم عليهما الثانى والرابع - على اختلاس بضاعة من الحاوية الموجودة تحت يد الطاعن الأول والمحكوم عليه الثانى لنقلها من الدائرة

الجمركية إلى مخازن الشركة بالنوبارية وأنه فى يوم الحادث نفذوا ما اتفقوا عليه فى أثر خروج الطاعن الأول ومعه تباعه المذكور باحدى الحاويات بها قطع غيار سيارات واردة لـ.... لنقلها إلى مخازن الشركة بالنوبارية وفى الطريق توقف بسيارته والتقى بالطاعن الثانى وبصحبه تباعه أنف الذكر ونفذوا ما اتفقوا عليه وأجروا كسر قفل الحاوية والخاتم الجمركى الرصاص واختلسوا جزء من مضمونها قاموا بنقله إلى سيارة الطاعن الثانى الفارغة ثم التقوا بعد ذلك وياشروا تفريغ سيارة الأخير من البضاعة المختلسة إلى سيارة نصف نقل أعدوها لهذا الغرض وتصرفوا بالبيع فى هذه البضاعة . وأورد الحكم على ثبوت الوقائع على هذا النحو فى حق الطاعنين والمحكوم عليهما الآخرين أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها على النحو سالف البيان وكان من المقرر أن الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من إتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، وإذا كان القاضى الجنائى حراً فى أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له - إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقدم لديه مادام هذا الاستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره كما له أن يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به ، وكان الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل ارادة كل من المشتركين فيه ، ولا يشترط لتوافره مضى وقت معين فمن الجائز عقلاً

وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة ، وكانت المحكمة قد دالت على قيام اشتراك الطاعن الثانى فى ارتكاب جريمة الاختلاس من ظروف الدعوى وملابساتها ، وكان تدليلها سائغا لما أوردته من أدلة وقرائن وأعمال أثبتتها فى حكمها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، كانت المادة ١١٨ من قانون العقوبات قد نصت على أنه « فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة فى المواد ١١٢ إلى ١١٦ يحكم على الجانى بالعزل وكان الطاعن قد دين بالاشتراك فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات دون أن تعامله بالرافة وتقضى عليه بعقوبة الحبس ومن ثم فقد تخلف شرط تطبيق المادة ٢٧ من قانون العقوبات لتوقيت مدة العزل ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة العزل - دون توقيت مدته - قد طبق القانون تطبيقا سليما . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن فى خصوص ما حكم به عليه من غرامة فى جريمة التهرب صحيحا فى القانون على ما سلف بيانه لدى معالجة أسباب طعن الطاعن الأول فتجيبه اليه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا



جلسة ٤ من ابريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / عوض جابو نائب رئيس المحكمة وطلعت الاكياي وجابر عبد التواب وأمين عبد العليم

(٨٠)

الطعن رقم ٦٧٧٠ لسنة ٥٨ القضائية

(١) حكم «بيانات التسبيب» «تسبيبه» تسبيب غير معيب»

وجوب بيان الحكم نص القانون الذى حكم بمقتضاه . لم يرسم القانون شكلا لصياغة هذا البيان .

مثال لتسبيب سائغ

(٢) باعث . تزوير . جريمة « أركانها » .

قيام شخص بوضع صورته على بطاقة شخصية صادرة باسم غيره . تزوير . معاقب عليه بالاشغال الشاقة أو السجن . أساس ذلك ؟

(٢) تزوير . قصد جنائى . محررات رسمية . حكم « تسبيبه » تسبيب

غير معيب » .

القصد الجنائى فى جريمة التزوير . تحققه : بتعمد تغيير الحقيقة فى محرر

تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه .

تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن . لا يلزم . ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

دفاع الطاعن بأنه وضع صورته على بطاقة المجنى عليه ليسهل له مواجهة رجال المرور . دفاع قانوني ظاهر البطلان . عدم تعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع . لا يعيبه .

(٤) عقوبة « العقوبة المبررة » . نقض « المصلحة في الطعن » .

عدم جدوى النعى على الحكم بشأن جريمة سرقة سيارة المجنى عليه . ما دامت العقوبة الموقعة عليه مبررة لجريمتي التزوير واستعمال محرر مزور الثابتين قبله .

(٥) مسئولية جنائية « الاعفاء منها » . أسباب الإباحة وموانع العقاب « موانع العقاب » . ظروف مخففة . تزوير . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الظروف المخففة » .

الجنون أو عاهة العقل دون غيرهما هما مناط الاعفاء من العقاب . أساس ذلك ؟ الحال النفسية والعصبية تعد من الأعذار القضائية المخففة التي يرجع الأمر فيها لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .

(٦) وقف التنفيذ . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير العقوبة » .

الأمر في إيقاف التنفيذ . كالأمر في تقدير العقوبة . موضوعي .

الحكم أن يبين نص القانون الذى حكم بمقتضاه إلا أن القانون لم يرسم شكلا يصوغ فيه الحكم هذا البيان . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، قد أشار إلى نصوص القانون التى أخذ الطاعن بها بقوله : « مما يتعين معه وعملا بالمادة ٢/٣٠٤ إجراءات جنائية معاقبته بالمواد ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٣١٧/٤ عقوبات » فإن ما أورده الحكم يكفى فى بيان مواد القانون التى حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون .

٢ - لما كان الشارع قد أضاف بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ الصادر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٤ المعدل للمادة ٢١١ من قانون العقوبات - الذى حدثت الواقعة فى ظله - صورة من صور التزوير فى المحررات الرسمية هى وضع صور أشخاص آخرين مزورة ، ويستفاد منه ومن نص المادة ٢١٢ من قانون العقوبات أن قيام شخص بوضع صورته على البطاقة الشخصية الصادرة باسم غيره بدلا من صورة صاحبها يعد جناية تزوير فى أوراق رسمية عقوبتها الأشغال الشاقة أو السجن مدة لا تزيد عن عشر سنين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر يكون قد وافق صحيح القانون . ولا ينال من سلامة الحكم ما يثيره الطاعن من أنه وضع صورته على بطاقة المجنى عليه ليسهل له مواجهة رجال المرور لأن الباعث لا أثر له على جريمة التزوير .

٣ - من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة فى محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما

غيرت من أجله الحقيقة فيه ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة- ولا على الحكم إن هو لم يعرض لهذا الدفاع لأنه دفاع قانوني ظاهر البطلان .

٤ - لا جدوى لما ينعاه الطاعن بشأن جريمة سرقة سيارة المجنى عليه ما دامت العقوبة التي أنزلها به الحكم مبررة بثبوت ارتكاب جريمتي التزوير واستعمال المحرر المزور .

٥ - من المقرر أن مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره وقت ارتكاب الحادث هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما ، وكان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه ارتكب جرائمه تحت تأثير ما كان يعانيه من حالة نفسية وعصبية فإن دفاعه على هذه الصورة لا يتحقق به دفع بانعدام المسؤولية لجنون أو عاهة في العقل وهما مناط الاعفاء من المسؤولية بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقروناً بتوافر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في إعماله أو اطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

٦ - من المقرر أن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع ومن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه ، وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأنًا فيه بل خص به قاضي الموضوع

ولم يلزمه باستعماله بل رخص له فى ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : - وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا فى محرر رسمى هو بدل فاقد البطاقة الشخصية رقم ... سجل مدنى والخاصة ب.... وذلك بتنزع صورة صاحبها ووضع صورته بدلا منها . ثانيا : - استعمل المحرر الرسمى المزور سالف البيان بأن قدمه إلى الرائد رئيس مباحث قسم شرطة مع علمه بتزويره . ثالثا : - سرق السيارة رقم أجرة القاهرة ورخصة تسييرها والبطاقة الشخصية المبينة بالوصف الأول المملوكة ل.... وكان ذلك ليلا . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة حضوريا عملا بالمواد ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٣١٧/٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ١٧، ٣٢ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ومصادرة الأوراق المزورة المضبوطة لما هو مسند إليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم التزوير فى محرر رسمى واستعماله والسرقة قد شابه البطلان والقصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون . ذلك بأنه خلا من بيان نصوص القانون التى

دان الطاعن بموجبها ، ولم يرد الحكم على دفاع الطاعن القائم على عدم توافر القصد الجنائي فى جريمة السرقة والتزوير ، لأنه أخذ سيارة المجنى عليه بقصد التنزه بها واعادتها وليس بنية تملكها ووضع صورته على بطاقة المجنى عليه ليسهل له مواجهة رجال المرور اثناء قيادته السيارة . فضلا عن أن الحكم لم يعرض للشهادة الطبية المقدمة من الطاعن للتدليل على إصابته بمرض نفسى يوم وقوع الفعل مما يعفيه من المسؤولية . كما أن المحكمة لم تأمر بوقف تنفيذ العقوبة وفقا للمادة ٥٥ من قانون العقوبات . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله « أنه بتاريخ ... وبينما كان يقود سيارة رقم أجرة القاهرة بضاحية ... استوقفه المتهم - الطاعن - ليركب معه ، وأمام أحد المحلات طلب منه المتهم شراء علبة سجائر له بعلة عجزه عن ذلك لاصابة قدمه واحاطتها بالجبس وما أن استجاب لذلك وترك السيارة ليبتاع السجائر حتى فوجئ بالمتهم يستولى على السيارة ويهرب بها ، وفى يوم ضبط المتهم يعرض هذه السيارة للبيع بثمن بخس ، وتبين أنه استولى منها على البطاقة الشخصية لصاحبها ونزع الصورة الفوتوغرافية منها ووضع بدلا منها صورته هو تمهيدا لبيعها بموجب هذه البطاقة الشخصية المزورة ورخصة السيارة المقيدة باسم صاحب البطاقة ... وذلك بعد أن تمسك أمام الشرطة بالبطاقة المزورة قبل اكتشاف الجريمتين سالفتي الذكر بمناسبة ضبطه حال عرضه السيارة للبيع وقد دلل الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة بما ينتجها من وجوه الأدلة

السائغة التي استمدها من أقوال شهود الاثبات وقرار الطاعن بالتحقيقات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه إلا أن القانون لم يرسم شكلا يصوغ فيه الحكم هذا البيان . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، قد أشار إلى نصوص القانون التي أخذ الطاعن بها بقوله : « مما يتعين وعملا بالمادة ٣٠٤ / ٢ إجراءات جنائية معاقبته بالمواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٣١٧ / ٤ عقوبات فإن ما أورده الحكم يكفى في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد أضاف بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٤ المعدل للمادة ٢١١ من قانون العقوبات الذي حدثت الواقعة في ظله - صورة من صور التزوير في المحررات الرسمية هي وضع صور أشخاص آخرين مزورة ، ويستفاد منه ومن نص المادة ٢١٢ من قانون العقوبات أن قيام شخص بوضع صورته على البطاقة الشخصية الصادرة باسم غيره بدلا من صورة صاحبها يعد جناية تزوير في أوراق رسمية عقوبتها الأشغال الشاقة أو السجن مدة لا تزيد عن عشر سنين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر يكون قد وافق صحيح القانون . ولا ينال من سلامة الحكم ما يثيره الطاعن من أنه وضع صورته على بطاقة المجنى عليه ليسهل له مواجهة رجال المرور لأن الباعث لا أثر له على جريمة التزوير . وأن القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد

تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ولا على الحكم إن هو لم يعرض لهذا الدفاع لأنه دفاع قانوني ظاهر البطلان. لما كان ذلك ، وكان لا جدوى لما ينعاه الطاعن بشأن جريمة سرقة سيارة المجنى عليه ما دامت العقوبة التي أنزلها به الحكم مبررة بثبوت ارتكاب جريمتي التزوير واستعمال المحرر المزور. لما كان ذلك ، وكان مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره وقت ارتكاب الحادث هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما ، وكان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه ارتكب جرائمه تحت تأثير ما كان يعانيه من حالة نفسية وعصبية فإن دفاعه على هذه الصورة لا يتحقق به دفع بانعدام المسؤولية لجنون أو عاهة في العقل وهما مناط الاعفاء من المسؤولية بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقرونا بتوافر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في إعماله أو اطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ، ومن ثم لا يعيب الحكم عدم رده على هذا الدفاع لما كان ذلك ، وكان الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع ومن حقه تبعا لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي

يحكم بها عليه ، وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأنًا فيه بل خص به قاضى الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص له فى ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه، ومن ثم فإن نعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

////////////////////

جلسة ٤ من ابريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / عوض جانو نائب رئيس المحكمة وطلعت الاكياي ومحمود ابراهيم عبد العال ومحمود عبد الباري

(٨١)

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اعدام . نيابة عامة . نقض « نظر الطعن والحكم فيه » .

وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ؟

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها .

(٢) مواد مخدرة . جلب . قصد جنائي . جريمة « أركانها » .

الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ .

معناه ؟

(٣) مواد مخدرة . قصد جنائي . جريمة « أركانها » . حكم « تسببه » .

تسبب غير معيب « .

التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن العلم بالجواهر المخدر . غير لازم . طالما

كان ما أوردته في حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره .

(٤) اثبات « شهود » . مواد مخدرة . محكمة الموضوع « سلطتها فى

تقدير الدليل » .

وزن أقوال الشهود . وتقدير الظروف التى يؤيدون فيها شهادتهم . موضوعى .

(٥) مأمورو الضبط القضائى ، تفتيش ، تهريب جمركى .

حق موظفى الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائى فى تفتيش الأشياء
والاشخاص داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية . عدم
تقيدهم فى ذلك - بالنسبة للأشخاص - بقيود القبض والتفتيش المبينة بقانون
الإجراءات الجنائية . أساس ذلك ؟

كشف موظفى الجمارك حال إجراء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير
جمركية يعاقب عليها فى القانون العام . صحة الاستدلال بهذا الدليل أمام
المحاكم . لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم يرتكب فى سبيل الحصول عليه
أية مخالفة .

(٦) مأمورو الضبط القضائى . استدالات . استجواب .

حق مأمور الضبط القضائى فى سؤال المتهم دون استجوابه .

سؤال موظف الجمارك للمتهم بمحضره واقرار الأخير بالجريمة المسندة إليه .

حق المحكمة فى التعويل على هذا الاقرار متى اطمأنت إليه .

(٧) إجراءات « إجراءات التحقيق » « إجراءات المحاكمة » . نيابة عامة

الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية . ما لم تر سلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بمترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها .

لا يعيب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة به قد استعانت بوسيط لتولى ترجمة أقوال المحكوم عليه . تعلق ذلك بظروف التحقيق ومقتضياته وخضوعه دائما لتقدير من يباشره . طالما أن المحكوم عليه لم يذهب إلى أن أقواله قد نقلت على غير حقيقتها .

العبرة في الأحكام . بالإجراءات والتحقيقات التي تجريها المحكمة . تعيب التحقيق السابق على المحاكمة . غير جائز .

(٨) محكمة النقض « سلطتها » .

حق محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم . أساس ذلك ؟

(٩) مواد مخدرة . جلب . تهريب جمركي . ارتباط عقوبة « تطبيقها » « عقوبة الجرائم المرتبطة » « عقوبة الجريمة الأشد » . نقض « حالات الطعن » . الخطأ في تطبيق القانون .

مناط تطبيق كل من فقرتي المادة ٣٢ عقوبات وأثر التفرقة بينهما في تحديد العقوبة ؟

قضاء الحكم بالزام المحكوم عليه بعقوبة التعويض الجمركي المقرر لجريمة

الشروع فى التهريب بالاضافة إلى ما قضى به من العقوبة المقررة لجريمة الجلب .
خطأ فى القانون . أساس ذلك ؟

(١٠) اعدام . جلب . حكم « تسببيه . تسبیب غیر معيب » .

الحكم الصادر بالاعدام . ما يلزم لاقرارہ ؟

١ - لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من القانون ذاته ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى ضمنتها النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

٢ - من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب فى المادة ٢٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين

الناس سواء أكان الجالب قد استورده لحساب نفسه أم لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى ، وهذا المعنى يلابس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها تشهد له . يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما إستنته فى الحيازة أو الاحراز لان ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن فى الفعل مما يتنزّه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصود ولا كذلك حيازة المخدر أو احرازه.

٣ - من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن العلم بجوهر المخدر طالما كان ما أوردته فى حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره .

٤ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤيدون فيها الشهادة وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ، وكان الحكم قد اطمأن إلى أقوال شهود الاثبات فى الدعوى والتى دلت على أن الحقيبة المضبوط بها المخدر من أمتعة المحكوم عليه فإن فى

ذلك ما يكفى ردا على دفاعه الثابت بمحضر جلسة المحاكمة والقائم على انتفاء صلته بالحقية المضبوطة ، هذا فضلا عن أنه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا يستفاد الرد عليه من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم واطمأن إليها .

٥ - لما كان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية ، أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية ، إذ قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والامتنعة أو مظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك المناطق وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركى وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها أو بمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المقررة فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور بل يكفى أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تنم عن شبهة توافر التهريب الجمركى فيها فى الحدود المعرف بها فى القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذى يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب

عليها فى القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم والرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش - على نحو ما سلف بيانه - أن واقعة ضبط المحكوم عليه بأشهرها مأمور جمرك الركاب بميناء ... ورؤساؤهم ومساعدوهم ، وهم من يملكون حق التفتيش طبقا لمواد قانون الجمارك المتقدم ذكرها وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ وذلك أثر اشتباههم فى أمره أثناء انهاء الإجراءات الجمركية معه ، فإن إجراءات القبض والتفتيش تكون صحيحة ومتفقة مع القانون ويكون دفاع المحكوم عليه بشأنها غير سديد .

٦ - من المقرر طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا وأن يثبت فى محضره ما يجيب به المتهم بما فى ذلك اعترافه بالتهمة . ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه والمحكمة أن تستند فى حكمها إلى ما ورد به ما دام قد عرض مع أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

٧ - الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهى اللغة العربية - ما لم يتعذر على احدى سلطتى التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا

لتقديرها فإنه لا يعيب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة به قد استعانت
بوسيط تولى ترجمة أقوال المحكوم عليه من الانجليزية إلى العربية إذ هو متعلق
بظروف التحقيق ومقتضياته خاضع دائماً لتقدير من يباشره ، وإذ كان المحكوم
عليه لم يذهب إلى أن أقواله قد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الاستعانة بوسيط
فإن ما أثاره من تعيب لهذه الإجراءات يكون غير سديد . هذا فضلاً عن أن ما
يثيره المحكوم عليه في هذا الشأن لا يدعو أن يكون تعيباً للتحقيق الذي جرى في
المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم ، إذ
العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .

٨ - من المقرر أن الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض
الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على
مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

٩ - لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه
« إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد
والحكم بعقوبتها دون غيرها . فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي
يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف يجب اعتبار الجريمة التي تمخض عنها
الوصف أو التكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من
الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام

الجريمة ذات الوصف الأشد ، إذ يعتبر الجانى كأن لم يرتكب هذه الجريمة الأخيرة وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة التى اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر ، إذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف فى وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . يؤكد هذا النظر صيغة الفقرتين إذ أردف الشارع عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الأشد » بعبارة « دون غيرها » فى الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوى بينما أسقط تلك العبارة فى الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقى ولو كان مراده التسوية بينهما فى الحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ولما كانت ثمة حاجة إلى فقرة لكيلهما . لما كان ذلك ، وكان الفعل الذى قارفه المحكوم عليه يتداوله وصفان قانونيان جلب جوهر مخدر دون الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة والشروع فى تهريب هذا المخدر بالعمل على إخفائه عن أعين السلطات الجمركية المختصة بقصد التخلص من سداد ما استحق عليه من رسوم جمركية مما يقتضى إعمالا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف الأشد وهى جريمة جلب المخدر والحكم بعقوبتها المنصوص عليها فى المادتين ٣٢/أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها دون عقوبة الشروع فى التهريب الجمركى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من

قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أصلية كانت أو تكميلية ، فإن الحكم المطروح إذ انتهى إلى القضاء بالزام المحكوم عليه بعقوبة التعويض الجمركي المقررة لجريمة الشروع في التهريب بالاضافة إلى ما قضى به من العقوبة المقررة لجريمة الجلب ورغم اثباته فى مدوناته إعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين العقوبة المقررة للجريمتين وليس تطبيقا لأشدها مما لا سند له من القانون وبما يتنافر مع نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ سالفه الذكر وهو ما يكون معه قد اخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه بما يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من تعويض جمركى .

١٠ - لما كان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة جلب المخدر التى دين المحكوم عليه بالاعدام بها وساق عليها أدلة مربوطة إلى أصلها فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . وقد صدر الحكم بالاعدام باجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقا للمادة ٣٨١ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وجاء خلوا من حالة مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغاير ما انتهى إليه هذا الحكم ، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه (١) جلب لداخل جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرا (هيروين) دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الإدارية المختصة . (٢) شرع في تهريب البضائع المبينة الوصف بالأوراق بأن أدخلها للبلاد بطريقة غير شرعية بالمخالفة للنظم والقواعد الخاصة بها باعتبارها من البضائع الأجنبية الممنوع استيرادها بأن أخفاها عن أعين السلطات الجمركية المختصة بقصد التهرب من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبس بها . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قررت احالة الأوراق إلى فضيلة مفتي الجمهورية لإبداء الرأي وحددت جلسة للنطق بالحكم .

وبالجلسة المحددة قضت حضوريا وبإجماع الآراء عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٢٣/أ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ٥ ، ١٣ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٤ مكررا من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والمواد ٣٢ ، ٤٥ ، ٤٧ ، من قانون العقوبات أولا : - بمعاقبة المتهم بالاعدام ويتفرمه ثلاثة آلاف جنيه . ثانيا : - بالزامه بأن يؤدي إلى مصلحة الجمارك مبلغ ٧٢٠ ، ٦١٩٠٠ جنيه

ثالثا: - بمصادرة الجوهر المخدر المضبوط .

فعرضت النيابة العامة القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها اقرار الحكم .

المحكمة

ومن حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من القانون ذاته ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى ضمنتته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

ومن حيث إن الحكم المعروض فيه بين واقعة الدعوى بقوله « أنه بتاريخ وصلت طائرة شركة مصر للطيران قادمة من كراتشى إلى ميناء القاهرة الجوى وكان من بين ركابها وأثناء مروره بالخط الأخضر بصالة الوصول رقم ٢

لأنهاء الإجراءات الجمركية على امتعته المكونة من شحنة سمسونيت كبيرة بنية اللون وطلب من المأمور إنهاء إجراءاته الجمركية وقدم له جواز سفره رقم فطلب من المساعد الإداري بالجمرك تفتيش الراكب ، وتفتيش الحقيبة اشتبه الأثنان في قاعها لاحتمال وجود جيب سحري بها ، وعرضا الأمر على مدير إدارة الجمرك الذى أمر بتشكيل لجنة منو.....و..... لكسر الحقيبة وتفتيش ما بها وتم ذلك فعثر بقاعها على الجيب السحري به أربعة أكياس ، وأربعة أكياس أخرى بغطاء الحقيبة والأكياس بها مادة بيج اللون تشبه الهيروين وتم وزن المخدر بالأكياس فبلغ ٢,٢٥٠ كيلو جرام على ميزان غير حساس وتحرر محضر بالواقعة وبمواجهة المتهم بالمضبوطات فأقر بحيازتها وأن أربعة أشخاص باكستانيين أعطوه خمسمائة دولار مصاريف السفر لكى يوصل هذه الشحنة للقاهرة فى فندق الليدو وبمجرد تسليم الحقيبة سيتم استلامه خمسة آلاف دولار . وقد ساق الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة مما شهد به رئيس قسم الركاب بميناء القاهرة الجوى و..... مساعد إداري بجمرك الركاب بميناء القاهرة الجوى و مأمور جمرك الركاب بميناء القاهرة الجوى و..... مساعد إداري بجمرك الركاب بميناء القاهرة الجوى وما أورده تقرير المعامل الكيماوية وحصل الحكم مؤدى هذه الأدلة تحصيلا سليما له أصله الثابت فى الأوراق - وعلى ما تبين من الاطلاع على المفردات - ثم خلص إلى إدانة المتهم بجناية جلب جوهر مخدر الهيروين إلى داخل جمهورية مصر العربية دون الحصول على ترخيص

كتابى بذلك من الجهة الإدارية المختصة وجنة الشروع فى تهريب المخدر سالف الذكر بأن أدخلها إلى البلاد بطريقة غير مشروعة بالمخالفة للنظم والقواعد الخاصة بها باعتبارها من البضائع الجنبية الممنوع استيرادها بأن أخفاها عن أعين السلطات الجمركية المختصة بقصد التهريب من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها وأوقف أثر الجريمة بسبب لا دخل لارادته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبس بها وأنزل عليه العقاب المنصوص عليه فى المواد ١ ، ٢ ، ٣٣/أ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ٥ ، ١٣ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٤ مكررا من القانون رقم ٦٦ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والمواد ٣٢ ، ٤٥ ، ٤٧ عقوبات ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء أكان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى ، وهذا المعنى يلابس الفعل المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع

المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها تشهد له . يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما أسنته في الحيازة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصود ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المجلوب ٢,٣٥٠ كيلو جراما من مخدر الهيروين أخفاه الطاعن في مخبأين داخل حقيبة ودخل به ميناء القاهرة الجوى قادما من كراتشى ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التعامل . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر علم الطاعن بوجود المخدر داخل المخبأين بالحقيبة بقوله « وحيث أنه عن علم المتهم بأن ما يحمله مخدر فإن هذا العلم ثابت في حقه ، ذلك أن هذه المادة قد ضبطت في قاعين سحريين في قاع الحقيبة وغطائها وأن وزن الحقيبة كان ثقيلًا وهي فارغة ودلالة علمه أنه ارتبك وأصبح لا يركز عند ما تم تشكيل لجنة لكسر القاع والغطاء فضلا عن ذلك ما ذكره المتهم في معرض دفاعه حال ضبطه في محضر الضبط الذي وقع عليه أن أربعة أشخاص أعطوه تلك الحقيبة مقابل خمسمائة دولار لتوصيلها إلى القاهرة إلى فندق الليدو وأنه بعد توصيلها سيتقاضى مبلغ خمسة آلاف دولار

كل ذلك يقطع بأن هذا المتهم ما قصد الا إلى تهريب هذه المادة عبر الحدود وأنه كان يعلم تمام العلم بكنهه ما يحمله والذي جعل له مبلغ خمسمائة دولار مقدما أخذها وقبضها وخمسة آلاف دولار عند التسليم كل هذا المال مقابل تسليم شحنة سمسونيت فهذا يقطع أيضا أنه كان يعلم أن هذا المبلغ الكبير لقاء نقل المخدر وتهريبه وجلبه داخل الشنطة إلى الأراضي المصرية». وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن العلم بجوهر المخدر طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره ، وكان الحكم قد دلل تدليلا سائغا على النحو المتقدم على أن المحكوم عليه كان يعلم بما يحويه المخبأين السريين في الحقيقة الخاصة به ، فإن الحكم يكون قد رد على دفاع المحكوم عليه بانتفاء هذا العلم بما يرخصه ما دام هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ، وكان الحكم قد اطمأن إلى أقوال شهود الاثبات فى الدعوى والتى دلت على أن الحقيقة المضبوط بها المخدر من أمتعة المحكوم عليه فإن فى ذلك ما يكفى ردا على دفاعه الثابت بمحضر جلسة المحاكمة والقائم على انتفاء صلته بالحقيقة المضبوطة ، هذا فضلا عن أنه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا يستفاد الرد عليه من القضاء بالإدانة إستنادا

إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم واطمأن إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع بجلسة المحاكمة من بطلان الإجراءات ورد عليه بقوله « إن الإجراءات كانت سلمية وقانونية ومشروعة ذلك أن رجال الجمارك لهم الحق في تفتيش الركاب وأمتعتهم داخل الدائرة الجمركية وهو ما حدث فعلا » وما أورده الحكم على النحو المتقدم سليما ويتفق وصحيح القانون . ذلك أن البين من استقرار نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية ، أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية ، إذ قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها أو بمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المقررة في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور بل يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة توافر التهريب الجمركي فيها في الحدود المعرف بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي

يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم والرد على الدفع بىطلان القبض والتفتيش - على نحو ما سلف بيانه أن واقعة ضبط المحكوم عليه بأشرها مأمور جمرك الركاب بميناء القاهرة الجوى ورؤساؤهم ومساعدوهم ، وهم من يملكون حق التفتيش طبقا لمواد قانون الجمارك المتقدم ذكرها وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ وذلك أثر اشتباههم فى أمره أثناء انهاء الإجراءات الجمركية معه ، فإن إجراءات القبض والتفتيش تكون صحيحة ومتفقة مع القانون ويكون دفاع المحكوم عليه بشأنها غير سديد . لما كان ذلك ، وكان المدافع عن المحكوم عليه قد أثار بجلسة المحاكمة دفعا بىطلان الإجراءات تأسيسا على أن المحكوم عليه قبض عليه يوم ١٦/٣/١٩٨٧ ولم يعرض على النيابة إلا فى ١٨/٣/١٩٨٧ وقد رد الحكم على هذا الدفع بأن الإجراءات كانت سليمة وقانونية ومشروعة ، ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن المحكوم عليه ضبط يوم ١٦/٣/١٩٨٧ وعرض على النيابة العامة يوم ١٧/٣/١٩٨٧ وليس يوم ١٨/٣/١٩٨٧ كما زعم المدافع عن المحكوم عليه - وأن النيابة العامة هى التى أمرت بحجزه لليوم التالى لعدم وجود مترجم ثم أجرت التحقيق معه فى الميعاد الذى حددته ، ومن ثم فإن ما أثاره الدفاع فى هذا الخصوص يكون على غير أساس . هذا فضلا عن أن هذا الاجراء لم يسفر عن

دليل عول عليه الحكم فى قضائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائى أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا وأن يثبت فى محضره ما يجيب به المتهم بما فى ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه والمحكمة أن تستند فى حكمها إلى ما ورد به ما دام قد عرض مع أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة وإذا كان الثابت من مطالعة المفردات أن رئيس قسم الوصول بجمرك ميناء القاهرة الجوى بصالة رقم ٢ - وهو من مأمورى الضبط القضائى . قد أثبت فى محضره اقرار المحكوم عليه بحيازته للحقيبة التى ضبط بها المخدر والتى تسلمها من أربعة باكستانيين فى باكستان لتوصيلها إلى القاهرة بفندق ليدو مقابل خمسمائة دولار مصاريف للسفر ، وخمسة آلاف بمجرد تسليم الحقيبة ، فإنه لا تثريب على مأمور الضبط القضائى أن أثبت هذا الاقرار فى محضره دون أن يستجوب المحكوم عليه تفصيلا ، والمحكمة أن تعول عليه فى حكمها ما دامت قد اطمأنت إليه ومن ثم يكون ما يثيره الدفاع عن المحكوم عليه بجلسة المحاكمة من بطلان فى الإجراءات يكون فى غير محله . لما كان ذلك وكان الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهى اللغة العربية - ما لم يتعذر على إحدى سلطتى التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها فإنه لا يعيب إجراءات التحقيق أن تكون

الجهة القائمة به قد استعانت بوسيط تولى ترجمة أقوال المحكوم عليه من الانجليزية إلى العربية إذ هو متعلق بظروف التحقيق ومقتضياته خاضع دائما لتقدير من يباشره ، وإذ كان المحكوم عليه لم يذهب إلى أن أقواله قد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الاستعانة بوسيط فإن ما أثاره من تعيب لهذه الإجراءات يكون غير سديد . هذا فضلا عن أن ما يثيره المحكوم عليه في هذا الشأن لا يدعو أن يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .

لما كان ذلك ، وكانت باقى أوجه الدفاع التي أثارها المحكوم عليه تعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا صريحا من المحكمة بل الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ومن ثم فلا وجه للنعى على الحكم في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة في مذكرتها بعرض القضية قد طلبت مع اقرار الحكم باعدام المحكوم عليه ، تصحيحه بالغاء ما قضى به من تعويض لمصلحة الجمارك ، ولما كان هذا الطلب في محله ، كما أن الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت

فى فقرتها الأولى على أنه « إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ». فقد دلت بصريح عبارتها على أنه فى الحالة التى يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف يجب اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف أو التكييف القانونى الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التى قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتى لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ، إذ يعتبر الجانى كأن لم يرتكب هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة التى اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر ، إذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف فى وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . يؤكد هذا النظر صيغة الفقرتين إذ أردف الشارع عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الأشد » بعبارة « دون غيرها » فى الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوى بينما أسقط تلك العبارة فى الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقى ولو كان مراده التسوية بينهما فى الحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ولما كانت ثمة حاجة إلى فقرة لكليهما . لما كان ذلك ، وكان الفعل الذى قارقه المحكوم عليه يتداوله وصفان قانونيان جلب جوهر مخدر دون الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة والشروع فى تهريب هذا المخدر بالعمل على إخفائه عن أعين السلطات

الجمركية المختصة بقصد التخلص من سداد ما استحق عليه من رسوم جمركية مما يقتضى إعمالا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف الأشد وهى جريمة جلب المخدر والحكم بعقوبتها المنصوص عليها فى المادتين ٣٣/أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها دون عقوبة الشروع فى التهريب الجمركى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ أصلية كانت أو تكميلية ، فإن الحكم المطروح إذ انتهى إلى القضاء بالزام المحكوم عليه بعقوبة التعويض الجمركى المقررة لجريمة الشروع فى التهريب بالاضافة إلى ما قضى به من العقوبة المقررة لجريمة الجلب ورغم اثباته فى مدوناته إعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين العقوبة المقررة للجريمتين وليس تطبيقا لأشدها مما لاسند له من القانون وبما يتنافر مع نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ سالفة الذكر وهو ما يكون معه قد اخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعويض جمركى قدره ٧٢٠,٣٦١٩٠٠ جنية ومن حيث إنه فيما عدا ذلك ، وكان يبين إعمالا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة جلب المخدر التى دين المحكوم عليه بالاعدام بها وساق عليها أدلة مبرورة إلى

أصلها فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . وقد صدر الحكم بالاعدام باجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقا للمادة ٢٨١ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وجاء خلوا من حالة مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يفاير ما انتهى إليه هذا الحكم ، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .



جلسة ١٣ من ابريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمات وعضوية السادة
المستشارين / محمد احمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعمار ابراهيم ومحمد
حسين مصطفى .

(٨٢)

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم "بيانات التسيب"، إثبات "برجه مام"،

اشارة الحكم الى نص القانون الذى حكم بمقتضاه . واجب . عدم رسم القانون شكلا
لصيغة هذا البيان .

(٢) تفتيش "اجراءات التفتيش"، مأمور الضبط القضائى "اختصاصهم"،

إجراءات "إجراءات التحقيق"، قانون "تفسيره"،

مقتضى اعمال المادة ٥١ إجراءات حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه كلما
امكن ذلك . والا وجب حضور شاهدين .

مجال اعمال تلك المادة . مقصور على الحالات التى يجيز فيها القانون لمأمور الضبط
دخول المنازل وتفتيشها بغير نوب من سلطة التحقيق .

التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى بناء على نوب من النيابة العامة . يقتضى
حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما امكن ذلك . المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠
اجراءات .

المحضر الذى يحرره بناء على ذلك . هو محضر تحقيق .

(٢) تفتيش "إجراءاته"، تحقيق، إجراءات، "إجراءات التحقيق"، قانون "تفسيره"، دفاع، "الاخلال بحق الدفاع"، ما لا يوفره، "حكم" ما لا يعيبه في نطاق التدليل،

حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عملاً بالمادة ٩٢ إجراءات، ليس شرط جوهرياً لصحة التفتيش.

عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان

مثال

(٤) دفع "الدفع بشيوع التهمة" "الدفع بتلقيق التهمة"، دفاع "الاخلال بحق الدفاع"، ما لا يوفره، "حكم" تسببه، تسبب غير معيب، "نقض" أسباب الطعن، ما لا يقبل منها،

الدفع بشيوع التهمة أو تلقيقها أو بعدم السيطرة على مكان الضبط، موضوعي كفاية إيراد أدلة الثبوت التي تطمئن إليها المحكمة رداً عليه.

(٥) إثبات "شهود"، محكمة الموضوع "سقطتها في تقدير الدليل"، "نقض" أسباب الطعن ما لا يقبل منها

حق محكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو غيرها، عدم التزامها ببيان سبب أخذها بأي من رواياتها إن تعدت، علة ذلك؟

النعي على المحكمة أخذها برواية شاهد في مرحلة سابقة دون تلك التي أدلى بها بالجلسة دون بيان سبب ذلك، غير مقبول

(٦) إثبات "شهود"، "حكم" ما لا يعيبه في نطاق التدليل، "نقض" أسباب الطعن، ما لا يقبل منها،

إحالة الحكم في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر، لا يعيبه متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها،

(٧) حكم "ما يعيبه في نطاق التدليل"،

التناقض الذي يعيب الحكم، ماهيته؟

(٨) محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير التحريات". استدلالاات. جريمة "اركانها". قصد جنائي. حكم "تسببه. تسبب غير معيب" نقض "اسباب الطعن. ما لا يقبل منها". مواد مخدرة.

للمحكمة ان تعول في تكوين عقيدتها على تحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من ادلة . لها ان ترى فيها ما يبرر الاذن بالتفتيش وان تطرحها فيما عداه .
الجدل الموضوعي . غير جائز امام النقض .

١- ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية وان اوجبت على الحكم ان يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه الا ان القانون لم يرسم شكلا يصوغ فيه الحكم هذا البيان .

٢- من المقرر ان مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم او من ينوبه عنه كلما امكن ذلك والا فيجب ان يكون بحضور شاهدين ، هو عند دخول مأموري الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الاحوال التي يجيز له فيها القانون ذلك ، اما التفتيش الذي يقومون به بناء على نديهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه احكام الماد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من القانون ذلك الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم او من ينوبه عنه ان امكن ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم ان التفتيش الذي اسفر عن ضبط المخدر وقد اجراه مأمور الضبط القضائي بناء على ندبه لذلك من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق فيكون له سلطة من ندبه - وبعد محضره محضر تحقيق ويسرى عليه حينئذ حكم المادة ٩٢ من القانون أنف الذكر لا المادة ٥١ منه اذ ان هذه المادة الاخيرة انما تسرى في غير احوال النذب .

٣- من المقرر ان حصول التفتيش بغير حضور المتهم او من ينبيه عنه لا يترتب عليه البطلان . ومن ثم فحضوره هو او من ينبيه عنه ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش ولا يقدح فى صحة هذا الاجراء ان يكون قد حصل فى غيبة الطاعن او غيبه من ينبيه عنه ومن ثم لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص لانه دفع قانونى ظاهر البطلان

٤- من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة او تلفيقها او بعدم سيطرة المتهم على مكان الضبط من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادلة الثبوت التى تطمئن اليها بما يفيدا اطراحها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بادانة الطاعن على ما يثبت من انبساط سلطانه على المخدر المضبوط تأسيسا على ادلة سائغة لها اصلها فى الاوراق وتتفق والاقتضاء العقلى و المنطقى ، وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم من تلك الأدلة ، فان منعا فى هذا يكون غير سديد .

٥- من المقرر ان لمحكمة الموضوع الحق فى ان تأخذ باقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل التحقيق أو من غيرها ، وهى لا تسأل فى ذلك عن سبب اخذها بأى ممن رواياته ان تعددت ، لان الامر مرجعه الى سلطتها فى تقدير الدليل ، فما تطمئن اليه تأخذ به وما لا تطمئن اليه تطرحه ، فان النعى عليها اخذها برواية الشاهد المعنى فى مرحلة سابقة دون تلك التى ادلى بها الجلسة دون سبب ذلك ، يكون غير مقبول .

٦- لما كان من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل فى بيان اقوال الشاهد الى ما اورده من اقوال شاهد آخر ما دامت اقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وكان الطاعن لا يجادل فى ان اقوال رقيب الشرطة فى التحقيقات متفقة مع اقوال رقيب الشرطة التى احوال عليها الحكم ، فان منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير قوي .

٧ - التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف اى الامرين قصدته المحكمة .

٨- من حق المحكمة ان تعمل فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من ادلة ولها فى سبيل ذلك ان تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن اليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ماعداه ومن سلطتها ايضا ان ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بان احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اظهر اطمئنانه للتحريات الطاعن للمخدر وكان يقصد الاتجار واقام تقديره فى ذلك على ما يسوغه فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو جدلا موضوعيا لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيش) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . واحالته الى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٣٧، ١/٣٨، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول الاول الملحق بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه الف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار ان احراز المخدر كان بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دأب بجريمة احراز جواهر بغير قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصي في غير المصرح بها قانونا ، قد شابته البطالان والاخلال بحق الدفاع والتناقض والقصور في التسبيب ذلك انه خلا من بيان القانون الذي حكم بموجبه ولم يعرض لما اثاره المدافع عنه بجلسة المحاكمة من ان تفتيش مسكنه في غيبته وان التهمة ملفقة ضده بدس المخدر عليه وانه لا سيطرة له على مكان الضبط وأن التهمة شائعة ، ولم يورد مؤدى اقوال الشاهد رقيب الشرطة اكتفاء بالاحالة في خصوصها الى ما اورده من اقوال الشاهد السابق عليه ، كما عول في ادائه على الطاعن على اقوال الشاهد رغم ما شابها من تناقض واطرح اقواله بجلسة المحاكمة ، التي عدل فيها عن اقواله بالتحقيقات دون ان يورد مبررا لذلك ، كما انه اتخذ من جديده التحريات دليلا على ارتكاب الطاعن للجريمة المسنده اليه، بيدانه عاد واطرح تلك التحريات في مقام تدليله على عدم توافر قصد الاتجار في حقه . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية وان اوجبت على الحكم ان يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه ، الا ان القانون لم يرسم شكلا يصوغ فيه الحكم هذا البيان . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه انه بعد ان حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى ادلة الثبوت اشار الى النصوص التي اخذ الطاعن بها فان ما اورده يكفي في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاه بما يحقق حكم القانون . لما كان ذلك وكان من المقرر ان مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم او من ينييه عنه كلما امكن ذلك والا فيجب ان يكون بحضور شاهدين ، هو عند دخول مأموري الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الاحوال التي يجيزه له فيها القانون ذلك ، اما التفتيش

الذى يقومون به بناء على نديهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه احكام المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من القانون ذاك الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق التى تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم او من ينبيه عنه ان امكن ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم ان التفتيش الذى اسفر عن ضبط المخدر وقد اجراه مأمور الضبط القضائى بناء على ندبه لذلك من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق فيكون له سلطة من ندبه - وبعد محضره محضر تحقيق ويسرى عليه حينئذ حكم المادة ٩٢ من القانون آنف الذكر لا المادة ٥١ منه اذ ان هذه المادة الاخيرة انما تسرى فى غير احوال النذب لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان حصول التفتيش بغير حضور المتهم او من ينبيه عنه لا يترتب عليه البطلان . ومن ثم فحضوره هو او من ينبيه عنه ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش ولا يقدح فى صحة الاجراء ان يكون قد حصل فى غيبة الطاعن او غيبة من ينبيه عنه ، ومن ثم فانه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص لانه دفع قانونى ظاهر البطلان لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة او تلفيقها او بعدم سيطرة المتهم على مكان الضبط من الدفع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادلة الثبوت التى تطمئن اليها بما يفيد اطراحها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بادانه الطاعن على ما ثبت من انبساط سلطانه على المخدر المضبوط تأسيسا على ادلة سائغة لها اصلها فى الاوراق وتتفق و الاقتضاء العقلى والمنطقى ، وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم من تلك الادلة ، فان منعاها فى هذا يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع الحق فى ان تاخذ باقوال الشاهد فى آيه مرحلة من مراحل التحقيق او من غيرها ، وهى لا تسأل فى ذلك عن سبب اخذها بأى من رواياته ان تعددت ، لان الامر مرجعه الى سلطتها فى تقدير الدليل ، فما تطمئن اليه تأخذ به وما لا تطمئن اليه تطرحه فان النعى عليها اخذها برواية الشاهد

المعنى فى مرحلة سابقة دون تلك التى ادلى بها فى الجلسة دون سبب ذلك ، يكون غير مقبول لما كان ذلك وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل فى بيان اقوال الشاهد الى ما اورده من اقوال شاهد آخر مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها وكان الطاعن لا يجادل فى ان اقوال رقيب الشرطة فى التحقيقات متفقة مع اقوال رقيب الشرطة التى احال عليها الحكم ، فان منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير قويما لما كان ذلك وكان التناقض الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبته البعض الاخر ولا يعرف اى الامرين قصدته المحكمة ، وكان من حق المحكمة ان تعمل فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من ادلة ولها فى سبيل ذلك ان تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن اليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ومن سلطتها ايضا أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بان احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اظهر اطمئنانه للتحريات كمسوغ لاصدار الاذن بالتفتيش ولكنه لم يرفيها وفى اقوال الضابط محررها ما يقنعه بان احراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار واقام تقديره فى ذلك على ما يسوغه فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصم لا يعدو جدلا موضوعيا لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ١٨ من ابريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عوض جالو نائب رئيس المحكمة و طلعت الاكيايى و محمود عبد العال البنا و امين
عبد العليم .

(٨٣)

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٥٩ القضائية

نقض "التقرير بالطعن وايداع الاسباب .توقيعها" .محاماه .

وجوب توقيع اسباب الطعن المرفوع من المحكوم عليه من محام مقبول امام النقض
تقرير الاسباب . ورقة شكلية من اوراق الاجراءات فى الخصومه . لزوم حملها مقومات
وجودها وان يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه . لا يجوز تكمله هذا البيان بدليل خارج عنها
اغفال ذلك . اثره . عدم قبول الطعن شكلا .

التوقيع المعتبر هو الذى يتم فى نهاية مذكرة اسباب الطعن . اساس ذلك ؟

لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات
الطعن امام محكمة النقض قد اوجبت فى فقرتها الاخيرة بالنسبة الى الطعون
التى يرفعها المحكوم عليهم ان يوقع اسبابها محام مقبول امام محكمة النقض
وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على ان تقرير الاسباب ورقة
شكلية من اوراق الاجراءات فى الخصومة والتى يجب ان تحمل بذاتها مقومات
وجودها وان يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه ، لان التوقيع هو السند الوحيد
الذى يشهد بصورها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز تكمله
هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى

على معرفة البطلان جزاء على اتصال التوقيع على الاسباب بتقدير ان ورقة الاسباب من اوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب ان يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها والا عدت ورقة عديمة الاثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له لما كان ذلك وكانت مذكرة الاسباب تحمل ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ المحامي الا أنه لم يوقع إلا على هامش الصفحة الأولى فيها ودون أن يوقع على باقى الصفحات التى تحوى الاسباب لا فى اصلها ولا فى صورها حتى فوات ميعاد الطعن ذلك لان التوقيع المعتبر هو الذى يتم فى نهاية مذكرة اسباب الطعن حتى يدل على ان هذه الاسباب صادرة ممن وقع عليها جملة وتفصيلا ومن ثم كان الطعن غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه أحزر بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيش) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . واحالته الى محكمة جنايات طنطا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/١ ، ١/٣٧ ، ٢٨ ، ١/٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته والبند ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاول وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه الف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار ان الاحراز كان مجردا من القصد .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

من حيث إنه لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد اوجبت فى فقرتها الاخيرة بالنسبة الى الطعون التى يرفعها المحكوم عليهم ان يوقع اسبابها محام مقبول امام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على ان تقرير الاسباب ورقة شكلية

من اوراق الاجراءات فى الخصومة والتي يجب ان تحمل بذاتها مقومات وجودها وان يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه ، لأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصورها ممن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على معرفة البطلان جزاء على اتصال التوقيع على الاسباب بتقدير ان ورقة الاسباب من اوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب ان يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها والا عدت ورقة عديمة الاثر فى الخصومة وكانت لغوا لا قيمة لة - لما كان ذلك ، وكانت مذكرة الاسباب وان كانت تحمل ما تشير الى صورتها من مكتب الاستاذ المحامى الا أنه لم يوقع الا على هامش الصفحة الاولى فيها وبدون ان يوقع على باقى الصفحات التى تحوى الاسباب لا فى اصلها ولا فى صورتها حتى فوات ميعاد الطعن ذلك لان التوقيع المعتبر هو الذى يتم فى نهاية مذكرة اسباب الطعن حتى يدل على ان هذه الاسباب صادرة ممن وقع عليها جملة وتفصيلا ومن ثم كان الطعن غير مقبول شكلا .



جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجى اسحق و فتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان.

(٨٤)

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٥٩ القضائية

(١) ثيابة عامة . نقض ميعادة اعدام .

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام . دون التقيد بميعاد محدد .
اساس ذلك ؟

(٢) قتل عمد . سرقة . ارتباط . رابطة السببية . قصد جنائى . حكم تسببيه . نسيب معيب

شرط توقيع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٤/٢ عقوبات ووقوع القتل تأميا لفعل جنحة او تسهيلها وارتكابها بالفعل او مساعدة مرتكبها او شركائهم على الصرب من العقوبة

وجوب قيام رابطة السببية بين القتل والجنحة . لا يكفى قيام علاقة الزمنية بينها . على المحكمة فى حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة ان تبين غرض الجانى من القتل وان تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة .

إنتهاء الحكم الى ان قصد الطاعن من ارتكاب القتل العمد هو ارتكاب جنحة السرقة دون استظهار هذا القصد واقامة الدليل على توافره فى حقه بما يقيم علاقة السببية بين القتل والسرقة . قصور .

١- ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة -

عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض

الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها مؤشر عليها بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٨٨ انتهت الى طلب اقرار الحكم الصادر بجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨٨ قاضيا باعدام المحكوم عليه ، دون اثبات تاريخ تقديمها التالي حتما لتاريخ التأشير عليها ، متجاوزة بذلك ميعاد الاربعين يوما المنصوص عليه فى المادة ٢٤ من القانون المذكور ، الا انه لما كان هذا التجاوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة ، بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها ، لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون ان تتقيد بالرأى الذى تضمنه النيابة مذكرتها - ما عسى ان يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك ان يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد او بعد فواته ، فانه يتعين قبول عرض النيابة لهذه القضية .

٢- لما كانت المادة ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات تستوجب لا ستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها ان يقع القتل لاحد المقاصد المبينة بها وهى التأهب لفعل جنحة او تسهيلها او ارتكابها بالفعل او مساعدة مرتكبيها او شركائهم على التهرب او التخلص من العقوبة ، فيجب لا نطبق هذه المادة ان تقوم بين القتل والجنحة رابطة السببية على الوجه لذى بينه القانون ، اما اذا انتفت هذه الرابطة فلا ينطبق هذا النص ولو قامت علاقة بين القتل والجنحة مما يتعين معه فى حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة ان تبين المحكمة غرض الجانى من القتل وان تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بوصف انه ارتكب قتل المجنى عليها عمدا مع سبق الاصرار بقصد ارتكاب جنحة سرقة ، ودارت المرافعة على الوصف الذى دانت به المحكمة بعد استبعاد ظرف سبق الاصرار ، وكان الحكم وان خلص الى ان القصد من القتل العمد هو ارتكاب جنحة السرقة وهو احد القصور المبينة فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات المشار اليها الا انه لم يستظهر هذا القصد ولم يقم الدليل على توافره فى حق الطاعن بما يقيم علاقة

السببية بين القتل والسرقة على النحو الذى انتهى اليه الحكم ، ذلك بان ما اورده فى تحصيل الواقعة وما بسطه من اعتراف الطاعن ، وهو الدليل على مقارفته القتل والسرقة ، مفاده فى موضع منه ارتكاب الطاعن قتل المجنى عليها حتى لا تتعرف عليه وفى موضوع اخر خشية إستغاثتها والابلاغ عنه وكلاهما لا يدل على ان القصد من القتل هو ارتكاب السرقة ، وما ساقه الحكم ان الطاعن توجه الى مسكن المجنى عليها بقصد السرقة لا يؤدى حتما الى قيام الارتباط بين الجريمتين . لما كان ما تقدم فان الحكم يكون قاصرا عن استظهار رابطة السببية بين القتل وارتكاب السرقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه قتل عمدا مع سبق الاصرار بان عقد العزم وبيت النية على قتلها وتوجه الى مسكنها وكسر بابها ، وما ان ظفر بها حتى كم فاهها بيده واطبق على عنقها بيده الاخرى ثم لف غطاء رأسها حول عنقها وجذب طرفيه قاصدا من ذلك قتلها فاحدث بها الاصابات والاعراض الموضوعة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياتها وقد وقعت هذه الجناية بقصد ارتكاب جنحة هى انه فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر سرق المبلغ النقدي والقرط الذهبى المبين قدرا ووصفا بالتحقيقات المملوكة للمجنى عليها سالفه الذكر . وأحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة والمحكمة المذكورة ققرت احالة اوراق القضية الى فضيلة مفتى الجمهورية لابداء الرأى وحددت للنطق بالحكم وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضوريا وباجماع الراء عملا بالمادتين ٢٣٤/١-٣ ، ٢/٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات المتهم بالاعدام شتقا عما اسند اليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

كما عرضت النيابة العامة القضية بمذكرة مشفوعة برأياها .

المحكمة

ومن حيث ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة - عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها عليها بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٨٨ انتهت الى اقرار الحكم الصادر بجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨٨ قاضيا باعدام المحكوم عليه ، دون اثبات تاريخ تقدمها التالى حتما لتاريخ التأشير عليها ، متجاوزة بذلك ميعاد الاربعين يوما المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون المذكور ، الا انه لما كان هذا التجاوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه قبول عرض النيابة العامة ، بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها ، لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون ان تتقيد بالرأى الذى تضمنه النيابة مذكرتها - ما عسى ان يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك ان يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد او بعد فواته ، فانه بتعين قبول عرض النيابة لهذه القضية .

ومن حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة القتل العمد المرتبط بجنحة سرقة قد شاب قصور فى التسبيب ذلك بانه لم يستظهر علاقة السببية بين القتل وبين ارتكاب السرقة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : ان المتهم كان فى ضائقه مالية لخسارة لحقته من اتجار الخضار الذى يبيعه وفى يوم توجه الى مسكن المجنى عليها قاصدا السرقة وقرع جرس الشقة حتى يطمئن الى عدم

وجود احد ثم قام بكسر شراعه الباب بمفك كان يحمله ودلف الى حجرة نومها واطبق بيده اليسرى على عنقها حتى غابت عن الوعي فجلس بجوارها على السرير ولما استعادت وعيها بعد فترة قام بلكمها بيده اليسرى اسفل عينها اليمنى ثم قام بخنقها بيده ثم بإيشارب رأسها بعد أن لفه حول عنقها ولم يتركها الا بعد ان فارقت الحياة حتى لا تتعرف عليه ثم قام بالاستيلاء على فردة قرط فى اذنها وحافظة نقودها التى كانت موضوعة اسفل وسادتها ثم خرج بعد ذلك حيث توجه الى قطار حلوان واستند الحكم فى ثبوت الواقعة لديه بهذه الصورة الى اعتراف المتهم بالتحقيقات وحصله بما مؤداه انه ذهب الى منزل المجنى عليها بقصد السرقة ولما دخل حجرة نومها وجدها نائمة فدفعها فى عنقها لا يقاظها والاستعلام منها عن مكان احتفاظها بنقودها واذ حاولت الاستغاثة وضع يده على فمها واطبق بيده اليسرى على عنقها حتى غابت عن الوعي فجلس بجوارها على السرير ، ولما استعادت وعيها بعد فترة لكمها اسفل عينها اليمنى وخنقها بيده وبغطاء رأسها الذى لفه حول عنقها ولم يتركها الا بعد ان فارقت الحياة حتى لا تتعرف عليه ثم قام بالاستيلاء على فردة قرط فى اذنها وحافظة نقودها التى كانت اسفل وسادتها . وخلص الحكم - من بعد - الى ارتكاب الطاعن جناية القتل العمد بقصد ارتكاب السرقة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات تستوجب لا ستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها ان يقع القتل لاحد المقاصد المبينة بها وهى التأهب لفعل جنحة او تسهيلها او ارتكابها بالفعل او مساعدة مرتكبيها او شركائهم على الهرب او النخلص من العقوبة ، فيجب لانطباق هذه المادة ان تقوم بين القتل والجنحة رابطة السببية على الوجه الذى بينه القانون ،

اما اذا انتفت هذه الرابطة فلا ينطبق هذا النص ولو قامت علاقة الزمنية بين القتل والجنحة مما يتعين في حالة القضاء بارتبط القتل بجنحة سرقة ان تبين المحكمة غرض الجاني من القتل وان تقيم الدليل على توافر السببية القتل والسرقة . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بوصف انه ارتكب جناية قتل المجنى عليها عمدا مع سبق الاصرار بقصد ارتكاب جنحة سرقة ، ودارت المرافعة على هذا الوصف الذي دانت به المحكمة بعد إستبعاد ظرف سيق الاصرار ، وكان الحكم وان خلاص الى ان القصد من القتل العمد هو ارتكاب جنحة السرقة وهو احد القصود المبينة في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات المشار اليها الا انه لم يستظهر هذا القصد ولم يقم الدليل على توافره في حق الطاعن بما يقيم علاقة السببية بين القتل والسرقة على النحو الذي انتهى اليه الحكم ، ذلك بان ما أورده ، في تحصيل الواقعة وما بسطه من اعتراف الطاعن ، وهو الدليل على مقارفته القتل والسرقة ، مفاده في موضع منه ارتكاب الطاعن قتل المجنى عليها حتى لا تتعرف عليه وفي موضوع آخر خشية استغائها والابلاغ عنه وكلاهما لا يدل على ان القصد من القتل هو ارتكاب السرقة ، وما ساقه الحكم ان الطاعن توجه الى مسكن المجنى عليها بقصد السرقة لا يؤدي حتما الى قيام الارتباط السببي بين الجريمتين . لما كان ما تقدم ، فان الحكم يكون قاصرا عن استظهار رابطة السببية بين القتل وارتكاب السرقة متعينا نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الضمن .



جلسة ٢٠ من ابريل سنة ١٩٨٩

برئاسه السيد المستشار / مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة وعضويه السادة
المستشارين/ حسن عميره ومحمد زايد نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى ورشدى حسين.

(٨٥)

الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) دعوى جنائية "انقضاءها بمضى المدة" دعوى مباشرة . اعلان . بلاغ كاذب
التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الاثار
القانونية . عدم اعلانه . أثره : عدم دخول الدعوى حوزة المحكمة
مضى مايزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الابلاغ بالواقعة حتى اعلان الطاعن بصحيفة
الادعاء المباشر بون اتخاذ أى إجراء قاطع للمدة . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى
المدة . المادة ١٥ إجراءات .
مثال فى جريمة بلاغ كاذب .

(٢) دعوى جنائية "انقضاءها بمضى المدة" تقادم دفع : الدفع بانقضاء الدعوى
الجنائية بمضى المدة "نظام عام .
الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم جواز إثارته لأول مرة امام النقض لتعلقة
بالنظام العام . حد ذلك ؟

(٣) دعوى جنائية "انقضاءها" دعوى مدنية "انقضاءها"
الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها
الدعوى المدنية تنقضى بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

(٤) دعوى مدنية "ترك الخصومة" نقض "حالات الطعن . الخطأ فى القانون"
حق المدعى المدنى فى ترك دعواه امام المحكمة الجنائية فى أية حالة كانت عليها . المادة
٢٦٠ إجراءات .

قضاء الحكم المطعون فيه فى الدعوى المدنية على الرغم من ترك المدعى المدنى لها . خطأ
فى القانون يوجب تصحيحه .

١- من المقرر قانونا - وعلى ما جرى به نص المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - ان التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار ، وبدون اعلان هذا التكليف لا تدخل الدعوى فى حوزة المحكمة . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن واقعة الابلاغ - موضوع الدعوى - تمت فى ١٠/١١/١٩٨٠ ولم يتخذ أى اجراء قاطع للمدة منذ ذلك التاريخ حتى تاريخ اعلان الطاعن بصحيفة الادعاء المباشر فى يوم ٢١/١٢/١٩٨٣ ، وبذلك تكون جريمة البلاغ الكاذب قد سقطت بمضى اكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها طبقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢- من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مره امام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه على ما سبق ايضاحه يفيد صحته .

٣- من المقرر أن الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا أثره له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقرره فى القانون المدنى .

٤- لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة أن المدعين بالحقوق المدنية تنازلا عن دعواهما الا ان الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من طلبات فى الدعوى المدنية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه فى هذه الدعوى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون - بمخالفته نص المادة ٢٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية التى تبيح للمدعى بالحقوق المدنية ان يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى - خطأ يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه باثبات ترك المدعين بالحقوق المدنية لدعواهما والزامهما بمصاريفها السابقة على ذلك الترك .

الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية دعواهما بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جنح السيدة زينب ضد الطاعن بوصف أنه - أبلغ ضدتهما كذبا وبسوء قصد بأهما سرقا بعض متعلقاته من الشقة التي أمرت النيابة بتمكينهما منها وكان ذلك بقصد الاضرار والانتقام منهما . وطلبا عقابه بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع لكل منهما مبلغ ٢٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضروريا عملا بمادة الاتهام بجبس المتهم شهرين وكفالة ثلاثمائة جنيه والزامه باداء تعويض مؤقت قدره ٢٥١ جنيه استأنف المحكوم عليه ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضروريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقضالخ

المحكمة

من حيث حيث إن ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة البلاغ الكاذب قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الدعوى الجنائية انقضت بمضى أكثر من ثلاث سنوات بين واقعة البلاغ وبين اعلان الطاعن بصحيفة الجنحة المباشرة ، كما أن الحكم قضى للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض رغم تنازلهما عن دعواهما مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا النعى - بشقيه - فى محله . ذلك بأنه لما كان الثابت مما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن واقعة البلاغ ضد المدعين بالحقوق المدنية تمت بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ وأن الدعوى حركت بطريق الادعاء المباشر بصحيفة قيدت بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ ويبين من الاطلاع على المفردات أن الطاعن عن أعلن بتلك الصحيفة بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، وكان

من المقرر قانونا - وعلى ما جرى به نص المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - أن التكاليف بالحضور هو الاجراء الذي يتم به الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار ، وبدون اعلان هذا التكاليف لا تدخل الدعوى فى حوزة المحكمة . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن واقعة الابلاغ - موضوع الدعوى - تمت فى ١٠/١١/١٩٨٠ ولم يتخذ أى اجراء قاطع للمدة ذلك التاريخ حتى تاريخ اعلان الطاعن بصحيفة الادعاء المباشرة فى يوم ٢١/١٢/١٩٨٢ . وبذلك تكون جريمة البلاغ الكاذب قد سقطت بمضى اكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها طبقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية . ولما كان من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة امام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه على ما سبق ايضاحه يفيد صحته . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جريمة البلاغ الكاذب يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراعة المتهم الطاعن . لما كان ذلك ، ولئن كان الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا أثره نه على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهى لا تنقضى الا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى . بيد أنه لما كان يبين من الاطلاع على جلسة أن المدعين بالحقوق المدنية تنازلا عن دعواهما الا ان الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من طلبات فى الدعوى المدنية . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه بقضائه فى هذه الدعوى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون - بمخالفته نص المادة ٢٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية التى تبيح للمدعى بالحقوق المدنية ان يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى - خطأ يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه باثبات ترك المدعين بالحقوق المدنية لدعواهما والزامهما بمصاريفها السابقة على ذلك الترك .



جلسة ٢٠ من ابريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/حسن عميره ومحمد زايد وصلاح البرجي نواب رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغرياني.

(٨٦)

الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقص "التقرير بالطعن". وكالة . محاماه .

الطعن بالنقض طبيعته : حق شخصي لمن صدر الحكم ضده . ليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرته الا بإذنه .

عدم تقديم التوكيل الصادر من المحكوم عليه الى محاميه أثره . عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) تعريض . عقوبة "عقوبة تكميلية" . كحول . دعوى مدنية "تركها" . اجراءات "اجراءات المحاكمة"

التعويضات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم رسم الانتاج والاستهلاك حقيقتها عقوبات تكميلية حددها الشارع تحكيميا . بصرف النظر عن تحقق الضرر توقيعها من محكمة جنائية فحسب . بون توقف على طلب الخزانة .

عدم سريان حكم المادة ٢٦٢ اجراءات في شأنه ترك الدعوى المدنية التابعة لها . أثر ذلك ؟ قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد حكم محكمة أول درجة باحالة الدعوى للمحكمة المدنية المختصة . خطأ في القانون .

(٣) تعريض "عقوبة" . كحول . محكمة جنائية "اختصاصها" محكمة مدنية "اختصاصها" .

قضاء الحكم المطعون فيه باحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة . يعد منهيها للخصومة على خلاف ظاهره مادامت المحكمة المدنية المحالة اليها غير مختصة بنظرها . أثر ذلك : جواز الطعن .

١- لما كان الطعن بالنقض حقا شخصيا للمحكوم عليه وحده يستعمله أو يدعه بحسب ما يتراعى له من المصلحة فليس لاحد أن ينوب عنه فى مباشرة هذا الحق إلا بإذنه . ولما كان التوكيل الصادر من المحكوم عليه الى محاميه لم يودع ملف الطعن حتى يمكن للمحكمة النقض التحقق مما اذا كان مصرحا فيه للوكيل بالتقرير بالطعن بالنقض أم لا فان الطعن المرفوع منه يكون غير مقبول شكلا .

٢- من المقرر أن التعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج او الاستهلاك على الكحول ، وان كانت تنطوى على تضمينات مدنية تجيز للجهة الممثلة للخزانة العامة صاحبة الصفة والمصلحة التدخل فى الدعوى امام المحاكم الجنائية للمطالبة بها والطعن فيما يصدر بشأن هذه المطالبة من احكام ، الا أنها فى حقيقتها عقوبات تكميلية حدد الشارع قدرها تحديدا تحكيميا غير مرتبط بتحقيق وقوع أى ضرر على الخزانة فلا يجوز توقيعها إلا من محكمة جنائية ولا يتوقف قضاؤها لها بها على تدخل من جانبها فى الدعوى وتلتزم المحكمة فى هذا القضاء القدر المحدد فى القانون ، ومن ثم فان هذا التدخل لا يجرى عليه - وان وصف بأنه دعوى مدنية - حكم اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا للدعوى المدنية الواردة بالمادة ٢٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية وحكم احواله الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة المنصوص عليه بالمادة ٣٠٩ منه لان تلك الاحكام ما وضعت الا للدعوى المدنية التى تقام بطريق التبعية ممن لحقه ضرر بالفعل من الجريمة للمطالبة بالتضمينات البحتة - أى بالتعويض الذى تقدره المحكمة بنفسها بعد طلبه مقابل الضرر الواقع - والاصل فى هذه الدعوى أن ترفع امام المحاكم المدنية وهى بذلك تختلف طبيعته وحكما عن ذلك التدخل من جانب الخزانة العامة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى فيما تضمنه من احواله الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون .

٣- لما كان قضاء الحكم المطعون فيه باحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره مادام ان المحكمة المدنية المحالة إليها الدعوى غير مختصة بنظرها ومن ثم فان الطعن بالنقض يكون جائزا .

الوقائع

اتهمت النيابة كلا من (١) (٢) (طاعن) بانهما حازا كحولا لم يؤديا عنه رسوم الانتاج . وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ وادعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ٢٠٠ و ٢٠٧٧ على سبيل التعويض . ومحكمة جنح منيا القمح قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بتفريم كل من المتهمين خمسين جنيها واداء الرسم المستحق واحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة استئناف كل من المحكوم عليهما ووزير المالية بصفته ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيايبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف عارض المحكوم عليهما وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه .

قطعن الاستاذ المحامي عن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه الثاني كما طعننت ادارته قضايا الحكومة عن وزير المالية بصفته في هذا الحكم بطريق النقض الخ

الحكمة

أولا : الطعن المرفوع من المحكوم عليه :

من حيث ان الاستاذ المحامي قرر بالطعن نيابة عن الاستاذ المحامي عن المحكوم عليه بيد أن الاوراق خلت من التوكيل الصادر من المحكوم عليه لمحاميه - وإن حوت توكيلا صادرا من الأخير إلى زميله الذي قرر بالطعن ، لما كان ذلك وكان الطعن

بالنقض حقا شخصا للمحكوم عليه وحده يستعمله أو يدعه بحسب ما يتراعى له من المصلحة فليس لأحد أن ينوب عنه في مباشره هذا الحق إلا بإذنه . ولما كان التوكيل الصادر من المحكوم عليه إلى محاميه لم يودع ملف الطعن حتى يمكن النقض التحقق مما إذا كان مصرحا فيه للوكيل بالتقرير بالطعن بالنقض أم لا فإن الطعن المرفوع منه يكون غير مقبول شكلا ، ويتعين مع القضاء بذلك الحكم بمصادرة الكفالة عملا بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمه النقض.

ثانيا : الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية :-

من حيث إن مما ينعاه الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الابتدائي فيما قضى به من احالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض ولايجوز الحكم به الا من محكمة جنائية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن التعويضات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول ، وإن كانت تنطوى على تضمينات مدنية تجيز للجهة الممثلة للخزانة العامة صاحبة الصفة والمصلحة التدخل في الدعوى امام المحاكم الجنائية للمطالبة بها والطعن فيما يصدر بشأن هذه المطالبة من احكام ، الا انها في حقيقتها عقوبات تكميلية حدد الشارع قدرها تحديدا تحكيميا غير مرتبط بتحقق وقوع أى ضرر على الخزانة فلا يجوز توقيعها إلا من محكمة جنائية ولا يتوقف قضاؤها لها بها على تدخل من جانبها في الدعوى وتلتزم المحكمة في هذا القضاء القدر المحدد في القانون ، ومن ثم فإن هذا التدخل لا يجرى عليه - وأن وصف بأنه دعوى مدنية - حكم اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا للدعوى المدنية الواردة بالمادة ٢٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية وحكم احالة الدعوى المدنية الى المحكمة

المختصة المنصوص عليه بالمادة ٢٠٩ منه لان تلك الأحكام ما وضعت إلا للدعوى المدنية التي تقام بطريق التبعية ممن لحقه ضرر بالفعل من الجريمة للمطالبة بالتضمينات المدنية البحت - أى بالتعويض الذى تقدره المحكمة بنفسها بعد طلبه مقابل الضرر الواقع - والاصل فى هذه الدعوى أن ترفع امام المحاكم المدنية وهى بذلك تختلف طبيعه وحكما عن ذلك التدخل من جانب الخزانة العامة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى فيما تضمنه من احواله الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون . لما كان ذلك وكان قضاء الحكم المطعون فيه باحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره مادام أن المحكمة المدنية المحالة إليها الدعوى غير مختصة بنظرها ومن ثم فإن الطعن بالنقض يكون جائزا . وإذا كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون فيتعين قبوله شكلا . لما كان ما تقدم وكان عيب الخطأ فى تطبيق القانون وإن شاب الحكم الابتدائى على ما سلف الا أن محكمة اول درجة وقد استنفدت ولايتها بالفصل فى الدعوى بقضائها بالإدانة وبالعقوبة الأصلية المقررة للجريمة فإن الحكم المطعون فيه يكون - بقضائه بتأييده - قد حجب محكمة الدرجة الثانية عن النظر فى تقدير العقوبة التكميلية موضوع الدعوى المدنية - مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة لكون حاجه لبحث باقى أوجه الطعن ، مع الزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية .



جلسة ٢٦ من ابريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ناجي اسحق وفتحي خليفة نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

(٨٧)

الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٥٨ القضائية

دعوى جنائية "نظرها والحكم فيها" . اجراءات "اجراءات المحاكمة" . نقض "حالات
الطعن . الخطأ فى القانون" .

حضور الخصم الذى صدر الحكم فى غيبته . قبل انتهاء الجلسة وتقديمه طلب لاعادة
نظرها . أثره : سقوط الحكم الصادر فى غيبته ووجوب اعادة نظر الدعوى فى حضوره .
مخالفة ذلك خطأ فى القانون . اساس ذلك ؟

لما كانت المادة ٢٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان "اذا حضر
الخصم قبل انتهاء الجلسة التى صدر فيها الحكم عليه فى غيبته ، وجب اعادة
نظر الدعوى فى حضوره" مما مفاده ان حضور الخصم الذى نظرت الدعوى
وصدر الحكم فيها فى غيبته قبل انتهاء الجلسة يترتب عليه سقوط الحكم ويجب
على المحكمة ان تعيد نظر الدعوى فى حضرته لان حضوره يوجب على المحكمة
تمكينه من ابداء دفاعه واهدار الحكم الصادر فى غيبته ونظر الدعوى من جديد
وفق الاجراءات الحضرية ، ولما كان الثابت من الاوراق ان الطاعن حضر قبل
انتهاء الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وقدم طلبا الى رئيس المحكمة
لاعادة نظر الدعوى ، مما يسقط الحكم الذى صدر فى غيبته ، ويوجب على
المحكمة ان تجيبه الى طلبه ، اما وانها قد رفضت هذا الطلب ، فانها تكون قد
أخطأت فى تطبيق القانون ، وهو ما حجبها عن نظرها معارضة الطاعن مما
يوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اعطى بسوء لـ ... شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح باب الشعرية قضت غيابيا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً . عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف محكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئته استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الاستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

من حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى باعتبار معارضته الاستئنافية كأن لم تكن قد شابه بطلان ، ذلك بأنه حضر قبل انتهاء الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وقدم طلبا الى رئيس المحكمة لاعادة نظر الدعوى ليبدى دفاعه فيها ، الا ان المحكمة لم تستجب لطلبه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان البين من المفردات المضمومة ان الطاعن حضر بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وقدم طلبا الى رئيس المحكمة لاعادة نظر الدعوى ، الا ان المحكمة لم تجبه الى طلبه وتأثر عليه بالارفاق . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان اذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التى صدر فيها الحكم عليه فى غيبته وجب اعادة نظر الدعوى فى حضوره مما مفاده ان حضور الخصم الذى نظرت الدعوى وصدر فيها فى غيبته قبل انتهاء الجلسة يترتب

عليه سقوط الحكم ، ويجب على المحكمة ان تعيد نظر الدعوى فى حضرته لان حضوره
يوجب على المحكمة تمكينه من ابداء دفاعه واهدار الحكم الصادر فى غيبته ونظر
الدعوى من جديد وفق الاجراءات الحضرية ، ولما كان الثابت من الاوراق ان الطاعن
حضر قبل انتهاء الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وقدم طلبا الى رئيس
المحكمة لاعادة نظر الدعوى مما يسقط الحكم الذى صدر فى غيبته ، ويوجب على
المحكمة ان تجيبه الى طلبه ، اما وانها قد رفضت هذا الطلب ، فانها تكون قد أخطأت
فى تطبيق القانون ، وهو ما حجبها عن نظرها معارضة الطاعن مما يوجب نقض
الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر من الطعن .

////////////////////////////////////

جلسة ٢٧ من ابريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ عبد الوهاب الخياط نائب رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل وعمار ابراهيم وأحمد
جمال عبد اللطيف

(٨٨)

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٨ القضائية

- (١) سب وقذف . اهانة موظف عام جريمة "اركانها" . قصد جنائي
القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة . مناط تحققه ؟
- (٢) سب وقذف . اهانة موظف عام . حكم "بيانات حكم الإدانة" "تسببية" . تسبب معيب .
حكم الادانة في جريمة اهانة موظف عام . وجوب اشتماله على بيان الفاظ الاهانة .
اغفال حكم الإدانة في جريمة اهانة موظف عام بيان الالفاظ التي اعتبرها مهينة . قصور .

- ١- من المقرر ان القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة يتحقق
متى كانت الالفاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها .
- ٢- يتعين على الحكم الصادر بالادانة في جريمة اهانة موظف عام ان يشتمل
بذاته على بيان الفاظ الاهانة حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق
القانون . واذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الالفاظ التي اعتبرها مهينة
فانه يكون قاصرا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه اهان موظفا عموميا هي المدرسة بمدرسة
الهداية الابتدائية أثناء تأدية وظيفتها وبسببها بان وجه اليها الالفاظ المبينة بالاوراق .
وطلبت عقابه بالمادة ١/١٣٢ من قانون العقوبات وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم
وزير التربية والتعليم ورئيس مدينة جرجا بصفقتهم مسئولين عن الحقوق المدنية بمبلغ

عشرة الاف جنيه على سبيل التعويض كما اقام المتهم دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح مركز جرجا ضد المدعية بالحقوق المدنية بوصف انها ابلغت كذبا فى حقه على النحو المبين بصحيفة الدعوى وطلب عقابها بالمادتين ٣٠٢، ٣٠٥ من قانون العقوبات والزامها بأن تؤدي له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حاضوريا عملا بمادة الاتهام اولا : فى الدعوى بتفريم المتهم ٢٠ جنيها وباحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . ثانيا : وفى الجنحة المباشرة رقم بعدم جواز نظرها لرفعها من غير ذى صفة . استأنف ومحكمة سوهاج الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حاضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اهانة موظف عام اثناء تأديته وظيفته قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه دانه رغم انتفاء القصد الجنائى . وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الالفاظ المهيئة التى وجهها الطاعن إلى المجنى عليها واكتفى فى بيانها بالاحالة على التحقيقات دون أن يورد مضمونها ويبين العبارات التى اعتبرها اهانة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القصد الجنائى فى جرائم القذف والسب والاهانة يتحقق متى كانت الالفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها ، وانه يتعين على الحكم الصابر بالإدانة فى جريمة اهانة موظف عام ان يشتمل بذاته على بيان الفاظ الاهانة حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الالفاظ التى اعتبرها مهينة على ما تقدم بيانه - فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .



جلسة ٢٧ من ابريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/عبد الوهاب الخياط نائب رئيس المحكمة و عبد اللطيف أبو النيل و عمار ابراهيم
ومحمد حسين مصطفى

(٨٩)

الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥٨ القضائية

حجز . تبديد . اختلاس اشياء محجوزة . دفع "الدفع بعدم الالتزام بنقل المحجوزات الى
مكان بيعها" . حكم "تسبيبه . تسبب معيب" . دفاع "الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .
عدم التزام حارس المحجوزات بنقلها الى مكان آخر عين لبيعها .
الدفع بعدم التزام حارس المنقولات بنقلها الى مكان بيعها . جوهرى . اغفال الحكم
المطعون التعرض له . يعيبه .

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتى التقاضى ان المدافع عن
الطاعن طلب الحكم ببراءته دفع بأنه غير مكلف بنقل المحجوزات الى السوق ، لما
كان ذلك وكان من المقرر ان الحارس للمحجوزات غير مكلف قانونا بنقل الاشياء
المحجوزة الى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيه ، وكان الحكم المطعون فيه
لم يعرض لدفاع الطاعن فى هذا الشأن وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوت
صحته ان يتغير وجه الرأى فى الحكم فانه يكون فضلا عما شابه من قصور فى
التسبيب منظويا على اخلال بحق الدفاع بما يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات المبينة وصفا بقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها اداريا لصالح الاصلاح الزراعى والتي سلمت اليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها فى اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه اضراما بالجهة الحاجزة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة جنح ايتاى البارود قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ . استأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ٤٨ ساعة .

قطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى الخ

الحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اختلاس اشياء محجوز عليها اداريا قد شابه القصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع ذلك أنه دفع امام محكمة الموضوع بدرجةيتها بأنه غير مكلف بنقل المحجوزات الى السوق ، ومع ذلك صدر الحكم المطعون فيه بون ان يعنى بايراد هذا الدفاع والرد عليه . بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجةتي التقاضى ان المدافع عن الطاعن طلب الحكم ببراعته ودفع بأنه غير مكلف بنقل المحجوزات الى السوق ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الحارس للمحجوزات غير مكلف قانونا بنقل الاشياء المحجوزة الى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن فى هذا الشأن وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوت صحته ان يتغير وجه الرأى فى الحكم ، فانه يكون فضلا عما شابه من قصور فى التسبيب منطويا على اخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى النظر فى وجوه الطعن الاخرى .

جلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الصاوى يوسف و أحمد عبد الرحمن و حسين الشافعى و حسام عبد الرحيم

(٩٠)

الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ القضائية

(١) مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . قتل خطأ . محكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير
الخطأ المستوجب للمسئولية".

تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية . موضوعى .

(٢) محكمة الموضوع "سلطانها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى". اثبات
"بوجه عام" "شهود". حكم "تسببه". تسبب غير معيب". نقض "أسباب الطعن". ما لا يقبل منها".
حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .

(٣) تقرير تلخيص . إجراءات "إجراءات المحاكمة". نقض "أسباب الطعن".
ما لا يقبل منها".

اثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص كفايته لصحة هذا الاجراء . ولو كان التقرير من عمل
هيئة سابقة . أساس ذلك ؟

(٤) حكم "ضعف والتوقيع عليه واصداره". تزوير "الادعاء بالتزوير". اثبات
"بوجه عام". دفاع "الاخلال بحق الدفاع". ما لا يوفره". نقض "أسباب الطعن". ما لا يقبل منها".
ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن إجراءات المحاكمة.

الأصل فى الاجراءات أنها روعيت . عدم جواز حجد ما أثبتته الحكم من تلاوة تقرير
التلخيص الا بالطعن بالتزوير .

(٥) محكمة استئنافية "الاجراءات أمامها". تقرير التلخيص . نقض "أسباب
الطعن". ما لا يقبل منها".

تقرير التلخيص . ماهيته ؟

عدم ترتيب القانون جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ . النعى بقصور تقرير
التلخيص لأول مرة أمام النقض . غير جائز .

(٦) حكم "وضعه والتوقيع عليه واصداره" بطلانه .

وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها خلال ثلاثين يوما . وإلا كانت باطلة . المادة ٣١٢ إجراءات .

عدم التوقيع على الحكم خلال ميعاد الثمانية أيام المنصوص عليها في المادة المذكورة . لا يبطله .

(٧) حكم "وضعه والتوقيع واصداره" بطلانه . محضر الجلسة . نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

اغفال القاضي التوقيع على محضر الجلسة . لا أثر له على صحة الحكم . ولا يبطله .
(٨) حكم "وضعه واصداره" تسببيه . تسبیب غیر معيب . نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون ما أثبتته الحكم كافيا لتفهم الواقعة وظروفها .

١- من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا وجنائيا مما يتعلق بموضوع الدعوى .

٢- من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصا سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٣- لما كان الحكم قد أثبت تلاوة تقرير التلخيص ، فلا يقدح في صحة الاجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التي فصلت في الدعوى ، إذ أن ما يدعيه من ذلك على فرض صحته - لا يدل على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يعتمد عليه ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع أن القاضي بعد أن درس القضية رأى أن التقرير المذكور يكفي في التعبير عما إستخلصة هو من الدراسة .

٤- من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات

إجراءات المحاكمة وأن الأصل فى الاجراءات أنها روعيت ومن ثم فإنه لا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من تلاوة تقرير التلخيص إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله .

٥- من المقرر أن تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ أ . ج . هو مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الامام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ . وكان البين من محضر جلسة المحاكمة فى ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥ أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير ، فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض .

٦- لما كان قانون الاجراءات الجنائية تكفل فى المادة ٣١٢ بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها لم يرتب البطلان على تأخير التوقيع إلا إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، أما ميعاد الثمانية أيام المشار إليه فيها فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم فى خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته .

٧- من المقرر أن مجرد اغفال القاضى التوقيع على محضر الجلسة لا أثر له على صحة الحكم ولا يترتب عليه البطلان .

٨- لما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه كافيا لتفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما تبينتها المحكمة ، وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها فإن ذلك يحقق حكم القانون إذ لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - ١ - تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق أمامه فاصطدم بالسيارة القادمة فى الاتجاه المضاد مما أدى لوفاة المجنى عليه سالف الذكر (٢) تسبب خطأ فى إصابة كل من

.....و..... وكان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فاصطدم بالسيارة القادمة في الاتجاه المضاد مما أدى إلى إصابة سالفى الذكر. (٢) قاد سيارة بدون رخصة قيادة . (٤) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ ، ٣/٢٤٤ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٢٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل . ومحكمة جنح فارسكور قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠ عن التهمتين الأولى والرابعة و عشرة جنيهاً عن التهمة الثانية وعشرة جنيهاً عن التهمة الثالثة . استأنف ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً اعتبارياً بقبول الاستئناف شكلاً في الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في المعارضة بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقيد بجدول محكمة النقض برقم لسنة ٥٢ قضائية . ومحكمة النقض قضت بجلسة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة دمياط الابتدائية لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين . ومحكمة الاعادة بهيئة استئنافية جديدة قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الاستاذ عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية الخ

المحكمة

لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنياً وجنائياً مما يتعلق بموضوع الدعوى وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصاً سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - وإذا ما كان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدلil مقبول إلى ما يوفر ركن الخطأ في حق الطاعن فإن ما يثيره

فى هذا الخصوص فى غير محله - لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أنه أرفق بها تقرير تنخيس ولما كان الحكم قد اثبت تلاوته ، فلا يقدر على صحة الاجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التى فصلت فى الدعوى ، إذ أن ما يدعيه من ذلك على فرض صحته - لا يدل على أن القاضى الذى تلا التقرير لم يعتمد عليه ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع أن القاضى بعد أن درس القضية رأى أن التقرير المذكور يكفى فى التعبير عما استخلصه هو من الدراسة ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله . لما كان ذلك . وكان من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن اثبات إجراءات المحاكمة وأن الأصل فى الاجراءات أنها روعيت ومن ثم فإنه لا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من تلاوة تقرير التلخيص إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى غير محله . لما كان ذلك وكان تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ أ ج . هو مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الامام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ . وكان البين من محضر جلسة المحاكمة فى ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥ أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير ، فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية تكفل فى المادة ٣١٢ بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها لم يرتب البطلان على تأخير التوقيع إلا إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، أما ميعاد الثمانية أيام المشار إليه فيها فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم فى خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته على فرض صحة ما يدعيه الطاعن فى أسباب طعنه . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أنه اثبت بها أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم وعضو النيابة وكاتب الجلسة واسم المتهم واسم المدافع عنه وتقديمه مذكرة بدفاعه - فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن رئيس الدائرة التى أصدرته قد وقع عليه ، وإذ كان من المقرر أنس مجرد اغفال القاضى التوقيع على

محضر الجلسة لا أثر له على صحة الحكم ولا يترتب عليه البطلان ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه كافيا لتفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما تبينتها المحكمة ، وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها فإن ذلك يحقق حكم القانون إذ لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . لما كان ما تقدم فإن برمته يكون على غير أساس ومفصحا عن عدم قبوله موضوعا .



جلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الصاوى يوسف و احمد عبد الرحمن و حسين الشافعى و حسام عبد الرحيم

(٩١)

الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٨ القضائية

(١) دعوى جنائية "قيود تحريكها". نيابة عامة. دعوى مباشرة. إجراءات "إجراءات المحاكمة". نقض "أسباب الطعن". ما لا يقبل منها.

اشتراط تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة إجراءات عن الجرائم المبينة بها . قيد على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية . عدم مسامحة بحق المجنى عليه أو من ينوب عنه فى الادعاء المباشر . الادعاء المباشر بمثابة شكوى .

(٢) تزوير "الطعن بالتزوير". دعوى جنائية "وقف السير فيها" نظرها والحكم فيها". دفاع "الاخلال بحق الدفاع". ما لا يوفره". نقض "أسباب الطعن". ما لا يقبل منها.

الطعن بالتزوير فى ورقة مقدمة فى الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير المحكمة (٣) اثبات "شهود". محكمة ثانى درجة. إجراءات "إجراءات المحاكمة". دفاع "الاخلال بحق الدفاع". ما لا يوفره". نقض "أسباب الطعن". ما لا يقبل منها.

مناط الاستغناء عن سماع الشهود . المادة ٢٨٩ إجراءات ؟ محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق . الشهود الذين تلتزم بسماعهم ؟

(٤) محضر الجلسة . دفاع "الاخلال بحق الدفاع". ما لا يوفره". حكم "ما لا يعيبه". خلو محضر الجلسة من اثبات الدفاع كاملا . لا يعيب الحكم . طالما لم يطلب صراحة اثباته فيه .

(٥) محكمة الموضوع "الاجراءات أمامها". دفاع "الاخلال بحق الدفاع". ما لا يوفره". إجراءات "إجراءات المحاكمة". نقض "أسباب الطعن". ما لا يقبل منها.

محكمة الموضوع غير ملزمة بعد حجز الدعوى للحكم . باجابة طلب فتح باب
المرافعة . حد ذلك ؟

١- من المقرر أن اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص
فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة
بها ومن بينها جريمة السب المقامة الدعوى عنها المطروحة هو فى حقيقته قيد
وارد على حرية النيابة العامة فى استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى
بالحقوق للمدنية أو من ينوب عنه - بأى صورة من الصور فى حدود القواعد
العامة - فى أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى
المباشرة ولو بدون شكوى سابقة لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

٢- من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من الأوراق المقدمة فى الدعوى هو
من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير المحكمة فيجوز لها ألا تحقق بنفسها
الطعن بالتزوير وألا تحيله للنياابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل فى الدعوى
الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية .

٣- لما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣
لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة لاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع
عنه ذلك ، ويستوى ان يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع
عنه بما يدل عليه - وكان الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى
الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوما لإجرائه ولا تلتزم
بسماع الشهود إلا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم .

٤- من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم
كاملا ، إذ كان عليه إن كان يهمه تدوينه أن يطلب صراحة اثباته فى المحضر .

٥- من المقرر أن المحكمة متى أمرت باقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها
للحكم فهى بعد لا تكون ملزمة باجابة طلب اعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها
الدعوى للحكم من الطاعنين - ما داما لم يطلبوا ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال
باب المرافعة وحجزها للحكم .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح قيدت بجدولها برقم ضد الطاعنين بوصف أنهما بدائرة مركز الجيزة محافظتها : ارتكبا جريمة القذف والسب في حقه . وطلب عقابهما بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، من قانون العقوبات والزامهما بأن يدفعا مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح قضت حاضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠ جنيها من كل لوقف التنفيذ والزامهما بدفع ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنفا محكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حاضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس كل منهما شهرا واحدا مع الشغل وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

لما كان من المقرر أن اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه او من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب المقامة عنها الدعوى المطروحة هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه - بأى صورة من الصور في حدود القواعد العامة ، في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة ولو بدون شكوى سابقة لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية أقام دعواه قبل الطاعنين بطريق الادعاء المباشر وهو ما سلم به الطاعنان في أسباب الطعن المقدمة منهما ، فإن ما يثيرانه من قالة الخطأ في القانون يكون غير سديد . لما كان ذلك . وكان الطعن بالتزوير على ورقة من الأوراق

المقدمة فى الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير المحكمة فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله للنيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل فى الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية - لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه عرض لما طعن فيه الطاعنان بالتزوير على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة واطرحه فى تدليل سائغ فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد ينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . ولما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعنين أو الدفاع عنهما لم يطلبيا من المحكمة سماع أى من الشهود أو تمسكا بمحاضر الجلسات بضرورة سماعهما . ولما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا اقبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - وكان الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوما لإجرائه ولا تلتزم بسماع الشهود إلا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم وإذا كان الطاعنان قد عدا متنازلين عن طلب سماع الشهود لعدم تمسكهما بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة وكانت المحكمة الاستئنافية لم تر من جانبها حاجة لسماع الشهود نظرا لما ارتأته من وضوح الواقعة المطروحة عليها فإن ما ينعاه الطاعنان بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل - ولا يغير من ذلك ما ذهب اليه الطاعنان من أن سكرتير الجلسة لم يثبت طلبهما فى هذا الصدد أمام محكمة أول درجة طالما أن المحكمة قضت برفض طعنهما بالتزوير على محضر جلسة المحاكمة فى الرابع من فبراير سنة ١٩٨٥ فضلا عما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا ، إذ كان عليه إن كان يهمه تدوينه أن يطلب

صراحة اثباته في المحضر - لما كان من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإفقال باب
المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب إعادة الدعوى
للمرافعة بعد حجزها الدعوى للحكم من الطاعنين - ما دام لم يطلب ذلك بجلسة
المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة وحجزها للحكم - فإن ما يثيره الطاعنان بدعوى
الاخلال بحق الدفاع في غير محله لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير
أساس ويفصح عن عدم قبوله موضوعا .



جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ناجي أسحق و فتحي خليفة نائبى رئيس المحكمة وعلى الصادق عثمان و ابراهيم
عبد المطلب

(٩٢)

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) جمارك. تهريب جمركى "التهريب الحكى". قانون "تفسيره". جريمة "أركانها".
اثبات. "بوجه عام".

التهريب الجمركى . ماهيته ؟

متى يعتبر التهريب الجمركى تهربا حكما ؟

(٢) جمرك. تهريب جمركى "التهريب الحكى". حكم "بياناته" "بيانات حكم الادانة"
"تسبيبه". "تسبب معيب".

بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٢١٠ إجراءات .

اتخاذ الحكم من مجرد حيازة الطاعن السبائك الذهبية ، دون تقديم ما يفيد سداد
الرسوم الجمركية ، قرينة على التهريب الجمركى من غير أن يستظهر قصد الاتجار . قصور .

(٣) نقض "الطعن للمرة الثانية" "نظره والحكم فيه"

كون الطعن للمرة الثانية . وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع . المادة ٤٥ من القانون

٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١- لما كانت المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمعدلة
بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ قد نصت على أنه : "يعد تهريبا إدخال البضائع
من أى نوع الى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء
الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى
شأن البضائع الممنوعة . ويعتبر فى حكم التهريب حيازة البضائع الأجنبية بقصد
الاتجار مع العلم بأنها مهربة ويفترض العلم اذا لم يقدم من وجدت فى حيازته

هذه البضائع بقصد الاتجار مستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة . كما يعتبر في حكم التهريب تقديم المستندات أو فواتير مزورة أو مصنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر يكون الغرض منه التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - في تفسير هذه المادة على أن المراد بالتهريب الجمركي هو إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف أحكام القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وينقسم التهريب من جهة محله إلى نوعين نوع يرد على الضريبة المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ونوع يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن ، وفي كلا النوعين إما أن يتم التهريب فعلا بتمام إخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو إدخالها فيه ، وإما أن يقع حكما وذلك بحيازة البضائع الأجنبية داخل البلاد بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة دون أن يقدم الحائز المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة ، إذ اعتبر الشارع أن وجود تلك السلع داخل البلاد قرينة على تهريبها جمركيا مادام الحائز لها بقصد الاتجار - وهو ما حرص الشارع على تأكيده بتكرار العبارة الأخيرة . لم يقدم المستندات الدالة على سداد الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وهي الصورة الأولى من صور التهريب الحكمي ، والصورة الثانية له تتوافر إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التي فرض عليها الحظر قد اجتازت بعد الدائرة الجمركية ولكن صاحب جلبها أو إخراجها أفعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن هذه الأفعال المؤثمة أن تجعل إدخال البضائع أو إخراجها قريبا الوقوع في الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع ابتداء وأجرى عليها حكم الجريمة القامة ولو لم يتم للمهرب ما أراد .

٢- لما كانت المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صاراثباتها فى الحكم وإلا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل الواقعة بما مؤداه ضبط السبائك الذهبية فى حيازة الطاعن دون أن يقدم ما يفيد سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها واتخذ الحكم من مجرد ذلك قرينة على التهريب الجمركى دون أن يعنى باستظهار توافر قصد الاتجار لديه حسبما استلزمه نص الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه رغم ما اثاره الطاعن من أن مكان الضبط ليس من المناطق الجمركية ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

٣- لما كان الطعن مقدما لثانى مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك إعمالا لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر قضى ببراءته بأنه شرع فى تهريب البضائع الميينة بالأوراق بدون أداء الرسوم الجمركية . وطلبت عقابه بالمواد ١٢، ١٢١، ٤، ٣، ٢، ١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والمادتين ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات .

وادعى وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٤٢٠٨٨٠٠ على سبيل التعويض .

ومحكمة جنح الميناء قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم (الطاعن) سنتين مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه للايقاف وغرامة ألفى جنيه وتعويض يعادل مئلى الرسوم والمصادرة .

استأنف المحكوم عليه ومحكمة بور سعيد الابتدائية - بهئية استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم مما أسند إليه .

فطعنت كل من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية بصفته والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض وهذه المحكمة قضت أولا بعدم قبول الطعن المقدم من النيابة العامة شكلا . ثانيا قبول الطعن المقدم من مصلحة الجمارك شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية إلى محكمة بور سعيد الابتدائية لتحكم فيها من جديد بهئية استئنافية أخرى فى خصوص الدعوى المدنية مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومحكمة الاعادة - بهئية أخرى - قضت حضوريا فى موضوع الادعاء المدنى بالزام المتهم بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ (اثنين وأربعين ألفا وثمانمائة وثمانية جنيها وعشرين مليما) .

فطعنت الاستاذة / المحامية نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) الخ

الحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى فى الدعوى المدنية المقامة ضده من وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك بالزامه بأداء مبلغ ٢٠ ر ٤٢٨٠٨ جنيها قد شابه قصور فى التسبب وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى ولم يعرض للشهادة التى قدمها تدليلا على أن مدينة القنطرة غرب ليست منطقة جمركية واتخذ من مجرد حيازته لسياتك الذهب المضبوطة قرينة على التهريب مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت ضد الطاعن وآخر بوصف أنهما : شرعا فى تهريب المعدن الأجنبى الصنع المبين وصفا وقبرا بتقرير مصلحة دمع المصوغات والموازين بغير سداد الرسوم الجمركية المقررة عليه قانونا وبقصد الاتجار وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو ضبطهما

والجريمة فى حالة تلبس وطلبت النيابة العامة معاقبتهم بأحكام المواد ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات و١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ وادعى وزير المالية بصفته مدنيا طالبا الزامها بأداء تعويض ٢٠ ر ٤٢٨٠٨ ، فقضت محكمة أول درجة حضوريا بحبس الطاعن سنتين مع الشغل وتغريمه ألفى جنيه وبالزامه بأداء تعويض يعادل مثلى الضرائب والرسوم الجمركية والمصادرة وببراءة المتهم الثانى فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقضى بقبول استئنافه شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وببراءته مما أسند إليه . فطعن وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعنت فيه النيابة العامة وقضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن المقدم من النيابة العامة شكلا وبقبول طعن مصلحة الجمارك شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة بور سعيد الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى فى خصوص الدعوى المدنية - وقضت المحكمة الأخيرة حضوريا فى موضوع الادعاء المدنى بالحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى - الذى أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه فيما يتعلق ببيان الواقعة - قد حصلها بقوله " وحيث إن الواقعة تخلص فيما أثبتته العقيد قائد الفوج ٢ حرس الحدود أنه بتاريخ الضبط اثناء قيام أفراد نقطة المعدية شرق باعتراض العربات القادمة من الشرق إلى الغرب لاحتمال أن عليها مواد ممنوعة أو مخدرة وباعتراض المتهم الذى كان يقود العربة ٦٢٦ نصف نقل مازدا وجد بها ثلاث سبائك من الذهب الخالص ملفوفة بداخل فوطة من القماش " . وقد خلص الحكم المطعون فيه إلى القضاء للمطعون ضده " المدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المطلوب بقوله " وإذ كان الثابت من أوراق الدعوى أن المتهم تم ضبطه بمعرفة أحد مأمورى الضبط القضائى التابع لرجال حرس الحدود وبحيازته السبائك الذهبية الأجنبية الصنع ولم يقدم ما يفيد أنه سدد عنها الرسوم الجمركية والضرائب المستحقة عليها للمدعى بالحق المدنى ومن ثم فإن جريمة الشروع فى تهريب بضائع أجنبية دون سداد الرسوم الجمركية والضرائب المستحقة المؤثمة بالمادتين ٤٥ ، ٤٧ عقوبات والمواد ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ تكون متوافرة فى

حق المتهم مما يمثل خطأ في جانبه ترتب عليه ضرر بالمدعى بالحق المدني وهو ضياع حقه في تلك الرسوم والضرائب ومن ثم فإن المحكمة تقضى للمدعى بالحق المدني بالمبلغ المطالب به وقدره ٢٠ و ٤٢٨٠٨ ^{مليج} . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ قد نصت على أنه : "يعد تهريباً إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة . ويعتبر في حكم التهريب حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ويفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة . كما يعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر يكون الغرض منه التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة" . وقد جرى قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - في تفسير هذه المادة على أن المراد بالتهريب الجمركي هو إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وينقسم التهريب من جهة محله إلى نوعين نوع يرد على الضريبة المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ونوع يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن وفي كلا النوعين إما أن يتم التهريب فعلاً بتمام إخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو إدخالها فيه ، وإما أن يقع حكماً وذلك بحيازة البضائع الأجنبية داخل البلاد بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة دون أن يقدم الحائز المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة ، إذ اعتبر الشارع أن وجود تلك السلع داخل البلاد قرينة على تهريبها جمركياً مادام الحائز لها بقصد الاتجار - وهو ما حرص الشارع على تأكيده بتكرار العبارة الأخيرة ، لم يقدم المستندات الدالة على سداد الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وهي الصورة الأولى من

صورة التهريب الحكمي ، والصورة الثانية له تتوافر إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التي فرض عليها الحظر قد اجتازت بعد الدائرة الجمركية ولكن صاحب جلبها أو إخراجها أفعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن هذه الأفعال المؤثمة أن تجعل إدخال البضائع أو إخراجها قريب الوقوع في الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع ابتداء وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أراد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وإلا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل الواقعة بما مؤاده ضبط السبائك الذهبية في حيازة الطاعن دون أن يقدم ما يفيد سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها واتخذ الحكم من مجرد ذلك قرينة على التهريب الجمركي دون ان يعنى باستظهار توافر قصد الاتجار لديه حسبما استلزمه نص الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه رغم ما اثاره الطاعن من أن مكان الضبط ليس من المناطق الجمركية فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان الطعن مقدما لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك إعمالا لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .



جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أحمد حسن و عبد الوهاب الخياط نائبي رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
وعمار إبراهيم .

(٩٢)

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) دعوى مدنية "نظرها والحكم فيها". محكمة الإعادة . حكم "حجيت" . إثبات . "قرائن
قانونية" . قوة الأمر المقضى .

حق المدعى بالحقوق المدنية الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة
فى مواد الجنايات والجناح . فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها .

قبول طعن المدعى بالحقوق المدنية شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والإعادة . يوجب على
محكمة الإعادة بحث عناصر الجريمة وثبوتها فى حق المتهم . عدم تقيدها بالقضاء السابق ولو
كان الحكم فى الدعوى الجنائية حاز قوة الأمر المقضى . علة ذلك ؟

(٢) دعوى مدنية "نظرها والحكم فيها" . دعوى جنائية . إثبات "قرائن قانونية" . قوة
الأمر المقضى . حكم "حجيت" . نقض "حالات الطعن . الخطأ فى القانون" .

قوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية . الحاجة به تكون
أمام المحاكم المدنية وليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة .
مخالفة ذلك خطأ فى القانون .

نقض الحكم للمرة الثانية . يوجب تحديد جلسة لنظر الموضوع . المادة ٤٥ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

١ - لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تجيز للمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام

محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح - فى الأحوال المبينة فيها - فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها، وحق المدعى بالحقوق المدنية فى ذلك هو حق مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم والمستأنف عن الحقوق المدنية، ومتى رفع طعنه بطريق النقض وقضى بقبوله شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة، كان على محكمة الإعادة أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة بالقضاء السابق، ولا يمنع من هذا كون الحكم فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى لأن الدعويين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى والا لعطل حق الطعن بطريق النقض المقرر للمدعى بالحقوق المدنية ولعطلت وظيفة محكمة الإعادة فى شأنه إذا كان المدعى بالحقوق المدنية هو الطاعن وحده .

٢ - إن الحاجة بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية لا تكون - وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية - إلا لدى المحاكم المدنية وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها وهى تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وحجب نفسه عن بحث مدى توافر أركان الجريمة فى حق المطعون ضدهم متقيداً بالحكم السابق صدوره بالبراءة فى الدعوى الجنائية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه، ولما كان الطعن مقدماً لثانى مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك اعمالاً لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم - المتهم الأول : وهو موظف عمومي ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويراً في محرر رسمي هو دفتر التصديق على التوقيعات للمحضر المصدق عليه تحت رقم ٤٤٢ وذلك بأن أثبت على خلاف الحقيقة بالدفتر سالف البيان بيانات تخارج من وذيله بتوقيع نسبه زوراً لـ.....- المتهم الثاني : أولاً - اشترك بطريقتي الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو دفتر التصديق على التوقيعات السابق بيانه وذلك بأن اتفق معه على ذلك وقدم إليه الاقرار المزور السالف بيانه فتمت الجريمة بناء على هذه المساعدة وذلك الاتفاق . ثانياً - اشترك بطريق الاتفاق مع مجهول في ارتكاب تزوير بطريق الاصطناع في محرر عرفى هو اقرار التخارج المؤرخ بأن اتفق مع المجهول وساعده على ذلك فقام الأخير بإصطناع هذا الاقرار بأن حرر بياناته وشفعه بتوقيع غير صحيح نسبه زوراً لـ..... وقد تمت الجريمة بناء على هذه المساعدة وذلك الاتفاق . ثالثاً - استعمل المحرر المزور سالف البيان وهو عالم بتزويره بأن قدمه إلى السجل التجارى بالقاهرة لتعديل عقد الشركة برفع اسم من اسماء الشركاء . المتهم الثالث : ارتكب تزويراً في محرر عرفى هو اقرار التخارج المنسوب صدره زوراً لـ..... واحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وإدعى عن نفسه وبصفته وكيلاً عن ورثة مدنياً قبل المتهمين بمبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية عن نفسه وبصفته في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم لسنة.... قضائية) وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن

شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص الدعوى المدنية وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة الإعادة بدائرة أخرى قضت حضوريا برفض الدعوى المدنية .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية عن نفسه وبصفته وكيلًا عن ورثة (للمرة الثانية) في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض دعواه المدنية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أسس قضاءه بمقولة أنه مقيد بما إنتهى إليه الحكم النهائي الصادر في الشق الجنائي من تبرئة المتهمين مما اسند إليهم . على الرغم من أن محكمة الإعادة وهي بصدد نظر الشق المدني من الدعوى المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية غير مقيدة في ذلك بقضاء البراءة الصادر من المحكمة ذاتها بهيئة أخرى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن البين من الأوراق أن محكمة جنايات القاهرة قضت ببراءة المطعون ضدهم وبرفض الدعوى المدنية فطعن الطاعن المدعى بالحقوق المدنية - بطريق النقض في الحكم فيما قضى به من رفض دعواه المدنية . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص الدعوى المدنية وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتفصل فيها من جديد بدائرة أخرى ، ومحكمة الإعادة قضت بحكمها المطعون فيه برفض الدعوى المدنية مؤسسه قضاءها على أنها مقيدة بالحكم الصادر منها ببراءة المطعون ضدهم والذي أصبح حائزا لقوة الأمر المقضى بعدم الطعن فيه بطريق النقض من جانب النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكانت

المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تجيز للمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح - فى الأحوال المبينة فيها فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها، وحق المدعى بالحقوق المدنية فى ذلك هو حق مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية، ومتى رفع طعنه بطريق النقض وقضى بقبوله شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة، كان على محكمة الإعادة أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة بالقضاء السابق، ولا يمنع من هذا كون الحكم فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى لأن الدعويين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى والا لعطل حق الطعن بطريق النقض المقرر للمدعى بالحقوق المدنية ولعطلت وظيفة محكمة الإعادة فى شأنه إذا كان المدعى بالحقوق المدنية هو الطاعن وحده، هذا إلى أن الحاجة بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية لا تكون - وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية إلا لدى المحاكم المدنية وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها وهى تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية، وإذا خالف الحكم المعطون فيه هذا النظر وحجب نفسه عن بحث مدى توافر أركان الجريمة فى حق المطعون ضدهم متقيداً بالحكم السابق صدوره بالبراءة فى الدعوى الجنائية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه، ولما كان الطعن مقدماً لثانى مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك أعمالاً لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.



جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
عوض جابو نائب رئيس المحكمة و طلعت الاكيايى و محمود إبراهيم عبد العال وجابر عبد التواب .

(٩٤)

الطعن رقم ٨٥٣١ لسنة ٥٨ القضائية

دعوى جنائية "قيود تحريكها" . تهريب جمركى . حكم "تسبيبه" . تسبب معيب" . نقض
أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها فى جرائم التهرب من ضريبة
الاستهلاك ، إلا بطلب من الوزير أو من ينييه .

عدم خضوع الطلب لقيد المدة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من
قانون الإجراءات الجنائية . أساس ذلك ؟

خضوع الطلب للقيد العام المتعلق بتقادم الدعوى الجنائية . مؤدى ذلك ؟

لما كانت المادة الثامنة من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أنه
لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها الا بناء على طلب كتابى من
وزير العدل فى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٨١ و ١٨٢ من قانون
العقوبات وكذلك فى الأحوال الأخرى التى ينص عليها القانون كما جرى نص
المادة ٥٦ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على
الاستهلاك - والذى يحكم واقعة الدعوى على أنه لا يجوز رفع الدعوى العمومية
فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من

ينيبه ، وكان المشرع المصرى لم ينص على ميعاد يتعين فيه تقديم الطلب من المختص بذلك والا سقط حقه فيه كما بصدد الشكوى وذلك نظرا لاختلاف طبيعة الشكوى كحق شخصى يتعلق بشخص المجنى عليه عن الطلب الذى هو مكنه فى يد المختص لتقدير ملائمة رفع الدعوى بما تتطلبه المصلحة العامة للدولة ولذلك إذا كان المشرع قد خشى أن يسئ المجنى عليه استعمال حقه فى الشكوى إذا أطلقها من قيد المدة فإن هذا التخوف بالنسبة للطلب لا يوجد ما يبرره نظرا لأن المختص بالطلب يقدر الأمور تقدير موضوعيا وليس شخصيا ولذلك فحقه فى التقدم بالطلب غير مقيد بوقت معين فيجوز له تقديم الطلب من وقت وقوع الجريمة دون أى قيد زمنى غير أن حق المختص فى التقدم بهذا الطلب يجد قيودا عاما وهو الخاص بتقادم الدعوى الجنائية بمعنى أنه يجب أن يتقدم بالطلب قبل حلول التقادم المسقط للدعوى العمومية فإذا سقطت الجريمة بالتقادم أو سقطت الدعوى الجنائية بمضى المدة ، فلا يجوز التقدم بالطلب وإذا قدم بعد هذا التاريخ لا ينتج ادنى أثر .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه لم يؤد الرسوم المقررة على ضريبة الاستهلاك والمستحقة لمصلحة الضرائب . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ ، وادعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل المتهم بمبلغ قيمة التعويض المدنى المستحق ، ومحكمة جناح كوم حمادة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسمائة جنيه والزامه بأن يؤدى مبلغ قيمة الضريبة المستحقة ومبلغ قيمة السلع التى لم تؤد الضريبة عنها ومبلغ تعويضا ، عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف المدعى بالحقوق المدنية بصفته ، ومحكمة دمنهور

الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد .

قطعت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن وزير المالية بصفته في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد قد شابه خطأ في تطبيق القانون ذلك أن واقعة الدعوى يحكمها نص المادة الثامنة من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ والخاصة بحالات تحريك الدعوى الجنائية بناء على طلب وقد خلا كلاهما من القيد الخاص بسقوط الحق في الطلب بمضى ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة وبمرتكبها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حيث إن المادة الثامنة من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون كما جرى نص المادة ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك - والذي يحكم واقعة الدعوى على أنه لا يجوز رفع الدعوى العمومية في جرائم التهريب المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من ينيبه ، وكان المشرع المصري لم ينص على ميعاد يتعين فيه تقديم الطلب من المختص بذلك والا سقط حقه فيه كما يصدد الشكوى وذلك نظرا لاختلاف طبيعة الشكوى كحق شخصي يتعلق بشخص المجنى عليه عن

الطلب الذى هو مكتنه فى يد المختص لتقدير ملاءمة رفع الدعوى بما تتطلبه المصلحة العامة للدولة ولذلك إذا كان المشرع قد خشى أن يسئ المجنى عليه استعمال حقه فى الشكوى إذا أطلقها من قيد المدة فإن هذا التخوف بالنسبة للطلب لا يوجد ما يبرره نظرا لأن المختص بالطلب يقدر الأمور تقديرا موضوعيا وليس شخصا ولذلك فحقه فى التقدم بالطلب غير مقيد بوقت معين فيجوز له تقديم الطلب من وقت وقوع الجريمة دون أى قيد زمنى غير أن حق المختص فى التقدم بهذا الطلب يجد قيده عاما وهو الخاص بتقادم الدعوى الجنائية بمعنى أنه يجب أن يتقدم بالطلب قبل حلول التقادم المسقط للدعوى العمومية فإذا سقطت الجريمة بالتقادم أو سقطت الدعوى الجنائية بمضى المدة، فلا يجوز التقدم بالطلب وإذا قدم بعد هذا التاريخ لا ينتج ادنى أثر، وكان نص المادة ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك إذ علقت رفع الدعوى العمومية على طلب من الوزير أو من ينوبه إنما تهدف إلى حماية مصلحة الخزانة العامة والتي تتمثل فى التيسير على المصلحة فى اقتضاء حقوقها من الممولين الخاضعين لأحكام هذا القانون مع قيام حسن التفاهم بينها وبينهم وأن هذه الحالات تغاير الحالات المنصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لأن الأولى تمس الجريمة فيها الصالح العام بينما تمس الثانية صالح المجنى عليه الشخصى وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد استنادا إلى نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والاحالة بالنسبة للدعوى المدنية لأنه فيما إنساق إليه الحكم من خطأ فى تطبيق القانون قد حجب نفسه عن تمحيص موضوع الدعوى وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

=====

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
وأحمد جمال عبد اللطيف .

(٩٥)

الطعن رقم ٣٣٠٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) دعوى جنائية "قيود تحريكها" "إنقضاؤها بالتنازل" . نيابة عامة . نصب . تبديد .
خيانة أمانة . سرقة .

عدم جواز محاكمة مرتكب سرقة اضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه الا بناء على
طلب المجنى عليه الذى له التنازل عن دعواه فى أية حالة كانت عليها ، وأن يقف تنفيذ الحكم
على الجانى فى أى وقت شاء . المادة ٢١٢ عقوبات .

القيد الوارد على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية فى الجريمة السرقة . علته .
امتداد أثره إلى الجرائم التى تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال
بغير حق .

(٢) دعوى جنائية "إنقضاؤها بالتنازل" . دعوى مدنية "إنقضاؤها بالتنازل" . خيانة
أمانة . تبديد . حكم "تسببيه" . تسبیب معيب" . محكمة النقض "سلطتها" . نقض "حالات
الطعن . الخطأ فى القانون" .

تنازل الزوجة عن شكواها قبل الفصل فى الدعوى نهائياً فى جريمة تبديد منقولاتها
الزوجية . يوجب الحكم بإنقضاء الدعويين الجنائية والمدنية . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك .
خطأ فى القانون . يوجب النقض والتصحيح . أساس ذلك ؟

١ - لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه الا بناء على طلب المجنى عليه ، والمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك فى أية حالة كانت عليها كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى فى أى وقت شاء ، لما كان ذلك ، وكانت هذه المادة تضع قيداً على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفاً على شكوى المجنى عليه ، وكان هذا القيد الوارد فى باب السرقة علقته المحافظة على كيان الأسرة ، فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التى تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة .

٢ - لما كانت الزوجه الشاكية قد نسبت إلى زوجها - الطاعن - تبديد منقولاتها ، ثم تنازلت قبل الفصل فى الدعوى نهائياً عن شكواها فإنه كان يتعين على محكمة الموضوع الحكم بإنقضاء الدعويين الجنائية والمدنية عملاً بمقتضى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة (محكمة النقض) وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى القانون خطأ يؤذن لهذه المحكمة عملاً بالرخصة المخولة لها فى المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تتدخل لتصحيحه وذلك بالحكم بنقضه وبإنقضاء الدعويين الجنائية والمدنية بالتنازل عن الشكوى اعتباراً بأن التنازل عنها يشمل كلا الدعويين الجنائية والمدنية .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه يبدد المنقولات المبينة وصفا بقيمة بالأوراق المملوكة ل..... والمسلمة إليه على سبيل عارية الاستعمال فاختلسها لنفسه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنح الزيتون قضت حضورياً

عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لايقاف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة الحبس لتكون شهرا واحدا مع الايقاف وتأييد الحكم فيما عدا ذلك .
قطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة اسندت إلى الطاعن أنه بدد المنقولات الميينة وصفا وقيمة بالأوراق والملوكة لزوجته المجنى عليها والمسلمة إليه على سبيل عارية الاستعمال وطلبت معاقبته بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات .

ومن حيث إن البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه أورد ما مفاده أن الزوجة المجنى عليها تنازلت عن شكواها وانها عادت إلى مسكن الزوجية ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه الا بناء على طلب المجنى عليه ، والمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء ، لما كان ذلك ، وكانت هذه المادة تضع قيда على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على شكوى المجنى عليه ، وكان هذا القيد الوارد في باب السرقة علة المحافظة على كيان الأسرة ، فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة

- لما كان ما تقدم - وكانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها - الطاعن - تبديد منقولاتها ، ثم تنازلت قبل الفصل في الدعوى نهائيا عن شكواها فإنه كان يتعين على محكمة الموضوع الحكم بإئقضاء الدعويين الجنائية والمدنية عملا بمقتضى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة (محكمة النقض) وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون خطأ يؤذن لهذه المحكمة عملا بالرخصة المخولة لها في المادة ٢٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تتدخل لتصحيحه وذلك بالحكم بنقضه وبإئقضاء الدعويين الجنائية والمدنية بالتنازل عن الشكوى اعتبارا بأن التنازل عنها يشمل كلا الدعويين الجنائية والمدنية .



جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / أحمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضويه السادة
المستشارين / مصطفى طاهر و حسن عميره و محمد زايد و صلاح البرجى نواب رئيس المحكمة .

(٩٦)

الطعن رقم ٦٩٨٠ لسنة ٥٨ القضائية

جريمة "اركائها"، إختلاس أموال اميريه، موظفون عموميون، دفاع "الاختلال بحقوق
الدفاع، ما يوفره"

تحقق صفة الموظف العام ركن فى جنايه الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢
عقوبات .

تمسك المتهم فى جريمة اختلاس أموال اميرية بإنحسار صفة الموظف العام عنه واعتبار
الواقعة جنحة وليست جنايه إختلاس . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تمحصه بلوغا الى
غايه الامر فيه وان ترد عليه بما يدفعه ان رأت الالتفات عنه .
اطراح المحكمة دفاع الطاعن جملة دون ان تقسطه حقه . قصور .

لما كان تحقق صفة الموظف العام ركنا فى جنايه الاختلاس المنصوص عليها
فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات لا تقوم هذه الجريمة الا بتوافره ، فإن الدفاع
السالف يعد دفاعا جوهريا فى الدعوى . روجه لما يترتب عليه من اختلاف
التكييف القانونى لوقائع الاختلاس المسندة الى الطاعن وما إذا كان ينطبق عليها
وصف الجناية المتقدم ذكرها أم تعتبر جنحة تبديد منطبقة على المادة ٢٤١ من
قانون العقوبات ، ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تمحص هذا الدفاع
بلوغا إلى غاية الأمر فيه وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه ، أما وهى
لم تفعل واكتفت باطراحه مع غيره من أوجه دفاع الطاعن جملة - دون أن

تقسطه حقه - رغم ما انتهت اليه من اعتبار الواقعة جنائية اختلاس مرتبطة بجريمتي تزوير واستعمال وفقا للمادة ١٨٤ من قانون العقوبات فان حكمها يكون قاصر البيان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا: بصفته موظفا عاما "منتج بشركة ... للتأمين احدى وحدات القطاع العام" اختلس ايصالات تسليم المستندات المبينة تفصيلا بالتحقيقات وايصال سداد الاقساط الخاصين بـ ومبلغ المملوكة جميعا للشركة سالفة الذكر والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته حال كونه من مأموري التحصيل ، وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمتي التزوير والاستعمال موضوع التهمتين الثانية والثالثة ارتباطا لا يقبل التجزئة . ثانيا : - ارتكب تزويرا في محررات الشركة السابقة هي وثائق التأمين وايصالات سداد الاقساط الموضحة تفصيلا بالتحقيقات وكان ذلك بتغيير المحررات عن طريق المحو والاضافة بأزجها بيانات مدة التأمين وقيمة الاقساط وعددها وطريقة الدفع الثابتة في هذه المستندات ووضع بدلا منها بيانات اخرى مغايرة على النحو المبين بالأوراق ليخفي اختلاسه لبعض الاموال التي حصلها من العملاء والمفروض توريدها لحساب الشركة . ثالثا : - استعمل المحررات المزورة سالفة البيان بأن قدمها لعملاء الشركة ليحتجوا بها قبلها مع علمه بتزويرها ، واحالة إلى محكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة ، قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٢/٢، ١١٨، ١١٨ مكررا ، ١١٩/ب ، ١١٩/هـ مكررا ، ٢١٤/٢، ١١٢/٢ (أ.ب) ، ١١٨، ١١٨ مكررا ، ١١٩/ب ، ١١٩/هـ مكررا ، ٢١٤/٢، ١١٢/٢ مكررا من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ٢/٢٢ ، ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ٢٢٨ ر ٢٢٤٥ جنيا وعزله من وظيفته .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجنائية اختلاس مال عام مرتبطة بجريمتي تزوير في محررات واستعمالها قد شابه القصور في التسبب

والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن دفاع الطاعن انبنى على انه ليس موظفا بشركة للتأمين المجنى عليها اذ تنحصر علاقته بها في اجتذاب العملاء للتعاقد معها مقابل حصوله على عموله مما لايجوز معه تكييف ما اسند اليه من الاستيلاء على اموالها بانه جنايه اختلاس لانحسار صفة الموظف العام عنه ، الا أن الحكم أغفل الرد على دفاعه ودانته على اساس هذا التكييف الخاطيء مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسه المحاكمة والحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن اثار الدفاع المشار اليه بوجه الطعن وتمسك باعتبار الواقعة جنحة وليس جنايه اختلاس . لما كان ذلك ، وكان تحقق صفة الموظف العام ركنا في جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات لا تقوم هذه الجريمة الا بتوافره ، فان الدفاع السالف يعد دفاعا جوهريا في الدعوى المطروحة لما يترتب عليه من اختلاف التكييف القانوني لوقائع الاختلاس المسندة إلى الطاعن وما إذا كان ينطبق عليها وصف الجناية المتقدم ذكرها ام تعتبر جنحة تبديد منطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات ، ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة ان تمحص هذا الدفاع بلوغا إلى غايه الامر فيه وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه ، أما وهي لم تفعل واكتفت باطراحه مع غيره من أوجه دفاع الطاعن جملة - دون أن تقسطه حقه - رغم ما انتهت إليه من اعتبار الواقعة جناية اختلاس مرتبطه بجريمتي تزوير واستعمال وفقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات فإن حكمها يكون قاصر البيان . ولايغير من ذلك أن يكون الحكم قد اشار في منوناته إلى ما جاء بقوال بعض الشهود من أن الطاعن يعد من موظفي شركة المجنى عليها مما مفاده اعتباره موظفا عاما طالما قد خلا الحكم من بيان الاسانيد التي اطمئت معها المحكمة إلى صحة ما جاء بتلك الاقوال المرسله من توافر الصفة الوظيفية بحق الطاعن والتي يتعين اثباتها عند المنازعة فيها بما ينحسم به أمرها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجه لبحث أوجه الطعن الاخرى .



جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/حسن عميره و محمد زايد وصلاح البرجى نواب رئيس المحكمة ومحمد
حسام الدين الفريانى .

(٩٧)

الطعن رقم ٧٠٠٢ لسنة ٥٨ القضائية

- (١) قانون "تفسيره" "تطبيقه" "حقوية" "تطبيقها" . حكم "تسببيه" . تسبیب معیب " .
صياغة النص فى عبارات واضحة جلية اعتبارها تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع . عدم
جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التويل .
- (٢) إيجار أماكن . قانون "تفسيره" "تطبيقه" . دفاع "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره
حكم "تسببيه" . تسبیب معیب . "مسئولية جنائية" . خلورجل .
- المالك تقاضى ٥٠٪ من قيمة بيع الجذك أو مقابل التنازل عن عقد الإيجار فى الحالات
التي يثبت فيها للمستأجر ذلك بعد خصم ما قد يوجد بالعين من منقولات شملها التصرف .
المادة ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مخالفة الحكم المضمن فيه ذلك . خطأ فى القانون
يوجب نقض الحكم .
- حجب الخطأ . محكمة الموضوع عن بحث دفاع الطاعنة المتعلق بتحديد مسئوليتها
الجنائية وجوداً أو عدماً . وجوب أن يكون مع النقض الاحالة .

١ - الأصل أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن
تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير
أو التويل أيا كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي
المعنى قاطعاً فى الدلالة على المراد منه .

٢ - لما كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد نصت على أنه "يحق للمالك عند قيام المستأجر في الحالات التي يجوز فيها بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التي بالعين وعلى المستأجر قبل إبرام الاتفاق إعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض" واليچن من هذا النص في واضح عبارته وصريح دلالاته ومن عنوان القانون الذي وضع فيه والأعمال التشريعية التي اقترنت بإصداره أن الشارع استحدث حلاً عادلاً لحاله تنازل المستأجر عن المكان المؤجر إليه تنازلاً نافذاً في حق المؤجر وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حق كل من المؤجر والمستأجر في الانتفاع بالعين في هذه الحالة ولم يقصر المشرع هذا الحل على حالة بيع الجدك الذي ينطبق عليه حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني بل جعله يشمل الحالة التي يثبت فيها للمستأجر حق التنازل عن الإجارة بسبب وجود تصريح من المالك بذلك في عقد الإيجار أو في وقت لاحق بعد إبرامه وسواء كان هذا الترخيص قد جاء صريحاً أو ضمناً بتصريف يدل عليه وسواء كانت العين مؤجرة بغرض السكنى أو لغير ذلك من الأغراض ولذلك فقد رأى الشارع أن العدالة تقتضى أن يقتسم المالك مع المستأجر الأصلية قيمة ما يجنيه هذا الأخير من التصرف ببيع الجدك أو التنازل عن الإيجار ونص على أحقية المالك بأن يتقاضى نسبة ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة ما قد يوجد بالعين من منقولات شملته التصرف وأوجب على المستأجر إعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وخصص عموم

النص بغير مخصص فيما أورده بتقريراته على النحو المتقدم فصرفه عما يحقق الغاية التي تغياها المشرع من تقريره فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن بحث دفاع الطاعنه أنف البيان ، وكان هذا الدفاع في خصوص الدعوى المطروحة يعد هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئولية الطاعنة الجنائية وجودا أو عدما مما كان يتعين على المحكمة أن تمحص عناصره في ضوء التأويل الصحيح للقانون كشفا لمدى صدقه أو أن ترد عليه بما يدفعه إن رأت اطراحه وهى على بينه من حكم صحيح القانون بشأنه إذ أن ما أورده الحكم فيما تقدم لا يسوغ به الرد على دفاع الطاعنة لخروجه عن نطاقه ، ومن ثم يتعين أن يكون مع النقض الاحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنه بأنها : وهى مؤجره تقاضت من المستأجر..... المبلغ المبين بالأوراق خارج نطاق عقد الإيجار وعلى سبيل خلو الرجل ، وطلبت عقابها بالمواد ١ ، ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالمادتين ٢٤ ، ٢٥/٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالاسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهمه ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لوقف التنفيذ وتغريمها مبلغ مائة ألف جنيه لصالح صندوق الإسكان والزمانها برد مبلغ خمسين ألف جنيه للمجنى عليه استأنفت المحكوم عليها ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبه الحبس وتأبيده فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ المحامى عن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما تتعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها - وهي وكيله عن الملاك - بجريمة خلو الرجل عن واقعة اقتضائها مبلغا من النقود مقابل تنازل المستأجر عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية المصرح له به قد أخطأ في تلويل القانون وفي تطبيقه ذلك بأن المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ تبيح هذا الفعل وقد تمسكت الطاعنة بهذا الدفاع فاطراحه الحكم بما يخالف صحيح القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أحال إلى الحكم المسائف في بيان واقعة الدعوى التي حصلها بما مفاده أن المجنى عليه أبلغ الشرطة أنه استأجر من الطاعنة - بصفتها وكيله عن الملاك شقه بالعقار رقم شارع بالاسكندرية بموجب عقد إيجار مؤرخ وتقاضت منه مبلغ خمسين ألف جنيه مقابل تحرير العقد وأضاف أن هذه العين كانت مؤجرة لـ الذي تنازل له عن الإجارة وحرر له هذا التنازل على عقده المؤرخ وطلب منه الحصول على موافقة الطاعنة على هذا التنازل فأجرت له العين مقابل المبلغ الذي تقاضته منه ، وإذ سئل المستأجر الأول أقر بواقعة تنازله عن الإجارة للمجنى عليه وأنه تقاضى منه مبلغ عشرة آلاف جنيه مقابل ما أدخله على العين من تحسينات وكلف المتنازل بالحصول على موافقة الطاعنة ، وإذ سئلت الطاعنة قررت أن تنازل المستأجر للعين عن حقه في الانتفاع تم للمستأجر الثانى مقابل مبلغ مائة ألف جنيه تقاضت منه ٥٠٪ لحساب الملاك واشهدت شاهدين صادقاهما ، وانتهى الحكم المطعون فيه من تقريره واستدلالة - بأسباب جديدة أنشأها لنفسه مستقلة عن أسباب الحكم المسائف - إلى معاقبة الطاعنة بجريمة خلو الرجل المؤثمة بالمادتين ١/٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وعرض إلى دفاع الطاعنة بعدم تأييم الواقعة موضوع المحاكمة طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وبعد أن أورد نص هذه المادة اطرح

دفاعها بقوله " أن التنازل عن العين المؤجرة لغير أغراض السكنى جائز بنص هذه المادة مادام المالك قد أقره وأحققته في الحصول على ٥٠٪ من مقابل التنازل إذا أراد أو الحق في الشراء إذا أبدى رغبته على النحو المبين في الفقرة الثانية من هذه المادة ، فإذا كانت العين مؤجرة لأغراض السكنى فلا يجوز للمالك الموافقة على التنازل عنها بمقابل ولا يغير من هذا النظر ما ورد بالنص من جواز التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية إذ أن حق الانتفاع يتفرع عن حق الملكية ولصاحب حق الانتفاع حق الاستعمال والاستغلال (مادة ٩٨٨ مدنى) وغنى عن البيان أن للمنتفع تأجير العين التى يرد عليها حق الانتفاع ويرد الإيجار هذا على ما للمنتفع من حق وينتهى الإيجار بانتهاء هذا الحق (مادة ٥٦٠) ويؤكد هذا النظر أن "أو" فى نص المادة ٢٠ تقتضى المغايرة أى أن التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية مغاير للتنازل عن العين المؤجرة لغير أغراض السكنى والتى يضع فيها واضع اليد يده مستندا إلى علاقة إيجاريه . ولما كان البين من أوراق الجنحة ومستنداتها أن العين المؤجرة لغرض السكنى ، ومن ثم فلا يجوز لمالكها التنازل عنها للغير بمقابل وإلا عد من المخالفين لأحكام المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومعاقب بالعقوبة الواردة بالمادة ٧٧ لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيرا صادقا عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التويل أيا كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحا جلى المعنى قاطعا فى الدلالة على المراد منه ، وكانت المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد نصت على أنه "يحق للمالك عند قيام المستأجر فى الحالات التى يجوز فيها بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التى بالعين وعلى المستأجر قبل إبرام الاتفاق اعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض"

. والبين من هذا النص فى واضح عبارته وصريح دلالاته ومن عنوان القانون الذى وضع فيه والأعمال التشريعية التى اقترنت بإصداره أن الشارع استحدث حلا عادلا لحالة تنازل المستأجر عن المكان المؤجر إليه تنازلا نافذا فى حق المؤجر وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حق كل من المؤجر والمستأجر فى الانتفاع بالعين فى هذه الحالة ولم يقصر المشرع هذا الحل على حالة بيع الجدك الذى ينطبق عليه حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى بل جعله يشمل الحالة التى يثبت فيها للمستأجر حق التنازل عن الإجارة بسبب وجود تصريح من المالك بذلك فى عقد الإيجار أو فى وقت لاحق بعد إبرامه وسواء كان هذا الترخيص قد جاء صريحا أو ضمنيا بتصرف يدل عليه وسواء كانت العين مؤجرة بغرض السكنى أو لغير ذلك من الأغراض ولذلك فقد رأى الشارع أن العدالة تقتضى أن يقتسم المالك مع المستأجر الأصلية قيمة ما يجنيه هذا الأخير من التصرف ببيع الجدك أو التنازل عن الإيجار ونص على أحقية المالك بأن يتقاضى نسبة ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة ما قد يوجد بالعين من منقولات شملها التصرف وأوجب على المستأجر إعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وخصص عموم النص بغير مخصص فيما أورده بتقريراته على النحو المتقدم فصرفه عما يحقق الغاية التى تفيهاها المشرع من تقريره فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن بحث دفاع الطاعنة أنف البيان ، وكان هذا الدفاع فى خصوص الدعوى المطروحة يعد هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسئولية الطاعنة الجنائية وجودا أو عدما مما كان يتعين على المحكمة أن تمحص عناصره فى ضوء التأويل الصحيح للقانون كشفا لمدى صدقه أو أن ترد عليه بما يدفعه إن رأت اطراحه وهى على بينه من حكم صحيح القانون بشأنه إذ أن ما أورده الحكم فيما تقدم لا يسوغ به الرد على دفاع الطاعنة لخروجه عن نطاقه ، ومن ثم يتعين أن يكون مع النقض الاحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .



جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبوزيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / مصطفى طاهر ومحمد زايد نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى
وزكريا الشريف .

(٩٨)

الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥٨ القضائية

اجراءات "اجراءات المحاكمه" . دفاع "الاخلال بحق الدفاع" . ما يوقره" . حكم "بطلانه" .
نقض "حالات الطعن" . الخطأ فى تطبيق القانون" . ارتباط . عقوبة . "العقوبة المبرره" . دعوى
مدنية .

عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور
أو تغيير التهمة باسناد افعال لم ترفع بها الدعوى . المادة ٢٠٧ اجراءات . مخالفة ذلك . خطأ
فى القانون واخلال بحق الدفاع . لا يندرج فى ذلك اعمال المحكمة للمادة ٣٢ عقوبات . أساس
ذلك ؟

من المقرر طبقا لنص المادة ٢٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا يجوز
معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور ،
وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير فى التهمة بأن تسند إلى المتهم افعالا غير التى
رفعت بها الدعوى عليه . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان واقعة اتلاف
شرفة الشقة لم يسند إلى الطاعن ارتكابها وهى واقعة تختلف تماما عن الوقائع
التى رفعت بها الدعوى والتى تمت المرافعة على اساسها فإن الحكم المطعون فيه
إذ دانه عنها يكون قد أخطأ فى القانون وأخل بحق الطاعن فى الدفاع بما يبطله
مما يوجب نقضه والاحاله وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ، ولا
يعترض على ذلك بان الحكم أعمل فى حق الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات

وأوقع عليه عقوبه مقرررة لجريمة الاتلاف التى دانه بها لأن التبرير لايرد حيث يوجد قضاء فى الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جميع جرائم الاتلاف .

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح مدينة نصر ضد الطاعن بوصف أنه اتلف عمدا الاموال الموضحة وصفا بقيمة بالصحيفة ، وطلب عقابه بالمادة ٣٦١ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ مائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح مدينة نصر قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادة الاتهام بتفريم المتهم خمسين جنيها والزامه بأن يؤدي إلى المدعى بالحقوق المدنية مائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقضالخ

الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اتلاف قد شابه البطلان والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن جرت محاكمة الطاعن امام محكمة أول درجة عن وقائع اتلاف فى غضون عام ١٩٨٢ ومع ذلك فقد دانه الحكم المطعون فيه عن هذه الوقائع وواقعة اتلاف أخرى وقعت فى غضون عام ١٩٨٠ لم تسند إليه ولم ترفع بها الدعوى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حيث إن البين من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف أن الدعوى الجنائية اقيمت ضد الطاعن لأنه فى ايام ١٩٨٢/٥/١٠ ، ١٩٨٢/٩/٣٠ ، ١٩٨٢/١٢/١٨ ، أتلّف عمدا الاموال الموضحة وصفا بقيمة بالمحاضر أرقام ... لسنة ١٩٨٢ لسنة ١٩٨٣ لسنة ١٩٨٣ ادارى مدينة نصر ، وهى سور المنزل المملوك للمدعى

بالحقوق المدنية وسور سطح المنزل المذكور وشجرة نخيل بحديقة وجرت محاكمته أمام أول درجة على هذا الأساس وقضى الحكم الابتدائي بتفريعه خمسين جنيتها والزامه بالتعويض المؤقت المطلوب ، وإذ استأنف الطاعن وحده هذا الحكم قضت محكمة ثاني درجة بتأييده وأنشأ الحكم المطعون فيه لنفسه اسبابا جديدة مستقلة عن اسباب الحكم المستأنف خلص فيها إلى إدانة الطاعن عن وقائع الاتلاف المسندة إليه كما عاقبه عن واقعة أخرى هي اتلاف سور الشرفة الخاصة بالشقة الواقعة على يمين الداخل من سلم العمارة والمحرم بشأتها المحضر رقم لسنة ١٩٨٠ إدارى مدينة نصر بتاريخ ١٩٨٠/٨/٣١ . لما كان ذلك وكان من المقرر طبقا لنص المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند الى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان واقعة اتلاف شرفة الشقة لم يسند الى الطاعن ارتكابها وهي واقعة تختلف تماما عن الوقائع التي رفعت بها الدعوى والتي تمت المرافعة على اساسها فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عنها يكون قد أخطأ في القانون واخل بحق الطاعن في الدفاع بما يبطله مما يوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ، ولا يعترض على ذلك بأن الحكم أعمل في حق الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقع عليه عقوبة مقررة لجريمة الاتلاف التي دانه بها لان التبرير لا يرد حيث يوجد قضاء في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جميع جرائم الاتلاف



جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / نجاج نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / حامد عبد الله وجاد المتولى على وفتحى الصباغ ومصطفى كامل .

(٩٩)

الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ القضائية

(١) جريمة "الاخلال بالآداب العامة" "اركائها"

جريمة الاخلال بالآداب العامة المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ عقوبات . كيفية تحققها ؟
تقدير توافرها . موضوعى
مثال .

(٢) اثبات "بوجه عام" "خبره" . محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير الدليل" . دفاع
"الاخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" .
الدفع غير المنتج فى الدعوى . اغفال تحقيقه أو الرد عليه . لا عيب

(٣) اثبات "خبرة" . محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير الدليل" . دفاع "الاخلال بحق
الدفاع" . ما لا يوفره" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" . نقض "اسباب الطعن" . ما لا يقبل
منها" .

قرار المحكمة فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيرى . للمحكمة العدول عنه .
(٤) جريمة "اركائها" . قصد جنائى .

جريمة الاخلال بالآداب العامة . لا تتطلب قصدا خاصا .

القصد الجنائى فى جريمة الاخلال بالآداب العامة . ماهيته ؟

(٥) اثبات "بوجه عام" . محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير الدليل" . دفاع "الاخلال بحق
الدفاع" . ما لا يوفره" .

نفى التهمة . دفاع موضوعى . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

(٦) اثبات "بوجه عام". محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل". دفاع "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره".

حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم . تعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه لا يلزم . مفاد التفاته عنها انه اطرحها .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . اثارته امام النقض غير جائز .

١- لما كان المرجع في تعرف حقيقة موضوع جريمة الاخلال بالآداب العامة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من قانون العقوبات هو بما يطمئن إليه القاضي من أنه سواء أكان مطبوعات أم صوراً أم رسوماً ، أم غير ذلك مما نصت عليه المادة المذكورة ، يتناقض مع القيم الاخلاقية ، والاعتبارات الدينية السائدة في المجتمع وكانت صورة المرأة العارية التي أثبت الحكم ضبطها في حيازة الطاعنين بقصد الاتجار تفيد بذاتها منافاتها للآداب العامة ، وكان حسب الحكم المطعون فيه الاستناد إلى تلك الصورة في إدانة الطاعنين .

٢- من المقرر أنه إذا كان دفاع المتهم غير منتج في الدعوى فلا تثريب على المحكمة إن هي لم تحققه أو اغفلت الرد عليه .

٣- من المقرر أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوتاً لهذه الحقوق

٤- إن القانون لا يتطلب في جريمة الاخلال بالآداب العامة قصداً خاصاً ، بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق من حيازة المتهم بقصد الاتجار صوراً ، وهو عالم بما تنطوي عليه من منافاة للآداب العامة ، وهذا العلم مفترض إذا كانت الصور التي ضبطت في حيازته بذاتها منافية للآداب - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - فلا موجب للتحدث صراحة واستقلالاً عن ركن العلم لدى الطاعنين ، ويكون نعيهما بعدم بيان الحكم ركز العلم في حقهما غير سليم

- ٥- من المقرر أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليه مستقادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .
- ٦- بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ، ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم قاموا ببيع وصناعة وحياسة وتوزيع بقصد الاتجار الصور المنقوشة والرسومات الفوتوغرافية والمنافية للآداب العامة وذلك على النحو المبين بالاوراق وطلبت عقابهم بالمادة ١٧٨ من قانون العقوبات ومحكمة جنح آداب الاسكندرية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتفريم كل منهما خمسين جنيها والمصادرة . استئنفا ومحكمة الاسكندرية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

الحكمة

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه ضبط صور منافيه للآداب من ضمنها صورة لا مرأة عارية تماما من أى ستر مطروحة على الكافة في محل عام يمتلكه الطاعن الاول ويعمل فيه الطاعن الثاني . وأن الحكم ادانتهما لحيازتهما بقصد الاتجار هذه الصورة وتلك الصور الاخرى وهي منافيه للآداب العامة . لما كان ذلك وكان المرجع في تعرف حقيقة موضوع جريمة الأخلال بالآداب العامة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من قانون العقوبات هو بما يطمئن إليه القاضى من أنه - سواء أكان مطبوعات أم صور أم رسوما ، أم غير ذلك مما نصت

عليه المادة المذكورة ، يتناقض مع القيم الاخلاقية ، والاعتبارات الدينية السائدة في المجتمع وكانت صورة المرأة العارية التي أثبت الحكم ضبطها في حيازه الطاعنين بقصد الاتجار تقييد بذاتها منافاتها للأداب العامة ، وكان حسب الحكم المطعون فيه الاستناد إلى تلك الصورة في ادانة الطاعنين ، فانه لا يعيبه عدم استجابته إلى طلب استدعاء فنيا من قسم المطبوعات بوزارة الثقافة تحقيقا لوجهة نظر الطاعنين من أن الصور المضبوطة ليست منافية للأداب العامة ، وذلك لما هو مقرر من أنه إذا كان دفاع المتهم غير منتج في الدعوى فلا تثريب على المحكمة إن هي لم تحققه او اغفلت الرد عليه ولا جناح عليها اذا اصدرت قرارا باستدعاء الموظف المختص بوزاره الثقافة ، ثم عدلت عن قرارها إذ أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو ان يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان من دعوى الاخلال بحق الدفاع يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان القانون لا يتطلب في جريمة الاخلال بالأداب العامة قصدا خاصا ، بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق من حيازه المتهم بقصد الاتجار صورا ، وهو عالم بما تنطوى عليه من منافاة للأداب العامة ، وهذا العلم مفترض إذا كانت الصور التي ضبطت في حيازته بذاتها منافية للأداب - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - فلا موجب للتحدث صراحة واستقلالاً عن ركن العلم لدى الطاعنين ، ويكون نعيهما بعدم بيان الحكم ركن العلم في حقهما غير سليم . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن الثاني بالتفات الحكم عن دفاعه مريودا بما هو مقرر من أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، هذا الى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ، ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون مفصحا عن عدم قبوله ويتعين التقرير بذلك مع مصادرة الكفالة



جلسة ١ من يونيه سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد أحمد حسن و عبد الوهاب الخياط نائبي رئيس المحكمة وعمار إبراهيم ومحمد
حسين مصطفى.

(١٠٠)

الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) محكمة النقض "حقها في الرجوع عن أحكامها".

الأحكام الصادرة من محكمة النقض . لا سبيل للطعن عليها بأى طريق . جواز رجوع
هذه المحكمة في أحكامها في أحوال مخصوصة تحقيقا لحسن سير العدالة .
مثال .

(٢) إجراءات "إجراءات التحقيق" . إثبات "تسجيلات صوتية" . نيابة عامة .

تفتيش النيابة العامة غير المتهم أو منزل غير منزله . غير جائز إلا في حالات معينة .
أساس ذلك ؟

ما يجوز للنيابة العامة إتخاذه من إجراءات طبقا للمادة ٢٠٦ إجراءات . وما يشترط لذلك؟

(٣) إجراءات "إجراءات التحقيق" . إثبات "تسجيلات صوتية" . مأمورو الضبط القضائي .
نيابة عامة .

استصدار النيابة العامة أمراً من القاضى الجزئى بتسجيل المحادثات التى تجرى فى
مكان خاص بعد اتصالها بالتحريات وتقدير كفايتها لتسوين إجراءاته . عمل من أعمال التحقيق
سواء قامت بتنفيذ الإذن أو نذبت مأمور الضبط لذلك .

(٤) إجراءات "إجراءات التحقيق" . إثبات "تسجيلات صوتية" . نيابة عامة . مأمورو
الضبط القضائي .

تسجيل المحادثات التى تجرى فى مكان خاص . عمل من أعمال التحقيق .

(٥) إجراءات "إجراءات التحقيق". إثبات "تسجيلات صوتية". نيابة عامة. مأمورو الضبط القضائي.

حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق . تكليف أى من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي يختص بها .

(٦) مأمورو الضبط القضائي . دفع "الدفع ببطلان التسجيلات الصوتية". إثبات "بوجه عام" "تسجيلات صوتية" . بطلان . حكم "تسبيبه" . تسبيب معيب .

وجوب قيام مأمور الضبط القضائي بنفسه بمباشرة الإجراء الذي ندب لتنفيذه أو يكون قد تم على مسمع ومرأى منه .

قيام شخص من غير مأمور الضبط القضائي بإجراء التسجيلات الصوتية . أثره : بطلان ذلك الإجراء . مادام لم يثبت أن ما قام به كان تحت بصر ومسمع المأمور المائبون له . انسحاب هذا البطلان على الدليل المستمد منه . مثال .

(٧) إثبات "بوجه عام" .

تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟

١ - لما كانت هذه الدائرة - بهيئة أخرى - قضت بتاريخ في الطعن رقم لسنة ٥٨ قضائية بعدم قبوله شكلا استنادا إلى أن المحامي الموقع على مذكرة الأسباب ليس من المقبولين أمام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الطعن ، وقد تبين بعدئذ أن المحامي مقبول للرافعة أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، ولئن كانت محكمة النقض هي خاتمة المطاف وأحكامها باتة لا سبيل للطعن فيها ، إلا أن قضاء الدوائر الجنائية بالمحكمة قد جرى علي الرجوع في أحكامها في أحوال مخصوصة تحقيقا لحسن سير العدالة - ومن بينها تلك الحالة - فإنه يتعين الرجوع في ذلك الحكم ونظر الطعن من جديد .

٢ - إن المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ الواردة في الباب الرابع من الكتاب الأول ، الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة ، تنص على أنه لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله ، إلا إذا اتضحت من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة ، ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات ، وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية ، وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت في مكان خاص ، متى كان لذلك فائده في ظهور الحقيقة ، في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، ويشترط لاتخاذ أى إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدما على إذن من القاضى الجزئى بعد إطلاعهم على الأوراق .

٣ - إن استصدار النيابة العامة بإجراء تسجيل المحادثات التى تجرى في مكان خاص ، إذنا من القاضى الجزئى بعد أن كانت قد اتصلت بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لتسوية الإجراء ذاك ، هو عمل من أعمال التحقيق ، وتنفيذ ذلك الإذن عمل من أعمال التحقيق بدوره ، يتعين أن تقوم به النيابة العامة بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأمورى الضبط القضائى المختصين .

٤ - من المقرر أن تسجيل المحادثات التى تجرى في مكان خاص عمل من أعمال التحقيق .

٥ - إن المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه .

٦ - يتعين أن يقوم مأمور الضبط القضائى بنفسه بمباشرة الإجراء الذى ندب لتنفيذه أو أن يكون الإجراء فى أقل القليل قد تم على مسمع ومرأى منه .
 كيما يكمل لهذا الإجراء مقومات صحته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه بإدانة الطاعنين - ضمن ما عول عليه - على الدليل المستمد

من التسجيلات الصوتية المدفوع ببطان إجرائها ، واطرح الحكم الدفع المبدى في هذا الصدد بقوله " أنه إذن لضباط شرطة المرافق فى تسجيل الأحاديث الشفوية والاتصالات التليفونية ورئيس نيابة أمن الدولة العليا له فى هذا الحق وله أن يائن بذلك طبقا لما خوله له القانون والقول بأن إشترك فى ذلك لا يغير من هذا النظر وسلامة الإجراءات " فإن ما أورده الحكم فيما تقدم يخالف صحيح القانون ولا يسوغ به اطراح هذا الدفع مادام الثابت من مدونات أن الشاهد المعنى ليس من مأمورى الضبط القضائى ولم يثبت الحكم أن ما قام به من تسجيل كان تحت مسمع وبصر المأمور المائون ، ويكون من ثم هذا الاجراء - بالصورة التى أوردها الحكم عنه فى مدونات على السياق المتقدم - قد وقع باطلا وينسحب هذا البطلان على الدليل المستمد منه والمعول عليه فى قضاء الحكم .

٧ - إن الأدلة فى المواد الجنائية مستاندة يكمل بعضها بعضا ، بحيث إذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما - المتهم الأول : ١ - بصفته موظفا عاما ومن الأمناء على الودائع (رئيس قسم السكرتارية بإدارة القاهرة للشئون الاجتماعية) اختلس الكشوف المبينة بالتحقيقات والخاصة ببحث حالات ترحيل وتسكين سكان والمسلمة إليه بسبب وظيفته . ٢ - بصفته سائلة الذكر طلب وأخذ لنفسه مبالغ نقدية على سبيل الرشوة للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من كل من مبلغ ٢٥٠ جنيه لقاء قيامه باضافة اسميهما بغير وجه حق بكشوف التسكين الخاصة بسكان الممنوحة من محافظة القاهرة لتمكين كل منهما من الحصول على مسكن بدون وجه حق . ٣ - بصفته سائلة الذكر ارتكب تزويراً فى محررات أميرية وذلك بطريق الاصطناع وزيادة كلمات ووضع امضاءات مزورة بأن

أضاف إلى كشوف التسكين الخاصة بسكان أسماء الأشخاص المبينة بالتحقيقات بوصفهم يستحقون شغل بعض هذه المساكن دون وجه حق كما اصطنع لهم محاضر بحث حالات ووضع على صورة المحاضر امضاءات مزورة نسبها زوراً للأخصائيين الاجتماعيين المختصين على خلاف الحقيقة بغية تمكين هؤلاء الأشخاص الحصول على مساكن بغير وجه حق . ٤ - بصفته سالفه الذكر استعمل المحررات المزورة المشار إليها مع علمه بتزويرها بأن قدمها إلى المسؤولين المختصين لاعتمادها . ٥ - بصفته سالفه الذكر حصل لنفسه ولشقيقه ولاربعة وعشرين آخرين موضحة اسمائهم بالتحقيقات على ربح ومنفعة بغير وجه حق من عمل من أعمال وظيفته وذلك بأن حصل لنفسه وللأشخاص المذكورين على مساكن باسكان المحافظة بمقولة أنهم من سكان المستحقين لهذه المساكن على خلاف الحقيقة . المتهم الثانى : اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمتين الثالثة والخامسة سالفتى الذكر وذلك بأن اتفق معه على الحصول بغير حق على المساكن لكل من و و و بوصفهم من سكان على خلاف الحقيقة وساعده على ذلك بأن أمده باسماء وبيانات هؤلاء الأشخاص فادرج المتهم الأول اسماءهم بكشوف التسكين المشار إليها أنفا على خلاف الحقيقة فتمت الجريمتان بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . واحالتهما إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد : ٤٠ ، ٤١/٢ ، ٣ ، ١٠٣ ، ١١١/١ ، ١١٢/١-١٢ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١١٩/١ ، ١١٩/١ مكرراً ، ٢١١ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتغريمه مبلغ ألف جنيه ويعزله من وظيفته . ثانياً : بمعاقبة المتهم الثانى بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

قطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن هذه الدائرة - بهيئة أخرى - قضت بتاريخ فى الطعن رقم لسنة ٥٨ قضائية بعدم قبوله شكلا استنادا إلى أن المحامى الموقع على مذكرة الأسباب ليس من المقبولين أمام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الطعن ، وقد تبين بعدئذ أن المحامى مقبول للمرافعة أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، ولئن كانت محكمة النقض هى خاتمة المطاف وأحكامها باته لا سبيل للطعن فيها ، إلا أن قضاء الدوائر الجنائية بالمحكمة قد جرى على الرجوع فى أحكامها فى أحوال مخصوصة تحقيقا لحسن سير العدالة - ومن بينها تلك الحالة - فإنه يتعين الرجوع فى ذلك الحكم ونظر الطعن من جديد .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه دان الأول بجرائم الاختلاس والرشوة والتزوير والاستعمال والتزوير ، والثانى بالاشتراك فى جريمة التزوير والتزوير قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ذلك بأن الطاعنين دفعا بطلان التسجيلات والدليل المستمد منها استنادا إلى أن من باشر هذا الإجراء ليس من مأمورى الضبط القضائى أو معاونيهم المائنون لهم بإجرائه ، وقد رد الحكم على هذا الدفع بما لا يسوغ اطراحه الأمر الذى يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من محاضر جلسات المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين دفعا بطلان التسجيلات والدليل المستمد منها إلى أن من باشر التسجيلات مجرد مرشد للشرطة وليس من بين مأمورى الضبط القضائى أو اعوانهم . وكانت المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ الواردة فى الباب الرابع من الكتاب الأول ، الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة ، تنص على

أنه لا يجوز النيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله ، إلا إذا اتضحت من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة ، ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات ، وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية ، وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت في مكان خاص ، متى كان لذلك فائده في ظهور الحقيقة ، في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، ويشترط لاتخاذ أى إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدما على إذن من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الأوراق ، فإن استصدار النيابة العامة بإجراء تسجيل المحادثات التى تجرى في مكان خاص ، إذنا من القاضى الجزئى بعد أن كانت قد اتصلت بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لتسوية الإجراء ذاك ، هو عمل من أعمال التحقيق ، وتنفيذ ذلك الإذن عمل من أعمال التحقيق بدوره ، يتعين أن تقوم به النيابة العامة بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأمورى الضبط القضائى المختصين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر - على السياق المتقدم - أن تسجيل المحادثات التى تجرى في مكان خاص عمل من أعمال التحقيق . وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه ، فإن لازم ذلك أنه يتعين أن يقوم مأمور الضبط القضائى بنفسه بمباشرة الإجراء ذاك الذى ندب لتنفيذه أو أن يكون الإجراء فى أقل القليل قد تم على مسمع ومرأى منه . كيما يكمل لهذا الإجراء مقومات صحته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه بإدانة الطاعنين - ضمن ما عول عليه - على الدليل المستمد من التسجيلات الصوتية المدفوع ببطان إجرائها ، واطرح الحكم الدفع المبدى فى هذا الصدد بقوله " أنه إذن لضباط شرطة المرافق فى تسجيل الأحاديث الشفوية والاتصالات التليفونية ورئيس نيابة أمن الدولة العليا له فى هذا الحق وله أن

يأذن بذلك طبقا لما خوله له القانون والقول بأن إشتراك في ذلك لا يغير من هذا النظر وسلامة الإجراءات فإن ما أورده الحكم فيما تقدم يخالف صحيح القانون ولا يسوغ به اطراح هذا الدفع مادام الثابت من مدوناته أن الشاهد المعنى ليس من مأموري الضبط القضائي ولم يثبت الحكم أن ما قام به من تسجيل كان تحت مسمع وبصر المأمور المأثون ، ويكون من ثم هذا الاجراء - بالصورة التي أوردها الحكم عنه في مدوناته على السياق المتقدم - قد وقع باطلا وينسحب هذا البطلان على الدليل المستمد منه والمعول عليه في قضاء الحكم ، ولا يغنى عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى ، إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، بحيث إذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعنان في طعنهما .



جلسة ١ من يونيه سنة ١٩٨٩

بقيادة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد أحمد حسن و عبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة و عبد اللطيف أبو النيل
وعمار إبراهيم .

(١٠١)

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ القضائية

(١) دعوى جنائية "قيود تحريكها" . موظفون عموميون .

الحماية المقررة فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات . مقصورة على الموظفين
والمستخدمين العاملين بالنسبة لما يرتكبونه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

(٢) موظفون عموميون . قانون "تفسيره" دعوى جنائية "قيود تحريكها" .

ما هو الموظف العام ؟

اعتبار الشخص فى حكم الموظف العام فى مجال معين . عدم اعتباره كذلك فيما يخرج
عن هذا المجال .

(٣) قانون "تفسيره" . موظفون عموميون . قطاع عام . دعوى جنائية . "قيود تحريكها" .

الحماية التى تسبفها الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات على الموظف العام عدم
سريانها على رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام والعاملين بها .

علاقة رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام بالشركة المعين بها . تعاقدية . يحكمها
قانون العمل ونظم العاملين بالقطاع العام . لا يغير من ذلك صدور قرار تعيينه من رئيس
مجلس الوزراء .

أداة التعيين لا تسبغ على الشخص صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة
فى جانبه .

(٤) دعوى جنائية "قيود تحريكها" . دعوى مدنية . موظفون عموميون . مسئولية مدنية .

نقض " حالات الطعن . الخطأ في القانون "

القيد الوارد في المادة ٦٣ إجراءات . مقصور على رفع الدعوى الجنائية . قبل الموظف

العام دون الدعوى المدنية التابعة . مؤدى ذلك ؟

مثال .

(٥) نقض " ما يجوز الطعن فيه من الأحكام " .

جواز الطعن بالنقض في الحكم المنهى للخصومة على خلاف ظاهره .

(٦) نقض " حالات الطعن . الخطأ في القانون " . الحكم في الطعن "

متى يتعين أن يكون مع نقض الحكم للخطأ في القانون . الإعادة .

(٧) نقض " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " . دعوى جنائية . دعوى مدنية .

صدور حكم في موضوع الدعوى منه للخصومة أو مانع من السير فيها . شرط لانفتاح

الطعن بالنقض .

صدور حكم بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية بعد الحكم بعدم قبول هذه

الآخيرة . لا يعد منها للخصومة أو مانعا من السير فيها متى إتصلت بالمحكمة المختصة

اتصالا صحيحا ، مؤدى ذلك ؟

١ - إن الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ

الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من رئيس نيابة

أو من يعلوه إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العامين ، دون غيرهم ، فيما

يرتكبونه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

٢ - من المقرر أن الموظف العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق

عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام ، عن طريق شغله منصبا يدخل

في التنظيم الإداري لذلك المرفق ، وكان الشارع كلما ارتأى اعتبار أشخاص

معينين في حكم الموظفين العامين في موطن ما ، أورد به نصا ، كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب خطأ في الحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أورد في الفقرة الخامسة من المادة ١١٩ مكررا منه ، أنه يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين في الجهات التي اعتبرت أموالها أموالا عامة طبقا للمادة السابقة وهي المادة ١١٩ من القانون ذاته والتي نصت الفقرة السابعة منها على أنه يقصد بالأموال العامة في تطبيق أحكام الباب المشار إليه ما يكون كله أو بعضه مملوكا للشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي تساهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرات السابقة ، فجعل هؤلاء في حكم الموظفين العامين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية على الموظف أو المستخدم العام .

٢ - لما كان الثابت من الأوراق أن المتهم - المطعون ضده الأول - يعمل رئيساً لمجلس إدارة الشركة العامة..... - إحدى شركات القطاع العام - فإن ما تسيغه الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ سالفة الذكر من حماية الموظف العام أو المستخدم العام ، من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية ضده لجريمة وقعت منه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها إلا من رئيس نيابة أو من يعلوه لا تنطبق عليه ، لما هو مقرر من أنها لا تنطبق على العاملين بشركات القطاع العام ومنهم رئيس مجلس الإدارة لأنهم لا يعدون في حكم الموظفين العامين في معنى هذه المادة ، ذلك أن علاقة رؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام بهذه الشركات في ظل النظم المتعاقبة للعاملين بها هي علاقة تعاقدية يتوافر فيها عنصر التبعية المميز

لعقد العمل فيعتبر رئيس مجلس إدارة الشركة في عداد العاملين بها ويعد عمله وظيفته من وظائفها يتقاضى عنها أجراً مقابل انصرافه لهذا العمل وتفرغه لشئونها شأنه في ذلك شأن سائر العاملين بالشركة ، ومن ثم فإن تلك العلاقة التعاقدية تنظمها أحكام قانون العمل ونظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذي يحكم واقعة الدعوى - باعتباره متما لعقد العمل ، ولا يغير من طبيعة تلك العلاقات ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون المشار إليه من أن تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون تنظيماً للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الإدارة وبين الشركة التي يعمل بها بالإضافة إلى أن أداة التعيين لا تسبغ عليه صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة في جانبه ، وهي أن يعهد إلى الشخص بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام بأسلوب الاستغلال المباشر عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق ، مما مؤداه أن رئيس مجلس الإدارة - المطعون ضده الأول - لا يعدو موظفاً عاماً في مفهوم الموظف العام .

٤ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى أن المدعين بالحقوق المدنية قد أختصما في الدعوى المدنية المطعون ضده الثاني وزير التموين والتجارة الخارجية - بصفته متضامناً مع المتهم تابعه - المطعون ضده الأول - بطلب الحكم عليهما بأن يدفعاً لهما مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت عن الأضرار التي لحقت بهما من جراء جريمة القذف المسند إلى المطعون ضده الأول ارتكابها ، ومن ثم فإن وزير التموين بصفته لم يختصم في الدعوى الجنائية وإذ كانت المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية

سألفة الإشارة قد أسبغت الحماية على الموظف العام الذي يرتكب جريمة أثناء تأديته وظيفته أو بسببها بأن أوجبت رفع الدعوى الجنائية قبله من رئيس نيابة أو من يعلوه ، فقد دلت بصريح لفظها وواضح معناها على أن القيد الوارد بها مقصور على رفع الدعوى الجنائية قبل الموظف العام دون الدعوى المدنية التي ترفع تبعاً لها ، ومن ثم فإن اختصاص المطعون ضده الثاني بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية في الدعوى المدنية لا يخضع إلى القيد مبالغ الذكر خلافاً لما انتهى إليه الحكم المطعون فيه . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر الصحيح - على السياق المتقدم - واستجاب للدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله . . .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه - في صورة الدعوى الجنائية - على الرغم من أنه غير غاصل في موضوع الدعوى إلا أنه عد منهيًا للخصومة - على خلاف ظاهرة - لأن المحكمة الجزئية إذا ما عرضت عليها الدعوى من جديد سوف تحكم حتماً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لاستتفاد ولايتها بنظرها بالحكم الصادر منها في موضوعها . ومن ثم فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم - في خصوص ما قضى به في الدعوى الجنائية - يكون جائزاً .

٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على النحو السابق إيراده فإنه يتعين نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقص إعادة

٧ - لما كان من المقرر طبقاً لنص المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن الطعن بطريق النقض لا يتفتح إلا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه

للخصومة أو مانعا من السير فيها ، وكان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية بعد إذ قضى فى الدعوى الأخيرة بعدم القبول لرفعها من غير ذى صفة - على ما سلف بيانه - لا يعد منهايا للخصومة أو مانعا من السير فيها إذا اتصلت بالمحكمة المختصة اتصالا صحيحا وهى المحكمة المدنية صاحبة الولاية العامة فى المنازعات المدنية ، ومن ثم فإن الطعن يكون غير جائز .

الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية دعواهما بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح عابدين ضد المطعون ضده الأول بوصف أنه : وجه لهما عبارات القذف وأبلغ ضدهما كذبا وذلك على النحو المبين بالصحيفة وطلبا عقابهما بالمواد ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ من قانون العقوبات والزامه ووزير التموين بصفتة المسئول عن الحقوق المدنية بالتضامن فيما بينهما بأن يدفع لهما مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتى جنيه وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة . استأنف المحكوم عليه والمدعيان بالحقوق المدنية ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضوريا أولاً : بقبول الاستئناف شكلا . ثانياً : ببطالان الحكم المستأنف ويعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون .

فطعنن النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية الأول عن نفسه وبصفتة نائبا عن الاستناذ المحامى عن المدعية بالحقوق المدنية الثانية فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

أولاً - عن الطعن المقدم من النيابة العامة :

من حيث إن النيابة العامة تتعنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببطلان حكم محكمة أول درجة وبعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق القانوني . قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه على أن المطعون ضده الأول موظف عام ، مما كان يتعين معه طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن ترفع الدعوى عليه من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، في حين أنه لا يعد في صحيح القانون موظفاً عاماً ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الأوراق أن المطعون ضده الأول يعمل رئيساً لمجلس إدارة الشركة العامة - إحدى شركات القطاع العام - وأن الجريمة المرفوعة بها الدعوى قد أسند إليه ارتكابها أثناء تأديته وظيفته وبسببها ، وأن المطعون ضده الثاني - وزير التموين والتجارة الداخلية - قد اختصم في الدعوى المدنية باعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية ، ومحكمة أول درجة قضت في الدعوى الجنائية بتفريم المطعون ضده الأول مائتي جنيه ، ومحكمة ثانية درجة قضت ببطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق القانوني استناداً إلى أن المطعون ضدهما من الموظفين العامين مما كان لازماً أعمالاً لنص المادة ٦٣/٢ من قانون الإجراءات الجنائية رفع الدعوى الجنائية قبلهما من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، أما وقد رفعت عليهما بطريق الإدعاء المباشر فإن ذلك مخالفة لنص المادة سالفة الإشارة ثم انتهى الحكم في القضاء ببطلان الحكم المستأنف القاضي بإدانة المطعون ضده الأول وبعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية

لم تسبغ الحماية المقررة بها فى شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من رئيس نيابة أو من يعلوه إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العامين ، دون غيرهم فيما يرتكبونه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ، وكان من المقرر أن الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام ، عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ، وكان الشارع كلما ارتأى اعتبار أشخاص معينين فى حكم الموظفين العامين فى موطن ما ، أورد به نصا ، كالشأن فى جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب خطأ فى الحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حين أورد فى الفقرة الخامسة من المادة ١١٩ مكررا منه ، أنه يقصد بالموظف العام فى حكم هذا الباب رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين فى الجهات التى اعتبرت أموالها أموالا عامة طبقا للمادة السابقة وهى المادة ١١٩ من القانون ذاته والتى نصت الفقرة السابعة منها على أنه يقصد بالأموال العامة فى تطبيق أحكام الباب المشار إليه ما يكون كله أو بعضه مملوكا للشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التى تساهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة ، فجعل هؤلاء فى حكم الموظفين العامين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواء ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية على الموظف أو المستخدم العام . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المتهم - المطعون ضده الأول - يعمل رئيساً لمجلس إدارة الشركة العامة - إحدى شركات القطاع العام - فإن ما تسيفه الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ سالفة الذكر من حماية الموظف العام أو المستخدم العام ، من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية ضده لجريمة وقعت منه أثناء

تأديته وظيفته أو بسببها إلا من رئيس نيابة أو من يعلوه لا تنطبق عليه ، لما هو مقرر من أنها لا تنطبق على العاملين بشركات القطاع العام ومنهم رئيس مجلس الإدارة لأنهم لا يعدون في حكم الموظفين العاملين في معنى هذه المادة ، ذلك أن علاقة رؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام بهذه الشركات في ظل النظم المتعاقبة للعاملين بها هي علاقة تعاقدية يتوافر فيها عنصر التبعية المميز لعقد العمل فيعتبر رئيس مجلس إدارة الشركة في عداد العاملين بها ويعد عمله وظيفته من وظائفها يتقاضى عنها أجراً مقابل انصرافه لهذا العمل وتفرغه لشئونها شأنه في ذلك شأن سائر العاملين بالشركة ، ومن ثم فإن تلك العلاقة التعاقدية تنظمها أحكام قانون العمل ونظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذي يحكم واقعة الدعوى - باعتباره متمماً لعقد العمل ، ولا يغير من طبيعة تلك العلاقات ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون المشار إليه من أن تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون تنظيمًا للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الإدارة وبين الشركة التي يعمل بها بالإضافة إلى أن أداة التعيين لا تسبغ عليه صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة في جانبه ، وهي أن يعهد إلى الشخص بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام بأسلوب الاستغلال المباشر عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق ، مما مؤداه أن رئيس مجلس الإدارة - المطعون ضده الأول - لا يعدو موظفاً عاماً في مفهوم الموظف العام . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى أن المدعين بالحقوق المدنية قد اختصما في الدعوى المدنية المطعون ضده الثانى وزير التموين والتجارة الخارجية - بصفته متضامناً مع المتهم تابعه - المطعون ضده الأول - بطلب الحكم عليهما بأن يدفعاً لهما مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت عن الأضرار التي

لحقت بهما من جراء جريمة القذف المسند إلى المطعون ضده الأول ارتكابها ، ومن ثم فإن وزير التموين بصفته لم يختصم في الدعوى الجنائية وإذ كانت المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية سالفة الإشارة قد أسبغت الحماية على الموظف العام الذي يرتكب جريمة أثناء تأديته وظيفته أو بسببها بأن أوجبت رفع الدعوى الجنائية قبله من رئيس نيابة أو من يعلوه ، فقد دلت بصريح لفظها وواضح معناها على أن القيد الوارد بها مقصور على رفع الدعوى الجنائية قبل الموظف العام دون الدعوى المدنية التي ترفع تبعاً لها ، ومن ثم فإن إختصاص المطعون ضده الثاني بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية في الدعوى المدنية لا يخضع إلى القيد سالف الذكر خلافاً لما انتهى إليه الحكم المطعون فيه . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر الصحيح - على السياق المتقدم - واستجاب للدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله . وكان الحكم المطعون فيه - في صورة الدعوى الجنائية - على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى إلا أنه عد منهيها للخصومة - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية إذا ما عرضت عليها الدعوى من جديد سوف تحكم حتماً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لاستنفاد ولايتها بنظرها بالحكم الصادر منها في موضوعها . ومن ثم فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم - في خصوص ما قضى به في الدعوى الجنائية - يكون جائزاً . ومن حيث إن طعن النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون فمن ثم تعين قبوله شكلاً .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على النحو السابق إirاده فإنه يتعين نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة .

ثانياً - عن الطعن المقدم من المدعين بالحقوق المدنية :

لما كان من المقرر طبقاً لنص المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن الطعن بطريق النقض

لا ينفتح إلا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة أو مانعا من السير فيها ، وكان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية بعد إذ قضى في الدعوى الأخيرة بعدم القبول لرفعها من غير ذي صفة - على ما سلف بيانه- لا يعد منها للخصومة أو مانعا من السير فيها إذا اتصلت بالمحكمة المختصة اتصالا صحيحا وهي المحكمة المدنية صاحبة الولاية العامة في المنازعات المدنية ، ومن ثم فإن الطعن يكون غير جائز ويتعين من ثم القضاء بعدم جوازه ومصادرة الكفال مع الزام المدعين بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

////////////////////

جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ أحمد محمود هيكمل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة و طلعت الاكيايى وجابر عبد التواب
وأمين عبد العليم .

(١٠٢)

الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٩ القضائية

- (١) نقض " التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . ميعاده " .
- التقرير بالطعن في الميعاد . دون تقديم الأسباب . أثره . عدم قبول الطعن شكلا . علة ذلك؟
- (٢) تقليد . جريمة " أركانها " . قصد جنائي . حكم " تسببيه . تسبیب غير معيب " . نقض
- . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . ترويج .
- جريمة حيازة عملة مقلدة بقصد الترويج . تستلزم قصداً خاصاً . هونية دفع العملة الزائفة إلى التداول . على المحكمة استظهاره وعدم التزامها بإثباته في حكمها على استقلال .
- ما لم يكن محل منازعة من الجاني .
- (٣) تقليد . حكم " تسببيه . تسبیب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
- عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها . لا يعيبه . مادامت الوقائع كما أثبتتها تفيد هذا العلم لديه .
- القول بتوافر العلم بالتقليد . موضوعي .

١ - لما كان الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الحكم بطريق النقض في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن

التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وأن ايداع أسبابه - في الميعاد الذى حدده القانون - هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعن الأول شكلا عملا بنص المادة ٢٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

٢ - من المقرر أن جريمة الحيازة بقصد الترويج وإن استلزمت فضلا عن القصد الجنائى العام . قصدا خاصا هونية دفع العملة المقلدة إلى التداول مما يتعين معه على الحكم استظهاره إلا أن المحكمة لا تلتزم بإثباته فى حكمها على استقلال متى كان ما أوردته عن تحقق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التى يتطلبها القانون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجانى فإنه يكون متعينا حينئذ على الحكم ببيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه حاز بقصد الترويج العملة الورقية المقلدة المضبوطة وأورد على ذلك أدلة سائغة من أقوال الشهود واعتراف المتهمين والمتعاملين معهم من الناس من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها لما أورد فى تحصيله لواقعة الدعوى أنه والمتهمين الثالث والخامس يروجون العملة المقلدة وكان الطاعن لا يدعى أن هناك هدفا غير الترويج من حيازته للعملة المضبوطة فإن منعاه فى هذا الشأن يكون غير سديد .

٣ - من المقرر أن عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم الطاعن بتقليد الأوراق المالية التى يتعامل بها لا يعيبه مادامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه وكان فيما أوردته الحكم ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الأوراق وهذا العلم من حق محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع

والعناصر المطروحة عليها ، فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم : حازورا بقصد الترويج الورقات المالية المقلدة والمتداولة قانونا فى جمهورية مصر العربية هى الورقات فئة العشرين جنيها مصريا المضبوطة والمقلدة على غرار الأوراق المالية الصحيحة على النحو المبين بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير مع علمهم بتقليدها ، واحالتهم إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠ ، ٤١/١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن فى الحكم بطريق النقض فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وأن ايداع أسبابه - فى الميعاد الذى حدده القانون - هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعن الأول شكلاً عملاً بنص المادة ٢٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

حيث إن الطاعن الثانى ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة عملة مقلدة بقصد ترويجها مع علمه بذلك قد شابه القصور فى التسبب ذلك بأنه لم يدل على أن حيازة الطاعن لأوراق العملة المضبوطة كان بقصد ترويجها وأنه يعلم بتقليدها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن الثانى بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ولم يجادل الطاعن فى أن لها معينها الصحيح فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة الحيازة بقصد الترويج وإن استلزمت فضلا عن القصد الجنائى العام . قصدا خاصا هونية دفع العملة المقلدة إلى التداول مما يتعين معه على الحكم استظهاره إلا أن المحكمة لا تلتزم بإثباته فى حكمها على استقلال متى كان ما أوردته عن تحقق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التى يتطلبها القانون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجانى فإنه يكون متعينا حينئذ على الحكم بيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه حاز بقصد الترويج العملة الورقية المقلدة المضبوطة وأورد على ذلك أدلة سائغة من أقوال الشهود واعتراف المتهمين والمتعاملين معهم من الناس من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها لما أورد فى تحصيله لواقعة الدعوى أنه والمتهمين الثالث والخامس يروجون العملة المقلدة وكان الطاعن لا يدعى أن هناك هدفا غير الترويج من حيازته للعملة المضبوطة فإن منعه فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم الطاعن بتقليد الأوراق المالية التى يتعامل بها لا يعيبه مادامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه وكان فيما أوردته الحكم ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الأوراق وهذا العلم من حق محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع

والعناصر المطروحة عليها ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان
ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

////////////////////////////////////

جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / احمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ عوض جانو نائب رئيس المحكمة وطلعت الاكيابى و محمود ابراهيم عبد العال
و محمود عبد البارى .

(١٠٣)

الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) هتك عرض . جريمة "اركانها" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" . نقض "اسباب
الطعن . ما لا يقبل منها"

الركن المادى فى جريمة هتك العرض . تحققه . وقوع أى فعل مغل بالحياء العرضى
للمجنى عليها ويستطيل الى جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها . الكشف عن عورتها .
لا يلزم . يكفى . لتوفر هذا الركن بلوغ الفعل الواقع على جسمها من الفحش والاخلال بالحياء
العرضى درجة تسوغ اعتباره هتك عرض

(٢) اثبات "بوجه عام" . هتك عرض . دفاع "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم
"تسبيبه" . تسبيب غير معيب" .

دفاع الطاعن المستند إلى كبر سن المجنى عليها وأنها ليست محلا لرغبة جنسية .
موضوعى . أثر ذلك ؟

(٣) هتك عرض . دعوى جنائية "التنازل عنها" . مسئولية جنائية . نقض "اسباب
الطعن . ما لا يقبل منها" .

تنازل المجنى عليها فى جريمة هتك العرض أو الصلح مع المتهم . لا أثر لهما على الجريمة
التي وقعت أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها .

١- من المقرر أن الفعل المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل مغل

بالحياء العرض للمجنى عليها ويستطيل إلى جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ، ولا يلزم الكشف عن عورة المجنى عليها بل يكفي لتوفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسمها قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء العرضى درجة تسوغ اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغه هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليها أم عن غير هذا الطريق .

٢- إن ما اثاره الطاعن من دفاع بأن المجنى عليها تجاوزت الستين من عمرها ومثيلتها لا تكون محلا لرغبة جنسية إنما هو من قبيل الدفع الموضوعية التى لا تستأهل بحسب الاصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الادلة التى عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الاخذ بها دون ان تكون ملزمة ببيان علة اطراحها اياها ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو ان يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما استقر فى عقيدة المحكمة للاسباب السائفة التى أوردتها مما لا يقبل معه اثارته أمام محكمة النقض .

٣- لما كان القانون لم يرتب على تنازل المجنى عليها فى جريمة هتك العرض او الصلح مع المتهم اثرا على الجريمة التى وقعت أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها ، فان ما يثيره الطاعن من تنازل المجنى عليها عن شكواها قبله وطلبها عدم تحريك الدعوى الجنائية ضده - بفرض حصولهما - لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه ولا يوتر فى صحته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض بالقوة بأن باغتها حال صعودها سلم العقار الذى تقطنه وأمسكها من خصرها واحتضنها عنوه وذلك على النحو المبين تفصيلا بالاوراق . واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٦٨ / ١ من

قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما اسند إليه.

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة هتك عرض المجنى عليها بالقوة قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن احتضان الطاعن للمجنى عليها بعد أن امسكها من خصرها وعدم ملامسته لعورة فى جسدها بسبب ارتداء كلاهما للملابسه فإن مثل هذه الافعال لا تشكل جريمة هتك العرض ، خاصة وأن المجنى عليها قد تجاوزت الستين من عمرها ومثيلتها لا تكون محلا لرغبة جنسية . واخيرا فان المجنى عليها وقد تنازلت عن شكواها وطلبت عدم تحريك الدعوى الجنائية قبل الطاعن فكان على المحكمة أن تستجيب لهذا الطلب ، وأغفلت الرد على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص - كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : "أنه فى مساء يوم ١٩٨٦/٨/٧ واثناء صعود درج السلم الى مسكنها الكائن بالدور الخامس بالعقار رقم ... شارع بباب اللوق وجدت المتهم واقفا على احدى درجات السلم فظنت انه يقف ليستريح وتابعت صعودها الا انها فوجئت به يصعد خلفها ويمسك بها من خصرها بكلتا يديه ويجذبها نحوه عنوة محتضنا اياها من الخلف فصرخت مستغيثة فوضع يده على فمها لمنعها من الاستغاثة ولما شعر بأن الجيران سمعوا استغاثتها اسرع بالفرار الا ان - احد سكان العقار - اسرع خلفه واستطاع بمساعدة المارة الامساك به . "وقد اقام الحكم الدليل على صحة الواقعة ونسبتها الى الطاعن من أقوال ومن اعتراف الطاعن فى التحقيقات ، وهى أدلة سائغة ومن شأنها ان تؤدى الى مارتبه الحكم عليها كما انتهى الحكم إلى القول "بان مفاجأة المتهم للمجنى عليها بامساكها من خصرها من الخلف

وجذبها نحوه وضمها اليه ارضاء لشهوته يتوافر به عناصر جريمه هتك العرض بالقوه من فعل مادي استتال الى جسم المجنى عليها وخدش عاطفة الحياء عندها ومن قصد جنائي تحقق بانصرف ارادة المتهم الى هذا الفعل مع علمه بما هيته ومن ركن القوة بارتكابه لفعله وضد ارادة المجنى عليها فالمباغته كالقوة يتعدم بها الرضاء لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اوضح ان الفعل المادي الذي اتاه الطاعن هو مما يخدش حياء المجنى عليها ، وكان من المقرر ان الفعل المادي في جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليها ويستطيل جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ، ولا يلزم الكشف عن عورة المجنى عليها ، بل يكفي لتوفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسمها قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء العرضى درجة تسوغ اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغه هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليها ام عن غير هذا الطريق ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر ، فان الطعن عليه بمخالفة القانون يكون غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن من دفاع بأن المجنى عليها جاوزت الستين من عمرها ومثيلتها لا تكون محلا لرغبة جنسية إنما هو من قبيل الدفوع الموضوعية التي لا تستأهل بحسب الاصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الادلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الاخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها اياها ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو ان يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما استقر في عقيدة المحكمة للاسباب السائغة التي اوردتها مما لا يقبل معه اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان القانون لم يرتب على تنازل المجنى عليها في جريمة هتك العرض أو الصلح مع المتهم اثرا على الجريمة التي وقعت أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها ، فان ما يثيره الطاعن من تنازل المجنى عليها عن شكواها قبله وطلبها عدم تحريك الدعوى الجنائية ضده - بفرض حصولهما - لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه ولا يؤثر في صحته . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعسيفا رفضه موضوعا .



جلسة ٨ من يونية سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ مصطفى طاهر وحسن عميرة ومحمد زايد نواب رئيس المحكمة وزكريا الشريف .

(١٠٤)

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقض "سقوط الطعن" سلطة محكمة النقض في الرجوع عن حكم سابق
"سقوط الطعن"

قضاء محكمة النقض بسقوط الطعن لعدم تقدم الطاعن للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة
لنظر الطعن . ثبت أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ العقوبة وقضى في الاشكال
بايقاف التنفيذ مؤقتا حين الفصل في الطعن بالنقض . وجوب الرجوع في الحكم السابق
صدور بسقوط الطعن .

(٢) اجراءات "اجراءات المحاكمة" . بطلان "بطلان الأحكام" . جريمة "حيازة اشرطة فيديو
منافية للأداب" . اثبات "بوجه عام" . . نقض "أسباب الطعن" . ما يقبل منها " .
اغفال المحكمة الاطلاع على الحرز المحتوى على الاشرطة المنافية للأداب وعدم عرضها
على بساط البحث والمنافشة بالجلسة في حضور الخصوم يعيب الحكم .

١ - لما كان قد سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسة بسقوط الطعن
وذلك بناء على ما ابدته النيابة العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة
المقيدة للحرية المقضى بها عليه إلى يوم الجلسة التي حددت لنظر طعنه غير أنه
تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ تلك العقوبة وقضى في

الاشكال بجلسة بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه لحين الفصل فى الطعن بالنقض مما مؤداه أن التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحدده لنظر الطعن كان قد سقط عنه منذ هذا التاريخ أى قبل صدور الحكم بسقوط الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يكون من المتعين الرجوع فى ذلك الحكم السابق صدوره بجلسة...

٢ - لما كان اغفال المحكمة الاطلاع على الاشرطة موضوع الدعوى يعيب اجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها عليها اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة فى جريمة حيازة الاشرطة المنافية للآداب يقتضيه واجبها فى تمحيص الدليل الأساسى فى الدعوى على اعتبار أن تلك الاشرطة هى الدليل الذى يحمل أدلة الجريمة . ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأية فيها ويطمئن إلى أن هذه الاشرطة موضوع الدعوى هى التى درات المرافعة عليها وهو ما فات محكمة أول درجة اجراءه وغاب على محكمة ثانى درجة تداركه لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد الاتجار والعرض اشرطة كاسيت «فيديو» منافية للآداب العامة ، وطلبت عقابة بالمادة ١٧٨ من قانون العقوبات ، ومحكمة جنح قسم دمنهور قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة مائة جنيه وغرامة مائة جنيه ومصادرة الاشرطة المضبوطة . اهـ تأنف المحكوم عليه ، ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم فيما قضى به من عقوبة الحبس والاكتفاء بحبس المتهم اسبوعا مع الشغل وتأنيده ، فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وهذه المحكمة قضت في بسقوط الطعن فتقدم الاستاذ المحامي بطلب إلى هذه المحكمة للرجوع في الحكم للأسباب الواردة فيه إلخ .

المحكمة

من حيث إنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسة بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه إلى يوم الجلسة التي حددت لنظر طعنه غير أنه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ تلك العقوبة وقضى في الاشكال بجلسة بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه لحين الفصل في الطعن بالنقض مما مؤداه أن التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه منذ هذا التاريخ أى قبل صدور الحكم بسقوط الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدوره بجلسة

ومن حيث إن مما ينعاه الطعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة اشرطة فيديو منافية للأداب العامة بقصد العرض والاتجار قد شابه البطلان في الاجراءات ذلك بأن الحرز المتضمن الاشرطة موضوع الجريمة لم يكن بين أوراق الدعوى أثناء المرافعة بالرغم من أنه من أدلة الجريمة التي يتعين أن تكون تحت نظر المحكمة ، وأن تعرض على بساط البحث والمناقشة بالجلسة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية ولا من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه أو الحكم المطعون فيه أن المحكمة أمرت بضم حرز المضبوطات واطلعت على محتوياته من اشرطة الفيديو موضوع الجريمة في حضور الخصوم . لما كان ذلك وكان اغفال المحكمة الاطلاع على الاشرطة موضوع الدعوى يعيب اجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها عليها اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة في جريمة حيازة الاشرطة المنافية للآداب يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الاشرطة هي الدليل الذي يحمل أدلة الجريمة. ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأية فيها ويضمن إلى أن هذه الاشرطة موضوع الدعوى هي التي درات المرافعة عليها وهو ما فات محكمة أول درجة اجراءه وغاب على محكمة ثاني درجة تداركه . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

////////////////////////////////////

جلسة ٨ من يونية سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد احمد حسن و عبد الوهاب الخياط نائبي رئيس المحكمة و عبداللطيف ابو النيل
و عمار ابراهيم

(١٠٥)

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اجراءات "إجراءات المحاكمة". بطلان

ترتيب الشارع البطلان على عدم مراعاة أى إجراء جوهري . دون سواء . عدم إرادته
معيارا لتمييز الاجراء الجوهري من غيره من الاجراءات
متى يكون الاجراء جوهريا يترتب البطلان على عدم مراعاته ؟

(٢) احداث . اجراءات "إجراءات المحاكمة". بطلان .

- استماع المحكمة قبل الفصل فى امر الحدث فى حالات تعرضه للانحراف وفى مواد
الجنايات والجنح الى اقوال المراقب الاجتماعى . اجراء جوهري يترتب البطلان على عدم
اجرائه .

١- ان النص فى المادة ٢٣١ من قانون الاجراءات الجنائية على ان : "يترتب
البطلان على عدم مراعاة احكام القانون المتعلقة بأى اجراء جوهري" يدل فى
صريح لفظه وواضح معناه ان الشارع يرتب البطلان على عدم مراعاة أى اجراء
من الاجراءات الجوهرية التى يقررها دون سواها ، واذ كان ذلك ، وكان الشارع
لم يورد معيارا ضابطا يميز به الاجراء الجوهري عن غيره من الاجراءات التى لم
يقصد بها سوى الارشاد والتوجيه للقائم بالاجراء ، فانه يتعين لتحديد ذلك
الرجوع الى علة التشريع ، فاذا كان الغرض من الاجراء المحافظة على مصلحة
عامة او مصلحة للمتهم او غيره من الخصوم فان الاجراء يكون جوهريا يترتب
البطلان على عدم مراعاته ، اما اذا كان الغرض منه هو مجرد التوجيه والارشاد

للقائم به ، فلا يعد جوهريا ولا يترتب البطلان على عدم مراعاته ،

٢- إن النص فى المادة ٢٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث على انه : "يجب على المحكمة فى حالات التعرض للانحراف وفى مواد الجنايات والجنح وقبل الفصل فى امر الحدث ، ان تستمع الى اقوال المراقب الاجتماعى بعد تقديمه تقريراً اجتماعياً يوضح العوامل التى دعت الحدث للانحراف او التعرض له ومقترحات اصلاحه ، كما يجوز للمحكمة الاستعانة فى ذلك بأهل الخبرة" ، يدل دلالة واضحة على أنه يتحتم على المحكمة - بالنسبة للحالات التى اوردها النص ومنها مواد الجنايات على اطلاقها وهو الحال فى الدعوى الماثلة - قبل الحكم على الحدث ان تستمع المحكمة الى اقوال المراقب الاجتماعى فى شأن العوامل التى دعت الحدث الى ارتكاب الجريمة او التعرض للانحراف ومقترحات اصلاحه بعد ان يقدم الخبير ذاك تقريره عن الحدث المعنى ، والفرض الذى رمى اليه الشارع من ايجاب ما تقدم ، هو احاطة قاضى الموضوع بالظروف الاجتماعية والبيئية والعوامل التى دفعت الحدث الى ارتكاب الجريمة او نحت به الى الانحراف او حفزته الى ما تقدم ، وذلك حتى يكون على بينة من العوامل تلك ، ومالها من أثر فى تفريد العقاب وفى اختيار التدبير الجنائى الملائم للحدث بغية اصلاحه ، وهو ما يجعل الاجراء آنف الذكر - الاستماع الى المراقب الاجتماعى بعد تقديم تقريره - فى تكييفه الحق ووضعه الصحيح - اجراء من الاجراءات الجوهرية التى قصد بها الشارع مصلحة المتهم الحدث فعدم الاستماع الى المراقب بادى الذكر ، يكون قعوداً عن اجراء جوهري وتقصيراً منه يترتب عليه البطلان ،

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه : اولاً :- قتل عمدا بأن طعنه بمطواة قرن غزال طعنيتين متفرقتين فى صدره قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الاصابتين الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية واللتين أوديتا بحياته . ثانياً : احدث عمدا

الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي اعجزته عن اشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وكان ذلك باستخدام سلاح (سكين) على النحو المبين بالتحقيقات .

ثالثا : احرز سلاحا ابيض (مطواه قرن غزال) دون حصوله على ترخيص من الجهة المختصة بذلك . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٤/١، ٢٤٢، ١/٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ١/٢٥ مكررا ثانيا من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم واحد والمادتين ١، ١/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث . ومحكمة الاحداث بالاسكندرية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام مع اعمال المادة ٣٢ عقوبات بمعاقبه المتهم بالسجن لمدة خمس عشرة سنة والاغاذ والمصادرة. عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه استأنف . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد واحراز سلاح ابيض بدون مسوغ والضرب البسيط قد شابته البطلان ، ذلك بأنه صدر دون الاستماع لاقوال المراقب الاجتماعى ودون تقديمه تقريراً اجتماعياً بشأن حالة الحدث وهو ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن النص فى المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية على أن : " يترتب البطلان على عدم مراعاة احكام القانون المتعلقة بأى اجراء جوهري" يدل فى صريح لفظه وواضح معناه ان الدمارع يترتب البطلان على عدم مراعاة اى اجراء من الاجراءات الجوهرية التى يترتب عنها دونه سواها ، واذ كان ذلك ، وكان الشارع لم يورد معياراً ضابطة يميز به الاجراء الجوهري عن غيره من الاجراءات التى لم يقصد بها سوى الارشاد والتوجيه للفائهم بالاجراء ، فانه يتعين لتحديد ذلك الرجوع الى علة التشريع ، فاذا كان الغرض من الاجراء المحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة للمتهم او غيره من الخصوم فان الاجراء يكون جوهرياً يترتب البطلان على عدم مراعاته ، إما

إذا كان الغرض منه هو مجرد التوجيه والارشاد للقائم به ، فلا يعد جوهريا ولا يترتب البطلان على عدم مراعاته ، لما كان ذلك ، وكان النص في المادة ٣٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث على انه : " يجب على المحكمة في حالات التعرض للانحراف وفي مواد الجنايات والجنىح وقبل الفصل في امر الحدث ، ان تستمع الى اقوال المراقب الاجتماعى بعد تقديمه تقريراً اجتماعياً يوضح العوامل التى دعت الحدث للانحراف أو التعرض له ومقترحات اصلاحه ، كما يجوز للمحكمة الاستعانة فى ذلك بأهل الخبرة ، يدل دلالة واضحة على انه يتحتم على المحكمة - بالنسبة للحالات التى اوردها النص ومنها مواد الجنايات على اطلاقها - وهو الحال فى الدعوى الماثلة - قبل الحكم على الحدث أن تستمع المحكمة إلى اقوال المراقب الاجتماعى فى شأن العوامل التى دعت الحدث إلى ارتكاب الجريمة أو التعرض للانحراف ومقترحات اصلاحه بعد أن يقدم ذاك تقريره عن الحدث المعنى ، والغرض الذى رمى اليه الشارع من ايجاب ما تقدم ، هو احاطه قاضى الموضوع بالظروف الاجتماعية والبيئية والعوامل التى دفعت الحدث إلى ارتكاب الجريمة أو نحت به إلى الانحراف أو حفزته إلى ما تقدم ، وذلك حتى يكون على بينة من العوامل تلك ، ومالها من أثر فى تفريد العقاب ، وفى اختيار التدبير الجنائى الملائم للحدث بغية اصلاحه وهو ما يجعل الاجراء آنف الذكر - الاستماع الى المراقب الاجتماعى بعد تقديم تقريره - فى تكييفه الحق ووضعه الصحيح - اجراء من الاجراءات الجوهرية التى قصد بها الشارع مصلحة المتهم الحدث ، فعدم الاستماع إلى المراقب بآدى الذكر ، يكون قعوداً عن اجراء جوهري وتقصيراً منه يترتب عليه البطلان ، لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمه ومن مدونات الحكم المطعون فيه انها خلت من قيام المحكمة بالاستماع للمراقب الاجتماعى على السياق المتقدم ، فان الحكم يكون قد تعيب بالبطلان بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .



جلسة ١٥ من يونية سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد اللطيف أبو النيل وعمار ابراهيم وأحمد جمال الدين عبد اللطيف
ومحمد حسين مصطفى

(١٠٦)

الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٨٥ القضائية

(١) إجراءات "إجراءات التحقيق". إثبات "تسجيلات صوتية". نيابة عامة.
تفتيش النيابة العامة غير المتهم أو منزل غير منزله . غير جائز . الا فى حالات معينة .
أساس ذلك ؟

ما يجوز للنيابة العامة اتخاذه من اجراءات طبقا للمادة ٢٠٦ إجراءات وما يشترط لذلك ؟

(٢) إجراءات "إجراءات التحقيق". اثبات "تسجيلات صوتية". نيابة عامة. مأمورو
الضبط القضائي.

استصدار النيابة العامة الأمر بتسجيل المحادثات التي تجرى فى مكان خاص من
القاضى الجزئى بعد اتصالها بالتحريات وتقدير كفايتها لتسوين إجراءاته . عمل من أعمال
التحقيق سواء قامت بتنفيذه أو نذبت مأمور الضبط لذلك .

(٣) نيابة عامة . مأمورو الضبط القضائي . إجراءات "إجراءات التحقيق".
حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق . تكليف أى من مأموري الضبط ببعض ما
يختص به . شرط ذلك ؟

(٤) إجراءات "إجراءات التحقيق". اثبات "تسجيلات صوتية". نيابة عامة. مأمورو الضبط
القضائي.

عدم اشتراط القانون شكلا خاصا للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من
مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الأمر الصادر من القاضى الجزئى بإجراء التسجيلات .

(٥) إجراءات "إجراءات التحقيق"، اثبات "تسجيلات صوتية" نيابة عامة، مأمور الضبط

القضائي، حكم، تسببيه، تسبیب معيب

قيام مأمور الضبط القضائي بإجراء التسجيلات الصوتية نفاذا للأمر الصادر من القاضي الجزئي بعد ندبه من النيابة العامة لإجراء ذلك صحيح .

انتهاء الحكم إلى عدم الاطمئنان إلى صحة هذا الإجراء استنادا إلى خلو الأوراق مما يفيد بسط النيابة العامة رقابتها على الأشرطة المسجلة ، استدلال معيب .

١- لما كانت المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الواردة في الباب الرابع من الكتاب الأول الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة تنص على أنه "لايجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا اتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وإن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، ويشترط لاتخاذ أي إجراء من الإجراءات السابقة الحصول على أمر مسبب بذلك من القاضي الجزئي بعد اطلاعه على الأوراق .

٢- ان استصدار النيابة العامة الأمر بإجراء تسجيل المحادثات من القاضي الجزئي بعد أن كانت قد اتصلت بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لتسوية ذلك الإجراء ، هو عمل من أعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الأمر بعد ذلك بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبط القضائي لتنفيذه عملا بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

٣- لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض التحقيق وينتج أثره القانوني بشرط ان يصدر صريحا ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها وأن

يكون ثابتا بالكتابة إلى أحد مأموري الضبط المختصين مكانيا ونوعيا .

٤- لم يشترط القانون شكلا معيناً أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئي بإجراء التسجيلات .

٥- لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه - على السياق البادى ذكره أن القاضي الجزئي قد أمر بإجراء التسجيلات بالنسبة لهاتف مسكن المطعون ضدها الأولى - وأن النيابة العامة ندبت مأمور الضبط القضائي - محرر محضر التحريات - لتنفيذ ذلك الأمر - ومن ثم فإن هذا الاجراء يكون قد تم وفق صحيح القانون . ويكون ما ذهب إليه الحكم من عدم الاطمئنان إلى صحة هذا الإجراء استنادا إلى خلو الأوراق مما يفيد أن النيابة العامة قد بسطت رقابتها على الأشرطة المسجلة وأنه لا دليل يؤيد قول محرر المحضر من أنه هو الذى اشرف على المراقبة والتسجيلات ، قد إنبنى على فهم قانونى خاطئ اسلمه إلى الفساد فى الاستدلال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم : المتهمة الاولى : أولا : أدارت مسكنها للدعارة وذلك على النحو المبين بالأوراق . ثانيا : سهلت دعارة المتهمتين السادسة والسابعة على النحو المبين بالأوراق . ثالثا : استغلت بغاء المتهمتين سالفتي الذكر على النحو المبين بالأوراق . رابعا : عاونت المتهمتين سالفتي الذكر على ارتكاب الفحشاء على النحو المبين بالأوراق . المتهمة الثانية : أولا : أدارت مسكنها للدعارة وذلك على النحو المبين بالمحضر . ثانيا : سهلت دعارة المتهمتين السادسة والسابعة على النحو المبين بالمحضر . ثالثا : استغلت بغاء المتهمتين سالفتي الذكر على النحو المبين بالمحضر . رابعا : عاونت المتهمتين سالفتي الذكر على ارتكاب الفحشاء على النحو المبين بالمحضر . المتهمين الثالثة والرابع والخامسة والثامن والتاسع : أولا : اشتركوا

مع المتهمة الاولى فى تسهيل دعارة المتهمتين السادسة والسابعة على النحو المبين بالمحضر .

ثانيا : اشتركوا مع المتهمة الاولى فى معاونة المتهمتين سالفتى الذكر على ممارسة البغاء على النحو المبين بالأوراق . ثالثا : اشتركوا مع المتهمة الاولى فى استغلال بغاء المتهمتين سالفتى الذكر على النحو المبين بالأوراق . المتهمين الرابع والعاشر : اعتادا ممارسة الفجور مع الرجال بدون تمييز لقاء أجر وذلك على النحو المبين بالأوراق المتهمتين السادسة والسابعة : اعتادتتا ممارسة الدعارة مع الرجال بدون تمييز لقاء اجر وذلك على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابهم بالمواد ١/١ ، ١/٦ - ب ، ٦/٨ ، ٩/ ج ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والمواد ١/٣٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ من قانون العقوبات . ومحكمة أدا ب القاهرة قضت حضوريا للثالثة والسادسة وحضوريا اعتباريا للباقيين ببراءتهم عما هو منسوب إليهم . استأنفت النيابة العامة ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا للاولى والسادسة وغيايبا للباقيين بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المسأنف .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئه المطعون ضدهم من جرائم إدارة منزل للدعارة وتسهيلها والمعاونة على ارتكابها واستغلال البغاء واعتياد ممارسة الدعارة والفجور والاشتراك فى هذه الجرائم قد شابه الفساد فى الاستدلال ذلك بانه ركن فى قضائه بالبراءة إلى عدم الاطمئنان للدليل المستمد من التسجيلات بمقولة أن النيابة العامة لم تبسط رقابتها على الأشرطة المسجلة وأن ما قرره الضابط محرر المحضر من أنه تولى بنفسه الاشراف على التسجيلات لا يسانده ثمة دليل أو قرينة من الأوراق ، فى حين أن محرر المحضر قد باشر بنفسه كافة الإجراءات بناء على ندبه من النيابة العامة لهذا الغرض وذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى بما مؤداه أن تحريرات قسم الآداب دلت على أن المطعون ضدها الأولى تقوم بتسهيل واستغلال دعارة النسوة الساقطات مستغلة في ذلك هاتف مسكنها بمعاونة آخرين ، وقد عرضت النيابة العامة الأمر على القاضى الجزئى الذى أذن و بمراقبة تسجيل المكالمات التى تتم من خلال هذا الهاتف ثم ندبت النيابة العامة محرر محضر التحريات بتنفيذ هذا الاذن ، وقد اسفر ذلك عن تأكيد نشاط المطعون ضدها سائلة الذكر وباقى المطعون ضدهم وآخرين ، ثم أذنت النيابة العامة لمحرر المحضر بتفتيش مسكن المطعون ضدها الأولى وضبط واحضار المتهمين ، ونفاذا لذلك تم ضبط المطعون ضدهم ، وسئل شاهدان فى الواقعة فقررا بأنهما تعرفا على بعض النسوة الساقطات بواسطة هاتف المطعون ضدها آنف الذكر وأنهما مارسا معهن الفجور فى مسكنهن ومسكنها . كما اقر المطعون ضدهم الرابع والثامن والتاسع والعاشر بممارسة أفعال الشذوذ الجنسى والفجور مع الرجال دون تمييز بينما انكرت باقى المطعون ضدهم ما نسب إليهن من اتهام ، ثم خلص الحكم إلى القضاء بتبرئة المطعون ضدهم على سند من القول أن الدعوى بحالتها وما سطر فيها من محاضر الضبط وتحقيقات النيابة العامة وما جرى على لسان محرر المحضر عند مناقشته بالمحكمة لا يطمأن إليه ذلك أن أشرطة التسجيل وهى القرينة الموجودة بالأوراق على صحة الاتهام المسند إلى المتهمين قد احاطها الشك وفقدت سندها ذلك أن هذه المراقبات التليفونية قد ولدت ولادة شرعية إلا أنه عند التنفيذ تخلف عنها الضمانات القانونية الواجب توافرها فيها حتى ترقى إلى مرتبة القرينة التى تعزز بقرائن أخرى ما يولد فى وجدان المحكمة الاطمئنان إليها أما وقد فقدت هذه القرينة الحماية الواجبة قانونا لها إذ أنه لا يوجد بالأوراق ما يفيد أن النيابة العامة المباشرة للاذن الصادر من السيد القاضى بوضع التليفون تحت الرقابة قد بسطت رقابتها على الأشرطة المسجلة حتى تكون هذه الأشرطة وما دون عليها من تسجيلات سجلته الأجهزة المختصة قد جاء وليدا لما جرى فعلا ، يضاف إلى ذلك أن الضابط محرر المحضر قرر أنه هو الذى اشرف على المراقبة وعلى التسجيلات وهو قول لم يؤيده بالأوراق ثمة دليل ، وحيث إنه لما كان ذلك يكون المسند الى المتهمين جميعا الاتهام الواضح فى اتهام النيابة وأن من بين أدلته التسجيلات سند الاتهام ، وهذه قد خلت من

الاطمئنان إليها ومن الضمانات الواجب توافرها فيها ومن ثم فإن المحكمة تهدرها ولا تأخذ بها . يضاف إلى ذلك أن المحكمة لما لها من سلطة الاطمئنان لا تطمئن إلى ما سطره محرر المحضر في محضره وتضحى الدعوى بعد ذلك عارية من ثمة دليل يسند الاتهام إلى أى من المتهمين مما ما ترى معه المحكمة عملاً بنص المادة ٣٠٤/أ . ج براءة المتهمين مما أسند اليهم " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الواردة فى الباب الرابع من الكتاب الأول الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة تنص على أنه " لايجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله الا إذا اتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة . ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمضبوطات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ويشترط لاتخاذ أى إجراء من الاجراءات السابقة الحصول على أمر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الأوراق " . وكان استصدار النيابة العامة الأمر بإجراء تسجيل المحادثات من القاضى الجزئى بعد أن كانت قد اتصلت بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لتسوية ذلك الاجراء ، هو عمل من أعمال التحقيق سواء بتنفيذ الأمر بعد ذلك بنفسها أو عن طريق نذب من تراه من مأمورى الضبط القضائى لتنفيذه عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية التى تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض التحقيق وينتج أثره القانونى بشرط أن يصدر صريحاً ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتاً بالكتابة إلى أحد مأمورى الضبط المختصين مكانياً ونوعياً ، ولم يشترط القانون شكلاً معيناً أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الأمر الصادر من القاضى الجزئى بإجراء التسجيلات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه - على السياق البادى ذكره - أن القاضى

الجزئى قد أمر باجراء التسجيلات بالنسبة لهاتف مسكن المطعون ضدها الأولى - وان النيابة العامة نذبت مأمور الضبط القضائى - محرر محضر التحريات - لتنفيذ ذلك الامر - ومن ثم فان هذا الاجراء يكون قد تم وفق صحيح القانون . ويكمن ما ذهب إليه الحكم من عدم الاطمئنان إلى صحة هذا الإجراء استنادا إلى خلو الأوراق مما يفيد أن النيابة العامة قد بسطت رقابتها على الأشرطة المسجلة وأنه لا دليل يؤيد قول محرر المحضر من أنه هو الذى اشرف على المراقبة والتسجيلات ، قد انبنى على فهم قانونى خاطئ أسلمه إلى الفساد فى الاستدلال . وهو ما يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .



جلسة ١٥ من يونية سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد اللطيف أبو النيل وعمار ابراهيم وأحمد جمال الدين عبد اللطيف
ومحمد حسين مصطفى

(١٠٧)

الطعن رقم ٢١١٢ لسنة ٥٨ القضائية

- (١) دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . قانون "تفسيره" .
المراد بالحيازة المنصوص عليها في مفهوم المادة ٣٦٩ عقوبات . هو الحيازة الفعلية بغض
النظر عن الملكية أو الحيازة الشرعية أو الأحقية في وضع اليد . علة ذلك ؟
- (٢) دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . جريمة "أركانها" . قصد جنائي .
مناطق التأثيم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . رهن بثبوت التعرض
المادى للغير في حيازته الفعلية بقصد منعها بالقوة . المادة ٣٦٩ عقوبات .
القوة فيها هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .
- (٣) إجراءات "إجراءات التحقيق" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .
تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم
لأول مرة أمام النقض .
- (٤) دفاع "الاختلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل"
عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى . والرد على كل
شبهة يثيرها .

١- المراد بالحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هو
الحيازة الفعلية بغض النظر عن الملكية أو الحيازة الشرعية أو الأحقية في وضع

اليد والعلّة في ذلك ترجع إلى رغبة الشارع في منع الاخلال بالنظام العام من الأشخاص الذين يدعون بحق لهم ويحاولون الحصول عليه بأنفسهم .

٢- إن مناط التأييم في جريمة دخول العقار المنصوص عليها في المادة السابقة هو ثبوت التعرض المادي للغير في حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها ومنع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه ، وهذا هو القصد الجنائي في الجريمة فيجب إذن أن يتوافر علم الجاني بأن المكان الذي يدخله في الحيازة الفعلية لشخص آخر وأن يرمى إلى تحقيق واحد من الأمرين المشار إليهما كما أن المقصود بالقوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .

٣- لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا في شأن اختصاص النيابة العامة باتخاذ اجراء تحفظي لحماية الحيازة فإنه لايقبل منه اثارته أمام محكمة النقض لانه لايعدو أن يكون تعيبيا للإجراءات السابقة على المحاكمة فلايصح أن يكون سببا للطعن على الحكم لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤- لما كان ما يثيره الطاعن من التفات الحكم عن أوجه دفاعه وماقدمه من مستندات تدليلا على أنه لم يرتكب الفعل المسند إليه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم محكمة الموضوع بمتابعة المتهم في مناقيها والرد على كل شبهة يثيرها ، اكتفاء بأدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحتة اطمئنانا منها للأدلة التي عولت عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : دخل العقار المبين بالأوراق والمملوك بقصد منع حيازته بالقوة ولم يخرج منه بناء على طلب من له الحق في ذلك . وطلبت عقابه بالمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات المعدل . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ

واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح مركز العياط قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيها والزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهئية استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / المحامى عن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة دخول عقار فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبة الحكم عليها ولا يمارى الطاعن فى أن لها أصلها الثابت فى الأوراق . لما كان ذلك وكان المراد بالحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هو الحيازة الفعلية بغض النظر عن الملكية أو الحيازة الشرعية أو الأحقية فى وضع اليد والعلّة فى ذلك ترجع إلى رغبة الشارع فى منع الاخلال بالنظام العام من الأشخاص الذين يدعون بحق لهم ويحاولون الحصول عليه بأنفسهم ، وكان مناط التائيم فى جريمة دخول العقار المنصوص عليها فى المادة السابقة هو ثبوت التعرض المادى للغير فى حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها و منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه ، وهذا هو القصد الجنائى فى الجريمة فيجب إذن أن يتوافر علم الجانى بأن المكان الذى يدخله فى الحيازة الفعلية لشخص آخر وأن يرمى إلى تحقيق واحد من الأمرين المشار إليهما ، كما أن المقصود بالقوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض واقعة الدعوى وأدلتها خلص فى تدليل سائغ ومنطق مقبول إلى توافر اركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات فى حق الطاعن . فإن ما يثيره فى هذا الصدد يكون

غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شئيا في شأن اختصاص النيابة العامة باتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحياة فإنه لا يقبل منه اثارته أمام محكمة النقض لأنه لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة فلا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم لأول مرة أمام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من التفتات الحكم عن أوجه دفاعه وما قدمه من مستندات تدليلا على أنه لم يرتكب الفعل المسند إليه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم محكمة الموضوع بمتابعة المتهم فى مناحيها والرد على كل شبهة يثيرها ، اكتفاء بأدلة الثبوت التى أوردها الحكم وفى عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحته اطمئنانا منها للأدلة التى عولت عليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا التقرير بعدم قبوله ومصادرة الكفالة والزام الطاعن المصاريف المدنية.



جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد اللطيف أبو النيل و عمار إبراهيم وأحمد جمال الدين عبد اللطيف
ومحمد حسين مصطفى .

(١٠٨)

الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقض " الصفة في الطعن " . وكالة .

التقرير بالطعن بالنقض . حق شخصي . أثر ذلك ؟

عدم تقديم المحامي التوكيل الذي يخوله الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه . أثره :
عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) استئناف " نظره والحكم فيه " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة . وجوب القضاء بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة
رافع الاستئناف . المادة ٤١٧/٢ إجراءات .

استئناف المحكوم عليه بون النيابة . أثره : عدم جواز القضاء بعدم اختصاص محكمة
أول درجة بنظر الدعوى باعتبار أن الواقعة جنائية . طة ذلك ؟

(٣) نقض . " أسباب الطعن . تحديدها " .

وضوح وجه الطعن وتحديده . شرط لقبوله .

(٤) دعوى مدنية "نظرها والحكم فيها". تعويض. نقض "ما لا يجوز الطعن فيه من

الأحكام".

الحكم الصادر في الدعوى الجنائية . وجوب أن يفصل في التعويضات المطلوبة من المدعى

بالحقوق المدنية . المادة ٢٠٩ إجراءات .

للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا اغفلت الفصل في التعويضات .

أساس ذلك ؟

(٥) نقض "ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام" .

عدم جواز الطعن بالنقض إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .

١ - من المقرر أن الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن

صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن

ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا عنه توكيلا ثابتا يخوله ذلك الحق أو كان

ينوب عنه في ذلك قانونا . وإذا كان المحامي قد قرر بالطعن بطريق النقض

بمثابته وكيلا عن المحكوم عليه الرابع - الطاعن الثاني - وكان المحامي قد قرر

بالطعن بطريق النقض بمثابته وكيلا عن المحكوم عليه الخامس - الطاعن الثالث -

غير أن التوكيلين اللذين تم التقرير بالطعن بمقتضاهما لم يقدم لهما هذه المحكمة

للتحقق من صفة المقررين . ومن ثم فإن طعن الطاعنين الثاني والثالث يكون قد

قرر به من غير ذي صفة ويتعين التقرير بعدم قبوله .

٢ - لما كان ما تثيره الطاعنة الأولى من أنه وقد تبين لمحكمة ثاني درجة أن

إصابة المتهم الرابع تخلفت عنها عاة مستديمة فقد كان لزاما عليها أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الواقعة برمتها مريودا بما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه «إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف» مما مفاده أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده دون النيابة العامة فليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى إذا ما ثبت لها أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى فى حقيقتها جنائية لما فى ذلك من تسوى لمركز المستأنف ولا يكون أمامها فى هذه الحالة إلا أن تؤيد حكم الإدانة الابتدائى أو تعدله لمصلحة المستأنف بعد أن حاز قضاؤه الضمنى بالاختصاص قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق صحيح القانون . ومن ثم فإن منعى الطاعة فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٢ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .

٤ - من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك عملا بصريح نص المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو اغفل الفصل فيها فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية ، للفصل فيما اغفلته عملا بالمادة ١٩٢

من قانون المرافعات المدنية والتجارية وهي قاعدة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات .

هـ - لما كان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فإن منعى الطاعة على الحكم المطعون فيه اغفاله الفصل في دعواها المدنية ، يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١- (طاعنة) ٢ - ٣ - ٤ -
 (طاعن) ٥ - (طاعن) ٦- بأنهم - أولا : المتهمين من الأولى حتى الرابع :
 ضربوا عمدا فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر
 لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما ، وكان ذلك باستخدام أداة. ثانيا : المتهمين
 الخامس والسادس : ضربا فأحدثا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي
 تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما وذلك باستخدام أداة حادة . ثالثا : المتهم
 السادس : ضرب فأحدث بها الإصابات الواردة بالتقرير الطبي والتي تقرر
 لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما وكان ذلك باستخدام أداة . وطلبت عقابهم
 بالمادة ٢٤٢/١-٣ من قانون العقوبات . وادعى المتهمان الخامس والسادس مدنيا قبل
 المتهمين الأولى والرابع متضامنين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض
 المؤقت ، ومحكمة جناح مركز بيلا قضت حضوريا للأولى والرابع والخامس والسادس

وغيايبا للثانى والثالث عملا بمادتيا لاتهام بحبس كل منهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ ورفض الدعوى المدنية . عارض المحكوم عليهما الثانى والثالثة وقضى فى معارضتهما باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المحكوم عليهم ، ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا أولا : بقبول الاستئناف شكلا . ثانيا : وفى الموضوع وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى بالنسبة للمتهم الثانى واحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها وحبس المتهم الخامس شهرا مع الشغل وحبس باقى المتهمين أسبوعا والزمتم المتهمين الأولى والرابع بأن يدفعوا للمتهم الخامس مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

قطعن كل من الأستاذ المحامى عن المحكوم عليهما الأولى والرابع والأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه الخامس فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إنه من المقرر أن الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حق شخصى لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه فى مباشرته إلا إذا كان موكلا عنه توكيلا ثابتا يخوله ذلك الحق أو كان ينوب عنه فى ذلك قانونا . وإذا كان المحامى قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته وكيلا عن المحكوم عليه الرابع -الطاعن الثانى- وكان المحامى قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته . وكيلا عن المحكوم عليه الخامس -الطاعن الثالث - غير أن التوكيلين

الذين تم التقرير بالطعن بمقتضاها لم يقدموا لهذه المحكمة للتحقق من صفة المقررين. ومن ثم فإن طعن الطاعنين الثانى والثالث يكون قد قرر به من غير ذى صفة ويتعين التقرير بعدم قبوله . مع الزام الطاعن الثانى المصاريف المدنية .

ومن حيث إن ما تثيره الطاعنة الأولى من أنه وقد تبين لمحكمة ثانى درجة أن إصابة المتهم الرابع تخلفت عنها عامة مستديمة فقد كان لزاما عليها أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الواقعة برمتها مردود بما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه " إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف " مما مفاده أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده دون النيابة العامة فليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى إذا ما ثبت لها أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى فى حقيقتها جنائية لما فى ذلك من تسوى لمركز المستأنف ولا يكون أمامها فى هذه الحالة إلا أن تؤيد حكم الإدانة الابتدائى أو تعدله لمصلحة المستأنف بعد أن حاز قضاؤه الضمنى بالاختصاص قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق صحيح القانون . ومن ثم فإن منعى الطاعنة فى هذا الصدد يكون غير سديد لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، ولما كانت الطاعنة لم تفصح عما تقصده بالتناقض الوارد بالتقارير الطبية التى استند إليها الحكم المطعون فيه فإن ما تثيره فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر إنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على

الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية وذلك عملاً بمصرىح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو اغفل الفصل فيها فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية للفصل فيما اغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وهى قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان الطعن فى الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فإن منعى الطاعة على الحكم المطعون فيه اغفاله الفصل فى دعاها المدنية ، يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له فى خصوص الدعوى المدنية . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مما يتعين معه التقرير بعدم قبوله مع الزام الطاعة المصاريف المدنية .



جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/

عبد الطيف ابو النيل و عمار ابراهيم واحمد جمال الدين عبد اللطيف ومحمد حسين مصطفى .

(١٠٩)

الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٨ القضائية

دعوى جنائية « قيود تحريكها » . تهرب ضريبي . نظام عام . حكم « بياناته » « بطلانه » .
بطلان . نقض " اسباب . الطعن . ما يقبل منها " .

عدم جواز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم التهريب المنصوص عليها فى القانون
١٢٣ لسنة ١٩٨١ . قبل صدور طلب من الوزير أو من ينيبه . أساس ذلك ؟
رفع الدعوى الجنائية فى تلك الجرائم قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به .
يبطل الاجراء .

بيان صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية . جوهرى . وجوب تضمن الحكم له . اغفال
الاشارة اليه . يبطله . ولو ثبت صدور هذا الطلب .

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون الضريبة على الاستهلاك
الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه " لا يجوز رفع الدعوى
العمومية فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب من
الوزير أو من ينيبه " . وكان مؤدى هذا النص أنه إذا رفعت الدعوى الجنائية قبل
صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقع ذلك الاجراء باطلا بطلانا
مطلقا لتعلقه بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية

ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة، وإذ كان بيان صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من البيانات الجوهرية التي يتعين ان يتضمنها الحكم الصادر بالادانة فان اغفال الاشارة اليه يترتب عليه بطلان الحكم ولا يفتى عن النص عليه ان يكون ثابتا بالاوراق صدور ذلك الطلب. لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه، على الرغم من تحصيله دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير طلب كتابى من الوزير المختص، قد خلت مدوناته من الاشارة الى صدور ذلك الطلب، فانه يكون معيبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تهرب من دفع ضرائب الاستهلاك المستحقة على بضائعه على النحو المبين بالاوراق. وطلبت عقابه بالمواد ١٥٠، ١٥٣، ٥٤٠ مكررا من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨١ المعدل. وادعت مصلحة الضرائب على الاستهلاك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٩٩٢١٣٣٠ جنيها على سبيل التعويض . ومحكمة جنح العطارين قضت حضروريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسمائة جنية والزامه باداء الضريبة المستحقة وقدرها ٢٨٠ر١٩٥ ^{مليم} وتعويزا يوازى ثلاثة امثال الضريبة المستحقة وقدره ^{مليم} ٨٤٠ر٥٨٥ ، ^{مليم} ٨٠٠ر٥٥٠ ^{جنيه} بدل مصادرة واحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضروريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التهرب من سداد ضريبة الاستهلاك قد شابه القصور فى التسبب ذلك بأنه لم يعرض للدفع

المبدى منه بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها دون طلب الجهة المختصة - وهو ما خلت منه الاوراق - فانه يكون معييا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاوراق ان الجريمة التى دين الطاعن بها هى أنه تهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه " لايجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من ينوبه " . وكان مؤدى هذا النص أنه إذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقع ذلك الاجراء باطلا بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة، وإذا كان بيان صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من البيانات الجوهرية التى يتعين ان يتضمنها الحكم الصادر بالادانة فان اغفال الاشارة اليه يترتب عليه بطلان الحكم ولا يفى عن النص عليه ان يكون ثابتا بالاوراق صدور ذلك الطلب. لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه، على الرغم من تحصيله دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير طلب كتابى من الوزير المختص، قد خلت مدوناته من الاشارة الى صدور ذلك الطلب، فانه يكون معييا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/

عبد اللطيف أبو النيل وعمار ابراهيم وأحمد جمال الدين عبد اللطيف ومحمد حسين مصطفى .

(١١٠)

الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٨ القضائية

(١) جريمة « أركانها » . بلاغ كاذب .

التبليغ فى جريمة البلاغ الكاذب. اعتباره متوافرا و لو لم يحصل من الجانى مباشرة. متى كان قد هيا المظاهر التى تدل على وقوع الجريمة بقصد اىصال خبرها الى السلطة العامة ليتهم امامها من اراد بالباطل .

(٢) بلاغ كاذب . اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

تقدير صحة التبليغ من كذبه . من شأن محكمة الموضوع التى تنظر البلاغ الكاذب. شرط ذلك ؟ .

(٣) بلاغ كاذب . جريمة « أركانها » . قصد جنائى .

القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب . قوامه: توافر العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها. وانتواء السوء والاضرار بالمبلغ ضده. تقدير توافره. موضوعى .

(٤) بلاغ كاذب . حكم « تسبيبه . تسبيب غير معيب » .

مثال لتسبيب سائق لتوافر القصد الجنائى بعنصره فى جريمة البلاغ الكاذب.

(٥) بلاغ كاذب. نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

الجدل فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى . غير جائز أمام النقض .

١ - إن التبليغ فى جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافرا ولو لم يحصل التبليغ من الجانى مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التى تدل على وقوع الجريمة بقصد اىصال خبرها إلى السلطة العامة المختصة ليتهم أمامها من أراد اتهامه بالباطل.

٢ - من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التى تنظر دعوى البلاغ الكاذب متى كانت قد اتصلت بالوقائع المنسوب إلى المتهم التبليغ بها واحاطت بمضمونها وأن تذكر فى حكمها الأمر المبلغ عنه .

٣ - إن القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به فى القانون هو أن يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وأن يكون منتويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده، وكان تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحرية فى استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للقصد الجنائى فى الجريمة وأثبت توافره بر كنيه فى حق الطاعن بقوله: " وكان الثابت من مطالعة الأوراق ومن محضر الجنحة رقم جنح القسم ومن صحيفة الادعاء المباشر للمدعى بالحق المدنى أن المتهم لم يبلغ بالواقعة إنما الذى أبلغ بها بوابى العقار و من أن المدعى بالحق المدنى هو الذى أقترح شقة النزاع من العقار المملوك للمتهم وأبلغ شرطة النجدة بتلك الواقعة، كما أبلغ المتهم بذلك فى محل إقامته بالقاهرة والذى استدعى لسؤاله فى المحضر رقم جنح القسم ومن قرار النيابة العامة فى ١٩٨١/٧/٤ بتمكين المتهم من شقة النزاع ومنع تعرض المدعى له فى ذلك وعدل قرار النيابة العامة فى ١٩٨١/٧/٢٩ بصدر قرار المحامى العام الأول إلى إعادة الحال إلى ماكان عليه وقت النزاع وقررت النيابة احالة المدعى للمحاكمة على سند من المادة ٣٧٠ عقوبات وقضى بجلسة ١٩٨٢/٢/٢٧ ببراءته من التهمة المسندة إليه تأسيسا على أنه الحائز لشقة النزاع وبالرغم من ذلك قرر أن المستأجرة لتلك الشقة كانت مقيمة بالشقة

بمفردها فى تاريخ وفاتها منذ أربع سنوات وقام باغلاق الشقة بعد وفاتها وانكر سكن المدعى المدنى بالشقة مقررا أنه أقتحم الشقة وكسر بابها ... ويحتفظ بحقه فى الرجوع بالاجراءات القانونية على المدعى المدنى لمحاولته اقتحام الشقة وسرقة المنقولات وازعاج السلطات- كل ذلك قاطع بكذب بلاغ المتهم وسوء القصد فالغرض من هذا الاضرار بالمدعى المدنى ... فى كونه أبلغ ضده الجهات المختصة باستيلائه على شقة النزاع مما تكون معه التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا وذلك أخذا بما جاء به الحكم الصادر فى الدعوى رقم
 جنح القسم ... " لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه - كما سلف إيراد - قد اثبت توافر القصد الجنائى بعنصريه لدى الطاعن وهما العلم بكذب الوقائع وقصد الاساءة إلى المجنى عليه فإن هذا حسب ليبرا من قالة القصور أو الفساد فى الاستدلال .

ه - لما كان باقى مايثيره الطاعن من أنه لم يكن يقصد بالتبليغ سوى حماية ماله وأنه يقيم بالقاهرة ولم يحرر عقد ايجار للمدعى بالحقوق المدنية وأن محل النزاع كان فى حيازته وأنه بفرض صحة ما ادعاه المدعى بالحقوق المدنية من أن والد الطاعن قد سلم عين النزاع فلاعلم له بذلك وأنه يجحد الاقرار المنسوب صدره من مورثه إلى المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الشأن وان تقديم المدعى بالحقوق المدنية للمحاكمة لم يتم بطلب منه وإنما كان من النيابة العامة، فإن ذلك كله لايعدو أن يكون دفاعا موضوعيا وجدلا فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لايجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح المنشية ضد الطاعن بوصف أنه أبلغ كذبا ضده بأنه اغتصب الشقة 'المبينة بعريضة الدعوى'. وطلب عقابه بالمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات والزامه بأر يدفع

له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية- بهيئة استئنافية- قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

عارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتفريم المتهم خمسين جنيها وتأيدته فيما عدا ذلك .
 قطع الأستاذ/..... المحامى عن الأستاذ/..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه بما تبناه من أسباب الحكم الابتدائي وماأضافه من أسباب قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب التى دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها. لما كان ذلك، وكان التبليغ فى جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافرا ولو لم يحصل التبليغ من الجانى مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التى تدل على وقوع الجريمة بقصد ايصال خبرها إلى السلطة العامة المختصة ليتهم أمامها من أراد اتهامه بالباطل، وكان من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التى تنظر دعوى البلاغ الكاذب متى كانت قد اتصلت بالوقائع المنسوب إلى المتهم التبليغ بها واحاطت بمضمونها وأن تذكر فى حكمها الأمر المبلغ عنه ، وكان القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب كما هو معروف به فى القانون هو أن يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وأن يكون منتوبا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده، وكان تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحرية فى استظهاره

من الوقائع المعروضة عليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد دفاع الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية وما قدم فيها من مستندات خلص الى توافر التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب في حق الطاعن بقوله " فالتبليغ في جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافرا ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التي تدل على وقوع الجريمة بقصد ائصال خبرها إلى السلطة العامة ليتهم أمامها من أراد اتهامه بالبطل ولا يؤثر في ذلك أنه إنما أبدى أقواله بالتحقيقات بناء على سؤال وجهه إليه المحقق مادام هو قصد أن يجيئ التبليغ على هذه الصورة " . ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن في هذا الصدد من أنه لم يبلغ بالواقعة وإنما الذي أبلغ عنها هو حارس العقار يكون في غير محله . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للقصد الجنائي في الجريمة وأثبت توافره بر كنيه في حق الطاعن بقوله: " وكان الثابت من مطالعة الأوراق ومن محضر الجنحة رقم جنح القسم ومن صحيفة الادعاء المباشر للمدعى بالحق المدني ان المتهم لم يبلغ بالواقعة إنما الذي أبلغ بها بوابى العقار و من أن المدعى بالحق المدني هو الذي أقترح شقة النزاع من العقار المملوك للمتهم وأبلغ شرطة النجدة بتلك الواقعة، كما أبلغ المتهم بذلك في محل إقامته بالقاهرة والذي استدعى لسؤاله في المحضر رقم جنح القسم ومن قرار النيابة العامة في ١٩٨١/٧/٤ بتمكين المتهم من شقة النزاع ومنع تعرض المدعى له في ذلك وعدل قرار النيابة العامة في ١٩٨١/٧/٢٩ بصدر قرار المحامي العام الأول إلى إعادة الحال إلى ماكان عليه وقت النزاع وقررت النيابة احالة المدعى للمحاكمة على سند من المادة ٢٧٠ عقوبات وقضى بجلسة ببراءته من التهمة المسندة إليه تأسيسا على أنه الحائز لشقة النزاع وبالرغم من ذلك قرر أن المستأجرة لتلك الشقة كانت مقيمة بالشقة بمفردها في تاريخ وفاتها منذ أربع سنوات وقام باغلاق الشقة بعد وفاتها وانكر سكن المدعى المدني بالشقة مقررا أنه أقترح الشقة وكسر بابها ... واحتفظ

بحقه فى الرجوع بالاجراءات القانونية على المدعى المدنى لمحاولته اقتحام الشقة وسرقة المنقولات وازعاج السلطات- كل ذلك قاطع بكذب بلاغ المتهم وسوء القصد فالغرض من هذا الاضرار بالمدعى المدنى .. فى كونه أبلغ ضده الجهات المختصة باستيلائه على شقة النزاع مما تكون معه التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً وذلك أخذاً بما جاء به الحكم الصادر فى الدعوى رقم جنح القسم ... لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه - كما سلف إيراد - قد اثبت توافر القصد الجنائى بعنصره لدى الطاعن وهما العلم بكذب الوقائع وقصد الاساءة الى المجنى عليه فإن هذا حسب ليبراً من قالة القصور أو الفساد فى الاستدلال - لما كان ذلك، وكان باقى ماثيره الطاعن من أنه لم يكن يقصد بالتبليغ سوى حماية ماله وأنه يقيم بالقاهرة ولم يحزر عقد ايجار للمدعى بالحقوق المدنية وأن محل النزاع كان فى حيازته وأنه بفرض صحة ما ادعاه المدعى بالحقوق المدنية من أن والد الطاعن قد سلم عين النزاع فلاعلم له بذلك وأنه يجحد الاقرار المنسوب صدره من مورثه الى المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الشأن وأن تقديم المدعى بالحقوق المدنية للمحاكمة لم يتم بطلب منه وإنما كان من النيابة العامة، فإن ذلك كله لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً وجدلاً فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً التقرير بعدم قبوله ومصادرة الكفالة والزام الطاعن المصاريف المدنية .

•••••

جلسة ٦ من يوليو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ عبد الوهاب الخياط نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
عبد الطيف أبو النيل و عمار ابراهيم وأحمد جمال الدين عبد اللطيف ومحمد حسين مصطفى .

(١١١)

الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٥٨ القضائية

دعوى جنائية « قيود تحريكها » . موظفون عموميون . نظام عام . إجراءات « إجراءات
المحاكمة » . محكمة استئنافية « سلطتها » .

اتصال المحكمة بالدعوى الجنائية المرفوعة ممن لا يملك . معدوم . أثر ذلك ؟
تصدى المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى . عند رفع الأمر إليها . غير جائز . علة ذلك ؟
اثارة انعدام اتصال المحكمة بالدعوى . لأول مرة أمام النقض . جائز . حد ذلك ؟
مثال .

من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك
رفعها قانونا وعلى خلاف ما تنقضى به المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية
المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة
بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هى فعلت
كان حكمها ومابنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية
عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة
موصود دونها ، وهو أمر من النظام العام - لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط
أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة - وبهذه

المثابة يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض، لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن كان يقود سيارة المصلحة- هيئة السكك الحديدية- وأن مستقليها من العاملين بتلك الهيئة وقد وقع الحادث أثناء عودتهم من العمل- وهو ما أكدته المفردات المضمومة، ومن ثم فإن الطاعن بهذه الصفة يتمتع بالحماية المقررة بنص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب رفع الدعوى الجنائية قبله من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة - حسب درجته الوظيفية- لما كان ذلك، وكان هذا الاجراء لم يتبع إذ أن الدعوى الجنائية قد رفعت ضده من وكيل النيابة- فإن إجراءات تحريكها تكون مشوبة بعيب البطلان، ويكون اتصال المحكمة بها معدوما قانونا، وينعدم بالتالى أثر الحكم الصادر فيها.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب خطأ فى إصابة كل من و و و و و و و و وكان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم احتياطة واحترازه فاصدم بالسيارة نقل جيزة ولم يتخذ الحيطة والحذر فحدثت إصابات المجنى عليهم سالفى الذكر المبينة بالتقارير الطبية. ثانيا: قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم للخطر. ثالثا : نكل عن مساعدة النجى عليهم بنقلهم إلى أقرب مستشفى . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات. ومحكمة جنح البدرشين قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لاييقاف التنفيذ. استأنف، ومحكمة الجيزة الابتدائية(بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن الأستاذ/ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق
النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الاصابة
الخطأ وقيادة سيارة بحالة خطرة والنكول عن مساعدة المجنى عليهم قد شابه البطلان
والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة لم تفتن إلى أن الطاعن موظف عام وقد
وقعت الجريمة منه اثناء تأدية وظيفته وبسببها، وإذ أقيمت الدعوى الجنائية ضده على
خلاف حكم المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فإن الدعوى لا تكون مقبولة ويكون
الحكم الصادر فيها معدوم الأثر الأمر الموجب لنقضه.

وحيث إنه من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك
رفعها قانونا وعلى خلاف ماتقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة
بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون
معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى فعلت كان حكمها ومابنى عليه
من اجراءات معدوم الأثر، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى
لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود بونها، وهو أمر من النظام العام -
لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة
اتصال المحكمة بالواقعة- وبهذه المثابة يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض. إلا
أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون
عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعى لأن هذا
التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض، لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم
الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن كان يقود سيارة المصلحة-
هيئة السكك الحديدية- وأن مستقليها من العاملين بتلك الهيئة وقد وقع الحادث اثناء
عودتهم من العمل- وهو ما أكدته المفردات المضمومة، ومن ثم فإن الطاعن بهذه الصفة
يتمتع بالحماية المقررة بنص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية التى توجب رفع

الدعوى الجنائية قبله من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة - حسب درجته الوظيفية- لما كان ذلك، وكان هذا الاجراء لم يتبع إذ أن الدعوى الجنائية قد رفعت ضده من وكيل النيابة- فإن إجراءات تحريكها تكون مشوبه بعيب البطلان. ويكون اتصال المحكمة بها معدوما قانونا، وينعدم بالتالى أثر الحكم الصادر فيها. لما كان ماتقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن الأخرى .

=====

جلسة ٦ من ابريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ عبد الوهاب الخياط نائب رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل وعمار ابراهيم وأحمد
جمال .

(١١٢)

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) إجراءات «إجراءات المحاكمة»، اثبات «شهود»، دفاع «الاخلال بحق الدفاع»،
ما يوفره.

وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع
فيه الشهود . مادام ذلك ممكنا . المادة ٢٨٩ إجراءات. عدم جواز الافتئات على هذا الأصل
لأية علة إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .

(٢) إجراءات "إجراءات المحاكمة" . دفاع .

دفاع المتهم عن نفسه حق مقدس . يعطى على حقوق الهيئة الاجتماعية .

لا يضير العدالة تبرئة مذنّب بقدر ما يؤذيها إدانة برئ.

(٣) اثبات «شهود»، دفاع «الاخلال بحق الدفاع»، ما يوفره، إجراءات «إجراءات
المحاكمة» . قانون « تفسيره » .

طلب الدفاع سماع شاهد الاثبات الوحيد فى الدعوى . جوهرى . يوجب على المحكمة
إجابته . علة ذلك ؟

مصادرة المحكمة هذا الحق بدعوى اسقاط تلك الشهادة من عناصر الاثبات . غير جائزة .

علة ذلك ؟

(٤) دعوى جنائية . دعوى مدنية . نقض « أثر الطعن » .

نقض الحكم فى شقه الجنائى . يوجب نقضه أيضا فى شقه المدنى . علة ذلك ؟

(٥) إعدام . نيابة عامة . محكمة النقض .

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها حضوريا بالاعدام بمجرد عرضها عليها . ولو

تم بعد الميعاد .

١- الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - الواجبة الاعمال أمام محاكم الجنايات عملا بالمادة ٣٨١ من القانون ذاته- ان المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا ، محصلا هذه العقيدة من الثقة التى توحى بها أقوال الشاهد أو لاتوحى، ومن التأثير الذى تحدثه هذه الأقوال فى نفسه وهو ينصت إليها، لأن التفرس فى حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة واستقامته وصراحته، أو مراوغته واضطرابه هى من الأمور التى تعين القاضى فى تقدير أقواله حق قدرها، ولايجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع لأيه عله مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أوضمنا .

٢ - إن المحكمة هى الملاذ الاخير الذى يتعين أن ينفصح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح وإلا انتفت الجدية فى المحاكمة وانغلق باب الدفاع فى وجه طارقه بغير حق، وهو ماتأباه العدالة أشد الالباء ، وقد قام على هدى هذه المبادئ حق المتهم فى الدفاع عن نفسه وأصبح حقا مقدسا يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التى لا يضيرها تبرئة مذنب بقدر مايؤذيها ويؤذى العدالة معا إدانة برئ .

٣ - لما كانت المحكمة قد انتهت إلى إدانة الطاعن دون أن تجيب المدافع عنه إلى طلبه سماع شاهد الاثبات أنف الذكر، وكان هذا الطلب يعد طلبا جوهريا لتعلقه بواقعات الدعوى، مما كان يتعين على المحكمة اجابته لاظهار وجه الحق فى

الدعوى، ولا يقبل منها ما أوردته من تعليل لرفض اجابته لما ينطوى عليه من معنى القضاء المسبق على دليل لم يطرح عليها وهو ما لا يصح فى أصول الاستدلال . ذلك بأن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا ، ثم بعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ماتراه فى شهادته، لاحتمال أن تجى هذه الشهادة التى تسمعها المحكمة ويتاح للدفاع مناقشتها- بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى ، كما لا يصح مصادرة الدفاع فى ذلك بدعوى أن المحكمة قد اسقطت فى حكمها شهادة شاهد الاثبات من عناصر الاثبات لعدم استطاعة الدفاع أن يتنبأ سلفا بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يخلو إلى مداولته . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع .

٤ - نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن فى شقه الجنائى، يقتضى نقضه كذلك بالنسبة إليه فى شقه المدنى ، لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت ذات الوقعات التى دين بها.

٥ - لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيتها فى الحكم، عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، بعد ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم، إلا أن تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة ، بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى - مادام الحكم صادرا فيها حضوريا بالاعدام - بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها لتستبين - ومن تلقاء نفسها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من اخطاء أو عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة العامة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا بأن انهال عليها طعنا بسلاح حاد «سكين» قاصدا قتلها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتي أودت بحياتها. وقد اقترنت بهذه الجناية جنايتان أخريان الأولى تقدمتها والثانية تلتها هما: أن المتهم فى ذات الزمان والمكان. أولا: شرع فى وقاع المجنى عليها السالف ذكرها بغير رضاها بأن هم بها محيطا اياها بذراعية وأمسك بصدرها فى محاولة لتجريدها من ملابسها بغية مضاجعتها كرها عنها وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو مقاومة المجنى عليها له وإصرارها على عدم مساسه بها. ثانيا : قتل الطفل (أبن المجنى عليها أنفة الذكر) عمدا بأن انهال عليه طعنا بذات الآداة السابقة قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتي أودت بحياته . واحالته الى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة وادعى مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قررت احالة الأوراق إلى فضيلة مفتى الجمهورية . وحددت جلسة للنطق بالحكم وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضوريا عملا بالمادة ٢٣٤/١-٢ من قانون العقوبات وبإجماع الآراء بمعاقبة المتهم بالاعدام شنقا عما أسند إليه وبالزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت. وذلك بعد أن استبعدت جناية الشروع فى الوقاع من الاتهام .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية فى بمذكرة مشفوعة برأيها .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة القتل العمد المقترن بجناية قتل عمد وقضى باعدامه ، قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعن تمسك بسماع شاهد الاثبات الوحيد فى الدعوى إلا أن

المحكمة لم تجبه إلى طلبه وقضت في الدعوى، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه البين من محضر جلسة ١٩٨٨/٤/٧ أن المدافع عن الطاعن تمسك في مفتتح دفاعه بسماع شاهد الاثبات العقيد الذى تسلم من الطاعن اقرارا مكتوبا يقر فيه بارتكابه الوقائع المسندة إليه، كما تمسك في مختتمه بهذا الطلب فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٨٨/٥/٥ وفيها أصدرت حكمها المطعون فيه .

لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم أنه عقب تصويره واقعة الدعوى كما أرتسمت في وجدان محكمة الموضوع أورد مانصه « وقدم المتهم بعد ثلاثة أيام من ارتكاب الحادث اقرارا مكتوبا يقر فيه تفصيلا بارتكابه الحادث على النحو السالف بيانه » ، ثم عرض لطلب الدفاع واطرحه بقوله « وحيث إنه عن طلب الدفاع استدعاء الشاهد العقيد شرطة لمناقشته فإن المحكمة لم تعول في قضائها على أقوال هذا الشاهد والذى اقتصر دوره على تلقى اقرار المتهم واعترافه المكتوب منه ومن ثم فلا تأثير لشهادته أو أقواله في الفصل في الدعوى وعلى ذلك تلتفت المحكمة عن هذا الطلب » . وإذ كان ذلك وكان البين من المفردات أن الشاهد المطلوب سماع أقواله - العقيد هو شاهد الاثبات الوحيد الذى استندت النيابة العامة إلى شهادته اعتبارا بأنه هو الذى قام بضبط الواقعة ومعاينة مكان ارتكابها وإجراء التحريات فيها التى اسفرت عن أن الطاعن هو مرتكب الحادث ثم تلقى من الطاعن اقراره الذى يقر فيه بارتكابه الوقائع المسندة إليه . لما كان ذلك ، وكان الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - الواجبة الاعمال أمام محاكم الجنايات عملا بالمادة ٣٨١ من القانون ذاته - أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا ، محصلا هذه العقيدة من الثقة التى توحى بها أقوال الشاهد أو لاتوحى، ومن التأثير الذى تحدثه هذه الأقوال فى نفسه وهو ينصت إليها ، لأن التفرس فى حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة واستقامته وصراحته، أو مراوغته واضطرابه هى من الأمور التى تعين القاضى فى تقدير أقواله حق قدرها، ولايجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه

الشارع لأيه علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا - ذلك لأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذى يتعين أن ينفسح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح وإلا انتفت الجدية فى المحاكمة وانطلق باب الدفاع فى وجه طارقه بغير حق، وهو ماتأباه العدالة أشد الأباء ، وقد قام على هدى هذه المبادئ حق المتهم فى الدفاع عن نفسه وأصبح حقا مقدسا يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التى لا يضرها تبرئة مذنب بقدر مايؤذيها ويؤذى العدالة معا إدانة برئ ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد انتهت إلى إدانة الطاعن دون أن تجيب المدافع عنه إلى طلبه سماع شاهد الاثبات أنف الذكر، وكان هذا الطلب يعد طلبا جوهريا لتعلقه بواقعات الدعوى، مما كان يتعين على المحكمة اجابته لاظهار وجه الحق فى الدعوى، ولايقبل منها ماأوردته من تعليل لرفض إجابته لما ينطوى عليه من معنى القضاء المسبق على دليل لم يطرح عليها وهو ما لا يصح فى أصول الاستدلال ، ذلك بأن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا ، ثم بعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ماتراه فى شهادته، لاحتمال أن تجى هذه الشهادة التى تسمعها المحكمة ويتاح للدفاع مناقشتها- بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى ، كما لا يصح مصادرة الدفاع فى ذلك بدعوى أن المحكمة قد اسقطت فى حكمها شهادة شاهد الاثبات من عناصر الاثبات لعدم استطاعة الدفاع أن يتنبأ سلفا بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يخلو إلى مداولته . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالاخلاق بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن . لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن فى شقه الجنائى، يقتضى نقضه كذلك بالنسبة إليه فى شقه المدنى ، لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت ذات الوقعات التى دين بها، فإنه يتعين أن يكون النقض شاملا ما قضى به الحكم فى الدعويين الجنائية والمدنية ، مع الزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

ومن حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم، عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات

الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، بعد ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت اقرار الحكم، إلا أن تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة ، بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى - مادام الحكم صادرا فيها حضوريا بالاعدام - بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها لتستبين - ومن تلقاء نفسها ماعسى أن يكون قد شاب الحكم من اخطاء أو عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة العامة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية شكلا . لما كان ماتقدم، وكانت هذه المحكمة قد انتهت إلى نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، فإنه يتعين رفض مذكرة النيابة العامة فيما طلبته من اقرار الحكم باعدام المحكوم عليه.

=====

جلسة ٦ من يوليو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
وعمار ابراهيم .

(١١٣)

الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) هتك عرض . ظروف مشددة .

تغليظ العقاب فى جريمة هتك العرض المنصوص عليها فى المادة ٢٦٩ عقوبات. شرطه ؟

(٢) هتك عرض . ظروف مشددة . محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» .

تقدير ما إذا كان الجانى من المتولين ملاحظة المجنى عليه أو ممن لهم سلطة عليه .
موضوعى .

(٣) اثبات «بوجه عام» . حكم «تسبيبه» . تسبيب معيب» . محكمة النقض «سلطانها» .

وجوب أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا إلى مارتب عليه من نتائج بغير تعسف
فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق .

لمحكمة النقض مراقبة تأدية الأسباب. التى يوردها الحكم إلى النتيجة التى خلص إليها .

(٤) هتك عرض . ظروف مشددة . حكم «تسبيبه» . تسبيب معيب» «ما يعيبه فى نطاق

التدليل» .

كون الطاعن زوجا لشقيقة المجنى عليها ، لا يصلح بذاته سنداً للقول بأنه من المتولين
ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها .

١ - إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات - التى دين الطاعن بها - تقضى بتغليظ العقاب فى جريمة هتك العرض إذا وقعت ممن نص عليهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ منه ، حيث يكون الفاعل من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

٢ - إن تقدير ما إذا كان الجانى من المتولين ملاحظة المجنى عليه أو ممن لهم سلطة عليه هو من المسائل الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع - فى الأصل- بالفصل فيها .

٣ - من اللازم فى أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم، فوق كفايته، مؤديا إلى مارتبه عليه من نتائج بغير تعسف فى الاستنتاج ولاتنافر مع حكم العقل والمنطق، ولحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن الأسباب التى يوردها الحكم أن تؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها .

٤ - لما كان الحكم قد اتخذ من مجرد كون الطاعن متزوجا من شقيقة المجنى عليها دليلا على توافر الظرف المشدد، مع أن هذه الصلة لاتصلح -بذاتها - سندا للقول بأن الطاعن من المتولين ملاحظة المجنى عليها أو ممن لهم سلطة عليها ، وإنما يتعين على الحكم أن يستظهر توافر هذه السلطة أو تلك الملاحظة توافرا فعليا من وقائع الدعوى وظروفها وهو ما غفل عنه الحكم المطعون فيه ، الأمر الذى يعيبه فضلا عن الفساد فى الاستدلال بالقصور فى التسبيب.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض بالقوة والتهديد وذلك بأن كتم فاما وهددها بمدية وخلق عنها سروالها وحك قضيبه بفرجها وأمنى بها عقب ذلك وقد أعاد الكرة مرتين متتاليتين على النحو المبين بالأوراق . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت

حضوريا عملا بالمواد ٢/٢٦٧ ، ٢/٢٦٨ ، ٢٦٩ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات باعتبار أن المتهم هتك عرض المجنى عليها التي لم يبلغ سنها ست عشرة سنة بغير قوة أو تهديد حالة كونه من المتولين ملاحظتها وممن لهم سلطة عليها .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة هتك عرض المجنى عليها التي لم تبلغ من العمر ست عشرة عاما بغير قوة أو تهديد حالة كونه من المتولين ملاحظتها ولهم سلطة عليها، قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال، ذلك بأن اتخذ من مجرد كون الطاعن زوجا لشقيقة المجنى عليها سنداً لاستحقاقه العقوبة المغلظة عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعات الدعوى والأدلة التي عول عليها في إدانة الطاعن ، عرض للظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات بقوله « وحيث إن المتهم من المتولين ملاحظة وممن لهم السلطة على المجنى عليها من تلك الضلة التي تربطه بالمجنى عليها وهي شقيقة زوجته وعلة التشديد متوافرة ذلك أن للجاني على المجنى عليها سلطة أساء استعمالها على النحو السالف وسهل عليه ارتكاب الجريمة باعتباره قريبا من المجنى عليها ومن ناحية ثانية فهذه الصفة تحمله بواجبات تجاه عرض المجنى عليها فعليه أن يحميه من اعتداء الغير ، فإذا ما صدر منه الاعتداء على ذلك النحو فقد اهدر هذه الواجبات وخان الثقة التي وضعت فيه » . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات - التي دين الطاعن بها - تقضى بتغليظ العقاب في جريمة هتك العرض إذا وقعت ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ منه ، حيث يكون الفاعل من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان

خادما بالاجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم، ولئن كان تقدير ما إذا كان الجاني من المتولين ملاحظة المجنى عليه أو ممن لهم سلطة عليه هو من المسائل الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع - في الأصل - بالفصل فيها ، إلا أنه لما كان من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم، فوق كفايته ، مؤديا إلى مارتبه عليه من نتائج بغير تعسف في الاستنتاج ولاتنافر مع حكم العقل والمنطق. ولحكمة النقيض أن تراقب ما إذا كان من شأن الأسباب التي يوردها الحكم أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها ، وكان الحكم - على نحو ماتقدم - قد اتخذ من مجرد كون الطاعن متزوجا من شقيقة المجنى عليها دليلا على توافر الظرف المشدد، مع أن هذه الصلة لاتصلح بذاتها - سند للقول بأن الطاعن من المتولين ملاحظة المجنى عليها أو ممن لهم سلطة عليها ، وإنما يتعين على الحكم أن يستظهر توافر هذه السلطة أو تلك الملاحظة توافرا فعليا من وقائع الدعوى وظروفها وهو ما غفل عنه الحكم المطعون فيه ، الأمر الذي يعيبه فضلا عن الفساد في الاستدلال بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاعادة .



جلسة ٦ من يوليو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد رفيق البسطورسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف ابو النيل
وعمار ابراهيم .

(١١٤)

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٥٩ القضائية

مأمور والضبط القضائى. اختصاص «الاختصاص المكانى» اختصاص مأمورى
الضبط القضائى. دفع «الدفع ببطلان القبض والتفتيش». دفاع «الاخلال بحق الدفاع .
مايو فره» .

اختصاص مأمورى الضبط القضائى. مقصور على الجهات التى يؤدون فيها وظائفهم .
خروجهم من دائرة اختصاصهم. أثره: اعتبارهم من رجال السلطة العامة المشار إليها فى
المادة ٢٨ إجراءات .

تجاوز مأمور الضبط القضائى لاختصاصه المكانى إلا لضرورة . غير جائز .
الدفع ببطلان القبض والتفتيش لتجاوز مأمور الضبط القضائى اختصاصه المكانى .
جوهرى. وجوب أن تعرض له المحكمة ، قعودها عن ذلك . قصور .

الأصل أن اختصاص مأمورى الضبط القضائى مقصور على الجهات التى
يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا خرج
المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه يعتبر من رجال السلطة العامة الذين أشار
إليهم الشارع فى المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وأنه لا يجوز لمأمور

الضبط القضائي أن يتجاوز اختصاصه المكانى إلا لضرورة وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه - وهو دفاع جوهرى يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب سائغة - على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه فى الإدانة على نتيجة التفتيش التى أسفرت عن ضبط المخدر موضوع الجريمة فإنه يكون قد تعيب بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (هيروين) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا. وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١. ٢. ٥. ٢٤/أ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم واحد مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يعرض لإيرادا وردا لما دفع به الطاعن من بطلان القبض والتفتيش لتجاوز مأمور الضبط القضائي اختصاصه المكانى مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان

القبض والتفتيش لتجاوز مأمور الضبط القضائي اختصاصه المكانى، لما كان ذلك وكان الأصل أن اختصاص مأمورى الضبط القضائي مقصور على الجهات التى يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه يعتبر من رجال السلطة العامة الذين أشار إليهم الشارع فى المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وأنه لايجوز لمأمور الضبط القضائي أن يتجاوز اختصاصه المكانى إلا لضرورة وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه - وهو دفاع جوهري يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب سائغة - على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه فى الإدانة على نتيجة التفتيش التى أسفرت عن ضبط المخدر موضوع الجريمة فإنه يكون قد تعيب بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٦ من يوليو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعمار ابراهيم و أحمد
جمال عبد اللطيف .

(١١٥)

الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٩ القضائية

- (١) وصف التهمة . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » .
تصحيح الحكم لبيان تاريخ التهمة . لا يعد تعديلا لها . مما يستوجب لفت نظر الدفاع إليه .
- (٢) اثبات « بوجه عام » . حكم « مالا يعيبه فى نطاق التدليل » .
الخطأ فى مصدر الدليل لا يضيع أثره .
مثال .
- (٣) اثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه . تسبب غير معيب » .
عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها .
- (٤) اثبات « بوجه عام » . إجراءات « إجراءات التحقيق » . نقض « أسباب الطعن .
مالا يقبل منها » .
تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم لأول
مرة أمام النقض .

١- لما كان ما انتهى إليه الحكم من رد تاريخ الحادث إلى الوقت الذى اطمأن
إلى وقوع الجريمة فيه مجرد تصحيح لبيان تاريخ التهمة كما استخلصه من
العناصر المطروحة على بساط البحث وليس تغييرا فى كيانها المادى ، فإن ذلك

لا يعد فى حكم القانون تعديلا فى التهمة بما يستوجب لفت نظر الدفاع إليه ليتراجع على أساسه، بل يصح إجراؤه من المحكمة بعد الفراغ من سماع الدعوى، ومن ثم فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من دعوى الاخلال بحق الدفاع .

٢ - لما كان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن ماخلص إليه الحكم فى تحديد تاريخ وقوع الجريمة له صدها فى أقوال المجنى عليه فى محضر جمع الاستدلالات وفى التحقيقات الادارية التى أجرتها جهة العمل التى يعمل لديها المجنى عليه والطاعن والشاهدان، وكان لاينال من سلامة الحكم أن ينسب تلك الأقوال للمجنى عليه والشاهدين بتحقيقات النيابة مادام له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى، إذ أن الخطأ فى مصدر الدليل لا يضيع أثره ومن ثم تتحسر عن الحكم قالة الخطأ فى الاسناد ومخالفة الثابت فى الأوراق .

٣ - إن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها، وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه لأقوال المجنى عليه والشاهدين وصحة تصويرهم للواقعة من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بقبضه يده على عينه اليمنى، ولما أثبتته التقرير الطبى من تخلف عاهة مستديمة لدى المجنى عليه من جراء هذه الإصابة ، وكان هذا بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه .

٤ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا عما يدعيه من عدم سؤاله بمحضر الاستدلالات أو بالتحقيقات ولم يطلب من المحكمة تدارك هذا الأمر، ومن ثم فلايجل له من بعد أن يثير شيئا عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعييبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا بقبضه يده على عينه

اليمنى فأحدث إصابته الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هى فقد إبصار العين. واحالته إلى محكمة جنايات الزقازيق لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى المجرى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات أولا: بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . ثانيا: فى الدعوى المدنية بالزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ وقدره واحد و خمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحداث عاهة مستديمة والزمه بالتعويض قد شابه الاخلال بحق الدفاع والخطأ فى الاسناد ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب والبطلان، ذلك بأن المحكمة أجرت تعديلا فى تاريخ الواقعة دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل ودون أن يكون له أصل فى الأوراق واستندت المحكمة فى ذلك إلى أقوال المجرى عليه والشاهدين بتحقيقات النيابة العامة فى حين أن أقوالهم بها خلت من تحديد هذا التاريخ ، كما خلا منه أيضا بلاغ الحادث، كما أن تقرير الطب الشرعى- الذى أعد نفاذا لقرار المحكمة - تضمن وقوع الحادث فى التاريخ المعطى له بالقيد والوصف الذى أعدته النيابة العامة وقرار الاتهام ، واغفل الحكم ما جاء بتقرير قسم الرمد من حدوث الإصابة نتيجة الاصطدام بجسم صلب، ولم يسأل المتهم فى محضر جمع الاستدلالات أو فى تحقيقات النيابة العامة لوجوده خارج البلاد وقت الحادث وذلك على النحو الثابت من جواز سفره الذى قدم للمحكمة بيدأنها التفتت عنه . وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من

شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها، خلص إلى أن الجريمة حدثت قبل ثلاثة أسابيع سابقة على يوم ١٩٨٦/٧/٣١. لما كان ذلك، وكان ما انتهى إليه الحكم من رد تاريخ الحادث إلى الوقت الذي اطمأن إلى وقوع الجريمة فيه مجرد تصحيح لبيان تاريخ التهمة كما استخلصه من العناصر المطروحة على بساط البحث وليس تغييرا في كيانها المادى، فإن ذلك لا يعد في حكم القانون تعديلا في التهمة بما يستوجب لفت نظر الدفاع إليه ليتراجع على أساسه، بل يصح إجراؤه من المحكمة بعد الفراغ من سماع الدعوى، ومن ثم فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من دعوى الاخلال بحق الدفاع. لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن ما خلص إليه الحكم في تحديد تاريخ وقوع الجريمة له صدهاء في أقوال المجنى عليه في محضر جمع الاستدلالات وفي التحقيقات الادارية التي أجرتها جهة العمل التي يعمل لديها المجنى عليه والطاعن والشاهدان، وكان لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب تلك الأقوال للمجنى عليه والشاهدين بتحقيقات النيابة مادام له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى، إذ أن الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الخطأ في الاسناد ومخالفة الثابت في الأوراق. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن بدعوى اغفال الحكم لما تضمنه تقرير قسم الرمد من تصوير لكيفية حدوث إصابة المجنى عليه وإنها من جراء الاصطدام بجسم صلب، فإنه فضلا عن أن الحكم قد أورد ما تضمنه ذلك التقرير في هذا الخصوص فإنه - أيضا - مربوط بما هو مقرر من أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها، وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه لأقوال المجنى عليه والشاهدين وصحة تصويرهم للواقعة من ان الطاعن ضرب المجنى عليه بقبضه يده على عينه اليمنى، ولما أثبتته التقرير الطبي من تخلف عاهة مستديمة لدى المجنى عليه من جراء هذه الإصابة، وكان هذا بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه. فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن - يكون غير مقترن بالصواب. لما كان ذلك، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا عما يدعيه من عدم سؤاله بمحضر الاستدلالات أو بالتحقيقات ولم يطلب من

المحكمة تدارك هذا الأمر، ومن ثم فلا يحل له من بعد أن يثير شيئاً عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن فى الحكم . ولا يقدح فى ذلك النظر أو يؤثر فى سلامته ما ذهب إليه الطاعن من وجوده خارج البلاد وقت الحادث - على النحو الذى حدده فى أسباب طعنه- وتقديمه الدليل على ذلك والتفات المحكمة عنه ذلك أنها اطمأنت إلى وقوع الحادث فى وقت سابق على التاريخ الذى ذكر المدافع عن الطاعن أنه كان موجوداً أبانه فى المملكة السعودية - وهو على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة ، اليوم التاسع من ذى القعدة سنة ١٤٠٦ هجرية الذى يوافق السادس عشر من يوليو سنة ١٩٨٦ ميلادية ، ومن ثم يكون دفاع الطاعن فى هذا الشأن غير منتج فى نفى وجوده فى البلاد وقت الحادث حسبما تنهت إليه المحكمة وهو ثلاثة الأسابيع السابقة على يوم ٣١ من يوليو سنة ١٩٨٦ ، وبالتالي فلا على المحكمة إن هى أعرضت عن دفاعه هذا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .

=====

جلسة ٢٧ من يوليو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل وعمار ابراهيم و محمد
حسين مصطفى .

(١١٦)

الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقض " أسباب الطعن . توقيعها

وجوب توقيع أسباب الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة من محام مقبول أمام محكمة النقض.
توقيع اسباب الطعن بامضاء يتعذر قراءته . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) أوراق تجارية. قانون "تفسيره" . وكالة .

التظهير الناقل للملكية الكمبيالة . شرطه: توافر البيانات المذكورة فى المادة ١٣٤ من قانون
التجارة .

عدم استيفاء بيانات التظهير. أثره : افتراض القصد منه هو التوكيل فى تحصيل قيمة
الورقة. المادة ١٣٥ من قانون التجارة .

(٣) أوراق تجارية. قانون "تفسيره" . شيك بدون رصيد .

النصوص الخاصة بالكمبيالة . تحتل الشريعة العامة للأوراق التجارية فى التشريع
المصرى . سريانها على الشيك . مالم تكن تتنافى مع طبيعته . أساس ذلك ؟ .

(٤) شيك بدون رصيد . قانون "تفسيره" . وكالة .

تظهير المستفيد للشيك تظهيراً توكلياً . لا يغير منه كون الشيك لحامله .
مثال .

(٥) دعوى مباشرة . دعوى جنائية " تحريكها " . دعوى مدنية " تحريكها " . نقض أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . شيك بدون رصيد . وكالة . تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر . شرطه : أن يكون من حركها قد أصابه ضرر شخصي ومباشر من الجريمة . عدم قبول أى من شقى الدعوى المباشرة . أثره : عدم قبول الشق الآخر . مثال .

١- لما كان البين من مذكرة أسباب الطعن المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية أنها وإن كانت تحمل ما يشير إلى صدورها من مكتب المحامى إلا أنها وقعت بامضاء غير واضح بحيث يتعذر قراءة ومعرفة اسم صاحبه وصفته ولم يحضر الطاعن أو أحد عنه لبيان صاحب هذا التوقيع . لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض، وكان البين مما سبق أن أسباب الطعن المائل لم يثبت أنه قد وقع عليها من محام مقبول أمام هذه المحكمة فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلاً مع الزام الطاعن المصاريف المدنية ومصادرة الكفالة تطبيقاً للمادة ٢/٣٦ من القانون أنف الذكر .

٢- لما كانت المادة ١٣٤ من قانون التجارة قد نصت على أن " يؤرخ تحويل الكمبيالة ويذكر فيه أن قيمتها وصلت ويبين فيه اسم من انتقلت الكمبيالة تحت إذنه ويوضع عليه امضاء المحيل أو ختمه " . كما نصت المادة ١٣٥ من القانون ذاته على أنه " إذا لم يكن التحويل مطابقاً لما تقرر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكمبيالة لمن تتحول له بل يعتبر ذلك توكيلاً له فقط فى قبض قيمتها ونقل ملكيتها لشخص آخر وإنما عليه أن يبين ما اجراه مما يتعلق بهذا التوكيل، وإذا نقل ملكيتها لآخر فى هذه الحالة يكون مسئولاً بصفته محيل ... الخ " . لما

كان ذلك ، وكان الأصل فى التظهير الناقل للملكية الكمبيالة وجوب توافر البيانات المذكورة فى المادة ١٣٤ من قانون التجارة ، وهو تاريخ التظهير واسم المظهر إليه وشرط الإذن ووصول القيمة وتوقيع المظهر ، بحيث أنه إذا لم تستوف هذه البيانات يفترض طبقا لنص المادة ١٣٥ من القانون سالف الذكر أن التظهير إنما قصد به التوكيل فى تحصيل قيمة الورقة التجارية .

٣ - لما كان قانون التجارة ، قد خلا من وضع تنظيم للتعامل بالشيك ، ولم يورد بشأنه إلا نص المادة ١٩١ المتعلقة بإيجاب تقديمه إلى المسحوب عليه فى ميعاد خمسة أيام محسوبا منها اليوم المؤرخ فيه إذا كان مسحوبا من البلدة التى يكون الدفع فيها ، أو فى ظرف ثمانية أيام إذا كان مسحوبا من بلدة أخرى محسوبا منها اليوم المؤرخ فيه الشيك ، فإنه ازاء ذلك يتعين الرجوع فى هذه الحالة إلى النصوص التى تسرى على الكمبيالة بحسبانها تمثل الشريعة العامة للأوراق التجارية فى التشريع المصرى - مالم تكن تتنافى مع طبيعة الشيك - ومنها نص المادتين ١٣٤ ، ١٣٥ أنفتى الذكر لعدم تأبيهما مع طبيعة الشيك .

٤ - لما كان الثابت من المفردات ، أن التظهير الوارد على الشيكات موضوع الدعوى الماثلة قد اقتصر على عبارة " أدفعوا لأمر والقيمة برسم التحصيل " ومذيل بتوقيع المستفيد فإن هذا التظهير يعد فى وصفه الحق وتكييفه الصحيح تظهيراً توكيلياً قصد به المظهر أن ينبى عنه البنك المظهر إليه فى قبض قيمة الشيك نيابة عنه ليس إلا ، ولايغير من ذلك أن يكون الشيك لحامله ، مادام أن الأخير قد حوله إلى المظهر إليه تظهيراً توكيلياً ، أخذا بصريح عبارات التظهير آنفة الذكر ، على خلاف الحال لو أن البنك تقدم لصرفه وهو خلو من عبارات تظهير بالمعنى آنف الذكر ، تأسيساً على أنه حامل الشيك وليس مظهراً إليه ، إذ يفترض فى هذه الحالة أنه مالكة ، وهو مالا محل له عند صراحة عبارات التظهير وأنه للتحصيل ، وهو الحال فى الدعوى الماثلة .

٥ - لما كان يشترط فى تحريك الدعوى بالطريق المباشر عملاً بمفهوم المادتين ٢٧ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن يكون من تولى تحريكها قد أصابه

ضرر شخصى ومباشر من الجريمة ، وإلا كانت دعواه تلك غير مقبولة فى شقيها المدنى والجنائى ، لما هو مقرر من أن عدم قبول أى من شقى الدعوى المباشرة يترتب عليه لزوما وحتما عدم قبول الشق الآخر عنها ، اعتبارا بأن الدعوى المدنية لا تنتج أثرها فى تحريك الدعوى الجنائية إلا إذا كانت الأولى مقبولة، فإن لم تكن كذلك وجب القضاء بعدم قبول الدعوى المباشرة ، وكذلك فإنه يتعين أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة كيما تقبل الدعوى المدنية ، بحسبان الأخيرة تابعة للأولى ولا تقوم بمفردها أمام القضاء الجنائى . لما كان ذلك ، وكان المدعى بالحقوق المدنية " " - على السياق المتقدم - ليس إلا وكىلا فى قبض قيمة الشيك لحساب المظهر " المستفيد " فإنه ينحسر عنه وصف الضرر فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد المقامة بها الدعوى الماثلة بالطريق المباشر ، إذ يعد المستفيد هو من لحقه ذلك الضرر ، وليس البنك المدعى . وإذا كان ذلك ، وكان البنك أنف الذكر على مايبين من المفردات المضمومة ، قد أقام الدعوى بالطريق المباشر بوصفه أصيلا منتصبا عن نفسه وليس وكىلا عن المستفيد من الشيك فإن دعواه فى شقيها المدنى تكون غير مقبولة مما يترتب عليه عدم قبول الدعوى فى شقيها الجنائى ايضا ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعى عليه فى خصوص قضائه بعدم قبول الدعوى الجنائية على النحو الذى أوردته النيابة العامة فى أسباب طعنها بعيدا عن الصواب .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح العطارين ضد المطعون ضده بوصف أنه فى الفترة من ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ وحتى ١٠ من يناير سنة ١٩٨٣ بدائرة قسم العطارين محافظة الاسكندرية - اعطاه أربعة شيكات لا يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك ، وطلب معاقبته

بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . استأنف المدعى بالحقوق المدنية ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعن الاستاذ / المحامى نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية الخ .

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية :

من حيث إن البين من مذكرة أسباب الطعن المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية أنها وإن كانت تحمل ما يشير إلى صدورها من مكتب المحامى إلا أنها وقعت بإمضاء غير واضح بحيث يتعذر قراءته ومعرفة اسم صاحبه وصفته ولم يحضر الطاعن أو أحد عنه لبيان صاحب هذا التوقيع . لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أوجبت فى فقرتها الاخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع اسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وكان البين مما سبق أن أسباب الطعن المائل لم يثبت أنه قد وقع عليها من محام مقبول أمام هذه المحكمة فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلاً مع الزام الطاعن المصاريف المدنية ومصادرة الكفالة تطبيقاً للمادة ٢/٣٦ من القانون أنف الذكر .

ثانيا : عن الطعن المقدم من النيابة العامة :

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية تأسيساً على انعدام صفة المدعى بالحقوق المدنية قد اخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الشيكات محل الدعوى الجنائية هى شيكات لحاملها يترتب على

مجرد حيازتها نقل ملكيتها إلى حائزها ، بصرف النظر عما تأثر به على ظهرها من أن القيمة للتحصيل ، ويكون لحائزها في هذه الحالة حق تحريك الدعوى بالطريق المباشر، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل وقائع الدعوى عرض إلى التفرقة بين أنواع التظهير وانتهى إلى أن تظهير الشيكات من المستفيد إلى البنك المدعى بالحقوق المدنية هو تظهير توكيلي للتحصيل . لما كان ذلك، وكانت المادة ١٣٤ من قانون التجارة قد نصت على أن " يؤرخ تحويل الكمبيالة ويذكر فيه أن قيمتها وصلت ويبين فيه اسم من انتقلت الكمبيالة تحت إذنه ويضع عليه امضاء المحيل أو ختمه " . كما نصت المادة ١٣٥ من القانون ذاته على أنه " إذا لم يكن التحويل مطابقا لما تقرر بالمادة السابقة فلايوجب انتقال ملكية الكمبيالة لمن تتحول له بل يعتبر ذلك توكيلا له فقط في قبض قيمتها ونقل ملكيتها لشخص آخر وإنما عليه أن يبين ما أجراه مما يتعلق بهذا التوكيل وإذا نقل ملكيتها لآخر في هذه الحالة يكون مسئولا بصفته محيل ... الخ " . لما كان ذلك ، وكان الأصل في التظهير الناقل للملكية الكمبيالة وجوب توافر البيانات المذكورة في المادة ١٣٤ من قانون التجارة ، وهو تاريخ التظهير واسم المظهر إليه وشرط الإذن ووصول القيمة وتوقيع المظهر ، بحيث إنه إذا لم تستوف هذه البيانات يفترض طبقا لنص المادة ١٣٥ من القانون سالف الذكر أن التظهير إنما قصد به التوكيل في تحصيل قيمة الورقة التجارية ، وإذا كان ذلك ، وكان قانون التجارة ، قد خلا من وضع تنظيم للتعامل بالشيك ، ولم يورد بشأنه إلا نص المادة ١٩١ المتعلقة بإيجاب تقديمه إلى المسحوب عليه في ميعاد خمسة أيام محسوبا منها اليوم المؤرخ فيه إذا كان مسحوبا من البلدة التي يكون الدفع فيها، أو في ظرف ثمانية أيام إذا كان مسحوبا من بلدة أخرى محسوبا منها اليوم المؤرخ فيه الشيك ، فإنه ازاء ذلك يتعين الرجوع في هذه الحالة إلى النصوص التي تسرى على الكمبيالة بحسبانها تمثل الشريعة العامة للأوراق التجارية في التشريع المصري - ما لم تكن

تتناهى مع طبيعة الشيك - ومنها نص المادتين ١٣٤ ، ١٣٥ أنفتى الذكر لعدم تأييهما مع طبيعة الشيك . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات ، أن التظهير الوارد على الشيكات موضوع الدعوى الماثلة قد اقتصر على عبارة " أدفعوا لأمر والقيمة برسم التحصيل " ومذيل بتوقيع المستفيد فإن هذا التظهير يعد فى وصفه الحق وتكييفه الصحيح تظهيرا توكيليا قصد به المظهر أن ينب عنه البنك المظهر إليه فى قبض قيمة الشيك نيابة عنه ليس إلا ، ولايغير من ذلك أن يكون الشيك لحامله ، مادام أن الأخير قد حوله إلى المظهر إليه تظهيرا توكيليا ، أخذا بصريح عبارات التظهير أنفة الذكر ، على خلاف الحال لو أن البنك تقدم لصرفه وهو خلو من عبارات تظهير بالمعنى أنف الذكر ، تأسيسا على أنه حامل الشيك وليس مظهرا إليه ، إذ يفترض فى هذه الحالة أنه مالكة ، وهو مالا محل له عند صراحة عبارات التظهير وأنه للتحصيل ، وهو الحال فى الدعوى الماثلة . لما كان ذلك ، وكان يشترط فى تحريك الدعوى بالطريق المباشر عملا بمفهوم المادتين ٢٧ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن يكون من تولى تحريكها قد أصابه ضرر شخصى ومباشر من الجريمة ، وإلا كانت دعواه تلك غير مقبولة فى شقيها المدنى والجنائى ، لما هو مقرر من أن عدم قبول أى من شقى الدعوى المباشرة يترتب عليه لزوما وحتما عدم قبول الشق الآخر عنها ، اعتبارا بأن الدعوى المدنية لا تنتج أثرها فى تحريك الدعوى الجنائية إلا إذا كانت الأولى مقبولة ، فإن لم تكن كذلك وجب القضاء بعدم قبول الدعوى المباشرة ، وكذلك فإنه يتعين أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة كيما تقبل الدعوى المدنية ، بحسبان الأخيرة تابعة للأولى ولا تقوم بمفردها أمام القضاء الجنائى . لما كان ذلك ، وكان المدعى بالحقوق المدنية " " - على السياق المتقدم - ليس إلا وكىلا فى قبض قيمة الشيك لحساب المظهر " المستفيد " فإنه ينحسر عنه وصف الضرر فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد المقامة بها الدعوى الماثلة بالطريق المباشر ، إذ يعد المستفيد هو من لحقه ذلك الضرر ، وليس البنك المدعى . وإذا كان ذلك ، وكان البنك أنف الذكر على مايبين من المفردات المضمومة ، قد أقام الدعوى بالطريق المباشر بوصفه أصيلا منتصبا عن نفسه

وليس وكيلا عن المستفيد من الشيك فإن دعواه فى شقها المدنى تكون غير مقبولة ، مما يترتب عليه عدم قبول الدعوى فى شقها الجنائى أيضا ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعى عليه فى خصوص قضائه بعدم قبول الدعوى الجنائية على النحو الذى أوردته النيابة العامة فى أسباب طعنها بعيدا عن الصواب . لما كان ما تقدم ، فإن طعن النيابة العامة يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله .

////////////////////////////////////

جلسة ٢٧ من يوليو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة و عبد اللطيف أبو النيل وعمار ابراهيم و أحمد
جمال عبد اللطيف .

(١١٧)

الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اثبات " بوجه عام " " شهود " . محكمة الموضوع " سلطتها فى استخلاص الصورة
الصحيحة لواقعة الدعوى " .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى .

(٢) تزوير . اشتراك . جريمة " أركانها " . اثبات " بوجه عام " . حكم " تسببيه . تسبیب
غير معيب " . نقض " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

الاشتراك فى جرائم التزوير . تمامه فى الغالب دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية
محسوسة . كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . مادام سائفا .
الجدل الموضوعى . اثارته أمام النقض . غير جائز .

(٣) تزوير . جريمة " أركانها " . قصد جنائى . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير
توافر القصد الجنائى " . حكم " تسببيه . تسبیب غير معيب " . نقض " أسباب الطعن .
مالا يقبل منها " .

تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائى فى جريمة التزوير . غير لازم . مادام قد أورد
من الوقائع ما يدل عليه .

(٤) اثبات " بوجه عام " .

الأصل فى المحاكمات الجنائية . اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه . مالم
يقيده القانون بدليل معين .

(٥) اثبات "بوجه عام" . تزوير .

جرائم التزوير . لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا .

(٦) اثبات "بوجه عام" . حكم "تسبيبه" . تسبب غير معيب" .

مؤدى تساند الأدلة فى المواد الجنائية ؟ .

(٧) إجراءات "إجراءات التحقيق" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم .

عدم سؤال المتهم فى التحقيق . لا يترتب عليه بطلان الإجراءات . أساس ذلك ؟ .

(٨) قانون "تفسيره" . تزوير . عقوبة "تقديرها" . حكم "تسبيبه" . تسبب معيب" .

العقوبة المقررة للجريمتين المنصوص عليهما بالمادة ٢١٦ عقوبات ؟

حالات التزوير فى جوازات السفر . محددة حصرا . العقوبات المقررة لمقارفها أخف من

تلك المقررة لجرائم التزوير الأخرى . شمول تخفيف العقوبات . حالة حصول التزوير فى ورقة

لايتأتى الحصول على تذكرة السفر إلا بها . أساس ذلك ؟ .

المقصود بتذاكر السفر ؟ .

اعتبار الحكم جريمة الاشتراك فى تزوير بيانات استمارة جواز سفر جنائية . خطأ . علة

ذلك ؟ .

(٩) نقض "حالات الطعن" . الخطأ فى القانون" . محكمة النقض "سلطانها" .

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . متى تبين أنه مبنى

على خطأ فى تطبيق القانون . المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٠) نقض "حالات الطعن" . الخطأ فى القانون" . محكمة النقض "سلطانها" .

متى يكون لمحكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقا للقانون ؟ .

(١١) نقض "الحكم فى الطعن" .

متى وجب تصحيح الحكم . حظر نقضه . وكلما وجبت الاعادة تعين النقض .

١- من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر

العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

حسبما يؤدى إليها اقتناعها مادام استخلاصها سائغا متفقا مع العقل والمنطق .

٢- من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم ، وهو مالم يخطئ الحكم المطعون فيه تقديره ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن ينحل في الواقع إلى جدل موضوعي لا تقبل آثاره أمام محكمة النقض .

٣- من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتبعة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الصدد لا يكون له محل .

٤- الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدلائل معين ينص عليه .

٥- إن القانون الجنائي لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا .

٦- لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم ومنتجه في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٧- لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمات أن الطاعن الثالث أو المدافع عنه لم يثير شيئا بخصوص عدم استجوابه في التحقيقات، فإنه لا يحق له من بعد أن يثير شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون

تعييناً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم ، هذا فضلاً عن أن عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الإجراءات، إذ لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم أو سؤاله . ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٨- لما كان النص في المادة ٢١٦ من قانون العقوبات على أنه " كل من تسمى في تذكرة سفر مزورة باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحداً في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين " . والنص في المادة ٢٢٤ من القانون ذاته على أن " لا تسرى أحكام المواد ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥ على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين خاصة " ، والنص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن جوازات السفر على أن " يعين بقرار من وزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية شكل جواز السفر ومدة صلاحيته وطريقة تجديده وشروط وإجراءات منحه " ، والنص في المادة ٢٨ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٩ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ آنف الذكر على النموذج الخاص بطلب إصدار جواز السفر أو تجديده - تدل في صريح ألفاظها وواضح معناها أن الشارع قد حدد على سبيل الحصر حالات التزوير المشار إليها فيها ، وعاقب على ما كان منها يشكل في الأصل جنایات تزوير في أوراق رسمية ، بعقوبة الجنحة ، وعاقب على ما كان منها يشكل جنح تزوير في أوراق عرفية ، بعقوبة أخف من تلك المقررة لجنح التزوير في الأوراق العرفية ، وأن تذكرة السفر لا يتم إصدارها إلا بعد تقديم طلب ، ولئن كان ماتقدم من نصوص مخففة للعقاب في صورتیه - على السياق بادی الذكر - هو في واقع أمره خروجاً على الأصل العام المقرر في المواد من ٢١١ - ٢١٥ من قانون العقوبات ، إلا أنه إذ كان التزوير قد حصل في ورقة لا يتأتى

الحصول على تذكرة السفر إلا بها - وهو الحال فى الدعوى الماثلة - فإنه يندرج لزوماً وحتماً فى نطاق الحالات التى حددتها ، إذ لا يعقل قانوناً - فى صورة الدعوى - أن يكون التسمى باسم مزور فى تذكرة سفر أو صنعها معاقباً عليه بعقوبة الجنحة، ويكون التزوير فى بيانات الاستثمار أو الطلب التى لايتأتى الحصول على تذكرة السفر إلا بها ، معاقباً عليه بعقوبة أشد، الأمر الذى يتفق وما استهدفه الشارع من العقوبات المخففة التى أوردتها عقاباً على أحوال التزوير الخاصة آنفة الذكر ، واعتباراً بأن تلك الاستثمارات وماشابهها تمهد وتسلس إلى حالة التزوير الخاصة المبينة آنفاً. وإذا كان ذلك ، وكانت تذاكر السفر يقصد بها الأوراق الخاصة برفع ما يكون عالقاً من القيود بحرية الأشخاص فى التنقل من مكان إلى آخر . وكان مانسب إلى الطاعن الأول على السياق المتقدم - لا يخرج عن نطاق المواد آنفة الذكر . ذلك بأن الاشتراك مع آخر فى تزوير بيانات استثمارتى جوازى السفر اللتين لايتأتى الحصول على التذكرتين المذكورتين إلا بهما يندرج فى نطاق التأثيم الوارد بالمادتين ٢١٦ ، ٢٢٤ من قانون العقوبات وهو مايؤدى فى التكييف الصحيح والوصف الحق - إلى اعتبار الواقعة المسندة إلى الطاعن الأول مكونة للجريمة المنصوص عليها بالمادتين باديتى الذكر المعاقب عليها بعقوبة الجنحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار تلك الواقعة جنائية ، فإنه يكون قد اخطأ فى التأويل الصحيح للقانون .

٩- لما كانت المادة ٢/٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم - لمصلحة المتهم - من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ فى تطبيق القانون .

١٠- لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تأويل القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة

النقض سالف الإشارة أن تحكم محكمة النقض فى الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

١١- من المقرر أنه كلما وجب تصحيح الحكم المطعون فيه حظر نقضه كله أو بعضه ، وكلما وجبت الاعادة تعين النقض ، وكان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ فى تأويل القانون ، فإنه يتعين فى الطعن المائل تصحيح الحكم على حاله، دون نقضه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ سالفه الذكر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١- (طاعن) ٢- ٣-
 (طاعن) ٤- (طاعن) ٥- ٦- ٧-
 بأنهم الأول : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اشترك بطريقى
 الاتفاق والمساعدة مع آخر سبق الحكم عليه فى ارتكاب تزوير فى محررين رسميين هما
 استمارتى جوازى السفر رقمى سنة ٨٠ ، سنة ١٩٨٢ بجعل واقعة
 مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده على ذلك بأن
 أمده بالبيانات والصور الفوتوغرافية الخاصة بالمتهمين الثانية والسادس فثبتت المتهم
 السابق الحكم عليه اسماء مزورة لهما واعتمد صحتها من ضامنين غير حقيقين وبصم
 عليها ببصمات أختام مزورة على قالب الخاتم الصحيح للإدارة العامة للمحاكم ومدرسة
 اسماعيل القبانى الثانوية فوُقت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. المتهم
 الثانية : أولا: وهى ليست من أرباب الوظائف العمومية اشتركت بطريقى الاتفاق
 والمساعدة مع المتهم الاول وآخر سبق الحكم عليه فى ارتكاب تزوير أوراق رسمية هى
 استمارة جواز السفر رقم سنة ١٩٨٠ نموذج ٢٩ جوازات والبطاقة الشخصية
 رقم سجل مدنى قليب نو المطبوع رقم والبطاقة العائلية رقم
 سجل مدنى قليب نو المطبوع رقم ووثيقة الزواج رقم وذلك

بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن اتفقت معهما على ارتكابها وساعدتهما على ذلك بأن أمدتهما بالبيانات اللازمة لذلك وبصورتها الفوتوغرافية فقام المتهم الآخر (السابق الحكم عليه) بإثبات أنها تدعى وأنها زوجة لمن يدعى وأن و قد اعتمدا هذه البيانات وكفلاها حال عودتها من الخارج على نفقة الدولة وذلك على خلاف الحقيقة ووقع عليها بتوقيعات نسبها زورا إليهما ومهر المحرر الأول ببصمة خاتم مزور على قالب الخاتم الصحيح لمدرسة اسماعيل القباني الثانوية فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا : تسمت فى جواز السفر رقم سنة ١٩٨٠ شبرا الخيمة باسم غير اسمها الحقيقى. المتهم الثالث :أولا: وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع آخر سبق الحكم عليه ومجهول فى ارتكاب تزوير فى محررات رسمية هى البطاقة الشخصية رقم سجل مدنى الوايلى نو المطبوع رقم وشهادة الاعفاء رقم واستمارة جواز السفر رقم سنة ١٩٨٢ بأن اتفق معهما على اصطناعها على غرار المحررات الصحيحة وساعدهما على ذلك بأن أمدهما بالبيانات اللازمة وبصورته الفوتوغرافية فأثبت المجهول فى البطاقة الشخصية وشهادة الاعفاء المذكورين أنه يدعى على خلاف الحقيقة ووضع على الورقة الأولى صورته ومهرها بتوقيعات نسبها زورا إلى الموظفين المختصين بتحريرها بينما أثبت المتهم السابق الحكم عليه تلك البيانات على استمارة جواز السفر ووضع صورة المتهم المذكور عليها وأن و و العاملين بالإدارة العامة للمحاكم يعتمدان تلك البيانات ويكفلانه فى سداد النفقات حال عودته من الخارج على نفقة الدولة وذلك على خلاف الحقيقة وبصم عليها ببصمة خاتم مزور على قالب الخاتم الصحيح للإدارة العامة للمحاكم فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا : تسمى فى جواز السفر رقم سنة ١٩٨٣ باسم غير اسمه الحقيقى. المتهم الرابع : أولا : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع متهم آخر سبق الحكم عليه ومجهول فى ارتكاب تزوير فى محررين

رسميين هما البطاقة الشخصية رقم نو المطبوع رقم ب واستمارة جواز السفر رقم نموذج ٢٩ جوازات بأن اتفق معهما على ارتكابها وساعدهما على ذلك بأن أمدتهما بالبيانات اللازمة وبصورته الفوتوغرافية فاصطنع المجهول البطاقة الشخصية رقم على غرار المحررات الصحيحة وأثبت بها أنه يدعى على خلاف الحقيقة ووقع عليها بتوقيعات نسبها زورا إلى الموظفين المختصين بتحريرها وأثبت المتهم الأول تلك البيانات باستمارة جواز السفر المذكورة وأن كلا من والموظفين بهيئة الآثار يعتمدان تلك البيانات ويكفلانه حال عودته من الخارج على نفقة الدولة وذلك على خلاف الحقيقة ويصم عليها ببصمتي خاتم مزور على قالب الخاتم الصحيح لتلك الجهة فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

ثانيا: تسمى فى جواز السفر رقم شبرا الخيمة باسم غير اسمه الحقيقي .

المتهمة الخامسة : وهى ليست من أرباب الوظائف العمومية اشتركت بطريقى الاتفاق والمساعدة مع متهم آخر سبق الحكم عليه ومجهول فى ارتكاب تزوير فى محررات رسمية هى استمارة جواز السفر رقم سنة ١٩٨٢ شبرا الخيمة نموذج ٢٩ جوازات والبطاقة العائلية رقم سجل مدنى شبرا الخيمة أول نو المطبوع رقم ووثيقة الزواج رقم بأن اتفقت معهما على ارتكابها وساعدتهما على ذلك بأن أمدتهما بالبيانات اللازمة وبصورتها الفوتوغرافية فاصطنع المجهول البطاقة العائلية ووثيقة الزواج المذكورين على غرار الأوراق الصحيحة ووقع عليها بتوقيعات نسبها زورا إلى الموظفين المختصين بتحريرها وأثبت الأول تلك البيانات باستمارة جواز السفر وأن والعاملين بالإدارة العامة للمحاكم يعتمدان صحتها ويكفلانها حال عودتها على نفقة الدولة وذلك على خلاف الحقيقة ومهر المحرر المزور الأول ببصمتي خاتم مزور على قالب الخاتم الصحيح للإدارة العامة للمحاكم فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . المتهم السادس : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول وآخر سبق الحكم عليه ومجهول فى ارتكاب تزوير فى محررين رسميين هما استمارة جواز السفر رقم

سنة ١٩٨٢ نموذج ٢٩ جوازات والبطاقة رقم المحررين بأن اتفق معهم على ارتكابها وساعدهم على ذلك بأن أمدهم بالبيانات اللازمة وبصورته الفوتوغرافية فاصطنع المجهول البطاقة العائلية رقم على غرار المحررات الصحيحة وأثبت فيها أنه يدعى على خلاف الحقيقة ووقع عليها بتوقيعات نسبها زورا للمختصين بتحريرها وقام المتهم السابق الحكم عليه بإثبات تلك البيانات باستمارة جواز السفر سالف الذكر وأن و العاملين بالإدارة العامة للمحاكم يعتمدان تلك البيانات ويكفلانه في سداد النفقات في حال عودته من الخارج على نفقة الدولة وذلك على خلاف الحقيقة ويصم عليها ببصمتي خاتم مزور على قالب الخاتم الصحيح للإدارة العامة للمحاكم فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

ثانيا : تسمى في تذكرة السفر رقم سنة ٨٢ باسم غير اسمه الحقيقي .

المتهمة السابعة : أولا : وهي ليست من أرباب الوظائف العمومية اشتركت بطريقى الاتفاق والمساعدة مع آخر سبق الحكم عليه ومجهول في ارتكاب تزوير في محررات رسمية هي البطاقة الشخصية رقم سجل مدنى شبيرا الخيمة أول نو المطبوع رقم والبطاقة العائلية رقم شبيرا الخيمة أول وعقد الزواج رقم واستمارة جواز السفر رقم سنة ٨١ شبيرا الخيمة بأن اتفقت معهما على ارتكابها وساعدتهما على ذلك بأن أمدتهما بالبيانات اللازمة وبصورتها الفوتوغرافية فقام المجهول باصطناع المحررات الثلاثة الأولى على غرار المحررات الصحيحة وأثبت بها أن المذكورة تدعى وأنها زوجة لمن يدعى وذلك على خلاف الحقيقة ومهرها بتوقيعات نسبها زورا للمختصين بتحريرها فقام المتهم السابق الحكم عليه بإثبات تلك البيانات باستمارة جواز السفر ووضع صورتها عليها وأثبت أن و الموظفان بالإدارة العامة للمحاكم يعتمدان صحة البيانات ويكفلانها في سداد النفقات في حال عودتهما من الخارج على نفقة الدولة وذلك على خلاف الحقيقة فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا : تسمت في تذكرة سفر جواز السفر رقم سنة ٨١ شبيرا الخيمة باسم غير اسمها الحقيقي. واحالتهم الى

محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .
 والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ ،
 ٢١٤ ، ٢١٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات أولا :
 باعتبار الحكم الغيابي لايزال قائما للمتهمين الثانية والسادس. ثانيا : بمعاقبة المتهمين
 الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات والثالث والرابع بالحبس مع الشغل لمدة سنتين
 والخامسة والسابعة بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ومصادرة المحررات المزورة
 المضبوطة وأمرت بايقاف تنفيذ عقوبة الحبس بالنسبة للمتهمتين الخامسة والسابعة .
 فطعن المحكوم عليهم الأول والثالث والرابع فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين الثلاثة بجريمة
 الاشتراك فى تزوير محررات رسمية وتسمى كل من الطاعنين الثانى والثالث فى
 تذكرتى سفر باسم غير اسمه الحقيقى، قد شا به القصور فى التسبيب والفساد فى
 الاستدلال وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون والبطلان، ذلك بأنه لم يستظهر
 عناصر الاشتراك ويدل على توافر القصد الجنائى فى حقهم ، واستخلص من مجرد
 تقديم الطاعنين الثانى والثالث صورهما الشمسية للمحكوم عليه الآخر - -
 دليلا على اشتراكهما فى تزوير المحررات المضبوطة، كما أن الطاعن الثالث لم
 يستوجب فى التحقيقات ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .
 ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
 القانونية لجريمة الاشتراك فى تزوير محررات رسمية التى دان الطاعنين بها وأورد
 على ثبوتها فى حقهم أدلة لايمارى الطاعنون أن لها معينها فى الأوراق . لما كان ذلك ،
 وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر
 المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى
 إليها اقتناعها مادام استخلاصها سائفا متفقا مع العقل والمنطق، وكان البين من

الحكم المطعون فيه أنه أثبت في تدليل سائغ ومنطق سليم أن الطاعنين الثانى والثالث وآخرين - حكم بإدانتهم - من طائفة الغجر البهلوان معتادى السفر للخارج لارتكاب جرائم النشل فتم ادراجهم على قوائم الممنوعين من السفر فلجأوا إلى المتهم الذى سبق الحكم عليه - حيث أمدهم بجوازات سفر مزورة تسموا فيها باسماء غير اسمائهم الحقيقية ، وأن الطاعن الأول قد قام بدور الوسيط بين الأخير وبين المتهمين و حيث أمده بالبيانات اللازمة والصورة الشمسية الخاصة بالمتهمين. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بهل عليه . ومن ثم يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التى بينها الحكم ، وهو مالم يخطئ الحكم المطعون فيه تقديره ، فإن مايثيره الطاعنون فى هذا الشأن ينحل فى الواقع إلى جدل موضوعى لاتقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع مايدل عليه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن النعى على الحكم بالقصور فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الأصل فى المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى ببناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، وإذا كان القانون الجنائى لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لايشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة فلاينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ماقصده الحكم ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه، وكان جماع

ماأورده الحكم المطعون فيه من أدلة وشواهد سائغا وكافيا للتدليل على ثبوت جريمة الاشتراك فى التزوير التى دان الطاعنين بها فإن هذا حسبه ليبرأ من قالة القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال، ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمات أن الطاعن الثالث أو المدافع عنه لم يثيرا شيئا بخصوص عدم استجوابه فى التحقيقات فإنه لا يحق له من بعد أن يثير شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم ، هذا فضلا عن أن عدم سؤال المتهم فى التحقيق لا يترتب عليه بطلان الإجراءات، إذ لامانع فى القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم أو سؤاله . ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ماتقدم ، فإن طعن الطاعنين الثلاثة يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ومن حيث إن ما اسند إلى الطاعن الأول من اشتراك فى تزوير أخذا بما ورد بوصف التهمة المسندة إليه طبقا لقرار الاحالة وما انتهى إليه الحكم المطعون فيه - أنه اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم فى ارتكاب تزوير فى محررين رسميين هما استمارتى جوازى السفر رقمى سنة ١٩٨٠ ، سنة ١٩٨٢ شبرا الخيمة بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده على ذلك بأن أمده بالبيانات والصور الفوتوغرافية الخاصة بالمتهمين و فثبت المتهم المذكور اسما مزورة لهما واعتمد صحتها من ضامنين غير حقيقيين وبصم عليهما ببصمات اختام مزورة على قالب الخاتم الصحيح للإدارة العامة للمحاكم ومدرسة اسماعيل القباني الثانوية ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . لما كان ذلك ، وكان النص فى المادة ٢١٦ من قانون العقوبات على أنه " كل من تسمى فى تذكرة سفر مزورة باسم غير اسمه الحقيقى أو كفل أحدا فى استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك ، يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين " . والنص فى المادة ٢٢٤ من القانون ذاته على أن " لاتسرى

أحكام المواد ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥ على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين خاصة " ، والنص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن جوازات السفر على أن " يعين بقرار من وزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية شكل جواز السفر ومدة صلاحيته وطريقة تجديده وشروط وإجراءات منحه " ، والنص في المادة ٣٨ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٩ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ آنف الذكر على النموذج الخاص بطلب إصدار جواز السفر أو تجديده - تدل في صريح ألفاظها وواضح معناها أن الشارع قد حدد على سبيل الحصر حالات التزوير المشار إليها فيها ، وعاقب على ماكان منها يشكل في الأصل جنایات تزوير في أوراق رسمية ، بعقوبة الجنحة ، وعاقب على ماكان منها يشكل جنح تزوير في أوراق عرفية ، بعقوبة أخف من تلك المقررة لجنح التزوير في الأوراق العرفية ، وأن تذكرة السفر لا يتم إصدارها إلا بعد تقديم طلب ، ولئن كان ماتقدم من نصوص مخففة للعقاب في صورتیه - على السياق بادی الذکر - هو في واقع أمره خروجاً على الأصل العام المقرر في المواد من ٢١١ - ٢١٥ من قانون العقوبات ، إلا أنه إذ كان التزوير قد حصل في ورقة لايتأتى الحصول على تذكرة السفر إلا بها - وهو الحال في الدعوى الماثلة - فإنه يندرج لزوماً وحتماً في نطاق الحالات التي حددتها ، إذ لايعقل قانوناً - في صورة الدعوى - أن يكون التسمي باسم مزور في تذكرة سفر أو صنعها معاقباً عليه بعقوبة الجنحة، ويكون التزوير في بيانات الاستمارة أو الطلب التي لايتأتى الحصول على تذكرة السفر إلا بها ، معاقباً عليه بعقوبة أشد، الأمر الذي يتفق وما استهدفه الشارع من العقوبات المخففة التي أوردها عقاباً على أحوال التزوير الخاصة آنفة الذكر ، واعتباراً بأن تلك الاستمارات وماشابهها تمهد وتسلس إلى حالة التزوير الخاصة المبينة آنفاً. وإذ كان ذلك ، وكانت تذاكر السفر يقصد بها الأوراق الخاصة برفع ما يكون عالقا من القيود بحرية الأشخاص في التنقل من مكان إلى آخر . وكان

مانسب إلى الطاعن الأول على السياق المتقدم - لا يخرج عن نطاق المواد أنفة الذكر . ذلك بأن الاشتراك مع آخر فى تزوير بيانات استمارتى جوازى السفر اللتين لايتأتى الحصول على التذكرتين المذكورتين إلا بهما يندرج فى نطاق التأثيم الوارد بالمادتين ٢١٦ . ٢٢٤ من قانون العقوبات وهو مايؤدى فى التكييف الصحيح والوصف الحق - إلى اعتبار الواقعة المسندة إلى الطاعن الأول مكونة للجريمة المنصوص عليها بالمادتين باديتى الذكر المعاقب عليها بعقوبة الجنحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار تلك الواقعة جنائية ، فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل الصحيح للقانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢/٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم - لمصلحة المتهم - من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ فى تطبيق القانون. لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تأويل القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف الإشارة أن تحكم محكمة النقض فى الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون، ولما كان ماتردى فيه الحكم المطعون فيه من خطأ - بالنسبة للطاعن الأول - لا يخضع لأى تقدير موضوعى مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ماديا إلى الطاعن الأول وبينت واقعيتها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة، وكان من المقرر أنه كلما وجب تصحيح الحكم المطعون فيه حظر نقضه كله أو بعضه ، وكلما وجبت الاعادة تعين النقض ، وكان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ فى تأويل القانون ، فإنه يتعين فى الطعن المائل تصحيح الحكم على حاله، دون نقضه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ سالفه الذكر وذلك بالنسبة للطاعن الأول بجعل العقوبة حبسه مع الشغل لمدة سنتين .

جلسة ٢٧ من يوليو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أحمد حسن و عبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف ابو النيل
وعمار ابراهيم .

(١١٨)

الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ القضائية

- (١) شك بدون رشيد . جريمة " أركانها " . إثبات "قرائن قانونية" .
توقيع الشيك على بياض دون اثبات قيمته أو تاريخه . لا يؤثر على صحته . مفاده : تفويض
المستفيد فى تحرير بياناته . افتراض هذا التفويض . مالم يقدّم الدليل على خلافه .
- (٢) اكراه . الحصول على سند بطريق التهديد . شك بدون رشيد . حكم "تسببيه .
تسبب غير معيب" . نقض " اسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
استخلاص الحكم واقعة اكراه المجنى عليه على امضاء شيكات على بياض بما يثبت
حقوقا لهم قبله . كفايته لتوافر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٥ عقوبات .
- (٣) اثبات " بوجه عام " " شهود " . محكمة الموضوع "سلطتها فى استخلاص الصورة
الصحيحة لواقعة الدعوى" . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى .
الجدل فى تصوير الواقعة . غير جائز أمام النقض .
- (٤) اثبات " بوجه عام " . حكم " تسببه . تسبب غير معيب " .
الأدلة فى المواد الجنائية متساندة . لا يلزم أن ينبى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من
جزئيات الدعوى . يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها .

(٥) اثبات " بوجه عام " . حكم " تسببيه تسبب غير معيب " .

لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها . كفاية استخلاصه بالاستنتاج من الظروف والقرائن .

(٦) استدلالات . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

لا ينال من صحة التحريات أن تكون تربيدا لما أبلغ به المجنى عليه . علة ذلك ؟ .

١- من المقرر أن توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون اثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك إذ أن إعطاء الشيك بغير اثبات القيمة أو التاريخ يفيد في ظاهره - أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البيانيين قبل تقديم الشيك للمسحوب عليه، وينحسر عنه بالضرورة عبء اثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه ، وينقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف هذا الظاهر .

٢- لما كان الحكم قد استخلص من ظروف الدعوى أن الطاعن وباقي المحكوم عليهم كانوا يبالغون من اكراه المجنى عليه على امضاء الشيكات الثلاثة على بياض استيفاء بياناتها بما يثبت حقوقا لهم قبله، ودل على ما استخلصه من ذلك تدليلا كافيا يتفق مع العقل والمنطق، فإنه إذ تأدى من ذلك إلى تحقق جريمة اكراه المجنى عليه على التوقيع على تلك الشيكات الثلاثة على بياض وهي الجريمة المنطبق عليها نص المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات ، بركنيها المادي والمعنوي، يكون قد اقترن بالصواب ويضحى منعى الطاعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب غير سديد .

٣- لما كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين صورة الواقعة كما استقرت في عقيدة المحكمة مما أخذت به من الأدلة القائمة فيها، فإن النعى على الحكم اطراح تصوير الطاعن

للواقعة وماساقه من مستندات تظاھرہ لايعدو أن يكون جدلا في شأن تصوير الواقعة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تقبل مجادلتها فيه لدى محكمة النقض.

٤- من المقرر أنه لايلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٥- لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٦- لما كان لاينال من صحة التحريات أن تكون ترديدا لما أبلغ به المجنى عليه لأن مفاد ذلك أن مجريها قد تحقق من صدق ذلك البلاغ ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن - بفرض صحته - يكون غير قويم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه وآخرين - سبق الحكم عليهم - أولا : شرعوا في اكراه على توقيع ثلاث شيكات على بياض بقصد ملء بياناتها بكتابة تثبت لهم حقوقا قبله بأن حجزوه دون وجه حق وهددوه بالقتل فقام بالتوقيع عليها بناء على هذا الاكراه . ثانيا: قبضوا على المجنى عليه سالف الذكر وحجزوه دون وجه حق بغير أمر أحد من الحكام المختصين قانونا وفي غير الأحوال المحددة لذلك على النحو المبين بالأوراق . واحالتهم إلى محكمة جنابات قنا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بعد أن عدلت وصف التهمة الأولى

إلى جريمة تامة عملا بالمادتين ٢٨٠، ٣٢٥ من قانون العقوبات . بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن التهمة الأولى وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة للتهمة الثانية والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الاكراه على امضاء ثلاثة شيكات على بياض قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال، ذلك بأن اعتبر الواقعة جريمة تامة ينطبق عليها نص المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات على خلاف النظر الصحيح في القانون، ولم يستظهر القصد الجنائي في حق الطاعن، والتفت عن دفاعه المؤيد بما قدمه من مستندات بعدم صحة صورة الواقعة كما رواها المجنى عليه ، واستند في إدانة الطاعن إلى أقوال المحكوم عليه الآخر مع أنها خلت مما يفيد استخدام الطاعن سلاحا في اكراه المجنى عليه ، وإلى تحريات الشرطة رغم إنها مجرد ترديد لأقوال المجنى عليه . كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله " أنها تتحصل في أنه توجد ثمة معاملات مالية بين المتهم والمجنى عليه نتيجة لأعمال المقاولات التي يشتركان فيها سويا وقد ترتب على ذلك حدوث خلافات مالية لم تفلح الطرق الودية في تسويتها ، فاتفق هذا المتهم مع باقي المتهمين في استدراج المجنى عليه إلى القاهرة حتى يكون تحت سيطرتهم وتهديدهم، حتى يتمكنوا من الحصول على ما يكون له من حقوق طرفه بأخذ امضاءاته عنوة على شيكات تثبت حقوقا له ، وتنفيذا لما اتفق عليه فقد توجه كل من و و إلى المجنى عليه في بلدته بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢١ وتمكنوا بطريق الخداع من استدراجه في سيارة بيچو بحجة

العمل على إصلاح سيارة المتهم النقل المعطلة فى الطريق ولكنه مالبث أن اكتشف المجنى عليه هذه الحيلة وحاول الاستغاثة فلم يغثه أحد ولم يتمكن من الافلات منهم فقد كان واقعا تحت التهديد بسلاح نارى مع وسكيننا مع ثم طلب منه تحت التهديد والوعيد التوقيع على ثلاثة شيكات على بياض لصالح شقيقه إلا أنه لم يمثل له فاقتادوه عنوة إلى شقة المتهم الكائنة بالمطرية بالقاهرة وفيها تم احتجازه بالقوة وتحت التهديد والقسر والوعيد بأنه لن يطلق سراحه مالم يوقع على ثلاثة شيكات لصالح المتهم المائل وظل يقاوم حتى انهارت مقاومته وأوجس منهم فى نفسه خيفة فاستجاب لهم ووقع على الشيكات الثلاثة فأخلوا سبيله بعد الحصول على بغيتهم وما أن اعادوه إلى بلدته حتى أسرع بإبلاغ الشرطة ". وأورد الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن أدلة استمدها من أقوال المجنى عليه واعتراف المتهم ومن تحريات الشرطة ، وهى أدلة لم يجادل الطاعن فى أنها ترتد إلى أصول ثابتة فى الأوراق . لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن - فى بيان كاف - اقدمه والمحكوم عليهم الآخرين على ارتكاب الجريمة متوخين تعطيل إرادة المجنى عليه عن طريق تهديدهم له باستعمال السلاح اثناء اقتيادهم له فى السيارة وحمله كرها إلى منزل الطاعن وتهديده وهو فى قبضتهم محجوزا دون وجه حق مما كان من شأنه ترويع المجنى عليه وانقياده كرها عنه إلى التوقيع على الشيكات الثلاثة التى طلبوا منه التوقيع عليها ، و كان من المقرر أن توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التى يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون اثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك إذ أن إعطاء الشيك بغير اثبات القيمة أو التاريخ يفيد فى ظاهره - أن مصدره قد فوض المستفيد فى وضع هذين البيانين قبل تقديم الشيك للمسحوب عليه ، وينحسر عنه بالضرورة عبء اثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه وينقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف هذا الظاهر ، ولما كان الحكم قد استخلص من ظروف الدعوى أن الطاعن وباقي المحكوم عليهم كانوا ييغون من اكراه المجنى عليه على امضاء الشيكات الثلاثة على بياض استيفاء بياناتها بما يثبت حقوقا لهم قبله ،

ودلل على ما استخلصه من تلك تدليلا كافيا يتفق مع العقل والمنطق، فإنه إذ تأدى من ذلك إلى تحقيق جريمة اكراه المجنى عليه على التوقيع على تلك الشيكات الثلاثة على بياض وهى الجريمة المنطبق عليها نص المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات ، بركنيها المادى والمعنوى ، يكون قد اقترن بالصواب ويضحى منعى الطاعن عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤولى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين صورة الواقعة كما استقرت فى عقيدة المحكمة مما أخذت به من الأدلة القائمة فيها، فإن النعى على الحكم اطراح تصوير الطاعن للواقعة وماساقه من مستندات تظاهره لا يعدو أن يكون جدلا فى شأن تصوير الواقعة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تقبل مجادلته فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال المحكوم عليه بقوله " وقد اعترف فى تحقيقات النيابة تفصيلا بالواقعة ، فقد قرر بأنه يعمل سائقا لدى المتهم (الطاعن) وفى يوم ١٩٧٩/٢/٢١ تقابل معه واصطحبه فى سيارة بيجو وكان معهما كل من و إلى غارب بحجة احضار سيارة ثقيل ملك كانت معطلة فى الطريق ولكنه لم يجد السيارة وقصدوا جميعا إلى منزل المجنى عليه واصطحبوه معهم فى السيارة البيجو لذات الحجة ، ولما اكتشف المجنى عليه خديعتهم حاول الافلات منهم فلم يستطع ، وطلب منه التوقيع على ثلاثة شيكات على بياض لصالح بالقوة ولكنه لم يستجب فاصطحبوه إلى القاهرة وفى شقة فى المطرية كان المتهم المائل (الطاعن) فى انتظارهم وانتهى دوره عند هذا الحد فدخل حجرة للنوم ولا يدرى ماذا حدث بعد ذلك ، ولكن المجنى عليه بات ليلته وفى اليوم التالى وقع على ثلاثة شيكات لصالح المتهم " . وكان من المقرر أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها

ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - كما أنه لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى حصول تعويل الحكم على اعتراف المحكوم عليه الآخر رغم خلوه مما يفيد استخدام الطاعن سلاحا فى اكراه المجنى عليه يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا ينال من صحة التحريات أن تكون ترديدا لما أبلغ به المجنى عليه لأن مفاد ذلك أن مجريها قد تحقق من صدق ذلك البلاغ ، فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن - بفرض صحته - يكون غير قويم . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .



جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ عوض جابو والصاوى يوسف نائبى رئيس المحكمة وحسين الشافعى وحسام عبد
الرحيم .

(١١٩)

الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ القضائية

- (١) مواد مخدرة . عقوبة " الاعفاء من العقوبة " . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير موجب
الاعفاء " . حكم " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
شرط الاعفاء من العقاب المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل
بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ بعد علم السلطات بالجريمة؟
تقدير توافر موجب الاعفاء أو انتفائه . موضوعى .
- (٢) جمارك . مأمورو الضبط القضائى . قبض . دفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .
لضابط المباحث صفة الضبط القضائى بصفة عامة . المادة ٢٢ إجراءات . أثر ذلك ؟ .
اضفاء صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة . لا يعنى سلب تلك
الصفة فى شأن هذه الجرائم من مأمورى الضبط القضائى نوى الاختصاص العام .
اغفال الحكم إيراد الدفاع القانونى ظاهر البطلان أو الرد عليه . لا يعيبه .
- (٣) مواد مخدرة . تصدير . حكم " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . نقض " أسباب الطعن
ما لا يقبل منها " .
تصدير المخدر . ماهيته ؟ .
متى يلزم التحدث عن القصد من تصدير المخدر استقلالا ؟ .

(٤) ارتباط "عقوبة الجرائم المرتبطة" .عقوبة" تطبيقها "عقوبة الجريمة الاشد" .

مواد مخدرة . تصدير . تهريب . نقض " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .

مناطق تطبيق المادة ٢٢ من قانون العقوبات ؟

قضاء الحكم المطعون فيه بالاضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الشروع في

التصدير . بالعقوبة التكميلية المقررة لجريمة الشروع في التهريب الجمركي . خطأ في تطبيق

القانون . يوجب التصحيح .

١- لما كان القانون لم يرتب الاعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة إلا

بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه اسهاما ايجابيا ومنتجا وجديا في معاونة

السلطات للتوصل إلى ضبط مهربي المخدرات والكشف عن مرتكبي الجرائم

الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة

١٩٦٠ آنف الذكر باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من

يؤدي خدمة للعدالة فإذا لم يكن للتبليغ فائدة بأن كان غير جدي وعقيما فلا يستحق

صاحبه الإعفاء ، وكان تقدير توافر موجب الاعفاء أو انتفائه مما تفصل فيه

محكمة الموضوع مادامت تقيمه على ماينتجه من عناصر الدعوى .

٢- من المقرر أنه لاينال من سلامة إجراءات القبض على الطاعن وتفتيشه -

وهي من قبيل إجراءات الاستدلال- أن من قام بها ليس من موظفي الجمارك،

ذلك بأن المقدم ضابط المباحث بشرطه ميناء السويس الذي تولى القبض

على الطاعن وتفتيشه من مأموري الضبط القضائي الذين منحتهم المادة ٢٣ من

قانون الإجراءات الجنائية - في حدود اختصاصاتهم- سلطة الضبط بصفة عامة

وشاملة مما مؤداه أن تنبسط ولايته على جميع أنواع الجرائم بما فيها جريمة

الشروع في التهريب المسندة إلى الطاعن، ولايغير من ذلك تخويل صفة الضبطية

القضائية الخاصة في صدد تلك الجريمة لبعض موظفي الجمارك وفقا لحكم المادة

٢٥ من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل، لما هو

مقرر من أن اضمفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما فى صدد جرائم معينة لايعنى مطلقا سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم عينها من مأمورى الضبط القضائي نوى الاختصاص العام ، ومن ثم فلايعيب الحكم المطعون فيه إن أغفل - إيرادا وردا - ما أثاره الطاعن فى هذا الصدد إذ هو لايعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر النبلان .

٣- من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على تصدير المواد المخدرة فقد دلل على أن المراد بتصدير المخدر هو تصديره بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس شأنه فى ذلك شأن المستقر عليه فى جلب المخدر - سواء أكان المصدر قد صدره لحساب نفسه أم لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى - وهذا المعنى يلابس الفعل المادى المكون للجريمة ولايحتاج فى تقريره إلى بيان ولايلزم الحكم أن يتحدث عنه استقلالا إلا إذا كان الجوهر المصدر لايفيىض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام حاله التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحي للفظ التصدير، أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على التصدير بالإشارة إلى القصد منه بعكس مااستند فى الحيازة أو الاحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن فى الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ التصدير بطبيعته لايقبل تفاوت القصور ولاكذلك حيازة الخدر أو إحرازه .

٤- لما كانت جريمة الشروع فى تصدير الجوهر المخدر وتهريبه اللتين دين المحكوم عليه بهما . قد نشأتا عن فعل واحد مما كان يتعين معه - وفق صحيح القانون وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة- تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من قانون العقوبات والحكم عليه بالعقوبة المقررة لجريمة الشروع فى التصدير باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد دون العقوبات المقررة لجريمة

الشروع فى التهريب الجمركى ، أصلية كانت أو تكميلية ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليه بالاضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الشروع فى التصدير ، العقوبة التكميلية المقررة لجريمة الشروع فى التهريب الجمركى ، فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ، وهو مانعته عليه النيابة العامة - فى طعنها بما لها من مركز قانونى خاص يتيح لها الطعن فى الأحكام ، وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه ومن ثم يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء ما قضى به من الزام المحكوم عليه بأن يؤدى مبلغ ٣٥٩٤ جنيها إلى مصلحة الجمارك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : شرع فى تصدير جوهر مخدر "حشيش" دون الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة فى حالة تلبس. "ثانيا" شرع فى تهريب الأشياء الممنوعة المبينة بالتهمة الأولى بالمخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها بشأن استيراد وتصدير البضائع وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو ضبطه والجريمة فى حالة تلبس. واحالته إلى محكمة جنايات السويس لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى وزير المالية بصفته ضد المتهم بمبلغ ٣٥٩٤ جنيها والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١. ٢. ٣. ١/٣٣. ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٣ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل والمواد ١٧ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط والزامه بأن يؤدى مبلغ ٣٥٩٤ جنيها "ثلاثة آلاف وخمسمائة وأربعة وتسعون جنيها" إلى مصلحة الجمارك.

فطعن المحكوم عليه والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن المحكوم عليه ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الشروع في تصدير مخدر بغير ترخيص وتهريبه قد اخطأ في القانون وشابه القصور في التسبب ، ذلك أن الطاعن قرر بالتحقيقات - أنه اشترى المخدر ممن يدعى المقيم بالمنصورة وأصدرت النيابة قرارا بضبط هذا الأخير بارشاد الطاعن، فتقاعس رجال الشرطة عن تنفيذ هذا القرار، وهو ما لا يحول دون اعفاء الطاعن من العقوبة إعمالا للمادة ٢/٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لتحقيق موجب هذا الاعفاء ، بيد أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر ، واغفل دفع الطاعن ببطلان إجراءات القبض عليه وتفتيشه إذ قام بها المقدم من مباحث شرطة ميناء السويس وعلى خلاف ما أوجبه قرار نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والتجارية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر نفاذا لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٠ من مشاركة رجال الجمارك لمأموري الضبطية القضائية في هذه الإجراءات واغفل الحكم المطعون فيه - كذلك - ما أثاره الطاعن من أن إحرازه المخدر كان بقصد التعاطي دون قصد الاتجار ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن بشأن تمتعه بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ورد عليه في قوله " أما عن طلب الدفاع تمتع المتهم بحق الاعفاء فيرد عليه أن ماجاء على لسان المتهم بذكره اسم دون لقبه أو بيان محل سكنه أو إقامته فلا يعد ارشادا بالمعنى الصحيح بل هو مجرد مقوله جاءت على لسان المتهم خلال اعترافه ومن ثم تلتفت المحكمة عن هذا الدفع " . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرتب الاعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه اسهاما ايجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل

إلى ضبط مهربي المخدرات والكشف عن مرتكبي الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أنف الذكر باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة فإذا لم يكن للتبليغ فائدة بأن كان غير جدي وعقيما فلا يستحق صاحبه الاعفاء ، وكان تقدير توافر موجب الاعفاء أو انتفائه مما تفصل فيه محكمة الموضوع مادامت تقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى ، وإذا كان ما أورده الحكم مما سلف بيانه صحيحا في القانون وسائغا في العقل والنطق ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن ذلك يكون غير قويم ، وليس له - من بعد التزرع بنص المادة ٤٨ سالف الذكر واعفائه من العقاب . لما كان ذلك ، وكان لا ينال من سلامة إجراءات القبض على الطاعن وتفتيشه - وهي من قبيل إجراءات الاستدلال أن من قام بها ليس من موظفي الجمارك ، ذلك بأن المقدم ضابط المباحث بشرطه ميناء السويس الذي تولى القبض على الطاعن وتفتيشه من مأموري الضبط القضائي الذين منحهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - في حدود اختصاصاتهم - سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة مما مؤداه أن تنبسط ولايته على جميع أنواع الجرائم بما فيها جريمة الشروع في التهريب المسندة إلى الطاعن ، ولا يغير من ذلك تخويل صفة الضبطية القضائية الخاصة في صدد تلك الجريمة لبعض موظفي الجمارك وفقا لحكم المادة ٢٥ من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل ، لما هو مقرر من أن اضعاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط القضائي نوى الاختصاص العام ، ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه إن اغفل - إيرادا وردا - ما أثاره الطاعن في هذا الصدد إذ هو لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إذ عاقب في المادة ٣٣ من على تصدير المواد المخدرة فقد دلل على أن المراد بتصدير المخدر هو تصديره بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس شأنه في ذلك شأن المستقر عليه في جلب المخدر - سواء أكان المصدر قد

صدره لحساب نفسه أم لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى - وهذا المعنى يلابس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره إلى بيان لايلىزم الحكم أن يتحدث عنه استقلالا إلا إذا كان الجوهر المصدر لايفيىض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام حالة التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحى للفظ التصدير أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على التصدير بالإشارة إلى القصد منه بعكس مااستند فى الحيازة أو الاحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن فى الفعل مما ينتزه عنه الشارع إذ التصدير بطبيعته لايقبل تفاوت القصود ولاكذلك حيازة المخدر أو إحرازه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر الذى شرع الطاعن فى تصديره يزن ١٩٦٦ جراما من الحشيش وقد أخفاه فى نعليه فإن ما انتهى إليه الحكم من إدانته عن جريمة الشروع فى تصدير هذا المخدر يكون صائبا وفيه الرد على ماأثاره الطاعن من أن إحرازه للمخدر كان بقصد التعاطى ولايعدو مايشير به الطاعن فى هذا الشأن أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها مما لايقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ماتقدم ، فإن طعن المحكوم عليه يكون - برمته - فى غير محله ، إلا أنه ولئن كان ذلك ، وكانت جريمة الشروع فى تصدير الجوهر المخدر وتهريبه اللتين دين المحكوم عليه بهما . قد نشأتا عن فعل واحد مما كان يتعين معه - وفق صحيح القانون وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليه بالعقوبة المقررة لجريمة الشروع فى التصدير باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد دون العقوبات المقررة لجريمة الشروع فى التهريب الجمركى ، أصلية كانت أو تكميلية ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليه بالاضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الشروع فى التصدير ، العقوبة التكميلية المقررة لجريمة الشروع فى التهريب الجمركى ، فإنه يكون قد اخطأ

فى تطبيق القانون ، وهو مانعته عليه النيابة العامة - فى طعنها بما لها من مركز قانونى خاص يتيح لها الطعن فى الأحكام ، وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه ومن ثم يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء ما قضى به من الزام المحكوم عليه بأن يؤدى مبلغ ٣٥٩٤ جنيها إلى مصلحة الجمارك .

////////////////////////////////////

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة ومجدى الجندى وحامد عبد الله .

(١٢٠)

الطعن رقم ٣٥٢٣ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض "التقرير بالطعن وإيداع الأسباب .ميعاده" .

التقرير بالطعن فى الميعاد . بون تقديم أسباب الطعن . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) نقض "الصفة فى الطعن" .

عدم تقديم المحامى التوكيل الذى يخوله حق الطعن نيابة عن المحكوم عليه للتحقق من
صفته . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟ .

(٣) اثبات "بوجه عام" "اعتراف" . دفع "الدفع ببطلان الاعتراف" . دفاع "الاخلال بحق

الدفاع . ما يوفره" . اكراه . حكم "تسبيبه . تسبب معيب" . نقض "أسباب الطعن . ما يقبل
منها" .

متى لا يعول على الاعتراف ؟ .

الدفع ببطلان الاعتراف . جوهرى . يوجب على المحكمة مناقشته والرد عليه سواء وقع
الاكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . مادام الحكم عول على هذا الاعتراف
فى الإدانة .

(٤) اثبات "اعتراف" . اكراه . دفاع "الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . دفع "الدفع

ببطلان الاعتراف" .

قعود الحكم : تحقيق دفع المتهمين بأن الاعتراف كان نتيجة اكراه . وتعييله فى الإدانة
على هذا الاعتراف . قصور يعيبه . لا يغنى عنه ما ذكر من أدلة أخرى . أساس ذلك ؟ .

١- لما كان البين أن الطاعنتين الأولى " " والثانية " " وإن قررتا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم تقدما أسبابا لطعنهما مما يتعين معه عدم قبوله شكلا عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢- لما كان الأستاذ المحامي وإن قرر بالطعن بمثابته نائبا عن المحكوم عليها إلا أن التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه لم يقدم للثبوت من صفة المقرر ، ولما كان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا منه توكيلا يخوله ذلك الحق ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة ، ولا يقدح في ذلك تقديم صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل المشار إليه ومن ثم يتعين عدم قبول هذا الطعن شكلا .

٣- الأصل أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - إذا صدر أثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه وهو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذي أثار البطلان أم أثاره متهم آخر في الدعوى مادام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على ذلك الاعتراف .

٤- لما كانت الطاعنة قد تمسكت بأن الاعتراف المعزى إلى المتهم الأخرى سالفة الذكر قد صدر وليد اكراه ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانتها - ضمن ماعول عليه من الأدلة - على ذلك الاعتراف بغير أن يرد على دفاعها الجوهري ويقول كلمته فيه ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يبطله ، ولا يعصمه من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى، لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة

القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١- طاعنة ٢- طاعنة طاعنة ٣- ٤- طاعنة ٥- "طاعنه" ٦- ٧- ٨- "طاعنة" ٩- ١٠- ١١- بأنهم فى يوم المتهمة الأولى أولا: أدارت الشقتين المبيتين فى الأوراق لأعمال الفجور والدعارة على النحو المبين بالأوراق . ثانيا : سهلت دعارة المتهمات من الثانية حتى التاسعة على النحو المبين بالأوراق . ثالثا: عاونت المذكورتين على ممارسة الدعارة . رابعا : استغلت بغاء سالفات الذكر على ممارسة الدعارة . خامسا: حرضت كل من " و " على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة. المتهمات من الثانية حتى التاسعة أعتدن ممارسة الدعارة مع الرجال بدون تمييز لقاء أجر . العاشرة: عاونت الأولى على إدارة شقتها لأعمال الدعارة والفجور . الحادى عشر : اعتاد ممارسة الدعارة والفجور مع النساء بدون تمييز ولقاء أجر . وطلبت عقابهم بالمواد ١/ج، ز ، ٣/ز ، ٦/أ ، ٨/أ ، ٩/ج ، ١٢ ، ١٥ ، من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والمادة ٣٠ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الآداب بالقاهرة قضت أولا : حضوريا للأولى بحبسها ثلاث سنوات مع الشغل وإنفاذ وتغريمهما ثلاثمائة جنيه والغلق والمصادرة وبراءتها من التهمة الأخيرة. ثانيا : حضوريا للثانية والرابعة بحبسهما سنتين مع الشغل والنفاذ ومثلها للمراقبة وتغريم كل منهما مئتين جنيه . ثالثا : حضوريا للثالثة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة بحبسهن من شهرين سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وغرامة مائتى جنيه . رابعا: غيابيا للحادى عشر بحبسها ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائتى جنيه وغرامة مائتى جنيه خامسا: غيابيا للتاسعة وحضوريا للعاشرة ببراءة كل منهما مما نسب إليهما . استأنفت المحكوم عليهن الثمانية

الأول ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنسبة للمتهم الأولى برفضه وتأيد الحكم المستأنف وتعديله بالنسبة للمتهمتين الثانية والرابعة والاكتفاء بحبس كل منهما سنة مع الشغل والنفاذ ومثلها للمراقبة والتأييد فيما عدا ذلك وبالنسبة لباقي المتهمات بتعديله والاكتفاء بحبس كل منهن ستة أشهر مع الشغل والنفاذ ومثلها للمراقبة والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليهن الأولى والثانية والخامسة والأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليها الثامنة والأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليها الثانية في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنتين الأولى " " والثانية " " وإن قررتا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم تقدموا أسبابا لطعنهما مما يتعين معه عدم قبوله شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن الأستاذ المحامي وإن قرر بالطعن بمثابته نائبا عن الطاعنة الرابعة إلا أن التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر، ولما كان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقا شخصا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولايمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا منه توكيلا يخوله ذلك الحق ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة ، ولايقدح في ذلك تقديم صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل المشار إليه ومن ثم يتعين عدم قبول هذا الطعن شكلا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة الثالثة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجرائم إدارة مسكن للدعارة وتسهيل ومعاونة باقى المتهمات على ارتكاب الدعارة واستغلال

بغائهن قد شابه القصور فى التسبب، ذلك أنها تمسكت لدى محكمة الموضوع ببطلان الاعترافات المعزوة إلى المتهمات الأخريات لصدورها وليد اكراه إلا أن الحكم عول على هذه الاعترافات فى إدانتها دون أن يعنى بمناقشة دفاعها أو الرد عليه ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدافع عن الطاعة تمسك أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان اعتراف المتهمة الثانية " " عليها لصدوره وليد اكراه ، ويبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه - الذى اعتنق أسباب الحكم المستأنف - أنه استند فى إدانة الطاعة - ضمن ما استند إليه - إلى الاعتراف المشار إليه دون أن يعرض لدفاعها فى هذا الشأن أو يرد عليه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - إذا صدر أثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه وهو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى أثار البطلان أم أثاره متهم آخر فى الدعوى مادام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على ذلك الاعتراف . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة قد تمسكت بأن الاعتراف المعزى إلى المتهمة الأخرى سالف الذكر قد صدر وليد اكراه ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى إدانتها - ضمن ما عول عليه من الأدلة - على ذلك الاعتراف بغير أن يرد على دفاعها الجوهري ويقول كلمته فيه ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يبطله ، ولا يعصمه من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى، لما هو مقرر من أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة . لما كان تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه

والإحالة بالنسبة لهذه الطاعنة ولباقى الطاعنات وكذلك المحكوم عليهن اللاتى لم يقرر ن
بالطعن " " ، " " ، " " لاتصال وجه النعى بهن
ولوحدة الواقعة وحسين سير للعدالة وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة وفتحي الصباغ ومصطفى كامل .

(١٢١)

الطعن رقم ٣٥٧٤ لسنة ٥٩ القضائية

معارضة "نظرها والحكم فيها"، إجراءات "إجراءات المحاكمة"، دفاع "الاخلال بحق الدفاع"،
مايوهه".

وجود الطاعن بالسجن فى اليوم المحدد لنظر معارضته . عذر قهرى يبرر تخلفه .
القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . دون الاشارة إلى هذا العذر . الذى أبداه محاميه . اخلال
بحق الدفاع .

لما كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه عند نظر المعارضة أمام
محكمة ثانى درجة بجلسة حضر محام عن الطاعن الغائب وقرر أنه
رهين السجن اعتبارا من ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار
المعارضة كأن لم تكن دون أن يشير إلى حضور محامى الطاعن وما أبداه من
عذر . لما كان ذلك ، وكان لا يصح فى القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم
تكن أو برفضها إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التى حددت لنظر
معارضة فيها راجعا إلى عذر قهرى، ووجود الطاعن فى السجن هو ولاشك من
هذا القبيل . وإذا كان من المقرر أيضا أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين
عذر . فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول

أو بالرفض ، وكان فى اغفال الحكم الإشارة إلى ذلك ما يخل بحق الطاعن فى الدفاع .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح مصر الجديدة ضد الطاعن بوصف أنه أعطى لها شيكا لايقبله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٦ ، ٢٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة مصر الجديدة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة جنية لاييقاف التنفيذ وبالزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بسقوط الاستئناف ، عارض ، وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن قد وقع باطلا، ذلك بأنه كان سجيئا على ذمة القضية رقم لسنة ١٩٨٦ جنح مستأنف مصر ، وقد حضر وكيل عنه فى جلسة المعارضة وأبدى عذره فى تخلفه وطلب التأجيل لهذا السبب إلا أن المحكمة لم تجبه أو تحقق عذره . وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه عند نظر المعارضة أمام محكمة ثانى درجة بجلسة حضر محام عن الطاعن الغائب وقرر أنه رهين

السجن اعتبارا من ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن يشير إلى حضور محامى الطاعن وما أبداه من عذر . لما كان ذلك ، وكان لا يصح فى القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو برفضها إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التى حددت لنظر معارضته فيها راجعا إلى عذر قهرى، ووجود الطاعن فى السجن هو ولاشك من هذا القبيل . وإذا كان من المقرر أيضا أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وكان فى اغفال الحكم الإشارة إلى ذلك ما يخل بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

=====

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/

مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبي رئيس المحكمة وحامد عبد الله وفتحي الصباغ .

(١٢٢)

الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اثبات "شهود" . محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الدليل" . دفاع "الاخلال بحق

الدفاع . ما لا يوفره" . نقض "اسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤنون فيها شهادتهم . موضوعي .

عدم التزام المحكمة بأن تورد روايات الشاهد المتعددة . حقها الاخذ بقوله في أى مرحلة دون بيان

علة ذلك أو موضعه . مادام له أصله في الأوراق .

(٢) اثبات "شهود" . إجراءات "إجراءات المحاكمة" . حكم "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

حق المحكمة أن تحيل في إيراد أقوال الشهود إلى أقوال شاهد معين . مادامت متفقة مع ما

استند إليه الحكم منها .

(٣) اثبات "بوجه عام" . محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الدليل" . دفاع "الاخلال بحق

الدفاع . ما لا يوفره" . حكم "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

عدم التزام المحكمة بالتحدث إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . لها أن تلتفت عن دليل

النفي ولو حملته أوراق رسمية . مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت

إليها من باقى الأدلة .

(٤) قصد جنائى . ضرب "ضرب بسيط" . جريمة "أركانها" .

كفاية توافر القصد الجنائى العام لتحقيق جريمة إحداث الجروح عمدا .

تحدث الحكم عن هذا القصد إستقلا . غير لازم كفاية أن يكون مستفادا من وقائع الدعوى .

(٥) اثبات "بوجه عام". محكمة الموضوع "سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .

(٦) أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعي". دفاع شرعي . دفع "الدفع بقيام حالة

الدفاع الشرعي".

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض . ما لم تكن

مدونات الحكم تظاهره .

(٧) محكمة الموضوع "حقها في تعديل وصف التهمة". وصف التهمة . شروع . ضرب "ضرب

بسيط".

عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي ترفع به الدعوى الجنائية على المتهم . حقها في تعديله

متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .

١- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع

تنزله المنزلة التي تراها وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه وهي لا تلتزم بأن تورد

في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم قضاها عليه ولها أن تعول على أقوال

الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها .

٢- من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما

أورده في أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

٣- من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات

الأثر في تكوين عقيدتها ، ومن المقرر أيضا - أن الأدلة في المواد الجنائية

اقناعية ، والمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح

في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها مع باقى الأدلة

القائمة في الدعوى .

٤- لما كانت جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام ،

وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث استقلالا عن القصد الجنائي في هذه الجرائم بل يكفي أن يكون القصد مستفادا من وقائع الدعوى .

٥- لما كان ما أورده الحكم على نحو ما تقدم تتوافر به جنحة إحداث الجرح العمد التي أخذ الطاعن بها، وكان النعى بأن الواقعة جنحة إصابة خطأ لأن الطاعن كان يطلق النار لتفريق الأهالي لدى تعرضهم لرجال الشرطة لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنقتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب .

٦- الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما هي معرفة به في القانون أو ترشح لقيامها ، ولما كانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٧- الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي ترفع به الدعوى الجنائية قبل المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني الصحيح الذي ترى انطباقه على الواقعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في قتل عمدا بأن أطلق عليه

عيارا ناريا من مسدس كان يحمله قاصدا من ذلك قتله وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . واحالته إلى محكمة جنايات الزقازيق لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل واحالة الدعوى المدنية للمحكمة المختصة باعتباره مرتكبا جنحة الضرب البسيط .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون واخلال بحق الدفاع ذلك بأن أورد جزء من شهادة الشاهد الأول فقط واحال إليه في شأن باقى الشهود دون أن يوضح فحوى شهادتهم ومؤدى الدليل المستمد منها ، ولم يورد مؤدى محضر التحريات الذى استدل الطاعن به على عدم وجوده بمكان الحادث ولم يورد مؤدى تقرير المعمل الجنائى بشأن الطبينة ويعرض له بما يرفع التناقض بينه وبين تقرير الطبيب الشرعى، ولم يستظهر القصد الجنائى وهو قصد الايذاء ، كما أن تحصيل الحكم لواقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن أطلق أعيرة نارية لتفريق الأهالى لدى تعرضهم للشرطة يجعل التكييف الصحيح للواقعة هى جريمة الإصابة الخطأ المؤثمة بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات، كما لم يعرض الحكم لحالة الدفاع الشرعى التى ر شحت لقيامها أقوال المجنى عليه ، هذا إلى أن المحكمة غيرت وصف التهمة من جناية شروع فى قتل عمد إلى جنحة الضرب دون تنبيه الطاعن إلى هذا التعديل . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر

القانونية للجريمة التي دأى الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها معينها الصحيح في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ماوتبه الحكم عليها مستمدة من أقوال شهود الأثبات والتقارير الطبى الشرعى لما كلف ذلك وكفى من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع فنزله المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذى تطمئن إليه وهى لا تلتزم بأن تؤيد فى حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم قضاها عليه ولها أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها . كما أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال الشهود إلى ما أوردته فى أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ولما كان الطاعن لا ينازع فى أن ما أوردته الحكم من أقوال الشاهد الأول التى إحال إليها الحكم لها معينها الصحيح فى الأوراق ، فإن نعيه فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كلف ذلك وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحديث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ، ومن المقرر أيضا - أن الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية ، والمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها مع باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ، ومن ثم فحسب المحكمة أن أقامت الأدلة على مقارفة الطاعن للجريمة التى دين بها بما يحمل قضاها وهو ما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بنفاذه ، فإنه لا يعيب الحكم عدم إيراد مؤدى محضر التحريات وتقارير العمل الجنائى بشأن الطبقة ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكانت جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائى العام ، وهو يتوفر كلما ارتكب الجانى الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث استقلالا عن القصد الجنائى فى هذه الجرائم بل يكفى أن يكون القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردته الحكم - وهو ما تحقق فى واقعة الدعوى - فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك وكان ما أوردته الحكم على نحو ما تقدم متوافقا به جنحة إحداث

الجرح العمد التي. أخذ الطاعن بها وكان النعى بأن الواقعة جنحة إصابة خطأ لأن الطاعن كان يطلق النار لتفريق الأهل إلى لدى تعرضهم لخطر الشرطة لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتقتها المحكمة الواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب ، فضلا على أنه لا يجدى الطاعن ما يثيره بمصدد التكيف للصحيح للواقعة لأن العقوبة التي قضى بها الحكم تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة الإصابة الخطأ الموثمة بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا المصدد يضحى ولا محل له . لما كان ذلك وكان الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما هي معرفه به في القانون أو ترشح لقيامها ، ولما كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوفر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف الشروع في القتل العمد فعدلت المحكمة هذا الوصف إلى وصف بالضرب المنصوص عليه في المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات ، وكان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي ترفع به الدعوى الجنائية قبل المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني الصحيح الذي ترى انطباقه على الواقعة، وإذا كانت الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة وهي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن على أساسه ، وكان مرد هذا التعديل - على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - هو عدم قيام الدليل على أن الطاعن حين اعتدى على المجنى عليه قد انتوى قتله ، ولم

يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر تختلف عن الواقعة الأولى ، فإن المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الحالة بتنبية المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى ومن ثم تنحصر عن الحكم قالة الاخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك . فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

=====

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجي أسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام وأحمد عبد البارى .

(١٢٣)

الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اختصاص "الاختصاص الولائى" اختصاص محاكم أمن الدولة "طوارئ" سلاح . ارتباط
سرقه .

محاكم أمن الدولة العليا طوارئ . استثنائية .
اختصاص محاكم أمن الدولة بجرائم السلاح . لايسلب المحاكم العادية اختصاصها بها . أساس
ذلك ؟

تبعية الجريمة ذات العقوبة الأخف للجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها فى التحقيق والاحالة
والمحاكمة . علة ذلك ؟ .

مثال فى شروع فى سرقة وإحراز سلاح .
(٢) اختصاص "الاختصاص الولائى" حكم "تسبيبه . تسبیب غیر معيب" . نقض "مايجوز
الطعن فيه من الأحكام" . دستور .

قضاء محكمة الجنايات خطأ بعدم الاختصاص وتخليها عن الفصل فى موضوع الدعوى . يعد
مانعا من السير فيها لحرمان المتهم من حق المثل أمام قاضيه الطبيعى . الذى كفله له الدستور . أثر
ذلك ؟ .

(٣) نيابة عامة نقض " المصلحة فى الطعن والصفة فيه " . طعن " الصفة فى الطعن " .

للىابة العامة الطعن فى الحكم . ولو كانت المصلحة للمتهم . أساس ذلك ؟ .

(٤) اختصاص النقض مختلص للطعن بالحكم فيه .

قصر الحكم بعثه على مسألة الاختصاص دون أن يعرض للواقعة الجنائية ذاتها . وجوب أن يكون مع النقض الاعادة .

١- لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بحالة بعض الجرائم إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والنخائر والقوانين المعدلة له ، قد خلا كلاهما كما خلا أى تشريع آخر من النص على افراد محاكم أمن الدولة العليا للمشكلة وفق قانون للطوارئ وحدها - دون سواها - بالفصل فى الدعوى المرفوعة عن الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آنف البيان . وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة العليا طوارئ محاكم استثنائية اختصاصها محصور فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها وكذلك القوانين المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه، وإن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الأصيل الذى أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل فى الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص وبالتالى يشمل هذا الاختصاص الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ومن ثم فإنه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون سالف الذكر مانع من القانون ويكون الاختصاص فى شأنها مشتركاً بين المحاكم العادية والمحاكم الاستثنائية لا يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى ، إلا أن تحول دون ذلك قوة

الأمر المقضى ، ولا يغير من هذا الأصل العام ما نصت عليه المادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ من أنه " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلة فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة " طوارئ " وتطبق هذه المحاكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات . ذلك أنه لو كان الشارع قد أراد أفراد محاكم أمن الدولة " طوارئ " بالفصل وحدها دون سواها فى أى نوع من الجرائم لعهد إلى الإفصاح عنه صراحة على غرار نهجه فى الأحوال المماثلة هذا فضلا عن أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب اللزوم العقلى أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها فى التحقيق والإحالة والمحاكمة وتدرج فى فلكها ، بموجب الأثر القانونى للارتباط بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هى الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٢٢ من قانون العقوبات إذ أن جريمة الشروع فى السرقة مع حمل السلاح معاقب عليها بالأشغال المؤقتة مدة لاتزيد على نصف الحد الأقصى المقرر وفقا لأحكام المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢١٦ من قانون العقوبات ، فى حين أن جريمة إحراز سلاح نارى غير مششخن ونخائر بدون ترخيص معاقب عليها بالسجن وفقا لحكم المادة ١/٢٦ ، ٤ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى على المتهمين أمام المحكمة العادية صاحبة الولاية العامة ، فإنه ما كان يجوز لهذه المحكمة أن تتخلى عن ولايتها الأصلية تلك ، وأن تقضى بعدم اختصاصها استنادا إلى ما أوردته بأسباب حكمها من أن الاختصاص الفعلى إنما هو لمحكمة أمن الدولة العليا " طوارئ " .

٢- لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر - مخطئا - بعدم الاختصاص ولم يفصل فى موضوع الدعوى ، إلا أنه يعد فى الواقع - وفقا لقواعد التفسير الصحيح للقانون - مانعا من السير فيها ، مادام يترتب عليه حرمان المتهم من

حق المثل أمام قاضيه الطبيعي الذي كفله له الدستور بنصه في الفقرة الأولى من مادته الثامنة والستين على أن " لكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي " وما يوفره له هذا الحق من ضمانات لا يوفرها قضاء استثنائي، ومادامت المحكمة - محكمة الجنايات - قد تخلت على غير سند من القانون عن نظر الدعوى بعد أن أصبحت بين يديها ، وانتهت بذلك الخصومة أمامها ، ومن ثم فإن حكمها يكون قابلاً للطعن فيه بالنقض .

٣- لما كانت النيابة العامة - في مجال المصلحة والصفة في الطعن - هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص ، اعتباراً بأنها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها - كسلطة اتهام - مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة هي للمتهم ، وتتمثل - في صورة الدعوى - في الضمانات التي توفرها له محاكمته أمام المحاكم العادية - دون محاكم أمن الدولة العليا طوارئ - وأخصها حقه في الطعن بطريق النقض - متى توافرت شروطه - في الحكم الذي قد يصدر ضده، فإن صفة النيابة العامة في الانتصاب عنه في طعنها تكون قائمة .

٤- لما كان الحكم المطعون فيه واجب النقض ، وإذا كان قد قصر بحثه على مسألة الاختصاص ولم يعرض للواقعة الجنائية ذاتها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم ١ - المتهمون جميعاً : تداخلوا في اتفاق جنائي بقصد ارتكاب جناية سرقة موضوع التهمة الثانية بأن قدموا جميعاً من مدينة مينا القمح إلى مدينة الزقازيق بالسيارة قيادة المتهم الثالث عازمين على ارتكاب هذه الجناية سألقة الذكر بظروفها وقد شرعوا في اتمامها ولكن خاب أثر الجريمة

لسبب لادخل لإرادتهم فيه هو اكتشاف أمرهم والقاء القبض عليهم . ٢ - المتهمون جميعا أيضا : شرعوا فى سرقة مخازن الشركة العامة لتجارة السلع الغذائية بالجملة فرع جملة رقم (٢) بالزقازيق حالة كون المتهمين الأول والثانى حاملين لسلحين ناريتين ظاهرين ولكن خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه هو اكتشاف أمرهم والقاء القبض عليهم . ٣ - المتهمون جميعا أيضا : استعملوا القوة والتهديد مع موظفين عموميين هما الرائد الضابط بمباحث مديرية أمن الشرقية والنقيب ضابط قسم أول الزقازيق وذلك ليحملوهما بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهما وذلك بئان أطلق لمتهمان الأول والثانى النار عليهما من سلاحين يحملانهما حالة فرارهما بالسيارة قيادة المتهم الثالث وذلك بقصد منعهما من القاء القبض عليهم بعد تلبسهم بارتكاب الجناية موضوع التهمة السابقة ولكن لم يبلغوا من ذلك مقصدهم . ٤ - المتهمان الأول والثانى فقط : أحرزا بغير ترخيص سلاحين ناريتين غير مششخنتين . ٥ - المتهمان الأول والثانى أيضا : حازا وأحرزا بغير ترخيص ذخائر مما تستخدم فى إطلاق السلاحين الناريين سالفى الذكر بون أن يكون مرخصا لهما فى حيازتهما وإحرازهما . واحالتهم إلى محكمة جنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥، ٤٦، ٤٨، ١٣٧ مكررا/١، ٣١٦ من قانون العقوبات والمواد ١/١، ٦، ٢٦/٢، ٤، ١/٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، ٧٥ لسنة ١٩٥٨، ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٠١ لسنة ١٩٨٠ والجدول رقم ٢ الملحق بالقانون الأول بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالة الأوراق إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها :

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم

اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى المرفوعة على المطعون ضدهم بجرائم التداخل فى اتفاق جنائى بقصد ارتكاب جناية الشروع فى سرقة ليلا مع حمل سلاح واستعمال القوة والتهديد مع موظفين عموميين لحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظائفهم وإحراز سلاح نارى وذخائر بغير ترخيص وباحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها قد اخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه انتهى إلى القول بأن الاختصاص بنظر هذه الدعوى إنما ينعقد لمحكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفق قانون الطوارئ بينما تشترك محكمة الجنايات مع محكمة أمن الدولة العليا فى الاختصاص مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية قبل المتهمين لمحاكمتهم جميعا عن جرائم التداخل فى اتفاق جنائى بقصد ارتكاب جناية الشروع فى سرقة مع حمل سلاح واستعمال القوة والتهديد مع موظفين عموميين ، وبالنسبة للمتهمين الأول والثانى أيضا عن جريمة احراز سلاح نارى غير مششخن وذخائر بدون ترخيص وطلبت عقابهم بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ١٣٧ مكررا (أ) / ١ ، ٢ ، ٣١٦ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ ، ١ / ٢٦ ، ٤ ، ١ / ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٥٧ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠١ لسنة ١٩٨٠ والجدول رقم ٢ الملحق بالقانون الاول . ومحكمة الجنايات قضت بتاريخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٨ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها . لما كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ باحالة بعض الجرائم إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ، قد خلا كلاهما كما خلا أى تشريع آخر من النص على افراد محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفق قانون الطوارئ وحدها - دون سواها - بالفصل فى الدعاوى المرفوعة عن الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آنف البيان . وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر

على أن محاكم أمن الدولة العليا طوارئ محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها وكذلك القوانين المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه، وإن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الأصلي الذي اطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ومن ثم فإنه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون سالف الذكر مانع من القانون ويكون الاختصاص في شأنها مشتركاً بين المحاكم العادية والمحاكم الاستثنائية لا يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى ، إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى، ولا يغير من هذا الأصل العام ما نصت عليه المادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ من أنه " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلة في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة " طوارئ " وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ذلك أنه لو كان الشارع قد أراد أفراد محاكم أمن الدولة " طوارئ " - بالفصل وحدها دون سواها في أي نوع من الجرائم لعمد إلى الإفصاح عنه صراحة على غرار نهجه في الأحوال المماثلة هذا فضلاً عن أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب اللزوم العقلي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها في التحقيق والاحالة والمحاكمة وتندرج في فلكها ، بموجب الأثر القانوني للارتباط بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ أن جريمة الشروع في السرقة مع حمل السلاح معاقب عليها بالأشغال المؤقتة مدة لا تزيد على

نصف الحد الأقصى المقرر وفقا لأحكام المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٦ من قانون العقوبات، في حين أن جريمة إحراز سلاح نارى غير مششخن ونخائر بدون ترخيص معاقب عليها بالسجن وفقا لحكم المادة ١/٢٦ ، ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى على المتهمين أمام المحكمة العادية صاحبة الولاية العامة ، فإنه ما كان يجوز لهذه المحكمة أن تتخلى عن ولايتها الأصلية تلك ، وأن تقضى بعدم اختصاصها استنادا إلى ما أوردته بأسباب حكمها من أن الاختصاص الفعلى إنما هو لمحكمة أمن الدولة العليا "طوارئ" . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن صدر - مخطئا - بعدم الاختصاص ولم يفصل فى موضوع الدعوى ، إلا أنه يعد فى الواقع - وفقا لقواعد التفسير الصحيح للقانون - مانعا من السير فيها ، مادام يترتب عليه حرمان المتهم من حق المثل أمام قاضيه الطبيعى الذى كفله له الدستور بنصه فى الفقرة الأولى من مادته الثامنة والستين على أن " لكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعى " وما يوفره له هذا الحق من ضمانات لا يوفرها قضاء استثنائى، ومادامت المحكمة - محكمة الجنايات - قد تخلت على غير سند من القانون عن نظر الدعوى بعد أن أصبحت بين يديها ، وانتهت بذلك الخصومة أمامها ، ومن ثم فإن حكمها يكون قابلا للطعن فيه بالنقض . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة - فى مجال المصلحة والصفة فى الطعن - هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص ، اعتبارا بأنها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن فى الأحكام وإن لم يكن لها - كسلطة اتهام - مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت المصلحة هى للمتهم ، وتتمثل - فى صورة الدعوى - فى الضمانات التى توفرها له محاكمته أمام المحاكم العادية - دون محاكم أمن الدولة العليا طوارئ - وأخصها حقه فى الطعن بطريق النقض - متى توافرت شروطه - فى الحكم الذى قد يصدر ضده، فإن صفة النيابة العامة فى الانتصاب عنه فى طعنها تكون قائمة ، وقد استوفى الطعن الشكل المقرر فى القانون ، ولما كان ما تقدم ، يكون الحكم المطعون فيه واجب النقض ، وإذ كان قد قصر بحثه

على مسألة الاختصاص ولم يعرض للواقعة الجنائية ذاتها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة إلى محكمة الجنايات .



جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عوض جابر وعادل عبد الحميد نائبى رئيس المحكمة وحسين الشافعى والبشرى الشورىجى .

(١٢٤)

الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ القضائية

- (١) نقض " اسباب الطعن . عدم تقديمها " .
التقرير بالطعن فى الميعاد بون تقديم الاسباب . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .
- (٢) تقليد " تقليد عملة " . مسئولية جنائية . قصد جنائى . حكم " مالا يعيبه " " تسببيه . تسبیب غير معيب " . نقض " اسباب الطعن . مالا يقبل منها " .
عدم تحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن علم المتهم بتقليد الاوراق المالية . لا يعيبه . حد ذلك ؟ .
- (٣) اثبات " بوجه عام " " شهود " : محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " . نقض " اسباب الطعن . مالا يقبل منها " .
لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال متهم على متهم آخر . ولو وردت فى محضر الشرطة . متى اطمأنت إليها . ولو عدل عنها .
وزن أقوال الشهود . موضوعى .
- عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها . اغفالها بعض الوقائع . مفاده . اطراحها
- (٤) استدالات . اثبات " اعتراف " . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " . حكم " تسببيه . تسبیب غير معيب " . نقض " اسباب الطعن . مالا يقبل منها " .
حق محكمة الموضوع فى التعويل على ما يتضمنه محضر الاستدلالات من اعترافات . وتقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات . موضوعى . مادام سائفا .

(٥) اثبات "شهود" . تقليد . حكم "تسببيه تسبب غير معيب" . نقض "اسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

الخطأ في الاسناد الذي لا يعيب الحكم . ماهيته ؟

(٦) تفتيش " اذن التفتيش . اصداره" . نيابة عامة . استدالات . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . نقض "اسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوين الامر بالتفتيش . موضوعي .

(٧) دفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . دفع . اثبات "بوجه عام" . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . نقض "اسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . ماهيته ؟

النفي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . غير جائز أمام النقض .

(٨) عقوبة "العقوبة المبررة" . تقليد . اتفاق جنائي . نقض "حالات الطعن" "اسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " المصلحة في الطعن" . ارتباط .

انتفاء مصلحة الطاعن في تعيب الحكم في خصوص جريمة الاتفاق الجنائي ، مادام الحكم قد اعتبر الجريمة المسندتين إليه جريمة واحدة وفق أحكام المادة ٣٢ عقوبات . وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي حيازة عملة مقلدة بقصد ترويجها .

١ - لما كان الطاعنين إثنين والثالث ولئن قررا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم يودعا اسبابا لطعنهما مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنهما شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم عدم تحدته صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها مادامت الوقائع كما أثبتتها تعتبر توافر هذا العلم لديه وكان القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تأخذ بأقوال متهم على متهم آخر ولو

كانت واردة في محضر الشرطة متى اطمأنت الى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى و كان وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها انما مرجعه الى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض وكانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي التفتت عن أى دليل آخر في الأوراق لان في عدم ايرادها له أو التحدث عنه ما يفيد اطراحه وعدم التعويل عليه .

٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول على ماتضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعترافات مادامت قد اطمأنت إليها لما هو مقرر أن الاعترافات في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات بغير معقب مادامت تقيمه على اسباب سائفة ولها سلطة مطلقة في الاخذ باعتراف المتهم في أى دور من التحقيق بما في ذلك محضر ضبط الواقعة متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحق والواقع وطالما أنها استخلصت الادانة من هذه الاعترافات استخلاصا سائفا لاتناقض فيه .

٥ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه في الاسناد مالم يتناول من الادلة ما يؤثر على عقيدة المحكمة .

٦ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الامر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب .

٧ - من المقرر أن الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذي يبدى صراحة امامها دون غيره من القول المرسل الذي لم يقصد به سوى مجرد التشكيك فيما اطمأنت إليه من أدلة الثبوت فليس للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره امامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض .

٨ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة

الى الطاعن جريمة واحدة وفق احكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات بعد اعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات وهى العقوبة المقررة لجريمة حيازة العملة المقلدة بقصد الترويج فانه لامصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن جريمة الاتفاق الجنائى على حيازة العملة المقلدة وترويجها مادامت المحكمة قد دانتته بجريمة حيازة العملة المقلدة بقصد ترويجها ووقعت عليه العقوبة بوصف انها الجريمة الاشد بالنسبة الى جريمة الاتفاق الجنائى فى شقيه .

الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ٢ - (طاعن) ٣ -
- (طاعن) ٤ - ٥ - (طاعن) ٦ - ٧ -
- ٨ - ٩ - بأنهم (أولا) المتهمين الثانى والثالث
- ١- حازا وآخر مجهول بقصد الترويج عملة ورقية متداولة قانونا فى الخارج هى ثلاثين ورقة مالية من فئة المائة دولار أمريكى المضبوطة والمقلدة على غرار الاوراق المالية الصحيحة على النحو المبين بتقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير مع علمهم بأمر تقليدها ثانيا: شرعا فى ترويج الاوراق المالية المضبوطة والمقلدة سالف البيان بأن دفعا بها إلى التداول على النحو الموضح بالاوراق وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهما فيه وهو ضبطهما - والجريمة متلبسا بها (ثانيا) المتهم الخامس : حاز بقصد الترويج عملة ورقية متداولة قانونا فى الخارج هى سبعين ورقة مالية من فئة المائة دولار أمريكى المضبوطة والمقلدة على غرار الاوراق المالية الصحيحة على النحو المبين بتقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير مع علمه بأمر تقليدها (رابعا) المتهمين من الأول حتى الرابع : اتفقوا وآخر مجهول فيما بينهم اتفاقا جنائيا الغرض منه ارتكاب جناية ترويج عملة ورقية متداولة قانونا فى الخارج هى الاوراق المالية المضبوطة والمقلدة على غرار الاوراق المالية الصحيحة من فئة المائة دولار امريكى واتحدت ارادتهم جميعا على ذلك

بأن اتفقوا مع المتهمين الخامس والسادس على احضار الاوراق المالية المضبوطة المقلدة لترويجها داخل البلاد (خامسا) المتهمين من الخامس إلى التاسع : اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جناية ترويج الاوراق المالية المضبوطة والمقلدة من فئة المائة دولار امريكى المتداولة قانونا فى الخارج بأن اتحدت ارادتهم على ترويج العملة الورقية المقلدة على النحو المبين بالتحقيقات واحالتهم الى محكمة جنائيات (الجيزة) لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للثانى والثالث والخامس وغيايبا للباقيين عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦/٣ ، ٤٨/١ ، ٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من ذات القانون . بمعاقبة كل من المتهمين الثانى والثالث والخامس بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما هو منسوب إليهم وبمعاقبة باقى المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عما هو منسوب إليهم مع مصادرة العملة المقلدة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهم الثانى والثالث والخامس فى هذا الحكم بطريق النقضالخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الثانى والثالث ولئن قررا بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنهما لم يودعا اسبابا لطعنهما مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنهما شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن الطعن بالنسبة للطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون . ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجرائم حيازة أوراق عملة متداولة بالخارج مقلدة بقصد ترويجها والاتفاق الجنائى بغرض ارتكاب جناية ترويج العملة المقلدة مع الشروع فى الترويج قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وانطوى على خطأ فى الاسناد وفى تطبيق القانون ذلك بأن الحكم دانه

بجريمة حيازة أوراق العملة المقلدة بقصد ترويجها رغم انتفاء علمه بتقليدها واسقط من أقوال الشهود ما ينفي صلة الطاعن بباقي المتهمين أو علمه بتقليد العملة كما التفت الحكم عن أقوال الطاعن والمتهمين بتحقيقات النيابة العامة رغم اختلافها عما عول عليه من أقوالهم بمحضر الضبط وحصل الحكم بأقوال المتهم الثالث من أن الطاعن ذهب إلى مدينة الاسماعيلية لاحضار العملات المضبوطة على خلاف الثابت بالأوراق كما اطرح دفع الطاعن ببطلان الضبط والتفتيش لعدم جدية التحريات بما لايسوغه والتفت عن دفعه ببطلان اعترافه بمحضر ضبط الواقعة لصدوره تحت تأثير الاكراه الواقع عليه ودان الحكم الطاعن بجريمة الاتفاق الجنائي رغم عدم توافر اركانها في حقه . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه عليها مستمدة من أقوال الشهود واعتراف الطاعن بمحضر الضبط وما ثبت من تقرير فحص الأوراق المالية بمعرفة قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي، عرض لدفاع الطاعن الذي اشار إليه في اسباب طعنه في قوله " وحيث إن دفاع المتهم الثاني على لسان محاميه بنى على الدفع ببطلان اذن الضبط والتفتيش لعدم جدية التحريات الامر الذي يبطل ماترتب على تنفيذ الاذن من إجراءات ومنها ضبط العملات المزيفة ومانسب إليه من اقرار بمحضر الضبط باعتبارها اثر مباشر من آثار القبض والتفتيش الباطلين . اما دفاعه الموضوعي فقد بنى على عدم علمه بان التعامل انصب على عملات مزيفة وأنه كان يعتقد انها عملات صحيحة وأنه ذهب مع المتهم الثالث بناء على طلبه لتوصيل الدولارات الى الشخص السعودي واحضار مبلغ الف وخمسمائة جنيه يداينه بها وكان ذهابه للاسماعيلية ومقابلته للمتهم الثالث باعتباره تابعا للمتهم الثالث ولادخل له بالصفقة التي عقدت . لما كان ذلك وكان لايعيب الحكم عدم تحدته صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها مادامت الوقائع كما اثبتتها تعتبر توافر هذا العلم لديه .

وكان القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لعلم الطاعن بتقليد العملات محل الاتهام واثبت توافره في حقه في قوله " وحيث إنه عن علم المتهمين بأن العملة المضبوطة مزيفة فإنه ثابت مما اقربه المتهمون الثاني والثالث والخامس أنهم على علم تام بتزييفها وأن تداولها بينهم كان على هذا الأساس وإذا تم تقييمها بأقل من ربع القيمة الفعلية للدولارات الأمريكية الصحيحة وجرى تداولها بهذه القيمة المنخفضة وايد ذلك أنهم جميعا يتداولون كثيرا هذا النوع من العملة بحكم طبيعة أعمالهم سواء في عمليات الاستيراد والتصدير أو تبادل العملات الأجنبية ومثلهم لا ينخدع في العملة المزيفة المضبوطة ويقبلها في التداول على أنها عملة صحيحة كما وأن هذا العلم عززه ما جاء بمحضر التحريات التي اطمأنت المحكمة إلى جديتها " وكان ما أورده الحكم على النحو المتقدم سائغ وسديد ويتوافر به العلم بالتقليد فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ماتستقل به محكمة الموضوع ولايجوز مجادلتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تأخذ بأقوال متهم على متهم آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة متى اطمأنت الى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى وكان وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها انما مرجعه الى محكمة الموضوع لكون رقابة عليها من محكمة النقض وكانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي التفتت عن أي دليل آخر في الأوراق لان في عدم ايرادها له أو التحدث عنه ما يفيد اطراحه وعدم التعويل عليه فإن ما يثيره الطاعن في شأن أقوال باقي المتهمين التي عول عليها الحكم ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لايجوز اثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعول على ماتضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعترافات مادامت قد اطمأنت إليها لما هو مقرر أن الاعترافات في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في

تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات بغير معقب مادامت تقيمه على اسباب سائغة ولها سلطة مطلقة في الاخذ باعتراف المتهم في أى دور من التحقيق بما في ذلك محضر ضبط الواقعة متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحق والواقع وطالما إنها استخلصت الادانة من هذه الاعترافات استخلاصا سائغا لاتناقض فيه ومن ثم فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في قضائه بالإدانة على أقوال المتهمين بمحضر الضبط بدعوى تناقضها ولا يعدو ما يثيره الطاعن من فساد استدلال الحكم أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه في الاسناد مالم يتناول من الادلة ما يؤثر على عقيدة المحكمة وكان البين من الحكم المطعون فيه أن ما ينعاه الطاعن من خطئه في الاسناد فيما نقله عن المتهم الثالث بخصوص زهاب الطاعن لمدينة الاسماعيلية لاحضار العملات المضبوطة - على فرض وجوده لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى اليها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الامر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح الدفع ببطلان اذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية بأسباب سائغة في قوله " حيث إنه عن الدفع ببطلان اذن التفتيش الصادر من النيابة العامة لعدم جدية التحريات السابقة على اصداره فإنه مربوط بأن هذه المحكمة تشارك النيابة العامة اطمئنانا إلى جدية هذه التحريات وكفايتها للتدليل على اقتراف المتهمين المأتون بتفتيشهم في الجناية الصادر بشأنها الاذن " فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يدفع ببطلان الاعتراف المعزو إليه للاكراه الواقع عليه وقصارى ما قرره المدافع عنه بمحضر جلسة ٢٨/٣/١٩٨٨ أنه يدفع ببطلان التحريات لعدم جديتها وبطلان الاعتراف المنسوب للمتهم في محضر الضبط وهو مالا يشكل دفعا صريحا ببطلان الاعتراف

للاكراه . وكان من المقرر أن الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذى يبدى صراحة امامها نون غيره من القول المرسل الذى لم يقصد به سوى مجرد التشكيك فيما اطمأنت إليه من أدلة الثبوت فليس للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره امامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض ويضحى نعى الطاعن فى هذا الصدد ولامحل له . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة الى الطاعن جريمة واحدة وفق احكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات بعد اعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات وهى العقوبة المقررة لجريمة حيازة العملة المقلدة بقصد الترويج فانه لامصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن جريمة الاتفاق الجنائى على حيازة العملة المقلدة وترويجها مادامت المحكمة قد دانتته بجريمة حيازة العملة المقلدة بقصد ترويجها ووقعت عليه العقوبة بوصف انها الجريمة الاشد بالنسبة الى جريمة الاتفاق الجنائى فى شقيه ويكون منعاه فى غير محله لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين بذلك رفضه موضوعا .

=====

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة وحامد عبد الله وفتحي الصباغ و مصطفى كامل .

(١٢٥)

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اثبات "شهود" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .
حق محكمة الموضوع في تجزئه أقوال الشاهد . حد ذلك ؟ .

(٢) محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات "اعتراف" . حكم "تسبيبه" . تسبيب
غير معيب" .

خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا . لا ينال من سلامة الحكم . طالما أنها لم ترتب عليه
وحده الأثر القانوني للاعتراف .

(٣) تزوير "تزوير الأوراق الرسمية" . جريمة "أركانها" . اشتراك . أحوال شخصية . حكم
"تسبيبه" . تسبيب غير معيب" .

عقد الزواج وثيقة رسمية . مناط العقاب على التزوير فيها ؟ .

مثال لتسبيب سائق لاثبات الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج .

(٤) قانون "تفسيره" "سريانه" "الاعتذار بالجهل بالقانون" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" .

نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" . موظفون عموميون . شريعة إسلامية . أحوال شخصية
"زواج" .

قبول الإعتذار بالجهل لحكم من أحكام قانون غير قانون العقوبات . شرطه ؟

نص المادتان ٦٠، ٦٣ من قانون العقوبات . مفاده ؟ .

دفاع الطاعن بحسن نيته في زواجه ممن تتوافر فيها الموانع الشرعية للزواج لا ينهض بمجرد

سندا للتمسك بالإعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية .

(٥) تزوير "الأوراق الرسمية" . جريمة "أركانها" . قصد جنائي . حكم "تسببيه" . تسبیب غیر

معيب .

القصد الجنائي في جريمة التزوير . مناط تحققه ؟ .

تحدث الحكم استقلالاً عن توافره ، غير لازم .

١ - من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشاهد إلا ما تقيم عليه قضاها ولها في سبيل استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ بما تطمئن إليه وتطرح ما عداها طالما أنها لم تمسح الشهادة أو تحيلها عن معناها .

٢ - من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافاً طالما أنها لم ترتب عليه وحدة الأثر القانوني للاعتراف - كما هو الحال في الدعوى المعروضة - ومن حقها كذلك أن تستمد اقتناعها من أي دليل له مأخذ صحيح من أوراق الدعوى . ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

٣ - لما كان عقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف عام هو المأثون الشرعي وهذه الورقة قد أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأن بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً بين المتعاقدين وتكون الآثار المترتبة عليها - فمتى تمت صحيحة - إذا ما جد النزاع بشأنها . ومناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد المتعاقدين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك فكل عبث يرمى إلى إثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعد تزويراً . وكون المحكوم عليها الأولى ابنة لزوج الطاعن المدخول بها هو من الموانع الشرعية للزواج . وإثبات المأثون على لسان المتعاقدين خلوهما من الموانع الشرعية مع علمهما - بقيام المانع - مما يتحقق به جريمة الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج ويكون الحكم إذ انتهى إلى ذلك صحيحاً في حكم القانون ويكون النعي في غير محله ويتعين الالتفات عنه .

٤ - من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يباشر عملا مشروعاً له أسباباً معقولة . وهذا هو المألوف عليه فى القوانين التى اخذ عنها الشارع أسس المسؤولية الجنائية وهو الاستفادة من مجموع نصوص القانون فإنه مع تقرير قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أوردت المادة ٦٣ من قانون العقوبات أنه لاجرم إذا وقع الفعل من موظف أميرى فى الأحوال الآتية : أولاً : إذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبه عليه . ثانياً : إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذياً لما أمرت به القوانين أو اعتقد أن إجراءاته من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة . كما أورد فى المادة ٦٠ من قانون العقوبات أن أحكام هذا القانون لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة . وكان دفاع الطاعن بحسن نية لا ينهض بمجرد سنداً للتمسك بالاعتذار بعدم العلم بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية الذى يحرم الجمع بين الزوجة ووالدتها . مادام لم يقوم الدليل القاطع على أنه تحرى تحرياً كافياً وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباباً معقولة تبرر له هذا الاعتقاد - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن إذ أنه لم يقدم إلى محكمة الموضوع الدليل على ذلك - ومن ثم يكون ما ينهض على الحكم فى هذا الخصوص بعيداً عن محجة الصواب .

٥ - من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة التزوير يتحقق متى تعمد الجانى تغيير الحقيقة منه وأنه لا يلزم الحكم أن يتحدث صراحة واستقلالاً عن هذا الركن مادام أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن الطاعن قد اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو وثيقة زواج المحكوم عليها الأولى من الطاعن حال

تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أدلى أمامه على خلاف الحقيقة بخلوهما من الموانع الشرعية حال كون الطاعن زوجا لوالدة المحكوم عليها الأولى وقت زواجه من الأخيرة وقام الموظف بإثبات هذه البيانات بوثيقة الزواج وتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة بما يشهد بتوافر القصد الجنائى فى حقه . ومن ثم يكون منعاه فى هذا الخصوص غير سديد ويكون النعى برمته فى غير محله متعينا رفضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ٢ - (الطاعن) بأنهما: اشتركا بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو مئون ناحية دائرة مركز الجيزة فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو وثيقة زواج الأولى من الثانى حال تحريرها الموظف المختص بوظيفته وذلك بجعلهما واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن ادليا أمامه على خلاف الحقيقة بخلوهما من الموانع الشرعية حال كون المتهم الثانى زوجا لوالدة المتهمة الأولى وقت زواجه من الأخيرة فقام الموظف المذكور بإثبات هذه البيانات بوثيقة الزواج سالفه البيان وتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة . واحالتهما إلى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا بالنسبة للمتهمة الأولى وحضوريا بالنسبة للمتهم الثانى (الطاعن) عملا بالمواد ٣/٤٠ ، ٤١ ، ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات بمعاقبتهما بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو مأتون ناحية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو وثيقة زواجه من المحكوم عليها الأولى . قد شابه القصور في التسبب والخطأ في القانون - ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة كذلك فإنه اجتزأ من أقوال الشاهد الأول ومن أقوال الطاعن التي اسماها اعترافا على غير سند ماينفي ارتكاب الجريمة. كذلك أخذ الطاعن بالمواد ٣/٤٠، ٤١، ٢١١، ٢١٢ عقوبات على الرغم من أن هذه المواد لا تنطبق على واقعة الدعوى. فضلا على أن الطاعن دفع بعدم علمه بالقاعدة الشرعية التي تمنعه من الجمع بين الزوجة ووالدتها وبما ينتفى معه القصد الجنائي في جريمة التزوير إلا أن الحكم اطرح هذا الدفع بما لايسوغه . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله « حيث ان الواقعة حسبما استيقنتها المحكمة من الأوراق وما انطوت عليه من تحقيقات ومادار بشأنها بجلسة المحاكمة تخلص في أن المتهم الثانى متزوج من والدة المتهمه الأولى في ١٩٥٣/١١/٣ بوثيقة زواج رقم وعاشرها معاشرة الأزواج . ثم قام بالزواج من المتهمه الأولى - ابنة زوجته - في بموجب وثيقة زواج رقم مركز الجيزة وافر المتهمان عند توثيق الزواج أنهما خاليان من الموانع الشرعية » . ثم دلل على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعن مما شهد به و وما هو ثابت بالوثيقتين ، مركز الجيزة " . ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور في بيان الواقعة وعدم ايراد مؤدى الأدلة يكون في غير محله - لما كان ذلك وكان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشاهد إلا ما تقيم عليه قضاءها ولها في سبيل استخلاص الصورة الصحيحة

للواقعة أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه طالما أنها لم تمسح الشهادة أو تحيلها عن معناها ، ومن ثم يكون نعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد ، كما وإنه لا يقدح فى سلامة الحكم خطأ المحكمة فى تسمية أقوال المتهم اعترافا طالما أنها لم ترتب عليه وحدة الأثر القانونى للاعتراف - كما هو الحال فى الدعوى المعروضة - ومن حقها كذلك أن تستمد اقتناعها من أى دليل له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى . ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك وكان عقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف عام هو المأنون الشرعى وهذه الورقة قد أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأن بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون الآثار المترتبة عليها - فمتى تمت صحيحة - إذا ما جد النزاع بشأنها . ومناط العقاب على التزوير فى وثيقة الزواج هو أن يقع تغيير الحقيقة فى اثبات خلو أحد المتعاقدين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك فكل عبث يرمى إلى اثبات غير الحقيقة فى هذا الصدد يعد تزويرا . وكون المحكوم عليها الأولى ابنه لزوج الطاعن المدخول بها هو من الموانع الشرعية للزواج . واثبات المأنون على لسان المتعاقدين خلوهما من الموانع الشرعية مع علمهما - بقيام المانع - مما تتحقق به جريمة الاشتراك فى تزوير وثيقة الزواج ويكون الحكم إذ انتهى إلى ذلك صحيحا فى حكم القانون ويكون النعى فى غير محله ويتعين الالتفات عنه . لما كان ما تقدم وكان من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يباشر عملا مشروعاً له أسبابا معقولة . وهذا هو المعول عليه فى القوانين التى أخذ عنها الشارع أسس المسئولية الجنائية وهو الاستفادة من مجموع نصوص القانون فإنه مع تقرير قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أوردت المادة ٦٣ من قانون العقوبات أنه لاجرم إذا وقع الفعل من موظف أميرى فى الأحوال الآتية : أولا : إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه

طاعته أو اعتقد أنها واجب عليه . ثانيا : إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو اعتقد أن إجراءاته من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة . كما أورد في المادة ٦٠ من قانون العقوبات أن أحكام هذا القانون لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة . وكان دفاع الطاعن بحسن نيته لا ينهض بمجرد سندنا للتمسك بالاعتذار بعدم العلم بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية الذي يحرم الجمع بين الزوجة ووالدتها . مادام لم يقوم الدليل القاطع على أنه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده الذي اعتقده بأنه يباشر عملا مشروعاً كانت له أسباباً معقولة تبرر له هذا الاعتقاد - وهو مالا يجادل فيه الطاعن إذ أنه لم يقدم إلى محكمة الموضوع الدليل على ذلك - ومن ثم يكون ما ينعاه على الحكم في هذا الخصوص بعيداً عن محجة الصواب . لما كان ذلك وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق متى تعمد الجاني تغير الحقيقة منه وأنه لا يلزم الحكم أن يتحدث صراحة واستقلالاً عن هذا الركن مادام أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن قد اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو وثيقة زواج المحكوم عليها الأولى من الطاعن حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجعل واقعه مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أدلى أمامه على خلاف الحقيقة بخلوهما من الموانع الشرعية حال كون الطاعن زوجاً لوالدة المحكوم عليها الأولى وقت زواجه من الأخيرة وقام الموظف بإثبات هذه البيانات بوثيقة الزواج وتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة بما يشهد بتوافر القصد الجنائي في حقه . ومن ثم يكون منعه في هذا الخصوص غير سديد ويكون الطعن برمته في غير محله متعيناً رفضه .

جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجى اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وعلى الصادق عثمان وأحمد عبد
البارى .

(١٢٦)

الطعن رقم ٣٥٣٩ لسنة ٥٩ القضائية

شيك بدون رهيد . إجراءات «إجراءات المحاكمة» . تزوير «الإدعاء بالتزوير» . دفاع «الاخلال
بحق الدفاع . ما يوفره» . حكم «تسبيبه . تسبيب معيب» .
الدفع بتزوير الشيك . جوهرى . وجوب تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه .
التأخير فى الإدلاء بالدفاع . لا يدل حتماً على عدم جديته .
استعمال المتهم حقه فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء . لا يصح وصفه بعدم الجدية . علة
ذلك ؟ .
مثال لتسبيب معيب للرد على الدفع بتزوير الشيك .

لما كان البين من محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن
الطاعن طلب أجلاً للطعن بالتزوير على الشيك محل الاتهام بيد أن المحكمة
الاستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف الذى دان الطاعن واطرح ما أثاره من
دفاع بقوله " وحيث أن المحكمة تلتفت عما قرره المتهم بشأن طلبه أجلاً للطعن
بالتزوير على الشيك موضوع الاتهام ذلك أن المحكمة ترى أن هذا الطعن غير
جدى ليس من ورائه هدف سوى اطالة أمد النزاع وتعطيل الفصل فى الدعوى
الجنائية أية ذلك أن المتهم لم يطعن بالتزوير على الشيك طيلة نظر الدعوى

الجنائية أمام محكمة أول درجة ، إضافة أنه ليس ثمة ما يمنع المتهم من التقرير بهذا الطعن من تلقاء نفسه الأمر الذى لم يفعله « لما كان ذلك وكان الدفع بتزوير الشيك هو دفاع جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذ صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها ، فكان على المحكمة أن تحققه بلوغا الى غاية الامر فيه . فإن هى استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها ان تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ وكان رد الحكم بأن التأخير فى الطعن بالتزوير يجعل الدفع به غير جدى لا يصلح ردا على هذا الدفع ولا يسوغ اطراحه لما هو مقرر من أن التأخير فى الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته مادام منتجا من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة ان ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا لان المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه مادام فيه تجلية للحقيقة وهداية الى الصواب .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكا بمبلغ الف وخمسمائة جنيه مسحوبا على البنك الأهلى - فرع منوف - لايقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بان يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل ، وكفالة عشرين جنيها لاييقاف التنفيذ وبأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت عارض المحكوم عليه ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة شبين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت

غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه بالاكْتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ والتأييد فيما عدا ذلك .

قطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد قد شابه قصور فى التسببب واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن أثار دفاعا جوهريا أمام المحكمة الاستئنافية بتزوير الشيك وطلب التصريح له بالطعن بالتزوير عليه بيد أن المحكمة ردت عليه برد غير سائغ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب أجلا للطعن بالتزوير على الشيك محل الاتهام بيد أن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف الذى دان الطاعن واطرح ماأثاره من دفاع بقوله " وحيث ان المحكمة تلتفت عما قرره المتهم بشأن طلبه أجلا للطعن بالتزوير على الشيك موضوع الاتهام ذلك أن المحكمة ترى أن هذا الطعن غير جدى ليس من ورائه هدف سوى اطالة أمد النزاع وتعطيل الفصل فى الدعوى الجنائية أية ذلك أن المتهم لم يطعن بالتزوير على الشيك طيلة نظر الدعوى الجنائية أمام محكمة أول درجة ، إضافة أنه ليس ثمة مايمنع المتهم من التقرير بهذا الطعن من تلقاء نفسه الأمر الذى لم يفعله . لما كان ذلك وكان الدفع بتزوير الشيك هو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذ صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها ، فكان على المحكمة أن تحققه بلوغا الى غاية الامر فيه . فإن هى استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها ان تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ وكان رد الحكم بأن التأخير فى الطعن بالتزوير يجعل الدفع به غير جدى لا يصلح ردا على هذا الدفع ولايسوغ اطراحه لما هو مقرر من أن التأخير

فى الادلاء بالدفاع لايدل حتما على عدم جديته مادام منتجا من شأنه أن تندفع به
 التهمة أو يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، كما ان استعمال المتهم حقه المشروع فى
 الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لايصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف
 بأنه جاء متأخرا لان المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه
 فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه
 وتحقيقه مادام فيه تجلية للحقيقة وهداية الى الصواب . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم
 يكون معيبا بما يوجب نقضه والإعادة مع الزام المطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية
 بالمصاريف المدنية بغير حاجة إلى بحث الوجه الاخر من الطعن .

=====

جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجي اسحق وفتحي خليفة نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

(١٢٧)

الطعن رقم ٤٣٦٦ لسنة ٥٩ القضائية

(١) إجراءات "إجراءات المحاكمة". محاماه .وكاله .دفاع "الإخلال بحق الدفاع .مالايوفره".
حق المتهم فى إختيار من يتولى الدفاع عنه . مقدم على حق المحكمة فى تعيين المدافع .
استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به
ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .
(٢) محكمة الموضوع "سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى" "سلطتها فى
تقدير الدليل" . اثبات "شهود" . نقض "اسباب الطعن . مالايقبل منها" .
حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . واطراح ما يخالفها .
مادام ذلك سائغاً .

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤتون فيها الشهادة. موضوعى .
مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد ؟

الجدل الموضوعى. عدم جواز إثارتة أمام محكمة النقض .

(٣) تلبس . مأمورو الضبط القضائى "سلطاتهم" . تفتيش "التفتيش بغير اذن" .

– التلبس بالجناية . يبيح لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه . اساس

ذلك ؟

تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط بداعة. تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة

الموضوع .

(٤) نقض "اسباب الطعن . مالا يقبل منها" . إثبات "اعتراف" .

تشكيك الطاعن في اعترافه للضابط . جدل موضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(٥) إجراءات "إجراءات المحاكمة" . مواد مخدرة . نقض "اسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

قعود المتهم عن إبداء دفاعه الموضوعي أمام محكمة الموضوع . يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟ .
مثال .

١ - لما كان الأصل أن المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع ، إلا أنه وقد ثبت من الأوراق أن الطاعن لم يعترض إذ ندبت المحكمة له محاميا عنه ولم يطلب تأجيل الدعوى ، وكان من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده ، امر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقليد مهنته ، فإن مايثيره من أن المحامي المنتدب لم يكن ملما بوقائع الدعوى لا يكون له محل .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد افصحت عن اطمئنانها الى اقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة ، فإن مايثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة واقوال الضابط ينحل الى جدل موضوعي مما لايجوز اثارته امام محكمة النقض .

٣ - من المقرر أن حالة التلبس بالجناية تبيح لمأمور الضبط القضائي - طبقا

للمادتين ٣٤، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية - ان يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الامور الموضوعية البحث التى توكل بداءة لرجل الضبط القضائى على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب مادامت النتيجة التى انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التى اثبتتها فى حكمها .

٤ - لما كان تشكيك الطاعن فى اعترافه للضابط يتمخض جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما لايجوز اثارته امام محكمة النقض ، فإن منعاها فى هذا الصدد يكون لامحل له .

٥ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا عن اختلاف وزن المخدر الذى ذكره الضابط عن ذلك الذى أورده تقرير معمل التحليل، فلايجوز له من بعد ان يثير ذلك أمام محكمة النقض لما هو مقرر من أن قعود المتهم عن ابداء دفاعه الموضوعى أمام محكمة الموضوع يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها، ومن ثم فإن مايثيره الطاعن فى هذا المقام لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : احرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (حشيش وسيكونال) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . ثانيا : احرز بقصد الاتجار مادة " الميرومايات " التى تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة وذلك فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١. ٢. ٧. ١، ٢٧، ٣/٣٤، ١/٤٢، ٢٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٤٥ لسنة ١٩٨٤ والبندين ٥٧، ٦٦ من الجدول الأول

الملحق بالقانون الأول والمستبدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦، والبند ١٢ من الجدول الثالث الملحق بالقانون الأول والمادة ٣٢ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة .

قطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة مخدر بقصد الاتجار قد شابه البطلان والاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال، ذلك بأن المحامى الذى ندبته المحكمة للدفاع عنه جاء دفاعه شكليا غير جدى لم يحط بواقعة الدعوى ، والتفت الحكم عما اثاره بالتحقيقات من أنه قبض عليه فى سيارة اجرة وفتشه الضابط نون مسوغ كمارد ردا قاصرا وغير سائغ على مادفع به من بطلان القبض عليه وتفتيشه لعدم توافر حالة التلبس إذ لم تجر تحريات مسبقه عن نشاطه رغم ماقرره المرشد من معرفته به ونشاطه المؤثم وادعى الضابط أنه شاهده يبيع مخدرا لآخر قبل ضبطه ورغم ذلك لم يقم بضبطهما ولم يكشف عن كيفية علمه بكنه المواد التى يبيعها وسعرها رغم أنه لايعمل بقسم مكافحة المخدرات وحديث عهد بالخدمة ، هذا إلى أنه انكر ارتكاب الواقعة فى التحقيقات واعترافه للضابط، وقد جاء وزن المخدر فى تقرير العمل مختلفا عن ذلك الذى ذكره الضابط، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة ان احدا من المحامين لم يحضر للدفاع عن الطاعن فنذبت المحكمة محاميا للدفاع عنه وسلمته صورة من ملف الدعوى

للاطلاع والاستعداد، وأنه ابدى مرافقته بون اعتراض من الطاعن . لما كان ذلك ، وإن كان الأصل أن المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع ، إلا أنه وقد ثبت من الأوراق أن الطاعن لم يعترض إذ نددت المحكمة له محاميا عنه ولم يطلب تأجيل الدعوى، وكان من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده ، امر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقليد مهنته ، فإن مايثيره من أن المحامي المنتدب لم يكن ملما بوقائع الدعوى لا يكون له محل. ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن مرشدا سريريا ابلغ ضابط مباحث قسم عابدين أن الطاعن يتجر بالمواد المخدرة في الطريق العام فتوجه الى مكان وجوده، وابتاع منه كبسولتين من مخدر السيكونال بمبلغ خمسة جنيهات وعندئذ قام بالقبض عليه وتفتيشه فعثر معه على واحد وتسعين كبسولة من ذات المخدر ولقاقتين من مخدر الحشيش وعشرة أقراص من عقار الميرومات، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على النحو سالف الذكر ادلة مستمدة من اقوال الضابط وتقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد افصحت عن اطمئنانها الى اقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة، فإن مايثيره الطاعن من منازعة في صورة

الواقعة واقوال الضابط ينحل الى جدل موضوعي مما لايجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت حالة التلبس بالجناية تبيح لمأمور الضبط القضائي - طبقا للمادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية - ان يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الامور الموضوعية البحت التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب مادامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي اثبتتها في حكمها ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن اورد صورة الواقعة على النحو السالف حصل دفاع الطاعن من دفعه ببطلان وإجراءات القبض والتفتيش ورد بقوله " وحيث إن المحكمة لاتعول على انكار المتهم بعد ان اطمأنت لادلة الاثبات أنفة البيان - لما كان ذلك وكان ضبط المخدر بأنواعه في حيازة المتهم كان وليد إجراء مشروع بدايته قبول المتهم بيع قرصين من مخدر السيكونال لضابط الشرطة ولما أن اصبحت جريمة حيازة المخدر متلبسا بها نتيجة لذلك قام الضابط بالقبض على مرتكبها وتفتيشه وهذه وتلك إجراءات قانونية سديدة يتعين الاخذ بنتيجتها ومن ثم فالدفع غير سديد. " ، وهو ورد كاف وسائغ في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ، فإن مايثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان تشكيك الطاعن في اعترافه بالضابط يتمخض جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لايجوز اثارته امام محكمة النقض ، فإن منعه في هذا الصدد يكون لامحل له . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا عن اختلاف وزن المخدر الذي ذكره الضابط عن ذلك الذي أورده تقرير معمل التحليل، فلايجوز له من بعد ان يثير ذلك أمام محكمة النقض لما هو مقرر من أن قعود المتهم عن

إبداء دفاعه الموضوعي أمام محكمة الموضوع يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا المقام لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة ومجدى الجندى وحامد عبد الله .

(١٢٨)

الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ القضائية

(١) مواد مخدرة، تفتيش "أذن التفتيش"، دفاع "الاخلال بحق الدفاع، ما لا يوفره"، حكم
"تسببيه"، تسبیب غیر معيب"، نقض "أسباب الطعن"، ما لا يقبل منها .

صحة تفتيش المزارع بغير إذن . مشروط بأن تكون غير متصلة بالمساكن. المادة ٤٥ إجراءات .
لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

(٢) دفع "الدفع ببطلان القبض والتفتيش"، تفتيش "التفتيش بإذن"، مأمور الضبط القضائى
حكم "تسببيه"، تسبیب غیر معيب"، نقض "أسباب الطعن"، ما لا يقبل منها .

حق مأمور الضبط القضائى فى الإستعانة فى إجراء التفتيش بغيره . مادام يعمل تحت اشرافه .
(٣) دفع "الدفع بشيوع التهمة"، حكم "تسببيه"، تسبیب غیر معيب"،

الدفع بشيوع التهمة . موضوعى . لا يستأهل رداً خاصاً .

(٤) مواد مخدرة، قصد جنائى، إثبات "بوجه عام"، محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير
الدليل".

تقدير توافر قصد الإتجار فى المواد المخدرة . موضوعى . مادام سائفاً .

(٥) إثبات "بوجه عام"، حكم "تسببيه"، تسبیب غیر معيب"، نقض "أسباب الطعن"، ما لا يقبل
منها .

انحسار الخطأ فى الاسناد عن الحكم إذا أقيم على ماله أصل ثابت فى الأوراق ولم يخرج بالدليل
عن فحواه .

(٦) محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل". حكم "تسبيبه . تسبيب غير معيب".

حق المحكمة في الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى أدلة الدعوى .

(٧) حكم "بياناته . بيانات الديباجة". محضر الجلسة .

محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات الديباجة عدا التاريخ .

(٨) دفاع "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره". حكم "ما لا يعيبه في نطاق التدليل".

السهر الواضح لا يغير من الحقائق المعلومة لخصوم الدعوى .

(٩) حكم "تسبيبه . تسبيب غير معيب". ما لا يعيبه في نطاق التدليل". إحالة . بطلان . نقض

"أسباب الطعن . ما لا يقبل منها".

قرار الاحالة . إجراء سابق على المحاكمة . الطعن ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض . غير

مقبول .

١ - لما كانت المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه لا يجوز لرجال السلطة العامة الدخول في أى مكان مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل وفي حالة الحريق أو الغرق أو ماشابه ذلك ، ومن ثم فإن ايجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما اراد حماية المسكن فحسب ، فتفتيش المزارع بدون إذن لاغبار إذا كانت غير متصلة بالمساكن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة وهو ما لا ينازع فيه الطاعنون - فإنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على الدفع الذى ابدوه ببطلان إذن النيابة لعدم جدية التحريات طالما أنه دفع قانونى ظاهر البطلان .

٢ - من المقرر أن لمأمور الضبط القضائى أن يستعين في إجراء القبض والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكن من رجال الضبط القضائى مادام يعمل تحت اشرافه .

٣ - من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي

لاستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها .

٤ - لما كان الحكم قد عرض إلى قصد الاتجار واستظهره لدى الطاعنين من ضبط شجيرات نبات الحشيش بأرض فى حيازة كل منهم والعناية بهذه الاشجار بشدها إلى عيدان للحفاظ عليها تؤتى ثمارها وما كشفت عنه التحريات السرية بشأن قصدهم من زراعة هذا النبات . ولما كان زراعة النبات المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ماينتجها .

٥ - لما كان البين من المفردات المضمومة أن عدد الشجيرات المضبوطة بزراعة الطاعن الثانى هو ٢٩١ شجرة - حسبما هو ثابت بمحضر المعاينة التى أجرتها النيابة العامة - ومن ثم فإن ماحصله الحكم فى هذا الشأن يرتد إلى أصول ثابتة فى تحقيقات النيابة ، ولم يحد الحكم عن نص ما أنبأت به أو فحواه وانحسرت عنه الخطأ فى الاسناد. هذا فضلا على أنه لاينال من سلامة الحكم اطراحه لبطاقة الحيازة المقدمة من الطاعن الثانى للتدليل على أن ٢٥٠ شجرة من الشجرات المضبوطة فى أرض ليست فى حيازته .

٦ - من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ، ومن ثم فبحسب المحكمة إن أقامت الأدلة على مقارفة هذا الطاعن للجريمة التى دين بها بما يحمل قضاءه وهو ما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بدفاعه .

٧ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص سائر بيانات الديباجة - عدا تاريخ صدوره .

٨ - من المقرر أن السهو الواضح لايفير من الحقائق المعلومة لخصوم الدعوى

وكان ماينعاه الطاعنين على الحكم فى هذا الصدد هو من قبيل هذا السهو الواضح الذى لاينال من صحة الحكم ويكون النعى غير سديد .

٩ - لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسات المحاكمة أن أى من الطاعنين أو المدافعين عنهم لم يثر شيئاً بشأن بطلان قرار الاحالة ، وكان هذا القرار إجراء سابقاً على المحاكمة فإنه لايقبل من الطاعن الثانى اثاره أمر بطلانه لأول مره أمام محكمة النقض مادام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم زرعوا نباتا ممنوعا زراعته (نبات القنب الهندى) المبين بالتحقيقات وذلك بقصد الإتيان فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . وإحالتهم إلى محكمة جنايات بنى سويف لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٣٨ ، ٢/٣٤ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ والبند رقم واحد الملحق بالقانون الأول مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل منهم بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريم كل منهم مبلغ خمسة آلاف جنيه ومصادرة الشجيرات المضبوطة.

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض قيد بجدول محكمة النقض برقم..... لسنة ٥٧ قضائية . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية إلى محكمة جنايات بنى سويف لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة الاعادة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٢/٣٤ ، ١/٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ والبند رقم واحد الملحق بالقانون الأول بمعاقبة كل منهم بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريم كل منهم مبلغ خمسة آلاف جنيه ومصادرة الشجيرات المضبوطة.

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانتهم بجريمة زراعة نبات القنب الهندى بقصد الإتجار قد شابه القصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال والبطلان ذلك بأنه لم يعرض للدفع ببطلان إذن النيابة لعدم جدية التحريات والدفع بشيوع التهمة لاشتراك أولاد الطاعنين وازواج بناتهم معهم فى الزراعة ، وذلك بما لايسوغ على توافر قصد الإتجار مستندا إلى كبر الكمية بالنسبة للطاعنين مغفلا اياها بالنسبة لاحدهم وإلى شد الزراعة إلى عيدان، وحدد الكمية المضبوطة بأرض الطاعن الثانى بـ ٢٩١ شجرة على خلاف الثابت بالاوراق من أنها إحدى عشر شجرة فقط، هذا إلى أن الحكم صدر فى الجناية..... لسنة ١٩٨٦ الواسطى دون أن تتضمن بياناته أنه صدر فى جنايتين اخرتين منضمين ، كما ينعى الطاعن الثانى على الحكم المطعون فيه البطلان والقصور فى التسبيب ذلك بأنه صدر بناء على أمر احالة مسطور به تطبيق الجدول رقم ١٥ الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو ما لايتضمنه القانون ، كما دال على توافر قصد الإتجار لدى الطاعن بضبط إحدى عشر شجرة بأرضه مضافا إليها ٢٥٠ شجرة ضبطت فى أرض شقيقه على النحو الثابت ببطاقة الحياة المقدمة للمحكمة ، هذا إلى أن الحكم رد بما لايسوغ على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لقيام المأنون له بالتفتيش باشتراك ثلاث من رجال الزراعة معه دون أن يكونوا من مأمورى الضبط القضائى ودون أن يخوله الإذن هذا، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة زراعة نبات القنب الهندى بقصد الإتجار التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك وكانت

المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه لايجوز لرجال السلطة العامة الدخول فى أى مكان مسكون إلا فى الأحوال المبينة فى القانون أو فى حالة طلب المساعدة من الداخل وفى حالة الحريق أو الغرق أو ماشابه ذلك ، ومن ثم فإن ايجاب إذن النيابة فى تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما اراد حماية المسكن فحسب ، فتفتيش المزارع بدون إذن لاغبار إذا كانت غير متصلة بالمساكن - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة وهو ما لاينازع فيه الطاعنون - فإنه لايعيب الحكم التفاته عن الرد على الدفع الذى ابدوه ببطلان إذن النيابة لعدم جدية التحريات طالما أنه دفع قانونى ظاهر البطلان ويضحي مايشير به فى هذا الصدد، ومايشير به الطاعن الثانى بصدد القصور فى الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش غير سديد، خاصة أنه من المقرر ايضاً أن لمأمور الضبط القضائى أن يستعين فى إجراء القبض والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكن من رجال الضبط القضائى مادام يعمل تحت اشرافه كما هو الحال فى الدعوى الماثلة وهو ما التزم به الحكم صحيحاً فى اطراح هذا الدفاع . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التى تطمئن إليها، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استقر فى عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعنين على النبات المخدر المضبوط تأسيساً على أدلة سائغة لها أصلها فى الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلى فإن مايشير به الطاعنين فى هذا الشأن يكون فى غير محله ، لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض إلى قصد الاتجار واستظهره لدى الطاعنين من ضبط شجيرات نبات الحشيش بأرض فى حيازة كل منهم والعناية بهذه الاشجار بشدها إلى عيدان للحفاظ عليها تؤتى ثمارها وما كشفت عنه التحريات السرية بشأن قصدهم من زراعة هذا النبات . ولما كان زراعة النبات المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ماينتجها وكان الحكم قد

0123456789101112131415161718192021222324252627282930313233343536373839404142434445464748495051525354555657585960616263646566676869707172737475767778798081828384858687888990919293949596979899100

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ناجي اسحق وفتحى خليفة نائبي رئيس المحكمة و ابراهيم عبد المطلب وأحمد عبد
البارى .

(١٢٩)

الطعن رقم ٢٩٨٣ لسنة ٥٧ القضائية

(١) محال صناعية وتجارية . نقض "مايجوز الطعن فيه من الأحكام" .

الطعن بالنقض فى الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى الصادر بتطبيق القانون رقم ٤٥٣
لسنة ١٩٥٤ جائز . علة ذلك ؟ .

(٢) محال صناعية وتجارية . نقض "ميعاده" . إعلان .

الحكم الحضورى الاعتبارى لايسرى ميعاد الطعن فيه الامن اليوم الذى ثبت فيه علم الطاعن
رسميا بصور الحكم .

مثال فى جريمة اقامة وإدارة محل بدون ترخيص .

(٣) حكم "بياناته" "بيانات حكم الإدانة" "تسبيبه" . محلات صناعية وتجارية .

بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .

خلو الحكم من بيان نوع المحل موضوع الجريمة وطبيعة عمله ونشاطه لبيان ما إذا كان معاقبا

على اقامته وإدارته بدون ترخيص . قصور .

١ - من حيث إن الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى الصادر بجلاسة
١٩٨٣/١٠/٢٠ - وهو التاريخ الصحيح للحكم حسبما يبين من المفردات
المضمومة - قضى بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم

المستأنف الذى دان الطاعنين بجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية ، وكان هذا الحكم لاتجوز المعارضة فيه طبقا لنص المادة ٢١ من القانون - المار ذكره - وكان الطاعنون قد قرروا بالطعن بالنقض فى هذا الحكم ، فإن الطعن يكون جائزا .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا اعتباريا . فإن ميعاد الطعن فيه لايسرى إلا من اليوم الذى يثبت فيه رسميا علم الطاعنين بصدوره ، وكان لايبين من المفردات المضمومة أن الطاعنين قد أعلنوا بالحكم المطعون فيه أو علموا به رسميا قبل يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ وهو اليوم الذى قرروا فيه بالطعن بالنقض ، فإنه يتعين اعتبار ذلك اليوم بدء تاريخ العلم الرسمى بالحكم .

٣ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها، والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وإلا كان قاصرا، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع المحل الذى دان الطاعنين بجريمتى اقامته وإدارته بغير ترخيص وطبيعة العمل أو النشاط الذى يزاوئ بذلك المحل ، حتى يتيسر الوقوف على ما إذا كان المحل - موضوع الدعوى الراهنة - من ضمن المحال المدرجة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية ، والمعاقب على اقامتها وإدارتها بغير ترخيص من الجهة الادارية المختصة، فإنه يكون معيبا بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أقاموا واداروا المحل المبين بالمحضر بدون ترخيص. وطلبت عقابهم بالمواد ١٧، ٢، ١٨، ٢ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة جنح قضت غيايبا عملا بمواد الاتهام بتفريم كل متهم مائة جنيه

والغلق . استأنف المحكوم عليهم ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى الصادر بجلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ - وهو التاريخ الصحيح للحكم حسبما يبين من المفردات المضمومة - قضى بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف الذى دان الطاعنين بجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية ، وكان هذا الحكم لاتجوز المعارضة فيه طبقا لنص المادة ٢١ من القانون - المار ذكره - وكان الطاعنون قد قرروا بالطعن بالنقض فى هذا الحكم ، فإن الطعن يكون جائزا .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ ، ولم يقرر المحكوم عليهم بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ ، ولم يودعوا أسباب طعنهم إلا فى تاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٨٥ ، بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا اعتباريا . فإن ميعاد الطعن فيه لايسرى إلا من اليوم الذى يثبت فيه رسميا علم الطاعنين بصدوره ، وكان لايبين من المفردات المضمومة أن الطاعنين قد أعلنوا بالحكم المطعون فيه أو علموا به رسميا قبل يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ وهو اليوم الذى قرروا فيه بالطعن بالنقض ، فإنه يتعين اعتبار ذلك اليوم بدء تاريخ العلم الرسمى بالحكم . لما كان ذلك ، وكانت أسباب الطعن قد أودعت فى الميعاد المحدد قانونا . فإن الطعن يكون قد رفع فى الميعاد واستوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمتى

أقامة وإدارة محل بدون ترخيص ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن مصانع الطوب الأحمر لم تدرج بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ وقرار وزير الاسكان والتعمير رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٦ ضمن مصانع الطوب المحظور اقامتها أو إدارتها بدون ترخيص، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه اقتصر فى بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعنين على قوله " وحيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما أثبتته محرر المحضر من أن المتهمين بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٥ اقاموا وأداروا المحل المبين بالمحضر بغير ترخيص، وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم مما هو ثابت بمحضر الضبط سالف الذكر ، ومن ثم يتعين معاقبة المتهم طبقا لمواد الاتهام عملا بنص المادة ٣٠٤/٢-ج ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها، والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وإلا كان قاصرا، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع المحل الذى دان الطاعنين بجريمتى اقامته وإدارته بغير ترخيص وطبيعة العمل أو النشاط الذى يزاوئ بذلك المحل ، حتى يتيسر الوقوف على ما إذا كان المحل - موضوع الدعوى الراهنة - من ضمن المحال المدرجة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية ، والمعاقب على اقامتها وإدارتها بغير ترخيص من الجهة الادارية المختصة، فإنه يكون معيبا بالقصور - الذى يتسع له وجه الطعن - بما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها فى شأن ماثيره الطاعنون بوجه الطعن. لما كان ماتقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين كامل حنفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
محمد زايد وصلاح البرجى نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى وزكريا الشريف .

(١٣٠)

الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٥٧ القضائية

(١) اثبات "شهود" محكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير الدليل" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

وزن أقوال الشهود وتقدير الدليل . موضوعى .

مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد ؟ .

(٢) نقض "أسباب الطعن" ، ما لا يقبل منها " .

عدم جواز إثارة الجدل الموضوعى لأول مرة أمام النقض .

(٣) حكم "بياناته" "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

خطأ الحكم فى تحديد تاريخ الواقعة . لا يؤثر فى سلامته طالما أنه لا يتصل بحكم القانون فيها ،

ومادامت الدعوى الجنائية لم تنقض بمضى المدة .

(٤) اثبات "شهود" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب " . نقض "أسباب الطعن" ، ما لا يقبل منها " .

عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفى مادامت لم تستند إليها .

(٥) إجراءات "إجراءات المحاكمة" . دفاع "الاخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره " . إثبات "شهود" .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب سماع شاهد قدم فى مذكرة بعد حجز الدعوى للحكم أو الرد

عليه .

مثال : ما لا يفيد معه الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة بإجابته .

(٦) محكمة ثانية درجة "الإجراءات أمامها". إثبات "بوجه عام" "شهود". نقض "أسباب الطعن". ما لا يقبل منها .

محكمة ثانية درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق .

الشهود الذين يلتزم بسماعهم ؟ .

(٧) نقض "حالات الطعن" "الخطأ فى تطبيق القانون" "نظر الطعن والحكم فيه" .

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا بنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله .

(٨) خلورجل . عقوبة . نقض "حالات الطعن بالنقض . مخالفة القانون" .

جزء الرد المنصوص عليه فى المادة ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يدور مع موجه من بقاء المال موضوع جريمة الخلو فى ذمة المتهم حتى الحكم عليه . مؤدى ذلك ؟ .

١ - وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ، وكان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

٢ - لما كان ما يثيره الطاعن من تشكيك فى أقوال شاهدى الإثبات وما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب رداً صريحاً من الحكم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٣ - لما كان الطاعن لم يدع أن تاريخ واقعة إبرام عقد الإيجار ودفع مبلغ الخلو يتصل بحكم القانون فيها أو أن الدعوى قد انقضت بمضى المدة فإن ما يثيره بشأن خطأ الحكم فى بيان ذلك التاريخ لا يؤثر فى سلامته وإحاطته بالواقع ، وهو - من بعد - لا يعيب الحكم لأنه خارج عن موضوع استدلاله .

٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفى مادامت

لم تثق بما شهدوا به وهى غير ملزمة بالإشارة الى أقوالهم مادامت لم تستند إليها فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٥ - إن ماثيره الطاعن بشأن اعراض محكمة الموضوع بدرجةيتها عن طلب سماع شاهد نفى فإنه لما كان الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا النعى أن محكمة الدرجة الأولى بعد أن استمعت بجلاسة لشاهد نفى - فى حضور الطاعن ومحاميه ودون أن يطلب أى منهما سماع شهود آخرين - أمرت باقفال باب المرافعة وحجزت القضية للحكم، ومن ثم فهى لا تلتزم بإجابه طلب التحقيق الذى يبيده الدفاع أو الرد عليه من بعد حجز الدعوى للحكم ولو طلب ذلك فى مذكرة مصرح له بتقديمها مادام لم يطلب ذلك بجلاسة المحاكمة ، هذا إلى أن الطاعن بعد أن أشار فى مذكرته المقدمة بعد اقفال باب المرافعة إلى الشاهد أردف بقوله " ويمكن سماع شهادته إذا مارأت عدالة المحكمة ذلك حتى تزداد اطمئناناً لصحة ما ذكرناه " وهى عبارة لاتفيد معنى الطلب الصريح الجازم مما لاتكون معه المحكمة ملزمة بإجابته لمثل هذا الطلب أو الرد عليه .

٦ - الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لاتجرى من التحقيقات إلا ماترى لزوماً لإجرائه ولا تلتزم بسماع الشهود إلا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان الطاعن قد عد متنازلاً عن حقه بسكوته عن التمسك بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، فإن منعه على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لعدم سماع الشاهد المذكور يكون على غير أساس .

٧ - من المقرر أن لمحكمة النقض - طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٦ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله .

٨ - لما كانت المادة ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ توجب الحكم بالزام

كل من يحصل على مبالغ بالمخالفة لأحكام القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر بردها الى من أداها ، وكان البين أن جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء المبلغ فى ذمة المتهم بالحصول عليه بالمخالفة لأحكام تلك القوانين حتى الحكم عليه، وكان الثابت من الأوراق أن المجنى عليه مثل أمام المحكمة الاستئنافية وأقر بأنه استرد المبلغ الذى دفعه للطاعن على سبيل خلو الرجل، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما تضمنه من الزام الطاعن برد ألفين من الجنيهاات يكون معيبا بما يؤذن لهذه المحكمة بنقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به الحكم المستأنف من الرد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته مؤجرا تقاضى من المستأجر مبالغ اضافية خارج نطاق عقد الايجار على سبيل خلو الرجل. وطلبت عقابته بالمواد ٨ ، ١/٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالاسكندرية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه أربعة آلاف جنيه والزامه برد مبلغ ألفين من الجنيهاات . عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه. استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والايقاف بالنسبة لعقوبة الحبس .

فطعن الاستاذ المحامى نيابه عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الحصول على خلو رجل قد شابه القصور فى التسببب والأخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه خلا من بيان

الأدلة التي عول عليها في قضائه بالإدانة ولم يحفل بدفاع الطاعن أن الاتهام ملفق له بالتواطؤ بين المجنى عليه الذي تأخر في الإبلاغ أكثر من سنة وبين الشاهد ، وأورد واقعة الدعوى في صورة مبهمة تتبى عن اختلال فكرة المحكمة عن تاريخ إبرام عقد الإيجار كما خلا الحكم من الإشارة إلى أقوال شهود النفي وأعرضت المحكمة بدرجتها عن طلب سماع شاهد النفي الذي أصر الطاعن عليه مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة استقاها من أقوال كل من المجنى عليه والشاهد من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وكان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان ما يثيره الطاعن من تشكيك في أقوال شاهدي الإثبات وما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحا من الحكم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يدع أن تاريخ واقعة إبرام عقد الإيجار ودفع مبلغ الخلو يتصل بحكم القانون فيها أو أن الدعوى قد انقضت بمضي المدة فإن ما يثيره بشأن خطأ الحكم في بيان ذلك التاريخ لا يؤثر في سلامته وإحاطته بالواقع ، وهو - من بعد - لا يعيب الحكم لأنه خارج عن موضوع استدلاله. لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لم تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير

سديد . وأما ما يثيره الطاعن بشأن اعراض محكمة الموضوع بدرجتها عن طلب سماع شاهد نفي فإنه لما كان الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا النعى أن محكمة الدرجة الأولى بعد أن استمعت بجلسة لشاهد نفي - في حضور الطاعن ومحاميه وبدون أن يطلب أى منهما سماع شهود آخرين - أمرت باقفال باب المرافعة وحجزت القضية للحكم، ومن ثم فهي لا تلتزم بإجابه طلب التحقيق الذى يبيد الدفاع أو الرد عليه من بعد حجز الدعوى للحكم ولو طلب ذلك فى مذكرة مصرح له بتقديمها مادام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة ، هذا إلى أن الطاعن بعد أن أشار فى مذكرته المقدمة بعد اقفال باب المرافعة إلى الشاهد أردف بقوله " ويمكن سماع شهادته إذا مارأت عدالة المحكمة ذلك حتى تزاد اطمئنناً لصحة ماذكرناه " وهى عبارة لاتفيد معنى الطلب الصريح الجازم مما لاتكون معه المحكمة ملزمة بإجابته لمثل هذا الطلب أو الرد عليه ، وإذ كان الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لاتجرى من التحقيقات إلا ماترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم بسماع الشهود إلا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان الطاعن قد عد متنازلاً عن حقه بسكوته عن التمسك بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، فإن منعه على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لعدم سماع الشاهد المذكور يكون على غير أساس. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة النقض - طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله . ولما كانت المادة ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ توجب الحكم بالزام كل من يحصل على مبالغ بالمخالفة لأحكام القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر بردها الى من أداها ، وكان البين أن جزاء الرد يدور مع موجبه من دماء المبلغ فى ذمة المتهم بالحصول عليه بالمخالفة لأحكام تلك القوانين حتى الحكم

عليه، وكان الثابت من الأوراق أن المجنى عليه مثل أمام المحكمة الاستئنافية وأقر بأنه استرد المبلغ الذي دفعه للطاعن على سبيل خلو الرجل، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما تضمنه من الزام الطاعن برد ألفين من الجنيئات يكون معييا بما يؤذن لهذه المحكمة بنقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به الحكم المستأنف من الرد .

=====

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين كامل حنفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد زايد ، صلاح البرجى نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى و زكريا الشريف .

(١٣١)

الطعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) جمارك . مأمورو الضبط القضائى . تفتيش "بغير إذن" . اختصاص . حكم "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

لرجال حرس الحدود صفة الضبط القضائى فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها فى الجهات الخاضعة لاختصاصهم .

حق رجال حرس الحدود تفتيش الداخلين أو الخارجين من مناطق الحدود مدنيين أو عسكريين .
نون التقيد بقانون الإجراءات الجنائية . أساس ذلك ؟ .

العثور أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة . أثره . صحة الاستدلال به أمام المحاكم فى تلك الجريمة . علة ذلك ؟ .

(٢) مواد مخدرة . قصد جنائى . محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير توافر القصد الجنائى" حكم "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . نقض . "أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها" .

تقدير علم المتهم بأن ما يحزره مخدرا . موضوعى . مادام سائغاً .

مثال لتسبیب سائغ للرد على الدافع بانتفاء علم الطاعن بأن ما يحمله مخدرا .

١ - لما كانت الواقعة كما صار اثباتها بالحكم قد تم ضبطها بمعرفة رجال حرس الحدود ، وقد أضيف عليهم القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٣ صفة الضبط القضائى فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها فى

الجهات الخاضعة لاختصاص حرس الحدود ولهم عملاً بنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية تفتيش الداخلين والخارجين من مناطق الحدود - عسكريين كانوا أم مدنيين ، باعتبارهم من أعضاء الضبط العسكري الذين عدت لهم المادة ١٢ من القانون المذكور ، ولم يتطلب الشارع بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبرره له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل إنه يكفي أن يكون الشخص داخلياً أو خارجياً من مناطق الحدود حتى يثبت لعضو الضبط القضائي العسكري المختص حق تفتيشه، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها في القانون فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

٢ - من المقرر أن تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بانتفاء هذا العلم لديه ورد عليه بقوله " .. أما عن الدفع الثاني فمردود بأن القصد الجنائي في جريمة إحراز الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز بأن ما يحزره من المواد المخدرة وهو ما ثبت يقيناً من الأوراق من إسراع المتهم بالفرار به بمجرد مشاهدته لرجال حرس الحدود ومن إقراره للضابط بعلمه بأن ما يحمله مواد مخدرة وقد جلبها معه عبر الحدود المصرية للاتجار فيها والحصول على أكبر ثمن لها " . وإذ كان هذا الذي ساقته محكمة الموضوع عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجوهر المضبوط كافياً في الرد على دفاعه في هذا الخصوص ، وسائفاً في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه توافراً فعلياً . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : جلب جواهر مخدرة (حشيش) قبل

الحصول على ترخيص كتابى من الجهة المختصة . ثانيا : هرب جواهر مخدرة (حشيش) ممنوع إستيرادها بأن أدخلها للبلاد بطريقة غير مشروعة على النحو المبين بالاوراق . ثالثا : وهو أجنبى دخل أرضى جمهورية مصر العربية نون أن يكون حاصلا على جواز سفر سارى المفعول وصادر من السلطات . واحالته الى محكمة جنايات أسوان لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣٢ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول الاول المعدل بقرار وزير الصحة مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات ، بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه عشرة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم جلب جواهر مخدر والتهريب الجمركى و دخوله - وهو أجنبى دخل أراضى الجمهورية نون جواز سفر ، قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال وخطأ فى الا سناد واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أطر ح دفعه ببطلان القبض والتفتيش برد غير سائغ استند فيه إلى توافر شروط استيقاف الطاعن ، مع ان الاستيقاف لايجز القبض والتفتيش إلا إذا كشف عن حالة تلبس ، وهى غائبه، وإلى توافر حالة التلبس استنادا إلى ما قرره الضابط من أنه اشتم رائحة المخدر قبل التفتيش مع أنه شهد بتحقيقات النيابة أنه اشتم الرائحة بعد تفتيش الأجولة المضبوطة ، كما اطر ح الحكم دفعه بانتفاء علمه بحقيقه الجواهر المخدر المضبوط برد قاصر وغير سائغ ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدى الاثبات ومن تقرير التحليل وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى

مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما صار اثباتها بالحكم قد تم ضبطها بمعرفة رجال حرس الحدود ، وقد أضفى عليهم القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٣ صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات الخاضعة لاختصاص حرس الحدود ولهم عملاً بنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الاحكام العسكرية تفتيش الداخلين والخارجين من مناطق الحدود - عسكريين كانوا أم مدنيين ، باعتبارهم من اعضاء الضبط العسكري الذين عدتهم المادة ١٢ من القانون المار ذكره ، ولم يتطلب الشارع بالنسبة للاشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانون للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل إنه يكفي أن يكون الشخص داخلاً أو خارجاً من مناطق الحدود حتى يثبت لعضو الضبط القضائي العسكري المختص حق تفتيشه، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمه معاقب عليها في القانون فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة - لما كان ذلك ، وكان الطاعن لايمارى فيما أورده الحكم من أنه عند تفتيشه كان يعبر حدود البلاد الجنوبية وأن التفتيش تم بمعرفة ضابط الحدود في دائرة اختصاصه، فإن تفتيشه ومامعه يكون صحيحاً ويكون الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان الضبط والتفتيش قد اقترن بالصواب ، ولا جدوى من بعد لما يثيره الطاعن من خطأ الحكم فيما اثبتته من أن الضابط اشتتم رائحة المخدر قبل التفتيش أو عن مدى توافر حالة التلبس ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بانتفاء هذا العلم لديه ورد عليه بقوله " .. أما عن الدفع الثاني فمربود بأن القصد الجنائي في جريمة إحراز الجوهر المخدر تتحقق بعلم المحرز بأن ما يحزره من المواد المخدرة وهو ما ثبت يقيناً من الأوراق من إسراع المتهم بالفرار به بمجرد مشاهدته لرجال حرس الحدود ومن إقراره للضابط بعلمه بأن ما يحمله مواد مخدرة وقد جلبها معه عبر الحدود المصرية للاتجار فيها

والحصول على أكبر ثمن لها ". وإذ كان هذا الذي ساقته محكمة الموضوع عن ظروف الدعوى وملابساتها و بررت به اقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجوهر المضبوط كافيا في الرد على دفاعه في هذا الخصوص ، وسائغاً في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه توافرا فعليا . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين كامل حنفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/

الدكتور على فاضل ومحمد زايد وصالح البرجى نواب رئيس المحكمة وأحمد عبد الرحمن .

(١٣٢)

الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) استدلالات. محكمة الموضوع وسلطاتها فى تقدير الدليل. "تفتيش" اذن التفتيش. اصداره "بياناته". دفع "الدفع بىطلان اذن التفتيش". حكم "تسبيبه". تسبيب غير معيب". نقض "اسباب الطعن. ما لا يقبل منها".

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش. موضوعى. اذن التفتيش لم يشترط القانون له شكلاً معيناً. وجود خطأ فى اسم المأنون بتفتيشه أو خلوه من بيان صفته أو صناعته أو محل إقامته. لا يعيبه. طالما كان هو الشخص المقصود بالإذن .

(٢) دفع "الدفع بشيوع التهمة". حكم "تسبيبه". تسبيب غير معيب".

الدفع بشيوع التهمة. موضوعى. لا يستأهل رداً خاصاً .

(٣) دفاع "الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره". حكم "تسبيبه". تسبيب غير معيب".

الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه. هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه إلى ما قبل قفل باب المرافعة .

(٤) اختصاص "الاختصاص النوعى". محكمة الجنايات "اختصاصها". محكمة الجنح

"اختصاصها". جريمة "أنواعها". عقوبة "أنواعها". وصف التهمة. إخفاء أثر مملوك للدولة. نقض "اسباب الطعن. ما لا يقبل منها".

اختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه بنوع العقوبة التى تهدد الجانى ابتداء .

المعول عليه فى تحديد الاختصاص النوعى ابتداء هو الوصف القانونى للواقعة . كما رفعت بها

الدعوى .

اختصاص محكمة الجنايات بجريمة إخفاء أثر مملوك للدولة . أساس ذلك ؟ .

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وإن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته وجود خطأ في اسم المأثون بتفتيشه أو خلوه من بيان صفته أو صناعته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً .

٢ - من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها .

٣ - إن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته هو الطلب الصريح الجازم الذي يصر عليه مقدمه إلى ما قبل قفل باب المرافعة في الدعوى .

٤ - لما كان مفاد المواد ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بخاصة وسياسة التشريع الإجرائي بعامة أن توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات والمحاكم الجزئية يجري على أساس نوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداءً من التهمة المسندة إليه بحسب ما إذا كانت جنائية أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر عن العقوبة التي توقع عليه بالفعل بالنسبة إلى الجريمة التي تثبت في حقه ، ولذلك فإن المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى إذ يتمتع عقلاً أن يكون المرجع في ذلك ابتداءً هو نوع العقوبة التي يوقعها القاضي انتهاءً بعد الفراغ من سماع الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لاختفاء أثر مملوك للدولة المسندة إلى الطاعن والمنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حماية الآثار هي السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه فضلاً عن مصادرة المضبوطات لصالح هيئة الآثار فإن ذلك

يقتضى حتما أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهم هي محكمة الجنايات وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : أحرز أثرا مملوكا للدولة على النحو المبين بالأوراق . ثانيا : اتجر بدون ترخيص من الجهة الادارية المختصة في آثار مملوكة للدولة على النحو المبين بالتحقيقات . واحالته الى محكمة جنابات المنيا لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٦ ، ٤٢/أ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه عن التهمة الاولى وبمصادرة الآثار المضبوطة لصالح هيئة الآثار المصرية وببراءته عن التهمة الثانية المسندة إليه بإعتبار أن التهمة المسندة إليه إخفاء أثر مملوك للدولة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن ماينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اخفاء أثر مملوك للدولة قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع كما انطوى على الخطأ في القانون ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لقيامه على تحريات غير جدية لعدم إيرادها بيانات كافية عن المتهم وقد رد الحكم على هذا الدفع بما لايسوغ اطراحه ، كما التفت الحكم عن دفاعه بشيوع التهمة المسندة إليه ، كما أنه طلب من المحكمة ندب خبير في الدعوى لمعاينة الآثار المضبوطة إذ قام مفتش الآثار بالاشتراك في واقعة الضبط مما يشك في التقرير الفني الذي حرره بشأن المضبوطات ، كما أن ضابط الواقعة حدد قصد الطاعن من حيازته للمضبوطات بالاتجار فيها وهو ما استبعدته المحكمة بما تضحى معه الواقعة جنحة لاتخص محكمة الجنايات بالحكم فيها . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته وجود خطأ في اسم المأذون بتفتيشه أو خلوه من بيان صفته أو صناعته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على الآثار المضبوطة تأسيساً على أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلي فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يصر بجلسة المرافعة على طلب نذب خبير في الدعوى فإنه لا تثريب على المحكمة أن هي لم تستجب لهذا الطلب الذي يقرر الطاعن أنه أبداه أمام المحكمة لما هو مقرر من إن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته، هو الطلب الصريح الجازم الذي يصر عليه مقدمه إلى ما قبل قفل باب المرافعة في الدعوى ، هذا فضلاً عن أنه لما كان الثابت مما جاء بأسباب الطعن أن الطلب المشار إليه لا يتجه مباشرة إلى نفي الأفعال المكونة للجريمة المسندة للطاعن أو استحالة حصولها بالكيفية التي رواها شهود الإثبات بل المقصود منه في واقع الأمر هو تجريح أقوالهم الأمر الذي لا تلتزم المحكمة بإجابته ، فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا . لما كان ذلك وكان مفاد المواد ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بخاصة وسياسة التشريع الاجرائي بعامة أن توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات والمحاكم الجزئية يجري على أساس

نوع العقوبة الذى تهدد الجانى ابتداء من التهمة المسندة إليه بحسب ما إذا كانت جنائية أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر عن العقوبة التى توقع عليه بالفعل بالنسبة إلى الجريمة التى تثبت فى حقه ، ولذلك فإن المعول عليه فى تحديد الاختصاص النوعى هو بالوصف القانونى للواقعة كما رفعت بها الدعوى إذ يمتنع عقلا أن يكون المرجع فى ذلك ابتداء هو نوع العقوبة التى يوقعها القاضى انتهاء بعد الفراغ من سماع الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لاختفاء اثر مملوك للدولة المسندة الى الطاعن والمنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٤٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حماية الآثار هى السجن مدة لاتقل عن خمس سنوات ولاتزيد على سبع سنوات ويغرامه لاتقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولاتزيد على خمسين ألف جنيه فضلا عن مصادرة المضبوطات لصالح هيئة الآثار فان ذلك يقتضى حتماً أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهم هى محكمة الجنايات وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

=====

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة ومجدى الجندى وفتحي الصباغ .

(١٣٣)

الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اثبات "شهود" . حكم "مالايعيبه" "تسبيبه" . تسبيب غير معيب " . نقض "أسباب الطعن" .
مالايقبل منها " .

احالة الحكم فى إيراد أقوال الشهود إلى مأور ده من أقوال شاهد آخر . لايعيبه . مادامت متفقة
مع ما استند إليه الحكم منها .

اختلاف أقوال شهود الاثبات فى بعض تفاصيلها . لايقدر فى سلامة الحكم . شرط ذلك ؟ .

(٢) سبق اصرار . اثبات "بوجه عام" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب " .

سبق الاصرار . ماهيته ؟ .

العبرة فى سبق الاصرار ليست بمضى الزمن لذاته . وإنما بما يقع بين التصميم على الجريمة
ووقوعها من تفكير وتدبير . مادام الجانى انتهى بتفكيره إلى خطه معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذها .
المنازعة فى ذلك أمام النقض . غير جائزة .

(٣) اثبات "بوجه عام" . محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير الدليل" . سبق اصرار . حكم

تسبيبه . تسبيب غير معيب " .

الخطأ فى الاسناد . لايعيب الحكم . طالما لم يتناول من الأدلة مايؤثر فى عقيدة المحكمة .

(٤) فاعل أصلى . شريك . مسئولية جنائية . سبق اصرار . اتفاق . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير

معيب " .

مجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين . يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق لمن لم يقارف بنفسه

الجريمة من المصرين عليها .

عدم التزام المحكمة ببيان وقائع خاصة لاثبات الاتفاق غير ما يثبت مما يعتبر سبق اصرار .
اثبات الحكم بتصميم المتهمين على ضرب المجنى عليه الأول بما يرتب تضامنا في المسؤولية .
كفايته لمؤاخذة الطاعنين بوصفهما فاعلين أصليين - سواء كان الفعل الذي قارقه محددا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مساهمة هذا الفعل في النتيجة .
(٥) ظروف مشددة . طعن " المصلحة في الطعن " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
سبق الاصرار . حكمه في تشديد العقوبة كحكم التردد . لاجدوى من التمسك بتخلف أحدهما .

١ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ولا يقدح في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعنان - عدم اتفاق أقوال شاهدي الاثبات في بعض تفاصيلها مادام الثابت أنه حصل تلك الأقوال بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته .
٢ - من المقرر أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتناقض عقلا مع هذا الاستنتاج ، وليست العبرة في توافر ظرف سبق الاصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير، فمادام الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الاصرار متوافرا ولا يقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض .

٣ - من المقرر أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم إلا إذا تناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

٤ - من المقرر أن مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها،

وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لا فائدة للاتفاق غير ما تبينه من الوقائع المقيدة لسبق الإصرار ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تصميم المتهمين على ضرب المجنى عليه الأول بما يرتب تضامنا بينهما فى المسئولية ، يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهما محددا بالذات أو غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى مؤاخذة الطاعنين بوصفهما فاعلين أصليين فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت التى وقعت تنفيذا لذلك التصميم لا يكون قد أخطأ فى شئ .

٥ - من المقرر أن حكم ظرف سبق الإصرار فى تشديد العقوبة كحكم ظرف الترصد وإثبات توافر أحدهما يغنى عن إثبات توافر الآخر ، فإنه لا يكون للطاعنين مصلحة فيما أثاراه من تخلف ظرف الترصد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما قتلا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله وأعدا لهذا الغرض آلات حادة «سكينتين» وكمنا له فى الطريق الذى أيقنا مروره فيه وما أن ظفرا به حتى إنزال عليه الأول طعنا بسكينة على رأسه وفى ظهره قاصدا من ذلك إزهاق روحه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنهما فى الزمان والمكان سالفى الذكر شرعا فى قتل عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن طعنه المتهم الثانى بآلة حادة «سكين» قاصدا من ذلك إزهاق روحه فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبى المرفق وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج وأحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وأدعى ابن المجنى عليه الأول وشقيق المجنى عليه الثانى مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمائتين ٢٣٦ ، ٢٤١ من قانون العقوبات

بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة سبع سنوات ومعاقبة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات والزامهما متضامنين بأن يؤديا للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وذلك باعتبار أن التهمة الأولى ضرب أفضى إلى موت والثانية ضرب بسيط .

قطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم فيه أنه إذ دانهما بجريمتى الضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط مع سبق الاصرار والترصد قد شابه قصور فى التسبب وخطأ الاسناد ذلك بأن احوال فى بيان أقوال الشاهد الثانى إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول رغم تناقضهما بشأن مكان وجود المتهمين حال تعديهما على المجنى عليهما ، واستخلصت المحكمة ظرف سبق الاصرار بما لاينتججه وبما يخالف الثابت فى الأوراق إذ أورد الحكم أن تحريات الشرطة تضمنت أن مشادة بين الطرفين حدثت عصر يوم الحادث رغم أن التحريات جاء بها أن المشاجرة حدثت فى الصباح ، كما ذهب الحكم إلى القول بأن الطاعن الثانى انصرف من الحقل قبل الحادث بنحو أربع ساعات رغم ماقرره الشاهد الاول أن الطاعنين انصرفا من الحقل قبل انصراف المجنى عليهما بنصف ساعه بما يدل على أنهما كانا يعملان بالحقل ومن ثم تنتفى لديهما نية الانتقام ، ولم يستظهر الحكم توافر الإتفاق بين الطاعنين وعول فى إثبات توافر ظرف الترصد إلى ماأسنده إلى الشاهد من أن الطاعنين كانا يختبئان خلف سور رغم أنه قرر أن الطاعن الأول أطل على المجنى عليها من جانب ساقيته دون أن تستظهر المحكمة ما إذا كانت هذه الساقية تحول دون رؤية من يكمن خلفها ، وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت مع سبق الاصرار والترصد التى دان

الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها مستمدة من أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية وما جاء بتحريات الشرطة . لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ولا يقدح فى سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعنان - عدم اتفاق أقوال شاهدى الاثبات فى بعض تفاصيلها مادام الثابت أنه حصل تلك الأقوال بما لاتناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها فى تكوين عقيدته . ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لا يكون لها فى الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هى تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وليست العبرة فى توافر ظرف سبق الاصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هى بما يقع فى ذلك الزمن من التفكير والتدبير، فمادام الجانى انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الاصرار متوافرا ولا يقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض، وكان الحكم قد استظهر توافر سبق الاصرار لدى الطاعنين فى قوله بأنه " متوافر قبل المتهمين على عنصريين النفسى والزمنى وذلك مما يثبت بالأوراق من سابقة تشاجر المجنى عليهما مع المتهم الثانى قبل الحادث بحوالى أربع ساعات وانصرافه مهموما بالرغبة فى الانتقام لنفسه بسبب ما لحقه من اهانة . ثم تربصه والمتهم الأول باتفاق بينهما على ضرب المجنى عليهما وكمونهما فى طريق عودتهما والتعدى عليهما بالصور السالف بيانها" . وكان المستفاد مما أورده الحكم أنه استظهر أن المشاجرة السابقة التى نشبت بين المجنى عليهما والطاعن الثانى ولدت فى نفس الطاعنين أمرا دفعهما إلى ارتكاب الجريمة بعد اتفاق وتربص بما يتضمنه ذلك من تفكير وتدبير ورسم خطة التنفيذ فإن استخلاصه لظرف سبق الاصرار يكون سليما وصحيحا فى القانون . ولما كان من

المقرر أن الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم إلا إذا تناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة وفيما استخلصته من نتيجة فإن خطأ الحكم بخصوص وقت المشاجرة التى سبقت وقوع الحادث أخذا بما جاء فى تحريات الشرطة - كما يذهب الطاعن - فهو بفرض صحته كان وقتاً أطول مما حدده الحكم وهو فى كلا الحالين كاف لكى يمعن الطاعنان فكرهما وتدبيرهما فى هدوء وروية قبل أن يقدموا على ارتكاب جريمتها . ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير قويم . لما كان ذلك ، وكان ما ذهب إليه الطاعنان من خطأ الحكم فى تحديد وقت انصراف الطاعن الثانى من الحقل قبل الحادث لأساس له إذ لم يرد بالحكم تحديد لهذا الامر ، فإن منعى الطاعنين فى هذا الخصوص لا يكون صحيحاً لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها ، وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لا فائدة الاتفاق غير ما تبينه من الوقائع المقيدة لسبق الإصرار ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تصميم المتهمين على ضرب المجنى عليه الأول بما يرتب تضامناً بينهما فى المسئولية ، يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهما محدداً بالذات أو غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى مؤاخذه الطاعنين بوصفهما فاعلين أصليين فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت التى وقعت تنفيذاً لذلك التصميم لا يكون قد أخطأ فى شئ . لما كان ما تقدم ، وكان حكم ظرف سبق الإصرار فى تشديد العقوبة كحكم ظرف الترصد وإثبات توافر أحدهما يغنى عن إثبات توافر الآخر ، فإنه لا يكون للطاعنين مصلحة فيما أثاراه من تخلف ظرف الترصد ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس . متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/

مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة وحامد عبد الله ومصطفى كامل .

(١٣٤)

الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اختصاص "الاختصاص الولائى" "النوعى". محكمة الجنايات . محكمة الاستئناف .

محكمة الجنايات . تشكيلها؟ . المادتان ٣٦٦ ، ٣٦٧ إجراءات .

توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وتعيين من يعهد إليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجنايات . تنظيم إدارى بين دوائر المحكمة . أثر ذلك ؟ .

(٢) تفتيش " إذن التفتيش . إصداره " . حكم " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش ، سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(٣) تفتيش " التفتيش بإذن " . دفع " الدفع ببطلان التفتيش " . دفاع " الاخلال بحق الدفاع .

مالايوفره " . اثبات " بوجه عام " . نقض " أسباب الطعن . مالايقبل منها " .

الدفع بصدر الإذن بالتفتيش بعد الضبط . موضوعى . اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن . كفايته ردا عليه .

(٤) مأمورو الضبط القضائى ، تفتيش " التفتيش بإذن " "تنفيذه" .

طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى رجل الضبط المأثون له . حقه أن يستعين فى تنفيذ الإذن

بأعوانه أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونوا على رأى منه وتحت بصره .

(٥) دفاع " الاخلال بحق الدفاع . مالايوفره " . حكم " . تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

لايعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع ظاهر البطلان .

مثال .

١ - لما كانت المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف وكانت المادة ٣٦٧ من القانون سالف الذكر تنص على أن تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها للقضاء بمحاكم الجنايات (١) إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أنوار محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف (٢) ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ولايجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين". لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة بتاريخ أنه ثبت أمام اسم السيد المستشار أنه اعتذر لمانع . وأن الهيئة التي نظرت الدعوى مشككة من ثلاثة من المستشارين برئاسة ولايؤثر في ذلك أن الجمعية العامة لمحكمة استئناف طنطا لم تعهد إليه بالقضاء في محاكم الجنايات حسبما أشار الطاعن بأسباب طعنه ذلك أن توزيع العمل على نوائر محكمة الاستئناف وبالتالي تعيين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحاكم الجنايات لايعود أن يكون تنظيمًا إداريًا من نوائر المحكمة المختصة وليس من شأن التوزيع أن يخلق نوعًا من الاختصاص تنفرد به دائرة نون أخرى مما لايتربط البطلان على مخالفته، ومن ثم فإن ماينعاه الطاعن في هذا الخصوص لامحل له .

٢ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل فيها الأمر إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع. فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إجراءاته - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فلامعقب عليها في ذلك لتعلقها بالموضوع لا بالقانون .

٣ - من المقرر أن الدفع بصور إذن التفتيش بعد الضبط بناء إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التي أوردتها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٤ - من المقرر أن طريقه تنفيذ الإذن موكولة إلى المأمور المأثون له . فيجريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تنفيذ التفتيش المأثون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره .

٥ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النقيب والمقدم قد انتقلا معا لتنفيذ الإذن وأنه كان كله تحت مرأى وسمع المقدم المأثون له بالتفتيش أصلا ومن ثم فقد وقع التفتيش صحيحا ويكون النعي بمخالفته للقانون هو دفاع قانوني ظاهر البطلان ولا تثير على الحكم إن التفت عنه ولم يرد عنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيش" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا. وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٣٧، ٣٨، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة باعتبار أن إحراز المخدر كان بغير قصد من القصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمه إحراز جواهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه البطلان وانطوى على القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم صدر من هيئة مشككة تشكيلا غير قانونى لمخالفة نص المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية لأن السيد المستشار تولى رئاسة الدائرة التى نظرت الدعوى وأصدرت الحكم دون أن يكون معيناً لذلك من الجمعية العمومية لمحكمة استئناف طنطا ولم يرفق بالأوراق ما يفيد سبب رئاسته للدائرة علما بأن السيد المستشار.... المعين أصلا لرئاسة الدائرة كان حاضرا عند نظر الدعوى . كما أن الدفاع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ، وبطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور إذن النيابة إلا أن الحكم رد على الدفعين بما لا يصلح رداً، كذلك أغفل الحكم الرد على دفاع الطاعن من بطلان القبض والتفتيش لأن الضابط الذى أجراها غير مأثور له بذلك . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية المكونة للجريمة التى دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف وكانت المادة ٣٦٧ من القانون سالف الذكر تنص على أن "تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الإستئناف فى كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها للقضاء بمحاكم الجنايات (١) إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف (٢) ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنه بالجهة التى تتعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ولايجوز فى هذه الحالة أن يشترك فى الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين". لما كان ذلك

وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة بتاريخ أنه ثبت أمام السيد المستشار أنه اعتذر لمانع وأن الهيئة التي نظرت الدعوى مشكلة من ثلاثة من المستشارين برئاسة ولا يؤثر في ذلك أن الجمعية العامة لمحكمة استئناف طنطا لم تعهد إليه بالقضاء في محاكم الجنايات حسبما أشار الطاعن بأسباب طعنه ، ذلك أن توزيع العمل على نوائر محكمة الاستئناف وبالتالي تعيين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحاكم الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيما إداريا من نوائر المحكمة المختصة وليس من شأن التوزيع أن يخلق نوعا من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى . مما لا يترتب البطلان على مخالفته ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا محل له . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جديده التحريات ورد عليه بقوله " وأما عن الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات فإنه مردود لما ثبت لدى المحكمة من الأوراق من استقامة التحريات على الجد الذي تطمئن معه إلى كفايتها لأن تصدر النيابة إذنها لضبط وتفتيش المتهم ولئن كان تقدير الظروف التي يبرر التفتيش عن الأمور الموضوعية المتروكة تقديرها لسلطة التحقيق الأمرة به تحت اشراف ورقابة محكمة الموضوع وكانت التحريات المسطر محضرها في قد تضمنت الإبلاغ بحق عن حيازة وإحراز المتهم لمواد مخدرة متضمنة اسمه الصحيح كاملا وعمله ومحل إقامته وكونه مسجل مخدرات تحت رقم فئة جر ومن ثم يكون الإذن بالتفتيش صحيحا وقائما على سند من الجد " . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل فيها الأمر إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . فإذا كانت المحكمة قد اقتصرت بجدية الإستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فلامعقب عليها في ذلك لتعلقها بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بصور إذن التفتيش بعد الضبط قولاً منه " وأما عن القول بأن التفتيش كان حاصلا قبل صدور الإذن ارتكانا إلى ما قال به المتهم من حصوله الساعة ١٠.٣٠ من

ذات اليوم الصادر فيه الإذن وأيده فى ذلك ولده والشاهد فإن المحكمة لا تطمئن إلى ما قال به الشاهدان بعد أن استقر فى يقينها صحة أقوال شاهدى الضبط ومن ثم فإنها تطرح دفاع المتهم " . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع بصور إذن التفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التى أوردتها . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض . ومن ثم يكون النعى فى غير محله ويتعين الالتفات عنه . لما كان ما تقدم وكان من المقرر أن طريقه تنفيذ الإذن موكولة إلى المأمور المأثون له . فيجربها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تنفيذ التفتيش المأثون له به وأن يستعين فى ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائى أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على رأى منه وتحت بصره . ومتى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النقيب والمقدم قد انتقلا معا لتنفيذ الإذن وأنه كان كله تحت رأى وسمع المقدم المأثون له بالتفتيش أصلا ومن ثم فقد وقع التفتيش صحيحا ويكون النعى بمخالفته للقانون هو دفاع قانونى ظاهر البطلان ولا تثير على الحكم إن التفت عنه ولم يرد عنه . ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .



جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجى اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام و ابراهيم عبد المطلب .

(١٣٥)

الطعن رقم ٤٨٠٩ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقض " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " . نظافة عامة .

حق الطعن بالنقض . قصره على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجنح دون
المخالفات . إلا ما كان منها مرتبطا بجناية أو جنحة . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
جريمة الاضرار بالصحة العامة . المؤتمه بالمادتين ٤/هـ ، ٩ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل
بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ والمعاقب عليها بالغرامه التى لاتزيد عن مائة جنيه . من المخالفات . عدم
جواز الطعن على الحكم الصادر فيها بالنقض .

(٢) دعوى جنائية " انقضائها بمضى المدة " .

مجال بحث انقضاء الدعوى الجنائية . يأتى بعد أن يتصل الطعن بمحكمة النقض اتصالا

صحيحا

١ - لما كان المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض أن المادة ٣٠ من قانون
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات
والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطا بجناية أو جنحة ، وكان يبين من
الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنة بوصف

أنها قامت بتربية الدواجن والحيوانات بالعقار الخاص بها ما يؤدي إلى الأضرار بالصحة العامة وهي مخالفة طبقاً للمادتين ٤/هـ ، ٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن النظافة العامة ، إذ نصت المادة التاسعة من القانون - المار ذكره - والمعدلة بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ - الذى حدثت الواقعة فى ظله - على أنه " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه " ، ولما كانت الجريمة التى دينت الطاعنة بها معاقب عليها بالغرامة التى لا تزيد على مائة جنيه ، فإنها تعد من المخالفات المنصوص عليها فى المادة ١٢ من قانون العقوبات والمعدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ، وقد صدر الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعنة على هذا الأساس ، فإن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض يكون غير جائز .

٢ - من المقرر أن مجال بحث إنقضاء الدعوى الجنائية يتأتى بعد أن يتصل الطعن بمحكمة النقض اتصالاً صحيحاً بما يتيح لها أن تتصدى لبحثه وإبداء حكمها فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها قامت بتربية الدواجن والحيوانات بالعقار الخاص بها مما يؤدي إلى الأضرار بالصحة العامة وطلبت عقابها بالمادتين ٤/هـ ، ٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانونين رقمى ٣١ لسنة ١٩٧٦ ، ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جناح الزيتون قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بتغريم المتهمه عشرين جنيهاً والايقاف ، استأنفت المحكوم عليها . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً، وفى الموضوع برفضه

وتأييد الحكم المستأنف .

قطعن الاستاذ / المحامى نيابه عن المحكوم عليها فى هذا الحكم
بطريق النقضالخ .

المحكمة

من حيث إن المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض أن المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجناح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطا بجناية أو جنحة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنه بوصف أنها قامت بتربية الدواجن والحيوانات بالعقار الخاص بها مما يؤدى إلى الاضرار بالصحة العامة وهى مخالفة طبقا للمادتين ١ ، ٩ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن النظافة العامة ، إذ نصت المادة التاسعة من القانون - المار ذكره - والمعدلة بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ - الذى حدثت الواقعة فى ظله - على أنه " مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذه له بغرامة لاتزيد على مائة جنيه " ، ولما كانت الجريمة التى دينت الطاعنة بها معاقب عليها بالغرامة التى لاتزيد على مائة جنيه ، فإنها تعد من المخالفات المنصوص عليها فى المادة ١٢ من قانون العقوبات والمعدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ، وقد صدر الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعنة على هذا الأساس ، فإن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض يكون غير جائز . لما كان ماتقدم ، فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن ، ومصادرة الكفالة ، ولايغير من هذا النظر أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة لمرور أكثر من سنة من تاريخ التقرير بالطعن وإيداع اسبابه حتى تاريخ الجلسة

المحددة لنظره، إذ أن عدم جواز الطعن يحول دون بحث ذلك ، لما هو مقرر من أن مجال بحث إنقضاء الدعوى الجنائية يتأتى بعد أن يتصل الطعن بمحكمة النقض اتصالاً صحيحاً بما يتيح لها أن تتصدى لبحثه وإبداء حكمها فيه .

=====

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين كامل حنفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ الدكتور على فاضل ومحمد زايد نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى وزكريا الشريف.

(١٣٦)

الطعن رقم ٢٦٣٨ لسنة ٥٨ القضائية

حكم «حجيت» . حجية الشئ المحكوم فيه . محكمة القيم . حراسة . دعوى جنائية
«نظرها والحكم فيها» . حكم «تسببه» . تسبب غير معيب . دفاع «الاخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره» . إيجار أماكن . خلورجل .

لا حجية للأحكام الصادرة من محكمة القيم أمام المحاكم الجنائية . أساس ذلك ؟

الحكم الصادر من محكمة القيم لا تنقضى به الدعوى الجنائية .

إجراءات فرض الحراسة لا توقف السير فى إجراءات الدعوى الجنائية . المادة ٢٤ من
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ .

الاعفاء من عقوبة جريمة خلو الرجل المنصوص عليه فى المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ .
لسنة ١٩٨١ . رهن بتحقيق موجباته .

البن من استقراء نصوص القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية
القيم من العيب أن المشرع لم يجعل للأحكام الصادرة من محكمة القيم حجية
أمام المحاكم الجنائية ، وكانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٧١ تنص
على أن إجراءات فرض الحراسة بموجب أحكامه لا تحول دون السير فى
إجراءات الدعوى الجنائية وتوقيع العقوبات التى يقضى بها القانون ، وكان
الطاعن لا يمارى فى أن موجب الاعفاء من عقوبة جريمة خلو الرجل لم يتحقق له

على الوجه الذى تطلبته المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ - وهو رد مبلغ الخلو ودفع مثليه لصندوق الاسكان الاقتصادى بالمحافظة - فإن سائر نعية على الحكم بأنه التفت عن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية لصدور حكم بوضعه تحت الحراسة ، وعن طلب إيقاف الدعوى الجنائية وعن طلب اعفائه من العقاب يكون ظاهر الفساد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تقاضى المبالغ المبينة بالأوراق خارج نطاق عقد الإيجار « خلو رجل » . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ . ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة ألف جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه مبلغ عشرين ألف جنيه والزامه بأن يرد للمجنى عليه مبلغ عشرة آلاف جنيه وبأن يدفع مبلغ عشرين ألف جنيه إلى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بمحافظة القاهرة . استأنف ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه ، والأستاذ . . . المحامى عن الأستاذ . . . المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

من حيث إنه لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين - على خلاف ما يزعمه الطاعن - واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها فى قضائه بإدانته بجريمة خلو الرجل ثم عرض لما تمسك به الطاعن من أن المبلغ المدفوع كان ثمنا لبيع

جزء من العين المؤجرة للمجنى عليه ، وخلص بأسباب سائغة إلى رفض هذا الدفاع بعد أن استخلصت المحكمة من ظروف الدعوى أن الإشارة في عقد الايجار إلى ذلك البيع قصد بها التحايل على أحكام القانون ، فإن النعى على الحكم بالقصور في التسبيب أو بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الصدد يكون غير مقبول . ولما كان البين من استقراء نصوص القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب أن المشرع لم يجعل للأحكام الصادرة من محكمة القيم حجية أمام المحاكم الجنائية ، وكانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٧١ تنص على أن إجراءات فرض الحراسة بموجب أحكامه لا تحول دون السير في إجراءات الدعوى الجنائية وتوقيع العقوبات التي يقضى بها القانون ، وكان الطاعن لا يمارى في أن موجب الاعفاء من عقوبة جريمة خلو الرجل لم يتحقق له على الوجه الذي تطلبته المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ - وهو رد مبلغ الخلو ودفع مثليه لصندوق الاسكان الاقتصادي بالمحافظة - فإن سائر نعيه على الحكم بأنه التفت عن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية لصدور حكم بوضعه تحت الحراسة ، وعن طلب إيقاف الدعوى الجنائية وعن طلب اعفائه من العقاب يكون ظاهر الفساد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون قد أفصح عن عدم قبوله موضوعا .



جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة و مجدى الجندى وفتحى الصباغ .

(١٣٧)

الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٨ القضائية

- (١) حكم « بياناته » « بطلانه » . بطلان . نقض « أسباب الطعن » . ما يقبل منها » .
خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره : بطلانه .
اعتناق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم الابتدائى الباطل لخلوه من تاريخ إصداره .
يترتب عليه بطلانه .
- (٢) نقض « أثر الطعن » .
نقض الحكم بالنسبة للطاعن . يقتضى نقضه للمتهمة الأخرى التى لم تقرر بالطعن
لاتصال وجه الطعن بها .

١- لما كان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى أنه خلا من تاريخ صدوره ،
ولما كان خلو الحكم المذكور من هذا البيان الجوهرى يؤدى إلى بطلانه وهو ما
استقر عليه قضاء محكمة النقض ، وكان الحكم الاستئنافى إذ أخذ بأسباب
الحكم الابتدائى ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلا
أيضا لاستناده إلى أسباب حكم باطل .

٢- لما كان نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة إلى الطاعن يقتضى نقضه
بالنسبة للمتهمة الأخرى التى لم تقرر بالطعن لأن هذا النقض يرجع إلى سبب
متعلق بالحكم ذاته فضلا عن وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١- ... ٢- ... بأنهما أحدثا عمدا بـ ... الإصابات المبينة بالتقرير الطبى والتي أعجزتها عن أشغالها الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وكان ذلك باستعمال أداة وطلبت معاقبتهم بالمادة ١/٢٤٢ ، ٣ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح قسم أول المنصورة قضت غيابيا بحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ .

عارضاً ، وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت فى معارضتهما بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وبعدم قبول الدعوى المدنية . استأنفا ، ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارضاً ، وقضى فى معارضتهما بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم الأول أسبوعين مع الشغل وتفرير المتهم الثانية عشرين جنيها . فطعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب قد شابه البطلان ، ذلك أنه وقد أخذ بأسباب الحكم الابتدائى الباطل لخلوه من تاريخ صدوره ولم ينشئ لنفسه أسبابا خاصة به يكون قد صدر باطلا، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح لأنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه خلا من تاريخ صدره ، ولما كان خلو الحكم المذكور من هذا البيان الجوهرى يؤدى إلى بطلانه وهو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض ، وكان الحكم الاستثنائى إذ أخذ بأسباب الحكم الابتدائى ولم ينشئ أسبابا جديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلا أيضا لاستناده إلى أسباب حكم باطل ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . ولما كان نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة إلى الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة للمتهمة الأخرى التى لم تقرر بالطعن لأن هذا النقض يرجع إلى سبب متعلق بالحكم ذاته فضلا عن وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة ، مما مقتضاه إعادة بحثها من جميع نواحيها بالنسبة لكل من اتهم فيها .

////////////////////////////////////

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
وعمار ابراهيم .

(١٢٨)

الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ القضائية

(١) رشوة . جريمة « أركانها » . موظفون عموميون .
جريمة الرشوة المعاقب عليها بالمادتين ١٠٢ ، ١٠٤ عقوبات . مناط توافرها . أن يكون
الجانى موظفا عاما .

(٢) موظفون عموميون . قانون « تفسيره » .

الموظف أو المستخدم العام . تعريفه؟

(٣) موظفون عموميون . أموال عامة . صحافة . أحزاب سياسية . قانون « تفسيره » .
النص فى المادتين ١١ ، ١٤ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ على اعتبار أموال الأحزاب من
الأموال العامة واعتبار القائمين عليها والعاملين بها فى حكم الموظفين العموميين . عدم
تضمنه أو غيره من القوانين النص على اعتبار أموال الصحف غير القومية من الأموال العامة
ولا على اعتبار العاملين بها من الموظفين العموميين أو من فى حكمهم .

(٤) قانون « تفسيره » .

التحرز فى تفسير القوانين الجنائية وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل . واجب .
صياغة النص فى عبارة واضحة فى الدلالة على مراد الشارع منها . وجوب قصر
تطبيقها على ما يتأدى مع صريح نص القانون .

(٥) رشوة . أموال عامة . قانون « تفسيره » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل

منها .

المادة ١١٩ عقوبات . سريانها على جرائم اختلاس المال العام والاعتداء عليه والغدر .

خروج جرائم الرشوة من نطاقها .

(٦) قانون « تفسيره » .

صياغة النص في عبارة واضحة جلية . اعتبارها تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع . عدم

جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التؤول .

(٧) رشوة . قانون « تفسيره » .

النص في المادة ١٠٧ مكرراً عقوبات على معاقبة الوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى .

وجوب تطبيقه على من يصدق عليه وصف الوسيط سواء أكان يعمل من جانب الراشئ أم من

جانب المرتشى . أساس ذلك ؟

(٨) حكم « ما لا يعيبه في نطاق التدليل » « تسبيبه » . تسبيب غير معيب .

لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته معيبة . مادام قد أقيم

على دعامات أخرى تكفي وحدها لحمله .

(٩) رشوة . جريمة « أركانها » . قانون « تفسيره » . قصد جنائي .

إيراد الشارع مصطلحاً معيناً في نص لمعنى معين . وجوب صرفه لهذا المعنى في كل

نص آخر يرد فيه .

جريمة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً عقوبات . جريمة مستحدثة ذات كيان خاص يفاير جريمة

الوسيط في الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكرراً عقوبات . أساس ذلك ؟

مناط قيام الجريمة المستحدثة ؟

القياس أو التوسع في التفسير في مجال التأثيم . محظور .

(١٠) إجراءات «إجراءات التحقيق» . نيابة عامة . إذن التفتيش «إصداره» .

النص في المادة ١١٩ إجراءات جنائية على أن تباشر النيابة العامة التحقيق طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق . لا يعفى النيابة العامة مما فرضه القانون على قاضي التحقيق من ضوابط وقيود .

الإنذ بالتفتيش . ماهيته ؟

تقدير كفاية الدلائل لتسويغ إصدار الإنذ بالتفتيش وإن كان لسلطة التحقيق إلا أنه يخضع لرقابة محكمة الموضوع .

(١١) حكم «تسببيه» . تسبیب غیر معيب» .

عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل من الأدلة عند قضائها بالبراءة . مادامت قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في عناصر الإثبات .

(١٢) حكم «تسببيه» . تسبیب غیر معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

تزيد الحكم فيما لا أثر له في نتيجته . لا يعيبه .

(١٣) إجراءات «إجراءات التحقيق» . إذن التفتيش «إصداره» «بطلانه» . حكم

«تسببيه» . تسبیب غیر معيب» .

الأعمال الإجرائية تجري على حكم الظاهر . عدم بطلانها من بعد . نزولاً على ما ينكشف من أمر واقع .

(١٤) محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . إثبات «بوجه عام» .

وجوب بناء الإدانة على دليل مشروع في القانون . عدم اشتراط ذلك في دليل البراءة .

أساس ذلك ؟

حرية القاضي الجنائي في اختيار الطريق الموصل إلى كشف الحقيقة وتقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية .

(١٥) نقض « أسباب الطعن . تحديدها » . ما لا يقبل منها .

تفصيل أسباب الطعن ابتداء . واجب .

(١٦) اثبات « بوجه عام » . « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص

الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .

الجدل الموضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى . غير جائز أمام

محكمة النقض .

(١٧) الحصول على مال بطريق التهديد . جريمة « أركانها » . قصد جنائي . اثبات

« بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر

معيب . « نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

جريمة المادة ٣٢٦ عقوبات . تحققها . رهن بصور فعل من الجاني على المجنى عليه

بقصد تخويله أو ترويعه بما يحمله على تسليم مبلغ من المال أو أى شئ آخر بغير حق .

تقدير توافر أركانها . موضوعي .

(١٨) اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم

« تسببيه » . تسبیب غیر معيب .

كفاية تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى له بالبراءة . متى

أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة .

النعى على المحكمة قضائها بالبراءة لاحتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد

تصح لدى غيرها . غير جائز . علة ذلك ؟

- ١- إن الشارع يتطلب لتوافر جريمة الرشوة المعاقب عليها بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات أن يكون الجانى موظفا عاما .
- ٢- إن الموظف أو المستخدم العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق .
- ٣- لئن كانت المادتان ١١ ، ١٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية قد نصتا على اعتبار أموال الأحزاب من الأموال العامة وعلى اعتبار القائمين على شئون الأحزاب والعاملين بها فى حكم الموظفين العموميين فى صدد تطبيق أحكام قانون العقوبات ، إلا أنه لم يرد بأى من ذينك النصين أو بغيرهما من نصوص القانون المذكور ولا فى نصوص القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ولا فى أى قانون آخر ، أى نص على اعتبار أموال الصحف - غير القومية - من الأموال العامة ولا على اعتبار العاملين بها من الموظفين العموميين أو من فى حكمهم .
- ٤- الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية بأن لا تُحمل عباراتها أكثر مما تحتمل وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة فى الدلالة على مراد الشارع منها فإنه يتعين قصر تطبيقها على ما يتأدى مع صريح نص القانون .
- ٥- لما كان ما تثيره الطاعنة من انطباق المادة ١١٩ من قانون العقوبات على جريمة الرشوة مربودا بأن هذه المادة إنما وردت فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهو الذى أفردته الشارع لجرائم اختلاس المال العام والاعتداء عليه والغدر ، ومن ثم لزم قصر تطبيقها على هذه الجرائم فحسب الأمر الذى تخرج معه جرائم الرشوة من نطاقها بما يضحى معه منعى النيابة العامة الطاعنة فى هذا الخصوص غير سديد .

٦- من المقرر انه متى كانت عبارة النص واضحة لا لبس فيها ولا غموض فإنها يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف بها عن طريق التفسير أو التويل .

٧- إن الشارع إذ نص في المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات على معاقبة الوسيط بالعقوبة ذاتها المقررة للمرشش قد أطلق لفظ « الوسيط » بما يتعين معه تطبيق النص على كل من يصدق عليه وصف الوسيط في الرشوة سواء أكان يعمل من جانب الراشش أم من جانب المرشش ، والقول بغير ذلك فيه تخصيص للنص بغير مخصص وتقييد له بغير مقيد ، وهو ما لا يصح في أصول التفسير أو التويل .

٨ - لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه فاسدة مادام قد أقيم على دعائم أخرى تكفي وحدها لحمل قضائه .

٩- لما كان الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحاً معيناً في نص لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه ، وكان يؤخذ من وضوح عبارة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً وما كشفت عنه الأعمال التشريعية لها ، وإيرادها مع مثيلاتها في باب بذاته من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - هو الباب الثالث الخاص بالرشوة - أنه وإن كانت الجريمة المستحدثة بالمادة ١٠٩ مكرراً ثانياً أنفة الذكر ذات كيان خاص يغاير جريمة الوسيط في الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات ، إذ تغيا الشارع من الجريمة المستحدثة تجريم الأفعال التي لا تجاوز عرض أو قبول الوساطة في رشوة والتي لا تبلغ حد الاشتراك في رشوة أو في شروع فيها والتي لا يؤثمها نص المادة ١٠٩ مكرراً أو أى نص آخر ، وذلك للقضاء على سماسرة الرشوة ودعاتها ، إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة بقوله « كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة » فإنه لا قيام لهذه الجريمة المستحدثة إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها إنما كان في

جريمة من جرائم الرشوة التي انتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها ذلك الباب مادام أن مدلول النص هو الاحالة بالضرورة - في بيان المقصود بالرشوة وفي تحديد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أى جريمة منها - إلى أحكام المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، فقد لزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتى الجانى فعلة فى المهد الأول للرشوة ، وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من فى حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ - لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ، ويلزم فى ذلك أن تكون إرادة الجانى - على هذا الأساس - قد اتجهت فى الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إثبات فعل عرض أو قبول الوساطة فى رشوة ، ذلك بأنه لو أراد الشارع مد التائيم فى هذه الجريمة إلى مجرد الزعم لعمد إلى الإفصاح عن ذلك فى صراحة ، على غرار نهجه فى المادة ١٠٤ مكررا من قانون العقوبات من تائيمه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته ، وليس يجوز القياس أو التوسع فى التفسير ، لأنه فى مجال التائيم محظور .

١٠- لما كان النص فى المادة ٤١ من الدستور على أن « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون ٠٠٠ » وفى المادة ٤٤ منه على أنه « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون » وفى المادة ٤٥ منه على أن « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون . والمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة وفقا لأحكام القانون » . وفى المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « تفتيش المنازل

عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابه أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة . ولقاضى التحقيق أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة وكل ما يحتمل أنه يستعمل فى ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة . وفى جميع الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً . وفى المادة ٩٤ منه على أن « لقاضى التحقيق أن يفتش المتهم ، وله أن يفتش غير المتهم إذا اتضح من أمارات قوية أنه يخفى أشياء تفيد فى كشف الحقيقة ، ويراعى فى التفتيش حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ » . وفى المادة ٩٥ من القانون ذاته على أن « لقاضى التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولادة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة » وفى المادة ٢٠٦ منه على أنه « لا يجوز للنياحة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا اتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة . ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . ويشترط لاتخاذ أى إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد اطلاعه

على الأوراق . وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الاطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما . ويجوز للقاضي الجزئي أن يجدد هذا الأمر مدة أو مددا أخرى مماثلة . والنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة على أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها أو المرسلة إليه وتدون ملاحظاتهم عليها . ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان حائزا لها أو من كانت مرسلة إليه . وكانت المادة ١٩٩ من القانون ذاته إذ نصت على أن تباشر النيابة العامة التحقيق طبقا للأحكام المقررة لقاضي التحقيق ، قد خلت مما يعفى النيابة العامة مما فرضه القانون على قاضي التحقيق من ضوابط وقيود ، كل ذلك يدل على أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا بصدد جريمة - جناية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرمة حياته الخاصة أو لحرية الشخصية أو ما يتصل بها مما ورد ذكره في النصوص أنفة الذكر ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الدلائل قد قدمت لسلطة التحقيق من مأمور الضبط القضائي فأسست عليها الإذن أو تكشف لادبها بعد قطعها شوطا في التحقيق ، وإذا كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان تقدير مدى كفاية الدلائل لتسوين إصدار الإذن موكولا بداعة لسلطة التحقيق إلا أن تقديرها هذا يخضع - في كل الأحوال - لرقابة محكمة الموضوع، ومن ثم فإن ما تذهب إليه الطاعنة من إصدار الإذن من النيابة العامة بعد أن قطعت شوطا في التحقيق هو أمر من اطلاقاتها ، يكون بعيدا عن محجة الصواب .

١١- إن محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة قضائها بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام مادام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في عناصر الاثبات ، لأن في اغفالها التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها لم ترفيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم فاطرحتها .

١٢- لما كان ما تثيره الطاعة في شأن الحكم يبطلان الاذن الصادرة في ٢٧ . ٢٠ من أغسطس و ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٦ بدعوى أن التحريات التي بنيت عليها قد انصبت على أشخاص لم يطرح أمرهم على المحكمة ، مريودا بأنه - بفرض صحته - لا يعدو أن يكون تزييدا لم يكن له أثر في منطق الحكم ولا في النتيجة التي انتهى إليها ، ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أقام قضاءه على أسباب مستقلة عما تزيد فيه من أسباب ورد عليها النعى ويستقيم الحكم بدونها .

١٣- لما كان الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر فلا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر واقع ، فإن اطراح الحكم الدفع يبطلان إنون التفتيش الخمسة الصادرة من النيابة العامة تأسيسا على أنها صدرت بناء على ما ظهر من الأوراق - وقت إصدارها - من وقوع جناية مما تختص به محكمة أمن الدولة العليا ، لا يتعارض مع ما تنهى إليه بعد تحقيق الدعوى وتمحيصها من استبعاد تلك الجناية .

١٤- لما كان من المقرر أنه وإن كان يشترط في دليل الإدانة أن يكون مشروعا ، إذ لا يجوز أن تبني إدانة صحيحة على دليل باطل في القانون ، إلا أن المشروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة ذلك بأن الأصل على مقتضى المادة ٦٧ من الدستور والمبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة إلى أن يحكم بإدانتته بحكم بات ، وأنه إلى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مركزه في الدعوى وما تحيط نفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضعف النفوس البشرية ، وقد قام على هدى هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقا مقدما يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضيرها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤذي العدالة معها ، إدانة برئ ، هذا إلى ما هو مقرر من أن القانون ، فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة

للاثبات ، فتح بابه أمام القاضى الجنائى على مصراعيه يختار من كل طرقه ما يراه موصلا إلى الكشف عن الحقيقة ويوزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر ، مع حرية مطلقة فى تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية فى كل حالة حسبما يستفاد من وقائع الدعوى وظروفها مما لا يقبل معه تقييد حرية المحكمة فى دليل البراعة باشتراط مماثل لما هو مطلوب فى دليل الإدانة .

١٥- لما كان تفصيل أسباب الطعن ابتداء مطلوبا على وجه الوجوب ، تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة هذا الحكم للقانون أو خطئه فى تطبيقه أو موطن البطلان الجوهرى الذى وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذى يكون أثر فيه ، وكانت الطاعة لم تكشف فى أسباب طعنها عن موطن مخالفة الحكم فيما استخلصه من التسجيلات الثابت بمحاضر تفريغها وإذ جاءت عبارتها فى هذا الوجه مرسلة مبهلة فإنه يكون غير مقبول .

١٦- لما كان الحكم فى معرض نفيه جريمة الرشوة عن المطعون ضده الأول - قد أورد أنه « بالنسبة لعنصر أخذ مبلغ الرشوة فإن الثابت من الأوراق أن المتهم ... رفض استلام هذا المبلغ أثناء تواجده بفندق شبرد ورفض أيضا التوجه مع ... و ... إلى فندق ماريوت كما رفض استلام الحقيبة المضبوطة التى بها مبلغ الرشوة من ... أثناء مقابلته فى شارع قصر النيل ولم يعمل على استلامها منه أبدا بل أن المتهم ... هو الذى ألقى بها داخل السيارة وفى نفس اللحظة تم القبض على المتهم ... ويؤكد ذلك ما تبينته المحكمة عند مشاهدتها شريط الفيديو عن واقعة ضبط المتهم ... بشارع قصر النيل أن المتهم ... الذى كان واقعا تحت سيطرة رجال الضبط منذ أن كان بمنزل ... واستلامه الحقيبة إلى أن تقابل مع ... بشارع قصر النيل أن الأخير رفض استلامها منه عند مقابلته له رغم اصرار ... على ذلك وعندما هم ... بركوب السيارة سارع ... بالقاء الحقيبة المضبوطة فى السيارة وفى نفس اللحظة داهمه رجال الضبط

الأمر الذى ترى معه المحكمة أن واقعة إلقاء الحقيبة داخل السيارة بهذه الصورة التى تمت بها لا يعد أبدا تسلما إراديا أو فعليا أو حقيقيا . « وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وإذا كانت النيابة العامة لا تزعم أن ما أورده الحكم فيما تقدم لا يرتد إلى أصل ثابت فى الأوراق ، فإن ما تثيره بدعوى عدم تظن الحكم إلى دلالة تتابع الأحداث منذ لقاء المطعون ضدهم بالمبلغ بفندق شبرد وحتى أن تم ضبط الحقيبة بسيارة أولهم يكون غير سديد إذ ينحل فى الواقع من أمره إلى جدل موضوعى حول سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض فى شأنه لدى محكمة النقض .

١٧- لما كان مناط تحقق جريمة المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات أن يصدر من الجانى على المجنى عليه أى فعل بقصد تخويله أو ترويعه بما يحمله على أن يسلم بغير حق ، مبلغا من المال أو أى شئ آخر ، وكان تقدير توافر أركان هذه الجريمة من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بلا رقابة عليه من محكمة النقض مادام تقديره سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص للأسباب السائغة التى أوردها إلى تبرئة المطعون ضده الأول من تهمة الشروع فى الحصول على مال بطريق التهديد تأسيسا على انتفاء صدور أى تهديد أو ترويع منه على المبلغ ، فإن ما تثيره الطاعنة من جدل فى هذا الخصوص يكون غير مقبول .

١٨- لما كان من المقرر أنه يكفى فى المحاكمة الجنائية ان تتشكك محكمة الموضوع فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة إذ أن مرجع ذلك إلى ما تطمئن إليه فى تقدير الدليل ، مادام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه تكشف عن أن المحكمة قد ألت بظروف الدعوى ومحضت أدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها على نحو ينبئ عن أنها فطنت إليها وقامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث ثم أفصحت - من بعد - عن عدم اطمئنانها إليها ، فإن هذا حسبها ليستقيم قضاؤها، وكان لا يصح النعى على المحكمة انها قضت بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيهما وما يطمئن إليه ، مادام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم : المتهم الأول (أولا) بصفته موظفا عاما من القائمين على شئون حزب . . . (رئيس لجنة الاعلام باللجنة العامة لمحافظة القاهرة - ونائب رئيس تحرير جريدة . . . الصادرة عن الحزب والمعبرة عن آرائه) طلب لنفسه وأخذ عطية للاخلال بواجبات وظيفته ، بأن طلب وتقاضى بواسطة المتهمين الثانى والثالث مبلغ مائة ألف جنيه من . . . على سبيل الرشوة مقابل وقف الحملة الصحفية ضده والتي دأب على نشرها بباب . . . الذى يشارك فى تحريره بجريدة . . . وكشف مصادره فى المعلومات الى تتضمنها . (ثانيا) بصفته السابقة حصل لنفسه بدون وجه حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته بأن طلب وأخذ مبلغ مائة ألف جنيه من . . . بمناسبة الحملة الصحفية التى يشنها عليه فى باب . . . بجريدة . . . الذى يشارك فى تحريره . (ثالثا) حصل بطريق التهديد على مبلغ مائة ألف جنيه بأن قام بشن حملة صحفية ضد . . . بجريدة . . . وواصل تلك الحملة حتى تمكن بذلك من الحصول على

هذا المبلغ . المتهمان الثانى والثالث : أولا : توسطاً فى طلب وأخذ مبلغ مائة ألف جنيه على سبيل الرشوة موضوع التهمة الأولى المنسوبة للمتهم الأول والذى طلبه من ... لوقف حملته الصحفية والكشف عن مصادره فى المعلومات التى تتضمنها الحملة وتسلمه منه المتهم الثانى ثم سلمه للمتهم الثالث الذى سلمه بدوره للمتهم الأول على النحو المبين بالتحقيقات . (ثانياً) اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى حصوله بغير حق على مبلغ مائة ألف جنيه من عمل من أعمال وظيفته - موضوع التهمة الثانية - المنسوبة للمتهم المذكور بأن اتفقا معه على طلب هذا المبلغ ... وساعده بتسلم هذا المبلغ بالفعل من المذكور وتسليمه إليه على النحو المبين بالتحقيقات فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (ثالثاً) : اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب التهمة الثالثة المنسوبة له بأن اتفقا معه على ارتكابها وساعده فى طلب واستلام المبلغ موضوع التهمة من ... وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . واحالتهما إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى الدكتور ... مدنياً قبل المتهمين جميعاً بمبلغ ١٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً (أولاً) بعدم قبول الدعوى المدنية . (ثانياً) ببراءة المتهمين من التهم المسندة إليهم .

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده الأول من تهم الرشوة والتربح ، والحصول بطريق التهديد على مبلغ من المال ، وببراءة المطعون ضدهما الثانى والثالث من تهم التوسط فى الرشوة المنسوبة للأول ، والاشتراك فى ارتكاب الجريمتين الأخريين المسندتين إليه ، قد أخطأ فى تأويل القانون وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب والتناقض فيه فضلاً عن

مخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك بأنه استبعد تهمة الرشوة المعاقب عليها بالمواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١١ من قانون العقوبات عن المطعون ضده الأول ، تأسيسا على عدم سريان المادة ١٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية عليه باعتبار أنه ليس من القائمين على شئون حزب وذلك على خلاف النظر الصحيح فى القانون ، فضلا عن انطباق المادة ١١٩ من قانون العقوبات عليه لكونه فى حكم الموظفين العموميين المعنيين بهذا النص . ونفى تهمة التوسط فى الرشوة عن المطعون ضدهما الثانى والثالث على سند من أنه لا قيام لهذه الجريمة إلا إذا كان الوسيط من قبل الراشى على الرغم من مخالفة ذلك لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ، وخلص الحكم إلى بطلان إنزى النيابة العامة الصادرين فى ٢١ من سبتمبر و ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ تأسيسا على عدم جدية التحريات التى بنى عليها مع أن هذين الإنزى ، وقد أصدرتهما النيابة العامة أثناء مباشرتها التحقيق فى الدعوى ، فىكون إصدارهما من اطلاقاتها ، ولم يعرض الحكم للدليل المستمد من اعتراف المطعون ضدهما الثانى والثالث ولا للتحقيقات التى أجرتها النيابة العامة منذ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٨٦ وحتى أصدرت الإذن بالتسجيل ، ولا لما قرره المطعون ضده الأول من أنه عضو باللجنة العامة لمحافظة القاهرة بحزب وأنه يرتبط بجريدة بعقد عمل لقاء أجر شهري ودلالة ذلك فى ضوء المادتين ١١ ، ١٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ أنف الذكر ، وأقام براءة المطعون ضدهما الثانى والثالث من التهمة الأولى المسندة إليهما على أسباب معماة مبهمة، وخلص إلى بطلان إنون التسجيل الصادرة فى ٢٧ و ٣٠ من أغسطس و ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٦ تأسيسا على عدم جدية التحريات التى صدرت بناء عليها مع أنها انصبت على أشخاص لم يشملهم أمر الاحالة فلم يكن أمرهم مطروحا على المحكمة ، واطرح الحكم الدفع ببطلان إنون التفتيش الخمسة الصادرة من النيابة العامة على سند من تمتعها بسلطات قاضى التحقيق عند تحقيقها جنائية مما تختص به محكمة أمن الدولة العليا ثم عاد - من بعد - وخلص إلى انتفاء تلك الجنائية ، وعلى الرغم من أنه انتهى إلى بطلان إنون التسجيل الصادرة من النيابة العامة فى ٢٧ و ٣٠ من أغسطس و ٢١ و ٢٣ من سبتمبر و ٥ من

أكتوبر سنة ١٩٨٦ بما يؤدي إلى إهدار الدليل المستند من تنفيذها غير أنه عاد من بعد واستند إلى هذا الدليل ذاته في صدد قضائه بالبراءة هذا إلى أن ما استخلصه الحكم من هذه التسجيلات يخالف الثابت بمحاضر تفريفها ، ولم يفتن لتتابع الأحداث ما بين لقاء المطعمون ضدهم الثلاثة بالمبلغ بفندق . . . وما تبعه من لقاءات حتى تم ضبط النقود في سيارة المطعمون ضده الأول أمام مسكن الثاني بعد أن سلمها له الثالث ودلالة ذلك على توافر الاتفاق بين ثلاثتهم على ارتكاب الجريمة وخطوات تنفيذها ، ونفى عن الأول جنحة الرشوة المؤثمة بالمادة ١٠٦ من قانون العقوبات على سند من خلو الأوراق مما يؤيد حالة المطعمون ضده الثاني بأن الأول طلب الرشوة مع أنه أورد في معرض تبرئة المطعمون ضدهما الثاني والثالث من تهمة التوسط في الرشوة أنها لا تتم إلا بقبول الموظف للرشوة قبولا جديا ، وقضى ببراءة المطعمون ضده الأول من تهمة الحصول بطريق التهديد على مبلغ من المال تأسيسا على انتفاء صدور تخويف منه للمبلغ وأنه إن كان آخرون قد هدده فإنه يكون من عندياتهم دون أن يفتن الحكم إلى توقف الحملة الصحفية ضد المبلغ في عدد جريدة . . . الصادر بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٨٦ وهو العدد الذي حددته رسول أوفد للمبلغ لمطالبة بمبلغ الرشوة ثم استؤنفت تلك الحملة في الأعداد التالية وهو ما يشكل ضغطا على المجنى عليه تتوافر به تلك الجريمة ، هذا إلى أن الحكم لم يعرض لما يشككه مسلك المطعمون ضدها الثاني والثالث من جريمة النصب . كل ذلك يعيب الحكم المطعمون فيه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الشارع يتطلب لتوافر جريمة الرشوة المعاقب عليها بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات أن يكون الجاني موظفا عاما . لما كان ذلك ، وكان الموظف أو المستخدم العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق ، ولئن كانت المادتان ١١ ، ١٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية قد نصتا على اعتبار أموال الأحزاب من الأموال العامة وعلى اعتبار القائمين على شئون الأحزاب والعاملين بها في حكم الموظفين العموميين في صدد تطبيق أحكام

قانون العقوبات ، إلا أنه لم يرد بأى من نيتك النصين أو بغيرهما من نصوص القانون المذكور ولا فى نصوص القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ولا فى أى قانون آخر ، أى نص على اعتبار أموال الصحف - غير القومية - من الأموال العامة ولا على اعتبار العاملين بها من الموظفين العموميين أو من فى حكمهم ، لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية بأن لا تحمل عباراتها أكثر مما تحتل وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة فى الدلالة على مراد الشارع منها فإنه يتعين قصر تطبيقها على ما يتأدى مع صريح نص القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص ، للأسباب السائغة التى أوردها ، إلى أن المطعون ضده الأول بوصفه من العاملين بصحيفة . . . ليس من الموظفين العموميين أو فى حكمهم يكون قد اقترن بالصواب ، وإذ كان ما تثيره الطاعنة من انطباق المادة ١١٩ من قانون العقوبات على جريمة الرشوة مربوذا بأن هذه المادة إنما وردت فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهو الذى أفردته الشارع لجرائم اختلاس المال العام والاعتداء عليه والغدر ، ومن ثم لزم قصر تطبيقها على هذه الجرائم فحسب الأمر الذى تخرج معه جرائم الرشوة من نطاقها بما يضحى معه منعى النيابة العامة الطاعنة فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى كانت عبارة النص واضحة لا لبس فيها ولا غموض فإنها يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف بها عن طريق التفسير أو التأويل ، وكان الشارع إذ نص فى المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات على معاقبة الوسيط بالعقوبة ذاتها المقررة للمرشئى قد أطلق لفظ « الوسيط » بما يتعين معه تطبيق النص على كل من يصدق عليه وصف الوسيط فى الرشوة ، سواء أكان يعمل من جانب الراشئى أم من جانب المرشئى ، والقول بغير ذلك فيه تخصيص للنص بغير مخصص وتقييد له بغير مقيد ، وهو مالا يصح فى أصول التفسير أو التأويل ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر باشتراطه أن يكون الوسيط من قبل الراشئى فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون ، غير أنه لما كان البين من منونات الحكم أنه أقام براءة المطعون ضدهما الثانى والثالث من تهمة التوسط فى الرشوة تأسيساً على تشكيك المحكمة فى ثبوت أركانها ، فلا ينال

منه - من بعد - ما تردى فيه من تقارير قانونية خاطئة فى هذا الصدد ، لما هو مقرر من أنه لا يقدر فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه فاسدة مادام قد أقيم على دعائم أخرى تكفى وحدها لحمل قضائه - وهو الحال فى الدعوى الماثلة - كما لا يغير من ذلك ما تثيره الطاعنة من أن المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات تعاقب على مجرد عرض الوساطة أو قبولها مادام الحكم قد أثبت انحسار صفة الموظف العمومى أو من فى حكمه عن المطعون ضده الأول المقول بالتوسط لديه ، ذلك بأنه لما كان الأصل فى قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحا معينا فى نص لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه ، وكان يؤخذ من وضوح عبارة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا وما كشفت عنه الأعمال التشريعية لها ، وإيرادها مع مثيلاتها فى باب بذاته من الكتاب الثانى من قانون العقوبات - هو الباب الثالث الخاص بالرشوة - أنه وإن كانت الجريمة المستحدثة بالمادة ١٠٩ مكررا ثانيا أنفة الذكر ذات كيان يفاير جريمة الوسيط فى الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ، إذا تغيى الشارع من الجريمة المستحدثة تجريم الأفعال التى لا تجاوز عرض أو قبول الوساطة فى رشوة والتى لا تبلغ حد الاشتراك فى رشوة أو فى شروع فيها والتى لا يؤتمها نص المادة ١٠٩ مكررا أو أى نص آخر ، وذلك للقضاء على سماسة الرشوة ودعائها ، إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة بقوله « كل من عرض أو قبل الوساطة فى رشوة » فإنه لا قيام لهذه الجريمة المستحدثة إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها إنما كان فى جريمة من جرائم الرشوة التى انتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها ذلك الباب مادام أن مدلول النص هو الاحالة بالضرورة - فى بيان المقصود بالرشوة وفى تحديد الأركان التى يلزم تحققها لقيام أية جريمة منها - إلى أحكام المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، فقد لزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتى الجانى فعله فى المهد الأول للرشوة ، وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من فى حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ - لهذا الموظف يراد منه أدائه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ، ويلزم فوق ذلك أن تكون

إرادة الجاني - على هذا الأساس - قد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى اتیان عرض أو قبول الوساطة في رشوة ، ذلك بأنه أراد الشارع مد التأييم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم العمد إلى الافصاح عن ذلك في صراحة ، على غرار نهجه في المادة ١٠٤ مكررا من قانون العقوبات من تأييمه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته ، وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير ، لأنه في مجال التأييم محظور . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بما أورده من أدلة سائغة ، أن قصد المطعون ضدهما الثاني والثالث لم ينصرف إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع ارشاؤه ، بما ينتقى معه - في صورة هذه الدعوى - الركن المعنوي للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات، فإن النعى عليه في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان النص في المادة ٤١ من الدستور على أن « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون . . . » وفي المادة ٤٤ منه على أنه « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون » وفي المادة ٤٥ منه على أن « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون . والمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولادة محددة وفقا لأحكام القانون » وفي المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضي التحقيق بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابه أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة . ولقاضي

التحقيق أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة وكل ما يحتمل أنه استعمال فى ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة . وفى جميع الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً . وفى المادة ٩٤ منه على أن « لقاضى التحقيق أن يفتش المتهم ، وله أن يفتش غير المتهم إذا اتضح من أمارات قوية أنه يخفى أشياء تفيد فى كشف الحقيقة ، ويراعى فى التفتيش حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ » . وفى المادة ٩٥ من القانون ذاته على أن « لقاضى التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة » . وفى المادة ٢٠٦ منه على أنه « لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا اتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة . ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . ويشترط لاتخاذ أى إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الأوراق . وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الاطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً . ويجوز للقاضى الجزئى أن يجدد هذا الأمر مدة أو مدداً أخرى مماثلة . وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة على

أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها أو المرسلة إليه وتدون ملاحظاتهم عليها . ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان حائزا لها أو من كانت مرسلة إليه .

وكانت المادة ١٩٩ من القانون ذاته إذ نصت على أن تباشر النيابة العامة التحقيق طبقا للأحكام المقررة لقاضى التحقيق ، قد خلت مما يعفى النيابة العامة مما فرضه القانون على قاضى التحقيق من ضوابط وقيود ، كل ذلك يدل على أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا بصدد جريمة - جناية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرمة مسكنه أو لحرمة حياته الخاصة أو لحرية الشخصية أو ما يتصل بها مما ورد ذكره فى النصوص أنفة الذكر ، يستوى فى ذلك أن تكون هذه الدلائل قد قدمت لسلطة التحقيق من مأمور الضبط القضائى فأسست عليها الإذن أو تكشف لادبها بعد قطعها شوطا فى التحقيق ، وإذا كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان تقدير مدى كفاية الدلائل لتسويغ إصدار الإذن موكولا بداعة لسلطة التحقيق إلا أن تقديرها هذا يخضع - فى كل الأحوال - لرقابة محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن ما تذهب إليه الطاعنة من أن إصدار الإذن من النيابة العامة بعد أن قطعت شوطا فى التحقيق هو أمر من اطلاقاتها ، يكون بعيدا عن محجة الصواب . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم فى حالة قضائها بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام مادام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك فى عناصر الإثبات ، لأن فى اغفالها التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها لم ترفيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم فاطرحتها ، وكان الحكم قد عرض لصلة المطعون ضده الأول بكل من حزب وجريدة - على خلاف ما تزعمه الطاعنة - وخلص من ذلك سائغا ، إلى أنه لا يعد موظفا عاما أو من فى حكمه فى مجال تطبيق أحكام قانون العقوبات ، فان منعى النيابة العامة فى هذا الخصوص لا

يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعنة في شأن قضاء الحكم ببطلان الإنون الصادرة في ٢٧ ، ٢٠ من أغسطس و ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٦ بدعوى أن التحريات التي بنيت عليها قد انصبت على أشخاص لم يطرح أمرهم على المحكمة ، مربودا بآته - بفرض صحته - لا يعدو أن يكون تزييدا لم يكن له أثر في منطق الحكم ولا في النتيجة التي انتهى إليها ، ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أقام قضاءه على أسباب مستقلة عما تزيد فيه من أسباب ورد عليها النعى ويستقيم الحكم بدونها . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الأعمال الاجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر فلا تبطل من بعد نزول غنى ما ينكشف من أمر واقع ، فإن اطراح الحكم الدفع ببطلان إنون التفتيش الخمسة الصادرة من النيابة العامة تأسيسا على أنها صدرت بناء على ما ظهر من الأوراق - وقت إصدارها - وقوع جناية مما تختص به محكمة أمن الدولة العليا ، لا يتعارض مع ما تنهى إليه بعد تحقيق الدعوى وتمحيصها من استبعاد تلك الجناية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان يشترط في دليل الإدانة أن يكون مشروعا ، إذ لا يجوز أن تبني إدانة صحيحة على دليل باطل في القانون ، إلا أن المشروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة ، ذلك بأن الأصل على مقتضى المادة ٦٧ من الدستور والمبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة إلى أن يحكم بإدانته حكم بات ، وأنه إلى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مركزه في الدعوى وما تحيط نفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضعف النفوس البشرية ، وقد قام على هدى هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقا مقدما يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضرها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤذي العدالة معا ، إدانة برئ ، هذا إلى ما هو مقرر من أن القانون ، فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة للاثبات ، فتح بابه أمام القاضى الجنائى على مصراعيه يختار من كل طرقه ما يراه موصلا إلى الكشف

عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر ، مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع الدعوى وظروفها مما لا يقبل معه تقييد حرية المحكمة في دليل البراءة باشتراط مماثل لما هو مطلوب في دليل الإدانة ، وبالتالي يكون منعى الطاعة في هذا الصدد غير قويم . لما كان ذلك ، وكان تفصيل أسباب الطعن ابتداءً مطلوباً على وجه الوجوب ، تحديداً للطعن وتعريفاً بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة هذا الحكم للقانون أو خطئه في تطبيقه أو موطن البطلان الجوهرى الذى وقع فيه أو موطن بطلان الاجراءات الذى يكون أثر فيه ، وكانت الطاعة لم تكشف فى أسباب طعنها عن موطن مخالفة الحكم فيما استخلصه من التسجيلات للثابت بمحاضر تفريغها وإذ جاءت عبارتها فى هذا الوجه مرسلة مجهولة ، فإنه يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم ، فى معرض نفيه جريمة الرشوة عن المطعون ضده الأول - قد أورد أنه « بالنسبة لعنصر أخذ مبلغ الرشوة فإن الثابت من الأوراق أن المتهم ... رفض استلام هذا المبلغ أثناء تواجده بفندق شبرد ورفض أيضاً التوجه مع ... و ... إلى فندق ماريوت كما رفض استلام الحقيبة المضبوطة التى بها مبلغ الرشوة من ... أثناء مقابله فى شارع قصر النيل ولم يعمل على استلامها منه أبداً بل أن المتهم ... هو الذى ألقى بها داخل السيارة وفى نفس اللحظة تم القبض على المتهم ... ويؤكد ذلك ما تبينته المحكمة عند مشاهدتها شريط الفيديو عن واقعة ضبط المتهم ... بشارع قصر النيل أن المتهم ... الذى كان واقفاً تحت سيطرة رجال الضبط منذ أن كان بمنزل ... واستلامه الحقيبة إلى أن تقابل مع ... بشارع قصر النيل أن الأخير رفض استلامها منه عند مقابله له رغم إصرار ... على ذلك وعندما هم ... بركوب السيارة سارع ... بالقاء الحقيبة المضبوطة فى السيارة وفى نفس اللحظة داهمه رجال الضبط الأمر الذى ترى معه المحكمة أن واقعة القاء الحقيبة داخل السيارة بهذه الصورة التى تمت

بها لا يعد أبدا تسلما إراديا أو فعليا أو حقيقيا . وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وإذا كانت النيابة العامة لا تزعم أن ما ورد بالحكم فيما تقدم لا يرتد إلى أصل ثابت في الأوراق ، فإن ما تثيره بدعوى عدم تظن الحكم إلى دلالة تتابع الأحداث منذ لقاء المطعون ضدهم بالمبلغ بفندق شبرد وحتى أن تم ضبط الحقيبة بسيارة أولهم يكون غير سديد إذ هو ينحل في الواقع من أمره إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض في شأنه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان مناط تحقق جريمة المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات أن يصدر من الجاني على المجنى عليه أى فعل بقصد تخويله أو ترويعه بما يحمله على أن يسلم بغير حق ، مبلغا من المال أو أى شئ آخر وكان تقدير توافر أركان هذه الجريمة من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بلا رقابة عليه من محكمة النقض مادام تقديره سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص ، للأسباب السائغة التى أوردها ، إلى تبرئة المطعون ضده الأول من تهمة الشروع فى الحصول على مال بطريق التهديد تأسيسا على انتفاء صدور أى تهديد أو ترويع منه على المبلغ ، فإن ما تثيره الطاعنة من جدل فى هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة إذ أن مرجع ذلك إلى ما تطمئن إليه فى تقدير الدليل ، مادام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه تكشف عن أن المحكمة قد ألت بظروف الدعوى ومحضت أدلة الثبوت التى قام عليها على نحو ينبئ عن أنها

فطنت إليها وقامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث ، ثم أفصحت - من بعد - عن عدم اطمئنانها إليها ، فإن هذا حسبها ليستقيم قضاؤها ، وكان لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ، مادام قد أقام قضاؤه على أسباب تحمله - كما هو الحال في واقعة الدعوى الماثلة - وإذا كان ما أفصح عنه الحكم في مدوناته من عدم الاطمئنان لأدلة الثبوت في الدعوى يتضمن بطريق اللزوم العقلى والمنطقى اطراح ما قد تتصف بها الأفعال المنسوبة إلى المطعون ضدهما الثانى والثالث من أوصاف أخرى ، فإن سائر ما تثيره النيابة العامة في أسباب طعنها يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين كامل حنفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
حسن عميره ومحمد زايد وصلاح البرجى نواب رئيس المحكمة وزكريا الشريف .

(١٣٩)

الطعن رقم ٢٤٩٨ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اثبات « اعتراف » . استدلال . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

الاعتراف فى المسائل الجنائية . ماهيته ؟

لمحكمة الموضوع تجزئة الاعتراف والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه . دون بيان

علة ذلك .

وردد الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها . غير لازم .

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » .

اثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا

يقبل منها » .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى .

منازعة الطاعن فى الصورة التى اعتنتها المحكمة للواقعة . جدل موضوعى .

(٣) عقوبة « مقوبة الجريمة الأشد » . ارتباط . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها ،

« المصلحة فيه » .

لا جنوى من النعى على الحكم بخصوص جريمة الضرب . مادام الحكم قد دان الطاعن

بجرائم السرقة مع آخر فى إحدى وسائل النقل البرية مع حمل سلاح والضرب وحياسة سلاح

أبيض وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشدها - وهى جناية السرقة - تطبيقاً لحكم المادة ٢٢

عقوبات .

(٤) نقض « أسباب الطعن » ما لا يقبل منها .

عدم تعرض أسباب الطعن لأسباب الحكم المطعون فيه . ينبنى عليه عدم تعلق أسباب الطعن بهذا الحكم والاتصال به . إنعدام أساس الطعن في هذه الحالة .

١- الاعتراف في المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المعترف ، فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تطمئن إلى صدقه وتطرح سواء مما لا تثق به . دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك كما لا يلزم في الاعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراح الجانى للجريمة .

٢- لما كان ما أورده الحكم - تتوافر به جناية السرقة مع آخر في إحدى وسائل النقل العامة البرية مع حمل سلاح بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون - وكان النعى بأن الواقعة جنحة سرقة لافتقارها إلى وجود شريك مع الطاعن ، لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب - فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير غير سديد .

٣- لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرائم السرقة مع آخر في إحدى وسائل النقل البرية مع حمل سلاح ، والضرب وحمل سلاح أبيض وأعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة واحدة هي العقوبة

المقررة لجناية السرقة التي أثبتتها في حقه باعتبارها الجريمة الأشد فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره تعييبا للحكم في خصوص جريمة الضرب .

٤- لما كان ما يثيره الطاعن بشأن عدم انطباق المادة ٣١٥ / ثالثا عقوبات - على واقعة الدعوى - غير متعلق بالحكم ولا متصلا به ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : شرع في سرقة مبلغ النقود المبين قدرا بالتحقيقات المملوك لـ . . . وذلك في إحدى وسائل النقل البرية بطريق الاكراه الواقع عليه بأن طعنه بمطواة في يده اليمنى وقد ترك الاكراه أثرا للجرح المبين بالتقرير الطبي الشرعى وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبس بها .

ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض « مطواة قرن غزال » . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٣١٥ / أولا ، ٢٤١ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات ، ١/١ ، ٢٥ مكررا ، ٣٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند ١٠ من الجدول رقم ١ ومع اعمال المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة السلاح المضبوط باعتبار أن الجرائم المسندة إليه هي السرقة مع آخر في إحدى وسائل النقل البرية مع حمل سلاح والضرب وحياسة سلاح أبيض .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم السرقة مع آخر فى إحدى وسائل النقل البرية مع حمل سلاح ، والضرب وحمل سلاح أبيض ، قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبيب ذلك بأنه عاقبه بالمادة ٣١٥ / أولا من قانون العقوبات - مع أنه اعترف بارتكابه الجريمة بمفرده ، وبون مشاركة من أحد ، كما لا يتوافر فى حقه شروط انطباق الفقرة الثالثة من ذات المادة لافتقارها إلى عناصر الليل والاكراه وحمل السلاح ، وأخيرا فقد أعمل الحكم فى شأنه نص المادة ٢٤١ / ١ - ٢ من القانون المشار إليه مع أن مدة علاج المجنى عليه لم تزيد على عشرين يوما ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء ركوب المجنى عليه ... فى إحدى سيارات نقل الركاب البرية وضع المتهم يده فى جيبه وسرق منه عشرة جنيهات سلمها لآخر كان معه فر بها - فأمسك بالمتهم الذى وعده باعادة المبلغ - وعند نزولهما ضربه الأخير بمطواة فأصابه فى يده . وقد أمكن ضبط المتهم والمطواة المستعملة . وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه والمقدم ... والتقرير الطبى الشرعى وما قرره الطاعن بمحضر الضبط ، وهى أدلة سائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وتؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الاعتراف فى المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على الاعتراف ، ؛ ها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تطمئن إلى صدقه وتطرح سواء مما لا تثق به .
دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك كما لا يلزم فى الاعتراف أن يرد على الواقعة بكافة

تفاصيلها بل يكفي أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراح الجانى للجريمة - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - ومن ثم لا يجدى الطاعن نعيه على الحكم بأنه اغفل ما استطرده إليه فى أقواله من أنه ارتكب الجريمة بمفرده ، بون مشاركة من أحد ، ما دام أن الحكم قد دال على وجود آخر مجهول - شارك الطاعن فى ارتكاب الجريمة - مما استخلصه من أقوال المجنى عليه وهو ما لا يمارى الطاعن فى أن أصله ثابت فى أوراق الدعوى . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم - تتوافر به جناية السرقة مع آخر فى إحدى وسائل النقل العامة البرية مع حمل سلاح بكافة أركانها كما هى معرفة به فى القانون - وكان النعى بأن الواقعة جنحة سرقة لافتقارها إلى وجود شريك مع الطاعن ، لا يعدو أن يكون منازعة فى الصورة التى اعتنقتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت فى وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب - فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرائم السرقة مع آخر فى إحدى وسائل النقل البرية مع حمل سلاح ، والضرب وحمل سلاح أبيض وأعمل فى حقه المادة ٢٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة واحدة هى العقوبة المقررة لجناية السرقة التى أثبتها فى حقه باعتبارها الجريمة الأشد فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره تعيباً للحكم فى خصوص جريمة الضرب - لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن عدم انطباق المادة ٣١٥ / ثالثا عقوبات - على واقعة الدعوى - غير متعلق بالحكم ولا متصلا به ، فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد احمد حسن ، وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
وعمار ابراهيم .

(١٤٠)

الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٩٠ القضائية

- (١) اخلال موظف عام بنظام توزيع سلعة . جريمة « أركانها » . قصد جنائى .
جريمة إخلال الموظف العام بنظام توزيع سلعة كان مسئولاً عن توزيعها أو عهد إليه
بتوزيعها . عمدية . قيامها . رهن بتوافر القصد الجنائى العام .
- (٢) حكم « بيانات حكم الادانة » « تسببيه » . تسبیب معيب » . نقض « أسباب الطعن » .
ما يقبل منها » . إخلال موظف عام بنظام توزيع سلعة .
- حكم الادانة . وجوب اشتماله على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا . المادة ٣١٠
إجراءات .

المراد بالتسبيب المعتبر ؟

افراغ الحكم فى عبارات عامة معماة أو وضعه فى صورة مجملة مجهلة لا يحقق الغرض
الذى قصده الشارع من ايجاب تسبيب الأحكام .

اغفال حكم الادانة فى جريمة إخلال الموظف العام بنظام توزيع سلعة تتعلق بقوت الشعب
استظهار مقومات النظام الذى يحكم توزيع هذه السلعة وصدوره من الجهة المختصة بذلك .
قصور .

١- لما كان الشارع إذ نص في المادة ١١٦ من قانون العقوبات على أن «كل موظف عام كان مسئولاً عن توزيع سلعة أو عهد إليه بتوزيعها وفقاً لنظام معين فأخل عمداً بنظام توزيعها يعاقب بالحبس وتكون العقوبة السجن إذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته أو إذا وقعت في زمن الحرب» . فقد دل على أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية التي يتعين لقيامها توافر القصد الجنائي العام بما يتطلبه هذا القصد من علم المتهم بأنه موظف عام مسئول عن توزيع سلعة أو معهود إليه بتوزيعها ، وأن يكون هذا التوزيع خاضعاً لنظام معين وضعته سلطة مختصة بوضعه قانوناً وعلم الموظف ذاك بقواعد هذا النظام التي ينسب إليه الإخلال بها ، وعلم بما ينطوي عليه فعله من إخلال واتجاه إرادته إلى فعله أو امتناعه .

٢- لما كان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً . والمراد بالتسبب المعتبر ، تحديد الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له ، سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل ، بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معماة ، أو وضعه في صورة مجملة مبهمة ، فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله « أنه يعمل رئيساً لمكتب تموين ... ومسئول عن توزيع السلع المتعلقة بقوت الشعب على مستحقيها قد دأب عمداً خلال الفترة من ... حتى ... على إصدار بونات بصفة شخصية على

العديد من الأشخاص والمعارف لصرف سلع مدعمة محظور صرفها خارج البطاقات وصرف سلع أخرى حرة من التي كان يجب توزيعها على البطاقات كما سهل للتاجر ٠٠٠ وآخرين مثله الحصول على كميات كبيرة من المقررات التموينية المقرر صرفها على البطاقات التموينية دون وجه حق ، وقام بتعديل أنون الصرف للتاجر المذكور بالزيادة دون وجه حق ، كما أصدر أيضا أنون صرف باسم الجمعية الاستهلاكية الفتوية لمجلس مدينة ٠٠٠ بكميات من المقررات التموينية تزيد عن المقرر لها ورغم توقف تلك الجمعية عن مزاوله نشاطها منذ ٠٠٠ وهو ما يشكل اخلافاً بنظام توزيع السلع المتعلقة بقوت الشعب على النحو الوارد بالأوراق ومحاضر لجان الفحص « . دون أن يستظهر مقومات النظام الذي قرر أنه وضع ليحكم توزيع هذه السلع وأنه صدر من الجهة المختصة المنوط بها ذلك وفقا للقانون ، مكتفيا في ذلك بالاحالة إلى الأوراق ومحاضر لجان الفحص دون أن يورد مضمونها ووجه الاستدلال بها على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية كافة ، فإنه يكون قد تعيب بالقصور في التسبب بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته موظفا عموميا « مدير إدارة تموين ٠٠٠ ومسئولا عن توزيع سلع متعلقة بقوت الشعب واحتياجاته « أضر عمدا بنظام توزيعها بأن قام بصرف تلك السلع على غير مستحقيها على النحو الثابت بالأوراق . واحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالفيوم لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٦ ، ١١٨ مكررا ، ١١٩ ، ١١٩ مكررا من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ويعزله عن وظيفته لمدة سنتين .

فطعن الأستاذ / ٠٠٠ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإخلال العمدى بتوزيع سلعة على خلاف النظام المقرر لتوزيعها قد شابه القصور فى التسبب، ذلك بأن الحكم لم يبين النظام الذى وضع لتوزيع السلعة المعنية ، وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الشارع إذ نص فى المادة ١١٦ من قانون العقوبات على أن « كل موظف عام كان مسئولاً عن توزيع سلعة أو عهد إليه بتوزيعها وفقاً لنظام معين فأخل عمداً بنظام توزيعها يعاقب بالحبس وتكون العقوبة السجن إذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته أو إذا وقعت فى زمن الحرب » . فقد دل على أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية التى يتعين لقيامها توافر القصد الجنائى العام بما يتطلبه هذا القصد من علم المتهم بأنه موظف عام مسئول عن توزيع سلعة أو معهود إليه بتوزيعها ، وأن يكون هذا التوزيع خاضعاً لنظام معين وضعت سلطته المختصة بوضعه قانوناً وعلم الموظف ذاك بقواعد هذا النظام التى ينسب إليه الإخلال بها ، وعلم بما ينطوى عليه من إخلال واتجاه إرادته إلى فعله أو امتناعه . لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلاً . والمراد بالتسبب الاعتبارى ، تحديد الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هى له ، سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل ، بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم فى عبارات عامة معماة أو وضعه فى صورة جملة مجهلة ، فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان

واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله « أنه يعمل رئيسا لمكتب تموين ... ومسئول عن توزيع السلع المتعلقة بقوت الشعب على مستحقيها قد دأب عمدا خلال الفترة من ... حتى ... على إصدار بونات بصفة شخصية على العديد من الأشخاص والمعارف لصرف سلع مدعمة محظور صرفها خارج البطاقات وصرف سلع أخرى حرة من التى كان يجب توزيعها على البطاقات كما سهل للتاجر ... وآخرين مثله الحصول على كميات كبيرة من المقررات التموينية المقرر صرفها على البطاقات التموينية دون وجه حق ، وقام بتعديل إنون الصرف للتاجر المذكور بالزيادة دون وجه حق ، كما أصدر أيضا إنون صرف باسم الجمعية الاستهلاكية الفتوية لمجلس مدينة ... بكميات من المقررات التموينية تزيد عن المقرر لها ورغم توقف تلك الجمعية عن مزاوله نشاطها منذ ... وهو ما يشكل إخلالا بنظام توزيع السلع المتعلقة بقوت الشعب على النحو الوارد بالأوراق ومحاضر لجان الفحص » . دون أن يستظهر مقومات النظام الذى قرر أنه وضع ليحكم توزيع هذه السلع وأنه صدر من الجهة المختصة المنوط بها ذلك وفقا للقانون ، مكتفيا فى ذلك بالاحالة إلى الأوراق ومحاضر لجان الفحص دون أن يورد مضمونها ووجه الاستدلال بها على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية كافة ، فإنه يكون قد تعيب بالقصور فى التسبيب بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .



جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين كامل حنفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/

حسن عميره ومحمد زايد نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى وأحمد عبد الرحمن .

(١٤١)

الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب

الطعن . ما لا يقبل منها » .

تساند الأدلة . لا يلزم أن يبنى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى .

يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها .

(٢) اثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة . يكفى أن يكون ثبوتها

مستخلصا بالاستنتاج من الظروف والقرائن .

(٣) اثبات « بوجه عام » . استدلالات .

تحريرات الشرطة . قرينة تعزز الأدلة الأخرى .

(٤) اثبات « بوجه عام » . استدلالات .

الاستناد إلى عدم افصاح الضابط عن مصدر تحرياته فى القول بعدم جدية التحريات .

لا محل له .

(٥) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . اثبات « شهود » .

وزن أقوال الشهود مرجعه إلى محكمة الموضوع . أخذها بأقوال شاهد مفاده : اطراحها

جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(٦) اثبات « بوجه عام » « أوراق رسمية » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تبينه » . تسبب غير معيب » .

اقتناعية الأدلة في المواد الجنائية . للمحكمة . الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . حد ذلك ؟

(٧) قطاع عام . موظفون عموميون . قانون « تطبيقه » . عقوبة « تطبيقها » . نقض « الحكم في الطعن » « حالات الطعن » . الخطأ في القانون » . عزل .

العاملون في شركات القطاع العام . اعتبارهم في حكم الموظفين العموميين بالنسبة لجرائم الرشوة والاختلاس وتلك الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

نطاق تطبيق المادتين ٢٦ ، ٢٧ عقوبات . مقصور على الموظفين العموميين دون غيرهم . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى توقيع عقوبة العزل على الطاعن رغم أنه ليس موظفا عاما . خطأ في القانون . يوجب التصحيح .

١- لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٢- لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

- ٣- من المقرر أن للمحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية .
- ٤- لا محل للاستناد إلى عدم افصاح الضابط عن مصدر تحرياته في القول بعدم جدية التحريات .
- ٥- وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ومتى أخذت بأقوال الشاهد دل ذلك على اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
- ٦- الأدلة في المواد الجنائية اقناعية والمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولوحملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملقن مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة في الدعوى .
- ٧- لما كان البين من - المفردات المضمومة أن الطاعن الأول من العاملين بشركة وهى إحدى شركات القطاع العام ، وكان العاملون فى شركات القطاع العام وإن اعتبروا فى حكم الموظفين العموميين فى جرائم الرشوة واختلاس المال العام وغيرها من الجرائم الواردة فى البابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات إلا أنهم لا يدخلون فى نطاق المادتين ٢٦ و ٢٧ من قانون العقوبات اللتين يقتصر تطبيقها وفق صريح نصهما على الموظفين العموميين دون من فى حكمهم . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن الأول عقوبة العزل لمدة سنتين يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة العزل المقضى بها على الطاعن الأول ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بانهما أولا : اشتركا وآخر مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو محضر التصديق على عقد بيع السيارة رقم (٠٠٠) لسنة ١٩٨٧ المنسوب صدره لمكتب توثيق الاسكندرية وذلك بطريق الاصطناع بأن اتفقا معه على ذلك وساعدها بأن أمداه بالبيانات اللازمة فقام المجهول باثباتها فى المحرر سالف الذكر ووقع عليه بتوقيعات نسبها زورا إلى المختصين بتحريرها وبصمه ببصمة خاتم مقلد لهذه الجهة فتحت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا : قلدا بواسطة غيرهما خاتما لإحدى المصالح الحكومية هو خاتم شعار الجمهورية الخاص بمكتب توثيق الاسكندرية واستعملاه بأن وضعوا بصمته على محضر التصديق موضوع التهمة الأولى . واحالتهما إلى محكمة جنابات الاسكندرية لمحاكمتها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٧ ، ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ من قانون العقوبات مع أعمال المواد ٢/٣٢ ، ١٧ ، ١/٥٥ ، ١/٥٦ من ذات القانون بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما هو منسوب إليهما ويعزل المحكوم عليه الأول من وظيفته لمدة سنتين وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعنين بجريمتى الاشتراك مع آخر فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى وتقليد خاتم لإحدى المصالح الحكومية قد شابه القصور فى التسبيب وانطوى على الاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن كل دليل من الأدلة التى عول عليها الحكم بالنسبة للطاعن الأول لا تؤدي إلى ثبوت الاتهام فى حقه واستند الحكم فى إدانته للطاعن الثانى إلى عبارات غامضة ، والتفت عما أثاره الطاعن الأول بالجلسة من انتفاء علمه بالتزوير ،

وقضى بعزله من الوظيفة العامة لمدة سنتين مع أنه يعمل بشركة ٠٠٠ إحدى شركات القطاع العام ولا يعد موظفا عاما ، وعول الحكم فى إدانة الطاعن الثانى على أقوال الضابط وتحرياته بون أن يعرض للدفع المبدى منه بجلسة المحاكمة من عدم جدية تحريات هذا الضابط كما لم يعرض للمستندات المقدمة منه والتي تثبت أنه وقت الحادث لم يكن بمكتب الاسكندرية وتؤيد دفاعه من أن الواقعة غير صحيحة وأن الطاعن الأول لفق له الاتهام ، وذلك كله مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله أنها « تتحصل فى أنه بتاريخ ٠٠٠ اشترك المتهمان ٠٠٠ و ٠٠٠ ومجهول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو محضر التصديق على عقد بيع السيارة رقم ٠٠٠ لسنة ١٩٨٧ والمنسوب صدوره من مكتب توثيق الاسكندرية وذلك بطريق الاصطناع بأن اتفقا معه على ذلك وساعدها بأن أمدها بالبيانات اللازمة فقام المجهول بإثباتها فى المحرر سالف الذكر ووقع عليها بتوقيعات نسبها زورا إلى المختصين بتحريرها كما بصم ببصمة خاتم هذه الجهة فتحت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة كما قلد المتهمان بواسطة غيرهما خاتما لإحدى المصالح الحكومية هو خاتم شعار الجمهورية الخاص بمكتب توثيق الاسكندرية واستعملاه بأن بصما به على محضر التصديق المزور موضوع التهمة الأولى ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعنين أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها مستمدة من أقوال النقيب ٠٠٠ الضابط بقسم مكافحة جرائم الأموال العامة و ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٠٠٠ وما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى - لما كان ذلك وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة

دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه كما لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات وكان جماع ما أورده الحكم من الأدلة والقرائن التى اطمأنت المحكمة إليها يسوغ ما رتب عليه ويصح استدلال الحكم به على ثبوت وقائع الاشتراك فى تزوير المحرر الرسمى وتقليد بصمة خاتم لإحدى المصالح الحكومية واستعمالها فى حق الطاعنين . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت علم الطاعن الأول بالتزوير بقوله « أن . . . بأقواله أن المتهم الأول عرض عليه أن يقوم بانتهاء التصديق على العقد باعتبار . . . كبائعة له مباشرة بدلا من . . . بما مفاده أن المتهم الأول كان يعلم بالشكل الذى يتم به العقد المضبوط من قبل أن يسوق الدفاع الخاص بصديقه المتوفى . . . وقد أنكر المتهم الثانى معرفة . . . » وهو قول سائن وكاف للرد على دفاع الطاعن الأول من انتفاء علمه بالتزوير ، فإن منعاها فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان من المقرر أن للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية كما أنه لا محل للاستناد إلى عدم افصاح الضابط عن مصدر تحرياته فى القول بعدم جدية التحريات . وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ومتى أخذت بأقوال الشاهد دل ذلك على اطراحها جميع الاعتبار التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكانت الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة فى الدعوى - وكان جماع ما أورده الحكم من الأدلة التى اطمأنت إليها المحكمة يسوغ ما

رتب عليه ويصح به استدلال الحكم . فإن ما ينعاه الطاعن الثانى فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض - وإذا كان البين من - المفردات المضمومة أن الطاعن الأول من العاملين بشركة وهى إحدى شركات القطاع العام ، وكان العاملون فى شركات القطاع العام وإن اعتبروا فى حكم الموظفين العموميين فى جرائم الرشوة واختلاس المال العام وغيرها من الجرائم الواردة فى البابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات إلا أنهم لا يدخلون فى نطاق المائتين ٢٦ و ٢٧ من قانون العقوبات اللتين يقتصر تطبيقهما وفق صريح نصهما على الموظفين العموميين دون من فى حكمهم . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن الأول عقوبة العزل لمدة سنتين يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة العزل المقضى بها على الطاعن الأول ورفض الطعن فيما عدا ذلك .



جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
وعمار ابراهيم .

(١٤٢)

الطعن رقم ٤١٨٥ لسنة ٩٠ القضائية

تهرب ضريبى « ضريبة استهلاك » كحول . حكم « بيانات حكم الادانة » « تسببه » .
تسبب معيب . « نقض » أسباب الطعن . ما يقبل منها .
وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة التى استخلصت
منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .
عدم الاقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها فى المواعيد المحددة . اعتباره فى حكم
التهرب منها . المادة ١١/٥٤ من القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨١ .
تحديد الجدول الملحق بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨١ مواصفات الكحول والمشروبات
والمحضرات الكحولية الخاضعة للضريبة على سبيل الحصر .
اغفال حكم الادانة فى جريمة انتاج خمور لم تسدد عنها ضريبة الاستهلاك بيان نوع
الخمر ومقدارها . قصور .

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل
حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة
والظروف التى وقعت فيها ، والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها
من المتهم ، ومؤدى تلك الأدلة ، حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة المأخذ وإلا كان

قاصرا ، وإذ كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك قد نصت على أن «تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها» . ثم بينت المادة ٥٣ من القانون أنف الذكر العقوبات المقررة عن جريمة التهرب من الضرائب أو الشروع في ذلك ، واعتبرت الفقرة ١١ من المادة ٥٤ من ذات القانون عدم الاقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها في المواعيد المحددة في حكم التهرب من الضريبة ويعاقب عليها بذات العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة آنفة الذكر . وكان الجدول الملحق بالقانون ، والمشار إليه في المادة الثانية منه قد حدد في البنود ٤٣ حتى ٤٨ مواصفات الكحول والمشروبات الكحولية والمحضرات الكحولية الخاضعة لهذه الضريبة على سبيل الحصر والتحديد ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا كلية من بيان نوع الخمر المضبوطة ومقدارها - رغم وجوب ذلك - للوقوف على مدى انطباق هذا القانون عليها ومقدار الضريبة المستحقة ان كان ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب - وهو ما يتسع له وجه الطعن - بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما : المتهم الأول : لم يسدد ضريبة الاستهلاك على السلعة المبينة بالمحضر . المتهم الثاني : أنتج خمورا غير مسدد عنها رسم الضريبة . وطلبت عقابهما بالمواد ٢ ، ٤ ، ٩ ، ١٣ ، ١٧ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . وادعت مصلحة الضرائب على الاستهلاك مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٩٦ر٥٦٠ على سبيل التعويض . ومحكمة جنح مركز صديفا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل منهما شهرا مع الشغل والزامهما متضامنين بأن يؤديا للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٩٦ر٥٦٠ وتعويض لا يتجاوز ثلاثة أمثال

الضريبة وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ . استأنف المحكوم عليهما ومحكمة أسسوط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهمين أسبوعين مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك .

قطعن الأستاذ / ... المحامي نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

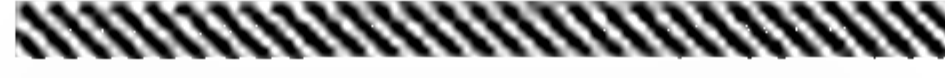
المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الأول بجريمة عدم سداد ضريبة الاستهلاك والثاني بجريمة إنتاج خمر غير مسدد عنها الرسم المقرر قد شاب القصور في التسبيب ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى على النحو الذي يتطلبه القانون ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « تخلص فيما أثبتته محرر محضر الضبط بمحضره المؤرخ ١٩٨٢/١/٢١ أنه طبقا لأحكام المواد من ٤٧ - ٥٢ ق ١٢٢ لسنة ١٩٨١ بفرض ضريبة الاستهلاك وبناء على تكليف السيد رئيس مأمورية أسسوط فقد توجه ومعه السيد ... معاون المأمورية إلى محل بقالة المتهم الأول ... بناحية الغنائم قبلى حيث تقابل معه وعرفه بمأموريته وطلب منه مراجعة تراخيص نقل سواكل كحولية والفواتير ومراجعة الأرصدة المتبقية من كمية المشروبات الروحية الموجودة بمحله فلم يمانع المتهم في ذلك وبالمراجعة تم ضبط كمية من الخمر ثابت ببيانها بمحضر الضبط وهو من انتاج شركة ... الخاصة بالمتهم الثاني ... ولم يقدم المتهم الأول عن تلك الكميات

المضبوطة أية مستندات تثبت مصدرها وقد قام بأخذ عينات منها وارسالها لمعامل التحليل بأسيوط وقام بتحريز باقى المضبوطات وتركها فى حراسة المتهم والتحفظ عليها بعد أن قام بأخذ اقرار عليه بذلك ، ويسؤال المتهم الأول اعترف بحيازته للمضبوطات وأنه قبل التصالح فيها وأنه غير مسئول عن نتيجة التحليل إذ أن المحل المنتج هو المسئول عن ذلك ، وبالإطلاع على تقرير معامل التحليل تبين أن العينة تعتبر مطابقة للمواصفات القياسية . ثم خلاص الحكم إلى ثبوت الاتهام فى حق المتهمين استنادا إلى ما أثبتته محرر محضر الضبط فى محضره . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ، والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة ، حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا ، وإذا كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك قد نصت على أن « تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها » . ثم بينت المادة ٥٣ من القانون أنف الذكر العقوبات المقررة عن جريمة التهرب من الضرائب أو الشروع فى ذلك ، واعتبرت الفقرة ١١ من المادة ٥٤ من ذات القانون عدم الاقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها فى المواعيد فى حكم التهرب من الضريبة ويعاقب عليها بذات العقوبة المنصوص عليها فى المادة السابقة آنفة الذكر . وكان الجدول الملحق بالقانون ، والمشار إليه فى المادة الثانية منه قد حدد فى البنود ٤٣ حتى ٤٨ مواصفات الكحول

والمشروبات الكحولية والمحضرات الكحولية الخاضعة لهذه الضريبة على سبيل الحصر والتحديد ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا كلية من بيان نوع الخمر المضبوطة ومقدارها - رغم وجوب ذلك - للوقوف على مدى انطباق هذا القانون عليها ومقدار الضريبة المستحقة إن كان ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب - وهو ما يتسع له وجه الطعن - بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .



جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ الصاوي يوسف وعادل عبد الحميد نائبى رئيس المحكمة وحسين الشافعى وسعيد أنيس .

(١٤٣)

الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض « أسباب الطعن » . عدم تقديمها .

التقرير بالطعن بون تقديم أسبابه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) محكمة الموضوع «سلطانها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» . اثبات

« بوجه عام » « شهود » . حكم « تسببيه » . تسبيب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » .
ما لا يقبل منها » .

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة : الصحيحة لواقعة الدعوى .

الجدل الموضوعى حول سلطة محكمة الموضوع فى استنباط معتقدها . غير جائز أمام

النقض .

(٣) اثبات « شهود » . محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» . حكم « تسببيه » .

تسبيب غير معيب »

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشاهد ؟

(٤) اثبات « شهود » . محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» . حكم « تسببيه » .

تسبيب غير معيب »

تأخر المجنى عليه فى الإبلاغ . لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله . مادامت اطمأنت

إليها .

(٥) اثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» . حكم «ما لا يعيبه» «تسببيه» . تسبب غير معيب .

تناقض الشاهد أو اختلاف رواية شهود الاثبات في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم .

حد ذلك ؟

(٦) اثبات «اعتراف» . حكم «ما لا يعيبه في نطاق التدايل» .

حق المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة . ولو عدل عنه بعد ذلك .

(٧) اثبات «اعتراف» . محضر الجلسة . إجراءات «إجراءات المحاكمة» .

دفع «الدفع بطلان الاعتراف» . اكراه . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .

الدفع بطلان الاعتراف للاكراه لأول مرة أمام النقض . غير جائز . علة ذلك ؟

(٨) دفع «الدفع بتلفيق التهمة» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .

الدفع بتلفيق التهمة أو كيديتها . موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا . مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة .

(٩) اثبات «بوجه عام» . استدالات . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .

تحريرات الشرطة . قرينة تعزز الأدلة الأخرى .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . خروجه عن رقابة محكمة النقض .

(١٠) سرقة «سرقة باكراه» . اكراه . جريمة «أركانها» . ظرف مشدد .

ارتباط . حكم «تسببيه» . تسبب غير معيب . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .

الاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهلا للسرقة .

تحقق الاكراه فى السرقة المنصوص عليه فى المادة ٣١٤ عقوبات . ولو وقع فعل
الاكراه بعد حصولها . متى كان القصد منه الفرار بالمسروقات .
اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه . موضوعى .

١- لما كان الطاعن الأول وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يودع
أسبابا لطعنه ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا عملا بنص المادة ٣٤
من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

٢- من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر
العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى
حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام
استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى
الأوراق وكان الحكم المطعون فيه قد ساق على ثبوت الواقعة لديه على الصورة
التي اعتنقها أدلة استمدتها من أقوال شهود الاثبات ومن اعترافات الطاعن وباقي
المحكوم عليهم بمحضر الضبط وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته
الحكم عليها ولا ينازع الطاعن فى أن لها مأخذها الصحيح من الأوراق . فإن ما
يثيره من أن الواقعة فى صورتها الصحيحة لا تعدو أن تكون مشاجرة إذ أن
المجنى عليه لم يذكر واقعة السرقة بمحضر الضبط ينحل إلى جدل موضوعى
حول سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها
مما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض .

٣- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلة المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب وكان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٤- من المقرر أن تأخر المجنى عليه في الإبلاغ عن واقعة السرقة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت قد اطمأنت إليها .

٥- من المقرر أن تناقض الشاهد أو اختلاف رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدر في سلامته مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

٦- من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك مادامت قد اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

٧- لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وبناقى المتهمين لم يدفعوا بأن اعترافاتهم كانت وليدة اكراه أو تهديد فإنه لا يقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

٨- من المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام أو كيدية من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها .

٩- من المقرر ان للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من تعويل على تحريات الشرطة رغم قصورها عن التدليل على مقارفته لما أدين به ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض .

١٠- من المقرر أن الاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلا للسرقة وكان لا يشترط لتحقيق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات أن يكون الاعتداء الذي ينشأ عنه الجرح سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل يتحقق ولو كان قد تلاه مباشرة متى كان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١- ٢٠٠٠ - ٢ - ٠٠٠ (طاعن) ٣- ٠٠٠ « طاعن » بأنهم أولا : سرقوا النقود المبيعة قدرا بالتحقيقات المملوكة . . . وذلك بطريق الاكراه الواقع عليه بأن أطاحوا به ليلا فور نزوله في الطريق العام من وسيلة نقل برية وطعنه كل من المتهمين الأول والثاني بمطواة وضربه المتهم السابق الحكم عليه « الرابع » باستعمال « سونكى » وبينما كان المتهم الثالث يهدده بدوره باستعمال « مطواة » وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من الاستيلاء على نقوده وقد ترك الاكراه بيده الجروح الموصوفة بالتقرير الطبى . ثانيا : أحرز كل منهم بغير ترخيص سلاحا أبيض « سونكى ومطواة قرن غرال » وذلك في وسيلة نقل . وأحالتهم إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا ، ١/٣٠ من

القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل مع أعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبمصادرة السلاح الأبيض المضبوط .

فطعن المحكوم عليه الثانى والأستاذ . . . نيابة عن المحكوم عليه الثالث فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

لما كان الطاعن الأول وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا عملا بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة السرقة بالاكراه قد شاب القصور والتناقض فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى الاسناد فضلا عن الاخلال بحق الدفاع . ذلك بأن الحكم صور الواقعة باعتبارها سرقة بالاكراه فى حين أنها لا تعدو أن تكون مشاجرة بين الطاعن والمجنى عليه نجم عنها إصابة الأخير ببعض الإصابات الواردة بالتقرير الطبى وقد عول فى قضائه على أقوال المجنى عليه بتحقيقات النيابة العامة التى صور فيها الواقعة سرقة بالاكراه رغم خلو أقواله بمحضر الضبط من الإشارة إلى واقعة السرقة كما عول الحكم على أقوال الشهود بالتحقيقات رغم اختلاف روايتهم وتناقض أقوالهم بما يبعث على الشك فيها فلم يشاهد أحدهم واقعة السرقة داخل السيارة أو خارجها وقد خلت الأوراق من دليل يؤكد صحة ما ورد بتحريات الشرطة فضلا عن أن ما نسب للطاعن

وباقى المتهمين من اعترافات فى محضر الضبط والتي عول عليها الحكم فى إدانتهم كانت وليدة اكراه ماذى ومعنوى نجم عن احتجازهم بمكتب المباحث لأكثر من أسبوع قبل إجراء التحقيق معهم بمعرفة النيابة العامة كما أن باقى إصابات المجنى عليه الواردة بالتقرير الطبى قد حدثت قبل تواجد الطاعن وباقى المتهمين بالسيارة بوقت طويل مما ينفى توافر الاكراه وأخيرا كان قضاء الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن دون أن يستظهر القصد الجنائى لديه بتوقيع الرابطة بين إصابات المجنى عليه والسرقة . كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما يجرى فى أنه حال تواجد المجنى عليه بإحدى سيارات الأتوبس استشعر سرقة نقوده وشاهد المتهم الأول « محكوم عليه آخر » ممسكا بها فى يده وإذ أمسك به فقد حاول الفرار إلا أنهما هبطا من السيارة سويا وطعنه ذلك المتهم بمطواة فى جانبه الأيمن بينما اعتدى ... بمطواة أسفل نكته وأخرج الطاعن مطواة هدده بها كما اعتدى عليه آخر « سبق الحكم عليه » بسونكى وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من تمكين المتهم الأول من الفرار بعد استيلائه على النقود . لما كان ذلك وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق وكان الحكم المطعون فيه قد ساق على ثبوت الواقعة لديه على الصورة التى اعتنقها أدلة استمدتها من أقوال شهود الإثبات ومن اعترافات الطاعن وباقى المحكوم عليهم بمحضر الضبط وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ولا ينافى الطاعن فى أن لها مأخذها الصحيح من الأوراق . فإن ما يثيره من أن الواقعة فى صورتها الصحيحة لا تعدو أن تكون مشاجرة إذ أن المجنى عليه لم يذكر واقعة

السرقه بمحضر الضبط ينحل إلى جدل موضوعى حول سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب وكان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان تأخر المجنى عليه فى الإبلاغ عن واقعة السرقة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت قد اطمأنت إليها كما أن تناقض الشاهد أو اختلاف رواية شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدر فى سلامته مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن كافة ما يثيره الطاعن بشأن أقوال المجنى عليه وشهود الإثبات يكون على غير أساس - لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك مادامت قد اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وبقى المتهمين لم يدفعوا بأن اعترافاتهم كانت وليدة إكراه أو تهديد فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعى تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة - لما كان ذلك وكان البين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن لم يدفع ببطلان اعترافه لصدوره نتيجة إكراه وكان الحكم قد أورد مؤدى هذا الاعتراف الذى عول عليه فى الإدانة ضمن ، ما عول عليه واطمأن إلى سلامته فلا يقبل من الطاعن أن يثير أمام محكمة النقض لأول مرة بطلان ذلك الاعتراف وكان الدفع بتلفيق الاتهام أو كيديته من الدفوع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة

الاثبات التي أوردها . كما أنه من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من تعويل على تحريات الشرطة رغم قصورها عن التدليل على مقارفته لما أدين به ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلات للسرقة وكان لا يشترط لتحقيق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات أن يكون الاعتداء الذي ينشأ عنه الجرح سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل يتحقق ولو كان قد تلاه مباشرة متى كان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس وإذ كان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافر به كافة أركان جنائية السرقة بالاكراه الذي ترك أثر جروح كما هي معرفة به في القانون وكان اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلصه مما ينتجه كما هو الشأن في الطعن المائل فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

=====

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / عوض جابو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
الصاوي محمد وعادل عبد الحميد نائبى رئيس المحكمة وحسين الشافعى والبشرى الشوربجى .

(١٤٤)

الطعن رقم ٢٦٨ هـ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم « بياناته » « تسبيبه » تسبيب معيب » .

وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة . والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .

(٢) إيجار أماكن . خلورجل . قانون « تفسيره » . عقوبة « تطبيقها »

مناطق تأثيم اقتضاء مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد . هى صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار . أساس ذلك ؟

(٣) خلورجل . حكم « تسبيبه » تسبيب معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

حكم الإدانة فى جريمة خلو الرجل . ما يلزم لتسبيبه ؟

١- إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وإلا كان قاصرا .

٢- من المقرر أن الشارع - فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم

١٣٦ لسنة ١٩٨١ - إنما يؤثم أن يتقاضى المؤجر من المستأجر أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه « زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد وفي حدود ما نص عليه القانون » فإن مناط تأثيم اقتضاء تلك المبالغ الإضافية هو صفة المؤجر فضلا عن سببية أو مناسبة تحرير عقد الإيجار .

٣- من المقرر إنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة تقاضى مبالغ إضافية - خلو رجل - أن تبين المحكمة في حكمها بالإدانة مضمون عقد الإيجار المبرم بين طرفي العلاقة وما نص عليه من أجرة وتأمين وتاريخ تحريره وبدء الالتزام به ، تحديدا لنطاق العقد المذكور ، وبيانا له في الحكم بوصفه من الظروف التي وقعت فيها الجريمة والأدلة التي استخلصت منها الإدانة.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تقاضى المبلغ المبين بالمحضر خارج نطاق عقد الإيجار على سبيل خلو الرجل . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ١/٢٦ ، ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالاسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه وتغريمه عشرة آلاف جنيه وإلزامه برد مبلغ خمسة آلاف جنيه من ٠٠٠ ، فاستأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . قطعت الأستاذة ٠٠٠ نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار « خلو رجل » قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة بأركانها وظروفها والأدلة التى استند إليها فى قضائه بالإدانة مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى - المؤيد استئنافيا لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله « وحيث إن واقعة الدعوى تتحصل فيما أبلغ به . . . من تقاضى المتهم لمبلغ خمسة آلاف جنيه منه كخلو رجل لتأجير شقة بالعقار المبين بالأوراق وقدم صورة من عقد الايجار - وبسؤال المتهم بكل من محضر الضبط وتحقيقات النيابة أنكر ما نسب إليه وقرر بتقاضيه مبلغ ألف وخمسمائة جنيه فقط من المجنى عليه على أن يتم خصمه من الايجار » ثم أقام قضاءه بإدانة المتهم (الطاعن) على قوله « وحيث إن التهمة المسندة للمتهم ثابتة قبله ثبوتا كافيا لإدانتته بما قرره المجنى عليه بمحضر الضبط ومن عقد الايجار المرفقه صورته بالأوراق وعدم دفع المتهم لها بدفع أو دفاع مقبول فضلا عما أقر به على النحو السالف بيانه ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمواد الاتهام عملا بالمادة ٢٠٤/٢ أ . ج » لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٢١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإلا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الشارع - فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - إنما يؤثم أن يتقاضى المؤجر من المستأجر أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه « زيادة عن

التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد وفي حدود ما نص عليه القانون ، فإن مناط تائم اقتضاء تلك المبالغ الإضافية هو صفة المؤجر فضلا عن سببية أو مناسبة تحرير عقد الإيجار ، لما كان ذلك فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة تقاضى مبالغ اضافية - خلو رجل - أن تبين المحكمة في حكمها بالإدانة مضمون عقد الإيجار المبرم بين طرفي العلاقة وما نص فيه من أجرة وتأمين وتاريخ تحريره وبدء الالتزام به ، تحديدا لنطاق العقد المذكور ، وبيانا له في الحكم بوصفه من الظروف التي وقعت فيها الجريمة والأدلة التي استخلصت منها الإدانة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الإشارة إلى صورة عقد الإيجار المقدمة من المجنى عليه وعول عليها في قضائه بالإدانة دون بيان أركان هذا العقد ومقدار الأجرة والتأمين المنصوص عليهما فيه . . فإنه يكون قد جاء مجهلا في هذا الخصوص مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وهو ما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه وإعادة ، دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////////////////////

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة ومجدى الجندى وحامد عبدالله .

(١٤٥)

الطعن رقم ٤٤٧٤ لسنة ٨ القضائية

- (١) اثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .
وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .
أخذ المحكمة بأقوال الشهود . مفاده ؟
- (٢) اثبات « بوجه عام » « شهود » . حكم « تسببيه » . تسبيب غير معيب » . محكمة
الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .
تقدير الأدلة فى الدعوى بالنسبة إلى كل متهم حق لمحكمة الموضوع . لها أن تأخذ بما
تطمئن إليه فى حق متهم وتطرح ما لا تطمئن إليه منها فى حق آخر .
صدق الشاهد فى شطر من أقواله دون شطر آخر منها - يصح عقلا .
- (٣) هناك عرض . حكم « تسببيه » . تسبيب غير معيب » . نقض « المصلحة فى الطعن » .
عقوبة « العقوبة المبررة » .
النعى على الحكم من خطأ فى احتساب سن المجنى عليه وأنه ليس من المتولين تربيته أو له
سلطة عليه . لا مصلحة فيه مدامت العقوبة المقضى بها مبررة فى القانون مع عدم توافر أى
من الظروف المشددة .

- (٤) دفع « الدفع بتلفيق التهمة » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .
الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى . الرد عليه صراحة . غير لازم .

١- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن مرجعة إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون معقب ودون الزام عليها ببيان علة ما ارتأته وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٢- من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لمتهم آخر ، كما أن لها أن تزن أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ، مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها ، ومادام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناعها وحدها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الفساد في الاستدلال والتناقض في التسبيب يكون غير سديد .

٣- لما كان الحكم قد أثبت على الطاعن مقارفة جريمة هتك العرض بالقوة المؤثمة بالمادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ، وأوقع عليه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المبينة بالفقرة الأولى من هذه المادة المقررة للجريمة المتقدمة مجردة من أي ظرف مشدد سواء تعلق بسن المجنى عليه أو بكون الجاني من المتولين تربيته أو له سلطة عليه ، فإن مصلحة الطاعن فيما يثيره من خطأ الحكم في احتساب سن المجنى عليهن - بفرض صحته - ومن كونه لا شأن له بتعليمهن ولا سلطة له عليهن تكون منتفية .

٤- من المقرر أن الدفع بتلقيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك - وآخرين قضى ببراءتهما عرض ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٠٠٠ بالتهديد بالفصل من المدرسة ورسوبهم فى الامتحان بأن قبلهن واحتضنهن وتحسس بيده أجسادهن وجرد كل من الأولى والثانية والخامسة من ملابسهن على الرغم منهن فكشف عن عوارتهن حالة كونه من المتولين تربيتهن وملاحظتهن . واحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٦٨ ، ٢ من قانون العقوبات مع اعمال المواد ١٧ ، ١/٥٥ ، ١/٥٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل سنة واحدة وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها .

فطعن الاستاذ / ... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة هتك العرض بالقوة والتهديد قد شابه الفساد فى الاستدلال والتناقض والقصور فى التسبيب وأنطوى على مخالفة الثابت بالأوراق ، إذ عول على أقوال المجنى عليهم بون أن يبين وجه اطمئنانه إليها وبرغم عدم أخذه بشهادة اثنتين منهن فى حق المتهمين

المقضى ببراعتهما وأورد أن سندهن لم تبلغ ثمانى عشرة سنة على خلاف الثابت بالأوراق من أن أغلبهن تجاوزن هذه السن ، هذا إلى اغفاله ما أثاره الطاعن من أن وظيفته كمعاون إدارى بالمدرسة لا شأن لها بتعليم المجنى عليهن ولم تكن تخوله أية سلطة عليهن ، كما لم يمحص ما قام عليه دفاعه من أن التهمة ملفقة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليهن ، وهى أدلة سائغة لا يجادل الطاعن فى أن لها مأخذها الصحيح من الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤيدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن مرجعة إلى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذى تطمئن إليه دون معقب ودون الزام ببيان علة ما ارتأته وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ومن المقرر كذلك أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لمتهم آخر ، كما أن لها أن تزن أقوال الشاهد فتأخذها منها بما تطمئن إليه فى حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها فى حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ، مادام يصح فى العقل أن يكون الشاهد صادقا فى ناحية من أقواله وغير صادق فى شطر منها ، ومادام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناعها وحدها ، فإن ما ينبعاه الطاعن على الحكم من حالة الفساد فى الاستدلال والتناقض فى التسبب يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت على الطاعن مقارفة جريمة هتك العرض بالقوة المؤثمة بالمادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ،

وأوقع عليه عقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المبينة بالفقرة الأولى من هذه المادة المقررة للجريمة المتقدمة مجردة من أى ظرف مشدد سواء تعلق بسن المجنى عليه أو بكون الجانى من المتولين تربيته أو له سلطة عليه ، فإن مصلحة الطاعن فيما يثيره من خطأ الحكم فى احتساب سن المجنى عليهن - بفرض صحته - ومن كونه لا شأن له بتعليمهن ولا سلطة عليهن تكون منتفية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا يستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى الأدلة السائغة التى أوردها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

////////////////////////////////////

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة ومجدى الجندى وحامد عبدالله .

(١٤٦)

الطعن رقم ٤٣٧٥ لسنة ٩ القضائية

(١) اثبات « بوجه عام » . تفتيش « إذن تفتيش » . إصداره . « حكم » تسببيه . تسبیب
غير معيب . « نقض » أسباب الطعن . ما لا يقبل منها .

عدم ارفاق إذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفى سبق صدوره . أساس ذلك ؟

(٢) تفتيش « التفتيش بغير إذن » « تفتيش المزارع » . « نقض » أسباب الطعن . ما لا
يقبل منها .

صحة تفتيش المزارع بغير إذن . شرطه ؟

(٣) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره . « تفتيش » إذن التفتيش . إصداره .
مواد مخدرة .

عدم جواز النعى على المحكمة قعودها الرد على دفاع لم يبد أمامها ولا يقبل التحدى به
أمام محكمة النقض .

(٤) اثبات « بوجه عام » . « حكم » تسببيه . تسبیب غير معيب .

الأدلة فى المواد الجنائية . متساندة . كفاية أن تكون فى مجموعها مؤدية إلى ما قصده
الحكم منها .

١- من المقرر أن عدم ارفاق إذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفى سبق صدوره
، ولا يكفى - وحده - لأن يستخلص منه عدم صدور الإذن بالتفتيش مادام الحكم

قد أورد ما جاء على لسان الضابط الذي استصدره من سبق صدوره وإشارته إلى ورود مضمون التحريات والإذن الصادر بناء عليها من النيابة بالتحقيقات - كما هي الحال في الدعوى المطروحة - فإن منعى الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل.

٢- من المقرر أن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ، ومن ثم فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن .

٣- لما كان البين من مطالعة محضر المرافعة أمام محكمة الموضوع أن الطاعن لم يثر شيئاً بخصوص خلو معاينة النيابة من إحاطة الأرض محل الضبط بسور ، فليس له أن ينعى على المحكمة - من بعد - قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها .

٤- من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشة على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن استدلال المحكمة بأقوال المشرف الزراعى ينحل إلى جدل موضوعى في سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر سبق الحكم عليه بأنهما : زرعاً بقصد الاتجار نباتاً ممنوع زراعته « خشخاش » وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالته إلى

محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات
أسيوط قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٨ ، ٣٤/ب ، ٤٢/١ من القانون ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٢ من الجدول رقم ٥ المرفق للقانون مع
تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات
وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادره النبات المخدر المضبوط .
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة زراعة نبات
الخشخاش فى غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى
الاستدلال ، ذلك بأن الحاضر مع الطاعن دفع أمام المحكمة بخلو أوراق الدعوى من
التحريرات وإذن التفتيش ويخلو معاينة النيابة من احاطة الأرض محل الضبط بسور
خلفا لما جاء بأقوال ضابط الواقعة إلا أن المحكمة ردت على هذين الدفعين بما لا
يسوغه ، واستدلت على حيازة الطاعن للأرض محل الضبط من مجرد قول المشرف
الزراعى بأنه يحوز أرضا بالجهة ولم ترد على دفعه فى هذا الشأن ، وهذا كله مما
يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأقام عليها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال
شهود الاثبات وما ثبت بتقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى وأورد مضمون
كل دليل من هذه الأدلة ومؤداه بما يكشف عن وجه استشهادها بها وهى أدلة سائغة
تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دفع محامى
الطاعن بخلو أوراق الدعوى من التحريات ومن إذن النيابة بقوله : « وحيث إنه بالنسبة

لما دفع به محامى المتهم من خلو أوراق الدعوى من التحريات ومن إذن النيابة العامة فإنه من المقرر أن عدم إرفاق إذن التفتيش الصادر من النيابة العامة بناء على تحريات الشرطة بملف الدعوى لا ينفى سبق صدوره حيث ورد بالتحقيقات مضمون التحريات والإذن الصادر بناء عليها من النيابة العامة على لسان الضابط الذى استصدره ، كما سطر ذلك فى محضره والمحكمة تطمئن إلى صحة ذلك وتعمل عليه بما لها من سلطة تقديرية فى ذلك ومن ثم فهى تلتفت عن هذا الدفع من الدفاع « . وكان من المقرر أن عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفى سبق صدوره ، ولا يكفى - وحده - لأن يستخلص منه عدم صدور الإذن بالتفتيش مادام الحكم قد أورد ما جاء على لسان الضابط الذى استصدره من سبق صدوره وإشارته إلى ورود مضمون التحريات والإذن الصادر بناء عليها من النيابة بالتحقيقات - كما هى الحال فى الدعوى المطروحة - فإن معنى الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل . فضلا عما هو مقرر من أن إيجاب إذن النيابة فى تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ومن ثم فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن وهو ما لا يمارى فيه الطاعن . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المرافعة أمام محكمة الموضوع أن الطاعن لم يثر شيئا بخصوص خلو معاينة النيابة من احاطة الأرض محل الضبط بسور ، فليس له أن ينعى على المحكمة - من بعد - قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، فإن ما

يثيره الطاعن في شأن استدلال المحكمة بأقوال المشرف الزراعى ينحل إلى جدل موضوعى فى سلطة المحكمة فى تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض. لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ، متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة ، وحامد عبد الله ومصطفى كامل .

(١٤٧)

الطعن رقم ٥٠٦٨ لسنة ٥٩ القضائية

تهريب ضريبى « الضريبة على الاستهلاك » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معیّب » .
دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .
من هم الأشخاص الملزمين بتقديم بيان إلى مصلحة الضرائب على الاستهلاك ؟ والسلع
التي يجب أن يتضمنها ؟ والمدة التي يجب الوفاء بالضريبة خلالها ؟ وأثر الإخلال بهذا
الالتزام ؟ المادتان ٤ مكررا و٥٤ مكررا من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ .

لما كانت المادة ٤ مكررا من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة
على الاستهلاك المضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ قد نصت على إلزام
المستوردين وتجار الجملة والتجزئة والموزعين بتقديم بيان إلى مصلحة الضرائب
على الاستهلاك بالرصيد الموجود لديهم من السلع التي تم إخضاعها للضريبة
على الاستهلاك أو زیدت فئات الضريبة المفروضة عليها وعلى استحقاق الضريبة
الجديدة أو المزايدة عند تقديم هذا البيان والزامهم بإدائها خلال مدة لا تتجاوز
سنة أشهر من تاريخ استحقاقها ، ونصت المادة ٥٤ مكررا من ذات القانون على
اعتبار الإخلال بهذا الالتزام فى حكم التهرب من الضريبة والبين من هذين
النصين أن الشارع يواجه حالة فرض ضريبة الاستهلاك أو زيادة فئاتها على
بعض السلع فى تاريخ لاحق على سريان القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ ، ومن ثم

فقد ألزم بالإخطار عن هذه السلع وبياداء الضريبة الجديدة أو المزيدة عليها على حائزها من الفئات المبينة بالمادة ٤ مكررا سالفه الذكر بحكم كون تلك السلع قد خرجت بالفعل للتداول ولم تعد فى حيازة المنتجين أو المستوردين لها وهما الفئتان الملزمتان - بحسب الأصل - بأداء ضريبة الاستهلاك ، ولما كان الطاعن - بوصفه صاحب محل تجارى - على ما تفصح عنه أسباب الطعن والمستندات المقدمة منه ذاتها - من ضمن الفئات التى نصت عليها المادة ٤ مكررا المشار إليها ، وملتزما بهذه المثابة بالإخطار عما يكون لديه من سلع أخضعت للضريبة على الاستهلاك بعد صدور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ طالما أن هذه السلع لا تزال مطروحة للتداول ولم يتم بيعها إلى جمهور المستهلكين ، فإن ما يثيره من منازعة فى شأن التزامه بالإخطار وأداء الضريبة عما وجد بمحله من « أشرطة الفيديو » بعد اخضاعها لضريبة الاستهلاك بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ - بدعوى أنه ليس من منتجى أو مستوردي تلك الأشرطة أو أنه كان يقوم بتأجيرها للغير ولا ينوى بيعها لا يكون له محل ، طالما أن الأشرطة المشار إليها - بدلالة وجودها بمحله التجارى - كانت ولا تزال صالحة للتداول ومطروحة لهذا الغرض ولم يدع سبق بيعها إلى المستهلكين أو سداد ضريبة الاستهلاك عنها ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم إغفاله الرد على هذا الدفاع القانونى ظاهر البطلان والتفاته عما قدمه الطاعن فى هذا الشأن من أوراق لا تخص الواقعة المطروحة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته ملتزما بالضريبة على الاستهلاك (صاحب محل شرائط فيديو) تهرب من أداء الضريبة المستحقة عليه والمقررة قانونا بأن لم يقدم

بيانا إلى المصلحة بما لديه من رصيد فى الميعاد والمحدد قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ مكررا ٥٢ ، ٥٤ مكررا من القانون ١٢٣ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ والبند ٩٤/ب من الجدول المرافق المعدل بالقرار رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ . وادعت مصلحة الضرائب على الاستهلاك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٠٦٦٠ جنيها على سبيل التعويض . ومحكمة جنح النزعة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسمائة جنيها والزمته بأداء الضريبة المستحقة وثلاثة أمثالها تعويضا وبدل مصادرة يساوى قيمة السلع محل الضريبة . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ ... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن المادة ٤ مكررا من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك المضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ قد نصت على الزام المستوردين وتجار الجملة والتجزئة والموزعين بتقديم بيان إلى مصلحة الضرائب على الاستهلاك بالرصيد الموجود لديهم من السلع التى تم اخضاعها للضريبة على الاستهلاك أو زيدت فئات الضريبة المفروضة عليها وعلى استحقاق الضريبة الجديدة أو المزايدة عند تقديم هذا البيان والزامهم بأدائها خلال مدة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ استحقاقها ، ونصت المادة ٥٤ مكررا من ذات القانون على اعتبار الاخلال بهذا الالتزام فى حكم التهرب من الضريبة والبين من هذين النصين أن الشارع يواجه حالة فرض ضريبة الاستهلاك أو زيادة فئاتها على بعض السلع فى تاريخ لاحق على سريان القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ ، ومن ثم فقد ألزم بالاخطار عن هذه السلع وبأداء الضريبة الجديدة أو المزايدة عليها على حائزيها من الفئات المبينة بالمادة ٤ مكرراً سالف الذكر بحكم كون

تلك السلع قد خرجت بالفعل للتداول ولم تعد فى حيازة المنتجين أو المستوردين لها وهما الفئتان الملزمتان - بحسب الأصل - بأداء ضريبة الاستهلاك ، ولما كان الطاعن - بوصفه صاحب محل تجارى - على ما تفصح عنه أسباب الطعن والمستندات المقدمة منه ذاتها - من ضمن الفئات التى نصت عليها المادة ٤ مكررا المشار إليها ، وملتزما بهذه المثابة بالاختار عما يكون لديه من سلع أخضعت للضريبة على الاستهلاك بعد صدور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ طالما أن هذه السلع لا تزال مطروحة للتداول ولم يتم بيعها إلى جمهور المستهلكين ، فإن ما يثيره من منازعة فى شأن التزامه بالاختار وأداء الضريبة عما وجد بمحله من « أشرطة الفيديو » بعد اخضاعها لضريبة الاستهلاك بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ - بدعى أنه ليس من منتجى أو مستوردي تلك الأشرطة أو أنه كان يقوم بتأجيرها للغير ولا ينوى بيعها لا يكون له محل ، طالما أن الأشرطة المشار إليها - بدلالة وجودها بمحله التجارى - كانت لا تزال صالحة للتداول ومطروحة لهذا الغرض ولم يدع سبق بيعها إلى المستهلكين أو سداد ضريبة الاستهلاك عنها ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم اغفاله الرد على هذا الدفاع القانونى ظاهر البطلان والتفاته عما قدمه الطاعن فى هذا الشأن من أوراق لا تخص الواقعة المطروحة ويضحى الطعن برمته على غير أساس متعينا عدم قبوله موضوعا مع مصادرة الكفالة .



جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجي اسحق نائب رئيس المحكمة وعلى الصادق عثمان و ابراهيم عبد المطلب وأحمد
عبد الباري .

(١٤٨)

الطعن رقم ٣٦٧٢ لسنة ٩٠ القضائية

- (١) محكمة الجنايات « نظرها الدعوى والحكم فيها » . إجراءات « إجراءات المحاكمة » .
نظر الدعوى المعروضة أمام محكمة الجنايات بدور الانعقاد في غير اليوم المحدد لها أو
مجاورتها لتاريخ المحدد لنهاية الدور لا يرتب بذاته بطلاناً . أساس ذلك ؟ .
- (٢) محكمة الجنايات . إجراءات « إجراءات المحاكمة » . إعلان . محاماة .
الحضور أمام محكمة الجنايات . عدم استلزامه سوى تكليف المتهم بالحضور دون
اشتراط إعلان محاميه . المادتان ٣٧٤ ، ٣٧٨ إجراءات .
- (٣) إجراءات « إجراءات المحاكمة » . محاماة . وكالة . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » .
مالاً يوفره .
- نائب المحكمة محامياً عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا
الاجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا اخلال بحق الدفاع .
استعداد المدافع أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره
واجتهاده وتقاليده مهنته .
- (٤) أسباب الاباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعي » . قتل عمد . محكمة الموضوع
« سلطتها في تقدير توافر الدفاع الشرعي » . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » .
تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي .
حالة الدفاع الشرعي . مناط تحققها ؟

تجريد المجنى عليه من آلة العدوان وطلعه بها . لا يعد من قبيل الدفاع الشرعى . حد ذلك ؟

حق الدفاع الشرعى . لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه .
 مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى .
 (٥) قصد جنائى . جريمة « أركانها » . قتل عمد . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب .

قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه . استخلاص هذا القصد . موضوعى .
 مثال لتسبيب سائق على توافر نية القتل .

١- لما كانت المادة ٣٧١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن يعد فى كل دور جدول للقضايا التى تنتظر فيه ، وتوالى محكمة الجنايات جلساتها إلى أن تنتهى القضايا المقيمة بالجدول ، فإن نظر المحكمة للقضايا بدور الانعقاد فى غير اليوم المحدد لها أو مجاوزتها التاريخ المحدد لنهاية الدور لا يترتب عليه بذاته أى بطلان .

٢- إن المادتين ٣٧٤ ، ٣٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية لا تستلزمان بشأن الحضور أمام محكمة الجنايات سوى تكليف المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة دون اشتراط إعلان محاميه بها .

٣- الأصل أنه إذا لم يحضر المحامى الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترشح فى الدعوى ، فإن ذلك لا ينطوى على بطلان فى الإجراءات ولا يعد

اخلا لا بحق المتهم فى الدفاع مادام لم يبد اعتراضا على هذا الإجراء أو يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل ، ولا وجه لما يتحدى به من أن المحامى المنتدب لم يتمكن لحداثته من مباشرة الدفاع على الوجه الأكمل مادام لم يدع بأن دفاعه كان شكليا أو أنه من غير المقبولين للمرافعة أمام محكمة الجنايات ، ولما هو مقرر من أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

٤- من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها إنما هو من الأمور التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب مادام استدلالها سائغا وأن تلك الحالة تتوافر بوقوع فعل إيجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى سواء وقع اعتداء بالفعل أو بدر من المجنى عليه بادرة اعتداء تجعل المتهم يعتقد لأسباب معقولة وجود خطر حال على نفسه أو نفس غيره أو ماله وأن الأصل أن تجريد المجنى عليه من آلة العدوان ثم طعنه بها يعد محض عدوان ولا يعد من قبيل الدفاع الشرعى إلا إذا كان تجريد المجنى عليه من آلة العدوان ليس من شأنه - بمجرده - أن يحول دون مواصلة العدوان ، فإنه يحق للمعتدى عليه أن يستعمل القوة اللازمة لدرئه مع الأخذ فى الاعتبار ما يحيط بالمدافع من مخاطر وملابسات تتطلب منه معالجة الموقف على الفور . وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى وتدليله على انتفاؤها - على السياق المتقدم - أنه بعد انتزاع الطاعن للسكين من يد المجنى عليها لم يعد هناك ما يخشى منها عليه وأن السحجات الظفرية التى أحدثتها برقبته - لا تنهض دليلا على أن خطرا يتهدهده ، وهو ماله أصله فى اعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة من

أنه لم يقتل المجنى عليها دفاعا عن نفسه بسبب خطر يتهده وإنما قتلها لسوء معاملتها له ، ولما كان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه ، فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من عدم توافر هذا الحق للأسباب التى أوردها يكون صحيحا ويكون معنى الطاعن فى هذا الصدد وبصدد أن الواقعة لا ترشح إلا لتجاوز حالة الدفاع الشرعى فى غير محله .

٥- لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضمره فى نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل فى قوله « فهى قد ثبتت فى حق المتهم من ظروف الحادث وملابساته على التفصيل سالف البيان وذلك من طعن المجنى عليها بسكين فى مقتل عدة طعنات وخنقها بالضغط على عنقها بيديه وللتأكد من ازهاق روحها قيامه بخنقها بمنديل حول عنقها ثم الضغط عليه ولم يتركها إلا أن فارقت الحياة . » فانه يكون قد دلل على توافر نية القتل بما يكفى لثبوتها ، ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص وبأن الواقعة مجرد ضرب أفضى إلى الموت غير مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل ... عمدا بأن طعنها بأداة (سكين) عدة طعنات فى جسدها وأطبق بيديه على عنقها وعاجلها بخنقها برياط رأسها قاصدا من ذلك ازهاق روحها ، فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ادعت ... والددة المجنى عليها و ... و ... و ... و ... و ... و ...

... أشقاء المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض المؤقت .
 . محكمة جنايات شبين الكوم قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة عاما ، والزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض المؤقت .
 فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وإحالة القضية إلى محكمة جنايات شبين الكوم لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .
 ومحكمة الاعادة قضت حضوريا بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة عاما .
 فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه البطلان والاخلال بحق الدفاع وانطوى على قصور وتناقض في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة نظرت الدعوى في غير اليوم المحدد لها بدور الانعقاد وفي غيبة المحامي الأصلي الذي يياشرها بدون إخطاره ، وانتدبت محاميا آخر يوم الجلسة لم تمكنه حدائته من مباشرة الدفاع على الوجه الأكمل ، وردت بما لا يصلح ردا على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى وخلصت إلى انتفائها رغم ما حصلتته عن تماسك المجنى عليها مع الطاعن وإحداثها بعنقه سحبات ظفرية قبل اعتدائه عليها بالسكين وهو ما يؤنن - مع خشية بطش أهلها لو سمعوا صياحها وقت الاعتداء - بقيام حالة الدفاع الشرعى والتي لا يصح محاسبة الطاعن من بعد ثبوتها إلا عن تجاوزها ، هذا إلى أن المحكمة لم ترد على دفعه بانتفاء نية القتل ولم تفتن إلى أن الواقعة في الظروف التي حدثت فيها لا تعدو أن تكون ضربا أفضى إلى الموت . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كانت المادة ٣٧١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن يعد في كل دور جدول للقضايا التي تنتظر فيه ، وتوالى محكمة الجنايات جلساتها إلى أن

تنتهى القضايا المقيدة بالجدول ، فإن نظر المحكمة للقضايا بدور الانعقاد فى غير اليوم المحدد لها أو مجاوزتها التاريخ المحدد لنهاية الدور لا يترتب عليه بذاته أى بطلان . لما كان ذلك ، وكانت المادتان ٣٧٤ ، ٣٧٨ من القانون المشار إليه لا تستلزمان بشأن الحضور أمام محكمة الجنايات سوى تكليف المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة دون اشتراط إعلان محاميه بها ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن النيابة العامة قد أعلنت الطاعن فى يوم ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٨ للحضور لجلسة المحاكمة يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ مخاطبا مع مأمور السجن عملا بالمادة ٢٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن ما ينعاه الطاعن بشأن نظر الدعوى فى غير يوم دورها بجلسة لم يعلن بها محاميه يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المحكمة نذبت محاميا عن الطاعن بناء على طلبه وترافع عنه المحامى بما هو مدون بمحضر الجلسة الذى خلا من اعتراض للطاعن على هذا الاجراء ، كما خلا والمفردات المضمومة من أى طلب للطاعن بتأجيل الدعوى لحضور محاميه الموكل عنه وكان الأصل أنه إذا لم يحضر المحامى الموكل عن المتهم ونذبت المحكمة محاميا آخر ترافع فى الدعوى ، فإن ذلك لا ينطوى على بطلان فى الإجراءات ولا يعد اخلافا بحق المتهم فى الدفاع مادام لم يبد اعتراضا على هذا الاجراء أو يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل ، ولا وجه لما يتحدى به من أن المحامى المنتدب لم يتمكن لحدائته من مباشرة الدفاع على الوجه الاكمل مادام لم يدع بأن دفاعه كان شكليا أو أنه من غير المقبولين للمرافعة أمام محكمة الجنايات ، ولما هو مقرر من أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى أنه بعد احتدام نقاش بين المجنى عليها وزوجها الطاعن أمانته فيه بالقول وتشاجرا صفع الطاعن المجنى عليها ولما ذهبت وأحضرت سكيئا للاعتداء بها عليه انتزعها منها وعندئذ أحدثت سحجات فى رقبته قام على أثرها بطعنها عدة طعنات فى مقتل وخنقها بيديه ثم ضغط على عنقها بمنديل قاصدا من ذلك قتلها ولم يتركها إلا بعد أن فارقت

الحياة ، وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من اعترافه في تحقیقات النيابة وتحريات الشرطة وتقرير الصفة التشريحية رد على دفاع الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعى بقوله « فإن المتهم في اعترافه بتحقیقات النيابة قرر أنه انتزع السكين من المجنى عليها فور احضارها لها ومحاولة اعتدائها عليه ومن ثم فقد زال الخطر من جانبها ولا مجال للمتهم في ذلك للتخوف منها ولا يكون بطعنه لها بالسكين في حالة دفاع شرعى عن النفس ولا صلة للاصابات الظفرية من سحجات بعنق المتهم بتلك الحالة لأنه قد حدث تماسك بينهما قبل الطعن للمجنى عليها بسكين ولا تبرر تلك السحجات طعنة المتهم للمجنى عليها على النحو سالف الذكر » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها إنما هو من الأمور التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب مادام استدلالها سائغا ، وأن تلك الحالة تتوافر بوقوع فعل إيجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى سواء وقع اعتداء بالفعل أو بدر من المجنى عليه بادرة اعتداء تجعل المتهم يعتقد لأسباب معقولة وجود خطر حال على نفسه أو نفس غيره أو ماله ، وأن الأصل أن تجريد المجنى عليه من آلة العدوان ثم طعنه بها يعد محض عدوان ولا يعد من قبيل الدفاع الشرعى إلا إذا كان تجريد المجنى عليه من آلة العدوان وإن ليس من شأنه - بمجرد - أن يحول دون مواصلة العدوان ، فإنه يحق للمعتدى عليه أن يستعمل القوة اللازمة لدرئه مع الأخذ فى الاعتبار ما يحيط بالمدافع من مخاطر وملابسات تتطلب منه معالجة الموقف على الفور ، وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه فى رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى وتدليله على انتفائها - على السياق المتقدم - أنه بعد انتزاع الطاعن للسكين من يد المجنى عليها لم يعد هناك ما يخشى منها عليه وأن السحجات الظفرية التى أحدثتها برقبته - لا تنهض دليلا على أن خطرا يتهده ، وهو ما له أصله فى اعتراف الطاعن بتحقیقات النيابة من أنه لم يقتل المجنى عليها دفاعا عن نفسه بسبب خطر يتهده ، وإنما قتلها لسوء معاملتها له ، ولما كان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من عدم توافر هذا الحق للأسباب التى أوردها

يكون صحيحا ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد ويصدد أن الواقعة لا ترشح إلا لتجاوز حالة الدفاع الشرعى في غير محله . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون قد استظهر نية القتل فى قوله « فهى قد ثبتت فى حق المتهم من ظروف الحادث وملابساته على التفصيل سالف البيان وذلك من طعن المجنى عليها بسكين فى مقتل عدة طعنات وخنقها بالضغط على عنقها بيديه وللتأكد من ازهاق روحها قيامه بخنقها بمنديل حول عنقها ثم الضغط عليه ولم يتركها إلا أن فارقت الحياة . » فإنه يكون قد دلل على توافر نية القتل بما يكفى لثبوتها ، ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص وبأن الواقعة مجرد ضرب أفضى إلى الموت غير مقبول . ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجي اسحق نائب رئيس المحكمة وعلى الصادق عثمان و ابراهيم عبد المطلب وأحمد
عبد الباري .

(١٤٩)

الطعن رقم ٣٧٤٩ لسنة ٥٩ القضائية

قضاة « صلاحيتهم » . نيابة عامة . بطلان « بطلان الأحكام » . حكم « بطلانه » .
نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .
امتناع القاضي عن الاشتراك في نظر الدعوى . رهن بقيامه بعمل يجعل له رأيا فيها
يتعارض مع حيده . أساس ذلك ؟
مجرد حضور وكيل النيابة جلسة النطق بالحكم . لا يجعل له رأيا في الدعوى . أثر ذلك؟

إن المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد قضت على أن « يمتنع على
القاضي أن يشترك في نظر الدعوى إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه شخصيا ،
أو إذا كان قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي ، أو بوظيفة النيابة
العامة ... » ، وكان البين من الأوراق أن جلسة ١٩٨٥/٦/٢٧ كانت مخصصة
لنطق بالحكم فقط وكانت هيئة المحكمة مشكلة من القاضي ... و ... ممثلا
للنيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن أساس وجوب امتناع القاضي
عن الاشتراك في نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فيها يتعارض مع ما
يشترط في القاضي من الحيادة فضلا عن خلو ذهنه عن موضوعها ليستطيع أن
يزن حجج الخصوم وزنا مجردا وهو ما لا يتحقق إذا كان القاضي قد قام

بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى ، وكان حضور ممثل النيابة ... جلسة النطق بالحكم - بمجرد - لا يجعل له رأيا فى الدعوى يمنعه من القضاء فيها ، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه أن يكون ممثل النيابة المذكور عضوا فى هيئة المحكمة الاستئنافية التى أصدرت الحكم الاستئنافية المطعون فيه ، ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة دليل عذر تخلفه عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية ، فإن ما ينعاه فى هذا الشأن يكون على غير سند .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح قسم الأربعين ضد الطاعن بوصف أنه : أعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ١/٢٣٦ ، ٢٢٧ من قانون العقوبات والزامه بتعويض مدنى مؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة خمسين جنيها لاييقاف التنفيذ ، وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . عارض المحكوم عليه ، وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ، ومحكمة السويس الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا، وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ، وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ ... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانة بجريمة اعطاء شيك

لا يقابله رصيد قد شابه بطلان ، واخلال بحق الدفاع ذلك لأن القاضي . . . عضو اليسار بالهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كان قد مثل النيابة العامة بجلسة ١٩٨٥/٦/٢٧ والصادر فيها الحكم الابتدائي من محكمة جناح الاربعين ، كما أنه لم يتخلف عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا لعذر قهري أبداه وكيله وطلب أجلا لحضوره إلا أن المحكمة التفت عنه وقضت في الدعوى وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أن « يمتنع على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه شخصيا ، أو إذا كان قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي ، أو بوظيفة النيابة العامة . . . » ، وكان البين من الأوراق أن جلسة ١٩٨٥/٦/٢٧ كانت مخصصة للنطق بالحكم فقط وكانت هيئة المحكمة مشكلة من القاضي . . . ، ممثلا للنياابة العامة . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن أساس وجوب امتناع القاضي عن الاشتراك في نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فيها يتعارض مع ما يشترط في القاضي من الحيادة فضلا عن خلو ذهنه عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا وهو ما لا يتحقق إذا كان القاضي قد قام بوظيفة النيابة العامة في الدعوى ، وكان حضور ممثل النيابة . . . جلسة النطق بالحكم - بمجرده - لا يجعل له رأيا في الدعوى يمنعه من القضاء فيها ، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه أن يكون ممثل النيابة المذكور عضوا في هيئة المحكمة الاستئنافية التي أصدرت الحكم الاستئنافي المطعون فيه ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة دليل عذر تخلفه عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية ، فإن ما ينعاه في هذا الشأن يكون على غير سند ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن .



جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين كامل حنفي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/

حسن عميرة ومحمد زايد وصلاح البرجى نواب رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى .

(١٥٠)

الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) إثبات « بوجه عام » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره .

عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعى يبيده المتهم .

بحسب الحكم أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه .

(٢) حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره .

• نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً . أساس ذلك ؟

(٣) أسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » . محكمة الموضوع « سلطتها فى

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب

الطعن » . ما لا يقبل منها » . قبض .

تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . مادام سائفاً .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

مثال لتسبیب سائغ لانتفاء حالة الدفاع الشرعى بالنسبة للطاعنين .

(٤) أسباب الإباحة وموانع العقاب « استعمال حق مقرر بمقتضى الشريعة » . قبض .

نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

الدفاع باستعمال حق مقرر بمقتضى الشريعة . موضوعى . إثارته لأول مرة أمام

النقض . غير جائز .

(٥) قبض « قبض وحجز بدون وجه حق » . حكم . « تسببيه . تسبیب غیر معيب » .

القبض على الشخص . ماهيته ؟

(٦) تعذيب « تعذيبات بدنية » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير توافر أركان

الجريمة » . حكم « تسببيه . تسبیب غیر معيب » .

التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة فيها . تقدير توافرها .

موضوعي .

(٧) إثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه . تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب الطعن

ما لا يقبل منها » .

تحصيل الحكم أقوال الشاهد بما له صداه وأصله في الأوراق . ينتفى معه الخطأ في

الاستناد .

١- من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي يبيده بمتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالإدانة ، وأنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن إفاد التفاته عنها أنه اطرحها .

٢- من المقرر أنه لا يعيب الحكم بخلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا ، إذ كان عليه إن كان يهمه تدوينه أن يطلب صراحة إثباته بالمحضر ومن ثم فإن منعى الطاعنين في هذا الخصوص يكون في غير محله .

٣- لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعنين بشأن قيام

حالة الدفاع الشرعى واطرحه بقوله « أما عن قول الدفاع بأن المتهمين كانوا فى حالة دفاع شرعى ، فإن ذلك مردود عليه بأن الثابت من مطالعة الأوراق ومن أقوال الشهود أن المجنى عليهما لم يحدث منهما ثمة اعتداء على المتهمين وقت الحادث حتى يسوغ للمتهمين الدفاع عن أنفسهم » لما كان ذلك وكان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب عليها مادام استدلالها سليما يودى إلى ما انتهى إليه ، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من أدلة منتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهى إليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير المحكمة للدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤- لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين لم يثيروا لدى محكمة الموضوع شيئا عن أن ما أتوه مع المجنى عليهما كان استعمالا لحق مقرر بمقتضى الشريعة بما يخرجهم عن نطاق التائيم عملا بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات ، وكان هذا الدفاع يقوم على واقع يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة محكمة النقض فإن إثارته أمامها لأول مرة تكون غير مقبولة .

٥- القبض على الشخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد نون أن يتعلق الأمر بقضاء فترة زمنية معينة .

٦- لا يشترط فى التعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامة ، والأمر فى ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .

٧- لما كان الثابت من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن ما سطره الحكم من أن عمدة الناحية شهد بأن المجنى عليهما أخبراه بأن المتهمين دسوا لهما السلاحين المضبوطين له صداه فى الأوراق فإن منعى الطاعنين فى هذا الصدد يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم المتهمون جميعاً : قبضوا على ... و ... واحتجزوهما بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال المصرح بها قانوناً بأن قاموا بالقبض عليهما واحتجزوهما بمنزل المتهمين الأول والثالث وشدوا وثاقهما بالحبال وهددوهما بالقتل بسلاحين ناريتين كان يحمل كلا منهما المتهمان الأول والثانى وتعدى المتهم الأول على المجنى عليه الأول بالضرب بأداة « حذاء » . المتهمان الأول والثانى : أحرزا بغير ترخيص سلاحين ناريتين غير مششختين (فرد خرطوش وسلاح نارى يدوى) . واحالتهم إلى محكمة جنايات شبين الكوم لحاكماتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وإدعى المجنى عليهما مدنياً قبل المتهمين بمبلغ ٢٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٢٨٠ ، ٢/٢٨٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ١/٢٦ ، ٣٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول رقم ٢ الملحق مع تطبيق المادتين ٢/٢٢ ، ١٧ من قانون العقوبات أولاً : بمعاقبة المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما نسب إليهم ومصادرة الأسلحة المضبوطة .

ثانيا : بإلزام المتهمين بالتضامن فيما بينهم بأن يؤثروا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٢٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .
 فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق للنقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة القبض بدون وجه حق المقترن بتعذيبات بدنية ، كما دان الطاعنين الأول والثانى بجريمة إحراز سلاحين ناريين غير مششخنين بغير ترخيص قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون كما انطوى على الخطأ فى الاسناد ، ذلك بأن دفاع الطاعنين الأول والثالث قام فى جميع مراحل الدعوى على أساس أن قصدهما من امساك المجنى عليهما هو اقتيادهما لديوان عمدة الناحية وأنهما قاما بإدخالهما إلى منزل الطاعن الأول خشية الاعتداء عليهما من نوى المجنى عليهما وأنهما حررا بذلك بلاغا لعمدة الناحية وقد أيد جميع الشهود دفاعهما وكذلك المجنى عليه . . . إلا إن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع كلية ، كما أن الدفاع الذى أثاره عن جميع الطاعنين لم يثبت كاملا فى محاضر الجلسة كذلك ا طرح الحكم دفاع الطاعنين بشأن قيام حالة الدفاع الشرعى فى حقهم بما لا يسوغه فضلا عن أن ما أثاره الطاعنون يستند إلى حكم المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية مما لا محل لادانتهم عنه عملا بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات ، كما أن الحكم جاء قاصرا فى استظهار اركان جريمة القبض بدون وجه حق كما وردت فى وصف النيابة إذ أنه لا توجد ثمة تعذيبات بدنية على درجة بالغة من الجسامة بدلالة عدم وجود اصابات بالمجنى عليهما هذا إلى أن الحكم أورد

فى مدوناتى أن عمدة الناحية شهد بأن المجنى عليهما أخبراه بأن المتهمين دسوا لهما السلاح وهو قول لا أصل له فى الأوراق ، إذ أن عمدة الناحية قرر بالتحقيقات بأنه ضبط السلاح مع المجنى عليهما . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتهما فى حقهم أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعى يبيد المتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التى عولت عليها فى قضائها بالإدانة ، وأنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها فإن ما يثيره الطاعنان الأول والثالث بدعوى القصور فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا ، إذ كان عليه إن كان يهمل تدوينه أن يطلب صراحة إثباته بالمحضر ومن ثم فإن معنى الطاعنين فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعنين بشأن قيام حالة الدفاع الشرعى واطرحه بقوله « أما عن قول الدفاع بأن المتهمين كانوا فى حالة دفاع شرعى ، فإن ذلك مردود عليه بأن الثابت من مطالعة الأوراق ومن أقوال الشهود أن المجنى عليهما لم يحدث منهما ثمة اعتداء على المتهمين وقت الحادث حتى يسوغ للمتهمين الدفاع عن أنفسهم »

لما كان ذلك وكان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب عليها مادام استدلالها سليما يودى إلى ما انتهى إليه ، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من أدلة منتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهى إليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير المحكمة للدليل مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين لم يثيروا لدى محكمة الموضوع شيئا عن أن ما أتوه مع المجنى عليهما كان استعمالا لحق مقرر بمقتضى الشريعة بما يخرجهم عن نطاق التأثيم عملا بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات ، وكان هذا الدفاع يقوم على واقع يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة محكمة النقض فإن إثارته أمامها لأول مرة تكون غير مقبولة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين اقتاتوا المجنى عليهما إلى منزل أحدهما حيث قاموا بتعذيبها بأن قام أحدهم بضرب المجنى عليه . . . كما أوثقوا أيديهما بالحبال وأن قصدهم لم ينصرف إلى اقتيادهم إلى ديوان عمدة الناحية وهو ما تتوافر به أركان جريمة القبض بدون وجه حق المقترن بتعذيبات بدنية المنصوص عليها فى المادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات ذلك بأن القبض على شخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد دون أن يتعلق الأمر بقضاء فترة زمنية معينة كما أنه لا يشترط فى التعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامة ، والأمر فى ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى ، فإن منعى الطاعنين على الحكم

بقالة الخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن ما سطره الحكم من أن عمدة الناحية شهد بأن المجنى عليهما أخبراه بأن المتهمين دسوا لهما السلاحين المضبوطين له صداه في الأوراق فإن منعى الطاعنين في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين كامل حنفي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/

الدكتور على فاضل وحسن عميرة ومحمد زايد نواب رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغرياني .

(١٥١)

الطعن رقم ٤١٥٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم

« تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

تجزئة الدليل . والأخذ بما يطمئن إليه واطراح ما عداه . مرده اطمئنان المحكمة .

مثال :

(٢) أسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعي » . محكمة الموضوع « سلطتها في

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . ضرب « ضرب

أفضى إلى موت » .

تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي . مادام سائغاً .

مثال لتسبيب سائغ لانتفاء توافر حالة الدفاع الشرعي بالنسبة للطاعن .

(٣) ضرب « أفضى إلى موت » . عقوبة « تطبيقها » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر

معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

عقوبة الحبس في مفهوم المادة ١٨ عقوبات . ماهيتها ؟

مثال :

١- من المقرر أن لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما

تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال ، إذ مرجع الأمر في هذا الشأن إلى اقتناعها هي وحدها ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إن كان قد عول على شق من أقوال شاهدي الإثبات المشار إليهما وهو ما يتعلق بمقارفة الطاعن ضرب المجنى عليه ، ولم يعبأ بقاتلتهما في الشق الآخر الخاص بتحديد أداة الاعتداء لتعارضه وما قرره الطاعن نفسه وما كشف عنه الدليل الفني من وصف لتلك الأداة على نحو ما سلف ، ولا يعتبر هذا الذي تنهى إليه الحكم افتئاتا منه على الشهادة ببتها أو مما يقوم به التعارض بين الدليلين .

٢- لما كان الحكم قد عرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى واطرحه في قوله « وحيث إنه عما قاله الدفاع من أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى فإن المحكمة لا تلتفت إليه إذ لم يثبت أن المجنى عليه قد اعتدى على المتهم قبل الحادث وأن المتهم كان يقصد بضربه له منع الاعتداء الأمر الذى يجعل الدفع بأن المتهم كان في حالة دفاع شرعى قولاً مرسلاً لا دليل عليه ويتعين الالتفات عنه » فإن ما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويكفى لتبرير ما انتهى إليه من انتفاء حالة الدفاع الشرعى ، إذ الأصل أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ، ولمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب مادام استدلالها سليماً ويؤدى إلى ما انتهى إليه .

٣- لما كانت المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات بعد أن نصت في فقرتها الأولى على عقوبة جريمة الضرب البسيط نصت في فقرتها الثالثة على أنه « وإذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى تكون

العقوبة الحبس « وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٨ منه قد عرفت عقوبة الحبس بأنها « وضع المحكوم عليه فى أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن اربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين إلا فى الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا » . وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت فى حق الطاعن أنه ضرب المجنى عليه بألة راضية « يد مكنسة » أنزل به عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات استناداً لنص المادة ٢٤٢/٣ أنفة الذكر فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الصدد يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين « قضى ببراءتهم » بأنهم : قتلوا عمداً مع سبق الاصرار والترصد . . . بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أجساماً صلبة راضية (عصى وقطع من الحديد) وتربصوا فى المكان الذى أيقنوا مروره سلفاً فيه وما أن ظفروا به حتى أمسك به المتهم (الطاعن) وشل حركته وأنهال عليه الآخرون ضرباً بالعصى وقطع الحديد السالفة على رأسه وباقى جسده قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . واحالتهم إلى محكمة جنايات بنها لمحاكمتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى . . . وآخرون مدنياً قبل المتهمين بالتضامن بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات بنها قضت حضورياً بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات عما اسند إليه وفى الدعوى المدنية

بالزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . باعتباره مرتكباً جريمة الضرب المفضى إلى الموت . قطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (وقيد بجدول محكمة النقض برقم ٠٠٠ لسنة ٥٧ القضائية) وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات بنها لتحكم من جديد دائرة أخرى . ومحكمة الاعادة - بدائرة أخرى - قضت عملاً بالمادة ٢/٢٤٢ من قانون العقوبات بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات باعتبار أن التهمة المسندة إليه هى الضرب .

قطعن الأستاذ ٠٠٠ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) ٠٠٠ الخ .

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجنحة الضرب قد شابه التناقض والقصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه عول فى الإدانة على الدليل القولى المستمد من شهادة كل من ٠٠٠ و ٠٠٠ والدليل الفنى المتمثل فى التقرير الطبى الشرعى رغم تناقض هذين الدليلين ، إذ قررت الشاهدتان أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمطواه بينما أثبت التقرير أن جميع إصابات الأخير رضيه لا تحدث من تلك الأداة ، ورد الحكم على الدفع بتوافر حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال بما لا يصلح ، وتجاوز فى تقدير عقوبة الحبس المفضى بها الحد المقرر لها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات التى أخذ الطاعن بموجبها ، وكل ذلك يعيب الحكم بما

يسر يجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مردودة إلى أصلها الصحيح ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك وكان الحكم قد حصل من شهادة كل من ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٠٠٠ أن الطاعن اعتدى على المجنى عليه بالضرب كما حصل من أقوال الطاعن بالتحقيقات أنه ضرب المجنى عليه بيد مكنسة ونقل عن التقرير الطبي الشرعى أن إصابات المجنى عليه «تحدث من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضة أيا كان نوعها وجائزة الحوث من مثل قطعة من الحديد أو العصي» . وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال ، إذ مرجع الأمر في هذا الشأن إلى اقتناعها هي وحدها ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إن كان قد عول على شق من أقوال شاهدي الإثبات المشار إليهما وهو ما يتعلق بمقارفة الطاعن ضرب المجنى عليه ، ولم يعبأ بقايلتهما في الشق الآخر الخاص بتحديد أداة الاعتداء لتعارضه وما قرره الطاعن نفسه وما كشف عنه الدليل الفني من وصف لتلك الأداة على نحو ما سلف ، ولا يعتبر هذا الذي تنهى إليه الحكم افتئاتا منه على الشهادة ببيترها أو مما يقوم به التعارض بين الدليلين . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى وطرحه في قوله « وحيث إنه عما قاله الدفاع من أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى فإن المحكمة لا تلتفت إليه إذ لم يثبت أن المجنى عليه قد اعتدى على المتهم قبل الحادث وأن المتهم كان يقصد بضربه له منع الاعتداء الأمر الذي يجعل الدفع بأن المتهم كان في حالة دفاع شرعى قولاً مرسلاً لا دليل عليه ويتعين الالتفات عنه » فإن ما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويكفى لتبرير ما

انتهى إليه من انتفاء حالة الدفاع الشرعى ، إذ الأصل أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ، ولحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب مادام استدلالها سليما ويؤدى إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات بعد أن نصت فى فقرتها الأولى على عقوبة جريمة الضرب البسيط نصت فى فقرتها الثالثة على أنه « وإذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصى أو آلات أو أدوات أخرى تكون العقوبة الحبس » وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٨ منه قد عرفت عقوبة الحبس بأنها « وضع المحكوم عليه فى أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين إلا فى الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً » . وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت فى حق الطاعن أنه ضرب المجنى عليه بألة راضة « يد مكنسة » أنزل به عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات استناداً لنص المادة ٢٤٢/٢ أنفة الذكر فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين القضاء برفضه موضوعاً .



جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ الصاوي يوسف وعادل عبد الحميد نائبى رئيس المحكمة وحسام عبد الرحيم وسمير أنيس .

(١٥٢)

الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) شك دون رصيد . جريمة « اركانها » . اثبات « بوجه عام » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » . حكم « تسببيه » . تسبيب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

عدم تقديم أصل الشيك . لا ينفى وقوع الجريمة . جواز استخلاص بيانات الشيك المثبتة فى محضر جمع الاستدلالات .

عدم جواز النعى على المحكمة عدم استجابتها لطلب لم يطرح عليها أو الرد عليه .

(٢) شك دون رصيد . جريمة « اركانها » . قصد جنائى . حكم « تسببيه » . تسبيب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

سوء النية فى جريمة إصدار شيك دون رصيد . متى يتوافر ؟

وجوب مراقبة الساحب تحركات رصيده والاحتفاظ فيه بما يفى قيمة الشيك حتى يتم صرفه .

النقاء عبارتى عدم وجود حساب جارى وعدم وجود رصيد فى الدلالة على معنى واحد هو تخلف الرصيد .

(٣) اجراءات « اجراءات التحقيق » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يقبل أمام النقض .

١- من المقرر أن عدم تقديم الشيك للمحكمة لا ينفى وقوع الجريمة والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات ، وكانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتى التقاضى من طلب ضم الشيك لأجل اطلاع المحكمة أو الخصوم عليه أو للطعن عليه بالتزوير ، كما أن الثابت أن الطاعن لم يتمسك بالجلسات بتزوير الشيك أو بطلب سلوك طريق الطعن بالتزوير عليه ، وكان الحكم المستأنف قد أقام قضاءه بالإدانة على ما استخلصه من بيانات الشيك المثبتة بمحضر جمع الاستدلالات فإنه ليس للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة عدم استجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه .

٢- من المقرر أن سوء النية فى جريمة اصدار شيك دون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ اصداره ، وهو أمر مفروض فى حق الساحب ولا يعفى من المسئولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك إذ أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه ، متى كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أسست قضاها بالإدانة على ما ثبت من افادة البنك بعدم وجود حساب جارى للطاعن وهو يلتقى فى معنى واحد وعبارة عدم وجود رصيد فى الدلالة على تخلف الرصيد .

٣- لما كان ما أثاره الطاعن نعيًا على الحكم وما شاب اجراء تحرير محضر ضبط الواقعة من تعيب فإن ذلك لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات التى جرت فى المرحلة السابقة على المحاكمة فلا يقبل منه اثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نية لـ . شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قسم المنتزه قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الايقاف . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية . قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عدم تقديم الشيك للمحكمة لا ينفى وقوع الجريمة والمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكافة طرق الإثبات ، وكانت محاضر الجلسات قد خلت فى درجتى التقاضى من طلب ضم الشيك لأجل اطلاع المحكمة أو الخصوم عليه أو للطعن عليه بالتزوير ، كما أن الثابت أن الطاعن لم يتمسك بالجلسات بتزوير الشيك أو بطلب سلوك طريق الطعن بالتزوير عليه ، وكان الحكم المستأنف قد أقام قضاءه بالإدانة على ما استخلصه من بيانات الشيك المثبتة بمحضر جمع الاستدلالات فإنه ليس للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة عدم استجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه ومن ثم يكون نعى الطاعن على الحكم فى هذا الشق غير

سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن سوء النية فى جريمة إصدار شيك دون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ إصداره ، وهو أمر مفروض فى حق الساحب ولا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك إذ أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده محتفظا فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه ، متى كان ذلك كوكانت المحكمة قد أسست قضاها بالإدانة على ما ثبت من افادة البنك بعدم وجود حساب جارى للطاعن وهو يلتقى فى معنى واحد وعبرة عدم وجود رصيد فى الدلالة على تخلف الرصيد ، فإن ما يثيره الطاعن من أنه كان يوجد رصيد فى تاريخ الاستحقاق وأن تأخر تقدم المستفيد للبنك هو السبب فى نفاذ الرصيد لا يكون سديدا . لما كان ذلك وكان ما أثاره الطاعن نعيًا على الحكم وما شابه إجراء تحرير محضر ضبط الواقعة من تعيب فإن ذلك لا يعدو أن يكون تعيبا للأجراءات التى جرت فى المرحلة السابقة على المحاكمة فلا يقبل منه اثارته أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فليت معنى الطعن برمته يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .



جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ عوض جابو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ الصاوى يوسف وعادل عبد الحميد نائبى رئيس المحكمة وحسين الشافعى وحسام عبد الرحيم .

(١٥٢)

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ القضائية

(١) تفتيش « إذن التفتيش » . اصداره « بياناته » . استدالات . نيابة عامة . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببيه » . تسبيب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش . موضوعى . خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأنون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صناعته أو محل إقامته أو الخطأ فى اسم الشهرة . لا يعيبه . طالما كان هو الشخص المقصود بالإذن . أساس ذلك ؟

(٢) تفتيش « إذن التفتيش » . اصداره « . نيابة عامة » .

التفتيش الذى تجريه النيابة العامة . أو تأذن بإجرائه . شرط صحته ؟

(٣) تفتيش « إذن التفتيش » . اصداره « . مواد مخدرة . جلب . بطلان . حكم « تسببيه » . تسبيب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

مثال : لتسبيب سائق لصدور إذن التفتيش لضبط جريمة تحقق وقوعها فعلا لا لضبط جريمة مستقبلية فى جريمة جلب مخدر .

(٤) تفتيش « إذن التفتيش » . دفع « الدفع بصدور إذن التفتيش بعد القبض » . حكم « تسببيه » . تسبيب غير معيب » . مواد مخدرة .

الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . موضوعى . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن . ردا عليه .

(٥) استجواب . اجراءات « اجراءات التحقيق » . نيابة عامة . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب » .

جواز استجواب المتهم أو مواجهته . بغير دعوة محاميه . فى حالتى التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة . تقدير ذلك للمحقق . تحت رقابة محكمة الموضوع .

مناط الاستفادة من حكم المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات ؟

(٦) مواد مخدرة . جلب . جريمة « أركانها » . جمارك « إقليم جمركى » « خط جمركى » .

جلب المخدر فى مفهوم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟

الاقليم الجمركى . والخط الجمركى . ماهية كل منهما فى مفهوم المواد الثلاثة الأول من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ؟

تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى . بغير استيفاء الشروط المنصوص عليها فى القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد جلبا محظورا .

(٧) جلب . مواد مخدرة . جريمة « أركانها » . قصد جنائى .

الحيازة المادية للمخدر ليست شرطا لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة . كفاية أن يكون سلطانه مبسوطا على المخدر .

(٨) مواد مخدرة . فاعل أصلى . اشتراك . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب » .
نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

متى يعد المتهم فاعلا أصليا للجريمة ؟

مثال :

(٩) إثبات « بوجه عام » « أوراق رسمية » . تزوير « الطعن بالتزوير » . نقض « أسباب

الطعن » . ما لا يقبل منها » .

الأصل فى الاجراءات الصحة . عدم جواز إثبات ما يخالف الثابت بمحضر الجلسة أو

بالحكم إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

(١٠) إثبات « بوجه عام » « شهود » « دفاع » « الاخلال بحق الدفاع » « ما لا يوفره » ،
نقض « أسباب الطعن » « ما لا يقبل منها » .

الطلب الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة . ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما
رواها الشهود . بل يقصد به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة .
موضوعي .

(١١) إثبات « معاينة » « دفاع » « الاخلال بحق الدفاع » « ما لا يوفره » « حكم » « تسببيه » .
تسبيب غير معيب » « نقض » أسباب الطعن » « ما لا يقبل منها » .

طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة . ولا إلى استحالة حصول
الواقعة . موضوعي . عدم التزام المحكمة بإجابته . مادام المقصود به إثارة الشبهة في
الدليل .

(١٢) محضر الجلسة . دفاع » « الاخلال بحق الدفاع » « ما لا يوفره » « نقض » أسباب
الطعن . « ما لا يقبل منها » .

خلو محضر الجلسة من إثبات الدفاع كاملا . لا يعيب الحكم . طالما لم يتمسك بإثباته
في محضر الجلسة .

(١٣) محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » .
إثبات « بوجه عام » « شهود » « محكمة الموضوع » « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم
« تسببيه » « تسبيب غير معيب » « نقض » أسباب الطعن . « ما لا يقبل منها » .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم . مادام استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا
سائفا .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشاهد ؟

- (١٤) إثبات « اعتراف » . استدلالات . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .
حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .
الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية
في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات .
حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين .
وإن عدل عنها . حد ذلك ؟
- (١٥) حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .
انحسار الخطأ في الاسناد عن الحكم . إذا ارتد إلى أصل ثابت بالتحقيقات .
- (١٦) خطأ مادی . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما
لا يقبل منها » .
الخطأ المادی لا يعيب الحكم . طالما لم يكن له أثر في قيام الجريمة .
انتفاء مصلحة الطاعن في التمسك بالخطأ المادی . مادام أنه يتعلق بغيره من المتهمين .
- (١٧) مواد مخدرة . قصد جنائي . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير توافر القصد
الجنائي » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل
منها » .
تقدير علم المتهم بأن ما يحرزه مخدرا . موضوعي . مادام سائغا .
- (١٨) نقض « نظر الطعن والحكم فيه » . حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون » .
محكمة النقض « سلطتها » . مواد مخدرة . جلب . تهريب جمركي .
حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . إذا بنى على
مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله . أساس ذلك ؟
مثال :

من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وأن القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأنون بتفتيشه كاملاً أو بصفته أو صناعته أو محل إقامته ولا الخطأ في اسم الشهرة طالما أنه الشخص المقصود بالإذن .

٢- من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في اجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرية أو حرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة .

٣- لما كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي أسفرت عن أن الطاعن الثاني تمكن من جلب كمية من المواد المخدرة من خارج البلاد وانزالها على شاطئ البحر وأنه اتفق مع الطاعن الثالث ومتهم آخر - محكوم عليه غيابياً - على المساهمة في اتمام جريمة الجلب بنقل المخدرات من منطقة انزالها إلى داخل البلاد وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطهم حال نقلها بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفي لاعتبار الإذن صحيحاً صادراً لضبط جريمة واقعة بالفعل فرجحت نسبتها إلى المأنون بتفتيشهم .

٤- من المقرر أن الدفع بصور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً

موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها .

٥- من المقرر أن المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية إذا نصت على عدم جواز استجواب المتهم أو مواجهته - فى الجنايات - إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد ، قد استثنت من ذلك حالتى التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، وإذا كان تقدير هذه السرعة متروكا للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فمادامت هى قد أقرته عليه للأسباب السائغة التى أوردتها - على النحو المتقدم - ودالت بها على توافر الخوف من ضياع الأدلة فلا يجوز للطاعنين - من بعد - مصادرتها فى عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه ، هذا فضلا - عما ذهب إليه الحكم بحق - من أنهم لم يزعموا أن أسماء محاميه كانت قد أعلنت بالطريق الذى رسمته المادة ١٢٤ سالفه الذكر - سواء بتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن - وهو مناط الاستفادة من حكمها .

٦- من المقرر أن الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمى كما هو محدد دوليا ، بل أنه يمتد أيضا إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو فى نطاق ذلك المجال على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى المواد من ٣ - ٦ التى رصد لها الشارع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنع إلا للأشخاص

والجهات التى بينها بيان حصر وبالطريقة التى رسمها على سبيل الالتزام والوجوب ، فضلا عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله وإيجابه على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة ، كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أنه يقصد بالإقليم الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدولة المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، وضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة ، ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى البحار المحيطة به ، أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير المالية وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تحدد بقرار منه ، وهو ما يتأدى إلى أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه يعد جلبا محظورا .

٧- من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المخدرة بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره .

٨- لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلا فى

الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلا مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقا لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في منطق سائغ وتدليل مقبول أن الطاعنين قد اتفقت كلمتهم على جلب المواد المخدرة وأن الطاعن الأول قد أسهم بدور في اتمام عملية الجلب طبقا لخطة تنفيذها بأن كلف قائد السيارة الخاصة المملوكة له بتوصيل الطاعن والمتهم ٠٠٠ - المحكوم عليه غيابيا إلى منطقة انزال المخدرات بشاطئ ميامي ليتمكن من نقلها خارج الكابين وأن الطاعن الثاني قد اتفق مع المتهم ٠٠٠ والطاعن الثالث على نقل المخدرات وحدد لهما الشخص الذي سيقدم لهما مفتاح الكابين ورتب على ذلك اسهامهما في ارتكاب جريمة جلب المخدر باعتبارهما فاعلين أصليين فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٩- من المقرر أن الأصل في الإجراءات البصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما أثبت - سواء في محضر جلسة أو الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير .

١٠- من المقرر أن الطلب الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا لا يلتزم

المحكمة بإجابته ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا محل للنعي عليها لعدم اجابتها طلب الدفاع ضم دفاتر الأحوال الخاصة بفريق الضبط والمحضر رقم ٤ أحوال الذي حرره المدافع عن الطاعن الثالث على أثر منعه من حضور التحقيق .

١١- من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته .

١٢- من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا إذ كان عليه إن كان يهمه تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر ، كما أن عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله وإثباته .

١٣- الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في

الأوراق ، وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وأن التناقض بين أقوال الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

١٤- من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، وأن سلطتها مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك مادامت قد اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للحقيقة والواقع .

١٥- لما كان الحكم قد حصل من أقوال المتهم . . . أن الطاعن الثاني قد اتفق معه ومع الطاعن الثالث على نقل كمية من السجائر من شاطئ ميامي ، وكان ما حصله الحكم من ذلك - على ما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن - يرتد إلى أصل ثابت في التحقيقات وهو ما لا يمارى فيه الطاعن الثاني - ثم عاد الحكم في مقام التدليل على ثبوت الواقعة في حق الطاعن الثاني واستخلص أن هذا الاتفاق كان لنقل المخدرات استنادا إلى الأدلة السائغة التي أوردها ، فإن هذا حسبه ، ويضحي النعى على

الحكم بدعوى الخطأ فى الإسناد فى غير محله .

١٦- لما كان ما يثيره الطاعن الثالث بشأن خطأ الحكم فيما نسبته إلى الشاهد . . . من أنه أثبت فى محضر تحرياته وفى أقواله أن المتهم . . . قد اشتهر باسم . . . فى حين أن الثابت بهذا المحضر وتلك الأقوال أن اسم الشهرة يخص متهم آخر فمردود بأنه من قبيل الخطأ المادى البحث وأنه - بفرض صحته لم يكن له أثر فى قيام الجريمة التى دانه بها . هذا إلى أنه لا مصلحة للطاعن المذكور فى التمسك بهذا الخطأ مادام أنه يتعلق بغيره من المتهمين .

١٧- لما كان العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين الأول والثالث بانتفاء هذا العلم لديهما ورد عليه بقوله « وحيث إنه عن الدفاع من المتهمين . . . (الطاعن الثالث) و . . . (الطاعن الأول) بانتفاء العلم لديهما بأن المواد المزمع نقلها مخدرات وإنما كانا يعلمان فقط بأنها كمية من السجائر ، ولما كانت المحكمة وقد اطمأنت إلى ما جاء بمحضر التحريات وما قرره شهود الإثبات بأن المتهمين كانا يعلمان بأن المواد التى تم جلبها من الخارج إنما كانت شحنة من المخدرات وأن هذين المتهمين تداخلا بأفعالهما لتسهيل نقل تلك المخدرات لاتمام عملية الجلب فضلا عن أن المتهمين أقرا لرجال الضبط بحيازتهم واحرازهم للمواد المخدرة المضبوطة عند مواجهتها بها عقب وهو ما تطمئن معه المحكمة التى توافر القصد الجنائى لدى المتهمين » وإذ كان هذا الذى ساقته محكمة الموضوع عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعنين بحقيقة الجواهر المضبوطة كافيا فى

الرد على دفاعهما في هذا الخصوص وسائفا في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقهما توافرا فعليا فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

١٨- لما كانت الفقرة الثانية من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وكانت جريمة جلب الجواهر المخدرة وتهريبها اللتان دين الطاعنون بهما قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يتعين معه وفق صحيح القانون تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليهم بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة الأشد دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركي أصلية كانت أم تكميلية ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهم بالاضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة التعويض الجمركي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم : أولا : جلبوا إلى أراضى جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرا « حشيش » قبل الحصول على ترخيص كتابي بذلك من

الجهة الإدارية المختصة . ثانيا : هربوا البضائع آنفة الذكر موضوع الاتهام الأول بالمخالفة للشروط المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة إلى أراضى جمهورية مصر العربية . وأحالتهم إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا بمبلغ قدره ٤٢٠٠٩٥٩٢٠٠ أربعة ملايين ومائتى ألف وتسعمائة وتسعة وخمسون جنيها ومائتى مليم . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٢٢/أد ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٥٧ من الجدول الأول الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٥ ، ١٢١/١-٢ ، ١٢٢/١-٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهم عشرة الاف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط والزامهم متضامنين بدفع تعويض لمصلحة الجمارك قدره ٤٢٠٠٩٥٩٢٠٠ أربعة ملايين ومائتى ألف وتسعمائة وتسعة وخمسين جنيها ومائتى مليما وذلك عن التهمتين المسندتين إليهم

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن مبنى أوجه الطعن التى تضمنتها تقارير الأسباب المقدمة من الطاعنين الثلاثة هو أن الحكم المطعون فيه إذ دأنهم بجريمتى جلب جوهر مخدر وتهريبه قد شاب

قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، وانطوى على خطأ في تطبيق القانون وفي الإسناد وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه رد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية قصرت عن تحديد أسماء الطاعنين ومحل إقامتهم ومهنتهم وخلطت بين أسماء الشهرة لبعضهم ، ولأنه صدر لضبط جريمة مستقبلية بما لا يصح ردا ، ولم يفتن إلى القرائن التي سبقت للتدليل على صدور هذا الإذن بعد الضبط كما أ طرح الدفع المبدئى من المدافع عن الطاعنين الثانى والثالث ببطلان استجوابهما بمعرفة النيابة لتمامه دون دعوة محاميهما للحضور بما لا يسوغ اطراحه . واعتبر الواقعة المنسوبة إلى الطاعنين جلبا فى حين أنه - بفرض صحتها - لا تعدو أن تكون مجرد نقل بغير قصد إذ لم يثبت أن المواد المخدرة المضبوطة قد جلبت من خارج البلاد كما اعتبر الطاعنين الأول والثالث فاعلين أصليين فى الجريمة دون أن يستظهر دورهما فى ارتكابها أو يدلل على وجود اتفاق بينهما وبين الطاعن الأول وعلى الرغم من انتفاء صلتها بالمواد المخدرة المضبوطة . هذا إلى أن المحكمة أثبتت على لسان المدافع عن الطاعن الثالث - على خلاف الواقع - أنه اكتفى بتلاوة أقوال باقى شهود الإثبات بعد أن استمعت إلى الشاهدين الحاضرين الأول والسادس عشر ، والتفتت عن طلب ضم دفاتر الأحوال الخاصة بفريق الضبط والمحضر رقم ٤ أحوال الذى حرره المدافع عن الطاعن الثالث على أثر منعه من حضور التحقيق كما لم تستجب إلى طلبه إجراء معاينة لمكان الضبط واطرحت دفاعه فى هذا الشأن بما لا يسوغ اطراحه ، وخلا محضر الجلسة من إثبات دفاعه كاملا ، كما عول الحكم فى قضائه على أقوال شهود الإثبات رغم تناقضها فى تحديد أدوار المتهمين وبعدها عن الحقيقة والواقع وعلى أقوال الضابطين . . . و . . . فى التحقيقات على الرغم من أنهما قررا بمحضر الجلسة

أنهما لا يذكran شيئاً عن الواقعة ، كما عول على أقوال الطاعن الثالث فى التحقيقات رغم أنها كانت وليدة اكراه ماذى ومعنوى تعرض له بقسم الشرطة وعلى الرغم من عدوله عنها بالجلسة ، واستند الحكم فى قضائه إلى أقوال المتهم ... وأسند له القول بأن الطاعن الثانى قد اتفق معه ومع الطاعن الثالث على نقل المخدرات وهو ما لا أصل له فى الأوراق . هذا فضلاً عن خطأ الحكم حين أسند إلى الضابط ... أنه أثبت فى محضر تحرياته وفى أقواله أن المتهم ... قد اشتهر باسم ... فى حين أنه بالرجوع إلى هذا المحضر وتلك الأقوال يتضح أن اسم الشهرة يخص متهم آخر . ثم إن الحكم اطرح دفاع الطاعنين الأول والثالث بانتفاء علمهما بحقيقة الجواهر المضبوطة بما لا يصلح رداً ، وأخيراً فإن الحكم ولئن أشار فى مدوناته إلى طلب مصلحة الجمارك بإقامة الدعوى الجنائية إلا أنه أغفل صفة مصدر الطلب وهو بيان جوهري يتصل بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية لجريمتى جلب مخدر وتهريبه اللتين دان الطاعنين بهما ، وأورد على ثبوتهما فى حقهم أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وأقوال المتهم ... والطاعنين الأول والثالث بالتحقيقات ومن تقرير العامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية ورد عليه قوله : « وحيث إنه عن الدفع المبدى من المدافعين عن المتهمين (الطاعنين) ببطلان إذن النيابة العامة لابتنائه على تحريات غير جدية ، ولما كان الثابت أن محضر التحريات المحرر بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٥ الساعة ٢ م قد تضمن أسماء المتهمين والجهات

التي تقع بها محال اقامتهم وأوضحت التحريات أنوار هؤلاء المتهمين في اتمام جريمة الجلب كما أشارت التحريات إلى تحديد المنطقة التي تم انزال المخدرات بها على الشاطئ وإلى أرقام السيارات التي أعدت لنقل هذه الشحنة الأمر الذي ترى معه المحكمة أن محضر التحريات قد تضمن وفق ما سلف تفصيله مقومات جديته التي تبعث على الاطمئنان بصحة ما جاء به ، ومن ثم فإن إذن التفتيش يكون قد جاء محمولا على أسباب كافية يقتضيها المقام » وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأن القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صناعته أو محل إقامته ولا الخطأ في اسم الشهرة طالما أنه الشخص المقصود بالإذن ، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه - على نحو ما تقدم - يستقيم به اطراح هذا الدفع ، فإن ما ينعاه الطاعنون في هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان الإذن لصدوره عن جريمة مستقبلية » ولما كان من المستفاد من محضر التحريات المنوه عنه أنه تضمن ما يفيد أن بعض المتهمين ومنهم المتهم ٠٠٠ - الطاعن الثاني - قد تمكنوا بالفعل من جلب كمية من المواد المخدرة من خارج البلاد وانزالها على شاطئ البحر وأن هؤلاء المتهمين اتفقوا مع آخرين ومنهم المتهمين ٠٠٠ و ٠٠٠ (الطاعن الثالث) و (الطاعن الأول) على المساهمة في إتمام جريمة الجلب بنقل المخدرات من منطقة انزالها إلى داخل البلاد ، ولما كان هذا الذي تضمنه محضر التحريات يشكل وقوع جناية اتفاق جنائي على جلب المواد المخدرة ويكون إذن

النيابة العامة عند صدوره الساعة ٥٠ر٤ م يوم ١٨/٣/١٩٨٥ إنما صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها فعلا وليس عن جريمة مستقبلية . لما كان ذلك وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في اجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرية أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة ، وإذ كانت المحكمة قد أقتنعت بجدية الاستدلالات التي أسفرت عن أن الطاعن الثاني تمكن من جلب كمية من المواد المخدرة من خارج البلاد وانزالها على شاطئ البحر وأنه اتفق مع الطاعن الثالث ومتهم آخر - محكوم عليه غيابيا - على المساهمة في اتمام جريمة الجلب بنقل المخدرات من منطقة انزالها إلى داخل البلاد وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطهم حال نقلها بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفي لاعتبار الإذن صحيحا صادرا لضبط جريمة واقعة بالفعل فرجحت نسبتها إلى المأنون بتفتيشهم ويكون ما ينعاه الطاعن الثالث في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله : «وحيث إنه عن الدفع ببطلان القبض لحصوله قبل

صدر إذن النيابة العامة وإذ ثبت من أقوال شهود الإثبات بل ومما أجمع عليه المتهمون في استجوابهم الأول من أن القبض تم في فجر يوم ١٩/٣/١٩٨٥ ولما كان الإذن صدر يوم ١٨/٣/١٩٨٥ الساعة ٤.٥٠ م ، ومن ثم يضحى هذا الدفع في غير محله تلتفت عنه المحكمة « وكان ما ورد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغا لاطراحه، فإن نعى الطاعنين الثانى والثالث على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعنون من بطلان استجوابهم أمام النيابة لحصوله فى غيبة محاميهم واطرحه بقوله «وحيث إن الدفع المبدى من المتهمين ببطلان التحقيقات التى أجريت بقسم المنتزه لعدم دعوة محامى المتهمين للحضور ولما كان الثابت أن المحقق قدم محضر الضبط وقد تضمن ما يفيد أن اقرارا صدر من المتهمين لرجال الضبط بحيازتهم واحرازهم للمواد المخدرة المضبوطة وأنه عند مواجهة المحقق للمتهمين بالإتهام بعد افصاحه لهم عن شخصيته فقد أدلى بعضهم بأقوال تفيد فى كشف الحقيقة وفى تحديد أنوار المتهمين ، ومن ثم فكان الأمر يحتم المسارعة باستجواب المتهمين لتلقى هذه الأقوال منهم وذلك خوفا من ضياع الأدلة خاصة ما قد تسفر عنه هذه الأقوال من وجوب اتخاذ اجراءات عاجلة يقتضيها صالح التحقيق وهو ما يجوز للمحقق نون دعوة محامى المتهمين للحضور وفقا لصريح نص المادة ١/١٢٤ إجراءات جنائية . هذا بالاضافة إلى أنه لم يثبت أن هؤلاء المتهمين قد حددوا أسماء المدافعين عنهم سواء للمحقق عند استجوابهم أو بتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن وهو مناط الاستفادة بحكم المادة ١٢٤ سالفه الذكر أما عن قول بعض المدافعين بأنهم منعوا من حضور التحقيق

بالقسم فإنه مجرد دفاع مرسل لا يكفى للتدليل عليه تلك البرقية المرسلة باسم المحامى العام وتخلص المحكمة إلى أن استجواب المتهمين فى التحقيقات التى أجريت بالقسم إنما يكون قد جاء صحيحا فى القانون وترفض المحكمة هذا الدفع « . فإن هذا الذى أورده الحكم صحيح فى القانون وسائق فى الرد على دفع الطاعنين ، ذلك بأن المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية إذا نصت على عدم جواز استجواب المتهم أو مواجهته - فى الجنايات - إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد ، قد استثنت من ذلك حالتى التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، وإذا كان تقدير هذه السرعة متروكا للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فمادامت هى قد أقرته عليه للأسباب السائغة التى أوردتها - على النحو المتقدم - ودلت بها على توافر الخوف من ضياع الأدلة فلا يجوز للطاعنين - من بعد - مصادرتها فى عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه ، هذا فضلا - عما ذهب إليه الحكم بحق - من أنهم لم يزعموا أن أسماء محاميهم كانت قد أعلنت بالطريق الذى رسمته المادة ١٢٤ سالفه الذكر - سواء بتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن - وهو مناط الاستفادة من حكمها . لما كان ذلك ، وكان الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمى كما هو محدد دوليا ، بل أنه يمتد أيضا إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو فى نطاق ذلك المجال على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى المواد من ٣ - ٦ التى رصد لها الشارع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم

فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنع إلا للأشخاص والجهات التى بينها بيان حصر وبالطريقة التى رسمها على سبيل الإلزام والوجوب ، فضلا عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله وإيجابه على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة ، كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أنه بقصد بالإقليم الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدولة المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، وضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة ، ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلا بحرريا فى البحار المحيطة به ، أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير المالية وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تحدد بقرار منه ، وهو ما يتأدى إلى أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه يعد جلبا محظورا . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن الثانى قد جلب الجواهر المخدرة من خارج البلاد وتم انزالها بالكابين رقم ٠٠٠ بالدور الأرضى بشاطئ ميامى ، ودل على ذلك بما اطمأن إليه من أقوال للطاعن الأول

مؤداها أنه شاهد الطاعن الثانى مساء يوم ١٧/٣/١٩٨٥ بشاطئ ميامى حال تواجد إحدى المراكب على مقربة من الشاطئ وكانت ملابسة مبتلة بالمياة وأن باب الكابين كان مفتوحا فإن فعل الجلب يكون قد تم فعلا وحق العقاب عليه، ولا وجه للتحدى بما خاض فيه الطاعنون من جدل حول المنطقة التى بها الكابين وكونها داخله فى النطاق البرى للإقليم ، مادام أن الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى السائغة التى أوردها أن النقل تم باجتياز الخط الجمركى على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات ، ويكون بذلك قد طبق القانون تطبيقا سليما ويضحي ما ينعاه الطاعنون على الحكم بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لاعتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المخدرة بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلا فى الجريمة من يدخل فى ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتى عمدا عملا من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها فإن كل من تدخل فى هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلا مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجانى نية التدخل تحقيقا لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه فى ايقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى منطق سائغ وتدلil مقبول أن الطاعنين قد اتفقت

كلمتهم على جلب المواد المخدرة وأن الطاعن الأول قد أسهم بدور في اتمام عملية
الجبب طبقا لخطة تنفيذها بأن كلف القائد السيارة الخاصة المملوكة له بتوصيل
الطاعن والمتهم ٠٠٠ المحكوم عليه غيابيا إلى منطقة انزال المخدرات بشاطئ
ميامي ليتمكن من نقلها خارج الكابين وأن الطاعن الثاني قد اتفق مع المتهم ٠٠٠
والطاعن الثالث على نقل المخدرات وحدد لهما الشخص الذي سيقدم لهما مفتاح
الكابين ورتب على ذلك اسهامهما في ارتكاب جريمة جلب المخدر باعتبارهما
فاعلين أصليين فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحى ما ينعاه الطاعنان
الأول والثالث في هذا المقام غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل
في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت - سواء في محضر
جلسة أو الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وإذا كان الثابت أن الطاعن الثالث لم
يسلك هذا السبيل في خصوص ما أثبت بمحاضر جلسات المحاكمة من اكتفاء
المدافع عنه بتلاوة أقوال باقى أقوال شهود الإثبات الذين لم يسمعوها فإن الزعم
بأن ما أثبت من ذلك مغاير للواقع يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان من المقرر
أن الطلب الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة
حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به اثارة الشبهة فى الدليل
الذى اطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته
ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم
للواقعة فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا محل للنعى عليها لعدم ثبوتها
طلب الدفاع ضم دفاتر الأحوال الخاصة بفريق الضبط والمحرر رقم ٤ أحوال
الذى حرره المدافع عن الطاعن الثالث على أثر منعه من حضور التحقيق ، ومن

ثم يكون منعى الطاعن الثالث على الحكم فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن والثالث فى شأن طلب اجراء معاينة لمكان الضبط واطرحه بقوله : « وحيث إنه طلب محامى المتهم . . . (الطاعن الثالث) باجراء معاينة لمكان الضبط فإن المحكمة تعرض عنه بعد أن وضحت الواقعة لديها بما ترى معه أن المعاينة المطلوبة غير منتجة فى الدعوى » . وكان من المقرر أن طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته ، ولما كان طلب الدفاع عن الطاعن الثالث إجراء المعاينة لا يعدو الهدف منه التشكيك فى أقوال شهود الإثبات ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى صحة الواقعة على الصورة التى رواها الشهود ، فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ، وإذ كان ما أورده الحكم فى الرد على طلب اجراء المعاينة كافيا وسائغا ، فإن النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن الثالث من خلو محضر جلسة المحاكمة من إثبات دفاعه فإنه لما كان الطاعن المذكور لا يدعى أن المحكمة قد منعت الدفاع عنه من مباشرة حقه ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا إذ كان عليه إن كان يهمله تدوينه أن يطلب صراحة إثباته فى المحضر ، كما أن عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة فى طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإلا لم

تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله وإثباته . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وأن التناقض بين أقوال الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعنان الثاني والثالث في هذا الخصوص إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أما محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على جلسات المحاكمة أن الضابطين . . . و . . . وإن كانا قد قررا حال اجابتهما على بعض الأسئلة التي وجهتها إليهما المحكمة أنهما لا يذكران شيئا لمرو ثلاث سنوات على حصول الواقعة ، فكان أن سكت الطاعن الثالث والمدافع

عنه عن أن يوجها لهما ما يعن لهما من وجوه الاستجواب ومضت المرافعة دون تلوى على شئ يتصل بقالة الشاهدين ينسيان مادارت حوله بعض الأسئلة ، وكانت المحكمة قد استعملت حقها في التعويل على أقوال الشاهدين المذكورين في التحقيقات وبالجلسة فقد بات من غير المقبول من الطاعن الثالث منعاه بأن الشاهدين المذكورين قررا بالجلسة بعدم تذكرهما بعض الوقائع ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لما تمسك به المدافع عن الطاعنين الثاني والثالث من بطلان أقوالهما في التحقيقات لصدورها تحت تأثير الاكراه المادى والمعنوى الواقع عليهما بقسم الشرطة ورد عليه بقوله : « وحيث إنه عن الدفاع عن المتهم ... (الطاعن الثالث) و ... (الطاعن الثاني) بأنهما تعرضا لتعذيب واكراه بقسم المنتزه وأن أقوالهما بالتحقيقات أمليت عليهما فإن هذا الدفاع ولا سند له يظاھرہ تلتفت عنه المحكمة خاصة وقد جاء التقرير الطبى الشرعى للمتهم ... يفيد أنه لم يتبين بعموم جسمه أية آثار لاصابات » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ، وأن سلطتها مطلقة فى الأخذ بأقوال المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك مادامت قد اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للحقيقة والواقع - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - فإن ما يثيره الطاعن الثالث فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى ، مما لا يجوز اثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك وكان الحكم قد حصل من أقوال المتهم

... أن الطاعن الثانى قد اتفق معه ومع الطاعن الثالث على نقل كمية من السجائر من شاطئ ميامى ، وكان ما حصله الحكم من ذلك - على ما يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن - يرتد إلى أصل ثابت فى التحقيقات وهو ما لا يمارى فيه الطاعن الثانى - ثم عاد الحكم فى مقام التدليل على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن الثانى واستخلص أن هذا الاتفاق كان لنقل المخدرات استنادا إلى الأدلة السائغة التى أوردها ، فإن هذا حسبه ، ويضحي النعى على الحكم بدعوى الخطأ فى الإسناد فى غير محله .

أما ما يثيره الطاعن الثالث بشأن خطأ الحكم فيما نسبته إلى الشاهد ... من أنه أثبت فى محضر تحرياته وفى أقواله أن المتهم ... قد اشتهر باسم ... فى حين ان الثابت بهذا المحضر وتلك الأقوال أن اسم الشهرة يخص متهم آخر فمردود بأنه من قبيل الخطأ المادى البحث وأنه - بفرض صحته - لم يكن له أثر فى قيام الجريمة التى دانه بها . هذا إلى أنه لا مصلحة للطاعن المذكور فى التمسك بهذا الخطأ مادام أنه يتعلق بغيره من المتهمين ويكون ما ينعاه على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين الأول والثالث بانتفاء هذا العلم لديهما ورد عليه بقوله : « وحيث إنه عن الدفاع من المتهمين ... (الطاعن الثالث) ... (الطاعن الأول) بانتفاء العلم لديهما بأن المواد المزمع نقلها مخدرات وإنما كانا يعلمان فقط بأنهما كمية من السجائر ، ولما كانت المحكمة وقد اطمأنت إلى ما جاء بمحضر التحريات وما قرره شهود الإيضاحات بأن المتهمين كانا يعلمان بأن المواد التى تم جلبها من الخارج إنما كانت

شحنة من المخدرات وأن هذين المتهمين تداخلا بأفعالهما لتسهيل نقل تلك المخدرات لاتمام عملية الجلب فضلا عن أن المتهمين أقرا لرجال الضبط بحيارتهم واحرازهم للمواد المخدرة المضبوطة عند مواجهتها بها عقب الضبط وهو ما تطمئن معه المحكمة إلى توافر القصد الجنائي لدى المتهمين « . وإذا كان هذا الذى ساقته محكمة الموضوع عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعنين بحقيقة الجواهر المضبوطة كافيا فى الرد على دفاعهما فى هذا الخصوص وسائغا فى الدلالة على توافر ذلك العلم فى حقهما توافرا فعليا فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت أنه بنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله ، وكانت جريمة جلب الجواهر المخدرة وتهريبها اللتان دين الطاعنون بهما قد نشأتا عن فعل واحد كان يتعين معه وفق صحيح القانون تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليهم بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركى أصلية أم تكميلية ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهم بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركى ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة التعويض الجمركى ، وإذا انتهت المحكمة -

محكمة النقض - إلى ما تقدم ، فإن النعى على الحكم بدعوى البطلان بقالة أنه أغفل بيان صفة مصدر طلب مصلحة الجمارك بإقامة الدعوى الجنائية يكون لا محل له . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . فيما عدا ما تقدم من تصحيح الحكم المطعون فيه بشأن ما قضى من عقوبة التعويض الجمركى .



جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ الصاوى يوسف وعادل عبد الحميد نائبى رئيس المحكمة وحسام عبد الرحيم وسهير أنيس .

(١٥٤)

الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن » . إيداع الأسباب .

التقرير بالطعن . مناط اتصال المحكمة به . إيداع الأسباب فى الميعاد . شرط لقبوله .
التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا
يفنى عنه .

عدم تقديم أسباب الطعن . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) محكمة الجنايات « نظرها الدعوى والحكم فيها » . قضاة « صلاحيتهم للحكم » .

نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

نظر القاضى المعارضة التى رفعت من المتهم فى الأمر الصادر بحبسه احتياطيا

ورفضها . لا يمنعه من الحكم عليه فى الدعوى ذاتها . أساس ذلك ؟

(٣) ضرب « أفضى إلى موت » . مسئولية جنائية : رابطة السببية . حكم « تسببه » .

تسبب غير معيب . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

إيراد الحكم أن وفاة المجنى عليه حدثت من إصاباته التى أحدثها الطاعن وآخر . وأن كلا

منهما أسهم فى إحداث الوفاة . يصح معه مساعلة الطاعن عن جناية الضرب المفضى إلى

الموت . وفى اثبات علاقة السببية بين فعلته والنتيجة .

- (٤) ضرب « أفضى إلى موت » . اثبات « خبرة » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره « حكم » تسببيه . تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » . تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بينها . موضوعي .
- عدم التزام محكمة الموضوع باستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته . مادام أن الواقعة وضحت لديها .
- القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى . قرار تحضيرى . لا تتولد عنه حقوق للخصوم .
- (٥) محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » .
- اثبات « بوجه عام » « شهود » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .
- حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .
- وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
- تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .
- مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشهود ؟
- الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .
- (٦) اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .
- عدم التزام محكمة الموضوع بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى . مادام له أصل فيها .

١- لما كان الطاعن الأول وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا ، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وأن إيداع الأسباب التى بنى عليها فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وإيداع أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

٢- من المقرر أن مجرد نظر القاضى المعارضة التى رفعت من المتهم فى الأمر الصادر بحبسه احتياطيا ورفضها ليس من شأنه أن يمنعه من الحكم عليه بعد ذلك فى الدعوى ذاتها ، إذ أن الفصل فى المعارضة لا يلزم له بمقتضى القانون من القاضى والتحقيق فى مرحلته الأولى الرأى المستقر الذى يتخرج معه إذا ما رأى العدول عنه بعد استكمال الدعوى ، وهى فى نور المحاكمة تقدير كل عناصرها اثباتا ونفيا .

٣- لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وحصل مؤدى أقوال شهود الاثبات بما مفاده أن الطاعن والمتهم الآخر ضريا المجنى عليه بالعصى والأيدى ، خلص إلى إدانته استنادا إلى ما استخلصه من تقرير الصفة التشريحية من أن وفاة المجنى عليه حدثت نتيجة الإصابات جميعها . وكان البين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن أن ما استخلصه الحكم من ذلك له أصله الثابت بتقرير الصفة التشريحية إذ تبين من مطالعته أنه بعد أن أشار إلى إصابات المجنى عليه بالرأس والعنق والظهر والصدر والطرفين العلويين والسفليين انتهى إلى أن هذه الإصابات رضية تحدث

من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضة كعصا أو ما شابه وأنها لنوعيتها وتعددتها ومواضعها تحدث من مثل التعدى عليه بالضرب وأن الوفاة إصابية ناشئة عن هذه الإصابات الرضية ومضاعفاتها من تقيحات وامتصاص توكسيمي عفن وإذا كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم - على نحو ما تقدم - أن وفاة المجنى عليه نشأت من إصاباته الرضية مجتمعة التي أوقعها به الطاعن والمحكوم عليه الآخر وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت فى أحداث الوفاة فإن ما انتهى إليه من مساعلة الطاعن عن جناية الضرب المفضى إلى الموت يكون قد أصاب محجة الصواب فى تقدير مسئوليته ، وأثبت بما فيه الكفاية العناصر التى تستقيم بها علاقة السببية بين فعلته والنتيجة التى حدثت وهى موت المجنى عليه .

٤- من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ، ولما كانت المحكمة - فى الدعوى الماثلة - قد استخلصت من تقرير الصفة التشريحية أن وفاة المجنى عليه إنما كانت بسبب الإصابات الرضية التى حدثت به نتيجة اعتداء الطاعن والمحكوم عليه الآخر عليه بالضرب بالعصى والأيدى ، وكان ما أورده فى حكمها ما يبرر اطراحها - فى حدود سلطتها التقديرية - للتقرير الطبى الاستشارى المقدم من الطاعن، وهى غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى طلبه استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء ، ولا جناح عليها إذا أصدرت قرارا باستدعاء الطبيب

الشرعى ثم عدلت عن قرارها لما هو مقرر من أن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

٥- من المقرر أن لمحة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليه من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ، كما أن التناقض بين أقوال الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشهود وصحة تصويرهم للواقعة فإن كل ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص إنما ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

٦- من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم تحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بانهما ضربا عمدا مع سبق الاصرار بالأيدى وعصى الخيزران فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . واحالتهما إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣٩/ثانيا فقرة (١) ، ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالسجن لمدة خمس سنوات .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا ، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وأن إيداع الأسباب التى بنى عليها فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وإيداع أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

ومن حيث إن مبنى أوجه الطعن التى تضمنتها تقارير الأسباب الثلاثة المقدمة من الطاعن الثانى هو أن الحكم المطعون فيه أن دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت ، قد ران عليه البطالان وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون وفساد فى الاستدلال وخطأ فى الاسناد فضلا عما شابه من إخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبيب ، ذلك بأن

أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه سبق له أن نظر معارضة الطاعن في الأمر الصادر بحبسه احتياطيا وقرر استمرار حبسه مما يعد مانعا له من نظر الدعوى بعد ذلك والحكم فيها . كما أن الحكم حين أورد الأدلة على ثبوت الواقعة في حق الطاعن نفى قيام سبق الاصرار لديه ولدى المتهم الآخر كما نفى اتفاقهما على ضرب المجنى عليه ، وكان مقتضى ذلك أن يحدد الحكم الأفعال التي قارفها الطاعن مستقلا عن غيره وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين فعل الطاعن وبين وفاة المجنى عليه إلا أن الحكم دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت مستندا في ذلك إلى ما أورده تقرير الصفة التشريحية من أن وفاة المجنى عليه حدثت نتيجة إصاباته جميعها وهو ما خلا منه التقرير المذكور . هذا إلى أن الحكم اطرح التقرير الطبى الاستشارى رغم أن تقرير وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعى جاء مؤيدا له . كما أن المدافع عن الطاعن أصر فى دفاعه على مناقشة كبير الأطباء الشرعيين فى أمر الحالة المرضية التى أصابت المجنى عليه بالرئتين والقلب والتى كانت سابقة على حصول الاعتداء واستجابت المحكمة بهيئة سابقة لطلب الدفاع وأجلت الدعوى لهذا السبب أكثر من مرة إلا أن الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ضربت صفحا عن هذا الطلب ولم تعن بتحقيقه . ثم إن المحكمة سبق أن رأت ضرورة سماع شهادة الطبيبة الشرعية واصمة التقرير ، وإذ تبين لها سفرها إلى الخارج قررت المحكمة سماع شهادة أحد الأطباء الشرعيين وأجلت نظر الدعوى لحضوره بيد أنها عدلت عن قرارها ومضت فى نظر موضوع الدعوى دون بيان علة ذلك . وفوق ما تقدم فإن الحكم قد عول فى قضائه على أقوال شهود الإثبات والمتهمين مع ما شابها من تناقض فى شأن من وقع منه الاعتداء ومحاولة اسعاف المجنى عليه وعلى الرغم من أن أقوال بعضهم تؤكد عدم وقوع اعتداء

من الطاعن على المجنى عليه ، كما أنه لم يورد مؤدى الأدلة التى تساند إليها فى قضائه ولم يبين موضعها من الأوراق ، وأخيرا فقد اعتمد الحكم فى توافر ظرف سبق الاصرار على مجرد أفعال الاعتداء ، وكل ذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات وأقوال الطاعنين فى التحقيقات ومن تقرير الصفة التشريحية ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد نظر القاضى المعارضة التى رفعت من المتهم فى الأمر الصادر بحبسه احتياطيا ورفضها ليس من شأنه أن يمنعه من الحكم عليه بعد ذلك فى الدعوى ذاتها ، إذ أن الفصل فى المعارضة لا يلزم له بمقتضى القانون من القاضى والتحقيق فى مرحلته الأولى الرأى المستقر الذى يتخرج معه إذا ما رأى العدول عنه بعد استكمال الدعوى ، وهى فى دور المحاكمة تقدير كل عناصرها اثباتا ونفيا . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى البطلان لهذا السبب يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وحصل مؤدى أقوال شهود الاثبات بما مفاده أن الطاعن والمتهم الآخر ضربا المجنى عليه بالعصى والأيدى خلص إلى إدانته استنادا إلى ما استخلصه من تقرير الصفة التشريحية من أن وفاة المجنى عليه حدثت نتيجة الإصابات جميعها . وكان البين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن أن ما استخلصه الحكم من ذلك له أصله الثابت بتقرير الصفة التشريحية إذ تبين من مطالعته أنه بعد أن أشار إلى

إصابات المجنى عليه بالرأس والعنق والظهر والصدر والطرفين العلويين والسفليين انتهى إلى أن هذه الإصابات رضية تحدث من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضية كعصا أو ما شابه وأنها لنوعيتها وتعددتها ومواضعها تحدث من مثل التعدى عليه بالضرب وأن الوفاة إصابية ناشئة عن هذه الإصابات الرضية ومضاعفاتها من تقيحات وامتصاص توكسيى عفن . وإذ كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم - على نحو ما تقدم - أن وفاة المجنى عليه نشأت من إصاباته المرضية مجتمعة التى أوقعها به الطاعن والمحكوم عليه الآخر وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت فى أحداث الوفاة فإن ما انتهى إليه من مساءلة الطاعن عن جناية الضرب المفضى إلى الموت يكون قد أصاب محجة الصواب فى تقدير مسئوليته ، وأثبت بما فيه الكفاية العناصر التى تستقيم بها علاقة السببية بين فعلته والنتيجة التى حدثت وهى موت المجنى عليه، ويضحى منعى الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون وفى الاسناد والفساد فى الاستدلال على غير سند . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تظمنن إليه منها والالتفات عما عداه ، ولما كانت المحكمة - فى الدعوى الماثلة - قد استخلصت من تقرير الصفة التشريحية أن وفاة المجنى عليه إنما كانت بسبب الإصابات الرضية التى حدثت به نتيجة اعتداء الطاعن والمحكوم عليه الآخر عليه بالضرب بالعصى والأيدى ، وكان ما أورده فى حكمها ما يبرر اطراحها - فى حدود سلطتها التقديرية - للتقرير

الطبي الاستشاري المقدم من الطاعن، وهي غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى طلبه استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، ولا جناح عليها إذا أصدرت قرارا باستدعاء الطبيب الشرعي ثم عدلت عن قرارها لما هو مقرر من أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، كما أن التناقض بين أقوال الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد أطرافها جميع الاعتبار التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشهود وصحة تصويرهم للواقعة فإن كل ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به

محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . أما ما يثيره الطاعن من عدم بيان الحكم مؤدى الأدلة التي تساند إليها في قضائه وموضعها من الأوراق فمربود في شقه الأول بما أورده الحكم من بيان لما عول عليه من أقوال شهود الإثبات وما أورده تقرير الصفة التشريرية على نحو يستقيم به قضاؤه ، وفي شقه الثاني بما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم تحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكم قد نفى قيام سبق الإصرار لدى الطاعن - خلافا لما يدعيه - فإن ما يثيره الطاعن بمقولة أن الحكم قد اعتمد في توافر ظرف سبق الإصرار لديه على مجرد أفعال الاعتداء لا يكون له محل . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمود البارودي نائب رئيس المحكمة وصلاح عطية وحسن عشيح ورضوان عبد العليم .

(١٥٥)

الطعن رقم ٤١٢٠ لسنة ٥٩ القضائية

(١) محكمة الموضوع «سلطانها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى»
«سلطانها في تقدير الدليل» . إثبات «شهود» .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . واطراح ما يخالفها من صور أخرى . مادام استخلاصها سائفا .
وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد ؟

(٢) تلبس . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير توافر حالة التلبس» . اثبات «بوجه عام» .
نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .

تقدير توافر أو عدم توافر حالة التلبس . موضوعي .
منازعة الطاعن في عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض والتفتيش . جدل موضوعي .
لا تجوز إثارته أمام النقض .

(٣) دفع «الدفع باستحالة الرؤية» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره .
حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب .

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . موضوعي . لا يستأهل في الأصل ردا صريحا
من المحكمة .

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . اثبات « خبرة » . مواد مخدرة .

نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب »

اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت إلى التحليل وأخذها بالنتيجة

التي انتهى إليها . عدم جواز مجادلتها فيه . طالما أقامت اقتناعها على ما ينتجه .

١- من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر

العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما

يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها

سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها الشهادة متروكا لتقدير

محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع

الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٢- من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل

الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت

قضاها على أسباب سائغة ، وكان ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس

ردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض

والتفتيش كافيا وسائغا في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون فإن ما يثيره

الطاعن في هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي ، لا يجوز إثارته أمام محكمة

النقض .

٣- من المقرر أن الدفع باستحالة الرؤية هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي

لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من

القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على ذلك يكون فى غير محله .

٤- لما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هى التى أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا فى الرد على ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص والذى لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا فى مسألة واقعية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيش) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وبتفريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة باعتبار أن الأحرار مجرد من القصور .

قطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لأن الواقعة لم تكن في حالة تلبس وقد اختلق الضابط هذه الحالة في تصوير لا يتفق مع العقل والمنطق ليصحح بها الإجراء الباطل ، إذ أن المكان كان يسوده الظلام بحيث لا يستطيع الضابط التعرف على المخدر ورؤية الإشارة المتفق عليها غير أن الحكم اطرح هذا الدفع بما لا يسوغ رفضه . كما رد الحكم على ما أثاره الطاعن من أن التأخر في إرسال الحرز إلى المعامل الكيماوية يضيف كثيرا من الشك في نسبة المخدر إلى الطاعن بما لا يدفعه ، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الضابط التقى بالطاعن بعد أن قدمه إليه المرشد على أنه يرغب في شراء جوهر مخدر ثم أحضر الطاعن كمية من المخدر وقدمها للضابط فقام بضبطه ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من أقوال الضابط وبما ثبت من تقرير التحليل ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . وقد عرض الحكم من بعد ذلك للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله « . . . فمربود بأن إجراءات الضبط كانت في حالة تلبس إذ عرض المتهم المخدر على ضابط الواقعة عن طواعية واختيار ومن ثم يكون الدفع في غير محله ويتعين الالتفات عنه » . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذي قدم المخدر إلى الضابط وعرض عليه شراؤه وكان ذلك منه طواعية واختيار ، فإن الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش ، ويكون

الدليل على ثبوت الواقعة ضده مستمدا من واقعة ضبط الجواهر المخدر على هذه الصورة ولم يكن وليد قبض أو تفتيش وقع عليه . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة بقالة أن الضابط اخلق حالة التلبس ليصحح الإجراء الباطل لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة ، وكان ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس ردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض والتفتيش كافيا وسائغا في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي ، لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع باستحالة الرؤية هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على ذلك يكون في غير محله . لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن من أن التأخر في إرسال حرز

المخدر إلى المعامل الكيماوية يشكك في نسبته للطاعن مردودا بما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن بقوله « أما ما ساقه الدفاع بشأن وصول حرز المخدر من ١٩٨٨/١/٢٦ تاريخ تحرير استمارة إرسال النيابة حتى ١٩٨٨/٨/٣١ معاملا الطب الشرعي فإن هذا التأخير في وصول الحرز هذه المدة لا يشكك المحكمة إلى إجراءات التحريز طالما أن الثابت من مطالعة تقرير معاملا الطب الشرعي أن الحرز مختوم بخاتم يقرأ . . . وكيل النيابة وهو ذات الذي قام بإجراءات التحريز على النحو الثابت بالتحقيقات كما لم تتشكك معاملا الطب الشرعي في الحرز وإلا لأثبت في تقريرها ما عسى أن يكون قد لاحظته بشأن الحرز يجعلها لا تطمئن إليه وأغلب الظن وغاية الأمر أن التأخير كان مردده إلى إهمال إداري لم يصل إلى العبث بالحرز والمحكمة تطمئن كل الاطمئنان إلى صحة تحريزه ووصوله إلى معاملا الطب الشرعي بذات الحالة التي تم تحريزه بها من النيابة العامة ومن ثم تلتفت عن هذا الوجه من الدفاع . " ذلك بأن قضاء هذه المحكمة استقر على أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائفا في الرد على ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص والذي لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في مسألة واقعية مستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمود البارودي ومحمود رضوان نائبى رئيس المحكمة وصلاح عطية وحسن عشيح .

(١٥٦)

الطعن رقم ٤١٢٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » . مواد مخدرة . اثبات « بوجه عام » .
اثارة الطاعن أن جانباً من المواد المضبوطة لم يرسل إلى التحليل وبالتالي لم يثبت أنه
مادة مخدرة فلا يجوز الاستناد إلى مقداره فى معرض التدليل على جريمة الجلب . جدل
موضوعى . غير مقبول أمام النقض .

(٢) حكم « تسببيه . تسبيب غير معيب » . اثبات « بوجه عام » « خبرة » . نقض
« أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » . مواد مخدرة .
الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .
مثال .

(٣) مواد مخدرة . قصد جنائى . جريمة « أركانها » . حكم « تسببيه . تسبيب غير
معيب » .

التحقق من علم المتهم بكنه المادة المضبوطة . موضوعى . مادام سائفاً .
(٤) مسئولية جنائية « الاعفاء منها » . مواد مخدرة . حكم « تسببيه . تسبيب غير
معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

مناط الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن

مكافحة المخدرات ؟

١- لما كان ما يثيره الطاعن من أن الجانب الأكبر من المخدر المضبوط لم يرسل إلى التحليل وبالتالي لم يثبت أنه مادة مخدرة فلا يجوز الاستناد إلى مقداره في معرض التدليل على جريمة الجلب - مربودا بأنه فضلا عن أن محامى الطاعن قد تنازل في مستهل جلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه عن طلب ضم الأحراز المضبوطة ، وعن طلب تحليلها بالتالى ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن وعلى ما جرى به قضاء النقض هو منازعة موضوعية فى كنه المواد المضبوطة ، وليس من شأنه أن ينفى عن الطاعن إحرازه لكمية الأفيون التى أرسلت للتحليل ، فمستوليته الجنائية قائمة فى إحراز هذه المخدرات قلّ ما ضبط منها أو أكثر .

٢- من المقرر أن الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة ، وكان خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير التحليل - من وجود آثار لمادة الأفيون بالوعاء الذى ضبط به - بفرض وجوده غير مؤثر فيما وقر فى عقيدة المحكمة من مسئولية الطاعن عن إحراز اللقافات الخمس من الأفيون التى ضبطت معه ، فإن نعيه فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٣- من المقرر أن تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن فى هذا الشأن وأطرحه استنادا إلى عدم اطمئنانه لما ذهب إليه الطاعن فى هذا الشأن تأسيسا على ما شاب أقواله من تضارب فى تحديد الشخص الذى سلمه المضبوطات ضمن بعض المتاع فى مدينة لتوصيله إلى محله فى مدينة فضلا عن أنه لو كان صادقا فى عدم علمه لكان قد احتفظ بالحذاء المحتوى على بعض المخدر المضبوط فى وعائه المدعى باستلامه فيه ، ولم ينقله محاولا الإفلات به ويحمله المؤثم من

الدائرة الجمركية ، إضافة إلى ما قرره الشاهد من أن جزء من الأفيون كان يسيل على جانب الحذاء وكانت رائحته نفاذة . الأمر الذي استخلصت منه محكمة الموضوع علم الطاعن بكنه ما أحضره معه ، لما كان ذلك وكان هذا الذي ساقته المحكمة تبريرا لاقتناعها بعلم الطاعن بكنه المادة المضبوطة كافيا وسائغا فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

٤- من المقرر أن مناط الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة - فاعلين كانوا أو شركاء - والمبادرة بالابلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان البلاغ قد وصل فعلا إلى ضبط باقى الجناة . ولما كان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه - وهو فى معرض الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن - أن هذا الدفاع مجرد زعم لا سند له من القانون أو الواقع - لتخبط الطاعن فى الارشاد عن المتهم الحقيقى الذى سلمه المخدر المضبوط على حد زعمه ، وكان لقاضى الموضوع أن يفصل فى ذلك مادام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون فى رفض مطلب الطاعن بالانتفاع بالإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من قانون المخدرات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه جلب إلى أراضى جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرا (أفيون) وذلك دون الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة ، واحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٢٣/أ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ المعدل والبند ٩ من الجدول الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريغه خمسة آلاف جنيه والمصادرة .

قطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة جلب جواهر الأفيون المخدراتون ترخيص ، فقد شابه فساد في الاستدلال وخطأ في الاسناد ، ذلك أنه ضبطت خمس لفافات وزنها جميعها ألف وثلثون جراما ، أخذت من أحداها فقط عينة وزنها عشرة جرامات ، وعولت المحكمة على نتيجة تحليلها في اسناد تهمة جلب الكمية كلها رغم تمسك محامي الطاعن بضرورة أخذ عينة من كل لفافة وتحليلها ، قائلة - على خلاف الحقيقة - أنه ثبت من تقرير التحليل وجود فتحات من الأفيون بالوعاء الذي ضبط فيه . هذا أن دفاع الطاعن قام على عدم علمه بكنه المادة المنسوب إليه جلبها ، وتمسك بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، إلا أن المحكمة ردت بما لا يسوغ ، الأمر الذي يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة كافية وسائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن من أن الجانب الأكبر من المخدر المضبوط لم يرسل إلى التحليل وبالتالي لم يثبت أنه مادة مخدرة فلا يجوز الاستناد إلى مقداره في معرض التدليل على جريمة الجلب - مبرودا بأنه فضلا عن أن محامى الطاعن قد تنازل في مستهل جلسة ... التي صدر فيها الحكم المطعون فيه عن طلب ضم الأحرار المضبوطة ، وعن طلب تحليلها بالتالى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن وعلى ما جرى به قضاء النقض هو منازعة موضوعية في كنه المواد المضبوطة ، وليس من شأنه أن ينفي عن الطاعن إحرازه لكمية الأفيون التي أرسلت للتحليل ، فمستوليته الجنائية قائمة في إحراز هذه المخدرات قلّ ما ضبط منها أو كثر ، ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة ، وكان خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير التحليل - من وجود آثار لمادة الأفيون بالوعاء الذى ضبط به - بفرض وجوده غير مؤثر فيما وقر في عقيدة المحكمة من مسئولية الطاعن عن إحراز اللقافات الخمس من الأفيون التى ضبطت معه ، فإن نعيه في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن واطرحه استنادا إلى عدم اطمئنانه لما ذهب إليه الطاعن في هذا الشأن تأسيسا على ما شاب أقواله من تضارب في تحديد الشخص الذى سلمه المضبوطات ضمن بعض المتاع في مدينة ...

لتوصيله إلى محله في مدينة . . . ، فضلا عن أنه لو كان صادقا في عدم علمه
 لكان قد احتفظ بالحذاء المحتوى على بعض المخدر المضبوط في وعائه المدعى
 باستلامه فيه ، ولم ينقله محاولا الإفلات به ويحمله المؤثم من الدائرة الجمركية ،
 إضافة إلى ما قرره الشاهد من أن جزء من الأفيون كان يسيل على جانب الحذاء
 وكانت رائحته نفاذة . الأمر الذي استخلصت منه محكمة الموضوع علم الطاعن
 بكنهه ما أحضره معه ، لما كان ذلك وكان هذا الذي ساقته المحكمة تبريرا
 لاقتناعها بعلم الطاعن بكنهه المادة المضبوطة كافيا وسائغا فلا يجوز مصادرتها
 في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من
 المقرر أن مناط الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة
 ١٩٦٠ الذي تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة -
 فاعلين كانوا أو شركاء - والمبادرة بالابلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد
 علمها بها إذا كان البلاغ قد وصل فعلا إلى ضبط باقى الجناة . ولما كان مؤدى
 ما حصله الحكم المطعون فيه - وهو في معرض الرد على دفاع الطاعن في هذا
 الشأن - أن هذا الدفاع مجرد زعم لا سند له من القانون أو الواقع - لتخبط
 الطاعن في الارشاد عن المتهم الحقيقي الذي سلمه المخدر المضبوط على حد
 زعمه ، وكان لقاضى الموضوع أن يفصل في ذلك مادام يقيمه على ما ينتجه من
 عناصر الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون في
 رفض مطلب الطاعن بالانتفاع بالاعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من قانون المخدرات .
 لما كان ما تقدم ، فإن الطعن كله يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجى أسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة و ابراهيم عبد المطلب وأحمد عبد
البارى .

(١٥٧)

الطعن رقم ٣٥٤٠ لسنة ٥٩ القضائية

بناء . قانون « تفسيره » .

القانونان رقما ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ صدرا لمد المهلة المقررة لوقف
الاجراءات والتصالح المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠
لسنة ١٩٨٣ وذلك تقديرا لظروف الملاك وأصحاب النوايا الحسنة الذين تخلفوا عن تقديم
طلباتهم فى الموعد المحدد إلى الجهة الإدارية المختصة . أثر ذلك : عدم سريان أحكام تلك
القوانين إلا على المبانى التى تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل العمل
بأحكام القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ .

لما كان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء قد نص فى مادته الثالثة على
أنه يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته
التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا إلى الوحدة
المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات
التي اتخذت أو تتخذ ضده . وتضمن النص أن العقوبة هى الغرامة بنسب معينة

من قيمة الأعمال المخالفة ، ثم صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ونص في مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أنفة الذكر النص الآتي « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا إلى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٨ يونية سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده » وأبقت عقوبة الغرامة محددة بذات النسب المشار إليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وأن أعفت من الغرامة جميع الأعمال التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه . ثم صدر من بعد القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ليستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المادة الأولى من القانون ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ويجيز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أن يقدم طلبا إلى الوحدة المحلية لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده ومد مهلة تقديم الطلب بأن جعلها تنتهى فى ٧ يونية سنة ١٩٨٧ . لما كان ذلك ، وكان القانونان رقما ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ المشار إليهما ، على ما يبين من تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الاسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب لجنة الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية من مضبطة الجلسة السابعة والستين يوم ١٧ من يونيو سنة ١٩٨٦ قد صدرا لمد المهلة المقررة لوقف الاجراءات والتصالح والمنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وذلك تقديرا لظروف الملاك وأصحاب النوايا الحسنة الذين تخلفوا عن تقديم طلباتهم فى الموعد المقرر إلى الجهة الإدارية المختصة لعدم معرفتهم أصلا بالمهلة إما لقصور الاعلام أو لوجودهم اثنائها خارج البلاد أو عجز معظمهم عن تدبير قيمة الغرامة المقررة عن المخالفات التى ارتكبوها مما يفصح عن عدم سريان أحكام القوانين

المشار إليها إلا على المباني التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أقام بناء بدون ترخيص من الجهة المختصة ، وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة جناح السنطة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بتغريمه مائة جنيه والازالة . استأنف كل من المحكوم عليه والنيابة العامة ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة البناء بدون ترخيص بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وقضى بتغريمه مائة جنيه والازالة ، قد شابته الخطأ في القانون ، ذلك بأن المحكمة لم توقف نظر الدعوى بعد أن قدم المطعون ضده للوحدة المحلية طلبا بوقف الاجراءات ضده عملا بنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم

١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء قد نص فى مادته الثالثة على أنه يجوز لكل من ارتكب مخالفة أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا إلى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده . وتضمن النص أن العقوبة هى الغرامة بنسب معينة من قيمة الأعمال المخالفة ، ثم صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ونص فى مادته الأولى على ان يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ آتية الذكر النص الآتى « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا إلى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٨ يونية سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده » وأبقت عقوبة الغرامة محددة بذات النسب المشار إليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وإن أعفت من الغرامة جميع الأعمال التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه . ثم صدر من بعد القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ليستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المادة الأولى من القانون ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ويجيز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أن يقدم طلبا إلى الوحدة المحلية لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده ومد مهلة تقديم الطلب بأن جعلها تنتهى فى ٧ يونيو سنة ١٩٨٧ . لما كان ذلك وكان القانونان رقما ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ المشار إليهما ، على ما يبين من تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الاسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب لجنة الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية من مضبطة الجلسة السابعة والستين يوم ١٧ من يونيو سنة

١٩٨٦ قد صدرا لمد المهلة المقررة لوقف الاجراءات والتصالح والمنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ وذلك تقديرا لظروف الملاك وأصحاب النوايا الحسنة الذين تخلفوا عن تقديم طلباتهم في الموعد المقرر إلى الجهة الإدارية المختصة لعدم معرفتهم أصلا بالمهلة إما لقصور الاعلام أو لوجودهم اثنائها خارج البلاد أو عجز معظمهم عن تدبير قيمة الغرامة المقررة عن المخالفات التي ارتكبوها مما يفصح عن عدم سريان أحكام القوانين المشار إليها إلا على المباني التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ . لما كان ذلك وكانت الطاعنة لا تمارى في أن البناء موضوع التهمة قد أقيم في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ فإن ما تنعاه على الحكم المطعون فيه من عدم إعمال أحكام القانونين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ يكون غير سديد ، ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين كامل حنفي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
حسن عميرة وصلاح البرجي نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى ومحمد طلعت
الرفاعى .

(١٥٨)

الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٥٨ القضائية

أحداث . محكمة الأحداث «تشكيلها» . اختصاص «اختصاص محكمة الأحداث» .
نظام عام . محكمة عادية . محكمة ثانى درجة . نقض «أسباب الطعن» . ما يقبل منها «
الخطأ فى تطبيق القانون» .

تشكيل محكمة الأحداث من قاض واحد يعاونه خبيران من الاختصاصيين أحدهما على
الأقل من النساء . أساس ذلك ؟

انعقاد الاختصاص بمحاكمة الحدث لمحكمة الأحداث دون غيرها .
تعلق قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين بالنظام العام .
نظر محكمة الجنح العادية دعوى مقامة ضد حدث دون أن تكون لها ولاية الفصل فيها .
خطأ فى القانون . عدم تنبه محكمة ثانى درجة لذلك وقضاها بتعديل الحكم المستأنف .
أثره ؟ .

لما كان الشارع إذ نص فى المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن
الأحداث على أن «تشكل محكمة الأحداث من قاض واحد يعاونه خبيران من
الاخصائيين أحدهما على الأقل من النساء ويكون حضورهما اجراءات المحاكمة
وجوبيا» وفى المادة ٢٩ منه على أن «تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر

فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف « فقد دل بذلك على أن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها - ولا تشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها ، لما كان ذلك وكانت قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام، وكان البين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه النعى - أن المتهم المطعون ضده حدث لم يتجاوز سنة ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة فى ظل القانون رقم ٣١ سنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الذى سبق صدوره واقعة الدعوى وانطبقت عليها أحكامه لم يقدم إلى محكمة الأحداث - المختصة وحدها بمحاكمته - بل قدم إلى محكمة الجنح العادية - محكمة مركز طلخا - المشكلة من قاض فرد قضى فى الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها فإن محكمة ثانى درجة إذ قضت بتعديل الحكم المستأنف تكون أخطاء فى تطبيق القانون إذ كان يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بالغاء الحكم المستأنف لأن القول بغير ذلك معناه إجازة محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لا تملك محكمة الدرجة الأولى محاكمته عنها لخروجها عن دائرة ولايتها ، فضلا عن أن ذلك يكون منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقا للقانون ، علاوة ، على ما فيه من حرمان المتهم من درجات التقاضى وهذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام ، ومن ثم تعين قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء - بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى ، وإحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا : ضرب ٠٠٠ بجسم صلب حاد (سكين) بأعلى ظهره فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى شلل بالطرف السفلى الأيسر وفقد للحساسية السطحية للطرف الأيمن مما يقلل من قدرته وكفاءته على العمل بنحو ٣٠٪ وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد . ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض (سكين) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٠ عقوبات ومواد القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ . ومحكمة جنح مركز طلخا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل عما أسند إليه وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ ومصادرة السلاح المضبوط . استأنف محكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل والتأيد فيما عدا ذلك .

فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتعديل الحكم المستأنف قد اخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المتهم حدث وقد صدر الحكم المستأنف من محكمة لم تكن مشكلة وفقا للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث، مما كان يستوجب القضاء بإلغاء الحكم المستأنف .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون

ضده لإحداثه عاهة بالمجنى عليه ، ومحكمة مركز طلخا الجزئية قضت حضوريا بحبس المتهم سنة مع الشغل وبمصادرة السلاح المضبوط ، فاستأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وإذ عارض قضت المحكمة - بحكمها المطعون فيه - بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل وبتأييده فيما عدا ذلك . لما كان ذلك وكان الشارع إذ نص فى المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على أن « تشكل محكمة الأحداث من قاض واحد يعاونه خبيران من الاختصاصيين أحدهما على الأقل من النساء ويكون حضورهما إجراءات المحاكمة وجوبيا » وفى المادة ٢٩ منه على أن « تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف » فقد دل بذلك على أن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها - ولا تشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها ، لما كان ذلك وكانت قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام، وكان البين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه النعى - أن المتهم المطعون ضده حدث لم يتجاوز سنة ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة فى ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الذى سبق صدوره واقعة الدعوى وانطبقت عليها أحكامه لم يقدم إلى محكمة الأحداث - المختصة وحدها بمحاكمته - بل قدم إلى محكمة الجناح العادية - محكمة مركز طلخا - المشكلة من قاض فرد قضى فى الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها فإن محكمة ثانى إذ قضت بتعديل الحكم المستأنف تكون أخطأت فى تطبيق القانون إذ

كان يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بالغاء الحكم المستأنف لأن القول بغير ذلك معناه إجازة محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لا تملك محكمة الدرجة الأولى محاكمته عنها لخروجها عن دائرة ولايتها ، فضلا عن أن ذلك يكون منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقا للقانون ، علاوة ، على ما فيه من حرمان المتهم من درجات التقاضى وهذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام ، ومن ثم تعين قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء - بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى ، وأحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة .



جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين كامل حنفي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
حسن عميرة وصلاح البرجي نائبى رئيس المحكمة وأحمد عبد الرحمن وفريد عوض .

(١٥٩)

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اختصاص «الاختصاص الولائى» . محكمة أمن الدولة «اختصاصها» . إيجار
أماكن . خلورجل .

اختصاص محكمة أمن الدولة الجزئية المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها
بنظر الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . أساس ذلك ؟
(٢) اختصاص . نظام عام .

القواعد المتعلقة بالاختصاص فى المسائل الجنائية من النظام العام . مؤدى ذلك ؟
(٣) اختصاص «الاختصاص الولائى» . محكمة أمن الدولة «اختصاصها» . محكمة
عادية . محكمة ثانى درجة . نقض «حالات الطعن» . الخطأ فى القانون . إيجار أماكن .
لا ولاية لمحكمة الجنح العادية فى نظر جريمة خلو الرجل فى ظل القانون رقم ١٠٥ لسنة
١٩٨٠ . قضاء محكمة ثانى درجة بتعديل الحكم المستأنف رغم ذلك . خطأ فى القانون .
(٤) محكمة النقض «سلطتها» . نقض «حالات الطعن» . الخطأ فى القانون «سلطة
محكمة النقض»

لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين أن المحكمة التى
أصدرته لا ولاية لها فى الفصل فى الدعوى . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١- لما كان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد نص في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة منه على « وتختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم ... كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن والعلاقة بين المؤجر والمستأجر ... » فقد دل بذلك صراحة على أن الاختصاص بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة للقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ينعقد لمحكمة أمن الدولة الجزئية وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أى محكمة أخرى .

٢- من المقرر أن القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام بالنظر إلى أن الشارع في تقديره لها قد أقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة .

٣- لما كان البين من ديباجة الحكم الابتدائي الذي عدله الحكم المطعون فيه ، وأخذ بأسبابه ، ومن محضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن حكم محكمة أول درجة صدر من محكمة شبرا الخيمة الجزئية في ظل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الذي سبق صدور واقعة الدعوى وانطبقت عليها أحكامه ، ولم تقدمها النيابة العامة لمحكمة أمن الدولة الجزئية المختصة وحدها دون غيرها بل قدمتها إلى محكمة الجناح العادية - محكمة شبرا الخيمة الجزئية - دون أن تكون لها ولاية الفصل فيها ، فإن محكمة ثاني درجة إذ قضت بتعديل الحكم المستأنف تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى .

٤- لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أن المحكمة التي أصدرته لا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، وكان الثابت من ديباجة

الحكم الابتدائي ومحضر الجلسة أنه صدر من محكمة غير مختصة ولائيا بنظر الدعوى فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى واحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها ، وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته مؤجرا تقاضى مبلغ ٥٠٠٠ جنية خارج نطاق عقد الايجار على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢٥ ، ٢٦/٢ ، ٨/٧٦ ، ١/٧٧ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة جنح شبرا الخيمة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠ جنيها لوقف التنفيذ وتغريمه مبلغ ١٠٠٠٠ جنية والزامه برد مبلغ ٥٠٠٠ جنية للمجنى عليه وأداء مبلغ ١٠٠٠٠ جنية لصندوق الاسكان بمحافظة القليوبية . استأنف محكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتأبيده فيما عدا ذلك .

قطعن الأستاذ ... المحامى عن الأستاذ ... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه بتاريخ ١٣/١/١٩٨٤ - تقاضى ، باعتباره مالكا ، مبالغ خارج نطاق عقد الايجار . ومحكمة شبرا الخيمة الجزئية قضت بجلسة ١٧/٢/١٩٨٦ بحبس المتهم - الطاعن - ستة أشهر مع الشغل ... ويتغريمه عشرة آلاف جنية وبإلزامه برد مبلغ خمسة آلاف جنية للمجنى عليه وبأداء عشرة آلاف جنية لصندوق الاسكان بالمحافظة ،

فاستأنف ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بجلسة ١٩٨٦/٤/٢٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتأبيده فيما عدا ذلك . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد نص في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة منه على . . . » وتختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم . . . كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن والعلاقة بين المؤجر والمستأجر . . . » فقد دل بذلك صراحة على أن الاختصاص بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة للقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ينعقد لمحكمة أمن الدولة الجزئية وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أى محكمة أخرى . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام بالنظر إلى أن الشارع في تقديره لها قد أقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة . لما كان ذلك ، وكان البين من ديباجة الحكم الابتدائي الذي عدله الحكم المطعون فيه ، وأخذ بأسبابه ، ومن محضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن حكم محكمة أول درجة صدر من محكمة شبرا الخيمة الجزئية في ظل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الذي سبق صدور واقعة الدعوى وانطبقت عليها أحكامه ، ولم تقدمها النيابة العامة لمحكمة أمن الدولة الجزئية - المختصة وحدها دون غيرها - بل قدمتها إلى محكمة الجناح العادية - محكمة شبرا الخيمة الجزئية - دون أن تكون لها ولاية الفصل فيها ، فإن محكمة ثاني درجة إذ قضت بتعديل الحكم المستأنف تكون قد خطأت في تطبيق القانون إذ كان يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها
مما هو ثابت فيه أن المحكمة التي أصدرته لا ولاية لها بالفصل في الدعوى ،
وكان الثابت من ديباجة الحكم الابتدائي ومحضر الجلسة أنه صدر من محكمة
غير مختصة ولائيا بنظر الدعوى فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والحكم بعدم
اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى واحالتها إلى النيابة العامة لإجراء
شئونها فيها ، وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين كامل حنفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
الدكتور على فاضل وحسن عميرة ومحمد زايد نواب رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى .

(١٦٠)

الطعن رقم ٤٣٩٩ لسنة ٥٩ القضائية

(١) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . تفتيش « إذن التفتيش » . إصداره «
• حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » .
تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . الأمر فيه إلى سلطة التحقيق
تحت إشراف محكمة الموضوع .

عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض .

(٢) مأمورو الضبط القضائي . اختصاص « اختصاص مكاني » . مواد مخدرة .
ضباط إدارة مكافحة المخدرات ومعاونيهم من الكونستبلات والمساعدین الأول والثانيین .
انبساط اختصاصهم المكاني على جميع أنحاء الجمهورية . المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ . مفاد ذلك ؟

(٣) تفتيش « إذن التفتيش » « إصداره » « تسببيه » . استدالات . دفع « الدفع
ببطلان التفتيش » . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » . مواد مخدرة . نقض « أسباب
الطعن » . ما لا يقبل منها » .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعي .

تسبیب إذن تفتيش المسكن . ليس له شكل خاص .

صدور الإذن بعد الاطلاع على محضر التحريات المتضمن أسباب طلبه . اعتبار هذه

الأسباب أسبابا للإذن ولو لم يفصح مصدره عن ذلك .

مثال لرد سائق على الدفع ببطلان التفتيش لعدم تسبیب الإذن .

(٤) تفتيش « إذن التفتيش » « إصداره » « تنفيذه » . مواد مخدرة .

وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لتنفيذه . غير لازم . أساس ذلك ؟
اشتراط أن يكون للتبليغ بفحوى الإذن . أصل ثابت بالكتابة في الأوراق .

(٥) إثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « ما لا يعيبه »

تسببيه . تسبیب غیر معيب .

احالة الحكم في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه .
مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

(٦) نقض « أسباب الطعن » . تحديدها « ما لا يقبل منها » . دفاع « الاخلال بحق

الدفاع . ما لا يوفره » .

وجه الطعن وجوب أن يكون واضحا محددا .

١- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير جدية التحريات وكفايتها

لاصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت قد اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الإذن فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٢- لما كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد جعلت لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضابط والكونسبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانئين صفة مأمور الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ومن ثم فإن من صدر إليه أمر التفتيش وهو رئيس منطقة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالغربية والضابط الذى ندبه للتفتيش والذى يعمل بنفس المنطقة يكونان مختصين

بإجراء التفتيش الذى تم بمنطقة كفر الشيخ بموجب ما لهما من اختصاص عام .

٢- من المقرر أن المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧ سنة ١٩٧٢ فيما استحدثت من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسبيب كما أن من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الأمر بالتفتيش فإن الاستجابة لهذا الطلب تفيد أن تلك السلطة لم تصدر أمرها إلا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التى أفصح عنها طالب الأمر فى محضره وعلى اتخاذها بداهة هذه الأسباب أسبابا لأمرها هى دون حاجة إلى تصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم ، وإذ كان الحال فى الدعوى الماثلة على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش مثار الطعن إنما أصدرته من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من رئيس منطقة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالغربية طالب الأمر وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغ لإصداره فإن بحسب أمرها ذلك كى يكون محمولا على هذه الأسباب بمثابتها جزءا منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب فى الأمر نفسه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على الدفع ببطلان إذن التفتيش للأسباب التى أثارها الطاعن بما يتفق مع ما تقدم جميعه فإن النعى عليه فى هذا الشق يكون غير سديد .

٤- من المقرر أنه لا يشترط وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائى المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق وهى بطبيعتها تقتضى السرعة ، وإنما الذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى الإذن أصل ثابت بالكتابة فى الأوراق .

- ٥- لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
- ٦- من اللازم لقبول الطعن أن يكون واضحاً محدداً بأن يفصح الطاعن عن أوجه الوقائع التى ذهب إلى أن الحكم أغفل إيرادها ، وعن الوقائع غير الموجودة التى قال بأن الحكم أضافها وذلك حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (حشيش) فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وأحالته إلى محكمة جنايات كفر الشيخ لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٢/٣٤ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقوانين أرقام ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ١٦ لسنة ١٩٧٣ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ و ٤٥ لسنة ١٩٨٤ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمستبدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون عليه الخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ذلك أن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ولصدوره لغير مختص

ولعدم تسببيه كما أن هذا الإذن لم يحمله من قام بالتفتيش وهو غير من صدر له الإذن بل ظهر فجأة إلا أن الحكم رد على هذه الدفوع ردا قاصرا ، فضلا عن أن الطاعن دفع بشيوع التهمة لإقامته مع أولاده في مسكن واحد غير أن الحكم ذهب إلى عدم مساكنة أولاده بحجرتيه بما يخالف الثابت بالأوراق ، فضلا عن إضافته لوقائع غير موجودة واستبعاده لوقائع موجودة وقصوره في بيان رواية الشهود بأحواله في سردها إلى أقوال شاهد معين .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة مخدر الحشيش بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المقدم . . . والرائدين . . . و . . . والعقيد . . . ومن تقرير المعمل الكيماوى ومعاينة مسكن الطاعن من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وعدم تسببيه ولصدوره لغير مختص ورد عليه بقوله (وحيث إن هذا الدفع مردود بأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش أمر موكل تقديره لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ولما كان الثابت من محضر التحريات أنها أجريت بمعرفة العقيد . . . رئيس منطقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات بالغربية والمقدم . . . والرائد . . . العاملين بذات المنطقة والرائد . . . وكيل قسم مكافحة المخدرات بكفر الشيخ وأن الأول أشرف على المأمورية التي ضبط فيها المتهم وأن الثلاثة الآخرين قام أولهم بالضبط بعد انتدابه في حضور الآخرين وقد شهدوا بذلك وأنهم قاموا بأنفسهم بإجراء التحريات فإنه والحال هذه لا تشريب

على سلطة التحقيق وقد إذنت بتفتيش المتهم ومسكنه ومحل بقالته اطمئنانا منها إلى ما قام به الشهود من تحريات الأمر الذى تصادقها عليه المحكمة أما الدفع بأن إذن التفتيش غير مسبب فأمر غير صحيح إذ الثابت من مطالعة إذن التفتيش أن مصدره صدره بالعبارات التالية « بعد الاطلاع على محضر التحريات بعاليه والمحرم بمعرفة السيد العقيد . . . والثابت به أن تحرياته السرية أسفرت عن أن . . . من أهالى قرية . . . مركز الحامول يتجر فى المواد المخدرة وطلب إنذا لضبطه وتفتيشه وكذا مسكنه ومحل بقالته لضبط ما يحوزه أو يحزره من مواد مخدرة ، وحيث إن هذه التحريات جدية ونحن نطمئن إليها وترشح لصدور إذن منا ، . وهذه العبارات التى سلفت هى أسباب كافية تماما لحمل الإذن وتسببيه ، وأما الدفع بأن الإذن صدر لغير مختص بالتفتيش فهو قول يجافى الحقيقة إذ أن المأنون بالتفتيش أو من يندبه وهو العقيد . . . هو رئيس منطقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات بالغربية وبصفته هذه له اختصاص عام بالمنطقة التى فيها محافظة كفر الشيخ وكذلك الأمر لمن يندبه العقيد للتفتيش ومن ثم يكون الدفع برمته على غير أساس متعين الرفض) . لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت قد اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الإذن فلا يجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض ، وكانت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد جعلت لمديرى إدارة مكافحة المخدرات . . .

واقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانيين صفة مأمور الضبطية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ومن ثم فإن من صدر إليه أمر التفتيش وهو رئيس منطقة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالغربية والضابط الذي ندبه للتفتيش والذي يعمل بنفس المنطقة يكونان مختصين بإجراء التفتيش الذي تم بمنطقة كفر الشيخ بموجب ما لهما من اختصاص عام ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٧٢ فيما استحدثت من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسبب كما أن من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الأمر بالتفتيش فإن الاستجابة لهذا الطلب تفيد أن تلك السلطة لم تصدر أمرها إلا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الأمر في محضره وعلى اتخاذها بداهة هذه الأسباب أسبابا لأمرها هي دون حاجة إلى تصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم ، وإذا كان الحال في الدعوى الماثلة على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش مثار الطعن إنما أصدرته من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من رئيس منطقة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالغربية طالب الأمر وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغا لإصداره فإن بحسب أمرها

ذلك كى يكون محمولا على هذه الأسباب بمثابتها جزءا منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب فى الأمر نفسه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على الدفع ببطلان إذن التفتيش للأسباب التى أثارها الطاعن بما يتفق مع ما تقدم جميعه فإن النعى عليه فى هذا الشق يكون غير سديد ، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يشترط وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائى المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق وهى بطبيعتها تقتضى السرعة ، وإنما الذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى الإذن أصل ثابت بالكتابة فى الأوراق وهو ما لا يجحده الطاعن وكان لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها، وكان من اللازم لقبول الطعن أن يكون واضحا محددًا بأن يفصح الطاعن عن أوجه الوقائع التى ذهب إلى أن الحكم أغفل إيرادها ، وعن الوقائع غير الموجودة التى قال بأن الحكم أضافها وذلك حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى ، وهو ما تقاعس عنه الطاعن ، لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن من شيوخ التهمة بينه وبين أولاده واطرحه بقوله « أن الثابت من أقوال الشهود أن المتهم كان يقيم بمفرده بالحجرة وأن أولاده فى مسكن آخر مجاور ولم يتواجد أحد منهم حال الضبط مع المتهم ومن ثم فإن ما ساقه من دفاع ما قصد منه إلا الافلات من الاتهام ازاء أقوال الشهود التى اطمأنت لها المحكمة وعولت عليها » وكان ما أورده الحكم فيما تقدم يسوغ به أطراح دفاع الطاعن الموضوعى بشيوخ التهمة مادام أن الطاعن لا يمارى فى سلامة ما أورده الحكم استنادا إلى أقوال شهود الاثبات التى اطمأن إليها من أنه يقيم بمفرده بالحجرة التى تم ضبط

المخدر بها وأن أحدا من أولاده لم يتواجد معه بهذه الحجرة وقت الضبط ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة ومجدى الجندى ومصطفى كامل .

(١٦١)

الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ القضائية

- (١) حكم « بيانات حكم الادانة » « تسببيه » تسبیب غیر معيب » .
وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة بما تتوافر به عناصر الجريمة وأدلة الثبوت .
المادة ٣١٠ إجراءات .
- (٢) اثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » . بيانات التسبیب » .
عدم رسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة .
- (٣) اثبات « اعتراف » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .
الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض .
- (٤) اثبات « اعتراف » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . استدالات .
نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .
تقدير قيمة الاعتراف والعدول عنه من اطلاقات قاضى الموضوع . له الأخذ باعتراف المتهم فى محضر الاستدلالات ولو عدل عنه بعد ذلك .
- (٥) اثبات « بوجه عام » . استدالات .
تحريرات الشرطة . تعزير الأدلة .

(٦) اثبات « شهود » . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب » .

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

تناقض الشاهد في بعض التفاصيل لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟

(٧) اثبات « شهود » .

قراءة الشاهد للمجنى عليه . لا تمنع من الأخذ بأقواله .

(٨) اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة

لواقعة الدعوى » .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

(٩) اثبات « بوجه عام » . استدلالات . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

للمحكمة استنباط معتقدها من أى دليل يطرح عليها ولو تضمنته محاضر جمع

الاستدلالات .

الجدل في تقدير الدليل . موضوعي .

(١٠) تلبس . اثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب » .

تقدير قيام أو انتفاء حالة التلبس . موضوعي .

(١١) دفع « الدفع بتلفيق التهمة وعدم ارتكاب الجريمة » . محكمة الموضوع « سلطتها

في تقدير الدليل » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

الدفع بتلفيق التهمة وعدم ارتكاب الجريمة . موضوعي .

(١٢) عقوبة « تطبقها » . ظروف مخففة . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير

العقوبة » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

تقدير مبررات الرأفة أو عدم قيامها . موضوعي .

١- إن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه .

٢- لما كان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان هذا محققا لحكم القانون .

٣- لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد دفع أى منهما بأن الاعتراف المنسوب إليه قد صدر منه نتيجة اكراه وقع عليه أثناء التحقيق معه ، فلا يقبل منه أن يثر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤- من المقرر أن تقدير قيمة الاعتراف وقيمة العدول عنه من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع بلا معقب ، فلا على المحكمة إذا هى أخذت الطاعن باعترافه فى محضر جمع الاستدلالات رغم عدوله عنه بعد ذلك، مادامت قد اطمأنت إليه وارتاحت إلى صدوره عنه ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

٥- من المقرر أن للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة مادامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مقبول .

٦- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤيدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من

الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكان تناقض المجنى عليها والشهود في بعض التفاصيل - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته .

٧- لما كانت قرابة الشهود للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقوالهم متى اقتنعت المحكمة بصدقها ، وأنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشهود ، فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٨- الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا يستند إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٩- من المقرر أن من حق المحكمة أن تستنبط معتقدها من أي دليل يطرح عليها ومن بينها محاضر جمع الاستدلالات فإن كل ما يثيره الطاعن بشأن تحريات الشرطة وأقوال شاهدي الإثبات وصورة الواقعة التي أخذت بها المحكمة يكون محض جدل حول سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

١٠ - من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة .

١١- لما كان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك فى أقوال الشهود وما ساقه من قرائن تشير إلى تليفيق التهمة ، ودفاعه بعدم ارتكاب الجريمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا من الحكم بل الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

١٢- من المقرر أن تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضى الموضوع دون معقب عليه فى ذلك ، كما أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه وآخر مجهول (١) شرعا فى سرقة الحلى الذهبية المبينة وصفا وقيمة بالأوراق المملوكة لـ . . . بطريق الاكراه بأن باغتها ونزع سلسلتها الذهبية ولاذ بالفرار فلما طارده . . . أحدث إصابته بسلاح أبيض كان يحمله - مطواة قرن غزال - وحاول الفرار بالمسروقات وقد ترك الاكراه بالآخر أثر الجروح المبينة بالتقرير الطبى المرفق وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبس بها . (٢) أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض « مطواة قرن غزال » . واحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٢/٤٦ ، ٣١٤ من قانون العقوبات ، ١/١ ، ٢٥ مكررا ، ١/٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١٠ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الأخير مع أعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبمصادرة السلاح المضبوط وذلك عما أسند إليه .

فطعن الأستاذ . . . المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق

النقض . . . الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في السرقة بالكراه قد شابه القصور في التسييب والفساد في الاستدلال ذلك أنه لم يبين واقعة الدعوى وظروفها وأخذ باعتراف الطاعن بمحضر الشرطة على الرغم من أنه أدلى به تحت تأثير الاكراه الواقع عليه من رجال الشرطة وعدل عنه بالتحقيقات ، واستند إلى تحريات الشرطة حال أنها لا تعدو أن تكون مجرد ترديد لأقوال الشهود ، كما عول في الإدانة على أقوال شاهدي الإثبات والمجنى عليها رغم تناقضها وقرابتهما لها ، وصور واقعة الدعوى على أنها شروع في السرقة أخذا بما جاء في محضر جمع الاستدلالات حال أنها لا تعدو أن تكون مجرد مشاجرة ولم تكن الواقعة في حالة تلبس كما خلص الحكم ، والتفت عن دفاع الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة وتلفيق الاتهام وأن الخطوة دست عليه وأنه كان بمقدوره التخلص من السلسلة الذهبية أثناء مطاردته ، هذا إلى أن الطاعن لا سوابق له ومريض والعائل الوحيد لأسرته وفي تنفيذه للعقوبة المحكوم بها عليه أبلغ ضرر به وبأسرته . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مجمله أنه أثناء سير المجنى عليها ليلا بالطريق العام باغتها الطاعن الذي كان يحمل مطواة وآخر معه بخطف سلسلتها الذهبية من رقبتها ولاذ بالفرار فتعقبه شاهدا الإثبات وإذا أمسكا به ومعه السلسلة المسروقة طعن أولهما بمطواة لمحاولة الفرار إلا أنه لم يتمكن من ذلك . لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد ألحقت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه ، وكان يبين مما سطره الحكم

فيما تقدم أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع في السرقة باكراه التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وجاء استعراض المحكمة لأدلة الدعوى على نحو يدل على أنها محصتها التمهيد الكافي وألمت بها إماما شاملا يفيد أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان هذا محققا لحكم القانون مما يكون منعى الطاعن بئن الحكم شابه قصور في بيان واقعة الدعوى وظروفها لا محل له . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد دفع أى منهما بأن الاعتراف المنسوب إليه قد صدر منه نتيجة اكراه وقع عليه أثناء التحقيق معه ، فلا يقبل منه أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان تقدير قيمة الاعتراف وقيمة العدول عنه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضى الموضوع بلا معقب ، فلا على المحكمة إذا هي أخذت الطاعن باعترافيه في محضر جمع الاستدلالات رغم عدوله عنه بعد ذلك، مادامت قد اطمأنت إليه وارتاحت إلى صدوره عنه ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة مادامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من

مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكان تناقض المجنى عليها والشهود في بعض التفاصيل - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته وإذا كان ذلك ، وكان ما حصل الحكم من أقوال المجنى عليها وشاهدي الإثبات قد خلا من شبهة أى تناقض . وكانت قرابة الشهود للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقوالهم متى اقتنعت المحكمة بصدقها ، وأنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشهود، فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . وكان من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا يستند إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - كما في الدعوى الراهنة - وكان من حق المحكمة أن تستنبط معتقدها من أى دليل يطرح عليها ومن بينها محاضر جمع الاستدلالات فإن كل ما يثيره الطاعن بشأن تحريات الشرطة وأقوال شاهدي الإثبات وصورة الواقعة التي أخذت بها المحكمة يكون محض جدل حول سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة . فإن ما يثيره الطاعن من إن الواقعة لم يكن متلبسا بها يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن لدى

محكمة الموضوع من تشكيك في أقوال الشهود وما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة ، ودفاعه بعدم ارتكاب الجريمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من الحكم بل الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضى الموضوع دون معقب عليه في ذلك ، كما أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال . فإن ما يثيره الطاعن بشأن مرضه وأنه العائل الوحيد لأسرته وما يصيبه من تنفيذ العقوبة يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .



جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبي رئيس المحكمة ومجدى الجندى وحامد عبد الله .

(١٦٢)

الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن . تقديم الأسباب »

التقرير بالطعن بون تقديم الأسباب . أثره . عدم قبوله شكلا .

(٢) اثبات « اعتراف » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . نقض « أسباب

الطعن . ما لا يقبل منها » .

تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الإجراء الباطل . موضوعي .

انتهاء المحكمة إلى سلامة اعتراف الطاعنين أمام النيابة باعتباره دليلا مستقلا عن

الاجراءات السابقة عليه . لا ينال منه تمام الاستجواب في حضور ضابط الشرطة . علة

ذلك؟

(٣) حكم « بياناته » « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون ما أورده الحكم كافيا في

تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

(٤) اثبات « تحقيق » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره » . حكم « تسببيه » .

تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

تعذر سماع الشاهد لعدم الاستدلال عليه . لا يمنع من القضاء بالإدانة . مادامت الأدلة

القائمة في الدعوى كافية للثبوت .

(٥) اجراءات « إجراءات المحاكمة » . اثبات « شهود » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » .

ما لا يوفره » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

الطلب الجازم . ماهيته ؟

حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع الشاهد . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .

(٦) مسئولية جنائية . أسباب الإباحة وموانع العقاب « عاهة العقل » . محكمة الموضوع

« سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . اثبات « خبرة » .

تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئولية الجنائية . موضوعى .

عدم التزام المحكمة بنصب خبير فنى فى الدعوى إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى

يتعذر عليها تقديرها .

١- لما كان الطاعن الأول . . . وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلا عملا بحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٢- من المقرر أن تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم أثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة الاعتراف بهذا الإجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء جاز لها الأخذ بها ، وكانت المحكمة قدرت فى حدود سلطتها التقديرية أن اعتراف الطاعنين أمام النيابة كان دليلا مستقلا عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها واطمأنت إلى أن هذا الاعتراف سليم مما يشوبه فإنها تكون قد مارست السلطة المخولة لها بغير معقب عليها ولو صح ما يثيره الطاعنون من أن استجوابهم تم فى حضرة ضابط الشرطة طالما استظهرت المحكمة أنه لم يصدر منه - بفرض

حضوره - ما يؤثر في إرادتهم ، إذ أن مجرد الخشية من حضوره لا تعد اكراها لا معنى ولا حكما .

٣- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى - كافيا لتفهم الواقعة بأركانها وظرفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون .

٤- لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة استجابت لطلب الدفاع تأجيل الدعوى لمناقشة الشهود ومنهم المجنى عليه إلا أن النيابة العامة أفادت بعدم الاستدلال على هذا الأخير ، ومن ثم لا تثريب على المحكمة إن هي فصلت في الدعوى دون سماعه ولا تكون قد أخطأت في الاجراءات أو اخلت بحق الدفاع ، إذ كان من المقرر أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الادانة مادامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .

٥- لما كان الدفاع عن الطاعنين لم يعاود التمسك بجلسة المرافعة الأخيرة بطلب سماع المجنى عليه بعد أن تعذر الاستدلال عليه مما مفاده أنه عدل عن هذا الطلب ، وإذ كانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد خولت المحكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - كما هو الحال في الدعوى - فإن النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

٦- من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وهي غير ملزمة بנדب خبير فني في الدعوى للوقوف على حقيقة إصابة المتهم بالمرض العقلي إلا فيما يتعلق بالمسائل

الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها ، وكان ما ذهب إليه الحكم من اطراح صورة الشهادة المقدمة من الطاعن وعدم التعويل عليها في الدعوى الماثلة لا يمت بصلة لما هو محظور على المحكمة من اقحام نفسها في أمر فنى لا تستطيع أن تشق طريقها فيه دون استعانة بأهل الخبرة ، بل لا يعدو أن يكون من الأمور التي تتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه إذ المرجع في شأنه إلى ما تطمئن إليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم ١- سرقوا المبلغ النقدي والأشياء المبينة وصفا وقيمة بالتحقيقات المملوكة لـ بالطريق العام ومن إحدى وسائل النقل البرية (سيارة أجرة) حالة كون المتهمين الأول والثاني يحملان سلاحا ظاهرا (مطوأتان قرن غزال) ٢٠ - المتهمان الأول والثاني : أحرزا بغير ترخيص سلاحين أبيضين (مطوأتان قرن غزال) وفي إحدى وسائل النقل البرية . واحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٣١٥/أولا من قانون العقوبات ١/١ ، ٢٥ مكررا (أ) ، ١/٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند ١٠ من الجدول رقم ١ المرفق مع إعمال المادة ٢٢ من قانون العقوبات بمعاقبة كل منهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما أسند إليه مع مصادرة السلاحين المضبوطين .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول ٠٠٠ إن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الطعن هو إن الحكم المطعون إذ دان الطاعنين بارتكاب جناية سرقة في الطريق العام وبإحدى وسائل النقل البرية مع حمل سلاح قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب وانطوى على الخطأ في الاسناد والاخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الدفاع كان قد تمسك ببطلان القبض على الطاعنين لإجرائه دون استئذان النيابة في غير حالات التلبس بالجريمة وبمعرفة مأمور ضبط قضائي غير مختص مكانيا وببطلان ما تلاه من اعترافات معزوة إليهم لصورها إثر هذا القبض الباطل ووليدة اكراه وقع عليهم من رجال الشرطة وظل متوافرا حتى إدلائهم بها في النيابة العامة لحضور ضابط المباحث معهم أثناء مباشرتها التحقيق وموالاته تهديدهم وتوعدهم ، ورغم تسليم الحكم ببطلان جميع إجراءات ضبط الواقعة إلا إنه أخذ الطاعنين باعترافهم في النيابة باعتباره دليلا مستقلا عنها في حين أن هذا الاعتراف لم يكن إلا وليد تلك الإجراءات الباطلة ولم يبرأ هو ذاته من الاكراه كما أسند الحكم إلى الطاعنين الثاني والثالث الاعتراف أمام قاضي المعارضات على خلاف الثابت بالأوراق وعول على ما نسبته إلى الطاعن الرابع من اعتراف في حين أن الأقوال التي أدلى بها في التحقيقات لا تعدو أن تكون اقرارا منه بالتواجد أثناء ارتكاب الحادث ، هذا فضلا عن أنه أورد الواقعة وأدلتها بطريقة مجملة مبتسرة ، وعول على أقوال المجنى عليه ورغم تناقضه في تحديد تاريخ الحادث ، ودون إجابة الدفاع إلى طلب سماع شهادته

بحجة عدم الاستدلال عليه ، ويضيف الطاعن الثالث أن المدافع عنه تمسك بانتفاء مسئوليته الجنائية لإصابته بمرض عقلي ودلل على ذلك بتقديم شهادة صادرة من مدرسة . . . إلا أن المحكمة لم تعن بتحقيق هذا الدفع الجوهرى بواسطة خبير فنى واطرحته بأسباب غير سائغة ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأقام عليها فى حقهم أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى بطلان القبض على الطاعنين وبطلان اعترافهم فى محضر ضبط الواقعة لكونه مترتباً على هذا القبض الباطل فضلاً عما شابه من اكراه وتعذيب تعرض له الطاعن الرابع بواسطة الشرطة وأدى لحدوث إصابات به بيد أن الحكم أخذ الطاعنين باعترافهم فى تحقيق النيابة العامة باعتباره دليلاً مستقلاً عن تلك الاجراءات الباطلة ورد على ما أثير من بطلان هذا الاعتراف فى قوله « وحيث إن اعتراف المتهمين أمام النيابة العامة هو اعتراف اختياري وصادق أقر به المتهمون بعلنى إرابتهم وحریتهم ولم يصدر إثر اكراه أو تهديد وأن حضور ضابط الشرطة التحقيق - على فرض حصوله - والذي حصل فيه الاعتراف لا يعيب هذا الاعتراف ولا يعيب إجراءات التحقيق لأن سلطان الوظيفة ذاته لا يعد اكراها طالما لم يستغل بأذى مادی كان أو معنوی ومجرد الخشية من الضابط لا تعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف » ، ولما كان من المقرر أن تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على إثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة الاعتراف بهذا الاجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء جاز لها الأخذ بها ، وكانت المحكمة قدرت فى حدود

سلطتها التقديرية أن اعتراف الطاعنين أمام النيابة كان دليلا مستقلا عن الاجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها واطمأنت إلى أن هذا الاعتراف سليم مما يشوبه فإنها تكون قد مارست السلطة المخولة لها بغير معقب عليها ولو صح ما يثيره الطاعنون من أن استجوابهم تم في حضرة ضابط الشرطة طالما استظهرت المحكمة أنه لم يصدر منه - بفرض حضوره - ما يؤثر في إرادتهم ، إذ أن مجرد الخشية من حضوره لا تعد اكراها لا معنى ولا حكما . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما أسنده الحكم إلى الطاعنين الثاني والثالث من الاعتراف أمام قاضى المعارضات وما حصله من اعتراف الطاعن الرابع بالتحقيقات بالمساهمة في ارتكاب الجريمة له مأخذه الصحيح من الأوراق ، فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى - كافيا لتفهم الواقعة بأركانها وظرفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون ، أما النعى بتناقض المجنى عليه في أقواله بشأن تحديد تاريخ الحادث فهو - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته مادام أنه استخلص الحقيقة من أقواله ومن باقى الأدلة التي عول عليها استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة استجابت لطلب الدفاع تأجيل الدعوى لمناقشة الشهود ومنهم المجنى عليه إلا أن النيابة العامة أفادت بعدم الاستدلال على هذا الأخير ، ومن ثم لا تثريب على المحكمة إن هي فصلت في الدعوى دون سماعه ولا تكون قد أخطأت في الاجراءات أو اخلت بحق الدفاع ، إذ كان من المقرر أن استحالة تحقيق

بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الادانة مادامت الأدلة القائمة فى الدعوى كافية للثبوت هذا فضلا عن أن الدفاع عن الطاعنين لم يعاود التمسك بجلسة المرافعة الأخيرة بطلب سماع المجنى عليه بعد أن تعذر الاستدلال عليه مما مفاده أنه عدل عن هذا الطلب ، وإذ كانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد خولت المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - كما هو الحال فى الدعوى - فإن النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن الثالث بانتفاء مسئوليته الجنائية لإصابته بمرض عقلى ورد عليه بقوله « وحيث إن دفاع المتهم الثانى . . . من أنه متخلف عقليا فإن المحكمة تلتفت عن هذا الدفاع إذ أنه غير جدى وقصد به الافلات من العقاب بعد أن شعر المتهم بجسامة الجرم الذى تردى فيه ذلك أن المحقق ناقش المتهم لفترة طويلة وسرد اعترافه تفصيلا ولم يلحظ عليه ما يشير إلى أنه متخلف عقليا ، والمستند الذى قدمه الدفاع بالجلسة عبارة عن صورة ضوئية لشهادة مؤرخة . . . جاء بها أن العيادة العصبية والنفسية «الصحة المدرسية» تشهد بأن التلميذ . . . يعانى من حالة تخلف عقلى وأنه ألحق بمدرسة . . . بمعرفة العيادة وعليها ختم مطموس والمحكمة لا تطمئن إلى ما ورد بهذه الشهادة ولا تعول عليها » . ولما كان ما أورده الحكم بشأن صورة الشهادة المشار إليها به له مأخذه الصحيح من الأوراق - على ما يبين من المفردات المضمومة وكان تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وهى غير ملزمة بنذب خبير فنى فى الدعوى للوقوف على حقيقة إصابة المتهم بالمرض العقلى إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة

التي يتعذر عليها تقديرها ، وكان ما ذهب إليه الحكم من اطراح صورة الشهادة المقدمة من الطاعن وعدم التعويل عليها في الدعوى الماثلة لا يمت بصلة لما هو محظور على المحكمة من اقحام نفسها في أمر فني لا تستطيع أن تشق طريقها فيه دون استعانة بأهل الخبرة ، بل لا يعدو أن يكون من الأمور التي تتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه إذ المرجع في شأنه إلى ما تطمئن إليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

محمود رضوان نائب رئيس المحكمة وحسن عشيح ورضوان عبد العليم وأنور جبرى

(١٦٣)

الطعن رقم ٣٧٧٦ لسنة ٥٩ القضائية

نقض « التقرير بالطعن والصفة فيه » . محاماة . وكالة .

وجوب أن يكون المحامى المقرر بالطعن بالنقض فى المواد الجنائية . وكيلاً عن الطاعن

وقت التقرير به . أساس ذلك ؟

الطعن فى الأحكام . يستلزم . توكيل خاص . أو توكيل عام ينص فيه على ذلك . صدور

توكيل لاحق استناداً إلى القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ لا يمتد إلى إجراءات الطعن فى المواد

الجنائية

حيث إن المحامى قرر بالطعن بطريق النقض بتاريخ ٤ ديسمبر سنة

١٩٨٦ بصفته الوكيل عن المحكوم عليهما . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع

على التوكيل الخاص المقدم فى الطعن والذي يخول الوكيل عن المحكوم عليهما

حق الطعن بالنقض نيابة عن موكله أنه صادر بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٨٦ -

أى لاحق على التقرير بالطعن - وكان من المقرر أن الطعن بالنقض فى المواد

الجنائية حق شخصى لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى

فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه فى مباشرة هذا الحق إلا بإذنه .
 وكان الطعن فى الأحكام مما يلزم فيه توكيل خاص أو توكيل عام ينص فيه على ذلك ، ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق استنادا إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل إجراءات الطعن أمام محكمة النقض ذلك أن التعديل تناول المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة فى باب الطعن بالنقض فى المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد إلى إجراءات الطعن فى المواد الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون ذاته . لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا للتقرير به من غير ذى صفة ومصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما دخلا عقارا فى حيازة آخر على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٦٩ ، ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات . ومحكمة جناح امبابة الجزئية - قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بتغريم كل منهما مبلغ ٢٠٠ جنيه . استأنفا محكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم كل متهم خمسين جنيها والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ... المحامى نيابة عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق

النقض....الخ

المحكمة

من حيث إن المحامي ... قرر بالطعن بطريق النقض بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٦ بصفته الوكيل عن المحكوم عليهما . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على التوكيل الخاص المقدم فى الطعن والذي يخول الوكيل عن المحكوم عليهما حق الطعن بالنقض نيابة عن موكله أنه صادر بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٨٦ - أى لاحق على التقرير بالطعن - وكان من المقرر أن الطعن بالنقض فى المواد الجنائية حق شخصى لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لاحد غيره أن ينوب عنه فى مباشرة هذا الحق إلا بإذنه . وكان الطعن فى الأحكام مما يلزم فيه توكيل خاص أو توكيل عام ينص فيه على ذلك ، ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق استنادا إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل اجراءات الطعن أمام محكمة النقض ذلك أن التعديل تناول المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة فى باب الطعن بالنقض فى المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد إلى إجراءات الطعن فى المواد الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون ذاته . لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا للتقرير به من غير ذى صفة ومصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .



جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمود رضوان نائب رئيس المحكمة وصالح عطية ورضوان عبد العليم وأنور جبرى

(١٦٤)

الطعن رقم ٣٧٨٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) إصابة خطأ . إجراءات « إجراءات المحاكمة » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل
منها .

التمسك ببطالان إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أمام النقض . غير جائز .

(٢) إصابة خطأ . جريمة « أركانها » . مسئولية جنائية . محكمة الموضوع « سلطتها
فى تقدير الدليل » . حكم « تسببية » . تسبب غير معيب .

السرعة التى تصلح أساسا للمساعدة الجنائية فى جريمتى القتل والإصابة الخطأ .
تعريفها ؟ تقدير توافرها . موضوعى .

(٣) إصابة خطأ . جريمة « أركانها » . خطأ . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . محكمة
الموضوع « سلطتها فى تقدير توافر الخطأ الموجب للمسئولية » . نقض « أسباب الطعن » . ما
لا يقبل منها .

تقدير الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية أو المدنية . موضوعي .

المجادلة فيه أمام النقض . غير مقبولة .

(٤) إصابات خطأ . جريمة « أركانها » . خطأ . ضرر . رابطة السببية . محكمة الموضوع

« سلطتها في تقدير توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر » .

تقدير توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي . حد ذلك ؟

استخلاص المحكمة أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . كفايته لتوافر علاقة السببية .

(٥) إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . دفاع « الإخلال

بحق الدفاع . ما لا يوفره » .

عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي . مله ذلك ؟

مثال .

(٦) إصابات خطأ . جريمة « أركانها » . خطأ . مسئولية جنائية . نقض « أسباب الطعن .

ما لا يقبل منها » .

خطأ المجنى عليه . لا يسقط مسئولية المتهم . ما دام لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية

للجريمة .

(٧) إثبات « بوجه عام » « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص

الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .

(٨) إثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسببيه .

تسبب غير معيب »

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

أخذ المحكمة بشهادة الشهود . مفاده ؟

(٩) اثبات « شهود » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب الطعن » .

ما لا يقبل منها » .

تناقض الشاهد في أقواله . لا يعيب الحكم . علة ذلك ؟

١ - من المقرر أن العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية وكان الثابت أن الطاعن لم يثر أمامها شيئاً في شأن البطلان المدعى به في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإنه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي يقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وكان تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أولاً تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

٣ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لسنولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

٤ - إن تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام

تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق، وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر .

٥ - لما كان ما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يرد استقلالا على ما اثاره من أن الحادث إنما وقع بخطأ المجنى عليهما فمردود إذ أنه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بمتابعته في مناحيها المختلفة إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم .

٦ - من المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية - بفرض قيامه - لا يخلى المتهم من المسؤولية بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم ما دام الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة الإصابة الخطأ المنسوبة إلى المتهم وهو ما لم يتحقق في الدعوى المطروحة .

٧ - من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - كما هو الحال في الدعوى المطروحة .

٨ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت

جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٩ - من المقرر أن تناقض أقوال الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : تسبب خطأ في اصابة وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعونته وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة مسرعة دون تبصر لخلو الطريق أمامه من المارة فصدم المجنى عليهما وأحدث إصابتهما الميئة بالتقريرين الطبيين المرفقين . ثانيا : قاد مركبة دون أن يتبع تعليمات المرور المنظمة لحسن السير على النحو المبين بالأوراق . ثالثا : قاد مركبة آلية سيارة بحالة تعرض الأموال والأشخاص للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١، ٢، ٣، ٤، ٦٣، ٧٤، ٧٧، ٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ واللائحة التنفيذية . وادعى المجنى عليهما مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الازبكية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبسه شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ وبالزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم

المستأنف والاكتفاء بتغريمه مائة جنيه والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقضالخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاصابة الخطأ قد شابه البطلان والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال - والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن محكمة أول درجة قضت بإدانته والزمته التعويض المدنى دون أن يكون قد أعلن إعلانا قانونيا صحيحا بصحيفة الدعوى وبالحضور لجلسة المحاكمة . كما لم يتضمن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بيانا بالواقعة تتوافر به الأركان القانونية للجريمة التى دانه بها إذ لم يستظهر عنصرى الخطأ ورابطة السببية بصورة يبين منها مدى تحققهما فى حق الطاعن . واعتنق تصوير المبنى عليها للحادث واطرح تصوير الطاعن وشاهد الاثبات رغم كذب أقوال المبنى عليها وتضاربها والتفت الحكم عما اثاره المدافع عن الطاعن من أنه أوقف السيارة قبل اقترابها من المبنى عليهما وأن السبب المباشر فى وقوع الحادث هو خطأ المبنى عليهما لعبورهما الطريق فجأة واصطدامهما بالدراجة التى كان يقودها المتهم الآخر كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية وكان الثابت أن الطاعن لم يثر أمامها شيئا فى شأن البطلان المدعى به فى

إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإنه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - فى نطاق سلطته التقديرية وفى منطق سائغ وتدليل مقبول قد استخلص - من ظروف الواقعة وعناصرها - ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع بإصابة المجنى عليهما نتيجة ذلك الخطأ من انطلاق الطاعن بالسيارة قيادته بسرعة تزيد عن السرعة التى تتناسب مع المنطقة السكنية المزدحمة بالسكان التى وقع بها الحادث واصطدامه بالمجنى عليهما وإصابتهما وكان هذا الذى استخلصه مستمدا مما له أصل ثابت فى الأوراق وهى أقوال المجنى عليهما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن السرعة التى تصلح أساسا للمساءلة الجنائية فى جريمتى القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هى التى تتجاوز الحد الذى يقتضيه ملبسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وكان تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أولا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئوليته مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى

أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافق به الخطأ في حق الطاعن ويتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي إصابة المجنى عليهما ، فيكون ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سديدا ، ويكون ما يثيره الطاعن غير ذي محل . وأما ما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يرد استقلالا على ما اثاره من أن الحادث إنما وقع بخطأ المجنى عليهما فمربود إذ أنه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بمتابعته في مناحيها المختلفة إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم هذا إلى أنه من المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية - بفرض قيامه - لا يخلو المتهم من المسؤولية بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم ما دام الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة الإصابات الخطأ المنسوبة إلى المتهم وهو ما لم يتحقق في الدعوى المطروحة ومن ثم فإن النعي على الحكم في خصوص ما سلف يضحى ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - كما هو الحال في الدعوى المطروحة . ولما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع

لحملها على عدم الأخذ بها ، وإذ كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال المجنى عليهما ، وكان تناقض أقوال الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنتها المحكمة واقتنعت بها ولا تعويله على أقوال المجنى عليهما بدعوى تضارب أقوالهما ومن ثم فإن الطعن يكون برمته في غير محله مستوجبا للرفض مع مصادرة الكفالة طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .



جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ناجي أسحق وقتحي خليفة نائب رئيس المحكمة وسري صيام واحمد عبد الباري .

(١٦٥)

الطعن رقم ٣٣٣٩ لسنة ٥٩ القضائية

(١) معارضة « نظرها والحكم فيها » . إعلان .

المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة مستلم الإعلان . ما دام أنه خوطب بموطن المعلن
إليه .

(٢) معارضة « نظرها والحكم فيها » . حكم « وصف الحكم » . نقض
« التقرير بالطعن وإيداع الأسباب » . ميعاده .

تخلف الطاعن عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر معارضته . رغم إعلانه بها قانونا .
وبدون عذر مقبول . فإن الحكم الصادر فيها يكون في حقيقته حكما باعتبار المعارضة كأن لم
تكن .

تقرير الطاعن بالنقض في هذا الحكم وإيداع أسباب الطعن . بعد الميعاد المحدد قانونا .
بدون عذر مقبول . يوجب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

١ - لما كان الثابت بورقة إعلان الطاعن بالجلسة الأخيرة أن المحضر قد سلم

صورتها في موطن الطاعن لتابعه المقيم معه ، وكان من المقرر أن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة مستلم الاعلان مادام أنه قد خوطب بموطن المعلن إليه ، فإنه لا يجدى الطاعن التعلل بأن من أعلن في مواجهته لا يقيم معه ولا تربطه به صلة قرابة أو تبعية .

٢ - لما كان الطاعن قد تخلف عن الحضور بالجلسة التي حددت من بعد ، لنظر معارضته رغم إعلانه بها إعلانا قانونيا دون عذر مقبول ، فإن الحكم الصادر فيها يكون في حقيقته حكما باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، بريئا من دعوى البطلان والاخلال بحق الدفاع ، ولما كان الحكم قد صدر بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ ولم يقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ كما لم يودع أسباب طعنه إلا في السادس والعشرين من الشهر ذاته ، متجاوزا بذلك الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، ودون عذر مقبول ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمدا بالمجنى عليهما الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزتهما عن أشغالهما الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . كان ذلك باستخدام آلة . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢/١-٣ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح التبين قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائة جنيه لاييقاف التنفيذ . استأنف المحكوم عليه ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيايبا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى فى معارضة بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق

النقضالخ

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق والمفردات المضمومة أنه تحدد لنظر معارضة الطاعن الاستئنافية فى تقرير المعارضة الذى وقعه وكيل الطاعن جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨٤ ، بيد أن المعارضة لم تنتظر بهذه الجلسة وإنما بجلطة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بتأيد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت بورقة إعلان الطاعن بالجلسة الأخيرة أن المحضر قد سلم صورتها فى موطن الطاعن لتابعه المقيم معه ، وكان من المقرر أن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة مستلم الاعلان ما دام أنه قد خوطب بموطن المعلن اليه ، فانه لا يجدى الطاعن التعلل بأن من اعلن فى مواجهته لا يقيم معه ولا تربطه به صلة قرابة أو تبعية . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تخلف عن الحضور بالجلسة التى حددت من بعد ، لنظر معارضته رغم إعلانه بها إعلانا قانونيا بون عذر مقبول ، فإن الحكم الصادر فيها يكون فى حقيقته حكما باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، بريئا من دعوى البطلان والاخلال بحق الدفاع ، ولما كان الحكم قد

صدر بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ ولم يقرر الطعن الطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ كما لم يودع أسباب طعنه إلا في السادس والعشرين من الشهر ذاته ، متجاوزا بذلك الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، ودون عذر مقبول ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .



جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / نأجى اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وعلى الصادق عثمان وأحمد عبد
البارى .

(١٦٦)

الطعن رقم ٣٧٨٦ لسنة ٥٩ القضائية

اختصاص « الاختصاص المكانى » . نظام عام . بطلان حكم « تسبيبه » .
تسبيب معيب « . نقض « اسباب الطعن . ما يقبل منها « .

الأماكن التى يتعين بها الاختصاص . قسائم متساوية . المادة ٢١٧ إجراءات

قواعد الاختصاص فى المسائل الجنائية تعلقها بالنظام العام .

وجوب اشتمال الحكم على أسبابه . المادة ٣١٠ إجراءات .

القضاء برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة محلها بنظر الدعوى ، دون إيراد أسباب

ذلك . قصور .

لما كانت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه يتعين

الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى

يقبض عليه فيه ، وكانت هذه الأماكن قسائم متساوية فى القانون لاتفاضل بينها ،

وكانت القواعد المتعلقة بالاختصاص فى المسائل الجنائية من النظام العام ،

وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه - وإن قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى دون أن يورد أسبابا لقضائه هذا أو يستظهر اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على واحد من القسائم بادية الذكر حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة سلامة التطبيق القانوني على الواقعة ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح قسم الهرم ضد الطاعن بوصف أنه اعطاه بسوء نية شيكا بدون رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات ، والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة اشهر مع الشغل وكفالة مائتي جنية لايقاف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيايبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق

النقض الخ

المحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأنه اعتنق أسباب الحكم الابتدائى الذى قضى برفض دفعه بعدم اختصاص محكمة أول درجة محليا بنظر الدعوى دون أن يبين سنده فى ذلك ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن تمسك بجلستى ٣٠ من يناير و ٦ من مارس ١٩٨٦ أمام محكمة أول درجة و ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٦ أمام محكمة ثانى درجة بعدم اختصاص محكمة مركز الجيزة محليا بنظر الدعوى وأن محكمة مركز الباجور هى المختصة ، ويبين من الحكم الابتدائى الذى اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض الدفع دون أن يضمن أسبابه سنده فى ذلك . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه ، وكانت هذه الأماكن قسائم متساوية فى القانون لا تفاضل بينها ، وكانت القواعد المتعلقة بالاختصاص فى المسائل الجنائية من النظام العام ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى - الذى اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه - وان

قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى دون أن يورد أسبابا لقضائه هذا أو يستظهر اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على واحد من القسائم بادية الذكر حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة سلامة التطبيق القانونى على الواقعة ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه ويستوجب نقضه والاعادة ، دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .



جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ناجي اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وعلى الصديق عثمان وأحمد عبد
البارى .

(١٦٧)

الطعن رقم ٣٧٨٧ لسنة ٥٩ القضائية

نقض « الصفة فى الطعن » . محاماه .

عدم افصاح محامى الحكومة عن شخص من ينوب عنه فى التقرير بالطعن
بالنقض . اعتبار الطعن مقررأ به من غير ذى صفة . أساس ذلك ؟

من حيث إن الاستاذ..... محامى الحكومة قد قرر بالطعن بطريق النقض فى
الحكم المطعون فيه بصفته مدعيا بالحقوق المدنية وهو ليس بذى صفة - بشخصه
- فى الدعوى المدنية - موضوع الطعن الراهن - ، ولم يفصح فى التقرير بالطعن
- بصفته محاميا للحكومة - عن شخص من ينوب عنه فى الطعن فى الحكم
المطعون فيه ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة ، ولا يغير من ذلك أن
تكون اسباب الطعن قد تضمنت ما يفيد انها مقدمة من وزير المالية بصفته الرئيس
الأعلى لمصلحة الجمارك ، ما دام أنه لم يثبت صراحة فى تقرير الطعن - أن من
قرر به كان نائباً عنه ، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق

الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا ، وأنه لا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه ، ومن ثم يتعين التقرير بعدم قبول الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : حاز بضائع اجنبية مهربة بقصد الاتجار - وجدت فى حيازته - ولم يقدم المستندات الدالة على سداد الرسوم الجمركية . وطلبت عقابه بالمواد ١٢١ ، ١٢١ مكررا ، ١٢٢ ، ١٢٤ مكررا من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جنح جرجا قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم . استأنفت إدارة قضايا الحكومة ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن محام بإدارة قضايا الحكومة بصفته مدعيا بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقضالخ

المحكمة

من حيث إن الأستاذ محامى الحكومة قد قرر بالطعن بطريق النقض فى الحكم المطعون فيه بصفته مدعيا بالحقوق المدنية وهو ليس بذى صفة - بشخصه - فى الدعوى المدنية - موضوع الطعن الراجع - ، ولم يفصح فى التقرير بالطعن

- بصفته محاميا للحكومة - عن شخص من ينوب عنه في الطعن في الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة ، ولا يغير من ذلك أن تكون أسباب الطعن قد تضمنت ما يفيد أنها مقدمة من وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك ، ما دام أنه لم يثبت صراحة في تقرير الطعن أن من قرر به كان نائبا عنه ، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شككية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا ، وأنه لا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه ، ومن ثم يتعين التقرير بعدم قبول الطعن .



جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور على فاضل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد زايد وملاح البرجى نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى وأحمد
عبد الرحمن .

(١٦٨)

الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض « أسباب الطعن . عدم تقديمها »

التقرير بالطعن بالنقض فى الميعاد دون تقديم اسبابه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) نيابة عامة . نقض « ميعاده » . إعدام

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام . دون التقيد بميعاد محدد . أساس

ذلك ؟

(٣) اثبات « اعتراف » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل »

حكمه تسببيه . تسبيب غير معيب » . اعتراف . اكراه .

لمحكمة الموضوع الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد

ذلك . متى اطمأنت إلى صحته .

تقدير صحة ما يدعيه المتهم من انتزاع الاعتراف منه بالاكراه . موضوعى .

(٤) قتل عمد « بالسم ». قصد جنائي . جريمة « أركانها » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب « ظروف مشددة » .

قصد القتل . أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني وتتم عما يضره في نفسه .
مثال لتسبب سائق للتدليل على توافر نية القتل بالسم .

(٥) عقوبة . اعدام . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب « . قتل عمد « بالسم » .

الحكم الصادر بالاعدام . ما يلزم من تسبب لاقراره ؟

١ - إن المحكوم عليهما وإن قررا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنيهما فيكون الطعن المقدم منهما غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

٢ - إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة - عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم فيما تضمنه من اعدام المحكوم عليها الأولى دون

اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بالرأى الذى تضمنه النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية ٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وأن لمحكمة الموضوع دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل ودلل على توافرها فى حق المحكوم عليهما فى قوله :- « وحيث إن نية القتل ثابتة فى حق المتهمين من اعترافهما الذى تضمن أنه عقب عودة المجنى عليه من الخارج وخشيت زوجته المتهمة الأولى افتضاح أمر حملها سفاحا من عشيقها المتهم الثانى كما تضابق هذا الأخير من وجود المجنى عليه مما يحول دون ترده على عشيقته فقد وجد أن لا بديل عن التخلص من المجنى عليه واشترت المتهمة الأولى مركبا ساما اعترض عليه عشيقها المتهم الثانى فاستبدلاه بسم آخر أكثر فاعلية وقدمته المتهمة الأولى لزوجها المجنى عليه فى شراب الليمون تحت رقابة وتشجيع المتهم الثانى قاصدين

من ذلك قتل المجنى عليه الذى تناول السم وتوفى بعد ذلك . وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى ويتم عما يضمرة فى نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . وكان فيما أورده الحكم - على نحو ما سلف - ما يكفى لاستظهار توافر نية القتل لدى المحكوم عليهما وفى التدليل على استعمالهما السم فى قتل المجنى عليه مما يتحقق به الظرف المشدد لجريمة القتل حسبما عرفت المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات .

هـ - لما كان الحكم المعروض قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد بطريق السم التى دين بها المحكوم عليهما وساق عليها أدلة سائغة مربوطة إلى أصلها فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها وخلا من حالة مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، وصدر باجماع الآراء من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى بعد استطلاع رأى المفتى ولم يصدر بعد قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهت إليه محكمة الموضوع فإنه يتعين إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليها الأولى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما :- قتل عمدا ... بجوهر يتسبب عنه الموت عاجلا أو أجلا وذلك بأن وضعوا له مادة التميك فى مشروب الليمون وقدمته له المتهمة الأولى قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الأعراض والإصابات الموصوفة بتقرير

الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . المتهم الثانى فقط : أخفى جثة القتيل سالف الذكر بدون إخبار جهة الاقتضاء على النحو المبين بالأوراق . واحالتهما إلى محكمة جنايات المنيا لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قررت فى بإجماع الآراء باحالة أوراق القضية بالنسبة للمتهم الأولى ... إلى فضيلة مفتى جمهورية مصر العربية لبدء رأيه فيها وحددت جلسة للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٣ ، ٢٣٩ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات والمادة ١٧ من القانون ذاته بالنسبة للمتهم الثانى فقط أولا :- بإجماع الآراء بمعاقبة المتهم الأولى بالاعدام شنقا . ثانيا :- بمعاقبة المتهم الثانى بالاشغال الشاقة المؤبدة عما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقضالخ
كما عرضت النيابة العامة القضية على المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها .

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليهما وإن قررا بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنيهما فيكون الطعن المقدم منهما غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

ومن حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة - عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم فيما تضمنه من اعدام المحكوم عليها الأولى ... دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٢٤ من ذلك القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بالرأي الذي تضمنه النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

ومن حيث إن الحكم حصل واقعة الدعوى في قوله : « أن علاقة أئمة نشأت بين ... و... أثناء غياب ... زوج الأولى وابن عم الثاني في الجمهورية العراقية كان من نتيجتها أن حملت الزوجة سفاحاً في غيبة زوجها وإذ حضر الزوج من الجمهورية العراقية في أوائل شهر مايو سنة ١٩٨٧ خشيت الزوجة ... أن يكتشف زوجها ... هذه العلاقة الأئمة وما أسفرت عنه من حمل ففكرت هي وعشيقها .. في التخلص منه واستقر تفكيرهما على قتله بالسم وتنفيذا لما استقر عليه تفكيرهما فقد اشترت ... من محل ... مبيداً حشرياً ساماً إلا أن عشيقها اعترض على ذلك المبيد لأن له رائحة مميزة . فقاما بعد ذلك باستبدال ذلك المبيد السائل بمبيد آخر مسحوق قامت .. باذابته في شراب الليمون وقدمته لزوجها ... الذي شربه ثم

اعتراه الالم وأخذ يشكو ثقلا فى قلبه فترة وجيزة من الوقت ثم فارق الحياة وفى هذه الاثناء كان ... يشرف على تنفيذ ما اتفقا عليه من سطح المنزل ويشجع عشيقته على تقديم الشراب السام لزوجها وبعد أن تجرع هذا الأخير السم نزل ... من السطح وجلس مع عشيقته بجوار جثة المجنى عليه يأكلان ثمار البرتقال وعندما اقترب وقت السحور انتهز ... خلو الطريق من المارة وحمل جثة المجنى عليه وسار بها تحت جناح الظلام إلى حيث ألقاها فى مياه الترعة ولقد ثبت من تحليل احشاء المجنى عليه أنها تحوى مادة التملك وهى من المبيدات الحشرية ولقد انتهى تقرير التشريح إلى أن الوفاة نشأت من وجود هذه المادة بأحشاء المجنى عليه « وساق الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته عليها مستقاة من تحريات المباحث ومن اعتراف المحكوم عليهما بتحقيق النيابة وجلسات المعارضة فى حبسهما احتياطيا ومما جاء بتقرير المعامل الكيماوية بالطب الشرعى وبتقرير الصفة التشريحية وبمعاينة النيابة العامة ومما شهد به الطبيب الشرعى ونائبه كبير الاطباء الشرعيين تتفق وأصلها الثابت بالأوراق ، ثم عرض الحكم للدفع ببطلان الاعتراف الصادر من المحكوم عليهما بقوله « فإن هذه المحكمة تطمئن اطمئنانا كاملا إلى صحة اعتراف المتهمين ولا تأخذ بما قرراه أثناء المحاكمة من أنه وليد اكراه ذلك لأن هذا الاعتراف تم فى حماية النيابة العامة وأصر عليه المتهمان بجلسة المعارضة بتاريخ كما أصرت عليه المتهمة الأولى بجلستى المعارضة فى و..... بل إن هذه المتهمة قررت بجلسات المحاكمة فى و أنها لم ترتكب الحادث إلا أن المتهم الثانى هو الذى أمرها باعداد كوب الليمون الذى شربه المجنى عليه وكان المتهم الثانى يجلس فوق السطح وهو أمر ينفى ما قرره المتهمان وتمسك به الدفاع من أن هذا الاعتراف وليد اكراه

واعتداء من رجال الشرطة لم تحدث عنه إصابات لأنه كان بالجريد الأخضر ذلك لأن الواضح أنه لا يوجد ثمة دليل على وجود ذلك الاكراه بل إن اصرار المتهمين خاصة المتهمة الأولى على ترديد مضمون ذلك الاعتراف في جلسات المعارضة والمحاكمة على النحو سالف البيان يؤكد صحته كما يؤكد صحة ذلك الاعتراف ما لاحظته المحكمة بجلسته ... من أن المتهمة الأولى تحمل طفلة قررت المتهمة الأولى بالجلسة أنها ولدتها بعد حبسها بثلاثة أشهر مما يؤكد صحة اعترافها من أنها حملت بها سفاحا أثناء غياب زوجها خارج جمهورية مصر العربية ويجعل هذه المحكمة مطمئن إليه وتأخذ بما جاء فيه». لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وأن لمحكمة الموضوع بون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها ، وكان الحكم المطروح - على ما سلف بيانه - قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى اطراح الدفع ببطلان اعتراف المحكوم عليهما لصدوره تحت تأثير الاكراه وأفصح عن اطمئنانه إلى صحة هذا الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع فإنه يكون قد برىء من أى شائبة في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت مما حصله من تقرير المعامل الكيماوية ومما شهدت به نائبة كبير الاطباء الشرعيين ومما نقله عن تقرير الصفة التشريحية وشهادة الطبيب الشرعى أن وفاة المجنى عليه تسمميه ناتجة عن وجود مادة التمك وهى من المبيدات الحشرية - بأحشائه ، ثم استظهر نية القتل ودلل على توافرها فى حق المحكوم عليهما فى قوله :- « وحيث إن نية

القتل ثابتة في حق المتهمين من اعترافهما الذي تضمن أنه عقب عودة المجنى عليه من الخارج وخشيت زوجته المتهمة الأولى افتضاح أمر حملها سفاحا من عشيقها المتهم الثاني كما تضايق هذا الأخير من وجود المجنى عليه مما يحول دون ترده على عشيقته فقد وجد أن لا بديل عن التخلص من المجنى عليه واشترت المتهمة الأولى مركبا ساما اعترض عليه عشيقها المتهم الثاني فاستبدلاه بسم آخر أكثر فاعلية وقدمته المتهمة الأولى لزوجها المجنى عليه في شراب الليمون تحت رقابة وتشجيع المتهم الثاني قاصدين من ذلك قتل المجنى عليه الذي تناول السم وتوفي بعد ذلك . وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني وتنم عما يضمرة في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وكان فيما أورده الحكم - على نحو ما سلف - ما يكفي لاستظهار توافر نية القتل لدى المحكوم عليهما وفي التليل على استعمالهما السم في قتل المجنى عليه مما يتحقق به الظرف المشدد لجريمة القتل حسبما عرفته المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن كلا من المتهمين لم يوكل محاميا للدفاع عنه ، ولم يطلب تأجيل نظر الدعوى لتوكيل محام فندبت المحكمة لكل منهما محام ترفع في الدعوى وأبدى ما عن له من أوجه دفاع فيها بعد الاطلاع على أوراقها فان المحكمة تكون قد وفرت لهما حقهما في الدفاع وكان الحكم المعروض قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد بطريق السم التي دين بها المحكوم عليهما وساق عليها أدلة سائغة مردودة إلى أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وخلا من حالة مخالفة القانون

أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وصدر بإجماع الآراء من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى بعد استطلاع رأى المفتى ولم يصدر بعد قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهت إليه محكمة الموضوع فإنه يتعين إقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليها الأولى .



جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد احمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف ابو النيل
ومحمد حسين مصطفى .

(١٦٩)

الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

إحالة الحكم فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . صحيحه . حد
ذلك : أن تنصب هذه الشهادة على واقعة واحدة ولا يوجد خلاف فيها .

(٢) اثبات « شهادة » . قانون « تفسيره » .

الشهادة . تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه بحاسه من حواسه .

(٣) اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

عقيدة المحكمة . قيامها على المقاصد والمعانى لا على الالفاظ والمباني .

(٤) اثبات « شهادة » . قانون « تفسيره » . حكم « تسببه » . تسببه غير معيب » . نقض

« اسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

العبرة فى تحرى حقيقة معنى اللفظ فى اللغة هى بالسياق الذى ورد فيه

لفظة المشاهدة . دلالتها على ما يدركه الشاهد بسائر حواسه .

مثال .

(٥) جريمة « أركانها » . باعث . حكم « ما لا يعيبه في نطاق التدليل » سبب الجريمة .
ليس من أركانها . الخطأ فيه بفرض حصوله لا يؤثر في سلامة الحكم . متى لم تجعل له
المحكمة اعتبارا في إدانة المتهم .

(٦) قتل عمد . جريمة « أركانها » . قصد جنائي . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير
الدليل » . حكم « تسببيه . تسبب غير معيب » .

قصد القتل . أمر خفي . إدراكه بالآمارات والمظاهر الخارجية التي تنبئ عنه .
استخلاص توافره . موضوعي .

الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى . غير جائز أمام محكمة النقض

مثال لتسبيب سائغ لتوافر نية القتل .

(٧) عقوبة « العقوبة المبررة » . نقض « المصلحة في الطعن » . قتل عمد . جريمة «
أركانها » . قصد جنائي .

لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم قصوره في استظهار نية القتل . متى كانت
العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .

(٨) اثبات « بوجه عام » « شهود » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره » .

سلطة محكمة الموضوع في الالتفات عما تضمنه محضر الصلح بعدول المجنى عليه من
اتهام المتهم دون بيان العلة . أخذها بأدلة الثبوت يؤدي دلالة إلى اطراحه .

(٩) اثبات « خبرة » « شهود » . حكم « تسببيه . تسبب غير معيب » .

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل
القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق .
مثال لتسبيب سائغ لدحض قالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى .

(١٠) قتل عمد . اثبات « شهود » « خبرة » . حكم « تسييبه » . تسييب غير معيب .

جواز حدوث إصابة المجنى عليه بالظهر والضارب له أمامه أو خلفه . تقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة . علة ذلك ؟

(١١) اثبات « خبرة » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره . عدم التزام المحكمة بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى حاجة لاتخاذ هذا الإجراء .

١ - من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم إن هو أحال فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفاديا من التكرار الذى لا موجب له .

٢ - الأصل فى الشهادة هو تقرير الشخص . لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحاسة من حواسه .

٣ - من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعانى لاعلى الالفاظ والمباني .

٤ - إن العبرة فى تحرى حقيقة معنى اللفظ فى اللغة هى بسياقه الذى ورد فيه ، فقد تدل لفظة المشاهدة على ما يدركه القناهد بحاسة البصر أو ما يدركه بحاسة السمع ، أو ما يدركه بسائر حواسه ، وذلك بحسب وضع الكلمة فى مساق العبارة التى تكون موضع التأويل ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل شهادة شاهد الاثبات الرابع بما مؤداه أن المتهم الأول حمل سلاحه وأعدده للاطلاق بينما حمل المتهم الثانى عصا حديدية ودلفا إلى مسكن المجنى عليهما ، بينما اقتصر دور المتهم الثالث على الوقوف أمام الباب الخارجى لمسكن المجنى عليهما لمنع دخول من قد يسعى لانقاذ المجنى عليهما ، ثم شاهد اطلاق الاعيرة النارية ، وأنه عقب مغادرة المتهمين للمسكن تبين له إصابة المجنى عليه الأول

بأعيرة نارية . لما كان ذلك ، وكان البين مما حصله الحكم المطعون فيه لرواية ذلك الشاهد ، انه إنما اراد بكلمة شاهد - على السياق المتقدم - التى نسبها اليه ، الادراك والمعاينة بحاسة السمع - لا الادراك والمعاينة بحاسة البصر - وهو معنى يدخل فى معانى الكلمة تلك مدلولاً وتأويلاً ، يؤكد ذلك ما نقله الحكم عن الشاهد من أن المتهم الثالث وقف على الباب الخارجى للمسكن لمنعه والاخرين من الدخول إلى المنزل محل الحادث ، لانقاذ المجنى عليهما . ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقترن بالصواب .

٥ - إن سبب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصر من عناصرها والخطأ فيه بفرض حصوله لا يؤثر فى سلامة الحكم ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتباراً فى إدانة المتهمين .

٦ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتيتها الجانى وتتم عما يضمرة فى نفسه ، واستخلاص هذه النية ، موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - على السياق بادى الذكر - قد دلل على هذه النية تدليلاً سائفاً ، فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى حق محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ،

٧ - لا مصلحة للطاعنين فى النعى على الحكم بالقصور فى استظهار قصد القتل ما دامت العقوبة المقررة بها عليهم - وهى الحبس مع الشغل لمدة سنتين لكل - مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .

٨ - لما كان الصلح المبرم عقب الواقعة بين الطاعنين والمجنى عليهما لا يعبو أن يكون تحولا جديداً من المجنى عليهما يتضمن عدولهما عن اتهامهما ، وهو ما يدخل فى تقدير محكمة الموضوع ولا تلتزم فى حالة عدم اخذها به أن تورد سبباً

لذلك ، إذ الأخذ بأدلة الثبوت التى ساقها الحكم يؤدى دلالة إلى اطراح الصلح المذكور .

٩ - من المقرر انه ليس بلامزم أن تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق ،

١٠ - إن جسم الانسان - فى الاصل - متحرك ولا يتخذ وضعا ثابتا وقت الاعتداء - ما لم يقم دليل على تقييد حركته ايا كان سبب هذا التقييد - مما يجوز معه حدوث الإصابة بمدخل يسار الظهر ، والضارب له واقف امامه أو خلفه حسب الوضع الذى يكون عليه الجسم وقت الاعتداء ، وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة

١١ - لا جناح على المحكمة إن هى لم تجب طلب الدفاع مناقشة الطبيب الشرعى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها - على ما افصحت عنه فى حكمها - ولم تر هى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين ١ - شرعوا فى قتل ... عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية على قتله واعدوا لذلك سلاحا ناريا (مسدس) مع الاول وإداة صلبة راضة (قطعة حديد) مع الثانى واقتحموا عليه المسكن وما أن ظفروا به حتى ضربه الثانى بقطعة الحديد على جسمه وأطلق عليه الاول اعيةرة نارية بينما وقف المتهم الثالث على باب المنزل لمنع دخول أحد لاسعافه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج - ٢ -

شرعوا فى قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية على قتله واعدوا لذلك سلاحا ناريا (مسدس) مع المتهم الأول واداة صلبة راضة « قطعة حديد » مع الثانى واقتحموا عليه المسكن وما أن ظفروا به حتى ضربه الثانى بقطعة الحديد واطلق عليه الأول اعيرة نارية بينما كان الثالث يقف بباب المنزل لمنع دخول أحد لاسعافه فاحدثوا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهم فيه هو هرب المجنى عليه ومداركته بالعلاج . واحالتهم إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بعد أن استبعدت ظرف سبق الاصرار عملا بالمواد ١/٢٣٤، ٤٦، ٤٥ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من القانون ذاته بمعاقبتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين .

فطعن المحكوم عليهما الأول والثانى والاستاذ المحامى عن الاستاذ ... المحامى نيابة عن المحكوم عليه الثالث فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

ومن حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم الطعون فيه انه إذ دانهم بجريمة الشروع فى القتل العمد قد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى الاسناد والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه احال فى بيان شهادة شاهدى الإثبات الثانى والثالثة إلى ما شهد به الشاهد الأول دون أن يورد مضمون شهادتيهما ، كما احال فى بيان شهادة الشاهدين الخامس والسادس إلى ما شهد به شاهد الإثبات الرابع وحصل شهادة الأخير بأنه شاهد واقعة

اطلاق الاعيرة النارية على المجنى عليهما فى حين أن مؤدى شهادته هو والآخرين أنهم لم يشاهدوا تلك الواقعة ، كما نقل الحكم عن الشاهد الرابع أن المتهم الثالث طلب منه الشهادة على الخلاف القائم بينه وبين المجنى عليهما حال أن اقواله بالتحقيقات قد تضمنت أن الخلاف قام بين ذاك المتهم والمجنى عليه الأول وحده ، ولم يدلل الحكم على توافر نية القتل فى حقهم تدليلا كافيا ، كما جمع الحكم بين النقيضين فيما نقله عن التقرير الطبى من مسار العيار النارى الذى اصاب المجنى عليه الأول بيسار الظهر - من اعلا إلى اسفل ثم عودته إلى القول بأنه لا يمكن الجزم بأن اصابة المجنى كانت من اعلا إلى اسفل - رغم أن المجنى عليه قرر بأن اطلاق النار كان فى مواجهته ، وقد طلب الدفاع عنهم استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته واستجلاء واقعة الدعوى غير أن المحكمة اطرحت طلبهم بما لا يصلح ردا . كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها واورد على ثبوتها فى حقهم أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتحريات الشرطة والتقرير الطبى الشرعى ومعاينة النيابة العامة وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم إن هو احوال فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفاديا من

التكرار الذى لا موجب له . ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذه الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الأصل فى الشهادة هو تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحاسة من حواسه ، وكان من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعانى لا على الالفاظ والمباني ، كما أن العبرة فى تحرى حقيقة معنى اللفظ فى اللغة هى بسياقه الذى ورد فيه ، فقد تدل لفظة المشاهدة على ما يدركه الشاهد بحاسة البصر أو ما يدركه بحاسة السمع ، أو ما يدركه بسائر حواسه ، وذلك بحسب وضع الكلمة فى مساق العبارة التى تكون موضع التأويل ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل شهادة شاهد الإثبات الرابع بما مؤداه أن المتهم الأول حمل سلاحه واعد له للاطلاق بينما حمل المتهم الثانى عصا حديدية ودلفا إلى مسكن المجنى عليهما ، بينما اقتصر دور المتهم الثالث على الوقوف امام الباب الخارجى لمسكن المجنى عليهما لمنع دخول من قد يسعى لانقاذ المجنى عليهما ، ثم شاهد اطلاق الاعيرة النارية ، وأنه عقب مغادرة المتهمين للمسكن تبين له إصابة المجنى عليه الأول بأعيرة نارية . لما كان ذلك ، وكان البين مما حصله الحكم المطعون فيه لرواية ذلك الشاهد ، أنه انما اراد بكلمة شاهد - على السياق المتقدم - التى نسبها اليه ، الادراك والمعاينة بحاسة السمع - لا الادراك والمعاينة بحاسة البصر - وهو معنى يدخل فى معانى الكلمة تلك مدلولاً وتأويلاً ، يؤكد ذلك ما نقله الحكم عن الشاهد من أن المتهم الثالث وقف على الباب الخارجى للمسكن لمنع والآخرين من الدخول إلى

المنزل محل الحادث لانقاذ المجنى عليهما . ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقترن بالصواب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص الباعث على الجريمة من أن الطاعنين استأجروا محلا تجاريا من المجنى عليهما وقد نشب خلاف بين الطرفين بصدد تلك العلاقة كان من نتيجته اعتداء المجنى عليه الأول بالضرب على المتهم الثانى الأمر الذى اثار حفيظة الطاعنين فانتوا الاعتداء على المجنى عليهما ، وكان ما استخلصه الحكم له صداه من أقوال شهود الواقعة ومن بينهم الشاهد الرابع فمن ثم يكون منعى الطاعنين من أن الشاهد الأخير قد قرر بالتحقيقات أن الخلاف قام بين المتهم الثانى والمجنى عليه الأول وحده غير سديد ، هذا إلى أن سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصر من عناصرها والخطأ فيه بفرض حصوله لا يؤثر فى سلامة الحكم ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتبارا فى إدانة المتهمين - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد القتل وتوافره فى حق الطاعنين بقوله « انه عن قصد القتل فهو قائم فى حق المتهمين من ظروف الدعوى وملابساتها فلقد ثبت من التحقيقات أن هناك نزاع قام بين المجنى عليهما والمتهمين بصدد استئجار الآخرين لمحل تجارى بمسكن المجنى عليهما اللذين ارادا اخلاء هذا المحل الأمر الذى رفضه المتهمين وفى يوم الحادث توجه المجنى عليه إلى المحل المذكور وحاول الاعتداء على المتهم الثالث ... إلا أن المتهم الثانى منعه من ذلك الاعتداء فاعتدى عليه

المجنى عليه وأحدث إصابته الموصوفة بالتحقيقات وهى عبارة عن إصابة بشفته العلي كما جاء بوصف النيابة لها فى التحقيقات الأمر الذى اثار حفيظة المتهمين وحرك عوامل الغضب فى نفوسهم فاستل كل من المتهمين الأول والثانى لقطعة من الحديد واتجهوا وجهة واحدة قاصدين كل منهم قصد الآخر فى ازهاق روح المجنى عليهما حيث اطلق المتهم الأول اعيرة نارية اصابت المجنى عليه بينما اعتدى عليه المتهم الثانى بقطعة من الحديد وبالإضافة إلى أن الاليتين المستخدمتين فى الاعتداء على المجنى عليه سالف الذكر من شأنهما أحداثا القتل فإن نسبة المذكور بالصدر والبطن كانت فى مقتل وخطيرة وجسيمة لنفاذها للصدر والتجويف البطنى وما أحدثته من تمزقات بالرئة والحجاب الحاجز والكبد يتوافر القصد بالنسبة للمتهمين فى واقعة الشروع فى قتل لذات الأسباب وانظروف التى شرحتها المحكمة فى أسباب هذا الحكم والمتحصنة فى تحريك عوامل الغضب لدى المتهمين واتجاههم وجهة واحدة إلى مسكن المجنى عليهما قاصدين القتل عندما اطلق المتهم الأول اعيرة نارية على المجنى عليه بينما اعتدى عليه المتهم الثانى بقطعة من الحديد بالإضافة إلى الالة القاتلة وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادة المتهمين فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج كما خاب أثر الجريمة بالنسبة للمجنى عليه الثانى . . . وهروبه من مسرح الجريمة وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم

عما يضمنه في نفسه ، واستخلاص هذه النية ، موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - على السياق بآدى الذكر - قد دلل على هذه النية تدليلا سائغا ، فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى حق محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض ، هذا فضلا عن أنه لا مصلحة للطاعنين فى النعى على الحكم بالقصور فى استظهار قصد القتل ما دامت العقوبة المقررة بها عليهم - وهى الحبس مع الشغل لمدة سنتين لكل - مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد . لما كان ذلك ، وكان الصلح المبرم عقب الواقعة بين الطاعنين والمجنى عليهما لا يعدو أن يكون تحولا جديدا من المجنى عليهما يتضمن عدولهما عن اتهامهما ، وهو ما يدخل فى تقدير محكمة الموضوع ولا تلتزم فى حالة عدم اخذها به أن تورد سببا لذلك ، إذ الأخذ بأدلة الثبوت التى ساقها الحكم يؤدى دلالة إلى اطراح الصلح المذكور . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب استدعاء الطبيب الشرعى واطرحه بقوله «انه عن طلب استدعاء الطبيب الشرعى لاستجلاء واقعة إصابة المجنى عليه..... وبيان كيفية حدوثها بيسار ظهره ويمين بطنه فمن المقرر أنه متى كانت الواقعة قد وضحت

لدى المحكمة ولم تر من جانبها اجراء أى تحقيق فيها واصبح الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فانها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعى ذلك لأن الثابت من التقرير الطبى الشرعى أن إصابة المجنى عليهالنارية بمدخل يسار ظهره ومخرج يمين بطنه وإن كانت فى مستوى من اعلا إلى اسفل إلا أن اساس ذلك يكون فى الوضع القائم المعتدل للجسم من الخلف إلى الامام ومن اليسار إلى اليمين ، ولما كان أحد لم ير واقعة إصابة المجنى عليه سالف الذكر حتى يمكن الاستدلال من اقواله على وضع المجنى عليه اثناء اطلاق النار عليه ، ومن ثم فلا يمكن القول بجزم بأن الإصابة كانت من اعلا إلى اسفل لأن أساس ذلك أن يكون المجنى عليه فى الوضع القائم المعتدل للجسم وهو ما لا يبين من الأوراق فى خصوص اتجاهه العيار النارى بالاضافة إلى أن الثابت من المعاينة أن اطلاق النار على المجنى عليه كان على بسطة السلام بالدور الارضى أمام الشقتين الكائنتين بدلالة الآثار المشاهدة اثناء المعاينة ، ومن المقرر أن للمحكمة أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب متى كانت واقعة الدعوى قد ايدت ذلك عندها باعتبارها الخبير الأعلى . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على طلب استدعاء الطبيب الشرعى - على النحو أنف الذكر - ينهض كافيا لدحض حالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ، ولما هو مقرر من أن جسم الانسان - فى الأصل - متحرك ولا يتخذ وضعا ثابتا وقت الاعتداء - ما لم يقم دليل على تقييد حركته ايا كان سبب هذا التقييد - مما يجوز معه حدوث الإصابة بمدخل يسار

الظهر ، والضارب له واقف امامه أو خلفه حسب الوضع الذى يكون عليه الجسم وقت الاعتداء ، وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة ، وإذا كان ذلك ، وكان الطاعنون لا يذهبون فى منعاهم إلى أن جسم المجنى عليه المعنى بوجه الطعن كان مقيدا أو مغلولا عن الحركة ، فإنه لا يكون هناك من تناقض بين ما قرره المجنى عليه الأول من أن الضارب له كان يقف أمامه - بفرض صحة ذلك - وبين ما اورده تقرير الطبيب الشرعى من أن اصابته بمدخل يسار الظهر ، كما وأنه لا جناح على المحكمة أن هى لم تجب طلب الدفاع مناقشة الطبيب الشرعى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها - على ما افصحت عنه فى حكمها - ولم تر هى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / حسين كامل حنفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين

/ الدكتور على فاضل وحسن عميرة ومحمد زايد نواب رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى .

(١٧٠)

الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) تفتيش « التفتيش بإذن » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير

الدليل » . حكم « تسببية » . تسبيب غير معيب » .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش. موضوعى .

(٢) دفع « الدفع بىطلان اجراءات القبض والتفتيش » . تفتيش

« بطلانه » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . دفاع « الاخلال

بحق الدفاع » . ما لا يوفره » .

عدم التزام المحكمة بالرد على دفع بىطلان اجراءات القبض والتفتيش لم يبد فى عبارة

صريحة تشتمل على المراد منه .

(٣) تفتيش « إذن التفتيش » . تنفيذه » .

صدور أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص . لمأمور الضبط القضائى المندوب لاجرائه

تنفيذه عليه . أينما وجده . شرط ذلك ؟

(٤) تفتيش « تفتيش الأنثى » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

اشتراط القانون تفتيش الأنثى بمعرفة أخرى . حده ؟

إمساك رجل الضبط يد الطاعة وأخذه حقيبة يدها وتفتيشها لضبط ما بها من مخدر

صحيح . أساس ذلك ؟

(٥) اثبات « اعتراف » . استدلال . محكمة الموضوع « سلطتها في

تقدير الدليل » . دفع « الدفع ببطلان الاعتراف » . نقض « أسباب الطعن

ما لا يقبل منها » . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب » .

الاعتراف في المسائل الجنائية . تقدير صحته . موضوعي .

حق محكمة الموضوع الأخذ بالاعتراف في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وإن

عدل عنه .

مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع ببطلان الاعتراف للاكراه .

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو

من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف

محكمة الموضوع ، ومتى كانت هذه المحكمة قد أقرت تلك السلطة على ما ارتكبه في

هذا الصدد فلا سبيل إلى مصادرتها في عقيدتها .

٢ - لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن

الطاعة قد اقتصر على القول ببطلان إجراءات القبض والتفتيش في عبارة عامة

مرسلة لا تشتمل على بيان مقصده منه ومن ثم فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد

عليه إذ يلزم لذلك أن يبدى الدفع المذكور في عبارة تشتمل على بيان المراد منه .

٣ - من المقرر متى صدر أمر النيابة بتفتيش شخص كان لأمر الضبط المنتدب لإجرائه تنفيذه أينما وجده ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه .

٤ - لما كان مراد القانون من اشتراط تفتيش الانثى بمعرفة أخرى هو أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخذش حياءها إذا مست ، ومن ثم فإن ضابط الشرطة لا يكون قد خالف القانون إن هو أمسك بيد الطاعنة - على فرض صحة ما تقرره في أسباب طعنها - وأخذ منها حقيبة يدها وقام بتفتيشها فعثر بداخلها على المخدر المضبوط على النحو الذي أثبتته الحكم ، ويكون النعى على الحكم بأنه أهدر نص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية التي توجب تفتيش الانثى بمعرفة أنثى مثلاً هو نعى بما ليس فيه، ومن ثم يضحى منعى الطاعنة على اجراءات القبض والتفتيش للأسباب المتقدم ذكرها غير سديد .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما تمسك به المدافع عن الطاعنة من بطلان اعترافها لانه وليد اكراه واجراءات باطلة واطرحه في قوله « إن للمحكمة أن تعول على اعتراف المتهم في أى مرحلة من مراحل الدعوى إذا اطمأنت اليه وكان الثابت بتحقيقات النيابة اجرائها بسرأى النيابة وناظر السيد وكيل النيابة المحقق المتهمة واحاطها علماً بالتهمة المسندة إليها وبعقوبتها وأن النيابة العامة هي التي تبشر اجراءات التحقيق فأدلت باعترافها كاملاً ولا دليل على ثمة اكراه وقع على المتهمة الأمر الذي تطمئن معه المحكمة إلى الاعتراف الصادر من المتهمة

بالتحقيقات بما يبين منه فساد الدفع ويتعين الالتفات عنه « وهو تدليل سائغ في الرد على الدفع ببطلان اعترافها ، لما هو مقرر من الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها بغير معقب تقدير صحة ما تدعيه المتهم من أن اعترافها وليد اكراه أو خداع أو تضليل ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ، كما أن لتلك المحكمة السلطة المطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدلت عنه بعد ذلك ما دامت اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، فإن ماثثيره الطاعنة في شأن بطلان اعترافها وعدم مناقشة المحكمة له وأخذها به رغم عدولها عنه لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أحرزت بقصد التعاطي جوهراً مخدراً « حشيش » بدون تذكرة طبية وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالتها إلى محكمة جنايات الجيزة لمحاكمتها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٣٧، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاقبتها بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمها ثلاثة آلاف جنيه والصادرة .

فطعنن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة احراز

جواهر مخدر بقصد التعاطي قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وانطوى على الاخلال بحق الدفاع واعتراه البطلان في الاجراءات ذلك أنه جاء قاصراً في الرد على دفعيها ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وكذلك بطلان القبض والتفتيش لاجرائهما بالطريق العام وهو ما يخرج عن حدود الإذن بهما ولم يتم بمعرفة انشئ ، لأن امساك الضابط بيد الطاعنة فيه مساس بعورة لها ، ولم يعن الحكم بالرد على دفاعها القائم على بطلان اعترافها لأنه وليد اكراه معنوي متمثل في وعدها باخلاء سبيلها في حالة اعترافها ، فضلاً عن عدولها عنه بجلسة المحاكمة ويضاف إلى ما تقدم أنه فات الحكم أنه لم يتم تحريز الحقيبة التي وجدت بها قطعة المخدر عارية وارسالها للتحليل للتحقق من وضع مخدر بها من عدمه ، كما أن هناك اختلاف في وزن المخدر بين ما ضبط وما حلل ، وكان حرياً بالحكم أن يرفع هذا الاختلاف - مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جواهر مخدر بقصد التعاطي التي دان الطاعنة بها ، وأورد على ثبوتها في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها مستمدة من أقوال الضابط واعتراف الطاعنة وتقرير العمل الكيماوي بمصلحة الطب الشرعي . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اطرح الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات في قوله « أنه ليس صحيحاً ذلك لأن صحة التحريات وكفايتها أمر متروك لمصلحة التحقيق في الاسباب التي ركنت إليها في إصدار إذن التفتيش المطعون عليه بما ينبني عليه فساد الدفع واطرحه » وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل

الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت هذه المحكمة قد أقرت تلك السلطة على ما ارتأت في هذا الصدد فلا سبيل إلى مصادرتها في عقيدتها ، فإنه يكون ما انتهت إليه المحكمة من إقرار للإذن ورفض للدفع المبدى في هذا الخصوص صحيحاً في القانون ، ويكون ما تثيره الطاعة على الحكم في هذا الصدد لا محل له . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعة قد اقتصر على القول ببطلان إجراءات القبض والتفتيش في عبارة عامة مرسلة لا تشتمل على بيان مقصده منه ومن ثم فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه إذ يلزم لذلك أن يبدى الدفع المذكور في عبارة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا فضلاً عن أنه متى صدر أمر النيابة بتفتيش شخص كان لأمور الضبط المنتدب لإجرائه تنفيذه أينما وجده ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه ، وهو ما لم تجحده الطاعة ومن ثم يكون تفتيش الضابط لها في الطريق العام قد تم صحيحاً ، - كذلك فإنه لما كان مراد القانون من اشتراط تفتيش الانثى بمعرفة أخرى هو أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تחדش حياءها إذا مست ، ومن ثم فإن ضابط الشرطة لا يكون قد خالف القانون إن هو أمسك بيد الطاعة - على فرض صحة ما تقرره في أسباب طعنها - وأخذ منها حقيبة يدها وقام بتفتيشها فعثر بداخلها على المخدر المضبوط على النحو الذي أثبتته الحكم ، ويكون النعى على الحكم بأنه أهدر نص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب تفتيش الانثى بمعرفة أنثى مثلها هو نعى بما ليس فيه ، ومن ثم يضحى منعى الطاعة على

اجراءات القبض والتفتيش للأسباب المتقدم ذكرها غير سديد . لما كان ذلك

وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما تمسك به المدافع عن الطاعة من بطلان اعترافها لانه وليد اكراه واجراءات باطلة واطرحه في قوله « إن للمحكمة أن تعول على اعتراف المتهم في أى مرحلة من مراحل الدعوى إذا اطمأنت اليه وكان الثابت بتحقيقات النيابة اجرائها بسراى النيابة وناظر السيد وكيل النيابة المحقق المتهمه واحاطها علماً بالتهمة المسندة إليها وبعقوبتها وأن النيابة العامة هي التي تبأشر إجراءات التحقيق فأدلت باعترافها كاملاً ولا دليل على ثمة اكراه وقع على المتهمه الأمر الذى تطمئن معه المحكمة إلى الاعتراف الصادر من المتهمه بالتحقيقات بما يبين منه فساد الدفع ويتعين الالتفات عنه » وهو تدليل سائغ في الرد على الدفع ببطلان اعترافها ، لما هو مقرر من الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها بغير معقب تقدير صحة ما تدعيه المتهمه من أن اعترافها وليد اكراه أو خدع أو تضليل ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ، كما أن لتلك المحكمة السلطة المطلقة فى الاخذ باعتراف المتهمه فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدلت عنه بعد ذلك ما دامت اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، فإن ماثيره الطاعة فى شأن بطلان اعترافها وعدم مناقشة المحكمة له وأخذها به رغم عدولها عنه لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعة لم يتحدث بشيء عما قالت فى طعنها بشأن عدم تحريز الحقيبة التى ضبط بها المخدر عاريا ولم يتم ارسالها للتحليل وعن اختلاف وزن المخدر ولم

يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ومن ثم فلا يحل لها - من بعد - أن تثير شيئاً من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / حسين كامل حنفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عميره ومحمد زايد وصلاح البرجى نواب رئيس المحكمة وزكريا الشريف .

(١٧١)

الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ القضائية

(١) تفتيش « إذن التفتيش » « اصداره » . استدالات . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب « دفع » الدفع ببطان إذن التفتيش . نقض « اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها « . مواد مخدرة » .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش . موضوعى .

الخطأ فى تحديد عمل الطاعن غير قاذح فى جدية التحريات .

(٢) تفتيش « إذن التفتيش » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب « .

اجراءات « اجراءات التحقيق » . مواد مخدرة

الدفع بصور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش دفاع موضوعى كسرية اعمتتان

المحكمة إلى وقع الضبط والتفتيش بناء على الإذن . رداً عليه

لجوء الضابط إلى وكيل النيابة فى منزلة المستشار لإذن بالتفتيش . لا مخالفة فيه

للقانون .

(٢) حكم « ما لا يعيبه في نطاق الدليل » . نقض « اسباب الطعن » .
ما لا يقبل منها » . إثبات « بوجه عام » .

تزيد الحكم بما لم يكن في حاجة إليه . لا يعيبه . أساس ذلك ؟

(٤) مواد مخدرة . قصد جنائي . اثبات « بوجه عام » . محكمة
الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي . مادام سائفاً .

(٥) مواد مخدرة . جريمة « أركانها » . قصد جنائي . اشتراك .
قانون « تفسيره » .

مجرد توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . كفايته لتوافر أركان الجريمة المنصوص

عليها بالمادة ١/٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . أساس ذلك ؟

(٦) محكمة الجنايات « نظرها الدعوى والحكم فيها » . دفاع « الاخلال
بحق الدفاع » . ما لا يوفره » . نقض « اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

اصدار محكمة الجنايات أمراً بالقبض على المتهم وحبسه . لا يمنع من التمسك بطلب

سماع أقوال شاهد الإثبات ولو أبدى قبل اتخاذها هذا الإجراء . علة ذلك ؟

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش هو من
المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة
الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن
التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة -

وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأت له لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات ردا كافيا وسائغا وكان الخطأ في تحديد عمل الطاعن على فرض حصوله - لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنته تلك التحريات ، ما دام أنه الشخص المقصود بالإذن ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا .

٢ - من المقرر أن الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عرضت لدفع الطاعن في هذا الصدد - واطرحته برد كاف وسائغ - وكان لجوء الضابط يوم تحريره محضر تحرياته إلى وكيل النيابة في مكان تواجد به منزله لاستصدار الإذن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في سلامة إجراءاته فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٣ - لا يعيب الحكم ما استطرده إليه تزيده - مما لم يكن بحاجة إليه - في تبرير استصدار الإذن من وكيل النيابة في منزله - ما دام أنه قد اترح دفاع الطاعن في هذا الشأن بما هو كاف وسائغ لطرحة - وكان لا أثر لما تزيده إليه في منطقة أو النتيجة التي انتهى إليها ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

٤ - الاصل أن الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل

محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها ما دامت تقيمها على ما ينتجها .

٥ - يكفي لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور مجرد توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة ولو لم يتخذ الجاني الاتجار في هذه المواد حرفة له سواء كان احراز المخدر أو حيازته لحسابه أو لحساب غيره ممن يتجرون في المواد المخدرة ، دلالة ذلك أن نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ سألقة الذكر بعد أن جرى على عقاب حالات الحيازة أو الاحراز أو الشراء أو البيع أو التسليم أو تقديم المواد المخدرة للتعاطى بقصد الاتجار قد ساوى بينها وبين الاتجار فيها بأية صورة فيتسع مدلوله ليشمل ما غير ذلك من الحالات التى عدتها هذه المادة على سبيل الحصر المحذور على الاشخاص ارتكابها بالنسبة للاتجار في المواد المخدرة ، هذا ولأن حيازة المخدر لحساب الغير فى حالة من حالات الخطر التى عدتها تلك المادة والمجرمة قانونا - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - لا يعدو فى حقيقته مساهمة فى ارتكاب هذه الجريمة يرتبط بالفعل الاجرامى فيها ونتيجته برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكاً فى الجريمة تقع عليه عقوبتها .

٦ - حق محكمة الجنايات فى الأمر بالقبض على المتهم وحبسه احتياطياً المستمد من حكم المادة ٢٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، مطلقاً غير مقيد بأى قيد باعتباره من الاجراءات التحفظية التى تدخل فى السلطة المخولة للمحكمة بمقتضى القانون ولا يعتبر اتخاذ المحكمة لهذا الاجراء إذا ما رأت أن تأمر به مانعاً من التمسك بطلب استدعاء شاهد الإثبات لسماع اقواله - حتى لو كان قد أبدى قبل أن تتخذ المحكمة اجرائها المشار اليه - لاستقلال كل من الأمرين -

واختلاف صاحب الحق في كل منهما - فإن منعى الطاعن - على المحكمة - أمرها بالقبض عليه وحبسه على ذمة القضية لأكراهه على التنازل عن طلب استدعاء شهود الإثبات لسماح اقوالهما - وقد أبداه قبل إصدار أمرها المنوه عنه لا محل له .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً «حشيش» في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالت إلى محكمة جنايات الجيزة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/١، ٢، ١/٧، ١/٣٤، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالاشتغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتهريمه ثلاث آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهـر مخدر بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وانطوى على اخلال بحق الدفاع ذلك بأنه دفع بعدم جدية التحريات بدلالة خطئها في ... بأنه يقال مع أنه موظف بمجلس مدينة الجيزة حسب المستند الذي دفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه - لأجرائهما قبل الإذن بهما بدلالة

صدر الإذن يوم اجراء التحريات ، واستصدار الإذن من وكيل النيابة فى منزله ،
 الا أن المحكمة اطرحت الدفعين برد قاصر وغير سائغ - ركنت فيه بالنسبة للدفع
 الثانى - من بين ما ركنت اليه إلى معلومة خاصة غير صحيحة قوامها أن عدم
 استصدار الضباط - للإذن من مقام النيابة قد يكون زيادة فى الحيلة والسرية
 واستدل الحكم على توافر قصد الاتجار لديه - بما ورد بالتحريات وأقوال شاهدى
 الإثبات بون أن يورد مضمون أى منهما ، ومما ثبت من كبر حجم المخدر المضبوط
 مع أن ذلك لا يعتبر دليلاً على الاتجار ، وأخيراً فقد تمسك الطاعن بسماع اقوال
 شاهدى الإثبات - فأجلت المحكمة نظر الدعوى لهذا السبب إلا أنها أمرت - بعد
 تحديدها ميعاد الجلسة المقبلة بالقبض على الطاعن وحبسه على ذمة القضية مما
 اضطره مكرها إلى التنازل عن طلب سماعها فى الجلسة التالية - وكل ذلك ، مما
 يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
 القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وساق على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من
 شأنها أن تؤدى إلى ما رتبها عليها استمدها من أقوال ضابطى الشرطة ومن تقرير
 المعمل الكيماوى . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها
 لاصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة
 التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية
 الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو
 الشأن فى الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا
 معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك وكانت المحكمة

قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات ردا كافيا وسائغا وكان الخطأ في تحديد عمل الطاعن على فرض حصوله - لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنته تلك التحريات ، مادام أنه الشخص المقصود بالإذن ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالادلة السائغة التي أوردتها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عرضت لدفع الطاعن - في هذا الصدد - واطرحته برد كاف وسائغ - وكان لجوء الضابط يوم تحريره محضر تحرياته إلى وكيل النيابة في مكان تواجدته بمنزله - لاستصدار الإذن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في سلامة إجراءاته فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم ما استورد إليه تزيداً - مما لم يكن بحاجة إليه - في تبرير استصدار الإذن من وكيل النيابة في منزله - ما دام أنه قد اطرح دفاع الطاعن في هذا الشأن بما هو كاف وسائغ لطرحه - وكان لا أثر لما تزايد إليه في منطقة أو النتيجة التي انتهت إليها ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الاصل أن الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها ما دامت تقيمها على ما ينتجها ، وكان المستفاد من الاحكام التي تضمنتها نصوص المواد ٣٨، ٣٧، ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات أنها تفرق فقط بين احراز المخدرات وحيازتها بقصد الاتجار وبين احرازها بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو بدون قصد شيء من ذلك ، وكان يكفى لتوافر

أركان الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور مجرد توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة ولو لم يتخذ الجاني الاتجار في هذه المواد حرفة له سواء كان احراز المخدر أو حيازته لحسابه أو لحساب غيره ممن يتجرون في المواد المخدرة ، دلالة ذلك أن نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ سالفة الذكر بعد أن جرى على عقاب حالات الحيازة أو الاحراز أو الشراء أو البيع أو التسليم أو تقديم المواد المخدرة للتعاطي بقصد الاتجار قد ساوى بينها وبين الاتجار فيها بأية صورة فيتسع مدلوله ليشمل ما غير ذلك من الحالات التي عدتها هذه المادة على سبيل الحصر المحذور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للاتجار في المواد المخدرة ، هذا ولأن حيازة المخدر لحساب الغير في حالة من حالات الخطر التي عدتها تلك المادة والمجربة قانونا - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - لا يعدو في حقيقته مساهمة في ارتكاب هذه الجريمة يرتبط الفعل الاجرامى فيها ونتيجة برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكاً في الجريمة تقع عليه عقوبتها - وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى بأن احراز الطاعن للمخدر كانت بقصد الاتجار - أخذاً من حجم المضبوطات ومن نقلها بالطريق العام - وبحسبان أن الطاعن قد أحرز المخدر لحساب الغير ممن يتجرون في المواد المخدرة في مقابل عمولة - أخذاً من التحريات وأقوال شاهدى الإثبات - التي أورد مضمونها في تحصيله أدلة الثبوت التي اطمأن اليها ، على خلاف ما ذهب اليه الطاعن ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك وكان حق محكمة الجنايات في الأمر بالقبض على المتهم وحبسه احتياطياً المستمد من حكم المادة ٢٨٠ من قانون

الاجراءات الجنائية ، مطلقاً غير مقيد بأى قيد باعتباره من الاجراءات التحفظية التى تدخل فى السلطة المخولة للمحكمة بمقتضى القانون ولا يعتبر اتخاذ المحكمة لهذا الاجراء إذا ما رأت أن تأمر به مانعاً من التمسك بطلب استدعاء شاهد الإثبات لسماع اقواله - حتى لو كان قد أبدى قبل أن تتخذ المحكمة اجرائها المشار اليه - لاستقلال كل من الأمرين - واختلاف صاحب الحق فى كل منهما - فإن منعى الطاعن - على المحكمة أمرها بالقبض عليه وحبسه على ذمة القضية لاكراهه على التنازل عن طلب استدعاء شاهدهى الإثبات لسماع اقوالهما - وقد ابداه قبل اصدار أمرها المنوه عنه لا محل له . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

حامد عبد الله وفتحى الصباغ ومصطفى كامل و بهيج حسن

(١٧٢)

الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٨ القضائية

(١) ايجار أماكن . خلو رجل . قانون « تفسيره » « تطبيقه » حكم «

تسببيه . تسبیب معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها »

جريمة خلو الرجل . مناط تحققها ؟

بيانات حكم الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات ؟

خلو الحكم من استظهار واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة على صورة من

الصور التي يؤتمرها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن ايراد الأدلة المثبتة للواقعة المؤتممة . قصور .

(٢) حكم « بياناته . بيانات حكم الإدانة » « تسببيه . تسبیب معيب »

نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

اقتصار الحكم على الإشارة إلى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليه وما قدمه

من مستندات بون تحديد التهمة الثابتة في حقه من التهم الثلاثة المسندة إليه . يعيبه بالغموض

والابهام

١ - لما كان القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر قد نص في المادة ٢٦ منه على أنه « لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو مستأجرا بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مبالغ أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد وكانت جريمة خلو الرجل لا تتحقق إلا بتوافر صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت على نحو ما سلف بيانه - تقاضى الطاعن مبلغا من المال مقابل شراء ربع العين . نون أن يدلى برأيه فى مدى توافر مناط التائيم وفقا لأحكام المادة ٢٦ من القانون ١٩٧٧/٤٩ - لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة على صورة من الصور التى يؤتمها القانون ١٩٧٧/٤٩ ومن ايراد الادلة المثبتة للواقعة المؤتمة . فإن يكون قاصر البيان بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة .

٢ - لما كان الحكم قد اقتصر فى بيان تدليله على ثبوت الواقعة قبل الطاعن - على الاشارة بعبارة مبهمه إلى أن التهمة ثابتة قبله من أقوال المجنى عليه وما قدمه من مستندات نون أن يحدد التهمة الثابتة فى حقه من التهم الثلاث المسندة اليه -

عما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق منه الغرض الذى قصده الشارع من تسبب الأحكام لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالغموض والإبهام بما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (١) تقاضى المبالغ المنوه عنها بالأوراق بصفه خورجل . (٢) لم يقم بتسليم العين للمجنى عليه . (٣) حرر أكثر من عقد للوحدة السكنية الواحدة . وطلبت عقابه بالمادتين ٧٧، ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة قضت حضورياً اعتبارياً أولاً بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مبلغ ستة عشر ألف جنيه وبإلزامه بأن يرد للمجنى عليه مبلغ ثمانية آلاف جنيه وبأن يدفع مبلغ ستة عشر ألف جنيه إلى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بمحافظة القاهرة وذلك عن التهمة الأولى . ثانياً : حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وذلك عن التهمة الثانية والثالثة وكفالة ثلاثة آلاف جنيه لوقف تنفيذ عقوبة الحبس عن التهم الثلاثة . استأنف محكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعن الاستاذ المحامى عن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدانته بجرائم تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار على سبيل خلو الرجل وتحرير أكثر من عقد ايجار عن وحدة سكنية واحدة والامتناع عن تسليم العين للمجنى عليه قد شبهه القصور فى التسبيب . ذلك أنه اخذ بأسباب الحكم المستأنف الذى جاء قاصرا عن بيان الواقعة وادلة الثبوت فيها - الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الثابت من الاطلاع على مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أورد « أن واقعة الدعوى تخلص فيما أبلغ وقرره المجنى عليه من أنه تاريخ ١٢/٩/١٩٨٢ تعاقد مع المتهم المذكور على شراء ربع شقة تمليك بالعقار..... بموجب عقد مؤرخ واتفقا على أن يكون التسليم فور الانتهاء من البناء وقرر أنه دفع مبلغ خمسة آلاف جنيه نظير تحرير عقد ايجار وأنه أخذ عليه شيك خطى بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه تكملة لثمان الشقة اذا أنه كان ثمانية آلاف جنيه وأنه لما توجه لاستلام الشقة فوجىء بأنه باعها إلى آخر وطلب اتخاذ الاجراءات القانونية قبله واسترداد المدفوع وكذلك الشيك . وقدم الشاكى أصل العقد لحرر المحضر واثبت الاطلاع عليه وقدم صورته منه ثم أرفد الحكم أن التهمة ثابتة قبل المتهم مما أبلغ به المجنى عليه وما قدمه من مستندات الأمر الذى تطمئن معه المحكمة ومن ثم يتعين عقابه بنص مواد الاتهام » لما كان ذلك وكان القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر قد نص فى المادة ٢٦ منه على أنه « لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو

مستأجرا بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مبالغ أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد وكانت جريمة خلو الرجل لا تتحقق إلا بتوافر صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على نحو ما سلف بيانه - تقاضى الطاعن مبلغا من المال مقابل شراء ربع العين . دون أن يدلى برأيه فى مدى توافر مناط التائيم وفقاً لأحكام المادة ٢٦ من القانون ١٩٧٧/ ٤٩ - لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة على صورة من الصور التى يؤتمها القانون ١٩٧٧/٤٩ ومن ايراد الادلة المثبتة للواقعة المؤتممة . فانه يكون قاصرا البيان بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة هذا فضلا على أن الحكم - قد اقتصر فى بيان تدليله على ثبوت الواقعة قبل الطاعن - على الاشارة بعبارة مبهمه إلى أن التهمة ثابتة قبله من أقوال المجنى عليه وما قدمه من مستندات دون أن يحدد التهمة الثابتة فى حقه من التهم الثلاث المسنده اليه - مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق منه الغرض الذى

قصده الشارع من تسبيب الأحكام لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالغموض والابهام والقصور بما يعيبه ويوجب نقضه . بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .



جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
مجدى منتصر وحامد عبد الله نائبى رئيس المحكمة وفتحي الصباغ ومصطفى كامل .

(١٧٣)

الطعن رقم ٤٢١١ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إستئناف « سقوطه »

وجوب القضاء بسقوط الاستئناف إذا لم يتقدم المستأنف لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية
الواجبة النفاذ . أساس ذلك ؟

(٢) إستئناف « ميعاده » « سقوطه » « نظره والحكم فيه » . نقض
« أسباب الطعن . ما لا يقبل منها »

قضاء المحكمة غيابيا بسقوط حق الطاعن فى استئنافه لا يعتبر فى صحيح القانون فصلا
ضمنيا بقبول الاستئناف شكلا . ولا يمنعها عند اصدار حكمها من القضاء بعدم قبول
الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .

(٣) استئناف « ميعاده » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها »

للمحكمة الفصل فى شكل الاستئناف فى أى حالة كانت عليها الدعوى أساس ذلك ؟

١ - لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية اذ نصت على أنه « يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » فقد دلت بذلك على أن سقوط الاستئناف هو جزاء وجوبى يقضى به على المستأنف إذا لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية واجبة النفاذ قبل الجلسة المحددة لنظر استئنافه ، وذلك منعا لاساءة استعمال حق الاستئناف واحتراما للحكم الواجب النفاذ ، وهو جزاء اجرائى يزيل عن المتهم حقه فى مباشرة الطعن بالاستئناف - الذى كان قد توافر له منذ صدور الحكم المستأنف - ، تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها دون التفات منها إلى أمر الاستئناف من حيث الشكل .

٢ - لما كان قضاء الحكم الاستئنافى الغيابى يسقط حق الطاعن فى استئنافه لا يعتبر فى صحيح القانون فصلا ضمنيا بقبول الاستئناف شكلا ، ولا يمنع المحكمة قانونا عند اصدار حكمها فى المعارضة المرفوعة عنه من النظر من جديد فى شكل الاستئناف ، وأن تقضى فيه بعدم قبوله شكلا إذا ما ثبت لها أن التقرير به كان بعد الميعاد القانونى .

٣ - من المقرر أن للمحكمة الفصل فى شكل الاستئناف فى أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق ذلك بالنظام العام .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح العطارين ضد الطاعنة بوصف أنها أعطت له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل

للسحب وطلب عقابها بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وبإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح العطارين قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة الف جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . عارضت وقضى بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه استأنفت محكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بسقوط الاستئناف عارضت وقضى بقبول المعارضة شكلا وفى موضوعها بالغاء اذحكم المعارض فيه وبعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .

فطعنتم المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على أنه « يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة . » ، فقد دلت بذلك على أن سقوط الاستئناف هو جزاء وجوبى يقضى به على المستأنف إذا لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المأيدة للحرية واجبة النفاذ قبل الجلسة المحددة لنظر استئنافه ، وذلك منعا لاساءة استعمال حق الاستئناف واحتراما للحكم الواجب النفاذ ، وهو جزاء اجرائى يزيل عن المتهم حقه فى مباشرة الطعن بالاستئناف - الذى كان قد توافر له منذ صدور الحكم المستأنف - تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها دون التفات منها إلى أمر

الاستئناف من حيث الشكل . لما كان ذلك ، وكان قضاء الحكم الاستئنافي الغيابي بسقوط حق الطاعن في استئنافه لا يعتبر في صحيح القانون فصلا ضمنيا بقبول الاستئناف شكلا ، ولا يمنع المحكمة قانونا عند اصدار حكمها في المعارضة المرفوعة عنه من النظر من جديد في شكل الاستئناف ، وأن تقضى فيه بعدم قبوله شكلا إذا ما ثبت لها أن التقرير به كان بعد الميعاد القانوني - كما هو الحال في هذه الدعوى - لما هو مقرر من أن للمحكمة الفصل في شكل الاستئناف في أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق ذلك بالنظام العام . لما كان ما تقدم ، فإن معنى الطاعة بخطأ المحكمة في تطبيقها القانوني لعدم تفتننها بأن حكمها الاستئنافي الغيابي بسقوط الاستئناف ينطوي على قضاء ضمنى بصحة شكل الاستئناف ، مما يصدها من بعد - عند نظر المعارضة - عن القضاء بعدم قبوله شكلا ، يكون غير سديد ، ويضحى الطعن مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .



جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

حامد عبد الله وفتحى الصباغ نائبى رئيس المحكمة ومصطفى كامل وبهيح حسن .

(١٧٤)

الطعن رقم ٤٦٣٢ لسنة ٥٨ القضائية

دعوى مدنية « نظرهما والحكم فيها » . حكم « اجماع آراء » « بطلانه »

استئناف « نظره والحكم فيه » . بطلان . نقض « الحكم فى الطعن »

الحكم فى استئناف الدعوى المدنية بالغاء الحكم الصادر برفضها والقضاء بالتعويض . لا

يكون إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة . أساس ذلك ؟

من المقرر أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية

يسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه

بناء على براءة المتهم بعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أم لم

تستأنفه ، فمتى كان الحكم الابتدائى قد قضى ببراءة المتهم ويرفض الدعوى

المدنية المرفوعة عليه من المدعين بالحقوق المدنية - كما هو الحال فى هذه الدعوى

- فإنه لا يجوز الغاء هذا الحكم الصادر فى الدعوى المدنية والقضاء فيها

استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن فى الدعوى

الجنائية ، نظرا للتبعية بين الدعويين من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، فإنه يكون باطلا لتخلف شرط صحته ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (١) تسبب خطأ في موت ... وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاة للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه سالف الذكر فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته على النحو المبين بالاوراق . (٢)

قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بالمادة ٢٢٨ من قانون العقوبات والمواد ١، ٢، ٣، ٤، ٧٧، ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ وادعى كل و مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح الشراعية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام ببراعة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية والزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه

على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى الدعوى المدنية وبإلزامه بالتعويض دون النص في الحكم على إجماع آراء القضاة الذين أصدروه طبقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن هذا النعى صحيح في القانون ، ذلك بأن قضاء هذه المحكمة جرى على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم بعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه ، فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعين بالحقوق المدنية - كما هو الحال في هذه الدعوى - فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية ، نظرا للتبعية بين الدعويين من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون به لم ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، فإنه يكون باطلا لتخلف شرط صحته ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .



جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
حامد عبد الله وفتحى الصباغ ومصطفى كامل و بهيج حسن .

(١٧٥)

الطعن رقم ٤٦٣٥ لسنة ٥٨ القضائية

(١) محلات صناعية وتجارية. قانون «تفسيره». نقض «أسباب الطعن . ما يقبل
منها»

الترخيص بإقامة محل صناعى أو تجارى لا يفنى عن الحصول على ترخيص بإدارته .
المادة ٢ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤

(٢) محلات صناعية وتجارية . عقوبة «تطبيقها». إرتباط . عقوبة «تطبيقها» .
نقض «أسباب الطعن . ما يقبل منها» «حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون» «الحكم
فى الطعن»

تعدد العقوبة بتعدد المخالفات لاحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . ولو كانت لسبب
واحد . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك بتوقيعه عقوبة واحدة . خطأ فى تطبيق القانون يوجب
نقضه وتصحيحه .

١ - لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل تنص على أنه « لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص ، وأن كل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يغلق بالطريق الإدارى أو يضبط إذا كان الاغلاق متعذرا » . بما مؤداه أن الحصول على رخصة بإقامة المحل لا تغنى صاحبها عن الحصول على ترخيص بإدارته .

٢ - لما كانت المادة ١٧ من ذات القانون تنص على أن « لكل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد » . ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ١٧ سالفه البيان بتوقيعه عقوبة واحدة عن الجريمتين سالفى الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون بتغريم المطعون ضده مائه جنيه عن كل تهمة وتأييده فيما عدا ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أقام وأدار محلا لتصليح التليفزيونات لئون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١٢، ١٧، ١٨، ٢/١٩ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٢٤٩ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ ومحكمة جناح رأس البر قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم خمسة جنيهاً والغلق . استأنف المحكوم عليه والنيابة العامة ومحكمة دمياط الابتدائية -

بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم مائة جنيه والغلق .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

ومن حيث إن النيابة العامة تتعنى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه إذ دان المطعون ضده بجريمتي اقامة وإدارة محل دون ترخيص قضى في شأنهما بعقوبة واحدة مع أن المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية المنطبق توجب توقيع عقوبة مستقلة عن كل جريمة منهما . مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد إذ دان المطعون ضده بجريمتي اقامة وإدارة محل دون ترخيص انتهى إلى توقيع عقوبة واحدة عنهما بتغريمه مائة جنيه والغلق . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل تنص على أنه « لا يجوز اقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص ، وأن كل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يغلق بالطريق الإداري أو يضبط إذا كان الاغلاق متعذرا » . بما مؤداه أن الحصول على رخصة باقامة المحل لا تغنى صاحبها عن الحصول على ترخيص بإدارته . وكانت المادة ١٧ من ذات القانون تنص على أن « لكل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه وتتعدد العقوبة بتعدد

المخالفات ولو كانت لسبب واحد » ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ١٧ سالفه البيان بتوقيعه عقوبة واحدة عن الجريمتين سالفى الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون بتغريم المطعون ضده مائة جنيه عن كل تهمة وتأييده فيما عدا ذلك .



جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

محمود رضوان نائب رئيس المحكمة وصلاح عطية وحسن عيش ورضوان عبد العليم

(١٧٦)

الطعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥٨ القضائية

(١) اشكال في التنفيذ . طعن « المصلحة في الطعن » .

الاشكال في التنفيذ يرد على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا . حتى يفصل في النزاع نهائيا من

محكمة الموضوع . إذا كان باب الطعن في الحكم مازال مفتوحا . المادة ٥٢٥ إجراءات .

(٢) اشكال في التنفيذ . حكم « حجيت »

الاشكال في التنفيذ . نعم على التنفيذ لا على الحكم

تجاوز محكمة الاشكال ذلك إلى أمور تخرج عن نطاق اشكالات التنفيذ . خطأ في القانون .

اساس ذلك ؟

١ - من المقرر أن الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى

يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع إذا كان باب - الطعن في الحكم

مازال مفتوحا وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - من المقرر أن سلطة محكمة الاشكال تتحدد بطبيعة الاشكال ذاته فهو نعى على التنفيذ لا على الحكم . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن سبق أن أقام اشكالا قضى فيه بوقف التنفيذ حين الفصل فى طعنه بالنقض الذى قضى فيه بدوره بعدم قبوله شكلا ، - فأقام الاشكال المطعون فى الحكم الصادر فيه بالطعن المائل ، والذى بنى قضاءه بوقف التنفيذ على مرض الطاعن وهو أمر يخرج عن نطاق اشكالات التنفيذ المنصوص عليها فى الباب السابع من الكتاب الرابع من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون قد أهدر حجية الحكم المستشكل فى تنفيذه بعد أن صار باتا بالقضاء بعدم قبول الطعن فيه بطريق النقض شكلا بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالغاء ما قضى به من وقف تنفيذ الحكم المستشكل فى تنفيذه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدد الاشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الأموال المقررة والمسلمة اليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها فى يوم البيع فاختلسها لنفسه اضرازا بالجهة الحاجزة وطلبت عقابه بالمادتين ٢٤٢، ٢٤١ من قانون العقوبات ومحكمة جنح دسوق قضت غيايبا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم اسبوعين مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ . عارض وقضى فى معارضته باعتبارها كئن لم

تكن . استأنف و محكمة كفر الشيخ الابتدائية -- بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا . عارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقيد بجدول محكمة النقض (برقم) . ومحكمة النقض قضت بعدم قبول الطعن شكلا كما استشكل المحكوم عليه فى الحكم ذاته وقضى فى الاشكال بقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه والاستمرار فى تنفيذ الحكم المستشكل فى تنفيذه . فأقام المحكوم عليه اشكالا آخر فى تنفيذ الحكم الصادر بجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ حيث قضت محكمة كفر الشيخ الابتدائية فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩٨٥ بقبول الاشكال شكلا وفى الموضوع بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه لحين الشفاء .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذقضى بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فى تنفيذه فقد أخطأ فى تطبيق القانون لتناوله حكما باتا لا يجوز الاستشكال فى تنفيذه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن فى الحكم مازال مفتوحا وذلك طبقا لنص المادة ٢٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

كما انه لما كان المقرر أن سلطة محكمة الاشكال تتحدد بطبيعة الاشكال ذاته فهو نعى على التنفيذ لا على الحكم . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن سبق أن أقام اشكالا قضى فيه بوقف التنفيذ لحين الفصل فى طعنه بالنقض الذى قضى فيه بدوره بعدم قبوله شكلا ، فأقام الاشكال المطعون فى الحكم الصادر فيه بالطعن المائل ، والذى بنى قضاءه بوقف التنفيذ على مرض الطاعن وهو أمر يخرج عن نطاق اشكالات التنفيذ المنصوص عليها فى الباب السابع من الكتاب الرابع من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون قد أهدر حجية الحكم المستشكل فى تنفيذه بعد أن صار باتا بالقضاء بعدم قبول الطعن فيه بطريق النقض شكلا بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ الحكم المستشكل فى تنفيذه .



جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

محمود البارودي ومحمود رضوان نائبى رئيس المحكمة وحسن عشيح وأنور جبرى .

(١٧٧)

الطعن رقم ٢٣٩٣ لسنة ٥٨ القضائية

نقض « التقرير بالطعن وايداع الاسباب . ميعاده »

التقرير بالطعن وايداع الاسباب . بعد الميعاد . أثره . عدم قبول الطعن شكلا . لا يقدر فى

ذلك أن الطاعن كان مجندا ومتحفظا عليه . علة ذلك ؟

مجرد وجود الطاعن بالسجن . وقت التقرير بالطعن . لا ينهض عذرا لتقديم اسبابه بعد

الميعاد . ما دام لا يدعى أنه حيل بينه وبين الاتصال بمحاميه .

لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٢ من ابريل سنة ١٩٨٥ بيد

أن الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض إلا فى يوم ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٥

وقدم الاسباب فى ذات التاريخ ، أى بعد فوات الميعاد المنصوص عليه فى المادة

٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام

محكمة النقض ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا - ولا يجدى الطاعن ما أثاره

فى اسباب طعنه من أنه كان معذورا بسبب تجنيده والتحفظ عليه بوحدة العسكرية لتنفيذ العقوبة المقررة عليه بها فى هذه الدعوى ودعوى أخرى ، ذلك لانه كان فى وسعه أن يقرر بالطعن أمام قلم الكتاب أو بالجيش فى الميعاد القانونى ولم يدع هو أو المدافع عنه أنه قد حيل بينه وبين ذلك - إذ الأصل أن الطعن فى الاحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم بكون غيرهم وتدخل المحامين عنهم لا يكون الا بناء على ارادتهم الطعن فى الحكم ورغبتهم فى السير فيه ، ومادام الطاعن لم يظهر رغبته شخصيا فى الطعن فى الحكم الصادر عليه فى أى من الجهتين المشار إليهما الا بعد فوات الميعاد القانونى فلا حق له فى التعلل بتأخره لكونه محبوسا فى وحدته العسكرية ، هذا وإن وجود الطاعن فى السجن وقت التقرير بالطعن لا ينهض بمجرد عذرا لتقديم اسبابه بعد الميعاد ما دام الطاعن لا يدعى أنه حيل بينه وبين الاتصال بمحاميه . لما كان ما تقدم فان الطعن يفصح عن عدم قبوله شكلا ..

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق الاشياء المبينة وصفا بقيمة بالأوراق المملوكة لـ ، وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ومحكمة جناح المنتزه قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع النفاذ . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف محكمة شرق الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية -

قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقضالخ

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٢ من ابريل سنة ١٩٨٥ بيد أن الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض إلا في يوم ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٥ وقدم الاسباب في ذات التاريخ ، أى بعد فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا - ولا يجدى الطاعن ما أثاره في اسباب طعنه من أنه كان معذورا بسبب تجنيده والتحفظ عليه بوحدة العسكرية لتنفيذ العقوبة المقضى عليه بها في هذه الدعوى ودعوى أخرى ، ذلك لأنه كان في وسعه أن يقرر بالطعن أمام قلم الكتاب أو بالجيش في الميعاد القانوني ولم يدع هو أو المدافع عنه أنه قد حيل بينه وبين ذلك - إذ الاصل أن الطعن في الاحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وتدخل المحامين عنهم لا يكون إلا بناء على ارادتهم الطعن في الحكم ورغبتهم في السير فيه ، وما دام الطاعن لم يظهر رغبته شخصيا في الطعن في الحكم الصادر عليه في أى من الجهتين المشار اليهما إلا بعد فوات الميعاد القانوني فلا حق له في التعلل بتأخره لكونه محبوسا في وحدته العسكرية ، هذا وأن وجود الطاعن في السجن

وقت التقرير بالطعن لا ينهض بمجرد عذرا لتقديم اسبابه بعد الميعاد ما دام الطاعن لا يدعى أنه حيل بينه وبين الاتصال بمحاميه . لما كان ما تقدم فإن الطعن يفصح عن عدم قبوله شكلا .



جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجى اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وإبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد
البارى .

(١٧٨)

الطعن رقم ٤٨٧٥ لسنة ٨ القضائية

(١) حكم « بيانات حكم الادانة » .

– بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .

(٢) بناء على أرض زراعية . جريمة « أركانها » . مسئولية جنائية . حكم « تسببيه » .

تسبيب معيب » .

مناطق المسئولية فى جريمة إقامة مصنع أو قمينة طوب . أن تكون الأرض المقام عليها

المصنع أو القمينة من الاراضى الزراعية . انحسار هذا الوصف عن الأرض . لاتأثيم . علة

ذلك ؟

اكفاء حكم الادانة فى جريمة اقامة قمينة طوب على أرض زراعية فى بيان الدليل بالاحالة

إلى محضر الضبط بون ايراد مضمونه واغفاله استظهار طبيعة الارض التى أقيمت عليها

القمينة . قصور .

١ - إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وإلا كان قاصراً .

٢ - لما كانت المادة ١٥٣ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « يحظر اقامة مصانع أو قمائن طوب في الاراضى الزراعية ، ويمتنع على اصحاب ومستغلى مصانع أو قمائن الطوب القائمة الاستمرار في تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون ، كما تنص المادة ١٥٧/١ من ذات القانون « يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥٣ من هذا القانون أو الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة الاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، مع الحكم بإزالة المصنع أو القمينة على نفقة المخالف ، وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة» . لما كان ذلك ، وكان مؤدى النصين المتقدمين في صريح الفاظهما أن مناط المسؤولية الجنائية في اقامة مصنع أو قمينة طوب ، أن تكون الارض المقام عليها المصنع أو القمينة من الاراضى الزراعية ، فإن انحسر عنها هذا الوصف كان الفعل غير مؤثم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى والظروف التي احاطت بها ، واكتفى في بيان الدليل

على ثبوتها فى حق الطاعن بالاحالة إلى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه ،
ودون أن يستظهر فى مدوناته طبيعة الارض التى أقيمت عليها قمينة الطوب ،
فإنه يكون مشويا بالقصور فى التسبيب

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اقام قمينة طوب على أرض زراعية على
النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٣ ، ١٥٧ من القانون رقم ٥٣
لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ . ومحكمة جنح ... قضت
حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسين
جنيها لوقف التنفيذ ويتغريمه عشرة الاف جنية . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة
بناها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا
ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وامرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس
المقضى بها .

قطعن الاستاذ المحامى عن الاستاذ ... المحامى نيابة عن المحكوم عليه

فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

من حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة
اقامة قمينة طوب على أرض زراعية بغير ترخيص من الجهة الادارية المختصة ،
قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة

والظروف التي أحاطت بها ، ولم يورد مؤدى الأدلة التي استند إليها في الادانة ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه اقتصر في بيانه واقعة الدعوى والدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله « وحيث إن الدعوى تخلص فيما جاء بمحضرها المؤرخ ١٩٨٤/١٢/٢٩ والمحضر بمعرفة المشرف الزراعى من أنه وحيث إن الدعوى تداولت بالجلسات ، وبجلسة ١٩٨٥/١/١٥ حضر المتهم ووكيله وطلب نذب خبير ، وحيث إن الخبير قدم تقريره الذى انتهى إلى أن المتهم قام وقت تحرير محضر المخالفة بعمل قمينة طوب بأرض الاتهام ، وعقب تحرير محضر المخالفة اعاد الارض إلى حالتها الأولى وزراعتها ، وحيث إن التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتا قاطعا أخذ ما جاء بتقرير الخبير الأمر الذى يتعين معاقبته طبقا لمواد الاتهام وعملا بالمادة ٣٠٤ / ٢ أج .» لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وإلا كان قاصراً .

وكانت المادة ١٥٣ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦

والمضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « يحظر اقامة مصانع أو

قماثن طوب فى الاراضى الزراعية ، ويمتنع على اصحاب ومستغلى مصانع أو قماثن الطوب القائمة الاستمرار فى تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون » كما تنص المادة ١٥٧/١ من ذات القانون « يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥٣ من هذا القانون أو الشروع فى ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة الاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، مع الحكم بإزالة المصنع أو القمينة على نفقة المخالف ، وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة » . لما كان ذلك ، وكان مؤدى النصين المتقدمين فى صريح الفاظهما أن مناط المسؤولية الجنائية فى اقامة مصنع أو قمينة طوب ، أن تكون الارض المقام عليها المصنع أو القمينة من الاراضى الزراعية ، فإن انحسر عنها هذا الوصف كان الفعل غير مؤثم ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى والظروف التى احاطت بها ، واكتفى فى بيان الدليل على ثبوتها فى حق الطاعن بالاحالة إلى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه ، ودون أن يستظهر فى مدوناته طبيعة الارض التى أقيمت عليها قمينة الطوب ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة ، بغير حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .



جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / حسين كامل حنفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور على فاضل ومحمد زايد نائبي رئيس المحكمة وأحمد عبد الرحمن ومحمد
طلعت الرفاعى .

(١٧٩)

الطعن رقم ٤٦٢٢ لسنة ٥٨ القضائية

حكم « بياناته » « بيانات حكم الادانة » « تسببه تسبب معيب » فك اختام .
ما يتطلبه القانون فى الحكم بالادانة فى جريمة فك الاختتام المؤثمة بالمادة
١٤٧ عقوبات .

بيانات حكم الادانة ؟ المادة : ٣١٠ إجراءات .
مثال

المستفاد من نص المادة ١٤٧ من قانون العقوبات أنه يشترط للعقاب على
جريمة فك الاختتام أن تكون هذه الاختتام التى صار فكها موضوعة بناء على أمر
صادر من احدى جهات الحكومة أو احدى المحاكم ومن ثم فانه يتعين على الحكم
الصادر بالادانة أن يعنى باستظهار هذا الركن ولما كانت المادة ٣١٠ من قانون
الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم يصدر بالادانة أن يشتمل على بيان

الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا وكان الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى لم يستظهر ما إذا كانت الاختتام الموضوعة على محل الطاعن والتي قام بفكها موضوعة بأمر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم من عدمه فانه لا يكون قد بين الواقعة بيانا كافيا هذا فضلا عن أنه لم يبين وجه استدلاله على ثبوت الواقعة بعناصرها القانونية والتفت كلية عن ايراد الأدلة التي تساند اليها فى قضائه بالادانة وبيان فحواها مما يعيبه بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بغض الاختتام الموضوعة على العين المبينة بالمحضر التى أغلقت بناء على أمر صادر من إحدى الجهات الحكومية وطلبت عقابه بالمادتين ١٤٧ ، ١٥٠ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٢٩ سنة ١٩٨٢ ومحكمة جنح عابدين قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا

بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...الخ

المحكمة

حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ذلك أنه لم يبين واقعة الدعوى ولم يعن بإيراد مضمون الأدلة التي استند إليها في ثبوت الجريمة قبله مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي الغيابي أنه اقتصر في بيان واقعة الدعوى على قوله «وحيث إن الواقعة تخلص فيما أثبت بمحضر ضبط الواقعة من أن المتهم قد قام بفض الاختتام الموضوعة على محله دون إذن من جهات الحكومة ثم انتهى إلى ثبوت التهمة قبل الطاعن أخذا بما جاء بمحضر الضبط» وكان البين من مراجعة الحكم الصادر في معارضة الطاعن أمام محكمة أول درجة - والذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه - أنه لم يأخذ بأسباب الحكم الغيابي وإنما اقتصر في الإحالة إليه على بيان واقعة الدعوى وأنشأ لنفسه أسبابا خاصة استعرض فيها المستندات التي قدمها الطاعن تأييدا لدفاعه واطرحها ثم استطرد إلى القول بثبوت التهمة قبله مما هو ثابت بالاوراق دون أن يورد أدلة الثبوت على هذه الواقعة ومضمون كل دليل منها ، لما كان ذلك وكان المستفاد من نص المادة ١٤٧ من قانون العقوبات أنه يشترط للعقاب على جريمة فك الاختتام أن تكون هذه الاختتام التي صار فكها موضوعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة

أو إحدى المحاكم ومن ثم فإنه يتعين على الحكم الصادر بالادانة أن يعنى باستظهار هذا الركن ولما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم يصدر بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ومؤدى الأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا وكان الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى لم يستظهر ما إذا كانت الاختتام الموضوعية على محل الطاعن والتى قام بفكها موضوعية بأمر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم من عدمه فإنه لا يكون قد بين الواقعة بيانا كافيا هذا فضلا عن أنه لم يبين وجه استدلاله على ثبوت الواقعة بعناصرها القانونية والتفت كلية عن إيراد الأدلة التى تساند إليها فى قضائه بالادانة وبيان فحواها مما يعيبه بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن .



جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / حسين كامل حنفي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين/ الدكتور على فاضل ومحمد زايد نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى

ومحمد طلعت الرفاعى .

(١٨٠)

الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٨ القضائية

(١) حكم « تسبيبه . تسبيب معيب » . تزوير « محررات عرفية » ، دعوى

مدنية . دعوى جنائية . إجراءات « إجراءات المحاكمة » ، اثبات « بوجه عام » .

نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

على المحكمة الجنائية متى رفعت إليها دعوى التزوير بناء على قضاء المحكمة المدنية برد

ويطالان سند لتزويره أن تبحث بنفسها جميع الأدلة التى تبني عليها عقيدتها . اكتفاؤها بسرد

وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك . قصور .

(٢) محكمة مدنية . محكمة جنائية . حكم « حجيت » . حجية الشيء

المحكوم فيه .

الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية

. أساس ذلك ؟

اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . المادة ٢٢١ إجراءات . عدم تقيدها - في محاكمة المتهم عن الجرائم المعروضة عليها - بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت .

-
- ١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها فيها ، أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة فإن ذلك يجعل حكمها غير مسبب
- ٢ - من المقرر وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تكون لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ذلك أن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهم عن الجرائم التي تعرض عليها لا تتقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح حدائق القبة ضد الطاعن بوصف أنه ارتكب تزويرا في محرر عرفى « عقد قسمة » وكان ذلك بأن وقع عليه بامضاء مزور نسبة زورا اليه (المدعى بالحقوق المدنية) واستعمل المحرر المزور فيما زور من أجله وطلب عقابه بالمادتين ٢١١ ، ٢١٥ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا أولا :- برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى . ثانيا :- برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى ثالثا :- بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل وتأيينه فيما عدا ذلك

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التزوير فى محرر عرفى قد شابه قصور فى التسببب ذلك بأنه اعتمد فى اثبات التزوير

على حكم المحكمة المدنية الذي قضى برد ويطلان المحررون أن يتحرى بنفسه أوجه الإدانة ويستظهر أركان جريمة التزوير مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن نقل عن صحيفة الدعوى المباشرة التي أقامها المدعى بالحق المدني وصف الاتهام الذي نسبته إلى الطاعن وهو التزوير في محرر عرقي واستعماله انتهى إلى ادانته بقوله « وحيث إن التهمة ثابتة بثبوتها كافيا ومؤيدا بما جاء بحافظة مستندات المدعى المدني ومن عدم دفع المتهم لها بدفاع جدى مقبول ويتعين معاقبة المتهم طبقا لمادة الاتهام » ويبين من الحكم الاستئنافي المطعون فيه أنه بعد أن أفصح عن أخذه بأسباب حكم محكمة أول درجة انتهى إلى تأييده بقوله « وحيث إنه في الموضوع فالثابت من حافظة مستندات المدعى بالحق المدني أن المتهم اقترف تزويرا في محرر هو عقد القسمة المؤرخ وقد قضى برد ويطلان هذا العقد في ومن ثم يكون المتهم قد اقترف جريمة تزوير في محرر عرقي الامر المئتم قانونا بموجب المادة ٢١١ من قانون العقوبات الذي ثبت معه ادانة المتهم بمادة الاتهام ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد ويطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها فيها ، أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنيت حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة فإن ذلك

يجعل حكمها غير مسبب لما هو مقرر وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تكون لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ذلك أن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهم عن الجرائم التي تعرض عليها لا تتقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن على المستندات المقدمة من المدعى بالحق المدني ، والحكم الصادر من المحكمة المدنية برد وبطلان المحررون أن يبين مضمون هذه المستندات ويتحرى بنفسه أوجه الإدانة فإنه يكون قاصرا في استظهار أركان جريمة التزوير في المحرر بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .



جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد الوهاب الخياط نائب رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل وعمار ابراهيم واحمد
جمال عبد الطيف .

(١٨١)

الطعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٨ القضائية

(١) اغذية . محلات صناعية . قانون « سريانه » « تفسيره » . نقض « حالات الطعن » .
الخطأ في القانون « » نظر الطعن والفصل فيه » .

النص في المادة الرابعة من قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ على الزام المنشآت
الصناعية بوضع تاريخي الانتاج وانتهاء الصلاحية للمنتجات المبينة به . سريانه اعتبارا من
١٩٨٤/٤/١٧ . اساس ذلك ؟

عدم وضع بيان تاريخي الانتاج وانتهاء الصلاحية قبل العمل بأحكام قرار وزير الصناعة
رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ . غير مؤتم . مخالفة ذلك . خطأ في القانون يوجب النقض والتصحيح .

(٢) إثبات « بوجه عام » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما يوفره » . حكم « تسببيه » .

تسبب معيب » .

دفاع الطاعن بنفى انتاجه للغلاف الموضوع على السلعة وتقديمه مستندات تظاهر ذلك .
جوهري . وجوب تمحيصه أو الرد عليه .

الدفاع المسطور بأوراق الدعوى قائم ومطروح على المحكمة فى أى مرحلة تالية .

تحقيق أدلة الإدانة فى المواد الجنائية . لا يصح أن يكون رهنا بمشينة المتهم .

(٢) إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . دفاع « الاخلال

بحق الدفاع . ما يوفره » . حكم « تسببيه . تسبب معيب » .

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة شرطه : أن تضمن حكمها

ما يدل على مواجهتها عناصر الدعوى والالام بها . قعودها عن ذلك . قصور .

١ - لما كان البين من الأوراق أن النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية قبل

الطاعن بوصف أنه بتاريخ ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ أولا : لم يدون تاريخ

الانتاج وانتهاء مدة الصلاحية على أحد المنتجات الغذائية (شاي) . ثانيا : غلف

السلعة المذكورة بغلاف غير مطابق لقرار الوعية . وخلصت محكمة أول درجة إلى

معاقبة الطاعن عن التهمتين وأيد الحكم المطعون فيه قضاء محكمة أول درجة ،

واستند الحكم فى معاقبة الطاعن عن التهمة الأولى إلى قرار وزير الصناعة رقم

١٥٢ لسنة ١٩٨٢ ، لما كان ذلك ، وكان القرار آنف الذكر بعد أن نص فى البند

الرابع من المادة الثانية منه على الزام المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمنتجات

الغذائية المعلبة والمجمدة والمعبأة بأن تضع على عبواتها بيانا بتاريخ الانتاج

وتاريخ انتهاء الصلاحية وعدد المنتجات التي ينطبق عليها ومن بينها الشاي -
موضوع الاتهام - نص في المادة الرابعة منه على أن يبدأ العمل بأحكام القرار
بعد ستة أشهر من تاريخ نشره الذي تم في ١٧ من ابريل سنة ١٩٨٣ ، وكان
قرار وزير الصناعة رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٨٣ قد نص في مادته الأولى على مد المهلة
المنصوص عليها بالمادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ سائلة
الذكر ستة أشهر أخرى اعتبارا من ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ حتى ١٦ من
ابريل سنة ١٩٨٤ فإن مفاد ذلك أن احكام قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة
١٩٨٣ لا يبدأ العمل بها إلا اعتبارا من ١٧ من ابريل سنة ١٩٨٤ ، لما كان ذلك ،
وكان قرار وزير الصناعة رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن إلزام المنشآت الصناعية
المنتجة للمواد الغذائية المعلبة والمجمدة بالبيانات الواجب وضعها على عبواتها من
المنتجات الغذائية ، الذي ألغى بالقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ ، قد خلا من النص
على إلزام بوضع أية بيانات على السلع المعبأة ، وكانت واقعة عدم وضع بيان
تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية على احدى السلع المعبأة - موضوع
التهمة الأولى المسندة إلى الطاعن - قد حدثت بتاريخ ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٣
أي قبل العمل بأحكام قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ على ما سلف
البيان ، فإنها تكون بمنأى عن التائيم ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر
، وقضى على الرغم من ذلك بإدانة الطاعن عنها فإنه يكون قد خالف القانون
وأخطأ في تطبيقه . لما كان ذلك وكان العيب الذي شاب الحكم - في خصوص

هذه التهمة - مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، فإنه يتعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم فيها بمقتضى القانون وذلك بنقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم المستأنف والحكم ببراءة الطاعن من التهمة الاولى المسندة اليه .

٢ - لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن قدم حافظتى مستندات ومذكرة بدفاعه كما يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن أقام دفاعه المثبت بهذه المذكرة - عن التهمة الثانية - على أن الشركة التى يعمل بها لا تقوم بانتاج الغلاف الذى يتم وضعه على تلك السلعة وأنها تحصل عليه من احدى شركات القطاع العام فضلا عن أن هذا الغلاف مطابق للمواصفات المقررة واشتملت المستندات المقدمة من الطاعن على صورة من كتاب صادر من شركة ... يتضمن أن الغلاف من انتاجها وأن الالوان المستخدمة فيه مطابقة لمواصفات هيئة التوحيد القياسى ، وخلص الطاعن من ذلك إلى انتفاء مسئوليته عن هذه التهمة . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن على هذا النحو دفاعا جوهريا - فى خصوصية هذه الدعوى - إذ يترتب عليه لوصح أن يتغير وجه الرأى فيها ، فإنه كان ينبغى على المحكمة تمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يدفعه ، أما وإنها لم تفعل والتفتت عن هذا الدفاع على

الرغم من أنه أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا على المحكمة عند نظر استئناف الطاعن وهو ما يوجب عليها ابداء الرأى بشأنه وإن لم يعاود الطاعن اثارته ، لان تحقيق أدلة الإدانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشيئة المتهم فى الدعوى .

٣ - الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وملت بها على وجه يفصح عن إنها فطنت اليها ووازنت بينها ، فإن هى التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التى وجهت اليه بما يكشف عن أن المحكمة قد اطرحت هذا الدفاع وهى على بينة من أمره فإن حكمها يكون فضلا عن إخلاله بحق الدفاع مشويا بالقصور فى التسبيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا: لم يقم بوضع تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية على منتج غذائى «شاي» ثانيا: غلف السلعة بغلاف غير مطابق للمواصفات . وطلبت عقابه بالمواد ١٥،٦،٥،٢،١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل ومحكمة جناح شبرا الخيمة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتى جنيه عن التهمتين والمصادرة والنشر فى جريدتى الأهرام والახبار على نفقة المحكوم عليه . استأنف ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى عدم وضع بيان بتاريخ الصلاحية على السلعة المنتجة بمصنعه ، وتغليفها بغلاف غير مطابق لقرار الأوعية ، قد خالف القانون وشابه القصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الواقعة محل التهمة الأولى غير مؤثمة عملا بقرارى وزير الصناعة رقمى ٨٣٦،١٥٣ لسنة ١٩٨٣ ، وجاءت أسباب الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه فى عبارة قاصرة ، كما أن الحكم المطعون فيه حرر على نموذج مطبوع خلا من الأسباب ، والتفت عن دفاع الطاعن - المؤيد بالمستندات - القائم على أن تبعة الاتهام بالنسبة للتهمة الثانية تقع على عاتق الشركة المصنعة للغلاف التى اقرت بسلامة الاغلفة . وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الأوراق أن النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بوصف أنه بتاريخ ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ أولا : لم يدون تاريخ الانتاج وانتهاء مدة الصلاحية على أحد المنتجات الغذائية (شاي) : ثانيا غلف السلعة المذكورة بغلاف غير مطابق لقرار الاوعية . وخلصت محكمة أول درجة إلى معاقبة الطاعن عن التهمتين وأيد الحكم المطعون فيه قضاء محكمة أول درجة ،

واستند الحكم فى معاقبة الطاعن عن التهمة الأولى إلى قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ ، لما كان ذلك ، وكان القرار آنف الذكر بعد أن نص فى البند الرابع من المادة الثانية منه على إلزام المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمنتجات الغذائية المعلبة والمجمدة والمعبأة بأن تضع على عبواتها بياناً بتاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية وعدد المنتجات التى ينطبق عليها ومن بينها الشاى - موضوع الاتهام - نص فى المادة الرابعة منه على أن يبدأ العمل بأحكام القرار بعد ستة أشهر من تاريخ نشره الذى تم فى ١٧ من إبريل سنة ١٩٨٣ ، وكان قرار وزير الصناعة رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٨٣ قد نص فى مادته الأولى على مد المهلة المنصوص عليها بالمادة الرابعة من القرار الوزارى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ سائلة الذكر ستة أشهر أخرى اعتباراً من ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ حتى ١٦ من إبريل سنة ١٩٨٤ فإن مفاد ذلك أن أحكام قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ لا يبدأ العمل بها إلا اعتباراً من ١٧ من إبريل سنة ١٩٨٤ ، لما كان ذلك ، وكان قرار وزير الصناعة رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن المنشآت الصناعية المنتجة للمواد الغذائية المعلبة والمجمدة بالبيانات الواجب وضعها على عبواتها من المنتجات الغذائية ، الذى ألغى بالقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ ، قد خلا من النص على إلزام بوضع أية بيانات على السلع المعبأة ، وكانت واقعة عدم وضع بيان تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية على إحدى السلع المعبأة - موضوع التهمة الأولى المسندة إلى الطاعن - قد حدثت بتاريخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

أى قبل العمل بأحكام قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ على ما سلف البيان ، فإنها تكون بمنأى عن التأييم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر . وقضى على الرغم من ذلك بإدانة الطاعن عنها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه . لما كان ذلك وكان العيب الذى شاب الحكم - فى خصوص هذه التهمة - مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، فإنه يتعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم فيها بمقتضى القانون وذلك بنقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم المستأنف والحكم ببراءة الطاعن من التهمة الاولى المسندة اليه .

ومن حيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن قدم حافظتى مستندات ومذكرة بدفاعه كما يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن أقام دفاعه المثبت بهذه المذكرة - عن التهمة الثانية - على أن الشركة التى يعمل بها لا تقوم بإنتاج الغلاف الذى يتم وضعه على تلك السلعة وأنها تحصل عليه من احدى شركات القطاع العام فضلا عن أن هذا الغلاف مطابق للمواصفات المقررة واشتملت المستندات المقدمة من الطاعن على صورة من كتاب صادر من شركة ... يتضمن أن الغلاف من إنتاجها وأن الالوان المستخدمة فيه مطابقة لمواصفات هيئة التوحيد القياسى ، وخلص الطاعن من

ذلك إلى انتفاء مسئوليته عن هذه التهمة . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن على هذا النحو دفاعا جوهريا - فى خصوصية هذه الدعوى - إذ يترتب عليه لوصح أن يتغير وجه الرأى فيها ، فإنه كان ينبغى على المحكمة تمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يدفعه ، اما وأنها لم تفعل والتفتت عن هذا الدفاع على الرغم من أنه أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا على المحكمة عند نظر استئناف الطاعن وهو ما يوجب عليها ابداء الرأى بشأنه وإن لم يعاود الطاعن اثارته ، لان تحقيق أدلة الإدانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشيئة المتهم فى الدعوى . هذا إلى أنه إذا كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة ، إلا إنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وامت بها على وجه يفصح عن إنها فطنت اليها ووازنت بينها ، فإن هى التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التى وجهت اليه بما يكشف عن أن المحكمة قد اطرحت هذا الدفاع وهى على بينة من أمره فإن حكمها يكون فضلا عن اخلاله بحق الدفاع مشوبا بالقصور فى التسبيب بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة لما قضى به من معاقبة الطاعن عن التهمة الثانية .



جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / حسين كامل حنفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد زايد نائب رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى وفريد عوض ومحمد
طلعت الرفاعى .

(١٨٢)

الطعن رقم ٤٨٢ هـ لسنة ٨ هـ القضائية

(١) حكم « بياناته » « بيانات حكم الادانة » .

وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها
والادلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات :

(٢) نصب . جريمة « أركانها » . حكم « تسببيه » . تسبیب معيب « . نقض « أسباب
الطعن . ما يقبل منها »

جريمة النصب وفق نص المادة ٢٣٦ عقوبات . ما يلزم لتوافرها ؟

ما يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بآخر ؟

١ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم
بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به
أركان الجريمة التى دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والادلة التى

استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا .

٢ - لما كانت جريمة النصب كما هي معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه وقد نص القانون على أن الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وكان من المقرر أنه يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجانى وتدبيره واراادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه توصل إلى الاستيلاء على الاشياء المبينة وصفا وقيمة بالأوراق المملوكة لـ..... وكان ذلك بطريق الاحتيال بأن أوهمه بأنه قد عثر على مظروف به مبلغ ٨٥٠ وقام باعطائه إياه وتمكن المتهم بهذه الوسيلة من الاستيلاء على تلك الاشياء . وطلبت عقابه بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح باب شرق قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة النصب قد شابه قصور في التسبب ذلك أنه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا ولم يستظهر دور الطاعن فيها ولم يبين وجه استدلاله ببلاغ المجنى عليه على ثبوت التهمة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى أخذاً مما جاء ببلاغ المجنى عليه بما مؤداه أنه أثناء تواجده بمنطقة الابراهيمية استفسر منه أحد الاشخاص عما إذا كان المظروف الملقى أرضا يخصه فأجابه نفياً فالتقطه المتهم واصطحب المجنى عليه في اتجاه سيدى جابر لاستطلاع محتويات المظروف فتبين أن به نقوداً لا يعلم قيمتها وأن المتهم وضع المظروف ملفوفاً في منديل داخل حقيبته . وأثناء سيرهما قابلهما شخص آخر واستفسر من المتهم عن المظروف وقرر أن بداخله مبلغ ٨٥٠ جنية فانكره المتهم ثم عاد إليه ذلك الشخص ثانية وادعى أن أحد المارة قد شاهد المتهم اثناء التقاطه المظروف فوعده المتهم باعادته بعد أن ادعى للشخص السائل بأن المجنى

عليه شقيقه وقد طلب المتهم من المجنى عليه تسليم ذلك الشخص ما يتحلى به من خواتم ضمانا لاعادة المظروف . ويعد ذلك تبين أن المظروف يحتوى على بعض الأوراق البيضاء . ويعد أن أورد الحكم واقعة الدعوى على هذه الصورة استطراد إلى القول بثبوت التهمة قبل المتهم من اقوال المجنى عليه بمحضر الاستدلالات وتحقيقات النيابة لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة التى دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا . وكانت جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه وقد نص القانون على أن الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وكان من المقرر أنه يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر أن يكون

الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجانى وتدبيره وارادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق . وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل بيان الصلة بين الطاعن والشخص الآخر الذى سلمه المجنى عليه ماله وما صدر عن المتهم من قول أو فعل مما حمّله على التسليم فى ماله فإنه يكون قاصر البيان هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه إذ اقتصر على بيان واقعة الدعوى كما وردت ببلاغ المجنى عليه دون ايراد فحوى أقواله بمحضر جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة التى تساند إليها فى قضائه بالإدانة ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية كافة الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم مما يعيبه بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن



جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة وفتحي الصباغ ومصطفى كامل .

(١٨٣)

الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقض « الصفة فى الطعن » . دعوى مدنية . مسئولية مدنية

عدم جواز الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها . إلا فيما يتعلق
بحقوقهما المدنية .

(٢) اثبات « اعتراف » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

الاعتراف فى المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمه فى الاثبات .
موضوعى .

عدم اطمئنان المحكمة إلى أدلة الثبوت . يدخل فى مطلق سلطتها . بغير معقب عليها من
محكمة النقض .

(٣) اثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

كفاية أن يشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة كى يقضى بالبراءة . حد ذلك ؟

(٤) اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب « دفعوع » الدفع بنفى التهمة » .

عدم التزام المحكمة عند قضائها بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت

مثال

(٥) اثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسببيه »

. تسبیب غیر معيب « نقض » اسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

اختلاف أقوال شهود النفي الذين اخذ الحكم بأقوالهم فيما هو غير مؤثر . لا يعيب الحكم

الجدل الموضوعي . إثارته أمام النقض . غير جائز .

(٦) محاماة . حكم « بطلانه » . بطلان دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره » .

نقض « اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

اتيان المحامي لخصم موكله فعلاً مما نص عليه في المادة ٨٠ من قانون المحاماة رقم ١٧

لسنة ١٩٨٣ . مخالفة مهنية لا يترتب عليها البطلان . ولا يجرى العطل الذي قام به المحامي

من آثاره .

مثال لعدم وجود اخلال بحق الدفاع لقيام محام بالترافع عن خصمين في دعوى واحدة .

١ - لما كان الطاعن هو المدعى بالحقوق المدنية ، وكانت الفقرة الثانية من

المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام

محكمة النقض تنص على أنه لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية ، وكان الطاعن لم يدع بحقوق مدنية قبل المطعون ضده الثانى ، فان الطعن بالنسبة للمطعون ضده المذكور يكون غير جائز .

٢ - من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ، فلا تثريب عليها إن هى لم تأخذ باعتراف المتهم ، وأخذت بعدوله عنه ، وبما شهد به شهود النفى إذ العبرة فى ذلك كله بما تطمئن إلى صحته ويتكون اقتناعها ، وكان البين مما أورده الحكم أن المحكمة لم تطمئن إلى اعتراف المطعون ضده الأول لما قدرته من أنه لا يطابق الحقيقة والواقع فاطرحته ، وايضاً لم تطمئن إلى باقى أدلة الثبوت التى قدمتها النيابة العامة فى الدعوى ولم تقتنع بها ورأتها غير صالحة للاستدلال بها على ثبوت الاتهام ، وهو ما يدخل فى مطلق سلطتها بغير معقب عليها فى ذلك من محكمة النقض .

٣ - من المقرر أنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أن المحكمة أحاطت بالدعوى وألمت بظروفها عن بصر وبصيرة

٤ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم إن لم يعرض إلى دفاع الطاعن على فرض صحته - بشأن حمل المحكمة على الأخذ باقرار المطعون ضده الأول بالتحقيقات بارتكابه الواقعة لما ضمنه حدوث اصابة يقدمه اليسرى عند مقارفتها والثابتة بتقرير طبي ، لانه دفاع لا يستأهل من الحكم ردا خاصا ، متى كان قد سلم باستبعاد هذا الاقرار وبعدم جواز التعويل عليه كدليل من أدلة الثبوت في الدعوى بكل ما تضمنه من وقائع .

٥ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم كذلك ما يثيره الطاعن من أن شاهدين من شهود النفي الذين أخذ بأقوالهم اختلفا في شأن واقعة ثانوية ، ما دام الثابت أن الخلاف فيها لم يكن يؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه في شأن كل ما تقدم ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٦ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أنه وإن كان ... قد تولى ابتداء المرافعة عن الطاعن وأخرى بصفتيهما مدعين بحقوق مدنية قبل المطعون ضده الأول فقط ، وتسنى له أن يبدي ما يعن له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة بون غيرها ، ثم قام بالمدافعة عن المتهم الآخر بون اعتراض من الطاعن الذي كان حاضرا ، وفي مقدوره أن يبدي ما يشاء من الدفاع حرصا على مصلحته . الأمر الذي ينتفى معه مظنة الاخلال بحق الطاعن في الدفاع ،

ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن غير مقبول . هذا وكانت المادة ٨٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ إذ نصت على أن « على المحامى أن يمتنع عن ابداء أية مساعدة ولو من قبيل الشورى لخصم موكله فى النزاع ذاته أو فى نزاع مرتبط به إذا كان قد أبدى فيه رأيا للخصم أو سبقت وكالته عنه ثم تنحى عن وكالته ، ويصفه عامة لا يجوز للمحامى أن يمثل مصالح متعارضة ، ويسرى هذا الحظر على المحامى وكل من يعمل لديه فى نفس المكتب من المحامين بأى صفة كانت " . نون أن ترتب البطلان جزاء على مخالفة هذا النص ، فقد دلت بذلك على أن هذه المخالفة مهنية وإن عرضت المحامى للمساعدة التأديبية ، إلا أنها لا تجرد العمل الذى قام به المحامى لمساعدة خصم موكله - بفرض حصوله - من آثاره المنتجة لدى المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما وضعا النار عمدا فى المحلين التجاريين الخاصين بـو..... وكان ذلك بأن سكب المتهم الثانى البنزين أسفل بابيهما بينما قام المتهم الأول بإشعال النيران فيهما وأحالتهم إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى كل من المجنى عليهما مدنيا قبل المتهم الأول بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا ببراءة المتهمين مما

أسند اليهما ورقض الدعوى المدنية .

فطعن الاستاذ.....المحامى نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم

بطريق النقضالخ

المحكمة

من حيث إنه لما كان الطاعن هو المدعى بالحقوق المدنية ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية ، وكان الطاعن لم يدع بحقوق مدنية قبل المطعون ضده الثانى ، فان الطعن بالنسبة للمطعون ضده المذكور يكون غير جائز

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده الأول من جريمة حريق عمد وبرفض الدعوى المدنية ، قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن أقام قضائه على عدم صحة اعتراف المطعون ضده الأول فى حين أن هذا الاعتراف لم يكن وليد اكراه ويؤيد صحته ما ثبت من وجود اصابة بقدمه اليسرى قرر إنها حدثت من جراء الحريق ، وأن منازعة تجرى بينه وبين الطاعن على القيمة الايجارية للمحل التجارى محل الحادث ، وأن شاهدين ممن أيبوا وجود المطعون ضده المذكور فى

الحقل وقت وقوع الحادث اختلفا فى شأن تشغيل ماكينة الرى وقتذاك . فضلا عن أن محاميا واحدا قام بالمدافعة عن الطاعن والمطعون ضده الثانى رغم تعارض مصلحتيهما ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لواقعة الدعوى كما صورها الاتهام . وأشار إلى أدلته فيها ومن بينها اقرار المطعون ضده الأول بتحقيقات النيابة بارتكابه الجريمة ، قدم لما قضى به من براءة هذا ومتهم آخر - المطعون ضده الثانى - بقوله « وحيث انه بتمحيص واقعة الدعوى يستبين أنه قد اكتنفها الشك الكثير ، ذلك أن الثابت يبين أن المتهم الثانى كان فى يوم الحادث داخل وحدته العسكرية على نحو ما ثبت من الشهادة الرسمية الصادرة عن وحدته العسكرية . وهو ما يعزز انكار المتهم الأول فى فجر التحقيق ، ولا يقدح ذلك تقريره فى مرحلة من مراحل التحقيق أنه قد اقترف الفعل مع المتهم الثانى ، اذ أن العبرة فى الاعتراف الذى يعول عليه ، وهو ما صادق الحقيقة ولا يتعارض مع ماديات الواقعة فقد قرر المتهم الأول فى بدء التحقيق أنه وقت وقوع الحادث كان فى حقله منذ الساعة السابعة مساء حتى الساعة الرابعة صباحا من اليوم التالى يروى زراعته ، وقد أيده فى ذلك كل من و و... هذا بالاضافة إلى أن المتهم قد عدل عن هذا الاعتراف فى مراحل التحقيق اللاحقة ، ثم ان هذا الاعتراف المزعوم يتعارض مع ما قدمه المتهم الثانى من سند رسمى يدل على تواجده داخل وحدته العسكرية فى تاريخ الحادث ، وهو ما يستوجب

اهدار أقوال شهود الاثبات ، والتعويل على ما تستخلصه المحكمة من صورة صحيحة لواقعة الدعوى ، ويتعين - من ثم - القضاء ببراءة المتهمين مما اسند اليهما» لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ، فلا تثريب عليها إن هى لم تأخذ باعتراف المتهم ، وأخذت بعنونه ، وبما شهد به شهود النفى إذ العبرة فى ذلك كله بما تطمئن إلى صحته ويتكون اقتناعها ، وكان البين مما أورده الحكم أن المحكمة لم تطمئن إلى اعتراف المطعون ضده الأول لما قدرته من أنه لا يطابق الحقيقة والواقع فاطرحته ، وايضاً لم تطمئن إلى باقى أدلة الثبوت التى قدمتها النيابة العامة فى الدعوى ولم تقتنع بها ورأتها غير صالحة للاستدلال بها على ثبوت الاتهام ، وهو ما يدخل فى مطلق سلطتها بغير معقب عليها فى ذلك من محكمة النقض ولما كان يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أن المحكمة أحاطت بالدعوى وألمت بظروفها عن بصر وبصيرة . وكان لا يعيب الحكم إن لم يعرض إلى دفاع الطاعن على فرض صحته - بشأن حمل المحكمة على الأخذ باقرار المطعون ضده الأول بالتحقيقات بارتكابه الواقعة لما ضمنه حدوث اصابة بقدمه اليسرى عند مقارقتها والثابته بتقرير طبي ، لانه دفاع لا يستأهل من الحكم رداً خاصاً ، متى كان قد سلم باستبعاد هذا

الاقرار وبعدم جواز التعويل عليه كدليل من أدلة الثبوت فى الدعوى بكل ما تضمنه من وقائع ، وكان لا يعيب الحكم كذلك ما يثيره الطاعن من أن شاهدين من شهود النفى الذين أخذ بأقوالهم اختلفا فى شأن واقعة ثانوية ، ما دام الثابت أن الخلاف فيها لم يكن يؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن فى طعنه فى شأن كل ما تقدم ينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أنه وإن كان ... قد تولى ابتداء المرافعة عن الطاعن وأخرى بصفتيهما مدعين بحقوق مدنية قبل المطعون ضده الأول فقط ، وتسنى له أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع فى نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها ، ثم قام بالمدافعة عن المتهم الآخر دون اعتراض من الطاعن الذى كان حاضرا ، وفى مقدوره أن يبدى ما يشاء من الدفاع حرصا على مصلحته . الأمر الذى ينتفى معه مظنة الاخلال بحق الطاعن فى الدفاع ، ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن غير مقبول . هذا وكانت المادة ٨٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ إذ نصت على أن « على المحامى أن يمتنع عن ابداء أية مساعدة ولو من قبيل الشورى لخصم موكله فى النزاع ذاته أو فى نزاع مرتبط به إذا كان قد أبدى فيه رأيا للخصم أو سبقت وكالته عنه ثم تنحى عن وكالته ، ويصفة عامة لا يجوز للمحامى أن يمثل مصالح متعارضة ، ويسرى هذا الحظر على المحامى وكل من يعمل لديه فى نفس المكتب

من المحامين بأى صفة كانت . دون أن ترتب البطالان جزاء على مخالفة هذا النص ، فقد دلت بذلك على أن هذه المخالفة مهنية وإن عرضت المحامى للمساءلة التأديبية ، إلا أنها لا تجرد العمل الذى قام به المحامى لمساعدة خصم موكله - بفرض حصوله - من آثاره المنتجة لدى المحكمة . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ، مع مصادرة الكفالة والزام الطاعن المصروفات .



جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ عبد الوهاب الخياط نائب رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل واحمد جمال عبد
اللطيف ومحمد حسين مصطفى .

(١٨٤)

الطعن رقم ٢٣٠٦ لسنة ٥٨ القضائية

ايجار اماكن . خلورجل . عقوبة . نقض «الطعن للمرة الثانية» . محكمة النقض « نظرها
موضوع الدعوى » .

تقاضى مقدم ايجار وفق المادة السادسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مقصور على
المباني المنشأة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .

نقض الحكم بناء على طلب أحد الخصوم غير النيابة العامة . عدم جواز اضرارته من
طعنه مثال لحكم بالإدانة فى جريمة تقاضى مقدم ايجار صادر من محكمة النقض حال
نظرها موضوع الدعوى .

، إن واقعات الدعوى ، حسبما استخلصتها المحكمة من الأوراق ومادار فى
شأنها بالجلسات تخلص فى أن المتهم تقاضى من المجنى عليه ... مبلغ ثلاثة
الاف ومائة جنيه على سبيل مقدم الايجار عن وحدتين اجرهما له فى العقار

المنشأ قبل الحادى والثلاثين من يوليو سنة ١٩٨١ الكائن برقم ... وذلك بواقع
الف وخمسمائة وخمسين جنيها عن كل وحدة منهما .

ومن حيث إن الواقعة - على النحو المتقدم - قام الدليل على صحتها وثبوتها
فى حق المتهم ، من أقوال ، ومن المستندات المقدمة منه . فقد قرر المجنى
عليه ... فى محضر جمع الاستدلالات أنه بموجب عقدى ايجارمؤرخين و
..... استأجر من المتهم وحدتين بالعقار الكائن ونقده مقدم ايجار قدره الف
 وخمسمائة وخمسين جنيها عن كل من الوحدتين ، و تم تحرير ايصال بكل
من هذين المبلغين . وثبت من الصورتين الضوئيتين للايصالين المقدمين من
المجنى عليه أنهما مؤرخان ومحرران بين المتهم والمجنى عليه ، يتضمن
احدهما أن المجنى عليه دفع للمتهم مبلغ الف وخمسمائة وخمسين جنيها كمقدم
ايجار عن الشقة رقم ... واشتمل الايصال على بيان طريقة خصم مبلغ المقدم من
الايجار على أن يكون ابتداء من الايجار المستحق فى ، وتضمن الايصال
الاخر أن المجنى عليه دفع للمتهم مبلغ الف وخمسمائة وخمسين جنيها كمقدم
ايجار عن الحانوت استجاره بالعقار ذاته وفصل طريقة خصم مبلغ المقدم من
الايجار المستحق فى

ومن حيث إن هذه المحكمة تطرح ما ذهب اليه المتهم من أن تحريره الايصالين
المقدمة صورتاهما يرجع إلى معاملات مالية بينه وبين المجنى عليه ازاء
اطمئنانها لأدلة الثبوت سالفة البيان .

ومن حيث إن المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد حظرت فى فقرتها الأخيرة تقاضى مقدم ايجار بأية صورة من الصور . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وإن اجاز فى المادة السادسة منه تقاضى مقدم ايجار بشروط معينة حددها إلا أنه افصح صراحة عن أن هذه الاجازة مقصورة على المباني المنشأة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ، وكان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الإشارة قد نشر فى الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣١ تابع (ج) بتاريخ ٣٠ يوليه سنة ١٩٨١ وعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره ، فإن كافة المباني المنشأة قبل الحادى والثلاثين من يوليه سنة ١٩٨١ تبقى خاضعة فى خصوص تقاضى مقدم الايجار لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، بما يلزم عنه القول بأن تقاضى مقدم ايجار بالنسبة إلى هذه المباني يبقى محظورا حظرا مطلقا . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق - على النحو المار بيانه - أن تقاضى المتهم مقدم الايجار من المجنى عليه كان عن وحدتين كائنتين بعقار قائم قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، فإن المادة ٢٦ من القانون رقم ١٩٧٧ تكون هى المنطبقة على واقعة الدعوى الماثلة .

ومن حيث إنه بناء على ما تقدم ، فإنه يكون قد ثبت لدى هذه المحكمة أن بتاريخ تقاضى من ... مبلغ ثلاثة الاف ومائة جنيه كمقدم ايجار عن وحدتين

بالعقار رقم الامر الذى يتعين معه معاقبته طبقا للمادتين ٧٧،٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وذلك عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه إذا كان نقض الحكم حاصلا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه ، وكان نقض الحكم فى الدعوى المطروحة قد حصل بناء على طلب المتهم ، فإنه لا يجوز لهذه المحكمة أن تقضى بما يجاوز العقوبة التى قضى بها الحكم المنقوض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تقاضى المبالغ المبينة بالمحضر على سبيل مقدم الايجار خارج العقد . وطلبت معاقبته بالمادتين ٧٧،٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالجيزة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لوقف التنفيذ . وتغريمه مبلغ ٦٢٠٠ ج والزامه برد مبلغ ٣١٠٠ ج للمدعى بالحقوق المدنية وعدم قبول الدعوى المدنية . استأنف المحكوم عليه والمدعى بالحقوق المدنية ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم لسنة ٥٢ قضائية) . وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وأحالة القضية إلى محكمة الجيزة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة الاعادة - بهيئة استئنافية أخرى - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المتهم ٢٦٠٠ ج والزامه برد مبلغ ١٣٠٠ ج للمجنى عليه .

فطعن الاستاذ / المحامى عن الاستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لتنظر الموضوع .

المحكمة

من حيث إن واقعات الدعوى ، حسبما استخلصتها المحكمة من الأوراق ومادار فى شأنها بالجلسات تخلص فى أن المتهم تقاضى من المجنى عليه ... مبلغ ثلاثة الاف ومائة جنيه على سبيل مقدم الايجار عن وحدتين اجرهما له فى العقار المنشأ قبل الحادى والثلاثين من يوليو سنة ١٩٨١ الكائن برقم ... وذلك بواقع الف وخمسمائة وخمسين جنيها عن كل وحدة منهما .

ومن حيث إن الواقعة - على النحو المتقدم - قام الدليل على صحتها وثبوتها

فى حق المتهم ، من أقوال ، ومن المستندات المقدمة منه . فقد قرر المجنى عليه ... فى محضر جمع الاستدلالات أنه بموجب عقدى ايجار مؤرخين و.... استأجر من المتهم وحدتين بالعقار الكائن ... وتقدم مقدم ايجار قدره الف وخمسمائة وخمسين جنيها عن كل من الوحدتين ، وتم تحرير ايصال بكل من هذين المبلغين .

وثبت من الصورتين الضوئيتين للايصالين المقدمين من المجنى عليه أنهما مؤرخان ومحرران بين المتهم والمجنى عليه ، يتضمن احدهما أن المجنى عليه دفع للمتهم مبلغ الف وخمسمائة وخمسين جنيها كمقدم ايجار عن الشقة رقم ... واشتمل الايصال على بيان طريقة خصم مبلغ المقدم من الايجار على أن يكون ابتداء من الايجار المستحق فى ، يتضمن الايصال الاخر أن المجنى عليه دفع للمتهم مبلغ الف وخمسمائة وخمسين جنيها كمقدم ايجار عن الحانوت استجاره بالعقار ذاته وفصل طريقة خصم مبلغ المقدم من الايجار المستحق فى

ومن حيث إن هذه المحكمة تطرح ما ذهب اليه المتهم من أن تحريره الايصالين المقدمة صورتاهما يرجع إلى معاملات مالية بينه وبين المجنى عليه ازاء اطمئنانها لأدلة الثبوت سالفة البيان .

ومن حيث إن المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد حظرت فى فقرتها الأخيرة تقاضى مقدم ايجار بأية صورة من الصور . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٣٦

لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وإن أجاز فى المادة السادسة منه تقاضى مقدم إيجار بشروط معينة حددها إلا أنه أفصح صراحة عن أن هذه الإجازة مقصورة على المبانى المنشأة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ، وكان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الإشارة قد نشر فى الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣١ تابع (ج) بتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٨١ وعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره ، فإن كافة المبانى المنشأة قبل الحادى والثلاثين من يولييه سنة ١٩٨١ تبقى خاضعة فى خصوص تقاضى مقدم الإيجار لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، بما يلزم عنه القول بأن تقاضى مقدم إيجار بالنسبة إلى هذه المبانى يبقى محظوراً حظراً مطلقاً . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق - على النحو المار بيانه - أن تقاضى المتهم مقدم الإيجار من المجنى عليه كان عن وحدتين كانتين بعقار قائم قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، فإن المادة ٢٦ من القانون رقم ١٩٧٧ تكون هى المنطبقة على واقعة الدعوى الماثلة .

ومن حيث إنه بناء على ما تقدم ، فإنه يكون قد ثبت لدى هذه المحكمة أن بتاريخ تقاضى من ... مبلغ ثلاثة آلاف ومائة جنيه كمقدم إيجار عن وحدتين بالعقار رقم الأمر الذى يتعين معه معاقبته طبقاً للمادتين ٢٦، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وذلك عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت

المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناءً على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه ، وكان نقض الحكم في الدعوى المطروحة قد حصل بناءً على طلب المتهم ، فإنه لا يجوز لهذه المحكمة أن تقضى بما يجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم المنقوض .



جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد احمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
ومحمد حسين مصطفى .

(١٨٥)

الطعن رقم ٣٧٨٨ لسنة ٥٩ القضائية

(١) جمارك . تهريب جمركى .

التهريب الحكى فى مفهوم المادة ١٢١/٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدلة ؟

(٢) جمارك . تهريب جمركى .

متى يعد حائز البضائع الاجنبية . حسن النية . وفق حكم المادة الثامنة من اللائحة
التنفيذية للقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ؟

(٣) قرارات وزارية . لوائح تنفيذية . قانون «التفويض التشريعى» .

حق السلطة التنفيذية تولى اعمال تشريعية باصدار اللوائح التنفيذية . اساس

محدد ذلك ؟

(٤) قانون «التفويض التشريعى» . دستور . قرارات وزارية . تهريب

جمركى . جمارك . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب » . نقل » اسباب

الطعن . ما لا يقبل منها » .

صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي . رهينة بعدم وجود تضاد بين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه .

تغليب نص القانون عند التعارض بينه وبين نص وارد في لائحته . واجب .

تضمن نص المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية للقانون ٧٥ لسنة ٨٠ شروطاً على بيانات الفواتير . يتعارض مع اطلاق نص المادة ١٢١/٢ من القانون ٦٦ لسنة ٦٣ المعدل .
مؤدى ذلك ؟

المستندات المؤيدة لسداد الضرائب الجمركية . لم يشترط فيها الشارع إلا أن تكون دالة على السداد . تقدير ذلك لقاضى الموضوع دون التزام برأى لسواه . ولو كان وارداً فى اللائحة التنفيذية للقانون .

١ - إن الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه « ويعتبر فى حكم التهريب حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ويفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت فى حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة . كما يعتبر فى حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو اخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر يكون الغرض منه التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة

كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة » .

٢ - إن المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر بها قرار نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه « يعتبر الحائز حسن النية ولا تحتجز بضائعه إذا كان تحت يده عند الضبط فاتورة صحيحة صادرة من مستورد أما الفواتير الصادرة من غير مستورد فلا يعتد بها إلا إذا أثبت فيها رقم القسيمة الجمركية وتاريخها وافر من اصدها بمسئوليته عنها وعما جاء بها من بيانات » .

٣ - من المقرر أن من حق السلطة التنفيذية طبقا للمبادئ الدستورية المقررة أن تتولى اعمالا تشريعية عن طريق اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها إلا أن هذا الحق لا يعنى نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها فى وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو أن تعدل فيها أو تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، ومن ثم فإن اللائحة التنفيذية لا يصح أن تضع قيда على خلاف نص القانون .

٤ - يشترط لصدور القرار فى حدود التفويض التشريعى ألا يوجد أدنى تضاد بينه وبين النص الوارد فى القانون وأنه عند التعارض بين نصين احدهما وارد فى القانون والآخر وارد فى لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره اسماى درجة واصلا للائحة . لما كان ذلك ، وكان النص فى المادة

الثامنة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ سألقة الذكر على وضع شروط على الفواتير بأن يثبت فيها رقم القسيمة الجمركية وتاريخها وقرار من اصدرها بمسئوليته عنها وعما جاء بها من بيانات يتعارض مع اطلاق نص الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ من أية شروط فى شأن المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية ، إلا أن تكون دالة على ذلك السداد ، وهو ما يخضع لتقدير قاضى الموضوع - ما دام سائغا كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - وذلك دون التزام فى ذلك برأى لسواه ولو كان واردا فى القرار الوزارى المعنى . لما كان ذلك ، فإنه يتعين الاعتداد بما نص عليه القانون فى هذا الخصوص والالتفات عما فرضته اللائحة التنفيذية من شروط هذا الصدد ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ساير هذا النظر واطمأنت المحكمة إلى أن الفواتير التى قدمها المطعون ضده صحيحة وتفيد سداد الضرائب الجمركية عن البضائع محل الاتهام ، فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه . حاز بضائع اجنبية بقصد الاتجار دون سداد الرسوم الجمركية . وطلبت عقابه بالمواد ١٢١، ١٢١ مكررا ، ١٢٢ ، ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل وادعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيها على سبيل التعويض ومحكمة جنح جرجا قضت

حضوريا ببراءة المتهم مما اسند إليه ثانيا : برفض الدعوى المدنية والزام المدعى بالحقوق المدنية بالمصروفات . استأنف المدعى بالحقوق المدنية بصفته ومحكمة سوهاج الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعننت إدارة قضايا الحكومة عن المدعى بالحقوق المدنية بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن بصفته ينعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة حيازة بضائع اجنبية بقصد الاتجار دون سداد الضرائب الجمركية ، ورفض الدعوى المدنية قبله قد شاب القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه عول فى قضائه على ما قدمه المطعون ضده من مستندات رغم عدم توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة الثامنة من قرار وزير المالية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فيها ، وأن القصور القائم بتلك المستندات فى بعض بياناتها يدل على قيام قصد التهرب لدى المطعون ضده من سداد الضرائب كما أن الحكم المطعون فيه أورد فى مدوناته أن على الطاعن بصفته الرجوع على المستورد بصدد ما شاب الفواتير من نقص رغم أن المطعون ضده هو المكلف بنفى الاتهام - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الأوراق أن النيابة العامة اسندت إلى المطعون ضده أنه

حاز بضائع اجنبية مهربة بقصد الاتجار دون الاحتفاظ بفواتير تفيد سداد الضرائب ، وطلبت معاقبته بالمواد ١٢١ ، ١٢١ مكررا ، ١٢٢ ، ١٢٤ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ وقرار وزير المالية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، ومحكمة أول درجة قضت بحكمها المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله ، وبعد أن أورد الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى عرض إلى واقعة الضبط بقوله « ويسأل المتهم عن مستنداتنا قدم اربع عشرة فاتورة طويت كلها على أن البضائع خالصة الرسوم الجمركية ، بيد أن محرر المحضر رأى أنها غير قانونية ، ويعرض الأوراق على لجنة الفحص رأت أن هناك عشر فواتير منها غير مستوفاة للشروط القانونية ، وأن هناك ثلاث فواتير مستوفاة بمراجعة بيانات اثنتين منها مع جمارك الاسكندرية تبين وجود خطأ في تاريخ اليوم اما الفاتورة الأخرى تبين أنها لنوعية بضائع غير المثبتة بها ، اما الفاتورة الأخيرة فهي فاتورة قانونية ومستوفاة لشروطها . ثم اسس الحكم قضاءه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله على قوله « وباستعراض وقائع الاتهام موضوع الدعوى نجد أن المتهم تقدم بمستندات عن البضائع المضبوطة ثابت بها أن هذه البضائع خالصة الرسوم الجمركية ، ولم يثبت أن هذه المستندات مزورة أو مصطنعة ومن ثم فإن المتهم بذلك انكر علمه المفترض بتهريب هذه البضائع وأثبت عكسه ، أما القول بأن بعض هذه الفواتير غير مستوفاة لبعض البيانات دون تحديدها وأن بعضها الآخر به بعض

الخطأ في البيانات بشأن التاريخ ونوعية البضائع بين بيانات القسيمة الجمركية وتلك المحفوظة بجمارك الاسكندرية فإن ذلك لا يقيم الجريمة في حق المتهم ما دام أن القصد الجنائي والعلم المفترض لا يقوم قبله إلا بعدم تقديم مستندات دالة على سداد الرسوم الجمركية أو تقديمه مستندات مزورة أو مصطنعة ، أما وقد قدم هذه المستندات ولم ينسب له أحد أنها مزورة أو مصطنعة فإن وجود قصور في بيانات بعض المستندات أو خطأ بين بيانات القسيمة الجمركية وتلك المحفوظة بالجمارك فإن ذلك أمر لا يد للمتهم فيه ولا يتعين قانونا وعدالة محاسبته عليه . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه « ويعتبر في حكم التهريب حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ويفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة . كما يعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو اخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أي فعل آخر يكون الغرض منه التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة » .

وكانت المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠

الصادر بها قرار نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية رقم ١٠٥ لسنة

١٩٨٠ تنص على أنه « يعتبر الحائز حسن النية ولا تحتجز بضائعه إذا كان تحت يده عند الضبط فاتورة صحيحة صادرة من مستورد أما الفواتير الصادرة من غير مستورد فلا يعتد بها إلا إذا أثبت فيها رقم القسيمة الجمركية وتاريخها وافر من اصدرها بمسئوليته عنها وعما جاء بها من بيانات مما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن من حق السلطة التنفيذية طبقا للمبادئ الدستورية المقررة أن تتولى اعمالا تشريعية عن طريق اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها إلا أن هذا الحق لا يعنى نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو أن تعدل فيها أو تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، ومن ثم فإن اللائحة التنفيذية لا يصح أن تضع قيودا على خلاف نص القانون . كما أنه يشترط لصدور القرار في حدود التفويض التشريعي ألا يوجد أدنى تضاد بينه وبين النص الوارد في القانون وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره اسمى درجة واصلا للائحة . لما كان ذلك ، وكان النص في المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ساقطة الذكر على وضع شروط على الفواتير بأن يثبت فيها رقم القسيمة الجمركية وتاريخها وقرار من اصدرها بمسئوليته عنها وعما جاء بها من بيانات يتعارض مع اطلاق نص الفقرة

الثانية من المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ من أية شروط في شأن المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية ، إلا أن تكون دالة على ذلك السداد ، وهو ما يخضع لتقدير قاضى الموضوع ما دام سائغا - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - وذلك دون التزام فى ذلك برأى لسواه ولو كان واردا فى القرار الوزارى المعنى . لما كان ذلك ، فإنه يتعين الاعتداد بما نص عليه القانون فى هذا الخصوص والالتفات عما فرضته اللائحة التنفيذية من شروط هذا الصدد ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ساير هذا النظر واطمأنت المحكمة إلى أن الفواتير التى قدمها المطعون ضده صحيحة وتفيد سداد الضرائب الجمركية عن البضائع محل الاتهام ، فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من رده على قصور بيانات بعض الفواتير المقدمة من المطعون ضده - من عدمه مسئولية الأخير عن ذلك وأن للطاعن بصفته الرجوع على المستورد الذى حررها فهو ليس إلتزيدا لم يكن الحكم فى حاجة إليه بعد أن اقام قضاءه على أسباب كافية بذاتها لحمله . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن مع الزام الطاعن بصفته المصروفات المدنية .



جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين كامل حنفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين/ محمد زايد وصلاح البرجى نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى ومحمد

طلعت الرفاعى

(١٨٦)

الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ القضائية

(١) ضرب « ضرب أحدث عاهة » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير وقوع الجريمة

« جريمة « أركانها » . اثبات « بوجه عام » « خبرة »

العاهة المستديمة فى مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات . تعريفها ؟

تقدير قيام العاهة من واقعات الدعوى . موضوعى .

(٢) اثبات « بوجه عام » . رابطة السببية . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

ضرب « أحدث عاهة » . حكم « تسببيه . تسبيب غير معيب » .

رابطة السببية . استقلال قاضى الموضوع بتقدير توافرها .

مثال لتسبيب سائق لتوافر رابطة السببية فى جريمة ضرب أحدث عاهة .

(٢) عقوبة « العقوبة المبررة » . نقض « المصلحة فى الطعن » . ضرب « ضرب بسيط »

« ضرب أحدث عاهة » .

إدانة الطاعن بجريمة إحداث عاهة مستديمة . ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط .
انتفاء مصلحته في المجادلة في شأن توافر قيام العاهة .

(٤) اثبات «بوجه عام» . صلح . حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» .
محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» . نقض « أسباب الطعن » ما لا
يقبل منها» .

الصلح بين المجنى عليه والمتهم . قول جديد . حق محكمة الموضوع في الأخذ به أو
إطراحه . أساس ذلك ؟

(٥) دعوى مدنية . تعويض . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .
مسئولية مدنية . ضرر .

بيان الحكم العناصر القانونية لجريمة إحداث عاهة يتضمن في ذاته الاحاطة بأركان
المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . عدم بيانه عناصر الضرر عند قضائه
بالتعويض . لا خطأ .

١ - لما كان القانون وإن لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على
إيراد بعض أمثلة لها ، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الامثلة
على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء
الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته للطبيعة بصفة
مستديمة كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفي وقوعه لتكوينها ،
بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع يبت فيه بما يتبينه من حالة المصاب

وما يستخلصه من تقرير الطبيب .

٢ - لما كان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمطواة في بطنه فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعى والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلاً عمدياً ارتبط بتخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه هو فتق بيسار البطن - ارتباط السبب بالمسبب لأنه لولا هذه الضربة بالمطواة لما حدثت تلك الإصابة ، وكان اثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد بتقديرها قاضى الموضوع فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه ويكون معنى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

٣ - لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم فى خصوص جريمة العاهة ما دامت العقوبة المقررة بها عليه تدخل فى حدود عقوبة جنحة الضرب البسيط الذى لم يتخلف عنه عاهة مستديمة .

٤ - إن الصلح الذى يتم بين المجنى عليه والمتهم لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من المجنى عليه ، يتضمن عدولاً عن اتهامه ، وهو يدخل فى تقدير محكمة الموضوع وسلطانها فى تجزئة الدليل - فلها أن تأخذ بما ورد فيه ولها أن تلتفت عنه ، فإن معنى الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه - على خلاف ما ذهب إليه الطاعن - بين أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، فإن معنى الطاعن فى

هذا الشأن يكون فى غير محله . وفضلا عن ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احداث عاهة مستديمة بالمجنى عليه التى دان الطاعن بها ، وهذا البيان يتضمن فى ذاته الاخطاة بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بما يستوجب الحكم على الطاعن بالتعويض ، ولا تشريب على المحكمة إذ هى لم تبين عناصر الضرر الذى قدرت على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بغير معقب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : ضرب عمداً ... بمطواة قرن غزال فى بطنه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فتق بيسار البطن تقدر نسبتها بحوالى ١٥٪ . ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض (مطواة قرن غزال) . وأحالة إلى محكمة جنايات المنيا لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا / ١ ، ٣٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند ١٠ من الجدول رقم ٦ الملحق به مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما هو منسوب إليه وبإلزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ أربعة آلاف جنيه مصرى على سبيل التعويض المدنى .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى إحداث عاهة مستديمة وإحراز سلاح أبيض بغير ترخيص قد شابه اخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبب وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه استدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشة فيما إذا كان جرح طوله ٢ سم يحتاج لشق جراحي طوله ٢٢ سم أم لا ، وهل تخلف بالمجنى عليه من جراء اصابته - التى لم تستقر - عاهة من عدمه ، وردت عليه ردا غير كاف ، ودانه الحكم بجريمة احداث عاهة مستديمة رغم أن العاهة تخلفت عن تدخل الطبيب المعالج تدخلا ينطوى على خطأ مهني جسيم يقطع رابطة السببية بين فعل الطاعن - الذى لم يكن يستدعى تدخلا جراحيا والعاهة واطراح الحكم محضر الصلح المحرر بين الطرفين - رغم الزامه لهما - وقضى فى الدعوى المدنية دون أن يناقش أركانها ، كما لم يبين نوع التعويض وعناصره وأساسه وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به الاركان القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعن مناقشة الطبيب الشرعى واطرحه بقوله « وحيث انه متى كان الثابت من

التقرير الطبي الشرعى المؤرخ أنه قد تم توقيع الكشف الطبي على المجنى عليه بتاريخ وخلص فى نتيجته إلى أنه قد تخلف لدى المجنى عليه عاهة مستديمة ، فتق بيسار البطن يتعذر تحديد نسبته الان نظراً لما قد يطرأ من مضاعفات كالتصاقات أو انسداد معوى أو غرغرينا ولكن استقرت بوضعها الراهن ، تقدر بنسبة ١٥٪ فان مفاد ذلك أن تقدير النسبة وقت الكشف لا يحتمل معه أن تقل مستقبلا بل على العكس من ذلك فان الاحتمال زيادتها إذا ما طرأ على الحالة مضاعفات كالمنصوص عليها فى نتيجته ، ومن ثم فان المحكمة لا ترى وجها والحال كذلك مناقشة الطبيب فيما جاء بتقريره على نحو ما اوضح واعادة الكشف على المجنى عليه لعدم احتمال نقص العاهة المقررة مستقبلا، وإذ كان هذا الذى رد به الحكم كافيا ويسوغ به رفض طلب مناقشة الطبيب الشرعى فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان القانون وإن لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على إيراد بعض أمثلة لها ، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الامثلة على أن العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته للطبيعة بصفة مستديمة كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها ، بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع يبت فيه بما يتيهه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب . ومن ثم فلا جدوى مما يجادل فيه الطاعن - من أن حالة المجنى عليه لما أصبح

نهائية ومن عدم تقدير مدى عاهته - بصفة نهائية - ما دام أن ما انتهى إليه الحكم من ذلك إنما يستند إلى الرأي الفنى الذى قال به الطبيب الشرعى وخلص منه إلى أنه قد نشأت لدى المجنى عليه من جراء اعتداء المتهم عليه عاهة مستديمة ، ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله - لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمطواة فى بطنه فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعى والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمدياً ارتبط بتخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه هو فتق بيسار البطن - ارتبط السبب بالمسبب لأنه لولا هذه الضربة بالمطواة لما حدثت تلك الإصابة ، وكان اثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد بتقديرها قاضى الموضوع فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاؤه على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد . وفضلا عن ذلك فإنه لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم فى خصوص جريمة العاهة ما دامت العقوبة المقررة بها عليه تدخل فى حدود عقوبة جنحة الضرب البسيط الذى لم يتخلف عنه عاهة مستديمة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لمحضر الصلح وأطرحه بقوله « وحيث أنه فضلا عن عدم حجية صورة محضر الصلح المقدمة فهى مجحودة من المجنى عليه ولم يرد اسمه فى صلب المحضر ولا دلالة على مجرد توقيع منسوب إليه عليها لا يعتبر بذاته اقرارا أو شهادة ومن ثم فإن المحكمة تلتفت عن هذه

الورقة وما أثبت فيها ، وكان ما أورده الحكم سائفا وكافيا لطرح دلالة صورة محضر الصلح المقدم لما هو مقرر من أن الصلح الذي يتم بين المجنى عليه والمتهم لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من المجنى عليه ، يتضمن عدولا عن اتهامه ، وهو يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطانها في تجزئة الدليل - فلها أن تأخذ بما ورد فيه ولها أن تلتفت عنه ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه - على خلاف ما ذهب إليه الطاعن - بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . وفضلا عن ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احداث عاهة مستديمة بالمجنى عليه التي دان الطاعن بها ، وهذا البيان يتضمن في ذاته الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بما يستوجب الحكم على الطاعن بالتعويض ، ولا تشريب على المحكمة إذ هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدرت على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .



جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / عوض جابو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/

الضاوى يوسف وعادل عبد الحميد نائبى رئيس المحكمة وحسين الشافعى وحسام عبد الرحيم

(١٨٧)

الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اثبات « خيرة » .

إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه . غير لازم .

(٢) اثبات « شهود » . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل».

حكم « تسببيه. تسبیب غیر معيب » . نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها»

عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها . عدم التزام

المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه .

للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى . ما دامت قد

اطمأنت إليها .

تناقض الشاهد . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الإدانة من أقواله بما لا تناقض فيه .

الجدل الموضوعى فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى . غير جائز أمام النقض .

(٣) دفع « الدفع بنفى التهمة » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما

لا يوفره « . حكمه تسبيبه . تسبيب غير معيب » .

الدفع بنفى التهمة . موضوعى . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه .

(٤) دفع « الدفع باستحالة الرؤية » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » .

ما لا يوفره « . نقض «أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها»

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . موضوعى . الرد عليه صراحة غير لازم .

استفادة الرد عليه ضمنا من القضاء بالادانة .

(٥) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره « . نقض «المصلحة فى

الطعن» «أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها « . ضرب « أحدث عاهة » . عقوبة

« العقوبة المبررة » .

النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلب

منها . غير جائز .

انتفاء مصلحة الطاعن فى النعى على المحكمة قعودها عن مناقشة الطبيب الشرعى بشأن

الاصابة التى تخلف عنها عاهة . ما دامت العقوبة المقضى بها تدخل فى حدود عقوبة الضرب

البسيط .

(٦) اثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل »

نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها . عدم تعرض

المحكمة لأقوال شاهد مدرج في قائمة الشهود . مفاده إطراحها لها

(٧) اثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها . إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه .

(٨) اثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض

« أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » . صلح .

الصلح بين المتهم والمجنى عليه . قول جديد . تقديره . موضوعي .

(٩) إجراءات « إجراءات المحاكمة » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » .

ما لا يوفره « نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

سكوت الطاعن أو المدافع عنه . لا يصح أن يبنى عليه طعنه . ما دامت المحكمة لم تمنعه من

مباشرة حقه في الدفاع .

١ - من المقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير

بكامل أجزائه .

٢ - من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد - فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها وكان التناقض بين أقوال الشاهد - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

٣ - لما كان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم تواجده بمكان الحادث وأنه لم يرتكب الجريمة وأن مرتكبها شخص آخر مربودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ، ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها .

٤ - من المقرر أن الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد

مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

هـ - لما كان الثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب مناقشة الطبيب الشرعى أو يوجه أى اعتراض على تقريره وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الطبيب الشرعى للاسناد الفنية التى بنى عليها وأوردتها الحكم فى مدوناته فلا يجوز للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلبه منها ، ولم ترهى موجبا لإجرائه اطمئنانا منها إلى تقرير الخبير ، هذا فضلا عن أنه لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم ما دامت العقوبة المقضى بها تدخل فى حدود عقوبة الضرب البسيط الذى لم يتخلف عنه عاهة مستديمة .

٦ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بأن تورد فى حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها ، فإن فى عدم تعرض المحكمة لأقوال شاهد مدرج فى قائمة الشهود ما يفيد اطراحها لها اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التى عولت عليها فى حكمها .

٧ - من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها وحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ، ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها .

٨ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذي تم بين المجنى عليها والمتهم - بفرض حصوله - في معرض نفي التهمة عنه إذ لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من الشاهد يتضمن عدولاً عن اتهامه ، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطانها في تجزئة الدليل ، ولا يلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سبباً لذلك ، إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساققتها تؤدي دلالة إلى اطراح هذا الصلح ٩ - من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبني عليه طعنه ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب ... عمداً بأداة « عصا » على يدها اليمنى فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديها من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي الإعاقات الموصوفة بمفصل الرسغ الأيمن وتقدر العاهة بنحو ١٠٪ عشرة في المائة. وأحالته إلى محكمة جنايات طنطا لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعت المجنى عليها مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عما هو منسوب إليه وفي الدعوى المدنية بإحالتها للمحكمة المدنية المختصة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقضالخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة احداث عاهة مستديمة قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك أنه لم يبين واقعة الدعوى ومؤدى الأدلة ولم يورد مضمون التقرير الطبى الشرعى واكتفى بإيراد نتيجة ، وعول فى قضائه على أقوال المجنى عليها على الرغم من تعدد رواياتها وتناقض أقوالها واغفل الحكم دفاعه القائم على عدم تواجده بمكان الحادث وارتكابه من شخص آخر وبعدم إمكانية ارتكابه لسبق إصابته فى ساعده واعرض عما تمسك به الدفاع من استحالة الرؤية فى مكان الحادث عند وقوعه فضلا عن أن التقرير الطبى الشرعى جاء قاصرا فى البيان ولم يستند إلى أصول فنية علمية ثابتة وكان يتعين على المحكمة استدعاء أهل الخبرة للتعرف على حقيقة إصابة المجنى عليها ، كما لم يعرض الحكم لأقوال شاهد الاثبات مدرج بقائمة الشهود وكذا محضر التحريات واغفل محضر الصلح المقدم وصادرت المحكمة حقه فى الدفاع عند طلبه منها إتاحة الفرصة له لبيان موطن براءة موكله وذلك فى ما له عدم الأخذ بمحضر الصلح المقدم منه وبراعة الطاعن مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر

القانونية لجريمة العاهة المستديمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من أقوال المجنى عليها والتقارير الطبية الشرعى. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حصل التقرير الطبي الشرعى في قوله « وثبت من التقرير الطبي الشرعى إصابة المجنى عليها بساعدها الأيمن تحدث من الضرب بجسم صلب راض أيا كان نوعه » كالعصا « وأنه قد تخلف لديها من جراء هذه الإصابة عاقبة في نهاية حركات الرسغ الأيمن من تقريب وتبعيد وثنى ووضع مما يعتبر عاهة مستديمة تقدر بحوالى عشرة فى المائة ١٠٪ ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بعدم إيراده مضمون التقرير الطب الشرعى لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه . لما كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع فى أن المجنى عليها اسندت إليه بالتحقيقات - إحداث إصاباتها التى تخلف لديها من جرائها عاهة مستديمة وكان من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، وأن لها أن تعمل على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها وكان التناقض بين أقوال الشاهد - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلاص الإدانة من أقواله استخلاصا سائفا لا تناقض فيه ، فإن منعى

الطاعن في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك وكان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم تواجده بمكان الحادث وأنه لم يرتكب الجريمة وأن مرتكبها شخص آخر مربودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ، ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاتة عنها أنه اطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا عن عدم إمكانية ارتكاب الحادث لسبق إصابته في ساعده ، فإنه لا يسوغ أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفاع موضوعي يتطلب تحقيقا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة . لما كان ذلك وكان الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا يستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم فإن ما ينعاه الطاعن من ذلك يكون

فى غير محله لما كان ذلك ، وكان الثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب مناقشة الطبيب الشرعى أو يوجه أى اعتراض على تقريره وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الطبيب الشرعى للاسناد الفنية التى بنى عليها وأوردها الحكم فى مدوناته فلا يجوز للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلبه منها ، ولم ترهى موجبا لأجرائه اطمئنانا منها إلى تقرير الخبير ، هذا فضلا عن أنه لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم ما دامت العقوبة المقضى بها تدخل فى حدود عقوبة الضرب البسيط الذى لم يتخلف عنه عاهة مستديمة ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الشأن غير مقبول . لما كان ذلك وكان الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بأن تورد فى حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها فإن فى عدم تعرض المحكمة لأقوال شاهد مدرج فى قائمة الشهود ما يفيد اطراحها لها اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التى عولت عليها فى حكمها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها وحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ، ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها فلا يعيب الحكم اغفاله لتحريات الشرطة فإن النعى فى هذا الصدد يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذي تم بين المجنى عليها والمتهم - بفرض حصوله - في معرض نفي التهمة عنه إذ لا يعدو أن تكون قولا جديدا من الشاهد يتضمن عدولا عن اتهامه ، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطانها في تجزئة الدليل ، ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سببا لذلك ، إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساققتها تؤدي دلالة إلى اطراح هذا الصلح ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المدافع مع الطاعن ترافع في الدعوى واختتم مرافعته ملتمسا براءة المتهم ورفض الدعوى ولا يبين منه أنه قدم محضر صلح أو طلب ما أثاره في وجه الطعن من طلبه إتاحة الفرصة لبيان موطن براءة موكله وذلك في حالة عدم الأخذ بمحضر الصلح المقدم منه وبراءة الطاعن وكان من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعنه ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع ، ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ عوض جالونائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/

الصاوي يوسف وعادل عبد الحميد نائبى رئيس المحكمة وحسين الشافعى وحسام عبد الرحيم

(١٨٨)

الطعن رقم ١٦٠٥٩ لسنة ٥٩ القضائية

(١) تفتيش « إجراءات التفتيش » . دفع « الدفع ببطان إجراءات التفتيش » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يفرده » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

الدفع ببطان إجراءات التفتيش لوقوعه على أنثى على رأى من مأمورى الضبط القضائى . دفع قانونى مختلط بالواقع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض . ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك ؟

وجوب ابداء الدفع فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

(٢) تقليد . ترويج عملة مقلدة . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب » .

نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها عملة .

مثال لاستدلال سائق على توافر قصد ترويج عملة والعم بتقليدها

(٣) حكم «تسبيبه . تسبیب غیر معيب» . نقض «أسباب الطعن . ما

لايقبل منها »

التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله . ماهيته ؟

١ - لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعة لم تدفع ببطلان إجراء تفتيشها بدعوى أنها جرت على رأى من مأمورى الضبط القضائى ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع والتي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعة قد ضمن مرافعة قوله أنه لا يجوز أن تفتش المرأة أمام ضابط الواقعة ، إذ هو قول مرسل على اطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح الذى أوردته الطاعة بأسباب طعنها ، والذى يجب ابدائه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا إلى أن مدونات الحكم لا تحمل مقوماته بل حملت ما يحضه ويجعله دفعا ظاهرا للبطلان ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة فى هذا الصدد يكون لا محل له ، ولا على المحكمة إن هى التفتت عن الرد عليه .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر علم الطاعة بتقليد العملة المضبوطة معها وقصدها ترويجها فى قوله أنها « كانت تعلم بتقليد الأوراق المالية المضبوطة بدليل حرصها على اخفائها والإسراع بالتقاطها قبل أن تمتد إليها يد الضابط وعلمها هذا كاف لتوافر قصد الترويج فى حقها يؤكد ذلك ما ورد على

لسان شهود الواقعة من سبق ضبط زوجها المتهم الأول في عدة قضايا مماثلة وأنها بحكم المخالطة والمعاشرة لأبد وأن تعلم بما يمارسه زوجها من نشاطات، كما أثبت الحكم المطعون فيه في تحصيله لواقعة الدعوى وإيراده مضمون أقوال الضباط شهود الإثبات أن الطاعنة كانت تحوز الأوراق المالية المقلدة بقصد تزويرها ، وأنها تعلم بأن تلك الأوراق مقلدة . وإذا كانت الطاعنة لا تدعى أن هناك هدفا غير الترويج من حيازتها العملة المضبوطة ، وكان ما أورده الحكم مما سلف يسوغ به الاستدلال على توافر قصد الترويج والعلم بأن العملة المضبوطة مقلدة .

٣ - من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة وآخر « قضى ببراءته » بأنهما حازا بقصد الترويج الورقات المالية المقلدة من فئة العشرة جنيهات مصرية مع علمها بأمر تقليدها . وأحالتهم إلى محكمة جنايات الزقازيق لمحاكمتها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٠٢ ، ٢٠٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٠ ، ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبمصادرة الأوراق المالية المقلدة المضبوطة .

قطع الأستاذ نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض

....الخ

المحكمة

حيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة حيازة عملة ورقية مقلدة بقصد ترويجها قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور والتناقض فى التسبيب ، ذلك بأن الطاعة دفعت بىطلان إجراءات تفتيشها إذ جرت على رأى من مأمورى الضبط القضائى ، كما دفعت بانتفاء قصد الترويج لديها ، فاطرح الحكم كلا الدفعين بما لا يسوغ اطراحه واستظهر علم الطاعة بتقليد العملة الورقية بما لا يسوغ توافر هذا العلم فى حقها فضلا عن تناقض ما أورده - فى هذا الشأن - مع ما أقام عليه قضاءه ببراءة المتهم الثانى ، وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة عملة ورقية مقلدة بقصد ترويجها التى دان الطاعة بها ، وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، ولم تجادل الطاعة فى أن لها معينها الصحيح من أوراق الدعوى . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعة لم تدفع بىطلان إجراءات تفتيشها بدعوى أنها جرت على رأى من مأمورى الضبط القضائى ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع والتى لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعة قد ضمن

مرافعته قوله أنه لا يجوز أن تفتش المرأة أمام ضابط الواقعة ، إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح الذي أوردته الطاعة بأسباب طعنها ، والذي يجب ابدائه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا إلى أن مدونات الحكم لا تحمل مقوماته بل حملت ما يدحضه ويجعله دفعا ظاهر البطلان ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة في هذا الصدد يكون لا محل له ، ولا على المحكمة إن هي التفتت عن الرد عليه . لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر علم الطاعة بتقليد العملة المضبوطة معها وقصدها ترويجها في قوله أنها « كانت تعلم بتقليد الأوراق المالية المضبوطة بدليل حرصها على اخفائها والإسراع بالتقاطها قبل أن تمتد إليها يد الضابط وعلمها هذا كاف لتوافر قصد الترويج في حقها يؤكد ذلك ما ورد على لسان شهود الواقعة من سبق ضبط زوجها المتهم الأول في عدة قضايا مماثلة وأنها بحكم المخالطة والمعاشرة لابد وأن تعلم بما يمارسه زوجها من نشاطات » ، كما أثبت الحكم المطعون فيه في تحصيله لواقعة الدعوى وإيراده مضمون أقوال الضباط شهود الإثبات أن الطاعة كانت تحوز الأوراق المالية المقلدة بقصد ترويجها ، وأنها تعلم بأن تلك الأوراق مقلدة . وإذ كانت الطاعة لا تدعى أن هناك هدفا غير الترويج من حيازتها العملة المضبوطة ، وكان ما أورده الحكم مما سلف يسوغ به الاستدلال على توافر قصد الترويج والعلم بأن العملة المضبوطة مقلدة كما أنه لا يتناقض مع ما أقام الحكم عليه قضاء ببراءة المتهم الأول ضمن ما أقام عليه هذا القضاء - من أن التحريات خلت من الإشارة إلى أن

المتهم يقوم بتزوير الأوراق المالية وأن قصده ترويج تلك الأوراق وعلمه بتزويرها لم
يقم عليه دليل، ذلك أنه من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي
يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين
قصده المحكمة ، وهو ما لم يتحقق فى أسباب الحكم المطعون فيه ، ومن ثم
تنحسر عنه قالة التناقض فى التسبيب ، ويكون النعى عليه بدعوى الفساد فى
الاستدلال والتناقض فى التسبيب فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ما تقدم ،
فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/

حامد عبد الله وفتحى الصباغ و مصطفى كامل وبهيج حسن .

(١٨٩)

الطعن رقم ٤٦٤٣ لسنة ٥٨ القضائية

(١) دعوى جنائية انتضائها بالتنازل، دعوى مدنية . نقض « أسباب

الطعن ما لا يقبل منها،

إجازة التنازل عن الشكوى لمن له الحق فى تقديمها حتى صدور حكم نهائى . أثر ذلك :

انقضاء الدعوى الجنائية .

(٢) نقض « نطاق الطعن » « الحكم فى الطعن »

وحدة الواقعة وحسن سير العدالة. اتصال وجه النعى بغير الطاعن من المحكوم عليهم

يوجب نقض الحكم بالنسبة له .

١ - من المقرر أن المادة العاشرة من قانون الاجراءات الجنائية قد أجازت لمن

خوله القانون حق تقديم الشكوى أن يتنازل عنها فى أى وقت إلى أن يصدر فى

الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون ويتعين نقضه في خصوص الدعوى الجنائية وبانقضائها بالتنازل ببراءة الطاعن ، والمحكوم عليه الآخر - الذى كان طرفا في الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم - نظرا لاتصال هذا الوجه من أوجه الطعن به ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح عابدين ضد كل من (١) (٢) (٣) بصفته رئيسا لمجلس إدارة جريدة بوصف أن الأول نشر بجريدة ... مقالين يومى ٢، ٣ من أغسطس سنة ١٩٨٢ فى عمود يوميات متضمنا وقائع قذف وسب علنى فى حق المدعى بالحق المدنى وأسند إليه تلميحا وتصريحا عن سوء قصد وبإحدى الطرق العلنية المبينة فى المادة ١٧١ عن طريق النشر فى مقالیه سالفى البيان وقائع لو صحت لاستوجبت معاقبته جنائيا أو احتقاره عند أهل وطنه واقرانه المتهم الثانى سمح بنشر هذه الوقائع فى جريدة حال كونه رئيس تحريرها . وطلبت عقابهما بالمواد ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩ من قانون العقوبات والزامهما مع الثالث بصفته المسئول عن الحقوق المدنية أن يؤدوا له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للمتهم الأول وحضوريا اعتباريا للمتهم الثانى بتغريم كل منهما مائتى جنيه والزامتهما والمسئول عن الحقوق المدنية بصفته بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدنى بالتضامن فيما بينهم وعلى

سبيل التعويض المؤقت مبلغ مائة وواحد جنيه . استأنفوا ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والايقاف واثبات تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه المدنية .

فطعن الاستاذ عن الاستاذ نيابة عن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة في جريمة القذف والسب العلني قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المدعى بالحق المدني كان قد تنازل عن - رفع الدعوى الجنائية مما يؤدي إلى وجوب انقضائها بالتنازل .

وحيث إن هذا النعى صحيح في القانون ، ذلك بأن المادة العاشرة من قانون الاجرامات الجنائية قد أجازت لمن خوله القانون حق تقديم الشكوى أن يتنازل عنها في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتتقضى الدعوى الجنائية بالتنازل . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ومحضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن المدعى بالحق المدني حضر وقرر التنازل عن الدعوى المدنية قبل جميع المدعى عليهم كما تنازل عن الشكوى طبقا للمادة العاشرة من قانون الاجرامات الجنائية ، غير أن المحكمة انتهت إلى تأييد الحكم الصادر بالإدانة

وأثبتت تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه المدنية وكان صدور تنازل المدعى بالحق المدني عن الشكوى على نحو ما تقدم لابد وأن ينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية وهو ما يرمى إليه الشارع بنص المادتين الثالثة والعاشرة من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص الدعوى الجنائية وبانقضائها بالتنازل ببراءة الطاعن ، والمحكوم عليه الآخر - الذي كان طرفاً في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم - نظراً لاتصال هذا الوجه من أوجه الطعن به ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .



جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة وفتحي الصباغ ومصطفى كامل وبهيح حسن .

(١٩٠)

الطعن رقم ١٢٤٨٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اختلاس أموال أميرية . جريمة " أركانها " . قصد جنائي . اثبات " بوجه عام " . حكم " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة اختلاس أموال أميرية . غير لازم . ما دام قيامها مستقادا من مجموع عباراته .

(٢) اختلاس أموال أميرية . حكم " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يورد مفردات المبلغ المختلس مجزأة . طالما كان هو المبلغ بذاته الذي ورد في أمر الإحالة بغير اضافة .

(٣) محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الدليل " . دفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

نفي التهمة . دفاع موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . المجادلة في تقدير الدليل . موضوعي .

١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن توافر القصد الجنائي في جناية الاختلاس ، بل يكفي فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم يكون منعى الطاعن بعدم استظهار الحكم قصد الاختلاس في غير محله .

٢ - لما كان ما أثبتته الحكم فى مدوناته - على السياق المتقدم ذكره - من أن الطاعن وهو مختص بسبب وظيفته بتسلم ثمن السلع التموينية من مشتريها ، احتفظ ببعضها ولم يوردها للجهة المختصة بنية اختلاسها ، يتوافر به بيان فعل الاختلاس ، وإذا كان المبلغ الذى دان الحكم الطاعن باختلاسه هو بذاته المبلغ الذى ورد فى أمر الإحالة بغير إضافة مبالغ أخرى تخرج عن مجموعته ، وكان الطاعن لا ينازع فى مقدار هذا المبلغ فإنه لا جوى مما يثيره من أن الحكم لم يورد مفرداته مجزأة .

٣ - من المقرر أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بصفته موظفا عاما «صراف الجمعية التعاونية الاستهلاكية التابعة لـ» اختلس مبلغ قدره ٢٦٩٧,٥٥٥ - (ألفان وستمائه وسبعة وتسعون جنيها وخمسمائة وخمسة وخمسون مليما) - المملوك للجهة سالفة الذكر والذى وجد فى حيازته بسبب وظيفته حال كونه من الصيارفة وسلم إليه المال بهذه الصفة وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمتى تزوير فى محررات رسمية واستعمالها ارتباطا لا يقبل التجزئة هما أنه فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويرا

فى محررات رسمية هى تابلوهات إثبات النقدية المحصلة وصور أنونات توريدها لخزانة الادارة العامة لجهة عمله سالفه الذكر وذلك بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة هى تحصيله المبالغ المحصلة وكذا قيامه بإضافة مبالغ فى صورة أربعة عشر إذن توريد أكثر من الثابتة فى أصولها المحتفظ بها فى خزينة الإدارة التى يورد فيها على النحو المبين بالأوراق ٢٠- استعمل المحررات المزورة سالفه البيان بأن قدمها للمسؤولين للاعتداد بالثابت بها مع علمه بتزويرها . وأحالاته إلى محكمة أمن الدولة العليا بدمنهور لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٢/ أ ، ب ، ١١٨ ، ١١٩/ ز ، و ١١٩ مكررا/ هـ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع إعمال المادتين ٢٢ ، ١٧ من ذات القانون بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه وبتفريمه مبلغ ٢٦٩٧,٥٥٠ ورد مبلغ ٢٦٩٧,٥٥٠ إلى الجهة المجنى عليها وعزله عن وظيفته .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الاختلاس والتزوير فى محررات إحدى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية واستعمالها ، فقد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسييب ، ذلك بأنه أقام قضاءه بالإدانة على مجرد وجود عجز فى عهده إذ خلت أوراق الدعوى على ما يدل على توافر نية الاختلاس لديه . كما لم يبين مفردات المبلغ المختلس ولا كيفية اختلاسه مجزأ . فضلا عن أن الحكم عول فى وقوع الاختلاس من الطاعن على الكشف الجامعة لتدوين المبيعات اليومية التى زعم شهود الواقعة على مخالفتها للحقيقة ، دون أن يعنى بتمحيص كشوف أخرى معهورة بتوقيعى أمين العهد ومدير القرع تمثل الحقيقة وبمقتضاها تم توريد مبالغ نقدية لخزانة الجمعية ، والتى هى سند دفاعه من أن عدم ابراج قيمة بعض بونات البيع

فى الكشف الجامع لها كان بفعل أمين العهدة وليس بفعله هو . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة فى قوله "وحيث إن واقعة الدعوى كما استقرت فى يقين المحكمة تتحصل فى أن المتهم كان يعمل صرافا للجمعية التعاونية الاستهلاكية - فرع الجمهورية - ب يقوم بتحصيل قيمة السلع التموينية وإثباتها فى كشف لديه (تابلوه) ثم توريدها فى نهاية كل يوم إلى خزانة الإدارة العامة بموجب إذن توريد يقدم صورة منه إلى مدير الفرع لإثبات حصول التوريد ، وإذ اشتبه فى تلاعبه فى عهده تم تشكيل لجنة من كل من رئيس حسابات الجمعية و رئيس قسم المراجعة بها ، ورئيس قسم العهدة لجرد عهدة المتهم فى الفترة من أول يناير سنة ١٩٨٧ - حتى تاريخ تشكيل اللجنة الحاصل فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٧ ، فاكشفت أنه اختلس مبلغ ٢٦٩٧ جنيها و ٥٥٥ مليما من عهده ، وذلك بإغفاله إثبات بعض البونات التى حصل قيمتها فى بعض كشوف التحصيل ، واختلاس قيمتها ، أو اختلاس مبالغ من حصيلة اليوم وتوريد الباقي إلى خزانة الإدارة العامة ، ثم تزويره صورة إذن التوريد بإثبات توريده به على خلاف الحقيقة كل الحصيلة وذلك فى حالات - أخرى ، ثم تقديمه تلك الأوراق المزورة إلى المختصين لتغطية اختلاسه . " وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها مستمدة من أقوال أعضاء اللجنة الإدارية التى شكلت لفحص أعمال الطاعن سالف الذكر ومن أقوال مدير الشؤون القانونية ، وأورد مؤدى كل منها فى بيان واف ، وانتهى - بعد أن أفصح عن اطمئنانه لأدلة الثبوت التى ساقها - إلى مؤاخذة الطاعن عن اختلاسه مبلغ ٢٦٩٧ جنيها و ٥٥٥ مليما ، وعن التزوير فى المحررات المشار إليها واستعمالها ومعاقبته على الجريمة الأولى الأشد نزولا عن حكم الارتباط . لما كان ذلك وكان الحكم قد انتهى - فى منطق سائغ وتدلil مقبول - إلى مسئولية الطاعن عن المبلغ موضوع جريمة الاختلاس أخذا بما قرره شهود الإثبات فى الدعوى ، واعتنق

اختلاسه له ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته من وقائع تفيد بذاتها أن الطاعن قد قصد بفعلته إضافة المال المختلس إلى ملكه ، فإن هذا كاف وسائغ فى بيان نية الاختلاس فى حق الطاعن ، لما هو مقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن توافر القصد الجنائى فى جناية الاختلاس ، بل يكفى فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة، ومن ثم يكون منعى الطاعن بعدم استظهار الحكم قصد الاختلاس فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما أثبته الحكم فى مدوناته - على السياق المتقدم ذكره - من أن الطاعن وهو مختص بسبب وظيفته بتسلم ثمن السلع التموينية من مشتريها ، احتفظ ببعضها ولم يوردها للجهة المختصة بنية اختلاسها ، يتوافر به بيان فعل الاختلاس ، وإذا كان المبلغ الذى دان الحكم الطاعن باختلاسه هو بذاته المبلغ الذى ورد فى أمر الإحالة بغير إضافة مبالغ أخرى تخرج عن مجموعه ، وكان الطاعن لا ينازع فى مقدار هذا المبلغ فإنه لا جدوى مما يثيره من أن الحكم لم يورد مفرداته مجزأة . لما كان ذلك، وكان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن مردودا بما هو مقرر من أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئيه - من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التفاتة عنها أنه اطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.



جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ محمود البارودي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/محمود رضوان نائب رئيس المحكمة وحسن عيش ورضوان عبد العليم وأنور جبرى .

(١٩١)

الطعن رقم ١٢٤٧٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نيابة عامة . نقض " المصلحة فى الطعن والصفة فيه " .

حق النيابة العامة فى الطعن فى الحكم لمصلحة المحكوم عليه . أساس ذلك ؟

(٢) عقوبة "تطبيقها" "العقوبة التكميلية" "عزل" . عزل . ظروف مخففة . نقض "حالات

الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون" . موظفون عموميون . محكمة النقض "سلطتها" . تعدى على أرض مملوكة للدولة .

إدانة موظف عام عن جريمة تعدى على أرض مملوكة للدولة . ومعاملته بالرافة والحكم عليه بعقوبة الحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل . المادة ٢٧ عقوبات .

اقتصار العيب الذى شاب الحكم على مخالفة القانون . على محكمة النقض تصحيحه .

أساس ذلك ؟

١ - لما كانت النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل يختص بمركز قانونى خاص بحسبانها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن فى الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ومن ثم فإن مصلحتها فى الطعن المائل تكون قائمة .

٢ - لما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه بصفته موظفا عاما "ملاحظا مناورة بالهيئة القومية تعدى على أرض قضاء مملوكة للجهة سالفة الذكر بأن أقام بها انشاءات وشغلها على النحو المبين بالأوراق . ومحكمة الجنايات قضت بحكمها المطعون فيه بمعاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ويعزله من وظيفته ، ويرد العقار المغتصب ويوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٧ من قانون العقوبات توجب توقيف عقوبة العزل لمدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها إذا عومل المتهم بالرفقة وحكم عليه بالحبس بدلا من الأشغال الشاقة المنصوص عليها في المادة ١١٥ - المنطبق على واقعة الدعوى ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه عامل المحكوم عليه بالرفقة وحكم عليه بالحبس فقد كان من المتعين عليه أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها أما وأنه قضى على خلاف ذلك بعدم توقيتها فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان العيب الذى شاب الحكم قد اقتصر على مخالفة القانون ، فإنه يتعين إعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - القضاء بتصحيحه بتوقيت عقوبة العزل بجعلها لمدة سنة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : بصفته موظفا عاما "ملاحظا مناورة بالهيئة القومية تعدى على أرض قضاء مملوكة للجهة سالفة الذكر بأن أقام بها انشاءات وشغلها على النحو المبين بالأوراق . واحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة

قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١١٥ ، ٣ ، ١١٩/ب ، ١١٩ مكررا / هـ والمادتين ١/٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر ويتفرغ منه خمسمائة جنيه ويعزله من وظيفته ويرد العقار المغتصب بما عليه من مبان وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دان المطعون ضده بجناية الحصول بدون حق على منفعة أو ربح من عمل من أعمال وظيفته وأخذه بالرافة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وعاقبه بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر بدلا من توقيع عقوبة الأشغال الشاقة المنصوص عليها في المادة ١١٥ من قانون العقوبات دون أن يقضى بتوقيف العزل حسبما تقضى بذلك المادة ٢٧ من قانون العقوبات .

وحيث إن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل يختص بمركز قانوني خاص بحسبانها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن المائل تكون قائمة .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه بصفته موظفا عاما "ملاحظ مناورة بالهيئة القومية تعدى على أرض فضاء مملوكة للجهة سالفة الذكر بأن أقام بها انشاءات وشغلها على النحو المبين بالأوراق . ومحكمة الجنايات قضت

بحكمها المطعون فيه بمعاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ويعزله من وظيفته ، ويرد العقار المقتصب ويوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٧ من قانون العقوبات توجب توقيف عقوبة العزل بـمدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها إذا عومل المتهم بالرفقة وحكم عليه بالحبس بدلا من الأشغال الشاقة المنصوص عليها في المادة ١١٥ - المنطبق على واقعة الدعوى ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه عامل المحكوم عليه بالرفقة وحكم عليه بالحبس فقد كان من المتعين عليه أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها أما وأنه قضى على خلاف ذلك بعدم توقيفها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان العيب الذي شاب الحكم قد اقتصر على مخالفة القانون ، فإنه يتعين إعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - القضاء بتصحيحه بتوقيف عقوبة العزل بجعلها لمدة سنة .



جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ محمود البارودي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/محمود رضوان نائب رئيس المحكمة وصلاح عطية وحسن عيش ورضوان عبد العليم .

(١٩٢)

الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) قتل عمد . جريمة "أركانها" . قصد جنائي . محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير

الدليل" . حكم "تسببيه" . تسبیب غیر معيب" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

قصد القتل . أمر خفي . استخلاص توافره . موضوعي .

(٢) حكم "ما لا يعيبه" "تسببيه" . تسبیب غیر معيب" . ارتباط . عقوبة "تطبيقها" .

اعتبار الحكم الجرائم التي قارفها المتهم ارتكبت لغرض واحد ومعاقبته بعقوبة الجريمة

المقررة لأشدها إعمالاً للمادة ٣٢ عقوبات . لا ينال منه عدم ذكر تلك المادة أو تعيين الجريمة

ذات العقوبة الأشد .

(٣) نقض "المصلحة في الطعن" "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" . قتل عمد . سبق اصرار .

المصلحة . شرط لازم في كل طعن .

مثال لانتقاء المصلحة في الطعن .

(٤) اثبات "بوجه عام" . محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الدليل" .

العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه .

(٥) اثبات "بوجه عام" . محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الدليل" .

تساند الأدلة . لا يلزم أن ينبنى كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . يكفي

أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها .

(٦) اثبات "بوجه عام". محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل". حكم "تسببيه". تسبیب غیر معيب". نقض "أسباب الطعن". ما لا يقبل منها".

لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا ودالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها. كفاية أن يكون مؤبدا إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة. الجدل الموضوعي. لا يقبل اثارته أمام النقض.

(٧) اثبات "اعتراف". محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل". اكره. اعتراف. دفع "الدفع ببطلان الاعتراف". حكم "تسببيه". تسبیب غیر معيب". نقض "أسباب الطعن". ما لا يقبل منها".

تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الاثبات. موضوعي. تقدير محكمة الموضوع. عدم صحة ادعاء المتهم بأن اعترافه كان وليد اكره. لا معقب عليها. ما دامت تقيمه على أسباب سائغة. مثال.

(٨) اثبات "شهود" "خبرة". حكم "تسببيه". تسبیب غیر معيب". تطابق أقوال الشاهد أو اعتراف المتهم مع مضمون الدليل الفني. ليس بلازم. كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني، تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق.

(٩) اثبات "شهود" "خبرة". دفاع "الاخلال بحق الدفاع". ما لا يوفره. حكم "ما لا يعيبه" "تسببيه". تسبیب غیر معيب". نقض "أسباب الطعن". ما لا يقبل منها". عدم إيراد الحكم لدفاع الطاعن بوجود تناقض بين الدليلين القولي والفني. لا يعيبه. علة ذلك؟

(١٠) حكم "تسببيه". تسبیب غیر معيب". نقض "أسباب الطعن". ما لا يقبل منها". دفاع "الاخلال بحق الدفاع". ما لا يوفره.

ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها. مثال.

١ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك - بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضمره فى نفسه ، واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . وما دام الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم التى قارفها الطاعن والمستوجبة لعقابه قد ارتكبت لغرض واحد وأعمل فى حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات فقضى عليه بعقوبة واحدة هى المقررة لأشد تلك الجرائم فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ولا ينال من سلامته اغفاله ذكر تلك المادة أو اغفاله تعيين الجريمة الأشد .

٣ - من المقرر أن المصلحة شرط لازم فى كل طعن ، فإذا انتفت لا يكون الطعن مقبولا ، وكان لأصلحة للطاعن فيما يثيره فى شأن استبعاد الحكم ظرفى سبق الاصرار والترصد ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل .

٤ - العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع قاض الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته .

٥ - من المقرر أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التى يعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع فى جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٦ - من المقرر أنه لا يشترط فى الدليل أن يكون أن صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج

بما تكشف المحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتنع من أقوال شهود الاثبات والوقائع التي ثبتت لديه والقرائن التي استخلصها أن الطاعن قد قتل المجنى عليها فإن ماثيره الطاعن في هذا الوجه من النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في شأن تصوير وقوع الحادث وحق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستنباط معتقدها من الأدلة المطروحة عليها - والتي لا يجادل الطاعن في أن لها أصلها من الأوراق واطراح ما رأت الالتفات عنه مما لا تقبل مصادرتها فيه والخوض في مناقشته أمام محكمة النقض .

٧ - لما كان الحكم قد رد على مآثره المدافع عن الطاعن من بطلان الاعتراف في قوله : « وحيث إنه عن اعتراف المتهم وما أثاره الدفاع من أنه جاء وليد اكراه فهو دفاع خال من دليل عليه والمحكمة تلقت عنه خاصة أن المتهم سرد تفصيل الواقعة وهو بإرادة حرة وجاء تصويره لها بما يتفق وماديات الجريمة وبما لا يخالف ما جاء على لسان المجنى عليها وما جاء بتقرير الطب الشرعي عن الاصابات التي لحقت بالمجنى عليهما ، ومن ثم فإن المحكمة تطمئن على سلامة اعتراف المتهم الذي جاء عن إرادة حرة واعية وجاء نصا في اعتراف الجريمة .

ولما كان الاعتراف في المواد الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى سلامته ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة وكان الحكم المطعون فيه على ماسلف بيانه - قد خلص في منطق سائغ وتدلil مقبول إلى اطرّاح الدفع ببطلان اعتراف المحكوم عليه لصدوره تحت تأثيره الاكراه وافصح عن اطمئنانه إلى صحة هذا الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع فإنه يكون قد برئ من أية شائبة في هذا الخصوص .

(٨) من المقرر أنه ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشاهد - أو اعترافات المتهم- ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

(٩) من المقرر أنه ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين مادام ما أورده فى مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع ، إذ المحكمة لاتلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص ولا محل له .

(١٠) لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة ضم تقرير تحليل السكين المضبوط لاستجلاء ما إذا كان قد استعمل فى الحادث أم لا، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها، ومن ثم يكون النعى فى هذا المنحى فى غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه :أولا : قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن عقد العزم وبيت النية على قتلها وأعد لذلك آلة حادة(سكين) وتوجه إليها فى مسكنها وما أن ظفر بها حتى انهال عليها طعنا بالأداة سالفة الذكر فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنه فى المكان والزمان سالف الذكر شرع فى قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن عقد العزم وبيت النية على قتلها وأعد لذلك السكين سالف الذكر وما أن ظفر بها

حتى انهال عليها طعنا بتلك السكين كما حاول خنقها بيديه فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركتها بالعلاج . ثانيا : وضع النار عمدا فى مبنى مسكون بأن سكب مادة بترولية (كيروسين) على منقولات شقة المجنى عليها سالفة الذكر وأشعل النار فيها فأتت على جانب منها وأحرقتة على النحو المبين بالأوراق . واحالته إلى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى والد المجنى عليها الأولى مدنيا قبل المتهم بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قررت فى وباجماع الآراء احالة أوراق الدعوى إلى قضية مفتى الجمهورية لأخذ رأيه وحددت جلسة للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضوريا باجماع الآراء - عملا بالمواد ١٣ ، ٤٥ ، ١/٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٥٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٢٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالاعدام شنقا .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن بجدول محكمة النقض برقم كما عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة رأيها وهذه المحكمة قضت بجلسة بقبول عرض النيابة العامة للقضية وبقبول طعن المحكوم عليه شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية إلى محكمة جنايات الجيزة لتحكم فيها من جديد هيئة أخرى . ومحكمة الاعادة - بهيئة أخرى - قضت حضوريا فى عملا بالمواد ٤٥ ، ١/٤٦ ، ٢٣٤ ، ٢٥٢ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة ، واحالة الدعوى المدنية إلى محكمة الجيزة الابتدائية لنظرها بعد أن استبعدت ركنى سبق الاصرار والترصد .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية القتل العمد المقترن بجناية شروع فيه وبجناية الحريق العمد قد شابه القصور والتناقض في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك بأنه دلى على توافر نية القتل بما لا يسوغ سنداً لقيامها ، كما أعمل في حق الطاعن حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد نون أن يفصح عن هذه الجريمة أو يشير إلى تلك المادة . يضاف إلى ذلك أن الحكم استبعد ظرف سبق الاصرار ولم يورد الأسباب التي دعت إلى ذلك . كما أشار إلى استبعاد ظرف التردد على الرغم من أن التهمة التي رفعت بها الدعوى لم تكن مقرونة به . هذا إلى أن الحكم استخلص نون سند من أقوال الشهود أن الطاعن اعتدى على المجنى عليها ورتب على ذلك إدانته على الرغم من أن أحدا لم يشاهد واقعة الاعتداء عليها . هذا بالاضافة إلى أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان الاعتراف المعزو إلى الطاعن لكونه وليد اكراه وقع عليه بيد أن الحكم رد على الدفع بما لا يصلح ردا . كما التفت الحكم عما أثاره من تناقض الاعتراف مع التقرير الفنى إذ ثبت خلو أظافر الطاعن من أية آثار لمادة بترولية . وأخيرا التفت المحكمة عن إجابة الدفاع إلى طلب ضم تقرير فحص الشككين المضبوطة لاستجلاء ما إذا كان قد استعمل في الحادث من عدمه ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود واعتراف المتهم ومما ثبت من تقريرى الصفة التشريحية والمعمل الجنائى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن في قوله « وحيث إن

المتهم استعمل آلة تحدث القتل بطبيعتها وطعن بها المجنى عليها وظل يطعنها قاصداً من ذلك إزهاق روحها ولم يتركها إلا بعد أن سقطت أرضاً وانفجرت الدماء من بطنها وتشير مظاهر الواقعة إلى أنه قصد إزهاق روح المذكورة وكذلك الأمر بالنسبة لشقيقتها فقد طعنها بالسكين ولما هربت إلى الحمام لتحتوى به لاحقاً وعاجلها بالطعن بالسكين ولم يتركها إلا بعد أن تصنعت الموت فاعتقد أنها زهقت الروح ثم أشعل النار في الشقة حتى تتلاشى معالم جريمته بعد أن تأكد من موتها الأمر الذي يقطع بأن نية المتهم انصرفت عمداً إلى إزهاق روح المجنى عليها . حيث إن المتهم حين قصد إزهاق روح المجنى عليها ولما فرغ منها تفرغ إلى إزهاق روح». وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك - بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمرة في نفسه ، واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . وما دام الحكم قد دل على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم التى قارفها الطاعن والمستوجبة لعقابه قد ارتكبت لغرض واحد وأعمل فى حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات فقضى عليه بعقوبة واحدة هى المقررة لأشد تلك الجرائم فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولا ينال من سلامته اغفاله ذكر تلك المادة أو اغفاله تعيين الجريمة الأشد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن المصلحة شرط لازم فى كل طعن ، فإذا انتفت لا يكون الطعن مقبولا ، وكان لا مصلحة للطاعن فيما يثيره فى شأن استبعاد الحكم ظرفى سبق الإصرار والترصد ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته . ولا يشترط أن تكون الأدلة التى يعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى

كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج بما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتنع من أقوال شهود الاثبات والوقائع التى ثبتت لديه والقرائن التى استخلصها أن الطاعن قد قتل المجنى عليها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه من النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى شأن تصوير وقوع الحادث وحق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستنباط معتقدها من الأدلة المطروحة عليها والتى لا يجادل الطاعن فى أن لها أصلها من الأوراق واطراح ما رأت الالتفات عنه مما لا تقبل مصادرتها فيه والخوض فى مناقشته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على ما أثاره المدافع عن الطاعن من بطلان الاعتراف فى قوله : «وحيث إنه عن اعتراف المتهم وما أثاره الدفاع من أنه جاء وليد اكراه فهو دفاع خال من دليل عليه والمحكمة تلتفت عنه خاصة أن المتهم سرد تفصيل الواقعة وهو بإرادة حرة وجاء تصويره لها بما يتفق وماديات الجريمة وبما لا يخالف ما جاء على لسان المجنى عليها..... وما جاء بتقرير الطب الشرعى عن الإصابات التى لحقت بالمجنى عليهما ومن ثم فإن المحكمة تطمئن إلى سلامة اعتراف المتهم الذى جاء عن إرادة حرة واعية وجاء نصا فى اعتراف الجريمة .» ولما كان الاعتراف فى المواد الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى سلامته ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن لها بون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق

الأكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه - قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى أطراح الدفع ببطلان اعتراف المحكوم عليه لصدوره تحت تأثير الأكراه وأفصح عن اطمئنانه إلى صحة هذا الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع ، فإنه يكون قد برئ من أية شائبة في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشاهد - أو اعترافات المتهم - ومضمون الدليل الفني على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، ولما كانت أقوال الطاعن كما أوردها الحكم - والتي لا ينازع الطاعن في أن لها سندها من الأوراق - لا تتعارض بل تتلائم مع ما نقله عن التقرير الفني ، وكان الحكم قد خلا مما يظاهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولي والفني ، وكان ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين ما دام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع ، إذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة ضم تقرير تحليل السكين المضبوط لاستجلاء ما إذا كان قد استعمل في الحادث أم لا ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها ، ومن ثم يكون النعى في هذا المنحى في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجي أسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة و ابراهيم عبد المطلب وأحمد عبد البارى.

(١٩٣)

الطعن رقم ٦٩٦٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم "وضعه والتوقيع عليه وإصداره" "بطلانه" .نقض "أسباب الطعن . ما يقبل منها".
وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت
باطلة. ما لم تكن صادرة بالبراءة .

(٢) حكم "وضعه والتوقيع عليه وإصداره" "بطلانه" .نقض "أسباب الطعن . ما يقبل منها".
ورقة الحكم . السند الوحيد الذى يشهد بوجوده .
تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائى الذى لم يودع ملف الدعوى حتى صدوره .
يبطله . أساس ذلك ؟

١- من المقرر أن القانون قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة
ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة .

٢ - من المقرر أن ورقة الحكم هى السند الوحيد الذى يشهد بوجوده على
الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها ، وكانت العبرة فى
الحكم هى بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ فى
ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من نوى

الشأن ، وكان الحكم الابتدائي لم تودع أسبابه حتى صدور الحكم المطعون فيه ، وقد اقتصر الحكم المطعون فيه على تأييد ذلك الحكم - الذى لم يودع ملف الدعوى - أخذا بأسبابه ، فإنه يكون قد أيد حكما باطلا وأخذ بأسباب لا وجود لها قانونا ، وهو ما يبطله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب خطأ فى وفاة كل من و واصابة كل من و وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فأحدث الإصابات الموضحة بالتقرير الطبى والتي أودت بحياة المجنى عليهما الأول والثانى وإصابة الآخرين .
٢- تسبب باهماله فى اتلاف السيارة رقم نقل الفيوم والسيارة رقم ملاكى بنى سويف . ٣ - قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر - وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٤ ، ٦٣ ، ٧٧ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته واللائحة التنفيذية . وادعى ورثة المجنى عليهما مدنيا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية وشركة التأمين الأهلية بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح العياط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاات والزام شركة التأمين الأهلية بأن تؤدى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت للمدعى بالحق المدنى . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعننت الأستاذة /..... المحامية نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل والإصابة الخطأ والاتلاف باهمال والقيادة الخطرة قد شابه قصور في التسبب ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خلا من بيان الواقعة والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتأييد الحكم الابتدائي - القاضي بإدانة الطاعن - لأسبابه دون إضافة أسباب أخرى ، وأن الحكم الابتدائي غير موجود بملف الدعوى وفق ما أفصحت عنه مذكرة نيابة الجيزة الكلية . لما كان ذلك وكان القانون قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة ، وكان من المقرر أن ورقة الحكم هي السند الوحيد الذي يشهد بوجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها ، وكانت العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من نوى الشأن ، وكان الحكم الابتدائي لم تودع أسبابه حتى صدور الحكم المطعون فيه ، وقد اقتصر الحكم المطعون فيه على تأييد ذلك الحكم - الذي لم يودع ملف الدعوى - أخذا بأسبابه ، فإنه يكون قد أيد حكما باطلا وأخذ بأسباب لا وجود لها قانونا ، وهو ما يبطله ويوجب نقضه والاعادة مع الزام المطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية والمصاريف المدنية وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .



جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ناجي أسحق وفتحي خليفة نائبى رئيس المحكمة و ابراهيم عبد المطلب وأحمد عبد الباري.

(١٩٤)

الطعن رقم ٨٩٦٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض "إيداع الأسباب" .

عدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) دعوى مدينة "انتقاضيها بالتنازل" . صلح "أثاره" . دعوى جنائية . حكم "تسبيبه" .

تسبيب معيب " . نقض "أسباب الطعن" . ما يقبل منها "نطاق الطعن" .

عقد الصلح ما هيته ؟

عرض عقد الصلح على محكمة الموضوع يوجب عليها أن تستخلص من عباراته ومن

الظروف التي تم فيها تحديد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه

وبيان ما إذا كان يحمل فى طياته تنازلا من المجنى عليه عن حقوقه المدنية .

الزام الطاعن بالتعويض . بون أن يعرض الحكم لدفاعه وطلبه اعتبار الدعوى المدنية غير

قائمة استنادا إلى عقد الصلح الذى قدمه تدليلا على تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه .

قصور .

نقض الحكم فى خصوص الدعوى المدنية يقتضى نقضه فيما قضى به فى شقة الجنائى .

علة ذلك ؟

- ١ - لما كان الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يقدم لطعنه أسبابا . ومن ثم يتعين عدم قبول طعنه شكلا .
- ٢ - لما كان الصلح عقد ينحسم به النزاع بين طرفيه فى أمر معين وبشروط معينة ، فإن على محكمة الموضوع إذا ما عرض عليها عقد الصلح أن تستخلص من عباراته ومن الظروف التى تم فيها تحديد نطاق النزاع الذى أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه وبيان ما إذا كان يحمل فى طياته تنازلا من المجنى عليه عن حقوقه المدنية ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ألزم الطاعن بالتعويض دون أن يعرض لدفاعه المسطور بمحضر الجلسة وطلبه اعتبار الدعوى المدنية غير قائمة استنادا إلى عقد الصلح الذى قدمه للتدليل على تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والاعادة ، ومتى تقرر ذلك فإن حسن سير العدالة يقتضى نقضه أيضا فيما قضى به فى شقه الجنائى حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى برمتها بالنسبة للطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما اتلفا عمدا المنزل المملوك لـ على النحو الوارد فى الأوراق ، وطلبت عقابهما بالمادة ١/٣٦١ ، ٢ من قانون العقوبات ، كما أقام المجنى عليه فى تلك الدعوى دعواه بالطريق المباشر أمام المحكمة ذاتها ضد الطاعنين بذات الوصف السابق وطلب معاقبتهم بمادة الاتهام والزامهما بأن يؤديا له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قررت ضم الجثة إلى

الجنة ليصدر فيهما حكم واحد . ثم قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتقريم كل منهما مائة جنيه ، والزامهما متضامنين فيما بينهما بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليهما ، ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمحكوم عليه الأول ، كما قضت بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد وذلك بالنسبة للمحكوم عليه الثاني .

فطعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ ... المحامي نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يقدم لطفه أسبابا ، ومن ثم يتعين عدم قبول طعنه شكلا .

ومن حيث إن طعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه عن جريمة الاتلاف قد خالف القانون ، ذلك أنه الزمه بالتعويض رغم سبق تصالحه مع المدعى بالحقوق المدنية الذي تنازل عن حقوقه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان الصلح عقد ينحسم به النزاع بين طرفيه في أمر معين وبشروط معينة ، فإن على محكمة الموضوع إذا ما عرض عليها عقد الصلح أن تستخلص من عباراته ومن الظروف التي تم فيها تحديد نطاق النزاع الذي أراد

الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه وبيان ما إذا كان يحمل فى طياته تنازلا من المجنى عليه عن حقوقه المدنية ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ألزم الطاعن بالتعويض دون أن يعرض لدفاعه المسطور بمحضر الجلسة وطلبه اعتبار الدعوى المدنية غير قائمة استنادا إلى عقد الصلح الذى قدمه للتدليل على تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والاعادة ، ومتى تقرر ذلك فإن حسن سير العدالة يقتضى نقضه أيضا فيما قضى به فى شقه الجنائى حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى برمتها بالنسبة لأطاعن دون المحكوم عليه الآخر الذى قضى بعدم قبول استئنائه شكلا مع إلزام المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .



جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين كامل حنفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/حسن عمير ومحمد زايد نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى
ومحمد طلعت الرفاعى .

(١٩٥)

الطعن رقم ٧٦٣٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) تعويض . تهريب ضريبي "خريبة الاستهلاك" . عقوبة "أنواعها" "العقوبة
التكميلية" "تطبيقها" .

التعويضات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب والرسوم عقوبة تنطوى على عنصر
التعويض . أثر ذلك ؟

(٢) دعوى جنائية "انقضاؤها" . دعوى مدنية . حكم "تسببيه" . تسبب معيب" .
نقض "حالات الطعن" . الخطأ فى القانون "سلطة محكمة النقض" .

انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية .
أثره ؟

الزام الحكم المطعون فيه للطاعن بالتعويض رغم قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى
المدة . خطأ فى القانون . وجوب نقض الحكم جزئياً بالغاء ما قضى به من تعويض .

١- لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التعويضات المشار إليها فى
القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ، هى عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر
التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى تحقيقاً

للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته فى حالة العود ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، وأن الحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية وتلتزم المحكمة فى تقديره الحدود التى رسمها القانون .

٢- إن انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية يستتبع حتماً عدم الاستمرار فى الإجراءات والحكم بانقضاء الدعوى . ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز فى العمل - على سبيل الاستثناء - للجهة الإدارية المختصة أن تتدخل فى الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض ، والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ذلك بأن هذا التدخل وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت الجهة الإدارية بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو فى الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة . كما أن طلب الجهة الإدارية فيه يخرج فى طبيعة خصائصه عن الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وقد تحصن قضاؤه بعدم الطعن عليه من النيابة العامة وكان مقتضى الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ألا توقع على الطاعن أية عقوبة أصلية أو تبعية أو تكميلية، لما كان الحكم

المطعون فيه قد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ومع ذلك قضى بالزام الطاعن بالتعويض عنها فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه بالفاء ما قضى به من تعويض عملاً بنصر المادة ٢٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بغير حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تهرب من اداء الضريبة المستحقة على السلع المبينة بالأوراق والتي تخضع لضريبة الاستهلاك ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ . وادعى وزير المالية بصفته مدنياً قبل المتهم ^{مليم جنيها} بمبلغ ٢٠٠ر٢٤٢٨٤ . ومحكمة سيدى جابر قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم ^{مليم جنيها} المتهم مبلغ خمسمائة جنيه والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٢٠٠ر٢٢٢٠٠ . استأنف المحكوم عليه والنيابة العامة ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية- قضت حضورياً : أولاً : بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمتهم بمضى المدة . ثانياً : فى الدعوى المدنية بتعديل الحكم ^{مليم جنيها} المستأنف بالزام المتهم بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥٥٠ر٢٢٤٨٤ .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى جريمة التهرب من أداء ضريبة الاستهلاك إلا أنه قضى بالزامه بالتعويض عنها رغم أنها عقوبة تكميلية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن المادة ٥٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك تنص على أنه « مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب كل من قام بالتهرب من الضرائب أو شرع فى ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنية ولا تزيد عن ألف جنية ، أو بإحدى هاتين العقوبتين . ويحكم على الفاعلين والشركاء بالتضامن بالضريبة المستحقة وبتعويض لا يجاوز ثلاثة أمثال الضريبة وإذا تعذر تقدير الضريبة قدرت المحكمة التعويض بما لا يجاوز ألفين وخمسمائة جنية ومصادرة السلع التى تحقق التهرب من ضريبتها - وفى حالة عدم ضبط السلع يحكم بما يعادل قيمتها . ويحكم بمصادرة السلع المهربة أو التى شرع فى تهريبها والآلات والمواد المستعملة فى إنتاج السلع وتهريبها كما يجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل التى استخدمت فى التهرب وفى حالة العود يضاعف الحد الأقصى للتعويض » . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التعويضات المشار إليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ، هى عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكيميا غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته فى حالة العود ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، وأن

الحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية وتلتزم المحكمة فى تقديره الحدود التى رسمها القانون . وأخيرا فإن انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة طبقا لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية يستتبع حتما عدم الاستمرار فى الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى . ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز فى العمل - على سبيل الاستثناء - للجهة الإدارية المختصة أن تتدخل فى الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض ، والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ذلك بأن هذا التدخل وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت الجهة الإدارية بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو فى الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة . كما أن طلب الجهة الإدارية فيه يخرج فى طبيعة خصائصه عن الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وقد تحصن قضاؤه بعدم الطعن عليه من النيابة العامة وكان مقتضى الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ألا توقع على الطاعن أية عقوبة أصلية أو تبعية أو تكميلية ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ومع ذلك قضى بالزام الطاعن بالتعويض عنها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه بإلغاء ما قضى به من تعويض عملا بنص المادة ٢٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بغير حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن .



جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
وعمار أبراهيم .

(١٩٦)

الطعن رقم ٧٦٧١ لسنة ٥٩ القضائية

(١) جمارك . تهريب جمركى . قانون " تفسيره " . اثبات " بوجه عام " . محكمة الموضوع
"سلطتها فى تقدير الدليل " .

التهريب الحكى فى مفهوم المادة ١٢١/٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدله ؟
المستندات المؤيدة لسداد الضرائب الجمركية ، لم يشترط الشارع فيها إلا أن تكون دالة
على السداد . تقدير ذلك لقاضى الموضوع بون التزام برأى لسواه ولو كان واردا فى اللائحة
التنفيذية للقانون . علة ذلك ؟

(٢) قرارات وزارية . دستور . لوائح . قانون " التفويض التشريعى " .

حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التنفيذية . أساس ذلك وحده ؟

اللائحة لاتضع قيда على خلاف نص القانون .

(٣) قانون " التفويض التشريعى " . دستور . قرارات وزارية . تهريب جمركى . جمارك .

حكم " تسببيه . تسبب معيب " .

صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعى . رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين

نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه .

تغليب نص القانون عند التعارض بينه وبين نص وارد فى لائحته . واجب .

مثال .

١ - إن النص في الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ على أنه "يعتبر في حكم التهريب حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربية ويفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على أنها قد سدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة ، كما يعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر يكون الغرض منه التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة". يدل في صريح لفظه وواضح معناه أن الشارع لم يشترط في المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية إلا أن تكون دالة على ذلك السداد وهو ما يخضع لتقدير قاضى الموضوع - ما دام سائغا- كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ودون التزام في ذلك برأى لسواه ولو كان واردا في القرار الوزارى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر بلائحته التنفيذية ، إذ أنه يتعين الاعتداد بما نص عليه القانون في هذا الخصوص والالتفات عما فرضته اللائحة التنفيذية من شروط في هذا الصدد .

٢ - لئن كان من حق السلطة التنفيذية - طبقا للمبادئ الدستورية المتواضع عليها - إصدار اللوائح والقرارات التنفيذية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، إلا أن هذا الحق لا يعنى نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين . بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، ومن ثم فإن اللائحة التنفيذية ، لا يصح أن تضع قيда على خلاف نص القانون .

٢ - يشترط لصدور القرار أو اللائحة التنفيذية والعمل بهما ، ألا يوجد أدنى تعارض أو تضاد بينهما وبين نص القانون ، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية أو القرار الوزاري بها فإن نص القانون يكون أولى بالتطبيق ، اعتبارا بأنه الأسمى درجة والأصل لللائحة التنفيذية أو القرار بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه هرب بضائع أجنبية نون سداد الرسوم الجمركية المقررة عليها على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل . وادعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٤٤٨,٢٠٠ جنيها على سبيل التعويض . ومحكمة جنح مركز نجح حمادى قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنف المدعى بالحقوق المدنية بصفته ومحكمة نجح حمادى الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

قطعت هيئة قضايا الدولة نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية بصفته في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه هرب بضائع جمركية على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت معاقبته بالمواد ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠

ومحكمة أول درجة قضت بحكمها المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله استنادا إلى " أنه بالاطلاع على المستندات المقدمة من المتهم ومذكرات الدفاع ومطالبة المادة الثامنة من القرار الوزاري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والتي تنص على أنه يعتبر الحائز حسن النية ولا تحتجز بضائعه إذا كان تحت يده عند الضبط فاتورة صحيحة صادرة من مستورد أما الفواتير الصادرة من غير المستورد فلا يعتد بها إلا إذا أثبت فيها رقم القسيمة الجمركية أو أقر من إصدارها بمسئوليته عنها وعما جاء بها من بيانات ، وحيث إنه متى كانت الدعوى على النحو المتقدم وكانت الفواتير المقدمة في الدعوى والتي قررت اللجنة عدم الاعتداد بها ، وقد تقدم المتهم باقرار من تاجر الجملة ثابت به أن البضائع الصادرة عنها الفواتير السالفة الذكر والخاصة بها جميعها مسدد عنها الرسوم الجمركية والاقرار موثق بالشهر العقاري رقم لسنة ١٩٨٦ بمأمورية توثيق العياط " وأضاف الحكم المطعون فيه المؤيد لحكم أول درجة لأسبابه والمكمل لها ، قوله " أن الثابت من الحكم المستأنف إذ قضى برفض الدعوى المدنية استنادا على عدم توافر الجريمة في حق المتهم بمقتضى المستندات المقدمة منه والتي استخلص منها أنه حائز حسن النية وأن البضائع المضبوطة قد اشتراها بموجب مستندات قدمت لمحضر المحضر قال عنها أنها خالصة الجمارك وقد قدم أثناء نظر الدعوى أمامها ما هو اقرار صادر من التاجر الذي اشترى منه هذه البضائع تفيد مسئوليته عن الفواتير المقدمة والمثبت بها أنها خالصة الرسوم الجمركية فإن المادة الثانية من القرار الوزاري ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تكون قد أعملت في مجال هذه الدعوى إعمالا صحيحا لا مجال لدفع أو دفاع يحوطها ويكون حكم محكمة أول درجة في قضائه برفض الدعوى المدنية استنادا لبراءة المتهم سنده انتفاء الضرر المستوجب التعويض المدعى به إذ سبق أن سدد عن البضائع الرسوم الجمركية والقول بغير ذلك يفتقد إلى الدليل على اثبات العكس " . لما كان ذلك ، وكان

النص في الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ على أنه "يعتبر في حكم التهريب حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ويفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على أنها قد سدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة ، كما يعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر يكون الغرض منه التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة يدل في صريح لفظه وواضح معناه أن الشارع لم يشترط في المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية إلا أن تكون دالة على ذلك السداد وهو ما يخضع لتقدير قاضى الموضوع - ما دام سائغا- كما هو الحال في الدعوى الماثلة - وبأن التزام فى ذلك برأى لسواه ولو كان واردا فى القرار الوزارى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر بلائحته التنفيذية إذ أنه يتعين الاعتداد بما نص عليه القانون فى هذا الخصوص والالتفات عما فرضته اللائحة التنفيذية من شروط فى هذا الصدد . لما هو مقرر من إنه ولئن كان من حق السلطة التنفيذية - طبقا للمبادئ الدستورية المتواضع عليها - إصدار اللوائح والقرارات التنفيذية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، إلا أن هذا الحق لا يعنى نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين . بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها فى وضع القواعد التفصيلية لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، ومن ثم فإن اللائحة التنفيذية ، لا يصح أن تضع قيودا على خلاف نص القانون ، كما أنه يشترط لصدور القرار أو اللائحة التنفيذية والعمل بهما ، ألا يوجد أدنى تعارض أو تضاد

بينهما وبين نص القانون ، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية أو القرار الوزاري بها فإن نص القانون يكون أولى بالتطبيق ، اعتبارا بأنه الأسمى درجة والأصل للائحة التنفيذية أو القرار بها . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ساير هذا النظر واطمأنت المحكمة إلى أن الفواتير التي قدمها المطعون ضده صحيحة وتفيد سداد الضرائب الجمركية عن البضائع محل الاتهام - وكان هذا بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه بغض النظر عن مدى توافر الشروط الواردة في القرار الوزاري المعنى . ومن ثم يكون النعي على الحكم بأنه لم يطابق المستندات على البضائع محل الاتهام ، رغم خلوها من البيانات المنصوص عليها في القرار الوزاري آنف الذكر ، يكون بعيدا عن محجة الصواب ، فوق أنه يتمحض جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستمداد اقتناعها منها ، وهو ما لايجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا التقرير بعدم قبوله مع الزام الطاعن بصفته المصاريف المدنية .



جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عادل عبد الحميد ومحمود البنا نائبى رئيس المحكمة وحسين الشافعى وسمير أنيس.

(١٩٧)

الطعن رقم ١٢٤٧٦ لسنة ٥٩ القضائية

(١) محكمة الجنايات "الإجراءات أمامها" . نقض "ميعاد الطعن" . حكم "بطلانه" .

الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات بعدم الاختصاص . لا يبطل بحضور المتهم أو القبض عليه . انفتاح ميعاد الطعن بالنقض فيه . من يوم صدوره "علة ذلك" ؟ .

(٢) تزوير "تزوير المحررات العرفية" . جريمة "أركانها" .

احتواء الورقة على ما يفيد تدخل الموظف المختص فى تحريرها . وقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لإثباته . كفايته لاعتبارها محرر لإحدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ٢١٤ مكررا عقوبات .

(٣) تزوير "تزوير المحررات العرفية" . عقوبة "توقيعها" .

تزوير المحررات الصادرة من إحدى الجهات المبينة فى المادة ٢١٤ مكررا عقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . يعتبر تزويرا فى محررات عرفية . وإن كانت العقوبة المقررة . لمقارنها السجن . علة ذلك ؟

(٤) اختصاص "الاختصاص النوعى" تنازع الاختصاص "محكمة الجنايات

"إختصاصها" . محكمة الجنح .

القضاء بعدم الاختصاص يعد منهيًا الخصومة على خلاف ظاهره . أساس ذلك ؟

١- لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في جناية التزوير في محررات لبنك مصر المملوك للدولة واستعمالها إلا أنه لا يعتبر أنه أضر به لأنه لم يدين بهما ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضوره أو القبض عليه لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوبة في غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات ولهذا فإن ميعاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم يفتح من تاريخ صدوره .

٢- لما كان يكفي لاعتبار المحرر لإحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف المختص في تحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لاثباته .

٣- لما كانت المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت في فقرتها الثانية على أنه « تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين إذا وقع التزوير أو الاستعمال في محرر لإحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لاية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب في مالها بأية صفة كانت » . فالتزوير الذي يقع في المحررات الصادرة من إحدى هذه الجهات ، وإن كانت عقوبته السجن ، وهي عقوبة مقررة للجناية وفقا للتعريف الوارد في المادة العاشرة من قانون العقوبات إلا أنه يعتبر تزويرا في محررات عرفية نظرا لأن المشرع لم يسبغ على العاملين في هذه الجهات والذين تصدر عنهم مثل هذه

المحركات صفة الموظف العام أو من في حكمه - وهي صفة لازمة في اضمفاء الرسمية على المحرر - وهو ما فعله بالنسبة للنصوص التي تعاقب على جرائم الرشوة والاختلاس .

٤- لما كان الحكم بعدم الاختصاص المطعون فيه منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره ، وذلك لأن محكمة الجنح سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى إذا رفعت إليها ، ومن ثم فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون جائزا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه خلال المدة من أول فبراير حتى ٩ من يوليو سنة ١٩٨٧ -١- وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا في محركات لبنك مصر فرع مدينة نصر الملوك للدولة هي الشيكات مقبولة الدفع أرقام.... و..... و المؤرخة بمبالغ ٩٧ جنيها ، ٧٥ جنيها ، ٢٢ جنيها بأن قام بتزوير بيانات هذه الشيكات بطريق الاضافة بأن راعى عند تحرير بياناتها ترك فراغ بسيط بعد كتابة المبلغ المحرر بالكتابة قبل كلمة جنيه مصرى وبعد أن استصدر الشيكات الثلاث بقيمتها سالف الذكر أضاف في الفراغ سالف الذكر كلمة ألف ثم أضاف ثلاثة أصفار أمام المبلغ بالأرقام وكان ذلك في بيانات الشيك وفي تأشيرة البنك المتضمنة قيمة الشيك الحقيقية بالكتابة والأرقام وبذلك أصبحت الشيكات الثلاثة هي مبلغ ٩٧٠٠٠ ج (سبعة وتسعون ألف جنيه) ومبلغ ٧٥٠٠٠ ج (خمسة وسبعون ألف جنيه) ومبلغ ٢٢٠٠٠ ج (اثنان وعشرون ألف جنيه) على خلاف الحقيقة وعلى النحو المبين بالتحقيقات . ٢ - استعمل المحركات المزورة موضوع التهمة السابقة مع علمه بتزويرها

بأن قدمها للهيئة القومية للبريد كتأمين عن أعمال المقاولات التي عهد إليه بها.

٣- أعطى بسوء نية ثلاث شيكات للهيئة القومية للبريد دون أن يكون لها رصيد كاف وقابل للسحب . ٤- توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على ٩٧٠٠٠ ج فقط سبعة وتسعون ألف جنيه المملوكة للهيئة القومية للبريد وكان ذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن استصدر شيكا مقبول الدفع رقم بمبلغ سبعة وتسعين ألف جنيه ثم قام بتزوير بياناته حسب المبين بوصف التهمة الأولى لتصبح على خلاف الحقيقة سبعة وتسعين ألف جنيه ثم قدم الشيك للهيئة المجنى عليها كتأمين لصرف الدفعة الأولى لبدء تنفيذ عملية المقاول المسندة إليه وتمكن بذلك من صرف قيمة الشيك المزور بناء على هذه الطرق الاحتيالية . ٥ - شرع في الاحتيال على الهيئة القومية للبريد لسلب بعض ثروتها وكان ذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن استصدر الشيكين مقبولى الدفع رقمى ... و بمبلغى ٧٥ ج (خمسة وسبعون ألف جنيه) ، ٢٢ ج اثنان وعشرون ألف جنيه من بنك مصر فرع مدينة نصر ثم قام بتزوير بياناتهما حسب الموضح بوصف التهمة الأولى بحيث أصبحت قيمة كل منهما مبلغ ٧٥٠٠٠ ج (خمسة وسبعون ألف جنيه) ومبلغ ٢٢٠٠٠ ج (اثنان وعشرون ألف جنيه) على خلاف الحقيقة ثم قدم الشيكين للهيئة المجنى عليها كضمان لصرف الدفعة الأولى وهى تمثل قيمة الشيكين بعد تزويرها للبدء فى تنفيذه عمليتى مقاوله عهد بها إليه وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو اكتشاف وقائع التزوير .

واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر

الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بالمادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة جنح الموسيقى لاختصاصها .
 قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في جناية التزوير في محررات لبنك مصر المملوك للدولة واستعمالها إلا أنه لا يعتبر أنه أضر به لأنه لم يدنه بهما ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضوره أو القبض عليه لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصابر بالعقوبة في غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح نص المادة ٢٩٥ من قانون الإجراءات ولهذا فإن ميعاد الطعن في هذا الحكم ينفتح من تاريخ صدوره ، ومن ثم فإن الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى في جريمة ارتكاب تزوير في محررات لبنك مصر المملوك للدولة واستعمالها مع علمه بتزويرها قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاؤه على أن الشيكات محل التزوير هي بطبيعتها محررات عرفية بحسبان أن بياناتها منسوبة إلى أفراد الناس وأن تزويرها لا يعدو أن يكون جنحة معاقب عليها بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات مع أن هذه الشيكات وإن كانت في

الأصل محررات عرفية إلا أنه بعد أن قدمها المطعون ضده لبنك مصر - فرع مدينة نصر - لاعتماد القيمة الثابتة بها وقيام موظفى البنك بوضع الخاتم الذى يحمل عبارة مقبول الدفع على بيانات القيمة التى يضعها البنك على تلك الشيكات واعتماد هذه البيانات بتوقيعها من الموظفين المختصين قام بتزويرها بتعديل قيمتها على أزيد مما هو ثابت بها وهو ما يوفر فى حقه جريمة التزوير فى محررات لإحدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات والتى عاقب المشرع على التزوير فيها بعقوبة الجناية ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى قيد ووصف الاتهام الذى اسبغته النيابة العامة على التهم المسندة إلى المطعون ضده عرج على الحكمة التى من أجلها غلظ المشرع العقاب على التزوير فى المحررات الصادرة عن الجهات المنصوص عليها فى المادة ٢/٢١٤ مكررا من قانون العقوبات ثم عقب على ذلك مباشرة بقوله « لما كان ذلك ، وكانت الطلبات والشيكات التى نسبتها النيابة العامة إلى المتهم - المطعون ضده - هى بطبيعتها محررات عرفية لأن بياناتها منسوبة إلى أفراد الناس وأن تزويرها لا ينتظم سوى قيمة التزوير المنصوص عليها فى المادة ٢١٥ من قانون العقوبات ولا يغير من ذلك تقديم تلك المحررات إلى البنك وإجراء الصرف ، إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون استعمالا لها لا شأن له فى شكل تلك المحررات وطبيعتها العرفية بل هو إجراء مادى يتجه إلى الصرف ، لما كان ذلك ، وكانت الشيكات المنسوبة لتزويرها هى : محررات عرفية على النحو سالف البيان ، ومن ثم فإن المحكمة تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأحالتها إلى محكمة الجناح المختصة لنظرها عملا بنص المادة ٢٨٢ أ ج ، لما

كان ذلك وكان يكفى لاعتبار المحرر لإحدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف المختص فى تحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لاثباته . وكانت المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت فى فقرتها الثانية على أنه « تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين إذا وقع التزوير أو الاستعمال فى محرر لإحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أو لاية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب فى مالها بأية صفة كانت » « فالتزوير الذى يقع فى المحررات الصادرة من إحدى هذه الجهات ، وإن كانت عقوبته السجن ، وهى عقوبة مقررة للجناية وفقا للتعريف الوارد فى المادة العاشرة من قانون العقوبات إلا أنه يعتبر تزويرا فى محررات عرفية نظرا لأن المشرع لم يسبغ على العاملين فى هذه الجهات والذين تصدر عنهم مثل هذه المحررات صفة الموظف العام أو من فى حكمه - وهى صفة لازمة فى ااضفاء الرسمية على المحرر - وهو ما فعله بالنسبة للنصوص التى تعاقب على جرائم الرشوة و الاختلاس . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على المطعون ضده بوصف أنه وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا فى محررات لبنك مصر - فرع مدينة نصر - المملوك للدولة وهى الشيكات مقبولة الدفع أرقام و و بعد أن استصدر تلك الشيكات بقيمتها التى اعتمدها البنك بأن قام بتغيير قيمتها إلى أزيد مما هو ثابت بها ثم استعملها مع علمه بتزويرها بأن قدمها للهيئة القومية للبريد كتأمين عن أعمال المقاولات التى عهد إليه بها ، ومن ثم فإن قيام المطعون

ضده بتغيير الحقيقة فى تلك الشيكات بعد أن استصدرها بقيمتها من البنك ويعد أن حملت توقيعات الموظفين المختصين به باعتماد المبالغ الثابتة بها وختمها بالخاتم الذى يحمل عبارة مقبول الدفع يعد - فى واقع الأمر - تزويرا فى محررات لبنك مصر المملوك للدولة معاقب عليه بعقوبة السجن ، وهى العقوبة المقررة للجناية وفقا للتعريف الوارد فى المادة العاشرة من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم وكانت محكمة الجنايات قد قضت بما يخالف هذا النظر ، فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون . ولما كان الحكم بعدم الاختصاص المطعون فيه يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره وذلك لأن محكمة الجنح سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى إذا رفعت إليها ، ومن ثم فإن الطعن بالنقض فى هذا الحكم يكون جائزا ، ويكون إذ قضى بعدم الاختصاص على خلاف القانون معيبا بما يوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .



جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة وفتحى الصباغ ومصطفى كامل .

(١٩٨)

الطعن رقم ٣٥٣٨ لسنة ٥٨ القضائية

موازين . جريمة " أركانها " . قصد جنائى . مصادرة . نقض " أسباب الطعن . مايقبل منها " .
يجب فى جميع الأحوال - مصادرة الأشياء التى تعد حيازتها جريمة فى ذاتها ولو لم تكن ملكا
للمتهم . المادة ٢٠ عقوبات .
القضاء ببراءة المطعون ضده لعدم توافر القصد الجنائى فى حقه فى جريمة حيازة أداة وزن غير
مدموغة وغير صحيحة . يوجب المصادرة .

لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ تحظر حيازة أدوات
الوزن إلا إذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لأحكام ذلك القانون ، وكان
الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده لعدم توافر القصد الجنائى فى
حقه ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم
بمصادرة الأشياء المضبوطة فى جميع الأحوال إذا كانت هذه الأشياء يعد
حيازتها جريمة فى ذاته ، ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم ، فإن الحكم
المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة أداة الوزن غير المدموغة وغير الصحيحة
يكون قد خالف القانون ، مما يتعين معه تصحيحه عملا بالفقرة الأولى من المادة
٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام
محكمة النقض ، وذلك بالقضاء بمصادرة أداة الوزن المضبوطة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه حاز أداة وزن غير مدموغة وغير صحيحة. وطلبت عقابه بالمواد ١٩.٤.٣.١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦. ومحكمة جنح الأقصر قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه والصادرة، استأنف ومحكمة الأقصر الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة المستندة إليه.

فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة حيازة أداة وزن غير مدموغة وغير صحيحة، فقد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه أغفل مصادرة أداة الوزن هذه مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه : حاز أداة وزن غير مدموغة وغير صحيحة ، وطلبت عقابه بالمواد ١٩.٤.٣.١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الوزن والقياس والكيل وقضت محكمة أول درجة بتغريمه مائة جنيه والمصادرة ، فاستأنف ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وبراءته مستندة إلى أن تواجدته بالمحل التجارى كان لغية صاحبه عنه مما ينفى علمه بحقيقة أداة الوزن المضبوطة . لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ يحظر حيازة أدوات الوزن إلا إذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لأحكام ذلك القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قضى

ببراءة المطعون ضده لعدم توافر القصد الجنائي في حقه ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة في جميع الأحوال إذا كانت هذه الأشياء يعد حيازتها جريمة في ذاته ، و لو لم تكن تلك الاشياء ملكا لمتهم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة أداة الوزن غير المدموغة وغير الصحيحة يكون قد خالف القانون ، مما يتعين معه تصحيحه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وذلك بالقضاء بمصادرة أداة الوزن المضبوطة .

=====

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة ومجدى منتصر وفتحى الصباغ .

(١٩٩)

الطعن رقم ١٢٤٨٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم "بيانات حكم الإدانة" "تسببيه" . تسبیب معیب" . نقض "أسباب الطعن" . مايقبل منها" .
وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها
والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة . المادة ٢١٠ إجراءات .

(٢) اثبات "بوجه عام" . حكم "تسببيه" . تسبیب معیب" .

وجوب أن تبنى الأحكام الجنائية على الجزم واليقين .

المراد بالتسبیب المعبر ؟

وجوب إيراد الأدلة التى استندت إليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بيانا كافيا . مجرد
الإشارة إليها . غير كاف .

(٢) اختلاس أموال أميرية . اثبات "شهود" . حكم "تسببيه" . تسبیب معیب" . نقض "أسباب
الطعن" . مايقبل منها" .

مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى . لايمكز بذاته أن يكون دليلا على حصول
الاختلاس .

اقتصار الحكم على ذكر أسماء شهود العجز دون أن يبين فحوى ما شهد به كل منهم .
واكتفائه بالإحالة إلى كشوف الجرد . دون إيراد مضمونها واتخاذها من العجز بذاته دليلا على وقوع
الاختلاس . يعيب الحكم .

(٤) نقض "نطاق الطعن".

اتصال وجه الطعن بمن لم يطعن به من المتهمين ، شرطه ؟ المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة

١٩٥٩ .

- ١ - إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والظروف التي استخلصت المحكمة منها الإدانة .
- ٢ - من المقرر أن الأحكام فى المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجرم واليقين وليس على الظن والاحتمال ، وأن المراد بالتسبيب المعتبر هو تحديد الأسانيد والحجج المبنى عليها الحكم والمنتجة له - سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون - فى بيان جلى مفصل حتى يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، فلا يكفى مجرد الإشارة إلى الأدلة بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة .
- ٣ - من المقرر أن مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى - أو من فى حكمه - لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ فى العمليات الحسابية أو لسبب آخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى التدليل على صحة الواقعة وثبوتها فى حق المتهمين على ما شهد به الشهود من اكتشافهم وجود عجز فى عهدة المتهمين من السكر ، واقتصر الحكم على ذكر أسماء هؤلاء الشهود دون أن يبين فحوى ما شهد به كل منهم ودلالة تلك الشهادة على أن هذا العجز ناجم عن جريمة اختلاس ساهم فيها جميع من قضى بإدانتهم . كما استند إلى ماتضمنه تقرير لجنة الجرد من وجود عجز وأن هذا العجز يرجع إلى تلاعب رئيس وطاقم الوحدة البحرية دون الإشارة إلى ما قد

يكون التقرير قد تضمنه من الأسانيد التي عول عليها الحكم في قضائه بإدانة المتهمين جميعا في جريمة الاختلاس ودون أن يكون في وقائع الدعوى وظروفها كما أوردها الحكم ما يدل على ما يتوافر به القصد الجنائي لدى الطاعنين ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والاحالة .

٤ - لما كان وجه الطعن يتصل بباقي المتهمين إلا أنه لم يكن يجوز لهم الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه - الذي قضى بنقضه - لأنه صدر غيايبا بالنسبة لهم من محكمة الجنايات عملا بالمادة ٢٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وبالتالي فإن أثر الطعن في الحكم المنقوض لا يمتد إليهم ولا يفيدون من نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم بصفتهم موظفين عموميين أفراد طاقم الوحدة البحرية التابعة لشركة إحدى وحدات القطاع العام اختلسوا كميات السكر المبينة بالتحقيقات وقدرها أثني عشر طنا وأربعمئة وعشرين كيلوجرام والبالغ قيمتها المملوكة للشركة سالفة الذكر والمسلمة إليهم بسبب وظيفتهم . واحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالجيزة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للمتهمين وغيايبا للآخرين عملا بالمواد ١/١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١١٩ مكررا/ هـ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات ويعزلهم من وظائفهم ويتفريم المتهمين عدا مبلغ وبإلزامهم بر د مبلغ بالتضامن إلى الشركة المجنى عليها . وبتفريم المتهمين أيضا عدا مبلغ وبإلزامهم بر د مبلغ فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إنه مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما - وآخرين - بجريمة الاختلاس قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه عول في قضائه بالإدانة على شهادة من شهدوا بوجود عجز في كميات السكر المسلمة إلى المتهمين دون أن يستظهر سبب هذا العجز وظروف تسليم كميات السكر التي وقع بها العجز إلى المتهمين وتسلمها منهم والأدلة التي استخلص منها أن العجز ناجم عن اختلاس المتهمين له ودون اسناد الجريمة إلى مرتكبها من بين المتهمين ، وفي ذلك ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت المحكمة منها الإدانة ، وكان المقرر أن الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجرم واليقين وليس على الظن والاحتمال وأن المراد بالتسبيب المعتبر هو تحديد الأسانيد والحجج المبنى عليها الحكم والمنتجة له - سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون - في بيان جلي مفصل حتى يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، فلا يكفي مجرد الإشارة إلى الأدلة بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتتعت بها المحكمة ، وكان المقرر أيضا أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي - أو من في حكمه - لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في التدليل على صحة الواقعة وثبوتها في حق المتهمين على ما شهد به الشهود من اكتشافهم وجود عجز في عهدة المتهمين من السكر ، واقتصر الحكم

على ذكر أسماء هؤلاء الشهود بون أن يبين فحوى ما شهد به كل منهم ودلالة تلك الشهادة على أن هذا العجز ناجم عن جريمة اختلاس ساهم فيها جميع من قضى بإدانتهم . كما استند إلى ماتضمنه تقرير لجنة الجرد من وجود عجز وأن هذا العجز يرجع إلى تلاعب رئيس وطاقم الوحدة البحرية بون الإشارة إلى ما قد يكون التقرير قد تضمنه من الأسانيد التي عول عليها الحكم في قضائه بإدانة المتهمين جميعا في جريمة الاختلاس وبون أن يكون في وقائع الدعوى وظروفها كما أوردتها الحكم مايدل على مايتوافق به القصد الجنائي لدى الطاعنين ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والاحالة بالنسبة إلى الطاعنين بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن، وأنه وإن كان وجه الطعن يتصل بباقي المتهمين إلا إنه لم يكن يجوز لهم الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه - الذي قضى بنقضه - لأنه صدر غيابيا بالنسبة لهم من محكمة الجنايات عملاً بالمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وبالتالي فإن أثر الطعن في الحكم المنقوض لايمتد إليهم ولايفيئون من نقضه .



جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة ومجدى منتصر وحامد عبد الله .

(٢٠٠)

الطعن رقم ١٥٣٤٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) إثبات "بوجه عام" "شهود" "خبرة" . ضرب "ضرب بسيط" "أفضى إلى موت" .
حكم "تسببيه" . تسبیب غیر معيب" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .
بيان واقعة الدعوى بما يتوافق به العناصر القانونية للجريمة وإيراد مؤدى الأدلة التى
استخلص منها الإدانة فى بيان واف . وكفاية إيراد مضمون أقوال الشهود أو تقرير الخبير .
لا قصور .

(٢) إثبات "شهود" . محكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير الدليل" .

وزن أقوال الشهود موضوعى .

للمحكمة أن تستخلص الإدانة من أقوال الشهود ولو تناقضت . متى كان استخلاصا

سائفا .

المجادلة فى تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(٣) ضرب "ضرب أفضى إلى الموت" "ضرب بسيط" . عقوبة "العقوبة المبررة" . ارتباط .

حكم "تسببيه" . تسبیب غیر معيب" .

النقى على الحكم القصور فى التدليل بالنسبة للجريمة ذات العقوبة الأخف غير مجد .

مادام قد أخذ المتهم بالجريمة ذات العقوبة الأشد تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات .

(٤) إثبات "شهود" "خبرة" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

عدم جواز إثارة دعوى التناقض بين الدليلين القولى والفنى لأول مرة أمام محكمة النقض

علة ذلك ؟

(٥) نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

تحديد أسباب الطعن ووضوحها . شرط لقبولها .

- (٦) إجراءات "إجراءات التحقيق" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " .
النعى بشأن عدم ضبط آلات الاعتداء وعرضها على المجنى عليهم . تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح سببا للطعن .
- (٤) إثبات "بوجه عام" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " . جريمة "أركانها" .
آلات الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة .

١ - لما كان الحكم قد بين الواقعة بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بارتكابها وأورد مؤدى الأدلة السالفة التى استخلص منه إدانته فى بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التى اقتنعت بها المحكمة واستقرت فى وجدانها ، وكان لا يلزم لسلامة الحكم بالإدانة أن يورد نص أقوال الشاهد التى عول عليها أو تقرير الخبير الذى تستند إليه بكل أجزائه ، فإنه ينحسر عن الحكم دعوى القصور فى البيان

٢ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع ، كما وأن التناقض بين أقوال الشهود - بفرض قيامه - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم اسخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

٣ - لما كان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم بالنسبة لجنحة الضرب البسيط - أيا ما كان وجه الرأى فيه - لا يجديه نفعا مادامت المحكمة قد طبقت عليه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وحدها المقررة لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى أثبتتها الحكم فى حقه .

- ٤ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا بشأن
قالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ومن ثم لا يسوغ له أن يثير هذا الأمر
لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك لأنه دفاع موضوعى ولا يقبل منه النعى على
المحكمة باغفالها الرد عليه مادام أنه لم يتمسك به أمامها .
- ٥ - من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة .
- ٦ - لما كان ما يثيره الطاعن من نعى بشأن عدم ضبط آلات الاعتداء
وعرضها على المجنى عليهم لا يعدو أن يكون تعييبا للتحقيق الذى جرى فى
المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .
- ٧ - من المقرر أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم - أولا - ضربوا عمدا مع سبق
الاصرار والترصد بأن بيتوا النية على الاعتداء على ومن يتواجد معه من أفراد
عائلته وأعدوا لذلك آلات صلبة راضة وترصدوا له فى الطريق الذى أيقنوا سلفا عودته
فيه وما أن ظفروا به حتى ضربه أولهم على رأسه بسيخ حديد فأحدثوا به الاصابات
الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى
موته . ثانيا - ضربوا و و عمدا مع سبق الاصرار والترصد فأحدثوا
بهم الاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية الابتدائية والتى أعجزت كل منهم عن أشغاله
الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوما وكان ذلك باستخدام أداة . واحالتهم إلى
محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعت
عن نفسها وبصفتها وصية على قصر المجنى عليه و.... عن نفسها وبصفتها وصية على

قاصر على المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين جميعا بمبلغ مائة ألف جنيه كتعويض شامل ،
ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٦ ، ١/٢٤٢ من قانون
العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عما هو منسوب إليه وإحالة
الدعوى المدنية قبله إلى محكمة المنيا الابتدائية لنظرها وذلك باعتبار أن المتهم مرتكبا
لجناية الضرب المفضى إلى الموت بالنسبة لـ..... وجنحة الضرب البسيط بالنسبة لـ.....
فطعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الحكم هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية الضرب
المفضى إلى الموت وجنحة الضرب البسيط قد شابه القصور و التناقض فى التسبب
والفساد فى الاستدلال ، ذلك أنه لم يورد فى بيان كاف مؤدى أقوال شهود الاثبات أو
مضمون التقارير الطبية التى عول عليها فى الإدانة ، كما تساند إلى أقوال هؤلاء
الشهود رغم تضاربها ، وأورد قولين متعارضين للمجنى عليه بشأن تحديد شخص
المتهم الذى اشترك مع الطاعن فى ضربه ، فضلا عن أنه لم يرفع التناقض القائم بين
الدليلين القولى والفنى أو يفتن إلى خلو التحقيقات مما يفيد ضبط أنوات الجريمة
وعرضها على المجنى عليهم ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى - بالنسبة للطاعن - بما يجمل فى
أنه اعتدى على المجنى عليه بالضرب (بسيخ) من الحديد على رأسه وأحدث
إصاباته التى أودت بحياته لنزاع بينهما على (مسقى) شكاه الأخير بسببه للشرطة ،
كما اعتدى أثناء الحادث بالاشتراك مع متهم آخر فى الدعوى على المجنى عليه
وأحدثا به إصابات تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما ، وساق الحكم على

ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة استمدتها من أقوال شهود الاثبات التي حصلها بما لا يخرج في مضمونه عما تقدم ، ومما جاء بتقرير الصفة التشريحية بالنسبة للمجنى عليه الأول وقد نقل عنه قوله { وأورى التقرير الطبى الشرعى وجود عدة كسور شرجية وانخسافية شاملة بعظام رأس المجنى عليه ... هي كدم رضى بالجدارية اليمنى وكدم رضى بالجدارية اليسرى وكدم رضى يقع بالصدغية والمؤخرى الايمنى وانسكابات دموية غزيرة من عدة كسور بالرأس وأنها ذات طبيعة رضية وتحدث على غرار الضرب بجسم أو أجسام صلبة راضة كالضرب بسيخ أو أسياخ من الحديد وفي تاريخ يتفق وتاريخ الواقعة وأن الوفاة حدثت نتيجة للاصابات الموصوفة بالرأس وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة ونزيف بجوهر المخ } وما جاء بالتقرير الطبى الابتدائى بالنسبة للمجنى عليه الآخر الذى أورد مؤداه فى قوله { كما ثبت من التقارير الطبية الابتدائية بأن إصابة جرح رضى بفروة الرأس وكدمات متفرقة بفروة الرأس مع كدمات بالناحية اليسرى من الظهر } لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين الواقعة بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بارتكابها وأورد مؤدى الأدلة السالفة التى استخلص منها إدانته فى بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التى اقتنعت بها المحكمة واستقرت فى وجدانها ، وكان لا يلزم لسلامة الحكم بالإدانة أن يورد نص أقوال الشاهد التى عول عليها أو تقرير الخبير الذى استند إليه بكل أجزائه ، فإنه ينحسر عن الحكم دعوى القصور فى البيان ، ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع ، كما وأن التناقض بين أقوال الشهود - بفرض قيامه - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم اسخلاصا سائفا لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة للأدلة

القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .
لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم بالنسبة لجنحة الضرب
البسيط - أيا ما كان وجه الرأي فيه - لا يجديه نفعا مادامت المحكمة قد طبقت عليه
حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وحدها المقررة
لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى أثبتتها الحكم فى حقه . لما كان ذلك ، وكان
البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا بشأن قاله التناقض بين
الدليلين القولى والفنى ومن ثم لا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة
النقض ذلك لأنه دفاع موضوعى ولا يقبل منه النعى على المحكمة باغفالها الرد عليه
مادام أنه لم يتمسك به أمامها هذا إلى ارساله القول بقيام التعارض بين الدليلين
القولى والفنى دون بيان أوجه هذا التعارض ، مما يكون منعا - من هذه الوجهة أيضا
غير مقبول لما هو مقرر من أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة .
لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من نعى بشأن عدم ضبط آلات الاعتداء وعرضها
على المجنى عليهم لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على
المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، فضلا عن أن هذا المنعى .
على فرض صحته - لا يقدح فى سلامة استدلال الحكم لما هو مقرر من أن آلة الاعتداء
ليست من الأركان الجوهرية . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس
متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ١٩ من ديسمبر لسنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/محمود رضوان نائب رئيس المحكمة وصلاح عطية ورضوان عبد العليم وأنور جبرى .

(٢٠١)

الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اشتراك . اتفاق . اثبات "بوجه عام" . اختلاس . تزوير .

الاشتراك بالاتفاق . يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه .

نية الاشتراك أمر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأى دليل مباشر
أو بطريق الاستنتاج أو من فعل لاحق للجريمة .

(٢) اختلاس أموال أميرية . تزوير . جريمة "أركانها" . قصد جنائى . حكم "تسببه .

تسبب غير معيب" .

تحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس . غير لازم .

(٣) اثبات "بوجه عام" . اشتراك . تزوير . حكم "تسببه . تسبب غير معيب" . نقض

"أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

الاشتراك فى التزوير . تمامه بون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . ما

يكفى لثبوته ؟

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

(٤) تزوير . جريمة "أركانها" . قصد جنائى . اثبات "بوجه عام" . محكمة الموضوع

"سلطتها فى تقدير توافر القصد الجنائى" .

تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة التزوير . غير لازم . ما دام قد أورد

فى الوقائع ما يدل عليه .

(٥) تزوير . اختلاس أموال أميرية . ارتباط . عقوبة "تطبيقها" "العقوبة المبررة" .

النعى على الحكم بالقصور فى التدليل أو بطلان الإجراءات بالنسبة للجريمة ذات العقوبة الأخف . غير مجد . ما دام قد أخذ المتهم بالجريمة ذات العقوبة الأشد تطبيقاً للمادة ٢٢ عقوبات .

مثال .

(٦) اثبات "بوجه عام" . محكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير الدليل" . دفع "الدفع بنفى

التهمة" . حكم "تسببيه" . تسبیب غیر معيب" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

نفى التهمة . دفاع موضوعى . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

(٧) اختلاس أموال أميرية . تزوير . "تزوير محررات رسمية" . مسئولية جنائية .

مساءلة الجانى عن الجرائم التى ارتكبها مع غيره . وإن قل نصيبه من الأفعال المكونة لها .

(٨) اثبات "بوجه عام" . وصف التهمة . محكمة الموضوع "سلطانها فى تعديل وصف

التهمة" . فاعل أصلى . اشتراك . دفاع "الاخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره" . عقوبة "العقوبة

المبررة" . حكم "تسببيه" . تسبیب غیر معيب" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة . دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع .

شرط ذلك ؟

لا مصلحة للطاعن فى المجادلة من تغيير صفته من فاعل أصلى فى جريمة الاختلاس إلى

شريك فيها . علة ذلك ؟

(٩) حكم "تسببيه" . تسبیب غیر معيب" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

الخطأ المادى . متى لا يعيب الحكم ؟

١ - من المقرر أن الاشتراك بالاتفاق إنما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على

ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر

بعلامات خارجية ، وإذ كان القاضى الجنائى حراً فى أن يستمد عقيدته من أى

مصدر شاء فإن له إذا لم يقر على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة

بشهود أو غيره أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائغا وله من ظروف الدعوى ما يبرره ، كما له أن يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

٢ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن نية الاختلاس مادامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها الحكم تفيد بذاتها أن - المتهم قصد بفعلته إضافة ما اختلسه إلى ملكه .

٣ - لما كان الاشتراك في جرائم التزوير قد يتم دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم فإنه يكفي أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم . الأمر الذي لم يخطئ الحكم في تقديره- فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل في الواقع إلى جدل موضوعي لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٤ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه كما هو الحال في الدعوى المطروحة فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الصدد لا يكون له محل .

٥ - لما كان الحكم قد دان الطاعن بجرائم الاختلاس والاشتراك فيه والاشتراك في تزوير المحررات الرسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة في القانون للاختلاس باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط فإنه لايجدى الطاعن ما يثيره في صدد جرائم الاشتراك في التزوير والاستعمال من قصور الحكم في التدليل عليها أو عدم اطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها وأن ذلك يشكل عطلا في الإجراءات .

٦ - لما كان الدفاع بعدم ارتكاب الطاعن للجريمة مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم والتي من شأنها أن تؤدي إلى صحة ما رتبته عليها من إدانة .

٧ - لما كان الحكم قد أثبت مقارفة الطاعن لجرائم الاختلاس والتزوير في المحررات الرسمية واستعمالها مع علمه بتزويرها فقد وجب مساءلته عنها سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ولا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها أو قام بنصيب أوفر من هذه الأفعال وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعن .

٨ - من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة إلى أن تلت نظر الدفاع الى ذلك مادام أن الواقعة المادية المبينة بتقرير الاتهام والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا للوصف الذي دان الطاعن بها دون أن تضيف إليها المحكمة شيئا، وإذ كان الحكم قد انتهى إلى اعتبار الطاعن فاعلا بالنسبة لجريمة اختلاس محتوى الخطاب المسجل وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها الطاعن بل هي مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه في الجلسة ليتراجع على أساسه هذا إلى أنه لامصلحة له في النعى على الحكم بهذا السبب إذ العقوبة المقررة بها عليه باعتباره شريكا تدخل في حدود العقوبة للفاعل الأصلي ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من تغيير صفته من فاعل أصلى في جريمة الاختلاس إلى شريك فيها ومن شريك في جريمة

استعمال محرر مزور إلى فاعل أصلى دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التغيير وإدانتته على هذا الأساس يكون غير سديد .

(٩) لما كان مايشيره الطاعن فى شأن خطأ الحكم فى بيان رقم الشيك موضوع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه فإنه بفرض وقوعه فى هذا الخطأ فإنه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا ينال من حقيقة الواقعة كما استظهرها الحكم ولا أثر له فى النتيجة التى انتهى إليها فإن مايشيره الطاعن من تعيب الحكم فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : بصفته فى حكم الموظفين العموميين "طواف بريد بمكتب بريد " أختلس خطابا بداخله الشيك المبين بالأوراق والذى وجد فى حوزته بمقتضى وظيفته وقد ارتبطت هذه الجريمة ارتباطا لايقبل التجزئة بجريمة تزوير محرر رسمى « هو الدفتر رقم ٢١ » بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بذلك بأن أثبت على خلاف الحقيقة استلام للخطاب سالف الذكر ووقع على الدفتر توقيعاً نسبته زورا إليه . ثانيا : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو البطاقة العائلية مطبوع رقم والخاصة وكان ذلك بتغير أحد بياناتها بأن اتفق معه على ذلك وساعده بأن قدم له تلك البطاقة فقام هذا المجهول بتغير اسم صاحبها ووضع صورته عليها مع علمه بتزويرها فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثالثا : اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو المختص بصرف الشيك ببنك ناصر فرع قنا فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو الشيك وصرف قيمته وساعده على ذلك بأن قدمه له فقام بدوره بصرف قيمته له بعد حصوله على توقيعه على مستندات الصرف " كشف بيانات الشيكات المنصرفة " فتمت الجريمة بناء على تلك

المساعدة . رابعا : اتفق بطريقى الاتفاق والمساعدة مع مجهول فى استعمال البطاقة والشيك المزورين سالفى الذكر مع علمه بتزويرهما بأن اتفق معه على ذلك وساعده بأن قدم له البطاقة سالفة الذكر بتقديمها إلى الموظف حسن النية المختص بصرف الشيكات بينك مصر فرع قنا حيث تم صرف قيمة الشيك المشار إليه سلفا فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. وأحالة إلى محكمة أمن الدولة العليا بقنا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/٢-٣ ، ٤١ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩ مكررا/ أ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ألف جنيه وبإلزامه برد مثل هذا المبلغ والعزل من الخدمة .

فطعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن حاصل أوجه الطعن فى تقريرى الأسباب هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم الاختلاس والاشتراك فيه والاشتراك فى تزوير محررات رسمية واستعمالها مع العلم بتزويرها قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والبطلان والاخلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يستظهر عناصر الاشتراك وركن القصد الجنائى فى جرائم الاختلاس والتزوير ولم يدل على توافرها بأسباب سائغة سيما وأن الطاعن قد انكر استلامه للخطاب المسجل وتأييد دفاعه بما ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن التوقيع على دفتر الاستلام ليس بخطه. كما أن المحكمة لم تطلع على المحررات المقضى بتزويرها وخلا حكمها المطعون فيه ومحاضر الجلسات من اثبات هذا الاجراء رغم جوهريته هذا إلى أن المحكمة غيرت صفة الطاعن من فاعل أصلى فى جريمة الاختلاس إلى شريك فيها ومن شريك فى جريمة استعمال محرر

مزور إلى فاعل أصلى دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التغيير . وأخيرا فإن رقم الشيك موضوع التهم المرفوع بها الدعوى يغير الرقم الذى أورده الحكم فى مدوناته . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاشتراك بالاتفاق إنما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، وإذا كان القاضى الجنائى حرا فى أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة بشهود أو غيره أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائغا وله من ظروف الدعوى ما يبرره ، كما له أن يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بالأسباب السائغة التى أورد ها على أن الطاعن قام بالاتفاق مع أحد موظفى مكتب بريد لم تكشف عنه التحقيقات على اختلاس الشيك محتوى المسجل رقم المرسل من المدعو من المملكة العربية السعودية لشقيقه بناحية مركز وتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وقام الطاعن بصرف قيمة الشيك من بنك ناصر فرع قنا باستعمال بطاقة مزورة عليها صورته واسم المستفيد فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه . ومن ثم فإن مايشير به الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لايلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن نية الاختلاس مادامت الواقعة الجنائية التى أثبتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قصد بفعله اضافة ما اختلسه إلى ملكه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن مايشير به الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الاشتراك فى جرائم التزوير قد يتم دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة

يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم فإنه يكفي أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم ، الأمر الذي لم يخطئ الحكم في تقديره ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل في الواقع إلى جدل موضوعي لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الصدد لا يكون له محل . هذا فضلا عن أنه لما كان الحكم قد دان الطاعن بجرائم الاختلاس والاشتراك فيه والاشتراك في تزوير المحررات الرسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة في القانون للاختلاس باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره في صدد جرائم الاشتراك في التزوير والاستعمال من قصور الحكم في التدليل عليها أو عدم اطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها وأن ذلك يشكل بطلانا في الإجراءات . لما كان ذلك ، وكان الدفاع بعدم ارتكاب الطاعن للجريمة مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم والتي من شأنها أن تؤدي إلى صحة مارتبه عليها من إدانة . لما كان ذلك، وإذا كان الحكم قد أثبت مقارفة الطاعن لجرائم الاختلاس والتزوير في المحررات الرسمية واستعمالها مع علمه بتزويرها فقد وجب مساءلته عنها سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ولا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها أو قام بنصيب أوفر من هذه الأفعال وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعن ومن ثم فلا يعيب الحكم إن هو نسب إلى الطاعن مقارفته لهذه الجرائم مع غيره في حين أن وصف التهمة المرفوع بها الدعوى قد أفردته بون لفت

نظره إلى ذلك لما هو مقرر من أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة إلى أن تلت نظر الدفاع إلى ذلك مادام أن الواقعة المادية المبينة بتقرير الاتهام والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا للوصف الذي دان الطاعن بها دون أن تضيف إليها المحكمة شيئا ، وإذ كان الحكم قد انتهى إلى اعتبار الطاعن فاعلا بالنسبة لجريمة اختلاس محتوى الخطاب المسجل وهو وصف غير جديد فى الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك فى حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها الطاعن بل هى مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه فى الحكم دون تنبيه الدفاع إليه فى الجلسة ليتراجع على أساسه هذا إلى أنه لامصلحة له فى النعى على الحكم بهذا السبب إذ العقوبة المقررة بها عليه باعتباره شريكا تدخلى فى حدود العقوبة للفاعل الأصلي ، ومن ثم فإن ماثيره الطاعن من تغيير صفته من فاعل أصلى فى جريمة الاختلاس إلى شريك فيها ومن شريك فى جريمة استعمال محرر مزور إلى فاعل أصلى دون أن تلت نظر الدفاع إلى هذا التغيير وإدانته على هذا الأساس يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ماثيره الطاعن فى شأن خطأ الحكم فى بيان رقم الشيك موضوع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه فإنه بفرض وقوعه فى هذا الخطأ فإنه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لاينال من حقيقة الواقعة كما استظهرها الحكم ولا أثر له فى النتيجة التى انتهى إليها ، فإن ماثيره الطاعن من تعيب الحكم فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ماتقدم . فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ناجي أسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة و ابراهيم عبد المطلب ويدرالدين السيد البدوى .

(٢٠٢)

الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إجراءات "إجراءات المحاكمة". حكم "وصف الحكم". محكمة ثانية درجة "الإجراءات أمامها". نقض "ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام".

وجوب حضور المتهم بنفسه فى الجنب المعاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به .

الأصل أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانية درجة واجبة التنفيذ فورا . حضور وكيل عن الطاعن أمام محكمة ثانية درجة - اعتبار الحكم غاييا . أساس ذلك ؟ عدم جواز الطعن بالنقض فى هذا الحكم . ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . ميعاد المعارضة فى الحكم المذكور لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان المتهم .

(٢) نقض "ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام". معارضة . نيابة عامة .

كون الحكم قابلا للطعن فيه بالمعارضة . أثره : عدم جواز طعن النيابة العامة عليه بالنقض إلا بعد الفصل فى المعارضة أو فوات ميعادها .

(٣) حكم "بياناته . بيانات التسبب" "تسببه . تسبب معيب" . نقض "أسباب الطعن . ما يقبل منها" .

وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التى بنى عليها . وإلا كان باطلا . المادة ٣١٠ إجراءات . المراد بالتسبب المعتبر ؟

تحرير الحكم بخط غير مقروء أو إفراغه فى عبارات عامة معممة أو وضعه فى صورة مجهلة . لا يحقق غرض الشارع من ايجاب تسبب الأحكام . استحالة قراءة أسباب الحكم . تجله خاليا من الأسباب .

١ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ قد أوجبت حضور المتهم بنفسه فى الجنب المعاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - باعتبار ان الأصل أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فورا فإن حضور وكيل عن الطاعنة يكون عديم الأثر ولا يعتد به ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر فى حقيقة الأمر غيابيا قابلا للمعارضة وإن وصفته المحكمة بأنه حضورى إذ العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابي هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا وكان الثابت من المفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعنة فإن باب المعارضة فى هذا الحكم يظل مفتوحا ، ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير مقبول .

٢ - من المقرر أنه إذا ما كان الحكم فى الدعوى قابلا للطعن فيه بالمعارضة من جانب المتهم ، فلا يجوز للنياية العامة أن تطعن فى الحكم إلا بعد الفصل فى المعارضة أو فوات ميعادها .

٣ - لما كان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبب المعبر تحرير الأسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل يستطاع الوقوف معه على مسوغات ما قضى به ، أما تحرير الحكم بخط غير مقروء أو إفراغه فى عبارات عامة معماة ، أو وضعه فى صورة مجهولة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن

محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، وكان الحكم قد خلا فعلا من أسبابه لاستحالة قراءة أغلب عباراته ، وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل أسبابا وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وكان هذا الذى شابه الحكم المطعون فيه من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ضد كل من ١ - ٢ - ٣ - "قضى ببراءته" ٤ - وزير المالية ٥ - مدير عام مصلحة الضرائب ٦ - مراقب عام مأمورية ضرائب الورش والآلات ، بوصف أنهم: الثلاثة الأول ارتكبوا تزويرا فى محرر عرقى - الإقرار الضريبى له بطريق الغش بقصد الاضرار به واستعملوا هذا الإقرار بأن قدموه إلى مأمورية الضرائب ، وطلب عقابهم بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات ، والزامهم والرابع والخامس والسادس بأن يؤدوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن .

والمحكمة المذكورة قضت حضروريا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين الأول والثانى سنة مع الشغل وكفالة مائة جنية لكل ، واثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالنسبة لكل من الرابع حتى السادس وإلزام المتهمين سالفى الذكر بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

استأنف المحكوم عليهما ومحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضروريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريمهما مائة جنية لكل وذلك بالنسبة للشق الجنائى وتأيد الحكم فيما عدا ذلك .

فطعن كل من الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليهما والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

من حيث إن الطاعة الأولى استأنفت الحكم الصادر من محكمة أول درجة القاضى بحبسها سنة مع الشغل عن تهمتى تزوير محرر عرقى واستعماله ولم تحضر جلسات المحاكمة الاستئنافية وإن حضر عنها وكيلها ، فأصدرت محكمة ثانية درجة حكمها المطعون فيه ، موصوفا بأنه حضوري ، بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديله والاكتفاء بتغريمها مائة جنيه والتأييد فيما عدا ذلك . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ قد أوجبت حضور المتهم بنفسه فى الجنب المعاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به- كما هو الحال فى الدعوى المطروحة- باعتبار أن الأصل أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانية درجة واجبة التنفيذ فوراً فإن حضور وكيل عن الطاعة يكون عديم الأثر ولا يعتد به ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر فى حقيقة الأمر غيابيا قابلا للمعارضة وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري إذ العبرة فى وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعة فإن باب المعارضة فى هذا الحكم يظل مفتوحا ، ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير مقبول ويتعين لذلك القضاء بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعة لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا ما كان الحكم فى الدعوى قابلا للطعن فيه بالمعارضة من جانب المتهم ، فلا يجوز للنياحة العامة أن تطعن فى الحكم إلا بعد الفصل فى المعارضة أو فوات ميعادها ، وكانت الطاعة الأولى لم تعلن بعد بالحكم الغيابي المطعون فيه ، فإن الطعن فيه بطريق النقض من النياحة العامة يكون غير مقبول ويتعين لذلك القضاء بعدم قبول طعن النياحة العامة بالنسبة للطاعة الأولى .

ومن حيث إن طعن المحكوم عليه وطعن النيابة العامة بالنسبة له قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مبنى طعن النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المطعون ضده مائة جنيه قد خالف القانون لأن العقوبة المقررة لجريمة التزوير التى دانه بها ووفقا لنص المادة ٢١٥ من قانون العقوبات هى الحبس مما يوجب نقضه وتصحيحه .

ومن حيث إن مما ينعاه المحكوم عليه على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى التزوير فى محرر عرقى واستعماله قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يدلل تدليلا سائغا على أنه هو الذى حرر بخطه التوقيع المزور على المجنى عليه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائى الذى احوال إليه الحكم المطعون فيه أن أغلب أسبابه غير مبررة وأن عبارات عديدة منها يكتنفها الغموض والابهام فى غير اتصال يودى إلى معنى مفهوم . لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل يستطاع الوقوف منه على مسوغات ما قضى به ، أما تحرير الحكم بخط غير مقرر أو إفراغه فى عبارات عامة معماة ، أو وضعه فى صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، وكان الحكم قد خلا فعلا من أسبابه لاستحالة قراءة أغلب عباراته وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل أسبابا وإلا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وكان هذا الذى شابه الحكم المطعون فيه من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما أثاره كل من الطاعن الثانى بطعنه والنيابة العامة فى طعنهما بالنسبة له ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن الثانى والاعادة .

=====

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين كامل حنفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/محمد زايد وصلاح البرجى نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى ومحمد طلعت الرفاعى .

(٢٠٢)

الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض " التقرير بالطعن وإيداع الأسباب " .

التقرير بالطعن بالنقض . أثره : دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به .

تقديم أسباب الطعن فى الميعاد . لا يغنى عن وجوب التقرير بالطعن .

(٢) نقض " التقرير بالطعن وإيداع الأسباب " . ميعاده " .

امتداد ميعاد الطعن بالنقض إذا صادف نهايته عطلة رسمية إلى اليوم التالى لنهاية هذه العطلة .

(٣) سرقة " باكراه " . تلبس . قبض . تفتيش " التفتيش بغير إذن " . محكمة الموضوع

"سلطتها فى تقدير الدليل" . دفع " الدفع ببطالان القبض والتفتيش " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

التلبس صفة تلازم الجريمة . لا شخص مرتكبها .

تقدير توافر حالة التلبس من عدمه . موضوعى . حد ذلك ؟

الجدل الموضوعى . عدم جواز إثارته أمام النقض .

(٤) محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير الدليل" . اثبات "شهود" . حكم "تسببه" .

تسبب غير معيب . سرقة " باكراه " .

وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته . موضوعى .

تناقض أقوال الشاهد لا يعيب الحكم . مادام استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .

سلطة المحكمة فى اطراح ما لا تطمئن إليه من أقوال الشاهد .

(٥) دفع "الدفع بتلقيق التهمة" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

الدفع بتلقيق التهمة . موضوعي . لا يستلزم ردا صريحا . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ردا عليه .

(٦) اثبات "بوجه عام" . دفاع "الاخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" .

عدم التزام المحكمة بتتبع أوجه دفاع المتهم الموضوعي والرد عليها ردا صريحا . كفاية استفادته من أدلة الثبوت .

(٧) حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

محاولة التشكيك في أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح . عدم جواز إثارتها أمام النقض .

١- لما كان المحكوم عليهما الثاني والثالث وإن قدما أسبابا لطعنهما - في الميعاد - إلا أنهما لم يقررا بالطعن في الحكم طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على اعلان ذي الشأن ورغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم الطاعنين الأسباب إلى قلم الكتاب في الميعاد ومن ثم فإن طعنهما يكون غير مقبول شكلا .

٢- لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٨/٥/٩ وقرر المحكوم عليه الأول بالطعن فيه بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٩ وقدم مذكرة بأسباب طعنه بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٩ - ولما كانت المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بنى عليها في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكان هذا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه يوم ١٩٨٨/٦/١٨ بيد أنه لما كان ذلك اليوم قد صادف عطلة رسمية بمناسبة عيد الجلاء ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد إلى يوم ١٩٨٨/٦/١٩ . لما كان ذلك فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونا قد تما في الميعاد القانونى ويكون الطعن بالنسبة للمحكوم عليه الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

٣- من المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها وأنه يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وأن تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبسا أو غير متلبس بها موكولا إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافرها يتفق مع صحيح القانون ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعى لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

٤- من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعة إلى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة من

محكمة النقض وكان تناقض أقوال الشاهد لا يعيب الحكم مادام استخلص الإدانة من أقواله بما لا تناقض فيه كما أن للمحكمة ألا تورط من الأسباب إلا ما تقيم قضاها عليه ولها أن تأخذ من أقوال الشاهد ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه.

٥- إن الدفع بتلفيق التهمة وكيدية الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها .

٦- من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها استقلالا إذ الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحته اطمئنانا منها للأدلة التي عولت عليها في الإدانة .

٧- لما كان ما يثيره الطاعن عن عدم إيراد الحكم ما تضمنه تقرير فحص السلاح من تعذر وقت اطلاقه لا يعدو أن يكون محاولة منه للتشكيك في أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا تقبل إثارتة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولا : المتهمون جميعا : سرقوا السلاح والذخيرة المبيينين وصفا بقيمة بالأوراق المملوكين لـ.... وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليه بأن اعترضوا طريقه وأشهر أولهم مطواة فى وجهه وضربه بقبضة يده فى وجهه ثم قام والمتهم الثانى بشل مقاومته وذلك بلى ذراعيه وتمكن المتهم

الثالث من الاستيلاء على السلاح والذخيرة من ملبسه وقد ترك الاكراه أثر جروح بالمجنى عليه على النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : المتهمان الأول والثالث :
أ- أحرزا بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا « مسدس » ب - أحرزا ذخائر (طلقتان) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لهما بحيازة هذا السلاح أو إحرازه . ثالثا : المتهم الأول : أطلق عيارا ناريا داخل المدينة . واحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣١٤ ، ٦/٣٧٧ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٦/٢-٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات . أولا : بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه . ثانيا : بمعاقبة المتهمين الثانى والثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عما أسند إليهما .
فطعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة .

من حيث إن المحكوم عليهما الثانى والثالث وإن قدما أسبابا لطعنهما - فى الميعاد - إلا أنهما لم يقررا بالطعن فى الحكم طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذى الشأن رغبته

فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم الطاعنين الأسباب إلى قلم الكتاب فى الميعاد ومن ثم فإن طعنهما يكون غير مقبول شكلا .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٨/٥/٩ وقرر المحكوم عليه الأول بالطعن فيه بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٩ وقدم مذكرة بأسباب طعنه بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٩ - ولما كانت المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها فى ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكان هذا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه يوم ١٩٨٨/٦/١٨ بيد أنه لما كان ذلك اليوم قد صادف عطلة رسمية بمناسبة عيد الجلاء ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد إلى يوم ١٩٨٨/٦/١٩ . لما كان ذلك فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونا قد تما فى الميعاد القانونى ويكون الطعن بالنسبة للمحكوم عليه الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم السرقة بالاكراه وإحراز سلاح نارى وذخيرته بغير ترخيص وإطلاق عيار نارى داخل المدينة قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ذلك أن المدافع عنه دفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه هو والمتهم الثالث - وتفتيش مسكنيهما بغير إذن من النيابة العامة وفى غير حالة من أحوال التلبس إذ كان قد انقضى على الواقعة أكثر من ساعتين فضلا عن عدم اختصاص مأمور الضبط مكانيا بالقبض والتفتيش لإجرائهما بمعرفة وكيل مباحث فرقة شبرا رغم أن الواقعة حدثت بدائرة قسم الشراية ولم

يرد الحكم على هذا الدفع بأسباب سائغة كما أغفل الرد على ماأثاره من كيدية الاتهام وتلفيقه استنادا إلى ما ساقه من قرائن مستمدة من اختلاف روايات المجنى عليه وتناقضها في كثير من المواطن كما لم يعرض لما أثاره الدفاع من استحالة حدوث الواقعة بالصورة التي رواها المجنى عليه حيث أن المتهمين الثاني والثالث كانا وقت وقوع الحادث بمستشفى شبرا العام لتوقيع الكشف الطبى على الأخير بمناسبة تحقيق الجنحة رقم لسنة ١٩٨٧ الشرايبية والتي أمرت النيابة العامة بضمها . هذا إلى أن الحكم عول على تقرير فحص السلاح ولم يورد ما تضمنه هذا التقرير من أنه يتعذر تحديد وقت اطلاق السلاح كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم السرقة بالاكراه وإحراز السلاح النارى وذخيرته واطلاقه عيارا ناريا داخل المدينة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه عرض للدفع المبدى من الطاعن ببطلان القبض عليه وتفتيشه ورد عليه بما مؤداه أنه شاهد أثرا من آثار الجريمة وهو إصابة المجنى عليه بجرح ظاهر بإيهامه الأيسر وخلص من ذلك إلى توافر حالة التلبس التى تجيز القبض على الطاعن وتفتيشه ، ولما كان من المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها وأنه يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وأن تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التى مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبسا أو غير متلبس بها موكولا إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة وإذ كان ما

أورده الحكم المطعون فيه تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافرها يتفق مع صحيح القانون ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض . ولما كان الطاعن لم يثر في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن القبض عليه وضبط السلاح المسروق كان ثمرة دخول منزله وتفتيشه على نحو ما يدعيه بأسباب طعنه كما خلت المفردات المضمومة من أنه قد حصل من مأمور الضبط ثمة أى إجراء بمسكن المتهم ينم عن أنه قام بالبحث والتقصي داخله بحثا عن المضبوطات ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد ولا يجوز له إثارة هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها المحكمة عقيدتها والتي اطمأنت منها إلى صحة إجراءات القبض والضبط . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش في شقه الخاص بعدم اختصاص مأمور الضبط مكانيا بإجرائه واطرحه بقوله «كذلك فإن المحكمة تلتفت عما قيل به من عدم الاختصاص المكانى للضابط الذى باشر إجراء الضبط إذ الثابت من الأوراق أنه أحد ضباط البحث الجنائى بمديرية أمن القاهرة وأن الإجراءات التى قام بمباشرتها قد تمت فى نطاق اختصاصه المكانى» ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يعيب الحكم فيما أورده ردا على هذا الشق من الدفع بشيء وكان ما أورده الحكم فى هذا الخصوص كافيا وسائغا ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل . ولما كان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى د حكمة الموضوع تقديره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة من محكمة

النقض وكان تناقض أقوال الشاهد لا يعيب الحكم ما دام استخلص الإدانة من أقواله بما لا تناقض فيه كما أن للمحكمة ألا تورد من الأسباب إلا ما تقيم قضاها عليه ولها أن تأخذ من أقوال الشاهد ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وإذا كانت المحكمة قد أوردت في حكمها الأسباب التي أقامت عليها قضاها بما لا تناقض فيه واطمأنت إلى أقوال المجنى عليه وصحة تصويره للحادث وكان الدفع بتلفيق التهمة وكيدية الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها . كما أن من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها استقلالا إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحته اطمئنانا منها للأدلة التي عولت عليها في الإدانة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن نعيًا على الحكم اغفاله الرد على الدفع بتلفيق التهمة واستحالة حصول الواقعة يكون غير مقبول . ولما كان ما يثيره الطاعن عن عدم إيراد الحكم ما تضمنه تقرير فحص السلاح من تعذر تحديد وقت إطلاقه لا يعدو أن يكون محاولة منه للتشكيك في أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبي رئيس المحكمة وأحمد جمال عبد اللطيف
ومحمد حسين مصطفى .

(٢٠٤)

الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ القضائية

(١) ضرب "أفضى إلى موت" . اثبات "خبرة" . حكم "تسببيه" . تسبیب غیر معيب
نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " .

جواز حدوث إصابة المجنى عليه على قمة الرأس والذناب له أمامه أو يمينه . تقدير ذلك
لا يحتاج خبرة خاصة .

(٢) اثبات "بوجه عام" . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . جريمة "أركانها" .
رابطة السببية . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " . حكم "تسببيه" . تسبیب غیر معيب .
رابطة السببية . استقلال قاضى الموضوع بتقدير توأمرها .

مثال لتسبیب سائغ لتوافر رابطة السببية فى جريمة ضرب أفضى إلى موت .

(٣) ضرب "أفضى إلى موت" . حكم "ما لا يعيبه فى نطاق التدليل" .

اقتصار الحكم على إصابة بعينها اطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن هو محدثها . عدم لزوم
التعرض لغيرها من إصابات لم ينسب إليه إحداثها

(٤) دفع "الدفع بنفى التهمة" . دفاع "الاخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره " . حكم
"تسببيه" . تسبیب غیر معيب " .

الدفع بارتكاب آخر الجريمة . موضوعي . الرد عليه صراحة غير لازم .

(٥) جريمة "أركانها" . اتفاق . مسئولية جنائية . حكم "تسببيه" . تسبیب غیر معيب

متى يلزم اثبات الاتفاق على ارتكاب الجريمة "

١ - من المقرر أن الضرب بألة راضية على قمة الرأس يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام المجنى عليه أو يمينه على السواء ، مما لا يحتاج في تقريره أو استنباطه إلى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضى الالتجاء إليها .

٢ - من المقرر أن اثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد بتقديرها قاضى الموضوع ، فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض مادام الحكم قد أقام قضاؤه على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان ما أثبتته الحكم - على ما سلف بيانه - من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، يوفر فى حق الطاعن إرتكابه فعلا عمديا يرتبط بحدوث الوفاة تلك ارتباط السبب بالمسبب لأنه لولا الضرب بعصا على الرأس لما حدثت تلك الإصابة والتي أودت بحياته ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا المنحى يكون غير سديد .

٣ - من المقرر أن الحكم متى اقتصر على إصابة بعينها أثبت التقرير الطبى وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن هو محدثها ، فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم ينسب إليه إحداثها .

٤ - من المقرر أن الدفع بارتكاب آخر للجريمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائغا - على السياق المتقدم - على أن الطاعن هو محدث إصابة المجنى عليه التى أدت إلى وفاته ومساءلته عنها استنادا إلى ذلك ، فهذا حسبه كيما يتم تدليله ويستقيم من ثم قضاؤه ، وذلك دون حاجة إلى بيان ما إذا كان ثمة اتفاق بين الطاعن وآخر لم ترفع عليه الدعوى عن

الجريمة تلك ، لأن مجال ذلك لا يكون إلا حيث يسأل الحكم الطاعن بوصفه متضامنا في المسؤولية مع ذلك الآخر ، وهو ما لم يؤسس الحكم قضاءه عليه ..

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . وأحالته إلى محكمة جنايات دمنهور لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنين .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت ، قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك أن بالمجنى عليه إصابتين من الطاعن وأخرى، وأن إحدى الإصابتين هي وحدها التي أحدثت الوفاة ولم يذكر الحكم كيف أنها أدت إلى ذلك وأنها نتيجة الضربة التي أحدثها الطاعن ولم يشر إلى أن هناك من ضرب المجنى عليه بعصا غليظة في آخرها قطعة من حديد ، كما أن الضربة التي سببت الوفاة هي بقعة رأس المجنى عليه ولا يمكن حدوثها إلا من الضارب الذي كان يقف خلفه بينما أن الطاعن كان وقتذاك يقف قبالة المجنى عليه الذي كان يقف في مكان أعلى من ذاك الذي يقف عليه الطاعن ، هذا إلى أن الحكم لم يثبت وجود اتفاق بين الطاعن والأخرى على التعدي على المجنى عليه ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده «أن شجارا نشب بين المتهم والشاهد الذى كان يعمل لدى المجنى عليه فى بناء مسكن ، وإذ توجه المجنى عليه إلى المذكورين لاستيضاح الأمر ضربه المتهم بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة التى أودت بحياته » . وقد دال الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة بما ينتجها من وجوه الأدلة السائغة التى استمدتها من أقوال الشهود واعتراف المتهم وتقرير الصفة التشريحية ، بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دان الطاعن بها وتؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الضرب بآلة راضة على قمة الرأس يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام المجنى عليه أو يمينه على السواء ، مما لا يحتاج فى تقريره أو استنباطه إلى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضى الالتجاء إليها ، وكان ما حصله الحكم من أقوال الشهود واعتراف المتهم وتقرير الصفة التشريحية مما يتلائم به فحوى الدليلين القولى والفنى بغير تناقض فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن اثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد بتقديرها قاضى الموضوع ، فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه ، وكان ما أثبتته الحكم - على ما سلف بيانه - من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته ، يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا ارتبط بحدوث الوفاة تلك ارتباط السبب بالمسبب لأنه لولا الضرب بعصا على الرأس لما حدثت تلك الإصابة والتى أودت بحياته ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا المنحى يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لاثر يرب على الحكم إذا هو اقتصر على ذكر إصابة رأس المجنى عليه فى الضرب

المفضى إلى الموت التى نسب إلى الطاعن إحداثها ، وذلك بفرض أن المصاب هذا ، كانت به إصابات أخرى ، لما هو مقرر من أن الحكم متى اقتصر على إصابة بعينها أثبت التقرير الطبى وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن هو محدثها ، فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم ينسب إليه إحداثها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بإرتكاب آخر للجريمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائغا - على السياق المتقدم - على أن الطاعن هو محدث إصابة المجنى عليه التى أدت إلى وفاته ومساعدته عنها استنادا إلى ذلك ، فهذا حسبه كيما يتم تدليله ويستقيم من ثم قضاؤه ، وذلك دون حاجة إلى بيان ما إذا كان ثمة اتفاق بين الطاعن وآخر لم ترفع عليه الدعوى عن الجريمة تلك ، لأن مجال ذلك لا يكون إلا حيث يساعل الحكم الطاعن بوصفه متضامنا فى المسئولية مع ذلك الآخر ، وهو ما لم يؤسس الحكم قضاؤه عليه . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبي رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل
وعمار ابراهيم .

(٢٠٥)

الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ القضائية

- (١) مأمورو الضبط القضائي " اختصاصهم " . تلبس . تفتيش " التفتيش بغير إذن " .
سلطة مأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها
بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على
اتهامه . جواز إصدار أمر بضبطه واحضاره عند عدم تواجده .
- (٢) تلبس . مأمورو الضبط القضائي . قانون " تفسيره " .
التلبس . حالة تلازم الجريمة ذاتها . لا شخص مرتكبها .
تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ الجريمة عن الغير . لا يكفي لقيام حالة التلبس . علة ذلك؟
- (٣) تلبس . قبض . مأمورو الضبط القضائي . قانون . " تفسيره " .
عثر رجال السلطة العامة على جثة يئبىء عن وقوع جريمة من جرائم الأشخاص دون أن
يئبىء عن وقوع جريمة من جرائم الأموال .
- (٤) دستور . قبض . تفتيش . " التفتيش بغير إذن " . تلبس .
القيد على الحرية الشخصية . غير جائز إلا في حالة من حالات التلبس أو بإذن من
السلطة القضائية المختصة . المادة ١/٤١ من الدستور
- (٥) دستور . قانون " دستورية القوانين " .
وجوب التزام التشريعات بالنزول على أحكام الدستور . بوصفه التشريع الاسمي .
ولا تعين إدارها ، ولو كانت سابقة على العمل بأحكامه . علة ذلك ؟

(٦) دستور . قانون " تفسيره " .

نطاق احالة المادة ٤١ من الدستور على القانون العادى ؟

(٧) تفتيش " التفتيش بغير إذن " . قبض .

لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

(٨) مأمورو الضبط القضائى " سلطاتهم " . تلبس . قانون " تفسيره " . حكم " تسببيه .

تسبيب معيب " .

أجازة المادة ٢/٣٥ إجراءات لمأمور الضبط القضائى فى غير أحوال التلبس اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة من الجنح المحددة فيها حصرا . عدم استتالتها إلى ما يعتبر قيذا على الحرية الشخصية . عدم استظهار الحكم ماهية الإجراءات التى اتخذت قبل الطاعن ومدى مساسها بحريته الشخصية وما إذا كان الاعتراف منبى الصلة بالإجراء المقول بطلانه . يعيبه .

(٩) اثبات " بوجه عام " .

مبدأ تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟ .

١ - لما كانت المادتان ٢٤ ، ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية المستبدلتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد نصت أولهما على أنه " لمأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه " . كما نصت ثانيتهما على أنه " إذا لم يكن المتهم حاضرا فى الأحوال المبينة فى المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائى أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ويذكر ذلك فى المحضر ، وفى غير الأحوال السابقة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو

مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف ، جاز لمأمور الضبط القضائي ان يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة ، وأن يطلب فورا من النيابة العامة أن تصدر أمرا بالقبض عليه ، وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والاحضار والاجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

٢ - من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها ، وأن تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ الجريمة عن الغير لا يكفي لقيام حالة التلبس مادام هو لم يشهد أثرا من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها .

٣ - لا يصح الاستناد إلى القول بأن الطاعن كان وقت القبض عليه في حالة من حالات التلبس بجريمة السرقة والسرور فيها المسندتين إليه لمجرد عثور رجال السلطة العامة على جثة شريكه المتهم الآخر ، لأن العثور على تلك الجثة ، وإن كان ينبئ عن وقوع جريمة من جرائم الأشخاص ، إلا أنه لا ينبئ بذاته عن وقوع جريمة من جرائم الأموال .

٤ - لما كانت الفقرة الأولى من نص المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعي ، وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل ، إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون " . وكان مؤدى هذا النص ، أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها من الحقوق الطبيعية المقدسة للإنسان من حيث كونه كذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القيد قبضا أم تفتيشا أم حبسا أو منعا من التنقل أم كان غير ذلك من القيود على حريته الشخصية ، لا يجوز إجراؤه إلا في حالة من حالات التلبس كما هو معرف به قانونا ، أو بإذن من جهة قضائية مختصة .

٥ - إن الدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة على ما يولنه من تشريعات يجب أن تنزل على أحكامه، فإذا تعارضت هذه مع تلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها يستوى فى ذلك أن يكون التعارض سابقا أم لاحقا على العمل بالدستور ، لما هو مقرر من أنه لا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل أو تخالف تشريعا صادرا من سلطة أعلى فاذا فعلت السلطة الأدنى ذلك ، تعين على المحكمة أن تلتزم تطبيق التشريع صاحب السمو والصدارة ألا وهو الدستور وإهدار ما عداه من أحكام متعارضة معه أو مخالفة له إذ تعتبر منسوخة بقوة الدستور ذاته .

٦ - إن نص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور قاطع الدلالة فى أنه فى غير أحوال التلبس لا يجوز وضع أى قيد على الحرية الشخصية إلا بإذن من القاضى المختص أو من النيابة العامة ، ولا يغير من ذلك عبارة " وذلك وفقا لأحكام القانون" التى وردت فى نهاية تلك الفقرة بعد إيرادها الضمان المشار إليه، إذ أنها تشير إلى الإحالة إلى القانون العادى فى تحديد الأحوال التى يجوز فيها صدور الأمر من قاضى التحقيق والأحوال التى يجوز فيها صدوره من النيابة العامة طبقا لنص المادتين ٦٤ ، ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

٧ - من المقرر أنه لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

٨ - لما كان ما ورد من نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من إجازته لمأمور الضبط القضائى - فى غير أحوال التلبس - بالجنايات أو الجنح التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر - اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة من الجنح المحددة حصرا فى هذه الفقرة ، فإن تلك الإجراءات لا يجوز أن تستطيل إلى ما يعتبر

قيدا على الحرية الشخصية وفقا لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر في مدوناته ماهية الاجراءات التي اتخذت قبل الطاعن ، وهل وصلت إلى حد القيد على حريته الشخصية المحظور إجراؤه إلا بالقيود الواردة في النص الدستوري آنف الذكر فتكون باطلة ، أم أنها لم ترق إلى ذلك ولم تصل إلى حد القيود الواردة به فتكون صحيحة إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما لم يستظهر أن الاعتراف ذاك منبث الصلة بالاجراء المقول ببطلانه ، فإنه يكون قد تردى في حومة القصور في التسبب وراى عليه الغموض والابهام في مقام الرد على الدفع ببطلان اعتراف الطاعن لأنه جاء وليد قبض باطل ، ويعجز من ثم محكمة النقض عن إعمال رقابتها للحكم من حيث صحة تطبيق القانون على الوقائع كما صار اثباتها فيه وهو ما يعيب الحكم ويبطله .

٩ - أن الأدلة في المواد الجنائية ضمام متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة ، أو ما كانت تقضى به لو أنها تفتنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : شرع وآخر توفى فى سرقة الأشياء المبينة بالتحقيقات المملوكة وكان ذلك بالتهديد باستعمال سلاح (مطواة) يحمله المتهم الثانى ظاهرا فى إحدى وسائل النقل البرية بطريق عام خارج مدينة الزقازيق وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو مقاومة ودفاع ابن المجنى عليه واستغاثته . ثانيا : سرق وآخر توفى المنقولات المبينة بالتحقيقات

(كتب ومصاحف) المملوكة وكان ذلك بالتهديد باستعمال سلاح (مطواة) يحمله الثانى ظاهرا فى إحدى وسائل النقل البرية بطريق عام خارج مدينة الزقازيق . ثالثا : سرقة - وآخر توفى - الأشياء المبينة بالتحقيقات المملوكة لكل من و و و على الحوالمبين بالأوراق . واحالته إلى محكمة جنايات الزقازيق لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. وادعى مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١٥٣/١ أولا وثالثا من قانون العقوبات مع إعمال المادة ٣٢/١ من القانون ذاته بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن التهمتين الأولى والثانية وببراءته من التهمة الثالثة المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمتى السرقة والشروع فيها مع آخر بالتهديد باستعمال سلاح فى إحدى وسائل النقل البرية ، قد شابه القصور فى التسبب والخطأ فى القانون ، ذلك بأنه دفع ببطلان اعترافه بتحقيقات النيابة العامة لكونه وليد قبض باطل لحصوله بغير إذن من النيابة العامة وفى غير الأحوال التى تجيز ذلك ، إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يصلح ردا ويخالف النظر الصحيح فى القانون ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله أنها " تتحصل فى أنه فى عصر يوم ١٩٨٧/١٠/٥ توجه المتهم - الطاعن - صحبة صديقه الذى انقضت الدعوى الجنائية بالنسبة له بوفاته - إلى مدينة السويس مستقلين سيارة الأجرة رقم أجرة شرقية وهناك جلسا على مقهى بجوار الجمرك وحال ذاك مرت

أمامهما سيارة نصف نقل محملة بالبضائع والامتعة المستوردة ومتجهة إلى القاهرة عبر الطريق الصحراوي فاتفقا معا على أن يتبعها وأن يسرقا ما يتيسر لهما من حمولتها عن طريق قيام المتهم بقيادة السيارة الخاصة بهما بسرعة مساوية لسرعة السيارة النقل المشار إليها وأن يسير بمحازاتها حتى يتمكن صديقه الذي توفى من القفز إلى السيارة النقل والقاء ما يمكن القاءه من بضائع على الأرض يقوم بعدها المتهم بجمعها ووضعها بسيارتها ، ونفاذا لهذا المخطط تمكن الصديق الذي توفى من القفز إلى السيارة النقل حال سيرها بالطريق - مقطورة بسيارة أخرى لعطل أصابها - وعندئذ شعر به ابن صاحب الامتعة والذي كان ينام بصندوق السيارة فهدده ذلك الشخص بمطواة وطلب منه إرشاده عن جهاز الفيديو فإشار له إلى إحدى الكراتين حيث قام ذلك الشخص بالقائها على الأرض ، وعند محاولته سرقة بعض الأشياء الأخرى من حمولة السيارة عاجلة بضربه على رأسه بقطعة من الحديد - عتلة - كانت معه فسقط على الأرض حيث لقي مصرعه ، وقد تبين أن الكرتونة التي ألقيت على الأرض تحوى بعض المصاحف والكتب ولا تحوى أية أجهزة ، ثم وبعد أن عثر عليه المتهم وقد فارق الحياة قام بنقله بسيارته إلى مشارف بلدته العصلوجى وتركه فى السيارة حيث اكتشفت الجريمة . وبعد أن ساق الحكم مضمون الأدلة التى استند إليها فى قضائه ومن بينها اعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة العامة ، وما نقله عن رواية ضابط الواقعة الرائد رئيس مباحث مركز الزقازيق ، بما مؤداه أنه عقب إبلاغه من رجال الإدارة بقرية العصلوجى بالعثور على جثة متوف ، أجرى تحرياته عن الواقعة ، فأسفرت عن أن الطاعن والمتوفى تعقبا للسيارة رقم نقل غربية بعد خروجها من جمر ك السويس على النحو الذى ورد بتحصيل الحكم لواقعة الدعوى -

عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش وماتلاه من إجراءات ورد عليه في قوله : « وحيث إنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش فمردود عليه بأنه من المقرر قانوناً أنه لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ إزاء المتهم الإجراءات التحفظية المناسبة ويراد بها الإجراءات التي يكون من شأنها أن تحول دون فرار المتهم أو قيامه باتلاف أو تشويه أدلة الاتهام ، وقد تتخذ هذه الإجراءات صورة استيقاف المتهم أو اقتياده إلى مركز الشرطة أو احتجازه وقتاً قليلاً وهذه الإجراءات العارضة والمؤقتة لاتعدو قبضاً وإنما إجراءات تحفظية تفرضها نظرية الضرورة الإجرائية ، هذا بالإضافة إلى أن تفتيش المتهم لم يسفر عن شيء ، ومن ثم يضحى الدفع بشقيه في غير محله " . لما كان ذلك ، وكانت المادتان ٣٤ ، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلتان بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ قد نصت أولهما على أنه " لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه " . كما نصت ثانيتهما على أنه " إذا لم يكن المتهم حاضراً في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمراً بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر ، وفي غير الأحوال السابقة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة ، وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه ، وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والاحضار والإجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها ، وأن تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ الجريمة عن الغير لا يكفي لقيام حالة

التلبس مادام هو لم يشهد أثرا من أثارها ينبئ بذاته عن وقوعها ، وكان مؤدى الواقعة التى أوردتها الحكم ليس فيه ما يدل على أن الجريمة شوهدت فى حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولايصح الاستناد إلى القول بأن الطاعن كان وقت القبض عليه فى حالة من حالات التلبس بجريمة السرقة والسرور فيها المسندتين إليه لمجرد عثور رجال السلطة العامة على جثة شريكه المتهم الآخر ، لأن العثور على تلك الجثة ، وإن كان ينبئ عن وقوع جريمة من جرائم الأشخاص ، إلا أنه لاينبئ بذاته عن وقوع جريمة من جرائم الأموال . وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع ببطلان القبض وما تلاه من اعتراف استنادا إلى حق مأمور الضبط القضائى فى اتخاذ الاجراءات التحفظية المناسبة - على السياق الذى أوردته فى مدوناته - ولما كانت الفقرة الأولى من نص المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن " الحرية الشخصية حق طبيعى ، وهى مصونة لاتمس ، وفيما عدا حالة التلبس لايجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل ، إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون " . وكان مؤدى هذا النص ، أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها من الحقوق الطبيعية المقدسة للانسان من حيث كونه كذلك ، يستوى فى ذلك أن يكون القيد قبضا أم تفتيشا أم حبسا أو منعا من التنقل أم كان غير ذلك من القيود على حريته الشخصية ، لايجوز إجراؤه إلا فى حالة من حالات التلبس كما هو معرف به قانونا ، أو بإذن من جهة قضائية مختصة . وكان الدستور هو القانون الوضعى الأسمى صاحب الصدارة على مادونه من تشريعات يجب أن تنزل على أحكامه ، فإذا تعارضت هذه مع تلك وجب التزام أحكام الدستور واهدار ما سواها يستوى فى ذلك أن يكون التعارض سابقا أم لاحقا على العمل بالدستور ، لما هو مقرر من أنه لايجوز لسلطة أدنى فى مدراج

التشريع أن تلغى أو تعدل أو تخالف تشريعاً صادراً من سلطة أعلى فإذا فعلت السلطة الأدنى ذلك ، تعين على المحكمة أن تلتزم تطبيق التشريع صاحب السمو والصدارة ألا وهو الدستور واهدار ما عداه من أحكام متعارضة معه أو مخالفة له إذ تعتبر منسوخة بقوة الدستور ذاته . لما كان ذلك ، وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور قاطع الدلالة في أنه في غير أحوال التلبس لايجوز وضع أى قيد على الحرية الشخصية إلا بإذن من القاضي المختص أو من النيابة العامة ، ولايغير من ذلك عبارة " وذلك وفقاً لأحكام القانون" التي وردت في نهاية تلك الفقرة بعد إيرادها الضمان المشار إليه، إذ أنها تشير إلى الإحالة إلى القانون العادى فى تحديد الأحوال التى يجوز فيها صدور الأمر من قاضى التحقيق والأحوال التى يجوز فيها صدوره من النيابة العامة طبقاً لنص المادتين ٦٤، ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يضير العدالة أفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق ، وكان ما ورد من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ من إجازته لمأمور الضبط القضائى - فى غير أحوال التلبس - بالجنايات أو الجنح التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر - اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة من الجنح المحددة حصراً فى هذه الفقرة ، فإن تلك الإجراءات لايجوز أن تستطيل إلى ما يعتبر قيداً على الحرية الشخصية وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر فى مدوناته ماهية الإجراءات التى اتخذت قبل الطاعن ، وهل وصلت إلى حد القيد على حريته الشخصية المحظور إجراؤه إلا بالقيود الواردة فى النص الدستوري آنف الذكر فتكون باطلة ، أم أنها لم ترق إلى ذلك ولم تصل إلى حد القيود الواردة به فتكون صحيحة إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما لم يستظهر أن الاعتراف ذاك منبث

الصلة بالاجراء المقول ببطلانه ، فإنه يكون قد تردى فى حومة القصور فى التسبب واران عليه الغموض والابهام فى مقام الرد على الدفع ببطلان اعتراف الطاعن لأنه جاء وليد قبض باطل ، ويعجز من ثم محكمة النقض عن إعمال رقابتها للحكم من حيث صحة تطبيق القانون على الوقائع كما صار اثباتها فيه وهو ما يعيب الحكم ويبطله ، ولا يغنى عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى - إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية ضمائ متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط إحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة ، أو ما كانت تقضى به لو أنها تفتنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .



جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين كامل حنفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/حسن عميرة ومحمد زايد نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى
ومحمد طلعت الرفاعى .

(٢٠٦)

الطعن رقم ١٥٠٠٩ لسنة ٥٩ القضائية

(١) محكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير الدليل". إجراءات "إجراءات المحاكمة". إجراءات
التحقيق. حكم "ما لا يعيبه فى نطاق التدليل". إثبات "بوجه عام".
حق محكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنها.
متى اطمأنت إلى صحتها .

(٢) محكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير الدليل". إثبات "بوجه عام". أوراق رسمية.
دفاع. "الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره". حكم "تسببه. تسبب غير معيب". نقض
"أسباب الطعن. ما لا يقبل منها".
اقتناعية الأدلة فى المواد الجنائية. للمحكمة الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية.
شرط ذلك ؟ .

(٣) مواد مخدرة. جريمة "أركانها". حكم "تسببه. تسبب غير معيب". نقض
"أسباب الطعن. ما لا يقبل منها".

جريمة تسهيل تعاظم المخدرات . مناط تحققها ؟

مثال لتسبب سائق لحكم بالإدانة فى جريمة تسهيل تعاظم الغير للمواد المخدرة .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم فى أى دور من
أدوار التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحتها ومطابقتها
للحقيقة والواقع .

٢ - لما كانت الأدلة في المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ، مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى ، ومن ثم فحسب المحكمة أن أقامت الأدلة على مقارفة الطاعن الجريمة التي دين بها بما يحمل قضاها وهو ما يفيد ضمنا أنها لم تر الأخذ بدفاعه وأنها لم تر في رخصة المقهى التي قدمها ما يغير اقتناعها بأنه كان يدير تلك المقهى وقت الضبط في غياب أبيه .

٣ - لما كانت جريمة تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة ، تتوافر بقيام الجانى بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص بقصد تعاطى المخدرات تحقيق هذا القصد أو قيام الجانى بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطى الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطى المخدرات أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر هذه الجريمة في حق الطاعن بقوله " وإنما الثابت في حقه أنه سمح للشخص الآخر الذي سبق الحكم عليه بتدخين الحشيش في دخان المعسل من شيشة بالمقهى الذي يديره في حضوره وتحت بصره وهو ما ينطوى على تحلله من التزامه القانوني بمنع تعاطى المخدرات في محله العام وتغاضية عن قيام الشخص الآخر بتدخين المخدر تحت أنفه وبصره وتقديمه الشيشة والأحجار وعليها دخان المعسل له وهو على بصيرة من استخدامهما في هذا الغرض وهو ما تتوافر به في حقه عناصر جريمة تسهيل تعاطى المخدرات كما هي معرفة في القانون". وكان هذا الذي أثبتته الحكم تتوافر به في حق الطاعن عناصر جريمة تسهيل تعاطى المخدرات كما هي معرفة في القانون فإنه لا محل لما يحتاج به الطاعن من عدم توافر أركان الجريمة خاصة القصد الجنائي فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : أدار مكانا لتعاطى المخدرات. ثانيا : حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيش) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالاته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٣٥ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة الأدوات المضبوطة عن التهمة الأولى وببراءته من التهمة الثانية وبمصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن ما نسب إليه هو أنه سهل لآخر سبق الحكم عليه تعاطى جوهر مخدر (حشيش) .

قطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تسهيل تعاطى جوهر مخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا شابه القصور والتناقض فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه لم يحط بما قدمه الطاعن من أدلة على أن والده هو مالك ومدير المقهى الذى كان يجرى فيه تعاطى المخدر ، ونسب إلى الطاعن أنه مدير ذلك المقهى ثم عاد فنفى عنه جريمة إدارته لتعاطى المخدرات ، ودان الطاعن لمجرد وجوده بالمقهى وتقديمه الشيشة إلى المتهم الآخر دون أن يدلل على علمه بأن الأخير كان ينتوى استعمالها فى تدخين الحشيش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تسهيل تعاطى الجواهر المخدرة التى دانه بها وأقام الدليل عليها سائغا من أقوال معاون مباحث قسم الجمالية ومن تقرير المعمل الكيماوى للطب الشرعى ثم حصل ماقرره الطاعن من أن المقهى ملك لوالده وأنه هو الذى يديره هو وشقيقه وأن الشخص الآخر الذى سبق الحكم عليه أحد رواد المقهى وكان لدى حضور الضابط جالسا بالمقهى يدخن الحشيش وأمامه أحجار فخارية يعطوها مخدر الحشيش، وأنه - أى الطاعن - يقدم الاحجار وعليها دخان المعسل فقط لمن يرد المقهى الذى

يحضر معه مخدر الحشيش ويتعاطاه . لما كان ذلك وكان الطاعن لايمارى فى أن
 ماحصله الحكم من أقواله يرتد إلى أصل صحيح من أوراق الدعوى ولم يسق مطعنا
 على تلك الأقوال ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم فى أى
 دور من أنوار التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحتها ومطابقتها
 للحقيقة والواقع وكانت الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل
 النفسى ولو حملته أوراق رسمية، مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة
 التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ، ومن ثم فحسب المحكمة أن
 أقامت الأدلة على مقارفة الطاعن الجريمة التى دين بها بما يحمل قضاها وهو مايفيد
 ضمنا أنها لم تر الأخذ بدفاعه وأنها لم تر فى رخصة المقهى التى قدمها ما يغير
 اقتناعها بأنه كان يدير تلك المقهى وقت الضبط فى غياب أبيه . لما كان ذلك وكانت
 جريمة تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة ، تتوافر بقيام الجانى بفعل أو أفعال يهدف
 من ورائها إلى أن ييسر لشخص بقصد تعاطى المخدرات تحقيق هذا القصد أو قيام
 الجانى بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطى الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم
 المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطى المخدرات أيا كانت طريقة أو
 مقدار هذه المساعدة وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر هذه الجريمة فى حق
 الطاعن بقوله " وإنما الثابت فى حقه أنه سمح للشخص الآخر الذى سبق الحكم عليه
 بتدخين الحشيش فى دخان المعسل من شيشة بالمقهى الذى يديره فى حضوره وتحت
 بصره وهو ماينطوى على تحله من التزامه القانونى بمنع تعاطى المخدرات فى محله
 العام وتغاضيه عن قيام الشخص الآخر بتدخين المخدر تحت أنفه وبصره وتقديمه
 الشيشة والأحجار وعليها دخان المعسل له وهو على بصيرة من استخدامها فى هذا
 الغرض وهو ماينتوافر به فى حقه عناصر جريمة تسهيل تعاطى المخدرات كما هى
 معرفة فى القانون". وكان هذا الذى أثبته الحكم تتوافر به فى حق الطاعن عناصر
 جريمة تسهيل تعاطى المخدرات كما هى معرفة فى القانون فإنه لامحل لما يحتاج به
 الطاعن من عدم توافر أركان الجريمة خاصة القصد الجنائى فيها . لما كان ماتقدم ،
 فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل وعمار ابراهيم .

(٢٠٧)

الطعن رقم ١٥٣٥٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اثبات "شهود" . قانون "تفسيره" . دفاع "الاخلال بحق الدفاع" . ما يوفره " . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " .

الشهادة . هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه .

مناط التكليف بأدائها . القدرة على تحملها . اقتضاؤها فيمن يؤديها العقل والتمييز ولو كانت على سبيل الاستدلال .

جواز رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز .

المنازعة فى قدرة الشاهد على التمييز . توجب على المحكمة تحقيقها للاستيثاق من قدرة الشاهد على تحمل الشهادة . تعويلها على شهادته دون الوقوف على ذلك . يعيب الحكم .

التحقق من قدرة الشخص على تحمل الشهادة . سابق على حق المحكمة فى تقدير أقواله .

(٢) إثبات "بوجه عام" .

تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

١ - لما كانت الشهادة - فى الاصل - هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، وهى تقتضى بداهة فيمن يؤديها القدرة على التمييز إذ أن مناط التكليف بأدائها هو القدرة على تحملها ،

ومن ثم فإن كان الشخص غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال ، إذ لا ينفي عن الأقوال التي يدلى بها الشخص بغير حلف يمين إنها شهادة ولذا فقد أجازت المادة ٨٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية التي أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز لهرم أو حادثة أو مرض أو لآى سبب آخر ، مما لازمه ومقتضاه أنه يتعين على المحكمة إن هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية حول قدرته على التمييز أن تحقق هذه المنازعة بلوغا إلى غاية الأمر فيها للاستيثاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة ، أو أن ترد على المنازعة تلك بما يفندها . وإذا ما كان الطاعن قد نازع في قدرة المجنى عليه على التمييز لحادثة سنه وعدم إدراكه لما يقول ، وأورد الحكم في مدوناته ما يظاهر هذا الدفاع ، فقد كان لزاما على المحكمة إن هي عولت في إدانة الطاعن على تلك الأقوال - أن تجرى ما تراه من تحقيق استيثاقا من قدرة المجنى عليه على التمييز ويبحث خصائص إرادته وإدراكه العام استجلاء لقدرته على الشهادة ، أما وقد قعدت عن ذلك واستندت في قضائها إلى الدليل المستمد من أقواله دون أن تعرض لدفاع الطاعن أو ترد عليه بما يفنده فإن حكمها يكون مشوبا فوق القصور في التسبب بالفساد في الاستدلال ، ولا يعصم الحكم من هذا العوار ما أورده من اطمئنانه إلى أدلة الثبوت في الدعوى ومنها أقوال المجنى عليه ، لما ينطوى عليه ذلك من مصادرة على المطلوب ، ذلك بأن قدرة الشخص على تحمل الشهادة وبالتالي جواز الاستناد إلى أقواله ، سابق في الترتيب - بحكم اللزوم العقلي والمنطقي - على حق المحكمة في تقدير تلك الأقوال ، وهو أمر لا يتأتى عند المنازعة إلا عن طريق التحقيق حسبما تقدم .

٢ - من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية ضمام متساندة يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي خلصت إليه أو ما كانت تنتهي إليه لو أنها تقطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض والذي لم يبلغ عمره ستة عشرة سنة كاملة بالقوة بأن جذبه عنوة إلى داخل زراعات القصب وطرحه أرضا وخلع عنه سرواله وجثم فوقه بعد أن كم فاه ووضع عضو تذكيره بخارج دبره حتى أمني عليه على النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : أحدث عمدا بالمجنى عليه سالف الذكر الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوما . واحالته إلى محكمة جنايات دمنهور لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى والد المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمادة ٢/٢٦٨ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عما أسند إليه وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة هتك عرض صبي لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة ، قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه عول في قضائه من بين ما عول على أقوال

المجنى عليه رغم أنه صبي غير مميز دون أن يعرض لما أثاره المدافع عن الطاعن من عدم قدرته على الشهادة لصغر سنه وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعن - ضمن ماعول عليه - على الدليل المستمد من أقوال المجنى عليه في التحقيقات . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد شكك في أقوال المجنى عليه باستحالة قول ما نسب إليه من تعبيرات لصغر سنه ، كما أن الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته في معرض إزالته للتناقض بين أقوال المجنى عليه والتقرير الطبي حداثة سن المجنى عليه وعدم ادراكه كنه الأفعال التي أتاها معه المتهم على وجه التحديد . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة - في الأصل - هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحراسه ، وهي تقتضى بداهة فيمن يؤديها القدرة على التمييز إذ أن مناط التكليف بأدائها هو القدرة على تحملها ، ومن ثم فإن كان الشخص غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال ، إذ لا ينفي عن الأقوال التي يدلى بها الشخص بغير حلف يمين أنها شهادة ولذا فقد أجازت المادة ٨٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية التي أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز لهرم أو حداثة أو مرض أو لأي سبب آخر مما لازمه ومقتضاه أنه يتعين على المحكمة أن هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية حول قدرته على التمييز أن تحقق هذه المنازعة بلوغاً إلى غاية الأمر فيها للاستيثاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة ، أو أن ترد على المنازعة تلك بما يفندھا . وإذا ما كان الطاعن قد نازع في قدرة المجنى عليه على التمييز لحداثة سنه وعدم ادراكه لما يقول ، وأورد الحكم في مدوناته ما يظاهر هذا الدفاع ، فقد كان لزاماً على المحكمة إن هي عولت في إدانة الطاعن على تلك الأقوال -

أن تجرى ما تراه من تحقيق استيثاقا من قدرة المجنى عليه على التمييز وبحث خصائص ارادته وإدراكه العام استجلاء لقدرته على الشهادة ، أما وقد قعدت عن ذلك واستندت فى قضائها إلى الدليل المستمد من أقواله دون أن تعرض لدفاع الطاعن أو ترد عليه بما يفنده فإن حكمها يكون مشوبا فوق القصور فى التسبب بالفساد فى الاستدلال ، ولا يعصم الحكم من هذا العوار ما أورده من اطمئنانه إلى أدلة الثبوت فى الدعوى ومنها أقوال المجنى عليه ، لما ينطوى ذلك عليه من مصادرة على المطلوب ذلك بأن قدرة الشخص على تحمل الشهادة وبالتالي جواز الاستناد إلى أقواله ، سابق فى الترتيب - بحكم اللزوم العقلى والمنطقى - على حق المحكمة فى تقدير تلك الأقوال ، وهو أمر لا يتأتى عند المنازعة إلا عن طريق التحقيق حسبما تقدم ، كما لا يشفع للحكم ما أورده من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية ضمام متساندة يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط إحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى رأى الذى خلصت إليه أو ما كانت تنتهى إليه لو أنها تفتنت إلى ان هذا الدليل غير قائم . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة إلى النظر فى وجوه الطعن الأخرى مع الزام المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية .



جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبي رئيس المحكمة ومجدى الجندي وحامد عبد الله .

(٢٠٨)

الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥٩ القضائية

- (١) قتل خطأ . إصابة خطأ . جريمة " أركانها " . حكم " تسببيه . تسبب معيب " .
صحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ تستوجب بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه
الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقفه وموقف المجنى عليه حين وقوع الحادث .
- (٢) قتل خطأ . إصابة خطأ . جريمة " أركانها " . رابطة السببية . خطأ . حكم
" تسببيه . تسبب معيب " .
رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ . تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ
الجانى ومساعدته عنها طالما تتفق والسير العادى للأمور .
خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية . متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا
لإحداث النتيجة .
- (٣) قتل خطأ . خطأ . رابطة السببية . حكم " تسببيه . تسبب معيب " . نقض
" أسباب الطعن . ما يقبل منها " .
مثال لتسبب معيب لتوافر الخطأ فى جانب الطاعن .

١- من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمتى القتل والإصابة
الخطأ أن يبين فيه كنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من
المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث .

٢- من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة .

٣- لما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من قول شاهد الواقعة أن الطاعن حاول الدوران فى الطريق الرئيسى دون أن يحتاط للطريق فاصطدمت عربة المجنى عله بالدوبل الخلفى للسيارة ما يوفر الخطأ فى جانبه دون أن يستظهر ما كان يجب عليه تفاديا لوقوع الحادث كما أغفل بحث موقف المجنى عليهما وكيفية سلوكهما ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية التى دفع الطاعن - على ما جاء بمدونات الحكم - بانقطاعها ، وهو دفاع جوهري يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ، بما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : تسبب خطأ فى قتل ٠٠٠ وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احتياطه ومخالفته القوانين والقرارات واللوائح بأن قاد سيارة نقل بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ولم يلزم الجانب الأيمن من الطريق أثناء السير فحدثت إصابات المجنى عليه التى أودت بحياته . ثانيا : تسبب خطأ فى إصابة.... على النحو المبين بالأوراق . ثالثا : قاد مركبة آلية دون أن يلزم

الجانب الأيمن من الطريق أثناء السير . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ ، ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦٣ ، ٦/٧٥ - ٨ ، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ . وادعى والد المجنى عليه الأول مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح منيا البصل قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة وكفالة خمسين جنيها لاييقاف التنفيذ وفي الدعوى المدنية بالرامة بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى القتل والإصابة الخطأ لم يتضمن بيانا بالواقعة تتحقق به الأركان القانونية لهاتين الجريمتين كما أغفل بيان موقف الطاعن والمجنى عليهما ومسلك كل منهما ، وذلك مما يعيبه . ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعن فى قوله « وحيث إنه لما تقدم فإن التهمة ثابتة ثبوتا كافيا وذلك من أقوال شاهد الواقعة من أن المتهم حاول الدوران فى الطريق الرئيسى دون أن يحتاط للطريق فاصطدمت عربة المجنى عليه الكارو بالدويل الخلفى للسيارة مما أدى إلى حدوث الحادث الذى أدى إلى وفاة المجنى عليه الأول والذى تأيد بالتقرير الطبى المرفق .

وحيث إنه لما تقدم فإن المحكمة قد استقرت على إدانة المتهم ومعاقبته عملا بمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٣٠٤ أ . ح والمادة ٣٢ للارتباط « لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمة القتل والإصابة الخطأ أن يبين فيه كنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إتخذ من قول شاهد الواقعة أن أن الطاعن حاول الدوران فى الطريق الرئيسى دون أن يحتاط للطريق فاصطدمت عربة المجنى عليه بالدويل الخلفى للسيارة ما يوفر الخطأ فى جانبه دون أن يستظهر ما كان يجب عليه تفاديا لوقوع الحادث كما أغفل بحث موقف المجنى عليهما وكيفية سلوكهما ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية التى دفع الطاعن - على ما جاء بمدونات الحكم - بانقطاعها ، وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى، بما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.



جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة ومجدى الجندى وحامد عبد الله .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إتلاف . جريمة " أركانها " . قصد جنائى . حكم "تسبيبه . تسبیب معيب" . نقض
"أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

جريمة الإتلاف المنصوص عليها فى المادة ٣٦١ عقوبات . ماهيتها ؟

الحكم بالإدانة فى جريمة الإتلاف . وجوب تحدّثه استقلالاً عن القصد الجنائى .

مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة الإتلاف .

(٢) نقض " أثر الطعن " .

عدم امتداد أثر الطعن لغير الطاعن . وإن اتصل به . طالما لم يكن طرفاً فى الحكم

المطعون فيه .

١ - لما كانت جريمة الإتلاف المؤثمة قانوناً بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات ،

إنما هى جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائى فيها متى تعمد الجانى ارتكاب الفعل

المنهى عنه بالصورة التى حددها القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف أو التخريب

وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضى أن يتحدّث الحكم عنه استقلالاً أو أن

يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الإتلاف ، وكانت مدوناته لا تفيد في ذاتها أن الطاعنة قد تعمدت إتلاف الشقتين محل الاتهام واتجاه إرادتها إلى إحداث الإتلاف وعلمها بأنها تحدثه بغير حق ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب قصورا يعيبه .

٢ - لما كان وجه الطعن وإن اتصل بالمحكوم عليه الآخر إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ومن ثم لم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليه أثره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ، ٢ - (طاعنة) أتلغا عمدا أموال ثابتة لا يملكانها وهو العقار المبين بالأوراق المملوك للمدعى بالحقوق المدنية بأن جعلها غير صالحة للاستعمال وترتب على ذلك ضرر مالى قيمته أكثر من خمسين جنيها ، وطلبت عقابهما بالمادة ١/٣٦١ ، ٢ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح باب شرق قضت غيابيا للأول وحضوريا للثانية بحبس كل منهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لإيقاف التنفيذ وبإلزامهما بأن يؤديا للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت المحكوم عليها الثانية ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

عارضت وقضى فى معارضتها بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريمها ثلاثمائة جنيهها وتأييده فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة الاتلاف العمد قد شابه قصور فى التسبيب ذلك بأنه لم يستظهر توافر القصد الجنائى فى حقها مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى - الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - بعد أن بين واقعة الدعوى خلص إلى إدانة الطاعنة والمحكوم عليه الآخر بقوله "وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهمين ثبوتا كافيا مما جاء ببلاغ المدعى بالحق المدنى والثابتة بمحضر المعاينة الثابت به التلفيات بالنسبة للشقتين رقمى ٢ ، ٨ الأمر الذى ترى معه المحكمة معاقبتهم طبقا لمادة الاتهام وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤ أ . ج " . لما كان ذلك وكانت جريمة الإتلاف المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات ، إنما هى جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائى فيها متى تعمد الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى حددها القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم

يستظهر توافق القصد الجنائي في جريمة الإتلاف ، وكانت مدوناته لا تفيد في ذاتها أن الطاعة قد تعمدت إتلاف الشقتين محل الاتهام واتجاه إرادتها إلى إحداث الإتلاف وعلمها بأنها تحدثه بغير حق ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبب قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه والإعادة دون وجه حق إلى بحث باقى أوجه الطعن . لما كان مما تقدم وكان وجه الطعن وإن اتصل بالمحكوم عليه الآخر

إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفاً في الخصومة الإستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ومن ثم لم يكن له أصلاً حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليه أثره .

////////////////////////////////////

جلسة ٢٥ من ديسمبر لسنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة ومجدى الجندى وحامد عبد الله .

(٢١٠)

الطعن رقم ٥٤٣٨ لسنة ٥٨ القضائية

(١) دفع "الدفع بعدم جواز نظر الدعوى" . دعوى مدنية "اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها" . دفاع "الاخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره " . تبديد . دعوى مدنية .

متى تختص كلا من المحكمة المدنية والمحكمة الجنائية بنظر ذات الدعوى ؟

مطالبة المدعى بالحقوق المدنية بتسليم الجهاز أو رد قيمته من الطاعن أمام المحاكم المدنية لا يحول دون حقه فى مداعاته بالطريق المباشر أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض على تبديدها . أساس ذلك ؟

(٢) نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب " . دفاع "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره " .

ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها .

مثال .

١ - لما كان البين من أسباب الطعن أن المدعية بالحقوق المدنية أسست دعواها أمام المحكمة المدنية على المطالبة بتسليم الجهاز أو رد قيمته ، كما أسست دعواها أمام المحكمة الجنائية على المطالبة بتعويض مؤقت عن الضرر

الفعلى الناتج عن جريمة تبديد الجهاز - فإن الدعويين - والحال كذلك تختلفان سببا وموضوعا ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم قبول الدعوى المدنية لسبق اختيار المدعى الطريق المدنى أو عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - بفرض تمسكه بذلك أمام المحكمة الاستئنافية - يكون على غير أساس .

٢ - لما كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب معاينة الجهاز أو سماع شهود بشأنه فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجابة طلب أمسك عن إبدائه ويكون منعاه بقالة الاخلال بحق الدفاع غير مقبول ، ولما كان الطاعن لم يتقدم بما يثبت تنازل زوجته المجنى عليها عن دعواها فإن ما يثيره فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح مركز كفر الشيخ ضد الطاعن بوصف أنه : اختلس الجهاز المسلم إليه على سبيل الأمانة ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح مركز كفر الشيخ قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لاييقاف التنفيذ وفى الدعوى المدنية باحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة . استأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

لما كان البين من أسباب الطعن أن المدعية بالحقوق المدنية أسست دعواها أمام المحكمة المدنية على المطالبة بتسليم الجهاز أو رد قيمته ، كما أسست دعواها أمام المحكمة الجنائية على المطالبة بتعويض مؤقت عن الضرر الفعلى الناتج عن جريمة تبديد الجهاز - فإن الدعويين - والحال كذلك تختلفان سببا وموضوعا ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم قبول الدعوى المدنية لسبق اختيار المدعى الطريق المدنى أو عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - بفرض تمسكه بذلك أمام المحكمة الأستئنافية- يكون على غير أساس ، ولما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب معاينة الجهاز أو سماع شهود بشأته فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجابة طلب أمسك عن إبدائه ويكون منعاه بقالة الاخلال بحق الدفاع غير مقبول ، ولما كان الطاعن لم يتقدم بما يثبت تنازل زوجته المجنى عليها عن دعواها فإن ما يثيره فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون قد أفصح عن عدم قبوله موضوعا .



جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة وفتحي الصباغ ومصطفى كامل .

(٢١١)

الطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٨ القضائية

(١) حكم "بيانات حكم الإدانة" "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" .

إيراد الحكم مواد القانون التى أخذ المتهم بها . كفايته بيانا لمواد القانون التى حكم
بمقتضاها .

(٢) محكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير الدليل" . اثبات "بوجه عام" . دفاع "الاخلال
بحق الدفاع" . ما لا يوفره" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" .

عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها .

(٣) اثبات "شهود" «خبرة» . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" . نقض "أسباب
الطعن" . ما لا يقبل منها" .

تطابق أقوال الشهود مع الدليل الفنى فى كل جزئية ليس بلازم . كفاية أن يكون الدليل
القولى غير متناقض مع الدليل الفنى .

(٤) اثبات "بوجه عام" "شهود" "أوراق رسمية" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .
الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية . للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق
رسمية . شرط ذلك ؟ .

(٥) إجراءات "إجراءات المحاكمة" . دعوى مدينة "تركها" . نقض "أسباب الطعن" .
ما لا يقبل منها" .

تخلف المدعى بالحقوق المدنية عن الحضور بشخصه أو وكيل عنه بالجلسة لكون عذر مقبول
بعد إعلانه لشخصه أو عدم إبدائه طلبات بالجلسة . أثره : اعتباره تاركا لدعواه المدنية .
المادة ٢٦١ إجراءات .

عدم جواز التمسك باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه المدنية لأول مرة أمام
النقض . أسناس ذلك ؟ .

١ - لما كان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه أنه بين في ديباجته وصف الجريمة المسندة إلى الطاعن وذكر مادة الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ثم بعد أن استعرض واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة استمدتها مما قرره المجنى عليه بالتحقيقات ، وما ثبت من التقرير الطبي الابتدائي، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، أشار إلى النص القانوني الذي أخذ الطاعن به بقوله " الأمر الذي يتعين عقابه بمادة الاتهام والمادة ٣٠٤/أ.ج. " ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بعدم إيراده مؤدى أدلة الثبوت وخلوه من نص القانون الذي عاقب الطاعن بموجبه يكون غير سديد .

٢ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

٣ - من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

٤ - من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود متى اقتنعت بها وأن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة في الدعوى .

٥ - لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه

لشخصه أو عدم ارساله وكيلا عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة". فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه بون قيام عذر تقبله المحكمة ، ولذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها في المادة سالفة البيان هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . ولما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة ثانى درجة أن الطاعن لم يتمسك باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه المدنية لتخلفه عن الحضور أمامها بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فليس له أن يثير هذا الدفع - أيا كان وجه الرأي فيه - لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر "قضى ببراءته" بأنه أحدث عمدا بـ الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد عن عشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح مركز أشمون قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لاييقاف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة شبين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وتأيد الحكم فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ/..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق

النقض الخ .

المحكمة

حيث إنه لما كان الثابت من مطابقة الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه أنه بين في ديباجته وصف الجريمة المسندة إلى الطاعن وذكر مادة الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ثم بعد أن استعرض واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة استمدها مما قرره المجنى عليه بالتحقيقات ، وما ثبت من التقرير الطبي الابتدائي، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، اشارة إلى النص القانوني الذي أخذ الطاعن به بقوله " الأمر الذي يتعين عقابه بمادة الاتهام والمادة ٣٠٤/أ.ج. » ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بعدم إيراد مؤدى أدلة الثبوت وخلوه من نص القانون الذي عاقب الطاعن بموجبه يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها، وأنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق . وكان الحكم قد استند في إثبات التهمة في حق الطاعن إلى أقوال المجنى عليه والتقرير الطبي الابتدائي ولم يعول على ماتضمنه التقرير الطبي المطول وماقرره طبيب المستشفى أمام المحكمة ، وأورد من أقوال المجنى عليه أن الطاعن ضربه بفأس على رأسه مما أدى إلى جرحه ، ثم نقل عن التقرير الطبي الابتدائي أن إصابته عبارة عن جرحين بغرزة الرأس ، فإن ماأورده الحكم من دليل قولي لايتعارض مع ما نقله عن الدليل الفني، ولما كان ماتقدم، يكون منعى الطاعن على الحكم اغفاله إيراد مضمون التقرير الطبي المطول وأقوال الطبيب أمام المحكمة اللذان يظاهران دفاعه بتناقض الدليلين القولي والفني غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان

ماينعاه الطاعن على الحكم أنه دانه رغم تقديمه كتابا من الشركة التي يعمل بها يتضمن وجوده فى عمله وقت الحادث مربودا بما هو مقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود متى اقتنعت بها وأن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم ارساله وكيل عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة " فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه بون قيام عذر تقبله المحكمة ، ولذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها فى المادة سالفة البيان هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . ولما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة ثانى درجة أن الطاعن لم يتمسك باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه المدنية لتخلفه عن الحضور أمامها بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فليس له أن يثير هذا الدفع - أيا كان وجه الراى فيه - لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن يفصح بذلك عن عدم قبوله موضوعا .



جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ مصطفى طاهر ومقبل شاكر نائبى رئيس المحكمة و مجدى منتصر وفتحى الصباغ .

(٢١٢)

الطعن رقم ٥٨٨٩ لسنة ٥٨ القضائية

قمار ، جريمة " أركانها " ، حكم " تسبيبه ، تسبيب غير معيب ، " . نقض " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

تحقق جريمة إدارة محل للعب القمار . رهن بفتحه للاعبين فى الأوقات المقررة بينهم
يزاولون ألعاب القمار فيه . ولو كان المحل مخصصا لغرض آخر .

من المقرر أنه لا يشترط للعقاب على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥٢ من
قانون العقوبات أن يكون المحل قد أعد خصيصا لألعاب القمار أو أن يكون الغرض
الأصلى من فتحه هو استغلاله فى هذه الألعاب ، بل يكفى أن يكون مفتوحا للاعبين
يدخلونه فى الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار حتى ولو كان مخصصا
لغرض آخر وكان الحكم قد استخلص مما أثبت بمحضر الضبط ومن أقوال اللاعبين
توافر العمومية فى المكان الذى تم فيه الضبط وعدم وجود صلة تربطهم بالطاعن إلا
مزاولتهم ألعاب القمار فى هذا المكان ، وهو ما يكفى لتوافر أركان الجريمة التى دان
الطاعن بها حتى وإن انتفى الاعتقاد لأنها ليست من جرائم العادة ، ومن ثم فإن ما
يثيره الطاعن بشأن انتفاء العمومية والاعتقاد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى

سلطة المحكمة فى استخلاص الواقعة حسبما اطمئنت إليها من أقوال الشهود والأدلة الأخرى المطروحة عليها وهو ما تستقل به دون معقب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أدار مسكنه - محل الضبط - وهىأه لدخول الناس فيه لألعاب القمار على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابه بالمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح آداب القاهرة قضت عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لاييقاف التنفيذ وتغريمه ألف جنيه ومصادرة جميع النقود والأمتعة المضبوطة . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بالتعديل والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لاييقاف التنفيذ والتأييد فيما عدا ذلك . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والاييقاف بالنسبة لعقوبة الحبس فقط .

فطعن الأستاذ/ المحامى فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه ، قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وساق على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك وكان المقرر أنه لا يشترط للعقاب على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥٢ من قانون

العقوبات أن يكون المحل قد أعد خصيصا لألعاب القمار أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب ، بل يكفي أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار حتى ولو كان مخصصا لغرض آخر وكان الحكم قد استخلص مما أثبت بمحضر الضبط ومن أقوال اللاعبين توافر العموميه في المكان الذي تم فيه الضبط وعدم وجود صلة تربطهم بالطاعن إلا مزاولتهم ألعاب القمار في هذا المكان ، وهو ما يكفي لتوافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها حتى وإن انتفى الاعتقاد لأنها ليست من جرائم العادة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن انتفاء العمومية والاعتقاد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في استخلاص الواقعة حسبما اطمأنت إليها من أقوال الشهود والأدلة الأخرى المطروحة عليها وهو ما تستقل به نون معقب ومن ثم فإن الطعن يكون قد أفصح عن عدم قبوله .



جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة ومجدي الجندى وحامد عبد الله ومصطفى كامل.

(٢١٣)

الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض "أسباب الطعن" . تقديمها " .

عدم تقديم الطاعن أسباب لطعنه . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) حكم "بياناته" . محكمة أمن الدولة . محكمة الجنايات . نقض "أسباب الطعن" .

ما لا يقبل منها " .

خطأ الحكم في اسم المحكمة التي أصدرته . لا يعيبه . مادام أمر الإحالة قد اشتمل على

اسم المحكمة الصحيح . أساس ذلك ؟

(٣) محاماة . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . إجراءات "إجراءات

المحاكمة" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " .

إستمرار المحامي في الوقوف إلى جانب موكله حتى إنتهاء المحاكمة . واجب - تغيبه

باختياره لأي سبب عن الحضور . لا يمنع المحكمة من الاستمرار في الدعوى .

(٤) جلب . مواد مخدرة . جريمة "أركانها" . قصد جنائي . حكم "تسبيبه" . تسبب

غير معيب " . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " .

الجلب هو استيراد المخدر بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس .

استيراد المواد المخدرة لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل

الجمهورية .

الحيازة المادية للمخدر . ليست شرط لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة . كفاية أن

يكون سلطانه مبسوطا على المخدر .

متى يعد المتهم فاعلا أصليا في جريمة جلب مواد مخدرة ؟

(٥) دفاع "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .
نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

الرد على الدفع بأن المحكمة إعتمدت على أقوال الشاهد المستقاة من التسجيلات . غير
لازم مادام أن المحكمة لم تعول على هذه التسجيلات .

(٦) إجراءات "إجراءات المحاكمة" . دفاع "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .

(٧) دفع "الدفع ببطلان الإجراءات" . بطلان . نقض "الصفة في الطعن" "أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها" .

لا صفة لغير من وقع في حقه الاجراء الباطل في أن يدفع ببطلانه. ولو كان يستفيد منه .

أساس ذلك ؟

(٨) عقوبة "العقوبة المبررة" . مواد مخدرة . جلب . رشوة . حكم "تسببيه . تسبیب

غير معيب" . نقض "المصلحة في الطعن" . إرتباط .

انتفاء مصلحة الطاعن في تعييبه الحكم في خصوص جريمة عرض الرشوة . مادام

الحكم قد دانه كذلك بجريمة جلب المخدر وأوقع عليه عقوبة تدخل في نطاق تلك المقررة لها

عملا بالمادة ٢٢ عقوبات .

(٩) اشتراك . اثبات "بوجه عام" . حكم "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

مثال لتسبیب سائق على قيام الإشتراك بين الطاعنين .

(١٠) محكمة الموضوع "سلطانها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى" .

حكم "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر

عناصرها المطروحة على بساط البحث . وتطرح ما يخالفها مادام سائفا .

(١١) اثبات "شهود" بوجه عام . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" .
حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب . "نقض" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها .
تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم لا يعيب الحكم - مادام قد استخلص الحقيقة
منها استخلاصا سائفا .

(١٢) اثبات "شهود" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .
للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ بما تظمنن إليه منها وتطرح ما عداه بون بيان
العلة .

(١٣) اشتراك . اتفاق . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .
تحقق الاشتراك بطريق الاتفاق باتخاذ نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه .
(١٤) إثبات "شهود" . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم "تسبيبه" .
تسبيب غير معيب .

حق المحكمة في الأخذ برواية شخص ينقلها عن آخر . متى رأت أنها صدرت منه حقيقة
وأنها تمثل واقع الدعوى .
وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
مفاد أخذ المحكمة بشهادة شاهد ؟

(١٥) اثبات "بوجه عام" "أوراق رسمية" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .
محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . "نقض" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها .
الأدلة في المواد الجنائية اقناعية . مفاد ذلك ؟

(١٦) مواد مخدرة . جلب . جريمة "أركانها" قصد جنائي .
متى لا يلتزم الحكم بالتحدث عن القصد من الجلب استقلالا ؟
(١٧) اثبات "بوجه عام" "إعتراف" . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" .
حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

تقدير المحكمة لأدلة الدعوى . موضوعي .
حق المحكمة في الأخذ بإعتراف متهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين . شرط ذلك ؟
التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين . لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الحقيقة منها
بما لا تناقض فيه .

(١٨) اثبات "شهود" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد - مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لعدم الأخذ بها .

(١٩) دفاع "الاخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد عليه .

(٢٠) محاماة . وكالة . دفاع "الاخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره" .

انكار كل من المتهمين الإتهام وعدم تبادلها إياه . قيام محام واحد بالدفاع . لا اخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟

(٢١) اثبات "اعتراف" . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

الاعتراف في المواد الجنائية عنصرا من عناصر الدعوى تقدير صحته ومطابقته للحقيقة وقيمه التدليلية . موضوعي .

الجدل في تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(٢٢) إجراءات "إجراءات التحقيق" . إجراءات المحاكمة "لغة المحاكمة" .

الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية ما لم تر سلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بمترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها .

(٢٣) محكمة الموضوع "الإجراءات أمامها" . إجراءات "إجراءات المحاكمة" . بطلان .

قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيرى . جواز العدول عنه .

(٢٤) مواد مخدرة . أسباب الإباحة وموانع العقاب "موانع العقاب" .

مناط الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن

مكافحة المخدرات ؟

(٢٥) اثبات "أوراق رسمية" "خبرة" . أحداث .

تقدير سن الحدث بوثيقة رسمية أو بواسطة خبير فى حالة عدم وجودها . المادة ٢٢ من القانون ٢١ لسنة ١٩٧٤ .

متى تعتبر الورقة رسمية . المادة ٢٩٠ مدنى المقابلة للمادة ١٠ اثبات .
المحررات التى تصدر من الدول الأجنبية والمصدق عليها من السلطات الرسمية لا تعتبر فى حكم الرسمية . أساس ذلك ؟

(٢٦) اختصاص "الاختصاص النوعى" . إجراءات "إجراءات التحقيق" . نيابة عامة .
حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

الأعمال الاجرائية تجرى فى حكم الظاهر . عدم بطلانها من بعد . نزولا على ما ينكشف من أمر واقع .

(٢٧) ارتباط . قانون "تفسيره" "تطبيقه" . جلب . رشوة . اشتراك . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب غير معيب .

المقصود بالجرائم المرتبطة . الواجب نظرها أمام محكمة واحدة ؟

(٢٨) نقض "أسباب الطعن" . تحديدها "ما لا يقبل منها" . دفاع "الاخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره " . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " .
وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحا ومحددا .

(٢٩) اثبات "شهود" . محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير الدليل" . حكم "تسبيبه" .
تسبيب غير معيب .

حق المحكمة فى الأخذ برواية متقولة . متى اطمأنت إليها واقتنعت بصورها عنه .

(٣٠) اتفاق جنائى . جريمة "أركانها" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

ماهية جريمة الاتفاق الجنائى ؟ المادة ٤٨ من قانون العقوبات .

- ١- لما كان الطاعنان السادس عشر وشهرته والسابعة عشر وإن قررا بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنهما لم يودعا أسبابا لطعنهما مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلا عملا بحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .
- ٢- لما كان البين من الاطلاع على الأوراق أن جريمة عرض الرشوة المؤثمة بنص المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات هى من بين الجرائم التى تضمنها أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة ، مما يجعل الاختصاص بنظر الدعوى معقودا لمحكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بحكم ارتباط هذه الجريمة بغيرها من الجرائم المرفوعة عنها الدعوى ، وإذ أمرت النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى هذه المحكمة - مما لا يمارى فيه الطاعن الأول - فإن الحكم المطعون فيه يكون فى حقيقة الأمر صادرا منها ولا يعدوما ورد بمحضر الجلسة أو ديباجة الحكم من أنهما صادرا من محكمة جنايات دمنهور وأمن الدولة العليا أن يكون خطأ ماديا لا ينال من سلامته .
- ٣- من المقرر أن واجب المحامى يقضى عليه بالاستمرار فى الوقوف إلى جانب موكله حتى انتهاء المحاكمة فإذا تغيب المحامى باختياره لأى سبب كان عن الحضور مع المتهم فللمحكمة قانونا أن تستمر فى نظر الدعوى فى غيابه .
- ٤- من المقرر أن الشارع إذ عاقب فى المادة ٢٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المواد المخدرة وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر فى الأصل هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بعقله الخط الجمركى قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى ، وإذ

كان استيراد المواد المخدرة لا يعدو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضى الجمهورية فهو في مدلوله القانونى الدقيق ينطوى ضمنا على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها ، وكان لا يشترط لاعتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز شخصا غيره ، وكانت المادة ٢٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلا فى الجريمة من يدخل فى ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتى عمدا عملا من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها فإن كل من تدخل فى هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلا مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجانى نية التدخل تحقيقا لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه فى ايقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها .

٥- لما كان الحكم المطعون فيه وإن أشار فى تحصيله لأقوال الشاهد إلى قيامه ببعض التسجيلات التى كان الشاهد الأول ... طرفا فيها إلا أنه لم يورد مضمون تلك التسجيلات أو يعول على ثمة معلومات مستقاة منها وإنما اعتمد فى هذا الشأن على ما حصله من أقوال للشاهد ... نقلا عن الشاهد الأول المذكور مما تنحسر معه عن الحكم فى هذا الصدد دعوى التناقض فى التسبيب .

٦- لما كان الطاعنان لا يدعيان أنهما طلبا من المحكمة استدعاء الرائد لمناقشته فى الأمر فليس لهما - من بعد - النعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلباه منها .

٧- من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع في حقه الإجراء أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة في الدفع لا حق لوجود الصفة فيه .

٨ - لما كان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جرائم جلب مخدر وعرض رشوة وتهريب جمركي والاشتراك في اتفاق جنائي الفرض منه ارتكاب هذه الجرائم قد شابته القصور في التسبيب ، ذلك أنه لم يبين صفة مصدر الطلب برفع الدعوى الجنائية عن جريمة التهريب الجمركي . وحيث إن معنى الطاعن المؤسس على هذا السبب وحده مردود بأن الحكم أعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولم يقض عليه بغير العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي دانه عنها وهي جريمة جلب المخدر فلا تكون له مصلحة في النعي على الحكم بالنسبة لجريمة التهريب الجمركي طالما لم يوقع عليه أية عقوبة عنها أصلية كانت أم تكميلية .

٩ - لما كان الحكم قد أقام قضاءه باشتراك الطاعنين في جرائم جلب المخدر وتهريبه من الجمارك وعرض الرشوة على سند من أنهما اتفقا مع الطاعنين الثلاثة الأول على جلب مواد مخدرة وتهريبها إلى داخل البلاد من المنطقة التي يتولى الشاهد الأول حراستها في مقابل رشوة هذا الأخير ، ودلل الحكم على قيام هذا الاشتراك بما كشفت عنه أقوال شهود الإثبات التي اطمأن إليها من تعدد لقاءات الطاعنين بالشاهد السالف لحساب الطاعنين الثلاثة الأول وما صدر منهما في هذه اللقاءات من تشجيع وإغراء للشاهد بقصد حمله على قبول معاونة هؤلاء الأخيرين في جلب المواد المخدرة عن طريق منطقة حراسته مقابل الرشوة التي يعرضونها عليه ، وإذ أثبت الحكم في تدليل سائغ وقوع تلك الجرائم نتيجة لهذا الاشتراك ، وأن جريمة الجلب التي تم ضبطها كانت ثمرة له ولم تكن وليدة الاتفاق الجنائي الآخر الذي تضمنته الأوراق .

- ١٠ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق .
- ١١ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم إيراد أقوال متعارضة للشهود المختلفين مادام قد استخلص منها صورة الواقعة التي اعتنقها بما لا تناقض فيه .
- ١٢ - من المقرر أن للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ بما تطمئن إليه منها وتطرح ماعداه .
- ١٣ - من المقرر أن الاشتراك في الجريمة بطريق الاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب جريمة أو جرائم معينة متى كان وقوعها ثمرة لهذا الاتفاق .
- ١٤ - من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى وأن لها وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
- ١٥ - من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية والمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى .
- ١٦ - لما كان الجلب بطبيعته وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقبل تفاوت القصود فلا يلزم الحكم أن يتحدث عن القصد في هذه الجريمة على استقلال إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له .

١٧- من المقرر أن تقدير الأدلة من إطلاقات محكمة الموضوع فلها كامل الحرية فى الأخذ بأقوال الشهود واعترافات المتهمين فى حق أنفسهم أو فى حق غيرهم من المتهمين متى اطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ، وأن التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين - بفرض قيامه - لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

١٨- من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تمطئن إليه من أقوال الشهود فى حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها فى حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضا يعيب حكمها مادام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها ومادام يصح فى العقل أن يكون الشاهد صادقا فى ناحية من أقواله وغير صادقا فى ناحية أخرى .

١٩ - لما كانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الإثبات التى أوردها الحكم .

٢٠- من المقرر أن تعارض المصلحة فى الدفاع يقتضى أن يكون لكل متهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معا ، أما إذا التزم كل من المتهمين جانب الإنكار ولم يتبادلوا الاتهام - كالحال فى هذه الدعوى - فلا محل للقول بقيام التعارض بينهم .

٢١- من المقرر أن الاعتراف فى المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، فإن ما يثيره الطاعنون بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى مما تستقل به ولا يجوز معاودة التصدى له أمام محكمة النقض .

٢٢- الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهى اللغة العربية - ما لم يتعذر على إحدى سلطتى التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها .

٢٣- من المقرر أن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

٢٤- من المقرر أن مناط الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبشرين بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلا إلى ضبط الجناة .

٢٥- لما كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه « لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » وكان مناط رسمية الورقة وفق المادة ٣٩٠ من القانون المدنى - المقابلة للمادة ١٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - أن يكون محررها موظفا عموميا أو مكلفا بخدمة عامة مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية ، ويقصد به فى هذا الخصوص شخص تعينه الدولة المصرية لإجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك أو لم تؤجره ، ومن ثم فإن المحررات التى قدمها الطاعن العاشر سواء لمحكمة الموضوع أو لهذه المحكمة - محكمة النقض - بشأن تاريخ ميلاده والمنسوب صدورها إلى الجمهورية اللبنانية لا تعتبر أى منهما فى حكم الوثيقة الرسمية وفقا لقانون الأحداث سالف الذكر ، ولا يغير من الأمر التصديق من جانب السلطات المصرية على أختام وتوقيعات المسئولين بالخارجية اللبنانية

التي مهت بها هذه المحررات ، إذ ليس من شأن ذلك أن يغير من طبيعتها أو يضيف صفة الرسمية على فحواها طالما أن تدخل الموظفين المصريين لم يتصل بالبيانات الواردة فيها سواء التحقق من صحتها أم الموافقة عليها أو اعتمادها .

٢٦- الأصل في الأعمال الاجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما يكشف من أمر واقع .

٢٧- لما كانت المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الأخيرة على أنه « إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر احالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا باحداها » ، والمقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ويستوى الحال لو وقعت إحدى هذه الجرائم من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التي توجد حالة الارتباط .

٢٨- من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعنان لم يفصحا عن أوجه التعارض والخلاف بين أقوال شاهدي الاثبات التي عول الحكم عليها في إدانتها ، فإن ما يثيرانه في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٢٩- من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى تبينت صحتها واقتنعت بصورها عن نقلت عنه ، فإنه لا محل لتعيب الحكم في هذا الصدد .

٣٠- من المقرر أنه لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية أو جنحة سواء كانت معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالاتفاق أو لم تقع .

الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كلا من ١- (طاعن) ٢- (طاعن) ٣- (طاعن)
- ٤- (طاعن) ٥- (طاعن) ٦- (طاعن) ٧- (طاعن) ٨- (طاعن)
- ٩- ١٠- ١١- (طاعن) ١٢- ١٣- (طاعن)
- ١٤- (طاعنة) ١٥- (طاعن) ١٦- ١٧- ١٨- ١٩-
- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- (طاعن)
- ٢٧- (طاعن) ٢٨- (طاعن) ٢٩- (طاعن) ٣٠- (طاعن)
- ٣١- (طاعن) بأنهم أولا : المتهمون جميعا ١- جلبوا إلى داخل أراضي جمهورية مصر العربية جوهرين مخدرين (حشيش وأفيون) قبل الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الإدارية المختصة ٢- هربوا بالبضائع آنفة الذكر بأن أدخلوها إلى أراضي جمهورية مصر العربية بطريق غير مشروع وبالمخالفة للشروط المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة . ثانيا: المتهمون من الأول حتى العاشر : اشتركوا في إتفاق جنائي - حرض المتهمون الثلاثة الأول عليه وتدخلوا في إدارة حركته الغرض منه ارتكاب جنايتي جلب جوهرين مخدرين (حشيش وأفيون) إلى داخل أراضي جمهورية مصر العربية قبل الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الإدارية المختصة وعرض رشوة على موظف عمومي للاخلال بواجبات وظيفته بأن اتحدت إرادتهم على جلب الجواهر المخدرة من ودبروا خطة وزمان ومكان اقترافها وذلك بالاتفاق مع النقيب على إخلاء مكان التهريب بنطاق حراسة قيادته من جنود الحراسة مقابل مبلغ يتقاضاه على سبيل الرشوة ، ويقوم المتهمون من السابع إلى العاشر باستقبال المركب الأجنبي الجالب للمخدرات واستلامها منه لاحتضارها حتى الشاطئ ليتولى المتهمون من الأول حتى السادس تهريبها إلى داخل البلاد ف وقعت جريمة جلب الجواهر وتهريب الجواهر المخدرة وجريمة عرض الرشوة بناء على هذا الاتفاق ومع علمهم به .

ثالثا : المتهمون من الأول إلى الرابع : عرضوا رشوة على موظف عمومي للاخلال بواجبات وظيفته بأن عرضوا على النقيب ... قائد ثان السرية الثالثة هجانة لسلح الحدود بالقوات المسلحة مبلغ ستين ألف جنيه مصرى على سبيل الرشوة مقابل تسهيل جلب وتهريب جوهريين مخدرين (حشيش وأفيون) على نطاق حراسة السرية قيادته إلى داخل البلاد - ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منهم . رابعا : المتهمون من الحادى عشر إلى الثالث والعشرين : اشتركوا فى اتفاق جنائى - حرض عليه المتهمون من الحادى عشر إلى الخامس عشر وتدخلوا فى إدارة حركته - الغرض منه ارتكاب جناية جلب جوهريين مخدرين « حشيش وأفيون » إلى داخل أراضى جمهورية مصر العربية قبل الحصول على ترخيص كتابى بذلك من الجهة الإدارية المختصة بأن اتحدت إرادتهم على القيام بها ودبروا خطة وزمان ومكان اقترافها بأن اتفق المتهمون من الحادى عشر إلى الرابع عشر على جلب المخدرات لحسابهم من وأجروا اتصالاتهم مع تجار المخدرات هناك وارسلوا الشاهد العاشر إلى مندوبا لاحتضارها واتفقوا أيضا مع المتهم الخامس عشر على استلام المخدرات من المركب الجالب لها وتوصيلها إليهم واتفق الأخير مع المتهمين من السادس عشر إلى الثالث والعشرين على ذلك وأعد لذلك مركب لاستقبال المركب الجالب واستلام المخدرات منه ووضعها بمخزن إضافى بالمركب المقل لها فوقعَت الجريمة بناء على هذا الاتفاق ومع علمهم به . خامسا :

المتهمون من الأول إلى الثالث ومن الحادى عشر إلى الرابع عشر ومن الرابع والعشرين إلى الحادى والثلاثين : اشتركوا فى اتفاق جنائى - حرض عليه المتهمون من الأول إلى الثالث ومن الحادى عشر إلى الرابع عشر والرابع والعشرين والخامس والعشرين وتدخلوا فى إدارة حركته الغرض منه ارتكاب جناية جلب جوهريين مخدرين (حشيش وأفيون) إلى داخل أراضى جمهورية مصر العربية قبل الحصول على ترخيص كتابى بذلك من الجهة الإدارية المختصة بأن اتحدت إرادتهم على القيام بها ودبروا خطة وزمان ومكان اقترافها بأن اتفق المتهمون من الأول إلى الثالث ومن الحادى عشر إلى الرابع عشر مع المتهمين الرابع والعشرين والخامس والعشرين على قيام الأخيرين ببيع

وتصدير - المخدرات إليهم تهريبا عن طريق البحر فأعدا الأخيرين مركبا لذلك ووضعوا بها المخدرات المتفق عليها وأتفق مع المتهمين من السادس والعشرين إلى الحادى والثلاثين على الإبحار بالمركب من لبنان إلى مصر وبصحبته أحد الشهود وتسليم المخدرات للمتهمين من الأول إلى الثالث وإذا لم يتيسر ذلك تسلم للمتهمين من الحادى عشر إلى الرابع عشر فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق ومع علمهم به . واحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحال . ومحكمة أمن الدولة العليا قضت غاييا للمتهمين الرابع والعشرين والخامس والعشرين وحضوريا لباقي المتهمين عملا بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٨/١ ، ٢ ، ٤٤٣ ، ١٠٩ ، مكررا من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٢٣/أ ، ٤٢/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقوانين أرقام ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ٤٥ لسنة ١٩٨٤ والبندين ٩ ، ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٢١ ، ١٢٢/١ ، ١٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ أولا : بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثانى والثالث والرابع والخامس والسابع والثامن والرابع والعشرين والخامس والعشرين والسادس والعشرين والسابع والعشرين والثامن والعشرين والتاسع والعشرين والثلاثون والواحد والثلاثين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهم عشرة آلاف جنيه عما نسب إليهم ومصادرة المواد المخدرة والمركب الأجنبى والعربة الكارو ودابتها . ثانيا : بمعاقبة كل من المتهمين الحادى عشر والثالث عشر والخامس عشر بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبمعاقبة المتهم الرابعة عشر بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن تهمة الاتفاق الجنائى المسندة إليها وبراعتها من باقى التهم . ثالثا : ببراءة باقى المتهمين من التهم المسندة إليهم .

فقطعن المحكوم عليهم من الأول إلى الخامس والسابع والثامن والحادى عشر ومن الثالث عشر حتى الخامس عشر ومن السادس والعشرين إلى الحادى والثلاثين فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنان السادس عشر وشهرته والسابعة عشر وإن قررا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم يودعا أسبابا لطعنهما مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

أولا - بالنسبة للطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني :

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين عن جرائم جلب مواد مخدرة دون ترخيص وعرض رشوة وتهريب جمركي والاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب هذه الجرائم قد شابه البطلان والقصور والتناقض في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون وانطوى على الإخلال بحق الدفاع والخطأ في الاستناد ، ذلك أن الدعوى احيلت من النيابة العامة إلى محكمة أمن الدولة العليا إلا أن الحكم صدر من محكمة لا ولاية لها اطلق عليها اسم « محكمة جنايات دمنهور وأمن الدولة العليا » ولم يثبت حضور أحد من المحامين للدفاع عن الطاعن الأول بجلستى ٤ ، ٥/١٢/١٩٨٧ مما يبطل إجراءات المحاكمة ، وقد ساءل الحكم الطاعنين عن جريمة الجلب دون أن يدل على مساهمتها فيها أو يستظهر صلتها بالاتفاق الجنائي الذي نسبته إليهما ويرغم أن الطاعن الأول كان معتقلا من قبل وقوع جريمة الجلب بما يزيد على العشرين يوما مما يؤكد أنها لم تقع نتيجة لذلك الاتفاق ولا يصح معه قانونا اعتبار سلطانه مبسوطا على المخدر المجلوب ، كما أن الحكم رغم استبعاده التسجيلات الصوتية التي تمت عول على ما جاء بأقوال الشاهد في شأنها ، هذا إلى أن ما أورده على لسان الشاهد النقيب من أن الرائد اعتقد خطأ حصول لقاء بينه وبين الطاعن الأول بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٧ لا

سند له من الأوراق ، وفات المحكمة أن تستدعى الرائد تستجلى منه حقيقة هذا الأمر ، وقد تمسك الدفاع ببطلان إجراءات التحقيق الذى باشرته النيابة العسكرية لعدم اختصاصها ، وببطلان ما أصدرته من الاذن لعدم استنادها لتحريات جدية وصورها فى شأن جريمة مستقبلية ، كما دفع ببطلان إجراءات تنفيذ تلك الاذن لعدم مباشرتها بمعرفة مأمور الضبط القضائى المأذون إلا أن الحكم اغفل الرد على تلك الدفوع فى حين أنه عول على الاعتراف الذى نسب الشاهد للطاعن الثالث أنه أدلى به إليه أثر القبض عليه تنفيذا لأمر الضبط الصادر من النيابة العسكرية ، وأخيرا فقد دان الحكم الطاعن الثانى عن جريمة عرض الرشوة رغم أن البين من مدوناته أن مرتكبها هو الطاعن الأول وحده ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على الأوراق أن جريمة عرض الرشوة المؤثمة بنص المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات هى من بين الجرائم التى تضمنها أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة ، مما يجعل الاختصاص بنظر الدعوى معقودا لمحكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بحكم ارتباط هذه الجريمة بغيرها من الجرائم المرفوعة عنها الدعوى ، وإذ أمرت النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى هذه المحكمة - مما لا يمارى فيه الطاعن الأول - فإن الحكم المطعون فيه يكون فى حقيقة الأمر صادرا منها ولا يعدو ما ورد بمحضر الجلسة أو ديباجة الحكم من أنهما صادران من محكمة جنايات دمنهور وأمن الدولة العليا أن يكون خطأ ماديا لا ينال من سلامته . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة بعد أن نظرت الدعوى فى عدة جلسات حضرها جميعا محاميا الطاعن الأول أو أحدهما وفيها أبدى الدفاع طلباته وتمت تلاوة أقوال الشهود الغائبين وسماع مرافعة النيابة وبعض مرافعات الدفاع عن المتهمين الآخرين ، ولم يحضر محام عن هذا الطاعن الجلستين المشار إليهما بأسباب الطعن ، ثم حضر بعد ذلك محاميا

إلى نهاية المحاكمة حيث استتمعت المحكمة إلى شهادة الشاهد الأول في الدعوى واستكملت سماع باقى مرافعات الدفاع ومنها مرافعة محامين الطاعن ، وكان البين مما تقدم أنه كان بإمكان الدفاع عن الطاعن الأول الالمام بكافة إجراءات المحاكمة غير قاذح فى ذلك تغيبه هاتين الجلستين بإرادته ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع وينحسر البطلان عن إجراءاتها لما هو مقرر من أن واجب المحامى يقضى عليه بالاستمرار فى الوقوف إلى جانب موكله حتى انتهاء المحاكمة فإذا تغيب المحامى باختياره لأى سبب كان عن الحضور مع المتهم فللمحكمة قانونا أن تستمر فى نظر الدعوى فى غيابه . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى وأدالتها السائغة المستقاة من أقوال الشهود واعترافات بعض المتهمين ومن معاينة النيابة العامة وتقرير المعامل الكيماوية قد خلص إلى ادانة الطاعنين بجريمة جلب المواد المخدرة المضبوطة تأسيسا على أنهما والطاعن الثالث اتفقوا مع المتهمين الرابع والعشرين والخامس والعشرين - المحكوم عليهما غيابيا - عل تصديرها لهم من لبنان وتابعوا إجراءات شحنها وموعد وصولها وكيفية تهريبها إلى داخل البلاد بمساعدة الشاهد الأول - الذى تظاهر بمسايرتهم - بعد عرضهم رشوة عليه لهذا الغرض ، وأن اعتقال الطاعن فى الفترة السابقة على ورود المواد المخدرة لا ينفى صلتة بجريمة جلبها التى أسهم فى تنفيذها أو يؤثر على مسئوليته عن استيرادها ، وكان الشارع إذ عاقب فى المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المواد المخدرة وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر فى الأصل هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بعقله الخط الجمركى قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى ، وإذا كان استيراد المواد المخدرة لا يعدو فى واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل

عبر الحدود إلى داخل أراضي الجمهورية فهو في مدلوله القانوني الدقيق ينطوي ضمنا على عنصر الحياة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها ، وكان لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز شخصا غيره ، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلا في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلا مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقا لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعنية وأسهم فعلا بدور في تنفيذها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في منطق سائغ وتدليل مقبول أن الطاعنين اتفقا على جلب المواد المخدرة المضبوطة وأن كلا منهما اسهم - تحقيقا لذلك بالدور الذي أعد له في خطة تنفيذ تلك الجريمة على النحو الذي أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وسرده لأدلتها ، فإن ما انتهى إليه الحكم من توافر الجلب بحق كل من الطاعنين يتفق وصحيح القانون ولا يقدر في ذلك أن يكون أولهما قد اعتقل في الفترة السابقة على وصول المواد المخدرة للبلاد طالما أنه قام بدوره في الاعداد لهذه الجريمة وتنفيذها بما تتحقق به مسئوليته عنها ، ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الوجه غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن أشار في تحصيله لأقوال الشاهد إلى قيامه ببعض التسجيلات التي كان الشاهد الأول طرقا فيها إلا أنه لم يورد مضمون تلك التسجيلات أو يعول على ثمة معلومات مستقاة منها وإنما اعتمد في هذا الشأن على ما حصله من أقوال للشاهد نقلا عن الشاهد الأول المذكور مما تنحسر معه عن الحكم في هذا الصدد دعوى التناقض في التسبيب .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى أقوال الشاهد بمحضر جلسة المحاكمة المؤرخ ١٩٨٨/١٢/٦ أنه نفى حضور الطاعن الأول اللقاء الذى تم فى ١٩٨٧/٥/٢٧ أو أنه أخبر بذلك الرائد إلا أنه ذكر أنه كان قد أبلغ الأخير قبل ذلك بما تم الاتفاق عليه من تحديد موعد لمقابلة الطاعن الأول وغيره من المتهمين فى ذلك التاريخ ، ومن ثم فإن العبارة التى نسبها الحكم للشاهد السالف بشأن اعتقاد الرائد خطأ نتيجة هذه الملابسات أن الطاعن الأول حضر اللقاء المشار إليه لا تعدو أن تكون استخلاصا من الحكم يبرره سياق أقوال هذا الشاهد ، ويضحى النعى على الحكم فى هذا الخصوص بالخطأ فى الاستناد غير ذى وجه ولا يعتد به . ولما كان الطاعنان لا يدعيان أنهما طلبا من المحكمة استدعاء الرائد لمناقشته فى الأمر فليس لهما - من بعد - النعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلباه منها . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول على ثمة أدلة مستمدة من تحقيق النيابة العسكرية بعد استبعاده التسجيلات الصوتية التى أمرت بإجرائها . وكان الثابت من الرجوع إلى المفردات التى أمرت المحكمة بضمها أن النيابة العامة هى التى أصدرت الأمر بضبط المتهم الثالث خلافا لما يزعمه الطاعنان ، هذا إلى أنه لا صفة لهما فى النعى ببطلان الدليل المستمد من اعتراف المتهم السالف أثر تنفيذ هذا الأمر لما هو مقرر من أنه لا صفة لغير من وقع فى حقه الإجراء أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة فى الدفع لا حق لوجود الصفة فيه ، فإن النعى على الحكم فى هذا الوجه بدعوى اغفاله الرد على ما أثير من بطلان تحقيق النيابة العسكرية وما ترتب عليه لا يكون له محل لانتفاء الجدوى منه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد طبق المادة ٢٢ من قانون العقوبات ولم يوقع على الطاعن الثانى سوى العقوبة المقررة لأشد الجرائم التى دانه بها وهى جريمة جلب المخدر ، فإنه لا مصلحة له مما ينعاه على الحكم بالنسبة لجريمة عرض الرشوة ، لما كان ما تقدم ، فإن هذا الطعن برمته يكون على غير أساس مستوجبا للرفض .

ثانيا - بالنسبة للطعن المقدم من الطاعن الثالث :

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جرائم جلب مخدر وعرض رشوة وتهريب جمركى والاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب هذه الجرائم قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك أنه لم يبين صفة مصدر الطلب برفع الدعوى الجنائية عن جريمة التهريب الجمركى .

وحيث إن معنى الطاعن المؤسس على هذا السبب وحده مردود بأن الحكم أعمل فى حقه المادة ٢٢ من قانون العقوبات ولم يقض عليه بغير العقوبة المقررة لأشد الجرائم التى دانه عنها وهى جريمة جلب المخدر فلا تكون له مصلحة فى النعى على الحكم بالنسبة لجريمة التهريب الجمركى طالما لم يقع عليه أية عقوبة عنها أصلية كانت أم تكميلية .

ثالثا - بالنسبة للطعن المقدم من الطاعنين الرابع ... والخامس :

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرائم الاشتراك فى جلب مواد مخدرة وعرض رشوة وتهريب جمركى وفى اتفاق جنائى على ارتكابها قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور والتناقض فى التسبيب ، ذلك أنه لم يسند إليهما من الأفعال ما يوفر الاشتراك فى تلك الجرائم أو يدلل على وقوعها نتيجة هذا الاشتراك ، سيما وأن الأوراق تنبئ بأن جريمة الجلب التى تم ضبطها لم تكن هى المقصودة من الاتفاق الجنائى المقال بأن الطاعنين كانا شريكين فيه وإنما وقعت من متهمين لا تربطهم أدنى صلة بهما ، هذا إلى أن الحكم أورد أقوالا متناقضة لشهود الاثبات بهذا الصدد ، واغفل ما جاء بأقوال شاهد الاثبات الأول النقيب بشأن تحذير الطاعن الثانى له من الافضاء بتفصيلات خطة الجلب للطاعن الخامس مع أن هذا الأمر يقطع بأن الأخير ليس شريكا فى ارتكابها ، كما استند الحكم لأقوال هؤلاء الشهود فى الإدانة مع أن أغلبها سماعية ورغم ما شابها من الكذب بدليل ما قدمه

الطاعنان من أوراق رسمية تفيد تواجدهما بمقر عملهما فى التواريخ المقال بأنهما حضرا فيها اللقاءات التى تمت مع الشاهد الأول ، فضلا عن أنه سكت عن الرد على ما تمسك به الدفاع من بطلان تحقيق النيابة العسكرية وما ترتب عليه لعدم اختصاصها ومن بطلان ما أصدرته من أنون بتسجيل الحادثات لابتنائها على تحريات غير جدية وصدورها فى شأن جريمة مستقبلية ، كما لم يبين صفة مصدر الطلب برفع الدعوى الجنائية عن جريمة التهريب الجمركى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام قضاءه باشتراك الطاعنين فى جرائم جلب المخدر وتهريبه من الجمارك وعرض الرشوة على سند من أنهما اتفقا مع الطاعنين الثلاثة الأول على جلب مواد مخدرة وتهريبها إلى داخل البلاد من المنطقة التى يتولى الشاهد الأول حراستها فى مقابل رشوة هذا الأخير ، ودلل الحكم على قيام هذا الاشتراك بما كشفت عنه أقوال شهود الاثبات التى اطمأن إليها من تعدد لقاءات الطاعنين بالشاهد السالف لحساب الطاعنين الثلاثة الأول وما صدر منهما فى هذه اللقاءات من تشجيع وإغراء للشاهد بقصد حمله على قبول معاونة هؤلاء الأخيرين فى جلب المواد المخدرة عن طريق منطقة حراسته مقابل الرشوة التى يعرضونها عليه ، وإذ أثبت الحكم فى تدليل سائغ وقوع تلك الجرائم نتيجة لهذا الاشتراك ، وأن جريمة الجلب التى تم ضبطها كانت ثمرة له ولم تكن وليدة الاتفاق الجنائى الآخر الذى تضمنته الأوراق ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق - وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره - كما أنه لا يعيب الحكم إيراد أقوالا متعارضة

للسهود المختلفين مادام قد استخلص منها صورة الواقعة التى اعتنقها بما لا تناقض فيه - كالحال فى هذه الدعوى - وكان من المقرر أن للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ بما تظمن إليه منها وتطرح ماعداه ، فإن ما ساقه الحكم فيما تقدم يسوغ ما انتهى إليه من توافق الاشتراك فى تلك الجرائم بحق الطاعنين ، ذلك بأن الاشتراك فى الجريمة بطريق الاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب جريمة أو جرائم معينة متى كان وقوعها ثمرة لهذا الاتفاق وهو ما أثبتته الحكم مدلا عليه بما يؤدى إلى ما رتبته ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى وأن لها وزن أقوال السهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ومادامت المحكمة - فى الدعوى الماثلة - قد اطمأنت - فى حدود سلطتها التقديرية - إلى أقوال سهود الاثبات واطرحت ما اثاره الطاعنان من تشكيك فيها فلا تثرب عليها فى ذلك لما هو مقرر من الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية والمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة - كما سبق البيان - لم تعول على ثمة أدلة مستمدة من تحقيق النيابة العسكرية فإنه لا جدوى للطاعنين من النعى على الحكم فى خصوص اغفاله الرد على ما دفعا به من بطلانه ، كما أنه لا مصلحة لهما فى إثارة دعوى القصور فى البيان بالنسبة لجريمة التهريب الجمركى طالما أعمل الحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات - كما سبق القول - ولم يقض عليهما بغير العقوبة المقررة لأشد الجرائم التى دانهما بها وهى جريمة الاشتراك فى جلب المخدر ومن ثم يضحى طعنهما على غير أساس مستوجبا للرفض .

رابعاً - بالنسبة للطعن المقدم من الطاعنين السادس والسابع :

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين عن جرائم جلب المخدر والتهريب الجمركي والاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب هاتين الجريمتين قد شابه القصور والتناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال وانطوى على الخطأ في الاسناد والاخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه لم يبين دورهما في ارتكاب جريمة الجلب أو يقيم الدليل على ما أسنده إليهما من الاشتراك في اتفاق جنائي كما لم يستظهر القصد الجنائي بالجلب في حقهما ، وأقام قضاءه بادانتهم على ما أورده من أقوال شهود الاثبات جميعاً على حين أن كل من ما قام في شأنهما لا يعدو أقوالاً متناقضة أدلى بها الشاهد أو جرت على لسان بعض المتهمين من طاقم المركب الأجنبي ، هذا إلى أن ما نسبته الحكم للشاهد من القول بأنه علم من تحرياته بمساهمتهم في جريمة الجلب لا سند له من الأوراق فضلاً عن أن الحكم عول في قضائه على أقوال الشهود ذاتها التي اطراحها بالنسبة لن قضى ببراعته من المتهمين ، واغفل الرد على دفاع الطاعنين بأنهما أجبرا على المساهمة في عملية الجلب رغم ما قام من شواهد عديدة تؤيد هذا الدفاع ، وأخيراً فقد تولى محام واحد الدفاع عن الطاعنين ومتهمين آخرين في الدعوى ورغم تعارض المدلحة بينهم ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بارتكابها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائفة تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت على الطاعنين أنهما قاما بنقل المواد المخدرة من المركب الأجنبي التي قامت بجلبها إلى الشاطئ وعادا إدراجهما إليها حيث تم ضبطهما بها مع أفراد طاقمها ، وكان ما أثبتته الحكم من ذلك - وفقاً لما سلف بيانه من تحديد معنى الفاعل في جريمة الجلب - كافياً

وسائفا في التدليل على أن الطاعنين أسهما بدور في تنفيذ هذه الجريمة بما يجعلهما في صحيح القانون فاعلين لها ، وإذ أعمل الحكم في حقهما المادة ٢٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهما عقوبة واحدة هي المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة الأشد التي أثبتتها في حقهما ، فإنه لا جدوى مما يثيرانه تعيبا للحكم في شأن جريمة الاتفاق الجنائي ، ولما كان الجلب بطبيعته وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة لا يقبل تفاوت القصد فلا يلزم الحكم أن يتحدث عن القصد في هذه الجريمة على استقلال إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، وكان ما أثبتته الحكم من أن كمية المخدرات التي تم جلبها قد بلغ وزنها ٧٥٥ كيلو جراما من الحشيش و٢٨ كيلو جراما من الأفيون كافيا في حد ذاته لأن ينطبق على الفعل الذي قارفه الطاعنان معنى الجلب كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر المخدر في التعامل بغير حاجة إلى استظهار القصد الخاص لهذا الفعل صراحة ، فإن نعى الطاعنين في هذا الوجه جميعه غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد أقوال شهود الاثبات بالنسبة لكافة الوقائع والمتهمين في الدعوى إلا أنه لم يقصد من ذلك - على ما يبين من مدوناته - الاستدلال بها جميعا على الجرم المسند إلى الطاعنين ، وإنما عول في هذا الشأن على أقوال الشهود والرائد والنقيب و فضلا عن أقوال المتهمين من أفراد طاقم المركب الأجنبي التي استخدمت في جلب المواد المخدرة، وكان ما أورده الحكم من تلك الأدلة له مأخذه الصحيح من الأوراق على ما يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة ، وكان من المقرر أن تقدير الأدلة من اطلاقات محكمة الموضوع قلها كامل الحرية في الأخذ بأقوال الشهود واعترافات المتهمين في حق أنفسهم أو في حق غيرهم من المتهمين متى اطمأنت إلى صحتها

ومطابقتها للحقيقة والواقع ، وأن التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين - بفرض قيامه - لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في هذه الدعوى - فإن النعى على الحكم في هذا الوجه بدعوى الفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد لا يكون له محل ولا يعتد به . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تمطئن إليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضا يعيب حكمها مادام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها ومادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادقا في ناحية أخرى ، فإن ما يثيره الطاعنان بهذا الوجه لا محل له . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الاثبات التي أوردها الحكم فإنه لا تثريب على المحكمة وقد اطمأنت - في حدود سلطتها التقديرية - إلى أدلة الاثبات القائمة في الدعوى إن هي لم ترد على دفاع الطاعنين الموضوعي الذي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في تلك الأدلة . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن محاميا واحد حضر عن الطاعنين والمتهمين التاسع والعاشر ودار مرافعته حول نفي الاتهام عنهم ، وكان من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضى أن يكون لكل متهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معا ، أما إذا التزم كل من المتهمين جانب الإنكار ولم يتبادلوا الاتهام - كالحال في هذه الدعوى - فلا محل للقول بقيام التعارض بينهم ومن ثم يضحى هذا النعى غير قوي . ويكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض .

خامسا - بالنسبة للطعن المقدم من الطاعنين من الثامن إلى الثالث عشر

و..... و..... و..... و..... :

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرائم جلب المخدر والتهريب الجمركي والاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب هاتين الجريمتين قد شابه الفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الدفاع كان قد تمسك بيطلاق ما أسند إلى الطاعنين من اعترافات بالعربية لأنهم يجهلون بها وطلب الاستعانة بمترجم أثناء المحاكمة إلا أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع بما يسيغ اطراحه وفصلت في الدعوى دون استدعاء مترجم مع أنها كانت أجلتها لهذا الغرض ، كما أن الحكم لم يعمل في حق الطاعنين موجب الاعفاء المقرر في المادة ٤٨ من قانون مكافحة المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ واطرح دفاعهم في هذا الشأن برد معيب مخالف للثابت بالأوراق ويضيف الطاعنان الثامن والعاشر أن دفاعهما قام على عدم توافر جريمة الجلب بحقهما لعدم دخولهما المياة الإقليمية أو ضبطهما فيها إلا أن الحكم اطرح هذا الدفاع بما لا يصلح رداً دون تحقيقه ، كما دانهما عن جريمة الاتفاق الجنائي مع أنهما بمنأى عن التائيم لتمام هذا الاتفاق - بفرض قيامه - خارج البلاد ، فضلا عن أنه رفض الدفع المبدى من ثانيهما بعدم اختصاص المحكمة لكونه حدثا بما لا يتفق وصحيح القانون ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان بها الطاعنين وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبها عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلص إلى سلامة اعترافات الطاعنين التي صدرت منهم باللغة العربية اسنادا إلى ما جاء بأقوال

الشاهد..... وما كشفت عنها ربودهم على اسئلة المحقق من معرفتهم العربية واجادتهم الحديث بها ، وإذ كان ما ساقه الحكم من ذلك منتجا فى اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى معرفة الطاعنين اللغة العربية ويسوغ ما انتهت إليه من رفض الدفع المبدى منهم ببطلان اعترافاتهم بدعوى الجهل بها ، وكان من المقرر أن الاعتراف فى المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، فإن ما يثيره الطاعنون بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى مما تستقل به ولا يجوز معاودة التصدى له أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهى اللغة العربية - ما لم يتعذر على إحدى سلطتى التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها . ولما كانت المحكمة - حسبما سلف بيانه - قد وضح لها معرفة الطاعنين اللغة العربية فإنها لم تكن بحاجة إلى استدعاء مترجم مما يسوغ التفاتها عن طلب الطاعنين فى هذا الشأن ، هذا إلى أن حضور محام يتولى الدفاع عن الطاعنين فيه ما يكفى لكفالة الدفاع عنهم فليس من شأن عدم الاستعانة بمترجم أن يبطل إجراءات المحاكمة ، وليس بذى شأن أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارا بدعوة مترجم ثم عدلت عن قرارها إذ أن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مناط الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالابلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلا إلى ضبط

الجنة ، ولما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين فى هذا الشأن واطرحه - بما له مأخذه الصحيح من الأوراق - تأسيسا على أنهم لم يدلوا بأية معلومات أماطت اللثام عن قيام المتهمين الرابع والعشرين والخامس والعشرين بتصدير المواد المخدرة التى ضبطها إذ كانت السلطات على علم بأمر مساهمة هذين الأخيرين فى الجريمة مما أدلى به الشاهدان والعميد من أقوال ، وكان لقاضى الموضوع أن يفصل فى ذلك مادام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى ، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون فى رفض مطلب الطاعنين الانتفاع بالاعفاء المقرر فى المادة ٤٨ من القانون سالف الذك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بيانا لواقعة الدعوى وفى تحصيله لأدلة الاثبات ورده على دفاع الطاعنين أن المركب الأجنبى التى كانوا يستقلونها واستخدموها فى جلب المخدر دخلت المياه الإقليمية وتم ضبطها فى نطاقها على إثر نقل المخدر منها إلى الشاطئ ، فإن ما أورده الحكم من ذلك - مما له أصله بالأوراق - يتحقق به معنى الجلب فى حكم القانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان ويسوغ به اطراح دفاع الطاعنين الثامن والعاشر فى هذا الشأن ، ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الطاعنان من أن المحكمة لم تقم بالتحقيق عن طريق القياس من عبور المركب المشار إليها المياه الإقليمية طالما أن البين من محاضر جلسات المحاكمة أنهما أو المدافع عنهما لم يطلبتا منها فلا يكون لهما - بعد ذلك - النعى عليها قعودها عن القيام بإجراء لم يطلباه منها ولم تر هى حاجة إليه ، ولما كانت المحكمة - كما سبق البيان - قد أعملت المادة ٢٢ من قانون العقوبات ولم توقع على الطاعنين سوى العقوبة المقررة لأشد الجرائم التى دانتها عنها وهى جريمة الجلب فإن مجادلتهما فى شأن جريمة الاتفاق الجنائى تكون عديمة الجدوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه « لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » وكان مناط رسمية الورقة وفق المادة ٣٩٠ من القانون المدنى - المقابلة للمادة ١٠ من

قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - أن يكون محررها موظفا عموميا أو مكلفا بخدمة عامة مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية ، ويقصد به فى هذا الخصوص شخص تعينه الدولة المصرية لإجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك أو لم تؤجره ، ومن ثم فإن المحررات التى قدمها الطاعن العاشر سواء لمحكمة الموضوع أو لهذه المحكمة - محكمة النقض - بشأن تاريخ ميلاده والمنسوب صدورها إلى الجمهورية اللبنانية لا تعتبر أى منهما فى حكم الوثيقة الرسمية وفقا لقانون الأحداث سالف الذكر ، ولا يغير من الأمر التصديق من جانب السلطات المصرية على أختام وتوقيعات المسئولين بالخارجية اللبنانية التى مهرت بها هذه المحررات ، إذ ليس من شأن ذلك أن يغير من طبيعتها أو يضيف صفة الرسمية على فحواها طالما أن تدخل الموظفين المصريين لم يتصل بالبيانات الواردة فيها سواء التحقق من صحتها أم الموافقة عليها أو اعتمادها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعتد بتلك المحررات فى تقدير سن الطاعن العاشر وأخذ فى هذا الشأن بتقرير الطبيب الشرعى الذى ثبت منه أنه تجاوز سن الحدث وانتهى من ذلك إلى رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الطعن يكون على غير أساس خليقا بالرفض .

سادسا - بالنسبة للطعن المقدم من الطاعنين الرابع عشر والخامس عشر... : من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة الاشتراك ف اتفاق جنائى الغرض منه جلب المواد المخدرة وتهريبها جمركيا قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه الفساد فى الاستدلال ، ذلك أن الدفاع كان قد تمسك ببطلان تحقيق نيابة رشيد لانتفاء اختصاصها المكانى بجريمة الاتفاق الجنائى التى دينا بها وبعدم اختصاص محكمة أمن الدولة العليا بدمنهور لذات السبب ، إلا أن الحكم اطرح كلا الدفعين برد معيب لا يتفق وصحيح القانون ، فضلا عن أنه عول فى الادانة على أقوال الشاهدين والعميد برغم ما شابها من تناقض ومع أن أقوال الأخير

ليست إلا رواية منقولة عن الأول ، هذا إلى أن ما استخلصه الحكم من أقوالهما لا يؤدي إلى ما رتبته عليها من قيام جريمة الاتفاق الجنائي بحق الطاعنين ولا يسوغ معاقبتهم بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات على أساس توافر الظرف المشدد لهذه الجريمة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت بالأوراق أن الطاعنين اتهمهما مع آخرين بارتكاب جريمة جلب المخدر التي وقعت بدائرة اختصاص نيابة رشيد بالاضافة إلى اتهامهما بجريمة الاشتراك في اتفاق جنائي على جلب مواد مخدرة ، وكان من المقرر أن الأصل في الأعمال الاجرائية أنها تجري على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما يكشف من أمر واقع ، فمتى كان عدم اختصاص نيابة رشيد لم يتضح إلا بعد أن صدر الحكم ببراءة الطاعنين من جريمة جلب التي وقعت بدائرة اختصاص هذه النيابة وبإدانتهمما فحسب عن جريمة الاتفاق الجنائي ، فإن التحقيق الذي باشرفته يكون - حال إجراءاته - قد انبنى على اختصاص انعقدت له بحسب الظاهر مقومات صحته فلا يدركه البطلان من بعد إذا ما استبان انتفاء هذا الاختصاص وإن تراخى كشفه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الأخيرة على أنه « إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة بحال جميعها بأمر احالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا باحداها » ، والمقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لفرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ويستوى الحال لو وقعت إحدى هذه الجرائم من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التي توجد حالة الارتباط ، وكان الطاعنان - كما سبق القول - قد اتهمهما مع باقى المتهمين فى الدعوى بارتكاب جريمة جلب التي وقعت بدائرة اختصاص محكمة أمن الدولة العليا بدمنهور فضلا عن اتهامهما بجريمة الاشتراك

فى الاتفاق الجنائى على الجلب ، كما أسند الاتهام لنقر من المتهمين بارتكاب جريمة عرض الرشوة لتسهيل ارتكاب جريمة الجلب فإن الارتباط بالمعنى المتقدم يكون قد توافر بين هذه الجرائم ، وتكون محكمة أمن الدولة العليا بدمنهور بحكم وقوع جريمة الجلب وهى إحدى الجرائم المرتبطة فى دائرة اختصاصها هى المختصة بنظر الدعوى ، ويظل اختصاصها بحكم ذلك الارتباط مبسوطا على الدعوى برمتها من حيث الجرائم المرفوعة بها أو من أشخاص مرتكبيها إلى أن يتم الفصل فيها ، ولا ينفك عنها هذا الاختصاص ولو قضى فى الجريمة التى كانت من اختصاص تلك المحكمة بحسب الأصل بالبراءة - كالحال فى هذه الدعوى - كما سبق القول لأن مقتضى الارتباط بين الجرائم الذى انبنى عليه هذا الاختصاص أن تسير فى فلك واحد فى سائر مراحل الدعوى ، فى الاحالة والمحاكمة ، إلى أن يتم الفصل فيها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى الرد على الدفع ببطلان تحقيقات نيابة رشيد وعلى الدفع المبدى بعدم اختصاص المحكمة ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويضحى النعى عليه فى هذا الشأن على غير سند . لما كان ذلك ، وكان المتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعنان لم يفصحا عن أوجه التعارض والخلاف بين أقوال شاهدى الاثبات التى عول الحكم عليها فى إدانتها ، فإن ما يثيرانه فى هذا الصدد لا يكون مقبولا ، وكان من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى تبينت صحتها واقتنعت بصحتها عن نقلت عنه ، فإنه لا محل لتعيب الحكم فى هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين إذا بما اطمأن إليه من أدلة سائغة - أن اتفاقا تم بينهما وبين المتهم الثالث عشر والمتهمة الرابعة عشر "الطاعنين السادس عشر والسابعة عشر" على جلب مواد مخدرة من لبنان وأنهم أرسلوا لهذا الغرض الشاهد - الذى تظاهر بمجاراتهم بتكليف من الشرطة - إلى ذلك القطر بقصد تسلم المواد المخدرة من المتهمين الرابع والعشرين والخامس والعشرين والحضور بصحبة الأشخاص الذين يتولون جلبها ، وساق الحكم فى هذا

الصدد - بمعرض تحصيله لأقوال الشاهد السالف - أن الطاعن الخامس عشر والمتهم الثالث عشر قاما بتجنيد هذه المهمة وقدماء لباقي شركائهم في ذلك الاتفاق ، وأن الطاعن الرابع عشر هو الذى حدد موعد سفره ودفع له نفقاته ورتب معه الاتصال بمصدرى المواد المخدرة ، كما أنبأه أنه أعد عدته لتسليمها لدى وصولها إلى البلاد وأنه دفع لهذا الغرض مبلغ ٢٦ ألف جنيه للطاعن الخامس عشر مقابل قيامه بتجهيز المركب التى تنقلها للشاطئ ، فإن ما أورده الحكم - فيما تقدم - تتوافق به العناصر القانونية لجريمة الاتفاق الجنائى كما هى معرفة به فى القانون ، ذلك أنه لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية أو جنحة سواء كانت معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالاتفاق أو لم تقع ، وإذ كان الحكم لم يخطئ فى استخلاص أن إرادة الطاعنين اتحدت مع شركائهما على مقارفة جريمة الجلب ودلل على دورهما فى إدارة حركة الاتفاق الجنائى الذى تم بما ساقه من وقائع تسوغ عقلا النتيجة التى انتهت إليها فى هذا الشأن ، فإنه إذ دانهما بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ سالفه البيان على أساس توافر الظرف المشدد لهذه الجريمة بحققهما يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعى عليه فى هذا الصدد غير سديد ويضحى هذا الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .



جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/محمود رضوان نائب رئيس المحكمة وصلاح عطية ورضوان عبد العليم وانور جبرى .

(٢١٤)

الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٨٠ القضائية

(١) أمن دولة . حكم " بيانات الديباجة " . محكمة أمن الدولة " الجزئية " .

خطأ الحكم فى إثبات أن الحكم صدر من محكمة أمن الدولة طوارئ . على خلاف
الثابت بالأوراق أنها احيلت إلى محكمة أمن الدولة الجزئية . خطأ مادى .

(٢) محكمة أمن الدولة . أمن الدولة . طعن " الطعن بالنقض " . نقض " ما يجوز . وما لا
يجوز الطعن فيه من الاحكام " .

الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشككة وفقا لاحكام المادة الثامنة من القانون
رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ جواز الطعن فيها بالنقض .

(٣) حكم " بيانات التسبيب " " تسبيبه . تسبيب غير معيب " .

صياغة الاحكام . لم يرسم لها القانون شكلا خاصا .

(٤) إثبات " شهود " . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " .

وزن اقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

أخذ المحكمة بشهادة الشهود . مفاده ؟

(٥) إثبات " شهود " . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " . حكم " تسبيب

تسبيب غير معيب " . نقض " اسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

تناقض رواية شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم ما دام أنه لم يورد تلك
التفاصيل أو يركن إليها فى تكوين عقيدته . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . اثارته أمام
النقض . غير جائز .

(٦) دفاع "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . نقض "اسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحا محددا .

مثال .

(٧) ايجار اماكن . خلورجل . قانون "تفسيره" . عقوبة "عقوبة الرد" . حكم "تسببيه" .

تسبب غير معيب" .

جزاء الرد المنصوص عليه في المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدور مع موجب

بقاء المال الذي تقاضاه المتهم كخلورجل في ذمته حتى الحكم عليه .

١ - لما كان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن الدعوى احيلت إلى محكمة أمن الدولة الجزئية فإن ما جاء بمحضر جلسة محكمة أول درجة وديباجة الحكم الصادر منها من أن الحكم صدر من محكمة أمن دولة طوارئ يكون مجرد خطأ مادي وزلة قلم لا تخفى .

٢ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تجيز الطعن بالنقض في الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقا لاحكامه فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون جائزا .

٣ - لم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه - الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة .

٤ - من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن ومخالفات حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٥ - من المقرر أن تناقض روايات الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته كما هو الحال في الدعوى المطروحة وليس هناك ما يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالهم ولو كانت بينهم وبين المتهم خصومة قائمة ما دامت قد اقتصحت عن اطمئنانها إلى شهاداتهم ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع فكل جدل يثيره الطاعن في هذا الخصوص وماساقه من قرائن على تليفق الاتهام وكيدته إنما ينحل إلى جدل موضوعي لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

٦ - من المقرر إنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التي يقول أنه اثارها ومضمون المستندات التي قدمها واغفل الحكم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٧ - لما كانت المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بعد أن نصت في فقرتها الأولى على العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون نفسه نصت فقرتها الثانية على أنه "وفي جميع الأحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد إلى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف احكام المادة المشار إليها" مما مقتضاه أن جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء المال الذي تقاضاه المتهم على خلاف احكام القانون في ذمته حتى الحكم عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تقاضى المبالغ المبينة بالأوراق خارج نطاق عقد الايجار وطلبت عقابه بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل

بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١. ومحكمة أمن الدولة الجزئية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لوقف التنفيذ والزامه برد ما قبضه وغرامة ضعف ما قبضه . استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف عقوبة الحبس فقط .

قطعن الاستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث الثابت من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها أن الدعوى احيلت إلى محكمة أمن الدولة الجزئية فإن ما جاء بمحضر جلسة محكمة أول درجة وديباجة الحكم الصادر منها من أن الحكم صدر من محكمة أمن دولة طوارئ يكون مجرد خطأ مادى وزلة قلم لا تخفى ، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تجيز الطعن بالنقض فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقا لاحكامه فإن الطعن بالنقض فى الحكم يكون جائزا .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد الايجار كخلو رجل قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الحكم لم يورد بيانا لواقعة الدعوى وفق ما تتطلبه المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية وعول على اقوال المجنى عليهم دون أن يورد مضمونها وبرغم اختلاف رواياتهم وتناقض اقوالهم ووجود خصومة بينهم وبين الطاعن كما دانه الحكم برغم ما حوته

الأوراق من أدلة وشواهد تشير إلى كيدية الاتهام وتلقيقه وتؤكد براءته هذا إلى أن الحكم لم يعن بالرد على أوجه الدفاع الجوهرية التي ابداهها أمام محكمة أول درجة وما قدمه من مستندات تأييدا لها وأخيرا فإن الحكم قضى عليه بالغرامة والزامه برد المبلغ الذى قيل بتقاضيه من ... برغم تنازله عن بلاغه كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما مؤداه أن الطاعن تقاضى من كل من المجنى عليهم المبلغ الذى بينه فى مدوناته كخلو رجل مقابل تحرير عقد ايجار لكل منهم وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه فى حق الطاعن ادلة استقفاها من اقوال المجنى عليهم التى بينها تفصيلا عند تحصيله واقعة الدعوى لما كان ذلك وكان ما اثبتته الحكم كافيا لتفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما تبينتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة المسندة إلى الطاعن فإن ذلك يحقق حكم القانون إذ لم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، وأورد مؤدى الادلة التى استخلص منها الإدانة فإنه ينحسر عن الحكم قاله القصور فى التسبب لهذا السبب ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان تناقض روايات الشهود فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح فى سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفصيلات أو يركن اليها فى تكوين عقيدته كما هو الحال فى الدعوى المطروحة وليس هناك ما يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالهم ولو كانت بينهم وبين المتهم خصومة قائمة ما دامت قد

افصحت عن اطمئنانها إلى شهاداتهم ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع فكل جدل يثيره الطاعن في هذا الخصوص وماساقه من قرائن على تلفيق الاتهام وكيديته انما ينحل إلى جدل موضوعي لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر إنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التي يقول أنه اثارها ومضمون المستندات التي قدمها واغفل الحكم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بعد أن نصت في فقرتها الأولى على العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون نفسه نصت فقرتها الثانية على أنه وفي جميع الأحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد إلى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف احكام المادة المشار إليها مما مقتضاه أن جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء المال الذي تقاضاه المتهم على خلاف احكام القانون في ذمته حتى الحكم عليه وكان الثابت من محضر الصلح المبرم بين الطاعن الموثق بالشهر العقاري - بأن هذا الأخير قد تنازل عن حقوقه الناشئة عن بلاغة وهو ما يعنى أن الطاعن قد رد اليه المبلغ الذي تقاضاه منه على خلاف احكام القانون فإن الحكم إذ قضى برد هذا المبلغ له يكون معيبا بما يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من الرد في هذا الخصوص ورفض الطعن فيما عدا ذلك .



جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/صلاح عطية وحسن عيش ورضوان عبد العليم وأنور جبرى .

(٢١٥)

الطعن رقم ٤٦٦١ لسنة ٥٨ القضائية

(١) شكك بدون رصيد . جريمة "أركانها" . باعث . نقض "أسباب الطعن" . ما لا تقبل منها .

الشك في حكم المادة ٢٢٧ عقوبات . تعريفه ؟

النفي بأن الشك تحرر تأميناً لعقد قرض . غير مقبول . علة ذلك ؟

(٢) شكك بدون رصيد . جريمة "أركانها" . قصد جنائي . باعث .

سوء النية في جريمة إعطاء شكك بدون رصيد . توافره ؟

الدفع بتعذر توفير مقابل الوفاء بالشك لغل يد الطاعن عن الإدارة بسبب فرض الحراسة .

دفاع ظاهر البطالان . علة ذلك ؟

(٣) شكك بدون رصيد . جريمة "أركانها" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

تغاير تاريخ إصدار الشك عن تاريخ استحقاقه . لا ينال من انعطاف الحماية القانونية

عليه . ما دام لا يحمل إلا تاريخاً واحداً . أساس ذلك ؟

(٤) شكك بدون رصيد . دعوى مدنية "قبولها" . خطأ . ضرر . رابطة السببية . مسئولية

مدنية . تعويض . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

علم المستفيد وقت استلام الشك بعدم وجود رصيد . غير مؤثر .

المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج عن الجريمة دون المطالبة بقيمة الدين المثبت

بالشك . شرط قبول الدعوى المدنية فيها .

١ - من المقرر أن الشيك في حكم المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف عنه في القانون التجارى بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الاطلاع عليه ويفنى عن استعمال النقود في المعاملات وما دام أنه قد استوفى المقومات التى تجعل منه أداة وفاء فى نظر القانون فلا عبرة بما يقوله الطاعن من أن الشيك تحرر تأميناً لعقد قرض من البنك المدعى بالحقوق المدنية ، إذ أن الطاعن لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات .

٢ - من المقرر أن سوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ إصداره ، فلا عبرة بما يدفع به الطاعن من عدم استطاعته تغطية الرصيد ليفى بقيمة الشيك بسبب فرض الحراسة إذ أنه كان متعينا أن يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقت تحرير الشيك ، فدفاع الطاعن المستند إلى تعذر توفير مقابل الوفاء لغل يده عن الإدارة لفرض الحراسة هو مما لا يستأهل ردا لظهور بطلانه .

٣ - من المقرر أن تغاير تاريخ إصدار الشيك عن تاريخ استحقاقه - على فرض صحته - لا ينال من انعطاف الحماية القانونية عليه طالما أنه لا يحمل إلا تاريخا واحدا ، إذ أن تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه فى هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاق الدفع فى تاريخ السحب بمجرد الاطلاع إذ أن ميعاد الاصدار يندمج فى هذه الحالة فى ميعاد الاستحقاق وتنتقل ملكية مقابل الوفاء بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إلى المستفيد .

٤ - من المقرر أنه لا عبرة بعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد

للساحب فى البنك المسحوب عليه وكان الثابت من الحكم أن الدعوى قد أقيمت على أساس المطالبة بتعويض الضرر الفعلى الناتج عن الجريمة دون المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك فإنه يكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية ، ومن ثم تكون مقبولة .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح دمياط ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك ، وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبسه ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية بصفته مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والايقاف واثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد انطوى على قصور فى التسبب وخطأ فى تطبيق القانون وشابه اخلاى بحق

الدفاع ذلك أن دفاع الطاعن المؤيد بالمستندات قام على أن الشيك موضوع الدعوى قدمه كوسيلة ائتمان ضمانا لعقد قرض هذا إلى أنه قد فرضت الحراسة على الشركة التى عين شريك آخر حارسا عليها وبذلك فقد تعذر على الطاعن تغطيه الرصيد ليفى بقيمة الشيك إلا أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يحفل بهذا الدفاع ولم يعرض له بقول رغم جوهريته . وقد أعطى للشيك تاريخ سابق على التاريخ المثبت به ، هذا إلى أن البنك الذى أبرم عقد القرض وتحرر الشيك وفاء له كان يعلم بصوره دون أن يكون له رصيد إذ أن الحساب الجارى للشركة بذات البنك لايفى بالقيمة بما تتفقى معه صفته فى الدعوى المباشرة كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، وأقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الشيك فى حكم المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف عنه فى القانون التجارى بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الاطلاع عليه ويغنى عن استعمال النقود فى المعاملات وما دام أنه قد استوفى المقومات التى تجعل منه أداة وفاء فى نظر القانون فلا عبرة بما يقوله الطاعن من أن الشيك تحرر تأمينا لعقد قرض من البنك المدعى بالحقوق المدنية ، إذ أن الطاعن لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات . لما كان ذلك وكان من المقرر أن سوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ إصداره ، فلا عبرة بما يدفع به الطاعن من عدم استطاعته تغطية الرصيد ليفى بقيمة الشيك بسبب فرض الحراسة إذ أنه كان متعينا أن يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقت تحرير الشيك ،

فدفاع الطاعن المستند إلى تعذر توفير مقابل الوفاء لغل يده عن الإدارة لفرض الحراسة هو مما لا يستأهل ردا لظهور بطلانه . لما كان ذلك وكان تغاير تاريخ إصدار الشيك عن تاريخ استحقاقه - على فرض صحته - لا ينال من انعطاف الحماية القانونية عليه طالما أنه لا يحمل إلا تاريخا واحدا ، إذ أن تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاق الدفع في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع إذ أن ميعاد الاصدار يندمج في هذه الحالة في ميعاد الاستحقاق وتنتقل ملكية مقابل الوفاء بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إلى المستفيد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا عبء يعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رهيد للساحب في البنك المسحوب عليه وكان الثابت من الحكم أن الدعوى قد أقيمت على أساس المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج عن الجريمة دون المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك فإنه يكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية ، ومن ثم تكون مقبولة . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢٧ من ديسمبر لسنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/ ناجى أسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/فتحي خليفة نائب رئيس المحكمة وعلى الصادق و ابراهيم عبد المطلب ويدر الدين السيد .

(٢١٦)

الطعن رقم ٤٥٩٥ لسنة ٥٨ القضائية

(١) تبديد . خيانة أمانة . جريمة " أركانها " . قصد جنائى .

جريمة خيانة الأمانة . تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذى أؤتمن عليه
مملوكا له . يتصرف فيه تصرف المالك .

القصد الجنائى فى هذه الجريمة . مناط تحققه ؟

تحدث الحكم استقلالا عن ذلك القصد . غير لازم . كفاية أن يكون مستفادا من ظروف
الواقعة المبينة به أن الجانى تعمد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنية حرمان المجنى عليه من
الشيء المسلم إليه إضرارا به .

(٢) محكمة الموضوع " الإجراءات أمامها " . إجراءات " إجراءات المحاكمة " . دفاع

" الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . اثبات " شهود " .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبيده المتهم فى مذكرته المقدمة منه سواء
قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح . ما دام لم يطلب ذلك بجلطة المحاكمة وقبل اقفال باب
المرافعة .

١ - لما كانت جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر

المال الذى أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك ، ويتحقق القصد

الجنائي فيها بتصرف الحائز في المال المسلم إليه على سبيل الأمانة بنية اضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده ولا يشترط لبيان القصد الجنائي في تلك الجريمة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستفادا - من ظروف الواقعة المبينة به - أن الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم إضرارا به ، وكان الحكم المطعون فيه لم يخطئ تقدير ذلك كله ، فإن ماثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٢ - من المقرر أن المحكمة متى أمرت باقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبيده المتهم في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن وإن طلب من محكمة أول درجة سماع شهود نفى إلا أنه لم يعاود هذا الطلب أمام محكمة ثانية درجة ، فلا تثريب عليها إذا هي لم تستجب لهذا الطلب ما دام أنه لم يطلبه منها أثناء المرافعة واقتصر على إبدائه في مذكرته التي قدمها بعد اقفال باب المرافعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات المبينة وصفا وقيمة المملوكة لزوجته « المدعية بالحقوق المدنية » والمسلمة إليه على سبيل الأمانة فاختلسها لنفسه إضرارا

بالمجنى عليها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قسم ثانى المنصورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام أولا : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها . ثانيا : بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لاييقاف التنفيذ والزمته بأن يؤدي للمدعية بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ/ المحامى فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبيد التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، ثم عرض لدفاع الطاعن ورد عليه بما يطرحه ، وكانت جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذى أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك ، ويتحقق القصد الجنائى فيها بتصرف الحائز فى المال المسلم إليه على سبيل الأمانة بنية اضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده ولا يشترط لبيان القصد الجنائى فى تلك الجريمة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفى أن يكون مستفادا - من ظروف الواقعة المبينة به - أن الجانى قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشئ المسلم

إضراراً به ، وكان الحكم المطعون فيه لم يخطئ تقدير ذلك كله ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة متى أمرت باقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبيد المتهم في مذكرته التي يقدمها في فترة حيز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن وإن طلب من محكمة أول درجة سماع شهود نفى إلا أنه لم يعاود هذا الطلب أمام محكمة ثاني درجة ، فلا تثريب عليها إذا هي لم تستجب لهذا الطلب مادام أنه لم يطلبه منها أثناء المرافعة واقتصر على إبدائه في مذكرته التي قدمها بعد اقفال باب المرافعة ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله ، مع إلزام الطاعن المصاريف المدنية .



جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/عبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم وأحمد جمال عبد اللطيف ومحمد حسين مصطفى.

(٢١٧)

الطعن رقم ٤٨٩١ لسنة ٥٨ القضائية

قمار . محلات عامة . عقوبة "توقيها" . مصادرة . استئناف "نظره والحكم فيه" . نقض
"حالات الطعن . الخطأ في القانون" . محكمة النقض "سلطتها" .

العقوبة المقررة لجريمة لعب قمار في محل عام . الحبس والغرامة ومصادرة النقود
والأشياء التي استعملت في ارتكابها .

الغاء الحكم المطعون فيه عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا . خطأ في القانون .
اقتصار العيب الذي شاب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون . يوجب على محكمة
النقض تصحيحه .

عدم جواز اضراره المتهم بناء على الاستئناف المقام منه وحده . مؤدى ذلك ؟

لما كانت عقوبة جريمة لعب القمار في محل عام - كنص المادة ٢٤ من القانون
رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ هي الحبس والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه ومصادرة
الأثاث والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، وكان
الحكم المطعون فيه قد ألغى عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا ، فإنه يكون قد
أخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم مقصورا
على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فإنه يتعين
حسبما أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن

أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، وهو ما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه بتوقيع عقوبة الحبس على المطعون ضده ، وإذ كان المطعون ضده هو المستأنف وحده ، وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده ، فإنه يتعين ألا تزيد مدة الحبس المقضى بها عن المدة التى قضت بها محكمة أول درجة مما لا زمه القضاء بتأييد الحكم المستأنف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه لعب القمار فى مقهى على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٥٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة جنح المطرية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ وغرامة مائة جنية والمصادرة . استأنف المحكوم عليه ، ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بإلغاء عقوبة الحبس والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دان المطعون ضده بجريمة لعب القمار فى محل عام ، قد اخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الغى عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا رغم وجوبها قانونا . وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بتهمة لعب القمار فى محل عام فقضت محكمة أول درجة بحبسه شهرا مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وإذا استأنف قضت المحكمة الاستئنافية - بحكمها المطعون فيه - بإلغاء عقوبة الحبس وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة جريمة لعب القمار فى محل عام - كنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ هى الحبس والغرامة التى لا تتجاوز ألف جنيه ومصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التى استعملت فى ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، وهو ما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه بتوقيع عقوبة الحبس على المطعون ضده ، وإذا كان المطعون ضده هو المستأنف وحده ، وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده ، فإنه يتعين ألا تزيد مدة الحبس المقضى بها عن المدة التى قضت بها محكمة أول درجة مما لازمه القضاء بتأييد الحكم المستأنف .



جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/عبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم وأحمد جمال عبد اللطيف ومحمد حسين مصطفى.

(٢١٨)

الطعن رقم ٤٨٩٢ لسنة ٥٨ القضائية

اجراءات "اجراءات المحاكمة"، معارضة "نظرها والحكم فيها"، وكالة، نقض "حالات
الطعن، الخطأ في القانون"، "نظر الطعن والفصل فيه".

جواز حضور وكيل عن المعارض . متى كان هو المستأنف وحده للحكم الصادر بالغرامة .
القضاء بإعتبار معارضته كأن لم تكن رغم حضور وكيل عنه . خطأ في القانون .
حجب الخطأ المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون مع النقض الاعادة .

لما كان الثابت من الحكم الابتدائي أنه قضى بتوقيع عقوبة الغرامة على
الطاعن الذي استأنفه وحده فإن حضور وكيل عن الطاعن لدى نظر معارضته
الاستئنافية يكون جائزا قانونا طبقا لما قررته المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات
الجنائية ، المستبدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ، ومن ثم فإن المحكمة إذ
قضت بإعتبار المعارضة كأن لم تكن على أساس أن المعارض قد تخلف عن
الحضور تكون قد أخطأت في تطبيق القانون خطأ حجبها عن النظر في موضوع
المعارضة، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً - تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئاً عن أهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة خطره عند رجوعه للخلف فصدم المجنى عليه وأحدث إصابته الموصوفة بالتقرير الطبى وألقت أودت بحياته . ثانياً - قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابة بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، وادعى والد المجنى عليه مدنياً قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنح مركز المحلة الكبرى قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة جنيه وبإلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع متضامنين للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ، ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد . عارض وقضى فى معارضته بإعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بإعتبار معارضته الاستئنافية كأن لم تكن مع أن محكمة أول درجة قضت عليه بالفراغة مما يجيز له أنابة وكيل عنه لتقديم دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية وقد حضر عنه بالفعل محاميه فى الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته ثم تأجلت القضية لجلسة أخرى لإعلان المدعى بالحقوق المدنية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى فى موضوع المعارضة ، وذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بتهمة القتل الخطأ فقضت محكمة أول درجة بتغريمه مائة جنيه وبإلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، فاستأنف الطاعن وقضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد، وإذ عارض قضت باعتبار معارضته كأن لم تكن ، لما كان ذلك ، وكان البين من محضرى جلستى المعارضة الاستئنافية أنه بجلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٨٥ وهى الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته لم يحضر الطاعن بنفسه وإنما حضر عنه محام بتوكيل فقررت المحكمة تأجيل نظر القضية لجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٨٥ لإعلان المدعى بالحقوق المدنية ، وفيها حضر عن الطاعن وكيله فحكمت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم الابتدائى أنه قضى بتوقيع عقوبة الغرامة على الطاعن الذى استأنفه وحده فإن حضور وكيل عن الطاعن لدى نظر معارضته الاستئنافية يكون جائزا قانونا طبقا لما قررته المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ، ومن ثم فإن المحكمة إذ قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن على أساس أن المعارض قد تخلف عن الحضور تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون خطأ حجبها عن النظر فى موضوع المعارضة ، الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة مع إلزام المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - المصاريف المدنية وذلك بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .



جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/عبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم وأحمد جمال عبد اللطيف ومحمد حسين مصطفى .

(٢١٩)

الطعن رقم ٥٠٠٣ لسنة ٥٨ القضائية

معارضة . اجراءات "اجراءات المحاكمة" . اعلان . نقض "التقرير بالطعن وايداع الأسباب . ميعاده " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

اعلان المعارض بجلسة المعارضة . يجب أن يكون لشخصه أو فى محل إقامته . تسليم الاعلان لغيره ممن يجوز لهم ذلك قانونا فى موطن المعارض . قرينة غير قاطعة على علمه .
مؤدى ذلك ؟

ثبوت أن الطاعن وقت اجراء الاعلان بالجلسة كان خارج البلاد يعيب الحكم .
عدم سريان ميعاد الطعن بالنقض إل من يوم علم الطاعن رسميا بالحكم .
مثال .

لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن عارض فى الحكم الغيابى الاستئنافى وتحدد لنظر معارضته جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ وفيها تخلف عن الحضور فأجلت الدعوى لجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٨٤ لاعلانه ثم توالى تأجيلها بعد ذلك للسبب ذاته حتى جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ وفيها تخلف الطاعن عن الحضور أيضا فقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن وقد استدل الحكم المطعون فيه - على ما أورده فى مدوناته - على علم الطاعن

بالجلسة الأخيرة باعلانه بها فى مواجهة شقيقه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن اعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى محل إقامته ، وأنه إذا اعلن فى موطنه ولم يسلم الاعلان إليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه ، فإن ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته وصلت إليه ولكنها قرينة غير قاطعة يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها بإثبات العكس . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد ارفق بأسباب طعنه شهادة مؤرخة ٤ من يناير سنة ١٩٨٦ صادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ثابت فيها أن الطاعن غادر البلاد بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ وعاد إليها بتاريخ ١٢ من يولييه سنة ١٩٨٥ قادما من ليبيا ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بثقتها إلى ما تضمنته هذه الشهادة ، فإنه يكون قد ثبت عدم علم الطاعن بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره ، وإذا كان هذا العلم لم يثبت فى حق الطاعن قبل يوم ٨ من يناير سنة ١٩٨٦ - على ما يبين من المفردات - وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أعطى بسوء نية لـ... شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلبت عقابة بالمائتين ٣٣٦ . ٣٣٧ من قانون العقوبات ومحكمة جناح شبرا الخيمة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ . استأنف المحكوم عليه ، ومحكمة بنها الابتدائية

(بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم يكن .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى في معارضته الاستئنافية باعتبارها كأن لم تكن قد شابها البطلان ، ذلك بأنه لم يتخلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا لعدم علمه بها ، وقد استدل الحكم على علمه بالجلسة باعلانه بها في مواجهة شقيقه رغم أن الاعلان جرى ابان تواجده خارج البلاد ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن عارض في الحكم الغيابي الاستئنافي وتحدد لنظر معارضته جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ وفيها تخلف عن الحضور فأجلت الدعوى لجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٨٤ لاعلانه ثم توالى تأجيلها بعد ذلك للسبب ذاته حتى جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ وفيها تخلف الطاعن عن الحضور أيضا فقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن وقد استدل الحكم المطعون فيه - على ما أورده في مدوناته - على علم الطاعن بالجلسة الأخيرة باعلانه بها في مواجهة شقيقه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن اعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، وأنه إذا اعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان إليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه ، فإن ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته وصلت إليه ولكنها قرينة غير قاطعة يجوز

للمحكوم عليه أن يدحضها بإثبات العكس . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد ارفق بأسباب طعنه شهادة مؤرخة ٤ من يناير سنة ١٩٨٦ صادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ثابت فيها أن الطاعن غادر البلاد بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ وعاد إليها بتاريخ ١٢ من يولييه سنة ١٩٨٥ قادما من ليبيا ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بثقتها إلى ما تضمنته هذه الشهادة ، فإنه يكون قد ثبت عدم علم الطاعن بتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره ، وإذا كان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل يوم ٨ من يناير سنة ١٩٨٦ - على ما يبين من المفردات - وهو اليوم الذي قرر فيه بالطعن مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .



جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / عوض جابو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/الصاوى يوسف ومحمود البنا نائبى رئيس المحكمة وسمير انيس و شعبان عبد الله .

(٢٢٠)

الطعن رقم ٤٨٣٨ لسنة ٥٨ القضائية

(١) حكم "بياناته" "تسببيه" .تسبب معيب".

حكم الإدانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .

(٢) محال صناعية وتجارية . محال عامة . قانون "تفسيره" . عقوبة "تطبيقها" .

اختلاف العقوبة المقررة على مخالفة أحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والقرارات المنفذه له عن تلك

المقررة على مخالفة أحكام القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ مؤدى ذلك ؟ .

(٣) حكم "تسببيه" .تسبب معيب". محال صناعية وتجارية . محال عامة . نقض "اسباب

الطعن . مايقبل منها" .

خلو الحكم المطعون فيه من بيان واقعة الدعوى . وإكتفاؤه بالاحالة الى محضر الضبط بون إيراد

مضمونه ووجه استدلاله به . وبدون بيان نوع المحل الذى وقعت بشأته الجريمة . قصور .

القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

١ - من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن

يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة بيانا تحقق به أركان

الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة

حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامه مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من

مراقبه التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا .

٢ - من المقرر أن مؤدى نص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية المعدل أن العقوبة المقررة على مخالفة أحكامه أو القرارات المنفذه له تختلف عن العقوبة المقررة على مخالفة احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامه المعدل مما يستلزم أن يبين الحكم الصادر بالإدانة نوع المحل الذى وقعت بشأنه الجريمة لتحديد القانون الواجب التطبيق وإلا كان قاصرا .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه فضلا عن أنه لم يشتمل على بيان الواقعه المستوجبه للعقوبة قد اكتفى فى بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمتين بعناصرهما القانونيه كما أغفل الحكم بيان نوع المحل الذى وقعت بشأنه الجريمتان المسندتان إلى المطعون ضدهما . الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبه صحه تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقارير برأى فيما تثيره الطاعنه - النيابة العامة- بأسباب طعنها . مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبب الذى لهصداره على الخطأ فى تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضد هما بأنهما ١ - لم يقدم مايفيد سداد رسوم التفتيش عن عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ٢ - لم يوفر اجهزة اطفاء حريق صالحه للاستعمال وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ١٠٠ ، ١٧ ، ١/١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل . ومحكمة جنح بولاق الدكرور قضت غيابيا عملاً بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين مائه جنيه والغلق . استأنفا . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم كل منهما عشرة جنيهات .

فطعنتم النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما بجريمتي عدم تقديم ما يفيد سدادهما رسوم التفتيش عن عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ وعدم توفير أجهزة اطفاء الحريق قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه نزل بعقوبة الغرامة المقضى بها على المطعون ضدهما عن الحد الأدنى المقرر للجريمتين اللتين دانهما بها وهى مائه جنيه - عملا بالمادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية المعدل بالقوانين ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ ، ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ ، ١٧٧ لسنة ١٩٨١ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعه الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن سرد وصف النيابة العامة للجريمتين المسندتين إلى المطعون ضدهما انتهى الى ادانتهما بقوله " وحيث إن التهمتين ثابتتان قبل المتهمين مما جاء بمحضر الشرطة ومن عدم دفع المتهمين لهما بثمه دفاع مقبول الامر المتعين معه عقابهما عملا بمواد الاتهام..... " لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة و، الظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامه مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبه التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا . وكان مؤدى نص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية المعدل أن العقوبة المقررة على مخالفة أحكامه أو القرارات المنفذه له تختلف عن العقوبة المقررة على مخالفة احكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة المعدل مما يستلزم أن يبين الحكم الصادر بالإدانة نوع المحل الذى وقعت بشأنه الجريمة لتحديد القانون الواجب التطبيق وإلا كان قاصرا . وإذا كان الحكم المطعون فيه فضلا عن أنه

لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة قد اكتفى فى بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمتين بعناصرهما القانونيه كما أغفل الحكم بيان نوع المحل الذى وقعت بشأته الجريمتان المسندتان إلى المطعون ضدّهما . الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبه صحه تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقارير برأى فيما تثيره الطاعنه - النيابة العامة - بأسباب طعنها . مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبيب الذى له الصداره على الخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وإعادته .

////////////////////////////////////

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار/عوض جابو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/الصاوى يوسف ومحمود البنا نائبى رئيس المحكمة والبشرى الشوربجى وشعبان عبد الله .

(٢٢١)

الطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٨ القضائية

(١) حكم "بياناته" "بيانات حكم الإدانة" .

حكم الإدانة . بياناته . المادة ٢١٠ إجراءات .

(٢) نقد . دعوى جنائية "قيود تحريكها" . حكم . "بياناته" "بطلانه" . بطلان .

الاجراء المنصوص عليه فى المادة ٢/١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ فى حقيقته طلب . يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . إغفال النص فى الحكم على صدوره . يبطله . لا يغنى عن ذلك ثبوت صدوره بالفعل .

(٣) نقد . حكم "تسبيبه" . تسبيب معيب . مسئولية جنائية . تهريب جمركى .

جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها/تحققها . بانقضاء اليوم الأخير من الستة أشهر التالية على استعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجى دون تقديم ما يثبت وصول البضائع مسئولية المستورد إن كان شخصا طبيعيا . أو من يثبت ارتكابه تلك الجريمة من موظفى المستورد إن كان شخصا اعتباريا .

١ - من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها والا كان قاصراً .

٢ - لما كانت المادة ٢/١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي قد نصت على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو اللوائح المنفذه له أو اتخاذ اجراء فيها إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينيبه ، وكان مؤدى هذا النص وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الاجراء المنصوص عليه فيه هو فى حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة وهو من البيانات الجوهرية فى الحكم مما يلزم لسلامه الحكم أن ينص فيه على صدوره والا كان باطلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان ثبوت صدور ذلك الطلب بالفعل ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه النص فى أسبابه على صدور ذلك الطلب فإنه يكون باطلا.

٣ - لما كان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه قد نص فى مادته الخامسة على أن « يتم إثبات وصول الواردات التى يصرح بتحويل قيمتها عن طريق المصارف المرخص لها بالتعامل بالنقد الأجنبى وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير المختص ، ونص فى مادته السادسة عشر على أن يكون المسئول عن الجريمة فى حالة صدورها من شخص اعتبارى أو إحدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفى ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة مع مسئوليته التضامنيه معه عن العقوبات المالية التى يحكم بها » ونصت المادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ السالف الذكر ، الصادره بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ على أن يلتزم المستوردين بضرورة تقديم ما يثبت استيراد البضائع التى افرج عن عمله أجنبية من أجل استيرادها فى ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة أو من تاريخ رفع قيمتها ويقع هذا الالتزام على

المستورد الذى طلب فتح الاعتماد أو تحويل القيمة وكان مؤدى هذه النصوص أن جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عمله أجنبية من أجل استيرادها تتحقق بانقضاء اليوم الأخير من الستة أشهر التالية لاستعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجى بون تقديم ما يثبت وصول البضائع ، وأن المسئول عن الجريمة ذات المستورد إن كان شخصا طبيعيا أو من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفى المستورد إن كان شخصا اعتباريا ، ومن ثم فإنه يجب كيما يستقيم القضاء بالإدانة فى هذه الجريمة - فضلا عن بيان صدور الطلب لرفع الدعوى الجنائية المشار إليه آنفا - أن يثبت الحكم انقضاء ميعاد الستة أشهر الذى يتعين تقديم الدليل على وصول البضاعة خلاله ، وهو ما يقتضى بيان التاريخ الذى تم فيه استعمال الاعتماد أو دفع القيمة باعتباره التاريخ الذى يبدأ منه ذلك الأجل ، كما يجب أن يقيم الحكم الدليل - مردودا إلى أصل ثابت فى الأوراق - على مسئولية المتهم عن الجريمة سواء بإثبات أنه هو المستورد أو أن مرتكب الجريمة هو من موظفى المستورد أن كان هذا من الأشخاص الاعتبارية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : لم يقدم فى الميعاد المقرر قانونا ما يثبت استيرادهما للبضائع التى أفرج عنها عن عمله أجنبية من أجل استيرادها وطلبت عقابهما بالمادتين ٥ ، ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٨٠ والمادتين ١ ، ١٦ من اللائحة التنفيذية . ومحكمة جنح الشئون المالية بالاسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وأمرت

بوقف تنفيذ العقوبة . إستأنفا ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .
فطعن الأستاذ نيابة عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق
النقض..... إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة عدم
تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عمله أجنبية من أجل استيرادها ، قد شابه
قصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يستظهر الأركان القانونية للجريمة وأغفل الرد على
دفاعهما المتمثل فى أنهما يشغلان وظائف قيادية فى الشركة المستوردة ولم يرتكب
أيهما الجريمة التى دينا بها ، لإنتفاء اختصاصهما بشئون الاستيراد فى الشركة
فضلا عن أن المستندات التى تثبت سداد العملة الأجنبية وورود البضائع المستوردة فى
الميعاد ، قدمت إلى محكمة الموضوع التى لم يلتفت إليها برغم أنها تقطع بإنتفاء
الجريمة ، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إكتفى فى بيان
وقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى جانب الطاعنين بقوله «حيث أن حاصل الواقعة
يخلص فى أن بنك تشيس الأهلى قد أبلغ بكتابة المؤرخ ١٩٨٥/٢/٢٠ مدير عام النقد
أن المتهم لم يسدد قيمة الاستمارة رقم ١٨١٩/١٩٨٤ وهى بمبلغ ٢٥ر٢٢٩٧٩
مارك المانى وحيث أن الاتهام ثابت فى حق المتهم مما تضمنه كتاب البنك سالف الذكر
فإن المحكمة ترى اسناد الاتهام وتوقيع العقوبة المقررة طبقا للقانون » . لما كان ذلك ،
وكانت المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة

على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها والا كان قاصراً ، وكانت المادة ٢/١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي قد نصت على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو اللوائح المنفذة له أو اتخاذ اجراء فيها إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينيبه ، وكان مؤدى هذا النص وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الاجراء المنصوص عليه فيه هو فى حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة وهو من البيانات الجوهرية فى الحكم مما يلزم لسلامه الحكم أن ينص فيه على صدوره والا كان باطلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان ثبوت صدور ذلك الطلب بالفعل ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه النص فى أسبابه على صدور ذلك الطلب فإنه يكون باطلا ، لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه قد نص فى مادته الخامسة على أن « يتم إثبات وصول الواردات التى تصرح بتحويل قيمتها عن طريق المصارف المرخص لها بالتعامل بالنقد الأجنبي وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير المختص ، ونص فى مادته السادسة عشر على أن يكون المسئول عن الجريمة فى حالة صدورها من شخص اعتبارى أو إحدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفى ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة مع مسئولياته التضامنية معه عن العقوبات المالية التى يحكم بها ، ونصت المادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ السالف الذكر ، الصادره بقرار وزير الاقتصاد رقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٦ على أن يلتزم المستوردين بضرورة تقديم ما يثبت استيراد البضائع التى افرج عن عمله أجنبية من أجل استيرادها فى ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة أو

من تاريخ رفع قيمتها ويقع هذا الالتزام على المستورد الذى طلب فتح الاعتماد أو تحويل القيمة » وكان مؤدى هذه النصوص أن جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عمله أجنبية من أجل استيرادها تحقق بانقضاء اليوم الأخير من الستة أشهر التالية لاستعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجى دون تقديم ما يثبت وصول البضائع ، وأن المسئول عن الجريمة ذات المستورد إن كان شخصا طبيعيا أو من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفى المستورد أن كان شخصا اعتباريا ، ومن ثم فإنه يجب كيما يستقيم القضاء بالإدانة فى هذه الجريمة - فضلا عن بيان صدور الطلب لرفع الدعوى الجنائية المشار إليه آنفا - أن يثبت الحكم إنقضاء ميعاد الستة أشهر الذى يتعين تقديم الدليل على وصول البضاعة خلاله ، وهو ما يقتضى بيان التاريخ الذى تم فيه استعمال الاعتماد أو دفع القيمة باعتباره التاريخ الذى يبدأ منه ذلك الأجل ، كما يجب أن يقيم الحكم الدليل - مردودا إلى أصل ثابت فى الأوراق - على مسئولية المتهم عن الجريمة سواء بإثبات أنه هو المستورد أو أن مرتكب الجريمة هو من موظفى المستورد أن كان هذا من الأشخاص الاعتبارية لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان صدور الطلب المنصوص عليه فى المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ كما خلا من بيان تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع القيمة وإنقضاء الميعاد المحدد قانونا لتقديم دليل وصول البضائع ، كما لم يبين الحكم صفه الطاعنين وصلتهما بالمسئولية من البضاعة المفرج عن العملة من أجل استيرادها ولم يورد سنده فيما انتهى إليه من اعتبارهما مرتكبين للجريمة التى دانهما بها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .



السنة الأربعون

فهرس هجائى موضوعى

مجموعة

الأحكام الصادرة من الدوائر الجنائية

القاهرة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

(أ)

- اتفاق - ائتلاف - اثبات - إجراءات - احالة - أحداث -
- احزاب سياسية - أحوال شخصية - اختصاص -
- اختلاس أشياء محجوزة - اختلاس أموال أميرية -
- اخفاء أثر مملوك للدولة - اخفاء أشياء مسروقة -
- اخلال موظف بنظام توزيع سلعة - ارتباط - أسباب
- الاباحة وموانع العقاب - استجواب - استئناف -
- استدالات - استيلاء على مال عام - اشتباه -
- اشتراك - اشكال في التنفيذ - إصابة خطأ - اضرار
- عمدي - اعدام - إعلان - أغذية - اقتران - اكراه -
- الحصول على مال بطريق التهديد - امتناع عن تنفيذ
- حكم - أمر بالأوجه - أمن دولة - اهانه موظف عام -
- أوامر عسكرية - أوراق تجارية - ايجار اماكن

الصفحة	القاعدة	اتفاق
		١ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأى دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج أو من فعل لاحق للجريمة
٤١٦	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ٤ / ٣) ٢ - الاتفاق لا يقتضى أكثر من تقابل إرادة كل من المشتركين فيه . لا يشترط مضى وقت معين . فيجوز وقوع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .
٤١٦	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ٤ / ٣) ٣ - انتفاء مصلحة الطاعن فى تعييب الحكم فى خصوص جريمة الاتفاق الجنائى . مادام الحكم قد اعتبر الجريمة المسندتين إليه جريمة واحدة وفق أحكام المادة ٣٢ عقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشدهى حيازة عملة مقلدة بقصد ترويجها .
٧٤٢	١٢٤	(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١٠ / ٨) ٤ - مجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين . يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها عدم التزام المحكمة ببيان وقائع خاصة لاثبات الاتفاق غير ما يثبت مما يعتبر سبق اصرار . اثبات الحكم تصميم المتهمين على ضرب المجنى عليه الأول بما يرتب تضامنا فى المسئولية . كفايته لمؤاخذة الطاعنين بوصفهما فاعلين أصليين . سواء كان الفعل الذى قارفه محمدا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مساهمة هذا الفعل فى النتيجة .
٧٩٧	١٣٣	(الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١٠ / ٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الاشتراك بالاتفاق . يتحقق باتحادنية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه .
		نية الاشتراك أمر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأى دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج أو من فعل لاحق للجريمة
١٢٤٦	٢.١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)
١٣١٣	٢١٣	(والطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		٦ - متى يلزم اثبات الاتفاق على ارتكاب الجريمة ؟
١٢٦٩	٢.٤	(الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
		٧ - ماهية جريمة الاتفاق الجنائي ؟ المادة ٤٨ من قانون العقوبات .
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧)
اتلاف		
		جريمة الاتلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات . ماهيتها ؟
		الحكم بالادانة في جريمة الاتلاف . وجوب تحدته استقلا عن القصد الجنائي .
		مثال لتسبيب معيب لحكم بالادانة في جريمة الاتلاف .
١٢٩٨	٢.٩	(الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">اثبات</p> <p style="text-align: center;">بوجه عام</p> <p>١- بيان الحكم المطعون فيه ثبوت وقائع القتل العمد مع سبق الاصرار في حق المحكوم عليه ثبوتا كافيا وكذا الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة . عدم العثور على بعض جثث المجنى عليهم . لا يقدح في تحقق الجريمة.</p> <p>(الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٨٩)</p> <p>٢- الأمر الصادر من النيابة بالأوجه لاقامة الدعوى بعد إجرائها تحقيق أو انتداب أحد رجال الضبط لذلك . لا يمنع من العودة الى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة قبل انتهاء مدة سقوط الدعوى .</p> <p>قوام الدليل الجديد . أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالأوجه لا قامتها .</p> <p>مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٨٩)</p> <p>٣ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . واطراح ما يخالفها .</p> <p>وزن أقوال الشهود . موضوعي .</p> <p>مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد ؟</p> <p>الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .</p>
٣٣	٤	
٣٣	٤	

الصفحة	القاعدة	
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٨٩)
٨١	١٠	(و الطعن رقم ٥٨٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٨٩)
١١١	١٦	(و الطعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٨٩)
٢٣١	٣٩	(و الطعن رقم ٦٨٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٨٩)
٣٤٧	٥٥	(و الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٨٩)
٥٤٧	٩٠	(و الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٣٠ / ٤ / ١٩٨٩)
٦٨٨	١١٧	(و الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٧ / ٧ / ١٩٨٩)
٧٠٢	١١٨	(و الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٧ / ٧ / ١٩٨٧)
٧٢٦	١٢٢	(و الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٨٩)
٨١٩	١٣٨	(و الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢ / ١١ / ١٩٨٩)
٨٤٤	١٣٩	(و الطعن رقم ٢٤٩٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢ / ١١ / ١٩٨٩)
٨٦٦	١٤٣	(و الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٥ / ١١ / ١٩٨٩)
		٤ - الاشتباه فى حكم المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فى شأن المشردين والمشتبه فيهم . ماهيته ؟ الاشتهار والسوابق قسيما فى ابراز حالة الاشتباه . السوابق تكشف عن الاتجاه الخطر ولا تنشئ . جواز الاعتماد على الاتهامات المتكررة لاثبات حالة الاشتباه . متى كانت قريبة نسبيا وتكشف عن خطورة المتهم .
١٢٢	١٨	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٨٩)
		٥ - الأدلة فى المواد الجنائية متسائدة . مفاد ذلك ؟
١٨٥	٣٢	(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٩)

الصفحة	الطاعة	
٢٦٥	٤٣٠	(والطعن رقم ٧٢٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ٢ / ٢١)
٥٩٤	١٠٠	(والطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ٦ / ١)
٦٨٨	١١٢	(والطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ٧ / ٢٧)
٨٨٤	١٤٦	(والطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١١ / ٦)
١١٩٦	١٩٢	(والطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١٢ / ١٢)
١٢٧٤	٢٠٥	(والطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١٢ / ٢١)
١٢٨٩	٢٠٧	(والطعن رقم ١٥٣٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١٢ / ٢١)
		٦ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي . شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها . لأنه لا يمس ذاتها
٢٠٧	٣٦٠	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ٢ / ٢٤)
		٧ - حق محكمة الموضوع في أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما يؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها .
٢٣١	٣٩	(الطعن رقم ٦٨٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ٢ / ١٥)
		٨ - العبرة في الاثبات في المواد الجنائية باقتناع قاضي الموضوع من أي دليل أوقرينه يرتاح إليها . تكامل عناصر الشهادة بحلف اليمين لا يتنقى عن الأقوال التي تدلى بغيره أنها شهادة
٢٣١	٣٩	(الطعن رقم ٦٨٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ٢ / ١٥)

اثبات

٩

الصفحة	القاعدة	
		٩ - قصد القتل . أمر خفى . استظهاره . موضوعى .
٢٨٠	٤٤	(الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ٢ / ٢٠)
٣٤٧	٥٥	(و الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ٢ / ٢)
		١٠ - عدم تقيد المحكمة بالأدلة المباشرة بون غيرها . حقها فى استخلاص الحقائق القانونية مما قدم إليها من أدلة ولو غير مباشرة . مادام ذلك متفقا مع العقل والمنطق .
٢٨٠	٤٤	(الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ٢ / ٢٠)
		١١ - حق محكمة الموضوع فى استظهار وقائع القذف من عناصر الدعوى . تراقبه محكمة النقض . المادة ٣٠٩ عقوبات . تطبيق مبدأ حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه الفصل فى ذلك . موضوعى .
٢٩١	٤٥	(الطعن رقم ٢٥٠٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩ / ٢ / ٢١)
		١٢ - الاشتراك . تمامه بون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . اعتقاد المحكمة توافره من ظروف الدعوى ملابساتها لأسباب سائغة كفايته .
٣٦٤	٥٨	(الطعن رقم ٨٢٣٤ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٩ / ٣ / ٨)
		١٣ - الأصل فى المحاكمات الجنائية اقتناع القاضى ببناء على الأدلة المطروحة عليه .
		حق القاضى فى تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها . مالم يقيد القانون بدليل معين .
		جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا .

الصفحة	القاعدة	
		مؤدى تساند الأدلة فى المواد الجنائية ؟
٣٦٤	٥٨	(الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ٣ / ٨)
٦٦٨	١١٧	(و الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ٧ / ٢٧)
١١٩٦	١٩٢	(و الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١٢ / ١٢)
		١٤ - تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعى .
٤٠٣	٦٨	(الطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ٣ / ١٦)
		١٥ - لاعبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره المبلغ بمحضر الشرطة. العبرة بما اطمأنت إليه المحكمة من التحقيقات.
٤٠٩	٦٩	(الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ٣ / ١٦)
		١٦ - تقدير مدى إكراه المتهم أو اختياره فى مقارفة الجريمة موضوعى .
		الجدل الموضوعى . إثارته أمام النقض . غير جائزة .
٤٣٩	٧٥	(الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ٣ / ٢٣)
		١٧ - حق محكمة الموضوع فى تكوين اقتناعها من أى دليل تظمنن إليه . مادام له مأخذه من الأوراق وزن أقوال الشهود . موضوعى أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده ؟ تناقض أقوال الشهود فى بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟
٤٤٥	٧٦	(الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ٣ / ٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحادنية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه. النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأى دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج أو من فعل لاحق للجريمة .
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ٤ / ٣)
١٢٤٦	٢٠١	(والطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١٢ / ١٩)
		١٩ - حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم . تعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه . لايلزم . مفاد التفاته عنها . أنه اطرحها .
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . اثارته أمام النقض غير جائز .
٥٩٠	٩٩	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ٥ / ٢٩)
		٢٠ - وجوب قيام مأمور الضبط القضائى بنفسه بمباشرة الاجراء الذى ندب لتنفيذه أو يكون قد تم على مسمع ومرأى منه قيام شخص من غير مأمورى الضبط القضائى باجراء التسجيلات الصوتية . أثره : بطلان ذلك الاجراء . مادام لم يثبت أن ماقام به كان تحت بصر وسمع المأمور المأثون له . انسحاب هذا البطلان على الدليل المستمد منه .
		مثال .
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ٦ / ١)

الصفحة	القاعدة	
٦٢٢	١٠٤	٢١ - اغفال المحكمة الاطلاع على الحرز المصنوع على الأشرطة المنافية للآداب وعدم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم . يعيب الحكم . (الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٨)
٦٥١	١١٠	٢٢ - تقدير صحة التبليغ من كذبه . من شأن محكمة الموضوع التي تنتظر البلاغ الكاذب . شرط ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)
		٢٣ - وجوب أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا إلى مارتب عليه من نتائج بغير تعسف في الاستنتاج ولاتتنافر مع حكم العقل والمنطق . لمحكمة النقض مراقبة تأدية الأسباب التي يورد ها الحكم الى النتيجة التي خلص إليها .
٦٦٨	١١٣	(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦) ٢٤ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .
٦٧٥	١١٥	(الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦)
٧٢٦	١٢٢	(و الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)
٧٤٢	١٢٤	(و الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)
٩٠٤	١٥٠	(و الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩)
١١٦٦	١٨٧	(و الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)
١٣٠٥	٢١١	(و الطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ - الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره . مثال .
٦٧٥	١١٥	(الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦) ٢٦- جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا .
٦٨٨	١١٧	(الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧) ٢٧- الاشتراك في جرائم التزوير . تمامه في الغالب دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . مادام سا نفا .
٦٨٨	١١٧	الجدل الموضوعي . اثارته أمام النقض . غير جائز . (الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)
١٢٤٦	٢٠١	(والطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩) ٢٨- لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالابنفسه على الواقعة المراد اثباتها . كفاية استخلاصه بالاستنتاج من الظروف والقرائن .
٧٠٢	١١٨	(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)
٨٥٤	١٤١	(والطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
١١٩٦	١٩٢	(والطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)
		٢٩ - انحسار الخطأ في الاسناد عن الحكم . إذا أقيم على ماله أصل ثابت في الأوراق ولم يخرج بالدليل عن فحواه .
٧٦٩	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ - محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق . الشهود الذين تلتزم بسماعهم ؟
٧٨٠	١٣٠	(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٨٩)
		٣١ - الخطأ فى الاسناد . لا يعيب الحكم . طالما لم يتناول من الأدلة مايؤثر فى عقيدة المحكمة
٧٩٧	١٣٣	(الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٣/١٠/١٩٨٩)
٩٦٧	١٥٦	(والطعن رقم ٤١٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٤/١١/١٩٨٩)
		٣٢ - وجوب بناء الادانة على دليل مشروع فى القانون . عدم اشتراط ذلك فى دليل البراءة . أساس ذلك ؟
		حرية القاضى الجنائى فى اختيار الطريق الموصل الى كشف الحقيقة وتقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية .
٨١٩	١٣٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢/١١/١٩٨٩)
		٣٣ - كفاية تشكك المحكمة فى صحة اسناد التهمة الى المتهم كى تقضى له بالبراءة . متى احاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة . النعى على المحكمة قضاها بالبراءة لاحتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها . غير جائز . علة ذلك ؟
٧٦٩	١٢٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢/١١/١٩٨٩)
١١٣١	١٨٣	(والطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ٤/١٢/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ - تقدير الادلة فى الدعوى بالنسبة إلى كل متهم حق لمحكمة الموضوع. لها أن تأخذ مما تطمئن إليه فى حق متهم وتطرح مالا تطمئن إليه منها فى حق آخر . صدق الشاهد فى شطر من أقواله دون شطر آخر منها . يصح عقلا
٨٧٩	١٤٥	(الطعن رقم ٤٤٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦) ٣٥ - عدم ارفاق إذن التفتيش بملف الدعوى لاينفى سبق صدوره . أساس ذلك ؟
٨٨٤	١٤٦	(الطعن رقم ٤٣٧٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦) ٣٦ - تجزئة الدليل والأخذ بما يطمئن اليه وإطراح ماعداه مردده اطمئنان المحكمة . مثال .
٩١٢	١٥١	(الطعن رقم ٤١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩) ٣٧ - عدم تقديم أصل الشيك . لاينفى وقوع الجريمة . جواز استخلاص بيانات الشيك المثبتة فى محضر جمع الاستدلالات . عدم جواز النعى على المحكمة عدم استجابتها لطلب لم يطرح عليها أوالرد عليه .
٩١٨	١٥٢	(الطعن رقم ٣٥١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) ٣٨ - الأصل فى الاجراءات الصحة . عدم جواز اثبات مايخالف الثابت بمحضر الجلسة أو بالحكم إلا عن طريق الطعن بالتزوير .
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
٩٢٢	١٥٣	٣٩ - الطلب الذى لايتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولاالى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل يقصد به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة . موضوعى . (الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٨٩)
٩٥٠	١٥٤	٤٠ - عدم التزام محكمة الموضوع بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى . مادام له أصل فيها . (الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٨٩)
٩٦٧	١٥٦	٤١ - اثارة الطاعن أن جانبا من المواد المضبوطة لم يرسل إلى التحليل وبالتالي لم يثبت انه مادة مخدرة فلايجوز الاستناد إلى مقداره فى موضع التدليل على جريمة الجلب . جدل موضوعى . غير مقبول أمام النقض . (الطعن رقم ٤١٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٨٩)
٩٩٧	١٦١	٤٢ - للمحكمة استنباط معتقدها من أى دليل يطرح عليها ولو تضمنته محاضر جمع الاستدلالات . الجدل فى تقدير الدليل . موضوعى . (الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٨٩)
٩٩٧	١٦١	٤٣ - عدم رسم القانون شكلا خاصايصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة (الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٨٩)
١٠٤٨	١٦٩	٤٤ - عقيدة المحكمة . قيامها على المقاصد والمعانى لاعلى الالفاظ والمبانى . (الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤٥ - تقدير توافر قصد الاتجار فى المواد المخدرة . موضوعى . مادام سائغا .
١٠٦٩	١٧١	(الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣) ٤٦ - على المحكمة الجنائية متى رفعت إليها دعوى التزوير بناء على قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره . أن تبحث بنفسها جميع الأدلة التى تبنى عليها عقيدتها . اكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك . قصور .
١١١٢	١٨٠	(الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠) ٤٧ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة . شرطه : أن تضمن حكمها مايدل على مواجهتها عناصر الدعوى والألام بها . قعودها عن ذلك . قصور .
١١١٧	١٨١	(الطعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠) ٤٨ - دفاع الطاعن بنفى انتاجه الغلاف الموضوع على السلعة وتقديمه مستندات تظاهر ذلك . جوهرى . وجوب تمحيصه أو الرد عليه . الدفاع المسطور بأوراق الدعوى قائم ومطروح على المحكمة على و أى مرحلة تالية . تحقيق أدلة الادانة فى المواد الجنائية . لا يصح أن يكون رهنا بمشيئة المتهم . مثال .
١١١٧	١٨١	(الطعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤٩ - عدم التزام المحكمة عند قضائها بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت .
١١٣١	١٨٣	(الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٤) ٥٠ - وجوب أن تبنى الأحكام الجنائية على الجزم واليقين. المراد بالتسيب المعتبر ؟ وجوب ايراد الأدلة التي استندت إليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بيانا كافيا . مجرد الإشارة إليها غير كاف .
١٢٣٥	١٩٩	(الطعن رقم ١٢٤٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨) ٥١ - عدم التزام المحكمة بتتبع أوجه دفاع المتهم والرد عليها ردا صريحا . كفاية استفادته من أدلة الثبوت .
١٢٦٠	٢٠٣	(الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١) ٥٢ - حق محكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه . متى اطمأنت إلى صحتها .
١٢٨٥	٢٠٦	(الطعن رقم ١٥٠٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥) ٥٣ - الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية . مفاد ذلك ؟
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
١٢٨٥	٢٠٦	(و الطعن رقم ١٥٠٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١) ٥٤ - تقدير المحكمة لأدلة الدعوى . موضوعى . حق المحكمة فى الأخذ باعتراف متهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين . شرط ذلك ؟ التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة
	<p>راجع أيضا :</p> <p>اثبات « اعتراف »</p> <p>(القاعدتان رقما ٧٩ ، ١٢٠ بالصحيفتين رقمي ٤٦١ ، ٧١٧)</p> <p>واثبات "أوراق رسمية "</p> <p>(القواعد ارقام ١٦ ، ١٤١ ، ٢١١ بالصفحات ارقام ١١ ، ٨٥٤ ، ١٣٠٥)</p> <p>واثبات « شهود »</p> <p>(القواعد أرقام ٣٦ ، ١٣٠ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢١٣ بالصفحات ارقام ٢٠٧ ، ٧٨٠ ، ٩٠٤ ، ٩٢٢ ، ٩٥٠ ، ١٣١٣)</p> <p>واستدلالات</p> <p>(القواعد ارقام ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٦١ بالصفحات ارقام ٨٥٤ ، ٨٦٦ ، ٩٩٧)</p> <p>واشتراك</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١٣١٣)</p> <p>واكراه</p> <p>(القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٨٥)</p> <p>وتلبس</p> <p>(القاعدتان رقما ١٥٥ ، ١٦١ بالصحيفتين رقمي ٥٦١ ، ٩٩٧)</p> <p>وتهريب جمركي</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ١٢١٨)</p> <p>وجريمة « أركانها »</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٨١٩)</p> <p>وحكم « ملايعبيه في نطاق التدليل »</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حق مأمور الضبط فى سؤال المتهم لىون استجواب . المادة ٢٩ إجراءات
		حق المحكمة فى التعويل على ماتضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعتراف . حد ذلك ؟
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣)
٧٤٢	١٢٤	(والطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)
		٣ - حضور ضابط الشرطة التحقيق . لا يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة ذاته لا يعد إكراها . مادام لم يستغل بأذى ماذى كان أومعنوى . مجرد الخشية منه لاتعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف .
٤٣٩	٧٥	(الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
		٤ - تقدير صحة الاعتراف وقيمتة فى الاثبات . موضوعى .
٤٣٩	٧٥	(الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
		٥ - عدم التزام محكمة الموضوع فى الأخذ باعتراف المتهم وأن تلتزم نصه وظاهره . لها أن تجزئه وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها . خطأ الحكم فى تسمية هذه الأقوال اعترافا . لا يعيبه . مادام لم يترتب عليها وحدها الأثر القانونى للاعتراف .
٤٣٩	٧٥	(الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
٧٥١	١٢٥	(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - قعود الحكم عن تحقيق دفع المتهمين بأن الاعتراف كان نتيجة اكراه وتعويله فى الادانة على هذا الاعتراف . قصور يعيبه لا يغنى عنه . ماذكر من أدلة أخرى . أساس ذلك ؟
٧١٧	١٢٠	(الطعن رقم ٣٥٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١٠ / ٢)
		٧ - متى لايعول على الاعتراف ؟
		الدفع ببطلان الاعتراف . جوهرى . يوجب على المحكمة مناقشته والرد عليه سواء وقع الاكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . مادام الحكم عول على هذا الاعتراف فى الادانة .
٧١٧	١٢٠	(الطعن رقم ٣٥٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١٠ / ٢)
		٨ - تشكيك الطاعن فى اعترافه للضابط . جدل موضوعى فى تقدير الدليل . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .
٧٦٢	١٢٧	(الطعن رقم ٤٣٦٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١٠ / ١١)
		٩ - الاعتراف فى المسائل الجنائية . ماهيته ؟
		لمحكمة الموضوع تجزئة الاعتراف والأخذ منه بما تطمئن إليه واطراح ماعداه . دون بيان علة ذلك .
		ورود الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها . غير لازم .
٨٤٤	١٣٩	(الطعن رقم ٢٤٩٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١١ / ٢)
		١٠ - حق المحكمة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة . ولو عدل عنه بعد ذلك .
٨٦٦	١٤٣	(الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١١ / ٥)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - الدفع ببطلان الاعتراف للاكراه لأول مرة أمام النقض غير جائز . علة ذلك ؟
٨٦٦	١٤٣	(الطعن رقم ٤٢٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١/٥/١٩٨٩)
٩٩٧	١٦١	(والطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٨٩)
		١٢ - الاعتراف فى المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال. لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات . حق محكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين . وإن عدل عنها . حد ذلك ؟
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١/١٢/١٩٨٩)
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/٢٥/١٩٨٩)
		١٣ - تقدير قيمة الاعتراف والعدول عنه من اطلاقات فى قاضى الموضوع .له الأخذ باعتراف المتهم فى محضر الاستدلالات . ولو عدل عند بعد ذلك .
٩٩٧	١٦١	(الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٨٩)
		١٤ - تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الإجراء الباطل. موضوعى . انتهاء المحكمة إلى سلامة اعتراف الطاعنين أمام النيابة باعتباره دليلا مستقلا عن الإجراءات السابقة عليه . لاينال منه تمام الاستجواب فى حضور ضابط الشرطة . علة ذلك ؟
١٠٠٦	١٦٢	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٥- لمحكمة الموضوع الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك . متى اطمأنت إلى صحته . تقدير صحة مايدعيه المتهم من انتزاع الاعتراف منه بالاكراه . موضوعى .
١٠٣٨	١٦٨	(الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣) ١٦- الاعتراف فى المسائل الجنائية تقدير صحته . موضوعى . حق محكمة الموضوع فى الأخذ بالاعتراف فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة . وإن عدل عنه . مثال لتسبيب سائغ فى الرد على الدفع ببطلان الاعتراف للاكراه .
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣) ١٧ - الاعتراف فى المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمه فى الاثبات . موضوعى . عدم اطمئنان المحكمة إلى أدلة الثبوت . يدخل فى مطلق سلطتها . بغير معقب عليها من محكمة النقض .
١١٣١	١٨٣	(الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٤) ١٨ - تقدير صحة الاعتراف وقيمه فى الاثبات . موضوعى تقدير محكمة الموضوع . عدم صحة ادعاء المتهم بأن اعترافه كان وليد اكراه لامعقب عليها . مادامت تقيمه على أسباب سائغة . مثال .
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
١٣١٣	٢١٣	١٩ - الاعتراف فى المواد الجنائية، عنصر من عناصر الدعوى . تقدير صحته ومطابقته للحقيقة وقيمتة التدلالية . موضوعى . الجدل فى تقدير . الدليل لايجوز اثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		أوراق رسمية
١١١	١٦	١ - حق محكمة الموضوع فى الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية . مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى . (الطعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٤)
٤٤٥	٧٦	٢ - خضوع أدلة الدعوى لتقدير القاضى فى جميع الأحوال . ولو كانت أوراقا رسمية . مادام الدليل غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة . (الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣)
٨٥٤	١٤١	٣ - اقناعية الأدلة فى المواد الجنائية . للمحكمة الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية . حد ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
١٢٨٥	٢٠٦	(والطعن رقم ١٥٠٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
١٣٠٥	٢١١	(والطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
١٣١٣	٢١٣	(والطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - متى تعتبر الورقة رسمية ؟ المادة ٣٩٠مدنى المقابلة للمادة ١٠ اثبات .</p> <p>المحررات التى تصدر من الدول الأجنبية والمصدق عليها من السلطات الرسمية . لاتعتبر فى حكم الوثيقة الرسمية . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>تزوير « الطعن بالتزوير »</p> <p>(القاعدة ١٥٣ بالصحيفة رقم)</p> <p>خبرة</p> <p>١ - إثارة التناقض بين الدليلين القولى والفنى لأول مرة أمام النقض . غير مقبول . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)</p> <p>٢ - تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بينها . موضوعى .</p> <p>عدم التزام محكمة الموضوع باستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته . مادام أن الواقعة وضحت لديها .</p> <p>القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى . قرار تحضيرى . لانتولد عنه حقوق الخصوم .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)</p>
١٣١٣	٢١٣	
١٨٥	٣٢	
٩٥٠	١٥٤	

الصفحة	القاعدة	
٩٦١	١٥٥	أرسلت الى التحليل وأخذها بالنتيجة التي انتهى إليها . عدم جواز مجادلتها فيه . طالما قد أقامت اقتناعها على ماينتجه . (الطعن رقم ٤١٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)
		٤ - تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية . موضوعي .
١٠٠٦	١٦٢	عدم التزام المحكمة بنذب خبير فني في الدعوى إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها . (الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
		٥ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال لتسبيب سائق لدحض قالة التناقض بين الدليلين القولي والفني .
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
١١٩٦	١٩٢	(و الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)
١٣٠٥	٢١١	(و الطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		٦ - جواز حدوث إصابة المجنى عليه بالظهر والضارب له أمامه أو خلفه . تقدير ذلك لايحتاج إلى خبرة خاصة . علة ذلك ؟
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		٧ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي .

الصفحة	القاعدة	
		مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترمى حاجة لاتخاذ هذا الاجراء.
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣) ٨ - ايراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه . غير لازم .
١١٦٦	١٨٧	(الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠) ٩ - عدم ايراد الحكم لدفاع الطاعن بوجود تناقض بين الدليلين القولى والفنى . لا يعيبه . علة ذلك ؟
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢) ١٠ - عدم جواز إثارة دعوى التناقض بين الدليلين القولى والفنى لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟
١٢٤٠	٢٠٠	(الطعن رقم ١٥٣٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨) ١١ - جواز حدوث إصابة المجنى عليه على قمة الرأس والضارب له أمامه أو يمينه . تقدير ذلك لاتحتاج خبرة خاصة .
١٢٦٩	٢٠٤	(الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١) راجع أيضا : اثبات « بوجه عام » (القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١٣١٣) ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » (القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٥٩٠) وضرب « أحدث عاهة » (القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١١٥٨) وحكم « تسببيه تسبیب معيب »

الصفحة	القاعدة	
		(القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ١٨) وحكم « تسببية . تسبب غير معيب » (القاعدتان رقما ١٥٦ ، ٢٠٠ بالصحيفتين رقمي ٩٦٧ ، ١٢٤٠) ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » (القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٥٩٠) ونقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » (القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٥٦) شهود ١- حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واطراح ما يخالفها . وزن أقوال الشهود . موضوعي . مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد ؟ الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١) (والطعن رقم ٥٨٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٧) (والطعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٤) (و الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢) (والطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢) (والطعن رقم ٤٣٦٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١١) (والطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
٥٦	٦	
٨١	١٠	
١١١	١٦	
١٦٠	٢٩	
٣٤٧	٥٥	
٧٦٢	١٢٧	
٨١٩	١٣٨	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اطراح المحكمة الدفاع غير المنتج بعد وضوح الواقعة لديها . لإخلال بحق الدفاع .
		اعراض المحكمة عن سماع شهود لم يطلبوا وفق المادة ٢١٤ مكررا اجراءات . لاثريب عليها .
١١١	١٦	(الطعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٤)
		٣ - إثارة التناقض بين الدليلين القولى والفنى لأول مرة أمام النقض . غير مقبول . أساس ذلك ؟
١٨٥	٣٢	(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
١٢٤.	٢٠٠	(الطعن رقم ١٥٣٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)
		٤ - احالة الحكم فى بيان شهادة الشاهد إلى ماأورده من أقوال شاهد آخر . لايعييه . مادامت أقوالهما متفقة مع مااستند إليه الحكم منها .
١٨٥	٣٢	(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
٥١٤	٨٢	(والطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٣)
٧٢٦	١٢٢	(والطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)
٩٨٨	١٦.	(والطعن رقم ٤٣٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)
		٥ - حق محكمة الموضوع فى تحصيل أقوال الشاهد وتفهمها واستخلاص مراميها غير مقيدة بالأخذ بالأقوال الصريحة أويمدلولها الظاهر . مادامت لاتحرف الشهادة عن موضعها .
١٨٥	٣٢	(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
		أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
		عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد عليه . مادام الرد مستفادا من القضاء بالادانة .
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٤/٢)
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		٧ - تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره .
		لا يعيب الحكم . مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لاتناقض فيه .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام النقض
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)
		٨ - وزن أقوال الشهود . موضوعي .
		حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق والمحكمة . ولو تخالفت . مادامت قد أسست الادانة في حكمها بما لاتناقض فيه .
٢٣١	٣٩	(الطعن رقم ٦٨٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٥)
		٩ - صحة الأخذ بأقوال المجنى عليه ولوتأخر في الإبلاغ أو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة . مادامت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادته .
٤٠٩	٦٩	(الطعن رقم ٨٢٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٨/٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - حق المحكمة في الأخذ براوية ينقلها شخص عن آخر. متى رأت أن هذه الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى . الجدل الموضوعي غير جائز أمام النقض . (الطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩)
٤٠٣	٦٨	
٤٠٩	٦٩	(والطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩)
		١١ - وزن أقوال الشهود . موضوعي . مفاد أخذ المحكمة بشهادة شاهد ؟ (الطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩)
٤٠٣	٦٨	
		١٢ - لمحكمة الجنايات ان تورد أقوال الشهود كما تضمنتها قائمة أدلة الإثبات . متى كانت تصلح بذاتها سنداً للإدانة . (الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩)
٤٠٩	٦٩	
		١٣ - حق المحكمة في التعويل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى . ولو خالفت أقواله أمامها . (الطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩)
٤١٦	٧٠	
		١٤ - حق محكمة الموضوع في تكوين اقتناعها من أي دليل تطمئن إليه . مادام له مأخذه من الأوراق . وزن أقوال الشهود . موضوعي . أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده ؟ تناقض أقوال الشهود في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٨٩)
٤٤٥	٧٦	

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو غيرها . عدم التزامها ببيان سبب أخذها بأى من رواياته إن تعددت . علة ذلك ؟
٥١٤	٨٢	النعى على المحكمة أخذها برواية شاهد في مرحلة سابقة دون تلك التى أدلى بها بالجلسة دون بيان سبب ذلك . غير مقبول . (الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/٤/١٩٨٩)
		١٦ - وزن أقوال الشهود . وتقدير الظروف التى يؤتون فيها شهادتهم . موضوعى . مثال .
٤٩١	٨١	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٤/٤/١٩٨٩)
		١٧ - مناط الاستغناء عن سماع الشهود المادة ٢٨٩ إجراءات .
		محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق . الشهود الذين يلتزم بسماعهم ؟
٥٥٣	٩١	(الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٨٩)
		١٨ - طلب الدفاع سماع شاهد الاثبات الوحيد فى الدعوى جوهرى . يوجب على المحكمة اجابته . علة ذلك ؟
		مصادرة المحكمة هذا الحق بدعوى اسقاط تلك الشهادة من عناصر الاثبات . غير جائزة . علة ذلك ؟
٦٦١	١١٢	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ٦/٤/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٩ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود . مادام ذلك ممكنا . المادة ٢٨٩ إجراءات .</p> <p>عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة إلابتنازل الخصوم صراحة أوضمنا .</p>
٦٦١	١١٢	<p>(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٩ لسنة ق جلسة ١٩٨٩/٤/٦)</p> <p>٢٠ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤيدون فيها شهادتهم . موضوعى .</p> <p>عدم التزام المحكمة بأن تورد روايات الشاهد المتعددة .</p> <p>حقها فى الأخذ بقوله فى أى مرحلة دون بيان علة ذلك أو موضعه .</p> <p>مادام له أصله فى الأوراق .</p>
٧٢٦	١٢٢	<p>(الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)</p> <p>٢١ - لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال متهم على متهم آخر .</p> <p>ولووردت فى محضر الشرطة متى اطمأنت إليها . ولوعدل عنها .</p> <p>وزن أقوال الشهود . موضوعى .</p> <p>عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها . اغفالها بعض الوقائع مفاده : اطراحها</p>
٧٤٢	١٢٤	<p>(. الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢٢- حق محكمة الموضوع فى تجزئة أقوال الشاهد. حد ذلك ؟ (الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٩)
٧٥١	١٢٥	٢٣ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب سماع شاهد قدم فى مذكرة بعد حجز الدعوى للحكم أو الرد عليه . مثال لما لا يفيد معه الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة بإجابه. (الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
٧٨٠	١٣٠	٢٤ - محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق . الشهود الذين تلتزم بسماعهم ؟ (الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
٧٨٠	١٣٠	٢٥ - عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفى. مادامت لم تستند إليها . (الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
٧٨٠	١٣٠	٢٦ - وزن أقوال الشهود وتقدير الدليل . موضوعى . مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد ؟ (الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
٧٨٠	١٣٠	٢٧ - إحالة الحكم فى إيراد أقوال الشهود إلى ما أورد من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها . اختلاف أقوال شهود الإثبات فى بعض تفصيلها . لا يقدح فى سلامة الحكم . شرط ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)
٧٩٧	١٣٣	

الصفحة	القاعدة	
		٢٨ - وزن أقوال الشهود مرجعه إلى محكمة الموضوع . أخذها بأقوال شاهد . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٨٥٤	١٤١	(الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
٨٦٦	١٤٣	(والطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)
٨٧٩	١٤٥	(والطعن رقم ٤٤٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦)
١٠١٨	١٦٤	(والطعن رقم ٣٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)
١٣٤٦	٢١٤	(والطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)
		٢٩ - تناقض الشاهد أو اختلاف رواية شهود الاثبات في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . حد ذلك ؟
٨٦٦	١٤٣	(الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)
		٣٠ - تأخر المجنى في الإبلاغ . لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله . مادامت اطمأنت إليها .
٨٦٦	١٤٣	(الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)
		٣١ - تقدير الأدلة في الدعوى بالنسبة إلى كل متهم حق لمحكمة الموضوع . لها أن تأخذما تطمئن إليه في حق متهم وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق آخر .
		صدق الشاهد في شطر من أقواله دون شطر آخر منها . يصح عقلا .
٨٧٩	١٤٥	(الطعن رقم ٤٤٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣٢ - حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى . وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى . تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم . مادام استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا . مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشاهد ؟ (الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
٩٢٢	١٥٣	٣٣ - حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصور الصحيحة لواقعة الدعوى موضوعى . وزن أقوال الشهود وتقديرها موضوعى . تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الادانة من أقوالهم بما لاتناقض فيه . مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشهود ؟ الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض . (الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
٩٥٠	١٥٤	(الطعن رقم ٤١٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)
٩٦١	١٥٥	(الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
٩٩٧	١٦١	٢٤ - قرابة الشاهد للمجنى عليه . لاتمنع من الأخذ بأقواله . (الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
٩٩٧	١٦١	

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ - الطلب الجازم . ماهيته ؟ حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع الشاهد . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .
١٠٠٦	١٦٢	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠) ٣٦- تعذر سماع الشاهد لعدم الاستدلال عليه . لا يمنع من القضاء بالادانة . مادامت الأدلة القائمة فى الدعوى كافية للثبوت.
١٠٠٦	١٦٢	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠) ٣٧ - تناقض الشاهد فى أقواله . لا يعيب الحكم . علة ذلك ؟
١٠١٨	١٦٤	(الطعن رقم ٣٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١) ٣٨ - إحالة الحكم فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . صحيحة . حد ذلك : أن تنصب هذه الشهادة على واقعة واحدة ولا يوجد خلاف فيها .
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣) ٣٩ - الشهادة . تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه بحاسة من حواسه .
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣) ٤٠ - العبرة فى تحرى حقيقة معنى اللفظ فى اللغة . هى بالسياق الذى ورد فيه . لفظة المشاهدة . دلالتها على ما يدركه الشاهد بسائر حواسه مثال
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤١ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى . غير لازم .</p> <p>كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى</p> <p>تناقضا يستعصى على الملاحة والتوفيق .</p> <p>مثال لتسبيب سائغ لدحض قالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى .</p>
١٠٤٨	١٦٩	<p>(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)</p> <p>٤٢ - سلطة محكمة الموضوع فى الالتفات عما تضمنه محضر الصلح بعدول المبنى عليه عن اتهام المتهم بون بيان العلة .</p> <p>اخذها بأدلة الثبوت يؤدى دلالة الى إطراحه .</p>
١٠٤٨	١٦٩	<p>(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)</p> <p>٤٣ - اختلاف أقوال شهود النفى الذين أخذ الحكم بأقوالهم فيما هو غير مؤثر . لا يعيب الحكم .</p> <p>الجدل الموضوعى إثارته أمام النقض . غير جائز</p>
١١٣١	١٨٣	<p>(الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .</p> <p>للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى . مادامت قد اطمأنت إليها .</p> <p>تناقض الشاهد . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الادانة من أقواله بما لا تناقض فيه .</p> <p>الجدل الموضوعى فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى . غير جائز أمام النقض</p>
١١٦٦	١٨٧	<p>(الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)</p> <p>٤٥ - عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلاماتقيم عليه قضاها</p> <p>عدم تعرض المحكمة لأقوال شاهد مدرج فى قائمة الشهود . مفاده . اطراحها لها .</p>
١١٦٦	١٨٧	<p>(الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)</p> <p>٤٦ - تطابق اقوال الشاهد أو اعتراف المتهم مع مضمون الدليل الفنى . ليس بلازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاعة والتوفيق .</p>
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/١٢)
١٣٠٥	٢١١	(والطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
١١٩٦	١٩٢	٤٧ - عدم ايراد الحكم لدفاع الطاعن بوجود تناقض بين الدليلين القولى والفنى . لايعيبه . علة : ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩)
		٤٨ - مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى . لايمكن بذاته أن يكون دليلا على حصول الاختلاس . اقتصار الحكم على ذكر أسماء شهود العجر دون أن يبين فحوى ماشهد به كل منهم واكتفائه بالاحالة إلى كشف الجرد دون ايراد مضمونها واتخاذها من العجز بذاته دليلا على وقوع الاختلاس . يعيب الحكم .
١٢٣٥	١٩٩	(الطعن رقم ١٢٤٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٨٩) ٤٩ - وزن أقوال الشهود . موضوعى . للمحكمة أن تستخلص الادانة من أقوال الشهود ولو تناقضت . متى كان استخلاصا سائفا . المجادلة فى تقدير الدليل . لايجوز اثارته أمام محكمة النقض .
١٢٤٠	٢٠٠	(الطعن رقم ١٥٣٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٨٩) ٥٠ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته . موضوعى . تناقض أقوال الشاهد . لايعيب الحكم . مادام استخلص الحقيقة منها . بما لاتناقض فيه . سلطة المحكمة فى اطراح مالاتمئن إليه من أقوال الشاهد .
١٢٦٠	٢٠٣	(الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥١ - الشهادة . هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه .</p> <p>مناط التكليف بادائها . القدرة على تحملها . اقتضاؤها فيمن يؤديها العقل والتمييز ولو كانت على سبيل الاستدلال .</p> <p>جواز رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز .</p> <p>المنازعة في قدرة الشاهد على التمييز . توجب على المحكمة تحقيقها للاستيثاق من قدرة الشاهد على تحمل الشهادة .</p> <p>تعويلها على شهادته بون الوقوف على ذلك . يعيب الحكم .</p> <p>التحقق من قدرة الشخص على تحمل الشهادة سابقة على حق المحكمة في تقدير أقواله .</p>
١٢٨٩	٢٠٧	<p>(الطعن رقم ١٥٣٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)</p> <p>٥٢ - حق المحكمة في الأخذ برواية منقولة متى اطمأنت إليها واقتنعت بصحتها عنها .</p>
١٣١٣	٢١٣	<p>(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>٥٣ - حق المحكمة في الأخذ برواية شخص ينقلها عن آخر متى رأت أنها صدرت منه حقيقة وأنها تمثل واقع الدعوى .</p> <p>وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .</p> <p>مفاد أخذ الحكم بشهادة شاهد ؟</p>
١٣١٣	٢١٣	<p>(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>٥٤ - للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه . دون بيان العلة .</p>
١٣١٣	٢١٣	<p>(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥٥ - تناقض رواية شهود الاثبات فى بعض تفاصيلها . لايعيب الحكم . مادام أنه لم يورد تلك التفاصيل أويركن إليها فى تكوين عقيدته .</p> <p>الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . اثارته أمام النقض غير جائز .</p>
١٣٤٦	٢١٦	<p>(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)</p> <p>٥٦ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبيده المتهم فى مذكرته المقدمة منه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح . مادام لم يطلب ذلك بجلسته المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة .</p>
١٣٥٧	٢١٦	<p>(الطعن رقم ٤٥٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>دفاع «الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره »</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٩٢٢)</p> <p>قرائن</p> <p>(أ) قوة الامر المقضى :</p> <p>١ - حق المدعى بالحقوق المدنية الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح . فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها .</p> <p>قبول طعن المدعى بالحقوق المدنية شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والاعادة . يوجب على محكمة الاعادة بحث عناصر الجريمة</p>

الصفحة	القاعدة	
٥٦٥	٩٣	<p>وثبوتها في حق المتهم . عدم تقيدها بالقضاء السابق ولو كان الحكم في الدعوى الجنائية حاز قوة الأمر المقضى . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٤)</p> <p>٢ - قوة الأمر المقضى للحكم الجنائي الصادر في موضوع الدعوى الجنائية . الحاجة به تكون أمام المحاكم المدنية وليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .</p> <p>نقض الحكم للمرة الثانية . يوجب تحديد جلسة لنظر الموضوع.</p> <p>المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٥٦٥	٦٣	<p>(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٤)</p> <p>« ب » قرائن قانونية:</p> <p>توقيع الشيك على بياض دون اثبات قيمته أوتاريخه . لا يؤثر على صحته . مفاده . تفويض المستفيد في تحرير بياناته . افتراض هذا التفويض . مالم يقم الدليل على خلافه .</p>
٧٠٢	١١٨	<p>(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>اثبات « قرائن . قوة الأمر المقضى »</p> <p>(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٥٦٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		« ج » قرائن قضائية :
		حق محكمة الموضوع فى أن تستتبط من الوقائع والقرائن ما يؤدى عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها .
٢٣١	٣٩	(الطعن رقم ٦٨٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥/١/١٩٨٩)
		تسجيلات صوتية :
		١ - تسجيل الحوادث التى تجرى فى مكان خاص . عمل من أعمال التحقيق .
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١/٦/١٩٨٩)
		٢ - استصدار النيابة العامة أمرا من القاضى الجزئى بتسجيل المحادثات التى تجرى فى مكان خاص بعد اتصالها بالتحريات وتقدير كفايتها لتسوين اجرائه . عمل من أعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الاذن أو ندبت مأمور الضبط لذلك .
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١/٦/١٩٨٩)
٦٣٠	١٠٦	(والطن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨٩)
		٣ - عدم اشتراط القانون شكلا خاصا للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الأمر الصادر من القاضى الجزئى باجراء التسجيلات .
٦٣٠	١٠٦	(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - قيام مأمور الضبط القضائي بإجراء التسجيلات الصوتية نفاذا للأمر الصادر من القاضي الجزئي بعد ندبه من النيابة العامة لإجراء ذلك . صحيح .</p> <p>انتهاء الحكم إلى عدم الاطمئنان إلى صحة هذا الإجراء استنادا إلى خلو الأوراق مما يفيد بسط النيابة العامة رقابتها على الاشرطة المسجلة . استدلال معيب .</p>
٦٣.	١٠٦	<p>(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>إجراءات « إجراءات التحقيق »</p> <p>(القاعدتان رقما ١٠٠ ، ١٠٦ ، بالصحيفتين رقمي ٥٩٤ ، ٦٣٠)</p> <p>ونياية عامة .</p> <p>(القاعدتان رقما ١٠٠ ، ١٠٦ ، بالصحيفتين رقمي ٥٩٤ ، ٦٣٠)</p> <p>معاينة :</p> <p>١ - تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصلح سببا للنعي على الحكم .</p> <p>مثال .</p>
٥٦	٦	<p>(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)</p> <p>٢ - إجراءات المعاينة في غيبة المتهم . لا بطلان . ما يملكه هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما شاب المعاينة التي تمت في غيبته من نقص أو عيب .</p>
١١١	١٦	<p>(الطعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
٩٢٢	١٥٣	٢ - طلب المعاينة الذي لايتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولاإلى استحالة حصول الواقعة . موضوعي . عدم التزام المحكمة بإجابته . مادام المقصود به إثارة الشبهة في الدليل . (الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) راجع ايضاً : اثبات " بوجه عام " (القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ٢٣١)
		<hr/>
		إجراءات
		إجراءات التحقيق
٢١	٣	١ - النعى على النيابة بأنها لم تواجه المتهم بالتهمة وعقوبتها . تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . لايصح سبياً للطعن . (الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)
		٢ - تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصلح سبياً للنعى على الحكم . مثال .
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)
		٢ - بقاء شخصية المرشد غير معروفة وعدم افصاح مأمور الضبط عنها . لايعيب الإجراءات .
٨١	١٠	(الطعن رقم ٥٨٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - إجراءات المعاينة فى غيبة المتهم . لابطلان . مايملكه هو التمسك لدى محكمة الموضوع بماشاب المعاينة التى تمت فى غيبته من نقص أو عيب .
١١١	١٦	(الطعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٤) ٥ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدارالاذن بالتفتيش . موضوعى شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها . لانه لايمس ذاتيتها .
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤) ٦ - اختصاص وكيل النيابة الكلية بجميع أعمال التحقيق فى دائرة النيابة الكلية التابع لها . أساس ذلك ؟
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤) ٧ - إجراءات التحريز . عمل تنظيمى للمحافظة على الدليل مخالفتها لايرتب البطلان
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤) ٨ - تعييب الاجراءات السابقة على المحاكمة لايصح ان يكون سببا للطعن على الحكم . علة ذلك ؟
٣٩٩	٦٧	(الطعن رقم ٢٩٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦) ٩ - ايجاب المادة ١٢٣ إجراءات على المحقق أن يتثبت من شخصية المتهم وأن يحيطه علما بالتهمة المنسوبة إليه . عدم إيجابها إفصاح المحقق عن شخصيته .
٤٣٩	٧٥	(الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢)

اجراءات التحقيق

٤٩

الصفحة	القاعدة	
٤٣٩	٧٥	<p>١٠ - حضور ضابط الشرطة التحقيق . لايعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة ذاته لايعد إكراها . مادام لم يستطل بأذى مادي كان أومعنوى . مجرد الخشية منه لاتعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف .</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)</p> <p>١١- حق مأمور الضبط فى سؤال المتهم بون استجوابه . المادة ٢٩ إجراءات</p> <p>حق المحكمة فى التعويل على ماتضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعتراف . حد ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢)</p>
٤٦١	٧٩	<p>١٢ - الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية . مالم ترسلطة التحقيق او المحاكمة الاستعانة بمترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها .</p> <p>لايعيب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة به قد استعانت بوسيط لتولى ترجمة أقوال المحكوم عليه . تعلق ذلك بظروف التحقيق ومقتضياته وخضوعه دائما لتقدير من يباشره . طالما أن المحكوم عليه لم يذهب الى أن أقواله قد نقلت على غير حقيقتها .</p> <p>العبرة فى الأحكام . بالاجراءات والتحقيقات التى تجريها المحكمة . تعيب التحقيق السابق على المحاكمة . غير جائز .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)</p>
٤٩١	٨١	

الصفحة	القاعدة	
٥١٤	٨٢	<p>١٣ - حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عملا بالمادة ٩٢ إجراءات . ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش .</p> <p>عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع القانونى ظاهر البطلان مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/٤/١٩٨٩)</p> <p>١٤ - مقتضى أعمال المادة ٥١ إجراءات . حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه كلما أمكن ذلك . وإلا وجب حضور شاهدين .</p> <p>مجال أعمال تلك المادة . مقصور على الحالات التى يجيز فيها القانون لمأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير ندب من سلطة التحقيق</p> <p>التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى بناء على ندب من النيابة العامة يقتضى حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عنه كلما أمكن ذلك . المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ إجراءات .</p> <p>المحضر الذى يحرره بناء على ذلك . هو محضر تحقيق .</p> <p>(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/٤/١٩٨٩)</p> <p>١٥ - حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق . تكليف أى من مأمورى الضبط ببعض الاعمال التى يختص بها .</p>
٥٩٤	١٠٠	<p>(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١/٦/١٩٨٩)</p> <p>١٦ - تسجيل المحادثات التى تجرى فى مكان خاص . عمل من أعمال التحقيق</p>
٥٩٤	١٠٠	<p>(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١/٦/١٩٨٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - استصدار النيابة العامة أمرا من القاضي الجزئي بتسجيل المحادثات التي تجرى فى مكان خاص بعد اتصالها بالتحريات وتقديرها كفايتها لتسوين إجرائه . عمل من أعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الاذن أو ندبت مأمور الضبط لذلك .
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)
		١٨ - تفتيش النيابة العامة غير المتهم أو منزل غير منزله . غير جائز إلا فى حالات معينة . أساس ذلك ؟
		مايجوز للنيابة العامة اتخاذه من إجراءات طبقا للمادة ٢٠٦ إجراءات . وما يشترط لذلك ؟
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)
٦٣٠	١٠٦	(والطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)
		١٩ - قيام مأمور الضبط القضائى بإجراء التسجيلات الصوتية نفاذا للأمر الصادر من القاضي الجزئى بعد ندبه من النيابة العامة لإجراء ذلك . صحيح .
		انتهاء الحكم إلى عدم الاطمئنان إلى صحة هذا الاجراء استنادا الى خلو الأوراق مما يفيد بسط النيابة العامة رقابتها على الأشرطة المسجلة . استدلال معيب .
٦٣٠	١٠٦	(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)
		٢٠ - عدم اشتراط القانون شكلا خاصا للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئى بإجراء التسجيلات .
٦٤٠	١٠٦	(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق . تكليف أى من مأمورى الضبط ببعض ما يختص به . شرط ذلك ؟
٦٣.	١٠٦	(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨٩)
		٢٢ - استصدار النيابة العامة الأمر بتسجيل المحادثات التى تجرى فى مكان خاص من القاضى الجزئى بعد اتصالها بالتحريات وتقدير كفايتها لتسويغ اجرائه . عمل من أعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذه أو نذبت مأمور الضبط لذلك .
٦٣.	١٠٦	(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨٩)
		٢٣ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم لأول مرة أمام النقض .
٦٣٧	١٠٧	(الطعن رقم ٢١١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨٩)
٦٧٥	١١٥	(والطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٦/٧/١٩٨٩)
		٢٤ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم .
		عدم سؤال المتهم فى التحقيق . لا يترتب عليه بطلان الاجراءات. أساس ذلك ؟
٦٨٨	١١٧	(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٧/٧/١٩٨٩)
		٢٥ - الأعمال الاجرائية تجرى على حكم الظاهر . عدم بطلانها من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر واقع .
٨١٩	١٣٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢/١١/١٩٨٩)
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٦ - النص في المادة ١٩٩ إجراءات جنائية على أن تباشر النيابة العامة التحقيق طبقا للأحكام المقررة لقاضي التحقيق . لا يعفى النيابة العامة مما فرضه القانون على قاضي التحقيق من ضوابط وقيود .</p> <p>الاذن بالتفتيش . ماهيته ؟</p> <p>تقدير كفاية الدلائل لتسوية إصدار الاذن بالتفتيش وإن كان لسلطة التحقيق إلا أنه يخضع لرقابة محكمة الموضوع .</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p>
٨١٩	١٣٨	<p>٢٧ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يقبل أمام النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)</p>
٩١٨	١٥٢	<p>٢٨ - جواز استجواب المتهم أو مواجهته بغير دعوة محاميه . في حالتي القلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة . تقدير ذلك للمحقق . تحت رقابة محكمة الموضوع .</p> <p>مناط الاستفادة من حكم المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات ؟</p>
٩٢٢	١٥٣	<p>(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)</p> <p>٣٩ - الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن . ردا عليه .</p> <p>لجوء الضابط إلى وكيل النيابة في منزله . لاستصدار الاذن بالتفتيش . لامخالفة فيه للقانون .</p>
١٠٦٩	١٧١	<p>(الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
١٢٤.	٢٠٠	٢٠ - النعى بشأن عدم ضبط الات الاعتداء وعرضها على المجنى عليهم . تعيب للاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح سببا للطعن (الطعن رقم ١٥٢٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)
١٣١٣		٢١ - الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية ما لم تر سلطة التحقيق أو المحاكمة الإستعانة بمترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها . (الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥) راجع أيضا : محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » (القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم)
		اجراءات المحاكمة:
٥	٣	١ - النطق بالحكم تخرج به الدعوى عن حوزة المحكمة . يمتنع معه عليها العدول عنه ولو كان باطلا أو مبنيا على إجراء باطل . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)
	٢٦	٢ - وجوب أخذ رأى المفتى قبل الحكم بالاعدام . المادة ٢٨١ إجراءات لا يوجب على المحكمة أن يكون قد صدر بإجماع قضاتها . ولا اهمية لاثبات أن ميعاد العشرة أيام المقررة لبدء رأيه قد روعى . (الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)
٢١		٣ - اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة . غير كاف . وجوب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة . على بساط البحث والمناقشة فى حضور الخصوم . علة ذلك ؟
	٣٢	(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - النعى على المحكمة التفاتها عن تحقيق إجراء لم يطلب منها . غير جائز .
١٨٥	٣٢	(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
٢٦٥	٤٣	(والطعن رقم ٧٢٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		٥ - حق المحكمة فى الاعراض عن سماع ما يبيد به المتهم . اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى .
٢٨٠	٤٤	(الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		٦ - اتصال محكمة ثانى درجة بالدعوى . مقيد بالوقائع التى طرحت على محكمة اول درجة . عدم جواز تصدى محكمة ثانى درجة لدعوى لم تفصل فيها محكمة اول درجة . أساس ذلك ؟
٢٩٥	٤٦	(الطعن رقم ٣٧٣٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)
		٧- وصف الحكم . العبرة فيه بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه . وجوب حضور المتهم بجنة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به . جواز انابته وكىلا عنه فى الأحوال الأخرى . المادة ٢٣٧ . إجراءات استئناف الطاعن وحده للحكم الابتدائى القاضى بمعاقبته بالغرامة . اثره : صدور الحكم حضوريا . جواز الطعن فيه بالنقض .
٣١٠	٤٩	(الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)
١٢٥٥	٢٠٢	(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨ - نظر المحكمة الدعوى الجنائية فى جرائم انتهاك ملك الغير .</p> <p>وجوب أن تفضل فى النزاع . بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم . وبعد سماع أقوال نوى الشأن بتأييد قرار قاضى الحيازة أو بإلغائه دون مساس بأصل الحق .</p> <p>اغفال المحكمة الفصل فى طلب الغاء قرار قاضى الحيازة . للطاعن الرجوع إلى المحكمة نفسها للفصل فيما أغفلته . اساس ذلك ؟ المادة ١٩٣ مرافعات .</p> <p>عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم فى هذا الشأن .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥١٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٥/٣/١٩٨٩)</p>
٣٩٣	٦٥	<p>٩ - عدم تعلق أوجه البطلان الخاصة بالتكليف بالحضور بالنظام العام .</p> <p>حضور المتهم بنفسه أو بوكيل عنه بالجلسة . ليس له التمسك ببطلان أوراق التكليف بالحضور . اساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩)</p>
٣٩٩	٦٧	<p>١٠ - القضاء فى المعارضة . صحته رهن بسماع دفاع المعارض .</p> <p>إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بغير عذر .</p> <p>الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .</p> <p>اغفال المحكمة التعرض للشهادة الطبية التى تشير إلى المرض الذى تعطل به الطاعن كعذر مانع من الحضور والتفاتها عن التأجيل المبني على هذا العذر . قصور .</p>
٤٢٧	٧٢	<p>(الطعن رقم ٤٧٠٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٨٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١١ - الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة بالغه العربية . مالم ترسلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بمترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها .</p> <p>لا يعيب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة به قد استعانت بوسيط لتولى ترجمة أقوال المحكوم عليه . تعلق ذلك بظروف التحقيق ومقتضياته وخضوعه دائما لتقدير من يباشره . طالما أن المحكوم عليه لم يذهب إلى أن أقواله قد نقلت على غير حقيقتها .</p> <p>العبرة في الأحكام . بالاجراءات والتحقيقات التي تجريها المحكمة تعيب التحقيق السابق على المحاكمة . غير جائز .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)</p> <p>(والطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>١٢ - التعويضات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسم الانتاج والاستهلاك حقيقتها . عقوبات تكميلية حددها الشارع تحكيميا بصرف النظر عن تحقق الضرر . توقيعتها من محكمة جنائية فحسب دون توقف على طلب الخزانة .</p> <p>عدم سريان حكم المادة ٢٦٢ إجراءات في شأن ترك الدعوى المدنية التابعة لها . أثر ذلك ؟</p> <p>قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد حكم محكمة أول درجة بإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المدنية المختصة . خطأ في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)</p>
٤٩١	٨١	
١٣١٣	٢١٣	
٥٣٥	٨٦	

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - حضور الخصم الذى صدر الحكم فى غيبته . قبل انتهاء الجلسة وتقديمه طلب لاعادة نظرها . أثره : سقوط الحكم الصادر فى غيبته وجوب اعادة نظر الدعوى فى حضوره . مخالفة ذلك : خطأ فى القانون . أساس ذلك ؟
٥٤٠	٨٧	(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٦) ١٤ - اثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص . كفايته لصحة هذا الاجراء ولو كان التقرير من عمل هيئة سابقة . أساس ذلك ؟
٥٤٧	٩٠	(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠) ١٥ - محكمة الموضوع غير ملزمة بعد حيز الدعوى للحكم باجابة طلب فتح باب المرافعة . حد ذلك ؟
٥٥٣	٩١	(الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠) ١٦ - مناط الاستغناء عن سماع الشهود ؟ المادة ٢٨٩ اجراءات .
٥٥٣	٩١	(الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠) ١٧ - اشتراط تقديم شكوى من المجنى عليه أووكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة إجراءات عن الجرائم المبينة بها . قيد على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية . عدم مساسة بحق المجنى عليه أو من ينوب عنه فى الادعاء المباشر . الادعاء المباشر بمثابة شكوى .
٥٥٣	٩١	(الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٨ - عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور أو تغيير التهمة باسناد أفعال لم ترفع بها الدعوى . المادة ٢٠٧ اجراءات مخالفة ذلك . خطأ في القانون واخلال بحق الدفاع . لا يقدح في ذلك إعمال المحكمة للمادة ٣٢ عقوبات . أساس ذلك ؟</p>
٥٨٧	٩٨	<p>(الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥)</p> <p>١٩ - اغفال المحكمة الاطلاع على الحرز المحتوى على الاشرطة المنافية للأداب وعدم عرضها على بساط البحث والمنافشة بالجلسة في حضور الخصوم . يعيب الحكم</p>
٦٢٢	١٠٤	<p>(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٨)</p> <p>٢٠ - استماع المحكمة قبل الفصل في أمر الحدث في حالات تعرضه للانحراف وفي مواد الجنايات والجناح الى أقوال المراقب الاجتماعي . اجراء جوهري يترتب البطلان على عدم اجرائه .</p>
٦٢٦	١٠٥	<p>(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٨)</p> <p>٢١ - ترتيب الشارع البطلان على عدم مراعاة أى إجراء جوهري لكونه سواه . عدم ايراده معياراً لتمييز الاجراء الجوهري من غيره من الاجراءات .</p>
٦٢٦	١٠٥	<p>متى يكون الاجراء جوهرياً يترتب البطلان على عدم مراعاته ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٢ - اتصال المحكمة بالدعوى الجنائية المرفوعة ممن لا يملك . معدوم . أثر ذلك ؟</p> <p>تصدى المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى . عند رفع الأمر إليها . غير جائز . علة ذلك ؟</p> <p>اثارة انعدام اتصال المحكمة بالدعوى لأول مرة . أمام النقض . جائز . حد ذلك ؟</p> <p>مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦)</p>
٦٥١	١١١	<p>٢٣ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود . مادام ذلك ممكنا . المادة ٢٨٩ إجراءات .</p> <p>عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة الابتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٦)</p>
٦٦١	١١٢	<p>٢٤ - دفاع المتهم عن نفسه حق مقدس . يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية .</p> <p>لا يضير العدالة تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها إدانة بريء .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٦)</p>
٦٦١	١١٢	

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ - طلب الدفاع سماع شاهد الاثبات الوحيد فى الدعوى جوهري . يوجب على المحكمة اجابته . علة ذلك ؟ مصادرة المحكمة هذا الحق بدعوى اسقاط تلك الشهادة من عناصر الاثبات . غير جائزة . علة ذلك ؟
٦٦١	١١٢	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٦) ٢٦ - وجود الطاعن بالسجن فى اليوم المحدد لنظر معارضته . عذر قهرى يبرر تخلفه . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن بون الاشارة إلى هذا العذر الذى ابداه محاميه . اخلاص بحق الدفاع .
٧٢٣	١٢١	(الطعن رقم ٣٥٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢) ٢٧ - الدفع بتزوير الشيك . جوهري . وجوب تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه . التأخير فى الادلاء بالدفاع . لايدل حتما على عدم جديته . استعمال المتهم حقه فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء . لايصح وصفه بعدم الجدية . علة ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب للرد على الدفع بتزوير الشيك .
٧٥٨	١٢٦	(الطعن رقم ٣٥٣٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١١) ٢٨ - حق المتهم فى اختيار من يتولى الدفاع عنه . مقدم على حق المحكمة فى تعيين المدافع . استعداد المدافع عن المتهم أوعدم استعداده . أمرموكول إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .
٧٦٢	١٢٧	(الطعن رقم ٤٢٦٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١١)

الصفحة	القاعدة	
٧٨٠	١٣٠	<p>٢٩ - عدم التزام المحكمة إجابة طلب سماع شاهد قدم فى مذكرة بعد حجز الدعوى للحكم أو الرد عليه .</p> <p>مثال لما لا يفيد معه الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة باجابته</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٨٩)</p> <p>٣٠ - نظر الدعوى المعروضة أمام محكمة الجنايات بدور الانعقاد فى غير اليوم المحدد لها أو مجاوزتها التاريخ المحدد لنهاية الدور لا يرتب بذاته بطلانا . أساس ذلك ؟</p>
٨٩٣	١٤٨	<p>(الطعن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٨/١١/١٩٨٩)</p> <p>٣١ - الحضور أمام محكمة الجنايات . عدم استلزامه سوى تكليف المتهم بالحضور بون اشتراط إعلان محاميه - المادتان ٣٧٤ ، ٣٧٨ إجراءات .</p>
٨٩٣	١٤٨	<p>(الطعن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٨/١١/١٩٨٩)</p> <p>٣٢ - ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا الاجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا اخلاص بحق الدفاع .</p> <p>استعداد المدافع أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .</p>
٨٩٣	١٤٨	<p>(الطعن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٨/١١/١٩٨٩)</p> <p>٣٣ - الطلب الجازم . ماهيته ؟</p> <p>حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع الشاهد . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .</p>
١٠٠٦	١٦٢	<p>(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ ق . جلسة ٢٠/١١/١٩٨٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٤ - على المحكمة الجنائية متى رفعت إليها دعوى التزوير بناء على قضاء المحكمة المدنية برد ويطلان سند . أن تبحث بنفسها جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها . اكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك . قصور .</p>
١١١٢	١٨٠	<p>(الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)</p> <p>٣٥ - تخلف المدعى بالحقوق المدنية عن الحضور بشخصه أو بوكيل عنه بالجلسة دون عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إبدائه طلبات بالجلسة. أثره : اعتباره تاركا لدعواه المدنية . المادة ٢٦١ إجراءات</p> <p>عدم جواز التمسك باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه المدنية لأول مره أمام النقض . أساس ذلك ؟</p>
١٣٠٥	٢١١	<p>(الطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>٣٦ - قرار المحكمة في صدور تجهيز الدعوى وجمع الأدلة تحضيرى . جواز العدول عنه .</p>
١٣١٣	٢١٣	<p>(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>٣٧ - استمرار المحامى فى الوقوف إلى جانب موكله حتى انتهاء الحضور . لا يمنع المحكمة من الاستمرار فى نظر الدعوى .</p>
١٣١٣	٢١٣	<p>(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع ايضا :</p> <p>اثبات « شهود »</p> <p>(القاعدتان رقما ١٦ ، ١٢٢ بالصحيفتين رقمى ١١١ ، ٧٢٦)</p> <p>وحكم « تسبيبه غير معيب »</p> <p>(القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٨٠)</p> <p>ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » .</p> <p>(القاعدتان رقما ١٦ ، ٤٣ بالصحيفتين رقمى ١١١ ، ٢٦٥)</p> <p>ومحكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل »</p> <p>(القاعده رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١٢٨٥)</p> <p>ونقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها »</p> <p>(القواعد أرقام ٣٦ ، ٦٧ ، ١٢٧ ، ١٤٣ ، ١٦٤ ، ١٨٧ ، ٢١٣ ،</p> <p>بالصفحات أرقام ٢٠٧ ، ٣٩٩ ، ٧٦٢ ، ٨٦٦ ، ١٠١٨ ، ١١٦٦ ، ١٣١٣)</p> <hr/> <p>إحالة</p> <p>قرار الاحالة إجراء سابق فى المحاكمة . الطعن ببطان لأول مرة</p> <p>أمام محكمة النقض غير مقبول .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٨٩)</p>
٨١٩	١٣٨	

الصفحة	القاعدة	أحداث
		<p>١ - القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ ناسخ للأحكام الاجرائية والموضوعية الواردة في قانون الاجراءات والعقوبات في صدور محاكمة الأحداث ومعاقبتهم</p> <p>اختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنة ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة . أساس ذلك ؟</p> <p>قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية . من حيث اشخاص المتهمين</p> <p>تعلقها بالنظام العام</p> <p>دفع الحاضر مع المتهم بأنه حدث . جوهري . عدم تعرض المحكمة له إيراداً وروداً قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٠٢ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٩/١/٢٠)</p> <p>٢ - الطعن بالنقض . حق شخصى للمحكوم عليه . لوالدى الحدث</p> <p>أوليه أو مسئول عنه أو النائب عن أيهم مباشرته . المادة ٣٩ من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤</p> <p>(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٩/١/٣١)</p> <p>٣ - عدم جواز إستئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث بالتوبيخ وبتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه</p> <p>المادة ٤٠ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ . أثره : عدم جواز الطعن عليها بطريق النقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧)</p> <p>٤ - استماع المحكمة قبل الفصل فى أمر الحدث فى حالات تعرضه للانحراف وفى مواد الجنائيات والجنح إلى أقوال المراقب الاجتماعى . اجراء جوهري . يترتب البطلان على عدم اجرائه .</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٨)</p>
٤٥٥	٧٧	
٦٢٦	١٠٥	

الصفحة	القاعدة	
٩٧٨	١٥٨	<p>٥ - تشكيل محكمة الأحداث من قاضى واحد يعاونه خبيران من الاختصاصيين أحدهما على الأقل من النساء . أساس ذلك ؟</p> <p>انعقاد الاختصاص بمحاكمة الحدث لمحكمة الأحداث دون غيرها</p> <p>تعلق قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين بالنظام العام .</p> <p>نظر محكمة الجنح العادية دعوى مقامة ضد حدث دون أن تكون لها ولاية الفصل فيها خطأ فى القانون . عدم تنبه محكمة ثانى درجة لذلك وقضاها بتعديل الحكم المستأنف . أثره ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)</p>
١٣١٣	٢١٣	<p>٦ - تقدير سن الحدث بوثيقة رسمية أو بوسطة خبير فى حالة عدم وجودها . المادة ٢٢ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .</p> <p>متى تعتبر الورقة رسمية . المادة ٣٩٠ مدنى المقابلة للمادة ١٠ اثبات .</p> <p>المحررات التى تصدر من الدول الأجنبية والمصدق عليها من السلطات الرسمية لا تعتبر فى حكم الوثيقة الرسمية . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p>
٨١٩	١٣٨	<p>احزاب سياسية</p> <p>النص فى المادتين ١١ ، ١٤ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ على اعتبار اموال الاحزاب من الاموال العامة واعتبارا القائمين عليها والعاملين بها فى حكم الموظفين العموميين ، عدم تضمينه أو غيره من القوانين النص على اعتبار اموال الصحف غير القومية من الاموال العامة ولاعلى اعتبارا العاملين بها من الموظفين العموميين او من فى حكمهم</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>أحوال شخصية</p> <p>١- الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات . شرط قبوله : اقامة مدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده بمشروعية عمله كانت له أسباب معقولة .</p> <p>مثال لتسبيب سائغ على عدم تقديم الطاعنين دليل تحريهما وكذا ثبوت العلم فى حقهما .</p>
١٦٠	٢٩	<p>(الطعن رقم ٤٥٣٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)</p> <p>٢- عقد الزواج وثيقة رسمية . مناط العقاب على التزوير فيها ؟</p> <p>مثال لتسبيب سائغ لاثبات الاشتراك فى تزوير وثيقة زواج .</p>
٧٥١	١٢٥	<p>(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٩)</p> <p>٣- قبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون غير قانون العقوبات . شرطه ؟</p> <p>نص المادتين ٦٣ ، ٦٠ من قانون العقوبات . مفاده ؟</p> <p>دفاع الطاعن بحسن نيته فى زواجه ممن تتوافر فيها الموانع الشرعية للزواج لا ينهض بمجرد سند التمسك بالاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية .</p>
٧٥١	١٢٥	<p>(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٩)</p>

الصفحة	القاعدة	اختصاص
		<p>(١) الاختصاص الولائي أو النوعي :</p> <p>١- محاكم أمن الدولة العليا طوارئ . استثنائية .</p> <p>اختصاص محاكم أمن الدولة بجرائم السلاح . لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بها . أساس ذلك ؟</p> <p>تبعية الجريمة ذات العقوبة الأخف للجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها في التحقيق والاحالة والمحاكمة . علة ذلك ؟</p> <p>مثال في شروع في سرقة واحراز سلاح .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)</p> <p>٢- قضاء محكمة الجنايات خطأ بعدم الاختصاص وتخليها عن الفصل في موضوع الدعوى . يعد مانعا من السير فيها لحرمانه المتهم من حق المثول أمام قاضيه الطبيعي . الذي كفله له الدستور . أثر ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)</p> <p>٣ - اختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه بنوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء .</p> <p>المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي ابتداء . هو الوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى .</p> <p>اختصاص محكمة الجنايات بجريمة إخفاء أثر مملوك للدولة . أساس ذلك ؟</p>
٧٣٣	١٢٣	
٧٣٣	١٢٣	
٧٩٢	١٣٢	(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤- توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وتعيين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحكمة الجنايات وتنظيم إدارى بين دوائر المحكمة . أثر ذلك ؟
٨٠٣	١٣٤	(الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)
		٥ - اختصاص محكمة أمن الدولة الجزئية المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . أساس ذلك ؟
٩٨٣	١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦)
		٦- لا ولاية لمحكمة الجنح العادية فى نظر جريمة خلو الرجل فى ظل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . قضاء محكمة ثانى درجة بتعديل الحكم المستأنف رغم ذلك . خطأ فى القانون .
٩٨٨	١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦)
		٧- الأعمال الإجرائية تجرى فى حكم الظاهر . عدم بطلانها من بعد . نزولا على ماينكشف من أمر واقع .
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		(ب) الاختصاص المكانى :
		١- مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانيا .
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٢- عدم إيجاب بيان الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش .
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤) ٣- اختصاص مأمورى الضبط القضائى . مقصور على الجهات التى يؤدون فيها وظائفهم . خروجهم من دائرة اختصاصهم . أثره : اعتبارهم من رجال السلطة العامة المشار إليها فى المادة ٣٨ اجراءات . تجاوز مأمور الضبط القضائى لاختصاصه المكانى إلا لضرورة . غير جائز . الدفع ببطلان الضبط والتفتيش لتجاوز مأمور الضبط القضائى اختصاصه المكانى . جوهرى . وجوب أن تعرض له المحكمة . قعودها عن ذلك . قصور .
٦٧٢	١١٤	(الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦) ٤- ضباط إدارة مكافحة المخدرات ومعاونيهم من الكونستبلات والمساعديين الأول والثانيين . انبساط اختصاصهم المكانى على جميع أنحاء الجمهورية . المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مفاد ذلك ؟
٩٨٨	١٦٠	(الطعن رقم ٤٢٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥- الأماكن التي يتعين بها الاختصاص . قسائم متساوية .</p> <p>المادة ٢١٧ إجراءات.</p> <p>قواعد الاختصاص فى المسائل الجنائية تعلقها بالنظام العام.</p> <p>وجوب اشتغال الحكم على أسبابه . المادة ٣١٠ إجراءات .</p> <p>القضاء برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى . دون ايراد أسباب ذلك . قصور .</p>
١٠٣١	١٦٦	<p>(الطعن رقم ٢٧٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٢)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>احداث</p> <p>(القاعدتان رقما ١٧ ، ١٥٨ بالصحيفتين رقمى ١١٧ ، ٩٧٨)</p> <p>وارتباط</p> <p>(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٢٦٥)</p> <p>وجريمة « أركانها »</p> <p>(القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٧٨٧)</p> <p>ومأمورو الضبط القضائى</p> <p>(القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٧٨٧)</p> <p>وموظفون عموميون</p> <p>(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٢٦٥)</p> <p>ونظام عام</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٩٨٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>ونقض « نظر الطعن والحكم فيه »</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٧٣٣)</p> <p>ونياية عامة</p> <p>(القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٥٠)</p> <p>(ج) تنازع الاختصاص :</p> <p>القضاء بعدم الاختصاص يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهرة . أساس ذلك ؟</p>
١٢٢٤	١٩٧	<p>(الطعن رقم ١٢٥٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٧)</p> <p>(د) اختصاص محاكم أمن الدولة :</p> <p>١- محاكم أمن الدولة العليا طوارئ . استثنائية .</p> <p>اختصاص محاكم أمن الدولة بجرائم السلاح . لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بها . أساس ذلك ؟</p> <p>تبعية الجريمة ذات العقوبة الأخف للجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها في التحقيق والاحالة والمحاكمة . علة ذلك ؟</p> <p>مثال في شروع في سرقة واحراز سلاح .</p>
٧٣٣	١٢٣	<p>(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)</p>
		<p>اختلاس أشياء محجوزة</p> <p>عدم التزام حارس المحجوزات بنقلها إلى مكان آخر عين لبيعها .</p>

الصفحة	القاعدة	
٥٤٥	٨٩	<p>الدفع بعدم التزام حارس المنقولات بنقلها إلى مكان بيعها . جوهري . اغفال الحكم المطعون فيه التعرض له . يعيبه . (الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧)</p> <hr/> <p>اختلاس أموال أميرية</p> <p>١- مناط تطبيق كل من فقرتي المادة ٣٢ عقوبات وأثر التفرقة بينهما في تحديد العقوبة ؟</p> <p>جريمة اختلاس أموال أميرية وتهريب جمركياتهما في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات . وجوب توقيع العقوبة المقررة لأشدهما بون العقوبة المقررة لما عداهما .</p> <p>ارتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيان هما اختلاس أموال أميرية والتهريب الجمركي . وجوب تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات باعتبار الجريمة الأشد وهي الجريمة الأولى وتوقيع عقوبتها .</p> <p>مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية عن الجريمة الثانية . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١/٣)</p>
٤٦١	٧٩	

الصفحة	القاعدة	
		٢- الرد بجميع صورهِ ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة .
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣) ٣- تحقق صفة الموظف العام . ركن في جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تمسك المتهم في جريمة اختلاس أموال أميرية بإنحسار صفة الموظف العام عنه واعتبار الواقعة جنحة وليست جناية اختلاس . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تمحّصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه . إطراح المحكمة دفاع الطاعن جملة دون أن تقسطه حقه . قصور .
٥٧٨	٩٦	(الطعن رقم ٦٩٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/١١) ٤- تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائى في جريمة اختلاس أموال أميرية . غير لازم . مادام قيامها مستفيدا من مجموع عباراته .
١١٨٧	١٩٠	(الطعن رقم ١٢٤٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١١) ٥- لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يورد مفردات المبلغ المختلس مجزأة . طالما كان هو المبلغ بذاته الذى ورد فى أمر الاحالة بغير اضافة .
١١٨٧	١٩٠	(الطعن رقم ١٢٤٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٦- مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي . لا يمكن بذاته أن يكون دليلا على حصول الاختلاس .
		اقتصار الحكم على ذكر أسماء شهود العجز دون أن يبين فحوى ما شهد به كل منهم واكتفائه بالاحالة إلى كشف الجرد . دون ايراد مضمونها واتخاذها من العجز بذاته دليلا على وقوع الاختلاس . يعيب الحكم .
١٢٣٥	١٩٩	(الطعن رقم ١٢٤٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)
		٧- تحدث الحكم استقلالا عن نية الاختلاس . غير لازم .
١٢٤٦	٢٠١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)
		راجع أيضا :
		أحزاب سياسية
		(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٨١٩)
		واشتراك
		(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ١٢٤٦)
		ورشوة
		(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٨١٩)
		وعقوبة « العقوبة المبررة »
		(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ١٢٤٦)
		وقانون « تفسيره »

الصفحة	القاعدة	
		<p>(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٨١٩) ومسئولية جنائية (القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ١٢٤٦)</p> <hr/> <p>إخفاء أثر مملوك للدولة</p> <p>١- اختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه بنوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء . المعول عليه فى تحديد الاختصاص النوعى ابتداء هو الوصف القانونى للواقعة كما رفعت بها الدعوى . اختصاص محكمة الجنايات بجريمة إخفاء أثر مملوك للدولة . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)</p> <hr/> <p>إخفاء أشياء مسروقة</p> <p>١- الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . يتعين الرد عليه . الحكم بالإدانة استنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش بون الرد على الدفع ببطلانه . قصور . عدم إيراد الحكم الدليل الكافى على توافر ركن العلم فى جريمة إخفاء أشياء مسروقة . إدانة الطاعن عنها . قصور . عدم امتداد أثر الطعن لغير الطاعن الذى لم يكن طرفا فى الخصومة الاستئنافية ولم يكن له حق الطعن .</p> <p>(الطعن رقم ٣٧٧٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)</p>
٧٩٢	١٣٢	
١٢٠٦	١٩٣	

الصفحة	القاعدة	
		<p>إخلال موظف بنظام توزيع سلعة</p> <p>١- جريمة اخلال الموظف العام بنظام توزيع سلعة كان مسئولاً عن توزيعها أو عهد إليه بتوزيعها . عمدية . قيامها . رهن بتوافر القصد الجنائي العام .</p>
٨٤٩	١٤٠	<p>(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p> <p>٢- حكم الإدانة . وجوب اشتماله على الأسباب التي بنى عليها والإمكان باطلا . المادة ٢١٠ إجراءات .</p> <p>المراد بالتسبب المعبر ؟</p> <p>افراغ الحكم في عبارات عامة معممة أو وضعه في صورة جملة مجهولة . لا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من ايجاب تسبب الاحكام .</p> <p>اغفال حكم الإدانة في جريمة اخلال الموظف العام بنظام توزيع سلعة تتعلق بقوت الشعب استظهار مقومات النظام الذي يحكم توزيع هذه السلعة وصدوره من الجهة المختصة بذلك . قصور .</p>
٨٤٩	١٤٠	<p>(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p>
		<p>إرتباط</p> <p>١- الاختصاص المكاني للجرائم المرتبطة . المادة ٢١٤ إجراءات .</p> <p>ارتكاب المحكوم عليه لعدة جرائم - قتل عمد مع سبق الاصرار المقترن بسرقة باكره - حالته إلى المحكمة المختصة مكانا ببعض تلك الجرائم . لا يعيب الحكم الصادر فيها . أساس ذلك ؟</p>
٣٣	٤	<p>(الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢- عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفى لتطبيقها ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن .</p> <p>مثال لحكم بالإدانة فى جريمة قتل مقترنة بجريمة سرقة صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى .</p>
٨٧	١١	<p>(الطعن رقم ٣٧٤٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٨)</p> <p>٣- اعتبار الحكم جرائم اعطاء رشوة لموظفين عموميين والاشتراك فى الاستيلاء على مال عام وعرض رشوة على موظف عام لم تقبل . جريمة واحدة بالتطبيق للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى التى لم يقبل نقض بشأنها . انعدام مصلحته فيما يثيره بشأن الجريمتين الآخرين .</p>
٢٦٥	٤٣	<p>(الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)</p> <p>٤- مناط تطبيق كل من فقرتى المادة ٢٢ عقوبات وأثر التفرقة بينهما فى تحديد العقوبة ؟</p> <p>جريمتى اختلاس أموال أميرية وتهريب جمركى . ارتباطهما فى حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٢ عقوبات .</p> <p>وجوب توقيع العقوبة المقررة لأشدهما دون العقوبة المقررة لما عداهما .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>إرتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيان هما اختلاس أموال أميرية والتهريب الجمركى . وجوب تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٢٢ عقوبات باعتبار الجريمة الأشد وهى الجريمة الأولى وتوقيع عقوبتها</p> <p>مخالفة الحكم المطعون فيه هذا الفطر خطأ فى تطبيق القانون يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية عن الجريمة الثانية . علة ذلك ؟</p>
٤٦١	٧٩	<p>(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣)</p> <p>٥- مناط تطبيق كل من فقرتى المادة ٢٢ عقوبات وأثر التفرقة بينهما فى تحديد العقوبة ؟</p> <p>قضاء الحكم بالزام المحكوم عليه بعقوبة التعويض الجمركى المقررة لجريمة الشروع فى التهريب بالاضافة إلى ما قضى به من العقوبة المقررة لجريمة الجلب . خطأ فى القانون . أساس ذلك ؟</p>
٤٩١	٨١	<p>(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)</p> <p>٦- شرط توقيع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٤/٣ عقوبات . وقوع القتل تأهبا لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب من العقوبة .</p> <p>وجوب قيام رابطة السببية بين القتل والجنحة . لا يكفى قيام علاقة الزمنية بينهما . على المحكمة فى حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجانى من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة .</p>

الصفحة	القاعدة	
٥٢٥	٨٤	<p>انتهاء الحكم إلى أن قصد الطاعن من ارتكاب القتل العمد هو ارتكاب جنحة السرقة دون استظهار هذا القصد وإقامة الدليل على توافره في حقه بما يقيم علاقة السببية بين القتل والسرقة. قصور.</p> <p>(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٩)</p> <p>٧- مناط تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بالاضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الشروع في التصدير . العقوبة التكميلية المقررة لجريمة الشروع في التهريب الجمركي . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>يوجب التصحيح .</p>
٧٠٩	١١٩	<p>(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١)</p> <p>٨- محاكم أمن الدولة العليا طوارئ . استثنائية .</p> <p>اختصاص محاكم أمن الدولة بجرائم السلاح . لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بها . أساس ذلك ؟</p> <p>تبعية الجريمة ذات العقوبة الأخف للجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها . في التحقيق والاحالة والمحاكمة . علة ذلك ؟</p> <p>مثال في شروع في سرقة وإحراز سلاح .</p>
٧٣٣	١٢٣	<p>(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)</p> <p>٩- انتفاء مصلحة الطاعن في تعيب الحكم في خصوص جريمة الاتفاق الجنائي . مادام الحكم قد اعتبر الجريمة المستندتين إليه جريمة واحدة وفق أحكام المادة ٣٢ عقوبات . وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي حيازة عملة مقلدة بقصد ترويجها .</p>
٧٤٢	١٢٤	<p>(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٠- لا جدوى من النعى على الحكم بخصوص جريمة الضرب. مادام الحكم قد دان الطاعن بجريمة السرقة مع آخر فى إحدى وسائل النقل البرية مع حمل سلاح والضرب وحيازة سلاح أبيض وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشدها . وهى جناية السرقة تطبيقاً لحكم المادة ٣٢ عقوبات .
٨٤٤	١٣٩	(الطعن رقم ٢٤٩٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢) ١١- الاكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلات للسرقة. تحقق الاكراه فى السرقة المنصوص عليه فى المادة ٣١٤ عقوبات . ولو وقع فعل الاكراه بعد حصولها . متى كان القصد منه الفرار بالمسروقات . اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه . موضوعى .
٨٦٦	١٤٣	(الطعن رقم ٤٢٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥) ١٢- تعدد العقوبة بتعدد المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ . ولو كانت لسبب واحد . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك بتوقيعه عقوبة واحدة . خطأ فى تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه .
١٠٩١	١٧٥	(الطعن رقم ٤٦٣٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧) ١٣- اعتبار الحكم الجرائم التى قارفها المتهم ارتكبت لغرض

الصفحة	القاعدة	
		واحد ومعاقبته بعقوبة الجريمة المقررة لأشدها اعمالا للمادة ٣٢ عقوبات . لاينال منه عدم ذكر تلك المادة أو تبعية الجريمة ذات العقوبة الأشد .
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢) ١٤- النعى على الحكم القصور فى التدليل بالنسبة للجريمة ذات العقوبة الأخف غير مجد . مادام قد أخذ المتهم بالجريمة ذات العقوبة الأشد تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات .
١٢٤٠	٢٠٠	(الطعن رقم ١٥٣٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨) ١٥- النعى على الحكم بالقصور فى التدليل أو بطلان الاجراءات بالنسبة للجريمة ذات العقوبة الأخف . غير مجد . مادام قد أخذ المتهم بالجريمة ذات العقوبة الأشد تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات . مثال .
١٢٤٦	٢٠١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩) ١٦- المقصود بالجرائم المرتبطة . الواجب نظرها أمام محكمة واحدة؟
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥) ١٧- انتفاء مصلحة الطاعن فى تعيينه الحكم فى خصوص جريمة عرض الرشوة . مادام الحكم قد دانه كذلك بجريمة جلب المخدر وأوقع عليه عقوبة تدخل فى نطاق تلك المقررة لها عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا :</p> <p>إجراءات « إجراءات المحاكمة »</p> <p>(القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٥٨٧)</p>
		<p>أسباب الاباحة وموانع العقاب</p> <p>(أ) أسباب الاباحة :</p> <p>١- حق الساحب المعارضة فى دفع قيمة الكمبيالة فى حالتى ضياعها أو تفليس حاملها . علة ذلك ؟ المادة ١٤٨ من قانون التجارة .</p>
٧٢	٨	<p>(الطعن رقم ٦٠٥٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٢)</p> <p>٢- سرقة الورقة والحصول عليها بطريق التهديد . دخولهما فى حكم ضياعها .</p> <p>الحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بحالات الاباحة فى المعارضة فى الوفاء بقيمته . أساس ذلك ؟</p>
٧٢	٨	<p>(الطعن رقم ٦٠٥٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٢)</p> <p>استعمال حق مقرر بمقتضى الشرعية</p> <p>الدفاع باستعمال حق مقرر بمقتضى الشرعية . موضوعى .</p> <p>إثارته لأول مرة أمام النقض . غير جائزة .</p>
٩٠٤	١٥٠	<p>(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩)</p>

الصفحة	القاعدة	الدفاع الشرعى
		١- الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض ما لم تكن مدونات الحكم تظاهرة .
٧٢٦	١٢٢	(الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٢) ٢- تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . حالة الدفاع الشرعى . مناط تحققها ؟ تجريد المجنى عليه من آلة العدوان وطعنه بها . لا يعد من قبيل الدفاع الشرعى . حد ذلك ؟ حق الدفاع الشرعى . لم يشرع لمعاقبة معتدى على اعتدائه . مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى .
٨٩٣	١٤٨	(الطعن رقم ٣٦٧٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٨) ٣- تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى موضوعى . مادام سائغا . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل غير جائز أمام النقض . مثال لتسبيب سائغ لانتفاء حالة الدفاع الشرعى بالنسبة للطاعنين .
٩٠٤	١٥٠	(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩) ٤- تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى موضوعى . ما دام سائغا . مثال لتسبيب سائغ لانتفاء توافر حالة الدفاع الشرعى بالنسبة للطاعن .
٩١٢	١٥١	(الطعن رقم ٤١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) موانع العقاب :
		١- تقصى أسباب اعفاء المتهم من العقاب طبقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . غير لازم . إلا إذا دفع بذلك أمام محكمة الموضوع . عدم جواز اثاره ذلك أمام النقض .
٨١	١٠	(الطعن رقم ٥٨٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٧)
		٢- الحالات النفسية . ليست أصلا من موانع المسئولية والعقاب .
		المرض العقلى الذى تنعدم به المسئولية قانونا وفقا للمادة ٦٢ عقوبات هو الذى يعدم الشعور والادراك .
٤٠٣	٦٨	(الطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
		٣- تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعى .
٤٠٣	٦٨	(الطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
		٤- تقدير مدى إكراه المتهم أو اختياره فى مقاومة الجريمة . موضوعى .
		الجدل الموضوعى . إثارته أمام النقض . غير جائز .
٤٣٩	٧٥	(الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٥- الجنون أو عاهة العقل دون غيرهما هما مناط الاعفاء من العقاب . أساس ذلك ؟
		الحالة النفسية والعصبية تعد من الاعذار القضائية المخففة التي يرجع الأمر فيها لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .
٤٨٢	٨٠	(الطعن رقم ٦٧٧٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٩) .
		٦- تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية . موضوعي .
		عدم التزام المحكمة بنذب خبير فني في الدعوى إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها .
١٠٠٦	١٦٢	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٥)
		٧- مناط الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات ؟
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
<hr/>		
استجواب		
		١- الاستجواب المحظور . ماهيته ؟
٢١	٣	(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢- حق مأمور الضبط في سؤال المتهم دون استجواب . المادة ٢٩ إجراءات
		حق المحكمة في التعويل على ماتضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعتراف . حد ذلك ؟
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣)
		٣- حق مأموري الضبط القضائي في سؤال المتهم دون استجوابه .
		سؤال موظف الجمارك للمتهم بمحضره و اقرار الأخير بالجريمة المسندة إليه . حق المحكمة في التعويل على هذا القرار متى اطمأنت اليه .
٤٩١	٨١	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)
		٤- جواز استجواب المتهم أو مواجهته . بغير دعوة محاميه .
		في حالتى التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة . تقدير ذلك للمحقق . تحت رقابة محكمة الموضوع .
		مناط الاستفادة من حكم المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات ؟
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)

استئناف

(أ) ميعاده

١- قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الإستئناف شكلا

الصفحة	القاعدة	
٣٧٦	٦١	<p>للتقرير به بعد الميعاد . فصل فى شكل الاستئناف بعدم القبول .</p> <p>الطعن فى حكم محكمة أول درجة أمام النقض . غير جائز .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)</p> <p>٢- قضاء المحكمة غيابيا بسقوط حق الطاعن فى استئنافه لا يعتبر فى صحيح القانون فصلا ضمنيا بقبول الإستهئناف شكلا .</p> <p>ولا يمنعها عند إصدار حكمها من القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .</p>
١٠٨٤	١٧٣	<p>(الطعن رقم ٤٢١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)</p> <p>٢- للمحكمة الفصل فى شكل الاستئناف فى أية حالة كانت عليها الدعوى . أساس ذلك ؟</p>
١٠٨٤	١٧٣	<p>(الطعن رقم ٤٢١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)</p> <p>(ب) نظره والحكم فيه</p> <p>١- اتصال محكمة ثانى درجة بالدعوى . مقيد بالوقائع التى طرحت على محكمة أول درجة .</p> <p>عدم جواز تصدى محكمة ثانى درجة لدعوى لم تفصل فيها محكمة أول درجة . أساس ذلك ؟</p>
٢٩٥	٤٦	<p>(الطعن رقم ٢٧٣٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩ / ٢ / ٢١)</p> <p>٢- نظر المحكمة الدعوى الجنائية فى جرائم انتهاك ملك الغير .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>وجوب أن تفصل فى النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم، بعد سماع أقوال نوى الشأن . بتأييد قرار قاضى الحيازة أو بالغائه دون مساس بأصل الحق .</p> <p>اغفال المحكمة الفصل فى طلب الغاء قرار قاضى الحيازة .</p> <p>للمطاعن الرجوع إلى المحكمة نفسها للفصل فيما أغفلته . أساس ذلك ، المادة ١٩٢ مرافعات .</p> <p>عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم فى هذا الشأن .</p>
٣٩٣	٦٥	<p>(الطعن رقم ٢٥١٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٨٩)</p> <p>٣- انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة .</p> <p>الاجراءات القاطعة للتقادم ؟</p> <p>مضى ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الحكم الابتدائى إلى يوم التقرير بالطعن فيه بالاستئناف . دون اتخاذ اجراء قاطع للتقادم . يوجب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .</p> <p>الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن . رغم انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . خطأ فى القانون . يوجب نقضه</p>

الصفحة	القاعدة	
		والحكم بانقضائها بمضى المدة .
		الدعوى المدنية التابعة . عدم انقضاؤها إلا بمضى المدة المقررة لها فى القانون المدنى .
٣٩٦	٦٦	(الطعن رقم ٥٦٤٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٥/٣/١٩٨٩)
		٤- استئناف المتهم دون النيابة . أثره : عدم جواز تغليظ العقوبة المقضى بها عليه . المادة ٤١٧ إجراءات .
٤١٦	٧٠	(الطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩)
		٥- العبرة فى تشديد العقوبة هى بدرجة العقوبة فى ترتيب العقوبات .
		قضاء محمة أول درجة بالحبس والغرامة . أثره : ألا يجوز لمحكمة الاستئناف زيادة مقدار الغرامة وإن انقضت مدة الحبس .
		علة ذلك ؟
٤١٦	٧٠	(الطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩)
		٦- عدم جواز نظر الاستئناف المرفوع من النيابة . متى كان الحكم المستأنف قابلاً للمعارضه فيه من المتهم . علة ذلك ؟
		تصدى المحكمة الاستئنافية للفصل فى الاستئناف المقام من النيابة قبل إعلان الحكم الغيابى المستأنف للمتهم . خطأ فى القانون يوجب النقض والتصحيح بايقاف نظر الاستئناف حتى

الصفحة	القاعدة	
		يفصل في معارضة المحكوم عليه أو ينقضى ميعادها .
٤٢٢	٧١	(الطعن رقم ٢٨٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢٢) ٧- الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة . وجوب القضاء بتأييد الحكماء أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف . المادة ٤١٧/٣ إجراءات .
		استئناف المحكوم عليه دون النيابة . أثره : عدم جواز القضاء بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى باعتبار أن الواقعة جنائية . علة ذلك ؟
٦٤١	١٠٨	(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥) ٨- قضاء المحكمة غيابيا بسقوط حق الطاعن في استئنافه . لا يعتبر في صحيح القانون فصلا ضمنيا بقبول الاستئناف شكلا ولا يمنعها عند إصدار حكمها من القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .
١٠٨٤	١٧٣	(الطعن رقم ٤٢١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧) ٩- الحكم في استئناف الدعوى المدنية بالغاء الحكم الصادر برفضها والقضاء بالتعويض . لا يكون إلا باجماع آراء قضاة المحكمة . أساس ذلك ؟
١٠٨٨	١٧٤	(الطعن رقم ٤٦٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٠- العقوبة المقررة لجريمة لعب القمار فى محل عام . الحبس والغرامة ومصادرة النقود والأشياء التى استعملت فى ارتكابها .</p> <p>الغاء الحكم المطعون فيه عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا .</p> <p>خطأ فى القانون .</p> <p>اقتصار العيب الذى شاب الحكم على الخطأ فى تطبيق القانون . يوجب على محكمة النقض تصحيحه .</p> <p>عدم جواز إضارة المتهم بناء على الاستئناف المقام منه وحده مؤدى ذلك ؟</p>
١٣٦١	٢١٧	<p>(الطعن رقم ٤٨٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>حكم « تسببيه . تسبیب غیر معيب »</p> <p>(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٢٤١)</p> <p>(ج) نطاقه</p> <p>اتصال محكمة ثانى درجة بالدعوى . مقيد بالوقائع التى طرحت على محكمة أول درجة .</p> <p>عدم جواز تصدى محكمة ثانى درجة لدعوى لم تفصل فيها محكمة أول درجة . أساس ذلك ؟</p>
٤٦	٤٦	<p>(الطعن رقم ٢٧٣٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(د) سقوطه
		١- وجوب القضاء بسقوط الاستئناف اذا لم يتقدم المستأنف لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية الواجبة النفاذ . أساس ذلك ؟
١٠٨٤	١٧٣	(الطعن رقم ٤٢١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)
		٢- قضاء المحكمة غيابيا بسقوط حق الطاعن في استئنافه . لايعتبر في صحيح القانون فصلا ضمنيا بقبول الاستئناف شكلا . ولا يمنعها عند إصدار حكمها من القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .
١٠٨٤	١٧٣	(الطعن رقم ٤٢١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)
		(هـ) مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام
		عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث بالتوبيخ وبتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه . المادة ٤٠ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ . أثره : عدم جواز الطعن عليها بطريق النقض
٤٥٥	٧٧	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٧)
<hr/>		
		استدلالات
		١- الحق المخول للمأموري الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية . نطاقه ؟
٢١	٣	(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي .
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)
٧٤٢	١٢٤	(والطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)
		٣- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي .
		شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يمس ذاتيتها .
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)
		٤- حق مأمور الضبط القضائي في سؤال المتهم دون استجوابه .
		سؤال موظف الجمارك للمتهم بمحضره واقرار الأخير بالجريمة المسندة إليه . حق المحكمة في التعويل على هذا الاقرار متى اطمأنت إليه .
٤٩١	٨١	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)
		٥- للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على تحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها أن ترى فيها ما يبرر الاذن بالتفتيش وأن تطرحها فيما عداه .
		الجدل الموضوعي . غير جائز امام النقض .
٥١٤	٨٢	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٣)
٨٦٦	١٤٣	(والطعن رقم ٤٢٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦- لاينال من صحة التحريات ان تكون ترديدا لما أبلغ به المجنى عليه . علة ذلك ؟
٧٠٢	١١٨	(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧) ٧- حق محكمة الموضوع فى التعويل على مايتضمنه محضر الاستدلالات من اعترافات . وتقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات . موضوعى . مادام سائغا .
٧٤٢	١٢٤	(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨) ٨- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعى . إذن التفتيش لم يشترط القانون له شكلا معينا . وجود خطأ فى اسم المأذون بتفتيشه أو خلوه من بيان صفته أو صناعته أو محل إقامته . لا يعيبه . طالما كان هو الشخص المقصود بالاذن .
٧٩٢	١٣٢	(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩) ٩- تحريات الشرطة . قرينة تعزز الأدلة الأخرى .
٨٥٤	١٤١	(الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
٩٩٧	١٦١	(والطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠) ١٠- الاستناد إلى عدم إفصاح الضابط عن مصدر تحرياته فى القول بعدم جدية التحريات . لا محل له .
٨٥٤	١٤١	(الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)

الصفحة	القاعدة	
		١١- الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها في الاثبات . حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وإن عدل عنها . حد ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
٩٢٢	١٥٣	١٢- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش . موضوعي خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صناعته أو محل إقامته أو الخطأ في اسم الشهرة . لا يعيبه . طالما كان هو الشخص المقصود بالاذن . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
٩٢٢	١٥٣	١٣- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش . موضوعي . تسبب إذن تفتيش المسكن . ليس له شكل خاص . صدور الإذن بعد الاطلاع على محضر التحريات المتضمن أسباب طلبه . اعتبار هذه الأسباب أسبابا للإذن ولو لم يفصح مصدره عن ذلك . مثال لرد سائق على الدفع ببطان التفتيش لعدم تسبب الاذن . (الطعن رقم ٤٣٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)
٩٨٨	١٦٠	١٤- للمحكمة استنباط معتقدها من أي دليل يطرح عليها ولو تضمنته محاضر جمع الاستدلالات .

الصفحة	القاعدة	
		الجدل في تقدير الدليل . موضوعي .
٩٩٧	١٦١	(الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
		١٥- تقدير قيمة الاعتراف والعدول عنه . من اطلاقات قاضى الموضوع . له الأخذ باعتراف المتهم فى محضر الاستدلالات ولو عدل عنه بعد ذلك .
٩٩٧	١٦١	(الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
١٠٦١	١٧٠	(والطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		١٦- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعي .
		الخطأ فى تحديد عمل الطاعن . غير قاذح فى جدية التحريات.
١٠٦٩	١٧١	(الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		راجع أيضا :
		اعتراف
		(القاعدتان رقما ٧٥ ، ١٣٩ بالصحيفتين رقمى ٤٣٩ ، ٨٤٤)
<hr/>		
استيلاء على مال عام		
		١- انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة قبل أو بعد احوالها إلى المحكمة . لا يحول دون القضاء بالرد فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٢ ، ١٣٣ ، ١/٢'٣'٤ ، ١١٤ ، ١١٥ عقوبات فى مواجهة

الصفحة	القائمة	
		<p>الورثة والموصى لهم وكل من أفاد فائدة جدية من الجريمة بقدر ما استفاد . أساس ذلك ؟</p> <p>اغفال الحكم التدليل على استفادة كل وارث من الجريمة ومقدار الفائدة في الأموال العامة التي نسب لمورثه الاستيلاء عليها . قصور .</p>
٢٤٠	٤٠	<p>(الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٥)</p> <p>٢- اعتبار الحكم جرائم اعطاء رشوة لموظفين عموميين والاشتراك في الاستيلاء على مال عام وعرض رشوة على موظف عام لم تقبل . جريمة واحدة بالتطبيق للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى التي لم يقبل نقض بشأنها . انعدام مصلحته فيما يثيره بشأن الجريمتين الآخرين .</p>
٢٦٥	٤٣	<p>(الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)</p> <hr/> <p>اشتباه</p> <p>١- الاشتباه في حكم المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن المشردين والمشتبه فيهم . ماهيته ؟</p> <p>الاشتهار والسوابق قسيما في ابراز حالة الاشتباه .</p> <p>السوابق تكشف عن الاتجاه الخطر . ولاتنشئه .</p> <p>جواز الاعتماد على الاتهامات المتكررة لاثبات حالة الاشتباه</p>

الصفحة	القاعدة	
١٢٢	١٨	<p>متى كانت قريبة نسبيا وتكشف عن خطورة المتهم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٥)</p> <p>٢- التدابير التي يعاقب بها المشتبه فيه وجوب ألا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات . أساس ذلك ؟</p> <p>انزال الحكم بالمطعون ضده عقوبة تقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا لجريمة الاشتباه . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>اقتصار العيب الذي شاب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون . أثره : وجوب تصحيح الخطأ والحكم وفقا للقانون . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>عدم جواز أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده . أثر ذلك ؟</p> <p>مثال .</p>
١٢٧	١٩	<p>(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٥)</p>
		<p style="text-align: center;">اشتراك</p> <p>١- الاشتراك . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . اعتقاد المحكمة توافره من ظروف الدعوى وملابساتها لأسباب سائغة . كفايته .</p> <p>مثال .</p>
٣٦٤	٥٨	<p>(الطعن رقم ٨٢٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢- الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه. النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأي دليل مباشرة أو بطريق الاستنتاج أو من فعل لاحق للجريمة
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣)
		٣- الاتفاق لا يقتضى أكثر من تقابل إرادة كل من المشتركين فيه . لا يشترط مضي وقت معين . فيجوز وقوع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣)
		٤- الاشتراك فى جرائم التزوير . تمامه فى الغالب دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . مادام سائفا .
٦٨٨	١١٧	(الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)
		٥- عقد الزواج وثيقة رسمية . مناط العقاب على التزوير فيها ؟ مثال لتسبب سائغ لإثبات الاشتراك فى تزوير وثيقة زواج .
٧٥١	١٢٥	(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٩)
		٦- متى يعد المتهم فاعلا أصليا للجريمة ؟ مثال .
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)

اشتراك

١٠١

الصفحة	القاعدة	
		٧- مجرد توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . كفايته لتوافر أركان الجريمة المخصوص عليها بالمادة ١/٤٣ من القانون ١٨ لسنة ١٩٦٠ . أساس ذلك ؟
١٠٦٩	١٧١	(الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣) ٨- الاشتراك بالاتفاق . يتحقق باتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . نية الاشتراك . أمر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأي دليل مباشرة أو بطريق الاستنتاج أو من فعل لاحق للجريمة .
١٢٤٦	٢٠١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)
١٣١٣	٢١٣	(والطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥) ٩- الاشتراك في التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . ما يكفي لثبوته ؟ الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .
١٢٤٦	٢٠١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩) ١٠- حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة . دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع . شرط ذلك ؟ لا مصلحة للطاعن في المجادلة من تغيير صفته من فاعل أصلي في جريمة الاختلاس إلى شريك فيها . علة ذلك ؟
١٢٤٦	٢٠١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
١٣١٣	٢١٣	<p>١١- مثال لتسبیب سائغ على قيام الاشتراك بين الطاعنين (الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥) راجع أيضا : ارتباط (القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١٣١٣) وحكم « مايعيه فى نطاق التدليل » (القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٤٠)</p>
اشكال فى التنفيذ		
١٠٩٥	١٧٦	<p>١- الاشكال فى التنفيذ . يرد على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع . إذا كان باب الطعن فى الحكم مازال مفتوحا . المادة ٥٢٥ إجراءات . (الطعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٨)</p>
١٠٩٥	١٧٦	<p>٢- الاشكال فى التنفيذ . نعى على التنفيذ لا على الحكم . تجاوز محكمة الاشكال ذلك إلى أمور تخرج عن نطاق اشكالات التنفيذ . خطأ فى القانون . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٣٧٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٨)</p>
إصابة خطأ		
١٨	٢٠	<p>١- اغفال حكم الإدانة بيان الاصابات التى حدثت بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت إلى وفاة أحدهما . من واقع الدليل الفنى وكذا عدم استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر . قصور . (الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢- حكم الإدانة . بياناته ؟</p> <p>سلامة الحكم بالإدانة فى الجرائم غير العمدية مشروط ببيان ركن الخطأ ورابطة السببية .</p> <p>اكتفاء الحكم بالإدانة بالاحالة الى محضر الضبط . دون ايراد مضمونه ودون بيان كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن وموقف المجنى عليه ومسلكه اثناء وقوع الحادث . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٧)</p> <p>٣- العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ فى إصابة أكثر من ثلاث أشخاص هى الحبس وجوبا . المادة ٢٤٤/٣ عقوبات .</p> <p>العقوبة المقررة لجريمة عدم التزام الجانب الأيمن من نهر الطريق هى الغرامة التى لاتقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد عن خمسين جنيهاً . المادة ٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .</p> <p>العقوبة المقررة لجريمة قيادة مركبة آلية بحالة ينجم عنها الخطر هى الغرامة التى لاتقل عن خمسين قرشاً ولا تزيد على مائة قرش . المادة ٧٧ من القانون سالف الذكر .</p> <p>إعمال المادة ١/٣٢ عقوبات والقضاء بعقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث يقتضى الحكم بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة إصابة أكثر من ثلاث أشخاص وهى الحبس وجوبا . قضاء الحكم المطعون فيه</p>
٧٧	٩	

الصفحة	القاعدة	
		بتفريم المتهم مائة جنيه . خطأ فى القانون . يوجب نقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف .
١٣٩	٢٣	(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٣٠)
		٤- السرعة التى تصلح أساسا للمساعدة الجنائية فى جريمتى القتل والاصابة الخطأ . تعريفها ؟ تقدير توافرها . موضوعى .
١٠١٨	١٦٤	(الطعن رقم ٣٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)
		٥- الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية أو المدنية . موضوعى .
		المجادلة فيه أمام النقض . غير مقبولة .
١٠١٨	١٦٤	(الطعن رقم ٣٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)
		٦- تقدير توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر . موضوعى
		حد ذلك ؟
		استخلاص المحكمة أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . كفايته لتوافر علاقة السببية .
١٠١٨	١٦٤	(الطعن رقم ٣٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)
		٧- خطأ المجنى عليه . لا يسقط مسئولية المتهم . مادام لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية للجريمة .
١٠١٨	١٦٤	(الطعن رقم ٣٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨- صحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ تستوجب بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقفه وموقف المجنى عليه حيث وقع الحادث .</p>
١٢٩٤	٢٠٨	<p>(الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>٩- رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما تتفق والسير العادى للأمور .</p> <p>خطأ المجنى عليه يقطع السببية . متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا لأحداث النتيجة .</p>
١٢٩٤	٢٠٨	<p>(الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>إجراءات « إجراءات المحاكمة »</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ١٠١٨)</p>
		<p>اضرار عمدى</p> <p>تغير المحكمة التهمة المسندة للطاعنين من الاضرار العمدى بأموال الجهة التى يعملون بها إلى التسبب بخطئهم فى إلحاق ضرر جسيم بأموالها . تعديل التهمة نفسها يوجب لفت نظر</p>

الصفحة	القاعدة	
		الدفاع اليه . مخالفة ذلك . اخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟ اتصال الوجه الذى بنى عليه نقض الحكم لمحكوم عليهما آخرين لم يقررا بالطعن بالنقض فى الحكم ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة توجب امتداد أثر نقض الحكم إليهما . (الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٥)
٢٤٠	٤٠	
إعدام		
		١- اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة فى قضايا الإعدام . غير لازم . علة ذلك ؟ إتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها . (الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)
٢١	٣	
		٢- وجوب أخذ رأى المفتى قبل الحكم بالاعدام . المادة ٢٨١ إجراءات . لا يوجب على المحكمة أن يكون قد صدر بإجماع قضاتها . ولا أهمية لاثبات أن ميعاد العشرة أيام المقررة لا بداء رأيه قد روى . (الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)
٢١	٣	

الصفحة	القاعدة	
		٣- الحكم الصادر بالاعدام . ما يلزم من تسبب لقراره ؟ (الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)
٢١	٣	
٣٣	٤	(والطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠)
٤٩١	٨١	(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)
١٠٣٨	١٦٨	(والطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٣)
		٤- اتصال محكمة النقض بالدعوى المقضى فيها حضوريا بالاعدام . متى عرضتها النيابة العامة عليها ولو تجاوزت في ذلك الميعاد المقرر بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠)
٣٣	٤	
		٥- عدم جواز عرض النيابة العامة للحكم الصادر بالاعدام من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ على محكمة النقض . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٠٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١)
١٥٢	٢٧	
		٦- وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ؟ اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها . (الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)
٤٩١	٨١	
		٧- اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام . دون التقيد بميعاد محدد . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٩)
٥٢٥	٨٤	
٦٦١	١١٢	(والطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦)
١٠٣٨	١٦٨	(والطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/ ٢٣)

الصفحة	القاعدة	إعلان
		<p>١- إعلان المعارض لجلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخص أو فى محل إقامته . إعلانه لجهة الادارة . لا يصح . ابتناء الحكم فى المعارضة عليه . اثبات المحضر عدم الاستدلال على الطاعن لا يكفى للإستيثاق من جدية ما سلكه من إجراءات سابقة على الاعلان .</p> <p>عدم اثبات ما توجبه المادة ١٩ إجراءات . أثره . بطلان الاعلان . مثال .</p>
١٤٦	٢٥	<p>(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١)</p> <p>٢- عدم تعلق أوجه البطلان الخاصة بالتكليف بالحضور بالنظام العام .</p> <p>حضور المتهم بنفسه أو بوكيل عنه بالجلسة . ليس له التمسك ببطلان أوراق التكليف بالحضور . أساس ذلك ؟</p>
٣٩٩	٦٧	<p>(الطعن رقم ٣٩٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)</p> <p>٣- التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار القانونية . عدم إعلانه . أثره : عدم دخول الدعوى حوزة المحكمة .</p> <p>مضى ما يزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ الإبلاغ بالواقعة</p>

اعلان

١٠٩

الصفحة	القاعدة	
		حتى تاريخ إعلان الطاعن بصحيفة الادعاء المباشر دون اتخاذ أى إجراء قاطع للمدة . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . المادة ١٥ إجراءات . مثال فى جريمة بلاغ كاذب .
٥٣١	٨٥	(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠) ٤- الحكم الحضورى الاعتبارى . لا يسرى ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذى يثبت فيه علم الطاعن رسميا بصدر الحكم . مثال فى جريمة إقامة وإدارة محل بدون ترخيص .
٧٧٦	١٢٩	(الطعن رقم ٢٩٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨) ٥- الحضور أمام محكمة الجنايات . عدم استلزامه سوى تكليف المتهم بالحضور دون اشتراط إعلان محاميه . المادتان ٣٧٤ ، ٣٧٨ إجراءات .
٨٩٣	١٤٨	(الطعن رقم ٣٦٧٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٨) ٦- المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة مستلم الاعلان . مادام أنه خوطب بموطن المعلن إليه .
١٠٢٧	١٦٥	(الطعن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٢) ٧- إعلان المعارض بجلسة المعارضة . يجب أن يكون لشخصه أو نى محل إقامته . تسليم الاعلان لغيره ممن يجوز لهم ذلك

الصفحة	القاعدة	
		<p>قانوننا في موطن المعارض . قرينة غير قاطعة على علمه به . مؤدى ذلك ؟</p> <p>ثبوت أن الطاعن وقت اجراء الاعلان بالجلسة كان خارج البلاد . يعيب الحكم .</p> <p>عدم سرعان ميعاد الطعن بالنقض . إلا من يوم علم الطاعن رسميا بالحكم .</p> <p>مثال .</p>
١٣٦٧	٢١٩	<p>(الطعن رقم ٥٠٠٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨)</p>
		<p style="text-align: center;">أغذية</p> <p>النص في المادة الرابعة من قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ على الزام المنشآت الصناعية بوضع تاريخي الانتاج وانتهاء الصلاحية للمنتجات المبينة به . سريانه اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١٧ . أساس ذلك ؟</p> <p>عدم وضع بيان تاريخي الانتاج وانتهاء الصلاحية قبل العمل بأحكام قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ . غير مؤتم .</p> <p>مخالفة ذلك . خطأ في القانون يوجب النقض والتصحيح .</p>
١١١٧	١٨١	<p>(الطعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)</p>

الصفحة	القاعدة	اقتران
		<p>١- الاختصاص المكنى للجرائم المرتبطة ؟ المادة ٢١٤ إجراءات .</p> <p>ارتكاب المحكوم عليه لعدة جرائم - قتل عمد مع سبق الاصرار المقترن بسرقة باكراه - احواله إلى المحكمة المختصة مكانا ببعض تلك الجرائم . لا يعيب الحكم الصادر فيها . أساس ذلك ؟</p>
٣٣	٤	<p>(الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠)</p> <p>٢- عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات يكفى لتطبيقها ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن .</p> <p>مثال لحكم بالإدانة فى جريمة قتل مقترنة بجريمة سرقة . صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى .</p>
٨٧	١١	<p>(الطعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٨)</p> <p>٣- النعى بعدم توافر ظرفى الاقتران والارتباط . لا جدوى منه . ما دامت العقوبة التى نص عليها الحكم تدخل فى الحدود المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار محل الاتهام مجردة عن الظرفين المشار إليهما .</p>
٢٨٠	٤٤	<p>(الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)</p>

الصفحة	القاعدة	اكراه
		١- الاختصاص المكنى للجرائم المرتبطة؟ المادة ٢١٤ اجراءات .
٣٣	٤	ارتكاب المحكوم عليه لعدة جرائم - قتل عمد مع سبق الاصرار المقترن بسرقة باكراه - احالته إلى المحكمة المختصة مكانا ببعض تلك الجرائم . لا يعيب الحكم الصادر منها . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠)
		٢- كفاية ارتكاب الفعل ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض . مثال لتدليل سائغ على حصول الاكراه في جريمة هتك عرض .
١٨٥	٣٢	(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢) ٣- الاكراه في معنى المادة ٣١٤ عقوبات . يصح أن يكون بالوسائل المادية التي تقع على الجسم مباشرة . كما يصح أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح . يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين في جريمة السرقة بالاكراه . أن يرتكب كل منهم فعل الاختلاس أو الاكراه .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧) ٤- اثبات الحكم في حق الطاعن مساهمته بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها حمله مدية وتواجهه مع آخر على مسرحها . كفايته لاعتبارهما فاعلين أصليين .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٥- تقدير توافر الاكراه من عدمه . حق لمحكمة الموضوع . المجادلة فى ذلك أمام النقض . غير جائزة .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧) ٦- تقدير مدى اكراه المتهم أو اختياره فى مقارفة الجريمة . موضوعى .
٤٣٩	٧٥	الجدل الموضوعى . إثارته أمام النقض . غير جائز . (الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣) ٧- حضور ضابط الشرطة التحقيق . لا يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة ذاته لا يعد إكراها مادام لم يستغل بأذى مادي كان أو معنوى . مجرد الخشية منه لا تعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف .
٤٣٩	٧٥	(الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣) ٨- استخلاص الحكم واقعة اكراه المجنى عليه على امضاء شيكات على بياض بما يثبت حقوقا لهم قبله . كفايته لتوافر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٥ عقوبات .
٧٠٢	١١٨	(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧) ٩- متى لا يعول على الاعتراف ؟ الدفع ببطلان الاعتراف . جوهرى . يوجب على المحكمة مناقشته والرد عليه سواء وقع الاكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . مادام الحكم عول على هذا الاعتراف فى الإدانة .
٧١٧	١٢٠	(الطعن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٠- قعود الحكم عن تحقيق دفع المتهمين بأن الاعتراف كان نتيجة اكراه وتعويله في الإدانة على هذا الاعتراف . قصور يعيبه . لا يغنى عنه ما ذكر من أدلة أخرى . أساس ذلك ؟
٧١٧	١٢٠	(الطعن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢) ١١- الدفع ببطلان الاعتراف للاكراه لأول مرة أمام النقض . غير جائز . علة ذلك ؟
٨٦٦	١٤٣	(الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥) ١٢- الاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلات للسرقة . تحقق الاكراه في السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٤ عقوبات . ولو وقع فعل الاكراه بعد حصولها . متى كان القصد منه الفرار بالمسروقات . اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه . موضوعي .
٨٦٦	١٤٣	(الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥) ١٣- لمحكمة الموضوع الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك . متى إطمأنت إلى صحته . تقدير صحة ما يدعيه المتهم من انتزاع الاعتراف منه بالاكراه . موضوعي .
١٠٣٨	١٦٨	(الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣) ١٤- تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . موضوعي . تقدير محكمة الموضوع . عدم صحة ادعاء المتهم بأن اعترافه كان وليد اكراه . لا معقب عليها . مادامت تقيمه على أسباب سائغة . مثال .
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>الحصول على مال عام بطريق التهديد</p> <p>١- استخلاص الحكم واقعة اكراه المجنى عليه على امضاء شيكات على بياض بما يثبت حقوقا لهم قبله . كفايته لتوافر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٢٥ عقوبات .</p>
٧٠٢	١١٨	<p>(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)</p> <p>٢- جريمة المادة ٢٢٦ عقوبات . تحققها رهن بصدر فعل من الجانى على المجنى عليه بقصد تخويله أو ترويعة بما يحمله على تسليم مبلغ من المال أو أى شىء آخر بغير حق . تقدير توافر أركانها . موضوعى .</p>
٨١٩	١٣٨	<p>(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p>
		<p>امتناع عن تنفيذ حكم</p> <p>إعلان الصورة التنفيذية للحكم المنفذ به إلى الموظف المختص المطلوب إليه تنفيذه- شرط لانطباق المادة ١٢٣ عقوبات . علة ذلك؟ الدفع بعدم إعلان السند التنفيذى . جوهرى . عدم مواجهته والرد عليه . قصور .</p>
١٣٦	٢٢	<p>(الطعن رقم ٢٤٥٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٩)</p>
		<p>أمر بالأوجه</p> <p>الأمر الصادر من النيابة بالأوجه لاقامة الدعوى بعد اجرائها تحقيق أو انتداب أحد رجال الضبط لذلك . لا يمنع من العودة إلى</p>

الصفحة	القاعدة	
		التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة قبل انتهاء مدة سقوط الدعوى . قوام التدليل الجديد . أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بالأوجه لأقامتها . مثال .
٣٣	٤	(الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠)
		<hr/>
		أمن دولة
		١- جواز الطعن بالمعارضة فى الأحكام الصادرة حضوريا اعتباريا من محاكم أمن الدولة المستأنفة . أساس ذلك ؟ الحكم بعدم جواز المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنافى . خطأ فى القانون . عدم إمتداد أثر الطعن لمن لم يكن طرفا فى الخصومة الاستئنافية .
٢٢٣	٣٨	(الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٥)
		٢- خطأ الحكم فى اثبات أن الحكم صدر من محكمة أمن الدولة طوارىء . على خلاف الثابت فى الأوراق أنها احيلت إلى محكمة أمن الدولة الجزئية . خطأ مادى .
١٣٤٦	٢١٤	(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣- الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لأحكام المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . جواز الطعن فيها بالنقض .
١٣٤٦	٢١٤	(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)
<hr/>		
إهانة موظف عام		
		١- القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة . مناط تحققه ؟
٥٤٣	٨٨	(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧)
		٢- حكم الإدانة في جريمة إهانة موظف عام . وجوب اشتماله على بيان الفاظ الاهانة .
		اغفال حكم الإدانة في جريمة اهانة موظف عام بيان الالفاظ التي اعتبرها مهينة . قصور .
٥٤٣	٨٨	(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧)
<hr/>		
أوامر عسكرية		
		١- صدور قرار بانتهاء حالة الطوارئ في ١٥ مايو ١٩٨٠ . مؤداه : الغاء الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ الصادر استنادا إلى قيام تلك الحالة .
٣٣٢	٥٣	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢- خروج الواقعة المسندة للطاعن من دائرة التجريم بالغاء الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ . يتحقق به معنى القانون الاصلح . أثر ذلك ؟</p> <p>تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى بإدانة الطاعن بعد انحسار التأييم عن الواقعة . خطأ فى القانون .</p> <p>تطبيق القانون العقابى بأثر رجعى . غير جائز . أساس ذلك ؟</p> <p>المادة ٦٦ من الدستور .</p>
٣٣٢	٥٣	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣)
<h3>أوراق تجارية</h3>		
		<p>التظهير الناقل للملكية الكمبيالة . شرطه : توافر البيانات المذكورة فى المادة ١٣٤ من قانون التجارة .</p> <p>عدم استيفاء بيانات التظهير . أثره : افتراض أن القصد منه هو التوكيل فى تحصيل قيمة الورقة . المادة ١٣٥ من قانون التجارة .</p>
٦٨٠	١١٦	(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)
		<p>٢- النصوص الخاصة بالكمبيالة . تحتل الشريعة العامة للأوراق التجارية فى التشريع المصرى . سريانها على الشيك . ما لم تكن تتنافى مع طبيعته . أساس ذلك ؟</p>
٦٨٠	١١٦	(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>إيجار أماكن</p> <p>١- اقتضاء المؤجر أى مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن الأجره القانونية . مؤتم . عدم سريان التائم على الأماكن المؤجرة مفروشة أو بطريق الجدك . أساس ذلك ؟</p>
٣٨٨	٦٤	<p>(الطن رقم ٢٩٩٨ لسنة ٥٧ق جلسة ١٥/٣/١٩٨٩)</p> <p>٢- دفاع الطاعة أن العلاقة الإيجارية بينها وبين المجنى عليه هى إيجار بالجدك . جوهرى . اغفال الحكم المطعون فيه ايراده وتمحيصه . قصور .</p>
٣٨٨	٦٤	<p>(الطن رقم ٢٩٩٨ لسنة ٥٧ق جلسة ١٥/٣/١٩٨٩)</p> <p>٣- للمالك تقاضى ٥٠٪ من قيمة الجدك أو مقابل التنازل عن عقد الإيجار فى الحالات التى يثبت فيها للمستأجر ذلك بعد خصم ما قد يوجد بالعين من منقولات شملها التصرف . المادة ٢٠ من القانون ١٢٦ لسنة ١٩٨١ . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى القانون يوجب نقض الحكم .</p> <p>حجب الخطأ محكمة الموضوع عن بحث دفاع الطاعة المتعلق بتحديد مسئوليتها الجنائية وجوداً أو عدماً . وجوب أن يكون مع النقض الاحالة .</p>
٥٨١	٩٧	<p>(الطن رقم ٧٠٠٢ لسنة ٥٨ق جلسة ١١/٥/١٩٨٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤- لا حجية للأحكام الصادرة من محكمة القيم أمام المحاكم الجنائية . أساس ذلك ؟</p> <p>الحكم الصادر من محكمة القيم لا تنتضى به الدعوى الجنائية .</p> <p>إجراءات فرض الحراسة لاتوقف السير فى إجراءات الدعوى الجنائية . المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .</p> <p>الاعفاء من عقوبة جريمة خلو الرجل المؤثمة بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . رهن بتحقيق موجباته .</p>
٨١٣	١٣٦	<p>(الطعن رقم ٢٦٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢٠/٢٦)</p> <p>٥- مناط تأثيم اقتضاء مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد . هى صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار . أساس ذلك ؟</p>
٨٧٥	١٤٤	<p>(الطعن رقم ٥٢٦٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)</p> <p>٦- اختصاص محكمة أمن الدولة الجزئية المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بون غيرها بنظر الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . أساس ذلك ؟</p>
٩٨٣	١٥٩	<p>(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)</p> <p>٧- لا ولاية لمحكمة الجنج العادية فى نظر جريمة خلو الرجل فى ظل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . قضاء محكمة ثانى درجة بتعديل الحكم المستأنف رغم ذلك . خطأ فى القانون .</p>
٩٨٣	١٥٩	<p>(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨- جريمة خلو الرجل . مناط تحقيقها ؟</p> <p>بيانات حكم الإدانة . المادة ٣١٠ اجراءات ؟</p> <p>خلو الحكم من استظهار واقعة الدعوى بما تتوافق به عناصر الجريمة على صورة من الصور التى يؤتمها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن اجراء الأدلة المثبتة للواقعة المؤتمة . قصور .</p>
١٠٧٨	١٧٢	<p>(الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)</p> <p>٩- تقاضى مقدم ايجار وفق المادة السادسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مقصور على المباني المنشأة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .</p> <p>نقض الحكم بناء على طلب أحد الخصوم غير النيابة العامة .</p> <p>عدم جواز اضرارته من طعنه .</p> <p>مثال لحكم بالإدانة فى جريمة تقاضى مقدم ايجار صادر من محكمة النقض حال نظرها موضوع الدعوى .</p>
١١٤١	١٨٤	<p>(الطعن رقم ٢٣٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)</p> <p>١٠- جزاء الرد المنصوص عليه فى المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . يدور مع موجب بقاء المال الذى تقاضاه المتهم كخلو رجل فى ذمته حتى الحكم عليه .</p>
١٣٤٦	٢١٤	<p>(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ب) باعث - بطلان - بلاغ كاذب - بناء - بناء على أرض زراعية
		باعث
		١- الباعث ليس ركنا في جريمة القتل العمد .
٤٠٩	٦٩	(الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩) ٢- سبب الجريمة . ليس من أركانها . الخطأ فيه بفرض حصوله لا يؤثر في سلامة الحكم . متى لم تجعل له المحكمة اعتبارا في ادانة المتهم .
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٣/١١/١٩٨٩) ٣- سوء النية في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . توافره ؟ الدفع بتعذر توفير مقابل الوفاء بالشيك لغل يد الطاعن عنه بسبب فرض الحراسة . دفاع ظاهر البطلان . علة ذلك ؟ .
١٣٥٢	٢١٥	(الطعن رقم ٤٦٦١ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٨٩) ٤- الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات . تعريفه . النعي بان الشيك تحرر تأمينا لعقد قرض . غير مقبول . علة ذلك ؟
١٣٥٢	٢١٥	(الطعن رقم ٤٦٦١ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٨٩) راجع ايضا : تزوير (القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٤٨٢)

الصفحة	القاعدة	بطلان
		<p>١- اجراءات المعاينة فى غيبة المتهم . لا بطلان . ما يملكه هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما شاب المعاينة التى تمت فى غيبته من نقص او عيب .</p>
١١١	١٦	<p>(الطعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٤)</p> <p>٢- عدم حصول المحامى على الاذن المنصوص عليه فى المادة ١٣٣ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . مخالفة مهنية لا تجرد العمل الاجرائى من آثاره القانونية . اساس ذلك ؟</p>
٣١٦	٥٠	<p>(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)</p> <p>٣- عدم تعلق أوجه البطلان الخاصة بالتكليف بالحضور بالنظام العام .</p> <p>حضور المتهم بنفسه او بوكيل عنه بالجلسة . ليس له التمسك ببطلان أوراق التكليف بالحضور . اساس ذلك ؟</p>
٣٩٩	٦٧	<p>(الطعن رقم ٣٩٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)</p> <p>٤- وجوب قيام مأمور الضبط القضائى بنفسه بمباشرة الاجراء الذى ندب لتنفيذه او يكون قد تم على مسمع ومراى منه .</p> <p>قيام شخص من غير مأمورى الضبط القضائى باجراء التسجيلات الصوتية . أثره : بطلان ذلك الاجراء . ما دام لم يثبت</p>

الصفحة	القاعدة	
		ان ما قام به كان تحت سمع المأمور المأثون له . انسحاب هذا البطلان على الدليل المستمد منه . مثال .
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١) ٥- استماع المحكمة قبل الفصل فى أمر الحدث فى حالات تعرضه للانحراف وفى مواد الجنايات والجنىح الى اقوال المراقب الاجتماعى . اجراء جوهري يترتب البطلان على عدم اجرائه .
٦٢٦	١٠٥	(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٨) ٦- ترتيب الشارع البطلان على عدم مراعاة اى اجراء جوهري . بون سواه . عدم ايراده معيارا لتمييز الاجراء الجوهري عن غيره من الاجراءات .
٦٢٦	١٠٥	متى يكون الاجراء جوهريا يترتب البطلان على عدم مراعاته؟ (الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٨) ٧- قرار الاحالة . اجراء سابق على المحاكمة . الطعن ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٧٦٩	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦) ٨- خلو الحكم من تاريخ اصداره . أثره . بطلانه . اعتناق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم الابتدائي الباطل لخلوه من تاريخ اصداره . يترتب عليه بطلانه
٨١٦	١٣٧	(الطن رقم ٣٥٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
١٣١٣	٢١٣	<p>٩- لا صفة لغير من وقع فى حق الاجراء الباطل فى أن يدفع ببطلانه . ولو كان يستفيد منه . أساس ذلك ،</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٩٥ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>اجراءات «اجراءات المحاكمة»</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١٣١٣)</p> <p>واختصاص « الاختصاص المكانى »</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٦ بالصحيفة رقم ١٠٢١)</p> <p>وتفتيش " اذن التفتيش . اصداره "</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٩٢٢)</p> <p>وجريمة «حيازة أشرطة فيديو منافية للأداب»</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٦٢٢)</p> <p>وحكم « اجماع الآراء »</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ١٠٨٨)</p> <p>وحكم « بطلانه »</p> <p>(القاعدتان ١٠٩ ، ٢٢١ بالصحيفتين رقمى ٦٤٨ ، ١٣٧٥)</p> <p>ودفاع « الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره »</p> <p>(القاعدة ١٨٢ بالصحيفة رقم ١١٣١)</p> <p>وضرر</p> <p>(القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٤٠٩)</p> <p>وقضاه « صلاحيتهم »</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٩٠١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		ومأمور الضبط القضائي (القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٠٧) ونياية عامة (القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٤٣٩)
		بلاغ كاذب ١- بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٢١٠ إجراءات . مايشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب . اغفال حكم الادانة فى جريمة البلاغ الكاذب بيان واقعة الدعوى وعدم استظهاره أركان تلك الجريمة والتدليل على توافرها فى حق الطاعن والزامه بالتعويض المدنى المؤقت دون الاحاطة بأركان المسئولية المدنية . قصور . (الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢) ٢- التبليغ فى جريمة البلاغ الكاذب . اعتباره متوافرا ولو لم يصل من الجانى مباشرة . متى كان قد هيا المظاهر التى تدل على وقوع الجريمة بقصد ايصال خبرها الى السلطة العامة ليتهم امامها من اراد بالباطل . (الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥) ٣- تقدير صحة التبليغ من كذبه . من شأن محكمة الموضوع التي تنظر البلاغ الكاذب . شرط ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)
٣١٠	٤٩	
٦٥١	١١٠	
٦٥١	١١٠	

الصفحة	القاعدة	
٦٥١	١١٠	<p>٤- القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . قوامه . توافر العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وانتواء السوء والاضرار بالمبلغ ضده . تقدير توافره . موضوعي .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>اعلان</p> <p>(القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٥٢١)</p> <p>وحكم « تسبيبه . تسبيب غير معيب »</p> <p>(القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٦٥١)</p> <p>ونقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها »</p> <p>(القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٦٥١)</p>
		<p>بناء</p> <p>القانونان رقما ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ صدرا لما المهلة المقررة لوقف الاجراءات والتصالح المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وذلك تقديرا لظروف الملاك وأصحاب النويا الحسنة الذين تخلفوا عن تقديم طلباتهم في الموعد المحدد إلى الجهة الادارية المختصة .</p> <p>أثر ذلك : عدم سريان أحكام تلك القوانين إلا على المباني التي</p>

الصفحة	القاعدة	
٩٧٣	١٥٧	<p>تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل العمل بأحكام القانون ٢٠ لسنة ١٩٨٣ .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٥)</p>
		<p>بناء على أرض زراعية</p> <p>١- مناط التائيم فى جريمة اقامة قمينة طوب أن يكون البناء على أرض زراعية . المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .</p> <p>انحسار هذا الوصف عنها . لا تائيم . أساس ذلك ؟</p> <p>دفاع الطاعن بأن الأرض المقام عليها البناء ليست زراعية وتقديمه مستندات تأييدا لدفاعه . جوهرى . يوجب على المحكمة أن تعرض له . الإلتفات عنه . قصور .</p>
٣٧٣	٦٠	<p>(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)</p> <p>٢- مناط المسؤولية فى جريمة إقامة مصنع أو قمينة طوب أن تكون الأرض المقام عليها المصنع أو القمينة من الأراضى الزراعية انحسار هذا الوصف عن الأرض . لا تائيم . علة ذلك ؟</p> <p>اكتفاء حكم الادانة فى جريمة اقامة قمينة طوب على أرض زراعية فى بيان الدليل بالإحالة إلى محضر الضبط بون ايراد مضمونه واغفاله استظهار طبيعة الأرض التى أقيمت عليها القمينة قصور .</p>
١١٠٣	١٧٨	<p>(الطعن رقم ٤٨٧٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ت)
		تبيديد - تبغ - تحقيق - ترويج - تزوير - تسهيل استيلاء - تشرد - تصدير - تعدى على أرض مملوكة للدولة - تعذيب - تعويض - تفتيش - تقادم - تقرير التلخيص - تقليد - تلبس - تموين - تهرب ضريبي - تهريب جمركي .
		<hr/>
		تبيديد
		١- سرقة الورقة والحصول عليها بطريق التهديد . دخولها في حكم ضياعها .
		الحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بحالات الاباحة فى المعارضة فى الوفاء بقيمته . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٠٥٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٢)
٧٢	٨	
		٢- السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد . لايعفى من المسئولية الجنائية .
٢١٩	٣٧	(الطعن رقم ٣٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٥)
		٣- ما يتطلبه تحقق القصد الجنائى فى جريمة خيانة الامانة ؟ العبرة فى ثبوت قيام عقد من عقود الائتمان . بحقيقة الواقع . خلو الحكم من بيان ركن التسليم والقصد الجنائى . قصور .
٣٨٤	٦٣	(الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤- قيام الاختلاس المعد تبديدا معاقبا عليه . رهن بانتقال حيازة الشيء الى المختلس دون أن تصبح يده يد أمانة وأن يختلس ما أوّتمن عليه .
٣٨٤	٦٣	(الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩) ٥- تنازل الزوجة عن شكواها قبل الفصل فى الدعوى نهائيا فى جريمة تبديد منقولاتها الزوجية . يوجب الحكم بانقضاء الدعويين الجنائية والمدنية . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى القانون . يوجب النقض والتصحيح . اساس ذلك ؟
٥٧٤	٩٥	(الطعن رقم ٢٣٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٥/١١) ٦- جريمة خيانة الامانة . تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذى أوّتمن عليه مملوكا له . يتصرف فيه تصرف المالك القصد الجنائى فى هذه الجريمة . مناط تحققه ؟ تحدث الحكم استقلالا عن ذلك القصد . غير لازم . كفاية أن يكون مستفادا من ظروف الواقعة المبينة به أن الجانى تعمد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم اليه اضرازا به .
١٣٥٧	٢١٦	(الطعن رقم ٤٥٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع ايضا :</p> <p>حجز</p> <p>(القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ٢١٩)</p> <p>ودعوى جنائية " قيود تحريكها "</p> <p>(القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٥٧٤)</p> <p>ودعوى مدنية " اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها "</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ١٣٠٢)</p> <p>ودفع " الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن "</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٣٠)</p> <p>ودفع " الدفع بعدم الالتزام بنقل المحجوزات الى مكان بيعها "</p> <p>(القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٥٤٥)</p> <p>ودفع " الدفع بعدم العلم بيوم البيع "</p> <p>(القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ٢١٩)</p>
		<p>تبغ</p> <p>١- مناط التائيم فى جريمة عدم تقديم اقرار بضريبة الاستهلاك وفق حكم المادة ١١/٥٤ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .</p> <p>خضوع الدخان الخام لضريبة الاستهلاك . رهن بثبوت تصنيعه .</p>
٢٥٤	٤١	(الطعن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢- عدم الاقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها في المواعيد المحددة اعتباره في حكم التهرب من الضريبة . المادة ١١/٥٤ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .</p> <p>التزام كل مشتر او مستورد للدخان الخام بتقديم اقرار خلال شهر من سداد الضريبة بكيفية التصرف فيه . المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .</p>
٢٥٤	٤١	<p>(الطعن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>حكم "بيانات التسبيب"</p> <p>(القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٥٤)</p>
		<p style="text-align: center;">تحقيق</p> <p>الامر الصادر من النيابة بالأوجه لاقامة الدعوى بعد اجرائها تحقيق او انتداب احد رجال الضبط لذلك . لا يمنع من العودة الى التحقيق اذا ظهرت ادلة جديدة قبل انتهاء مده سقوط الدعوى .</p> <p>قوام الدليل الجديد . ان يلتقى به المحقق لأول مره بعد التقرير في الدعوى بالأوجه لاقامتها .</p> <p style="text-align: right;">مثال</p>
٣٣	٤	<p>(الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع ايضا :</p> <p>تفتيش " اجراءاته "</p> <p>(القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٥١٤)</p> <p>وتفتيش " اذن التفتيش . اصداره "</p> <p>(القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٠٧)</p>
		<p>ترويج</p> <p>١- القصد الجنائي فى جريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة . ماهيته ؟</p> <p>منازعة المتهم بجريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة . فى توافر القصد الجنائي . يوجب على المحكمة استظهار هذا القصد . مخالفة ذلك . قصور . يوجب نقض الحكم .</p>
١٩٩	٣٤	<p>(الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)</p> <p>٢- جريمة حيازة عملة مقلدة بقصد الترويج . تستلزم قصدا خاصا . هونية دفع العملة الزائفة الى التداول . على المحكمة استظهاره وعدم التزامها بإثباته فى حكمها على استقلال . مالم يكن محل منازعه من الجانى .</p>
٦١٣	١٠٢	<p>(الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		راجع ايضا :
		حكم " تسببه . تسبب غير معيب "
		(القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١١٧٧)
		<hr/>
		تزوير
		١- الاصل فى المحاكمات الجنائية اقتناع القاضى بناء على الادلة المطروحة عليه .
		حق القاضى فى تكوين عقيدته من اى دليل او قرينة برتاح اليها ما لم يقيدده القانون بدليل معين .
		جرائم التزوير لم يجعل القانون لإثباتها طريقا خاصا .
		مؤدى تساند الادلة فى المواد الجنائية ؟
٣٦٤	٥٨	(الطعن رقم ٨٢٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٨)
		٢- قيام شخص بوضع صورته على بطاقة شخصية صادرة باسم غيره . تزوير . معاقب عليه بالاشغال الشاقة . اساس ذلك ؟
٤٨٢	٨	(الطعن رقم ٦٧٧٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)
		٣- الاشتراك فى جرائم التزوير . تماعه فى الغالب دون مظاهر خارجية او اعمال مادية محسوسة . كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . ما دام سائغا .
		الجدل الموضوعى . اثارته امام النقض . غير جائز .
٦٨٨	١١٧	(الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)
١٢٤٦	٢٠١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
٦٨٨	١١٧	<p>٤- جرائم التزوير . لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا . (الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)</p> <p>٥- العقوبة المقررة للجريمتين المنصوص عليهما بالمادة ٢١٦ عقوبات ؟</p> <p>حالات التزوير فى جوازات السفر . محددة حصرا . العقوبات المقررة لمقارفها أخف من تلك المقررة لجرائم التزوير الأخرى .</p> <p>شمول تخفيف العقوبات . حالة حصول التزوير فى ورقة لا يتأتى الحصول على تذكرة السفر الا بها . اساس ذلك ؟</p> <p>المقصود بتذاكر السفر ؟</p> <p>اعتبار الحكم جريمة الاشتراك فى تزوير بيانات استمارة جواز سفر جنائية . خطأ . علة ذلك ؟</p>
٦٨٨	١١٧	<p>(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>اتفاق</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ١٢٤٦)</p> <p>واختلاس أموال أميرية</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ١٢٤٦)</p> <p>واسباب الاباحة وموانع العقاب " موانع العقاب "</p> <p>(القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٤٨٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>وحكم " تسببيه . تسبيب غير معيب "</p> <p>(القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٦٨٨)</p> <p>وعقوبة " تطبيقها "</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ١٢٤٦)</p> <p>وقصد جنائي</p> <p>(القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٤٨٢)</p> <p>ومحكمة الموضوع " سلطتها في تقدير توافر القصد الجنائي "</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ١٢٤٦)</p> <p>"تزوير اوراق رسمية"</p> <p>١- اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة . غير كاف .</p> <p>وجوب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة . على بساط البحث</p> <p>والمناقشة في حضور الخصوم . علة ذلك ؟</p> <p>١٥٠ ٢٦ (الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١)</p> <p>٢- عقد الزواج وثيقة رسمية . مناط العقاب على التزوير فيها</p> <p>مثال لتسبيب سائق لاثبات الاشتراك في تزوير وثيقة زواج</p> <p>٧٥١ ١٢٥ (الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٩)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>اشترك</p> <p>(القاعدة رقم ٥٨ بالصحيفة رقم ٣٦٤)</p>

تزوير "أوراق عرفية" - "الادعاء بالتزوير"

١٣٧

الصفحة	القاعدة	
		<p>وحكم "تسبيبه . تسبيب غير معيب"</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٥ بالصحيفة رقم ٧٥١)</p> <p>ومسئولية جنائية</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ١٢٤٦)</p> <p>" تزوير أوراق عرفية "</p> <p>١- على المحكمة الجنائية متى رفعت إليها دعوى التزوير بناء على قضاء المحكمة المدنية برد ويطالن سند لتزويره أن تبحث بنفسها جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها . اكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك . قصور .</p>
١١١٢	١٨٠	<p>(الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)</p> <p>٢- تزوير المحررات الصادرة من إحدى الجهات المبينة في المادة ٢١٤ مكررا عقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .</p> <p>يعتبر تزويرا في محررات عرفية . وإن كانت العقوبة المقررة لمقارفها السجن . علة ذلك ؟</p>
١٢٢٤	١٩٧	<p>(الطعن رقم ١٢٤٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٧)</p> <p>" الادعاء بالتزوير "</p> <p>١- ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اجراءات المحاكمة .</p> <p>الأصل في الاجراءات أنهاروعيت . عدم جواز جحد ما أثبتته الحكم من تلاوة تقرير التلخيص الا بالطعن بالتزوير .</p>
٥٤٧	٩٠	<p>(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)</p>
٩٢٢	١٥٣	<p>(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
٥٥٣	٩١	<p>٢- الطعن بالتزوير فى ورقة مقدمة فى الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير المحكمة .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)</p> <p>٣- الدفع بتزوير الشيك . جوهري . وجوب تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه .</p> <p>التأخير فى الادلاء بالدفاع . لا يدل حتما على عدم جديته .</p> <p>استعمال المتهم حقه فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء . لا يصح وصفه بعدم الجدية . علة ذلك ؟</p> <p>مثال لتسبيب معيب للرد على الدفع بتزوير الشيك</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٢٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١١)</p>
٧٥٨	١٢٦	<p style="text-align: center;">تسهيل استيلاء</p> <p style="text-align: right;">راجع :</p> <p style="text-align: center;">حكم " ما لا يعيبه فى نطاق التدليل "</p> <p style="text-align: center;">(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٤٠)</p> <p style="text-align: center;">تشرد</p> <p style="text-align: right;">راجع :</p> <p style="text-align: right;">اشتباه</p> <p style="text-align: center;">(القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٢٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		تصدير
		١- تصدير المخدر . ماهيته ؟
٧٠٩	١١٩	متى يلزم التحدث عن القصد من تصدير المخدر استقلالا ؟ (الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١)
		٢- مناط تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ؟
		قضاء الحكم المطعون فيه بالاضافة الى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الشروع فى التصدير . العقوبة التكميلية المقررة لجريمة الشروع فى التهريب الجمركى . خطأ فى تطبيق القانون . يوجب التصحيح .
٧٠٩	١١٩	(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١)
		تعدى على أرض مملوكة للدولة
		إدانة موظف عام عن جريمة تعدى على أرض مملوكة للدولة . ومعاملته بالرفقة والحكم عليه بعقوبة الحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل . المادة ٢٧ عقوبات .
		اقتصار العيب الذى شاب الحكم على مخالفة القانون . على محكمة النقض تصحيحه . اساس ذلك ؟
١١٩٢	١٩١	(الطعن رقم ١٢٤٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
		تعذيب
		التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة فيها تقدير توافرها . موضوعى .
٩٠٤	١٥٠	(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩)

الصفحة	القاعدة	تعويض
		<p>١- إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعن . كفايته للاحاطة بأركان المسؤولية المدنية . والقضاء بالتعويض . عدم بيان الحكم من بعده الضرر بنوعيه . لا يعيبه . عدم التزام الحكم ببيان مدى الضرر الذى قدر التعويض على أساسه . علة ذلك ؟</p>
٢١	٣	<p>(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)</p> <p>٢- على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ اجراءات للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع الى ذات المحكمة للفصل فيما اغفلته . المادة ١٩٣ مرافعات الطعن بالنقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع . مؤدى ذلك ؟</p>
٢٠٣	٣٥	<p>(الطعن رقم ٦٢٤٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٣)</p>
٦٤١	١٠٨	<p>(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)</p> <p>٣- التعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسم الانتاج والاستهلاك . حقيقتها . عقوبات تكميلية حددها الشارع حكما بصرف النظر عن تحقق</p>

الصفحة	القاعدة	
		الضرر . توقيعتها من محكمة جنائية فحسب . دون توقف على طلب الخزانة .
		عدم سريان حكم المادة ٢٦٢ اجراءات فى شأن ترك الدعوى المدنية التابعة لها . أثر ذلك ؟
		قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد حكم محكمة أول درجة بإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المدنية المختصة . خطأ فى القانون .
٥٣٥	٨٦	(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)
		٤- بيان الحكم العناصر القانونية لجريمة إحداث عاهة يتضمن فى ذاته الاحاطة بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . عدم بيانه عناصر الضرر عند قضائه بالتعويض . لا خطأ .
١١٥٨	١٨٦	(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)
		٥- التعويضات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب والرسوم عقوبة تنطوى على عنصر التعويض . أثر ذلك ؟
١٢١٣	١٩٥	(الطعن رقم ٧٦٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)
		٦- علم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيده غير مؤثر .
		المطالبة بتعويض الضرر الفعلى الناتج عن الجريمة دون المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك . شرط قبول الدعوى المدنية فيها .
١٣٥٢	٢١٥	(الطعن رقم ٤٦٦١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع ايضا :</p> <p>دعوى مدنية "تركها"</p> <p>(القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ٥)</p> <p>ودعوى مدنية "نظرها والحكم فيها"</p> <p>(القاعدتان رقما ١ ، ٦٢ بالصحيفتين رقمي ٥ ، ٣٨٤)</p> <p>ومحكمة مدنية "اختصاصها"</p> <p>(القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ٥)</p> <p>ومحكمة جنائية "اختصاصها"</p> <p>(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٣٥)</p> <p>ووقف التنفيذ</p> <p>(القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٣٨١)</p>
		<p style="text-align: center;">تفتيش</p> <p style="text-align: center;">(أ) إجراءاته</p> <p>١- حصول التفتيش بحضور المتهم او من ينوبه عملا بالمادة</p> <p>٩٢ إجراءات . ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش .</p> <p>عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان.</p> <p>مثال</p> <p>(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/٤/١٩٨٩)</p>
٥١٤	٨٢	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢- مقتضى اعمال المادة ٥١ إجراءات . حصول التفتيش بحضور المتهم او من ينوبه كلما امكن ذلك ، والا وجب حضور شاهدين .</p> <p>مجال اعمال تلك المادة . مقصور على الحالات التي يجيز فيها القانون لمأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير ندب من سلطة التحقيق .</p> <p>التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي بناء على ندب من النيابة العامة . يقتضى حصول التفتيش بحضور المتهم او من ينوبه عنه كلما امكن ذلك . المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ إجراءات .</p> <p>المحضر الذي يحرره بناء على ذلك . هو محضر تحقيق .</p> <p>(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/٤/١٩٨٩)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>دفع " الدفع ببطلان إجراءات التفتيش "</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١١٧٧)</p> <p>(ب) إذن التفتيش</p> <p>(١) اصداره</p> <p>١- التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن به . في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه . شرط صحته ؟</p>
٥١٤	٨٢	

الصفحة	القاعدة	
		اطمئنان المحكمة إلى ما اسفرت عنه التحريات من أن الطاعن حصل على كمية المخدرات لنقلها لاعوانه من التجار . مفهومه، صدور الأمر بالتفتيش لضبط جريمة تحقق وقوعها لا جريمة مستقبله أو محتملة .
٤٩	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
		٢- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش .
		موضوعي
٧٤٢	١٢٤	(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)
٨٠٣	١٣٤	(الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)
٩٨٨	١٦٠	(الطعن رقم ٤٣٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)
١٠٦٩	١٧١	(الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		٣- عدم إيجاب بيان الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش .
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)
		٤- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش .
		موضوعي
		شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم

الصفحة	القاعدة	
		جديتها . لانه لايمس ذاتيتها .
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤/٢/١٩٨٩)
		٥- شرط صحة الاذن بتفتيش شخص المتهم أو مسكنه ؟
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤/٢/١٩٨٩)
		٦- عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفى سبق صدوره . أساس ذلك ؟
٨٨٤	١٤٦	(الطعن رقم ٤٣٧٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٦/١١/١٩٨٩)
		٧- الدفع بصدور اذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن . ردا عليه .
		لجوء الضابط الى وكيل النيابة في منزله . لا ستصدار الاذن بالتفتيش . لا مخالفة فيه للقانون .
١٠٦٩	١٧١	(الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٣/١١/١٩٨٩)
		راجع ايضا :
		تفتيش " بياناته "
		(القاعدتان رقما ١٣٢ ، ١٥٣ بالصحفتين رقمي ٧٩٢ ، ٩٢٢)
		وتفتيش " تسبيبه "
		(القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٩٨٣)

الصفحة	القاعدة	
		وتفتيش " تنفيذه "
		(القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٩٨٣)
		وحكم " تسببيه . تسبب غير معيب "
		(القاعدتان رقما ٦ ، ١٥٣ بالصحيفتين رقمي ٥٦ ، ٩٢٢)
		ودفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره "
		(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٨٤)
		ودفوع " الدفع بصدور إذن التفتيش بعد القبض "
		(القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٩٢٢)
		(٢) بياناته
		تقدير جدية التحريات وكفايتها لا حصار الإذن بالتفتيش .
		موضوعي .
		إذن التفتيش لم يشترط القانون له شكلا معينا . وجود خطأ
		في اسم المأذون بتفتيشه أو خلوه من بيان صفته أو صناعته أو
		محل إقامته . لا يعيبه . طالما كان هو الشخص المقصود بالاذن .
٧٩٢	١٣٢	(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١١٢)
		(٣) تسببيه
		١- عدم وجوب تسبب أمر التفتيش إلا حين ينصب على

الصفحة	القاعدة	
		المسكن . اساس ذلك ؟
		اقتصار امر النيابة العامة بالتفتيش على شخص الطاعن ووسيلة الانتقال . لا موجب لتسببيه .
		إثارة الدفع ببطلان اذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم تسببيه لأول مره أمام النقض . غير جائزة . علة ذلك ؟
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١) ٢- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش . موضوعي . تسبب إذن تفتيش المسكن . ليس له شكل خاص . صدور الاذن بعد الاطلاع على محضر التحريات المتضمن أسباب طلبه . اعتبار هذه الاسباب اسبابا للاذن ولو لم يفصح مصدره عن ذلك . مثال ترد سائق على الدفع ببطلان التفتيش لعدم تسبب الإذن .
٩٨٨	١٦٠	(الطعن رقم ٤٣٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦) (٤) تنفيذه ١- طريقة تنفيذ اذن التفتيش موكولة الى رجل الضبط المائون له . حقه أن يستعين في تنفيذ الإذن بأعوانه أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونوا على مرأى منه وتحت نظره
٨٠٣	١٣٤	(الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢- وجود ورقة الاذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لتنفيذه . غير لازم . اساس ذلك ؟
		اشتراط أن يكون للتبليغ بفحوى الإذن . أصل ثابت بالكتابة فى الأوراق .
٩٨٨	١٦٠	(الطعن رقم ٤٣٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)
		٣- صدور أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص . لمأمور الضبط القضائي المنسوب لاجرائه تنفيذه عليه أينما وجد . شرط ذلك ؟
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		(ج) بطلان التفتيش
		راجع :
		دفع " الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش "
		(القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ١٠٦١)
		(د) التفتيش بإذن
		حق مأمور الضبط القضائي فى الاستعانة بالغير فى اجراء القبض والتفتيش . شرط ذلك ؟
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)
٧٦٩	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		راجع ايضا :
		استدلالات
		(القاعد رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٠٧)
		وتفتيش " تنفيذه "
		(القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٨٠٣)
		ودفوع " الدفع ببطلان التفتيش "
		(القواعد ارقام ٣٣، ٣٦، ١٣٤ بالصحف ارقام ١٩٣، ٢٠٧، ٨٠٣)
		ومأمور الضبط القضائي
		(القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٤٩١)
		ومحكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل "
		(القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ١٠٦١)
		(هـ) التفتيش بغير إذن
		١- حق مأمور الضبط القضائي فى القبض على المتهم
		الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية او جنحة
		معاقب عليها بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة أشهر وتفتيشه بغير
		اذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة ان تكون الجريمة متلبسا بها .
		المادتين ٣٤ ، ٤٦ اجراءات . تقدير كفاية تلك الدلائل . موضوعى
١٩٣	٣٣	(الطعن رقم ٢٧٧٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)
١٢٧٤	٢٠٥	(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢- لرجال حرس الحدود صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات الخاضعة لاختصاصهم</p> <p>حق رجال حرس الحدود تفتيش الداخلين أو الخارجين من مناطق الحدود مدنيين أو عسكريين . دون التقيد بقانون الاجراءات الجنائية . اساس ذلك ؟</p> <p>العثور أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة . أثره : صحة الاستدلال به امام المحاكم في تلك الجريمة . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)</p> <p>٣- لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>تفتيش " تفتيش المزارع :</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٨٤)</p> <p>وتلبس</p> <p>(القاعدتان رقما ١٢٧ ، ٢٠٣ بالصحيفتين رقمي ٧٦٢ . ١٢٦٠)</p>
٧٨٧	١٣١	
١٢٧٤	٢٠٥	

الصفحة	القاعدة	
		ومادقمخدرة
		(القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٧٦٩)
		(و) تفتيش المزارع
		صحة تفتيش المزارع بغير اذن شرط ذلك ؟
٨٨٤	١٤٦	(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)
		(ل) تفتيش الأنثى
		اشتراط القانون تفتيش الأنثى بمعرفة أخرى . حده ؟
		إمساك رجل الضبط يد الطاعنه وأخذه حقيبة يدها وتفتيشها
		لضبط ما بها من مخدر صحيح . اساس ذلك ؟
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
<hr/>		
تقادم		
١- انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث		
سنوات من يوم وقوع الجريمة . الاجراءات القاطعة للتقادم ؟		
مضى ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الحكم الابتدائى		
إلى يوم التقرير بالطعن فيه بالاستئناف . بون اتخاذ اجراء قاطع		
للتقادم . يوجب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .		
الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز اثارته لأول		
مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك ؟		
قضاء الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن . رغم انقضاء		

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى الجنائية بمضى المدة . خطأ فى القانون . يوجب نقضه والحكم بانقضائها بمضى المدة .
		الدعوى المدنية التابعة . عدم انقضائها الا بمضى المدة المقررة لها فى القانون المدنى .
٣٩٦	٦٦	(الطعن رقم ٥٦٤٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٥/٣/١٩٨٩) ٢- الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض لتعلقه بالنظام العام . حد ذلك ؟
٥٣١	٨٥	(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٨٩)
تقرير التلخيص		
		١- اثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص . كفايته لصحة هذا الاجراء . ولو كان التقرير من عمل هيئة سابقة . اساس ذلك ؟
٥٤٧	٩٠	(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٨٩) ٢- تقرير التلخيص . ماهيته ؟ عدم ترتيب القانون جزاء على مايشوب التقرير من نقص أو خطأ النعى بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
٥٤٧	٩٠	(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	تقليد
		<p>عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها . لا يعيبه . ما دامت الوقائع كما اثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه .</p> <p>القول بتوافر العلم بالتقليد . موضوعي</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٦)</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>ترويج</p> <p>(القاعدتان رقما ٣٤ ، ١٠٢ بالصحيفتين رقمي ١٩٩ ، ٦١٣)</p> <p>وحكم " تسببيه . تسبيب غير معيب "</p> <p>(القاعدتان رقما ١٢٤ ، ١٨٨ بالصحيفتين رقمي ٧٤٢ ، ١١٧٧)</p> <p>ونقض " المصلحة في الطعن "</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٧٤٢)</p>
		<p>تلبس</p> <p>١- التلبس بالجناية . يبيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه . اساس ذلك ؟</p> <p>تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط بداعة . تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٦٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١١)</p> <p>(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)</p>
٧٦٢	١٢٧	
١٢٧٤	٢٠٥	

الصفحة	القاعدة	
		تقدير توافر او عدم توافر حالة التلبس . موضوعي . منازعة الطاعن في عدم توافر هذه الحالة وبطلان القبض والتفتيش . جدل موضوعي . لا تجوز اثارته امام النقض .
٩٦١	١٥٥	(الطعن رقم ٤١٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)
٩٩٧	١٦١	(الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
١٢٦.	٢.٣	(الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
		٣- التلبس . حالة تلازم الجريمة ذاتها . لا شخص مرتكبها . تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ الجريمة عن الغير . لا يكفي لقيام حالة التلبس . علة ذلك ؟
١٢٧٤	٢.٥	(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
		٤- عثور رجال السلطة العامة على جثة ينيء عن وقوع جريمة من جرائم الاشخاص دون ان ينيء عن وقوع جريمة من جرائم الاموال .
١٢٧٤	٢.٥	(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
		٥- القيد على الحرية الشخصية . غير جائز إلا في حالة من حالات التلبس أو بإذن من السلطة القضائية المختصة . المادة ١/٤١ من الدستور .
١٢٧٤	٢.٥	(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع ايضا :</p> <p>اثبات " شهود "</p> <p>(القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٨١</p> <p>ورجال السلطة العامة</p> <p>(القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٩٢)</p> <p>ومأمور الضبط القضائي</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ١٢٧٤)</p>
		<p style="text-align: center;">تموين</p>
		<p>راجع :</p> <p>قانون " الغاؤه "</p> <p>(القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٣٣٢)</p>
		<p style="text-align: center;">تهرب ضريبي</p>
٢٥٤	٤١	<p>١- مناط التائيم فى جريمة عدم تقديم اقرار بخريبية الاستهلاك وفق حكم المادة ١١/٥٤ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .</p> <p>خضوع الدخان الخام لضريبة الاستهلاك . رهن بثبوت تصنيعه .</p> <p>(الطعن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)</p> <p>٢- عدم الإقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها فى المواعيد المحددة . اعتباره فى حكم التهرب من الضريبة . المادة ١١/٥٤ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .</p>

الصفحة	القاعدة	
		التزام كل مشتر أو مستورد للدخان الخام بتقديم اقرار خلال شهر من سداد الضريبة بكيفية التصرف فيه . المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .
٢٥٤	٤١	(الطعن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦) ٣-عدم جواز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم التهريب المنصوص عليها فى القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . قبل صدور طلب من الوزير او من ينييه . اساس ذلك ؟ رفع الدعوى الجنائية فى تلك الجرائم قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به . يبطل الإجراء . بيان صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية . جوهري . وجوب تضمن الحكم له . اغفال الاشارة اليه . يبطله . ولو ثبت صدور هذا الطلب .
٦٤٨	١٠٩	(الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥) ٤-من هم الاشخاص الملزمين بتقديم بيان الى مصلحة الضرائب على الاستهلاك ؟ والسلع التى يجب أن يتضمنها ؟ والمدة التى يجب الوفاء بالضريبة خلالها ؟ وأثر الاخلال بهذا الالتزام ؟ المادتان ٤ مكررا و ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .
٨٨٩	١٤٧	(الطعن رقم ٥٠٦٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع ايضا :</p> <p>حكم " بيانات التسبيب "</p> <p>(القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٥٤)</p> <p>وعقوبة " تطبقها "</p> <p>(القاعدتان رقما ١١٩ ، ١٩٥ بالصحيفتين رقمي ٦٥٧. ١٢١٣)</p> <p>وكحول</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٨٦١)</p>
		<p>تهريب جمركي</p> <p>١- التهريب الجمركي . ماهيته ؟</p> <p>متى يعتبر التهريب الجمركي تهربا حكما ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٣)</p> <p>(الطعن رقم ٣٧٨٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)</p> <p>٢- متى يعد حائز البضائع الاجنبية . حسن النية . وفق حكم</p> <p>المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية للقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٧٨٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)</p> <p>٣- جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة</p> <p>أجنبية من أجل استيرادها تحققها : بانقضاء اليوم الأخير من</p>
٥٥٨	٩٢	
١١٤٩	١٨٥	
١٢١٨	١٩٦	
١١٤٩	١٨٥	

الصفحة	القاعدة	
		<p>الستة أشهر التالية على استعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجي لـون تقديم ما يثبت وصول البضائع .</p> <p>مسئولية المستورد ان كان شخصا طبيعيا . أو من يثبت ارتكابه تلك الجريمة من موظفي المستورد إن كان شخصا اعتباريا .</p> <p>مثال :</p> <p>(الطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>حكم " تسببيه . تسبیب معيب "</p> <p>(القاعدتان رقما ٣٠ ، ٩٢ بالصحيفتين رقمي ١٦٦ ، ٥٥٨)</p> <p>ودعوى جنائية " قيود تحريكها "</p> <p>(القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٥٧٠)</p> <p>وعقوبة " عقوبة الجرائم المرتبطة "</p> <p>(القاعدتان رقما ٧٩ ، ٨١ بالصحيفتين رقمي ٤٦١ ، ٤٩١)</p> <p>وقانون " التفويض التشريعي "</p> <p>(القاعدتان رقما ١٨٥ ، ١٩٦ بالصحيفتين رقمي ١١٤٩ ،)</p> <p>ومأمور الضبط القضائي</p> <p>(القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٤٩١)</p> <p>ومحكمة النقض " سلطتها "</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٩٢٢)</p>
١٣٧٥	٢٢١	

الصفحة	القاعدة	
		<p>(ج)</p> <p>جريمة - جلب - جمارك</p> <p>جريمة</p> <p>(أ) أركانها :</p> <p>١ - الجريمة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ عمدية . لم يستلزم القانون لها قصداً . مؤدى ذلك ؟</p> <p>الجهل بالقانون أو الغلط في فهم نصوصه . لا ينفي القصد الجنائي . أساس ذلك ؟</p> <p>العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكمل له . مفترض في حق الكافة . الدفع بالجهل أو الغلط فيه لنفي القصد الجنائي غير مقبول .</p>
٩٧	١٣	<p>(الطعن رقم ٦١٥١ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٩/١/١٨)</p> <p>٢ - الاشتباه في حكم المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن المشردين والمشتبه فيهم . ماهيته ؟</p> <p>الاشتهار والسوابق قسيما في ابراز حالة الاشتباه .</p> <p>جواز الاعتماد على الاتهامات المتكررة لاثبات حالة الاشتباه متى كانت قريبة نسبياً وتكشف عن خطورة المتهم .</p>
١٢٢	١٨	<p>(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اعلان الصورة التنفيذية للحكم المنفذ به الى الموظف المختص المطلوب اليه تنفيذه . شرط لانطباق المادة ١٢٣ عقوبات . علة ذلك ؟
		الدفع بعدم اعلان السند التنفيذي . جوهري . عدم مواجهته والرد عليه . قصور .
١٣٦	٢٢	(الطعن رقم ٢٤٥٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٩)
		٤ - جريمة الرشوة . عدم قيامها الا بانعقاد الاتفاق غير المشروع بين الراشى والمرتشى أو الوسيط .
١٧١	٣١	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢)
		٥ - مجرد عرض الرشوة من جانب صاحب الحاجة أو وسيطه . عدم كفايته لوقوع الرشوة . اعتباره جريمة خاصة لها ذاتيتها . لا يمتد اليها حكم المصادرة المقررة كعقوبة تكميلية الى جريمة الرشوة . أساس ذلك ؟
١٧١	٣١	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢)
		٦ - كشف الجاني جزءاً من جسم المجنى عليه مما يعد من العورات . كفايته لتوافر جريمة هتك العرض ولو لم يقترن بفعل مادي آخر من أفعال الفحش .
١٨٥	٣٢	(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
		٧ - تقديم مذكرة تحوى عبارات تخدش الشرف والاعتبار فى دعوى . يتحقق ركن العلانية فى جريمة السب . علة ذلك ؟
٣١٦	٥٠	(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨ - ثبوت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به . شرط لادانته بالجريمة المؤثمة بالقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ .</p> <p>إدانة الطاعن بجريمة الغش . دون تحقيق دفاعه با تنفاء مسئوليته وبيان اختصاصه ومدى اشرافه على الانتاج أو علمه بالغش . قصور .</p>
٤٥٧	٧٨	<p>(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٩)</p> <p>٩ - تحقق صفة الموظف العام ركن في جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات .</p> <p>تمسك المتهم في جريمة اختلاس أموال أميرية بانحسار صفة الموظف العام عنه واعتبار الواقعة جنحة وليست جنائية اختلاس . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تمحصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه .</p> <p>اطراح المحكمة دفاع الطاعن جملة دون أن تقسطه حقه قصور .</p>
٥٧٨	٩٦	<p>(الطعن رقم ٦٩٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١١)</p> <p>١٠ - جريمة حيازة عملة مقلدة بقصد الترويج . تستلزم قصداً خاصاً . هو نية دفع العملة الزائفة الى التداول . على المحكمة استظهاره وعدم التزامها بإثباته في حكمها على استقلال . ما لم يكن محل منازعة من الجانى .</p>
٦١٣	١٠٢	<p>(الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١١ - ايراد الشارع مصطلحاً معيناً فى نص لمعنى معين . وجوب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه .</p> <p>جريمة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً عقوبات . جريمة مستحدثة ذات كيان خاص يغاير جريمة الوسيط فى الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٧ مكرراً عقوبات . أساس ذلك ؟</p> <p>مناط قيام الجريمة المستحدثة ؟</p> <p>القياس أو التوسع فى التفسير فى مجال التأثيم محظور .</p>
٨١٩	١٣٨	<p>(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p> <p>١٢ - جريمة المادة ٣٢٦ عقوبات . تحققها . رهن بصدر فعل من الجانى على المجنى عليه بقصد تخويفه أو ترويعه بما يحمله على تسليم مبلغ من المال أو أى شىء آخر بغير حق . تقدير توافر اركانها . موضوعى .</p>
٨١٩	١٣٨	<p>(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p> <p>١٣ - جريمة الرشوة المعاقب عليها بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٤ عقوبات . مناط توافرها . ان يكون الجانى موظفاً عاماً .</p>
٨١٩	١٣٨	<p>(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p> <p>١٤ - جريمة إخلال الموظف العام بنظام توزيع سلعة كان مسئولاً عن توزيعها أو عهد اليه بتوزيعها . عمدية . قيامها . رهن بتوافر القصد الجنائى العام .</p>
٨٤٩	١٤٠	<p>(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - عدم تقديم أصل الشيك . لا ينفي وقوع الجريمة . جواز استخلاص بيانات الشيك المثبتة في محضر جمع الاستدلالات . عدم جواز النعي على المحكمة عدم استجابتها لطلب لم يطرح عليها أو الرد عليه .
٩١٨	١٥٢	(الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) ١٦ - السرعة التي تصلح أساساً للمساعدة الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ . تعريفها ؟ تقدير توافرها . موضوعي .
١٠١٨	١٦٤	(الطعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢١) ١٧ - خطأ المجنى عليه . لا يسقط مسئولية المتهم . ما دام لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية للجريمة .
١٠١٨	١٦٤	(الطعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢١) ١٨ - مجرد توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . كفايته لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١/٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . أساس ذلك ؟
١٠٦٩	١٧١	(الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣) ١٩ - جريمة النصب وفق نص المادة ٢٣٦ عقوبات . ما يلزم لتوافرها ؟ ما يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بآخر ؟
١١٢٦	١٨٢	(الطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - إحتواء الورقة على ما يفيد تدخل الموظف المختص في تحريرها . وقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لإثباته . كفايته لاعتبارها محرراً لإحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ مكرراً عقوبات .
١٢٢٤	١٩٧	(الطعن رقم ١٢٤٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٧) ٢١ - آلات الاعتداء ليست الأركان الجوهرية للجريمة .
١٢٤٠	٢٠٠	(الطعن رقم ١٥٣٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨) ٢٢ - جريمة تسهيل تعاظم المخدرات . مناط تحققها ؟ مثال لتسبيب سائق لحكم بالإدانة في جريمة تسهيل تعاظم الغير للمواد المخدرة .
١٢٨٥	٢٠٦	(الطعن رقم ١٥٠٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١) ٢٣ - رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ . تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساعدته عنها طالما تتفق والسير العادي للأمور . خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية . متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً لإحداث النتيجة .
١٢٩٤	٢٠٨	(الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥) ٢٤ - جريمة الاتلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات . ماهيتها ؟ الحكم بالإدانة في جريمة الاتلاف . وجوب تحدته استقلالا عن القصد الجنائي . مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة في جريمة الاتلاف .
١٢٩٨	٢٠٩	(الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ - تحقق جريمة إدارة محل للعب القمار . رهن بفتحه للاعبين فى الأوقات المقررة بينهم يزاولون ألعاب القمار فيه . ولو كان المحل مخصصاً لغرض آخر .
١٣١٠	٢١٢	(الطعن رقم ٥٨٨٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		٢٦ - ماهية جريمة الإتفاق الجنائى . المادة ٤٨ من قانون العقوبات .
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧)
		٢٧ - جريمة خيانة الأمانة . تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذى أؤتمن عليه مملوكاً له . يتصرف فيه تصرف المالك .
		القصد الجنائى فى هذه الجريمة . مناط تحققه ؟
		تحدث الحكم استقلالاً عن ذلك القصد . غير لازم . كفاية أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المبينة به أن الجانى تعمد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنية حرمان المجنى عليه من الشئ المسلم اليه إضراراً به .
١٣٥٧	٢١٦	(الطعن رقم ٤٥٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧)
		راجع أيضاً :
		اختصاص « الاختصاص النوعى »
		(القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٧٩٢)
		واتفاق
		(القاعدة رقم ٢٠٤ بالصحيفة رقم ١٢٦٩)
		وارتباط
		(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٦١)

الصفحة	القاعدة
	واشتراك (القاعدتان رقما ٥٨ ، ١١٧ بالصحيفتين رقمي ٣٦٤ ، ٦٨٨) واكراه (القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٨٦٦) وباعث (القاعدتان رقما ٦٩ ، ١٦٩ بالصحيفتين رقمي ٤٠٩ ، ١٠٤٨) وبناء على أرض زراعية (القاعدتان رقما ٦٠ ، ١٧٨ بالصحيفتين رقمي ٣٧٣ ، ١١٠٣) وبلاغ كاذب (القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٦٥١) وتبغ (القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٥٤) وتزوير (القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٤٨٢) وتهريب جمركي « التهرب الحكومي » (القاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٥٥٨) وجلب (القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١٣١٣) وحجز (القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ٢١٩) وحكم « تسبيبه ، تسبيب غير معيب » (القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٤٠٩) وحكم « تسبيبه ، تسبيب معيب » (القاعدتان رقما ٢ ، ٢٠٨ بالصحيفتين رقمي ١٨ ، ١٢٩٤)

الصفحة	القاعدة
	<p>وخيانة أمانة</p> <p>(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٨٤)</p> <p>ودخول عقار بقصد منع حيازته</p> <p>(القاعدتان رقما ٦١ ، ١٠٧ ، بالصحيفتين رقمي ٣٧٦ ، ٦٣٧)</p> <p>ودفع « الدفع ببطلان التفتيش »</p> <p>(القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ١٩٢)</p> <p>ورابطة السببية</p> <p>(القاعدتان رقما ١٦٤ ، ٢٠٤ ، بالصحيفتين رقمي ١٠١٨ ، ١٢٦٩)</p> <p>ورشوة</p> <p>(القاعدتان رقما ٣١ ، ٤٣ ، بالصحيفتين رقمي ١٧١ ، ٢٦٥)</p> <p>وشيك نون رصيد</p> <p>(القواعد أرقام ٤ ، ١١٨ ، ١٥٢ ، ٢١٥ بالصفحات أرقام</p> <p>٣٣ ، ٧٠٢ ، ٩١٨ ، ١٣٥٢)</p> <p>وضرب « أحدث عاهة »</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١١٥٨)</p> <p>وقصد جنائي</p> <p>(القواعد أرقام ٤ ، ٦ ، ٣٤ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٣ ، ٦٩ ، ٨١ ، ٨٨ ،</p> <p>١١٠ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٩٠ ،</p> <p>١٩٢ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢١٢ بالصفحات أرقام ٣٣ ، ٥٦ ، ١٩٩ ،</p> <p>٣٤١ ، ٣٤٧ ، ٣٨٤ ، ٤٠٩ ، ٤٩١ ، ٥٤٣ ، ٦٥١ ، ٦٨٨ ، ٧٢٦ ،</p> <p>٧٥١ ، ٨٩٣ ، ٩٦٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٤٨ ، ١١٨٧ ، ١١٩٦ ، ١٢٣٢ ،</p> <p>١٢٤٦ ، ١٣١٠ ،</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير التحريات » (القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٥١٤) ومسئولية جنائية (القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ١٠١٨) ومواد مخدرة (القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٩٢٢) ونقد (القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٩٧) ونقض « المصلحة في الطعن » (القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ١٠٤٨) وهتك عرض (القاعدتان رقما ٣٢ ، ١٠٣ بالصحيفتين رقمي ١٨٥ ، ٦١٨) (ب) حيازة أشرطة فيديو منافية للأداب : اغفال المحكمة الاطلاع على الحرز المحتوى على الأشرطة المنافية للأداب وعدم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ، يعيب الحكم . (الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٨) (ج) الإخلال بالأداب العامة : ١ - جريمة الإخلال بالأداب العامة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ عقوبات . كيفية تحققها ؟ تقدير توافرها . موضوعي . مثال . (الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩)</p>
٦٢٢	١٠٤	
٥٩٠	٩٩	

الصفحة	القاعدة	
٥٩٠	٩٩	٢ - جريمة الإخلال بالآداب العامة . لا تتطلب قصداً خاصاً . القصد الجنائي في جريمة الإخلال بالآداب العامة . ماهيته ؟ (الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩)
		جلب
٤٩١	٨١	١ - الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . معناه ؟ (الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٤)
		٢ - جلب المخدر في مفهوم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ الاقليم الجمركي . والخط الجمركي . ماهية كل منهما في مفهوم المواد الثلاثة الأول من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؟ تخطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي . بغير استيفاء الشروط المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد جلباً محظوراً .
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
		٣ - متى لا يلتزم الحكم بالتحدث عن القصد من الجلب إستقلالا ؟
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		٤ - الجلب هو إستيراد المخدر بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرق وتداوله بين الناس . استيراد المواد المخدرة لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود الى داخل الجمهورية . الحيازة المادية للمخدر . ليست شرط لإعتبار الشخص حائزاً لمادة مخدرة كفاية أن يكون سلطانه مبسوطاً على المخدر . متى يعد المتهم فاعلاً أصلياً في جريمة جلب مواد مخدرة ؟
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضاً:</p> <p>ارتباط</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١٣١٣)</p> <p>واعدام</p> <p>(القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٤٩١)</p> <p>وتفتيش « إذن التفتيش اصداره</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٩٢٢)</p> <p>وعقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة</p> <p>(القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٤٩١)</p> <p>جمارك</p> <p>لرجال حرس الحدود صفة الضبط القضائي فيما يتعلق</p> <p>بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات</p> <p>الخاضعة لاختصاصهم .</p> <p>حق رجال حرس الحدود تفتيش الداخلين أو الخارجين من</p> <p>مناطق الحدود مدنيين أو عسكريين . دون التقيد بقانون الإجراءات</p> <p>الجنائية . أساس ذلك ؟</p> <p>العثور أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة . أثره :</p> <p>صحة الاستدلال به أمام المحاكم في تلك الجريمة . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)</p> <p>راجع أيضاً:</p> <p>تهريب جمركي</p> <p>(القاعدتان رقما ١٨٥ ، ١٩٦ بالصحيفتين رقمي</p> <p>(١٢١٨، ١١٤٩</p>
٧٨٧	١٣١	

الصفحة	القاعدة	
		(ح)
		حجز - حراسة - حكم - حجية الشيء
		المحكوم فيه - حيازة
		<u>حجز</u>
		١ - اعتبار الحجز كأن لم يكن بنص القانون دون حاجة الى صدور حكم به ، إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه دون وقف مبرر . المادة ٣٧٥ مرافعات .
		وجوب تمسك المدين باعتبار الحجز كأن لم يكن . باعتباره جزاء مقرر لمصلحته . والاسقط الحق فيه .
		الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاثة أشهر . جوهرى . وجوب تعرض المحكمة له . إغفال ذلك . قصور .
		إثارة الدفاع أمام محكمة أول درجة . يصبح واقعاً مسطوراً بأوراق الدعوى . مطروحاً على محكمة ثانى درجة .
١٣٠	٢٠	(الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٦)
		٢ - توقيع الحجز التحفظى يقتضى احترامه ولو كان مشوباً بالبطلان ومالم يصدر حكم يبطلانه .
٢١٩	٣٧	(الطعن رقم ٣٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٥)
		٣ - عدم التزام حارس المحجوزات بنقلها الى مكان آخر عين لبيعها .
		الدفع بعدم التزام حارس المنقولات بنقلها الى مكان بيعها . جوهرى . إغفال الحكم المطعون فيه التعرض له . يعيبه .
٥٤٥	٨٩	(الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		حراسة
		١ - لا حجية للأحكام الصادرة من محكمة القيم أمام المحاكم الجنائية . أساس ذلك ؟
		الحكم الصادر من محكمة القيم لا تنقضى به الدعوى الجنائية .
		إجراءات فرض الحراسة لا توقف السير فى إجراءات الدعوى الجنائية . المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ .
		الإعفاء من عقوبة جريمة خلو الرجل المؤثمة بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ رهن بتحقيق موجباته .
٨١٣	١٣٦	(الطعن رقم ٢٦٢٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٦)
		حكم
		وضعه والتوقيع عليه وإصداره :
		١ - النطق بالحكم تخرج به الدعوى عن حوزة المحكمة .
		يمتنع معه عليها العدول عنه ولو كان باطلاً أو مبنياً على إجراء باطل . علة ذلك ؟
٥	١	(الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)
		٢ - عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لصياغة الحكم . كفاية ان يكون مجموع ما أورده الحكم مؤدياً الى تفهم الواقعة بآركانها وظروفها .
٢٩١	٤٥	(الطعن رقم ٣٥٠٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)
٢٩٥	٤٦	(والطعن رقم ٢٧٣٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)
٥٤٧	٩٠	(والطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إجراءات المحاكمة .
		الأصل في الإجراءات أنها روعيت . عدم جواز جحد ما اثبتته الحكم من تلاوة تقرير التلخيص الا بالطعن بالتزوير .
٥٤٧	٩ .	(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)
		٤ - وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها خلال ثلاثون يوماً والا كانت باطلة المادة ٣١٢ إجراءات .
		عدم التوقيع على الحكم خلال ميعاد الثمانية أيام المنصوص عليها في المادة المذكورة لا يبطله .
٥٤٧	٩ .	(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)
		٥ - اغفال القاضى التوقيع على محضر الجلسة . لا أثر له على صحة الحكم . ولا يبطله .
٥٤٧	٩ .	(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)
		٦ - وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة . ما لم تكن صادرة بالبراءة .
١٢.٦	١٩٣	(الطعن رقم ٦٩٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٣)
		٧ - ورقة الحكم . السند الوحيد الذى يشهد بوجوده .
		العبرة في الحكم بنسخته الأصلية .
		تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائى الذى لم يودع ملف الدعوى حتى صدوره يبطله . أساس ذلك ؟
١٢.٦	١٩٣	(الطعن رقم ٦٩٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	وصف الحكم :
		<p>١ - وصف الحكم . العبرة فيه بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه .</p> <p>وجوب حضور المتهم بجنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به . جواز انابته وكيلاً عنه في الأحوال الأخرى . المادة ٢٣٧ إجراءات .</p> <p>استئناف الطاعن وحده للحكم الابتدائي القاضي بمعاقبته بالغرامة . أثره : صدور الحكم حضورياً . جواز الطعن فيه بالنقض .</p>
٣١٠	٤٩	<p>(الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)</p> <p>٢ - تخلف الطاعن عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر معارضته . رغم اعلانه بها قانوناً . وبدون عذر مقبول . فان الحكم الصادر فيها يكون في حقيقته حكماً باعتبار المعارضة كأن لم تكن .</p> <p>تقرير الطاعن بالنقض في هذا الحكم وايداع أسباب الطعن بعد الميعاد المحدد قانوناً . بدون عذر مقبول . يوجب الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .</p>
١٠٢٧	١٦٥	<p>(الطعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٢)</p> <p>٣ - وجوب حضور المتهم بنفسه في الجنب المعاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به .</p>

الصفحة	القاعدة	
		الأصل أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانية درجة واجبة التنفيذ فوراً . حضور وكيل عن الطاعن أمام محكمة ثانية درجة . اعتبار الحكم غيابياً . أساس ذلك ؟ عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم . ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً . ميعاد المعارضة في الحكم المذكور لا يبدأ إلا من تاريخ اعلان المتهم .
١٢٥٥	٢٠٢	(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠) بيانات الحكم : (١) بيانات الدعاية : ١ - إثبات الحكم صدوره من محكمة الجنايات رغم صدوره في الواقع من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ . خطأ مادي لا يؤثر في حقيقة الواقع .
١٥٢	٢٧	(الطعن رقم ٦٠٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١) ٢ - محضر الجلسة . يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات الدعاية عدا التاريخ .
٧٦٩	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦) ٣ - خطأ الحكم في إثبات ان الحكم صدر من محكمة أمن الدولة طوارئ . على خلاف الثابت بالأوراق انها احيلت إلى محكمة أمن الدولة الجزئية خطأ مادي .
١٣٤٦	٢١٤	(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) بيانات التسبيب - بيانات حكم الإدانة :
		١ - إغفال حكم الإدانة ببيان الاصابات التي حدثت بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت إلى وفاة أحدهما من واقع الدليل الفني وكذا عدم إستظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر . قصور .
١٨	٢	(الطعن رقم ٥٧٢٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)
		٢ - حكم الادانة . بياناته ؟
		سلامة الحكم بالادانة فى الجرائم غير العمدية مشروط ببيان ركن الخطأ ورابطة السببية .
		اكتفاء الحكم بالادانة بالاحالة الى محضر الضبط دون ايراد مضمونه ودون بيان كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن وموقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث . قصور .
٧٧	٩ .	(الطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٧)
		٣ - وجوب اشتمال حكم الإدانة على الاسباب التى بنى عليها ولا كان باطلا . المادة ٣١٠ إجراءات .
		المراد بالتسبيب المعتبر ؟
		افراغ الحكم فى عبارات عامة معماه أو وضعه فى صورة مجهلة . لا يتحقق به الغرض الذى قصده الشارع من إيجاب تسبيب الأحكام . ولا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها .
		استحالة قراءة أسباب الحكم تجعله خاليا من الأسباب .
١١٧	١٧	(الطعن رقم ٥٤٠٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٠)
١٢٢	١٨	(والطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٥)
٢٥٤	٤١	(والطعن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)
١٢٥٥	٢٠٢	(والطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة .
		عدم ايراد الواقعة وادلة الثبوت ومؤدى كل منها فى بيان كاف . قصور .
١٤٣	٣٤	(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٣١)
٨٧٥	١٤٤	(الطعن رقم ٥٢٦٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)
١١٢٦	١٨٢	(والطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)
١٢٣٥	١٩٩	(والطعن رقم ١٢٤٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)
		٥ - وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها . ولو كان صادراً بالبراءة .
		عدم ايراد الحكم مؤدى محضر الضبط وماهية البضائع المضبوطة ونوعها . قصور .
		للقصور الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون .
١٦٦	٣٠	(الطعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
		٦ - صحة الحكم بالمصادرة طبقاً للمادة ١١٠ عقوبات . رهينة
		بكون موضوعها شيئاً دفعه من تصدق عليه صفة الراشى أو الوسيط فى جريمة الرشوة .
١٧١	٣١	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - بيانات حكم الإدانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات . ما يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب ؟ اغفال حكم الادانة فى جريمة البلاغ الكاذب بيان واقعة الدعوى وعدم استظهاره أركان تلك الجريمة والتدليل على توافرها فى حق الطاعن والزامه بالتعويض المدنى المؤقت بون الاحاطة بأركان المسئولية المدنية . قصور .
٣١٠	٤٩	(الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢) ٨ - وجوب اشتمال الحكم على الأسباب التى بنى عليها والا كان باطلا . المادة ٣١٠ إجراءات . المراد بالتسبيب المعتبر ؟ افراغ الحكم فى عبارات عامة معممة أو وضعه فى صورة مجملة . لا يحقق غرض الشارع من ايجاب التسبيب . خلو الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية من بيان ما اذا كانت الرسوم المسددة خاصة بالسلعة المضبوطة وان السداد يشمل كافة الرسوم المقدرة على تلك السلعة ودليل السداد . قصور .
٤٣٢	٧٣	(الطعن رقم ٨٤٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢) ٩ - وجوب بيان الحكم نص القانون الذى حكم بمقتضاه . لم يرسم القانون شكلاً لصياغة هذا البيان . مثال لتسبيب سائغ .
٤٨٢	٨٠	(الطعن رقم ٦٧٧٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)
٥١٤	٨٢	(والطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - حكم الإدانة فى جريمة اهانة موظف عام . وجوب اشتماله على بيان الفاظ الإهانة . اغفال حكم الإدانة فى جريمة اهانة موظف عام بيان الألفاظ التي اعتبرها مهينه . قصور .
٥٤٣	٨٨	(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧) ١١ - بيانات حكم الإدانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات . اتخاذ الحكم من مجرد حيازة الطاعن السبائك الذهبية ، دون تقديم ما يفيد سداد الرسوم الجمركية . قرينة على التهريب الجمركى من غير أن يستظهر قصد الاتجار . قصور .
٥٥٨	٩٢	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٣) ١٢ - عدم جواز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم التهريب المنصوص عليها فى القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . قبل صدور طلب من الوزير أو من ينيبه . أساس ذلك ؟ رفع الدعوى الجنائية فى تلك الجرائم قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به . يبطل الاجراء . بيان صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية . جوهري . وجوب تضمن الحكم له . اغفال الإشارة اليه . يبطله . ولو ثبت صدور هذا الطلب .
٦٤٨	١٠٩	(الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥) ١٣ - بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ اجراءات . خلو الحكم من بيان نوع المحل موضوع الجريمة وطبيعة عمله ونشاطه لبيان ما اذا كان معاقباً على اقامته وادارته بدون ترخيص . قصور .
٧٧٦	١٢٩	(الطعن رقم ٢٩٨٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٨)

الصفحة	القاعدة	
٧٨٠	١٣٠	<p>١٤ - خطأ الحكم فى تحديد تاريخ الواقعة . لا يؤثر فى سلامته طالما أنه لا يتصل بحكم القانون فيها . وما دامت الدعوى الجنائية لم تنقض بمضى المدة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)</p> <p>١٥ - حكم الإدانة . وجوب اشتماله على الأسباب التى بنى عليها والا كان باطلا . المادة ٢١٠ إجراءات .</p> <p>المراد بالتسبب المعبر ؟</p> <p>افراغ الحكم فى عبارات عامة معماة أو وضعه فى صورة جملة مجهلة لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إيجاب تسبب الأحكام .</p> <p>إغفال حكم الإدانة فى جريمة إخلال الموظف العام بنظام توزيع سلعة تتعلق بقوت الشعب استظهار مقومات النظام الذى يحكم توزيع هذه السلعة وصدوره من الجهة المختصة بذلك . قصور .</p>
٨٤٩	١٤٠	<p>(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p> <p>١٦ - وجوب اشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .</p> <p>عدم الاقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها فى المواعيد المحددة . اعتباره فى حكم التهرب منها . المادة ١١/٥٤ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .</p> <p>تحديد الجدول الملحق بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ مواصفات الكحول والمشروبات والمحضرات الكحولية الخاضعة للضريبة على سبيل الحصر .</p>

الصفحة	القاعدة	
		اغفال حكم الادانة فى جريمة انتاج خمور لم تسدد عنها ضريبة الاستهلاك بيان نوع الخمور ومقدارها . قصور . (الطعن رقم ٤١٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
٨٦١	١٤٢	١٧ - عدم رسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة .
٩٩٧	١٦١	(الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
١٠٠٦	١٦٢	(والطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
١٣٤٦	٢١٤	(والطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٦)
		١٨ - وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة بما تتوافر به عناصر الجريمة وأدلة الثبوت . المادة ٢١٠ إجراءات .
٩٩٧	١٦١	(الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
		١٩ - اقتصار الحكم على الإشارة إلى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليه وما قدمه من مستندات بون تحديد التهمة الثابتة فى حقه من التهم الثلاثة المسندة إليه . يعيبه بالغموض والإبهام .
١٠٧٨	١٧٢	(الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)
		٢٠ - بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٢١٠ إجراءات .
١١٠٣	١٧٨	(الطعن رقم ٤٨٧٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٩)
١٣٧١	٢٢٠	(والطعن رقم ٤٨٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١)
١٣٧٥	٢٢١	(والطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - ما يتطلبه القانون فى الحكم بالإدانة فى جريمة فك الأختام المؤتممة بالمادة ١٤٧ عقوبات . بيان حكم الإدانة ؟ المادة ٢١٠ اجراءات . مثال .
١١٠٨	١٧٩	(الطعن رقم ٤٦٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠) ٢٢ - إيراد الحكم مواد القانون التى آخذ المتهم بها . كفايته بيانا لمواد القانون التى حكم بمقتضاها .
١٣٠٥	٢١١	(الطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥) ٢٣ - خطأ الحكم فى اسم المحكمة التى أصدرته . لا يعيبه ما دام أمر الإحالة قد اشتمل على اسم المحكمة الصحيح . أساس ذلك ؟ مثال .
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥) راجع أيضاً : حكم « تسببيه . تسبيب معيب » (القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم) دعوى جنائية « قيود تحريكها » (القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم) تسبيب الحكم :- (أ) التسبيب المعيب : ١ - إغفال حكم الإدانة بيان الاصابات التى حدثت بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت إلى وفاة أحدهما . من واقع الدليل الفنى وكذا عدم استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر . قصور .
١٨	٢	(الطعن رقم ٥٧٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الدفاع الجوهري . على المحكمة ان تعرض له استقلالاً كشفاً لمدى صدقه أو ترد عليه بما يدفعه . امساكها عن ذلك . قصور . مثال .
٧٢	٨	(الطعن رقم ٦٠٥٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٢) ٣ - الاستعانة بمحام الزامية لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعاً حقيقياً لا مجرد دفاع شكلى . حضور محام منتدب مع المتهم واقتصاره على طلب البراءة واحتمياطياً استعمال الرأفة . لا يتحقق غرض الشارع من وجوب ابداء دفاع جدى . أساس ذلك ؟
٩٤	١٢	(الطعن رقم ٥٨٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٨) ٤ - القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ ناسخ للأحكام الاجرائية والموضوعية الوارده فى قانونى الاجراءات والعقوبات فى صدد محاكمة الأحداث ومعاقبتهم . اختصاص محكمة الأحداث بون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة وقت ارتكاب الجريمة . أساس ذلك ؟ قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية ومن حيث اشخاص المتهمين . تعلقها بالنظام العام . دفع الحاضر مع المتهم بأنه حدث . جوهري . عدم تعرض المحكمة له إيراداً ورداً . قصور .
١١٧	١٧	(الطعن رقم ٥٤٠٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - اعتبار الحجز كأن لم يكن بنص القانون دون حاجة الى صدور حكم به ، إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه دون وقف مبرر . المادة ٢٧٥ مرافعات .</p> <p>وجوب تمسك المدين باعتبار الحجز كأن لم يكن . باعتباره جزاء مقرر لمصلحته . والا سقط الحق فيه .</p> <p>الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاثة أشهر . جوهرى . وجوب تعرض المحكمة له . إغفال ذلك . قصور .</p> <p>إثارة الدفاع أمام محكمة أول درجة . يصبح واقعاً مسطوراً بأوراق الدعوى . مطروحاً على محكمة ثانى درجة .</p> <p>(الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٦)</p>
١٣٠	٢٠	<p>٦ - إعلان الصورة التنفيذية للحكم المنفذ به الى الموظف المختص المطلوب اليه تنفيذه . شرط لا نطبق المادة ١٢٣ عقوبات . علة ذلك ؟</p> <p>الدفع بعدم اعلان السند التنفيذى . جوهرى . عدم مواجهته والرد عليه . قصور .</p>
١٣٦	٢٢	<p>(الطعن رقم ٢٤٥٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٩)</p> <p>٧ - وجوب اشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوحية للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والإدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة .</p> <p>عدم ايراد الواقعة وادلة الثبوت ومؤدى كل منها فى بيان كاف . قصور .</p>
١٤٣	٢٤	<p>(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٣١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨ - صدور أمر بوضع أرصدة المتهم تحت التحفظ قوة قاهرة .</p> <p>ترتب انعدام مسئوليته عن جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات .</p> <p>تمسك الطاعن ان امتناع البنك عن الدفع مرجعه صدور قرار بالتحفظ على حساب الشركة التي يمثلها . دفاع جوهرى قعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .</p>
١٥٦	٢٨	<p>(الطعن رقم ٢٣٤٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)</p> <p>٩ - وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها . ولو كان صادراً بالبراءة .</p> <p>عدم ايراد الحكم مؤدى محضر الضبط وما هية البضائع المضبوطة ونوعها . قصور .</p> <p>للقصور الصدارة على وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .</p>
١٦٦	٣٠	<p>(الطعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)</p> <p>١٠ - الدفع ببطالان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرى .</p> <p>يتعين الرد عليه . الحكم بالإدانة استناداً الى الدليل المستمد من التفتيش دون الرد على الدفع ببطالانه . قصور .</p> <p>عدم ايراد الحكم التدليل الكافى على توافر ركن العلم فى جريمة اخفاء اشياء مسروقة . ادانة الطاعن عنها . قصور .</p> <p>عدم امتداد أثر الطعن لغير الطاعن الذى لم يكن طرفاً فى الخصومة الاستئنافية ولم يكن له حق الطعن .</p>
١٩٣	٣٣	<p>(الطعن رقم ٢٧٧٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١١ - القصد الجنائي في جريمة حيازة وترويج عمله ورقية مقلدة . ما هيته ؟</p> <p>منازعة المتهم بجريمة حيازة . وترويج عمله ورقية مقلدة . في توافر القصد الجنائي . يوجب على المحكمة استظهار هذا القصد . مخالفة ذلك . يوجب نقض الحكم .</p>
١٩٩	٣٤	<p>(الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)</p> <p>١٢ - انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة قبل أو بعد إحالتها الى المحكمة لا يحول دون القضاء بالرد في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣/١ ، ٢ ، ٤ ، ١١٤ ، ١١٥ عقوبات في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من أفاد فائده جدية من الجريمة بقدر ما استفاد . أساس ذلك ؟</p> <p>إغفال الحكم التدليل على استفادة كل وارث من الجريمة ومقدار الفائدة في الأموال العامة التي نسب لمورثه الاستيلاء عليها . قصور .</p>
٢٤٠	٤٠	<p>(الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٥)</p> <p>١٣ - اعتناق الحكم صورتين متعارضتين لواقعة الدعوى تناقض يعيبه .</p> <p>مثال .</p>
٢٤٠	٤٠	<p>(الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا . المادة ٣١٠ إجراءات . المراد بالتسبب المعبر ؟ إفراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة لا يحقق غرض الشارع من ايجاب تسبب الأحكام . مثال تسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة عدم تقديم اقرار بضريبة الاستهلاك المستحقة عن دخان مستورد . (الطعن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)
٢٥٤	٤١	١٥ - بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات . ما يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب . اغفال حكم الإدانة في جريمة البلاغ الكاذب بيان واقعة الدعوى وعدم استظهار أركان تلك الجريمة والتدليل على توافرها في حق الطاعن والزامه بالتعويض المدني المؤقت دون الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية . قصور . (الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)
٣١٠	٤٩	١٦ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . جوهري . وجوب تعرض المحكمة له . اعراضها عنه . قصور . نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية . يقتضى نقضه في شقه الجنائي . علة . ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)
٣٢٦	٥١	

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٧ - بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .</p> <p>لا يكفي لادانة الطاعن في جريمة أغذية مغشوشة للبيع أن يثبت أن الغذاء عرض في محله . وجوب ثبوت إرتكابه فعل الغش أو أن يكون قد عرض الغذاء مع علمه بغشه وفساده .</p> <p>إغفال حكم الإدانة في جريمة عرض أغذية مغشوشة للبيع صلة الطاعن بالعينة التي أخذت وما أتاه من أفعال يعدها القانون عرضاً لبيع غذاء مغشوش . وعدم توضحه ما نقله عن تقرير التحليل من عدم مطابقة العينة . قصور .</p>
٣٢٩	٥٢	<p>(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)</p> <p>١٨ - القول بوحدة الجريمة أو تعددها . تكييف قانوني يخضع لرقابة محكمة النقض .</p> <p>مثال لتسبب معيب في الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .</p>
٣٧٠	٥٩	<p>(الطعن رقم ٨٤١٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٨)</p> <p>١٩ - مناط التأييم في جريمة اقامة قمينة طوب أن يكون البناء على أرض زراعية . المادة ١٥٣ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . إنحسار هذا الوصف عنها . لا تأييم . أساس ذلك ؟</p> <p>دفاع الطاعن بأن الأرض المقام عليها البناء ليست زراعية وتقديمه مستندات تأييدا لدفاعه . جوهرى . يوجب على المحكمة أن تعرض له . الإلتفات عنه . قصور .</p>
٣٧٣	٦٠	<p>(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - ما يتطلبه تحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ؟ العبارة في ثبوت قيام عقد من عقود الائتمان . بحقيقة الواقع . خلو الحكم من بيان ركن التسليم والقصد الجنائي . قصور . (الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)
٣٨٤	٦٣	٢١ - دفاع الطاعنة أن العلاقة الإيجارية بينها وبين المجنى عليه هي إيجار بالجدك . جوهرى . اغفال الحكم المطعون فيه إرادته وتمحيصه . قصور . (الطعن رقم ٢٩٩٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٥)
٣٨٨	٦٤	٢٢ - ثبوت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به . شرط لادانته بالجريمة المؤثمة بالقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ . إدانة الطاعن بجريمة الغش . نون تحقيق دفاعه بانتفاء مسئوليته وبيان اختصاصه ومدى إشرافه على الانتاج أو علمه بالغش . قصور .
٤٥٧	٧٨	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٩) ٢٣ - حكم الادانة في جريمة اهانة موظف عام . وجوب اشتماله على بيان الفاظ الإهانة . إغفال حكم الإدانة في جريمة اهانة موظف عام بيان الالفاظ التي اعتبرها مهينة . قصور .
٥٤٣	٨٨	(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ - عدم التزام حارس المحجوزات بنقلها الى مكان آخر عين لبيعها . الدفع بعدم التزام حارس المنقولات بنقلها الى مكان بيعها . جوهري . إغفال الحكم المطعون فيه التعرض له . يعيبه . (الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧)
٥٤٥	٨٩	٢٥ - بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٢١٠ إجراءات . اتخاذ الحكم من مجرد حيازة الطاعن السبائك الذهبية ، دون تقديم ما يفيد سداد الرسوم الجمركية . قرينة على التهريب الجمركي من غير أن يستظهر قصد الاتجار . قصور . (الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٣)
٥٥٨	٩٢	٢٦ - تنازل الزوجة عن شكواها قبل الفصل في الدعوى نهائياً في جريمة تبديد منقولاتها الزوجية . يوجب الحكم بانقضاء الدعويين الجنائية والمدنية . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٣٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٥/١٨)
٥٧٤	٩٥	٢٧ - للمالك تقاضى ٥٠٪ من قيمة بيع الجذك أو مقابل التنازل عن عقد الايجار في الحالات التي يثبت فيها للمستأجر ذلك بعد خصم ما قد يوجد بالعين من منقولات شملها التصرف . المادة ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم . حجب الخطأ محكمة الموضوع عن بحث دفاع الطاعنة المتعلق بتحديد مسئوليتها الجنائية وجوداً أو عدماً . وجوب أن يكون مع النقض الاحالة . (الطعن رقم ٧٠٠٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/١١)
٥٨١	٩٧	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٨ - قيام مأمور الضبط القضائي بإجراء التسجيلات الصوتية نفاذاً للأمر الصادر من القاضي الجزئي بعد ندبه من النيابة العامة لإجراء ذلك . صحيح .</p> <p>انتهاء الحكم الى عدم الاطمئنان الى صحة هذا الاجراء استناداً الى خلو الأوراق مما يفيد بسط النيابة العامة رقابتها على الأشرطة المسجلة . استدلال معيب .</p>
٦٣.	١٠٦	<p>(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)</p> <p>٢٩ - العقوبة المقررة للجريمتين المنصوص عليهما بالمادة ٢١٦ عقوبات ؟</p> <p>حالات التزوير في جوازات السفر . محددة حصراً .</p> <p>العقوبات المقررة لمقارفها أخف من تلك المقررة لجرائم التزوير الأخرى . شمول تخفيف العقوبات . حالة حصول التزوير في ورقة لا يتأتى الحصول على تذكرة السفر الا بها . أساس ذلك ؟</p> <p>المقصود بتذاكر السفر ؟</p> <p>اعتبار الحكم جريمة اشتراك في تزوير بيانات استمارة جواز سفر جنائية . خطأ . علة ذلك ؟</p>
٦٨٨	١١٧	<p>(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)</p> <p>٣٠ - حكم الادانة . وجوب اشتماله على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا . المادة ٣١٠ إجراءات .</p> <p>المراد بالتسبيب المعتبر ؟</p> <p>افراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة جملة مجهلة لا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من ايجاب تسبيب الأحكام .</p>

الصفحة	القاعدة	
		إغفال حكم الإدانة فى جريمة اخلال الموظف العام بنظام توزيع سلعة تتعلق بقوت الشعب استظهار مقومات النظام الذى يحكم توزيع هذه السلعة وصدوره من الجهة المختصة بذلك . قصور .
٨٤٩	١٤٠	(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢) ٣١ - وجوب اشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . عدم الاقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها فى المواعيد المحددة اعتباره فى حكم التهرب منها . المادة ١١/٥٤ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . تحديد الجدول الملحق بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ مواصفات الكحول والمشروبات والمحضرات الكحولية الخاضعة للضريبة على سبيل الحصر . إغفال حكم الإدانة فى جريمة انتاج خمور لم تسدد عنها ضريبة الإستهلاك بيان نوع الخمور ومقدارها . قصور .
٨٦١	١٤٢	(الطعن رقم ٤١٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٢ - جريمة خلو الرجل . مناط تحققها ؟</p> <p>بيانات حكم الادانة المادة ٣١٠ إجراءات ؟</p> <p>خلو الحكم من استظهار واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة على صوره من الصور التى يؤتمها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن اجراء الأدلة المثبتة للواقعة المؤتمة . قصور .</p>
١٠٧٨	١٧٢	<p>(الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)</p> <p>٢٣ - إقتصار الحكم على الإشارة إلى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليه وما قدمه من مستندات بون تحديد التهمة الثابتة فى حقه من التهم الثلاثة المسندة إليه . يعيبه بالغموض والإبهام .</p>
١٠٧٨	١٧٢	<p>(الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)</p> <p>٣٤ - مناط المسؤولية فى جريمة إقامة مصنع أو قمينة طوب . أن تكون الأرض المقام عليها المصنع أو القمينة من الأراض الزراعية . انحسار هذا الوصف عن الأرض . لا تائيم . علة ذلك ؟</p> <p>- إكتفاء حكم الإدانة فى جريمة إقامة قمينة طوب على أرض زراعية فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط بون إيراد مضمونه وإغفال استظهار طبيعة الأرض التى أقيمت عليها القمينة . قصور .</p>
١١٠٣	١٧٨	<p>(الطعن رقم ٤٨٧٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
١١١٢	١٨٠	<p>٣٥ - على المحكمة الجنائية متى رفعت إليها دعوى التزوير بناء على قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره أن تبحث بنفسها جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها . اكتفاء المحكمة بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)</p>
١١١٧	١٨١	<p>٣٦ - دفاع الطاعن بنفى انتاجه للغلاف الموضوع على السلعة وتقديمه مستندات تظاهر ذلك . جوهري . وجوب تمحيصه أو الرد عليه .</p> <p>الدفاع المسطور بأوراق الدعوى قائم ومطروح على المحكمة فى أى مرحلة تالية .</p> <p>تحقيق ادلة الادانة فى المواد الجنائية . لا يصح ان يكون رهنا بمشيئة المتهم .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)</p>
١١١٧	١٨١	<p>٣٧ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة . شرطه . ان تضمن حكمها ما يدل على مواجهتها عناصر الدعوى والالمام بها . قعودها عن ذلك . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)</p>
١٢١٣	١٩٥	<p>٣٨ - انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية . أثره ؟</p> <p>إلزام الحكم المطعون فيه للطاعن بالتعويض رغم قضاؤه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . خطأ فى القانون . وجوب نقض الحكم جزئياً بالغاء ما قضى به من تعويض .</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣٩ - وجوب ان تبني الأحكام الجنائية على الجزم واليقين المراد بالتسبيب المعتبر ؟</p> <p>وجوب ايراد الأدلة التي استندة إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بياناً كافياً . مجرد الإشارة إليها . غير كاف .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)</p>
١٢٣٥	١٩٩	<p>٤٠ - مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن بذاته أن يكون دليلاً على حصول الإختلاس .</p> <p>اقتصار الحكم على ذكر أسماء شهود العجز دون أن يبين فحوى ما شهد به كل منهم وإكتفائه بالأحالة إلى كشوف الجرد دون ايراد مضمونها واتخاذها من العجز بذاته دليلاً على وقوع الاختلاس يعيب الحكم .</p>
١٢٣٥	١٩٩	<p>(الطعن رقم ١٢٤٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)</p> <p>٤١ - وجوب اشتمال الحكم على الاسباب التي بنى عليها . وإلا كان باطلا . المادة ٣١٠ إجراءات .</p> <p>المراد بالتسبيب المعتبر ؟</p> <p>تحرير الحكم بخط غير مقروء أو افراغه في عبارات عامة معماه أو وضعه في صورة مجهولة . لا يحقق غرض الشارع من ايجاب تسبيب الأحكام .</p> <p>استحالة قراءة أسباب الحكم تجعله خاليا من الأسباب .</p>
١٢٥٥	٢٠٢	<p>(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠)</p> <p>٤٢ - إجازة المادة ٢/٣٥ إجراءات لمأمور الضبط القضائي في غير أحوال التلبس اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة إذا وجدت</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة من الجنح المحددة فيها حصراً . عدم استتالتها الى ما يعتبر قيداً على الحرية الشخصية .</p> <p>عدم استظهار الحكم ما فيه الإجراءات التي اتخذت قبل الطاعن ومدى مساسها بحريته الشخصية وما اذا كان الاعتراف منبت الصلة بالإجراء المقول ببطلانه . يعينه .</p>
١٢٧٤	٢٠٥	<p>(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)</p> <p>٤٣ - خلو الحكم المطعون فيه من بيان واقعة الدعوى . واكتفاؤه بالاحالة الى محضر الضبط دون ايراد مضمونه ووجه استدلاله به . ودون بيان نوع المحل الذي وقعت بشأنه الجريمة . قصور .</p> <p>القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .</p>
١٣٧١	٢٢٠	<p>(الطعن رقم ٤٨٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١)</p> <p>راجع أيضاً:</p> <p>اتلاف</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٦٤٨)</p> <p>واثبات « اعتراف »</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٧١٧)</p> <p>واختصاص « الاختصاص المكانى »</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٦ بالصحيفة رقم ١٠٣١)</p> <p>واختصاص « الاختصاص الولائى »</p>

الصفحة	القائمة
	(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٧٣٣) واشتباه
	(القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٢٢) واعلان
	(القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ١٤٦) وحكم « بيانات التسبيب »
	(القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٤٣٢) وحيازة
	(القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٣٧٦) وخلو رجل
	(القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٨٧٥) ودعوى جنائية « قيود تحريكها »
	(القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٥٧٠) ودعوى مدنية
	(القاعدتان رقما ٣٠ ، ١٩٤ بالصحيفتين رقمي ١٦٦ ، ١٢٠٩) ودفع « الدفع ببطلان التسجيلات الصوتية »
	(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٥٩٤) ورابطة السببية
	(القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٢٥) وشيك بدون رصيد
	(القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٧٥٨)

الصفحة	القاعدة
	<p>وفك أختام</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ١١٠٨)</p> <p>وقانون « التفويض التشريعي »</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ١٢١٨)</p> <p>وقانون « تفسيره »</p> <p>(القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٥٨١)</p> <p>وقتل خطأ</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٢٩٤)</p> <p>ومحلات تجارية وصناعية</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٧٧٦)</p> <p>ومعارضة « نظرها والحكم فيها »</p> <p>(القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٤٢٧)</p> <p>ونصب</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١١٢٦)</p> <p>ونقد</p> <p>(القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ١٣٧٥)</p> <p>وهتك العرض</p> <p>(القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٦٦٨)</p> <p>(ب) التسبيب غير المعيب :</p> <p>١ - وجوب أخذ رأى المفتى قبل الحكم بالاعدام . المادة ٣٨١ إجراءات لا يوجب على المحكمة ان يكون قد صدر بإجماع قضاتها ولا أهمية لاثبات أن ميعاد العشرة أيام المقررة لابتداء رأيه قد روعى .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)</p>
٢١	٣

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .
٢١	٣	(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)
		٢ - إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعن . كفايته للإحاطة بأركان المسؤولية المدنية . والقضاء بالتعويض . عدم بيان الحكم . من بعد الضرر بنوعية . لا يعيبه .
		عدم التزام المحكمة ببيان مدى الضرر الذى قدر التعويض على أساسه . علة ذلك ؟
٢١	٣	(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)
		٤ - عدم وجوب تسبيب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن . أساس ذلك ؟
		اقتصار أمر النيابة العامة بالتفتيش على شخص الطاعن ووسيلة الانتقال . لا موجب لتسبيبه .
		إثارة الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم تسبيبه لأول مرة أمام النقض . غير جائزة . علة ذلك ؟
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)
		٥ - الدفع بارتكاب الجريمة بمعرفة آخر . موضوعى .
		استنفاده الرد عليه من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .
		عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى .
٨١	١٠	(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٧)
١٢٦٩	٤٠٤	(والطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى (الطن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٤)
١١١	١٦	
٧٦٩	١٢٨	(والطن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦)
		٧ - اطراح المحكمة الدفاع غير المنتج بعد وضوح الواقعة لديها . لا إخلال بحق الدفاع . اعراض المحكمة عن سماع شهود لم يطلبوا وفق المادة ٢١٤ مكرراً اجراءات . لا تثريب عليها . (الطن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٤)
١١١	١٦	
		٨ - الإعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات . شرط قبوله : إقامة مدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحرياً كلفياً وأن إعتقاده بمشروعيه عمله كانت له أسباب معقولة . مثال لتسبيب سائب على عدم تقديم الطاعنين دليل تحريهما وكذا ثبوت الظم في حقهما . (الطن رقم ٤٥٣٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
١٦٠	٢٩	
		٩ - إنطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة أو تزيفه لا يعيبه . ما دامت النتيجة التي خلص اليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم . (الطن رقم ٤٥٣٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
١٦٠	٢٩	

حكم

٢٠١

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - النعى على المحكمة التفاتها عن تحقيق إجراء لم يطلب منها . غير جائز .
١٨٥	٣٢	(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
		١١ - إثارة التناقض بين الدليلين القولى والفنى لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة . أساس ذلك ؟
١٨٥	٣٢	(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
		١٢ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .
		أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
		عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد عليه . ما دام الرد مستقداً من القضاء بالادانة .
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)
		١٣ - تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)
		١٤ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه .
٢٦٥	٤٣	(الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		١٥ - عدم تقيد المحكمة بالادلة المباشرة دون غيرها . حقها فى استخلاص الحقائق القانونية مما قدم اليها من ادلة ولو غير مباشرة . ما دام ذلك متفقاً مع العقل والمنطق .
٢٨٠	٤٤	(الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - حق محكمة الموضوع فى استظهار وقائع القذف من عناصر الدعوى . تراقبه محكمة النقض . المادة ٣٠٩ عقوبات . تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه . الفصل فى ذلك . موضوعى .
٢٩١	٤٥	(الطعن رقم ٣٥٠٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢١) ١٧ - جريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ عقوبات . توافرها ؟ الحكم بالإدانة بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات . بيان موضع الاصابات بالمجنى عليه وعلاقتها بفعل الضرب . غير لازم لصحته .
٣٤١	٥٤	(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧) ١٨ - احالة الحكم الاستئنافى الى أسباب الحكم المستأنف . كفايته تسبباً لقضائه .
٣٤١	٥٤	(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧) ١٩ - القصد الجنائى العام فى جريمة احداث جرح عمداً . توافره ؟ التحدث عن هذا القصد . غير لازم . متى كان مستفاداً مما أورده الحكم من وقائع .
٣٤١	٥٤	(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧) ٢٠ - دفاع الطاعن بأن مساحة الأرض المقول بحيازة المدعى بالحقوق المدنية لها تقل عن مساحة الأرض محل النزاع . موضوعى . عدم التزام المحكمة بالرد عليه . اكتفاءً بأدلة الثبوت التى عولت عليها فى الإدانة .
٣٩٣	٦٥	(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - تقدير مدى إكراه المتهم أو اختياره في مقارفة الجريمة . موضوعي .
٤٣٩	٧٥	الجدل الموضوعي . إثارته أمام النقض . غير جائزة . (الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
		٢٢ - خضوع أدلة الدعوى لتقدير القاضي في جميع الأحوال . ولو كانت أوراقاً رسمية . ما دام الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقى الأدلة . مثال
٤٤٥	٧٦	(الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
		٢٣ - النعى بأن الواقعة لا تعدو جنحة استيلاء بغير حق وبدون نية التملك على سيارة وليست جنابة سرقة . منازعة في الصورة التي اعتنقتها المحكمة للواقعة وجدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة .
٤٤٥	٧٦	(الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
		٢٤ - إثبات الحكم مساهمة الطاعن في جريمة السرقة التي قارفها ودبر أمرها مع باقى المتهمين . كفايته لمساعدته كفاعل أصلى .
٤٤٥	٧٦	(الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
		٢٥ - الخطأ في الإسناد الذي لا يعيب الحكم . ماهيته ؟
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣)
٧٤٢	١٢٤	(والطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)
١١٧٧	١٨٨	(والطعن رقم ١٦٠٩٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٦ - القصد الجنائي في جريمة التزوير . تحققه : بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييراً من شأنه ان يسبب ضرراً وبنيه استعمال المحرر فيما غيرت من اجله الحقيقة فيه .</p> <p>تحدث الحكم صراحه واستقلال عن هذا الركن . لا يلزم .</p> <p>ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .</p> <p>دفاع الطاعن بانه وضع صورته على بطاقة المجنى عليه ليسهل له مواجهة رجال المرور . دفاع قانوني ظاهر البطلان .</p> <p>عدم تعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع . لا يعيبه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٧٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)</p>
٤٨٢	٨٠	<p>٢٧ - الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها أو بعدم السيطرة على مكان الضبط . موضوعي . كفاية ايراد أدلة الثبوت التي تطمئن اليها المحكمة رداً عليه .</p>
٥١٤	٨٢	<p>(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٣)</p> <p>٢٨ - للمحكمة ان تعمل في تكوين عقيدتها على تحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها ان ترى فيها ما يبرر الاذن بالتفتيش وان طرحها فيما عداه .</p> <p>الجدل الموضوعي . غير جائز أمام النقض .</p>
٥١٤	٨٢	<p>(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٣)</p> <p>٢٩ - الدفع غير المنتج في الدعوى . إغفال تحقيقه أو الرد عليه . لا عيب .</p>
٥٩٠	٩٩	<p>(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩)</p>

الصفحة	القائمة	
		٢٠ - قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيرى . للمحكمة العدول عنه .
٥٩٠	٩٩	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩) ٢١ - عدم تحدث الحكم صراحه وعلى استقلال عن المتهم بتقليد الأوراق المالية التى يتعامل بها . لا يعيبه . ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه . القول بتوافر العلم بالتقليد . موضوعى .
٦١٣	١٠٢	(الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٦)
٧٤٢	١٢٤	(والطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨) ٢٢ - وجوب ان يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤدياً الى ما رتب عليه من نتائج بغير تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق . لمحكمة النقض مراقبة تأدية الأسباب . التى يوردها الحكم الى النتيجة التى خلص اليها .
٦٦٨	١١٣	(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦) ٢٣ - الادلة فى المواد الجنائية متساندة . لا يلزم أن ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى . يكفى ان تكون الادلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها .
٧٠٢	١١٨	(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)
٨٥٤	١٤١	(والطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ - استخلاص الحكم واقعة اكراه المجنى عليه على امضاء شيكات على بياض بما يثبت حقوقاً لهم قبله . كفايته لتوافر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٥ عقوبات .
٧٠٢	١١٨	(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)
		٢٥ - عدم التزام المحكمة بالتحدث الا عن الادلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها لها أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون ملتئم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من باقى الأدلة .
٧٢٦	١٢٢	(الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)
١٣٠٥	٢١١	(والطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		٣٦ - حق محكمة الموضوع في التعويل على ما يتضمنه محضر الاستدلالات من اعترافات . وتقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . موضوعي . ما دام سائغاً .
٧٤٢	١٢٤	(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)
		٣٧ - عقد الزواج وثيقة رسمية . مناط العقاب على التزوير فيها ؟
		مثال لتسبب سائغ لإثبات الاشتراك في تزوير وثيقة زواج .
٧٥١	١٢٥	(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٩)
		٣٨ - خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم إقراراً . لاينال من سلامة الحكم . طالما أنها لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للأعتراف .
٧٥١	١٢٥	(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٩)

حكم

٢٠٧

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ - صحة تفتيش المزارع بغير إذن . شرط بأن تكون غير متصلة بالمساكن . المادة ١٤٥ إجراءات .
		لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .
٧٦٩	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٨٩)
		٤٠ - إنحسار الخطأ فى الأسناد عن الحكم إذا أقيم على ماله أصل ثابت فى الأوراق ولم يخرج بالدليل عن فحواه .
٧٦٩	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٨٩)
٩٠٤	١٥٠	(والطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ٩/١١/١٩٨٩)
٩٢٢	١٥٣	(والطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١١/١٩٨٩)
		٤١ - عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفى . ما دامت لم تستند إليها .
٧٨٠	١٣٠	(الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٨٩)
		٤٢ - خطأ الحكم فى تحديد تاريخ الواقعة . لا يؤثر فى سلامته طالما أنه لا يتصل بحكم القانون فيها . وما دامت الدعوى الجنائية لم تنقض بمضى المدة .
٧٨٠	١٣٠	(الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٨٩)
		٤٣ - مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين . يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها .
		عدم التزام المحكمة ببيان وقائع خاصة لإثبات الاتفاق غير ما يثبت مما يعتبر سبق إصرار .

الصفحة	القاعدة	
		اثبات الحكم تصميم المتهمين على ضرب المجنى عليه الأول بما يرتب تضامنا في المسؤولية . كفايته لمؤاخذة الطاعنين بوصفهما فاعلين أصليين . سواء كان الفعل الذي قارقه محدداً بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مساهمة هذا الفعل في النتيجة .
٧٩٧	١٣٣	(الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)
		٤٤ - الخطأ في الإسناد . لا يعيب الحكم . طالما لم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
٧٩٧	١٣٣	(الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)
٩٦٧	١٥٦	(والطعن رقم ٤١٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)
		٤٥ - لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة ان تكون احدى دعائمه معيبة ما دام قد اقيم على دعائم اخرى تكفى وحدها لحمله .
٨١٩	١٣٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
		٤٦ - عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل من الادلة عند قضائها بالبراءة ما دامت قد رجحت دفاع المتهم او داخلتها الريبة والشك في عناصر الإثبات .
٨١٩	١٣٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
		٤٧ - تزيد الحكم فيما لا أثره في نتيجته . لا يعيب .
٨١٩	١٣٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤٨ - كفاية تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم كى تقضى له بالبراءة . متى احاطت بالدعوى عن بصر وبصيره . النعى على المحكمة قضاها بالبراءة لاحتمال ترجع لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها . غير جائز . علة ذلك ؟</p>
٨١٩	١٣٨	<p>(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p> <p>٤٩ - اقناعية الأدلة فى المواد الجنائية . للمحكمة الالتفات عن دلائل النفى ولو حملته أوراق رسمية . حد ذلك ؟</p>
٨٥٤	١٤١	<p>(الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p>
١٢٨٩	٢٠٦	<p>(والطعن رقم ١٥٠٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)</p>
١٣١٣	٢١٣	<p>(والطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p>
		<p>٥٠ - تأخر المجنى عليه فى الإبلاغ . لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله . ما دامت أطمأنت اليها .</p>
٨٦٦	١٤٣	<p>(الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)</p>
		<p>٥١ - تقدير الأدلة فى الدعوى بالنسبة الى كل متهم حق لمحكمة الموضوع . لها أن تأخذ بما تطمئن إليه فى حق متهم وتطرح ما لا تطمئن اليه منها فى حق آخر .</p> <p>صدق الشاهد فى شطر من أقواله دون شطر آخر منها يصح عقلا .</p>
٨٧٩	١٤٥	<p>(الطعن رقم ٤٤٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٥٢ - النعى على الحكم من خطأ فى احتساب سن المجنى عليه وأنه ليس من المتولين تربيته أوله سلطة عليه لا مصلحة فيه ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة فى القانون مع عدم توافر أى من الظروف المشددة .
٨٧٩	١٤٥	(الطعن رقم ٤٤٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦)
		٥٣ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً . أساس ذلك ؟
٩٠٤	١٥٠	(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩)
		٥٤ - تجزئة الدليل . والأخذ بما يطمئن إليه وإطراح ما عداه مرده اطمئنان المحكمة . مثال .
٩١٢	١٥١	(الطعن رقم ٤١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩)
		٥٥ - عدم تقديم أصل الشيك . لا ينفى وقوع الجريمة . جواز استخلاص بيانات الشيك المثبتة فى محضر جمع الاستدلالات . عدم جواز النعى على المحكمة عدم استجابتها لطلب لم يطرح عليها أو الرد عليه .
٩١٨	١٥٢	(الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
		٥٦ - طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة . ولا الى استحالة حصول الواقعة . موضوعى . عدم التزام المحكمة باجابته . ما دام المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل .
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥٧ - الخطأ المادى لا يعيب الحكم طالما لم يكن له أثر فى قيام الجريمة . انتفاء مصلحة الطاعن فى التمسك بالخطأ المادى . ما دام أنه يتعلق بغيره من المتهمين .
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) ٥٨ - اطمئنان المحكمة الى ان العينة المضبوطة هي التى ارسلت الى التحليل وأخذها بالنتيجة التى انتهت اليها . عدم جواز مجادلتها فيه . طالما قد اقامت اقناعها على ما ينتجه .
٩٦١	١٥٥	(الطعن رقم ٤١٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٤) ٥٩ - تعذر سماع الشاهد لعدم الاستدلال عليه . لا يمنع من القضاء بالادانة . ما دامت الأدلة القائمة فى الدعوى كافية للثبوت .
١٠٠٦	١٦٢	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠) ٦٠ - تقدير توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر . موضوعى . حد ذلك ؟ استخلاص المحكمة انه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . كفايته لتوافر علاقة السببية .
١٠١٨	١٦٤	(الطعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١) ٦١ - عدم التزام المحكمة عند قضائها بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت . مثال .
١١٣١	١٨٣	(الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٦٢ - اختلاف أقوال شهود النفى الذين اخذ الحكم بأقوالهم فيما هو غير مؤثر . لا يعيب الحكم .
		الجدل الموضوعى . إثارته أمام النقض . غير جائز .
١١٣١	١٨٣	(الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٤)
		٦٣ - الصلح بين المجرى عليه والمتهم . قول جديد . حق محكمة الموضوع فى الأخذ به أو إطرأحه . أساس ذلك ؟
١١٥٨	١٨٦	(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)
١١٦٦	١٨٧	(والطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)
		٦٤ - بيان الحكم العناصر القانونية لجريمة إحداث عاهة يتضمن فى ذاته الاحاطة بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . عدم بيانه عناصر الضرر عند قضائه بالتعويض . لا خطأ .
١١٥٨	١٨٦	(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)
		٦٥ - الدفع بنفى التهمة . موضوعى . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .
		عدم التزام المحكمة بتعقب التهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه .
١١٦٦	١٨٧	(الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)
١١٨٧	١٩٠	(والطعن رقم ١٢٤٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١١)
١٢٤٦	٢٠١	(والطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٦٦ - اعتبار الحكم الجرائم التي قارفها المتهم ارتكبت لغرض واحد ومعاقبته بعقوبة الجريمة المقررة لاشدها اعمالاً للمادة ٣٢ عقوبات . لا ينال منه عدم ذكر تلك المادة أو تعيين الجريمة ذات العقوبة الاشد .
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩) ٦٧ - لا يشترط في الدليل ان يكون صريحاً ودالاً بنفسه على الواقعة المراد اثباتها . كفاية ان تكون مؤدية الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة . الجدل الموضوعي . لا يقبل اثارته امام النقض .
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩)
٧٠٢	١١٨	(والطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)
٨٥٤	١٤١	(والطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
		٦٨ - عدم إيراد الحكم لدفاع الطاعن بوجود تناقض بين الدليلين القولي والفني . لا يعيبه . علة ذلك ؟
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩) ٦٩ - ليس للطاعن ان ينعى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر امامها . مثال .
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩)
٧١٧	١٢٠	(والطعن رقم ٥٤٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٧٠ - النعى على الحكم بالقصور فى التدليل بالنسبة للجريمة ذات العقوبة الأخف غير محدد ما دام قد أخذ المتهم بالجريمة ذات العقوبة الأشد تطبيقاً للمادة ٢٢ عقوبات .
١٢٤٠	٢٠٠	(الطعن رقم ١٥٢٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)
		٧١ - حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة . دون حاجة الى لفت نظر الدفاع . شرط ذلك ؟ لا مصلحة للطاعن فى المجادلة من تغيير صفته من فاعل أصلى فى جريمة الاختلاس الى شريك فيها . علة ذلك ؟
١٢٤٦	٢٠١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)
		٧٢ - الخطأ المادى . متى لا يعيب الحكم ؟
١٢٤٦	٢٠١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)
		٧٣ - عدم التزام المحكمة بتتبع أوجه دفاع المتهم والرد عليها رداً صريحاً . كفاية استفادته من أدلة الثبوت .
١٢٦٠	٢٠٣	(الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
		٧٤ - محاولة التشكيك فى أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك الى مناقضة الصورة التى ارتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح . عدم جواز إثارته أمام النقض
١٢٦٠	٢٠٣	(الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
		٧٥ - إيراد الحكم مواد القانون التى أخذ المتهم بها . كفايته بيانا لمواد القانون التى حكم بمقتضاها .
١٣٠٥	٢١١	(الطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٧٦ - الرد على الدفع بأن المحكمة اعتمدت على أقوال الشاهد المستقاه من التسجيلات غير لازم ما دام أن المحكمة لم تعول على هذه التسجيلات .
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		٧٧ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد عليه .
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		راجع أيضاً :
		اتفاق
		(القاعدتان رقما ٢٠٤ ، ٢١٣ بالصحيفتين رقمى ٢٦٩ ، ١٣١٣)
		وإثبات « بوجه عام »
		(القواعد أرقام ٣٩ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٨٣ ، ٢١٣)
		بالصفحات أرقام ٢٣١ ، ٢٨٠ ، ٣٤٧ ، ٦٧٥ ، ٦٨٨ ، ١٣١٣ ، ١١٣١)
		وإثبات « اعتراف »
		(القواعد أرقام ٧٥ ، ١٥٣ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٩٢ بالصفحات
		أرقام ٤٣٩ ، ٩٢٢ ، ١٠٣٨ ، ١٠٦١ ، ١١٩٦)
		وإثبات « خبرة »
		(القواعد أرقام ١٥٤ ، ١٦٢ ، ١٦٩ ، ٢٠٤ ، ٢١١)
		بالصفحات أرقام ٩٥٠ ، ١٠٠٦ ، ١٠٤٨ ، ١٢٦٩ ، ١٣٠٥)
		وإثبات « شهود »
		(القواعد أرقام ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٧٦ ، ١٢٢ ،

الصفحة	القاعدة
	<p>١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٤٣ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢١٣ ، ٢١٤ بالصفحات</p> <p>أرقام ١٦٠ ، ١٨٥ ، ٢٠٧ ، ٢٤٧ ، ٣٥٥ ، ٤٤٥ ، ٧٢٦ ، ٧٥١ ، ٧٨٠ ، ٧٩٧ ، ٨٦٦ ، ٩٢٢ ، ٩٥٠ ، ٩٨٨ ، ٩٩٧ ، ١٠١٨ ، ١٠٤٨ ، ١١٦٦ ، ١١٩٦ ، ١٢٤٠ ، ١٢٦٠ ، ١٣١٣ ، ١٣٤٦</p> <p>واجراءات « اجراءات التحقيق »</p> <p>(القواعد أرقام ١٠ ، ٧٥ ، ١٢٨ ، ٢١٣ بالصفحات أرقام ٨١ ، ٤٣٩ ، ٨١٩ ، ١٣١٣)</p> <p>واجراءات « اجراءات المحاكمة »</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ١٠٠٦)</p> <p>واختصاص</p> <p>(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٣٣)</p> <p>واختلاس أموال أميرية</p> <p>(القاعدتان رقما ١٩٠ ، ٢٠١ بالصحيفتين رقما ١١٨٧ ، ١٢٤٦)</p> <p>وارتباط</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١٣١٣)</p> <p>وأسباب الاباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى »</p> <p>(القواعد أرقام ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ بالصفحات أرقام ٨٩٣ ، ٩٠٤ ، ٩١٢)</p> <p>واستجواب</p> <p>(القاعدتان رقما ٢ ، ١٥٣ بالصحيفتين رقمى ٢١ ، ٩٢٢)</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>واشتراك</p> <p>(القواعد أرقام ٥٨ ، ١١٧ ، ٢٠١ ، ٢١٣ بالصفحات أرقام ٣٦٤ ، ٦٨٨ ، ١٢٤٦ ، ١٣١٣)</p> <p>واصابة خطأ</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ١٠١٨)</p> <p>واعدام</p> <p>(القواعد أرقام ٣ ، ٤ ، ٨١ ، ١٦٨ بالصفحات أرقام ٢١ ، ٣٣ ، ٤٩١ ، ١٠٣٨)</p> <p>واقتران</p> <p>(القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٨٠)</p> <p>واكراه</p> <p>القاعدتان رقما ٥٦ ، ١٤٣ بالصحيفتين رقمي ٣٥٥ ، ٨٦٦)</p> <p>وايجار أماكن</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ١٣٤٦)</p> <p>ويطلان</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٧٦٩)</p> <p>وبلاغ كاذب</p> <p>(القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٦٥١)</p> <p>وترويج عملة</p> <p>(القاعدتان رقما ١٠٢ ، ١٨٨ بالصحيفتين رقمي ٦١٣ ، ١١٧٧)</p>

الصفحة	القاعدة
	وتزوير (القاعدتان رقما ٥٨ ، ١١٧ بالصحفتين رقمي ٣٦٤ ، ٦٨٨) وتعذيب (القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٩٠٤) وتفتيش (القواعد أرقام ٦ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٧٠ ، ١٧١ بالصفحات أرقام ٥٦ ، ٧٦٩ ، ٧٩٢ ، ٨٠٣ ، ٨٨٤ ، ٩٢٢ ، ٩٨٨ ، ٩٩٧ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٩) وتهريب ضريبي (القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٨٨٩) وجريمة « أركانها » (القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٨١٩) وحجية الشيء المحكوم فيه (القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٨١٣) وحكم « وضعه واصداره » القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٩١) ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » القاعدتان رقما ٤٣ ، ١٣٢ بالصحفتين رقمي ٢٦٥ ، ٧٩٢) ودفوع « الدفع بتعذر الرؤية » (القاعدتان رقما ٧٦ ، ١٥٥ بالصحفتين رقمي ٤٤٥ ، ٩٦١)

الصفحة	القاعدة
	ودفوع « الدفع بتلقيق التهمة » (القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ١٢٦٠) ودفوع « الدفع بشيوع التهمة » (القاعدتان رقما ١٢٨ ، ١٣٢ بالصحفتين رقمي ٧٦٩ ،) ورابطة السببية (القواعد أرقام ٦٩ ، ١٥٤ ، ١٨٦ ، ٢٠٤ بالصفحات أرقام ٤٠٩ ، ٩٥٠ ، ١١٥٨ ، ١٢٦٩) ورشوة (القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٢٦٥) وسب وقذف (القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٣١٦) وسبق أصرار (القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٧٩٧) وشيك بدون رصيد (القاعدتان رقما ١٥٢ ، ٢١٥ بالصحفتين رقمي ٩١٨ ، ١٣٥٢) وعقوبة « العقوبة المبررة » (القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١٣١٣) وعقوبة « تطبيقتها » (القاعدتان رقما ٦ ، ١٥١ بالصحفتين رقمي ٥٦ ، ٩١٢) وفاعل أصلى (القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٩٢٢)

الصفحة	القاعدة
	وقانون
	(القاعدتان رقما ١٢٥ ، ١٨٥ بالصحفتين رقمي ٧٥١ ، ١١٤٩)
	وقبض
	(القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٩٠٤)
	وقصد جنائي
	(القواعد أرقام ٤ ، ٦ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٦٩ ، ٨١ ، ١٢٥ ، ١٤٨ ،
	١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٩٠ ، ١٩٢ بالصفحات أرقام ٢٣ ، ٥٦ ، ٢٨٠ ،
	٣٤٧ ، ٤٠٩ ، ٤٩١ ، ٧٥١ ، ٨٩٣ ، ١٠٣٨ ، ١٠٤٨ ، ١١٨٧ ،
	(١١٩٦)
	وقمار
	(القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١٣١٠)
	ومأمورو الضبط القضائي
	(القاعدتان رقما ٦ ، ١٣١ بالصحفتين رقمي ٥٦ ، ٧٨٧)
	ومحكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة
	الصحيفة لواقعة الدعوى »
	(القواعد أرقام ٩٠ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ٢١٣ بالصفحات أرقام
	٥٤٧ ، ٨٤٤ ، ٨٦٦ ، ١٣١٣)
	ومسئولية جنائية
	(القاعدتان رقما ٥٥ ، ١٥٦ بالصحفتين رقمي ٣٤٧ ، ٩٦٧)
	ومسئولية مدنية
	(القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٤٠٩)

الصفحة	القاعدة	
		ومواد مخدرة (القواعد أرقام ١١٩ ، ١٣١ ، ١٥٦ ، ٢٠٦ ، ٢١٣ بالصفحات أرقام ٧٠٩ ، ٧٨٧ ، ٩٦٧ ، ١٢٨٥ ، ١٣١٣) ونقد (القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٩٧) وهتك عرض (القاعدتان رقما ٢٢ ، ١٠٢ بالصحيفتين رقمي ١٨٥ ، ٦١٨) ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل : ١ - خطأ الحكم في صحة تاريخ الجلسة التي اعترف فيها المتهم . خطأ مادي . لا يعيبه . (الطعن رقم ٦١٧٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠) ٢ - إنطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة أو تزيده . لا يعيبه . ما دامت النتيجة التي خلص اليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم . (الطعن رقم ٤٥٣٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢) ٣ - خطأ الحكم غير المؤثر في عقيدة المحكمة . لا يتوافر به وجه الخطأ في الاسناد . مثال : (الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢) ٤ - خطأ الحكم فيما لا أثر له في عقيدته . لا يعيبه . (الطعن رقم ٨٢٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٨)
٣٣	٤	
١٦٠	٢٩	
١٨٥	٢٢	
٣٦٤	٥٨	

الصفحة	القاعدة	
٣٦٤	٥٨	٥ - خطأ الحكم فى بيان تاريخ الواقعة . لا يعيبه . طالما ان هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة . (الطعن رقم ٨٢٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٨)
٤٠٩	٦٩	٦ - لمحكمة الجنايات ان تورد أقوال الشهود كما تضمنتها قائمة ادلة الاثبات . متى كانت تصلح بذاتها سنداً للإدانة . (الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
		٧ - لمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية . مثال الجدل فى تقدير الدليل وفى وزن عناصر الدعوى لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣) ٨ - إحالة الحكم فى بيان أقوال الشاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . متى كانت أقوالهم متفقة مع استند اليه منها .
٥١٤	٨٢	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٣)
	١٦٠	(والطعن رقم ٤٣٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)
٥١٤	٨٢	٩ - التناقض الذى يعيب الحكم . ما هيته ؟ (الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عملاً بالمادة ٩٢ إجراءات . ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش . عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان مثال .
٥١٤	٨٢	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/٤/١٩٨٩) ١١ - خلو محضر الجلسة من إثبات الدفاع كاملاً . لا يعيب الحكم . طالما لم يطلب صراحة اثباته فيه .
٥٥٣	٩١	(الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٨٩) ١٢ - كون الطاعن زوجاً لشقيقه المجنى عليها . لا يصلح بذاته سنداً للقول بأنه من المتولين ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها .
٦٦٨	١١٣	(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ٦/٧/١٩٨٩) ١٣ - الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره . مثال .
٦٧٥	١١٥	(الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٦/٧/١٩٨٩) ١٤ - عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية . لا يعيبه . أحد ذلك ؟ القول بتوافر علم المتهم بالتقليد . موضوعي .
٦٤٢	١٢٤	(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ٨/١٠/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
١٠٦٩	١٧١	١٥ - السهو الواضح لا يغير من الحقائق المعلومة لخصوم الدعوى .
٧٦٩	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٨٩) ١٦ - احالة الحكم فى إيراد أقوال الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر لا يعيبه . ما دامت متفقة مع ما اسند اليه الحكم منها .
		اختلاف أقوال شهود الاثبات فى بعض تفصيلها . لا يقدر فى سلامة الحكم . شرط ذلك ؟
٧٩٧	١٣٣	(الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٣/١٠/١٩٨٩) ١٧ - لا يقدر فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة ان تكون احدى دعائمه معيبة ما دام قد اقيم على دعائمه أخرى تكفى وحدها لحمله .
٨١٩	١٣٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢/١١/١٩٨٩) ١٨ - سبب الجريمة . ليس من اركانها . الخطأ فيه يفرض حصوله لا يؤثر فى سلامة الحكم . متى لم تجعل له المحكمة اعتبارا فى إدانة المتهم .
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٣/١١/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ - تزيد الحكم فيما لم يكن فى حاجة إليه . لا يعيبه . أساس ذلك ؟
١٠٦٩	١٧١	(الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		٢٠ - عدم إيراد الحكم لدفاع الطاعن بوجود تناقض بين الدليلين القولى والفنى . لا يعيبه . علة ذلك ؟
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)
		٢١ - اقتصار الحكم على اصابة بعينها اطمأنت المحكمة الى ان الطاعن هو محدثها . عدم لزوم التعرض لغيرها من اصابات لم ينسب اليه احداثها .
١٢٦٩	٢٠٤	(الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
		راجع أيضاً :
		إثبات « اعتراف »
		(القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٨٦٦)
		وإثبات « شهود »
		(القاعدتان رقما ٧٠ ، ١٤٢ بالصحفتين رقمى ٤١٦ ، ٨٦٦)
		وارتباط
		(القاعدة رقم ١٩٢ بالصحيفة رقم ١١٩٦)

الصفحة	القاعدة	
		واستيلاء (القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٤٠) ويطلان (القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٧٦٩) ومحكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١٢٨٥ حجية الحكم ١ - حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها الى الأسباب الا ما كان منها مكملاً للمنطوق . (الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٣) ٢ - حق المدعى بالحقوق المدنية الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح . فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها . قبول طعن المدعى بالحقوق المدنية شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه والاعادة . يوجب على محكمة الاعادة بحث عناصر الجريمة وثبوتها فى حق المتهم . عدم تقيدها بالقضاء السابق ولو كان الحكم فى الدعوى الجنائية حاز قوة الأمر المقضى . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٤)
٤٦١	٧٩	
٥٦٥	٩٣	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - قوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية . الحاجة فيه تكون أمام المحاكم المدنية وليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة . مخالفة ذلك خطأ فى القانون .</p> <p>نقض الحكم للمرة الثانية . يوجب تحديد جلسة لنظر الموضوع . المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٥٦٥	٩٣	<p>(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٤)</p> <p>٤ - لا حجية للأحكام الصادرة من محكمة القيم أمام المحاكم الجنائية . أساس ذلك ؟</p> <p>الحكم الصادر من محكمة القيم لا تنقضى به الدعوى الجنائية .</p> <p>إجراءات فرض الحراسة لا توقف السير فى إجراءات الدعوى الجنائية . المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .</p> <p>الاعفاء من عقوبة خلو الرجل المؤثمة بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . رهن بتحقيق موجباته .</p>
٨١٣	١٣٦	<p>(الطعن رقم ٢٦٣٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٦)</p> <p>٥ - الإشكال فى التنفيذ . نعى على التنفيذ لا على الحكم .</p> <p>تجاوز محكمة الإشكال ذلك إلى أمور تخرج عن نطاق إشكالات التنفيذ . خطأ فى القانون . أساس ذلك ؟</p>
١٠٩٥	١٧٦	<p>(الطعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٦ - الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية . أساس ذلك ؟</p> <p>إختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . المادة ٢٢١ إجراءات .</p> <p>عدم تقيدها - فى محاكمة المتهم عن الجرائم المعروضة عليها - بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)</p> <p>بطلان الحكم:</p> <p>١ - التناقض الذى يعيب الحكم ويبيطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)</p> <p>٢ - قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى . وجوب إمتناعه عن نظرها تلقائيا . وإلا كان حكمه باطلا . أساس وعلة ذلك ؟</p> <p>التحقيق فى مفهوم المادة ٢٤٧ إجراءات . معناه ؟</p> <p>مباشرة القاضى عملا من أعمال التحقيق بوصفه وكيل النيابة فى الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها والحكم فيها .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٢)</p>
١١١٢	١٨٠	
٢١	٣	
٥٤٧	٩٠	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إغفال القاضى التوقيع على محضر الجلسة . لا أثر له على صحة الحكم . ولا يبطله .
٥٤٧	٩٠	(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠) ٤ - وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها خلال ثلاثين يوما . وإلا كانت باطلة . المادة ٣١٢ إجراءات . عدم التوقيع على الحكم خلال ميعاد الثمانية أيام المنصوص عليها فى المادة المذكورة لا يبطله .
٥٤٧	٩٠	(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠) ٥ - عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . أو تغيير التهمة بإسناد أفعال لم ترفع بها الدعوى . المادة ٣٠٧ إجراءات . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون وإخلال بحق الدفاع . لا يقدح فى ذلك أعمال المحكمة للمادة ٢٢ عقوبات . أساس ذلك ؟
٥٨٧	٩٨	(الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥) ٦ - عدم جواز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم التهريب المنصوص عليها فى القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . قبل صدور طلب من الوزير أو من ينييه . أساس ذلك ؟ رفع الدعوى الجنائية فى تلك الجرائم قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به . يبطل الإجراء . بيان صدور طلب بإقامة الدعوى الجنائية . جوهري . وجوب تضمن الحكم له . إغفال الإشارة إليه . يبطله . ولو ثبت صدور هذا الطلب .
٦٤٨	١٠٩	(الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره . بطلانه . إعتناق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم الابتدائي الباطل لخلوه من تاريخ إصداره . يترتب عليه بطلانه . (الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٣٠)
٨١٦	١٣٧	٨ - إمتناع القاضى عن الاشتراك فى نظر الدعوى . رهن بقيامه بعمل يجعل له رأيا فيها يتعارض مع حيده . أساس ذلك ؟ - مجرد حضور وكيل النيابة جلسة النطق بالحكم . لا يجعل له رأيا فى الدعوى . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٨)
٩٠١	١٤٩	٩ - الحكم فى استئناف الدعوى المدنية بإلغاء الحكم الصادر برفضها والقضاء بالتعويض . لا يكون إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة . أساس ذلك ؟
١٠٨٨	١٧٤	(الطعن رقم ٤٦٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧) ١٠ - إتيان المحامى لخصم موكله فعلاً بما نص عليه فى المادة ٨٠ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . مخالفة مهنية لا يترتب عليها البطلان . ولا يجرى العمل الذى قام به المحامى من آثاره . مثال لعدم وجود إخلال بحق الدفاع لقيام محام بالترافع عن خصمين فى دعوى واحدة .
١١٣١	١٨٣	(الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
١٢٠٦	١٩٣	<p>١١ - وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة . ما لم تكن صادرة بالبراءة (الطعن رقم ٦٩٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٣)</p> <p>١٢ - ورقة الحكم . السند الوحيد الذي يشهد بوجوده . العبارة في الحكم بنسخته الأصلية .</p> <p>تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الذي لم يودع ملف الدعوى حتى صدوره . يبطله . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٣)</p> <p>١٣ - الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بعدم الاختصاص . لا يبطل بحضور المتهم أو القبض عليه . انفتاح ميعاد الطعن بالنقض فيه من يوم صدوره . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٧)</p> <p>١٤ - الإجراء المنصوص عليه في المادة ١٤/٢ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ في حقيقته طلب . يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . إغفال النص في الحكم على صدوره . يبطله : لا يغنى عن ذلك ثبوت صدوره بالفعل .</p> <p>(الطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١)</p>
١٣٧٥	٢٢١	<p>إيداع الحكم:</p> <p>١ - الشهادة المعتبرة في خصوص إيداع أسباب الحكم هي ما يصدر من قلم الكتاب ذاته من بيان بحصول إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد توقيعه من المختص .</p>

الصفحة	القاعدة	
٤٣٦	٧٤	<p>إمتداد ميعاد الطعن بالنقض على موجب حكم المادة ٢٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مناطه تقديم تلك الشهادة . التأشير على هامش الحكم بما يفيد وروده في تاريخ معين . عدم كفايته .</p> <p>عدم قيام عذر يبرر تجاوز النيابة العامة الميعاد المقرر في المادة ٢٤ المشار إليها . أثره . عدم قبول الطعن شكلاً .</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٣٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)</p> <p>تصحيح الحكم:</p> <p>١ - الأصل أن إلغاء الحكم أو تعديله . بالطعن عليه بالطرق المقررة قانوناً .</p> <p>٢ سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ . مقصورة على الأخطاء المادية البحتة ، كتابية أو حسابية . تجاوز هذا النطاق . جواز الطعن في قرار التصحيح بالطرق المقررة للطعن . المادة ١٩١ مرافعات .</p> <p>الأخطاء غير المادية . عدم جواز الرجوع في شأنها إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم . أساس ذلك ؟</p> <p>الحالات التي يجوز فيها للمحكمة العدول عن حكمها ؟ المواد ٢٤٢ إجراءات و ٨٦ و ٩٩ و ١٠٤ مرافعات و ٩ من قانون الإثبات .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)</p>
٥	١	

حجية الشيء المحكوم فيه - حيازة

٢٣٣

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">حجية الشيء المحكوم فيه</p> <p>١ - لا حجية للأحكام الصادرة من محكمة القيم أمام المحاكم الجنائية . أساس ذلك ؟</p> <p>الحكم الصادر من محكمة القيم لا تنقضى به الدعوى الجنائية .</p> <p>إجراءات فرض الحراسة لا توقف السير فى إجراءات الدعوى الجنائية . المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ .</p> <p>الإعفاء من عقوبة خلو الرجل المؤثمة بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . رهن بتحقيق موجباته .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٦)</p>
٨١٣	١٣٦	<p>٢ - الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية . أساس ذلك ؟</p> <p>إختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . المادة ٢٢١ إجراءات .</p> <p>عدم تقيدها فى محاكمة المتهم عن الجرائم المعروضة عليها بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)</p>
١١١٢	١٨٠	<p style="text-align: center;">حيازة</p> <p>١ - وجوب أن يكون قصد المتهم بعد دخول العقار هو منعه واضع اليد بالقوة من الحيازة . المادة ٣٦٩ عقوبات . القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .</p>
٣٧٦	٦١	<p>(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(خ)
		<u>خطأ - خلو رجل - خيانة أمانة</u>
		<u>خطأ</u>
		(١) حكم الإدانة . بياناته ؟
		سلامة الحكم بالإدانة فى الجرائم غير العمدية مشروطة ببيان ركن الخطأ ورابطة السببية .
		اكتفاء الحكم بالادانة بالاحالة الى محضر الضبط بون ايراد مضمونه وبون بيان كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن وموقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث . قصور .
٧٧	٩	(الطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٧/١/١٩٨٩)
		٢ - الخطأ المادى لا يعيب الحكم . طالما لم يكن له أثر فى قيام الجريمة .
		انتفاء مصلحة الطاعن فى التمسك بالخطأ المادى . ما دام أنه يتعلق بغيره من المتهمين .
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١١/١٩٨٩)
		٣ - خطأ المجنى عليه . لا يسقط مسئولية المتهم . ما دام لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية للجريمة .
١٠١٨	١٦٤	(الطعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢١/١١/١٩٨٩)
		٤ - الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية أو المدنية موضوعى . المجادلة فيه أمام النقض . غير مقبولة .
١٠١٨	١٦٤	(الطعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢١/١١/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ، مساعته عنها طالما . تتفق والسير العادي للأمور .</p> <p>خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية . متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً لإحداث النتيجة .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>حكم « تسببيه . تسبب معيب »</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٢٩٤)</p> <p>ودعوى مدنية « قبولها »</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٥ بالصحيفة رقم ١٣٥٢)</p> <p>ورابطة السببية</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ١٠١٨)</p> <p>خلو رجل</p> <p>١ - اقتضاء المؤجر أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن الأجرة القانونية . مؤثم . عدم سريان التائم على الأماكن المؤجرة مفروشة أو بطريق الجدك . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٥)</p> <p>٢ - للمالك تقاضى ٥٠٪ من قيمة بيع الجدك أو مقابل التنازل عن عقد الإيجار فى الحالات التى يثبت فيها للمستأجر ذلك بعد خصم ما قد يوجد بالعين من منقولات شملها التصرف . المادة</p>
٢٨٨	٦٤	

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى القانون يوجب نقض الحكم . حجب الخطأ محكمة الموضوع عن بحث دفاع الطاعة المتعلق بتحديد مسئوليتها الجنائية وجوداً أو عدماً . وجوب أن يكون مع النقض الاحالة .
٥٨١	٩٧	(الطعن رقم ٧٠٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١١) ٣ - جزاء الرد المنصوص عليه فى المادة ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يدور مع موجبه من بقاء المال موضوع جريمة الخلو فى ذمة المتهم حتى الحكم عليه . مؤدى ذلك ؟
٧٨٠	١٣٠	(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
١٣٤٦	٢١٤	(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦) ٤ - مناط تأثيم اقتضاء مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والإجرة المنصوص عليها فى العقد . هى صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار . أساس ذلك ؟
٨٧٥	١٤٤	(الطعن رقم ٥٢٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٥) ٥ - جريمة خلو الرجل . مناط تحققها ؟ بيانات حكم الادانة . المادة ٣١٠ إجراءات ؟ خلو الحكم من استظهار واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة على صورة من الصور التى يؤتمها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن إيراد الأدلة المثبتة للواقعة المؤتممة . قصور .
١٠٧٨	١٧٢	(الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٦ - تقاضى مقدم ايجار وفق المادة السادسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مقصور على المباني المنشأة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .</p> <p>نقض الحكم بناء على طلب احد الخصوم غير النيابة العامة .</p> <p>عدم جواز اضراره من طعنه .</p> <p>مثال لحكم بالادانة فى جريمة تقاضى مقدم ايجار صادر من محكمة النقض حال نظرها موضوع الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>اختصاص « الاختصاص الولائى »</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٩٨٣)</p> <p>وحكم « تسببيه . تسبیب معيب »</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٨٧٥)</p> <p>وحكم « حجیته »</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٨١٣)</p> <p>ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره »</p> <p>(القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٢٨٨)</p> <hr/> <p>خيانة أمانة</p> <p>١ - قيام الاختلاس المعد تبديدا معاقباً عليه . رهن بانتقال حيازة الشيء الى المختلس وان تصبح يده يد أمانة وأن يختلس ما بهتم عليه .</p>
١١٤١	١٨٤	
٣٨٤	٦٣	(الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ما يتطلبه تحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ؟
		العبرة في ثبوت قيام عقد من عقود الائتمان . بحقيقة الواقع .
		خلو الحكم من بيان ركن التسليم والقصد الجنائي . قصور .
٣٨٤	٦٣	(الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٩)
		٣ - تنازل الزوجة عن شكواها قبل الفصل في الدعوى نهائياً في جريمة تبديد منقولاتها الزوجية . يوجب الحكم بانقضاء الدعويين الجنائية والمدنية .
		مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح . أساس ذلك ؟
٥٧٤	٩٥	(الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٥/١١)
		٤ - جريمة خيانة الأمانة . تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكاً له . يتصرف فيه تصرف المالك .
		القصد الجنائي في هذه الجريمة . مناط تحققه ؟
		تحدث الحكم استقلالاً عن ذلك القصد . غير لازم . كفاية أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المبينة به أن الجاني تعمد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم إليه اضراً به .
١٣٥٧	٢١٦	(الطعن رقم ٤٥٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(د)
		دخول عقار بقصد منع حيازته - دستور - دعوى جنائية - دعوى مباشرة - دعوى مدنية - دفاع - دفاع شرعى - دفع
		دخول عقار بقصد منع حيازته
		١- وجوب أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واطع اليد بالقوة من الحيازة . المادة ٣٦٩ عقوبات . القوة فى هذه الجريمة ما يقع على الاشخاص لا على الأشياء .
٣٧٦	٦١	(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)
٦٣٧	١٠٧	(والطعن رقم ٢١١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)
		٢- نظر المحكمة الدعوى الجنائية فى جرائم انتهاك ملك الغير . وجوب أن تفصل فى النزاع . بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم . وبعد سماع أقوال نوى الشأن . بتأييد قرار قاضى الحيازة أو بالغاءه دون مساس بأصل الحق . اغفال المحكمة الفصل فى طلب الغاء قرار قاضى الحيازة . للطاعن الرجوع الى المحكمة نفسها للفصل فيما أغفلته . أساس ذلك . المادة ١٩٣ مرافعات .
		عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم فى هذا الشأن .
٣٩٣	٦٥	(الطعن رقم ٢٥١٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
٦٣٧	١٠٧	<p>٢ - المراد بالحيازة المنصوص عليها فى مفهوم المادة ٣٦٩ عقوبات . هو الحيازة الفعلية بغض النظر عن الملكية او الحيازة الشرعية او الاحقية فى وضع اليد . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢١١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>دفاع " الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره "</p> <p>(القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٣٩٣)</p>
		<p style="text-align: center;">دستور</p> <p>١- حق السلطة التنفيذية . دستوريا . اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين . بون زيادة او تعديل او تعطيل لها او اعفاء من تنفيذها ليس معناه نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين للسلطة التنفيذية .</p> <p>اللائحة لا تضع قيذا على خلاف نص فى القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٩)</p> <p>(والطعن رقم ٧٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)</p> <p>٢- قضاء محكمة الجنايات خطأ بعدم الاختصاص وتخليها عن الفصل فى موضوع الدعوى . يعد مانعاً من السير فيها لحرمانه المتهم من حق المثل امام قاضية الطبيعى الذى كفله له الدستور . أثر ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)</p>
٧٣٣	١٢٣	

الصفحة	القاعدة	
١٢٧٤	٢٠٥	٣ - نطاق احالة المادة ٤١ من الدستور على القانون العادى ؟ (الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
١٢٧٤	٢٠٥	٤ - وجوب التزام التشريعات بالنزول على احكام الدستور . بوصفه التشريع الاسمى . والا تعين اهدارها . ولو كانت سابقة على العمل باحكامه . عله ذلك ؟ (الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
١٢٧٤	٢٠٥	٥ - القيد على الحرية الشخصية . غير جائز الا فى حالة من حالات التلبس أو بآذن من السلطة القضائية المختصة . المادة ١/٤١ .
١٢٧٤	٢٠٥	(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١) راجع أيضا : تفتيش " إذن التفتيش . تسبيبه " (القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٥٦) وقانون " التفويض التشريعى " (القاعدتان رقما ١٨٥ ، ١٨٦ بالصحيفتين رقمى ١١٤٩ ، ١١٥٨) ولوائح (القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١٠٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>دعوى جنائية</p> <p>على المحكمة الجنائية متى رفعت إليها دعوى التزوير بناء على قضاء المحكمة المدنية برد وإعلان سند لتزويره ان تبحث بنفسها جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها . اكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك . قصور .</p>
١١١٢	١٨٠	<p>(الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>استئناف " نظره و الحكم فيه "</p> <p>(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٤٢٢)</p> <p>وتزوير " الطعن بالتزوير "</p> <p>(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٥٥٣)</p> <p>ودعوى مدنية</p> <p>(القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ٢٠٣)</p> <p>وقوة الأمر المقضى</p> <p>(القاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٥٦٥)</p> <p>ونقض " مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام "</p> <p>(القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٦٠٢)</p> <p>ونقض " أثر الطعن "</p> <p>(القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٦٦١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>أ - تحريكها:</p> <p>١- الامر الصادر من النيابة بالأوجه لاقامة الدعوى بعد اجرائها تحقيق او انتداب احد رجال الضبط لذلك . لا يمنع من العودة الى التحقيق اذا ظهرت ادله جديدة قبل انتهاء مدة سقوط الدعوى .</p> <p>قوام الدليل الجديد . ان يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بالأوجه لاقامتها .</p> <p>مثال .</p>
٣٣	٤	<p>(الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠)</p> <p>٢- تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر . شرطه : ان يكون من حركها قد اصابه ضرر شخصى ومباشر من الجريمة .</p> <p>عدم قبول أى من شقى الدعوى المباشرة . اثره : عدم قبول الشق الآخر .</p> <p>مثال .</p>
٦٨٠	١١٦	<p>(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>محاماة</p> <p>(القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٣١٦)</p> <p>ب - سقوط الحق فى تحريكها :</p> <p>بدء سريان الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢/٣ إجراءات من يوم علم المبنى عليه بالجريمة ومرتكبها علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا . المنازعة فى تاريخ العلم . جدل موضوعى لا يقبل أمام النقض .</p>
٣١٦	٥٠	<p>(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		ج- قيود تحريكها :
		١- اشتراط تقديم شكوى من المجرى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة اجراءات عن الجرائم المبينة بها . قيد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . عدم مساسه بحق المجرى عليه أو من ينوب عنه في الادعاء المباشر الادعاء المباشر بمثابة شكوى .
٥٥٣	٩١	(الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)
		٢- عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراء فيها في جرائم التهرب من ضريبة الاستهلاك . الا بطلب من الوزير أو من ينوبه . عدم خضوع الطلب لقيد المده المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية . أساس ذلك ؟ خضوع الطلب للقيد العام المتعلق بتقادم الدعوى الجنائية . مؤدى ذلك ؟
٥٧٠	٩٤	(الطعن رقم ٨٥٣١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٩)
		٣- عدم جواز محاكمة مرتكب سرقة اضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجرى عليه الذى له التنازل عن دعواه فى أية حالة كانت عليها . وان يقف تنفيذ الحكم على الجانى فى أى وقت شاء . المادة ٣١٢ عقوبات .

الصفحة	القاعدة	
٥٧٤	٩٥	<p>القيد الوارد على حق النياية العامة فى تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة السرقة . علته ؟ امتداد أثره الى الجرائم التى تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٥/١١)</p> <p>٤- القيد الوارد فى المادة ٦٣ اجراءات . مقصور على رفع الدعوى الجنائية . قبل الموظف العام دون الدعوى المدنية التابعة . مؤدى ذلك ؟</p> <p>مثال .</p>
٦٠٢	١٠١	<p>(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)</p> <p>٥- الحماية التى تسبغها الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ اجراءات على الموظف العام . عدم سريانها على رئيس مجلس ادارة شركة القطاع العام والعاملين بها .</p> <p>علاقة رئيس مجلس ادارة شركة القطاع العام بالشركة المعين بها تعاقدية . يحكمها قانون العمل ونظم العاملين بالقطاع العام . لا يغير من ذلك صدور قرار تعيينه من رئيس مجلس الوزراء .</p> <p>أداة التعيين لا تسبغ على الشخص صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة فى جانبه .</p>
٦٠٢	١٠١	<p>(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦- ماهو الموظف العام ؟
		اعتبار الشخص فى حكم الموظف العام فى مجال معين . عدم اعتباره كذلك فيما يخرج عن هذا المجال .
٦.٢	١.١	(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)
		٧- الحماية المقررة فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ اجراءات . مقصورة على الموظفين والمستخدمين العاملين بالنسبة لما يرتكبونه من جرائم اثناء تأدية الوظيفة او بسببها .
٦.٢	١.١	(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)
		٨- عدم جواز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم التهريب المنصوص عليها فى القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . قبل صدور طلب من الوزير او من ينيبه . اساس ذلك ؟
		رفع الدعوى الجنائية فى تلك الجرائم قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به . يبطل الاجراء .
		بيان صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية . جوهري . وجوب تضمن الحكم له . اغفال الاشارة اليه . يبطله . ولو ثبت صدور هذا الطلب .
٦٤٨	١.٩	(الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٩- اتصال المحكمة بالدعوى المرفوعة ممن لا يملك . معدوم .</p> <p>أثر ذلك ؟</p> <p>تصدى المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى . عند رفع الأمر اليها . غير جائز . علة ذلك ؟</p> <p>إثارة انعدام اتصال المحكمة بالدعوى لأول مرة امام النقض .</p> <p>جائزة . حد ذلك ؟</p> <p>مثال .</p>
٦٥٧	١١١	<p>(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦)</p> <p>١٠- الاجراء المنصوص عليه فى المادة ٢/١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ فى حقيقته طلب . يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . اغفال النص فى الحكم على صدوره يبطله . لا يغنى عن ذلك ثبوت صدوره بالفعل .</p>
١٣٧٥	٢٢١	<p>(الطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١)</p> <p>د- نظرها والحكم فيها :</p> <p>حضور الخصم الذى صدر الحكم فى غيبته . قبل انتهاء الجلسة وتقديمه طلب لاعاده نظرها . أثره : سقوط الحكم الصادر فى غيبته ووجوب اعادة نظر الدعوى فى حضوره . مخالفة ذلك خطأ فى القانون . اساس ذلك ؟</p>
٥٤٠	٨٧	<p>(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا :</p> <p>تزوير " الطعن بالتزوير "</p> <p>(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٥٥٣)</p> <p>وحكم " حجيته "</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٨١٣)</p> <p>هـ : انقضاؤها :</p> <p>أ- بمضى المدة :</p> <p>١- الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .</p> <p>الدعوى المدنية تنقضى بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)</p> <p>٢- التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار القانونية . عدم اعلانه . أثره : عدم دخول الدعوى حوزة المحكمة .</p> <p>مضى مايزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ الابلاغ بالواقعة حتى تاريخ اعلان الطاعن بصحيفة الادعاء المباشر دون اتخاذ أى إجراء قاطع للمدة . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .</p> <p>المادة ١٥ إجراءات .</p> <p>مثال فى جريمة بلاغ كاذب .</p>
٥٣١	٨٥	<p>(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)</p>
٥٣١	٨٥	<p>(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
٨٠٩	١٣٥	<p>٣- مجال بحث انقضاء الدعوى الجنائية . يأتى بعد أن يتصل الطعن بمحكمة النقض اتصالاً صحيحاً .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٥)</p> <p>٤- انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية . أثره ؟</p> <p>إلزام الحكم المطعون فيه للطاعن بالتعويض رغم قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . خطأ فى القانون . وجوب نقض الحكم جزئياً بالغاء ما قضى به من تعويض .</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>دفع " الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة "</p> <p>(القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٥٣١)</p> <p>دفع " الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها "</p> <p>(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣٧٠)</p> <p>ب- بالتنازل :</p> <p>١- تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن شكواه فى جريمة ضرب بسيط لا أثر له على الدعوى الجنائية ولا المسؤولية الجنائية عن تلك الجريمة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)</p> <p>٢- تنازل الزوجة عن شكواها قبل الفصل فى الدعوى نهائياً فى جريمة تبديد منقولاتها الزوجية . يوجب الحكم بانقضاء الدعويين الجنائية والمدنية .</p>
٣٩٩	٦٧	

الصفحة	القاعدة	
		مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى القانون . يوجب النقض والتصحيح . اساس ذلك ؟
٥٧٤	٩٥	(الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١١/٥/١٩٨٩) ٣- عدم جواز محاكمة مرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه الذى له التنازل عن دعواه فى أية حالة كانت عليها . وان يقف تنفيذ الحكم على الجانى فى أى وقت شاء . المادة ٣١٢ عقوبات . القيد الوارد على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة السرقة . علته ؟ امتداد أثره الى الجرائم التى تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق .
٥٧٤	٩٥	(الطعن رقم ٢٣٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١١/٥/١٩٨٩) ٤- تنازل المجنى عليها فى جريمة هتك العرض أو الصلح مع المتهم . لا اثرلها على الجريمة التى وقعت أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها .
٦١٨	١٠٣	(الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٦/٦/١٩٨٩) ٥- إجازة التنازل عن الشكوى لمن له الحق فى تقديمها حتى صدور حكم نهائى . أثر ذلك ؟ انقضاء الدعوى الجنائية .
١١٨٣	١٨٩	(الطعن رقم ٤٦٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١/١٢/١٩٨٩) راجع أيضا : صلح " أثاره " (القاعدة رقم ١٩٤ بالصحيفة رقم ١٢٠٩)

الصفحة	القاعدة	
		ج- بالوفاة:
		١- وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن وايداع الاسباب . فى الميعاد . وجوب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية . المادة ١٤ إجراءات .
١٣٤	٢١	(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٦)
		٢- انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم . المادة ١٤ إجراءات. صدور حكم باعتبار الحكم الغيابى قائما بعد وفاة المتهم . خطأ فى القانون يوجب النقض والتصحيح والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية .
١٧١	٣١	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
		٣- انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة أو بعد إحالتها الى المحكمة . لا يحول دون القضاء بالرد فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٢ ، ١/١١٣ ، ٢ ، ٤ ، ١/١١٣ مكررا ، ١١٤ ، ١١٥ عقوبات فى مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من أفاد فائدة جديه من الجريمة بقدر ما استفاد . أساس ذلك ؟ .
		اغفال الحكم التدليل على استفاده كل وارث من الجريمة ومقدار الفائدة فى الاموال العامة التى نسب لمورثه الاستيلاء عليها . قصور .
٢٤٠	٤٠	(الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>دعوى مباشرة</p> <p>١- التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار القانونية . عدم اعلانه . أثره : عدم دخول الدعوى حوزة المحكمة .</p> <p>مضى مايزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ الابلاغ بالواقعة حتى تاريخ اعلان الطاعن بصحيفة الادعاء المباشر دون اتخاذ أى إجراء قاطع للمدة . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . المادة ١٥ إجراءات .</p> <p>مثال فى جريمة بلاغ كاذب .</p>
٥٣١	٨٥	<p>(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)</p> <p>٢- اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة إجراءات عن الجرائم المبينة لها . قيد على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية . عدم مساسه بحق المجنى عليه أو من يتوب عنه فى الادعاء المباشر الادعاء المباشر بمثابة شكوى .</p>
٥٥٣	٩١	<p>(الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)</p> <p>٣- تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر . شرطه : ان يكون من حركها قد اصابه ضرر شخصى ومباشر من الجريمة . عدم قبول أى من شقى الدعوى المباشرة . أثره : عدم قبول الشق الآخر .</p>
٦٨٠	١١٦	<p>(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)</p>

الصفحة	القاعدة	دعوى مدنية
		١- إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعن . كفايته للاحاطة بأركان المسؤولية المدنية . وللقضاء بالتعويض . عدم بيان الحكم من بعد . الضرر بنوعيه . لايحييه عدم التزام المحكمة ببيان مدى الضرر الذى قدر التعويض على اساسه . عله ذلك ؟ (الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٨) (والطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦) ٢- تبرئه المتهم على اساس عدم وجود التهريب يستلزم الحكم رفض الدعوى المدنية . (الطعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢) ٣- بيان الحكم العناصر القانونية لجريمة إحداث عاهة يتضمن فى ذاته الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . عدم بيانه عناصر الضرر عند قضائه بالتعويض . لاخطأ . (الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧) راجع أيضا : ارتباط (القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٥٨٧) ودعوى جنائية (القواعد أرقام ١٨٠ ، ١٨٩ ، ١٩٥ بالصفحات أرقام ١١١٢ ، ١١٨٣ ، ١٢١٣) ودفع " الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية " (القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٣٢٦)
٢١	٣	
٤٠٩	٦٩	
١٦٦	٣٠	
١١٥٨	١٨٦	

الصفحة	القاعدة	
		ونقض " الصفة فى الطعن "
		(القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ١١٢١)
		ونقض " أثر الطعن "
		(القاعدتان رقما ٢ ، ١١٢ بالصحيفتين رقمى ١٨ ، ٦٦١)
		ونقض " ما يجوز وما لايجوز الطعن فيه من الاحكام "
		(القاعدتان رقما ٣٠ ، ١٠١ بالصحيفتين رقمى ١٦٦ ، ٦٠٢)
		أ- الاختصاص بنظرها :
		١- اختصاص المحاكم المدنية اصلا بنظر دعوى التعويض الناشئة عن الجريمة . يجوز للمضرور رفعها أمام المحاكم الجنائية . استثناء .
		سلوك المضرور الطريق الاستثنائى ثم عدوله عنه . أثره : عدم جواز العودة اليه مرة أخرى . مخالفة ذلك خطأ فى القانون .
٥	١	(الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)
		٢- متى تختص كل من المحكمة المدنية والمحكمة الجنائية بنظر ذات الدعوى ؟
		مطالبة المدعى بالحقوق المدنية بتسليم الجهاز أورد قيمته من الطاعن أمام المحاكم المدنية لا يحول دون حقه فى مداعاته بالطريق المباشر أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض على تبديدها . أساس ذلك ؟
١٣٠٢	٢١٠	(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		ب- تحريكها :
		١- القيد الوارد فى المادة ٦٢ إجراءات . مقصور على رفع الدعوى الجنائية . قبل الموظف العام دون الدعوى المدنية التابعة . مؤدى ذلك ؟ مثال .
٦٥١	١١٠	(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)
		٢- تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر . شرطه : ان يكون من حركها قد اصابه ضرر شخصى ومباشر من الجريمة . عدم قبول أى من شقى الدعوى المباشرة . أثره : عدم قبول الشق الآخر . مثال .
٦٨٠	١١٦	(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)
		ج- قبولها :
		علم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد . غير مؤثر . المطالبة بتعويض الضرر الفعلى الناتج عن الجريمة دون المطالبة بقيمه الدين المثبت بالشيك . شرط قبول الدعوى المدنية فيها .
١٣٥٢	٢١٥	(الطعن رقم ٤٦٦١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		د- تركها :
		١- للمدعى بالحقوق المدنية إذا ترك دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية أن يرفعها أمام المحاكم المدنية . ما لم يكن قد صرح بترك الحق . أساس ومؤدى ذلك ؟
		ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية . يعد اسقاطا تتحقق آثاره بمجرد صدور الحكم به . عدم جواز عودته لتجديدها مرة أخرى أمام المحكمة الجنائية . حقه . اللجوء الى المحكمة المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى . علة ذلك ؟
٥	١	(الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)
		٢- للمدعى بالحقوق المدنية ترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى . المادة ٢٦٠ إجراءات .
		خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الاجراءات الجنائية . مادام يوجد بها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية . اعمال هذا القانون الأخير اذا لم يوجد نص خاص فى قانون الاجراءات الجنائية . المادة ٢٦٦ إجراءات .
		ترك الخصومة . إجراءاته ؟ المادة ١٤١ مرافعات .
٣٠٥	٤٨	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
٥٣١	٨٥	<p>٢- حق المدعى المدنى فى ترك دعواه أمام المحكمة الجنائية فى أية حالة كانت عليها . المادة ٢٦٠ إجراءات .</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه فى الدعوى المدنية على الرغم من ترك المدعى المدنى لها . خطأ فى القانون يوجب تصحيحه .</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)</p>
٥٣٥	٨٦	<p>٤- التعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسم الانتاج والاستهلاك . حقيقتها .</p> <p>عقوبات تكميلية حددها الشارع تحكيميا . بصرف النظر عن تحقق الضرر . توقيعتها من محكمة جنائية فحسب . دون توقف على طلب الخزانه .</p> <p>عدم سريان حكم المادة ٢٦٢ إجراءات فى شأن ترك الدعوى المدنية التابعة لها . أثر ذلك ؟</p> <p>قضاء المحكمة الاستئنافيه بتأييد حكم محكمة أول درجة بإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المدنية المختصة . خطأ فى القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)</p> <p>٥- تخلف المدعى بالحقوق المدنية عن الحضور بشخصه أو وكيل عنه بالجلسة دون عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم</p>

الصفحة	القاعدة	
١٣٠٥	٢١١	ابدائه طلبات بالجلسة أثره : اعتباره تاركا لدعواه المدنية المادة ٢٦١ إجراءات . عدم جواز التمسك باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه المدنية لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥) هـ نظرها والحكم فيها :
٥	١	١- خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الاجراءات الجنائية . مادام يوجد بها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات . عدم وجود نص خاص في قانون الاجراءات الجنائية لا يحول دون اعمال القواعد العامة في قانون المرافعات . المادة ٢٦٦ إجراءات . (الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)
		٢- على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية في دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٢٠٩ إجراءات . للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع الى ذات المحكمة للفصل فيما أغفلته . المادة ١٩٣ مرافعات . الطعن بالنقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع . مؤدى ذلك ؟
٢٠٣	٣٥	(الطعن رقم ٦٢٤٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)
٣١٦	٥٠	(والطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)
٣٨٤	٦٣	(والطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)
٦٤١	١٠٨	(والطعن رقم ٢٩٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣- قوة الامر المقضى للحكم الجنائى الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية . الحاجة به تكون امام المحاكم المدنية وليس امام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .</p> <p>نقض الحكم للمرة الثانية . يوجب تحديد جلسة لنظر الموضوع . المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٥٦٥	٩٣	<p>(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٤)</p> <p>٤- حق المدعى بالحقوق المدنية الطعن بالنقض فى الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح . فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها .</p> <p>قبول طعن المدعى بالحقوق المدنية شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والاعادة . يوجب على محكمة الاعادة بحث عناصر الجريمة وثبوتها فى حق المتهم . عدم تقيدها بالقضاء السابق ولو كان الحكم فى الدعوى الجنائية حاز قوة الامر المقضى . علة ذلك ؟</p>
٥٦٥	٩٣	<p>(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٤)</p> <p>٥- الحكم فى استئناف الدعوى المدنية بالغاء الحكم الصادر برفضها والقضاء بالتعويض . لا يكون إلا باجماع آراء قضاة المحكمة . اساس ذلك ؟</p>
١٠٨٨	١٧٤	<p>(الطعن رقم ٤٦٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>حكم " بيانات التسبيب "</p> <p>(القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٤٣٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		و- انقضاؤها :
		١- الدعوى المدنية التابعة . عدم انقضاؤها إلا بمضى المدة المقررة لها فى القانون المدنى .
٣٩٦	٦٦	(الطعن رقم ٥٦٤٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٥/٣/١٩٨٩)
		٢- الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .
		الدعوى المدنية تنقضى بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .
٥٣١	٨٥	(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٨٩)
		٣- تنازل الزوجة عن شكواها قبل الفصل فى الدعوى نهائيا فى جريمة تبديد منقولاتها الزوجية . يوجب الحكم بانقضاء الدعويين الجنائية والمدنية .
		مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى القانون . يوجب النقض والتصحيح . اساس ذلك ؟
٥٧٤	٩٥	(الطعن رقم ٢٣٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٨/٥/١٩٨٩)
		راجع أيضا :
		دعوى جنائية " انقضاؤها بمضى المدة "
		(القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٩٦)
		ودعوى جنائية
		(القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٣٩٩)
		وصلح " آثاره "
		(القاعدة رقم ١٩٤ بالصحيفة رقم ١٢٠٩)

الصفحة	القاعدة	دفاع
		<p>الاخلال بحق الدفاع</p> <p>أ- ما يوفره:</p> <p>١- الدفاع الجوهري على المحكمة أن تعرض له استقلالا كشفا لمدى صدقه أو ترد عليه بما يدفعه ، امساكها عن ذلك قصور .</p> <p>مثال .</p>
٧٢	٨	<p>(الطعن رقم ٦٠٥٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٢)</p> <p>٢- الاستعانة بمحام الزامية لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي .</p> <p>حضور محام منتدب مع المتهم واقتصاره على طلب البراءة واحتياطيا استعمال الرأفة . لا يتحقق غرض الشارع من وجوب ابداء دفاع جدى . أساس ذلك ؟</p>
٩٤	١٢	<p>(الطعن رقم ٥٨٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٨)</p> <p>٣- اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة . غير كاف . وجوب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة . على بساط البحث والمناقشة فى حضور الخصوم . علة ذلك ؟</p>
١٥٠	٢٦	<p>(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤- صدور أمر بوضع أرصدة المتهم تحت التحفظ . قوة قاهرة ترتب انعدام مسئوليته عن جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات .</p> <p>تمسك الطاعن ان امتناع البنك عن الدفع مرجعه صدور قرار بالتحفظ على حساب الشركة التى يمثلها . دفاع جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .</p>
١٥٦	٢٨	<p>(الطعن رقم ٣٣٤٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)</p> <p>٥- الدفع ببطلان التفتيش . من اوجه الدفاع الجوهرية . يتعين الرد عليه . الحكم بالادانة استناداً الى الدليل المستمد من التفتيش دون الرد على الدفع ببطلانه . قصور .</p> <p>عدم إيراد الحكم التدليل الكافى على توافر ركن العلم فى جريمة اخفاء اشياء مسروقة . ادانه الطاعن عنها . قصور .</p> <p>عدم امتداد اثر الطعن لغير الطاعن الذى لم يكن طرفا فى الخصومة الاستئنافية ولم يكن له حق الطعن .</p>
١٩٣	٣٣	<p>(الطعن رقم ٢٧٧٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)</p> <p>٦- تغيير المحكمة التهمة المسندة للطاعنين من الاضرار العمدى باموال الجهة التى يعملون بها الى التسبب بخطئهم فى الحاق ضرر جسيم بأموالها . تعديل للتهمة نفسها يوجب لفت نظر الدفاع اليه . مخالفة ذلك . اخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟ اتصال الوجه الذى بنى عليه نقض الحكم لمحكوم عليهما آخرين لم يقررا . بالطعن بالنقض فى الحكم . ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب امتداد اثر نقض الحكم اليهما .</p>
٢٤٠	٤٠	<p>(الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٧- الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . جوهرى . وجوب تعرض المحكمة له . اعراضها عنه . قصور .
		نقض الحكم فى خصوص الدعوى المدنية . يقتضى نقضه فى شقه الجنائى . علة ذلك ؟
٣٢٦	٥١	(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)
		٨- مناط التأثيم فى جريمة اقامة قمينه طوب ان يكون البناء على ارض زراعية ، المادة ١٥٣ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٢ .
		إنحسار هذا الوصف عنها . لا تأثيم . أساس ذلك ؟
		دفاع الطاعن بأن الارض المقام عليها البناء ليست زراعية وتقديمه مستندات تأييداً لدفاعه . جوهرى . يوجب على المحكمة ان تعرض له . الالتفات عنه . قصور .
٣٧٦	٦٠	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)
		٩- دفاع الطاعنة أن العلاقة الإيجارية بينها وبين المجنى عليه هى إيجار بالجدك . جوهرى . اغفال الحكم المطعون فيه ايراده وتمحيصه . قصور .
٣٨٨	٦٤	(الطعن رقم ٢٩٩٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٥)
		١٠- القضاء فى المعارضة . صحته رهن بسماع دفاع المعارض . إلا اذا كان تخلفه عن الحضور بغير عذر .
		الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .

الصفحة	القاعدة	
		إغفال المحكمة التعرض للشهادة الطبية التي تشير الى المرض الذي تعطل به الطاعن كعذر مانع من الحضور والتفاتها عن التأجيل المبني على هذا العذر . قصور .
٤٢٧	٧٢	(الطعن رقم ٤٧٠٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢) ١١- ثبوت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به . شرط لادانته بالجريمة المؤثمة بالقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ . إدانته الطاعن بجريمة الغش . بون تحقيق دفاعه بانتفاء مسئوليته وبيان اختصاصه ومدى اشرافه على الانتاج أو علمه بالغش . قصور .
٤٥٧	٧٨	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٩) ١٢- عدم التزام حارس المحجوزات بنقلها الى مكان آخر عُن لبيعها . الدفع بعدم التزام حارس المنقولات بنقلها الى مكان بيعها . جوهري . اغفال الحكم المطعون التعرض له . يعيبه .
٥٤٥	٨٩	(الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧) ١٣- تحقق صفة الموظف العام ركن في جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تمسك المتهم في جريمة إختلاس أموال أميرية بإنحسار صفة الموظف العام عنه واعتبار الواقعة جنحة وليست جناية إختلاس . دفاع جوهري . على المحكمة ان تمحصه بلوغا الى غاية الأمر فيه وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأت الالتفات عنه .

الصفحة	القاعدة	
٥٧٨	٩٦	<p>اطراح المحكمة دفاع الطاعن جملة دون أن تقسطه حقه . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/١١)</p> <p>١٤- للمالك تقاضى ٥٠٪ من قيمة بيع الجذك أو مقابل التنازل عن عقد الايجار فى الحالات التى يثبت فيها للمستأجر ذلك بعد خصم ما قد يوجد بالعين من منقولات شملها التصرف .</p> <p>المادة ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى القانون يوجب نقض الحكم .</p> <p>حجب الخطأ محكمة الموضوع عن بحث دفاع الطاعنة المتعلق بتحديد مسئوليتها الجنائية وجوداً أو عدماً . وجوب أن يكون مع النقض الاحالة .</p>
٥٨١	٩٧	<p>(الطعن رقم ٧٠٠٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/١١)</p> <p>١٥- عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور . أو تغير التهمة باسناد أفعال لم ترفع بها الدعوى . المادة ٣٠٧ اجراءات . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون واخلال بحق الدفاع . لا يقدر فى ذلك إعمال المحكمة للمادة ٣٢ عقوبات . أساس ذلك ؟</p>
٥٨٧	٩٨	<p>(الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٦- وجوب بناء الاحكام الجنائية على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود . مادام ذلك ممكنا . المادة ٢٨٩ إجراءات . عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .
٦٦١	١١٢	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٦) ١٧- طلب الدفاع سماع شاهد الاثبات الوحيد فى الدعوى . جوهري . يوجب على المحكمة اجابته . علة ذلك ؟ مصادرة المحكمة هذا الحق بدعوى اسقاط تلك الشهادة من عناصر الاثبات . غير جائزة . علة ذلك ؟
٦٦١	١١٢	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٦) ١٨- دفاع المتهم عن نفسه حق مقدس . يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية . لايضير العدالة تبرئه مذنب بقدر ما يؤذيها إدانة برىء .
٦٦١	١١٢	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٦) ١٩- اختصاص مأمورى الضبط القضائى . مقصور على الجهات التى يؤدون فيها وظائفهم . خروجهم من دائرة اختصاصهم . أثره : اعتبارهم من رجال السلطة العامة المشار اليها فى المادة ٢٨ إجراءات . تجاوز مأمور الضبط القضائى لاختصاصه المكانى الا لضرورة . غير جائز .

الصفحة	القاعدة	
		الدفع ببطلان القبض والتفتيش لتجاوز مأمور الضبط القضائي اختصاصه المكانى . جوهرى . وجوب ان تعرض له المحكمة . قعودها عن ذلك . قصور .
٦٧٢	١١٤	(الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦) ٢٠- متى لا يعول على الاعتراف ؟ الدفع ببطلان الاعتراف . جوهرى . يوجب على المحكمة مناقشته والرد عليه سواء وقع الاكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . مادام الحكم عول على هذا الاعتراف فى الادانة .
٧١٧	١٢٠	(الطعن رقم ٣٥٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢) ٢١- وجود الطاعن بالسجن فى اليوم المحدد لنظر معارضته . عذر قهرى يبرر تخلفه . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن بون الاشاره الى هذا العذر الذى ابداه محاميه . اخلال بحق الدفاع .
٧٢٣	١٢١	(الطعن رقم ٣٥٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢) ٢٢- الدفع بتزوير الشيك . جوهرى . وجوب تحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه . التأخير فى الادلاء بالدفاع . لا يدل حتما على عدم جديته . استعمال المتهم حقه فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء . لا يصح وصفه بعدم الجدية . علة ذلك ؟ مثال لتسبب معيب للرد على الدفع بتزوير الشيك .
٧٥٨	١٢٦	(الطعن رقم ٣٥٣٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٣- دفاع الطاعن نفى انتاجه للغلاف الموضوع على السلعة وتقديمه مستندات تظاهر ذلك . جوهري . وجوب تمحيصه او الرد عليه .</p> <p>الدفاع المسطور بأوراق الدعوى قائم ومطروح على المحكمة فى أى مرحلة تالية .</p> <p>تحقيق ادلة الادانة فى المواد الجنائية . لا يصح ان يكون رهنا بمشنية المتهم .</p>
١١١٧	١٨١	<p>(الطعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)</p> <p>٢٤- عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة . شرطه : ان تضمن حكمها ما يدل على مواجهتها عناصر الدعوى والالمام بها . قعودها عن ذلك . قصور .</p>
١١١٧	١٨١	<p>(الطعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)</p> <p>٢٥- الشهادة هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه او سمعه بنفسه او ادركه على وجه العموم بحواسه .</p> <p>مناط التكليف بادائها . القدرة على تحملها . اقتضاؤها فى من يؤديها العقل والتمييز ولو كانت على سبيل الاستدلال .</p> <p>جواز رد الشاهد اذا كان غير قادر على التمييز .</p> <p>المنازعة فى قدرة الشاهد على التمييز . توجب على المحكمة تحقيقها للاستيثاق من قدرة الشاهد على تحمل الشهادة .</p> <p>تعويلها على شهادته دون الوقوف على ذلك . يعيب الحكم .</p>

الصفحة	القاعدة	
		التحقق من قدرة الشخص على تحمل الشهادة سابق على حق المحكمة في تقدير أقواله .
٢٨٩	٢٠٧	(الطعن رقم ١٥٢٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١) ب- ما لا يوفره : ١- وزن اقوال الشهود وتقديرها . موضوعي . اخذ المحكمة باقوال شاهد . مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها . عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد عليه . مادام الرد مستفادا من القضاء بالادانته .
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)
٣٤٧	٥٥	(والطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢)
٣٩٩	٦٧	(والطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
٦٣٧	١٠٧	(والطعن رقم ٢١١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)
١٣١٣	٢١٣	(والطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥) ٢- اطراح المحكمة الدفاع غير المنتج بعد وضوح الواقعة لديها . لا إخلال بحق الدفاع . اعراض المحكمة عن سماع شهود لم يطلبوا وفق المادة ٢١٤ مكرراً إجراءات لا تثريب عليها .
١١١	١٦	(الطعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣- عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه .
٢٦٥	٤٣	(الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		٤- نفى التهمة . دفاع موضوعى . أثر ذلك ؟
٢٦٥	٤٣	(الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
٣٩٩	٦٧	(والطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
٥٩.	٩٩	(والطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩)
١١٨٧	١٩٠	(والطعن رقم ١٢٤٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١١)
		٥- حق المحكمة فى الاعراض عن سماع ما يبديه المتهم اذا كانت الواقعة قد صحت لديها أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى .
٢٨٠	٤٤	(الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		٦- نفى الطاعن على المحكمة مصادرة حقه فى دفاع لم يطلبه منها . غير جائز .
٤١٦	٧٠	(الطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
		٧- دفاع الطاعن بأن مساحة الارض المقول بحيازة المدعى بالحقوق المدنية لها تقل عن مساحة الارض محل النزاع . موضوعى . عدم التزام المحكمة بالرد عليه . اكتفاءً بأدلة الثبوت التى عولت عليها فى الادانة .
٣٩٣	٦٥	(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٨- سكوت الطاعن او المدافع عنه لا يصح ان يبني عليه طعن . متى كانت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع .
٣٩٩	٦٧	(الطعن رقم ٢٩٨٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
١١٦٦	١٨٧	(الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)
		٩- خلو محضر الجلسة من اثبات الدفاع كاملا . لا يعيب الحكم طالما لم يطلب صراحة اثباته فيه .
٥٥٣	٩١	(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣٠)
		١٠- الطعن بالتزوير فى ورقة مقدمة فى الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير المحكمة .
٥٥٣	٩١	(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)
		١١- حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الادلة المنتجة التى صحت لديه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم . تعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لايلزم . مفاد التفاته عنها انه اطرحها . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . اثارته امام النقض غير جائز .
٥٩٠	٩٩	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩)
		١٢- قرار المحكمة فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيرى . للمحكمة العدول عنه .
٥٩٠	٩٩	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٣- الدفع غير المنتج في الدعوى . اغفال تحقيقه أو الرد عليه لا عيب .
٥٩٠	٩٩	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩)
		١٤- دفاع الطاعن المستند الى كبر سن المجنى عليها وأنها ليست محلا لرغبة جنسية . موضوعي . أثر ذلك ؟
٦١٨	١٠٣	(الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٦)
		١٥- تصحيح الحكم لبيان تاريخ التهمة . لا يعد تعديلا لها . مما يستوجب لفت نظر الدفاع اليه .
٦٧٥	١١٥	(الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦)
		١٦- حق المتهم في اختيار من يتولى الدفاع عنه . مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع .
		استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .
٧٦٢	١٢٧	(الطعن رقم ٤٣٦٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١١)
٨٩٣	١٤٨	(والطعن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٨)
		١٧- السهو الواضح لا يغير من الحقائق المعلومة لخصوم الدعوى .
٧٦٩	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٨- عدم التزام المحكمة إجابة طلب سماع شاهد قدم فى مذكرة بعد حجز الدعوى للحكم أو الرد عليه .
		مثال لما لا يفيد معه الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة بإجابته
٧٨٠	١٣٠	(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
		١٩- الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه الى ما قبل قفل باب المرافعة .
٧٩٢	١٣٢	(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
١٠٠٦	١٦٢	(والطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
		٢٠- عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعى يبديه المتهم .
		بحسب الحكم أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه .
٩٠٤	١٥٠	(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٩)
١٠١٨	١٦٤	(والطعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)
		٢١- لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً . أساس ذلك ؟
٩٠٤	١٥٠	(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩)
٩٢٢	١٥٣	(والطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢٢- طلب المعاينة الذى لايتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة . ولا الى استحالة حصول الواقعة . موضوعى . عدم التزام المحكمة باجابته . مادام المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل .
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
		٢٣- تعذر سماع الشاهد لعدم الاستدلال عليه . لايمنع من القضاء بالادانه . مادامت الأدلة القائمة فى الدعوى كافية للثبوت .
١٠٠٦	١٦٢	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
		٢٤- عدم التزام المحكمة بالرد على دفع يبطلان إجراءات القبض والتفتيش لم يبد فى عبارة صريحة تشتمل على المراد منه .
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		٢٥- إصدار محكمة الجنايات أمراً بالقبض على المتهم وحبسه لايمنع من التمسك بطلب سماع أقوال شاهد الاثبات ولو أبدى قبل اتخاذها هذا الاجراء . علة ذلك ؟
١٠٦٩	١٧١	(الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		٢٦- اتيان المحامى لخصم موكله فعلا مما نص عليه فى المادة ٨٠ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . مخالفة مهنية لايترتب عليها البطلان . ولا يجرى العمل الذى قام به المحامى من آثاره .

الصفحة	القاعدة	
		مثال لعدم وجود اخلال بحق الدفاع لقيام محام بالترافع عن خصمين فى دعوى واحدة .
١١٣١	١٨٣	(الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٤)
		٢٧- الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . ماهيته ؟
		النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها .
		غير جائز أمام النقض .
٧٤٢	١٢٤	(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)
٨٨٤	١٤٦	(والطعن رقم ٤٢٧٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦)
٩١٨	١٥٢	(والطعن رقم ٣٥١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
١١٦٦	١٨٧	(والطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)
١١٩٦	١٩٢	(والطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)
١٣٠٢	٢١٠	(والطعن رقم ٥٤٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
١٣١٣	٢١٣	(والطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		٢٨- عدم ايراد الحكم لدفاع الطاعن بوجود تناقض بين الدليلين القولى والفنى . لا يعيبه . علة ذلك ؟
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٩- حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة . دون حاجة الى لفت نظر الدفاع . شرط ذلك ؟</p> <p>لا مصلحة للطاعن فى المجادلة من تغيير صفته من فاعل اصلى فى جريمة الاختلاس الى شريك فيها . علة ذلك ؟</p>
١٢٤٦	٢.١	<p>(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)</p> <p>٣٠- عدم التزام المحكمة بتتبع أوجه دفاع المتهم والرد عليها رداً صريحاً . كفاية استفادته من أدلة الثبوت .</p>
١٢٦.	٢.٣	<p>(الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)</p> <p>٣١- عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها الا عن الأدلة ذات الاثر فى تكوين عقيدتها .</p>
١٣.٥	٢١١	<p>(الطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>٣٢- إنكار كل من المتهمين الاتهام وعدم تبادلها . إياه قيام محام واحد بالدفاع . لا إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟</p>
١٢١٣	٢١٣	<p>(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>٣٣- الرد على الدفع بأن المحكمة اعتمدت على أقوال الشاهد</p>

الصفحة	القاعدة	
		المستقاة من التسجيلات . غير لازم مادام ان المحكمة لم تعول على هذه التسجيلات
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥) ٣٤- إستمرار المحامى فى الوقوف الى جانب موكله حتى إنتهاء المحاكمة . واجب . تغيبه باختياره لأى سبب كان عن الحضور . لايمنع من الاستمرار فى نظر الدعوى . (الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
١٣١٣	٢١٣	٣٥- عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبيده المتهم فى مذكرته المقدمة منه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح . مادام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة .
١٣٥٧	٢١٦	(الطعن رقم ٤٥٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧) راجع أيضا : اثبات " بوجه عام " (القواعد أرقام ١٢٢ ، ١٦٩ ، ٢٠٦ بالصفحات أرقام ٧٢٦ ، (١٢٨٥ . ١٠٤٨ .

الصفحة	القاعدة
	<p>واثبات " اعتراف "</p> <p>(القاعدة رقم ١٦١ بالصحيفة رقم ٩٩٧)</p> <p>واثبات " خبرة "</p> <p>(القاعدتان رقما ١٥٤ ، ١٦٩ بالصحيفتين رقمي ٩٥٠ ، ١٠٤٨)</p> <p>واثبات " شهود "</p> <p>(القواعد أرقام ١٢٢ ، ٩١ ، ٣٢ بالصفحات أرقام ١٨٥ ، ٥٥٣ ، ٧٢٦)</p> <p>واجراءات " اجراءات المحاكمة "</p> <p>(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٢٦٥)</p> <p>وتفتيش</p> <p>(القاعدتان رقما ١٢٨ ، ١٨٢ بالصحيفتين رقمي ٧٦٩ ، ١١٢٦)</p> <p>وتهرب ضريبي</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٨٨٩)</p> <p>وحكم</p> <p>(القاعدتان رقما ٩٠ ، ١٣٦ بالصحيفتين رقمي ٥٤٧ ، ٨١٣)</p> <p>ودعوى مدنية</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ١٣٠٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		ودفعوع
		(القواعد أرقام ١٠ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٨٢ ، ١٣٤ ، ١٤٣ ، ١٥٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٠٤ بالصحفات أرقام ٨١ ، ٣٤١ ، ٣٥٥ ، ٤ ، ٥ ، ٨٠٣ ، ٨٦٦ ، ٩٦١ ، ١١٦٦ ، ١١٧٧ ، ١٢٦٩)
		ومأمورو الضبط القضائى
		(القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٧٠٩)
		ومحكمة الموضوع
		(القاعدتان رقما ٣٦ ، ٩١ بالصحيفتين رقمى ٢٠٧ ٥٥٢)
		ونقض
		(القواعد أرقام ١٦٠ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، بالصحفات أرقام ٩٨٨ ، ١٣١٣ ، ١٣٤٦)
		دفاع شرعى
		راجع : اسباب الاباحة وموانع العقاب " الدفاع الشرعى "
		دفعوع
		أ- الصفة فى الدفع :
		لاصفة لغير من وقع فى حقه إجراء ما أن يدفع ببطلانه . ولو
		كان يستفيد منه . علة ذلك ؟
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣)
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		ب- الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية :
		بدء سريان الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢/٣ إجراءات من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا . المنازعة فى تاريخ العلم . جدل موضوعى لا يقبل أمام النقض .
٣١٦	٥٠	(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)
		ج- الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية :
		الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . جوهري . وجوب تعرض المحكمة له . اعراضها عنه . قصور . نقض الحكم فى خصوص الدعوى المدنية . يقتضى نقضه فى شقة الجنائي . علة ذلك ؟
٣٢٦	٥١	(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)
		د- الدفع ببطالان التسجيلات :
		وجوب قيام مأمور الضبط القضائي بنفسه بمباشرة الاجراء الذى ندب لتنفيذه او يكون قد تم على مسمع ومرأى منه . قيام شخص من غير مأمورى الضبط القضائي باجراء التسجيلات الصوتية . أثره : بطلان ذلك الاجراء . مادام لم يثبت ان مقام به كان تحت وسمع المأمور المأثون له . انسحاب هذا البطلان على الدليل المستمد منه .
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>هـ - الدفع ببطلان الاعتراف :</p> <p>١- متى لا يعول على الاعتراف ؟</p> <p>الدفع ببطلان الاعتراف . جوهرى . يوجب على المحكمة مناقشته والرد عليه سواء وقع الاكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . مادام الحكم عول على هذا الاعتراف فى الادانة .</p>
٧١٧	١٢.	<p>(الطعن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢)</p> <p>٢- قعود الحكم عن تحقيق دفع المتهمين بان الاعتراف كان نتيجة اكراه . وتعويله فى الادانة على هذا الاعتراف . قصور يعيبه . لا يغنى عنه ما ذكر من أدلة أخرى . أساس ذلك ؟</p>
٧١٧	١٢.	<p>(الطعن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢)</p> <p>٣- الدفع ببطلان الاعتراف للاكراه لأول مرة أمام النقض . غير جائز . علة ذلك ؟</p>
٨٦٦	١٤٣	<p>(الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٥)</p> <p>٤- الاعتراف فى المسائل الجنائية . تقدير صحته . موضوعى . حق محكمة الموضوع الأخذ بالاعتراف فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وإن عدل عنه .</p> <p>مثال لتسبيب سائغ فى الرد على الدفع ببطلان الاعتراف للاكراه .</p>
١٠٦١	١٧.	<p>(الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥- تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الاثبات . موضوعي .</p> <p>تقدير محكمة الموضوع . عدم صحة ادعاء المتهم بان اعترافه كان وليد اكراه . لا معقب عليها . مادامت تقيمه على اسباب سائغة .</p> <p>مثال .</p>
١١٩٦	١٩٢	<p>(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٢)</p> <p>و- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها :</p> <p>١- حظر محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين . أساس ذلك ؟</p>
٣٧.	٥٩	<p>(الطعن رقم ٨٤١٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٨)</p> <p>٢- القول بوحدة الجريمة أو تعددها . تكييف قانوني يخضع لرقابة محكمة النقض .</p> <p>مثال لتسبيب معيب في الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .</p>
٣٧.	٥٩	<p>(الطعن رقم ٨٤١٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٨)</p> <p>ز- الدفع ببطلان الضبط والتفتيش :</p> <p>١- الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . يتعين الرد عليه . الحكم بالادانة استنادا الى الدليل المستمد من التفتيش دون الرد على الدفع ببطلانه . قصور .</p> <p>عدم ايراد الحكم التدليل الكافي على توافر ركن العلم في جريمة اخفاء اشياء مسروقة . ادانة الطاعن عنها . قصور .</p> <p>عدم امتداد اثر الطعن لغير الطاعن الذي لم يكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية ولم يكن له حق الطعن .</p>
١٩٣	٣٣	<p>(الطعن رقم ٢٧٧٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢- اختصاص مأموري الضبط القضائي . مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم . خروجهم من دائرة اختصاصهم . أثره : اعتبارهم من رجال السلطة العامة المشار اليها في المادة ٣٨ اجراءات .</p> <p>تجاوز مأمور الضبط القضائي لاختصاصه المكاني الا لضرورة . غير جائز</p> <p>الدفع ببطلان القبض والتفتيش لتجاوز مأمور الضبط القضائي اختصاصه المكاني . جوهرى . وجوب ان تعرض له المحكمة . قعودها عن ذلك . قصور .</p>
٦٧٢	١١٤	<p>(الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦)</p> <p>٣- الدفع بصدر الاذن بالتفتيش بعد الضبط . موضوعى .</p> <p>كفاية اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن . ردا عليه .</p>
٨٠٣	١٣٤	<p>(الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)</p>
٩٢٢	١٥٣	<p>(والطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٢)</p>
١٠٦٩	١٧١	<p>(والطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)</p>
		<p>٤- عدم التزام المحكمة بالرد على دفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش لم يبد فى عبارة صريحة تشتمل على المراد منه</p>
٣٤١	٥٤	<p>(الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥- الدفع ببطلان اجراءات التفتيش لوقوعه على أنثى على مرأى من مأمورى الضبط القضائى . دفع قانونى مختلط بالواقع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض مالم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك ؟</p> <p>وجوب ابداء الدفع فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠٩٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>تفتيش " اذن التفتيش "</p> <p>(القواعد أرقام ٣٦ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٦٠ ، ١٧١ بالصفحات أرقام ٢٠٧ ، ... ، ... ، ... ، ...)</p> <p>ح - الدفع بتلفيق التهمة :</p> <p>الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى . لا يستوجب ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة .</p>
٣٤١	٥٤	(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧)
٣٥٥	٥٦	(والطعن رقم ٨٢٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧)
٨٦٦	١٤٣	(والطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)
٨٧٩	١٤٥	(والطعن رقم ٤٧٤٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦)

الصفحة	القاعدة	
٩٩٧	١٦١	(والطن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
١١٦٦	١٨٧	(والطن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)
١٢٤٦	٢٠١	(والطن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)
١٢٦٠	٢٠٣	(والطن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
١٢٦٩	٢٠٤	(والطن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
ط - الدفع بشيوع التهمة :		
الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها أو بعدم السيطرة على مكان الضد موضوعي . كفاية ايراد أدلة الثبوت التي تطمئن اليها المنكمة ردا عليه .		
٥١٤	٨٢	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٣)
٧٦٩	١٢٨	(والطن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦)
٧٩٢	١٣٢	(والطن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
ي - الدفع بتعذر الرؤية :		
الدفع بتعذر الرؤية أو بتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستوجب رداً صريحا .		
٤٤٥	٧٦	(الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
٩٦١	١٥٥	(والطن رقم ٤١٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)
١١٦٦	١٨٧	(والطن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>ك - الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن :</p> <p>اعتبار الحجز كأن لم يكن بنص القانون دون حاجة الى صدور حكم به إذا لم يتم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه دون وقف مبرر . المادة ٣٧٥ مرافعات .</p> <p>وجوب تمسك المدين باعتبار الحجز كأن لم يكن . باعتباره جزاء مقرر لمصلحته . والا سقط الحق فيه .</p> <p>الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاثة أشهر . جوهري . وجوب تعرض المحكمة له . إغفال ذلك . قصور .</p> <p>إثارة الدفاع أمام محكمة أول درجة . يصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى . مطروحا على محكمة ثانى درجة .</p>
١٣.	٢.	<p>(الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٦)</p> <p>ل - الدفع بعدم العلم بيوم البيع :</p> <p>الأخذ بالدفع بعدم العلم بيوم البيع . شرطه : أن تكون الأشياء المحجوز عليها موجودة ولم تبدد .</p>
٢١٩	٣٧	<p>(الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٥)</p> <p>م - الدفع بعدم الالتزام بنقل المحجوزات الى مكان بيعها :</p> <p>عدم التزام حارس المحجوزات بنقلها إلى مكان آخر عين لبيعها .</p> <p>الدفع بعدم التزام حارس المنقولات بنقلها الى مكان بيعها . جوهري . إغفال الحكم المطعون فيه . التعرض له . يعيبه .</p>
٥٤٥	٨٩	<p>(الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>ن - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى :</p> <p>الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . عدم جواز اثارته لأول مره أمام النقض مالم تكن مدونات الحكم تظاهره .</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)</p> <p>ع - الدفع بالجهل بالقانون :</p> <p>١- الجريمة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ عمدية . لم يستلزم القانون لها قصداً خاصاً .</p> <p>مؤدى ذلك ؟</p> <p>الجهل بالقانون أو الغلط فى فهم نصوصه . لا ينفى القصد الجنائى . اساس ذلك ؟</p> <p>العلم بالقانون الجنائى والقوانين العقابية المكمله له . مفترض فى حق الكافة . الدفع بالجهل أو الغلط فيه لنفى القصد الجنائى غير مقبول .</p>
٧٢٦	١٢٢	
		<p>(الطعن رقم ٦١٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٨)</p> <p>٢- الاعتذار بالجهل بحكم من احكام قانون آخر غير قانون العقوبات شرط قبوله : اقامة مدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحرياً كافياً وان اعتقاده بمشروعية عمله كانت له أسباب معقولة .</p>
٩٧	١٣	

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبيب سائغ على عدم تقديم الطاعنين دلائل تحريهما وكذا ثبوت العلم فى حقهما.
١٦.	٢٩	(الطعن رقم ٤٥٣٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢) ف-الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية : الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض لتعلقه بالنظام العام . حد ذلك ؟
٥٣١	٨٥	(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠) راجع أيضا : اثبات ' اعتراف (القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٧١٧) - بس ١ القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ١٢٦٠) ودعوى مدنية (القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ١٣٠٢) ودفاع " الأخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " (القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٧٤٢) ومحكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " (القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ١١٣١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>(ر)</p> <p>رابطة السببية - رجال السلطة العامة</p> <p>رابطة السببية</p> <p>١ - شرط توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤/٢ عقوبات ، وقوئ القتل تهيء لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب من العقوبة .</p> <p>وجوب قيام رابطة السببية بين القتل والجنحة لا يكفي قيام علاقة الزمنية بينهما ، على المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني من القتل وأن يقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة .</p> <p>انتهاء الحكم إلى أن قصد الطاعن من ارتكاب القتل العمد هو ارتكاب جنحة السرقة دون استظهار هذا القصد واقامة الدليل على توافره في حقه بما يقيم علاقة السببية بين القتل والسرقة .</p> <p>قصور .</p> <p>٢ - تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي . حد ذلك ؟</p> <p>استخلاص المحكمة انه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر .</p> <p>كفايته لتوافر علاقة السببية .</p>
١٠١٨	١٦٤	(الطعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - رابطه السببية . استقلال قاضى الموضوع بتقدير توافرها مثال لتسبب سائق لتوافر رابطه السببية فى جريمة ضرب أحدث عاهة .
١١٥٨	١٨٦	(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)
١٢٦٩	٢٠٤	(الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
		٤ - رابطه السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومساعدته عنها طالما تتفق والسير العادى للأمر . خطأ المجنى عليه يقطع رابطه السببية . متى استغرق خطأ الجانى وكان كافياً لإحداث النتيجة .
١٢٩٤	٢٠٨	(الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥) راجع أيضاً : تعويض (القاعدة رقم ٢١٥ بالصحيفة رقم ١٣٥٢) وحكم « تسببه . تسبب معيب » (القاعدتان رقما ٢ ، ٢٠٨ بالصحيفتين رقمى ١٨ ، ١٢٩٤) وحكم « تسببه . تسبب غير معيب » (القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٤٠٩) ومسئولية جنائية (القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ٩٥٠)

الصفحة	القاعدة	
		رجال السلطة العامة
		حق رجال السلطة العامة في دخول المحال العامة . نطاقه : مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح دون التعرض لحرية الاشخاص . أو استكشاف الأشياء غير الظاهري . الا في حالة التلبس . أساس ذلك ؟
١٩٣	٣٣	(الطعن رقم ٢٧٧٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٧)
		رد
		الرد بجميع صورته ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة .
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٣)
		رشوة
		١ - صحة الحكم بالمصادرة طبقاً للمادة ١١٠ عقوبات رهينة بكون موضوعها شيئاً دفعه من تصدق عليه صفة الراشئ أو الوسيط في جريمة الرشوة .
١٧١	٣١	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
		٢ - جريمة الرشوة . عدم قيامها الا بانعقاد الاتفاق غير المشروع بين الراشئ والمرتشئ أو الوسيط .
١٧١	٣١	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - مجرد عرض الرشوة من جانب صاحب الحاجة أو وسيطه . عدم كفايته لوقوع الرشوة . اعتباره جريمة خاصة لها ذاتيتها . لا يمتد اليها حكم المصادرة المقررة كعقوبة تكميلية الى جريمة الرشوة . أساس ذلك ؟
١٧١	٣١	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
		٤ - شروط الاعتراف الذي يؤدي إلى إعفاء الراشى أو الوسيط من عقوبة الرشوة : أن يكون صادقاً يغطي جميع وقائع الرشوة وأن يكون لدى جهة الحكم . حصوله أمام جهة التحقيق والعدول عنه أمام المحكمة . لا ينتج أثره . أساس ذلك ؟
٢٦٥	٤٣	(الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		٥ - دخول الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها في نطاق وظيفته مباشرة . غير لازم . كفاية أن يكون له بها إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشى قد اتجر معه على هذا الأساس .
٢٦٥	٤٣	(الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		٦ - جريمة الرشوة المعاقب عليها بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٤ عقوبات مناط توافرها . ان يكون الجاني موظفاً عاماً .
٨١٩	١٣٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
		٧ - النص في المادة ١٠٧ مكرراً عقوبات على معاقبة الوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى . وجوب تطبيقه على من يصدق عليه وصف الوسيط في الرشوة سواء أكان يعمل من جانب الراشى أم من جانب المرتشى . أساس ذلك ؟
٨١٩	١٣٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢)

الصفحة	القاعدة	
٨١٩	١٣٨	<p>٨ - إيراد الشارع مصطلحاً معيناً في نص لمعنى معين . وجوب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه .</p> <p>جريمة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً عقوبات . جريمة مستحدثة ذات كيان خاص يغير جريمة الوسيط في الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكرراً عقوبات . أساس ذلك ؟</p> <p>مناط قيام الجريمة المستحدثة ؟</p> <p>القياس أو التوسع في التفسير في مجال التأثيم محظور . (الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p> <p>راجع أيضاً : ارتباط (القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١٣١٢) وعقوبة « تطبيقها » (القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٧١) وقانون « تفسيره » (القواعد أرقام ٣١ ، ٤٣ ، ١٣٨ بالصفحات أرقام ١٧١ ، ٨١٩ . ٢٦٥) ومصادره (القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٧١) ونقض « المصلحة في الطعن » (القاعدتان رقما ٤٣ ، ٢١٣ بالصحيفتين رقمي ٢٦٥ ، ١٣١٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>(س)</p> <p>سب وقذف - سبق اصرار - سرقة - سقوط</p> <p>الطعن - سلاح</p> <hr/> <p>سب وقذف</p> <p>١- المرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف . هو بما يطمئن اليه القاضى فى تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى . حد ذلك : أن لا يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم أو يمسح دلالة الالفاظ بما يحيلها عن معناها .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٩/١/٥)</p> <p>٢- كون العبارات التى سطرها الطاعن لا تقع تحت نص المادة ٢٠٢ عقوبات ولا تشكل أى جريمة أخرى . وجوب نقض الحكم وبرائة الطاعن .</p> <p>وحدة الواقعة واتصال وجه الطعن بمحكوم عليه لم يقرر بالطعن . يوجب امتداد أثر نقض الحكم اليه .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٩/١/٥)</p> <p>٣- حق محكمة الموضوع فى استظهار وقائع القذف من عناصر الدعوى . تراقبه محكمة النقض .</p> <p>المادة ٣٠٩ عقوبات . تطبيق مبدأ حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه . الفصل فى ذلك . موضوعى .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٠٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)</p>
٢٩١	٤٥	
٣١٦	٥٠	

الصفحة	القاعدة	
٣١٦	٥٠	<p>٤- تقديم مذكرة تحوى عبارات تخدش الشرف والاعتبار فى دعوى يتحقق ركن العلانية فى جريمة السب ، علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)</p> <p>راجع أيضا</p> <p>اهانة موظف عام</p> <p>(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٤٣)</p> <p>ودفع " الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية "</p> <p>(القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٣١٦)</p>
سبق اصرار		
٣٣	٤	<p>١- سبق الاصرار . ماهيته ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠)</p> <p>٢- سبق الاصرار . ماهيته وشرط توافره فى حق الجانى ؟</p> <p>مثال : لقضاء لمحكمة النقض بالادانة فى جريمة قتل عمد مع سبق الاصرار .</p>
٤٩	٥	<p>(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)</p> <p>٣- البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع . يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها .</p>
٢٨٠	٤٤	(الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
٣٤٧	٥٥	(الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤- توافر ظرف سبق الاصرار . يرتب تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية .
٣٤٧	٥٥	(الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢)
		٥- سبق الاصرار . ماهيته ؟
		العبارة في سبق الاصرار ليست بمضى الزمن لذاته . وانما بما يقع بين التصميم على الجريمة ووقوعها من تفكير وتدبر .
		مادام الجاني انتهى بتفكيره الى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذها المنازعة في ذلك امام النقض . غير جائزة .
٧٩٧	١٣٣	(الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)
		٦- مجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين . يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها .
		عدم التزام المحكمة ببيان وقائع خاصة لاثبات الاتفاق غير ما يثبت مما يعتبر سبق اصرار .
		اثبات الحكم تصميم المتهمين على ضرب المجنى عليه الاول بما يرتب تضامنا في المسؤولية . كفايته لمؤاخذة الطاعنين بوصفهما فاعلين اصلين . سواء كان الفعل الذي قارفه محدد بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مساهمة هذا الفعل في النتيجة .
٧٩٧	١٣٣	(الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا :</p> <p>حكم " تسببيه . تسبیب غیر معيب "</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٧٩٧)</p> <p>ومحكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الدليل "</p> <p>(القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٢١)</p> <p>ونقض " المصلحة في الطعن "</p> <p>(القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٢١)</p>
		<p>سرقه</p> <p>١- الاكراه في معنى المادة ٣١٤ عقوبات . يصح أن يكون بالوسائل المادية التي تقع على الجسم مباشرة . كما يصح ان يكون بالتهديد باستعمال السلاح .</p> <p>يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين في جريمة السرقة بالاكراه . ان يرتكب كل منهم فعل الاختلاس او الاكراه .</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧)</p> <p>٢- الليل كظرف مشدد في السرقة . يقصد به الفترة بين غروب الشمس وشروقها .</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)</p> <p>٣- اثبات الحكم مساهمة الطاعن في جريمة السرقة . متى قارفها ودبر أمرها مع باقى المتهمين . كفى .</p> <p>أصلی .</p>
٣٥٥	٥٦	
٤٤٥	٧٦	
٤٤٥	٧٦	(الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤- عدم جواز محاكمة مرتكب سرقة اضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروع الابناء على طلب المجنى عليه الذى له التنازل عن دعواه فى أية حالة كانت عليها ، وان يوقف تنفيذ الحكم على الجانى فى أى وقت شاء . المادة ٣١٢ عقوبات .</p> <p>القيد الوارد على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة السرقة . علته ؟ امتداد أثره الى الجرائم التى تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق .</p>
٥٧٤	٩٥	<p>(الطعن رقم ٢٣٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١١/٥/١٩٨٩)</p> <p>٥- الاكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلا للسرقة تحقق الاكراه فى السرقة المنصوص عليه فى المادة ٣١٤ عقوبات . ولو وقع فعل الاكراه بعد حصولها . متى كان القصد منه الفرار بالمسروقات .</p> <p>اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه . موضوعى .</p>
٨٦٦	١٤٣	<p>(الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٥/١١/١٩٨٩)</p> <p>راجع أيضا</p> <p>اثبات " شهود "</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ١٢٦٠)</p> <p>واختصاص</p> <p>(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٢٣)</p> <p>واختصاص " الاختصاص الولائى "</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٧٣٣)</p> <p>واقتران</p>

الصفحة	القاعدة	
		(القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٨٧) وتلبس (القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ١٢٦٠) ورابطة السببية (القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٢٥) وشيك بدون رصيد (القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٧٢) وفاعل اصلى (القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٣٥٥) ونقض " المصلحة فى الطعن " (القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٤٤٥)
		<hr/>
		سقوط الطعن
		جواز رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن . متى ثبت سقوط الزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل اصدار حكما . (الطعن رقم ٤٧٠٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢)
		<hr/>
		سلاح
		محاكم أمن الدولة العليا طوارئ . استثنائية . اختصاص محاكم أمن الدولة بجرائم السلاح . لايسلب المحاكم العادية اختصاصها بها . أساس ذلك ؟
٤٢٧	٧٢	

الصفحة	القاعدة	
٣٥٥	٥٦	<p>تبعية الجريمة ذات العقوبة الأخف للجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها في التحقيق والاحالة والمحاكمة . علة ذلك ؟</p> <p>مثال في شروع في سرقة واحراز سلاح .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>فاعل أصلى</p> <p>(القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٣٥٥)</p> <hr/> <p>(ش)</p> <p>شريعة اسلامية - شروع - شريك - شهادة سلبية</p> <p>شهادة مرضية - شيك دون رصيد</p> <hr/> <p>شريعة اسلامية</p> <p>قبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون غير قانون العقوبات . شرطه ؟ نص المادتان ٦٣ ، ٦٠ من قانون العقوبات ، مفاده ؟</p> <p>دفاع الطاعن بحسن نيته في زواجه ممن تتوافر فيها الموانع الشرعية للزواج لا ينهض بمجرد سند التمسك بالاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٩)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>محكمة دستورية</p> <p>(القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٦٢)</p>
٧٣٣	١٢٣	

الصفحة	القاعدة
	<p>شروع</p> <p>راجع</p> <p>قصد جنائي</p> <p>(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٤٧)</p> <p>ومسئولية جنائية</p> <p>(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٤٧)</p> <p>ووصف التهمة</p> <p>(القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٢٦)</p> <hr/> <p>شريك</p> <p>راجع</p> <p>مسئولية جنائية</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٧٩٧)</p> <hr/> <p>شهادة سلبية</p> <p>الشهادة المعتبرة في خصوص ايداع اسباب الحكم . هي ما يصدر من قلم الكتاب ذاته من بيان بحصول ايداع الاسباب في تاريخ معين بعد توقيعه من المختص .</p> <p>وار الطعن بالنقض على موجب حكم المادة ٢٤ من نسنة ١٩٥٩ . مناطه : تقديم تلك الشهادة . التأشير الحكم بما يفيد وروده في تاريخ معين عدم كفايته</p>

الصفحة	القاعدة	
٤٣٦	٧٤	<p>عدم قيام عذر يبرر تجاوز النيابة العامة الميعاد المقرر في المادة ٢٤ المشار إليها . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)</p> <hr/> <p>شهادة مرضية</p> <p>القضاء في المعارضة . صحته رهن بسماع المعارض . الا اذا كان تخلفه عن الحضور بغير عذر .</p> <p>الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .</p> <p>إغفال المحكمة التعرض للشهادة الطبية التي تشير الى المرض الذي تعطل به الطاعن كعذر مانع من الحضور والتفاتها عن التأجيل المبني على هذا العذر . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧٠٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢)</p> <hr/> <p>شيك دون رصيد</p> <p>١- سرقة الورقة والحصول عليها بطريق التهديد . دخولهما في حكم ضياعها .</p> <p>الحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بحالات الاباحة في المعارضة في الوفاء بقيمته . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٥٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٢)</p>
٧٢	٨	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢- صدور أمر بوضع أرصدة المتهم تحت التحفظ . قوة القاهرة . ترتب إنعدام مسئوليته عن جريمة المادة ٢٣٧ عقوبات .</p> <p>تمسك الطاعن ان امتناع البنك عن الدفع مرجعه صدور قرار بالتحفظ على حساب الشركة التى يمثلها . دفاع جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .</p>
١٥٦	٢٨	<p>(الطعن رقم ٢٢٤٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)</p> <p>٣- تظهير المستفيد للشيك تظهيراً توكلياً . لا يغير منه كون الشيك لحامله .</p> <p>مثال .</p>
٦٨٠	١١٦	<p>(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)</p> <p>٤- توقيع الشيك على بياض دون اثبات قيمته او تاريخه . لا يؤثر على صحته . مفاده : تفويض المستفيد فى تحرير بياناته . افتراض هذا التفويض . مالم يقر الدليل على خلافه .</p>
٧٠٢	١١٨	<p>(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)</p> <p>٥- الدفع بتزوير الشيك . جوهرى . وجوب تحقيقه بلوعاً إلى غاية الأمر فيه .</p> <p>التأخير فى الادلاء بالدفاع . لا يدل حتماً على عدم جديته . استعمال المتهم حقه فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء . لا يصح وصفه بعدم الجدية . علة ذلك ؟</p> <p>مثال لتسبب معيب للرد على الدفع بتزوير الشيك</p>
٧٥٨	١٢٦	<p>(الطعن رقم ٢٥٢٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦- عدم تقديم أصل الشيك . لاينفى وقوع الجريمة . جواز استخلاص بيانات الشيك المثبتة فى محضر جمع الاستدلالات . عدم جواز النعى على المحكمة عدم استجابتها لطلب لم يطرح عليها أو الرد عليه .
٩١٨	١٥٢	(الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) ٧- سوء النية فى جريمة إصدار شيك دون رصيد . متى يتوافر ؟ وجوب مراقبة الساحب تحركات رصيده . والاحتفاظ فيه بما يفى قيمة الشيك حتى يتم صرفه . التقاء عبارتى عدم وجود حساب جارى وعدم وجود رصيد فى الدلالة على معنى واحد هو تخلف الرصيد .
٩١٨	١٥٢	(الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) ٨- تغاير تاريخ اصدار الشيك عن تاريخ استحقاقه . لاينال من انعطاف الحماية القانونية عليه . مادام لا يحمل إلا تاريخا واحدا . أساس ذلك ؟
١٣٥٢	٢١٥	(الطعن رقم ٤٦٦١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٩- الشيك فى حكم المادة ٣٢٧ عقوبات . تعريفه ؟ النعى بان الشيك تحرر تأمينا لعقد قرض . غير مقبول . علة ذلك ؟
١٣٥٢	٢١٥	(الطعن رقم ٤٦٦١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦) ١٠- سوء النية فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . توافره ؟ الدفع بتعذر توفير مقابل الوفاء بالشيك لغل يد الطاعن عن الادارة بسبب فرض الحراسة . دفاع ظاهر البطلان . علة ذلك ؟
١٣٥٢	٢١٥	(الطعن رقم ٤٦٦١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦) راجع أيضا اسباب الاباحة موانع العقاب " اسباب الاباحة " (القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٧٢) واكراه (القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٧٠٢) ودعوى مباشرة (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٦٨٠) ودعوى مدنية " قبولها " (القاعدة رقم ٢١٥ بالصحيفة رقم ١٣٥٢) ودفاع " الاخلال بحق الدفاع . مايوفره " (القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٧٢) وقانون " تفسيره " (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٦٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>(ص)</p> <p>صحافة - صلح</p> <p>صحافة</p> <p>النص فى المادتين ١١ ، ١٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ على اعتبار اموال الاحزاب من الاموال العامة واعتبار القائمين عليها والعاملين بها فى حكم الموظفين العموميين . عدم تضمينه أو غيره من القوانين النص على اعتبار أموال الصحف غير القومية من الاموال العامة ولا على اعتبار العاملين بها من الموظفين العموميين أو من فى حكمهم .</p>
٨١٩	١٣٨	<p>(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p>
		<p>صلح</p> <p>١- الصلح بين المجنى عليه والمتهم . قول جديد . حق محكمة الموضوع فى الأخذ به أو اطراحه . أساس ذلك ؟</p>
١١٥٨	١٨٦	<p>(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)</p>
١١٦٦	١٨٧	<p>(الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)</p>
		<p>٢- عقد الصلح . ماهيته ؟</p> <p>عرض عقد الصلح على محكمة الموضوع يوجب عليها أن تستخلص من عباراته الظروف التى تم فيها نطاق النزاع الذى أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه وبيان ما اذا كان يحمل فى طياته تنازلا من المجنى عليه عن حقوقه المدنية .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>الزام الطاعن بالتعويض دون أن يعرض الحكم لدفاعه وطلبه اعتبار الدعوى المدنية غير قائمة استنادا الى عقد الصلح الذى قدمه تدليلا على تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه . قصور نقض الحكم فى خصوص الدعوى المدنية يقتضى نقضه فيما قضى به فى شقه الجنائى . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٨٩)</p> <hr/> <p>(ض)</p> <p>ضرب - ضرر</p> <hr/> <p>ضرب</p> <p>(أ) أحدث عاهة :</p> <p>١- العاهة المستديمة فى مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات . تعريفها ؟ تقدير قيام العاهة من واقعات الدعوى . موضوعى .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٧/١٢/١٩٨٩)</p> <p>٢- النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . أو اجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .</p> <p>انتفاء مصلحة الطاعن فى النعى على المحكمة قعودها عن مناقشة الطبيب الشرعى بشأن الاصابة التى تخلف عنها عاهة .</p> <p>مادامت العقوبة المقضى بها تدخل فى حدود عقوبة الضرب البسيط</p>
١١٠٩	١٩٤	
١١٥٨	١٨٦	
١١٦٦	١٨٧	(الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا :</p> <p>رابطة السببية</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١١٥٨)</p> <p>ونقض " المصلحة فى الطعن "</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١١٥٨)</p> <p>(ب) أفضى إلى موت</p> <p>١- إيراد الحكم أن وفاة المجنى عليه حدثت من إصاباته التى أحدثها الطاعن وآخر وأن كلا منهما أسهم فى أحداث الوفاة .</p> <p>يصح مساءلة الطاعن عن جناية الضرب المفضى الى الموت . وفى إثبات علاقة السببية بين فعلته والنتيجة .</p>
٩٥٠	١٥٤	<p>(الطعن رقم ١٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)</p> <p>٢- جواز حدوث إصابة المجنى عليه على قمة الرأس والضارب</p> <p>أمامه أو خلفه . تقدير ذلك لا يحتاج خبرة خاصة .</p>
١٢٦٩	٢٠٤	<p>(الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)</p> <p>٢- انفصال الحكم عن إصابة بعينها اطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن هو محدثها . عدم لزوم التعرض لغيرها من إصابات لم ينسب اليه أحدثها .</p>
١٢٦٩	٢٠٤	<p>(الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>إثبات " خبرة "</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ٩٥٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>واسباب الاباحة وموانع العقاب " الدفاع الشرعى "</p> <p>(القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٩١٢)</p> <p>وحكم " تسببه . تسبب غير معيب "</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ١٢٤٠)</p> <p>وعقوبة " العقوبة المبررة "</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ١٢٤٠)</p> <p>وعقوبة " تطبيقها "</p> <p>(القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٩١٢)</p> <p>(ج) ضرب بسيط</p> <p>١- جريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ عقوبات توافرها ؟</p> <p>الحكم بالادانة بمقتضى المادة ٢٤٢ . بيان موضع الاصابات بالمجنى عليه وعلاقتها بفعل الضرب . غير لازم لصحته .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧)</p> <p>٢- القصد الجنائى العام فى جريمة احداث جرح عمدا . توافره ؟ التحدث عن هذا القصد . غير لازم . متى كان مستفادا مما أورده الحكم من وقائع</p> <p>(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧)</p> <p>(والطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)</p>
٣٤١	٥٤	
٣٤١	٥٤	
٧٢٦	١٢٢	

الصفحة	القاعدة	
		٣- تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن شكواه فى جريمة ضرب بسيط . لا أثر له على الدعوى الجنائية ولا المسئولية الجنائية عن تلك الجريمة .
٣٩٩	٦٧	(الطعن رقم ٢٩٨٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩) راجع أيضا: حكم " تسببيه . تسبيب غير معيب " (القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ١٢٤٠) وحكم " تسببيه . تسبيب معيب " (القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٤٣) وحكم " وضعه واصداره " (القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٩٥) وعقوبة " العقوبة المبررة " (القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ١٢٤٠) ونقض " المصلحة فى الطعن " (القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١١٥٨) ووصف التهمة (القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٧٢٦)
		<hr/>
		ضرر
		١- إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعن . كفايته للاحاطة بأركان المسئولية المدنية . وللقضاء بالتعويض . عدم بيان الحكم من بعد . الضرر بنوعيه . لايعيبه عدم التزام المحكمة ببيان مدى الضرر الذى طلب التعويض على أساسه . علة ذلك ؟
٢١	٣	(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٩/١/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢- عدم التزام المحكمة ببيان عناصر الضرر الذي قدر على اساسه مبلغ التعويض .
٤٠٩	٦٩	(الطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
		٣- بيان الحكم العناصر القانونية لجريمة إحداث عاهة يتضمن في ذاته الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . عدم بيانه عناصر الضرر عند قضائه بالتعويض . لا خطأ .
١١٥٨	١٨٦	(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)
		٤- علم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد . غير مؤثر . المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج عن الجريمة دون المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك . شرط قبول الدعوى المدنية فيها .
١٣٥٢	٢١٥	(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)
		راجع أيضا : رابطة السببية (القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ١٠١٨)
		(ط)
		طعن - طوارئ
		طعن
		١- للنياية العامة الطعن في الحكم ولو كانت المصلحة للمتهم . أساس ذلك ؟
٧٣٣	١٢٣	(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢- الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لاحكام المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . جواز الطعن فيها بالنقض .
١٣٤٦	٢١٤	(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦) راجع أيضا: اشكال فى التنفيذ (القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١٠٩٥) وحكم " تصحيحه " (القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ٥) وظروف مشددة (القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٧٩٧) وعقوبة " العقوبة المبررة " (القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٨٠)
		<hr/> طوارئ صدر قرار بانهاء حالة الطوارئ فى ١٥ مايو ١٩٨٠ . مؤداه : الغاء الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ الصادر استنادا الى قيام تلك الحالة .
٣٣٢	٥٣	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا :</p> <p>اختصاص " الاختصاص الولائي "</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٧٢٣)</p> <p>ومعارضة</p> <p>(القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢٢٣)</p> <p>ونقض " مالا يجوز الطعن فيه من الاحكام "</p> <p>(القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٥٢)</p> <p>-----</p> <p>(ظ)</p> <p>ظروف مخففة - ظروف مشددة</p> <p>-----</p> <p>ظروف مخففة</p> <p>١- العبرة في اعمال المادة ١٧ عقوبات . بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانوني . ادانة المتهم بجريمة سرقة باكراه ومعاقبته بالعقوبة المقررة لجنحة السرقة بعد اعمال نص المادة ١٧ عقوبات . انتفاء مصلحته في المجادلة في توافر ركن الاكراه .</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧)</p> <p>٢- الجنون أو عاهة العقل دون غيرهما هما مناط الاعفاء من العقاب . أساس ذلك ؟ الحالة النفسية والعصبية تعد من الاعذار القضائية المخففة التي يرجع الامر فيها لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٧٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)</p>
٣٥٥	٥٦	
٤٨٢	٨٠	

الصفحة	القاعدة	
		٣- إدانة موظف عام عن جريمة تعدى على أرض مملوكة للدولة . ومعاملته بالرافة والحكم عليه بعقوبة الحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل . المادة ٢٧ عقوبات . اقتصار العيب الذى شاب الحكم على مخالفة القانون . على محكمة النقض تصحيحه . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٤٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩) راجع أيضا : عقوبة " تطبيقها " (القاعدتان رقما ٥٥ ، ١٩١ بالصحيفتين رقمى ٣٤٧ ، ١١٩٢)
		ظروف مشددة
		١- البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع . يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها . (الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠) (الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢) ٢- النعى بعدم توافر ظرفى الاقتران والارتباط . لاجبوى منه . مادامت العقوبة التى نص عليها الحكم تدخل فى الحدود المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار محل الاتهام مجردة عن الظرفين المشار إليهما . (الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
٢٨٠ ٣٤٧	٤٤ ٥٥	
٤٤٥	٧٦	

الصفحة	القاعدة	
		٣- الليل كظرف مشدد في السرقة . يقصد به الفترة بين غروب الشمس وشروقها .
٤٤٥	٧٦	(الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
		٤- تغليظ العقاب في جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ عقوبات . شرطه ؟
٦٦٨	١١٣	(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦)
		٥- سبق الاصرار حكمه في تشديد العقوبة كحكم التردد .
		لاجدوى من التمسك بتخلف احدهما .
٩٧	١٣	(الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)
		راجع أيضا :
		اكراه
		(القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٨٦٦)
		وقصد جنائي
		(القاعدة رقم ١٦٨ بالصحيفة رقم ١٠٢٨)
		وهتك عرض
		(القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٦٦٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>(ع)</p> <p>عزل - عقوبة - عمل - عملة</p> <p><u>عزل</u></p> <p>١- العاملون في شركات القطاع العام . اعتبارهم في حكم الموظفين العموميين بالنسبة لجرائم الرشوة والاختلاس وتلك الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .</p> <p>نطاق تطبيق المادتين ٢٦ ، ٢٧ عقوبات . مقصور على الموظفين العموميين دون غيرهم .</p> <p>انتهاء الحكم المطعون فيه إلى توقيع عقوبة العزل على الطاعن رغم أنه ليس موظفا عاما . خطأ في القانون . يوجب التصحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p> <p>٢- إدانة موظف عام عن جريمة تعدى على أرض مملوكة للدولة . ومعاملته بالرافة والحكم عليه بعقوبة الحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل . المادة ٢٧ عقوبات .</p> <p>اقتصار العيب الذي شاب الحكم على مخالفة القانون . على محكمة النقض تصحيحه . أساس ذلك ؟</p>
٨٥٤	١٤١	
١١٩٢	١٩١	(الطعن رقم ١٢٤٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	عقوبة
		<p>راجع:</p> <p>اعدام</p> <p>(القاعدتان رقما ٢ ، ١٦٨ بالصحيفتين رقمى ٢١ ، ١٠٣٨)</p> <p>وخلو رجل</p> <p>(القاعدتان رقما ١٣٠ ، ١٨٤ بالصحيفتين رقمى ٧٨٠ ، ١١٤١)</p> <p>ورد</p> <p>(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٦١)</p> <p>ومحكمة جنائية " اختصاصها "</p> <p>(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٣٥)</p> <p>أ-أنواع العقوبة</p> <p>التعويضات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب والرسوم</p> <p>عقوبة تنطوى على عنصر التعويض . أثر ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)</p> <p>راجع أيضا:</p> <p>اختصاص " الاختصاص النوعى "</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٧٩٢)</p> <p>ب-العقوبة التكميلية</p> <p>التعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسم الانتاج والاستهلاك . حقيقتها .</p> <p>عقوبات تكميلية حددها الشارع تحكيميا . بصرف النظر عن تحقق</p>
١٣١٢	١٩٥	

الصفحة	القاعدة	
		الضرر . توقيعها من محكمة جنائية فحسب . دون توقف على طلب الخزانة .
		عدم سريان المادة ٢٦٢ إجراءات فى شأن ترك الدعوى المدنية التابعة لها . أثر ذلك ؟
		قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد حكم محكمة أول درجة بإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المدنية المختصة خطأ فى القانون .
٥٣٥	٨٦	(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠) راجع أيضا : عقوبة " انواعها " (القاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ١٢١٢) وعقوبة " عقوبة العزل " (القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ١١٩٢) وعقوبة " وقف تنفيذها " (القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٢٨١) ج- عقوبة الجريمة الأشد مناط تطبيق كل من فقرتى المادة ٢٢ عقوبات وأثر التفرقة بينهما فى تحديد العقوبة ؟ جريمة اختلاس أموال أميرية وتهريب جمركى ارتباطهما فى حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٢ عقوبات . وجوب توقيع العقوبة المقررة لاشدهما دون العقوبة المقررة لما عداهما .

الصفحة	القاعدة	
		ارتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيان هما اختلاس أموال أميرية والتهرب الجمركى . وجوب تطبيق نص الفقرة الاولى من المادة ٢٢ عقوبات . باعتبار الجريمة الاشد وهى الجريمة الاولى وتوقيع عقوبتها . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ فى تطبيق القانون يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية عن الجريمة الثانية . علة ذلك ؟
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣) ٢- مناط تطبيق كل من فقرتى المادة ٢٢ عقوبات وأثر التفرقة بينهما فى تحديد العقوبة ؟ قضاء الحكم بالزام المحكوم عليه بعقوبة التعويض الجمركى المقررة لجريمة الشروع فى التهريب بالاضافة الى ما قضى به من العقوبة المقررة لجريمة الجلب . خطأ فى القانون . أساس ذلك ؟
٤٩١	٨١	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)
٧٠٩	١١٩	(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١) راجع أيضا نقض " المصلحة فيه " (القاعدة رقم ١٣٩ بالصحيفة رقم ٨٤٤) د- عقوبة الجرائم المرتبطة راجع أيضا عقوبة " عقوبة الجريمة الأشد " (القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٤٩١)

الصفحة	القاعدة	
		هـ- عقوبة الرد
		١- انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة قبل أو بعد إحالتها إلى المحكمة لا يحول دون القضاء بالرد في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣/١ ، ١١٤ ، ١١٥ عقوبات في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من أفاد فائدة جدية من الجريمة بقدر ما استفاد . أساس ذلك ؟
		اغفال الحكم التدليل على استفادة كل وارث من الجريمة ومقدار الفائدة في الاموال العامة التي نسب لمورثه الاستيلاء عليها . قصور .
٢٤٠	٤٠	(الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٥)
		٢- جزاء الرد المنصوص عليه في المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدور مع موجب بقاء المال الذي تقاضاه المتهم كخلو رجل في ذمته حتى الحكم عليه
١٣٤٦	٢١٤	(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)
		و- عقوبة العزل
		شروط توقيت مدة عقوبة العزل ؟
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣)
		راجع أيضا :
		عزل
		(القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ١١٩٢)

الصفحة	القاعدة	
		ل-الاعفاء من العقوبة
		١- لا إعفاء من العقوبة بغير نص .
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣)
		٢- شرط الاعفاء من العقاب المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ٣٩٨ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ بعد علم السلطات بالجريمة ؟
		تقدير توافر موجب الاعفاء أو انتفائه . موضوعي .
٧٠٩	١١٩	(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١)
		راجع أيضا :
		اسباب الاباحة وموانع العقاب " موانع العقاب "
		(القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٨١)
		ر-العقوبة المبررة
		١- اعتبار الحكم جرائم اعطاء رشوة لموظفين عموميين والاشتراك في الاستيلاء على مال عام وعرض رشوة على موظف لم تقبل . جريمة واحدة . بالتطبيق للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الاولى التي لم يقبل نعيه بشأنها . انعدام مصلحته فيما يثيره بشأن الجريمة الثانية الاخريتين .
٢٦٥	٤٣	(الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢- النعى بعدم توافر ظرفى الاقتران والارتباط . لاجنوى منه . مادامت العقوبة التى نص عليها الحكم تدخل فى الحدود المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار محل الاتهام مجردة عن الظرفين المشار إليهما .
٢٨٠	٤٤	(الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠) ٣- العبرة فى اعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها لابوصفها القانونى . ادانة المتهم بجريمة سرقة باكراه ومعاقبته بالعقوبة المقررة لجنحة السرقة بعد اعمال نص المادة ١٧ عقوبات . انتفاء مصلحته فى المجادلة فى توافر ركن الاكراه .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧) ٤- انتفاء مصلحة الطاعن فى تعيب الحكم فى خصوص جريمة الاتفاق الجنائى . مادام الحكم قد اعتبر الجريمتين المسندتين اليه جريمة واحدة وفق أحكام المادة ٣٢ عقوبات و أوقع عليه عقوبة الجريمة الاشد وهى حيازة عملة مقلدة بقصد ترويجها .
٧٤٢	١٢٤	(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨) ٥- النعى على الحكم من خطأ فى احتساب سن المجنى عليه وأنة ليس من المتولين تربيته أوله سلطة عليه . لا مصلحة منه مادامت العقوبة المقضى بها مبررة فى القانون مع عدم توافر أى من الظروف المشددة .
٨٧٩	١٤٥	(الطعن رقم ٤٤٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٦- لا مصلحة للطاعن في النعى على الحكم قصوره في استظهار نية القتل . متى كانت العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		٧- إدانة الطاعن بجريمة إحداث عاهة مستديمة ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط . انتفاء مصلحته في المجادلة في شأن توافر قيام العاهة .
١١٥٨	١٨٦	(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)
١١٦٦	١٨٧	(الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)
		٨- النعى على الحكم القصور في التدليل بالنسبة للجريمة ذات العقوبة الأخف . غير مجد . مادام قد أخذ المتهم بالجريمة ذات العقوبة الأشد تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات .
١٢٤٠	٢٠٠	(الطعن رقم ١٥٢٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)
١٢٤٦	٢٠١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)
		٩- انتفاء مصلحة الطاعن في تعييبه الحكم في خصوص جريمة عرض الرشوة . مادام قد دانه كذلك بجريمة جلب المخدر وأوقع عليه عقوبة تدخل في نطاق تلك المقررة لها عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

راجع أيضا :

الصفحة	القاعدة	
		<p>دفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره "</p> <p>(القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٥٨٧)</p> <p>ونقض " المصلحة في الطعن "</p> <p>(القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٤٨٢)</p> <p>ووصف التهمة</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ١٢٤٦)</p> <p>ز-تشديد العقوبة</p> <p>١- العبرة في تشديد العقوبة هي بدرجة العقوبة في ترتيب العقوبات .</p> <p>قضاء محكمة أول درجة بالحبس والغرامة . أثره : الا يجوز لمحكمة الاستئناف زيادة مقدار الغرامة وان انقصت مدة الحبس .</p> <p>علة ذلك ؟</p>
٤١٦	٧.	<p>(الطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)</p> <p>٢ - استئناف المتهم دون النيابة . أثره : عدم جواز تقليظ العقوبة المقضى بها عليه . المادة ٤١٧ اجراءات .</p>
٤١٦	٧.	<p>(الطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)</p> <p>ط-تطبيق العقوبة</p> <p>١- عقوبة الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف الى عشرة آلاف جنيه . لايجوز طبقا للمادة ٣٦ من القانون المذكور عند اعمال المادة ١٧ عقوبات النزول بالعقوبة المقررة إلا الى العقوبة التالية لها مباشرة .</p>
٥٦	٦	<p>(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)</p> <p>٢- عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفي لتطبيقها ثبوت</p>

الصفحة	القاعدة	
٨٧	١١	<p>استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أوفى فترة قصيرة من الزمن .</p> <p>مثال لتسبيب سائغ لحكم بالادانة ففى جريمة قتل مقترنة بجريمة سرقة . صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٨)</p> <p>٣- التدابير التى يعاقب بها المشتبه فيه . وجوب ألا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات . اساس ذلك ؟</p> <p>انزال الحكم بالمطعون ضده عقوبة تقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا لجريمة الاشتباه خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>اقتصار العيب الذى شاب الحكم على الخطأ فى تطبيق القانون . أثره : وجوب تصحيح الخطأ والحكم وفقا للقانون .</p> <p>المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>عدم جواز أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده . أثر ذلك ؟</p> <p>مثال .</p>
١٢٧	١٩	<p>(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٥)</p> <p>٤- العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ فى اصابه أكثر من ثلاثة أشخاص هى الحبس وجوبا . المادة ٢/٢٤٤ عقوبات .</p> <p>العقوبة المقررة لجريمة عدم التزام الجانب الأيمن من نهر الطريق هى الغرامة التى لاتقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد عن خمسين جنيهاً . المادة ٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .</p> <p>العقوبة المقررة لجريمة قيادة مركبة آلية بحالة ينجم عنها</p>

الصفحة	القاعدة	
		الخطر هي الغرامة التي لا تقل عن خمسين قرشا ولا تزيد على مائة قرشا . المادة ٧٧ من القانون سالف الذكر .
		اعمال المادة ١/٣٢ عقوبات والقضاء بعقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث يقتضى الحكم بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة اصابة أكثر من ثلاث أشخاص وهي الحبس وجوبا . قضاء الحكم المطعون فيه بتفريم المتهم مائه جنيه . خطأ فى القانون . يوجب نقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف
١٣٩	٢٣	(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٣٠) ٥- عدم التزام المحكمة ببيان مبررات الرأفة عند إعمالها المادة ١٧ عقوبات .
٣٤٧	٥٥	(الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢) ٦- عقوبة الحبس فى مفهوم المادة ١٨ عقوبات . ماهيتها ؟ مثال :
٩١٢	١٥١	(الطعن رقم ٤١٥٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩) ٧- تعدد العقوبة بتعدد المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ولو كانت لسبب واحد . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك بتوقيعه عقوبة واحدة . خطأ فى تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه .
١٠٩١	١٧٥	(الطعن رقم ٤٦٣٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧) ٨- اختلاف العقوبة المقررة على مخالفة أحكام القانون ٤٥٣

الصفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٥٤ والقرارات المنفذة له عن تلك المقررة على مخالفة أحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . مؤدى ذلك ؟
١٣٧١	٢٢.	(الطعن رقم ٤٨٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١) راجع أيضا : بناء على أرض زراعية (القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٢٧٣) وحكم " مالا يعيبه " (القاعدة رقم ١٩٢ بالصحيفة رقم ١١٩٦) وخلو رجل (القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٨٧٥) ورشوة (القاعدتان رقما ٢١ ، ٤٣ بالصحيفتين رقمي ١٧١ ، ٢٦٥) وعزل (القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٨٥٤) وعقوبة " عقوبة الجريمة الأشد " (القواعد ارقام ٧٩ ، ٨١ ، ١١٩ بالصفحات أرقام ٤٦١ ، ٤٩١ ، ٧٠٩) وعقوبة " عقوبة الرد " (القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٤٠) وعقوبة " عقوبة العزل " (القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ١١٩٢)

الصفحة	القاعدة
	وعقوبة " أنواعها "
	(القاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ١٢١٣)
	وعقوبة " العقوبة المبررة "
	(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ١٢٤٦)
	وعقوبة " تشديدها "
	(القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٤١٦)
	وغرامة
	(القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٧١)
	وظروف مخففة
	(القاعدتان رقما ٥٦ ، ١٦١ بالصحيفتين رقمي ٣٥٥ ، ٩٩٧)
	وقانون " تفسيره "
	(القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٥٨١)
	ونقض " مالا يجوز الطعن فيه من الاحكام "
	(القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٤٥٥)
	ظ-تقدير العقوبة
	١- وجوب أن يكون الحكم منبئا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها . لا يكمله أى بيان آخر خارج عنه .
٢٤٠	٤٠ (الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٥)
	٢- العقوبة المقررة للجريمتين المنصوص عليهما بالمادة ٢١٦
	عقوبات ؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>حالات التزوير في جوازات السفر . محددة حصرا . العقوبات المقررة لمقارقتها أخف من تلك المقررة لجرائم التزوير الأخرى .</p> <p>شمول تخفيف العقوبات . حالة حصول التزوير في ورقة لا يتأتى الحصول على تذكرة السفر إلا بها . اساس ذلك ؟</p> <p>المقصود بتذاكر السفر ؟</p> <p>اعتبار الحكم جريمة الاشتراك في تزوير بيانات استمارة جواز سفر جنائية . خطأ . علة ذلك ؟</p>
٦٨٨	١١٧	<p>(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>عقوبة " عقوبة العزل "</p> <p>(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٦١)</p> <p>ع-توقيع العقوبة</p> <p>١- جزاء المصادرة المنصوص عليها في المادة ١١٠ عقوبات . طبيعته : عقوبة . وجوب توقيعها على من يثبت مقارفته الجريمة فاعلا كان أو شريكا . وجوب تفسير نص المادة ١١٠ عقوبات على هدى نص المادة ٣٠ من ذات القانون .</p>
١٧١	٣١	<p>(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)</p> <p>٢- العقوبة المقررة لاقامة محل صناعى بدون ترخيص . هي الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه . المادة ١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل .</p>

الصفحة	القاعدة	
٣٠٠	٤٧	<p>قضاء الحكم المطعون فيه بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة شهر والغلق والازالة . خطأ في القانون . تصحيحه محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٠٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)</p> <p>٣-العقوبة المقررة لجريمة لعب قمار في محل عام . الحبس والغرامة ومصادرة النقود والأشياء التي استعملت في ارتكابها .</p> <p>الغاء الحكم المطعون فيه عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا . خطأ في القانون .</p> <p>اقتصار العيب الذي شاب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون يوجب على محكمة النقض تصحيحه .</p> <p>عدم جواز اضرار المتهم ببناء على الاستئناف المقام منه وحده . مؤدى ذلك ؟</p>
٥٨١	١٩٧	<p>(الطعن رقم ٤٨٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>تزوير " تزوير المحررات العرفية "</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ٥٨١)</p> <p>غ-العقوبة غير المقيدة للحرية</p> <p>ايداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أو الحصول على قرار من لجنة المساعدة القضائية بالاعفاء منها . شرط لقبول طعن المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة . للحرية .</p>
١٠٩	١٥	<p>(الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>ص-وقف تنفيذ العقوبة</p> <p>ايقاف التنفيذ في الجنايات والجنح قصره على العقوبات الجنائية البحتة دون الجزاءات الأخرى . ولو تضمنت معنى العقوبة .</p> <p>الحكم بوقف تنفيذ ضريبة الاستهلاك والتعويض وبدل المصادرة المقضى بها . خطأ في القانون . يوجب التصحيح . متى كان الحكم قد انتهى الى صحة اسناد التهمة وبين واقعتها بما تتوافر به عناصرها . اساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)</p> <hr/> <p>عمل</p> <p>راجع :</p> <p>نقض مالا يجوز الطعن فيه من الاحكام " (القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٣٦١)</p> <hr/> <p>عملة</p> <p>راجع :</p> <p>حكم " تسببيه . تسبيب غير معيب " (القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١١٧٧)</p> <hr/>
٣٨١	٦٢	

الصفحة	القاعدة	
		<p>(غ) غرامة - غش</p> <p><u>غرامة</u></p> <p>عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ عقوبات لجريمة عرض الرشوة ليست من الغرامات النسبية . وجوب الحكم بها على كل متهم دين بها .</p> <p>اغفال الحكم بها . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح</p> <p>(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)</p> <p><u>غش</u></p> <p>١- بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٢١٠ إجراءات .</p> <p>لايكفى لادانة الطاعن في جريمة عرض أغذية مغشوشة للبيع أن يثبت أن الغذاء في محله . وجوب ثبوت ارتكابه فعل الغش أو أن يكون قد عرض الغذاء مع علمه بغشه وفساده .</p> <p>اغفال حكم الادانة في جريمة عرض أغذية مغشوشة للبيع صلة الطاعن بالعينة التي أخذت وما أتاه من أفعال يعدها القانون عرضاً لبيع غذاء مغشوش . وعدم توضيحه ما نقله عن تقرير التحليل من عدم مطابقة العينة . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)</p> <p>٢- ثبوت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به . شرط لادانته بالجريمة المؤثرة بالقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ .</p> <p>إدانة الطاعن بجريمه الغش . دون تحقيق دفاعه با نفيه مسئوليته وبيان اختصاصه ومدى اشرافه على الانتاج أو علمه بالغش . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٩/٣/٢٩)</p>
١٧١	٣١	
٤٥٧	٧٨	

الصفحة	القاعدة	
		(ف) فاعل أصلى - فك اختتام فاعل أصلى
		١ - اثبات الحكم فى حق الطاعن مساهمته بنصيب فى الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها حمل مدية وتواجهه مع آخر على مسرحها . كفايته لاعتبارهما فاعلين أصليين .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧)
٤٤٥	٧٦	(الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
		٢ - الاكراه فى معنى المادة ٣١٤ عقوبات . يصح أن يكون بالوسائل المادية التى تقع على الجسم مباشرة . كما يصح أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح .
		يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين فى جريمة السرقة بالاكراه . أن يرتكب كل منهم فعل الاختلاس أو الاكراه .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧)
		٣ - متى يعد المتهم فاعلاً أصلياً للجريمة ؟ مثال :
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) راجع أيضاً : سبق اصرار
٧٩٧		(القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم) ومحكمة الموضوع "سلطتها فى تعديل وصف التهمة"
١٢٤٦		(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم)

الصفحة	القاعدة	
		<p>فك أختام</p> <p>راجع حكم " بيانات حكم الإدانة "</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم)</p> <p>(ق)</p> <p>قانون - قبض - قتل خطأ - قتل عمد -</p> <p>قراراتوزارية</p> <p>قصد جنائي - قضاء - قطاع عام - قمار -</p> <p>قوة الأمرالمقضى</p> <p>قوة قاهرة</p> <p>قانون</p> <p>(أ) تطبيق القانون :</p> <p>القضاء بعدم دستورية . نص جنائي . أثره ؟</p> <p>اعتبار الأحكام الصادرة استناداً إلى ذلك النص . كأن لم</p> <p>تكن . أساس ذلك ؟</p> <p>مثال</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٣٠)</p> <p>صياغة النص في عبارات واضحة جلية اعتبارها تعبيراً</p> <p>صادقاً عن إرادة المشرع . عدم جواز الإنحراف عنها عن طريق</p> <p>التفسير أو التأويل .</p>
١١٠٨		
٢٦٢	٤٢	
٥٨١	٩٧	

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضاً :
		ارتباط
١٣١٣		(القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم)
		وخلو رجل
٣٨٨ ، ٥٨١ ،		(القواعد أرقام ٦٤ ، ٩٧ ، ١٧٢ بالصفحات أرقام)
		(
		وقطاع عام
٨٥٤		(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم)
		وموظفون عموميون
٢٦٥		(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم)
		(ب) تفسير القانون :
		١ - إيراد الشارع مصطلحا معينا في نص ما . وجوب
		صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه .
١٧١	٣١	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
		٢ - جزاء المصادرة المنصوص عليها في المادة ١١٠ عقوبات
		طبيعته : عقوبة . وجوب توقيعها على من يثبت مقارفته الجريمة
		فاعلا كان أو شريكاً .
		وجوب تفسير نص المادة ١١٠ عقوبات على هدى نص المادة
		٣٠ من ذات القانون .
١٧١	٣١	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة في تفسيرها وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل . واجب .</p> <p>صياغة النص في عبارات واضحة جلية . اعتبارها تعبيرا صادقا عن إرادة الشارع ، عدم جواز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل ، أو بدعوى الاستهداء بحكمة الشارع .</p> <p>الاستهداء بحكمة الشارع وبواعيه ، لا تكون إلا عند غموض النص .</p> <p>الأحكام تلور مع علتها لا مع حكمتها .</p> <p>لا إجتهد مع صراحة النص .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)</p>
١٧١	٢١	<p>٤ - مقتضى أعمال المادة ٥١ إجراءات . حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه كلما أمكن ذلك . وإلا وجب حضور شاهدين .</p> <p>مجال أعمال تلك المادة . مقصور على الحالات التي يجيز فيها القانون لمأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير ندب من سلطة التحقيق .</p> <p>التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي بناء على ندب من النيابة العامة . يقتضى حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك ، المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ إجراءات .</p> <p>المحضر الذي يحرره بناء على ذلك . هو محضر تحقيق .</p> <p>(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٣)</p>
٥١٤	٨٢	

الصفحة	القاعدة	
		٥ - صياغة النص فى عبارات واضحة جلية اعتبارها تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع . عدم جواز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل .
٥٨١	٩٧	(الطعن رقم ٧٠٠٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١/٥/١٩٨٩)
٨١٩	١٣٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢/١١/١٩٨٩)
		٦ - النصوص الخاصة بالكمبيالة . تحتل الشريعة العامة للأوراق التجارية فى التشريع المصرى . سريانها على الشيك ما لم تكن تتنافى مع طبيعته . أساس ذلك ؟
٦٨٠	١١٦	(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٧/٧/١٩٨٩)
		٧ - إيراد الشارع مصطلحا معينا فى نص لمعنى معين وجوب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه .
		جريمة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا عقوبات . جريمة مستحدثة ذات كيان خاص يفاير جريمة الوسيط فى الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٧ مكررا عقوبات . أساس ذلك ؟
		مناطق قيام الجريمة المستحدثة ؟
		القياس أو التوسع فى التفسير فى مجال التأثيم محظور .
٨١٩	١٣٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢/١١/١٩٨٩)
		٨ - التحرز فى تفسير القوانين الجنائية وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل . واجب .

الصفحة	القاعدة	
		صياغة النص في عبارة واضحة في الدلالة على مراد الشارع منها . وجوب قصر تطبيقها على ما يتأدى مع صريح نص القانون .
٨١٩	١٣٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢) ٩ - القانونان رقما ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ صدرا لمد المهلة المقررة لوقف الإجراءات والتصالح المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ وذلك تقديرا لظروف الملاك وأصحاب النوايا الحسنة الذين تخلفوا عن تقديم طلباتهم في الموعد المحدد إلى الجهة الإدارية المختصة أثر ذلك عدم سريان أحكام تلك القوانين إلا على المباني التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل العمل بأحكام القانون ٢٠ لسنة ١٩٨٣ .
١٠٩١	١٧٥	(الطعن رقم ٢٥٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٥) ١٠ - الترخيص بإقامة محل صناعي أو تجاري لا يغنى عن الحصول على ترخيص بإدارته . المادة ٢ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ .
١٠٩١	١٧٥	(الطعن رقم ٤٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧) ١١ - نطاق إحالة المادة ٤١ من الدستور على القانون العادي ؟
١٢٧٤	٢٠٥	(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة
	راجع أيضا :
	اثبات " شهود "
	(القاعدتان رقما ١٦٩ ، ٢٠٧ بالصحيفتين رقمي
١٢٨٩ ، ٨١٩	(
	وارتباط
١٣١٣	(القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم
	وأسباب الإباحة وموانع العقاب " الجنون والعاهة العقلية "
٤٠٣	(القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم
	وامتناع عن تنفيذ حكم
١٣٦	(القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم
	وأوراق تجارية
٦٨٠	(القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم
	وتبغ
٢٥٤	(القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم
	وتزوير
٦٨٨	(القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم
	وتفتيش " إجراءاته "
٥١٤	(القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم

الصفحة	القاعدة
	وتفتيش " إذن التفتيش ، تسبيبه "
٥٦	(القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم)
	وتلبس
١٢٧٤	(القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم)
	وتهريب جمركي
	(القاعدتان رقما ٩٢ ، ١٩٦ بالصحيفتين رقمي
١٢١٨ ، ٥٥٨	(
	وحجز
١٣٠	(القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم)
	وخلو رجل
	(القواعد أرقام ٦٤ ، ٩٧ ، ١٤٤ ، ١٧٢ ، ٢١٤
١٧٥ ، ٥٨١ ، ٢٨٨	(بالصفحات أرقام
	وخيانة أمانة
٢٨٤	(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم)
	ودخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة
٦٢٧	(القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم)
	ودفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره "
٦٦١	(القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم)
	ورشوة
	(القاعدتان رقما ٢١ ، ١٣٨ بالصحيفتين رقمي
٨١٩ ، ١٧١	(

الصفحة	القاعدة	
		وسب وقذف
٥		(القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم)
		وشيك بون رصيد
		(القاعدتان رقما ٨ ، ١١٦ بالصحيفتين رقمي
٦٨٠ ، ٧٢		(
		وعقوبة " تطبيقها "
١٣٧١		(القاعدة رقم ٢٢٠ بالصحيفة رقم)
		وعقوبة " توقيعها "
٣٠٠		(القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم)
		وقانون " سريانه "
١١١٧		(القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم)
		وقانون " الاعتذار بالجهل بالقانون "
٧٥١		(القاعدة رقم ١٢٥ بالصحيفة رقم)
		وقانون " العلم بالقانون "
٩٧		(القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم)
		وقانون " القانون الأصلح "
٣٣٢		(القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم)
		وقطاع عام
٦٠٢		(القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم)

الصفحة	القاعدة	
		ومأمور الضبط القضائي
١٢٧٤	(القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم)	
		ومحكمة دستورية
٢٦٢	(القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم)	
		ومعارضة
٢٢٣	(القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم)	
		ومواد مخدرة
١٠٦٩	(القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم)	
		(ج) سريان القانون :
		النص في المادة الرابعة من قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ على إلزام المنشآت الصناعية بوضع تاريخي الانتاج وانتهاء الصلاحية للمنتجات المبينة به ، سريانه اعتبارا من ١٧/٤/١٩٨٤ . أساس ذلك ؟
		عدم وضع بيان تاريخي الانتاج وانتهاء الصلاحية قبل العمل بأحكام قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ . غير مؤتم .
		مخالفة ذلك . خطأ في القانون يوجب النقص والتصحيح .
		(الطعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		(د) دستورية القوانين :
		وجوب التزام التشريعات بالنزول على أحكام الدستور ، بوصفه التشريع الأسمى . وإلا تعين اهدارها ، ولو كانت سابقة على العمل بأحكامه . علة ذلك ؟
١٢٧٤	٢٠٥	(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
		(هـ) الاعتذار بالجهل بالقانون :
		١ - الإعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات . شرط قبوله . إقامة مدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحرياً كافياً وأن اعتقاده بمشروعية عمله كانت له أسباب معقولة .
		مثال لتسبيب سائق على عدم تقديم الطاعنين دليل تحريمها وكذا ثبوت العلم فى حقهما .
١٦٠	٢٩	(الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
		٢ - قبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون غير قانون العقوبات . شرطه ؟ نص المادتان ٦٣ ، ٦٠ من قانون العقوبات . مفاده ؟

الصفحة	القاعدة	
٧٥١	١٢٥	<p>دفاع الطاعن بحسن نيته في زواجه ممن تتوافر فيها الموانع الشرعية للزواج لا ينهض بمجرد سند التمسك بالإعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٩)</p> <p>(و) العلم بالقانون :</p> <p>الجريمة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ عمدية . لم يستلزم القانون لها قصداً خاصاً ، مؤدى ذلك ؟</p> <p>الجهل بالقانون أو الغلط في فهم نصوصه . لا ينفي القصد الجنائي . أساس ذلك ؟</p> <p>العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكمل له . مفترض في حق الكافة . الدفع . بالجهل أو الغلط فيه، لنفي القصد الجنائي غير مقبول .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٨)</p> <p>(ل) إلغاء القانون :</p> <p>راجع :</p> <p>طوارئ</p> <p>(القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم)</p>
٣٣٢		

الصفحة	القاعدة	
٣٣٢		<p>وقانون " القانون الأصلح "</p> <p>(القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم)</p> <p>(ع) القانون الأصلح :</p> <p>خروج الواقعة المسندة للطاعن من دائرة التجريم بإلغاء الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ يتحقق به معنى القانون الأصلح .</p> <p>أثر ذلك ؟</p> <p>تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي بإدانة الطاعن بعد إنحسار التأييم عن الواقعة ، خطأ في القانون .</p> <p>تطبيق القانون العقابي بأثر رجعي ، غير جائز. أساس ذلك ؟</p> <p>المادة ٦٦ من الدستور .</p>
٣٣٢	٥٣	<p>(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)</p> <p>(ر) التفويض التشريعي :</p> <p>صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي . رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه .</p> <p>تغليب نص القانون عند التعارض بينه وبين نص وارد في لائحته . واجب .</p> <p>تضمن نص المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية للقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ شروطا على بيانات الفواتير يتعارض مع إطلاق نص المادة ٢/١٢١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل . مؤدى ذلك ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		المستندات المؤيدة لسداد الضرائب الجمركية . لم يشترط فيها الشارع إلا أن تكون دالة على السداد . تقدير ذلك لقاضي الموضوع دون إلزام برأى لسواه . ولو كان وارد في اللائحة التنفيذية للقانون .
١١٤٩	١٨٥	(الطعن رقم ٣٧٨٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)
١٢١٨	١٩٦	(الطعن رقم ٧٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)
		راجع أيضاً :
		قرارات وزارية
١٠٣		(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم)
		ولوائح
		(القواعد أرقام ١٤ ، ١٨٥ ، ١٩٦ بالصفحات أرقام
		١٠٣ ، ١١٤٩ ، ١٢١٨)
<hr/>		
قبض		
١ - لضابط المباحث صفة الضبط القضائي بصفة عامة .		
المادة ٢٣ إجراءات . أثر ذلك ؟		
إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم		
معينة . لا يعنى سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم من		
مأموري الضبط القضائي نوى الإختصاص العام .		
إغفال الحكم بإيراد الدفاع القانوني ظاهر البطلان أو الرد عليه		
. لا يعيبه .		
٧٠٩	١١٩	(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢- القبض على الشخص . ماهيته ؟
٩٠٤	١٥٠	(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩)
		٣ - لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .
١٢٧٤	٢٠٥	(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
		٤ - القيد على الحرية الشخصية . غير جائز إلا في حالة من حالات التلبس أو بآذن من السلطة القضائية المختصة . المادة ١/٤١ من الدستور .
١٢٧٤	٢٠٥	(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٣)
		راجع أيضاً :
		أسباب الإباحة وموانع العقاب " استعمال حق بمقتضى الشريعة
٩٠٤		(القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم)
		واسباب الإباحة وموانع العقاب " الدفاع الشرعى "
٩٠٤		(القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم)
		وتلبس
		(القاعدتان رقما ٢٠٣ ، ٢٠٥ بالصحيفتين رقمى
		(
١٢٧٤ ، ١٢٦٠		

الصفحة	القاعدة	
		<p>قتل خطأ</p> <p>١ - صحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ تستوجب . بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقفه وموقف المجنى عليه حين وقوع الحادث .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>٢ - رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ . تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومساعدته عنها طالما تتفق والسير العادى للأمور .</p> <p>خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية . متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا لإحداث العامة .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>حكم " تسببه . تسبب معيب "</p> <p>(القاعدتان رقما ٢ ، ٢٠٨ بالصحيفتين رقمى)</p> <p>ومسئولية جنائية</p> <p>(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم)</p>
١٢٩٤	٢٠٨	
١٢٩٤	٢٠٨	
١٢٩٤ ، ١٨		
٥٤٧		

الصفحة	القاعدة	
		قتل عمد
		١ - قصد القتل أمر خفى . لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضمرة . استخلاصه . موضوعى .
٣٣	٤	(الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٧)
٤٩	٥	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠)
٢٨٠	٤٤	(الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
٣٤٧	٥٥	(الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢)
٤٠٩	٦٩	(الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
٨٩٣	١٤٨	(الطعن رقم ٣٦٧٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٨)
١٠٣٨	١٦٨	(الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)
		٢ - بيان الحكم المطعون فيه ثبوت وقائع القتل العمد مع سبق الاصرار فى حق المحكوم عليه ثبوتاً كافياً وكذا الظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة . عدم العثور على بعض جثث المجنى عليهم . لا يقدح فى تحقق الجريمة .
٣٣	٤	(الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠)
		٣ - عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفى لتطبيقها ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن .

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبيب سائق لحكم بالإدانة في جريمة قتل مقترنة بجريمة سرقة . صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى .
٨٧	١١	(الطعن رقم ٣٧٤٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٨) ٤ - اعتبار نشوء نية القتل لدى الجاني أثر مشادة وقتية . جائز .
٤٠٩	٦٩	(الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦) ٥ - جواز حدوث إصابة المجنى عليه بالظهر والضارب له أمامه أو خلفه تقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة . علة ذلك ؟
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣) ٦ - شرط توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات وقوع القتل تأهبا لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب من العقوبة . وجوب قيام رابطة السببية بين القتل والجنحة . لا يكفي قيام علاقة الزمنية بينهما . على المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة . إنتهاء الحكم إلى أن قصد الطاعن من ارتكاب القتل العمد هو ارتكاب جنحة السرقة بون استظهار هذا القصد وإقامة الدليل على توافره في حقه بما يقيم علاقة السببية بين القتل والسرقة . قصور
٥٢٥	٨٤	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٩)

الصفحة	القاعدة
	راجع أيضاً : اختصاص
٣٣	(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم) وأسباب الإباحة وموانع العقاب " الدفاع الشرعى "
٨٩٣	(القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم) واعدام
٢١ ،	(القواعد أرقام ٣ ، ٤ ، ١٦٨ بالصفحات أرقام)
١٠٣٨ ، ٣٣	(وباعث
٤٠٩	(القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم) ورابطة السببية
٤٠٩	(القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم) وسبق الاصرار
٢١ ،	(القواعد أرقام ٣ ، ٥ ، ٥٥ بالصفحات أرقام)
٣٤٧ ، ٤٩	(ومسئولية جنائية
٣٤٧	(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم) ونياية عامة
١٥٢ ، ٢١	(القاعدتان رقما ٣ ، ٢٧ بالصحيفتين رقمى) ونقض " المصلحة فى الطعن "
١٩٦ ، ١٠٤٨ ، ٢٨٠	(القواعد أرقام ٤٤ ، ١٦٩ ، ١٩٢ بالصفحات أرقام)

الصفحة	القاعدة	قرارات وزارية
		<p>صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي . رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه .</p> <p>تغليب نص القانون عند التعارض بينه وبين نص وارد في لائحته . واجب .</p>
١٠٣	١٤	(الطعن رقم ٦١٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٩)
١١٤٩	١٨٥	(الطعن رقم ٣٧٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)
١٢١٨	١٩٦	(الطعن رقم ٧٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)
		راجع أيضاً :
		لوائح
		(القواعد أرقام ١٤ ، ١٨٥ ، ١٩٦ بالصفحات أرقام)
		قصد جنائي
		<p>١ - قصد القتل أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي يأت بها الجاني ويتم عما يضمرة . استخلاصه . موضوعي .</p>
٣٣	٤	(الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠)
٤٩	٥	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)

الصفحة	القاعدة	
٢٨٠	٤٤	(الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
٣٤٧	٥٥	(الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢)
٤٠٩	٦٩	(الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
٨٩٣	١٤٨	(الطعن رقم ٣٦٧٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٨)
١٠٣٨	١٦٨	(الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)
		٢ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . قوامه . العلم بكنه المواد المخدرة . تحدث الحكم عنه استقلالا غير لازم متى كان ما أورده كافياً في الدلالة عليه .
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)
٤٩١	٨١	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)
		٣ - القصد الجنائي في جريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة . ماهيته ؟ منازعة المتهم بجريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة . في توافر القصد الجنائي . يوجب على المحكمة استظهار هذا القصد مخالفة ذلك . قصور . يوجب نقض الحكم .
١٩٩	٣٤	(الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)
٦١٣	١٠٢	(الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٦)
		٤ - القصد الجنائي العام في جريمة إحداث جرح عمداً . توافره ؟

الصفحة	القاعدة	
		التحدث عن هذا القصد . غير لازم . متى كان مستفاداً مما أورده الحكم من وقائع .
٣٤١	٥٤	(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧)
٧٢٦	١٢٢	(الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)
		٥ - وجوب أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحياة . المادة ٢٦٩ عقوبات . القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .
٣٧٦	٦١	(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)
٦٣٧	١٠٧	(الطعن رقم ٢١١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)
		٦ - ما يتطلبه تحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ؟
		العبرة في ثبوت قيام عقد من عقود الائتمان بحقيقة الواقع .
		خلو الحكم من بيان ركن التسليم والقصد الجنائي . قصور .
٣٨٤	٦٣	(الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - القصد الجنائي في جريمة التزوير . تحققه : بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه .
		تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن . لا يلزم .
		مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .
		دفاع الطاعن بأنه وضع صورته على بطاقة المجنى عليه ليسهل له مواجهة رجال المرور . دفاع قانوني ظاهر البطلان .
		عدم تعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع . لا يعيبه .
٤٨٢	٨٠	(الطعن رقم ٦٧٧٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)
٦٨٨	١١٧	(الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)
٧٥١	١٢٥	(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٩)
١٢٤٦	٢٠١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)
		٨ - القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة . مناط تحققه ؟
٥٤٣	٨٨	(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧)
		٩ - جريمة الإخلال بالآداب العامة . لا تتطلب قصداً خاصاً .
		القصد الجنائي في جريمة الإخلال بالآداب العامة . ماهيته ؟
٥٩٠	٩٩	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩)
		١٠ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . قوامه .
		توافر العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها . وانتواء السوء والإضرار بالمبلغ ضده . تقدير توافره . موضوعي .
٦٥١	١١٠	(الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - جريمة إخلال الموظف العام بنظام توزيع سلعة كان مسئولاً عن توزيعها أو عهد إليه بتوزيعها . عمدية . قيامها . رهن بتوافر القصد الجنائي العام .
٨٤٩	١٤٠	(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
		١٢ - تقدير توافر قصد الإتيان في المواد المخدرة . موضوعي . مادام سائغاً .
٧٦٩	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦)
١٠٦٩	١٧١	(الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		١٣ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة إختلاس أموال أميرية . غير لازم . مادام قيامها مستفاداً من مجموع عباراته .
١١٨٧	١٩٠	(الطعن رقم ١٢٤٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١١)
١٢٤٦	٢٠١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)
		١٤ - يجب في جميع الأحوال . مصادرة الأشياء التي تعد حيازتها جريمة في ذاتها ولو لم تكن ملكاً للمتهم . المادة ٣٠ عقوبات .
		القضاء ببراءة المطعون ضده لعدم توافر القصد الجنائي في حقه في جريمة حيازته أداة وزن غير مدموغة وغير صحيحة .
١٢٣٢	١٩٨	(الطعن رقم ٣٥٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - متى لا يلتزم الحكم بالتحدث عن القصد من الجلب استقلالاً ؟
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٥) ١٦ - جريمة خيانة الأمانة . تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكاً له . يتصرف فيه تصرف المالك . القصد الجنائي في هذه الجريمة . مناط تحققه ؟ تحدث الحكم استقلالاً عن ذلك القصد . غير لازم . كفاية أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المبينة به أن الجاني تعمد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم إليه إضراراً به .
١٣٥٧	٢١٦	(الطعن رقم ٤٥٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧) راجع أيضاً : إتلاف
١٢٩٨		(القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم) والحصول على مال بطريق التهديد
٨١٩		(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم) وتزوير " تزوير الأوراق الرسمية "
٧٥١		(القاعدة رقم ١٢٥ بالصحيفة رقم)

الصفحة	القاعدة	
		وتقليد
٧٤٢		(القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم)
		وجريمة " أركانها "
٩٧		(القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم)
		وجلب
١٣١٣ ، ٩٧		(القاعدتان رقما ١٣ ، ٢١٣ بالصحيفتين رقمي)
		ورشوة
٨١٩		(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم)
		وشيك دون رصيد
١٣٥٢ ، ٩١٨		(القاعدتان رقما ١٥٢ ، ٢١٥ بالصحيفتين رقمي)
		وغش
٤٥٧		(القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم)
		وقتل عمد
٥٢٥ ، ٤٠٩		(القاعدتان رقما ٦٩ ، ٨٤ بالصحيفتين رقمي)
		ومحكمة الموضوع " سلطاتها في تقدير التحريات "
٥١٤		(القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم)

الصفحة	القاعدة	
		ومواد مخدرة
٩٧ ، ٩٢٢		(القواعد أرقام ١٣ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٧١ بالصفحات
٩٦٧ ، ١٠٦٩		أرقام (
		ونقد
٩٧		(القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم (
		ونقض " المصلحة في الطعن "
٤٤٥ ، ١٠٤٨		(القاعدتان رقما ٧٦ ، ١٦٩ بالصحيفتين رقمي
		قضاة
		١ - قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى . وجوب
		امتناعه عن نظرها تلقائيا . وإلا كان حكمه باطلاً . أساس وعلة
		ذلك ؟
		التحقيق في مفهوم المادة ٢٤٧ إجراءات . معناه ؟
		مباشرة القاضي عملا من أعمال التحقيق بوصفه وكيلا للنياية
		في الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها والحكم فيها .
٦٨	٧	(الطعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٢)
		٢ - امتناع القاضي عن الاشتراك في نظر الدعوى . رهن
		بقيامه بعمل يجعل له رأيا فيها يتعارض مع حيده . أساس
		ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		مجرد حضور وكيل النيابة جلسة النطق بالحكم . لا يجعل له رأياً فى الدعوى . أثر ذلك ؟
٩٠١	١٤٩	(الطعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٨) ٣ - نظر القاضى المعارضة التى رفعت من المتهم فى الأمر الصادر بحبسه احتياطياً ورفضها . لا يمنعه من الحكم عليه فى الدعوى ذاتها . أساس ذلك ؟
٩٥٠ .	١٥٤	(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
<hr/>		
		قطاع عام
		١ - الحماية التى تسبغها الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات على الموظف العام عدم سريانها على رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام والعاملين بها . علاقة رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام بالشركة المعين بها . تعاقدية . يحكمها قانون العمل ونظم العاملين بالقطاع العام . لا يغير من ذلك صدور قرار تعيينه من رئيس مجلس الوزراء . أداة التعيين لا تسبغ على الشخص صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة فى جانبه .
٦٠٢	١٠١	(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٩/١)

قمار

٣٦١

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - العاملون في شركات القطاع العام . اعتبارهم في حكم الموظفين العموميين بالنسبة لجرائم الرشوة والإختلاس وتلك الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .</p> <p>نطاق تطبيق المادتين ٢٦ ، ٢٧ عقوبات . مقصور على الموظفين العموميين دون غيرهم .</p> <p>انتهاء الحكم المطعون فيه إلى توقيع عقوبة العزل على الطاعن رغم أنه ليس موظفاً عاماً . خطأ في القانون . يوجب التصحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p>
٨٥٤	١٤١	
<h2 style="text-align: center;">قمار</h2>		
		<p>تحقق جريمة إدارة محل للعب القمار .. رهن بفتحه للاعبين في الأوقات المقررة بينهم يزاولون ألعاب القمار فيه . ولو كان المحل مخصصاً لغرض آخر .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p>
١٣١٠	٢١٢	
		<p style="text-align: right;">راجع أيضاً :</p> <p style="text-align: right;">عقوبة " توقيعها "</p>
١٣٦١		(القاعدة رقم ٢١٧ بالصحيفة رقم)

الصفحة	القاعدة	قوة الأمر المقضى
		١ - حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملًا للمنطوق .
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣)
		٢ - قوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية . الحاجة به تكون أمام المحاكم المدنية وليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة . مخالفة ذلك خطأ فى القانون .
		نقض الحكم للمرة الثانية . يوجب تحديد جلسة لنظر الموضوع . المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٥٦٥	٩٣	(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٤) راجع أيضاً : محكمة الإعادة
٥٦٥		(القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم) قوة القاهرة صدور أمر بوضع أرصدة المتهم تحت التحفظ قوة القاهرة . ترتب إنعدام مسئوليته عن جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . تمسك الطاعن أن امتناع البنك عن الدفع مرجعه صدور قرار بالتحفظ على حساب الشركة التى يمثلها . دفاع جوهري . قعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .
١٥٦	٢٨	(الطعن رقم ٢٣٤٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>(ك)</p> <p>كحول - كفالة</p> <p>كحول</p> <p>وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .</p> <p>عدم الإقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها في المواعيد المحددة . اعتباره في حكم التهرب منها . المادة ١١/٥٤ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .</p> <p>تحديد الجدول الملحق بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ مواصفات الكحول والمشروبات والمحضرات الكحولية الخاضعة للضريبة على سبيل الحصر .</p> <p>إغفال حكم الإدانة في جريمة انتاج خمور لم تسدد عنها ضريبة الاستهلاك بيان نوع الخمور ومقدارها . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>عقوبة " عقوبة تكميلية "</p> <p>(القاعدة رقم ٨٦ بالصفحة رقم)</p> <p>كفالة</p> <p>ايداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أو الحصول على قرار من لجنة المساعدة القضائية بالإعفاء منها . شرط لقبول طعن المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١)</p>
٨٦١	١٤٢	
٥٣٥		
١٠٩	١٥	

الصفحة	لقاعدة	
		<p>(ل)</p> <p>لوائح</p> <p>١- تقييد اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . حق المسافر في حمل النقد الأجنبي السابق اثبات دخوله إلى البلاد بالمخالفة لنص القانون . أثره ؟</p>
١٠٣	١٤	<p>(الطعن رقم ٦١٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨٩)</p> <p>٢ - حق السلطة التنفيذية دستوريا اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين . دون زيادة أو تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ليس معناه نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين للسلطة التنفيذية .</p> <p>اللائحة لا تضع قيودا على خلاف نص في القانون .</p>
١٠٣	١٤	(الطعن رقم ٦١٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩/١/١٩٨٩)
١١٤٩	١٤	(والطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/٧/١٩٨٩)
١٢١٨	١٤	(والطعن رقم ٧٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١٤/١٩٨٩)
		راجع أيضا :
		قرارات وزارية
١٠٣		(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم)

(م)

مأمورو الضبط القضائي - محال عامة - محالات صناعية
وتجارية - محاماة - محضر الجلسة - محكمة الإعادة -
محكمة الاستئناف - محكمة استئنافية - محكمة الأحداث -
محكمة أمن الدولة - محكمة أمن الدولة الجزئية - محكمة
الجنح - محكمة الجنايات - محكمة الموضوع - محكمة النقض
- محكمة القيم - محكمة ثاني درجة - محكمة جنائية -
محكمة دستورية - محكمة عادية - محكمة مدنية -
محركات رسمية - مرور - موازين - مسئولية جنائية -
مسئولية مدنية - مصادرة - معارضة - مواد مخدرة -

موانع عقاب - موظفون - عموميون

الصفحة	القاعدة	مأمورو الضبط القضائي
		١ - الحق المخول لمأموري الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية . نطاقه ؟
٢١	٣	(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)
		٢ - الاستجواب المحظور . ماهيته ؟
٢١	٣	(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)
		٣ - اختصاص ضباط الادارة العامة لمكافحة المخدرات . شموله كافة انحاء الجمهورية . أساس وأثر ذلك ؟
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)
		٤ - حق مأموري الضبط القضائي فى القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وتفتيشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة أن تكون الجريمة متلبسا بها .
		المادتان ٣٤ ، ٤٦ إجراءات . تقدير كفاية تلك الدلائل . موضوعى .
١٩٣	٣٣	(الطعن رقم ٣٧٧٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)
		٥ - حق مأمور الضبط القضائي فى الاستعانة بالغير فى إجراء القبض والتفتيش . شرط ذلك ؟
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)
		٦ - حضور ضابط الشرطة التحقيق . لا يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة ذاته لا يعد إكراها . مادام لم يستطل بأذى مادی

الصفحة	القاعدة	
		كان أو معنوى . مجرد الخشية منه لا تعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف .
٤٣٩	٧٥	(الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣) ٧ - حق مأمور الضبط فى سؤال المتهم بون استجواب . المادة ٢٩ إجراءات . حق المحكمة فى التعويل على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعتراف . حد ذلك ؟
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣) ٨ - حق موظفى الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي فى تفتيش الأشياء والأشخاص داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية . عدم تقيدهم فى ذلك - بالنسبة للأشخاص - بقيود القبض والتفتيش المبينة بقانون الاجراءات الجنائية . أساس ذلك ؟ كشف موظفى الجمارك حال إجراء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية يعاقب عليها فى القانون العام . صحة الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم . لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم يرتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة . مثال .
٤٩١	٨١	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - حق مأمور الضبط القضائي في سؤال المتهم دون استجوابه .
		سؤال موظف الجمارك للمتهم بمحضره وإقرار الأخير بالجريمة المسندة إليه . حق المحكمة في التعويل على هذا الإقرار متى اطمأنت إليه .
٤٩١	٨١	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)
		١٠ - مقتضى اعمال المادة ٥١ إجراءات . حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه كلما أمكن ذلك . وإلا وجب حضور شاهدين .
		مجال إعمال تلك المادة . مقصور على الحالات التي يجيز فيها القانون لمأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير ندب من سلطة التحقيق .
		التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي بناء على ندب من النيابة العامة . يقتضى حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك . المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ إجراءات .
		المحضر الذي يحرره بناء على ذلك . هو محضر تحقيق .
٥١٤	٨٢	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - تسجيل المحادثات التي تجرى في مكان خاص . عمل من أعمال التحقيق .
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)
		١٢ - حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق . تكليف أى من مأمورى الضبط ببعض الأعمال التي يختص بها .
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)
٦٣٠	١٠٦	(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)
		١٣ - وجوب قيام مأمور الضبط القضائي بنفسه بمباشرة الإجراء الذي ندب لتنفيذه أو يكون قد تم على مسمع ومرأى منه . قيام شخص من غير مأمورى الضبط القضائي بإجراء التسجيلات الصوتية . أثره : بطلان ذلك الإجراء . مادام لم يثبت ان ما قام به كان تحت بصر وسمع المأمور المأثون له . انسحاب هذا البطلان على الدليل المستمد منه . مثال .
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)
		١٤ - استصدار النيابة العامة أمرا من القاضي الجزئي بتسجيل المحادثات التي تجرى في مكان خاص بعد اتصالها بالتحريات وتقدير كفايتها لتسوية إجراءاته . عمل من أعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الإذن أو ندبت مأمور الضبط لذلك .
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)
٦٣٠	١٠٦	(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)

الصفحة	القاعدة	
٦٣.	١٠٦	<p>١٥ - عدم اشتراط القانون شكلا خاصا للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأمورى الضبط القضائي بتنفيذ الأمر الصادر من القاضى الجزئى بإجراء التسجيلات .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨٩)</p>
٦٣.	١٠٦	<p>١٦ - قيام مأمور الضبط القضائي بإجراء التسجيلات الصوتية نفاذا للأمر الصادر من القاضى الجزئى بعد ندبه من النيابة العامة لإجراء ذلك . صحيح .</p> <p>انتهاء الحكم إلى عدم الاطمئنان إلى صحة هذا الاجراء استنادا إلى خلو الأوراق مما يفيد بسط النيابة العامة رقابتها على الأشرطة المسجلة . استدلال معيب .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨٩)</p> <p>١٧ - اختصاص مأمورى الضبط القضائي . مقصور على الجهات التى يؤتون فيها وظائفهم . خروجهم من دائرة اختصاصهم . أثره : اعتبارهم من رجال السلطة العامة المشار إليها فى المادة ٢٨ إجراءات .</p> <p>تجاوز مأمور الضبط القضائي لاختصاصه المكانى إلا لضرورة . غير جائز .</p> <p>الدفع ببطلان القبض والتفتيش لتجاوز مأمور الضبط القضائي</p>

الصفحة	القاعدة	
		اختصاصه المكانى . جوهرى . وجوب أن تعرض له المحكمة . قعودها عن ذلك . قصور .
٦٧٢	١١٤	(الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦) ١٨ - لضابط المباحث صفة الضبط القضائي بصفة عامة . المادة ٢٣ إجراءات . أثر ذلك ؟ إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما فى صدد جرائم معينة . لا يعنى سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم من مأمورى الضبط القضائي نوى الاختصاص العام . إغفال الحكم إيراد الدفاع القانونى ظاهر البطلان أو الرد عليه . لا يعيبه .
٧٠٩	١١٩	(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١) ١٩ - التلبس بالجنايه . يبيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه . أساس ذلك ؟ تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط بداءة تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .
٧٦٢	١٢٧	(الطعن رقم ٤٣٦٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١١) ٢٠ - حق مأمور الضبط القضائي فى الاستعانة فى إجراء التفتيش بغيره . ما دام يعمل تحت إشرافه .
٧٦٩	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢١ - لرجال حرس الحدود صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات الخاضعة لاختصاصهم .</p> <p>حق رجال حرس الحدود تفتيش الداخلين أو الخارجين من مناطق الحدود مدنيين أو عسكريين دون التقيد بقانون الإجراءات الجنائية . أساس ذلك ؟</p> <p>العثور أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة . أثره : صحة الاستدلال به أمام المحاكم في تلك الجريمة . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)</p>
٧٨٧	١٣١	<p>٢٢ - طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى رجل الضبط المأثون له . حقه أن يستعين في تنفيذ الاذن بأعوانه أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونوا على مرأى منه وتحت بصره .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٢)</p>
٨٠٣	١٣٤	<p>٢٣ - ضباط إدارة مكافحة المخدرات ومعاونيهم من الكونستبلات والمساعدين الأول والثانيين . انبساط اختصاصهم المكاني على جميع أنحاء الجمهورية . المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مفاد ذلك ؟</p>
٩٨٨	١٦٠	<p>(الطعن رقم ٤٢٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
١٢٧٤	٢٠٥	<p>٢٤ - سلطة مأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه . جواز إصدار أمر بضبطه وإحضاره عند عدم تواجده .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)</p> <p>٢٥ - التلبس . حالة تلازم الجريمة ذاتها . لا شخص مرتكبها .</p> <p>تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ الجريمة عن الغير . لا يكفي لقيام حالة التلبس . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)</p> <p>٢٦ - عثور رجال السلطة العامة على جثة . ينبئ عن وقوع جريمة من جرائم الأشخاص بون أن ينبئ عن وقوع جريمة من جرائم الأموال .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)</p> <p>٢٧ - إجازة المادة ٢/٣٥ إجراءات لمأمور الضبط القضائي في غير أحوال التلبس اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة من الجنح المحددة فيها حصرا . عدم استطالتها إلى ما يعتبر قيда على الحرية الشخصية .</p>

الصفحة	القاعدة	
١٢٧٤	٢٠٥	<p>عدم استظهار الحكم ماهية الاجراءات التي اتخذت قبل الطاعن ومدى مساسها بحريته الشخصية وما إذا كان الاعتراف منبث الصلة بالاجراء المقول ببطلانه . يعيبه .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)</p>
		<p style="text-align: center;">محال عامة</p>
١٩٣	٣٣	<p>١ - حق رجال السلطة العامة في دخول المحال العامة . نطاقه: مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح دون التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء غير الظاهرة إلا في حالة التلبس . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٧٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)</p>
		<p>٢ - العقوبة المقررة لجريمة لعب قمار في محل عام . الحبس والغرامة ومصادرة النقود والأشياء التي استعملت في ارتكابها . إلغاء الحكم المطعون فيه عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا . خطأ في القانون .</p> <p>اقتصار العيب الذي شاب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون . يوجب على محكمة النقض تصحيحه .</p> <p>عدم جواز إضارة المتهم بناء على الاستئناف المقام منه وحده . مؤدى ذلك ؟</p>
١٣٦١	٢١٧	<p>(الطعن رقم ٤٨٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اختلاف العقوبة المقررة على مخالفة أحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والقرارات المنفذة له عن تلك المقررة على مخالفة أحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . مؤدى ذلك ؟
١٣٧١	٢٢.	(الطعن رقم ٤٨٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١)
		٤ - خلو الحكم المطعون فيه من بيان واقعة الدعوى . واكتفاؤه بالإحالة إلى محضر الضبط دون إيراد مضمونه ووجه استدلاله به ودون بيان نوع المحل الذى وقعت بشأنه الجريمة . قصور .
		القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
١٣٧١	٢٢.	(الطعن رقم ٤٨٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١)
<hr/>		
محال صناعية وتجارية		
		١ - العقوبة المقررة لإقامة محل صناعى بدون ترخيص . هى الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه . المادة ١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل .
		قضاء الحكم المطعون فيه بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة شهر والغلق والإزالة . خطأ فى القانون . تصححه محكمة النقض .
٣٠٠	٤٧	(الطعن رقم ٦٨٠٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - بيانات حكم الإدانة ؟ المادة ٢١٠ إجراءات .
		خلو الحكم من بيان نوع المحل موضوع الجريمة وطبيعة عمله ونشاطه لبيان ما إذا كان معاقبا على إقامته وإدارته بدون ترخيص . قصور .
٧٧٦	١٢٩	(الطعن رقم ٢٩٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)
		٣ - الترخيص بإقامة محل صناعي أو تجاري لا يغنى عن الحصول على ترخيص بإدارته . المادة ٢ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ .
١٠٩١	١٧٥	(الطعن رقم ٤٦٣٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)
		٤ - النص في المادة الرابعة من قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ على إلزام المنشآت الصناعية بوضع تاريخي الإنتاج وانتهاء الصلاحية للمنتجات المبينة به . سريانه اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١٧ . أساس ذلك ؟
		عدم وضع بيان تاريخي الإنتاج وانتهاء الصلاحية قبل العمل بأحكام قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ . غير مؤتم . مخالفة ذلك . خطأ في القانون يوجب النقض والتصحيح .
١١١٧	١٨١	(الطعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)
		٥ - خلو الحكم المطعون فيه من بيان واقعة الدعوى . واكتفاؤه بالاحالة إلى محضر الضبط دون إيراد مضمونه ووجه استدلاله به . ودون بيان نوع المحل الذي وقعت بشأته الجريمة . قصور .

الصفحة	القاعدة	
		القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
١٣٧١	٢٢.	(الطعن رقم ٤٨٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١) راجع ايضا : عقوبة « تطبيقها » (القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ١٠٩١) وقانون « تفسيره » . (القاعدة رقم ٢٢٠ بالصحيفة رقم ١٢٧١) ونقض « ميعاده » (القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٧٧٦) ونقض « ما يجوز الطعن فيه من الأحكام » (القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٧٧٦)
		<hr/>
		محاماة
		١ - الاستعانة بمحام إلزامية لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد . دفاع شكلى . حضور محام منتدب مع المتهم واقتصاره على طلب البراءة واحتياطيا استعمال الرأفة . لا يحقق غرض الشارح من وجوب إبداء دفاع جدى . أساس ذلك ؟
٩٤	١٢	(الطعن رقم ٥٨٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
٣١٦	٥٠	<p>٢ - عدم حصول المحامي على الإذن المنصوص عليه في المادة ١٣٣ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . مخالفة مهنية لا تجرد العمل الإجرائي من آثاره القانونية . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)</p> <p>٣ - وجوب توقيع أسباب الطعن المرفوع من المحكوم عليه من محام مقبول أمام النقض .</p> <p>تقرير الأسباب . ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة . لزوم حملها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه . لايجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها . إغفال ذلك . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .</p> <p>التوقيع المعتبر هو الذي يتم في نهاية مذكرة أسباب الطعن . أساس ذلك ؟</p>
٥٢٢	٨٣	<p>(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)</p> <p>٤ - الطعن بالنقض طبيعته : حق شخصي لمن صدر الحكم ضده ليس لأحد غيره ان ينوب عنه في مباشرته إلا بإذنه .</p> <p>عدم تقديم التوكيل الصادر من المحكوم عليه إلى محاميه أثره : عدم قبول الطعن شكلا .</p>
٥٣٥	٨٦	<p>(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٨)</p> <p>٥ - حق المتهم في اختيار من يتولى الدفاع عنه . مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع .</p> <p>استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .</p>
٧٦٢	١٢٧	<p>(الطعن رقم ٤٣٦٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٦ - ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا الإجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا إخلال بحق الدفاع . استعداد المدافع أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .</p>
٨٩٣	١٤٨	<p>(الطعن رقم ٣٦٧٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٨)</p> <p>٧ - وجوب أن يكون المحامى المقرر بالطعن بالنقض فى المواد الجنائية وكىلا عن الطاعن وقت التقرير به . أساس ذلك ؟ الطعن فى الأحكام . يستلزم توكيل خاص أو توكيل عام ينص فيه على ذلك . صدور توكيل لاحق استنادا إلى القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ لا يمتد إلى إجراءات الطعن فى المواد الجنائية .</p>
١٠١٥	١٦٣	<p>(الطعن رقم ٣٧٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)</p> <p>٨ - عدم إفصاح محامى الحكومة عن شخص من ينوب عنه فى التقرير بالطعن بالنقض . اعتبار الطعن مقررا به من غير ذى صفة . أساس ذلك ؟</p>
١٠٣٥	١٦٧	<p>(الطعن رقم ٣٧٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٢)</p> <p>٩ - إتيان المحامى لخصم موكله فعلا بما نص عليه فى المادة ٨٠ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . مخالفة مهنية</p>

الصفحة	القاعدة	
		لا يترتب عليها البطلان . ولا يجرى العمل الذى قام به المحامى من آثاره .
		مثال لعدم وجود إخلال بحق الدفاع لقيام محام بالترافع عن خصمين فى دعوى واحدة .
١١٣١	١٨٣	(الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٤)
		١٠ - انكار كل من المتهمين الاتهام وعدم تبادلها إياه . قيام محام واحد بالدفاع . لا إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		١١ - استمرار المحامى فى الوقوف إلى جانب موكله حتى انتهاء المحاكمة . واجب . تغيبه باختياره لأى سبب كان عن الحضور . لا يمنع المحكمة من الاستمرار فى نظر الدعوى .
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		راجع ايضا :
		(القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٣٠٥)
		محكمة الجنايات
		ونقض « الصفة فى الطعن »
		(القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٣٧٦)
		<hr/>
		محضر الجلسة
		١ - إغفال القاضى التوقيع على محضر الجلسة . لا أثر له على صحة الحكم . ولا يبطله .
٥٤٧	٩٠	(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - خلو محضر الجلسة من إثبات الدفاع كاملا . لا يعيب الحكم . طالما لم يطلب صراحة إثباته فيه .
٥٥٣	٩١	(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
		٣ - محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص سائر بيانات الدبباجة عدا التاريخ .
٧٦٩	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦)
		راجع ايضا :
		دفع ووالدفع ببطلان الاعتراف
		(القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٨٦٦)
<hr/>		
محكمة الإعادة		
		حق المدعى بالحقوق المدنية الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح . فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها .
		قبول طعن المدعى بالحقوق المدنية شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والإعادة . يوجب على محكمة الإعادة بحث عناصر الجريمة وثبوتها فى حق المتهم . عدم تقيدها بالقضاء السابق ولو كان الحكم فى الدعوى الجنائية حاز قوة الأمر المقضى . علة ذلك ؟
٥٦٥	٩٣	(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>محكمة الاستئناف</p> <p>محكمة الجنايات تشكيّلها . المادتان ٣٦٦ ، ٣٦٧ إجراءات . توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وتعيين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحكمة الجنايات تنظيم إداري بين دوائر المحكمة . أثر ذلك ؟</p>
٨٠٣	١٣٤	<p>(الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٢)</p> <hr/> <p>محكمة استئنافية</p> <p>١ - اتصال محكمة ثاني درجة بالدعوى . مقيد بالوقائع التي طرحت على محكمة أول درجة . عدم جواز تصدى محكمة ثاني درجة لدعوى لم تفصل فيها محكمة أول درجة . أساس ذلك .</p>
٢٩٥	٤٦	<p>(الطعن رقم ٢٧٣٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)</p> <p>٢ - تقرير التلخيص . ماهيته ؟ عدم ترتيب القانون جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ . النعي بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض . غير جائز .</p>
٥٤٧	٩٠	<p>(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>سلطانها:</p> <p>اتصال المحكمة بالدعوى الجنائية المرفوعة ممن لا يملك . معدوم . أثر ذلك ؟</p> <p>تصدى المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى . عند رفع الأمر إليها . غير جائز . علة ذلك ؟</p> <p>اثارة انعدام اتصال المحكمة بالدعوى . لأول مرة أمام النقض . جائز . حد ذلك ؟</p> <p>مثال .</p>
٦٥٧	١١١	<p>(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٦)</p> <hr/> <p>محكمة الاحداث</p> <p>اختصاصها:</p> <p>القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ ناسخ للاحكام الإجرائية والموضوعية الواردة فى قانونى الإجراءات والعقوبات فى صدد محاكمة الأحداث ومعاقبتهم .</p> <p>اختصاص محكمة الأحداث بوزن غيرها . بمحاكمة من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة وقت ارتكاب الجريمة . أساس ذلك ؟</p> <p>قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية . من حيث أشخاص المتهمين . تعلقها بالنظام العام .</p> <p>دفع الحاضر مع المتهم بأنه حدث . جوهرى . عدم تعرض الحكمة له إيراداً ورداً . قصور .</p>
١١٧	١٧	<p>(الطعن رقم ٥٤٢٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>تشكيلها:</p> <p>تشكيل محكمة الأحداث من قاضى واحد يعاونه خبيران من الاختصاصين أحدهما على الأقل من النساء . أساس ذلك ؟</p> <p>انعقاد الاختصاص بمحاكمة الحدث لمحكمة الأحداث بون غيرها .</p> <p>تعلق قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين بالنظام العام .</p> <p>نظر محكمة الجنج العادية دعوى مقامة ضد حدث بون أن تكون لها ولاية الفصل فيها . خطأ فى القانون . عدم تنبه محكمة ثانى درجة لذلك وقضاها بتعديل الحكم المستأنف . أثره ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)</p>
٩٧٨	١٥٨	
		<p>محكمة أمن الدولة</p> <p>الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لأحكام المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . جواز الطعن فيها بالنقض .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>حكم « بياناته »</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١٣١٣)</p>
١٣٤٦	٢١٤	

الصفحة	القاعدة	
		<p>محكمة أمن الدولة الجزئية</p> <p>١ - اختصاص محكمة أمن الدولة الجزئية المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بكون غيرها بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٩)</p> <p>٢ - خطأ الحكم في إثبات أن الحكم صدر من محكمة أمن الدولة طوارئ . على خلاف الثابت بالأوراق أنها احيلت إلى محكمة أمن الدولة الجزئية . خطأ مادي .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٨٩)</p> <p>راجع ايضا : محكمة عادية (القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٩٨٣)</p>
٩٨٣	١٥٩	
١٣٤٦	٢١٤	
		<p>محكمة الجنح</p> <p>القضاء بعدم الاختصاص يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨٩)</p> <p>راجع ايضا : محكمة الجنايات « اختصاصها » (القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٧٩٢)</p>
١٢٢٤	١٩٧	

الصفحة	القاعدة	
		<p>محكمة الجنايات</p> <p>اختصاصها:</p> <p>١ - اختصاص المحاكم الجنائية العبرة فيه بنوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء .</p> <p>المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي ابتداء هو الوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى .</p> <p>اختصاص محكمة الجنايات بجريمة اخفاء أثر مملوك للدولة.</p> <p>أساس ذلك ؟</p>
٧٩٢	١٣٢	<p>(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)</p> <p>٢ - الحكم الغيابي الصادر محكمة الجنايات بعدم الاختصاص . لا يبطل بحضور المتهم أ و القبض عليه . انفتاح ميعاد الطعن بالنقض فيه . من يوم صدوره . علة ذلك ؟</p>
١٢٢٤	١٩٧	<p>(الطعن رقم ١٢٤٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٧)</p>
		<p>نظرها الدعوى والحكم فيها :</p> <p>١ - نظر الدعوى المعروضة أمام محكمة الجنايات بدور الانعقاد في غير اليوم المحدد لها أو مجاوزتها التاريخ المحدد لنهاية الدور لا يرتب بذاته بطلاناً . أساس ذلك ؟</p>
٨٩٣	١٤٨	<p>(الطعن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - نظر القاضي المعارضة التي رفعت من المتهم في الأمر الصادر بحبسه احتياطيا ورفضها . لا يمنعه من الحكم عليه في الدعوى ذاتها . أساس ذلك ؟
٩٥ .	١٥٤	(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
		٣ - إصدار محكمة الجنايات أمرا بالقبض على المتهم وحبسه . لا يمنع من التمسك بطلب سماع أقوال شاهد الإثبات ولو أبدى قبل اتخاذها هذا الاجراء . علة ذلك ؟
١٠٦٩	١٧١	(الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		٤ - الحضور أمام محكمة الجنايات . عدم استلزامه سوى تكليف المتهم بالحضور دون اشتراط إعلان محاميه . المادتان ٣٧٤ ، ٣٧٨ إجراءات .
٨٩٣	١٤٨	(الطعن رقم ٣٦٧٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٨)
		راجع ايضا :
		حكم « بياناته »
		(القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١٣١٣)
		ومحكمة الاستئناف
		(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٨٠٣)
		ومحكمة الجنج
		(القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ١٢٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		محكمة الموضوع
		الإجراءات أمامها :
		١ - محكمة الموضوع غير ملزمة بعد حجز الدعوى للحكم بإجابة طلب فتح باب المرافعة . حد ذلك ؟
٥٥٣	٩١	(الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)
		٢ - قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيرى . جواز العلول عنه .
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		٣ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبيده المتهم فى مذكرته المقدمة منه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح . ما دام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة .
١٣٥٧	٢١٦	(الطعن رقم ٤٥٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧)
		راجع ايضا :
		محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل »
		(القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٥٩٠)
		سلطتها فى تقدير الدليل :
		١ - المرجع فى تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف . هو ما يطمئن إليه القاضى فى تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى . حد

الصفحة	القاعدة	
		ذلك : أن لا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها .
٥	١	(الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)
		٢ - تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الإجراء الباطل . موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .
٢١	٣	(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)
		٣ - سبق الإصرار . تقدير توافره . موضوعي .
٢١	٣	(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)
		٤ - حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك . تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان نتيجة إكراه . موضوعي .
٣٣	٤	(الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠)
١٠٣٨	١٦٨	(الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		٥ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه . استخلاص توافره . موضوعي .
٤٩	٥	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - مجادلة المتهم بإحراز مخدر فيما اطمأنت إليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذى جرى تحليله . جدل فى تقدير الدليل . اثارته أمام محكمة النقض غير مقبولة .
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)
		٧ - حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واطراح ما يخالفها من صور . ما دام استخلاصها سائغا .
		وزن أقوال الشاهد وتقدير ظروف الادلاء بها . موضوعى .
		أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده : اطراح الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
		تقدر توافر أو عدم توافر حالة التلبس . موضوعى . ما دام مبررا .
٨١	١٠	(الطعن رقم ٥٨٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٧)
		٨ - الدفع بارتكاب الجريمة بمعرفة آخر . موضوعى .
		استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .
٨١	١٠	(الطعن رقم ٥٨٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٧)
		٩ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .
		أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده : اطراح جميع

الصفحة	القاعدة	
		الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
		متابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل جزئية يثيرها . غير لازم .
١١١	١٦	(الطعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٤)
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)
		١٠ - وزن أقوال الشهود . موضوعي .
		أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
١٦٠	٢٩	(والطعن رقم ٤٥٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
٤٠٣	٦٨	(والطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
٧٨٠	١٣٠	(والطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
٨٥٤	١٤١	(والطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
٨٦٦	١٤٣	(والطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)
٨٧٩	١٤٥	(والطعن رقم ٤٤٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦)
١٠١٨	١٦٤	(والطعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)
١٣١٣	٢١٣	(والطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٥)
١٣٤٦	٢١٤	(والطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)
		١١ - حق محكمة الموضوع في تحصيل أقوال الشاهد وتفهمها واستخلاص مراميها غير مقيدة بالأخذ بالأقوال

الصفحة	القاعدة	
		الصريحة أو بمدلولها الظاهر . ما دامت لا تحرف الشهادة عن موضعها .
١٨٥	٣٢	(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢) ١٢ - إحالة الحكم في بيان شهادة الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . ما دامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
١٨٥	٣٢	(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
٩٨٨	١٦،	(والطعن رقم ٤٣٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦) ١٣ - حق مأموري الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وتفتيشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة أن تكون الجريمة متلبسا بها . المادتان ٣٤ ، ٤٦ إجراءات . تقدير كفاية تلك الدلائل . موضوعي .
١٩٣	٣٣	(الطعن رقم ٢٧٧٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧) ١٤ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي . شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها . لأنه لا يمس ذاتيتها .
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم . ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائفا لا تناقض فيه . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز إثارتة أمام النقض .
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤/٢/١٩٨٩)
		١٦ - حق محكمة الموضوع فى ان تستنبط من الوقائع والقرائن ما يؤدى عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها .
٢٣١	٣٩	(الطعن رقم ٦٨٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٩)
		١٧ - حق محكمة الموضوع فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره . تقدير المحكمة لأدلة الدعوى . لا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .
٢٦٥	٤٣	(الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٨٩)
		١٨ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه .
٢٦٥	٤٣	(الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٨٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٩ - عدم تقيد المحكمة بالأدلة المباشرة دون غيرها . حقها في استخلاص الحقائق القانونية مما قدم إليها من أدلة ولو غير مباشرة . مادام ذلك متفقا مع العقل والمنطق .
٢٨٠	٤٤	(الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		٢٠ - البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها .
٢٨٠	٤٤	(الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		٢١ - المادة ٣٠٩ عقوبات . تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه الفصل فى موضوع الدعوى . تجاوزه يحقق المساعلة . تقدير ما اذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع . موضوعى .
٣١٦	٥٠	(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)
		٢٢ - البحث في توافر ظرف سبق الإصرار . موضوعى - مثال لاستدلال سائق على توافر سبق الإصرار .
٣٤٧	٥٥	(الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢)
		٢٣ - تقدير توافر الإكراه من عدمه . حق لمحكمة الموضوع . المجادلة فى ذلك أمام النقض غير جائز .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧)
		٢٤ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه الموضوعى والرد عليها استقلالا . قضاوعها بالإدانة . مفاده : اطراحها له .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢٥ - الأصل فى المحاكمات الجنائية اقتناع القاضى ببناء على الأدلة المطروحة عليه .
		٠ حق القاضى فى تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها ما لم يقيد به القانون بدليل معين
		جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا
		- مؤدى ساند الادلة فى المواد الجنائية
٣٦٤	٥٨	(الطعن رقم ٨٢٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٨)
		٢٦ - الاشتراك ثامه نون مظاهر خارجية أو أعمال مادية
		محسوسة اعتقاد المحكمة توافره من ظروف الدعوى وملابساتها
		لأسباب سائغة كفايته . مثال
٣٦٤	٥٨	(الطعن رقم ٨٢٣٤ لسنة ق جلسة ١٩٨٩/٣/٨)
		٢٧ - حق المحكمة فى الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن هذه الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى
		الجدل الموضوعى غير جائز أمام النقض .
٤٠٣	٦٨	(الطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
		٢٨ - تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعى .
٤٠٣	٦٨	(الطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
		٢٩ - قصد القتل امر خفى إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التى تنم عنه . استخلاص توافره . موضوعى
		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافرنية القتل .
٤٠٩	٦٩	(الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٣٨	١٦٨	(الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		٣٠ - حق المحكمة في الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر . متى رأت أن هذه الأقوال قد صدرت عنه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى
٤٠٩	٦٩	(الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
		٣١ - حق محكمة التعويل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى . ولو خالفت أقواله أمامها .
٤١٦	٧٠	(الطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
		٣٢ - تقدير مدى إكراه المتهم أو اختياره في مقارفة الجريمة . موضوعي . الجدل الموضوعي . إثارته أمام النقض . غير جائزة
٤٣٩	٧٥	(الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
		٣٣ - عدم التزام محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره لها أن تجزئة وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها . خطأ الحكم في تسمية هذه الأقوال اعترافا لايعية مادام لم يرتب عليها وحدها الأثر القانوني للاعتراف .
٤٣٩	٧٥	(الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
		٣٤ - تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات . موضوعي .
٤٣٩	٧٥	(الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣٥ - النعى بأن الواقعة لاتعدو جنحة استيلاء بغير حق وبدون نية التملك على سيارة وليست جناية سرقة .منازعة فى الصورة التى اعتنتقتها المحكمة للواقعة وجدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص صورة الواقعة .
٤٤٥	٧٦	(الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ جلسة ١٩٩١/٣/٢٣)
		٣٦ - خضوع أدلة الدعوى لتقدير القاضى فى جميع الأحوال . ولو كانت أوراقا رسمية . مادام الدليل غير مقطوع بصحة ويصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة .
٤٤٥	٧٦	(الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
		٣٧ - لمحكمة الموضوع أن تلفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية . مثال الجدل فى تقدير الدليل وفى وزن عناصر الدعوى لايجوز اثارة أمام محكمة النقض .
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣)
		٣٨ - حق محكمة الموضوع فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين فى أى نور من أنوار التحقيق . متى اطمانت إليه
		(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣)
٤٦١	٧٩	٣٩ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤيدون فيها شهادتهم . موضوعى مثال .
٤٩١	٨١	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤٠ - حق محكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو غيرها . عدم التزامها ببيان سبب أخذها بأى من رواياته أن تعددت . علة ذلك .
٥١٤	٨٢	النعى على المحكمة أخذها برواية شاهد في مرحلة سابقة دون تلك التى ادلى بها بالجلسة دون بيان سبب ذلك . غير مقبول . (الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/٤/١٩٨٩)
		٤١ - حسب الحكم كيما يدل تدليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم . تعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعة . لايلزم مفاد التفاتة عنها . انه اطرحها .
٥٩٠	٩٩	الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . إثارة أمام النقض غير جائز . (الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٨٩)
		٤٢ - الدفع غير المنتج فى الدعوى . إغفال تحقيقه أو الرد عليه . لا عيب .
٥٩٠	٩٩	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٨٩)
		٤٣ - نفى المتهم . دفاع موضوعى . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .
٥٩٠	٩٩	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٨٩)
١١٨٧	١٩٠	(الطعن رقم ١٢٤٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١/١٢/١٩٨٩)
١٢٤٦	٢٠١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٨٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤٤ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها .
٦٣٧	١٠٧	(الطعن رقم ٢١١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١٥)
		٤٥ - تقدير صحة التبليغ من كذبه . من شأن محكمة الموضوع التى تنظر البلاغ الكاذب . شرط ذلك ؟
٦٥١	١١٠	(الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)
		٤٦ - تقدير ما إذا كان الجانى من المتولين ملاحظة المجنى عليه أو من لهم سلطة عليه موضوعى .
٦٦٨	١١٣	(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦)
		٤٧ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤيدون فيها شهادتهم . موضوعى
		عدم التزام المحكمة بأن تورد روايات الشاهد المتعددة حقها فى الأخذ بقولة فى أى مرحلة دون بيان علة ذلك أو موضعه - مادام له أصله فى الأوراق
٧٢٦	١٢٢	(الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)
		٤٨ - عدم التزام المحكمة بالتحدث أوراق الاعن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها لها أن تلفتت عن دليل النفى ولوحملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة
٧٢٦	١٢٢	(الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤٩ - لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال متهم على متهم آخر. ولوردت فى محضر الشرطة متى اطمأنت إليها . ولوعدل عنها وزن أقوال الشهود موضوعى .
		عدم الالتزام بالتحدث فى حكمها الاعن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدها . إغفالها بعض الوقائع مفاده . اطراحها .
٧٤٢	١٢٤	(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)
		٥٠ - حق محكمة الموضوع فى التعويل على مايتضمنه محضر الاستدلالات من اعترافات وتقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات . موضوعى . مادام سائغا
٧٤٢	١٢٤	(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)
		٥١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش . موضوعى .
٧٤٢	١٢٤	(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)
٧٩٢	١٣٢	(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
٩٨٨	١٦٠	(الطعن رقم ٤٣٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
١٠٦٩	١٧١	(الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		٥٢ - تقدير توافر قصد الاتجار فى المواد المخدرة . موضوعى مادام سائغا
٧٦٩	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦)
١٠٦٩	١٧١	(الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٥٢ - وجوب بناء دليل الإدانة على دليل مشروع فى القانون . عدم اشتراط ذلك فى دليل البراءة . أساس ذلك ؟</p> <p>- حرية القاضى الجنائى فى اختيار الطريق الموصل إلى كشف الحقيقة وتقدير مايعرض عليه ووزن قوته التدليلية .</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p>
٨١٩	١٣٨	<p>٥٤ - جريمة المادة ٣٢٦ عقوبات . تحققها رهن بصور فعل من الجانى على المجنى عليه بقصد تخويفه أو ترويعه بما يحمله على تسليم مبلغ من المال أو أى شى آخر يغير حق . تقدير توافر أركانها . موضوعى</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p>
٨١٩	١٣٨	<p>٥٥ - كفاية تشكك المحكمة فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى له بالبراءة متى أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة .</p> <p>- النعى على المحكمة قضاؤها بالبراءة لاحتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها . غير جائز علة ذلك ؟</p>
٨٤٤	١٣٨	<p>(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p> <p>٥٦ - الاعتراف فى المسائل الجنائية . ماهية ؟</p> <p>لمحكمة الموضوع تجزئة الاعتراف والأخذ منه بماتطمئن إليه وإطراح ما عداه دون بيان علة ذلك .</p> <p>ورود الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها . غير لازم</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٩٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p>
٨٤٤	١٣٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥٧ - إقناعية الأدلة في المواد الجنائية . للمحكمة الالتفات عن دليل النفي ولوحملته أوراق رسمية . حد ذلك ؟
٨٥٤	١٤١	(الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
		٥٨ - تأخر المجنى عليه في الإبلاغ لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت اطمأنت إليها .
٨٦٦	١٤٣	(الطعن رقم ٤٢٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)
		٥٩ - تقدير الأدلة في الدعوى بالنسبة الى كل متهم حق لمحكمة الموضوع . لها أن تأخذ مما تطمئن اليه في حق متهم وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق آخر .
		صدق الشاهد في شطر من اقواله دون شطر اخر منها - يصح عقلا .
٨٧٩	١٤٥	(الطعن رقم ٤٤٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩)
		٦٠ - تجزئة الدليل والأخذ بما يطمئن إليه وأطراح ما عداه . مردد اطمئنان المحكمة .
		مثال .
٩١٢	١٥١	(الطعن رقم ٤١٥٤ لسنة ٥٩ ق. جلسة ١٩٨٩/١١/٩)
		٦١ - عدم التزام محكمة الموضوع بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى . مادام له أصل فيها .
٩٥٠	١٥٤	(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦٢ - تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الإجراء الباطل . موضوعي .
		انتهاء المحكمة إلى سلامة اعتراف الطاعنين أمام النيابة باعتباره دليلاً مستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه . لا ينال منه تمام الاستجواب في حضور ضابط الشرطة . علة ذلك ؟
١٠٠٦	١٦٢	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ ق-جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
		٦٣ - تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية . موضوعي .
		عدم التزام المحكمة بنذب خبير فني في الدعوى الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها .
١٠٠٦	١٦٢	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ ق-جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
		٦٤ - السرعة التي تصلح أساساً للمساعدة الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ . تعريفها ؟ تقدير توافرها . موضوعي .
١٠١٨	١٦٤	(الطعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٩ ق-جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)
		٦٥ - عقيدة المحكمة . قيامها على المقاصد والمعاني لا على الألفاظ والمباني .
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق-جلسة ١٩٨٩/١١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦٦ - التهريب الحكمى فى مفهوم المادة ١٢١/٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدلة ؟ المستندات المؤيدة لسداد الضرائب الجمركية . لم يشترط الشارع فيها إلا أن تكون دالة على السداد . تقدير ذلك لقاضى الموضوع نون التزام برأى لسواه ولو كان واردا فى اللائحة التنفيذية للقانون . علة ذلك ؟
١٢١٨	١٩٦	(الطعن رقم ٧٦٧١ لسنة ٥٩ ق-جلسة ١٤/١٢/١٩٨٩) ٦٨ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته . موضوعى . تناقض أقوال الشاهد . لا يعيب الحكم . ما دام استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه . سلطة المحكمة فى اطراح ما لا تطمئن إليه من أقوال الشاهد .
١٢٦٠	٢٠٣	(الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ ق-جلسة ٢١/١٢/١٩٨٩) ٦٨ - رابطة السببية . استقلال قاضى الموضوع بتقدير توافرها . مثال لتسبيب سائغ لتوافر رابطة السببية فى جريمة ضرب أفضى الى موت .
١٢٦٩	٢٠٤	(الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق-جلسة ٢١/١٢/١٩٨٩) راجع أيضاً : إثبات « بوجه عام » (القواعد أرقام ٣٢ ، ٤٣ ، ١٣٣ ، ١٦١ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ٢١١ ، ٢١٣ بالصفحات أرقام ١٨٥ ، ٢٦٥ ، ٧٩٧ ، ٩٩٧ ، ١١٣١ ، ١١٦٦ ، ١١٩٦ ، ١٣٠٥ ، ١٣١٣)

الصفحة	القاعدة
	<p>وإثبات « اعتراف »</p> <p>(القواعد أرقام ١٢٥ ، ١٥٣ ، ١٦١ ، ١٧٠ ، ١٨٣ بالصفحات</p> <p>أرقام ٧٥١ ، ٩٢٢ ، ٩٩٧ ، ١٠٦١ ، ١١٣١)</p> <p>وإثبات « خبرة »</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة ٩٦١)</p> <p>وإثبات « شهود »</p> <p>(القواعد أرقام ٧٩ ، ١٢٢ ، ١٦٩ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ٢٠٠ ،</p> <p>٢١٣ ، ٢١٤ بالصفحات أرقام ٤٦١ ، ٧٢٦ ، ١٠٤٨ ، ١١٣١ ،</p> <p>١١٦٦ ، ١٢٤٠ ، ١٣١٣ ، ١٣٤٦)</p> <p>واستدلالات</p> <p>(القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٤٣٩)</p> <p>واجراءات « اجراءات التحقيق »</p> <p>(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٦١)</p> <p>واتفاق</p> <p>(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٦١)</p> <p>واكراه</p> <p>(القاعدتان رقما ٣٢ ، ١٩٢ بالصحيفين رقمي ١٨٥ ، ١١٩٦)</p>

الصفحة	القاعدة
	وتفتيش « بياناته »
	(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٩٢٢)
	وتلبس
	(القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ١٢٦٠)
	وحكم « بطلان الحكم »
	(القاعدة رقم ٣ بالصحيفة رقم ٢١)
	وحكم « تسببيه . تسبيب معيب »
	(القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ١١١٧)
	وحكم « مالا يعيبه »
	(القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٨٦٦)
	وحكم « مالا يعيبه فى نطاق التدليل »
	(القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١٢٨٥)
	وحكم « تسببيه . تسبيب غير معيب »
	(القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٧٦٩)
	ودفوع
	(القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ١٠٦١)
	ودفوع « الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش »
	(القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٩٩٧)

الصفحة	القاعدة
	<p>ودفع « الصفة في الدفع »</p> <p>(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٦١)</p> <p>ودفع « الدفع بتلقيق التهمة وعدم ارتكاب الجريمة »</p> <p>(القاعدة رقم ١٦١ بالصحيفة رقم ٩٩٧)</p> <p>ودفاع « الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره »</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ١٠١٨)</p> <p>وصلح</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١١٥٨)</p> <p>وعقوبة « العزل »</p> <p>(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٦١)</p> <p>وقتل عمد</p> <p>(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٣٣)</p> <p>ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير جدية التحريات »</p> <p>(القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٥٦)</p> <p>ومحكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة</p> <p>الصحيحة الواقعة الدعوى »</p> <p>(القواعد أرقام ١٢٧ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، بالصفحات أرقام ٧٦٢ ،</p> <p>٩٢٢ ، ٩٦١)</p> <p>سلطتها في استخلاص الصورة</p> <p>الصحيحة لواقعة الدعوى .</p> <p>١ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة</p> <p>لواقعة الدعوى . واطراح ما يخالفها .</p>

الصفحة	القاعدة	
		وزن أقوال الشهود . موضوعي .
		مفاده أخذ المحكمة بأقوال شاهد ؟
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٩ ق-جلسة ١١/١/١٩٨٩)
٧٦٢	١٢٧	(والطعن رقم ٤٣٦٦ لسنة ٥٩ ق-جلسة ١١/١٠/١٩٨٩)
٩٦١	١٥٥	(والطعن رقم ٤١٢٠ لسنة ٥٩ ق-جلسة ١٤/١١/١٩٨٩)
		٢ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة . موضوعي .
١١١	١٦	(الطعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ ق-جلسة ٢٤/١/١٩٨٩)
٢٣١	٣٩	(والطعن رقم ٦٨٢٥ لسنة ٥٨ ق-جلسة ١٥/١/١٩٨٩)
٣٤٧	٥٥	(والطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق-جلسة ٢/٣/١٩٨٩)
٥٤٧	٩٠	(والطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق-جلسة ٣٠/٤/١٩٨٩)
٦٨٨	١١٧	(والطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٩ ق-جلسة ٢٧/٧/١٩٨٩)
٧٢٦	١٢٢	(والطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق-جلسة ٢/١٠/١٩٨٩)
٩٩٧	١٦١	(والطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق-جلسة ٢٠/١١/١٩٨٩)
١٠١٨	١٦٤	(والطعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٩ ق-جلسة ٢١/١١/١٩٨٩)
١٣١٣	٢١٣	(والطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق-جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٩)
		٣ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .
		الجدل في تصوير الواقعة . غير جائز أمام النقض .
٧٠٢	١١٨	(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق-جلسة ٢٧/٧/١٩٨٩)
٨١٩	١٣٨	(والطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق-جلسة ٢/١١/١٩٨٩)
٨٤٤	١٣٩	(والطعن رقم ٢٤٩٨ لسنة ٥٩ ق-جلسة ٢/١١/١٩٨٩)
٨٦٦	١٤٣	(والطعن رقم ٤٢٧١ لسنة ٥٩ ق-جلسة ٥/١١/١٩٨٩)

محكمة الموضوع

٤.٩

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - حق محكمة الموضوع في إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .</p> <p>وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .</p> <p>تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا .</p> <p>مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشاهد ؟</p>
٩٢٢	١٥٣	<p>(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)</p> <p>٥ - حق محكمة الموضوع في إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .</p> <p>وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .</p> <p>تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الادانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .</p> <p>مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشهود ؟</p> <p>الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .</p>
٩٥٠	١٥٤	<p>(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" .</p>
٨١		<p>(القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم)</p>

الصفحة	القاعدة	
		سلطانها في تقدير التحريات :
		١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١) ٢ - للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على تحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها . أن ترى فيها ما يبرر الإذن بالتفتيش وأن تطرحها فيما عداه . الجدل الموضوعي . غير جائز أمام النقض .
٥١٤	٨٢	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٢) سلطانها في تقدير أركان الجريمة : التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة فيها . تقدير توافرها . موضوعي .
٩٠٤	١٥٠	(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩) سلطانها في تقدير القصد الجنائي : ١ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التزوير . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
٦٨٨	١١٧	(الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)
١٢٤٦	٢٠١	(والطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩) ٢ - تقدير علم المتهم بأن ما يحرزه مخدراً . موضوعي . مادام سائفاً .

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبیب سائق للرد على الدفع بانتفاء علم الطاعن بأن ما يحمله مخدرا .
٧٨٧	١٢١	(الطعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩) ٢ - تقدير علم المتهم بأن ما يحرزه مخدرا . موضوعي . مادام سائفا .
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) سلطانها في تقدير الخطأ: ١ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية . موضوعي .
٥٤٧	٩٠	(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠) ٢ - الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية أو المدنية . موضوعي . المجادلة فيه أمام النقض . غير مقبولة .
١٠١٨	١٦٤	(الطعن رقم ٣٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١) سلطانها في تقدير حالة التلبس: تقدير توافر أو عدم توافر حالة التلبس . موضوعي . منازعة الطاعن في عدم توافر هذه الحالة بطلان القبض والتفتيش . جدل موضوعي . لا تجوز إثارته أمام النقض .
٩٦١	١٥٥	(الطعن رقم ٤١٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٤) سلطانها في تقدير حالة الدفاع الشرعي: ١ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . حالة الدفاع الشرعي . مناط تحققها ؟

الصفحة	القاعدة	
		تجريد المجنى عليه من آلة العدوان وطعنه بها . لا يعد من قبيل الدفاع الشرعى . حد ذلك ؟ حق الدفاع الشرعى . لم يشرع لمعاقبة معتدى على اعتدائه . مثال لتسبيب سائغ للرد على الدافع بقيام حالة الدفاع الشرعى .
٨٩٣	١٤٨	(الطعن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٨) ٢ - تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . مادام سائغا . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض . مثال لتسبيب سائغ لإنتفاء حالة الدفاع الشرعى بالنسبة للطاعنين .
٩٠٤	١٥٠	(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩) ٣ - تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . مادام سائغا . مثال لتسبيب سائغ لإنتفاء توافر حالة الدفاع الشرعى بالنسبة للطاعن .
٩١٢	١٥١	(الطعن رقم ٤١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩) سلطانها فى تقدير العقوبة: ١ - الأمر فى إيقاف التنفيذ . كالأمر فى تقدير العقوبة . موضوعى .
٤٨٢	٨٠	(الطعن رقم ٦٧٧٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)

الصفحة	القاعدة	
٩٩٧	١٦١	٢ - تقدير مبررات الرأفة أو عدم قيامها . موضوعي . (الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠) سلطانها في تقدير الظروف المخففة: راجع: مسئولية جنائية " الاعفاء منها "
	٤٨٢	(القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم) سلطانها في تقدير موجب الاعفاء: شرط الاعفاء من العقاب المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ بعد علم السلطات بالجريمة ؟ تقدير توافر موجب الاعفاء أو انتقائه . موضوعي . (الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١)
٧٠٩	١١٩	سلطانها في تقدير عناصر الجريمة: راجع: مسئولية جنائية
٣٤٧		(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم)

الصفحة	القاعدة	
		سلطانها في تقدير علاقة السببية:
		تقدير توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي . حد ذلك ؟
		استخلاص المحكمة أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . كفايته . لتوافر علاقة السببية .
١٠١٨	١٦٤	(الطعن رقم ٣٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)
		سلطانها في تقدير وقوع الجريمة:
		العاهة المستديمة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات . تعريفها ؟ تقدير قيام العاهة من واقعات الدعوى . موضوعي .
١١٥٨	١٨٦	(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)
		سلطانها في تعديل وصف التهمة:
		١ - عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي ترفع به الدعوى الجنائية على المتهم . حقها في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .
٧٢٦	١٢٢	(الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)

محكمة النقض

٤١٥

الصفحة	القاعدة	
١٢٤٦	٢٠١	<p>٢ - حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة . بون حاجة إلى لفت نظر الدفاع شرط ذلك ؟</p> <p>لا مصلحة للطاعن فى المجادلة من تغيير صفته من فاعل أصلى فى جريمة الاختلاس إلى شريك فيها . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١٢ / ١٩)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>وصف التهمة</p> <p>(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٤٠)</p>
<h3>محكمة النقض</h3>		
٥	١	<p>أ - سلطتها :</p> <p>١- تحرى معنى اللفظ . تكييف قانونى . خضوعه لرقابة محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩ / ١ / ٥)</p>
٤٩١	٨١	<p>٢ - حق محكمة النقض فى نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ٤ / ٤)</p> <p>٣- وجوب أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا إلى ما رتب عليه من نتائج بغير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق .</p> <p>لمحكمة النقض مراقبة تأدية الأسباب التى يوردها الحكم إلى النتيجة التى خلص إليها .</p>
٦٦٨	١١٣	<p>(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ٧ / ٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		ب - سلطتها في الرجوع في الحكم :
٤٢٧	٧٢	١- جواز رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن . متى ثبت سقوط التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل إصدار حكمها . (الطعن رقم ٤٧٠٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢)
		٢- الأحكام الصادرة من محكمة النقض . لا سبيل للطعن عليها بأى طريق . جواز رجوع هذه المحكمة في أحكامها في أحوال مخصوصة تحقيقا لحسن سير العدالة . مثال .
٦٢٢	١٠٠	(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)
		٢- قضاء محكمة النقض بسقوط الطعن لعدم تقدم الطاعن للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن . ثبت أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ العقوبة وقضى في الإشكال بإيقاف التنفيذ مؤقتا حين الفصل في الطعن بالنقض . وجوب الرجوع في الحكم السابق صدوره بسقوط الطعن .
٦٢٢	١٠٤	(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٨)
		ج - نظرها موضوع الدعوى :
		١- عقوبة المادة ٢/٢٢٤ عقوبات . يكفي لتطبيقها ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن . مثال لتسبيب سائق لحكم بالإدانة في جريمة قتل مقترنة بجريمة سرقة . صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى .
٨٧	١١	(الطعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢- تقاضى مقدم إيجار وفق المادة السادسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مقصور على المباني المنشأة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .</p> <p>نقض الحكم بناء على طلب أحد الخصوم غير النيابة العامة .</p> <p>عدم جواز إضرارته من طعنه .</p> <p>مثال لحكم بالادانة فى جريمة تقاضى مقدم إيجار صادر من محكمة النقض حال نظرها موضوع الدعوى .</p>
١١٤١	١٨٤	<p>(الطعن رقم ٢٣٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>اعدام</p> <p>(القاعدتان رقما ٤٠ ، ١١٢ بالصحيفتين رقمى ٢٤٠ ، ٦٦١)</p> <p>وغرامة</p> <p>(القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٧١)</p> <p>ومحكمة الموضوع سلطتها فى تقدير الدليل "</p> <p>(القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٤٩)</p> <p>ونقض "أثر الطعن "</p> <p>(القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٣٧٦)</p> <p>ونقض "حالات الطعن . الخطأ فى القانون " .</p> <p>(القواعد أرقام ١٩ ، ٥٣ ، ٩٥ ، ١١٧ ، ١٥٩ ، ١٩١ ، ٢١٧)</p> <p>بالصفحات أرقام ١٢٧ ، ٣٣٢ ، ٥٧٤ ، ٦٨٨ ، ٩٨٣ ، ١١٩٢ ، ١٣٦١)</p> <p>ونقض "نطاق الطعن "</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٩ بالصحيفة رقم ٩٨٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>محكمة القيم</p> <p>لاحجية للأحكام الصادرة من محكمة القيم أمام المحاكم الجنائية . أساس ذلك ؟</p> <p>الحكم الصادر من محكمة القيم لا تنقضى به الدعوى الجنائية . إجراءات فرض الحراسة . لا توقف السير فى إجراءات الدعوى الجنائية . المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ . الإعفاء من عقوبة جريمة خلو الرجل المؤثمة بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . رهن بتحقيق موجباته .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٢٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٦)</p>
٨١٣	١٣٦	
		<p>محكمة ثانى درجة</p> <p>١- مناط الاستغناء عن سماع الشهود . المادة ٢٨٩ إجراءات ؟ محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق . الشهود الذين تلتزم بسماعهم ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)</p> <p>٢- محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق . الشهود الذين تلتزم بسماعهم ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>حكم "صف الحكم"</p> <p>(القاعدتان رقما ٢٠٢٠٤٩ بالصحيفتين رقمى ٣١٠ ، ١٢٥٥)</p>
٧٨٠	١٣٠	
٥٥٣	٩١	

الصفحة	القاعدة	
		<p>ومحكمة الأحداث " تشكيلا "</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٩٧٨)</p> <p>ومحكمة عادية</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٩٨٣)</p>
		<p>محكمة جنائية</p> <p>اختصاصها :</p> <p>١- اختصاص المحاكم المدنية أصلا بنظر دعوى التعويض الناشئة عن الجريمة . يجوز للمضرور رفعها أمام المحاكم الجنائية . استثناء .</p> <p>سلوك المضرور الطريق الاستثنائي ثم عدوله عنه . أثره : عدم جواز العودة إليه مرة أخرى . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)</p> <p>٢- قضاء الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره .</p> <p>مادامت المحكمة المدنية المحالة إليها غير مختصة بنظرها . أثر ذلك : جواز الطعن .</p>
٥٣٥	٨٦	<p>(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)</p> <p>٣- الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية . أساس ذلك ؟</p> <p>اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى المرفوعة أمامها مالم ينص</p>

الصفحة	القاعدة	
١١١٢	١٨.	<p>القانون على خلاف ذلك . المادة ٢٢١ إجراءات .</p> <p>عدم تقييدها في محاكمة المتهم عن الجرائم المعروضة عليها</p> <p>بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>محكمة مدنية</p> <p>(القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ٥)</p>
		<p>محكمة دستورية</p> <p>القضاء بعدم دستورية . نص جنائي . أثره ؟</p> <p>اعتبار الأحكام الصادرة استنادا الى ذلك النص . كأن لم تكن .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>مثال .</p>
٢٦٢	٤٢	<p>(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٣٠)</p>
		<p>محكمة عادية</p> <p>لا ولاية لمحكمة الجناح العادية في نظر جريمة خلو الرجل في</p> <p>ظل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ . قضاء محكمة ثانى درجة</p> <p>بتعديل الحكم المستأنف رغم ذلك . خطأ في القانون .</p>
٩٨٣	١٥٩	<p>(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا :</p> <p>محكمة الأحداث " تشكيلا "</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٩٧٨)</p> <hr/> <p>محكمة مدنية</p> <p>للمدعى بالحقوق المدنية إذا ترك دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية أن يرفعها أمام المحاكم المدنية . ما لم يكن قد صرح بترك الحق . أساس ومؤدى ذلك ؟</p> <p>ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية . يعد إسقاطا تتحقق آثاره بمجرد صدور الحكم به . عدم جواز عودته لتجديدها مرة أخرى أمام المحكمة الجنائية .</p> <p>حقه اللجوء إلى المحكمة المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>محكمة جنائية " اختصاصها "</p> <p>(القاعدتان رقما ٨٦ ، ١ بالصحفتين رقمي ٥ ، ٥٣٥)</p> <p>ومحكمة جنائية</p> <p>(القاعدة ١٨٠ بالصحيفة رقم ١١١٢)</p> <hr/> <p>محروقات رسمية</p> <p>راجع :</p> <p>تزوير</p> <p>(القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٤٨٢)</p>
٥	١	

الصفحة	القاعدة	
		<p>مرور</p> <p>راجع :</p> <p>نقض "مايجوز وما لايجوز الطعن فيه من الأحكام"</p> <p>(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٤٢٢)</p>
		<p>موازين</p> <p>راجع</p> <p>مصادرة</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ١٢٣٢)</p>
		<p>مسئولية جنائية</p> <p>١- صدور أمر بوضع أرصدة المتهم تحت التحفظ . قوة قاهرة .</p> <p>ترتب إنعدام مسئوليته عن جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات .</p> <p>تمسك الطاعن ان امتناع البنك عن الدفع مرجعه صدور قرار</p> <p>بالتحفظ على حساب الشركة التي يمثلها . دفاع جوهرى . قعود</p> <p>المحكمة عن تحقيقه . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٤٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٩٨٩/٢/٢)</p> <p>٢- السداد اللاحق على تمام التبديد . لا يعفى من المسئولية</p> <p>الجنائية .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٥)</p> <p>٢- توافر ظرف سبق الإصرار . يرتب تضامنا بين المتهمين فى</p> <p>المسئولية الجنائية .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢)</p>
١٥٦	٢٨	
٢١٩	٣٧	
٣٤٧	٥٥	

مستولية جنائية

٤٢٣

الصفحة	القاعدة	
		٤- شروط الغيبوبة المانعة من المستولية ؟ تقدير موانع المستولية الناشئة عن فقدان الشعور. موضوعي.
٣٤٧	٥٥	(الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢) ٥- تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن شكواه في جريمة ضرب بسيط. لا أثر له على الدعوى الجنائية ولا المستولية الجنائية عن تلك الجريمة .
٣٩٩	٦٧	(الطعن رقم ٣٩٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦) ٦- إثبات الحكم مساهمة الطاعن في جريمة السرقة التي قارفها ودبر أمرها مع باقي المتهمين . كفايته لمساعدته كفاعل أصلي .
٤٤٥	٧٦	(الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣) ٧- الجنون أو عاهة العقل دون غيرهما مناط الإعفاء من العقاب . اساس ذلك ؟ الحالة النفسية والعصبية تعد من الأعذار القضائية المخففة التي يرجع الأمر فيها لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .
٤٨٢	٨٠	(الطعن رقم ٦٧٧٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤) ٨- تنازل المجنى عليها في جريمة هتك العرض أو الصلح مع المتهم . لا أثر لهما على الجريمة التي وقعت أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها .
٦١٨	١٠٣	(الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٩- مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين . يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها .</p> <p>عدم التزام المحكمة ببيان وقائع خاصة لإثبات الاتفاق غير ما يثبت مما يعتبر سبق اصرار .</p> <p>إثبات الحكم تصميم المتهمين على ضرب المجنى عليه الأول بما يرتب تضامنا في المسؤولية . كفايته لمؤاخذة الطاعنين بوصفهما فاعلين أصليين سواء كان الفعل الذي قارفه محمدا بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مساهمة هذا الفعل في النتيجة .</p>
٧٩٧	١٣٣	<p>(الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)</p> <p>١٠- إيراد الحكم أن وفاة المجنى عليه حدثت من إصاباته التي أحدثها الطاعن وآخر وأن كلا منهما أسهم في إحداث الوفاة . يصح معه مساءلة الطاعن عن جنائية الضرب المفوضى إلى الموت . وفي إثبات علاقة السببية بين فعلته والنتيجة .</p>
٩٥ .	١٥٤	<p>(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٣)</p> <p>١١- مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات ؟</p>
٩٦٧	١٥٦	<p>(الطعن رقم ٤١٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)</p> <p>١٢- خطأ المجنى عليه . لا يسقط مسؤولية المتهم . مادام لم يترتب عليه انتقاء الأركان القانونية للجريمة .</p>
١٠١٨	١٦٤	<p>(الطعن رقم ٣٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٢- مناط المسؤولية في جريمة إقامة مصنع أو قمينة طوب . أن تكون الأرض المقام عليها المصنع أو القمينة من الأراضي الزراعية . انحسار هذا الوصف عن الأرض . لا تأثيم . علة ذلك ؟ اكتفاء حكم الادانة في جريمة إقامة قمينة طوب على أرض زراعية في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر الضبط بون إيراد مضمونه وإغفاله استظهار طبيعة الأرض التي أقيمت عليها القمينة . قصور .</p>
١١٠٣	١٧٨	<p>(الطعن رقم ٤٨٧٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٩) ١٤- مساعلة الجاني عن الجرائم التي ارتكبها مع غيره . وإن قل نصيبه في الافعال المكونة لها .</p>
١٢٤٦	٢٠١	<p>(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩) ١٥- متى يلزم اثبات الاتفاق على ارتكاب الجريمة ؟</p>
١٢٦٩	٢٠٤	<p>(الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١) راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب "الجنون والعاهة العقلية". (القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٤٠٣) وايجار أماكن (القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٥٨١) وحكم "مالا يعيبه" (القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٧٤٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>ودفاع "الإخلال بحق الدفاع . مايو فره"</p> <p>(القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٣٧٣٢)</p> <p>ومحكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير الخطأ"</p> <p>(القاعدتان رقما ٩٠ ، ١٦٤ بالصحيفتين رقمى ٥٤٧ ، ١٠١٨)</p> <p>ومحكمة الموضوع "سلطانها فى تقدير الدليل"</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ١٠٠٦)</p> <p>ونقد</p> <p>(القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ١٢٧٥)</p>
		<p>مستولية مدنية</p> <p>١- نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يوجب نقضه كذلك بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)</p> <p>٢- إثبات الحكم وقوع الفعل المضار من الطاعن . كفايته للإحاطة بأركان المسئولية المدنية . والقضاء بالتعويض . عدم بيان الحكم - من بعد - الضرر بنوعيه . لايعييه</p> <p>عدم إلزام المحكمة ببيان مدى الضرر الذى قدر التعويض على أساسه . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)</p> <p>٣- عدم التزام المحكمة ببيان عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض .</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)</p>
١٨	٢	
٢١	٣	
٤٠٩	٦٩	

الصفحة	القاعدة	
١١٣١	١٨٣	<p>٤- عدم جواز الطعن بالنقض . من المدعى بالحقوق المدنية والمسئولية عنها . إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية .</p> <p>المادة ٢/٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٤)</p>
١١٥٨	١٨٦	<p>٥- بيان الحكم العناصر القانونية لجريمة إحداث عاهة يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .</p> <p>عدم بيانه عناصر الضرر عند قضائه بالتعويض . لا خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)</p>
١٣٥٢	٢١٥	<p>٦- علم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد . غير مؤثر .</p> <p>المطالبة بتعويض الضرر الفعلى الناتج عن الجريمة لكون المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك . شرط قبول الدعوى المدنية فيها .</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٦١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>بلاغ كاذب</p> <p>(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٣١٠)</p> <p>ودعوى جنائية "قيود تحريكها"</p> <p>(القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٦٠٢)</p> <p>ومحكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الخطأ"</p> <p>(القاعدتان رقما ٩٠ . ١٦٤ بالصحيفتين رقمي ٥٤٧ ، ١٠١٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>ومحكمة الموضوع " سلطاتها في تقدير الدليل "</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ١٠١٨)</p> <hr/> <p>مصادرة</p> <p>١- جزاء المصادرة المنصوص عليها في المادة ١١٠ عقوبات .</p> <p>طبيعته : عقوبة . وجوب توقيعها على من يثبت مقارفته الجريمة فاعلا كان أو شريكا .</p> <p>وجوب تفسير نص المادة ١١٠ عقوبات على مدى نص المادة ٣٠ من ذات القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)</p> <p>١٧١ ٣١</p> <p>٢- مجرد عرض الرشوة من جانب صاحب الحاجة أو وسيطه .</p> <p>عدم كفايته لوقوع الرشوة . اعتباره جريمة خاصة لها ذاتيتها .</p> <p>لا يمتد إليها حكم المصادرة المقررة كعقوبة تكميلية إلى جريمة الرشوة . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)</p> <p>١٧١ ٣١</p> <p>٣- يجب - في جميع الأحوال - مصادرة الأشياء التي تعد حيازتها جريمة في ذاتها ولو لم تكن ملكا للمتهم . المادة ٣٠ عقوبات</p> <p>القضاء ببراءة المطعون ضده لعدم توافر القصد الجنائي في حقه في جريمة حيازة أداة وزن غير مدموغة وغير صحيحة . يوجب المصادرة</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٢٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)</p> <p>١٢٣٢ ١٩٨</p>

معارضة

٤٢٩

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: right;">راجع أيضا :</p> <p style="text-align: right;">محال عامة</p> <p style="text-align: right;">(القاعدة رقم ٢١٧ بالصحيفة رقم ١٣٦١)</p> <hr style="width: 20%; margin: 10px auto;"/> <p style="text-align: center;">معارضة</p> <p style="text-align: center;">نظرها والحكم فيها :</p> <p>١- إعلان المعارض لجلسة المعارضة وجوب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته . إعلانه لجهة الإدارة . لا يصح . ابتناء الحكم في المعارضة عليه .</p> <p>إثبات المحضر عدم الاستدلال على الطاعن لا يكفي للاستيثاق من جدية مسلكه من اجراءات سابقة على الإعلان .</p> <p>عدم إثبات ما توجبه المادة ١٩ إجراءات . أثره : بطلان الإعلان مثال .</p> <p style="text-align: right;">(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١)</p> <p>٢- القضاء في المعارضة . صحته رهن بسماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بغير عذر .</p> <p>الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .</p> <p>إغفال المحكمة التعرض للشهادة الطبية التي تشير إلى المرض الذي تعلل به الطاعن كعذر مانع من الحضور والتفاتها عن التأجيل المبني على هذا العذر . قصور .</p>
١٤٦	٢٥	
٤٢٧	٧٢	<p style="text-align: right;">(الطعن رقم ٤٧٠٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
٧٢٣	١٢١	<p>٢- وجود الطاعن بالسجن فى اليوم المحدد لنظر معارضته . عذر قاهرى يبرر تخلفه .</p> <p>القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . دون الإشارة الى هذا العذر الذى أبداه محاميه . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)</p> <p>٤- تخلف الطاعن عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر معارضته . رغم إعلانه بها قانونا وبدون عذر مقبول . فإن الحكم الصادر فيها يكون فى حقيقته حكما باعتبار المعارضة كأن لم تكن .</p> <p>تقرير الطاعن بالنقض فى هذا الحكم وإيداع أسباب الطعن . بعد الميعاد المحدد قانونا . بدون عذر مقبول . يوجب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .</p>
١٠٢٧	١٦٥	<p>(الطعن رقم ٣٣٣٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٢)</p> <p>٥- جواز حضور وكيل عن المعارض . متى كان هو المستأنف وحده للحكم الصادر بالغرامة . القضاء باعتبار معارضته كأن لم تكن رغم حضور وكيل عنه . خطأ فى القانون .</p> <p>حجب الخطأ المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون مع النقض الاعادة .</p>
١٣٦٤	٢١٨	<p>(الطعن رقم ٤٨٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨)</p> <p>مايجوز الطعن فيه من الأحكام :</p> <p>١- جواز الطعن بالمعارضة فى الأحكام الصادرة حضوريا اعتباريا من محاكم أمن الدولة المستأنفة . أساس ذلك ؟</p> <p>الحكم بعدم جواز المعارضة فى الحكم الحضرى الاعتبارى</p>

الصفحة	القاعدة	
		الاستثنائي . خطأ في القانون .
		عدم امتداد أثر الطعن لمن لم يكن طرفاً في الخصومة الاستثنائية .
٢٢٣	٣٨	(الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٥) ٢- كون الحكم قابلاً للطعن فيه بالمعارضة . أثره : عدم جواز طعن النيابة العامة عليه بالنقض إلا بعد الفصل في المعارضة أو قوات ميعادها .
١٢٥٥	٢٠٢	(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠) ٢- إعلان المعارض بجلسة المعارضة . يجب ان يكون لشخصه أو محل إقامته . تسليم الإعلان لغيره ممن يجوز لهم ذلك قانوناً في موطن المعارض . قرينة غير قاطعة على علمه به . مؤدى ذلك ؟ ثبوت ان الطاعن وقت اجراء الإعلان بالجلسة كان خارج البلاد . يعيب الحكم . عدم سريان ميعاد الطعن بالنقض . إلا من يوم علم الطاعن رسمياً بالحكم .
١٣٦٧	٢١٩	(الطعن رقم ٥٠٠٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨) راجع ايضاً إعلان (القاعدة رقم ١٦٥ بالصحيفة رقم ١٠٢٧)

الصفحة	القاعدة	مواد مخدرة
		١- عقوبة الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٣٤ من قانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . لا يجوز طبقا للمادة ٣٦ من القانون المذكور عند إعمال المادة ١٧ عقوبات النزول بالعقوبة المقررة إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة .
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١) ٢- إجراءات التحريز . عمل تنظيمي للمحافظة على الدليل . مخالفتها . لا يترتب عليها البطلان .
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤) ٣- مجادلة المتهم باحراز مخدرات فيما اطمأنت إليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذي جرى تحليله . جدل في تقدير الدليل . إثارته أمام النقض . غير مقبول .
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤) ٤- التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن العلم بالجواهر المخدر . غير لازم . طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع وظروف يكفي للدلالة على توافره .
٤٩١	٨١	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤) ٥- تصدير المخدر . ماهيته ؟ متى يلزم التحدث عن القصد من تصدير المخدر استقلالا ؟
٧٠٩	١١٩	(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١)

الصفحة	القاعدة	
		٦- جلب المخدر فى مفهوم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ الاقليم الجمركى . والخط الجمركى . ماهية كل منهما فى مفهوم المواد الثلاثة الأول من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ؟ تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى . بغير استيفاء الشروط المنصوص عليها فى القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد جلبا محظورا
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) ٧- الحيازة المادية للمخدر ليست شرطا لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة . كفاية أن يكون سلطانه مبسوطا على المخدر .
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) ٨- اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هى التى أرسلت الى التحليل وأخذها بالنتيجة التى انتهى إليها . عدم جواز مجادلتها فيه . طالما قد أقامت اقناعها على ما ينتجه .
٩٦١	١٥٥	(الطعن رقم ٤١٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٤) ٩- إثارة الطاعن أن جانبا من المواد المضبوطة لم يرسل إلى التحليل وبالتالي لم يثبت أنه مادة مخدرة فلا يجوز الاستناد الى مقداره فى معرض التدليل على جريمة الجلب . جدل موضوعى . غير مقبول أمام النقض .
٩٦٧	١٥٦	(الطعن رقم ٤١٢٢ لسنة ٥٩ ق ١٩٨٩/١١/١٤) ١٠- التحقق من علم المتهم بأن المادة المضبوطة . موضوعى . مادام سائغا .
٩٦٧	١٥٦	(الطعن رقم ٤١٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١١- انتفاء مصلحة الطاعن في تعييبه الحكم في خصوص لجريمة عرض الرشوة . مادام الحكم قد دانه كذلك بجريمة جلب المخدر وأوقع عليه عقوبة تدخل في نطاق تلك المقررة لها بالمادة ٣٢ عقوبات .</p>
١٣١٣	٢١٣	<p>(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p>
		<p>١٢- مناط الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات</p>
١٣١٣	٢١٣	<p>(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p>
		<p>راجع ايضا :</p> <p>إثبات "بوجه عام"</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٩٦٧)</p> <p>وارتباط "عقوبة الجرائم المرتبطة"</p> <p>(القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٧٠٩)</p> <p>وتفتيش "إذن التفتيش"</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٧٦٩)</p> <p>وتفتيش "إذن التفتيش . إصداره ."</p> <p>(القاعدتان رقما ١٥٢ ، ١٧١ بالصحيفتين رقمي ٩٢٢ ، ١٠٦٩)</p>

الصفحة	القاعدة
	وتفتيش وإذن التفتيش . تنفيذه .، (القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٩٩٧) وتفتيش "إذن التفتيش . تسببه " . (القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٥٦) وجلب (القاعدتان رقما ٨١، ٢١٣ بالصحيفتين رقمي ٤٩١، ١٣١٣) وجريمة "أركانها " . (القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١٢٨٥) ودفاع "الإخلال بحق الدفاع . مايتوفره " . (القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٨٤) ودفع "الدفع ببطلان التفتيش " . (القاعدتان رقما ٣٦، ١٦٠ بالصحيفتين رقمي ٢٠٧، ٩٨٨) ودفع "الدفع بصور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش " . (القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم ١٠٦٩) شهادة سلبية (القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٤٣٦)

الصفحة	القاعدة
	وعقوبة "الاعفاء منها "
	(القاعدتان رقما ١٠، ١١٩ بالصحيفتين رقمي ٨١، ٧٠٩)
	وعقوبة "تطبيقها ،،
	(القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٤٩١)
	وفاعل أصلى
	(القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٩٢٢)
	وقصد جنائى
	(القواعد أرقام ٦، ١٢٨، ١٧١، ٢١٣ بالصفحات أرقام ٥٦،
	٧٦٩، ١٠٦٩، ١٣١٣)
	ومأمورو الضبط القضائى
	(القاعدتان رقما ٦، ١٦٠ بالصحيفتين رقمي ٥٦، ٩٨٨)
	ومحكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير الدليل"
	(القواعد أرقام ٦، ٨١، ١٧١ بالصفحات أرقام ٥٦، ٤٩١،
	١٠٦٩)
	ومحكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير التحريات ."
	(القاعدتان رقما ٦، ٨٢ بالصحيفتين رقمي ٥٦، ٥١٤)
	ومحكمة الموضوع "سلطتها فى القصد الجنائى"
	(القاعدتان رقما ١٣١، ١٥٣ بالصحيفتين رقمي ٧٨٧، ٩٢٢)
	ومسئولية جنائية "الإعفاء عنها ."
	(القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٩٦٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>ونقض "أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٧٦٢)</p> <p>ونقض "حالات الطعن.الخطأ فى القانون " .</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٩٢٢)</p>
		<hr/> <p>موانع العقاب</p> <p>الغيبوبة الناشئة عن تناول عقاقير مخدرة .</p> <p>راجع :</p> <p>مسنولية جنائية</p> <p>(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٤٧)</p> <hr/> <p>موظفون عموميون</p> <p>١- إعلان الصورة التنفيذية للحكم المنفذ به إلى الموظف المختص المطلوب إليه تنفيذه . شرط لانطباق المادة ١٢٣ عقوبات .</p> <p>علة ذلك ؟</p> <p>الدفع بعدم إعلان السند التنفيذى . جوهري . عدم مواجهته</p> <p>والرد عليه . قصور</p>
١٣٦	٢٢	(الطعن رقم ٣٤٥٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢- تحقق صفة الموظف العام ركن في جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات .</p> <p>تمسك المتهم في جريمة اختلاس أموال أميرية بإنحسار صفة الموظف العام عنه واعتبار الواقعة جنحه وليست جناية اختلاس .</p> <p>دفاع جوهرى . على المحكمة أن تمحصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه .</p> <p>اطراح المحكمة دفاع الطاعن جملة دون أن تقسته حقه .</p> <p>قصور .</p>
٥٧٨	٩٦	<p>(الطعن رقم ٦٩٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/١١)</p> <p>٣- الحماية المقررة في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ اجراءات .</p> <p>مقصورة على الموظفين والمستخدمين العاملين بالنسبة لما يرتكبونه من جرائم اثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .</p>
٦٠٢	١٠١	<p>(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)</p> <p>٤- ماهو الموظف العام ؟</p> <p>اعتبار الشخص في حكم الموظف العام في مجال معين . عدم اعتباره كذلك فيما يخرج عن هذا المجال .</p>
٦٠٢	١٠١	<p>(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥- الحماية التي تسبغها الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات على الموظف العام عدم سريانها على رئيس مجلس ادارة شركة القطاع العام والعاملين بها .</p> <p>علاقة رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام بالشركة المعين بها . تعاقدية . يحكمها قانون العمل وتنظم العاملين بالقطاع العام . لا يغير من ذلك صدور قرار تعيينه من رئيس مجلس الوزراء .</p> <p>أداة التعيين لا تسبغ على الشخص صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة في جانبه .</p>
٦٠٢	١٠١	<p>(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)</p> <p>٦- الموظف أو المستخدم العام . تعريفه ؟</p>
٨١٩	١٣٨	<p>(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p> <p>٧- النص في المادتين ١١ ، ١٤ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ على اعتبار أموال الاحزاب من الأموال العامة واعتبار القائمين عليها والعاملين بها في حكم الموظفين العموميين ، عدم تضمينه أو غيره من القوانين النص على اعتبار أموال الصحف غير القومية من الأموال العامة ولا على اعتبار العاملين بها من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .</p>
٨١٩	١٣٨	<p>(الطعن رقم ٦٤٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨- العاملون في شركات القطاع العام . اعتبارهم في حكم الموظفين العموميين بالنسبة لجرائم الرشوة والاختلاس وتلك الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .</p> <p>نطاق تطبيق المادتين ٢٦، ٢٧ عقوبات . مقصور على الموظفين العموميين دون غيرهم .</p> <p>انتهاء الحكم المطعون فيه إلى توقيع عقوبة العزل على الطاعن رغم أنه ليس موظفا عاما . خطأ في القانون . موجب التصحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>دعوى جنائية "قيود تحريكها"</p> <p>(القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٦٠٢)</p> <p>ورشوة</p> <p>(القاعدتان رقما ٤٣، ١٣٨ بالصحيفتين رقمي ٢٦٥، ٨١٩)</p> <p>وقانون "الاعتذار بالجهل بالقانون"</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٥ بالصحيفة رقم ٧٥١)</p> <p>ومحكمة استئنافية</p> <p>(القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٦٥٧)</p> <p>ونقض "حالات الطعن.الخطأ في القانون"</p> <p>(القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ١١٩٢)</p>
٨٥٤	١٤١	

الصفحة	القاعدة	
		<p>(ن)</p> <p>نصب - نظافة عامة - نظام عام - نقد</p> <p>- نقض - نيابة عامة</p> <p style="text-align: center;">نصب</p> <p>١ - سرقة الورقة والحصول عليها بطريق التهديد . دخولهما في حكم ضياعها .</p> <p>الحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بحالات الاباحة فى المعارضة فى الوفاء بقيمته . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٥٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٨٩)</p> <p>٢ - عدم جواز محاكمة مرتكب سرقة اضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه الذى له التنازل عن دعواه فى أية حالة كانت عليها ، وأن يقف تنفيذ الحكم على الجانى فى أى وقت شاء . المادة ٣١٢ عقوبات .</p> <p>القييد الوارد على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة السرقة . علقه ؟ امتداد أثره إلى الجرائم التى تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق .</p>
٧٢	٨	
٥٧٤	٩٥	(الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١١/٥/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - جريمة النصب وفق نص المادة ٣٣٦ عقوبات . مايلزم لتوافرها ؟
١١٢٦	١٨٢	ما يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بآخر؟ (الطعن رقم ٤٨٢ هـ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)
		<hr/>
		نظافة عامة
		حق الطعن بالنقض . قصره على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجنح بون المخالفات . إلا ما كان منها مرتبطا بجناية أو جنحة . المادة ٢٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		جريمة الاضرار بالصحة العامة ، المؤثمة بالمادتين ١ ، ٩ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ والمعاقب عليها بالغرامة التى لا تزيد عن مائة جنيه . من المخالفات . عدم جواز الطعن على الحكم الصادر فيها بالنقض .
٨٠٩	١٣٥	(الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٥)
		<hr/>
		نظام عام
		١ - القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ ناسخ للأحكام الاجرائية والموضوعية الواردة فى قانونى الاجراءات والعقوبات فى صدد محاكمة الأحداث ومعاقبتهم .

الصفحة	القاعدة	
		<p>اختصاص محكمة الأحداث بوزن غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة . أساس ذلك؟</p> <p>قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين . تعلقها بالنظام العام .</p> <p>دفع الحاضر مع المتهم بأنه حدث . جوهري . عدم تعرض المحكمة له إيراداً رداً . قصور .</p>
١١٧	١٧	<p>(الطعن رقم ٥٤٠٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٠)</p> <p>٢ - عدم تعلق أو جه البطلان الخاصة بالتكليف بالحضور بالنظام العام .</p> <p>حضور المتهم بنفسه أو بوكيل عنه بالجلسة . ليس له التمسك ببطلان أوراق التكليف بالحضور . أساس ذلك ؟</p>
٣٩٩	٦٧	<p>(الطعن رقم ٣٩٨٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)</p> <p>٢ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض لتعلقه بالنظام العام . حد ذلك ؟</p>
٥٣١	٨٥	<p>(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)</p> <p>٤ - تشكيل محكمة الأحداث من قاض واحد يعاونه خبيران من الاختصاصيين أحدهما على الأقل من النساء . أساس ذلك ؟</p> <p>انعقاد الاختصاص بمحاكمة الحدث . لمحكمة الأحداث بوزن غيرها .</p>

الصفحة	القاعدة	
		تعلق قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين بالنظام العام .
		نظر محكمة الجناح العادية دعوى مقامة ضد حدث بون أن تكون لها ولاية الفصل فيها . خطأ فى القانون . عدم تنبه محكمة ثانى درجة لذلك وقضاها بتعديل الحكم المستأنف . أثره ؟
٩٧٨	١٥٨	(الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)
		٥ - القواعد المتعلقة بالاختصاص فى المسائل الجنائية من النظام العام . مؤدى ذلك ؟
٩٨٣	١٥٩	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)
		٦ - الأماكن التى يتعين بها الاختصاص . قسائم متساوية . المادة ٢١٧ إجراءات .
		قواعد الاختصاص فى المسائل الجنائية تعلقها بالنظام العام . وجوب اشتغال الحكم على أسبابه . المادة ٢١٠ إجراءات . القضاء برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى . وعدم إيراد أسباب ذلك . قصور .
١٠٣١	١٦٦	(الطعن رقم ٣٧٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٢)
		راجع أيضا :
		استئناف " نطاقه "
		(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٩٥)
		دعوى جنائية " قيود تحريكها "
		(القاعدتان رقما ١٠٩ ، ١١١ بالصحيفتين رقمى ٦٤٨ ، ٦٥٧)

الصفحة	القاعدة	نقد
		<p>١ - إدخال أو إخراج النقد المصرى على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا . مؤتم . المادة ٩ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .</p> <p>العقوبات المقررة لمخالفة أحكام القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ أو الشروع فيها ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦١٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٨)</p> <p>٢ - الجريمة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . عمدية . لم يستلزم القانون لها قصدا خاصا . مؤدى ذلك ؟</p> <p>الجهل بالقانون أو الغلط فى فهم نصوصه . لا ينفى القصد الجنائى . أساس ذلك ؟</p> <p>العلم بالقانون الجنائى والقوانين العقابية المكمل له . مفترض فى حق الكافة .</p> <p>الدفع بالجهل أو الغلط فيه لنفى القصد الجنائى . غير مقبول .</p>
٩٧	١٣	<p>(الطعن رقم ٦١٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٨)</p> <p>٢ - حق السلطة التنفيذية دستوريا إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين . بون زيادة أو تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . ليس معناه نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى</p>
٩٧	١٣	

الصفحة	القاعدة	
		سن القوانين للسلطة التنفيذية .
		اللائحة لا تضع قيودا على خلاف نص فى القانون .
١٠٣	١٤	(الطعن رقم ٦١٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٩)
		٤ - صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعى .
		رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه
		وشروطه .
		تغليب نص القانون عند التعارض بينه وبين نص وارد فى
		لائحته . واجب .
١٠٣	١٤	(الطعن رقم ٦١٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٩)
		٥ - تقييد اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . حق
		المسافر فى حمل النقد الأجنبى السابق إثبات دخوله إلى البلاد
		بالمخالفة لنص القانون . أثره ؟
١٠٣	١٤	(الطعن رقم ٦١٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٩)
		٦ - القصد الجنائى فى جريمة حيازة وترويج عملة ورقية
		مقلدة . ماهيته ؟
		منازعة المتهم بجريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة . فى
		توافر القصد الجنائى . يوجب على المحكمة استظهار هذا القصد .
		مخالفة ذلك . قصور يوجب نقض الحكم .
١٩٩	٣٤	(الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عمله أجنبية من أجل استيرادها . تحققها : بانقضاء اليوم الأخير من الستة أشهر التالية على استعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجي دون تقديم ما يثبت وصول البضائع مسئولية المستورد إن كان شخصا طبيعيا . أو من يثبت ارتكابه تلك الجريمة من موظفى المستورد إن كان شخصا اعتباريا . مثال .
١٣٧٥	٢٢١	(الطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١) ٨ - الاجراء المنصوص عليه فى المادة ١٤/٢ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . فى حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . إغفال النص فى الحكم على صدوره يبطله . لا يغنى عن ذلك ثبوت صدوره بالفعل .
١٣٧٥	٢٢١	(الطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١)
<hr/>		
		نقض
		(أ) إجراءات الطعن :
		(١) التقرير بالطعن وإيداع الأسباب وتوقيعها :
		١ - عدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .
٢١	٣	(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)
١٢٠٩	١٩٤	(والطعن رقم ٨٩٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٣)
١٣١٣	٢١٣	(والطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التقرير بالطعن وإيداع الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية . لايقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه . عدم تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .
٣٣	٤	(الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠) ٣ - التقرير بالطعن ، ورقة شكلية من أوراق الإجراءات . وجوب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية . عدم جواز تكملة أى بيان فيه بأى دليل آخر خارج عنه غير مستمد منه . توقيع المقرر بالطعن بالنقض باعتباره وكيلا عن محكوم عليه آخرين نون ذكر أسمائهم . أثره : عدم قبول الطعن شكلا النسبة لهم .
٢٩٥	٤٦	(الطعن رقم ٢٧٣٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢١) ٤ - التقرير بالطعن بالنقض فى الميعاد نون تقديم أسبابه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٣٤٧	٥٥	(الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢)
٤٣٩	٧٥	(والطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
٦١٣	١٠٢	(والطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٦)
٧١٧	١٢٠	(والطعن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)
٧٤٢	١٢٤	(والطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)
٨٦٦	١٤٣	(والطعن رقم ٤٢٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)
١٠٠٦	١٦٢	(والطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
١٠٣٨	١٦٨	(والطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - وجوب توقيع أسباب الطعن المرفوع من المحكوم عليه من محام مقبول أمام النقض .</p> <p>تقرير الأسباب ، ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة . لزوم حملها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه . لا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها . إغفال ذلك . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .</p> <p>التوقيع المعتبر هو الذي يتم في نهاية مذكرة أسباب الطعن . أساس ذلك ؟</p>
٥٢٢	٨٣	<p>(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٨)</p> <p>٦ - وجوب توقيع أسباب الطعن المرفوعة من غير النيابة العامة من محام مقبول أمام محكمة النقض .</p> <p>توقيع أسباب الطعن بإمضاء يتعذر قراءته . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .</p>
٦٨٠	١١٦	<p>(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)</p> <p>٧ - التقرير بالطعن . مناط اتصال المحكمة به . إيداع الأسباب في الميعاد . شرط لقبوله .</p> <p>التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .</p> <p>عدم تقديم أسباب الطعن . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .</p>
٩٥٠	١٥٤	<p>(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٨ - التقرير بالطعن بالنقض . أثره : دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به .
		تقديم أسباب الطعن فى الميعاد . لا يغنى عن وجوب التقرير بالطعن .
١٢٦٠	٢٠٣	(الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١) (ب) ميعاده :
		١ - الشهادة المعتبرة فى خصوص إيداع أسباب الحكم . هى ما يصدر من قلم الكتاب ذاته من بيان بحصول إيداع الأسباب فى تاريخ معين بعد توقيعه من المختص .
		امتداد ميعاد الطعن بالنقض على موجب حكم المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مناطه : تقديم تلك الشهادة . التأشير على هامش الحكم بما يفيد وروده فى تاريخ معين عدم كفايته .
		عدم قيام عذر يبرر تجاوز النيابة العامة الميعاد المقرر فى المادة ٣٤ المشار إليها . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٤٣٦	٧٤	(الطعن رقم ٤٥٣٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
		٢ - اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام .
		نون التقيد بميعاد محدد . أساس ذلك ؟
٥٢٥	٨٤	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٩)
١٠٣٨	١٦٨	(والطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - الحكم الحضورى الاعتبارى . لا يسرى ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذى يثبت فيه علم الطاعن رسميا بصدر الحكم .</p> <p>مثال فى جريمة إقامة وإدارة محل بدون ترخيص .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٨٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٨٩)</p>
٧٧٦	١٢٩	<p>٤ - تخلف الطاعن عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر معارضته - رغم إعلانه بها قانونا وبدون عذر مقبول - فإن الحكم الصادر فيها يكون فى حقيقته حكما باعتبار المعارضة كأن لم تكن .</p> <p>تقرير الطاعن بالنقض فى هذا الحكم وإيداع أسباب الطعن .</p> <p>بعد الميعاد المحدد قانونا . بدون عذر مقبول . يوجب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .</p>
١٠٢٧	١٦٥	<p>(الطعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٨٩)</p> <p>٥ - التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . بعد الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . لا يقدح فى ذلك أن الطاعن كان محبوسا ومتحفزا عليه . علة ذلك ؟</p> <p>مجرد وجود الطاعن بالسجن وقت التقرير بالطعن . لا ينهض عذرا لتقديم أسبابه بعد الميعاد . ما دام لا يدعى أنه حيل بينه وبين الاتصال بمحاميه .</p>
١٠٩٩	١٧٧	<p>(الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٨٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بعدم الاختصاص . لا يبطل بحضور المتهم أو القبض عليه . إنفتاح ميعاد الطعن بالنقض فيه . من يوم صدوره . علة ذلك ؟
١٢٢٤	١٩٧	(الطعن رقم ١٢٤٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٧)
		٧ - امتداد ميعاد الطعن بالنقض إذا صادف نهايته عطلة رسمية إلى اليوم التالي لنهاية هذه العطلة .
١٢٦٠	٢٠٣	(الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
		٨ - إعلان المعارض بجلسة المعارضة . يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته . تسليم الإعلان لغيره ممن يجوز لهم ذلك قانونا في موطن المعارض . قرينة غير قاطعة على علمه به . مؤدى ذلك ؟
		ثبوت أن الطاعن وقت إجراء الاعلان بالجلسة كان خارج البلاد . يعيب الحكم .
		عدم سريان ميعاد الطعن بالنقض . إلا من يوم علم الطاعن رسميا بالحكم .
		مثال .
١٣٦٧	٢١٩	(الطعن رقم ٥٠٠٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) الصفة والمصلحة فى الطعن :
		١ - الطعن بالنقض . حق شخصى للمحكوم عليه . لوالدى الحدث أو وليه أو المسئول عنه أو النائب عن أيهم مباشرة . المادة ٣٩ من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .
١٤٣	٢٤	(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٣١)
		٢ - للنياية العامة الطعن فى الحكم ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه . أساس ذلك ؟
١٧١	٣١	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
٣٠٠	٤٧	(والطعن رقم ٦٨٠٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)
٤٢٢	٧١	(والطعن رقم ٢٨٧٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢)
٧٢٢	١٢٣	(والطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)
١١٩٢	١٩١	(والطعن رقم ١٢٤٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)
		٣ - اعتبار الحكم جرائم إعطاء رشوة لموظفين عموميين والاشتراك فى الاستيلاء على مال عام وعرض رشوة على موظف عام لم تقبل . جريمة واحدة بالتطبيق للمادة ٢/٣٢ من قانون قانون العقوبات ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى التي لم يقبل نعيه بشأنها . إنعدام مصلحته فيما يثيره بشأن الجريمتين الأخرتين .
٢٦٥	٤٣	(الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - التقرير بالطعن . ورقة شكلية من أوراق الإجراءات . وجوب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية . عدم جواز تكملة أى بيان فيه بأى دليل آخر خارج عنه غير مستمد منه . توقيع المقرر بالطعن بالنقض باعتباره وكيلا عن محكوم عليه وأخرين دون ذكر أسمائهم . أثره : عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لهم .
٢٩٥	٤٦	(الطعن رقم ٢٧٣٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢١) ٥ - حق الطعن بالنقض . مناطه . أن يكون الطاعن طرفا فى الحكم النهائى الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به .
٣٠٥	٤٨	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢) ٦ - العبرة فى أعمال المادة ١٧ عقوبات . بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانونى . إدانة المتهم بجريمة سرقة بإكراه ومعاقبته بالعقوبة المقررة لجنة السرقة بعد أعمال نص المادة ١٧ عقوبات . انتفاء مصلحته فى المجادلة فى توافر ركن الإكراه .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧) ٧ - عدم تقديم المحامى التوكيل الذى يخوله الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟
٣٧٦	٦١	(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)
٧١٧	١٢٠	(والطعن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - عدم جدوى إثارة الطاعن إنتفاء نية السرقة بالنسبة للسيارة . متى ثبت ارتكابه وآخرين جنائية سرقة النقود المؤثمة بالمادة ٣١٥ عقوبات .
٤٤٥	٧٦	(الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
		٩ - عدم جدوى النعى على الحكم بشأن جريمة سرقة سيارة المجنى عليه . مادامت العقوبة الموقعة عليه مبررة لجريمتى التزوير واستعمال محرر مزور الثابتين قبله .
٤٨٢	٨٠	(الطعن رقم ٦٧٧٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)
		١٠ - الطعن بالنقض . طبيعته : حق شخصى لمن صدر الحكم ضده . ليس لأحد غيره أن ينوب عنه فى مباشرته إلا بإذنه . عدم تقديم التوكيل الصادر من المحكوم عليه إلى محاميه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٥٣٥	٨٦	(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)
٦٤١	١٠٨	(والطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)
		١١ - انتفاء مصلحة الطاعن فى تعيب الحكم فى خصوص جريمة الاتفاق الجنائى . مادام الحكم قد أعتبر الجريمتين المسندتين إليه جريمة واحدة وفق أحكام المادة ٣٢ عقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهى حيازة عملة مقلدة بقصد ترويجها .
٧٤٢	١٢٤	(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٢ - لاجدوى من النعى على الحكم بخصوص جريمة الضرب . ما دام الحكم قد دان الطاعن بجرائم السرقة مع آخر فى إحدى وسائل النقل البرية مع حمل سلاح والضرب وحياسة سلاح أبيض وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشدها - وهى جناية السرقة تطبيقا لحكم المادة ٣٢ عقوبات .</p>
٨٤٤	١٣٩	<p>(الطعن رقم ٢٤٩٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p> <p>١٣ - النعى على الحكم من خطأ فى احتساب سن المجنى عليه وأنه ليس من المتولين تربيته أو له سلطة عليه لا مصلحة فيه . ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة فى القانون مع عدم توافر أى من الظروف المشددة .</p>
٨٧٩	١٤٥	<p>(الطعن رقم ٤٤٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦)</p> <p>١٤ - وجوب أن يكون المحامى المقرر بالطعن بالنقض فى المواد الجنائية وكىلا عن الطاعن وقت التقرير به . أساس ذلك ؟ الطعن فى الأحكام . يستلزم توكيل خاص أو توكيل عام ينص فيه على ذلك .</p> <p>صدر توكيل لاحق إستنادا إلى القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ لا يمتد إلى إجراءات الطعن فى المواد الجنائية .</p>
١٠١٥	١٦٣	<p>(الطعن رقم ٢٧٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - عدم إفصاح محامى الحكومة عن شخص من ينوب عنه فى التقرير بالطعن بالنقض اعتبار الطعن مقررا به من غير ذى صفه . أساس ذلك ؟
١٠٣٥	١٦٧	(الطعن رقم ٢٧٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٢)
		١٦ - لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم قصوره فى استظهار نيه القتل . متى كانت العقوبة المقضى بها مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٢)
		١٧ - عدم جواز الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها . إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية . المادة ٢/٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١١٣١	١٨٣	(الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٤)
		١٨ - إدانة الطاعن بجريمة إحداث عاهة مستديمة ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط . انتفاء مصلحته فى المجادلة فى شأن توافر قيام العاهة .
١١٥٨	١٨٦	(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)
		١٩ - النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . أو إجراء تحقيق لم يطلب منها ، غير جائز . انتفاء مصلحة الطاعن فى النعى على المحكمة قعودها عن

الصفحة	القاعدة	
		مناقشة الطبيب الشرعى بشأن الاصابة التى تخلف عنها عاهة . مادامت العقوبة المقضى بها تدخل فى حدود عقوبة الضرب البسيط .
١١٦٦	١٨٧	(الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠) ٢٠ - المصلحة . شرط لازم فى كل طعن . مثال لانتفاء المصلحة فى الطعن .
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢) ٢١ - انتفاء مصلحة الطاعن فى تعيينه الحكم فى خصوص جريمة عرض الرشوة . ما دام الحكم قد دانه كذلك بجريمة جلب المخدر وأوقع عليه عقوبة تدخل فى نطاق تلك المقررة لها عملا بالمادة ٢٢ عقوبات .
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥) ٢٢ - لا صفة لغير من وقع فى حقه الإجراء الباطل فى أن يدفع ببطلان . ولو كان يستفيد منه . أساس ذلك ؟
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		(ج) نطاق الطعن
		١ - وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . اتصال وجه النعى بغير الطاعن من المحكوم عليهم . يوجب نقض الحكم بالنسبة له .
١١٨٣	١٨٩	(الطعن رقم ٤٦٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١١)
		٢ - عقد الصلح ماهيته ؟
		عرض عقد الصلح على محكمة الموضوع يوجب عليها أن تستخلص من عباراته ومن الظروف التي تم فيها تحديد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه وبيان ما إذا كان يحمل في طياته تنازلا من المجنى عليه عن حقوقه المدنية . إلزام الطاعن بالتعويض . بون أن يعرض الحكم لدفاعه وطلبه اعتبار الدعوى المدنية غير قائمة استنادا إلى عقد الصلح الذي قدمه تدليلا على تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه . قصور . نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية يقتضى نقضه فيما قضى به في شقه الجنائي . علة ذلك ؟
		(الطعن رقم ٨٩٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٣)
١٢٠٩	١٩٤	٣ - اتصال وجه الطعن بمن لم يطعن به من المتهمين .
		شرطه؟ المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٢٣٥	١٩٩	(الطعن رقم ١٢٤٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		(د) ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ - الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة . عدم جواز الطعن فيها بأى وجه من الوجوه . أساس ذلك ؟
١٥٢	٢٧	(الطعن رقم ٦٠٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١)
		٢ - عدم جواز عرض النيابة العامة للحكم الصادر بالاعدام من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ . على محكمة النقض . أساس ذلك ؟
١٥٢	٢٧	(الطعن رقم ٦٠٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١)
		٣ - الحكم الاستثنائى الغيابى الصادر بالبراءة . حق المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن فيه بالنقض منذ صدوره . علة ذلك ؟
١٦٦	٣٠	(الطعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
		٤ - على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيما أغفلته . المادة ١٩٢ مرافعات .
		الطعن بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع . مؤدى ذلك ؟
٢٠٣	٣٥	(الطعن رقم ٦٢٤٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٣)
٣١٦	٥٠	(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)
٦٤١	١٠٨	(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - وصف الحكم . العبرة فيه بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه .</p> <p>وجوب حضور المتهم بجنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به . جواز إنابته وكيلا عنه في الأحوال الأخرى . المادة ٢٢٧ إجراءات .</p> <p>استئناف الطاعن وحده للحكم الابتدائي القاضي بمعاقبته بالغرامة . أثره : صدور الحكم حضوريا . جواز الطعن فيه بالنقض .</p>
٣١٠	٤٩	<p>(الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)</p> <p>٦ - ثبوت أن الحكم المطعون فيه صادر في مخالفة أثره : عدم جواز الطعن فيه بالنقض . ولو كانت الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة أساس ذلك ؟</p>
٣٦١	٥٧	<p>مثال في مخالفة عمالية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٨)</p> <p>٧ - قضاء الحكم المطعون بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فصل في شكل الاستئناف بعدم القبول .</p> <p>الطعن في حكم محكمة أول درجة أمام النقض . غير جائز .</p>
٣٧٦	٦١	<p>(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)</p> <p>٨ - انفتاح الطعن بطريق النقض . مناطه . صدور حكم منه للخصومة في موضوع الدعوى .</p>

الصفحة	القاعدة	
٣٨٤	٦٣	<p>إغفال الفصل فى الدعوى المدنية المقامة من المدعى بالحقوق المدنية . سبيل السير فيه . إعادة طرح الأمر على محكمة الموضوع . المادة ١٩٢ مرافعات . مؤدى ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)</p> <p>٩ - نظر المحكمة الدعوى الجنائية فى جرائم انتهاك ملك الغير . وجوب أن تفصل فى النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم وبعد سماع أقوال نوى الشأن . بتأييد قرار قاضى الحيازة أو بإلغائه بون مساس بأصل الحق .</p> <p>اغفال المحكمة الفصل فى طلب إلغاء قرار قاضى الحيازة . للطاعن الرجوع إلى المحكمة نفسها للفصل فيما أغفلته . أساس ذلك . المادة ١٩٢ مرافعات .</p> <p>عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم فى هذا الشأن .</p>
٣٩٣	٦٥	<p>(الطعن رقم ٢٥١٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٥)</p> <p>١٠ - حق الطعن بالنقض قصره على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجنح بون المخالفات إلا ما كان مرتبطاً بها . أساس ذلك ؟</p> <p>الطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه فى خصوص ما قضى به عن مخالفة قيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . غير جائز . متى لم تتوافر وحدة الغرض بينها وبين الجريمة الأخرى التى دين بها الطاعن أو لم ترتبط بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة .</p>
٤٢٢	٧١	<p>(الطعن رقم ٢٨٧٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١١ - عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث بالتوبيخ ويتسلم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه .</p> <p>المادة ٤٠ من القانون ٢١ لسنة ١٩٧٤ . أثره : عدم جواز الطعن عليها بطريق النقض .</p>
٤٥٥	٧٧	<p>(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٣٧)</p> <p>١٢ - صدور حكم فى موضوع الدعوى منه للخصومة أو مانع من السير فيها ، شرط لانفتاح الطعن بالنقض .</p> <p>صدور حكم بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية بعد الحكم بعدم قبول هذه الأخيرة . لا يعد منهيًا للخصومة أو مانعًا من السير فيها متى اتصلت بالمحكمة المختصة اتصالاً صحيحاً . مؤدى ذلك ؟</p>
٦٠٢	١٠١	<p>(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)</p> <p>١٣ - جواز الطعن بالنقض فى الحكم المنهى للخصومة على خلاف ظاهرة .</p>
٦٠٢	١٠١	<p>(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)</p> <p>١٤ - عدم جواز الطعن بالنقض إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .</p>
٦٤١	١٠٨	<p>(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - قضاء محكمة الجنايات خطأ بعدم الاختصاص وتخليها عن الفصل في موضوع الدعوى . يعد مانعا من السير فيها لحرمانه المتهم من حق المثل أمام قاضيه الطبيعي . الذي كفله له الدستور . أثر ذلك ؟
٧٣٣	١٢٣	(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)
		١٦ - الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى الصادر بتطبيق القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . جائز . علة ذلك ؟
٧٧٦	١٢٩	(الطعن رقم ٢٩٨٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)
		١٧ - حق الطعن بالنقض . قصره على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح بون المخالفات . إلا ما كان منها مرتبطا بجناية أو جنحه . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		جريمة الإضرار بالصحة العامة ، المؤثمة بالمادتين ١ ، ٩ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ والمعاقب عليها بالغرامة التى لا تزيد عن مائة جنيه . من المخالفات . عدم جواز الطعن على الحكم الصادر فيها بالنقض .
٨٠٩	١٣٥	(الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٨ - كون الحكم قابلا للطعن فيه بالمعارضة . أثره : عدم جواز طعن النيابة العامة عليه بالنقض إلا بعد الفصل في المعارضة أو فوات ميعادها .</p>
١٢٥٥	٢.٢	<p>(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠)</p> <p>١٩ - وجوب حضور المتهم بنفسه في الجنب المعاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به .</p> <p>الأصل أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثاني درجة واجبة التنفيذ فورا .</p> <p>حضور وكيل عن الطاعن أمام محكمة ثاني درجة . اعتبار الحكم غاييا . أساس ذلك ؟</p> <p>عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم . ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا .</p> <p>ميعاد المعارضة في الحكم المذكور لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان المتهم .</p>
١٢٥٥	٢.٢	<p>(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠)</p> <p>٢٠ - الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لاحكام المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . جواز الطعن فيها بالنقض .</p>
١٣٤٦	٢١٤	<p>(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع ايضا :</p> <p>نقض " الصفة فى الطعن "</p> <p>(القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٣٠٥)</p> <p>(هـ) حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>١ - اختصاص المحاكم المدنية أصلا بنظر دعوى التعويض الناشئة عن الجريمة . يجوز للمضروب رفعها أمام المحاكم الجنائية . استثناء .</p> <p>سلوك المضروب الطريق الاستثنائى ثم عدوله عنه . أثره : عدم جواز العودة إليه مرة أخرى . مخالفة ذلك خطأ فى القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٧٣٦ هـ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)</p> <p>٢ - للمدعى بالحقوق المدنية إذا ترك دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية أن يرفعها أمام المحاكم المدنية . ما لم يكن قد صرح بترك الحق . أساس ومؤدى ذلك ؟</p> <p>ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية . يعد اسقاطا تتحقق آثاره بمجرد صدور الحكم به . عدم جواز عودته لتجديدها مرة أخرى أمام المحكمة الجنائية . حقه اللجوء إلى المحكمة المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٣٦ هـ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)</p>
٥	١	
٥	١	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - إدانة الطاعن بجريمة الشروع فى إخراج نقد أجنبى من البلاد رغم ما أورده الحكم من إثبات الطاعن لهذا النقد بالأقرار الجمركى عند قدومه إلى مصر فى مرة سابقة . خطأ فى القانون . خطأ الحكم فى تطبيق القانون . حق محكمة النقض تصحيحه .</p>
١٠٣	١٤	<p>(الطعن رقم ٦١٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٩)</p> <p>٤ - التدابير التى يعاقب بها المشتبه فيه . وجوب ألا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات . أساس ذلك ؟</p> <p>إنزال الحكم بالمطعون ضده عقوبة تقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا لجريمة الاشتباه . خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>اقتصار العيب الذى شاب الحكم على الخطأ فى تطبيق القانون . أثره : وجوب تصحيح الخطأ والحكم وفقا للقانون .</p> <p>المادة ٢٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩</p> <p>عدم جواز أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده . أثر ذلك ؟</p> <p>مثال .</p>
١٢٧	١٩	<p>(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٥)</p> <p>٥ - العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ فى إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص هى الحبس وجوبا . المادة ٢٤٤/٣ عقوبات .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>العقوبة المقررة لجريمة عدم التزام الجانب الأيمن من نهر الطريق . هي الغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد عن خمسين جنيهاً . المادة ٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .</p> <p>العقوبة المقررة لجريمة قيادة مركبة آلية بحالة ينجم عنها الخطر . هي الغرامة التي لا تقل عن خمسين قرشاً ولا تزيد على مائة قرشاً . المادة ٧٧ من القانون سالف الذكر .</p> <p>إعمال المادة ١/٣٢ عقوبات والقضاء بعقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث يقتضى الحكم بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة إصابة أكثر من ثلاث أشخاص وهي الحبس وجوباً . قضاء الحكم المطعون فيه بتفريم المتهم مائة جنيه . خطأ فى القانون . يوجب نقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف .</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٣٠)</p> <p>٦ - انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم . المادة ١٤ إجراءات .</p> <p>صدور حكم باعتبار الحكم الغيابي قائماً بعد وفاة المتهم . خطأ فى القانون . يوجب النقض والتصحيح والقضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية .</p>
١٣٩	٢٣	
١٧١	٣١	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٧ - جواز الطعن بالمعارضة فى الأحكام الصادرة حضوريا إعتباريا من محاكم أمن الدولة المستأنفة . أساس ذلك ؟</p> <p>الحكم بعدم جواز المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنافى . خطأ فى القانون .</p> <p>عدم إمتداد أثر الطعن لمن لم يكن طرفا فى الخصومة الاستثنافية .</p>
٢٢٣	٣٨	<p>(الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٩)</p> <p>٨ - صدارة القصور على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .</p>
٢٤٠	٤٠	<p>(الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٩)</p> <p>٩ - إيقاف التنفيذ فى الجنايات والجنح . قصره على العقوبات الجنائية البحتة دون الجزاءات الأخرى . ولو تضمنت معنى العقوبة.</p> <p>الحكم بوقف تنفيذ ضريبة الاستهلاك والتعويض وبدل المصادرة المقضى بها . خطأ فى القانون . يوجب التصحيح . متى</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>كان الحكم قد انتهى إلى صحة اسناد التهمة بين واقعتها بما تتوافر به عناصرها . أساس ذلك ؟</p>
٣٨١	٦٢	<p>(الطعن رقم ٨٤٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)</p> <p>١٠- انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنع بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة . الإجراءات القاطعة للتقادم ؟</p> <p>مضى ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الحكم الابتدائي إلى يوم التقرير بالطعن فيه بالاستئناف . دون اتخاذ إجراء قاطع للتقادم . يوجب القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .</p> <p>الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بادانة الطاعن رغم انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . خطأ في القانون . يوجب نقضه والحكم بانقضائها بمضى المدة .</p> <p>الدعوى المدنية التابعة . عدم انقضاؤها إلا بمضى المدة المقررة لها في القانون المدني .</p>
٣٩٦	٦٦	<p>(الطعن رقم ٥٦٤٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١١- العبرة في تشديد العقوبة هي بدرجة العقوبة في ترتيب العقوبات</p> <p>قضاء محكمة أول درجة بالحبس والغرامة . أثره : لا يجوز لمحكمة الاستئناف زيادة مقدار الغرامة وإن انقصت مدة الحبس .</p> <p>علة ذلك ؟</p>
٤١٦	٧٠	<p>(الطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)</p> <p>١٢- عدم جواز نظر الاستئناف المرفوع من النيابة متى كان الحكم المستأنف قابلاً للمعارضة فيه من المتهم . علة ذلك ؟</p> <p>تصدى المحكمة الاستئنافية للفصل في الاستئناف المقام من النيابة قبل إعلان الحكم الغيابي المستأنف للمتهم . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح بإيقاف نظر الاستئناف حتى يفصل في معارضة المحكوم عليه أو ينقضى ميعادها .</p>
٤٢٢	٧١	<p>(الطعن رقم ٢٨٧٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢)</p> <p>١٣- مناط تطبيق كل من فقرتي المادة ٢٢ عقوبات وأثر التفرقة بينهما في تحديد العقوبة ؟</p> <p>قضاء الحكم بالزام المحكوم عليه بعقوبة التعويض الجرمي المقررة لجريمة الشروع في التهريب بالإضافة إلى ما قضى به من العقوبة المقررة لجريمة الجلب . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟</p>
٤٩١	٨١	<p>(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)</p> <p>١٤- حق المدعى المدني في ترك دعواه أمام المحكمة الجنائية في أية حالة كانت عليها . المادة ٢٦٠ إجراءات .</p>

الصفحة	القاعدة	
٥٣١	٨٥	<p>قضاء الحكم المطعون فيه في الدعوى المدنية على الرغم من ترك المدعى المدني لها . خطأ في القانون يوجب تصحيحه .</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)</p> <p>١٥- حضور الخصم الذي صدر الحكم في غيبته . قبل انتهاء الجلسة وتقديمه طلب لاعادة نظرها . أثره : سقوط الحكم الصادر في غيبته ووجوب إعادة نظر الدعوى في حضوره . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟</p>
٤٥٧	٧٨	<p>(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٦)</p> <p>١٦- قوة الأمر المقضى للحكم الجنائي الصادر في موضوع الدعوى الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .</p> <p>نقض الحكم للمرة الثانية . يوجب تحديد جلسة لنظر الموضوع . المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٥٦٥	٩٣	<p>(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٤)</p> <p>١٧- تنازل الزوجة عن شكواها قبل الفصل في الدعوى نهائيا في جريمة تبديد منقولاتها الزوجية . يوجب الحكم بانقضاء الدعويين الجنائية والمدنية .</p> <p>مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح . أساس ذلك ؟</p>
٥٧٤	٩٥	<p>(الطعن رقم ٢٣٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٥/١١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٨- عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . أو تغيير التهمة باسناد أفعال لم ترفع بها الدعوى . المادة ٣٠٧ إجراءات . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون وإخلال بحق الدفاع . لا يقدح فى ذلك إعمال المحكمة للمادة ٢٢ عقوبات . أساس ذلك ؟
٥٨٧	٩٨	(الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥) ١٩- حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . متى تبين أنه مبنى على خطأ فى تطبيق القانون . المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٨٨	١١٧	(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)
٧٨٠	١٣٠	(والطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
٩٢٢	١٥٣	(والطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
٩٨٣	١٥٩	(والطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)
		٢٠- مناط تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ؟ قضاء الحكم المطعون فيه بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الشروع فى التصدير . العقوبة التكميلية المقررة لجريمة الشروع فى التهريب الجمركى . خطأ فى تطبيق القانون . يوجب التصحيح
٧٠٩	١١٩	(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١)

الصفحة	القاعدة	
٧٨٠	١٣٠	<p>٢١- جزاء الرد المنصوص عليه في المادة ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يدور مع موجبه من بقاء المال موضوع جريمة الخلو في ذمة المتهم حتى الحكم عليه . مؤدى ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)</p> <p>٢٢- العاملون في شركات القطاع العام . اعتبارهم في حكم الموظفين العموميين بالنسبة لجرائم الرشوة والاختلاس وتلك الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . نطاق تطبيق المادتين ٢٦ ، ٢٧ عقوبات . مقصور على الموظفين العموميين دون غيرهم .</p> <p>انتهاء الحكم المطعون فيه إلى توقيع عقوبة العزل على الطاعن رغم أنه ليس موظفا عاما . خطأ في القانون . يوجب التصحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p> <p>٢٣- لا ولاية لمحكمة الجناح العادية في نظر جريمة خلو الرجل في ظل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . قضاء محكمة ثاني درجة بتعديل الحكم المستأنف رغم ذلك . خطأ في القانون</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)</p> <p>٢٤- تعدد العقوبة بتعدد المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ولو كانت لسبب واحد . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك بتوقيعه عقوبة واحدة . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه .</p>
١٠٩١	١٧٥	<p>(الطعن رقم ٤٦٣٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٥- النص في المادة الرابعة من قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ على الزام المنشآت الصناعية بوضع تاريخ الانتاج وانتهاء الصلاحية للمنتجات المبينة به . سريانه اعتبارا من ١٧/٤/١٩٨٤ . أساس ذلك ؟</p> <p>عدم وضع بيان تاريخى الانتاج وانتهاء الصلاحية قبل العمل بأحكام قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ . غير مؤثم . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون يوجب النقض والتصحيح .</p>
١١١٧	١٨١	<p>(الطعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)</p> <p>٢٦- إدانة موظف عام عن جريمة تعدى على أرض مملوكة للدولة ، ومعاملته بالرافة والحكم عليه بعقوبة الحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل . المادة ٢٧ عقوبات .</p> <p>اقتصار العيب الذى شاب الحكم على مخالفة القانون . على محكمة النقض تصحيحه . أساس ذلك ؟</p>
١١٩٢	١٩١	<p>(الطعن رقم ١٢٤٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)</p> <p>٢٧- انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة طبقا لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية . أثره ؟</p> <p>إلزام الحكم المطعون فيه للطاعن بالتعويض رغم قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . خطأ فى القانون . وجوب نقض الحكم جزئيا بإلغاء ما قضى به من تعويض .</p>
١٢١٣	١٩٥	<p>(الطعن رقم ٧٦٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٨ - العقوبة المقررة لجريمة لعب قمار في محل عام . الحبس والغرامة ومصادرة النقود والأشياء التي استعملت في ارتكابها . الغاء الحكم المطعون فيه عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا . خطأ في القانون إقتصار العيب الذي شاب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون . يوجب على محكمة النقض تصحيحه . عدم جواز اضرار المتهم بناء على الاستئناف المقام منه وحده . مؤدى ذلك ؟</p>
١٣٦١	٢١٧	<p>(الطعن رقم ٤٨٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨)</p> <p>٢٩ - جواز حضور وكيل عن المعارض متى كان هو المستأنف وحده للحكم الصادر بالغرامة . القضاء باعتبار معارضته كأن لم تكن رغم حضور وكيل عنه . خطأ في القانون . حجب الخطأ المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون مع النقض الاعادة</p>
١٣٦٤	٢١٨	<p>(الطعن رقم ٤٨٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨)</p> <p>راجع ايضا : سب وقذف (القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ٥) وحكم « تسبب » تسبب معيب (القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٧٢) ومحكمة النقض «سلطتها» (القواعد أرقام ٥٣ ، ٧٠ ، ١١٧ بالصفحات ارقام (٣٣٢٠ ، ٤١٦ ، ٦٨٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		ح - اسباب الطعن :
		وتحديدها :
		١ - وضوح وجه الطعن وتحديده . شرط لقبوله
٦٤	١٠	(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)
٩٨	١٦	(و الطعن رقم ٤٣٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)
١٣١٣	٢١	(و الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١٢ / ٢٥)
		٢ - تفصيل أسباب الطعن ابتداء . واجب
٨١٩	١٣	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
		مايقبل منها :
		١ - اغفال حكم الادانة بيان الاصابات التي حدثت بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت إلى وفاة احدهما من واقع الدليل الفني وكذا عدم استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر . قصور .
١٨	٢	(الطعن رقم ٥٧٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)
		٢ - قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا وإلا كان حكمه باطلا . أساس وعلة ذلك ؟ التحقيق فى مفهوم المادة ٢٤٧ إجراءات معناه ؟ مباشرة القاضى عملا من اعمال التحقيق بوصله وكيلا للنياحة فى الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها والحكم فيها .
٦٨	٧	(الطعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - حكم الادانة .بياناته ؟</p> <p>سلامة الحكم بالادانة فى الجرائم غير العمدية . مشروط ببيان ركن الخطأ ورابطة السببية</p> <p>اكتفاء الحكم بالادانة بالاحالة الى محضر الضبط نون ايراد مضمونة و بيان كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن وموقف المجنى عليه ومسلكه اثناء وقوع الحادث . قصور .</p>
٧٧	٩	<p>(الطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٧)</p> <p>٤ - الاستعانة بمحام إلزاميه لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لامجرد . دفاع شكلى .</p> <p>حضور محام منتدب مع المتهم واقتضاره على طلب البراءة احتياطيا استعمال الرأفة . لايحقق غرض الشارع من وجوب ابداء ناع جدى اساس ذلك ؟</p>
٩٤	١٢	<p>(الطعن رقم ٥٨٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٨)</p> <p>٥ - اعتبار الحجز كأن لم يكن بنص القانون نون حاجة الى صدور حكم به إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعة نون وقف مبرر . المادة ٣٧٥ مرافعات .</p> <p>وجوب تمسك المدين باعتبار الحجز كأن لم يكن . باعتبارهم جزاء مقرر لمصلحة و الاسقط الحق فيه .</p>

الصفحة	القاعدة	
		الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاثة اشهر جوهري . وجوب تعرض المحكمة له . اغفال ذلك قصور .
		اثارة الدفاع أمام محكمة أول درجة . يصيح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى . مطروحا على محكمة ثانی درجة .
١٣٠	٢٠	(الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٦)
		٦ - اعلان الصورة التنفيذية للحكم المنفذ به الى الموظف المختص المطلوب اليه تنفيذه . شرط لانطباق المادة ١٢٣ عقوبات . علة ذلك ؟
		الدفع بعدم اعلان السند التنفيذي جوهري . عدم مواجهته والرد عليه . قصور .
١٣٦	٢٢	(الطعن رقم ٢٤٥٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٩)
		٧ - اعلان المعارض بجلسة المعارضة وجوب أن يكون لشخصه أو فى محل اقامته إعلانه لجهة الادارة لايصح ابتناء الحكم فى المعارضة عليه . اثبات المحضر عدم الاستدلال على الطاعن لايكن للاستيفاق من جدية ماسلكة من إجراءات سابق على الاعلان
		عدم إثبات ماتوجيه.الماده ١٩ إجراءات سابق على بطلان الاعلان
		مثال
١٤٦	٢٥	(الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨ - صدور أمر بوضع أرصدة المتهم تحت التحفظ . قوة القاهرة .</p> <p>ترتب إنعدام مسئولية عن جريمة المادة ٢٢٧ عقوبات .</p> <p>تمسك الطاعن ان امتناع البنك عن الدفع مرجعة صدور قرار</p> <p>بالتحفظ على حساب الشركة التي يمثلها . دفاع جوهري يعود المحكمة</p> <p>عن تحقيقه . قصور .</p>
١٥٦	٢٨	<p>(الطعن رقم ٢٢٤٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)</p> <p>٩ - عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ عقوبات لجريمة</p> <p>عرض الرشوة ليست من الغرامات النسبية . وجوب الحكم بها على كل</p> <p>متهم دين بها . اغفال الحكم بها . خطأ في القانون يوجب النقض</p> <p>والتصحيح .</p>
١٧١	٣١	<p>(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٩)</p> <p>١٠ - الدفع ببطلان التفتيش من اوجه الدفاع الجهرية . يتعين</p> <p>الرد عليه . الحكم بالادانة استناداً الى الدليل المستمد من التفتيش</p> <p>بوزن الرد على الدفع ببطلان . قصور .</p> <p>عدم ايراد الحكم التدليل الكافي على توافر ركن في جريمة اخفاء</p> <p>اشياء مسروقة . ادانة الطاعن عنها . قصور</p> <p>عدم امتداد اثر الطعن لغير الطاعن الذي لم يكن طرفاً في</p> <p>الخصومة الاستئنائية ولم يكن له حق الطعن</p>
١٩٣	٣٣	<p>(الطعن رقم ٢٧٧٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١١- القصد الجنائي في جريمة حيازه وترويج عملة ورقية مقلدة . ماهيته ؟</p> <p>منازعة المتهم بجريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة في توافر القصد الجنائي . يوجب على المحكمة استظهار هذا القصد . مخالفة ذلك . قصور . يوجب نقض الحكم .</p>
١٩٩	٣٤	<p>(الطعن رقم ٤٧١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)</p> <p>١٢- ثبوت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به . شرط لإدانته بالجريمة المؤثمة بالقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ .</p> <p>إدانة الطاعن بجريمة الغش . دون تحقيق دفاعه بانتفاء مسئوليته وبيان اختصاصه ومدى إشرافه على الانتاج أو علمه بالغش . قصور .</p>
٤٥٧	٧٨	<p>(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٩)</p> <p>١٣- عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها في جرائم التهرب من ضريبة الاستهلاك . إلا بطلب من الوزير أو من ينييه .</p> <p>عدم خضوع الطلب لقيد المدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية . أساس ذلك ؟</p> <p>خضوع الطلب للقيد العام المتعلق بتقادم الدعوى الجنائية . مؤدى ذلك ؟</p>
٥٧٠	٩٤	<p>(الطعن رقم ٨٥٣١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
٦٢٢	١٠٤	<p>١٤- إغفال المحكمة الاطلاع على الحرز المحتوى على الأشرطة المنافية للآداب وعدم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم . يعيب الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٨)</p> <p>١٥- عدم جواز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم التهريب المنصوص عليها فى القانون ١٢٣ لسنة ١٩٨١ قبل صدور طلب من الوزير أو من ينيبه . أساس ذلك ؟</p> <p>رفع الدعوى الجنائية فى تلك الجرائم قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به . يبطل الإجراء .</p> <p>بيان صدور طلب بإقامة الدعوى الجنائية . جوهري . وجوب تضمن الحكم له . إغفال الإشارة إليه . يبطله . ولو ثبت صدور هذا الطلب .</p>
٦٤٨	١٠٩	<p>(الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)</p> <p>١٦- خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره : بطلانه .</p> <p>اعتناق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم الابتدائي الباطل لخلوه من تاريخ إصداره . يترتب عليه بطلانه .</p>
٨١٦	١٣٧	<p>(الطعن رقم ٣٥٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٠)</p> <p>١٧- وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>عدم الإقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها فى المواعيد المحددة . اعتباره فى حكم التهرب منها . المادة ١١/٥٤ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .</p> <p>تحديد الجدول الملحق بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ مواصفات الكحول والمشروبات والمحضرات الكحولية الخاضعة للضريبة على سبيل الحصر .</p> <p>إغفال حكم الإدانة فى جريمة انتاج خمور لم تسدد عنها ضريبة الاستهلاك بيان نوع الخمور ومقدارها . قصور .</p>
٨٦١	١٤٢	<p>(الطعن رقم ٤١٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)</p> <p>١٨- تشكيل محكمة الأحداث من قاض واحد يعاونه خبيران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء . أساس ذلك ؟</p> <p>انعقاد الاختصاص بمحاكمة الحدث . لمحكمة الأحداث دون غيرها .</p> <p>تعلق قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين بالنظام العام .</p> <p>نظر محكمة الجنح العادية دعوى مقامة ضد حدث دون أن تكون لها ولاية الفصل فيها . خطأ فى القانون . عدم تنبه محكمة ثانى درجة لذلك وقضاها بتعديل الحكم المستأنف . أثره ؟</p>
٩٧٨	١٥٨	<p>(الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٩- الأماكن التي يتعين بها الاختصاص . قسائم متساوية . المادة ٢١٧ إجراءات .</p> <p>قواعد الاختصاص . فى المسائل الجنائية تعلقها بالنظام العام .</p> <p>وجوب اشتغال الحكم على أسبابه . المادة ٣١٠ إجراءات .</p> <p>القضاء برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى دون إيراد أسباب ذلك . قصور .</p>
١٠٣١	١٦٦	<p>(الطعن رقم ٣٧٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٢)</p> <p>٢٠- جريمة خلو الرجل . مناط تحققها ؟</p> <p>بيانات حكم الإدانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .</p> <p>خلو الحكم من استظهار واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة على صورة من الصور التى يؤتمها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن إيراد الأدلة المثبتة للواقعة المؤتممة . قصور .</p>
١٠٧٨	١٧٢	<p>(الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)</p> <p>٢١- على المحكمة الجنائية متى رفعت إليها دعوى التزوير بناء على قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره أن تبحث بنفسها جميع الأدلة التى تبني عليها عقيدتها . اكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك . قصور .</p>
١١١٢	١٨٠	<p>(الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)</p> <p>٢٢- ورقة الحكم . السند الوحيد الذى يشهد بوجوده .</p> <p>العبرة فى الحكم بنسخته الأصلية .</p>

الصفحة	القاعدة	
١٢٠٦	١٩٣	<p>تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الذي لم يودع ملف الدعوى حتى صدوره . يبطله . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٣)</p> <p>٢٣- عقد الصلح . ماهيته ؟</p> <p>عرض عقد الصلح على محكمة الموضوع يوجب عليها أن تستخلص من عباراته ومن الظروف التي تم فيها تحديد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه وبيان ما إذا كان يحمل في طياته تنازلا من المجنى عليه عن حقوقه المدنية . إلزام الطاعن بالتعويض دون أن يعرض الحكم لدفاعه وطلبه اعتبار الدعوى المدنية غير قائمة استنادا إلى عقد الصلح الذي قدمه تدليلا على تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه . قصور .</p> <p>نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية يقتضى نقضه فيما قضى به في شقه الجنائي . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٣)</p> <p>٢٤- يجب في جميع الأحوال - مصادرة الأشياء التي تعد حيازتها جريمة في ذاتها ولو لم تكن ملكا للمتهم . المادة ٣٠ عقوبات .</p> <p>القضاء ببراءة المطعون ضده لعدم توافر القصد الجنائي في حقه في جريمة حيازة أداة وزن غير مدموغة وغير صحيحة .</p> <p>يوجب المصادرة</p>
١٢٣٢	١٩٨	<p>(الطعن رقم ٢٥٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٥- مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي . لا يمكن بذاته أن يكون دليلا على حصول الاختلاس .</p> <p>اقتصار الحكم على ذكر أسماء شهود العجز دون أن يبين فحوى ما شهد به كل منهم . و اكتفائه بالاحالة إلى كشوف الجرد . دون إيراد مضمونها واتخاذها من العجز بذاته دليلا على وقوع الاختلاس . يعيب الحكم .</p>
١٢٣٥	١٩٩	<p>(الطعن رقم ١٢٤٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)</p> <p>٢٦- جريمة الاتلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات . ماهيتها ؟</p> <p>الحكم بالإدانة في جريمة الإتلاف . وجوب تحدته استقلالا عن القصد الجنائي .</p> <p>مثال لتسبيب معيب في الحكم بالإدانة في جريمة الإتلاف .</p>
١٢٩٨	٢٠٩	<p>(الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>٢٧- إعلان المعارض بجلسة المعارضة . يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته . تسليم الاعلان لغيره ممن يجوز لهم ذلك قانونا في موطن المعارض . قرينة غير قاطعة على علمه به . مؤدى ذلك ؟</p> <p>ثبوت أن الطاعن وقت إجراء الإعلان بالجلسة كان خارج البلاد . يعيب الحكم .</p> <p>عدم سريان ميعاد الطعن بالنقض . إلا من يوم علم الطاعن رسميا بالحكم .</p> <p>مثال .</p>
١٣٦٧	٢١٩	<p>(الطعن رقم ٥٠٠٣ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>راجع ايضا</p> <p>إثبات " اعتراف "</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٧١٧)</p> <p>واجراءآت " إجراءات المحاكمة "</p> <p>(القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٥٠)</p> <p>وحكم " وضعه والتوقيع عليه وإصداره "</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ١٢٠٦)</p> <p>وحكم " تسببيه . تسبیب معيب "</p> <p>(القواعد أرقام ٢٤ ، ٤١ ، ٥٩ ، ١٤٠ ، ١٧٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢٢٠ بالصفحات أرقام ١٤٣ ، ٢٥٤ ، ٣٧٠ ، ٨٤٩ ، ١٢٣٥ ، ١٢٥٥ ، ١٢٩٤ ، ١٣٧١)</p> <p>وحكم " مايعيبه فى نطاق التدليل "</p> <p>(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٤٠)</p> <p>" ودعوى جنائية " انقضاؤها بالتنازل "</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٩ بالصحيفة رقم ١١٨٣)</p> <p>ودعوى مدنية</p> <p>(القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٦٦)</p> <p>" دفع " الدفع بتلفيق التهمة "</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٨٧٩)</p> <p>ومحال صناعية وتجارية</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ١٠٩١)</p> <p>ونصب</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١١٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		مالا يقبل منها :
		١ - النعى على النيابة بأنها لم تواجه المتهم بالتهم وعقوبتها .
		تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح سببا للطعن .
٢١	٣	(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)
		٢ - تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الإجراء الباطل .
		موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض
٢١	٣	(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)
٧٤٢	١٢٤	(والطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)
		٣ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . قوامه العلم
		بكنه المواد المخدرة
		تحدث الحكم عنه استقلالا . غير لازم . متى كان ما أورده
		كافيا في الدلالة عليه .
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)
		٤ - مجادلة المتهم بإحراز مخدر فيما اطمأنت إليه المحكمة من
		أن المخدر المضبوط هو الذي جرى تحليله . جدل في تقدير الدليل
		. إثارته أمام محكمة النقض غير مقبولة .
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)
٢٠٧	٣٦	(والطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)
٩٦١	١٥٥	(والطعن رقم ٤١٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصلح سببا للنعى على الحكم . مثال .
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)
٢٠٧	٣٦	(والطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)
٣٩٩	٦٧	(والطعن رقم ٣٩٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
٦٣٧	١٠٧	(والطعن رقم ٢١١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)
٦٧٥	١١٥	(والطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦)
٩١٨	١٥٢	(والطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
١٢٤٠	٢٠٠	(والطعن رقم ١٥٢٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)
		٦- عدم وجوب تسبيب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن . أساس ذلك ؟ اقتصار أمر النيابة العامة بالتفتيش على شخص الطاعن ووسيلة الانتقال . لا موجب لتسبيه . إثارة الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم تسبيه لأول مرة أمام النقض . غير جائزة . علة ذلك ؟
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)
		٧ - حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واطراح ماخالفها . وزن أقوال الشهود . موضوعى .

الصفحة	القاعدة	
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٥٦	٦	(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)
١٦٠	٢٩	(و الطعن رقم ٤٥٣٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
٣٤٧	٥٥	(و الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢)
٥٤٧	٩٠	(و الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)
٧٠٢	١١٨	(و الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)
٧٦٢	١٢٧	(و الطعن رقم ٤٣٦٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١١)
٨١٩	١٣٨	(و الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
٨٤٤	١٣٩	(و الطعن رقم ٢٤٩٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
٨٦٦	١٤٣	(و الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)
		٨ - بقاء شخصية المرشد غير معروفة وعدم إفصاح مأمور الضبط عنها . لا يعيب الاجراءات .
٨١	١٠	(الطعن رقم ٥٨٠٥ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٩/١/١٧)
		٩ - الجريمة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . عمدية . لم يستلزم القانون لها قصدا خاصاً . مؤدى ذلك ؟
		الجهل بالقانون أو الغلط فى فهم نصوصه . لا ينفى القصد الجنائى . أساس ذلك ؟
		العلم بالقانون الجنائى والقوانين العقابية المكلمة له . مفترض فى حق الكافة .
		الدفع بالجهل أو الغلط فيه لنفى القصد الجنائى . غير مقبول .
٩٧	١٣	(الطعن رقم ٦١٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٠- إدخال أو إخراج النقد المصرى . على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا . مؤتم . المادة ٩ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .
		العقوبات المقررة لمخالفة أحكام القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ أو الشروع فيها ؟
٩٧	١٣	(الطعن رقم ٦١٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٨)
		١١- حق محكمة الموضوع فى الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى .
١١١	١٦	(الطعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٤)
٢٦٥	٤٣	(والطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
٤٦١	٧٩	(والطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣)
١٢٨٥	٢٠٦	(والطعن رقم ١٥٠٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
١٣٠٥	٢١١	(والطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		١٢- اطراح المحكمة الدفاع غير المنتج بعد وضوح الواقعة لديها . لا إخلال بحق الدفاع .
		إعراض المحكمة عن سماع شهود لم يطلبوا وفق المادة ٢١٤ مكررا إجراءات . لا تثريب عليها .
١١١	١٦	(الطعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٤)
		١٣- الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات . شرط قبوله : إقامة مدعى هذا الجهل الدليل على أنه

الصفحة	القاعدة	
		تحرى كافيا وأن اعتقاده بمشروعية عمله كانت له أسباب معقولة . مثال لتسبيب سائق على عدم تقديم الطاعنين دليل تحريهما وكذا ثبوت العلم فى حقهما .
١٦٠	٢٩	(الطعن رقم ٤٥٣٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢) ١٤- كفاية ارتكاب الفعل ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه . لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض .
١٨٥	٣٢	(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢) ١٥- إثارة التناقض بين الدليلين القولى والفنى لأول مرة أمام النقض . غير مقبول . أساس ذلك ؟
١٨٥	٣٢	(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
١٢٤٠	٢٠٠	(والطعن رقم ١٥٢٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨) ١٦- إحالة الحكم فى بيان شهادة الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
١٨٥	٣٢	(الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
٥١٤	٨٢	(والطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٢)
٧٩٧	١٣٣	(والطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣) ١٧- حق مأمورى الضبط القضائى فى القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر وتفتيشه بغير

الصفحة	القاعدة	
١٩٣	٣٣	<p>إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة أن تكون الجريمة متلبسايها .</p> <p>المادتين ٣٤ ، ٤٦ إجراءات . تقدير كفاية تلك الدلائل . موضوعي .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٧٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)</p> <p>١٨- وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .</p> <p>أخذ المحكمة بأقوال شاهد مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .</p> <p>عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد عليه . مادام الرد مستفادا من القضاء بالادانة .</p>
٢٠٧	٣٦	<p>(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)</p> <p>١٩- إجراءات التحريز . عمل تنظيمي للمحافظة على الدليل .</p> <p>مخالفتها لا يرتب البطلان .</p>
٢٠٧	٣٦	<p>(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)</p> <p>٢٠- حق مأمور الضبط القضائي في الاستعانة بالغير في إجراءات القبض والتفتيش . شرط ذلك ؟</p>
٢٠٧	٣٦	<p>(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)</p>
٧٦٩	١٢٨	<p>(والطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦)</p> <p>٢١- الخطأ في اسم المأثون بتفتيشه . لا يبطل التفتيش .</p> <p>مادام هو المقصود به .</p>
٢٠٧	٣٦	<p>(الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ - حق محكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة . ولو تخالفت ، مادامت قد أسست الإدانة فى حكمها بما لا تناقض فيه .
٢٣١	٣٩	(الطعن رقم ٦٨٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٥)
٤١٦	٧٠	(والطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
		٢٣ - العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية باقتناع قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها .
		تكامل عناصر الشهادة بحلف اليمين لاينفى عن الأقوال التى تدلى بغيره أنها شهادة .
٢٣١	٣٩	(الطعن رقم ٦٨٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٥)
		٢٤ - شروط الاعتراف الذى يؤدى إلى إعفاء الراشى أو الوسيط من عقوبة الرشوة . أن يكون صادقا يغطى جميع وقائع الرشوة وأن يكون لدى جهة الحكم .
		حصوله أمام جهة التحقيق والعدول عنه أمام المحكمة . لا ينتج أثره . أساس ذلك ؟
٢٦٥	٤٣	(الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		٢٥ - لايعاب على المحكمة . عدم اتخاذ إجراء لم يطلب منها .
٢٦٥	٤٣	(الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		٢٦ - حق محكمة الموضوع فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره .
		تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ، لا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .
٢٦٥	٤٣	(الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢٧ - حق المحكمة في الإعراض عن سماع ما يبيد المتهم . إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى .
٢٨٠	٤٤	(الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		٢٨ - عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
٢٩٥	٤٦	(الطعن رقم ٣٧٣٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)
٥٤٧	٩٠	(والطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)
		٢٩- بدء سريان الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢/٣ إجراءات من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها علما يقينينا لا ظنيا ولا افتراضيا .
		المنازعة في تاريخ العلم ، جدل موضوعي . لا يقبل أمام النقض .
٣١٦	٥٠	(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)
		٣٠- الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا . مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة .
٣٤١	٥٤	(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧)
٨٦٦	١٤٣	(والطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)
٩٩٧	١٦١	(والطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
١٢٦٠	٢٠٣	(والطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - جريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات. توافرها ؟
٣٤١	٥٤	الحكم بالادانة بمقتضى المادة ٢٤٢ . بيان موضع الإصابات بالمجنى عليه وعلاقتها بفعل الضرب . غير لازم لصحته . (الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧)
		٢٢ - القصد الجنائي العام في جريمة إحداث جرح عمدا . توافره ؟
٣٤١	٥٤	التحدث عن هذا القصد . غير لازم . متى كان مستقادا مما أورده الحكم من وقائع . (الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧)
		٢٣ - إحالة الحكم الاستثنائي إلى أسباب الحكم المستأنف . كفايته تسببا لقضائه .
٣٤١	٥٤	(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧)
		٢٤ - عدم التزام المحكمة ببيان مبررات الرأفة عند إعمالها المادة ١٧ عقوبات .
٣٤٧	٥٥	(الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢)
		٢٥ - توافر ظرف سبق الإصرار ، يرتب تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية .
٣٤٧	٥٥	(الطعن رقم ٨٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢)
		٢٦ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه الموضوعي والرد عليها استقلالا . قضائها بالإدانة . مفاده : اطراحها له .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧)
١٣١٣	٢١٣	(والطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٧ - تقدير توافر الإكراه من عدمه . حق لمحكمة الموضوع . المجادلة في ذلك أمام النقض غير جائزة .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧) ٢٨ - الدفع بكيدية الاتهام . موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا . مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧) ٣٩ - صحة الأخذ بأقوال المجنى عليه ولو تأخر في الإبلاغ أو كانت بينه وبين المتهم خصومه قائمة ما دامت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادته . تقدير الدليل . موضوعي .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧) ٤٠ - إثبات الحكم في حق الطاعن مساهمته بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها حمل مدية وتواجده مع آخر على مسرحها . كفايته لاعتبارهما فاعلين أصليين .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٧) ٤١ - خطأ الحكم فيما لا أثر له على عقيدته . لا يعيبه .
٣٦٤	٥٨	(الطعن رقم ٨٢٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤٢- خطأ الحكم فى بيان تاريخ الواقعة . لا يعيبه . طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة ومادام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .
٣٦٤	٥٨	(الطعن رقم ٨٢٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٨)
		٤٣- الاشتراك . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . اعتقاد المحكمة توافره من ظروف الدعوى وملابساتها لأسباب سائغة كفايته
		مثال .
٣٦٤	٥٨	(الطعن رقم ٨٢٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٨)
٦٨٨	١١٧	(والطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)
		٤٤- الأصل فى المحاكمات الجنائية . اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه .
		حق القاضى فى تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها . مالم يقيد القانون بدليل معين .
		جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا .
		مؤدى تساند الأدلة فى المواد الجنائية ؟
٣٦٤	٥٨	(الطعن رقم ٨٢٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤٥ - قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد . فصل فى شكل الاستئناف بعدم القبول . الطعن فى حكم محكمة أول درجة أمام النقض . غير جائز . (الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)
٥٥٣	٩١	
		٤٦ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن . متى كانت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع . (الطعن رقم ٢٩٨٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
٣٩٩	٦٧	
١١٦٦	١٨٧	(والطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)
		٤٧ - تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن شكواه فى جريمة ضرب بسيط . لا أثر له على الدعوى الجنائية ولا المسؤولية الجنائية عن تلك الجريمة . (الطعن رقم ٢٩٨٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
٣٩٩	٦٧	
		٤٨ - نفى التهمة . دفاع موضوعى . لا يستأهل رداً . الدفاع الموضوعى . غير جائز أمام النقض . (الطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
٣٩٩	٦٧	
١٢٤٦	٢٠١	(والطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤٩ - تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي .
٤٠٣	٦٨	(الطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩)
		٥٠ - حق المحكمة في الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر .
		متى رأت أن هذه الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .
		الجدل الموضوعي . غير جائز أمام النقض .
٤٠٣	٦٨	(الطعن رقم ٨٢٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩)
٤٠٩	٦٩	(والطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩)
		٥١ - عدم التزام المحكمة ببيان عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض .
٤٠٩	٦٩	(الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩)
		٥٢ - قصد القتل . أمر خفي . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي تتم عنه . استخلاص توافره . موضوعي .
		مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر نية القتل .
٤٠٩	٦٩	(الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٩)
١١٩٦	١٩٢	(والطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥٣ - لمحكمة الجنايات أن تورد أقوال الشهود كما تضمنتها قائمة أدلة الإثبات . متى كانت تصلح بذاتها سنداً للإدانة .
٤٠٩	٦٩	(الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
		٥٤ - نعى الطاعن على المحكمة مصادرة حقه فى دفاع لم يطلب منها . غير جائز .
٤١٦	٧٠	(الطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
		٥٥ - ايجاب المادة ١٢٣ إجراءات على المحقق أن يتثبت من شخصية المتهم وأن يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه . عدم إيجابها إفصاح المحقق عن شخصيته .
٤٣٩	٧٥	(الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
		٥٦ - تقدير مدى إكراه المتهم أو اختياره فى مقارفة الجريمة . موضوعى .
		الجدل الموضوعى . إثارته أمام النقض . غير جائز .
٤٣٩	٧٥	(الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
		٥٧ - خضوع أدلة الدعوى لتقدير القاضى فى جميع الأحوال . ولو كانت أوراق رسمية . مادام الدليل غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة .
		مثال .
٤٤٥	٧٦	(الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٥٨ - إثبات الحكم مساهمة الطاعن فى جريمة السرقة التى قارفها ودبر أمرها مع باقى المتهمين . كفايته لمساغته كفاعل أصلى .
٤٤٥	٧٦	(الطعن رقم ٨٢٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢)
		٥٩ - لا صفة لغير من وقع فى حقه إجراء ما . أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه . علة ذلك ؟
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٤٦١	٧٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣)
		٦٠ - للمحكمة أن تعمل فى تكوين عقيدتها على تحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها ان ترى فيها ما يبرر الإذن بالتفتيش وأن تطرحها فيما عداه .
		الجدل الموضوعى . غير جائز أمام النقض .
٥١٤	٨٢	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٣)
٨٦٦	١٤٣	(والطعن رقم ٤٢٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)
١٣١٣	٢١٣	(والطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦١- حق محكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو غيرها . عدم التزامها ببيان سبب أخذها بأى من رواياته إن تعددت . علة ذلك ؟ النعى على المحكمة أخذها برواية شاهد في مرحلة سابقة دون تلك التى أدلى بها بالجلسة دون بيان سبب ذلك . غير مقبول . (الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/٤/١٩٨٩)
٥١٤	٨٢	٦٢- الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها أو بعدم السيطرة على مكان الضبط . موضوعى . كفاية إيراد أدلة الثبوت التى تطمئن إليها المحكمة ردا عليه . (الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣/٤/١٩٨٩)
٥١٤	٨٢	٦٣- إغفال القاضى التوقيع على محضر الجلسة . لا أثر له على صحة الحكم ولا يبطله . (الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٨٩)
٥٤٧	٩٠	٦٤- تقرير التلخيص . ماهيته ؟ عدم ترتيب القانون جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ . النعى بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض . غير جائز . (الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٨٩)
٥٤٧	٩٠	٦٥- ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن إجراءات المحاكمة . الأصل فى الإجراءات أنها روعيت . عدم جواز جحد ما أثبتته الحكم من تلاوة تقرير التلخيص إلا بالطعن بالتزوير . (الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٨٩)
٥٤٧	٩٠	

الصفحة	القاعدة	
٥٤٧	٩٠	٦٦- اثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص . كفايته لصحة هذا الإجراء . ولو كان التقرير من عمل هيئة سابقة . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)
٥٥٣	٩١	٦٧- محكمة الموضوع غير ملزمة بعد حجز الدعوى للحكم . بإجابة طلب فتح باب المرافعة . حد ذلك ؟ (الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)
٥٥٣	٩١	٦٨- الطعن بالتزوير فى ورقة مقدمة فى الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير المحكمة . (الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)
٥٥٣	٩١	٦٩- اشتراط تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة إجراءات عن الجرائم المبينة بها . قيد على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية . عدم مساسه بحق المجنى عليه أو من ينوب عنه فى الادعاء المباشر . الادعاء المباشر بمثابة شكوى .
٥٥٣	٩١	(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠) ٧٠- قرار المحكمة فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيرى . للمحكمة العدول عنه .
٥٩٠	٩٩	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩) ٧١- عدم تحدث الحكم صراحة على استقلال علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التى يتعامل بها . لا يعيبه . مادامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه . القول بتوافر العلم بالتقليد . موضوعى .
٦١٣	١٠٢	(الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٦)
٧٤٢	١٢٤	(والطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧٢- جريمة حيازة عملة مقلدة بقصد الترويج . تستلزم قصدا خاصا . هونية دفع العملة الزائفة إلى التداول . على المحكمة استظهاره وعدم التزامها بإثباته فى حكمها على استقلال . مالم يكن محل منازعة من الجانى .
٦١٣	١.٢	(الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٦) ٧٣- تنازل المجنى عليها فى جريمة هتك العرض أو الصلح مع المتهم . لا أثر لهما على الجريمة التى وقعت أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها .
٦١٨	١.٣	(الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٦) ٧٤- الركن المادى فى جريمة هتك العرض . تحققه . بوقوع أى فعل مخل بالحياء العرضى للمجنى عليها ويستطيل إلى جسمها ويخشى عاطفة الحياء عندها . الكشف عن عورتها . لا يلزم . يكفى لتوفر هذا الركن بلوغ الفعل الواقع على جسمها من الفحش والإخلال بالحياء العرضى درجة تسوغ اعتباره هتك العرض .
٦١٨	١.٣	(الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٦) ٧٥- الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة . وجوب القضاء بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف . المادة ١٧/٣ إجراءات . استئناف المحكوم عليه بون النيابة . أثره : عدم جواز القضاء بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى باعتبار أن الواقعة جنائية . علة ذلك ؟
٦٤١	١.٨	(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٧٦- الجدل فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى. غير جائز أمام النقض .
٦٥١	١١٠	(الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥) ٧٧- تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر . شرطه : أن يكون من حركها قد أصابه ضرر شخصى ومباشر من الجريمة . عدم قبول أى من شقى الدعوى المباشرة . أثره : عدم قبول الشق الآخر . مثال .
٦٨٠	١١٦	(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧) ٧٨- تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم . عدم سؤال المتهم فى التحقيق . لا يترتب عليه بطلان الاجراءات . أساس ذلك ؟
٦٨٨	١١٧	(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧) ٧٩- تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائى فى جريمة التزوير . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
٦٨٨	١١٧	(الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧) ٨٠- لا ينال من صحة التحريات أن تكون ترديدا لما أبلغ به المجنى عليه . علة ذلك ؟
٧٠٢	١١٨	(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٨١- استخلاص الحكم واقعة إكراه المجنى عليه على إمضاء شيكات على بياض بما يثبت حقوقا لهم قبله . كفايته لتوافر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٥ عقوبات .
٧٠٢	١١٨	(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)
		٨٢- تصدير المخدر . ماهيته ؟ متى يلزم التحدث عن القصد من تصدير المخدر استقلالا ؟
٧٠٩	١١٩	(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١)
		٨٣- شرط الإعفاء من العقاب المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ بعد علم السلطات بالجريمة ؟ تقدير توافر موجب الإعفاء أو إنتفائه . موضوعى .
٧٠٩	١١٩	(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١)
٩٦٧	١٥٦	(والطعن رقم ٤١٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)
		٨٤- وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤيدون فيها شهادتهم . موضوعى . عدم التزام المحكمة بأن تورد روايات الشاهد المتعددة . حقها فى الأخذ بقوله فى أى مرحلة دون بيان علة ذلك أو موضعه . مادام له أصله فى الأوراق .
٧٢٦	١٢٢	(الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١)
		٨٥- الدفع الذى تلزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . ماهيته ؟ النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . غير جائز أمام النقض .
٧٤٢	١٢٤	(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٨٦- لحكمة الموضوع الأخذ بأقوال متهم على متهم آخر . ولو وردت في محضر الشرطة . متى اطمأنت إليها . ولو عدل عنها . وزن أقوال الشهود . موضوعي .
		عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . إغفالها بعض الوقائع . مفاده : اطراحها .
٧٤٢	١٢٤	(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)
		٨٧- قبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون غير قانون العقوبات . شرطه ؟
		نص المادتين ٦٣ ، ٦٠ من قانون العقوبات . مفاده ؟
		دفاع الطاعن بحسن نيته في زواجه ممن تتوافر فيها الموانع الشرعية للزواج . لا ينهض بمجرد سند التمسك بالاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية .
٧٥١	١٢٥	(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٩)
		٨٨- قعود المتهم عن إبداء دفاعه الموضوعي أمام محكمة الموضوع . يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟ مثال .
٧٦٢	١٢٧	(الطعن رقم ٤٣٦٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١١)
		٨٩- تشكيك الطاعن في اعترافه للضابط ، جدل موضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٧٦٢	١٢٧	(الطعن رقم ٤٣٦٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١١)
		٩٠- قرار الإحالة إجراء سابق على المحاكمة . الدفع بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٧٦٩	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٩١- صحة تفتيش المزارع بغير إذن . مشروط بأن تكون غير متصلة بالمساكن . المادة ٤٥ إجراءات .
		لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .
٧٦٩	١٢٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٦)
٨٨٤	١٤٦	(والطعن رقم ٤٣٧٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦)
		٩٢- عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفى .
		مادامت لم تستند إليها .
٧٨٠	١٣٠	(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
		٩٣- عدم جواز إثارة الجدل الموضوعى لأول مرة أمام النقض .
٧٨٠	١٣٠	(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
		٩٤- تقدير علم المتهم بأن ما يحرزه مخدرا . موضوعى .
		مادام سائغا .
		مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع بانتفاء علم الطاعن بأن ما يحمله مخدرا .
٧٨٧	١٣١	(الطعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
٩٩٢	١٥٣	(والطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
		٩٥- اختصاص المحاكم الجنائية العبرة فيه بنوع العقوبة التى تهدد الجانى ابتداء .

الصفحة	القاعدة	
		<p>المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي ابتداء هو الوصف القانوني للواقعه كما رفعت بها الدعوى .</p> <p>اختصاص محكمة الجنايات بجريمة إخفاء أثر مملوك للدولة .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)</p> <p>٩٦- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش .</p> <p>موضوعي .</p> <p>إذن التفتيش لم يشترط القانون له شكلا معينا .</p> <p>وجود خطأ في اسم المأنون بتفتيشه أو خلوه من بيان صفته أو صناعته أو محل إقامته . لا يعيبه . طالما كان هو 'الشخص المقصود بالإذن .</p>
٧٩٢	١٣٢	(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
٩٢٢	١٥٣	(والطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
١٠٦٩	١٧١	(والطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		<p>٩٧- الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . موضوعي .</p> <p>اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن . كفايته . ردا عليه .</p>
٨٠٣	١٣٤	(الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٩٨- جريمة المادة ٣٢٦ عقوبات . تحققها رهن بصدور فعل من الجانى على المجنى عليه بقصد تخويفه أو ترويعه بما يحمله على تسليم مبلغ من المال أو أى شىء آخر بغير حق . تقدير توافر أركانها . موضوعى .
٨١٩	١٣٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
		٩٩- تزيد الحكم فيما لا أثر له فى نتيجة . لا يعنيه .
٨١٩	١٣٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
١٠٦٩	١٧١	(والطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		١٠٠- المادة ١١٩ عقوبات . سريانها على جرائم اختلاس المال العام والاعتداء عليه والغدر . خروج جرائم الرشوة من نطاقها .
٨١٩	١٣٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
		١٠١- عدم تعرض أسباب الطعن لأسباب الحكم المطعون فيه . ينبنى عليه عدم تعلق أسباب الطعن بهذا الحكم والاتصال به . إنعدام أساس الطعن فى هذه الحالة .
٨٤٤	١٣٩	(الطعن رقم ٢٤٩٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
		١٠٢- الدفع ببطالان الاعتراف للاكراه لأول مرة أمام النقض . غير جائز . علة ذلك ؟
٨٦٦	١٤٣	(الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)
٩٩٧	١٦١	(والطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٠٣- الاكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلات للسرقة.</p> <p>تحقق الاكراه فى السرقة المنصوص عليها فى المادة ٣١٤ عقوبات ولو وقع فعل الاكراه بعد حصولها . متى كان القصد منه الفرار بالمسروقات .</p> <p>اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه . موضوعى .</p>
٨٦٦	١٤٣	<p>(الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٥)</p> <p>١٠٤- عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفى سبق صوره . أساس ذلك ؟</p>
٨٨٤	١٤٦	<p>(الطعن رقم ٤٣٧٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦)</p> <p>١٠٥- امتناع القاضى عن الاشتراك فى نظر الدعوى . رهن بقيامه بعمل يجعل له رأيا فيها يتعارض مع حيده . أساس ذلك ؟</p> <p>مجرد حضور وكيل النيابة جلسة النطق بالحكم . لا يجعل له رأيا فى الدعوى . أثر ذلك ؟</p>
٩٠١	١٤٩	<p>(الطعن رقم ٣٧٤٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩)</p> <p>١٠٦- لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا . أساس ذلك ؟</p>
٩٠٤	١٥٠	<p>(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩)</p>
٩٢٢	١٥٣	<p>(والطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٠٧- تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . ما دام سائغا .</p> <p>الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل غير جائز أمام النقض .</p> <p>مثال لتسبيب سائغ لا نتفاء حالة الدفاع الشرعى بالنسبة للطاعنين</p>
٩٠٤	١٥٠	<p>(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩)</p> <p>١٠٨- الدفاع باستعمال حق مقرر بمقتضى الشريعة .</p> <p>موضوعى . إثارته لأول مرة أمام النقض . غير جائز .</p>
٩٠٤	١٥٠	<p>(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٩)</p> <p>١٠٩- عدم تقديم أصل الشيك . لاينفى وقوع الجريمة . جواز استخلاص بيانات الشيك المثبتة فى محضر جمع الاستدلالات .</p> <p>عدم جواز النعى على المحكمة عدم استجابتها لطلب لم يطرح عليها أو الرد عليه .</p>
٩١٨	١٥٢	<p>(الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)</p> <p>١١٠- سوء النية فى جريمة إصدار شيك بون رصيد . متى يتوافر ؟</p> <p>وجوب مراقبة الساحب تحركات رصيده والاحتفاظ فيه بما يفى قيمة الشيك حتى يتم صرفه .</p>

الصفحة	القاعدة	
		إلتقاء عبارتى عدم وجود حساب جارى وعدم وجود رصيد فى الدلالة على معنى واحد هو تخلف الرصيد .
٩١٨	١٥٢	(الطعن رقم ٣٥١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) ١١١- الاعتراف فى المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات . حق محكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين . وإن عدل عنها . حد ذلك ؟
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
٩٩٧	١٦١	(والطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
١٠٦١	١٧٠	(والطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣) ١١٢- الأصل فى الاجراءات الصحة . عدم جواز اثبات ما يخالف الثابت بمحضر الجلسة أو بالحكم . الا عن طريق الطعن بالتزوير .
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) ١١٣- الطلب الذى لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة . ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل يقصد به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة . موضوعى .
٩٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		١١٤- حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى . تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . ما دام استخلاص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا . مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشاهد ؟ (الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) (والطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) (والطعن رقم ٣٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١) (والطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥) ١١٥- الخطأ المادى . لا يعيب الحكم . طالما لم يكن له أثر فى قيام الجريمة . انتفاء مصلحة الطاعن فى التمسك بالخطأ المادى . ما دام أنه يتعلق بغيره من المتهمين . (الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) (والطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩) ١١٦- نظر القاضى المعارضة التى رفعت من المتهم فى الأمر الصادر بحبسه احتياطيا ورفضها . لا يمنعه من الحكم عليه فى الدعوى ذاتها . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		١١٧- ايراد الحكم أن وفاة المجنى عليه حدثت من اصاباته التي أحدثها الطاعن وآخر وأن كلا منهما أسهم في احداث الوفاة. يصح معه مساءلة الطاعن عن جناية الضرب المفضى إلى الموت . وفى اثبات علاقة السببية بين فعلته والنتيجة .
٩٥ .	١٥٤	(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) ١١٨- تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بينها . موضوعي . عدم التزام محكمة الموضوع باستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته . مادام أن الواقعة وضحت لديها . القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى . قرار تحضيري . لا تتولد عنه حقوق للخصوم .
٩٥ .	١٥٤	(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) ١١٩- عدم التزام محكمة الموضوع بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى . ما دام له أصل فيها .
٩٥ .	١٥٤	(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢) ١٢٠- تقدير توافر أو عدم توافر حالة التلبس . موضوعي . منازعة الطاعن في عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض والتفتيش . جدل موضوعي . لا تجوز اثارته أمام النقض
٩٦١	١٥٥	(الطعن رقم ٤١٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٢١- أثارة الطاعن أن جانباً من المواد المضبوطة لم يرسل إلى التحليل وبالتالي لم يثبت أنه مادة مخدرة فلا يجوز الاستناد إلى مقداره في معرض الدليل على جريمة الجلب .جدل موضوعي . غير مقبول أمام النقض
٩٦٧	١٥٦	(الطعن رقم ٤١٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٤) ١٢٢- الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر على عقيدة المحكمة . مثال .
٩٦٧	١٥٦	(الطعن رقم ٤١٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٤) ١٢٣- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش . موضوعي . تسبب إذن تفتيش المسكن . ليس له شكلا خاص . صدور الاذن بعد الاطلاع على محضر التحريات المتضمن أسباب طلبه . اعتبار هذه الأسباب أسبابا للاذن ولو لم يفصح مصدره عن ذلك . مثال لرد سائغ على الدفع ببطلان التفتيش لعدم تسبب الاذن .
٩٨٨	١٦٠	(الطعن رقم ٤٣٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦) ١٢٤- تقدير مبررات الرأفة أو عدم قيامها . موضوعي .
٩٩٧	١٦١	(الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٢٥- تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الاجراء الباطل . موضوعي . إنهاء المحكمة إلى سلامة اعتراف الطاعنين أمام النيابة باعتباره دليلا مستقلا عن الاجراءات السابقة عليه . لا ينال منه تمام الإستجواب في حضور ضابط الشرطة . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
١٠٠٦	١٦٢	١٢٦- تعذر سماع الشاهد لعدم الاستدلال عليه . لا يمنع من القضاء بالادانة . ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت. (الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)
١٠٠٦	١٦٢	١٢٧- التمسك ببطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أمام النقض . غير جائز . (الطعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)
١٠١٨	١٦٤	١٢٨- الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية أو المدنية . موضوعي . المجادلة فيه أمام النقض . غير مقبولة . (الطعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)
١٠١٨	١٦٤	١٢٩- خطأ المجنى عليه . لا يسقط مسئولية المتهم . ما دام لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية للجريمة . (الطعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)
١٠١٨	١٦٤	

الصفحة	القاعدة	
		١٢٠- العبرة في تحرى حقيقة معنى اللفظ في اللغة هي بالسياق الذي ورد فيه . لفظة المشاهدة . دلالتها على ما يدركه الشاهد بسائر حواسه . مثال .
١٠٤٨	١٦٩	(الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣) ١٣١- اشتراط القانون تفتيش الأتشي بمعرفة أخرى . حده ؟ إمساك رجل الضبط يد الطاعة وأخذ حقيبة يدها وتفتيشها لضبط ما بها من مخدر . صحيح . أساس ذلك ؟
١٠٦١	١٧٠	(الطعن رقم ٤١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣) ١٣٢- إصدار محكمة الجنايات أمر بالقبض على المتهم وحبسه . لا يمنع من التمسك بطلب سماع أقوال شاهد الإثبات ولو أبدى قبل اتخاذها هذا الاجراء . علة ذلك ؟
١٠٦٩	١٧١	(الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣) ١٣٣- قضاء المحكمة غاييا بسقوط حق الطاعن في استئنافه . لا يعتبر في صحيح القانون فصلا ضمينا بقبول الاستئناف شكلا ولا يمنعها عند إصدار حكمها من القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .
١٠٨٤	١٧٣	(الطعن رقم ٤٢١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٣٤- للمحكمة الفصل في شكل الاستئناف في أية حالة كانت عليها الدعوى . أساس ذلك ؟
١٠٨٤	١٧٣	(الطعن رقم ٤٢١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)
		١٣٥- اختلاف أقوال شهود النفي الذين أخذ الحكم بأقوالهم فيما هو غير مؤثر . لا يعيب الحكم .
		الجدل الموضوعي . إثارته أمام النقض . غير جائز .
١١٣١	١٨٣	(الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٤)
		١٣٦- اتيان المحامي لخصم موكله فعلا بما نص عليه في المادة ٨٠ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . مخالفة مهنية لا يترتب عليها البطلان ولا يجرى العمل الذي قام به المحامي من آثاره .
		مثال لعدم وجود اخلاص بحق الدفاع لقيام محام بالترافع عن خصمين في دعوى واحدة .
١١٣١	١٨٣	(الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٤)
		١٣٧- صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي .
		رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه .
		تغليب نص القانون عند التعارض بينه وبين نص وارد في لائحته . واجب .

الصفحة	القاعدة	
		تضمن نص المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية للقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ شروطا على بيانات الفواتير . يتعارض مع اطلاق نص المادة ٢/١٢١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل . مؤدى ذلك؟ المستندات المؤيدة لسداد الضرائب الجمركية . لم يشترط فيها الشارع إلا أن تكون دالة على السداد . تقدير ذلك لقاضى الموضوع دون التزام برأى لسواه . ولو كان واردا فى اللائحة التنفيذية للقانون .
١١٤٩	١٨٥	(الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧) ١٣٨- رابطة السببية . استقلال قاضى الموضوع بتقدير توافرها . مثال لتسبيب سائق لتوافر رابطة السببية فى جريمة ضرب أحدث عاهة .
١١٥٨	١٨٦	(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)
١٢٦٩	٢٠٤	(والطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١) ١٣٩- الصلح بين المجنى عليه والمتهم . قول جديد . حق محكمة الموضوع فى الأخذ به أو اطراحه . أساس ذلك ؟
١١٥٨	١٨٦	(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)
١١٦٦	١٨٧	(والطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٤٠- عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها</p> <p>عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .</p> <p>للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى . ما دامت قد اطمأنت إليها .</p> <p>تناقض الشاهد . لا يعيب الحكم . ما دام استخلص الادانة من أقواله بما لا تناقض فيه .</p> <p>الجدل الموضوعى فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى . غير جائز أمام النقض</p>
١١٦٦	١٨٧	<p>(الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)</p> <p>١٤١- الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . موضوعى . الرد عليه صراحة غير لازم . استفاده الرد عليه ضمنا من القضاء بالادانة</p>
١١٦٦	١٨٧	<p>(الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)</p> <p>١٤٢- النعى على الحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها أو اجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .</p> <p>انتفاء مصلحة الطاعن فى النعى على الحكمة قعودها عن</p>

الصفحة	القاعدة	
		مناقشة الطبيب الشرعى بشأن الاصابة التى تخلف عنها عاهة . مادامت العقوبة المقضى بها تدخل فى حدود عقوبة الضرب البسيط
١١٦٦	١٨٧	(الطعن ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)
١١٩٦	١٩٢	(والطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)
١٣٠٢	٢١٠	(والطعن رقم ٥٤٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		١٤٢- عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاؤها . عدم تعرض المحكمة لأقوال شاهد مدرج فى قائمة الشهود . مفاده : اطراحها لها .
١١٦٦	١٨٧	(الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)
		١٤٤- عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها . عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه .
١١٦٦	١٨٧	(الطعن رقم ١٤٤٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)
		١٤٥- الدفع ببطلان اجراءات التفتيش لوقوعه على أنثى على مرأى من مأمورى الضبط القضائى . دفع قانونى مختلط بالواقع

الصفحة	القاعدة	
		عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . مالم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك ؟
		وجوب ابداء الدفع فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .
١١٧٧	١٨٨	(الطعن رقم ١٦٠٩٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠) ١٤٦- لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يورد مفردات المبلغ المختلس مجزأة . طالما كان هو المبلغ بذاته الذى ورد فى أمر الإحالة بغير إضافة .
١١٨٧	١٩٠	(الطعن رقم ١٢٤٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١١) ١٤٧- لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا ود الا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها . كفاية أن تكون مؤدية إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجرية المحكمة . الجدل الموضوعى . لا يقبل إثارته أمام النقض .
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢) ١٤٨- تقدير صحة الاعتراف بقيمته فى الإثبات . موضوعى . تقدير محكمة الموضوع . عدم صحة ادعاء المتهم بأن اعترافه كان وليد إكراه . لا معقب عليها . مادامت تقيمه على أسباب سائغة . مثال .
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٤٩- تطابق أقوال الشاهد أو اعتراف المتهم مع مضمون الدليل الفنى . ليس بلازم . كفاية ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاعة والتوفيق.
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩)
١٣٠٥	٢١١	(والطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢/٢٥/١٩٨٩)
		١٥٠- عدم إيراد الحكم لدفع الطاعن بوجود تناقض بين الدليلين القولى والفنى . لا يعيبه . علة ذلك ؟
١١٩٦	١٩٢	(الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩)
		١٥١- تحديد أسباب الطعن ووضوحها . شرط قبولها .
١٢٤٠	٢٠٠	(الطعن رقم ١٥٣٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١٨/١٩٨٩)
١٣٤٦	٢١٤	(والطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢/٢٦/١٩٨٩)
		١٥٢- آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة .
١٢٤٠	٢٠٠	(الطعن رقم ١٥٣٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١٨/١٩٨٩)
		١٥٣- الاشتراك فى التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . مايكفى لثبوته ؟
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض
١٢٤٦	٢٠١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/١٩/١٩٨٩)
		١٥٤- حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة . دون

الصفحة	القاعدة	
		حاجة إلى لفت نظر الدفاع . شرط ذلك ؟
		لا مصلحة للطاعن في المجادلة من تغير صفته من فاعل أصلى
		في جريمة الاختلاس إلى شريك فيها . علة ذلك ؟
١٢٤٦	٢.١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)
		١٥٥- محاولة التشكيك في أدلة الدعوى على وجه معين تأديا
		من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضى
		الموضوع بالدليل الصحيح . عدم جواز إثارته أمام انقض .
١٢٦٠	٢.٣	(الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
		١٥٦- التلبس صفة تلازم الجريمة . لا شخص مرتكبها .
		تقدير توافر حالة التلبس من عدمه . موضوعي . حد ذلك ؟
		الجدل الموضوعي . عدم جواز إثارته أمام النقض .
١٢٦٠	٢.٣	(الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
		١٥٧- جواز حدوث إصابة المجنى عليه على قمة الرأس
		والضارب له أمامه أو يمينه . تقدير ذلك لا يحتاج خبرة خاصة .
١٢٦٩	٢.٤	(الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)
		١٥٨- جريمة تسهيل تعاظم المخدرات . مناط تحققها ؟
		مثال لتسبيب سائق لحكم بالإدانة في جريمة تسهيل تعاظم
		الغير للمواد المخدرة .
١٢٨٥	٢.٦	(الطعن رقم ١٥٠٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٥٩- الشهادة . هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه .</p> <p>مناط التكليف بأدائها . القدرة على تحملها . اقتضاؤها فيمن يؤديها العقل والتمييز ولو كانت على سبيل الاستدلال .</p> <p>جواز رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز .</p> <p>المنازعة في قدرة الشاهد على التمييز . توجب على المحكمة تحقيقها للاستيثاق من قدرة الشاهد على تحمل الشهادة . تعويلها على شهادته دون الوقوف على ذلك . يعيب الحكم .</p> <p>التحقق من قدرة الشخص على تحمل الشهادة سابق على حق المحكمة في تقدير أقواله .</p>
١٢٨٩	٢٠٧	<p>(الطعن رقم ١٥٣٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)</p> <p>١٦٠- تخلف المدعى بالحقوق المدنية عن الحضور بشخصه أو بوكيل عنه بالجلسة دون عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إبدائه طلبات بالجلسة . أثره : اعتباره تاركا لدعواه المدنية . المادة ٢٦١ إجراءات</p> <p>عدم جواز التمسك باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه المدنية لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟</p>
١٣٠٥	٢١١	<p>(الطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>١٦١- تحقق جريمة إدارة محل للعب القمار . رهن بفتحه للاعبين في الأوقات المقررة بينهم يزاولون ألعاب القمار فيه . ولو كان المحل مخصصا لغرض آخر</p>
١٣١٠	٢١٢	<p>(الطعن رقم ٥٨٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٦٢- الاعتراف في المواد الجنائية عنصرا من عناصر الدعوى . تقدير صحته ومطابقته للحقيقة وقيمته التدليالية . موضوعي .
١٣١٣	٢١٣	الجدل في تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
١٣١٣	٢١٣	١٦٣- الأدلة في المواد الجنائية إقناعية . مفاد ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		١٦٤- الرد على الدفع بأن المحكمة اعتمدت على أقوال الشاهد المستقاة من التسجيلات . غير لازم مادام أن المحكمة لم تعول على هذه التسجيلات
١٣١٣	٢١٣	(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		١٦٥- الجلب هو استيراد المخدر بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس
		استيراد المواد المخدرة لا يعد وأن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل الجمهورية .
		الحيازة المادية للمخدر . ليست شرط لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة كفاية أن يكون سلطانه مبسوطا على المخدر .
١٣١٣	٢١٣	متى يعد المتهم فاعلا أصليا في جريمة جلب مواد مخدرة ؟ (الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
١٣١٣	٢١٣	<p>١٦٦- استمرار المحامي في الوقوف إلى جانب موكله حتى انتهاء المحاكمة . واجب . تغيبه باختياريه لأي سبب كان عن الحضور . لا يمنع المحكمة من الاستمرار في نظر الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>١٦٧- خطأ الحكم في اسم المحكمة التي أصدرته . لا يعيبه .</p> <p>مادام أمر الاحالة قد اشتمل على اسم المحكمة الصحيح . أساس ذلك ؟</p> <p>مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)</p> <p>١٦٨- تناقض رواية شهود الاثبات في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم مادام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته .</p> <p>الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . إثارته أمام النقض . غير جائز .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)</p> <p>١٦٩- الشيك في حكم المادة ٢٣٧ عقوبات . تعريفه ؟</p> <p>النعي بأن الشيك تحرر تأميناً لعقد قرض . غير مقبول . على ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٦١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)</p>
١٣٤٦	٢١٤	
١٣٥٢	٢١٥	

الصفحة	القاعدة
	<p>راجع ايضا :</p> <p>اثبات " بوجه عام "</p> <p>(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٨٥٤)</p> <p>واثبات " شهود "</p> <p>(القواعد أرقام ٩١ ، ١٢٥ ، ١٣٠ بالصفحات أرقام ٥٥٣ ، ٧٥١ ، ٧٨٠)</p> <p>واعدام</p> <p>(القاعدة رقم ٣ بالصحيفة رقم ٢١)</p> <p>وترويج عملة مقلدة</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١١٧٧)</p> <p>وتفتيش " إذن التفتيش . إصداره "</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٧٤٢)</p> <p>وتهريب ضريبي</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٨٨٩)</p> <p>وحكم " تسبيبه : تسبيب غير معيب "</p> <p>(القواعد أرقام ٧٩ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٨٨ ، ٢٠٠)</p> <p>بالصفحات أرقام ٤٦١ ، ٧٤٢ ، ٧٦٩ ، ٩٠٤ ، ٩٢٢ ، ١١٧٧ ، ١٢٤٠)</p>

الصفحة	القاعدة
	(القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٨٧٥)
	وسب وقذف
	(القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٢١٦)
	وعقوبة
	(القاعدتان رقما ٧٩ ، ١٥١ بالصحيفتين رقمي ٤٦١ ، ٩١٢)
	وفاعل أصلى
	(القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٩٢٢)
	وقتل عمد
	(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٤٧)
	مأمورو الضبط القضائي
	(القاعدة رقم ٣ بالصحيفة رقم ٢١)
	ومحكمة الموضوع
	(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٥٤٧)
	ومواد مخدرة
	(القاعدتان رقما ٦ ، ١٥٣ بالصحيفتين رقمي ٥٦ ، ٩٢٢)
	ونقض " المصلحة في الطعن "
	(القواعد أرقام ٤٢ ، ٤٤ ، ١٢٤ ، ١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٩٢ ،

الصفحة	القاعدة	
		<p>بالصفحات أرقام ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٧٤٢ ، ٧٩٧ ، ٨٤٤ ، ١١٩٦)</p> <p>ونقض " أسباب الطعن . تحديدها "</p> <p>(القواعد ارقام ١٣٨ ، ١٦٠ ، ٢١٣ بالصفحات أرقام ٨١٩ ،</p> <p>(٩٨٨ ، ١٣١٣)</p> <p>نظر الطعن والحكم فيه :</p> <p>١- كون العبارات التي سطرها الطاعن لا تقع تحت نص المادة</p> <p>٣٠٢ عقوبات ولا تشكل أى جريمة أخرى . وجوب نقض الحكم</p> <p>وبراءة الطاعن .</p> <p>وحدة الواقعة واتصال وجه الطعن بمحكوم عليه لم يقرر بالطعن</p> <p>. يوجب امتداد أثر نقض الحكم إليه .</p> <p>(الطعن رقم ٧٣٦ هـ لسنة ٥٨ هـ ق جلسة ١٤٨٩/١/٥)</p> <p>٢- اثبات تأريخ تقديم مذكرة النيابة فى قضايا الاعدام . غير</p> <p>لازم . علة ذلك ؟</p> <p>اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد</p> <p>عرضها عليها .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ هـ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)</p> <p>٣- العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ فى اصابة أكثر من</p> <p>ثلاثة أشخاص . هى الحبس وجوبا . المادة ٢٤٤/٣ عقوبات .</p>
٥	١	
٢١	٣	

الصفحة	القاعدة	
		<p>العقوبة المقررة لجريمة عدم التزام الجانب الأيمن من نهر الطريق . هي الغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد عن خمسين جنيهاً . المادة ٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .</p> <p>العقوبة المقررة لجريمة قيادة مركبة آلية بحالة نجم عنها الخطر . هي الغرامة التي لا تقل عن خمسين قرشاً ولا تزيد على مائة قرشاً . المادة ٧٧ من القانون سالف الذكر</p> <p>إعمال المادة ١/٣٢ عقوبات والقضاء بعقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث يقتضى الحكم بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة إصابة أكثر من ثلاث أشخاص وهي الحبس وجوباً . قضاء الحكم المطعون فيه بتفريم المتهم مائه جنيه . خطأ فى القانون . يوجب نقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بتأيد الحكم المستأنف</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٣)</p>
١٣٩	٢٣	<p>٤- اقتصار العيب الذى شاب الحكم على الخطأ فى تطبيق القانون . يوجب على محكمة النقض تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣)</p>
٣٣٢	٥٣	<p>(والطعن رقم ٨٤٢٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)</p>
٤١٦	٧٠	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥- عدم جواز نظر الاستئناف المرفوع من النيابة . متى كان الحكم المستأنف قابلاً للمعارضة فيه من المتهم . علة ذلك ؟</p> <p>تصدى المحكمة الاستئنافية للفصل فى الاستئناف المقام من النيابة قبل إعلان الحكم الغيابى المستأنف للمتهم . خطأ فى القانون . يوجب النقض والتصحيح بايقاف نظر الاستئناف حتى يفصل فى معارضة المحكوم عليه أو ينقض ميعادها .</p>
٤٢٢	٧١	<p>(الطعن رقم ٢٨٧٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢)</p> <p>٦- وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالاعدام؟</p> <p>اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها .</p>
٤٩١	٨١	<p>(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)</p> <p>٧- متى يتعين أن يكون مع نقض الحكم للخطأ فى القانون الاعادة؟</p>
٦٠٢	١٠١	<p>(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)</p> <p>٨- متى وجب تصحيح الحكم . حظر نقضه . وكلما وجبت الاعادة تعين النقض .</p>
٦٨٨	١١٧	<p>(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٩- قصر الحكم بحثه على مسألة الاختصاص دون أن يعرض للواقعة الجنائية ذاتها وجوب أن يكون مع النقض الاعادة .
٧٣٣	١٢٣	(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)
		١٠- حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسه . ا إذا بنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله .
٧٧٨.	١٣.	(الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
٩٢٢	١٥٣	(والطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
		١١- العاملون فى شركات القطاع العام . اعتبارهم فى حكم الموظفين العموميين بالنسبة لجرائم الرشوة والاختلاس وتلك الواردة فى البابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .
		نطاق تطبيق المادتين ٢٦ . ٢٧ عقوبات . مقصور على الموظفين العموميين دون غيرهم .
		انتهاء الحكم المطعون فيه إلى توقيع عقوبة العزل على الطاعن رغم أنه ليس موظفا عاما . خطأ فى القانون . يوجب التصحيح .
٨٥٤	١٤١	(الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
		١٢- الحكم فى استئناف الدعوى المدنية . بإلغاء الحكم

الصفحة	القاعدة	
		الصادر برفضها والقضاء بالتعويض . لا يكون إلا باجماع آراء قضاة المحكمة . أساس ذلك ؟
١٠٨٨	١٧٤	(الطعن رقم ٤٦٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧) ١٣- تعدد العقوبة بتعدد المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ولو كانت لسبب واحد . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك بتوقيعه عقوبة واحدة . خطأ في تطبيق القانون . يستوجب نقضه وتصحيحه .
١٠٩١	١٧٥	(الطعن رقم ٤٦٣٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧) ١٤- النص في المادة الرابعة من قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ على الزام المنشآت الصناعية بوضع تاريخي الانتاج وانتهاء الصلاحية للمنتجات المبينة به . سريانه اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١٧ . أساس ذلك ؟ عدم وضع بيان تاريخي الانتاج وانتهاء الصلاحية قبل العمل بأحكام قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ . غير مؤتم . مخالفة ذلك . خطأ في القانون يوجب النقض والتصحيح .
١١١٧	١٨١	(الطعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠) ١٥- وحدة الواقعة وحسن سير العدالة و اتصال وجه النعي بغير الطاعن من المحكوم عليهم . يوجب نقض الحكم بالنسبة له
١١٨٣	١٨٩	(الطعن رقم ٤٦٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٦- جواز حضور وكيل عن المعارض . متى كان هو المستأنف وحده للحكم الصادر بالغرامة . القضاء باعتبار معارضته كأن لم تكن رغم حضور وكيل عنه . خطأ فى القانون .</p> <p>حجب الخطأ المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون مع النقض الاعادة .</p>
١٣٦٤	٢١٨	<p>(الطعن رقم ٤٨٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>نقض " ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام"</p> <p>(القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٣٦١)</p> <p>أثر الطعن :</p> <p>١- كون العبارات التى سطرها الطاعن لا تقع تحت نص المادة ٣٠٢ عقوبات ولا تشكل أى جريمة أخرى . وجوب نقض الحكم وبرائة الطاعن .</p> <p>وحدة الواقعة واتصال وجه الطعن بمحكوم عليه لم يقرر بالطعن . يوجب امتداد أثر نقض الحكم إليه .</p>
٥	١	(الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)
٢٤٠	٤٠	(والطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢- نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم . يوجب نقضه كذلك بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية . أساس ذلك ؟
١٨	٢	(الطعن رقم ٥٧٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٥)
		٣- عدم امتداد أثر الطعن بالنقض لمن لم يكن طرفا في الخصومة الاستئنافية . علة ذلك ؟
٧٧	٩	(الطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٧)
١٩٣	٣٣	(والطعن رقم ٢٧٧٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)
٢٢٣	٣٨	(والطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٥)
		٤- الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . جوهري . وجوب تعرض المحكمة له . اعراضها عنه . قصور .
		نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية . يقتضى نقضه في شقه الجنائي . علة ذلك ؟
٣٢٦	٥١	(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)
		٥- نقض الحكم بالنسبة لمن لم يطعن فيه من الخصوم .
		مشروط باستئناف الحكم الابتدائي واتصال المحكمة الاستئنافية بموضوع الدعوى . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .
		قبول الاستئناف شكلا . شرط للاتصال بموضوعه .
٣٧٦	٦١	(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٦- نقض الحكم فى شقه الجنائى . يوجب نقضه أيضا فى شقه المدنى . علة ذلك ؟
٦٦١	١١٢	(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٦)
		٧- نقض الحكم بالنسبة للطاعن . يقتضى نقضه للمتهمة الأخرى التى لم تقرر بالطعن لاتصال وجه الطعن بها .
٨١٦	١٣٧	(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٣٠)
		٨- عدم امتداد أثر الطعن لغير الطاعن وإن اتصل به . طالما لم يكن طرفا فى الحكم المطعون فيه .
١٢٩٨	٢٠٩	(الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
		راجع أيضا :
		دعوى مدنية " تركها "
		(القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ٥)
		سقوط الطعن :
		جواز رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن . متى ثبت سقوط التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل إصدار حكمها .
٤٢٧	٧٢	(الطعن رقم ٤٧٠٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٩/٢٢)
٦٢٢	١٠٤	(والطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
		سلطة محكمة النقض :
		١- قضاء محكمة النقض بسقوط الطعن لعدم تقدم الطاعن للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن . ثبوت أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ العقوبة وقضى في الاشكال بايقاف التنفيذ مؤقتا حين الفصل في الطعن بالنقض . وجوب الرجوع في الحكم السابق صدوره بسقوط الطعن .
٦٢٢	١٠٤	(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٨)
		٢- لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين أن المحكمة التي أصدرته لا ولاية لها في الفصل في الدعوى . المادة ٢٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٩٨٣	١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)
		راجع ايضا :
		دعوى مدنية .
		(القاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ١٢١٣)
		الطعن للمرة الثانية :
		١- سبق الاصرار . ماهيته وشرط توافره في حق الجاني ؟
		مثال لقضاء محكمة النقض بالادانة في جريمة قتل عمد مع سبق الاصرار .
٤٩	٥	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢- عقوبة المادة ٢٣٤/٢ عقوبات . يكفى لتطبيقها ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن .</p> <p>مثال لتسبيب سائغ لحكم بالادانة فى جريمة قتل مقترنة بجريمة سرقة صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى .</p>
٨٧	١١	<p>(الطعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٨)</p> <p>٢- كون الطعن للمرة الثانية وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع . المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٥٥٨	٩٢	<p>(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٣)</p> <p>٤- تقاضى مقدم ايجار وفق المادة السادسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مقصور على المباني المنشأة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .</p> <p>نقض الحكم بناء على طلب أحد الخصوم غير النياية العامة .</p> <p>عدم جواز اضرارته من طعنه .</p> <p>مثال لحكم بالادانة فى جريمة تقاضى مقدم ايجار صادر من محكمة النقض حال نظرها موضوع الدعوى .</p>
١١٤١	١٨٤	<p>(الطعن رقم ٢٣٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		راجع ايضا :
		قتل عمد
		(القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٤٩)
		نيابة عامة
		١- الأمر الصادر من النيابة بالأوجه لاقامة الدعوى بعد إجرائها تحقيق أو انتداب أحد رجال الضبط لذلك . لا يمنع من العودة الى التحقيق . إذا ظهرت أدلة جديدة قبل انتهاء مدة سقوط الدعوى .
		قوام الدليل الجديد . أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بالأوجه لاقامتها .
		مثال .
٣٣	٤	(الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠)
		٢- اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة فى قضايا الاعدام . غير لازم . علة ذلك ؟
		اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها .
٢١	٣	(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)
٣٣	٤	(والطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠)
٤٩١	٨١	(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)
٥٢٥	٨٤	(والطعن رقم ١٥٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٩)
٦٦١	١١٢	(والطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٦)
١٠٣٨	١٦٨	(والطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
٢١	٣	<p>٣- النعى على النيابة بأنها لم تواجه المتهم بالتهم وعقوبتها .</p> <p>تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح سببا للطعن .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/٩)</p> <p>٤- التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن به فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه . شرط صحته ؟</p> <p>اطمئنان المحكمة إلى ما أسفرت عنه التحريات من أن الطاعن حصل على كمية من المخدرات لنقلها لأعوانه من التجار . مفهومه :</p> <p>صدور الأمر بالتفتيش لضبط جريمة تحقق وقوعها لا جريمة مستقبلية أو محتملة .</p>
٥٦	٦	<p>(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)</p>
٩٢٢	١٥٣	<p>(والطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)</p> <p>٥- مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع ببطالان إذن التفتيش لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانيا .</p>
٥٦	٦	<p>(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)</p> <p>٦- عدم وجوب تسبيب أمر التفتيش . إلا حين ينصب على المسكن . أساس ذلك ؟</p> <p>اقتصار أمر النيابة العامة بالتفتيش على شخص الطاعن ووسيلة الانتقال . لا موجب لتسبيبه .</p> <p>إثارة الدفع ببطالان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم تسبيبه لأول مرة أمام النقض . غير جائزة . علة ذلك ؟</p>
٥٦	٦	<p>(الطعن رقم ٥٧٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٧- عدم جواز عرض النيابة العامة للحكم الصادر بالاعدام من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ على محكمة النقض . أساس ذلك؟
١٥٢	٢٧	(الطعن رقم ٦٠٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١) ٨- للنيابة العامة الطعن فى الحكم ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه . أساس ذلك ؟
١٧١	٣١	(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
٣٠٠	٤٧	(والطعن رقم ٦٨٠٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)
٤٢٢	٧١	(والطعن رقم ٢٨٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢)
٧٣٣	١٢٣	(والطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)
١١٩٢	١٩١	(والطعن رقم ١٢٤٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢) ٩- عدم إيجاب بيان الاختصاص المكانى مقرودا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش .
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤) ١٠- اختصاص وكيل النيابة الكلية بجميع أعمال التحقيق فى دائرة النيابة الكلية التابع لها . أساس ذلك ؟
٢٠٧	٣٦	(الطعن رقم ٦٨٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤) ١١- عدم جواز نظر الاستئناف المرفوع من النيابة . متى كان الحكم المستأنف قابلا للمعارضة فيه من المتهم . علة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		تصدى المحكمة الاستئنافية للفصل في الاستئناف المقام من النيابة قبل إعلان الحكم الغيابي المستأنف للمتهم . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح بايقاف نظر الاستئناف حتى يفصل في معارضة المحكوم عليه أو ينقض ميعادها .
٤٢٢	٧١	(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢) ١٢- إيجاب المادة ١٢٢ إجراءات على المحقق أن يتثبت من شخصية المتهم وأن يحيطه علما بالتهمة المنسوبة إليه . عدم إيجابها إفصاح المحقق عن شخصيته .
٤٣٩	٧٥	(الطعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣) ١٣- اشتراط تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة إجراءات عن الجرائم المبينة بها . قيد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . عدم مساسه بحق المجنى عليه أو من ينوب عنه في الادعاء المباشر . الادعاء المباشر بمثابة شكوى .
٥٥٣	٩١	(الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠) ١٤- عدم جواز محاكمة مرتكب سرقة إضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعها إلا بناء على طلب المجنى عليه الذي له التنازل

الصفحة	القاعدة	
		<p>عن دعواه فى أية حالة كانت عليها ، وأن يقف تنفيذ الحكم على الجنائى فى أى وقت شاء . المادة ٣١٢ عقوبات .</p> <p>القيـد الوارد على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة السرقة . علته ؟ .</p> <p>امتداد أثره إلى الجرائم التى تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق .</p>
٥٧٤	٩٥	<p>(الطعن رقم ٢٣٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٥/١١)</p> <p>١٥- حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق . تكليف أى من مأمورى الضبط ببعض الأعمال التى يختص بها .</p>
٥٩٤	١٠٠	<p>(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)</p>
٦٣٠	١٠٦	<p>(والطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)</p> <p>١٦- استصدار النيابة العامة أمر من القاضى الجزئى بتسجيل الحوادث التى تجرى فى مكان خاص بعد اتصالها بالتحريات وتقدير كفايتها لتسويغ إجراءاته . عمل من أعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الاذن أو نذبت مأمور الضبط لذلك .</p>
٥٩٤	١٠٠	<p>(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)</p>
٦٣٠	١٠٦	<p>(والطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)</p> <p>١٧- تفتيش النيابة العامة غير المتهم أو منزل غير منزله . غير جائز إلا فى حالات معينة . أساس ذلك ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		ما يجوز للنيابة العامة اتخاذه من إجراءات طبقا للمادة ٢٠٦ إجراءات وما يشترط لذلك ؟
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)
٦٣٠	١٠٦	(والطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)
		١٨- قيام مأمور الضبط القضائي بإجراء التسجيلات الصوتية نفاذا للأمر الصادر من القاضي الجزئي بعد نذبه من النيابة العامة لإجراء ذلك . صحيح .
		انتهاء الحكم إلى عدم الاطمئنان إلى صحة هذا الاجراء استنادا إلى خلو الأوراق مما يفيد بسط النيابة العامة رقابتها على الأشرطة المسجلة . استدلال معيب .
٦٠٣	١٠٦	(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)
		١٩- عدم اشتراط القانون شكلا خاصا للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئي بإجراء التسجيلات .
٦٠٣	١٠٦	(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)
		٢٠- النص فى المادة ١٩٩ إجراءات جنائية على أن تباشر النيابة العامة التحقيق طبقا للأحكام المقررة لقاضى التحقيق . لا يعفى النيابة العامة مما فرضه القانون على قاضى التحقيق من ضوابط وقيود .
		الإذن بالتفتيش ، ماهيته ؟
		تقدير كفاية الدلائل لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش . وإن كان لسلطة التحقيق إلا أنه يخضع لرقابة محكمة الموضوع .
٨١٩	١٣٨	(الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢١- امتناع القاضى عن الاشتراك فى نظر الدعوى . رهن بقيامه بعمل يجعل له رأيا فيها يتعارض مع حيده . أساس ذلك ؟ مجرد حضور وكيل النيابة جلسة النطق بالحكم . لا يجعله له رأيا فى الدعوى . أثر ذلك ؟</p>
٩٠١	١٤٩	<p>(الطعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٨)</p> <p>٢٢- جواز استجواب المتهم أو مواجهته بغير دعوة محاميه فى حالتى التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة . تقدير ذلك للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع .</p> <p>مناط الاستفادة من حكم المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات</p>
٩٢٢	١٥٣	<p>(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)</p> <p>٢٣- كون الحكم قابلا للطعن فيه بالمعارضة . أثره : عدم جواز طعن النيابة العامة عليه بالنقض إلا بعد الفصل فى المعارضة أو فوات ميعادها .</p>
١٢٥٥	٢٠٢	<p>(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>إجراءات " إجراءات التحقيق "</p> <p>(القواعد أرقام ٨١ ، ١٠٠ ، ٢١٣ بالصفحات أرقام ٤٩١ ، ٥٩٤ ، ١٣١٣)</p> <p>وتفتيش " إذن التفتيش . إصداره "</p> <p>(القاعدتان رقما ١٢٤ ، ١٥٣ بالصحيفتين رقمي ٧٤٢ ، ٩٢٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(هـ) هتك عرض
		١ - كفاية ارتكاب الفعل ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض . مثال لتدليل سائق على حصول الإكراه في جريمة هتك عرض . (الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
١٨٥	٣٢	٢ - كشف الجاني جزءاً من جسم المجنى عليه مما يعد من العورات . كفايته لتوافر جريمة هتك العرض ولو لم يقترب بفعل مادي آخر من أفعال الفحش . (الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢)
١٨٥	٣٢	٣ - تنازل المجنى عليها في جريمة هتك العرض أو الصلح مع المتهم . لا أثر لهما على الجريمة التي وقعت أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها . (الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦)
٦١٨	١٠٣	٤ - الركن المادي في جريمة هتك العرض . تحققه : وقوع أي فعل مخل بالحياء العرضي للمجنى عليها ويستطيل إلى جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها . الكشف عن عورتها . لا يلزم . يكفي لتوفر هذا الركن بلوغ الفعل الواقع على جسمها من الفحش والاخلال بالحياء العرضي درجة تسوغ اعتباره هتك عرض . (الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٦)
٦١٨	١٠٣	

الصفحة	القاعدة	
٦٦٨	١١٣	٥ - تغليظ العقاب في جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ عقوبات . شرطه ؟ (الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦)
٦٦٨	١١٣	٦ - كون الطاعن زوجا لشقيقة المجنى عليها . لا يصلح بذاته سندا للقول بأنه من المتولين ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها . (الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٦) راجع أيضا :
٦١٨		دفاع " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " (القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم)
٧٩٧ ، ١٨٥		ومحكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" (القاعدتان رقما ٣٢ ، ١٢٣ بالصحيفتين رقمي) ونقض " المصلحة في الطعن "
٨٧٩		(القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم) (و) وصف التهمة - وقف التنفيذ - وكالة وصف التهمة
		١ - تغيير المحكمة التهمة المسندة للطاعنين من الاضرار العمدى بأموال الجهة التي يعملون بها إلى التسبب بخطئهم في إلحاق ضرر جسيم بأموالها . تعديل التهمة نفسها . يوجب لفت نظر الدفاع إليه .، مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟

وصف التهمة

٥٥١

الصفحة	القاعدة	
		اتصال الوجه الذى بنى عليه نقض الحكم لحكوم عليهما آخرين لم يقررا بالطعن بالنقض فى الحكم ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب إمتداد أثر نقض الحكم إليهما . (الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٩)
٢٤٠	٤٠	٢ - عدم تقييد المحكمة بالوصف القانونى الذى ترفع به الدعوى الجنائية على المتهم . حقها فى تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانونى السليم .
٧٢٦	١٢٢	(الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢/١/١٩٨٩) ٣ - حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة . دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع . شرط ذلك ؟ لا مصلحة للطاعن فى المجادلة من تغيير صفته من فاعل أصلى فى جريمة الإختلاس إلى شريك فيها . علة ذلك ؟
١٢٤٦	٢٠١	(الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٨٩) راجع أيضا : اختصاص " الاختصاص النوعى "
٧٩٢		(القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم) ودفاع " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره "
٦٧٥		(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم)

وقف التنفيذ - وكالة

الصفحة	القاعدة	وقف التنفيذ
		<p>١ - ايقاف التنفيذ فى الجنايات والجنىح . قصره على العقوبات الجنائية البحتة دون الجزاءات الأخرى . ولو تضمنت معنى العقوبة .</p> <p>الحكم بوقف تنفيذ ضريبة الاستهلاك والتعويض وبدل المصادرة المقضى بها . خطأ فى القانون . يوجب التصحيح . متى كان الحكم قد انتهى إلى صحة اسناد التهمة وبين واقعها بما تتوافر به عناصرها . أساس ذلك ؟</p>
٣٨١	٦٢	<p>(الطعن رقم ٨٤٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)</p> <p>٢ - الأمر فى ايقاف التنفيذ . كالأمر فى تقدير العقوبة . موضوعى .</p>
٤٨٢	٨٠	<p>(الطعن رقم ٦٧٧٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٤)</p>
<hr/>		
		<h3 style="text-align: center;">وكالة</h3> <p>١ - عدم تقديم المحامى التوكيل الذى يخوله الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟</p>
٣٧٦	٦١	<p>(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩)</p>
٥٣٥	٨٦	<p>(والطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)</p>
٦٤١	١٠٨	<p>(والطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التظهير الناقل للملكية الكمبيالة . شرطه : توافر البيانات المذكورة في المادة ١٣٤ من قانون التجارة . عدم استيفاء بيانات التظهير . أثره : افتراض أن القصد منه هو التوكيل في تحصيل قيمة الورقة . المادة ١٣٥ من قانون التجارة .
١٢٠٦	١٩٣	(الطعن رقم ٢٨١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧) ٣ - حق المنهم في اختيار من يتولى الدفاع عنه . مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع . استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .
٧٦٢	١٢٧	(الطعن رقم ٤٣٦٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/١١)
٨٩٣	١٤٨	(والطعن رقم ٣٦٧٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٨) ٤ - وجوب أن يكون المحامي المقرر بالطعن بالنقض في المواد الجنائية وكيلًا عن الطاعن وقت التقرير به . أساس ذلك ؟ الطعن في الأحكام . يستلزم توكيل خاص أو توكيل عام ينص فيه على ذلك . صدور توكيل لاحق استنادًا إلى القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ لا يمتد إلى إجراءات الطعن في المواد الجنائية .
١٠١٥	١٦٣	(الطعن رقم ٣٧٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢١) ٥ - جواز حضور وكيل عن المعارض . متى كان هو المستأنف

الصفحة	القاعدة	
		<p>وحده للحكم الصادر بالغرامة . القضاء باعتبار معارضته كأن لم تكن رغم حضور وكيل عنه . خطأ في القانون .</p> <p>حجب الخطأ المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون مع النقض الإعادة .</p>
١٣٦٤	٢١٨	<p>(الطعن رقم ٤٨٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>بطلان</p>
٣٩٩		<p>(القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم)</p> <p>ودعوى مباشرة</p>
٦٨٠		<p>(القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم)</p> <p>ودفاع " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره "</p>
١٣١٣		<p>(القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم)</p> <p>وشيك بنون رصيد</p>
٦٨٠		<p>(القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم)</p>

موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدوائر الجنائية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(أ)		إشتباه	٩٨
اتفاق	٤	اشتراك	٩٩
إتلاف	٥	اشكال فى التنفيذ	١٠٢
إثبات	٦	اصابة خطأ	١٠٢
إجراءات	٤٧	اضرار عمدى	١٠٥
احالة	٦٤	إعدام	١٠٦
احداث	٦٤	اعلان	١٠٨
أحزاب سياسية	٦٦	أغذية	١١٠
أحوال شخصية	٦٧	اقتران	١١١
اختصاص	٦٨	اكراه	١١٢
اختلاس أشياء محجوزة	٧٢	الحصول على مال بطريق	١١٥
اختلاس أموال أميرية	٧٣	التهديد	
اخفاء أثر مملوك للدولة	٧٦	امتناع عن تنفيذ حكم	١١٥
اخفاء أشياء مسروقة	٧٦	أمر بالألا وجه	١١٥
اخلال موظف بنظام	٧٧	أمن دولة	١١٦
توزيع سلعة		اهانة موظف عام	١١٧
ارتباط	٧٧	أوامر عسكرية	١١٧
أسباب الإباحة وموانع	٨٣	أوراق تجارية	١١٨
العقاب		ايجار أماكن	١١٩
أستجواب	٨٦	(ب)	
استئناف	٨٧	باعث	١٢٢
استدلالات	٩٣	بطلان	١٢٣
استيلاء على مال عام	٩٧	بلاغ كاذب	١٢٦

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
بناء	١٢٧	(ز ج)	
بناء على أرض زراعية	١٢٨	جرمة	١٥٩
(ت)		جلب	١٦٩
تبديد	١٢٩	جمارك	١٧٠
تبغ	١٣١	(ح)	
تحقيق	١٣٢	حجز	١٧١
ترويج	١٣٣	حراسة	١٧٢
تزوير	١٣٤	حكم	١٧٢
تسهيل استيلاء	١٣٨	حجية الشيء المحكوم	٢٣٣
تشرذ	١٣٨	فيه	
تصدير	١٣٩	حيازة	٢٣٣
تعدي على أرض مملوكة	١٣٩	(خ)	
للدولة		خطأ	٢٣٤
تعذيب	١٣٩	خلو رجل	٢٣٥
تعويض	١٤٠	خيانة أمانة	٢٣٨
تفتيش	١٤٢	(د)	
تقادم	١٥١	دخول عقار بقصد منع	٢٣٩
تقرير التلخيص	١٥٢	حيازته	
تقليد	١٥٣	دستور	٢٤٠
تلبس	١٥٣	دعوى جنائية	٢٤٢
تموين	١٥٥	دعوى مباشرة	٢٥٢
تهرب ضريبي	١٥٥	دعوى مدنية	٢٥٣
تهريب جمركي	١٥٧	دفاع	٢٦١

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
دفاع شرعى	٢٧٩	(ض)	
دفعوع	٢٧٩	ضرب	٣٠٧
(ر)		ضرر	٣١٠
رابطه السببية	٢٨٩	(ط)	
رجال السلطة العامة	٢٩١	طعن	٣١١
رد	٢٩١	طوارىء	٣١٢
رشوة	٢٩١	(ظ)	
(س)		ظروف مخففة	٣١٣
سب وقذف	٢٩٤	ظروف مشددة	٣١٤
سبق اصرار	٢٩٥	(ع)	
سرقة	٢٩٧	عزل	٣١٦
سقوط الطعن	٢٩٩	عقوبة	٣١٧
سلاح	٢٩٩	عمل	٣٣١
(ش)		عملة	٣٣١
شريعة اسلامية	٣٠٠	(غ)	
مشروع	٣٠١	غرامة	٣٣٢
شريك	٣٠١	غش	٣٣٢
شهادة سلبية	٣٠١	(ف)	
شهادة مرضية	٣٠٢	فاعل أصلى	٣٣٣
شيك بدون رصيد	٣٠٢	فك أختام	٣٣٤
(ص)		(ق)	
صحافة	٣٠٦	قانون	٣٣٤
صلح	٣٠٦	قبض	٣٤٦

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
قتل خطأ	٣٤٨	محكمة الأحداث	٣٨٣
قتل عمد	٣٤٩	محكمة أمن الدولة	٣٨٤
قرارات وزارية	٣٥٢	محكمة: أ بن الدولة الجزئية	٣٨٥
قصد جنائي	٣٥٢	محكمة الجنج	٣٨٥
قضاءه	٣٥٩	محكمة الجنايات	٣٨٦
قطاع عام	٣٦٠	محكمة الموضوع	٣٨٨
قمار	٣٦١	محكمة النقض	٤١٥
قوة الأمر المقضى	٣٦٢	محكمة القيم	٤١٨
قوة القاهرة	٣٦٢	محكمة ثانى درجة	٤١٨
(ك)		محكمة جنائية	٤١٩
كحول	٣٦٣	محكمة دستورية	٤٢٠
كفالة	٣٦٣	محكمة عادية	٤٢٠
(ل)		محكمة مدنية	٤٢١
لوائح	٣٦٤	محركات رسمية	٤٢١
(م)		مرور	٤٢٢
مأمورو الضبط القضائي	٣٦٦	موازن	٤٢٢
محال عامة	٣٧٤	مسئولية جنائية	٤٢٢
محلات صناعية وتجارية	٣٧٥	مسئولية مدنية	٤٢٦
محاماة	٣٧٧	مصادرة	٤٢٨
محضر الجلسة	٣٨٠	معارضة	٤٢٩
محكمة الاعادة	٣٨١	مواد محذرة	٤٣٢
محكمة الإستئناف	٣٨٢	موانع عقاب	٤٣٧
محكمة استئنافية	٣٨٢	موظفون عموميون	٤٣٧

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ن)		(هـ)	
نصب	٤٤١	هتك عرض	٥٤٩
نظافة عامة	٤٤٢	(و)	
نظام عام	٤٤٢	وصف التهمة	٥٥٠
نقد	٤٤٥	وقف التنفيذ	٥٥٢
نقض	٤٤٧	وكالة	٥٥٢
نيابة عامة	٥٤٢		

التصويبات

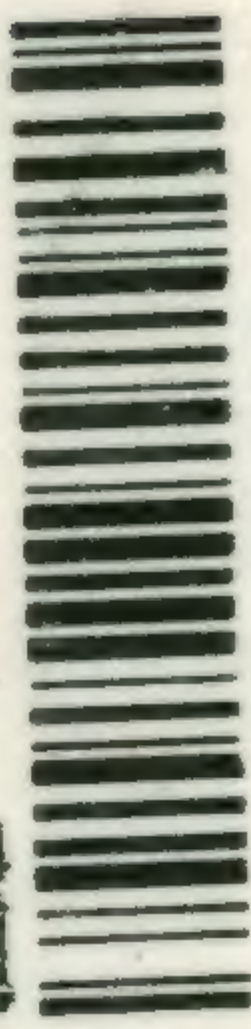
الخطأ	الصواب	السطر	الصفحة
استحصلت	استخلصت	١٤	٣٤
أبيه	أبيه	٢٠	٤٠
حائزة	جائر	الأخير	٥٦
السابق	السياق	٦	١٠٥
جنائية	جنائية	الأول	١٥٦
الزام	التزام	الثاني	١٧٢
بحسبانها	بحسبانها	٥	١٧٣
أت	أن	١٦	١٧٤
ارشاد	ارشاء	١٢	١٧٦
احالتها	احالتها	١٢	١٧٨
أت	أن	٩	١٨١
الأولى فى	الأولى وأحال فى	١٢	١٨٩
مستاندة	متساندة	٦	١٩٢
محامية	محاميه	١٢	١٩٢
عليها مدة	عليها بالحبس مدة	الأول	١٩٥
فى	من	٥	٢١١
جنيهاً	جنيهاً	٩	٢٢٠
المؤجر	المؤجرة	الأخير	٢٢٧
نطمئن	تطمئن	٢٣٠	٢٣
١٦ مكرراً/١	١١٦ مكرراً/١	الأخير	٢٤١

الخطأ	الصواب	السطر	الصفحة
التهمون	التهمين	٨	٢٤٥
التهموم	التهمون	٤	٢٤٦
بحيث	بحيث	١٨	٢٥٢
فى التسبيب	بالتسبيب	٩	٢٥٦
	"	١٦	٢٥٩
مخالفات	مخالفة	٦	٢٦٦
مقارفتها	مقارفتها	الأول	٢٦٨
شهاداتهم	شهادتهم	٦	٤٠٤
ثلثمائة سبعة	ثلاثمائة وسبعة	١٩	٤٣٣
ويوجب	ويستوجب	١١	٤٣٤
استترال	استنزال	٢	٤٧٥
بتداوله	يتداوله	الأخير	٤٧٥
يوجب	يستوجب	١٦	٤٧٧
وبعد	ويعد	١٩	٥١٦
وبعد	ويعد	٦	٥٢٠

رقم الايداع : ٧٣٩٧ / ١٩٩٦

مطبعة ديوان عام وزارة العدل
القاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0647886